

المعجم

تأليف
الشيخ الأمام العلامة ابن قدامة
المتوفى سنة ٦٢٠ هـ
ويعليه

الشرح الكبير

تأليف
الشيخ الأمام ابن قدامة المقدسي
المتوفى سنة ٦٨٢ هـ

الجزء العاشر

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

المعجم
الشيخ الأمام ابن قدامة
المتوفى سنة ٦٢٠ هـ
ويعليه
الشيخ الأمام ابن قدامة المقدسي
المتوفى سنة ٦٨٢ هـ



المعنى
و
الشرح الكبير

المغني

تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة المتوفى سنة ٦٣٠ هـ
على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقلي المتوفى سنة ٣٣٤ هـ
و يليه

الشرح الكبير

على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد
ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ كلاهما على مذهب امام الأئمة (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن
حنبل الشيباني) مع بيان خلاف سائر الأئمة وأدلتهم رضي الله عنهم

الجزء العاشر

(تنبيه) وضعنا كتاب المغني في أعلى الصفحات والشرح الكبير في أدناها مفصلاً بينهما بخط عرضي

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب القسامة

القسامة مصدر أقسم قسما وقسامة ومعناه حلف حلفا ، والمراد بالقسامة ههنا الايمان المكررة في دعوى القتل . قال القاضي هي الايمان اذا كثرت على وجه المبالغة . قال وأهل اللغة يذهبون الى انها القوم الذين يحلفون سموها باسم المصدر كما يقال رجل زور وعدل ورضي ، وأي الامرين كان فهو من القسم الذي هو الحلف ، والاصل في القسامة ما روى يحيى بن سعيد الانصاري عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج ان محبصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا الى خيبر فنفروا في النخيل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء اخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب القسامة

وهي الايمان المكررة في دعوى القتل ، والقسامة مصدر أقسم قسامة ومعناه حلف حلفا ، والمراد بالقسامة ههنا الايمان المكررة في دعوى القتل ، وقال القاضي هي الايمان اذا كثرت على وجه المبالغة ، قال وأهل اللغة يذهبون الى انها القوم الذين يحلفون سموها باسم المصدر كما يقال رجل عدل ورضي ، وأي الأمرين كان فهو من القسم الذي هو الحلف ، والاصل في القسامة ما روى عن سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج ان محبصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا الى خيبر فنفروا في النخيل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وأبناء عمه حويصة ومحبيصة إلى النبي ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم فقال النبي ﷺ « كبر الكبر » أو قال

ومحيضة الى النبي ﷺ فتكلم عبد الرحمن في امر أخيه وهو اصغرهم فقال النبي ﷺ « كبر الكبر — او قال — ليبدأ الاكبر » فتكلم في امر صاحبهما فقال النبي ﷺ « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمته » فقالوا امر لم نشهده كيف نحلف ؟ قال « فبئركم يهود بايمان خمسين منهم » قالوا يا رسول الله قوم كفار ضلال قال فوداه رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل فدخلت مربداً لهم فركضتني ناقة من تلك الابل متفق عليه

(مسألة) قال أبو القاسم رحمه الله (اذا وجد قتل فادعى أولياؤه على قوم لاعداء بينهم ولم يكن لهم بينة لم يحكم لهم بيمين ولا غيرها)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (الاول) في انه اذا وجد قتل في موضع فادعى أولياؤه قتله على رجل او جماعة ولم تكن بينهم عداوة ولا لوث فهي كسائر الدعاوى ان كانت لهم بينة حكم لهم بها والا فالقول قول المشكر وبهذا قال مالك والشافعي وابن المنذر ، وقال ابو حنيفة وأصحابه اذا ادعى أولياؤه قتله على اهل المحلة او على معين فالولي ان يختار من الموضع خمسين رجلاً يحلفون خمسين يميناً : والله ما قتلناه ولا علمنا قاتله فان نقصوا عن الخمسين كررت الايمان عليهم حتى تم فاذا حلفوا وجبت الدية على باقي الخطة فان لم يكن وجبت على سكان الموضع . فان لم يحلفوا جبسوا حتى

« ليبدأ الاكبر » فتكلم في امر صاحبهما فقال رسول الله ﷺ « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمته » فقالوا امر لم نشهده كيف نحلف ؟ قال « فبئركم يهود بايمان خمسين منهم » قالوا يا رسول الله قوم كفار ضلال قال فوداه رسول الله ﷺ من قبله قال سهل فدخلت مربداً لهم فركضتني ناقة من تلك الابل « متفق عليه

(مسألة) (ولا يشترط الا بشروط أربعة : أحدها دعوى القتل ذكرّاً كان المقتول أو أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو ذمياً وأما الجراح فلا قسامة فيها)

دعوى القتل شرط في القسامة ولا تسمع الدعوى إلا محمّدة بأن يقول ادعي ان هذا قتل ولي فلان ابن فلان عمداً أو خطأ أو شبه عمد ، ويصف القتل فان كان عمداً قال قصد اليه بسيف أو بما يقتل مثله غالباً ، فان كانت الدعوى على واحد فأقر ثبت القتل فان أنكر وثم بينة حكم بها وإلا صار الامر الى الايمان ، وان كانت الدعوى على أكثر من واحد لم يخل من أربعة أحوال (أحدها) أن يقول قتله هذا وهذا تعمد قتله ، ويصف العمد بصفته فيقال له عين واحداً فان القسامة الموجبة للقود لا تكون على أكثر من واحد (الحال الثاني) أن يقول تعمد هذا وهذا كان خاطئاً فهو يدعي قتلا غير موجب للقود فيقسم عليهما ويأخذ نصف الدية من مال العمد ونصفها من مال الخاطيء (الحال الثالث) أن يقول عمد هذا ولا أدري أكان قتل الثاني عمداً أو خطأ قليل لا تسوغ القسامة

يخلفوا أو يقرؤا لما روي أن رجلاً وجد قتيلاً بين حين خلفهم عمر رضي الله عنه خمسين يميناً وقضى بالدية على أقربها يعني أقرب الحيين فقالوا والله ما وقت إيماننا أموالنا ولا أموالنا إيماننا . فقال عمر حقنتم بأموالكم دماءكم

ولنا حديث عبد الله بن سهل وقول النبي ﷺ « لو أعطي الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » زواه مسلم . وقول النبي ﷺ « المينة على المدعي واليمين على من أنكر » ولأن الأصل في المدعى عليه براءة ذمته ولم يظهر كذبه فكان القول قوله كسائر الدعاوى . ولأنه مدعى عليه فلم تازمه اليمين والغرم كسائر الدعاوى . وقول النبي ﷺ أولى من قول عمر وأحق بالاتباع . ثم قصة عمر يحتمل إهمم اعترفوا بالقتل خطأ وأنكروا العمد فاحلفوا على العمد ثم إهمم لا يعملون بخبر النبي ﷺ المخالف للأصول وقد صاروا ههنا إلى ظاهر قول عمر المخالف للأصول وهو إيجاب الأيمان على غير المدعى عليه وإلزامهم الغرم مع عدم الدعوى عليهم والجمع بين تخليفهم وتغريمهم وجبهم على الأيمان ، قال ابن المنذر: سن النبي ﷺ المينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وسن القسامة في القتل الذي وجد بخير وقول أصحاب الرأي خارج عن هذه السنن (فصل) ولا تسمع الدعوى على غير معين فلو كانت الدعوى على أهل مدينة أو محلة أو واحد

ههنا لأنه يحتمل أن يكون الآخر مخطئاً فيكون موجباً للدية عليها ويحتمل أن يكون عامداً فلا يسوغ ههنا ويجب تعيين واحد والقسامة عليه فيكون موجباً للقود فلم تجز القسامة مع هذا ، فإن عاد فقال علمت أن الآخر كان عامداً فإنه يمين واحد ويقسم عليه ، وإن قال كان مخطئاً ثبتت القسامة حينئذ ويستل الآخر فإن أنكر ثبتت اقسامة وإن أقر ثبت عليه القتل ويكون عليه نصف الدية في ماله لأنه ثبت باقراره لا بالقسامة ، وقال القاضي يكون على عاقلة والاول أصح لأن العاقلة لا تحمل اعترافاً (الحال الرابع) أن يقول قتلاه خطأ أو شبه عمد أو أحدهما خطأ والآخر شبه العمد فله أن يقسم عليهما ، فإن ادعى أنه قتل وليه عمداً فستل عن تفسيره العمد ففسره بعمد الخطأ قبل تفسيره وأقسم على ما فسر به لأنه أخطأ في وصف القتل بالعمدية ، ونقل المزني عن الشافعي لا يخلف عليه لأنه بدعوى العمد برأ العاقلة فلم تسمع دعواه بعد ذلك ما يوجب عليهم المال

ولنا إن دعواه قد تحررت وإنما غلط في تسمية شبه العمد عمداً وهذا مما يشتبه فلا يؤخذ به ولو أحلفه الحاكم قبل تحرير الدعوى وتبيين نوع القتل لم يعتد باليمين لأن الدعوى لا تسمع غير محررة فكانه أحلفه قبل الدعوى ولأنه إنما يخلفه ليوجب له ما يستحقه فإذا لم يعلم ما يستحقه بدعواه لم يحصل المقصود باليمين فلم يصح

(فصل) قال القاضي يجوز للأولياء أن يقسموا على القاتل إذا غلب على ظنهم أنه قتله وإن كانوا

غير معين أو جماعة منهم بغير أعيانهم لم تسمع الدعوى ، وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي تسمع ويستحلف خمسون منهم لان الانصار ادعوا القتل على يهود خيبر ولم يمينوا القاتل فسمع رسول الله ﷺ دعواهم

ولنا أنها دعوى في حق فلم تسمع على غير معين كسائر الدعاوى، فلما الخبر فان دعوى الانصار التي سمعها رسول الله ﷺ لم تكن الدعوى التي بين الخصمين المختلف فيها فان تلك من شرطها حضور المدعى عليه عندهم أو تعذر حضوره عندنا وقد بين النبي ﷺ أن الدعوى لا تصح الا على واحد بقوله « تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برمته » وفي هذا بيان أن الدعوى لا تصح على غير معين (فصل) فاما ان ادعى القتل من غير وجود قتل ولا عداوة فحكمها حكم سائر الدعاوى في اشتراط تعيين المدعى عليه وأن القول قوله لانعلم فيه خلافا

(الفصل الثاني) أنه إذا ادعى القتل ولم تكن عداوة ولا لوث ففيه عن أحمد روايتان :

(إحداها) لا يحلف المدعى عليه ولا يحكم عليه بشيء ويحلى سبيله هذا الذي ذكره الحرقى ههنا وسواء كانت الدعوى خطأ أو عمدا لانها دعوى فيما لا يجوز بذله فلم يستحلف فيها كالحدود ولانه لا يقضى في هذه الدعوى بالنكول فلم يستحلف فيها كالحدود.

غائبين عن مكان القتل لان النبي ﷺ قال للانصار « تحلفون وتهتقون دم صاحبكم » وكانوا بالمدينة والقتل بخيبر، ولان الانسان أن يحلف على غالب ظنه كما ان من اشترى من انسان شيئا فباع آخر يدعيه جاز أن يحلف انه لا يستحقه لان الظاهر انه ملك الذي باعه وكذلك اذا وجد شيئا بخطه أو خط أبيه ودقتره جاز أن يحلف، وكذلك اذا باع شيئا لم يعلم فيه عيبا فادعى عليه المشتري انه معيب وأراد رده كان له ان يحلف انه باعه بريئا من العيب، ولا ينبغي أن يحلف المدعي إلا بعد الاستنبات وغلبة ظن يقارب اليقين ، وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله واستثبتوا ويعظمهم ويحذروهم ويقرأ عليهم (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) ويعرفهم مافي اليمين الكاذبة وظلم البريء وقتل النفس بغير الحق ويعرفهم ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وهذا كله مذهب الشافعي

﴿ مسئله ﴾ (وسواء كان المقتول ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا مسلما أو ذميا)

أما اذا كان المقتول مسلما حرا فليس فيه اختلاف سواء كان المدعى عليه مسلما أو كافرا فان الاصل في القسامة قصة عبد الله بن سهل حين قتل بخيبر فاتهم اليهود بقتله فأمر النبي ﷺ بالقسامة وأما إن كان المقتول كافرا أو عبداً وكان قاتله ممن يجب عليه القصاص بقتله وهو المماثل له في حاله أو دونه ففيه القسامة ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الزهري والثوري ومالك والاوزاعي لا قسامة في العبد لانه مال فلم يجب القسامة فيه كالبهيمة

(والثانية) يستحلف وهو الصحيح وهو قول الشافعي لعموم قوله عليه السلام «اليمين على المدعى عليه» وقول النبي ﷺ «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن على اليمين على المدعى عليه» ظاهر في إيجاب اليمين ههنا لوجهين (أحدهما) عموم اللفظ فيه (والثاني) أن النبي ﷺ ذكره في صدر الخبر بقوله «لادعى قوم دماء رجال وأموالهم» ثم عتبه بقوله — ولكن اليمين على المدعى عليه « فيعود إلى المدعى عليه المذكور في الحديث ولا يجوز إخراج منه إلا بدليل أقوى منه ولأنها دعوى في حق آدمي فيستحلف فيها كدعوى المال ولأنها دعوى لو أقر بها لم يقبل رجوعه عنها فتجب اليمين فيها كالأصل المذكور، إذا ثبت هذا فالمشروع يمين واحدة وعن أحمد أنه يشرع خمسون يمينا لأنها دعوى في القتل فكان المشروع فيها خمسون يمينا كما لو كان بينهم لوث وللشافعي قولان في هذا كلوايتين

ولنا أن قوله عليه السلام «ولكن اليمين على المدعى عليه» ظاهر في أنها يمين واحدة من وجهين (أحدهما) أنه وحده اليمين فينصرف إلى واحدة (والثاني) أنه لم يفرق في اليمين المشروعة فيدل على التسوية بين المشروعة في الدم والمال، ولأنها يمين يعصدها الظاهر والأصل فلم تغلظ كسائر الأيمان ولأنها يمين مشروعة في جنبه المدعى عليه ابتداء فلم تغلظ بالتكرير كسائر الأيمان، وبهذا فارق ما ذكره، فإن نكل المدعى عليه عن اليمين لم يجب القصاص بغير خلاف في المذهب، وقال أصحاب

ولنا أنه قتل موجب للقصاص فأوجب القسامة كقتل الحر بخلاف البيمة فإنه لا قصاص فيها ويقسم على العبد سيده لأنه المستحق لدمه، وأم الولد والمدير والمكاتب والمعلق عتقه بصفة كالتن لأن الرق ثابت فيهم، فإن كان القاتل ممن لا قصاص عليه كالمسلم يقتل كافراً والحر يقتل عبداً فلا قسامة فيه في ظاهر قول الخري وهو قول مالك لأن القسامة إنما تكون فيما يوجب القود وقال القاضي فيهما القسامة وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي لأنه قتل آدمي يوجب الكفارة فشرعت القسامة فيه كقتل الحر المسلم، ولأن ما كان حجة في قتل الحر المسلم كان حجة في قتل العبد والكافر كالبيمة، ووجه قول الخري أنه قتل لا يوجب القصاص فأشبه قتل البيمة ولا يلزم من شرعها فيما يوجب القصاص شرعها مع عدمه بدليل أن العبد لو آثم بقتل سيده وجبت القسامة إذا كان القتل موجباً للقصاص ذكره القاضي لأنه لا يجوز قتله قبل ذلك ولو لم يكن موجباً للقصاص لم تشرع القسامة

(فصل) وإن قتل عبد المكاتب فله مكاتب أن يقسم على الجاني لأنه مالك العبد يملك التصرف فيه وفي بدله وليس لسيدة انتزاعه منه وله شراؤه منه، ولو اشترى المأذون له في التجارة عبداً فقتل فالقسامة لسيدة دونه لأن ما اشتراه المأذون يملكه سيده دونه ولهذا يملك انتزاعه منه، وإن عجز المكاتب قبل أن يقسم فليسيدة أن يقسم لأنه صار المستحق لبدل المقتول بمنزلة ورثة الحر إذ أمات قبل أن يقسم، ولو ملك السيد عبده أو أم ولده عبداً فقتل فالقسامة للسيد سواء قلنا يملك العبد

الشافعي ان نكل المدعى عليه ردت اليمين على المدعي خلف خمسين يمينا واستحق القصاص ان كانت الدعوى عمداً والدية ان كانت موجبة للقتل لان يمين المدعي مع نكول المدعى عليه كاليمين أو الاقرار والقصاص يجب بكل واحد منهما.

ولنا أن القتل لم يثبت بينة ولا اقرار ولم يعضده لوث فلم يجب القصاص كما لو لم ينكل ولا يصح إلحاق الايمان مع النكول بينة ولا اقرار لانها أضعف منها بدليل أنه لا يشرع إلا عند عدمهما فيكون بدلا عنهما والبذل أضعف من المبدل ولا يلزم من ثبوت الحكم بالاقوى ثبوته بالأضعف ولا يلزم من وجوب الدية وجوب القصاص لانه لا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشاهد واليمين ويحتاط له ويدراً بالشبهات والدية بخلافه ، فاما الدية فتثبت بالنكول عند من يثبت المال به أو ترد اليمين على المدعي فيحلف يمينا واحدة ويستحقها كما لو كانت الدعوى في مال والله أعلم

(مسئلة) قال (فان كان بينهم عداوة ولو ث فادعى أولياؤه على واحد حلف الأولياء على قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه إذا كانت الدعوى عمداً)

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة :

(الاول) في اللوث المشترط في القسامة واختلفت الرواية عن أحمد فيه فروي عنه أن اللوث

بالتملك أو لا يملك لأنه ان لم يملك فالملك لسيدته وان ملك فهو ملك غير ثابت ولهذا يملك سيده انتزاعاً منه ولا يجوز له التصرف بغير اذن سيده بخلاف المكاتب ، وان أوصى لام ولده ببذل العبد صحّت الوصية وان كان لم يجب بعد كما تصح الوصية بشمرة لم تحاق والقسامة للورثة لانهم القائمون مقام الموصي في اثبات حقوقه فاذا حلفوا ثبت لها البذل بالوصية فان لم يحلفوا لم يكن لها أن تحلف كما اذا امتنع الورثة باليمين مع الشاهد لم يكن للفرماء أن يحلفوا معه

(فصل) والمحجور عليه لسفه أو فلس كغير المحجور عليه في دعوى القتل والدعوى عليه لانه إذا أقر بمال أو لزمته الدية بالنكول عن اليمين لم تلزمه في حال حجره لان اقراره بمال في الحال غير مقبول بالنسبة الى أخذ شيء من ماله في الحال على ما عرف في موضعه

(فصل) ولو جرح مسلم فارتد فمات على الردة فلا قسامة فيه لان نفسه غير مضمونة ولا قسامة فيما دون النفس ولان ماله يصير فياً والفيء ليس له مستحق معين فتثبت القسامة له، وان مات مسلماً فارتد وارثه قبل القسامة فقال أبو بكر ليس له أن يقسم وان أقسم لم يصح لان ملكه يزول عن ماله وحقوقه فلا يبقى مستحقاً للقسامة وهذا قول المزني ولان المرتد قد أقدم على الكفر الذي لا ذنب أعظم منه فلا يستحق بيمينه دم مسلم ولا يثبت بها قتل، وقال القاضي الاولى أن تعرض عليه القسامة فان أقسم وجبت الدية وهذا قول الشافعي لان استحقاق المال بالقسامة حق له فلا يبطل

هو العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه كنعنو ما بين الانصار ويهود خيبر وما بين القبائل والاحياء وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب وما بين أهل المدل وما بين الشرطة والصوص وكل من بينه وبين المقتول ضغن يغاب على الظن أنه قتله ، نقل مهنا عن أحمد فيمن وجد قتيلا في المسجد الحرام ينظر من بينه وبينه في حياته شيء يعني ضغنا يؤخذون به ، ولم يذكر القاضي في اللوث غير العداوة إلا أنه قال في الفريقين يقتتلان فينكشفون عن قتل فاللوث على الطائفة واللوث على طائفة القتل . اذا ثبت هذا فانه لا يشترط مع العداوة أن لا يكون في الموضع الذي به القتل غير العدو نص عليه أحمد في رواية مهنا التي ذكرناها وكلام الحرق يدل عليه أيضا ، واشترط القاضي أن لا يوجد القتل في موضع عدو لا يختلط بهم غيرهم ، وهذا مذهب الشافعي لأن الانتصاري قتل في خيبر ولم يكن فيها إلا اليهود وجميعهم أعداء ولأنه متى اختلط بهم غيرهم احتمل أن يكون القاتل ذلك الغير ثم ناقض القاضي قوله فقال في قوم ازدحموا في مضيق فافترقوا عن قتل ان كان في القوم من بينه وبينهم عداوة وأمكن أن يكون هو قتله لكونه بقربه فهو لوث فجعل العداوة لوثا مع وجود غير العدو .

ولنا أن النبي ﷺ لم يسأل الانصار هل كان بخيبر غير اليهود أم لا مع أن الظاهر وجود غيرهم فيما لانها كانت أملاكا للمسلمين يقصدونها لا خدغلات أملاكم منها وعمارتها والاطلاع عليها والامتيار

بردته كما كتساب المال بوجوه الا اكتساب وكفره لا يمنع يمينه لأن الكافر تصح يمينه ويعرض عليه في الدعاوى فإن حالف ثبت انقصاص أو الدية ، فإن عاد إلى الاسلام كان له وإن مات كان فينا والصحيح أن شاء الله ما قاله أبو بكر لأن مال المرتد إما أن يكون ملكه قد زال عنه وإما موقوف وحقوق المال حكمها حكمه ، فإن قلنا يزول ملكه فلاحق له وإن قلنا هو موقوف فهو قبل انكشاف حاله مشكوك فيه فلا يثبت الحكم بشيء مشكوك فيه كيف وقتل المسلم أمر كبير لا يثبت مع الشبهات ولا يستوفى مع الشك ؟ فأما أن ارتد قبل موت موروثه لم يكن وارثا ولا حق له وتكون القسامة لغيره من الوراث فإن لم يكن للميت وارث سواء فلاقسامة فيه لما ذكرنا ، فإن عاد إلى الاسلام قبل قسامة غيره فقياس المذهب أنه يدخل في القسامة لأنه متى رجع قبل قسم الميراث قسم له ، وقال القاضي لا تعود القسامة إليه لأنها استحققت على غيره وإن ارتد رجل فقتل عبده أو قتل عبده ثم ارتد فهل له أن يقسم ؟ على وجهين بناء على الاختلاف المتقدم فإن عاد إلى الاسلام عادت القسامة لأنه يستحق بدل العبد

﴿ مسألة ﴾ (فأما الجراح فلا قسامة فيها)

لا قسامة فيما دون النفس من الاطراف والجراح لا نعلم فيه خلافا بين أهل العلم وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي لأن القسامة تثبت في النفس لحرمتها فاختصت بها دون الاطراف كالكمارة

منها ويبعد أن تكون مدينة على جادة تخلو من غير أهلها وقول الانصار ليس لنا بخير عدو إلا يهود يدل على أنه قد كان بها غيرهم ممن ليس بعدو ولأن اشتراكهم في العداوة لا يمنع من وجود اللوث في حق واحد وتخصيصه بالدعوى مع مشاركة غيره في احتمال قتله فلا يمنع ذلك وجود من يبعد منه القتل أولى وما ذكره من الاحتمال لا ينفي اللوث فإن اللوث لا يشترط فيه يقين القتل من المدعى عليه ولا ينافيه الاحتمال ولو تبين القتل من المدعى عليه لما احتيج إلى الايمان ولو اشترط نفي الاحتمال لما صححت الدعوى على واحد من جماعة لأنه يحتمل أن القاتل غيره ولا على الجماعة كلهم لأنه يحتمل أن لا يشترك الجميع في قتله (والرواية الثانية) عن أحمد أن اللوث ما يغلب على الظن صدق المدعى وذلك من وجوه (أحدها) العداوة المذكورة (والثاني) أن يتفرق جماعة عن قتيل فيكون ذلك لوثة في حق كل واحد منهم فإن ادعى الولي على واحد فأذكر كونه مع الجماعة ذلك قول قوله مع يمينه ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي ، لأن الأصل عدم ذلك إلا أن يثبت بينه (الثالث) أن يزدحم الناس في مضيق فيوجد فيه قتيل فظاهر كلام أحمد أن هذا ليس بلوث فإنه قال فيمن مات بالزحام يوم الجمعة فديته في بيت المال، وهذا قول اسحاق وروي ذلك عن عمر وعلي فإن سعيداً روى في سننه عن إبراهيم قال قتل رجل في زحام الناس بعرفة فجاء أهله إلى عمر فقال بينتكم على من قتله فقال علي يا أمير المؤمنين لا يطل دم امرئ مسلم إن علمت قاتله وإلا فأعطه ديته من بيت المال قال أحمد فيمن وجد مقتولاً في المسجد الحرام

ولأنها تثبت حيث كان المجني عليه لا يمكنه التعبير عن نفسه وتعيين قاتله ومن قطع طرفه يمكنه ذلك وحكم الدعوى فيه حكم الدعوى في سائر الحقوق، البينة على المدعي واليمين على المنكر يميناً واحدة لأنها دعوى لا قسامة فيها فلا تغلظ بالعدد كالدعوى في المال (الثاني) اللوث وهو العداوة الظاهرة كنحو ما كان بين الانصار وأهل خيبر وكما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضاً بثأر في ظاهر المذهب، اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في اللوث فروي عنه أن العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه كنحو ما كان بين الانصار ويهود خيبر وما بين القبائل والاحياء وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب وما بين البغاة وأهل العدل وما بين الشرطة والاصوص وكل من بينه وبين المقتول ضعف يغلب على الظن أنه قتله نقل مهنا عن أحمد فيمن وجد قتيلاً في المسجد الحرام ينظر من بينه وبينه في حياته شيء يعني ضعفنا يؤخذون به ولم يذكر القاضي في اللوث غير العداوة إلا أنه قد قال في الفريقين يقتتلان فيكشفون عن قتيل فاللوث على الطائفة التي القتل من غيرها سواء كان القتال بالتحام أو مرامة بالسهم وإن لم تبلغ السهام فاللوث على طائفة القتل إذا ثبت هذا فإنه لا يشترط مع العداوة ان لا يكون في الموضع الذي به القتل غير العدو نص عليه أحمد في رواية مهنا التي ذكرناها وكلام الخرق يدل عليه أيضاً واشترط القاضي أن يوجد القتيل في موضع عدو

ينظر من كان بينه وبينه شيء في حياته يعني عداوة يؤخذون فلم يجعل الجصور لوثاً وإنما جعل اللوث العداوة ، وقال الحسن والزهرى فيمن مات في الزحام ديته على من حضر لأن قتله حصل منهم . وقال مالك دمه هدر لأنه لا يعلم له قاتل ولا وجد لوث فيحكم بالقسامة وقد روي عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إليه في رجل وجد قتيلاً لم يعرف قتله فكتب إليهم أن من القضايا قضايا لا يحكم فيها إلا في الدار الآخرة وهذا منها (الرابع) أن يوجد قتيل لا يوجد بقرية إلا رجل معه سيف أو سكين ملعخ بالدم ولا يوجد غيره ممن يظن أنه قتله مثل أن يرى رجلاً هارباً يحتمل أنه القاتل أو سبباً يحتمل ذلك فيه (الخامس) أن يقتل فتتان فيمترقون عن قتيل من أحدهما فاللوث على الأخرى ذكره القاضي فان كانوا بحيث لا تصل سهام بعضهم بعضاً فاللوث على طائفة القتل هذا قول الشافعي وروي عن أحمد أن عقل القتيل على الذين نازعوه فيما إذا اقتتل الفتان إلا أن يدعوا على واحد بعينه وهذا قول مالك ، وقال ابن أبي ليلى على الفريقين جميعاً لأنه يحتمل أنه مات من فعل أصحابه فاستوى الجميع فيه ، وعن أحمد في قوم اقتتلوا فقتل بعضهم وجرح بعضهم فدية المقتولين على المجرحين تسقط منها دية الجراح وإن كان فيهم من لا جرح فيه فهل عليه من الديات شيء ؟ على وجهين ذكرهما ابن حامد

لا يختلط بهم غيرهم وهذا مذهب الشافعي لأن الانصاري قتل في خير ولم يكن بها إلا اليهود وجميعهم أعداء ولأنه متى اختلط بهم غيرهم احتتمل أن يكون القاتل ذلك الغير ثم ناقض قوله فقال في قوم ازدحموا في مضيق فافترقوا عن قتيل فقال إن كان في القوم من بينه وبينه عداوة وأمكن أن يكون هو قتله لكونه بقربه فهو لوث فجعل العداوة لوثاً مع وجود غير العدو ولنا أن النبي ﷺ لم يسأل الانصار هل كان بخير غير اليهود أم لا ؟ مع أن الظاهر وجود غيرهم فيها لأنها كانت أملاً للمسلمين يقصدونها لاخذ غلات أملاكهم منها وعمارتها والاطلاع عليها والامتيار منها ويبعد أن تكون مدينة على جادة تخلو من غير أهلها وقول الانصار ليس لنا بخير عدو إلا اليهود يدل على أنها قد كان بها غيرهم ممن ليس بعدو ولأن اشتراكهم في العداوة لا يمنع من وجود اللوث في حق واحد وتخصيصه بالدعوى مع مشاركة غيره في احتمال قتله فلائ لا يمنع ذلك وجود من يبعد منه القتل أولى وما ذكره من الاحتمال لا ينفي اللوث فان اللوث لا يشترط فيه يقين القتل من المدعى عليه فلا ينافيه الاحتمال ولو تيقن القتل من المدعى عليه لما احتجج الى الايمان ولو اشترط نفي الاحتمال لما صححت الدعوى على واحد من جماعة لاحتمال أن القاتل غيره ولا على الجماعة كاهم لأنه يحتمل أن لا يشترك الجميع في قتله والرواية الثانية عن أحمد أن اللوث ما يفلب على الفلن صدق المدعى ذلك من وجوه

(السادس) أن يشهد بالقتل عبيد ونساء فهذا فيه عن احمد روايان (أحدهما) أنه لو ثبت لانه يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه فأشبهه العداوة (والثانية) ليس بلوث لانها شهادة مردودة فلم تكن لوثاً كما لو شهد به كفار، وإن شهد به فساق أو صبيان فهل يكون لوثاً؟ على وجهين

(أحدهما) ليس بلوث لانه لا يتعلق بشهادتهم حكم فلا يثبت اللوث بها كشهادة الاطفال والمجانين (والثاني) يثبت بها اللوث لانها شهادة يغلب على الظن صدق المدعي فأشبهه شهادة النساء والعبيد وقول الصبيان معتبر في الاذن في دخول الدار وقبول الهدية ونحوها وهذا مذهب الشافعي ويعتبر أن يجيء الصبيان متفرقين لئلا يتطرق اليهم التواطؤ على الكذب فهذه الوجوه قد ذكر عن احمد انها لو ثبت لانه يغلب على الظن صدق المدعي أشبهت العداوة. وروي أن هذا ليس بلوث وهو ظاهر كلامه في الذي قتل في الزحام لان اللوث إنما يثبت بالعداوة بقضية الانصاري القتل بخيبر ولا يجوز القياس لان الحكم ثبت بالمظنة ولا يجوز القياس في المظان لان الحكم إنما يتعدى بتعدي سببه والقياس في المظان جمع بمجرد الحكمة وغلبة الظنون والحكم وانظرون يختلف ولا تأتلف وتنضب ولا تنضب باختلاف القرائن والاحوال والاشخاص فلا يمكن ربط الحكم بها

(أحدها) العداوة المذكورة

(الثاني) أن يتفرق جماعة عن قتل فيكون ذلك لوثاً في حق كل واحد منهم فان ادعى الولي على واحد فأنكر كونه مع الجماعة فالقول قوله مع يمينه ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لان الاصل عدم ذلك إلا أن يثبت بينه

(الثالث) أن يزدحم الناس في مضيق فيوجد بينهم قتل فظاهر كلام أحمد أن هذا ليس بلوث فإنه قال فيمن مات من الزحام يوم الجمعة: فديته في بيت المال وهذا قول اسحاق، وروي ذلك عن عمر وعلي فإن سميداً روى في سننه عن ابراهيم قال قتل رجل في زحام الناس بعرفة فجاء أهله الى عمر فقال: بينتكم على من قتله فقال علي يا أمير المؤمنين لا تطل دم امرئ مسلم ان علمت قاتله والا فاعط دية من بيت المال وقال أحمد فيمن وجد مقتولاً في المسجد الحرام ينظر من كان بينه وبينه شيء في حياته يعني عداوة فلم يجعل الحضور لوثاً وإنما جعل اللوث العداوة وقال الحسن والزهرى فيمن مات في الزحام دية على من حضر لان قتله حصل منهم، وقال مالك دمه هدر لانه لا يعلم له قاتل ولا وجد لوث فيحكم بالقسامة فيه، وقدروي عن عمر بن عبدالعزيز أنه كتب اليه في رجل وجد قتيلاً ولم يعرف قاتله فكتب اليهم ان من القضايا قضايا لا يحكم فيها الا في الدار الآخرة وهذا منها (الرابع) أن يوجد قتل لا يوجد بقربه إلا رجل معه سيف أو سكين ملطخ بدم ولا يوجد غيره ممن يغلب على الظن قتله مثل أن يرى رجلاً هارباً يحتمل انه قاتل أو سبباً يحتمل ذلك فيه

ولا تعديته بتعديها ولا أنه يعتبر في التعدية والقياس التساوي بين الاصل والفرع في المقتضي ولا سبيل الى يقين التساوي بين الظنين مع كثرة الاحتمالات وترددها فعلى هذه الرواية حكم هذه الصور حكم غيرها مما لا لوث فيه

(فصل) وإن شهد رجلان على رجل أنه قتل أحد هذين القتيلين لم تثبت هذه الشهادة ولم يكن لوثاً عند أحد علمائنا قوله وإن شهد أن هذا القاتل قتل أحد هذين الرجلين أو شهد أحدهما أن هذا قتلته وشهد الآخر أنه أقر بقتله أو شهد أحدهما أن هذا قتلته بسيف وشهد الآخر أنه قتلته بسكين لم تثبت الشهادة ولم يكن لوثاً هذا قول القاضي واختياره والنصوص عن أحمد فيما إذا شهد أحدهما بقتله والآخر بالاقرار بقتله أنه يثبت القتل واختار أبو بكر ثبوت القتل ههنا وفيما إذا شهد أحدهما أنه قتلته بسيف وشهد الآخر أنه قتلته بسكين لانهما اتفقا على القتل واختلفا في صفته ، وقال الشافعي هو لوث في هذه الصورة في أحد القولين وفي الصورتين اللتين قبلها هو لوث لانها شهادة يغلب على الظن صدق المدعي أشبهت شهادة النساء والعبيد . ولنا أنها شهادة مردودة للاختلاف فيها فلم يكن لوثاً كالصورة الاولى

(فعل) وليس من شرط اللوث أن يكون بالقتيل أثر وهذا قال مالك والشافعي وعن أحمد أنه شرط وهذا قول حماد وأبي حنيفة والثوري لأنه إذا لم يكن به أثر احتمل أنه مات حتف أنفه

(الخامس) أن تقتتل فئتان فيفترقون عن قتيل من إحداهما فاللوث على الأخرى . ذكره القاضي فإن كانوا بحيث لا يصل سهام بعضهم بعضاً فاللوث على طائفة القتل وهذا قول الشافعي ، وروي عن أحمد أن عقل القاتل على الذين نازعوه فيما إذا اقتتلت الفئتان إلا أن يدعوا على واحد بعينه وهذا قول مالك . وقال ابن أبي ليلى : عقله على الفريقين جميعاً لأنه يحتمل أنه مات من فعل إحداهما فاستوى الجميع فيه وعن أحمد في قوم اقتتلوا فقتل بعضهم وجرح بعضهم : فدية المقتولين على المرحوحين يسقط منها دية الجراح وإن كان فيهم من لا جرح فيه فهل عليه من الديات شيء؟ على وجهين ذكرهما ابن حامد

(السادس) أن يشهد بالقتل عبيد ونساء ففيه عن أحمد روايتان (إحداهما) أنه لوث لانه يغلب على الظن صدق المدعي فأشبهه العداوة (والثانية) ليس بلوث لانها شهادة مردودة فلم تكن لوثاً كما لو شهد به كفار وإن شهد به فساق أو صبيان ففيه وجهان (أحدهما) ليس بلوث لانه لا يتعلق بشهادتهم حكم فلا يثبت اللوث بها كشهادة الاطفال والمجانين (والثاني) يثبت بها اللوث لانها شهادة يغلب على الظن صدق المدعي فأشبهه شهادة النساء والعبيد وقول الصبيان معتبر في الادب في دخول الدار وقبول الهدية ونحوها وهذا مذهب الشافعي . ويعتبر أن يجيء الصبيان متفرقين لئلا يتطرق اليهم التواطؤ على الكذب . فهذه الوجوه قد ذكر عن أحمد أنها لوث لانها تغلب على الظن صدق المدعي أشبهت العداوة . وروي أن هذا ليس بلوث وهو ظاهر كلامه في الذي قتل في الزحام

ولنا أن النبي ﷺ لم يسأل الانصار هل كان يقتيلهم أثر أو لا ؟ ولأن القتل يحصل بما لا أثر له كغم الوجه والخنق وعصر الخصيتين وضربة الفؤاد فأشبهه من به أثر ومن به أثر قد يموت خنق أنفه لسقطته أو صرخته أو يقتل نفسه فعلى قول من اعتبر الاثر ان خرج الدم من أذنه فهو لوث لانه لا يكون الا بالخنق له أو أمر أصيب به ، وان خرج من أنفه فهل يكون لوثاً ؟ على وجهين

(الفصل الثاني) ان القسامة لا تثبت ما لم يتفق الاولياء على الدعوى فان كذب بعضهم بعضاً فقال أحدهم قتله هذا وقال الآخر لم يقتله هذا أو قال بل قتله هذا الآخر لم تثبت القسامة نص عليه احمد وسواء كان المكذب عدلاً أو فاسقاً . وذكر عن الشافعي أن القسامة لا تبطل بتكذيب الفاسق لان قوله غير مقبول

ولنا أنه مقرر على نفسه بتبرئة من ادعى عليه أخوه فقبل كما لو ادعى ديناً لها وإنما لا يقبل قوله على غيره فأما على نفسه فهو كالعدل لانه لا يتهم في حقه فأما ان لم يكذبه ولم يوافق في الدعوى مثل أن قال أحدهما قتله هذا وقال الآخر لا نعم قتله فظاهر كلام الخري ان القسامة لا تثبت لاشتراطه ادعاء الاولياء على واحد وهذا قول مالك وكذلك إن كان أحد الوليين غائباً فادعى الحاضر دون الغائب أو ادعى جميعاً على واحد ونكل أحدهما عن الايمان لم يثبت القتل في قياس قول الخري ومقتضى

لان اللوث انما يثبت بالعداوة بقضية الانصاري القتل بخير ولا يجوز القياس عليها لان الحكم ثبت بالمظنة ولا يجوز القياس على المظان لان الحكم انما يتعدى بتعدي سببه والقياس بالمظان جمع بمجرد الحكمة وغلبة الظنون والحكم والظنون تختلف ولا تأتلف وتنحيط ولا تنضب وتختلف باختلاف القرائن والاحوال والاشخاص فلا يمكن ربط الحكم بها ولا تمديته بتعديها ولانه يعتبر في التمعية والقياس التساوي بين الاصل والفرع والمقتضي ولا سبيل الى تغير التساوي بين الظنين مع كثرة الاحتمالات وترددها . فعلى هذه الرواية حكم هذه الصور حكم غيرها مما لا لوث فيه

(فصل) وان شهد رجلان على رجل أنه قتل أحد هذين القتيلين لم تثبت هذه الشهادة ولم يكن لوثاً عند أحد علمنا قوله وان شهدا ان هذا القتيل قتله أحد هذين الرجلين او شهد احدهما ان هذا قتله وشهد الآخر انه اقر بقتله او شهد أحدهما انه قتله بسيف وشهد الآخر انه قتله بسكين لم تكمل الشهادة ولم يكن لوثاً . هذا قول القاضي واختياره . والمنصوص عن أحمد فيما إذا شهد أحدهما بقتله والآخر بالاقرار بقتله انه يثبت القتل واختار أبو بكر ثبوت القتل ههنا وفيما إذا شهد أحدهما انه قتله بسيف وشهد الآخر انه قتله بسكين لانها اتفقا على القتل واختلفا في صفته

وقال الشافعي هو لوث في هذه الصورة في أحد القولين وفي الصورتين اللتين قبلها هو لوث لانها شهادة يغلب على الظن صدق المدعي أشبهت شهادة النساء والعبيد ولنا انها شهادة مردودة للاختلاف فيها فلم تكن لوثاً كالصورة الاولى

قول أبي بكر والقاضي ثبوت القسامة وكذلك مذهب الشافعي لأن أحدهما لم يكذب الآخر فلم تبطل القسامة كما لو كان أحدا الوارثين امرأة أو صغيراً فعلى قولهم يحلف المدعي خمسين يميناً ويستحق نصف الدية لأن الايمان ههنا بمنزلة البينة ولا يثبت شيء من الحق إلا بعد كمال البينة فأشبهه ما لودعي أحدهما ديناً لا بينهما فإنه لا يستحق نصيبه من الدين إلا أن يقيم بينة كاملة وذکر أبو الخطاب فيما إذا كان أحدهما غائباً أن الأول فيه وجهان (أحدهما) أنه يحلف خمساً وعشرين يميناً وهذا قول ابن حامد لأن الايمان مقسومة عليه وعلى أخيه بدليل ما لو كانا حاضرين متفقين في الدعوى ولا يحلف الانسان عن غيره فلا يلزمه أكثر من حصته فإذا حضر الغائب أقسم خمساً وعشرين يميناً وجهاً واحداً لأنه يبني على ايمان أخيه ، وذکر أبو بكر والقاضي في نظير هذه المسئلة أن الأول يحلف خمسين يميناً وهل يحلف الثاني خمسين أو خمساً وعشرين؟ على وجهين (أحدهما) يقول يحلف خمسين لأن أخاه لم يستحق إلا بخمسين فكذلك هو ولنا أنهما لم يتفقا في الدعوى فلم تثبت القسامة كما لو كذبه ولأن الحق في محل الوفاق إنما يثبت بايمانهم التي أقيمت مقام البينة ولا يجوز أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الايمان كما في سائر الدعاوى فعلى هذا إن قدم الغائب فوافق أخاه أو عاد من لم يعلم فقال قد عرفته هو الذي عينه أخيه أقسم حينئذ ، وإن قال أحدهما قتله هذا وقال الآخر قتله هذا وفلان فعلى قول الخرق لا تثبت القسامة لأنها لا تكون إلا على واحد وعلى قول غيره يحلفان على من اتفقا عليه ويستحقان نصف الدية

(فصل) وليس من شرط اللوث أن يكون بالقتيل أثر وبهذا قال مالك والشافعي . وعن أحمد أنه شرط وهذا قول حماد وأبي حنيفة والثوري لأنه إذا لم يكن به أثر احتمل أنه مات حتف أنفه ولنا أن النبي ﷺ لم يسأل الانصار هل كان بقتيلهم أثر أو لا ؟ ولأن القتل يحصل بما لا أثر له كغم الوجه والخنق وعصر الخصىتين وضربة الفؤاد فأشبهه من به أثر ، ومن به أثر قد يموت حتف أنفه لسقطته أو صرعته أو يقتل نفسه . فعلى قول من اعتبر الأثر أن خرج الدم من أذنه فهو لوث لأنه لا يكون إلا لخلق أو أمر أصيب به ، وإن خرج من أنفه فهل يكون لوثاً على وجهين ﴿ مسألة ﴾ (فاما قول القتييل فلان قتلني فليس بلوث)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي . وقال مالك والليث هو لوث لأن قتييل بنی اسرائيل قال قتلني فلان فكان حجة . ويروى هذا انقول عن عبد الملك بن مروان ولنا قول النبي ﷺ « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم » ولأنه يدعي حقاً لنفسه فلم يقبل قوله كما لو لم يمت ، ولأنه خصم فلم تكن دعواه لوثاً كالولي فاما قتييل بنی اسرائيل فلا حجة فيه فإنه لا قسامة فيه فإن ذلك كان من آيات الله ومعجزات نبيه موسى عليه السلام حيث أحياء الله تعالى بعد موته وأنطقه بقدرته بما اختلفوا فيه ولم يكن الله تعالى لينطقه بالكذب بخلاف الحلي ولا سبيل إلى مثل هذا اليوم ، ثم ذاك في تبرئة التهمين فلا يجوز تعديته إلى تهمة البريئين

ولا يجب القود لأنه إنما يجب في الدعوى على واحد ويحلفان جميعاً على هذا الذي اتفقا عليه على حسب دعواهما ويستحقان نصف الدية ولا يجب أكثر من نصف الدية لأن أحدهما يكذب الآخر في النصف الآخر فبقي اللوث في حقه في نصف الدم الذي اتفقا عليه ولم يثبت في النصف الذي كذبه أخوه فيه ولا يحلف الآخر على الآخر لأن أخاه كذبه في دعواه عليه، وإن قال أحدهما قتل أبي زيد وآخر لا أعرفه وقال الآخر قتله عمرو وآخر لا أعرفه لم يثبت القسامة في ظاهر قول الخرق لأنها لا تكون إلا على واحد ولأنهما ما اتفقا في الدعوى على واحد ولا يمكن أن يحلفا على من لم يتفقا في الدعوى عليه والحق إنما ثبت في محل الوفاق بإيمان الجميع فكيف يثبت في الفرع بإيمان البعض؟ وقال أبو بكر والقاضي ثبتت القسامة وهذا مذهب الشافعي لأنه ليس ههنا تكذيب فإنه يجوز أن يكون الذي جهله كل واحد منهما هو الذي عرفه أخوه فيحلف كل واحد منهما على الذي عينه خمسين يمينا ويستحق ربع المدية فإن عاد كل واحد منهما قتل قد عرفت الذي جهله وهو الذي عينه أخيه حلف أيضاً على الذي حلف عليه أخوه وأخذ منه ربع الدية ويحلف خمسا وعشرين يمينا لأنه يميني على إيمان أخيه فلم يلزمه أكثر من خمس وعشرين كما لو عرفه ابتداء وفيه وجه آخر أنه يحلف خمسين يمينا لأن أخاه حلف خمسين يمينا وللشافعي في هذا قولان كالوجهين وبجيء في المسئلة وجه آخر وهو أن الأول لا يحلف أكثر من خمسة وعشرين يمينا لأنه إنما يحلف على ما يستحقه والذي

﴿مسئلة﴾ (ومتى ادعى القتل مع عدم اللوث عمداً فقال الخرق لا يحكم له يمين ولا غيرها وعن أحمد أنه يحلف يميناً واحدة وهي الأولى. وإن كان خطأ حلف يميناً واحدة)

إذا ادعى القتل مع عدم اللوث لم يخل من حالين (أحدهما) إذا وجد قتيل في موضع فادعى أولياؤه قتله على رجل أو جماعة ولم يكن بينهم عداوة ولا لوث فهي كسائر الدعاوى إن كانت لهم بينة حكم لهم بها وإلا فالتول قول المنكر وبهذا قال مالك والشافعي وأبو المنذر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا ادعى أولياؤه قتله على أهل المحلة أو على معين فللولي أن يختار من الموضع خمسين رجلاً يحلفون خمسين يميناً والله ما قتلناه ولا علمنا قاتله فإذا نقضوا عن الخمسين كررت الإيمان عليهم حتى ثم فإذا حلفوا وجبت الدية على باقي الخطة فإن لم يكن وجبت على سكان الموضع فإن لم يحلفوا حبسوا حتى يحلفوا أو يقرروا لما روي أن رجلاً وجد قتيلاً بين حيين فلهنهم عمر رضي الله عنه خمسين يميناً وقضى بالدية على أقربهما يعني أقرب الجيين فقالوا: والله ما وقت أياننا أموالنا ولا أموالنا أياننا. فقال عمر حقنتم بأموالكم دماً.

ولنا حديث عبد الله بن سهل وقول النبي ﷺ «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه». رواه مسلم وقول النبي ﷺ «اليمين على المدعى واليمين على من أنكر» ولأن المدعى عليه الأصل براءة ذمته ولم يظهر كذبه فكان القول قوله كسائر الدعاوى

يستحقه النصف فيكون عليه نصف الايمان كما لو حلف أخوه معه ، وان قال كل واحد منهما الذي كنت جهلته غير الذي عينه أخي بطلت القسامة التي أقسمها لان التكذيب يقدر في اللوث فيرد كل واحد منهما مأخذ من الدية ، وان كذب احدهما اخاه ولم يكذبه الآخر بطلت قسامة المكذب دون الذي لم يكذب

(فصل) وان قال الولي بعد القسامة غلطت ما هذا الذي قتله او ظلمته بدعوى القتل عليه او قال كان هذا المدعى عليه في بلد آخر يوم قتل وليي وكان بينهما بعد لا يمكن أن يقتله إذا كان فيه بطلت القسامة ولزمه رد مأخذه لانه مقر على نفسه ققبل إقراره ، وان قال مأخذه حرام سئل عن ذلك فان قال أردت أنني كذبت في دعوى عليه بطلت قسامته أيضا وإن قال أردت ان الايمان تكون في جنبه المدعى عليه كمذهب أبي حنيفة لم تبطل القسامة لانها ثبتت باجتهاد الحاكم فيقدم على اعتقاده وان قال هذا مفصوب وأقر بمن غصب منه لزمه رده عليه ولا يقبل قوله على من أخذه منه لان الانسان لا يقبل إقراره على غيره وإن لم يقربه لاحد لم ترفع يده عنه لانه لم يتيمن مستحقه ، وإن اختلفا في مراده بقوله فالقول قوله لانه اعرف بقصده

(فصل) وإن أقام المدعى عليه بينة انه كان يوم القتل في بلد بعيد من بلد المقتول لا يمكن بحيثه

ولانه مدعى عليه فلم تلزمه البينة والغرم كسائر الدعاوى وقول النبي ﷺ اولى من قول عمر وأحق بالاتباع . ثم قضية عمر يحتمل انهم اعترفوا بالقتل خطأ وأنكروا العمد فأحلفوا على العمد ثم انهم لا يعلمون بخبر النبي ﷺ المخالف للأصول وقد صاروا ههنا الى ظاهر قول عمر المخالف للأصول وهو ايجاب الايمان على غير المدعى عليه وإلزامهم الغرم مع عدم الدعوى عليهم والجمع بين تحليفهم وتغريمهم وحبسهم على الايمان

قال ابن المنذر : سن النبي ﷺ البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وسن القسامة في القتل الذي وجد بخير ، وقول اصحاب الرأي خارج عن هذه السنن

(فصل) ولا تسمع الدعوى على غير معين فلو كانت الدعوى على أهل مدينة أو محلة أو واحد غير معين أو جماعة منهم بغير أعيانهم لم تسمع وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي تسمع ويستحلف خمسون منهم لان الانصار ادعوا القتل على يهود خيبر ولم يعينوا القاتل فسمع رسول الله ﷺ دعواهم ولنا انها دعوى في حق فلم تسمع على غير معين كسائر الدعاوى فأما الخبر فان دعوى الانصار التي سمعها رسول الله ﷺ لم تكن الدعوى التي بين الخصمين المختلف فيها فان تلك من شرطها حضور المدعى عليه عندهم أو تعذر حضوره عندنا وقد بين النبي ﷺ ان الدعوى لا تصح الا على واحد بقوله « تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برمته » وفي هذا بيان ان الدعوى لا تصح على غير معين

منه اليه في يوم واحد بطلت الدعوى ، وإن قالت البينة نشهد ان فلانا لم يقتله لم تسمع هذه الشهادة لأنه نفي مجرد فان قالوا ما قتله فلان بل قتله فلان سمعت لانها شهدت باثبات تضمن النفي فسمعت كما لو قالت ما قتله فلان لأنه كال يوم القتل في بلد بعيد

(فصل) فان جاء رجل فقال ما قتله هذا المدعى عليه بل أنا قتلته فكذبه الولي لم تبطل دعواه وله القسامة ولا يلزمه رد الدية إن كان أخذها لانه قول واحد ولا يلزم المقر شيء لأنه أقر لمن يكذبه وان صدقه الولي او طالبه بموجب القتل لزمه رد مأخذه وبطلت دعواه على الاول لان ذلك جرى مجرى الاقرار ببطلان الدعوى وهل له مطالبة المقر؟ فيه وجهان

(أحدهما) له مطالبة لانه أقر له بحق فلاك مطالبة به كسائر الحقوق (والثاني) ليس له مطالبة لان دعواه على الاول انفراد بالقتل ابراء غيره فلا يملك مطالبة من أبرأه، والمنصوص عن احمد رحمه الله أنه يسقط القود عنهما وله مطالبة الثاني بالدية فانه قال في رجل شهد عليه شاهدان بالقتل فأخذ ليقناده منه فجاء رجل فقال ما قتله هذا أنا قتلته فالقود يسقط عنهما والدية على الثاني ، ووجه ذلك ما روي أن رجلا ذبح رجلا في خربة وتركه وهرب وكان قصاب قد ذبح شاة وأراد ذبح أخرى فهربت منه الى الخربة فتبعها حتى وقف على التتيل والسكين بيده ملطخة بالدم فأخذ على تلك الحال وجيء به إلى عمر رضي الله عنه فأمر بقتله فقال اتقاتل في نفسه يا ويله قتلت نفساً ويقتل بسببي آخر فقام فقال أنا قتلته ولم يقتله هذا

[فصل] فأما ان ادعى القتل من غير وجود قتل ولا عداوة فهي كسائر الدعاوى في اشتراط تعيين المدعى عليه وان القول قوله لانه لم فيه سلافاً (الحال الثاني) انه اذا ادعى القتل ولم يكن عداوة ولا لوث فانه لا يحكم على المدعى عليه بيمين ولا بشيء في احدى الروايتين ويحلى سبيله هذا الذي ذكره الخري، سواء كانت الدعوى خطأ أو عمداً لانها دعوى فيما لا يجوز بذله فلم يستحلف فيها كالحدود، ولانه لا يقضى في هذه الدعوى بالنكول فلم يحلف فيها كالحدود (والثانية) يستحلف وبه قال الشافعي وهو الصحيح لعموم قوله عليه السلام « اليمين على المدعى عليه » وقوله عليه السلام « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » رواه مسلم ظاهر في ايجاب اليمين ههنا لوجهين (أحدهما) عموم اللفظ فيه (والثاني) ان النبي ﷺ ذكره في صدر الخبر بقوله « لا ادعى قوم دماء رجال وأموالهم — ثم عقبه بقوله — ولكن اليمين على المدعى عليه » فيعود الى المدعى عليه المذكور في الحديث، ولا يجوز اخراجه منه الا بدليل أقوى منه، ولانها دعوى في حق آدمي فيستحلف كدعوى المال ولانها دعوى لو أقر بها لم يقبل رجوعه عنها فيجب اليمين فيها كالأصل المذكور . اذا ثبت هذا فالمشروع بين واحدة وعن أحمد انه يشرع خمسون يمينا لانها دعوى في القتل فيشرع فيها خمسون يمينا كما لو كان بينهم لوث وللشافعي فيها كالروايتين

فقال عمر إن كان قد قتل نفساً فقد أحيا نفساً ، ودراً عنه القصاص ، ولان الدعوى على الاول شبهة في درء القصاص عن الثاني وتجب الدية عليه لاقراره بالقتل الموجب لها وهذا القول أصح وأعدل مع شهادة الاثر بصحته

(الفصل الثالث) أن الاولياء اذا ادعوا القتل على من بينه وبين القتل لوث شرعت اليمين في حق المدعى أو لا فيحلفون خمسين يميناً على المدعى عليه إن قتله وثبت حقهم قبله ، فان لم يحلفوا استخلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرى . وبهذا قال يحيى بن سعيد وربيعه وابو الزناد ومالك والشافعي وقال الحسن يستخلف المدعى عليهم أولاً خمسين يميناً ويبرءون ، وإن أبوا أن يحلفوا استخلف خمسون من المدعى أن حقنا قبلكم ثم يعطون الدية لقول النبي ﷺ « ولكن اليمين على المدعى عليه » رواه مسلم وفي لفظ « البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه » رواه الشافعي في مسنده . وروى أبو داود بإسناده عن سليمان بن يسار عن رجال من الانصار أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم « يحلف منكم خمسون رجلاً » فأبوا فقال للانصار « استحقوا » قالوا نحاف على الغيب يارسول الله فجعلها رسول الله ﷺ على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم ولانها يمين في دعوى فوجبت في جانب المدعى عليه ابتداء كسائر الدعوى

وقال الشعبي والنخعي والثوري وأصحاب الرأي يستخلف خمسون رجلاً من أهل الحلة التي وجد فيها القتل بالله ماقتلناه ولا علمنا قاتلاً ويفرمون الدية لقضاء عمر بذلك ولم نعرفه في الصحابة

ولنا ان قوله عليه الصلاة والسلام « ولكن اليمين على المدعى عليه » ظاهر في أنها يمين واحدة لوجهين (أحدهما) أنه وحد اليمين فينصرف الى واحدة (الثاني) انه لم يفرق في اليمين المشروعة في الدم والمال ولانها يمين يعضدها الظاهر والاصل فلم تغلظ كسائر الايمان ، ولانها يمين مشروعة في جنبة المنكر ابتداء فلم تغلظ بالتكرير كسائر الايمان وبهذا فارق ما ذكره

(فصل) فان نكل المدعى عليه عن اليمين لم يجب القصاص بغير خلاف في المذهب ، وقال أصحاب الشافعي ان نكل المدعى عليه ردت اليمين على المدعى خلف خمسين يميناً واستحق القصاص أو الدية ان كانت الدعوى عمداً موجباً للقتل لان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كالبيعة أو الاقرار والقصاص يجب بكل واحد منها

ولنا أن القتل لم يثبت ببينة ولا اقرار ولم يعضده لوث فلم يجب القصاص كمالو لم ينكل ولا يصح الحاق الايمان مع النكول ببينة ولا اقرار لانها أضعف منها بدليل انها لا تشرع الا عند عدمها فتكون بدلا عنها والبديل أضعف من المبدل ولا يلزم من ثبوت الحكم بالا قوى ثبوته بالاضعف ولا يلزم من وجوب الدية وجوب القصاص لانه لا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشاهد واليمين ويحتاط له ويدراً بالشبهات والدية بخلافه ، فاما الدية فتثبت بالنكول عند من يثبت المال به أو يرد اليمين على المدعى

مخالفاً فكان اجاباً وتكلموا في حديث سهل بما روى ابو داود عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عبد الرحمن ونجيد بن قبطي أحد بني حازنة. قال محمد بن ابراهيم وايم الله ما كان سهل بأعلم منه ولكنه كان أسن منه قال والله ما قال رسول الله ﷺ اجلفوا على ما لا علم لكم به ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الانصار «انه وجد بين ايائكم قتل فذوه» فكتبوا يحلفون بالله ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فوداه رسول الله ﷺ من عنده

ولنا حديث سهل وهو صحيح متفق عليه ورواه مالك في موطئه وعمل به وما عارضه من الحديث لا يصح لوجوه (أحدها) نه نفي فلا يرد به قول المثلث (والثاني) أن سهلاً من أصحاب رسول الله ﷺ شاهد القصة وعرفها حتى أنه قال ركضتني ناقة من تلك الابل والآخري يقول برأيه وظنه من غير أن يرويه عن أحد ولا حضر القصة (والثالث) أن حديثنا مخرج في الصحيحين متفق عليه وحديثهم بخلافه

(أربع) أنهم لا يعملون بحديثهم ولا حديثنا فكيف يحتجون بما هو حجة عليهم فيما خلفوه فيه؟ وحديث سليمان بن يسار عن رجال من الانصار ولم يذكر لهم صحبة فهو أدنى لهم من حديث محمد بن ابراهيم وقد خالف الحديثين جميعاً فكيف يجوز أن يعتمد عليه؟ وحديث «اليمين على المدعى عليه» لم ترد به هذه القصة لانه يدل على أن الناس لا يعطون بدعواهم وهنا قد أعطوا بدعواهم، على أن حديثنا أخص

فيحالف يمينا واحدة ويستحقها كما لو كانت الدعوى في مال وسواء كانت الدعوى عمداً أو خطأ فإن العمد متى تمذر إيجاب القصص فيه وجب به المال وتكون الدعوى ههنا كسائر الدعاوى والله علم

﴿الثالث﴾ اتفاق الاولياء في الدعوى فإن ادعى بعضهم وأنكر بعض لم تثبت القسامة

من شرط ثبوت القسامة اتفاق الاولياء على الدعوى فإن كذب بعضهم بعضاً فقال أحدكم قتله هذا وقال الآخر لم يقتله هذا أو قال بل قتله هذا الآخر لم تثبت القسامة نص عليه أحمد، وسواء كان المكذب عدلاً أو فاسقاً وعن الشافعي أن القسامة لا تبطل بتكذيب الفاسق لأن قوله غير مقبول

ولنا أنه مقرر على نفسه بتبرئة من ادعى عليه أخوه فقبل كما لو ادعى ديناً لها وإنما لا يقبل قوله على غيره وأما على نفسه فهو كالمعدل لانه لا يتهم في حقها، فاما أن لم يكذبه ولم يوافق في الدعوى مثل أن قال أحدهما قتله هذا وقال الآخر لا نعلم قتله فظاهر قوله ههنا أن القسامة لا تثبت وهو ظاهر كلام الخري لا اشتراط دعاء الاولياء على واحد وهذا قول مالك، وكذلك أن كان أحد الوالدين غائباً فادعى الحاضر دون الغائب أو ادعى جميعاً على واحد ونكل أحدهما عن الايمان لم يثبت القتل في قياس قول الخري، ومقتضى قول أبي بكر والشافعي ثبوت القسامة وكذلك مذهب الشافعي لأن أحدهما لم يكذب الآخر فلم تبطل القسامة كما لو كان أحد الوارثين امرأة أو صغيراً، فعلى قولهم يحلف المدعي خمسين يمينا ويستحق نصف الدية لأن الايمان ههنا بمنزلة البينة لا يثبت

منه فيجب تقديمه ثم هو حجة عليهم لكون المدعين أعطوا بمجرد دعواهم من غير بينة ولا يمين منهم، وقد رواه ابن عبد البر باسناد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ﷺ قال « البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة » وهذه الزيادة يتعين العمل بها لان الزيادة من الثقة مقبولة ولانها ايمان مكررة فيبدأ فيها بايمان المدعين كالامان. اذا ثبت هذا فان ايمان القسامة خمسون مرددة على ما جاءت به الاحاديث الصحيحة وأجمع عليه أهل العلم لانهم أحداً خالف فيه

(الفصل الرابع) أن الاولياء اذا خلفوا استحقوا القود اذا كانت الدعوى عمداً إلا أن يمنع منه مانع روي ذلك عن ابن الزبير وعن عمر بن عبد العزيز وبه قال مالك وابو ثور وابن النضر. وعن معاوية وابن عباس والحسن واسحاق لا يجب بها الدية لقول النبي ﷺ لليهود « إنا أن تدوا صاحبكم وإنا أن تؤذونا بحرب من الله » ولان ايمان المدعين انما هي بغلبة الظن وحكم الظاهر فلا يجوز اشاطة الدم بها لقيام الشبهة المتمكنة منها ولانها حجة لا يثبت بها النكاح ولا يجب بها القصاص كالشاهد واليمين وللشافعي قولان كاللذهيين

ولنا قول النبي ﷺ « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمته » وفي رواية مسلم « فيسلم اليكم » وفي لفظ « وتستحقون دم صاحبكم » فأراد دم القاتل لان دم القاتل ثابت لهم

شيء من الحق الا بعد كمال البينة فأشبهه ما لو ادعى أحدهما دينا لا يبيها فانه لا يستحق نصيبه من الدين الا ان يقيم بينة كاملة

ولنا انهما لم يتفقا في الدعوى فلم تثبت القسامة كما لو كذبه ولان الحق في محل الوفاق انما ثبت بايمانهما التي اقيمت مقام البينة ولا يجوز ان يقوم أحدهما مقام الآخر في الايمان كما في سائر الدناوى فعلى هذا ان قدم الغائب فوافق أخاه أو عاد من لم يعلم قتال قد عرفه هو الذي عينه أخيه اقساما حينئذ وان قال أحدهما قتله هذا وقال الآخر قتله هذا وفلان فعلى قول الخرق لا تثبت القسامة لانها لا تكون الا على واحد وعلى قول غيره يحلفان على من اتفقا عليه ويستحقان نصف الدية ولا يجب القود لانه انما يجب في الدعوى على واحد ويحلفان جميعا على هذا الذي اتفقا عليه على حسب دعواهما ويستحقان نصف الدية ولا يجب اكثر من نصف الدية لان أحدهما يكذب الآخر في النصف الآخر فبقي اللوث في حقه في نصف الدم الذي اتفقا عليه ولم يثبت في النصف الذي كذبه أخوه فيه ، ولا يحلف الآخر على الآخر لان أخاه كذبه في دعواه عليه ، وان قال أحدهما قتل أبي زيد وآخر لأعرفه وقال الآخر قتله عمرر وآخر لأعرفه لم تثبت القسامة في ظاهر قول الخرق لانها لا تكون الا على واحد ولا نهما ما اتفقا في الدعوى على أحد ولا يمكن ان يحلفا على من لم يتفقا على الدعوى عليه والحق انما يثبت في محل الوفاق بايمان الجميع فكيف يثبت في الفرع بايمان البعض ؟ وقال أبو بكر والقاضي تثبت القسامة وهذا مذهب الشافعي لانه ليس ههنا تكذيب فانه يجوز ان يكون الذي جهله كل واحد منهما

قبل اليمين والرمة الحبل الذي يربط به من عليه القود، ولأنها حجة يثبت بها العمد فيجب بها القود كالينة . وقد روى الأثرم بإسناده عن عامر الاحول أن النبي ﷺ أقاد بالقسامة الطائفة وهذا نص ولأن الشارع جعل القول قول المدعي مع يمينه احتياطاً للدم فإن لم يجب القود سقط هذا المعنى

(مسئلة) قال (فإن لم يحلف المدعون حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرى)

هذا ظاهر المذهب وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وربيعة وأبو الزناد ومالك والليث والشافعي وأبو ثور وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد أنهم يحلفون ويغرمون الدية لقضية عمر وخبر سليمان بن يسار وهو قول أصحاب الرأي

ولنا قول النبي ﷺ «فتبرئكم يهود بايمان خمسين منهم» أي يتبرءون منكم وفي لفظ قال فيحلفون خمسين يمينا ويبرءون من دمه، وقد ثبت أن النبي ﷺ لم يغرم اليهود وأنه أداها من عنده ولأنها أيمان مشروعة في حق المدعى عليه فيبرأ بها كسائر الايمان، ولأن ذلك اعطاء بمجرد الدعوى فلم يجز للخبر ومخالفة مقتضى الدليل فإن قول الانسان لا يقبل على غيره بمجرد كدعوى المال وسائر الحقوق، ولأن في ذلك جمعاً بين اليمين والغرم فلم يشرع كسائر الحقوق

هو الذي عرفه أخوه فيحلف كل واحد منهما على الذي عينه خمسين يمينا ويستحق ربع الدية وإن عاد كل واحد منهما فقتل الذي جهلته وهو الذي عينه أخي حلف أيضاً على الذي حلف عليه أخوه وأخذ منه ربع الدية، ويحلف خمسا وعشرين يمينا لأنه يبني على أيمان أخيه فلم يلزمه أكثر من خمس وعشرين كما لو عرفه ابتداءً وفيه وجه آخر يحلف خمسين لأن أخاه حلف خمسين يمينا، وللشافعي في هذا قولان كالوجهين، ويجيء في المسئلة وجه آخر أن الأول لا يحلف أكثر من خمس وعشرين يمينا لأنه إنما يحلف على ما يستحقه والذي يستحقه النصف فيكون عليه نصف الايمان كالأخوة حلف أخوه معه، وإن قال كل واحد منهما الذي كنت جهلته غير الذي عينه أخي بطلت القسامة التي أتمها لان التكذيب يقدح في الاوث فيرد كل واحد منهما ما أخذ من الدية، وإن كذب احدها أخاه ولم يكذب الآخر بطلت قسامة المكذب دون الذي لم يكذب

(فصل) إذا قال الولي بعد القسامة غلطت ما هذا الذي قتله، أو ظلمه بدعوى القتل عليه أو قال كان هذا المدعى عليه في بلد آخر يوم قتل وليي وكان بينهما بعد ولا يمكنه أن يقتله إذا كان فيه بطلت القسامة ولزمه رد ما أخذه لأنه مقر على نفسه فقبل إقراره، وإن قال ما أخذه حرام سئل عن ذلك فإن قال أردت أنني كذبت في دعواي عليه بطلت قسامته أيضاً، فإن قال أردت أن الايمان تكون في جنبه المدعى عليه كمذهب أبي حنيفة لم تبطل القسامة لأنها تثبت باجتهاد الحاكم فيقدم على اجتهاده، وإن قال هذا مغضوب وأقر بمن غصبه منه لزمه رده عليه ولا يقبل قوله على من

(مسئلة) قال (قاز لم يخلف المدعون ولم يرضوا بيمين المدعى عليه فداء الامام من بيت المال)

بغني أدى ديتة لقضية عبد الله بن سهل حين قتل بجخير فاني الانصار أن يحافوا وقالوا كيف تقبل أيمان قوم كفار؟ فوداه النبي ﷺ من عنده كراهية أن يطل دمه، فان تذر فداؤه من بيت المال لم يجب على المدعى عليهم شيء لان الذي يوجب عليهم اليمين وقد امتنع مستحقوها من استيفائها فلم يجب لهم غيرها كدعوى المال

(فصل) وان امتنع المدعى عليهم من اليمين لم يجسوا حتى يخلفوا وعن أحمد رواية أخرى أنهم يجسسون حتى يخلفوا وهو قول أبي حنيفة

ولنا أنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه فلم يجبس عليها كسائر الايمان، إذا ثبت هذا فانه لا يجب القصاص بالذكول لانه حجة ضعيفة فلا يشاط بها الدم كالشاهد واليمين . قال القاضي ويديه الامام من بيت المال نص عليه أحمد وروى عنه حرب بن اسماعيل أن الدية يجب عليهم وهذا هو الصحيح وهو اختيار أبي بكر لانه حكم ثبت بالذكول فيثبت في حقهم ههنا كسائر الدعاوى ولأن وجوبها في بيت المال يفضي إلى اهدار الدم واسقاط حق المدعين مع امكان جبره فلم يجز كسائر الدعاوى ولانها يمين توجهت في دعوى أمكن إيجاب المال بها فلم تخل من وجوب شيء على المدعى

أخذ منه لان الانسان لا يقبل اقراره على غيره وان لم يقر به لاحد لم ترفع يده عنه لانه لم يتعين مستحقه وإن اختلفا في سراده فالقول قوله لانه أعرف بقصد

(فصل) وإن أقام المدعى عليه بينة أنه كان يوم القتل في بلد بعيد من بلد القتل لا يمكن بحجته منه اليه في يوم واحد بطالت الدعوى، وان قالت البينة نشهد أن فلاناً لم يقتله لم تسمع هذه الشهادة لانه نفي مجرد ، فان قال ما قتله فلان بل قتله فلان سمعت لانها شهدت باثبات تضمن النفي فسمعت كما لو قالت ما قتله فلان لانه كان يوم القتل في بلد بعيد

(فصل) فان جاء انسان فقال ما قتله المدعى عليه بل أنا قتلته فكذبه الولي لم تبطل دعواه ونه القسامة ولا يلزمه رد الدية وإن كان أخذها لانه قول واحد ولا يلزم المقر شيء لانه أقر لمن يكذبه وان صدقه الولي أو طالبه بموجب القتل لزمه رد ما أخذ وبطلت دعواه على الاول لان ذلك جرى مجرى الاقرار ببطلان الدعوى وهل له مطالبة المقر؟ فيه وجهان

(أحدهما) له مطالبة لانه أقر له بحق فلك مطالبة به كسائر الحقوق (والثاني) ليس له مطالبة لان دعواه على الاول انفراده بالقتل ابراء لغيره فلا يملك مطالبة من أبرأه والمنصوص عن أحمد أنه يسقط القود عنها وله مطالبة الثاني بالدية فانه قال في رجل شهد عليه شاهدان بالقتل فأخذ ليقاد منه فقام رجل فقال ما قتله هذا أنا قتلته فالقود يسقط عنها والدية على الثاني، ووجه ذلك ما روي أن رجلاً

عليه كما في سائر الدعاوى وههنا لو لم يجب على المدعى عايه مال بنكوله ولم يجبر على اليمين لخللا من وجوب شيء عليه بالكافية، وقال أصحاب الشافعي إذا نكل المدعى عليهم ردت الايمان على المدعين إن قلنا موجبها المال فإن حلفوا استحقوا وإن نكوا فلا شيء لهم، وإن قلنا موجبها القصاص فهل ترد على المدعين؟ فيه قولان وهذا القول لا يصلح لأن اليمين إنما شرعت في حق المدعى عليه إذا نكل عنها المدعي فلا ترد عليه كما لا ترد على المدعى عايه إذا نكل المدعي عنها بعد ردها عليه في سائر الدعاوى ولا نهائين مردودة على أحد المتداعيين فلا ترد على من ردها كدعوى المال

(مسئلة) قال (وإذا شهدت البيئة العادلة أن المجروح قال دمي عند فلان فليس ذلك بموجب للقسامة ما لم يكن لوث)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي وقال مالك والليث هولوث لأن قتيل بني إسرائيل قال قتلني فلان فكان حجة، وروي هذا القول عن عبد الملك بن مروان ولنا قول النبي ﷺ «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم» ولا نه يدعي حقا لنفسه فلم يقبل قوله كما لو لم يمت ولأنه خصم فلم تكن دعواه لوثا كالولي، فأما قتيل بني إسرائيل فلا حجة فيه فإنه لا قسامة فيه ولأن ذلك كان من آيات الله ومعجزات نبيه موسى عليه السلام حيث

ذبح رجلا في خربة وتركه وهرب وكان قصاب يذبح شاة وأراد ذبح أخرى فهربت منه إلى الخربة فتبعها حتى وقف على القتيل والسكين بيده عليها الدم فأخذ على تلك الحال وجيء به إلى عمر فأمر بقتله، فقال القاتل في نفسه ياويله قتلت نفسا ويقتل بسببي آخر فقام فقال أنا قتلت لم يقتله هذا فقال عمر: إن كان قد قتل نفساً فقد أحيا نفساً، ودرأ عنه القصاص، ولأن الدعوى على الأول شبهة في درء القصاص عن الثاني وتجب الدية عليه لا قراره بالقتل الموجب لها، وهذا القول أصح وأعدل مع شهادة الاثر بصحته

(الرابع) أن يكون في المدعين رجال عقلاء ولا مدخل للنساء والصبيان والمجانين في القسامة عمداً كان القتل أو خطأ أما الصبيان فلا خلاف بين أهل العلم أنهم لا يقسمون سواء كانوا من الاولياء أو مدعى عليهم لأن الايمان حجة على الخالف والصبي لا يثبت بقوله حجة، ولو أقر على نفسه لم يقبل فلأن لا يقبل قوله في حق غيره أولى، والمجنون في معناه لأنه غير مكلف فلا حكم لقوله وأما النساء فإذا كن من أهل القتل لم يستحافن وبهذا قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي، وقال مالك لمن مدخل في قسامة الخطأ دون العمد. قال ابن القاسم: ولا يقسم في العمد إلا اثنان فصاعداً كما أنه لا يقتل إلا بشاهدين، وقال الشافعي يقسم كل وارث بالغ لأنها يمين في دعوى فتشروع في حق النساء كسائر الايمان

حياء الله تعالى بعد موته وانطقه بقدرته بما اختلفوا فيه ولم يكن الله لينطقه بالكذب بخلاف الحي ولا سبيل الى مثل هذا اليوم ثم ذاك في تنزيه المتهمين ولا يجوز تعديتها الى تهمة البريئين

﴿مسئلة﴾ قال (والنساء والصبيان لا يقسمون)

يعني إذا كان المستحق نساء وصبياناً لم يقسموا : أما الصبيان فلا خلاف بين أهل العلم أنهم لا يقسمون سواء كانوا من الاولياء أو مدعى عليهم لان الايمان حجة للحالف والصبي لا يثبت بقوله حجة، ولو أقر على نفسه لم يقبل فلأن لا يقبل قوله في حق غيره أولى ، وأما النساء فاذا كن من أهل القتل لم يستحلفن ، وبهذا قال ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وقال مالك لمن مدخل في قسامة الخطأ دون العمد ، قل ابن القاسم ولا يقسم في العمد الا اثنان فصاعداً كما أنه لا يقتل الا بشاهدين وقال الشافعي يقسم كل وارث بالغ لانها يمين في دعوى فتشعر في حق النساء كسائر الايمان ولنا قول النبي ﷺ يقسم خمسون رجلاً منك وتستحقون دم صاحبكم ولانها حجة يثبت بها قتل العمد فلا تسمع من النساء كشهادة ولان الجناية المدعاة التي يجب انقسامه عليها هي القتل ولا مدخل للنساء في اثباته وانما يثبت المال ضمننا فجري ذلك بجري رجل ادعى زوجية امرأة بعد موتها ليرثها فان ذلك لا يثبت بشاهد ويمين ولا بشهادة رجل وامرأتين وان كان مقصودها المال، فأما ان

ولنا قول النبي ﷺ « يقسم خمسون رجلاً منك ويستحقون دم صاحبكم » ولانها حجة يثبت بها قتل العمد فلم تسمع من النساء كشهادة ، ولان الجناية المدعاة التي يجب انقسامه عليها هي القتل ولا مدخل للنساء في اثباته وانما يثبت المال ضمننا، فجري ذلك بجري رجل ادعى زوجية امرأة بعد موتها ليرثها فان ذلك لا يثبت بشاهد ويمين ولا بشهادة رجل وامرأتين وان كان مقصودها المال، فأما ان كانت المرأة مدعى عليها القتل فن قلنا انه يقسم من العصابة رجال لم تقسم المرأة أيضاً لان ذلك مختص بالرجال ، وان قلنا يقسم المدعى عليه فينبغي أن تستحلف لانها لا تثبت بقولها حقاً ولا قتلاً وانما هي كبريتها منه فتشعر في حقها اليمين كما لو لم يكن لوث، فعلى هذا إذا كان في الاولياء نساء ورجال اقسام الرجال وسقط حكم النساء ، وإن كان منهم صبيان ورجال بالغون أو كان منهم حاضرون وغائبون فان انقسامه لا تثبت حتى يحضر الغائب ويبلغ الصبي لان الحق لا يثبت الا بالبيعة الكاملة ، والبيعة ايمان الاولياء كاملهم والايمان لا تدخلها النيابة ولان الحق ان كان قصاصاً فلا يمكن تبعضه فلا فائدة في قسامة الحاضر والبالغ ، وإن كان غيره فلا يثبت الا بواسطة ثبوت القتل وهو لا يتبعض أيضاً ، وقال القاضي ان كان القتل عمداً لم يقسم الكبير حتى يبلغ الصغير ولا الحاضر حتى يقدم الغائب لان حلف الكبير الحاضر لا يفيد شيئاً في الحال ، وإن كان موجبا للمال كالحطأ وشبه العمد فللحاضر المنكاف أن يخاف ويستحق قسطه من الدية وهذا قول

كانت المرأة مدعى عليها القتل فان قلنا إنه يقسم من العصابة رجال لم تقسم المرأة أيضا لان ذلك مختص بالرجال وإن قلنا يقسم المدعى عليه فينبغي أن تستحلف لأنها لا تثبت بقولها حق ولا قتلا وإنما هي لتبرئتها منه فتشعر في حقها اليمين كما لو لم يكن لوث فعلى هذا إذا كان في الاولياء نساء ورجال أقسم الرجال وسقط حكم النساء وإن كان فيهم صبيان ورجال بالغون أو كان فيهم حاضرون وغائبون فقد ذكرنا من قبل أن القسامة لا تثبت حتى يحضر الغائب فكذلك لا تثبت حتى يبلغ الصبي لأن الحق لا يثبت إلا ببينته الكاملة والبينة أيمان الاولياء كلهم والايمان لا تدخله النيا بة ولأن الحق إن كان قصاصا فلا يمكن تبعيضه فلا فائدة في قسامة الحاضر البالغ وإن كان غيره فلا تثبت إلا بواسطة ثبوت القتل وهو لا يتبع بعض أيضا وقال القاضي ان كان القتل عمدا لم يقسم الكبير حتى يبلغ الصغير ولا الحاضر حتى يقدم الغائب لأن حلف الكبير الحاضر لا يفيد شيئا في الحال وإن كان موجبا للال كالخطأ وعمد الخطأ فللحاضر المكاف أن يحلف ويستحق قسطه من الملاية ، وهذا قول أبي بكر وابن حامد ومذهب الشافعي واختلفوا في كم يقسم الحاضر ؟ فقال ابن حامد يقسم بقسطه من الايمان فان كان الاولياء اثنين أقسم الحاضر خمسة وعشرين يمينا وإن كانوا ثلاثة أقسم سبع عشرة يمينا وإن كانوا أربعة أقسم ثلاثة عشر يمينا وكلما قدم غائب أقسم بقدر ما عليه واستوفى حقه لأنه لو كان الجميع حاضرين لم يلزمه أكثر من قسطه وكذلك إذا غاب بعضهم كما في سائر الحقوق ولأنه لا يستحق أكثر من قسطه من الدية فلا يلزمه أكثر من قسطه من الايمان ، وقال أبو بكر

أبي بكر ومذهب الشافعي ، واختلفوا في كم يقسم الحاضر ؟ فقال ابن حامد يقسم بقسطه من الايمان وإن كان الاولياء اثنين أقسم الحاضر خمسة وعشرين يمينا ، وإن كانوا ثلاثة أقسم سبع عشرة يمينا ، وإن كانوا أربعة أقسم ثلاث عشرة يمينا وكلما قدم غائب أقسم بقدر ما عليه واستوفى حقه لأنه لو كان الجميع حاضرين لم يلزمه أكثر من قسطه فكذلك إذا غاب بعضهم كما في سائر الحقوق ولأنه لا يستحق أكثر من قسطه من الدية فلا يلزمه أكثر من قسطه من الايمان وقال أبو بكر يحلف الاول خمسين يمينا وهو قول الشافعي لأن الحكم لا يثبت إلا بالبينة الكاملة والبينة هي الايمان كلها ، وكذلك لو ادعى أحدهما دينا لابيها لم يستحق نصيبه منه إلا بالبينة المثبتة لجميعه ولأن الخمسين في القسامة كاليمين الواحدة في سائر الحقوق ، ولو ادعى مالا له فيه شركة له به شاهد يحلف يمينا كاملة فاذا قدم الثاني أقسم خمسة وعشرين يمينا وجها واحداً عند أبي بكر لأنه يبني على أيمان أخيه المتقدمة وقال الشافعي فيه قول آخر يحلف خمسين يمينا أيضا لان أخاه إنما استحق بخمسين فكذلك هو ، وحكي ذلك عن أبي بكر والقاضي أيضا فاذا قدم ثالث وبلغ فعلى قول أبي بكر يحلف سبع عشرة يمينا لأنه يبني على ايمان أخويه وكذلك على احد قولي الشافعي وعلى الثاني يقسم خمسين يمينا وإن قدم رابع فهل يحلف ثلاثة عشر يمينا او خمسين ؟ فيه قولان

يخلف الاول خمسين يمينا وهذا قول الشافعي ولان الحكم لا يثبت الا بالبينة الكاملة والبينة هي الايمان كلها ولذلك لو ادعى أحدهما ديناً لا يميناً لم يستحق نصيبه منه الا بالبينة المثبتة لجميعه ولأن الحسين في القسامة كاليمين الواحدة في سائر الحقوق، ولو ادعى مالاً له فيه شركة له به شاهد لحلف يمينا كاملة كذلك هذا فاذا قدم الثاني أقسم خمسا وعشرين يمينا وجهاً واحداً عند أبي بكر لأنه يبنى على أيمان أخيه المتقدمة وقال الشافعي فيه قول آخر انه يقسم خمسين يمينا أيضاً لان أخاه إنما استحق بخمسين فكذلك هو فاذا قدم ثالث وباع فعلى قول أبي بكر يقسم سبع عشرة يمينا لأنه يبنى على إيمان أخويه وعلى قول الشافعي فيه قولان (أحدهما) انه يقسم سبع عشرة يمينا (والثاني) خمسين يمينا وان قدم رابع كان على هذا المثال والله اعلم

(فصل) والخنثى المشكل يحتمل ان يقسم لان سبب القسامة وجد في حقه وهو كونه مستحقاً للدم ولم يتحقق المانع من يمينه ويحتمل ان لا قسامة عليه لانه لا يعقل من العقل ولا يثبت القتل بشهادته شبه المرأة

«مسئلة» قال (واذا خلف المقتول ثلاثة بنين جبر الكسر عليهم خلف كل واحد

منهم سبع عشرة يمينا)

اختلفت الرواية عن احمد فيمن يجب عليه أيمان القسامة فروي أنه يخلف من العصابة الوارث

(فصل) والخنثى المشكل يحتمل أن يقسم لان سبب القسامة وجد في حقه وهو الاستحقاق من الدية ولم يتحقق المانع من يمينه ويحتمل أن لا يقسم لانه لا يحمل من العقل فلا يثبت القتل بيمينه كالمراة ﴿مسئلة﴾ (وذكر الخرقى من شروط القسامة أن تكون الدعوى عمداً يوجب القصاص إذا ثبت القتل وأن تكون الدعوى على واحد)

لا يختلف المذهب أنه لا يستحق بالقسامة أكثر من قتل واحد وبهذا قال الزهري ومالك وبعض اصحاب الشافعي وقال بعضهم يستحق بها قتل الجماعة لانها بينة موجبة للقود فاستوى فيها الواحد والجماعة كالبيننة وقول أبي ثور نحو هذا

ولنا قول النبي ﷺ «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمته» فخص بها الواحد ولانها بينة ضعيفة خولف بها الاصول في قتل الواحد فيقتصر عليه ويبقى على الاصل فيما عداه وبيان مخالفة الاصل بها انها تثبت باللوث واللوث شبهة مغالبة على الظن صدق المدعي والقود يسقط بالشبهات فكيف يثبت بها؟ ولان الايمان ثبتت ابتداء في سائر الدعاوى في جانب المدعى عليه وهذه بخلافه وبيان ضعفها انها تثبت بقول المدعي ويمينه مع التهمة في حقه والشك في صدقه وقيام العداوة المانعة من صحة الشهادة عليه في اثبات حق لغيره فلأن يمنع من قبول قوله وحده في اثبات حق له أولى وأحرى وفارق البينة فانها قويت بالعدد وعدالة الشهود وانتفاء التهمة في حقهم من الجهتين في كونهم لا يثبتون لأنفسهم حقاً ولا نفماً

منهم وغير الوارث خمسون رجلاً كل واحد منهم يميناً واحدة وهذا قول لمالك فعلى هذا يخلف الوارث منهم الذين يستحقون دمه فان لم يلقوا خمسين تمموا من سائر العصابة يؤخذ الاقرب منهم فالاقرب من قبيلته التي ينتسب اليها ويعرف كيفية نسبه من المقتول فاما من عرف انه من القبيلة ولم يعرف وجه النسب لم يقسم مثل أن يكون الرجل قرشياً والمقتول قرشي ولا يعرف كيفية نسبه منه فلا يقسم لاننا نعلم ان الناس كلهم من آدم ونوح وكلهم يرجعون إلى أب واحد ولو قتل من لا يعرف نسبه لم يقسم عنه سائر الناس فان لم يوجد من نسبه خمسون رددت الايمان عليهم وقسمت بينهم فان انكسرت عليهم جبر كسرنا عليهم حتى تبلغ خمسين لقول النبي ﷺ « لا نصار » يخلف خمسون رجلاً منكم وتستحقون دم صاحبكم » وقد علم النبي ﷺ انه لم يكن لعبد الله بن سهل خمسون رجلاً وارثاً فانه لا يرثه إلا أخوه او من هو في درجته او أقرب منه نسباً ولانه خاطب بهذا بني عمه وهم غير وارثين (والرواية الثانية) لا يقسم إلا الوارث وتعرض الايمان على ورثة المقتول دون غيرهم على حسب مواريثهم هذا ظاهر قول الخرقى واختيار ابن حامد وقول الشافعي لانها يمين في دعوى حق فلا تشرع في حق غير المتداعين كسائر الايمان فعلى هذه الرواية تقسم بين الورثة من الرجال من ذوي الفروض والعصابات على قدر اربهم فان انقسمت من غير كسر مثل أن يخلف المقتول اثنين او أختاً وزوجاً خلف كل واحد منهم خمساً وعشرين يميناً ، وإن كانوا ثلاثة بنين وجداً او أخوين جبر الكسر عليهم فخلف كل واحد منهم سبع عشرة يميناً لان تكميل الخمسين واجب ولا يمكن تبعض اليمين ولا حمل بعضهم لها عن بعض فوجب تكميل اليمين المنكسرة في حق كل واحد منهم ، وإن

فلا يدفعون عنها ضرراً ولا عداوة بينهم وبين المشهود عليه ولهذا يثبت بها سائر الحقوق والحدود التي تنتفي بالشبهات . اذا ثبت هذا فلا قسامة فيما لا قود فيه في قول الخرقى فيطرد قوله في أن القسامة لا تسوغ إلا في حق واحد ، وعند غيره من أصحابنا أن القسامة تجري فيما لا قود فيه فيجوز أن يتسموا على جماعة وهذا قول لمالك والشافعي فعلى هذا اذا ادعى على رجلين على أحدهما لو ثلث دون الآخر خلف على من عايه اللوث خمسين يميناً واستحق الدية عليه وحلف على الآخر يميناً واحدة وبرى ، وإن نكل عن اليمين فعليه نصف الدية وإن ادعى على ثلاثة عليهم لو ثلث ولم يحضر إلا أحدهم خلف على الحاضر منهم خمسين يميناً واستحق ثلث الدية فاذا حضر الثاني ففيه وجهان

(أحدهما) يخلف عليه خمسين يميناً أيضاً ويستحق ثلث الدية لان الحق لا يثبت على أحد الرجلين إلا بما يثبت على صاحبه كاليمين فانه يحتاج إلى إقامة البينة الكاملة على الثاني كاقامتها على الاول (والثاني) يخلف عليه خمساً وعشرين يميناً لانها لو حضرا معاً لحلف عليهما خمسيناً حصّة كل واحد منهما خمس وعشرون وهذا الوجه ضعيف فان اليمين لا تقسم عليهم اذا حضروا ولو حلف على كل واحد منفرداً حصته من الايمان لم يصح ولم يثبت له حق وانما الايمان عليهم جميعهم وتتناولهم

خلف أخا من أب وأخا من أم فعلى الأخ من الأم سدس الايمان ثم يجبر الكسر فيكون عليه تسع ايمان وعلى الأخ من الأب اثنتان وأربعون وهذا أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر يحلف كل واحد من المدعين خمسين يمينا سواء تساوا في الميراث واختلفوا فيه لان ما حلفه الواحد إذا انفرد حلفه كل واحد من الجماعة كاليمين الواحدة في سائر الدعاوى وعن مالك أنه قال ينظر إلى من عليه أكثر اليمين فيجبر عليه ويسقط عن الآخر

ولنا على أن الخمسين تقسم بينهم قول النبي ﷺ للانصار تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم وأكثر ما روي عنه في الايمان خمسون ولو حلف كل واحد خمسين لكانت مائة ومائتين وهذا خلاف النص ولأنها حجة للمدعين فلم تزد على ما يشرع في حق الواحد كاليمين ويفارق اليمين على المدعى فانها ليست حجة للمدعي ولأنها لم يمكن قسمتها فكلت في حق واحد كاليمين المنكسرة في القسامة فانها تجبر وتكمل في حق كل واحد لكونها لا تتبع بعض ومالا يتبع بعض يكمل كالطلاق والعناق وما ذكره مالك لا يصح لانه اسقاط لليمين عن عليه بعضها فلم يجز كالألواى الكسر ان بأن يكون على كل واحد من الاثنين نصفها او على كل واحد من الثلاثة ثلثها وبالقياس على من عليه أكثرها ولأن اليمين في سائر الدعاوى تكمل في حق كل واحد ويستوي من له في المدعى كثير وقليل كذا همنا ولانه يفضي الى أن يتحمل اليمين غير من وجبت عليه عن وجبت عليه فلم يجز ذلك كاليمين الكاملة والجزء الأكثر

(فصل) فان كان فيهم من لا قسامة عليه بحال وهو النساء سقط حكمه فاذا كان ابن وبنت

تناولا واحداً ولأنها لو قسمت عليهم بالحصص لوجب أن لا يقسم على الاول أكثر من سبع عشرة يمينا وإن قيل انها حلف بقدر حصته وحصه الثالث فيذبح أن يخاف أربعاً وثلاثين يمينا ، واذا قدم الثالث ففيه وجهان

(أصحابها) يحلف عليه خمسين يمينا ويستحق ثلث الدية (والآخر) يحلف سبع عشرة يمينا وإن حضروا جميعاً حلف عليهم خمسين يمينا واستحق الدية عليهم أثلاثاً وهذا التفريع يدل على اشتراط حضور المدعى عليه وقت الايمان وذلك أنها أقيمت مقام البينة فاشتراط حضور من أقيمت عليه كالبينة وكذلك إن ردت الايمان على المدعى عليهم اشتراط حضور المدعين وقت حلف المدعى عليهم لان الايمان له عليهم فيعتبر رضاهما وحضوره إلا أن يוכל وكذا فيقوم مقام الموكل

(فصل) ويبدأ في القسامة بايمان المدعين فيحلفون خمسين يمينا ، الكلام في هذا الفصل في أمرين (أحدهما) أن الايمان تشرع في حق المدعين أولاً فيحلفون خمسين يمينا على المدعى عليه أنه قتلهم ويثبت حقهم فان لم يحلفوا حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبريء وهذا قول يحيى بن

حلف الابن الحسين كلها وإن كان أخ وأخت لام وأخ وأخت لاب قسمت الأيمان بين الآخرين على أحد عشر على الأخ من الأم ثلاثة وعلى الآخر ثمانية ثم يجبر الكسر عليهما فيحلف الأخ من الأب سبعا وثلاثين يمينا والأخ من الأم أربع عشرة يمينا

(فصل) فإن مات المستحق انتقل إلى وارثه ما عليه من الأيمان وكانت الأيمان بينهم على حسب موارثهم ويجبر الكسر فيها عليهم كما يجبر في حق ورثة القتل، وإن مات بعضهم قسم نصيبه من الأيمان بين ورثته فلو كان للقتل ثلاثة بنين كان على كل واحد سبع عشرة يمينا فإن مات بعضهم قبل أن يقسم وخلف ثلاثة بنين قسمت أيمانهم بينهم فكان على كل واحد منهم ستة أيمان وإن خلف ابنين حلف كل واحد تسعة أيمان وإنا قلنا هذا لأن الوارث يقوم مقام الموروث في إثبات حججه كما يقوم مقامه في استحقاق ماله وهذا من حججه ولذلك يملك إقامة البيعة والحلف في الإنكار ومع الشاهد الواحد في دعوى المال، وإن كان موته بعد شروعه في الأيمان لحلف بعضها فإن ورثته يستأنفون الأيمان ولا يبنون على أيمانهم لأن الحسين جرت مجرى اليمين الواحدة ولأنه لا يجوز أن يستحق أحد يمينين غيره ولا يبطل هذا بما إذا حلف جميع الأيمان ثم مات لأنه يستحق المال أرثا عنه لا يمينه ولأنه إذا حلف الوارثان كل واحد خمسا وعشرين يمينا فإن الدية تستحق بيمينها لأنها يشتركان في الأيمان ويستحق كل واحد بقدر أيمانه، ولا يستحق يمين غيره وإن كان اجتماع العدد شرطاً في استحقاقها

سعيد وربيعة وأبي الزناد والليث ومالك والشافعي وقال الحسن يستحلف المدعى عليهم أولاً خمسين يمينا ويبرءون فإن أبوا أن يحلفوا استحلف خمسين من المدعين أن حقتا قبلكم ثم يعطون الدية لقول النبي ﷺ «ولكن اليمين على المدعى عليه» رواه مسلم، وفي لفظ «البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه» رواه الشافعي في مسنده

وروى أبو داود بأسناده عن سليمان بن يسار عن رجال من الانصار أن النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم «يحلف منكم خمسون رجلاً» فأبوا فقال للانصار «استحقوا» قالوا نحلف على الغيب يا رسول الله فجعلها رسول الله ﷺ على اليهود ابتداءً ولأنه وجد بين أظهرهم ولأنها يمين في دعوى فوجب في جانب المدعى عليه ابتداءً كسائر الدعاوى، وقال الشعبي والنخعي والثوري وأصحاب الرأي يستحلف خمسون رجلاً من أهل المحلة التي وجد فيها القتل بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً ويفرمون الدية لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك ولم نعرف له في الصحابة مخالفاً فكان إجماعاً وتكلموا في حديث سهل بما روى أبو داود عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عبد الرحمن بن مجيد بن قنطلى أحد بني حارثة قال ابن إبراهيم ويم الله ما كان سهل بأعلم منه ولكنه كان أسن منه قال والله ما قال رسول الله ﷺ «اخلفوا على ما لا علم لكم به» ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الانصار أنه وجد

(فصل) ولو حلف بمض الايمان ثم جن ثم أفاق فانه يتم ولا يلزمه الاستئناف لان ايمانه وقت موقتها ويفارق الموت لان الموت يتعذر معه اتمام الايمان منه وغيره لا يبنى على يمينه وههنا يمكنه أن يتمها اذا أفاق ولا تبطل بالتفريق بدليل أن الحاكم اذا حلفه بمض الايمان ثم تشاغل عنه لم تبطل ويتمها ومالا يبطله التفريق لا يبطله تخلل الجنون له كالتسبي بين الدنيا والروة ، وإن حلف بمض الايمان ثم عزل الحاكم وولي غيره أتمها عند الثاني ولم يلزمه استئنافها لان الايمان وقعت موقتها وكذلك لو حلف بمضها ثم سأل الحاكم انظاره فأنظره بني على ماضى ولم يلزمه الاستئناف لما ذكرنا (فصل) اذا ردت الايمان على المدعى عليهم وكان عمداً لم تجز على أكثر من واحد فيه حلف خسين يميناً وإن كانت عن غير عمد كالخطأ وشبه العمد فظاهر كلام الخرقى أنه لا قسامة في هذا لان القسامة من شرطها اللوث والعداوة انا أثرما في تعمد القتل لاني خطئه فان احتمال الخطأ في العمد وغيره سواء وقل غيره من أصحابنا فيه قسامة وهو قول الشافعي لان اللوث لا يختص بالعداوة عندهم فلي هذا تجوز الدعوى على جماعة فاذا ادعى على جماعة لازم كل واحد منهم خمسون يميناً وقال بعض أصحابنا تقسم الايمان بينهم بالخصص كقسمها بين المدعين إلا أنها ههنا تقسم بالسوية لان المدعى عليهم متساوون فيها فهم كبنى الميت وللشافعي قولان كالوجهين والحجة لهذا نقول قول النبي ﷺ « تبرئكم يهود بخمسين يميناً » وفي لفظ قال « فيحلفون لكم خمسين يميناً » ويبرءون من دمه « ولأنهم أحد المتداعين في القسامة فتقسم الايمان على عددهم كالمدين وقال مالك يحلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً قال لم يبلغوا خمسين رجلاً ردت على من حلف منهم حتى تكمل خمسين يميناً فان لم يوجد أحد يحلف إلا الذى ادعى عليه حلف وحده خمسين يميناً لقول النبي ﷺ « تبرئكم يهود بخمسين يميناً » ولنا أن هذه أيمان يبرى بها كل واحد نفسه من القتل فكان على كل واحد خمسون كما لو

بين أبنائكم قتيل فدوه فكتبوا يحلفون بالله ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده

ولنا حديث سهل وهو صحيح متفق عليه ، ورواه مالك في موطئه وعمل به وما عارضه من الحديث لا يصح لوجوه

(أحدها) انه نفي فلا يرد به قول المثلث (والثاني) أن سهلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد اقصه وعرفها حتى انه قال : ركضتني ناقة من الابل والآخر يقول برأيه وظنه من غير ان يرويه عن أحد ولا حضر القصة

(والثالث) ان حديثنا مخرج في الصحيحين وحديثهم بخلافه

(الرابع) انهم لا يعلمون بحديثهم ولا حديثنا فكيف يحتجون بما هو حجة عليهم فيما خالفوه

ادعي على كل واحد وحده قتل ولا أنه لا يبرىء المدعى عليه حال الاشتراك إلا ما يبرئه حال الانفرد
ولأن كل واحد منهم يحلف على غير ما حلف عليه صاحبه بخلاف المدعين فإن إيمانهم على شيء واحد
فلا يلزم من تلفيقها تلفيق ما يختلف مدلوله أو مقصوده

(مسئلة) قل (وسواء كان المقتول مسلماً أو كافراً حراً أو عبداً إذا كان المقتول يقتل
به المدعى عليه إذا ثبت عليه القتل لأن القسامة توجب القود إلا أن يحب الأولياء أخذ الدية)
أما إذا كان المقتول مسلماً حراً فليس فيه اختلاف سواء كان المدعى عليه مسلماً أو كافراً فإن
الأصل في القسامة قصة عبد الله بن سهل حين قتل بخير فاتهم اليهود بقتله فأمر النبي ﷺ بالقسامة
وأما إن كان المقتول كافراً أو عبداً وكان قتله ممن يجب عليه القصاص بقتله وهو المائل له في حاله
ففيه القسامة وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي وقال الزهري والثوري ومالك والأوزاعي لا قسامة
في العبد فإنه مال فلم تجب القسامة فيه كقتل البهيمة

ولنا أنه قتل موجب للقصاص فأوجب القسامة كقتل الحر وفارق البهيمة فإنها لا قصاص فيها
ويقسم على العبد سيده لأنه المستحق لدمه وأم الولد والمدير والمكاتب والمعلق عتقه بصفة كالقن
لأن الرق ثابت فيهم وإن كان القاتل ممن لا قصاص عليه كالمسلم يقتل كافراً والحر يقتل عبداً فلا
قسامة فيه في ظاهر قول الخرقى وهو قول مالك لأن القسامة إنما تكون فيما يوجب القود ، وقال
القاضي فيها القسامة وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي لأنه قتل آدمي يوجب الكفارة فشرعت
القسامة فيه كقتل الحر المسلم ، ولأن ما كان حجة في قتل الحر المسلم كان حجة في قتل
العبد الكافر كالبينة

ولنا أنه قتل لا يوجب القصاص فأشبهه قتل البهيمة ولا يلزم من شرعها فيما يوجب القصاص
شرعها مع عدمه بدليل أن العبد إذا اتهم بقتل سيده شرعت القسامة إذا كان القتل موجباً للقصاص
ذكره القاضي لأنه لا يجوز قتله قبل ذلك ولو لم يكن موجباً للقصاص لم تشرع القسامة

فيه؟ وحديث سليمان بن يسار عن رجال من الأنصار لم يذكر لهم صحبة فهو أدنى حالا من حديث محمد
ابن إبراهيم وقد خالف الحديثين جميعاً فكيف يجوز أن يعتمد عليه وحديث اليمين على المدعى عليه
لم يرد به هذه القضية لأنه يدل على أن الناس لا يمطون بدعواهم وههنا قد أعطوا بدعواهم على أن
حديثنا أخص منه فيجب تقديمه وهو حجة عليهم لكون المدعين أعطوا بمجرد دعواهم من غير
بينة ولا يمين منهم

وقد رواه ابن عبد البر بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال
« البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا في القسامة » وهذه الزيادة يتعين العمل بها لأن الزيادة

(فصل) وإن قتل عبد المكاتب فالمكاتب أن يقسم على الجاني لانه مالك للعبد يملك التصرف فيه وفي بدله وليس لسيدته انتزاعه منه وله شراؤه منه ولو اشترى المأذون له في التجارة عبداً فقتل فالقسامة لسيدته دونه لان ما يبتاعه المأذون يملكه سيده دونه ولهذا يملك انتزاعه منه ، وإن عجز المكاتب قبل أن يقسم فليسيدته أن يقسم لانه صار المستحق لبذل المقتول بمنزلة ورثة الحر اذا مات قبل أن يقسم ولو ملك السيد عبده أو أم ولده عبداً فقتل فالقسامة للسيد سواء قلنا يملك العبد بالتملك أو لا يملك لانه ان لم يملك فالملك لسيدته وإن ملك فهو ملك غير ثابت ولهذا يملك سيده انتزاعه منه ولا يجوز له التصرف بغير اذن سيده بخلاف المكاتب ، وإن أوصى لام ولده ببذل العبد صحت الوصية وإن كان لم يجب بعد كما تصح الوصية بثمرة لم تخلق والقسامة للورثة لانهم القائمون مقام الموصي في اثبات حقوقه فاذا حلفوا ثبت لها البذل بالوصية وإن لم يحلفوا لم يكن لها أن تحلف كما اذا امتنع الورثة من اليمين مع الشاهد لم يكن للغرماء أن يحلفوا معه

(فصل) والمحجور عليه لفسه أو فلس كغير المحجور عليه في دعوى القتل والدعوى عليه إلا أنه اذا أقر بمال أو لزمته الدية بالنكول عن اليمين لم يلزمه في حال حجره لان اقراره بالمال في الحال غير مقبول بالنسبة إلى أخذ شيء من ماله في الحال على ما عرف في موضعه

(فصل) ولو جرح مسلم فارتد ومات على الردة فلا قسامة فيه لان نفسه غير مضمونة وانما يضمن الجرح ولا قسامة فيما دون النفس ولان ماله يصير فيثماً والفيء ليس له مستحق معين فثبتت القسامة له وإن مات مسلماً فارتد وارثه قبل القسامة فقال أبو بكر ليس له أن يقسم وإن أقسم لم يصح لان ملكه يزول عن ماله وحقوقه فلا يبقى مستحقاً للقسامة وهذا قول المزني ولان المرتد قد أقدم على الشرك الذي لا ذنب أعظم منه فلا يستحق يمينه دم مسلم ولا يثبت بها قتل ، وقال القاضي الاولى أن تعرض عليه القسامة فان أقسم وجبت الدية وهذا قول الشافعي لان استحقاق المال بالقسامة حق عليه فلا يبطل بردته كما كتساب المال بوجوه الاكتساب وكفره لا يمنع يمينه فان الكافر تصح يمينه وتعرض عليه في الدعاوى فان حلف ثبت القصاص أو الدية فان عاد إلى الاسلام كان له وإن مات كان فيثماً والصحيح ان شاء الله ما قال أبو بكر لان مال المرتد إما أن يكون ملكه

من الثقة مقبولة ولأنها أيمان مكررة فيبدأ فيها بأيمان المدعين كاللعان . اذا ثبت هذا فان أيمان القسامة خمسون على ما جاءت به الاحاديث الصحيحة . وأجمع عليه أهل العلم لانعلم أحداً خالف فيه (الامر الثاني) أن الايمان تختص بالوراث دون غيرهم هذا ظاهر المذهب وظاهر قول الخرقي واختيار ابن حامد وهو قول الشافعي لانها يمين في دعوى حق فلا تشرع في حق غير المتداعيين كسائر الايمان فعلى هذه الرواية يقسم بين الورثة من الرجال من ذوي الفروض والعصبات على قدر ارثهم ان كانوا جماعة وان كان واحداً حلفها فان انقسمت من غير كسر مثل أن يخلف المقتول

قد زال عنه وإما موقوف، وحقوق المال حكمها حكمه فان قلنا بزوال ملكه فلا حق له وإن قلنا هو موقوف فهو قبل انكشاف حاله مشكوك فيه فلا يثبت الحكم بشيء مشكوك فيه فكيف وقتل المسلم أمر كبير لا يثبت مع الشبهات ولا يستوفى مع الشك؟ وأما إن ارتد قبل موت موروثه لم يكن وارثاً ولا حق له وتكون القسامة لغيره من الوراث وإن لم يكن للميت وارث سواء فلا قسامة فيه لما ذكرنا، وإن عاد إلى الاسلام قبل قسامة غيره فقياس المذهب أنه يدخل في القسامة لأنه متى رجع قبل قسم الميراث قسم له، وقال القاضي لا تعود القسامة اليه لأنها استحققت على غيره، وإن ارتد رجل فقتل عبده أو قتل ثم ارتد فهل له أن يقسم؟ على وجهين بناء على الاختلاف المتقدم فان عاد إلى الاسلام عادت القسامة لأنه يستحق بدل العبد

(فصل) ولا قسامة فيما دون النفس من الاطراف والجوارح ولا أعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً، ومن قل لا قسامة في ذلك مالاك وأبو حنيفة والشافعي، وذلك لان القسامة تثبت في النفس لحرمتها فاختصت بها دون الاطراف كالكفارة ولأنها تثبت حيث كان المجني عليه لا يمكنه التعبير عن نفسه وتعيين قاتله ومن قطع طرفه يمكنه ذلك وحكم الدعوى فيه حكم الدعوى في سائر الحقوق والبيئة على المدعي واليمين على من أنكر يميناً واحدة ولأنها دعوى لا قسامة فيها فلا تغلظ بالعدد كالدعوى في المال

❦ مسألة ❦ قال (وليس للأولياء أن يقسموا على أكثر من واحد)

لا يختلف المذهب أنه لا يستحق بالقسامة أكثر من قتل واحد وبهذا قال الزهري ومالك وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم يستحق بها قتل الجماعة لأنها بيئة موجبة للقود فاستوى فيها الواحد والجماعة كالبيئة وهذا نحو قول أبي ثور ولذا قول النبي ﷺ «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمته» فخص بها الواحد ولأنها بيئة ضعيفة خولف بها الاصل في قتل الواحد فيقتصر عليه ويبقى على الاصل فيما عداه، ويان

ابنين أو أخا وزوجا حاف كل واحد منهم خمساً وعشرين يميناً، وإن كان فيها كسر جبر عليهم مثل زوج وابن يحلف الزوج ثلاثة عشر يميناً والابن ثمانية وثلاثين يميناً لان تكميل الخمسين واجب ولا يمكن تبعض اليمين ولا حمل بعضهم لها عن بعض فوجب تكميل اليمين المنكسرة في حق كل واحد منهم فان كانوا ثلاثة بنين أو جدّاً وأخوين جبر الكسر خلف كل واحد سبع عشرة يميناً، وإن خلف أخا من أب وأخا من أم فعلى الاخ من الام سُدس الايمان ثم يجبر الكسر فيكون عليه تسع ايمان وعلى الاخ من الاب اثنتان وأربعون وهذا أحد قولي الشافعي، وقال في الآخر يحلف كل (المغني والشرح الكبير) (٥) (الجزء العاشر)

مخالفة الأصل بها أنها تثبت باللوث واللوث شبهة مغلبة على الظان صدق المدعي والقود يسقط بالشبهات فكيف يثبت بها؟ ولأن الايمان في سائر الدعاوى تثبت ابتداء في جانب المدعى عليه وهذا بخلافه، وبيان ضعفها أنها تثبت بقول المدعي وبمينه مع اتهمته في حقه والشك في صدقه وقيام العداوة المانعة من صحة الشهادة عليه في اثبات حق لنيره فلأن يمنع من قبول قوله وحده في اثبات حقه لنفسه أولى وأحرى، وفارق البيئته فانها قويت بالمدد وعدالة الشهود وانتفاء التهمة في حقهم من الجهتين في كونهم لا يثبتون لأنفسهم حقاً ولا نفعاً ولا يدفعون عنها ضرراً ولا عداوة بينهم وبين المشهود عليه ولهذا يثبت بها سائر الحقوق والحدود التي تنتفي بالشبهات .

إذا ثبت هذا فلا قسامة فيما لا قود فيه في قول الخري فيطارد قوله في أن القسامة لا تشرع إلا في حق واحد، وعند غيره أن القسامة تجري فيما لا قود فيه فيجوز أن يقسموا في هذا على جماعة وهذا قول مالك والشافعي، فعلى هذا إن ادعى على اثنين على أحدهما لوث حلف على من عليه اللوث خمسين يميناً واستحق نصف الدية عليه وحلف الآخر يميناً واحدة ويرى، وإن نكل عن اليمين فعليه نصف الدية، وإن ادعى على ثلاثة عليهم لوث ولم يحضر إلا واحد منهم، حلف على الحاضر منهم خمسين يميناً واستحق ثلث الدية، فإذا حضر الثاني ففيه وجهان (أحدهما) يحلف عليه خمسين يميناً أيضاً ويستحق ثلث الدية لأن الحق لا يثبت على أحد الرجلين إلا بما يثبت على الآخر كاليثمة فانه يحتاج إلى إقامة البيئته الكاملة على الثاني كاقامتها على الأول (والثاني) يحلف عليه خمسين وعشرين يميناً لأنهما لو حضرا معاً لحلفا عليه خمسين يميناً حصة هذا منها خمس وعشرون وهذا الوجه ضعيف لأن اليمين لا تقسم عليهم إذا حضروا، ولو حلف كل واحد منفرداً حصته من الايمان لم يصح ولم يثبت له حق وأنا الايمان عليهم جميعاً وتتناولهم تناولاً واحداً، ولأنها لو قسمت عليهم بالحصص لوجب أن لا يقسم على الأول أكثر من سبع عشرة يميناً وكذلك على الثاني لأن هذا القدر هو حصة من الايمان فعلى كلا التقديرين لا وجه لحلفه خمسين وعشرين يميناً، وإن قيل إنما حلف بقدر حصته وحصة الثالث فينبغي أن يحلف أربعاً وثلاثين، وإذا قدم الثالث ففيه الوجهان

واحد من المدعين خمسين يميناً سواء تساوا في الميراث أو اختلفوا فيه لأن ما حلفه الواحد إذا انفرد حلفه كل واحد من الجماعة كاليمين الواحدة في سائر الدعاوى وعن مالك أنه قال ينظر إلى من عليه أكثر اليمين فيجبر عليه ويسقط عن الآخر

ولنا على أن الخمسين تقسم بينهم قول النبي ﷺ «لأنصارين» تحلفون خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم «وأكثر ما روي عنه في الايمان خمسون ولو حلف كل واحد خمسين لكانت مائة ومائتين وهذا خلاف النص، ولأنها حجة للمدعين فلم تزد على ما يشرع في حق الواحد كاليثمة وفارق اليمين

(أصحهما) يحلف عليه خمسين يميناً ويستحق ثلث الدية (والآخر) يحلف سبع عشرة يميناً، وإن حضروا جميعاً حلف عليهم خمسين يميناً واستحق الدية عليهم أثلاثاً وهذا التفريع يدل على اشتراط حضور المدعى عليه وقت الايمان وذلك لأنها أقيمت مقام البينة فاشتراط حضور من أقيمت عليه كالبينة وكذلك إن ردت الايمان على المدعى عليهم اشتراط حضور المدعين وقت حلف المدعى عليهم لان الايمان له عليهم فيعتبر رضاه بها وحضوره إلا أن يوكل وكذا فيقوم حضوره مقام موكله (فصل) وإن قال المدعي قتله هذا ورجل آخر لا أعرفه وكان على المعين لوث أقسم عليه خمسين يميناً واستحق نصف الدية فإن تعين له الآخر حلف عليه واستحق نصف الدية، وإن قال قتله هذا ونفر لا أعلم عددهم لم تجب القسامة لأنه لا يعلم كم حصته من الدية

(فصل) ولا تسمع الدعوى إلا محررة بأن يقول ادعي ان هذا قتل وني فلان ابن فلان عمداً أو خطأ أو شبه العمد ويصف القتل فن كان عمداً قال قصد اليه بسيف أو بما يقتل مثله غالباً، فإن كانت الدعوى على واحد فأقر ثبت القتل وإن أنكر ونم بينة حكم بها وإلا صار الأمر إلى الايمان، وإن كانت الدعوى على أكثر من واحد لم يخل من أربعة احوال (أحدها) أن يقول قتله هذا وهذا تعمد قتله ويصف العمد بصفته فيقال له عين واحداً فإن القسامة الموجبة للقود لا تكون على أكثر من واحد (الحال الثاني) أن يقول تعمد هذا وهذا كان خطأ فهو يدعي قتلاً غير موجب للقود فيقسم عليهما يأخذ نصف الدية من مال العمد ونصفها من عاقلة الخطيء (الحال الثالث) أن يقول عمد هذا ولا أدري أكان قتل الثاني عمداً أو خطأ؟ فقليل لا تسوغ القسامة ههنا لانه يحتمل أن يكون الآخر مخطئاً فيكون موجبها الدية عليهما ويحتمل أن يكون عمداً فلا تسوغ القسامة عليهما ويجب تعيين واحد والقسامة عليه فيكون موجبها القود فلم تجز القسامة مع هذا، فإن عاد فقال علمت ان الآخر كان عمداً فله ان يدين واحداً ويقسم عليه، وإن قال كان مخطئاً ثبتت القسامة حينئذ ويستل فان أنكر ثبتت القسامة وإن أقر ثبت عليه القتل ويكون عليه نصف الدية في ماله لانه ثبت باقراره لا بالقسامة، وقال القاضي يكون على عاقلة والاول أصبح لان العاقلة لا تحمل اعترافاً

على المدعى عليه فلهما ليست حجة للمدعي ولأنها لم يمكن قسمتها فكلمات في حق كل واحد كاليمين المنكسرة في القسامة فلهما تيمم وتكمل في حق كل واحد لكونها لا تتبع بعض وما لا يتبع بعض يكمل كالطلاق والعق، وما ذكره مالك لا يصح لانه اسقاط لليمين عن عليه بعضها فلم يجز كما لو تساوى الكسران بأن يكون على كل واحد نصفها أو ثلثها إن كانوا ثلاثة وبالقياس على من عليه أكثرها، ولان اليمين في سائر الدعاوى تكمل في حق كل واحد ويستوي من له في المدعى قليل وكثير كذا ههنا ولانه يفضي إلى أن يتحمل اليمين غير من وجبت عليه عن وجبت عليه فلم يجز ذلك كاليمين الكاملة والجزء الأكبر

(الحال الرابع) أن يقول قتله خطأ أو شبه عمد أو أحدهما خاطيء والآخري شبه العمد فله أن يقسم عليهما ، فإن ادعى أنه قتل وليه عمداً فستل عن تفسير العمد ففسره بعمد الخطأ قبل تفسيره وأقسم على ما فسر به لأنه أخطأ في وصف القتل بالعمدية ، ونقل المزي عن الشافعي لا يحلف عليه لأنه بدعوى العمد برأ العاقلة فلا تسمع دعواه بعد ذلك ما يوجب عليهم المال

ولنا أن دعواه قد تحررت وإنما غلط في تسمية شبه العمد عمداً وهذا مما يشبهه فلا يؤخذ به ، ولو أحلفه الحاكم قبل تحرير الدعوى وتبين نوع القتل لم يعتد باليمين لأن الدعوى لا تسمع غير محررة فكأنه حلفه قبل الدعوى ، ولأنه إنما يحلفه ليوجب له ما يستحقه فإذا لم يعلم ما يستحقه بدعواه لم يحصل المقصود باليمين فلم يصح

(فصل) قال القاضي يجوز للأولياء أن يقسموا على القاتل إذا غلب على ظنهم أنه قتله وإن كانوا غائبين عن مكان القتل لأن النبي ﷺ قال للانصار « تحلفون وتستحقون دم صاحبكم » وكانوا بالمدينة والقتل بخيبر ، ولأن الإنسان يحلف على غالب ظنه كما أن من اشترى من إنسان شيئاً فجاء آخر يدعيه جاز أن يحلف أنه لا يستحقه لأن الظاهر أنه ملك الذي باعه وكذلك إذا وجد شيئاً بخطه أو خط أبيه ودفعه جاز له أن يحلف وكذلك إذا باع شيئاً لم يعلم فيه عيباً فادعى عليه المشتري أنه معيب وأراد رده كان له أن يحلف أنه باعه بريئاً من العيب ، ولا ينبغي أن يحلف المدعي إلا بعد الاستثبات وغلبة ظن يقارب اليقين ، وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله واستثبتوا ويعظهم ويحذره ويقرأ عليهم (إن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً) ويعرفهم ما في اليمين الكاذبة وظلم البريء وقتل النفس بغير الحق ويعرفهم أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وهذا كله مذهب الشافعي (فصل) ويستحب أن يستظهر في الفاظ اليمين في القسمات تأكيداً فيقول : والله الذي لا إله إلا هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، فإن اقتصر على لفظة والله كفى ويقول والله أو بالله أو تالله بالجر كما تقتضيه العربية فإن قاه مضموماً أو منصوباً فقد لحن ، قال القاضي ويجزئه تعمه أو لم يتعمده لأنه لحن لا يحيل المعنى وهو قول الشافعي وما زاد على هذا تأكيد ، ويقول لقد قتل فلان ابن فـان

(فصل) فإن كان فيهم من لا قسامة عليه بحال وهو النساء سقط حكمه فإذا كان ابن وبنت خلف الابن الحسين كلها وإن كان أخ وأخت لأُم وأخ وأخت لأب قسمت الايمان بين الاخوين على أحد عشر : على الاخ من الام ثلاثة وعلى الآخر ثمانية ثم يجبر الكسر عليهما فيحلف الاخ من الاب سبعة وثلاثين يميناً والاخ من الام أربع عشرة يميناً

(فصل) فإن مات المستحق انتقل الى وارثه ما عليه من الايمان وكانت الايمان بينهم على حسب موارثهم ويجبر الكسر فيها عليهم كما يجبر في حق ورثة القتل . فإن مات بعضهم قسم نصيبه من الايمان بين ورثته فلو كان للقتل ثلاثة بنين كان على كل واحد سبع عشرة يميناً ، فإن مات بعضهم قبل

الفلاحي - ويشير إليه - فلاناً ابني أو اخي منفرداً بقتله ما شركه غيره . وإن كانا اثنين قال منفردين ما شركهما غيرهما . ثم يقول عمداً أو خطأ . وبأي اسم من أسماء الله أو صفة من صفات ذاته حلف أجزاً إذا كان إطلاقه ينصرف إلى الله تعالى . ويقول المدعى عليه في اليمين : والله ما قتلته ولا شاركت في قتله ولا أحدثت شيئاً مات منه ولا كان سبباً في موته ولا معيناً على موته

﴿مسألة﴾ قال (ومن قتل نفساً محرمة أو شارك فيها أو ضرب بطن امرأة فأدانت جنيته ميتاً وكان الفعل خطأ فعلى القاتل عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أن على قاتل العمد تحرير رقبة مؤمنة)

الأصل في كفارة القتل قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) الآية وأجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ كفارة سواء كان القاتل ذكراً أو أنثى ونجس في قتل الصغير والكبير سواء باشره بالقتل أو تسبب إلى قتله بسبب يضمن به النفس كحفر البئر ونصب السكين وشهادة الزور وبهذا قال مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة لا تجب بالنسب لأنه ليس بقتل ولأنه ضمن بدله بغير مباشرة للقتل فلم تلزمه الكفارة كالعاقلة

ولنا أنه كالمباشرة في الضمان فكان كالمباشرة في الكفارة ولأنه سبب لانتلاف الأدمي يتعلق به ضمانه فتعلقت به الكفارة كما لو كان راكباً فأوطأ دابته انساناً وقياسهم ينتقض بالاب إذا أكره انساناً على قتل ابنه فإن الكفارة تجب عليه من غير مباشرة، وفارق العاقلة فإنها تتحمل عن غيرها ولم يصدر منها قتل ولا تسبب إليه ..

وقولهم ليس بقتل ممنوع قال القاضي : ويلزم الشهود الكفارة سواء قالوا أخطأنا أو تعمدنا وهذا يدل على أن القتل بالسبب تجب به الكفارة بكل حال ولا يعتبر فيه الخطأ والعمد لأنه إن قصد به القتل فهو جار مجرى الخطأ في أنه لا يجب به القصاص

أن يقسم وخلف ثلاثة بنين قسمت أيمانه بينهم فكان على كل واحد منهم ستة أيمان ، وإن خلف اثنين سلف كل واحد تسعة أيمان . وإنما قلنا هذا لأن الوارث يقوم مقام المورث في إثبات حججه كما يقوم مقامه في استحقاق ماله وهذا من حججه ولذلك يملك إقامة البيعة والحلف في الإنكار ومع الشاهد الواحد في دعوى المال ، فإن كان موته بعد شروعه في الأيمان فخلف بعضها فإن ورثته يستأنفون الأيمان ولا يبنون على أيمانه لأن الخمسين جرت مجرى اليمين الواحدة ولأنه لا يجوز أن يستحق أحد شيئاً يمين غيره ولا يبطل هذا بما إذا حلف جميع الأيمان ثم مات لأنه لا يستحق المال إرثاً عنه ، لا يمينه ولا بما إذا حلف الوارثان كل واحد منهما خمسين يميناً فإن الدية تستحق

(فصل) ونجى الكفارة بقتل العبد وبه قال ابو حنيفة والشافعي . وقال مالك لا تجب به لانه مضمون بالقيمة أشبه البهيمة . ولنا عموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) لانه يجب القصاص بقتله فتجب الكفارة به كالحر ولانه مؤمن فاشبه الحر . ويفارق البهائم بذلك

(فصل) وتجب بقتل الكافر المضمون سواء كان ذمياً أو مستأئماً ، وبهذا قال أكثر اهل العلم . وقال الحسن ومالك لا كفارة فيه لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) فمفهومه ان لا كفارة في غير المؤمن . ولنا قوله تعالى (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) والذي له ميثاق وهذا منطوق يقدم على دليل الخطاب . ولانه آدمي مقتول ظلماً فوجببت الكفارة بقتله كالمسلم

(فصل) وإذا قتل الصبي والمجنون وجبت الكفارة في أموالهما وكذلك الكافر وبهذا قال الشافعي . وقال ابو حنيفة لا كفارة على واحد منهم لانها عبادة محضة تجب بالشرع فلا تجب على الصبي والمجنون والكافر كالصلاة والصيام

ولنا انه حق مالي يتعلق بالقتل فتعلقت بهم كالدية ، وتنفق الصوم والصلاة لانها عبادتان بدنيتان وهذه مالية أشبهت نفقات الأقارب . وأما كفارة اليمين فلا تجب على الصبي والمجنون لانها تتعلق بالقول ولا قول لهما وهذه تتعلق بالفعل وفعلها متحقق قد أوجب الزمان عليهما ويتعلق بالفعل ما لا يتعلق بالقول بدليل ان العتق يتعلق باحبائهما دون اعتاقهما بقولهما ، وأما الكافر فتجب عليه وتكون عقوبة عليه كالحدود

(فصل) ومن قتل في دار الحرب مسلماً يمتدده كفرن أو رمى الى صف الكفار فأصاب فيهم مسلماً فقتله فعليه كفارة لقوله تعالى (وان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) (فصل) ومفهوم كلام الخري ان كل قتل مباح لا كفارة فيه كقتل الحربي والباغي والزاني المحصن والقتل قصاصاً أو حداً لانه قتل مأمور به والكفارة لا تجب لمحو الامور به . وأما الخطأ فلا يوصف بتحريم ولا إباحة لانه كفعل المجنون والبهيمة لكن النفس الداهية به معصومة محرمة محترمة

بيمينها لانها يشتركان في الايمان ويستحق كل واحد بقدر ايمانه ولا يستحق بأيمان غيره وان كان اجتماع العدد شرطاً في استحقاقها

(فصل) ولو حلف بعض الايمان ثم جن ثم أفاق فانه يتم ولا يلزمه الاستئناف لان ايمانه وقعت موقعها بخلاف الموت فان الموت يتعذر معه اتمام الايمان منه وغيره لا يبي على يمينه وههنا يمكنه أن يتمها إذا أفاق ولا يبطل بالتفريق بدليل ان الحاكم إذا أحلفه بعض الايمان ثم تشاغل عنه لم يبطل ويتمها وما لا يبطله التفريق لا يبطله تخلل الجنون كالسعي بين الصفا والروة . وان خلف بعض الايمان

فلذلك وجبت الكفارة فيها . وقال قوم الخطأ محرم ولا إثم فيه وقيل ليس بمحرم لان المحرمها إثم فاعله وهذا لا إثم فيه وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً إلا خطأ) هذا استثناء منقطع وإلا في موضع لكن : التقدير لكن قد يقتله خطأ ، وقيل الا بمعنى ولا أي ولا خطأ وهذا يبعد لان الخطأ لا يتوجه اليه النهي لعدم إمكان التحريم منه وكونه لا يدخل تحت الوسع ، ولانها لو كانت بمعنى ولا كانت عاطفة للخطأ على ما قبله وليس قبله ما يصلح عطفه عليه

وأما قتل نساء اهل الحرب وصبيانهم فلا كفارة فيه لانه ليس لهم ايمان ولا أمان وانما منع من قتلهم لانتفاع المسلمين بهم لكونهم يصيرون بالسبي رقيقاً ينتفع بهم ، وكذلك قتل من لم تبلغه الدعوة لا كفارة فيه لذلك ولذلك لم يضمنوا بشيء فاشبهوا من قتله مباح

(فصل) ومن قتل نفسه خطأ وجبت الكفارة في ماله وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تجب لان ضمان نفسه لا يجب فلم تجب الكفارة كقتل نساء اهل الحرب وصبيانهم ولنا عموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ولانه آدمي مؤمن مقتول خطأ فوجبت الكفارة على قتله كما لو قتله غيره والاول اقرب الى الصواب ان شاء الله فان عامر بن الاكوع قتل نفسه خطأ ولم يامر النبي ﷺ فيه بكفارة ، وقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) انما أريد بها اذا قتل غيره بدليل قوله (ودية مسلمة الى اهله) وقاتل نفسه لا تجب فيه دية بدليل قتل عامر بن الاكوع

(فصل) ومن شارك في قتل بوجوب الكفارة لزمته كفارة ويازم كل واحد من شركائه كفارة وهذا قول اكثر أهل العلم منهم الحسن وعكرمة والنخعي والحاتر العكلي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى أبو الخطاب عن احمد رواية اخرى ان على الجميع كفارة واحدة وهو قول أبي ثور وحكي عن الازاعي وحكاه ابو علي الطبري عن الشافعي وأنكره سائر اصحابه ، واحتج لمن أوجب كفارة واحدة بقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ومن يتناول الواحد والجماعة

ثم عزل الحاكم وولي غيره أتمها عند الثاني ولم يلزمه استئنافها لان الايمان وقعت موقعتها ، وكذلك لو حلف بمعضها ثم سأل احكاماً إنظاره فأنظره بنى على ماضى ولم يلزمه الاستئناف لما ذكرنا

(فصل) وإذا حلف الاولياء استحقوا القود إذا كانت الدعوى عمداً الا أن يمنع منه مانع ، روي ذلك عن ابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز وبه قال مالك وأبو ثور وابن المنذر ، وعن معاوية وابن عباس والحسن وإسحاق لا يجب بها . لا الدية لقول النبي ﷺ لليهود « إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذونا بحرب من الله ورسوله » ولان ايمان المدعين انما هي لغلبة الظن وحكم الظاهر فلا يجوز اشادة الدم بها لقيام الشبهة المتمكنة ولانها حجة لا يثبت بها النكاح فلا يجب بها انفصاف كالشاهد والمين وللشافعي قولان كالمذهبين

ولم يوجب الا كفارة واحدة ودية، والدية لا تتمدد فكذلك الكفارة ولانها كفارة قتل فلم تتمدد بتعدد القاتلين مع اتحاد المقتول كدفنارة الصيد الحرامي ولنا انها لا تتبع بعض وهي من موجب قتل الآدمي فكملت في حق كل واحد من المشتركين كالقصاص وتخالف كفارة الصيد فانها تجب بدلا ولهذا تجب في أبعاضه وكذلك الدية (فصل) اذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا فإليه الكفارة وبه قال الحسن وعطاء والزهري والنخعي والحكم وحامد ومالك والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة لا تجب وقدمت هذه المسئلة في دية الجنين (فصل) والمشهور في المذهب أنه لا كفارة في قتل العمد وبه قال الثوري ومالك وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى تجب فيه الكفارة وحكي ذلك عن الزهري وهو قول الشافعي لما روى وإثالة بن الاسقع قال أتينا النبي ﷺ بصاحب لنا قد أوجب بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبة يعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار» ولانها إذا وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى لانه أعظم إثما وأكبر جرما وحاجته الى تكفير ذنبه أعظم ولنا مفهوم قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ثم ذكر قتل العمد ولم يوجب فيه كفارة وجعل جزاءه جهنم ففهموه أنه لا كفارة فيه وروى أن سويد بن الصامت قتل رجلا فأوجب النبي ﷺ عليه القود ولم يوجب كفارة، وعمر بن أمية الضمري قتل رجلا في عهد النبي ﷺ فوداهما النبي ﷺ ولم يوجب كفارة، ولانه فعل يوجب القتل فلا يوجب كفارة كزنا المحصن، وحديث وإثالة يحتمل أنه كان خطأ وسماه موجبا أي فوت النفس بالقتل، ويحتمل أنه كان شبه عمد ويحتمل أنه امرهم بالاعتاق تبرعا ولذلك أمر غير انتم بالاعتاق، وما ذكره من المعنى لا يصح لانها وجبت في الخطأ فتمحو اثمه لكونه لا يخلو من تفريط فلا يلزم من ذلك إيجابها في موضع عظم الاثم فيه بحيث لا يرتفع بها، إذا ثبت هذا فلا فرق بين العمد الموجب للقصاص وما لا قصاص فيه كقتل الوالد ولده والسيد عبده والحر العبد والمسلم الكافر لان هذا من أنواع العمد.

ولنا قول النبي ﷺ « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برمته — وفي رواية مسلم — ويسلم إليكم — وفي لفظ — وتستحقون دم صاحبكم » وأراد دم القاتل لان دم القاتل ثابت لهم قبل العيين، ولرمة الحبيل الذي يربط به من عليه القود، ولانها حجة يثبت بها العمد فيجب بها القود كالينة، وقد روى الأثرم بأسناده عن عامر الاحول أن النبي ﷺ أقاد بالقسامة بالطائف وهذا نص، ولان الشارع جعل القول قول المدعي مع يمينه احتياطا للدم فان لم يجب القود سقط هذا المعنى **مسئلة** (وعن أحمد يخلف من العصابة الوارث منهم وغير الوارث خمسون رجلا كل واحد يميناً) اختلفت الرواية عن أحمد فيمن تجب عليه ايمان انقسامه فروي انها تختص بالذكور من الوارث وهو ظاهر المذهب وقد ذكرناه وروى عنه رواية ثانية انه يخلف من العصابة وغير الوارث خمسون

(فصل) وتجب الكفارة في شبه العمد ولم أعلم لأصحابنا فيه قولاً لكن مقتضى الدليل ما ذكرناه ولأنه أجري مجرى الخطأ في نفي القصاص وحمل الماقلة دية وتأجيلها في ثلاث سنين فجري مجراه في وجوب الكفارة ولأن القتال إنما لم يحدل شيئاً من الدية لتحمل الكفارة فلو لم تجب عليه الكفارة تحمل من الدية لئلا يخلو القتال عن وجوب شيء أصلاً ولم يرد الشرع بهذا

(فصل) وكفارة القتل عتق رقبة مؤمنة بنصر الكتاب سواء كان القتال أو المقتول مسلماً أو كافراً فإن لم يجد لها في ملكه فاضلة عن حاجته أو يجد ثمنها فاضلاً عن كفايته فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وهذا ثابت بالنصر أيضاً فإن لم يستلعم ففيه روايتان:

(إحداهما) يثبت الصيام في ذمته ولا يجب ذبيء آخر لأن الله تعالى لم يذكره ولو وجب لذكره (والثاني) يجب اطعام ستين مسكيناً لأنها كفارة فيها عتق وصيام شهرين متتابعين فكان فيها إطعام ستين مسكيناً عند عدمها ككفارة الظهار والنفطر في رمضان وإن لم يكن مذكوراً في نص القرآن فقد ذكر ذلك في نظيره فيتماس عليه فعلى هذه الرواية أن يبرز عن الإطعام ثبت في ذمته حتى يقدر عليه ولا شافعي قولان في هذا كالأروايتين والله أعلم

﴿مسألة﴾ قال (وما أوجب القصاص فلا يقبل فيه إلا عدلان)

وجملته أن ما أوجب انتصاص في نفس كالقتل العمد العدوان من المكافئ أو في طرف كقطعه من مفصل عمداً ممن يكافئه فلا يقبل فيه إلا شهادة رجلين عدلين ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا شاهد وعين الطالب لأنهم في هذا بين أهل العلم خلافاً وذلك لأن القصاص إراقة دم عقوبة على جناية فيحتاج له باشرط الشاهدين العدلين كالحدود وسواء كان القصاص يجب على مسلم أو كافر أو حر أو عبد لأن العقوبة محتاط لدرئها ، وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنه لا يقبل في الشهادة على القتل إلا شهادة أربعة وهذا مذهب الحسن لأنها شهادة يثبت بها القتل فلم يقبل أقل من أربعة كالشهادة على الزنا من المحصن

رجلا كل واحد يميناً واحدة وهذا قول لمالك فعلى هذا يحلف الوراث منهم الذين يستحقون دمه فإن لم يباغوا خمسين تمهوا من سائر العصابة يؤخذ الأقرب منهم فالأقرب من قبيلته التي ينسب إليها ويعرف كيفية نسبه من المقتول ، فأما من عرف أنه من القبيلة ولم يعرف وجه النسب لم يقسم مثل أن يكون الرجل قرشياً والمقتول قرشي ولا يعرف كيفية نسبه منه فلا يقسم لأننا نعلم أن الناس كلهم من آدم و نوح وكلهم يرجعون إلى أب واحد ، ولو قتل من لا يعرف نسبه لم يقسم عنه سائر الناس فإن لم يوجد من نسبه خمسون رددت الإيثار عليهم وقسمت عليهم فإن انكسرت بينهم عليهم جبر كسرهما

ولنا أنه أمد نوعي التقصاص فيقبل فيه اثنتان كقطع الطرف وفارق الزنا فإنه مختص بهذا وليست
العملة كونه قتلا بدليل وجوب الأربعة في زنا البكر ولا قتل فيه ولأنه انفرد بوجوب الحد على الرامي به
والشهود إذا لم تسهل شهادتهم فلم يجز أن يلحق به ما ليس مثله

(مسئلة) قال (وما أوجب من الجنايات المال دون القود قبل فيه رجل وامرأتان أو
رجل عدل مع يمين الطالب)

وجملته أن ما كان موجبه المال كقتل الخطأ وشبه العمد والعمد في حق من لا يكافئه والجائفة
والمأمومة وما دون الوضحة وشريك الخطي وأشباه هذا فإنه يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين
وشهادة عدل ويمين الطالب، وهذا مذهب الشافعي، وقل أبو بكر لا يثبت أيضا إلا بشهادة
عدلين ولا تسمع فيه شهادة النساء ولا شاهد ويمين لأنها شهادة على قتل أو جنائية على آدمي فلم
تسمع من النساء كالتقسم الأول يمين صحة هذا أنه لما لم يكن للنساء مدخل في القسامة
في العمد ولم يكن لهن مدخل في القسامة على الخطأ وشبه العمد الموجب للمال فيدل هذا على أنهن لا
مدخل لهن في الشهادة على دم بحال

ولما أنها شهادة على ما يقصد به المال على الخصوص فوجب أن تقبل كالشهادة على البيع والاجارة
وفارق قتل العمد فإنه موجب للعقوبة التي يحتاط باسقاطها تحتيط في الشهادة على أسبابها وفي مسئلتنا
المقصود تقبل شهادتهم فيه فثبتت شهادتهم على سببه

(فصل) ولو ادعى جنائية عمد وقل عفوت عن انقصاص فيها لم يقبل فيه شاهد وامرأتان لانه
انما يعفو عن شيء ثبت له ولا يثبت ذلك القتل بتلك الشهادة، وإن ثبت القتل إما بشاهدين
أو باقرار المدعى عليه صح العفو لأن الحق ثبت له بوجود القتل وإنما خفي ثبوته عن من يعلم ذلك

عليهم حتى تبلغ خمسين لقول النبي ﷺ للانصار « يحلف خمسون رجلا منكم وتستحقون دم
صاحبكم » وقد علم النبي ﷺ انه لم يكن لعبد الله بن سهل خمسون رجلا وارثا فإنه لا يرثه الا اخوه
أو من هو في درجته أو أقرب منه نسباً ولأنه خاطب بهذا ابني عمه وهما غير وارثين

(فصل) ويستحب أن يستظهر في الفاظ اليمين في القسامة تأكيداً فيقول : والله الذي لا إله الا
هو عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور فإن اقتصر على لفظة والله كفى ويقول والله أو بالله أو تالله
بالجر كما تقتضيه العربية فإن قله مضموماً أو منصوباً فقد لحن، قال القاضي ويجزئه تعمده أو لم يتعمده
لأنه لحن لا يحيل المعنى وهو قول الشافعي وما زاد على هذا تأكيد ويقول لقد قتل فلان بن فلان
الفلاني — ويشير اليه — فلاناً ابني أو اخي منفرداً بقتله ما شرکه غيره وإن كانا اثنين قال منفرد من
بقتله ما شرکهما غيرهما، ثم يقول عمداً أو خطأ وبأي اسم من أسماء الله سبحانه أو صفة من صفات ذاته

فاذا علم ذلك علم أنه كان ثابتاً من حين وجد القتل فيكون العفو مصادفاً لحقه الثابت فينفذ كما لو اعتق عبداً ينازعه فيه منازع ثم ثبت أنه كان ملكه حين العتق

(فصل) ولا يثبت القتل بالشهادة إلا مع زوال الشبهة في لفظ الشاهدين نحو أن يقولوا نشهد أنه ضربه فقتله أو فمات منه فإن قالوا ضربه بالسيف فمات أو فوجدناه ميتاً أو فمات غيبه أو قالوا ضربه بالسيف فأسال دمه أو فأنهر دمه فمات مكانه لم يثبت القتل لجواز أن يكون مات عقيب الضرب بسبب آخر وقدروي عن شريح أنه شهد عنده رجل بالقتل فقال أشهد أنه اتكأ عليه بمرفقه فمات فقال له شريح فمات منه فأعاد الرجل قوله الأول فقال له شريح قم فلاشهادة لك، وإن كانت الشهادة بالجرح فقالوا ضربه فأوضحه أو فاتضح منه أو فوجدناه موضحاً من الضربة قبلت شهادتهما وإن قالوا ضربه فاتضح رأسه أو وجدناه موضحاً أو فأسال دمه ووجدناه في رأسه موضحة لم يثبت الايضاح لجواز أن يتضح عقيب ضربه بسبب آخر ولا بد من تعيين الموضحة في إيجاب القصاص لأنه إن كان في رأسه موضحتان فيحتاجان إلى بيان ما شهدا به منهما، وإن كانت واحدة فيجتمل أن يكون قد أوسعها غير المشهود عليه فيجب أن يعينها الشاهدان فيقولان هذه وإن قالوا أوضحه في موضع كذا من رأسه موضحة قدر مساحتها كذا وكذا قبلت شهادتهما، وإن قالوا لا نعلم قدرها أو موضعها لم يحكم بالقصاص لأنه يتعذر مع الجاهالة وتجب الدية لأنها لا تختلف باختلافها، وإن قالوا ضربه رأسه فأسال دمه كانت بازلة، وإن قالوا فسأل دمه لم يثبت شيء لجواز أن يسيل دمه بسبب آخر، وإن قالوا نشهد أنه ضربه فقطع يده ولم يكن أقطع اليدين قبلت شهادتهما وثبت القصاص لعدم الاشتباه وإن كان أقطع اليدين ولم يعين الملقطوعة لم يثبت القصاص لأنهما لم يعينا اليد التي يجب القصاص منها وتجب دية اليدين لأنها لا تختلف باختلاف اليدين

(فصل) إذا شهد أحدهما أنه أقر بقتله عمداً وشهد الآخر أنه أقر بقتله ولم يقل عمداً ولا خطأ

حلف أجزأ إذا كان إطلاقه ينصرف إلى الله تعالى، ويقول المدعى عليه في اليمين والله ما قتلته ولا شاركت في قتله ولا فعلت سبباً مات منه ولا كان سبباً في موته ولا معيناً على موته

﴿مسئلة﴾ (فإن لم يحلف المدعون حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرىء)

هذا ظاهر المذهب وهو الذي ذكره الخرقى وبه قال يحيى الانصاري وربيعه وأبو الزناد والليث والشافعي وأبو ثور، وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد أنهم يحلفون ويغرمون الدية لتقصية عمر وخبر سليمان بن يسار وهو قول أصحاب الرأي

ولنا قول النبي ﷺ «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منكم» أي يبرءون منكم وفي لفظ قال «فيحلفون خمسين يمينا ويبرءون من دمه» وقد ثبت أن النبي ﷺ لم يغرم اليهود وأنه أداها من عنده ولأنها أيمان مشروعة في حق المدعى عليه فيبرأ بها كسائر الأيمان ولأن ذلك إعطاء بمجرد

ثبت القتل لان البينة قد تمت عليه ولم تثبت صفته لعدم تمامها عليه ويسأل المشهود عليه عن صفته فان أنكر أصل القتل لم يقبل إنكاره لقيام البينة به وإن أقر بقتل العمد ثبت باقراره وإن أقر بقتل الخطأ وأنكر الولي فالقول قول القاتل وهل يستحلف على ذلك؟ يخرج فيه وجهان وإن صدق الولي على الخطأ ثبت عليه، وإن أقر بقتل العمد وكذب الولي وقال بل كان خطأ لم يجب القود لان الولي لا يدعيه ويجب دية الخطأ ولا تحمل العاقلة شيئاً من ديته في هذه المواضع كلها وتكون في ماله لانها لم تثبت بينة وفي بعضها القاتل مقر بانها في ماله دون مال عاقلته، وإن قال أحد الشاهدين أشهد انه أقر بقتله عمداً وقال الآخر أشهد أنه أقر بقتله خطأ ثبت القتل أيضاً لانه لا تنافي بين شهادتهما لانه يجوز أن يقر عند أحدهما بقتل العمد ويقر عند الآخر بقتل الخطأ فثبت إقراره بالقتل دون صفته ويطلب بيان صفته على ما ذكرنا في التي قبلها، وإن شهد أحدهما أنه قتله عمداً وشهد الآخر أنه قتله خطأ ثبت القتل أيضاً دون صفته ويطلب بيان صفته على ما ذكرنا لان الفعل قد يعتقده أحدهما خطأ والآخر عمداً ويكون الحكم كما لو شهد على إقراره بذلك وإن شهد أحدهما أنه قتله غدوة وقال الآخر عشية وقال أحدهما قتله بسيف وقال الآخر بعصا لم تتم الشهادة ذكره القاضي لان كل واحد منهما يخالف صاحبه ويكذبه وهذا مذهب الشافعي، وقال أبو بكر يثبت القتل بذلك لانهما اتفقا على القتل واختلفا في صفته فاشبه التي قبلها والاول أصح لان كل واحد من الشاهدين يكذب صاحبه فان القتل غدوة غير القتل عشية ولا يتصور ان يقتل غدوة ثم يقتل عشية ولا أن يقتل بسيف ثم يقتل بعصا بخلاف العمد والخطأ لان الفعل واحد والخلاف في نيته وقصده وقد يخفى ذلك على أحدهما دون الآخر وإن شهد أحدهما أنه قتله وشهد الآخر أنه أقر بقتله ثبت القتل نص عليه أحمد واختاره أبو بكر واختار القاضي أنه لا يثبت وهو مذهب الشافعي لان أحدهما شهد بغير ما شهد به الآخر فلم تتفق شهادتهما على فعل واحد

الدعوى فلم يجز للخبر ومخالفة مقتضى الدليل فان قول الانسان لا يقبل على غيره بمجرد كدعوى المال وسائر الحقوق ولان في ذلك جمعاً بين اليمين والنعم فلم يشرع كغيره من الحقوق

(فصل) وإذا ردت الايمان على المدعى عليهم وكان عمداً لم يجز على أكثر من واحد فيحلف خمسين يمينا وإن كانت على غير عمد كالخطأ وشبه العمد فلا قسامة في ظاهر كلام الخري لان القسامة من شرطها اللوث والعداوة وهي إنما تؤثر في نعمة القتل لا في خطئه فان احتمال الخطأ في العدو وغيره سواء وقال غيره من أصحابنا فيه قسامة وهو قول الشافعي لان اللوث يختص بالعداوة عند مدعى هذا تجوز الدعوى على جماعة فإذا ادعى على جماعة حلف كل واحد منهم خمسين يمينا وقال بعض أصحابنا تقسم الايمان بينهم بالخصص كقسمها بين المدعين إلا انها ههنا تقسم بالسوية لان المدعى

ولنا أن الذي أقر به هو المقتل الذي شهد به الشاهد فلا تنافي بينهما فيثبت بشهادتهما كالمشهد أحدهما بالقتل عمداً والآخر بالقتل خطأ أو كما لو شهد أحدهما إن له عليه الفأ وشهد الآخر أنه أقر بألف له .

(فصل) إذا قتل رجل عمداً قتلاً يوجب القصاص سواء كان الشاهد عدلاً أو فاسقاً لأن شهادته تضمنت سقوط حقه من القصاص وقوله مقبول في ذلك فإن أحد الوليين إذا عفا عن حقه سقط القصاص كله ويشبه هذا ما لو كان عبد بين شريكين فشهدا - دهما أن شريكه اعتق نصيبه وهو موسر عتق نصيبه وإن أنكره الآخر فإن كان الشاهد بالعفو شهد بالعفو عن القصاص والمال لم يسقط المال لأن الشاهد اعترف أن نصيبه سقط بغير اختياره فأما نصيب المشهود عليه فإن كان الشاهد ممن لا تقبل شهادته فالقول قول المشهود عليه مع يمينه فإذا حلف ثبتت حصته من الدية وإن كان الشاهد مقبول القول حلف الجاني معه وسقط عنه الحق المشهود عليه ويحلف الجاني إن عفا عن الدية ولا يحتاج إلى ذكر العفو عن القصاص لأنه قد اسقط بشهادة الشاهد فلا يحتاج إلى ذكره في اليمين ولأنه إنما يحلف على ما يدعي عليه ولا يدعي عليه غير الدية

(فصل) وإذا جرح رجل فشهد له رجلان من ورثته غير الوالدين والموادرين نظرت فإن كانت الجراح مندملة فشهادتهما مقبولة لأنها لا يجبران إلى أنفسهما نفعا وإن كانت غير مندملة لم يحكم بشهادتهما لجواز أن تصير نفسا فتجب الدية لهما بشهادتهما فإن شهدا في تلك الحال وردت شهادتهما ثم اندملت فاعادا شهادتهما فهل تقبل ؟ على وجهين (أحدهما) لا تقبل لأن الشهادة ردت للثمة فلا تقبل وإن زالت التهمة كالفاسق إذا أعاد شهادته المردودة بعد عدالته (والثاني) تقبل لأن سبب التهمة قد تحقق زواله وللشافعي وجهان كهذين وإن شهد وارثا المريض بمال ففي قبول شهادتهما له وجهان

عليهم متساوون فيها فهم كبني الميت وللشافعي قولان كالوجهين والحجة لهذا القول قول النبي ﷺ «تبرئكم يهود بخمسين يمينا» وفي لفظ قال «فيحلفون لكم خمسين يمينا ويبرءون من دمه» ولأنهم أحد المتداعين في القسامة فتسقط إلايمان على عددهم كالدعين ، وقال مالك يحلف من المدعى عليهم خمسون رجلا خمسين يمينا فإن لم يباغوا خمسين رجلا رددت على من حلف منهم حتى تكمل خمسين يمينا فإن لم يجد أحداً يحلف إلا الذي ادعى عليه حلف وحده خمسين يمينا

ولنا أن هذه أيمان يبرئ بها كل واحد نفسه من القتل فكان على كل واحد خمسون كما لو ادعى على كل واحد وحده قتل ولأنه لا يبرئ المدعى عليه حال الاشتراك إلا ما يرثه حالة الانفراد ولأن كل واحد منهم يحلف على غير ما حلف عليه صاحبه بخلاف المدعين فإن أيمانهم على شيء واحد فلا يلزم من تلفيقها تلفيق ما يختلف مدلوله ومقصوده

(أحدهما) تقبل لأنها يثبتان المال للمريض وإن مات انتقل اليها عنه فاشبهت الشهادة للصحيح بخلاف الجناية فإنها إذا صارت نفسا وجبت الدية لهما بها (والوجه الثاني) لأنه متى ثبت المال للمريض تعلق حق ورثته به ولهذا لا ينفذ تبرعه فيه فيما زاد على الثالث وإن شهد للجرح بالجرح من لا يرثه لكونه محجوباً كالأخوين يشهدان لأخيها وله ابن سمعت شهادتهما فإن مات ابنه نظرت فإن كان الحاكم حكماً بشهادتهما لم ينقض حكمه لأن ما يطرأ بعد الحكم بالشهادة لا يؤثر فيها كالفسق وإن كان ذلك قبل الحكم بالشهادة لم يحكم بها لأنها صاروا مستحقين فلا يحكم بشهادتهما كما لو فسق الشاهدان قبل الحكم بشهادتهما وإن شهد على رجل بالجراح الموجبة للدية على العاقلة فشهد بعض عاقلة المشهود عليه بجرح الشهود لم تقبل شهادته وإن كان فقيراً لأنه قد يكون ذا مال وقت العقل فيكون دافعاً عن نفسه وإن كان الجرح مما لا تحمله العاقلة كجراحة العمى أو العبد سمعت شهادة العاقلة بجرح الشهود لأنها لا يدفعان عن أنفسهما ضرراً فإن موجب هذه الجراحة القصاص أو المال في ذمة الجاني وكذلك إن كان الشاهدان يشهدان على إقراره بالجرح لأن العاقلة لا تحمل الاعتراف وإن كانت شهادتهما بجراح عقله دون ثلث الدية خطأ نظراً فإن كانت شهادة العاقلة بجرح الشهود قبل الاندمال لم تقبل لأنها ربما صارت نفساً فتحملها العاقلة وإن كانت بعده قبلت لأنها لا تحمل مادون الثلث وإن كان الشاهدان بالجرح ليسا من العاقلة في الحال وإنما يصيران من العاقلة التي تتحمل إن لو مات من هو أقرب منهما قبلت شهادتهما ذكره القاضي لأنها ليسا من العاقلة وإنما يصيران منها بموت القريب والظاهر حياته وذوق الفقير إذا شهد لأن الغني ليست عليه أمانة المال غاد ورائح ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله على نحو ما ذكرنا ويحتمل أن يسوى بين المسلمين لأن كل واحد منهما ليس من العاقلة في الحال وإنما يصير منها بحدوث أمر لم يتفق الآن سببه فيما سوا. واحتمال غنى الفقير كاحتمال موت الحي بل الموت أقرب فإنه لا بد منه وكل حي ميت وكل نفس ذائقة الموت وليس كل فقير

﴿مسئلة﴾ (فإن لم يحلف المدعون ولم يرضوا بيمين المدعى عليه فداء الإمام من بيت المال) يعني أدى ديتة لقضية عبد الله بن سهل حين قتل بخير فأبى الانصار أن يحلفوا وقالوا كيف تقبل أيمان قوم كفار؟ فوداه النبي ﷺ من عنده كراهية أن يطل دمه فإن تعذر فداؤه من بيت المال لم يجب على المدعى عليهم شيء لأن الذي توجه عليهم اليمين، وقد امتنع مستحقةوها من استيفائها فلم يجب لهم شيء كدعوى المال

﴿مسئلة﴾ (وإن طلبوا أيمانهم فنكأوا المحبسوا وهل يلزمهم الدية أو تكون في بيت المال؟ على روايتين) إذا امتنع المدعى عليهم من اليمين لم يحبسوا حتى يحلفوا، وعن أحمد رواية أخرى أنهم يحبسون حتى يحلفوا وهو قول أبي حنيفة

ولنا أنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه فلم يحبس عليها كسائر الأيمان. إذا ثبت هذا

يستغني فما ثبت في إحدى الصورتين يثبت في الأخرى فيثبت فيها جميعاً وجهان بأن ينقل حكم كل واحدة من الصورتين إلى الأخرى

(فصل) إذا شهد رجلان على رجلين أنهما قتلا رجلاً ثم شهد المشهود عليهما على الأولين أنهما اللذان قتلاه فصدق الولي الأولين وكذب الآخرين وجب انقتل عليهما لأن الولي يكذبهما وهما يدفعان بشهادتهما عن أنفسهما ضرراً ، وإن صدق الآخرين وحدهما بطلت شهادة الجميع لأن الأولين بطلت شهادتهما لتكذيبهما ولهما ورجوعه عما شهداه به والآخران لا تقبل شهادتهما لأنهما عدوان الأولين ولأنهما يدفعان عن أنفسهما ضرراً ، وإن صدق الجميع بطلت شهادتهم أيضاً لأنه بتصديق الأولين مكذب للآخرين وتصديقه للآخرين تكذيب للأوليين وهما متهمان لما ذكرناه ، فإن قيل كيف تتصور هذه المسألة والشهادة إنما تكون بعد الدعوى ؟ فكيف يتصور فرض تصديقهم وتكذيبهم ؟ قلنا قد يتصور أن يشهدوا قبل الدعوى إذا لم يعلم الولي من قتله ؛ ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال « خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » وهذا معنى ذلك

فانه لا يجب انقصاص بالنكول لانه حجة ضميعة فلا يناط بها الدم كالشاهد واليمين قال القاضي ويديه الامام من بيت المال نص عليه احمد وروى عنه حرب بن اسماعيل أن الدية تجب عليهم وهذا هو الصحيح وهو اختيار ابي بكر لانه حكم يثبت بالنكول فيثبت في حقهم ههنا كسائر الدعاوى ولان وجوبها في بيت المال يفضي إلى إهدار الدم وإسقاط حق المدعين مع إمكان جبره فلم يجز كما في سائر الدعاوى وههنا لولم يجب على المدعى عليه مال بنكوله ولم يجبر على اليمين بخلاف وجوب شيء عليه بالسكينة ، وقال أصحاب الشافعي إذا نكل المدعى عليهم ردت اليمين على المدعين إن قلنا ، وجوبها المال فإن حلفوا استحقوا وإن نكلوا فلا شيء لهم ، وإن قلنا موجبها القصاص فهل ترد على المدعين؟ فيه قولان وهذا القول لا يصح لأن اليمين إنما شرعت في حق المدعى عليه إذا نكل عنها المدعى فلا ترد عليه كما لا ترد على المدعى عليه إذا نكل المدعي عنها بدردوها عليه في سائر الدعاوى ولأنها يمين مردودة على أحد المتداعين فلا ترد على من ردّها كدعوى المال



كتاب قتال أهل البغي

والاصل في هذا الباب قول الله سبحانه (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت إحداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله - إلى قوله - إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) ففيها خمس فوائد

(أحدها) أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الايمان فانه سماهم مؤمنين (الثانية) انه اوجب قتالهم (الثالثة) انه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله (الرابعة) انه أسقط عنهم التبعة فيما أتلّفوه في قتالهم (الخامسة) ان الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقاً عليه ، وروى عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أعطى إماماً صفقة يده وثمرة فؤاده فليطامه ما استطاع فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر » رواه مسلم ، وروى عرفة قال : قال رسول الله ﷺ « ستكون هنات وهنات - وورفع صوته - ألا ومن خرج على أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان » فكل من ثبتت إمامته وجبت طاعته وحرّم الخروج عليه وقتاله لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وروى عبادة بن الصامت قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره وأن لا ننازع الأمر أهله ، وروى عن النبي ﷺ أنه

﴿ باب قتال أهل البغي ﴾

والاصل في هذا قول الله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت إحداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله - إلى قوله - إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) ففيها خمس فوائد

(أحدها) أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الايمان فانه سماهم مؤمنين (الثانية) انه اوجب قتالهم (الثالثة) أنه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله (الرابعة) أنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلّفوه في قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله (الخامسة) ان الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقاً عليه

وروى عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أعطى إماماً صفقة يده وثمرة قلبه فليطامه ما استطاع فان جاء أحد ينازعه فاضربوا عنقه الآخر » رواه مسلم . وروى عرفة قال قال رسول الله ﷺ « ستكون هنات وهنات » وورفع صوته « ألا من خرج على أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان » فكل من ثبتت امامته وجبت طاعته وحرّم الخروج عليه وقتاله لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)

قال « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات فميته جاهلية » رواه ابن عبد البر من حديث أبي هريرة وأبي ذر وابن عباس كلها بمعنى واحد وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة فإن أبا بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة وعلي قاتل أهل الجمل وصفين وأهل النهروان والخارجون عن قبضة الامام اصناف أربعة (أحدها) قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل فهو لاء قطاع طريق ساعون في الارض بالفساد يأتي حكمهم في باب مفرد

(الثاني) قوم لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم كالواحد والاثنين والمشرقة ونحوهم فهو لاء قطاع طريق في قول أكثر أصحابنا وهو مذهب الشافعي لأن ابن ملجم لما جرح علياً قال للحسن إن برئت رأيت رأيي وإن مت فلا تمثلوا به فلم يثبت لفعله حكم البغاة ولأننا لو أثبتنا للعدد اليسير حكم البغاة في سقوط ضمان ما أتلّفوه أفضى إلى إتلاف أموال الناس ، وقال أبو بكر لا فرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة إذا خرجوا عن قبضة الامام

(الثالث) الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ويكفرون عثمان وعلياً وطلحة والزبير وكثيراً من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم فظاهر قول الفقهاء من أصحابنا المتأخرين أنهم بغاة حكمهم حكمهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وجور الفقهاء وكثير من أهل الحديث ومالك يرى استتابتهم فإن تابوا وإلا قتلوا على إفسادهم لا على كفرهم ، وذهبت طائفة من

وروى عبادة بن الصامت قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره وأن لا تنازع الامر أهله

وروي عن النبي ﷺ أنه قال « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات فميته جاهلية » رواه ابن عبد البر من حديث أبي هريرة وأبي ذر وابن عباس كلها بمعنى واحد وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة فإن أبا بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة ، وعلي قاتل أهل الجمل وأهل صفين وأهل النهروان

﴿مسئلة﴾ (وهم القوم الذين يخرجون على الامام بتأويل سائغ ولهم منعة وشوكة)
الخارجون عن قبضة الامام اصناف أربعة (أحدها) قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل فهو لاء قطاع الطريق ساعون في الارض بالفساد وقد ذكرنا حكمهم

(الثاني) قوم لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم كالعشيرة ونحوهم فهو لاء حكمهم حكم الصنف الذي قبلهم في قول أكثر الاصحاب ومذهب الشافعي لأن ابن ملجم لما جرح علياً قال للحسن إن برئت رأيت رأيي وإن مت فلا تمثلوا به فلم يثبت لفعله حكم البغاة ، ولأننا لو أثبتنا للعدد اليسير

أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين وتباح دماؤهم وأموالهم فإن تميزوا في مكان وكانت لهم منعة وشوكة صاروا أهل حرب كسائر الكفار، وإن كانوا في قبضة الإمام استتابهم كاستتابة المرتدين فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانت أموالهم فينا لا يرثهم ورثتهم المسلمون لما روى أبو سعيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «يخرج قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في النصل فلا يرى شيئاً، وينظر في القدح فلا يرى شيئاً، وينظر في الريش فلا يرى شيئاً ويبارى في الفوق» رواه مالك في موطئه والبخاري في صحيحه وهو حديث صحيح ثابت الإسناد وفي لفظ قال «يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينا لقيتهم فاقتلهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة» رواه البخاري وروى معناه من وجوه، يقول فكما خرج هذا السهم نقياً خالياً من الدم والفرث لم يتعاق منها شيء كذلك خروج هؤلاء من الدين يعني الخوارج. وعن أبي امامة أنه رأى رؤساً منصوبة على درج مسجد دمشق فقال كلاب النار شر قتلى تحت أديم السماء خير قتلى من قتلوه ثم قرأ (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) إلى آخر الآية فقيل له أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال لولم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً حتى عد سبعاً

حكم البغاة في سقوط ضمان ما أنلفوه أفضى إلى اتلاف أموال الناس، وقال أبو بكر لا فرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة إذا خرجوا عن قبضة الإمام

(الثالث) الخوارج الذين يكفرون بالذنب ويكفرون علياً وعثمان وطلحة والزبير وكثيراً من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم فظاهر قول الفقهاء المتأخرين من أصحابنا أنهم بغاة لهم حكمهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء وكثير من أهل الحديث وأما مالك فيرى استتابةهم فإن تابوا وإلا قتلوا على إفسادهم لا على كفرهم، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين تباح دماؤهم وأموالهم فإن تميزوا في مكان وكانت لهم منعة وشوكة صاروا أهل حرب كسائر الكفار، وإن كانوا في قبضة الإمام استتابهم كاستتابة المرتدين فإن تابوا وإلا قتلوا وكانت أموالهم فينا لا يرثهم ورثتهم المسلمون لما روى أبو سعيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يخرج قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر في النصل فلا يرى شيئاً، وينظر في الريش فلا يرى شيئاً ويبارى في الفوق» وهو حديث صحيح ثابت الإسناد رواه البخاري ومالك في موطئه. وفي لفظ قال «يخرج في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم

ماحدثتكموه ، قال الترمذي هذا حديث حسن ورواه ابن ماجه عن سهل عن ابن عيينة عن أبي غالب انه سمع أبا امامة يقول شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء وخير قتلى من قتلوا ، كلاب أهل النار كلاب أهل النار كلاب أهل النار ، قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً ، قلت يا أبا امامة هذا شيء تقول ؟ قال بل سمعت رسول الله ﷺ

وعن علي رضي الله عنه في قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) قال هم أهل النهران وعن أبي سعيد في حديث آخر عن النبي ﷺ قال « هم شر الخلق والخليقة لئن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد » وقال « لا يجاوز إيمانهم حناجرهم » وأكثر الفقهاء على أنهم بغاة ولا يرون تكفيرهم قال ابن المنذر لا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وجعلهم كالمرتدين ، وقال ابن عبد البر في الحديث الذي رويناه : قوله « يتماهى في الفوق » يدل على أنه لم يكفرهم لأنهم علقوا من الاسلام بشيء بحيث يشك في خروجهم منه ، وروي عن علي أنه لما قاتل أهل النهر قال لأصحابه لا تبدءوهم ؟ بالقتال وبعث اليهم اقبيدونا بعبد الله بن خباب قالوا كأننا قتله فحينئذ استحل قتالهم لاقرارهم على أنفسهم بما يوجب قتلهم وذكر ابن عبد البر عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن أهل النهر أ كفارهم ؟ قال من الكفر فروا قيل فلما فتنوا ؟ قال إن المنافقين لا يذكر الله إلا قليلا قيل فاهم ؟ قال هم قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا وبغوا علينا وقاتلونا فقتلناهم ، ولما جرحه ابن ملجم قال للحسن أحسنوا إسهاره فان عشت

من الرمية فأينما لقيتهم فاقتلهم فان قتالهم أجر لمن قتالهم يوم القيامة » رواه البخاري ، وروي معناه من وجوه ، يقول كما خرج هذا السهم نقياً خالياً من الدم والفرث لم يتعلق به شيء كذلك خروج هؤلاء من الدين يعني الخوارج

وعن أبي امامة انه رأى رؤساً منصوبة على درج مسجد دمشق فقال : كلاب النار ، شر قتلى تحت أديم السماء ، خير قتلى من قتلوه ، ثم قرأ (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) إلى آخر الآية فقيل له أنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال لولم أسمعها لامرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً حتى عد سبعة ماحدثتكموه قال الترمذي هذا حديث حسن ورواه مالك عن سهل عن ابن عيينة عن أبي غالب انه سمع أبا امامة يقول شر قتلى تحت أديم السماء وخير قتلى من قتلوه ، كلاب أهل النار كلاب أهل النار كلاب أهل النار كانوا مسلمين فصاروا كفاراً . قلت يا أبا امامة هذا شيء تقول ؟ قال بل سمعت رسول الله ﷺ وعن علي في قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) قال هم أهل النهران وعن أبي سعيد في حديث آخر عن النبي ﷺ قال « هم شر الخلق والخليقة لئن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد » وقيل لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، وأكثر الفقهاء على أنهم بغاة ولا يرون تكفيرهم ، قال ابن المنذر لا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وجعلهم كالمرتدين ، وقال ابن عبد البر في الحديث الذي رويناه قوله عليه السلام « يتماهى في الفوق » يدل على أنه لم يكفرهم لأنهم علقوا من الاسلام بشيء بحيث يشك في

فأنا ولي دمي ، وإن مت فضر به كضر بتي ، وهذا رأي عمر بن عبد العزيز فيهم وكثير من العلماء والصحيح إن شاء الله أن الخوارج يجوز قتلهم ابتداء والاجازة على جريهم لامر النبي ﷺ بقتلهم ووعد بالثواب من قتلهم فإن عليا رضي الله عنه قال : لولا أن ينظروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ولأن بدعتهم وسوء فعلهم يقتضي حل دمائهم بدليل ما أخبر به النبي ﷺ من عظم ذنبهم وأنهم شر الخلق والخلقة وأنهم يرقون من الدين وأنهم كلاب النار ، وحته على قتلهم وإخباره بأنه لو أدركهم لقتلهم قتل عاد فلا يجوز إلحاقهم بمن أمر النبي ﷺ بالكف عنهم وتورع كثير من أصحاب رسول الله ﷺ عن قتالهم ولا بدعة فيهم

(الصنف الرابع) قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلمه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم الى جمع الجيش فهؤلاء البغاة الذين نذكر في هذا الباب حكمهم ، وواجب على الناس معونة إمامهم في قتال البغاة لما ذكرنا في اول الباب ولأنهم لو تركوا معونته لظهره أهل البغي وظهر الفساد في الارض

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (وإذا اتفق المسلمون على إمام فنخرج عليه من المسلمين يطالب موضعه حوربوا ودفنوا بأسهل ما يندفعون به)

وجملة الامر أن من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته ووجب معونته ما ذكرنا من الحديث والاجماع ، وفي معناه من ثبتت إمامته بعهد النبي ﷺ أو بعهد إمام قبله اليه فإن أبا بكر ثبتت امامته باجماع الصحابة على بيعته وعمر ثبتت امامته بعهد أبي بكر اليه وأجمع الصحابة على قبوله

خروجهم ؛ وروي أن عليا لما قاتل أهل النهر قال لأصحابه لا تبدؤهم بالقتل وبعث اليهم اقبذونا بعهد الله بن خباب قالوا كنا قتلنا حينئذ استحل قتلهم لا قرارهم على أنفسهم بما يوجب قتلهم وذكر ابن عبد البر عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن أهل النهر اكفارهم ؟ قل من الكفر فروا قيل فما فتون ؟ قل إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قايلا قال فاهم ؟ قال هم قوم أصابهم فتنة فعموا فيها وصموا وبغوا علينا وقاتلونا فقاتلناهم ، ولما جرحه ابن ماجم قال للحسن احسنوا اساره وان عشت فأنا ولي دمي وإن مت فضر به كضر بتي ، وهذا رأي عمر بن عبد العزيز فيهم وكثير من العلماء ، وقال شيخنا رحمه الله والصحيح إن شاء الله تعالى أن الخوارج يجوز قتلهم فإن عليا رضي الله عنه قال لولا أن ينظروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ولأن بدعتهم وسوء فعلهم يقتضي حل دمائهم بدليل ما أخبر به النبي ﷺ من عظم ذنبهم وأنهم شر الخلق والخلقة وأنهم يرقون من الدين وأنهم كلاب النار ، وحته على قتلهم وإخباره بأنه لو أدركهم لقتلهم قتل عاد فلا يجوز إلحاقهم بمن أمر النبي ﷺ بالكف عنهم ، وتورع كثير من أصحاب رسول الله ﷺ عن قتالهم ولا بدعة فيهم

ولو خرج رجل على الامام فقهره وغلب الناس بسيفه حتى أقروا له وأذعنوا بطاعته وتابعوه صار إماماً يحرم قتله والخروج عليه فان عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً فصار إماماً يحرم الخروج عليه وذلك لما في الخروج عليه من شق عصي المساميين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم، ويدخل الخارج عليه في عموم قوله عليه السلام « من خرج على أمي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » فمن خرج على من ثبتت امامته باحد هذه الوجوه باغياً وجب قتاله ، ولا يجوز قتالهم حتى يبعث اليهم من يسألهم ويكشف لهم الصواب الا أن يخاف كلبيهم فلا يمكن ذلك في حقهم ، فاما ان أمكن تعريفهم عرفهم ذلك وأزال ماذكرونه من المظالم وأزال حججهم ، فان لجوا قاتلهم حينئذ لان الله تعالى بدأ بالامر بالاصلاح قبل القتال فقال سبحانه (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصاحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله) وروي أن علياً رضي الله عنه راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل ثم أمر أصحابه أن لا يبدؤوا بالقتال ثم قال ان هذا يوم من فليج فيه فليج يوم القيامة ثم سمعهم يقولون الله اكبر يا ثارات عثمان فقال اللهم اكب قتلة عثمان لوجوههم ، وروي عبد الله بن شداد ابن الهادي ان علياً لما اعتزلته المروية بعث اليهم عبد الله بن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام فرجع منهم أربعة آلاف ، فان ابوا الرجوع وعظهم وخوفهم القتال ، وانا كان كذلك لان المقصود

﴿الصف الرابع﴾ (قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلمه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم الى جمع الجيش فهؤلاء البغاة الذين يذكر في الباب حكمهم)
وجملة الامران من اتفق المسلمون على امامته وبيعته ثبتت امامته ووجبت معونته لما ذكرنا من النص في أول الباب مع الاجماع على ذلك وفي معناه من ثبتت امامته بعهد من النبي ﷺ أو بعهد امام قبله اليه ، فان ابابكر رضي الله عنه ثبتت امامته باجماع الصحابة فحلى بيعته وعمر ثبتت امامته بعهد أبي بكر اليه واجماع الصحابة على قبوله ، ولو خرج رجل على إمام فقهره وغلب الناس بسيفه حتى أقروا له وأذعنوا بطاعته وبايعوه صار إماماً يحرم قتله والخروج عليه ، فان عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً وصار إماماً يحرم الخروج عليه ، وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم ، ويدخل الخارج عليه في عموم قوله عليه الصلاة والسلام « من خرج على أمي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » فمن خرج على من ثبتت امامته باحد هذه الوجوه باغياً وجب قتاله

﴿مسئلة﴾ (وعلى الامام أن يرأسهم ويسألهم ما ينقمون منه وبزيل ما يذكرونه من مظلمة ويكشف من شبهة فان فاؤا والا قاتلهم)

وجملة ذلك أن الامام لا يجوز له قتالهم حتى يبعث اليهم من يسألهم ويكشف لهم الصواب إلا

كفهم ودفع شرهم لاقتناهم فاذا أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال لما فيه من الضرر بالفريقين فان سألوا الانظار. نظار في حالهم وبحث عن أمرهم، فان بان له ان قصدهم الرجوع الى الطاعة ومعرفة الحق امهلهم، قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم، فان كان قصدهم الاجتماع على قتاله وانتظار مدد يقوون به او خديعة الانام او لياخذوه على غرة ويفترق عسكره لم ينظرهم وعاجاهم لانه لا يأمن أن يصير هذا طريقاً الى قور اهل العدل ولا يجوز هذا وان أعطاه عليه مالا لانه لا يجوز أن يأخذ المال على اقرارهم على ما لا يجوز اقرارهم عايه وان بذل له رهائن على انظارهم لم يجوز أخذها لذلك ولان الرهائن لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم فلا يفيد شيئاً، وان كان في أيديهم أسرى من أهل العدل واعطوا بذلك رهائن منهم قبلهم الامام واستغابهم للمسلمين فان أطلقوا أسرى المسلمين الذين عندهم اطلقت رهائنهم وان قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهائنهم لانهم لا يقتلون بقتل غيرهم فاذا انتقضت الحرب خلى الرهائن كما تخلى الاسارى منهم، وان خاف الامام على الفئة العادلة الضعيف عنهم آخر قتالهم الى أن تمكنه انقوة عليهم لانه لا يأمن الاضطلام والاستئصال فيؤخرهم حتى تقوى شوكة اهل العدل ثم يقاتلهم، وان سألوه أن ينظرهم أبداً ويدعهم ومأهم عايه ويكفوا

أن يخاف كلهم فلا يمكن ذلك في حقهم، فأما إن أمكن تعريضهم عرفهم ذلك وأزال ما يذكره من المظالم وأزال حججهم فان لجوا قاتلهم حينئذ لان الله تعالى بدأ بالامر بالاصلاح قبل القتال فقال سبحانه (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله (وروي أن علياً رضي الله عنه راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل ثم أمر أصحابه أن لا يبدؤهم بالقتال ثم قال : ان هذا يوم من فلج فيه فلج يوم القيامة ثم سمعهم يقولون الله أكبر يا ثارات عثمان فقال اللهم أكب قتلة عثمان لوجوههم ، وروي عبد الله بن شداد بن الهادي أن علياً لما اعتزله الحرورية بعث اليهم عبد الله بن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام فرجع منهم أربعة آلاف

(فصل) فان ابوا الرجوع وعظهم وخوفهم اقتال وانما كان ذلك لان المقصود كفهم ودفع شرهم لاقتناهم فاذا أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال لما فيه من الضرر بالفريقين فان فاؤا والا قاتلهم لقوله سبحانه (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله)

❖ مسألة ❖ (وعلى رعيته معونته على حربهم) للآية

❖ مسألة ❖ (فان استنظروهم مدة رجاء رجوعهم فيها أنظارهم ويكشف عن حالهم ويبحث عن أمرهم فان بان له أن قصدهم الرجوع الى الطاعة ومعرفة الحق أمهلهم ، قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم

❖ مسألة ❖ (فان ظن أنها مكيدة لم ينظرهم وقاتلهم)

اذا ظهر له أن استنظارهم مكيدة ليجتمعوا على قتاله وان لهم مبدأ ينتظرونه ليتقوا به او خديعة

عن المسلمين نظرت فان لم يعلم قوته عليهم وخاف قهرهم له ان قاتلهم تركهم ، وان قوي عليهم لم يجز اقرارهم على ذلك لانه لا يجوز أن يترك بعض المسلمين طاعة الامام ولا تؤمن قوة شوكتهم بحيث يفضي الى قهر الامام العادل ومن معه ، ثم ان أمكن دفعهم بدون القتل لم يجز قتلهم لان المقصود دفعهم لاهلهم ولان المقصود اذ احصل بدون القتل لم يجز القتل من غير حاجة ، وان حضر معهم من لا يقاتل لم يجز قتله ، وقال اصحاب الشافعي فيه وجه آخر يجوز لان علياً رضي الله عنه نهى أصحابه عن قتل محمد بن طلحة السجاد وقال اياكم وصاحب البرنس فقتله رجل وانشأ يقول

وأشعث قوام بآيات ربه قابل الاذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالريح جيب قيصره فخر صريعاً للدين وللغم
على غير شيء غير أن ليس تابعا علياً ومن لم يتبع الحق يظلم
يناشدني حم والريح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم

وكان السجاد حامل راية أبيه ولم يكن يقاتل فلم ينكر علي قتله ولانه صار ردأ لهم ولنا قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) والاخبار الواردة في قتل المسلم والاجماع على تحريمه وانما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع البغي والصائل فبما عداه يبقى على العموم والاجماع فيه ولهذا حرم قتل مدبرهم وأسيرهم والاجزاء على جريحهم مع أنهم انما تركوا القتال عجزاً عنه ومتى ما قدر وعايه عادوا اليه فن لا يقاتل بورعائه مع قدرته عليه ولا يخاف منه القتال بعد ذلك

الامام ليأخذه على غرة ويتفرق عسكره عاجلهم بالقتال لانه لا يأمن أن يصير هذا طريقاً إلى قهر أهل الحق والعدل وهذا لا يجوز ، وان أعطوه عليه مالا لانه لا يجوز أن يأخذ المال على اقرارهم على مالا يحل اقرارهم عليه ، وان بدلوا له رهائن على إنظارهم لم يجز أخذها لذلك ولان الرهائن لا يجوز قتلهم لعدوهم فلا يفيد شيئاً ، وان كان في أيديهم أسارى من أهل العدل وأعطوا بذلك رهائن منهم قتلهم الامام واستظهر للمسلمين فان اطلقوا أسرى المسلمين الذين عندهم أطلقت رهائنهم وان قتلوا من عندهم لم يجز قتل رهائنهم لانهم لا يقتلون بقتل غيرهم واذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما يخلى الاسارى منهم ، وان خاف الامام على الفئسة العادلة الضعف عنهم أخر قتلهم إلى أن تمكنه القوة عليهم لانه لا يأمن الاضطلام والاستئصال فيؤخرهم حتى تقوى شوكة أهل العدل ثم يقاتلهم وان سألوه أن ينظروهم أبداً ويدعهم وماهم عليه ويكفوا عن المسلمين نظرت فان لم تعلم قوته عليهم وخاف قهرهم له ان قاتلهم تركهم وان قوي عليهم لم يجز اقرارهم على ذلك لانه لا يجوز أن يترك بعض المسلمين طاعة الامام ولا يأمن قوة شوكتهم بحيث يفضي إلى قهر الامام العادل ومن معه ، ثم ان أمكن دفعهم بدون القتل لم يجز قتلهم لان المقصود دفعهم ولان الدفع اذا حصل بغير القتل لم يجز القتل من غير حاجة وإن حضر معهم من لا يقاتل لم يجز قتله ، وقال اصحاب الشافعي فيه وجه آخر يجوز

أولى ولأنه مسلم لم يحتج إلى دفعه ولا صدر منه أحد الثلاثة فلم يحل دمه لقوله عليه السلام «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث» فما حديث علي في نهيه عن قتل السجادة فهو حجة عليه فإن نهى علي أولى من فعل من خلفه ولا يمثل قول الله تعالى ولا قول رسوله ولا قول إمامه ، وقولهم لم ينكر قتله قلنا لم ينقل إلينا أن علياً علم حقيقة الحال في قتله ولا حضر قتله فينكره وقد جاء أن علياً رضي الله عنه حين طاف في القتلى رآه فقال السجادة ورب الكعبة هذا الذي قتله بره بآبيه وهذا يدل على أنه لم يشعر بقتله ورأى كعب بن سور فقال يزعمون إنما خرج إلينا الرعاع وهذا الخبر بين أظهرهم ، ويجوز أن يكون تركه الانكار عليهم اجترأ بالنهي المتقدم ولأن القصد من قتالهم كنههم وهذا كاف لنفسه فلم يجز قتله كالمهزم

(فصل) وإذا قاتل معهم عبيد ونساء وصبيان فهم كالرجل البالغ الحر يقاتلون مقبلين ويتركون مدبرين لأن قتالهم للدفع ، ولو أراد أحد هؤلاء قتل إنسان جاز دفعه وقتاله وإن أتى على نفسه ولذلك قلنا في أهل الحرب إذا كان معهم النساء والصبيان يقاتلون قوتلوا وقتلوا .

لأن علياً رضي الله عنه نهى أصحابه عن قتل محمد بن طلحة السجادة وقال : إياكم وصاحب البرنس فقتله رجل وأنشأ يقول :

وأشعث قوام بآيات ربه كثير التقى فما ترى العين مسلم
هتكت له بالرمح جيب قبضه فخر صريعاً لليدين وللهم
على غير ذنب غير أن ليس تابعاً علياً ومن لا يتبع الحق يظلم
يناشدني حم والرمح شاجر فهلا تلاحم قبل التقدم

وكان السجادة حامل راية أبيه ولم يكن يقاتل فلم ينكر علي قتله ولأنه صار ردهم وألهم ولما قوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) والاختبار الواردة في تحريم قتل المسلم والاجماع على تحريمه ، وإنما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغي والصائل فبما عداه يبقى على العموم والاجماع ، ولهذا حرم قتل مدبرهم وأسيرهم والاجهاز على جريحهم مع أنهم إنما تركوا القتال مجزاً عنه ومتى ماتدرا عليه عادوا إليه ، فمن لا يقاتل تورطاً عنه مع قدرته عليه ولا يخاف منه القتال بعد ذلك أولى ، ولأنه مسلم لم يحتج إلى دفعه ولا صدر منه أحد الثلاثة فلم يحل دمه لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث » فأما حديث علي في نهيه عن قتل السجادة فهو حجة عليهم فإن نهى علي أولى من فعل من خلفه ولم يمثل قول الله تعالى ولا قول رسوله ولا قول إمامه وقولهم فلم ينكر قتله قلنا لم ينقل إلينا أن علياً علم حقيقة الحال في قتله ولا حضر قتله فينكره ، وقد جاء أن علياً رضي الله عنه حين طاف في القتلى رآه فقال السجادة ورب الكعبة هذا الذي قتله بره بآبيه وهذا يدل على أنه لم يشعر بقتله ورأى كعب بن سور فقال : يزعمون إنما خرج إلينا الرعاع وهذا

(فصل) ولا يقاتل البغاة بما يعم اتلافه كالنار والمنجنيق والتفريق من غير ضرورة لانه لا يجوز قتل من لا يقاتل وما يعم اتلافه يقع على من يقاتل ومن لا يقاتل فان دعت الى ذلك ضرورة مثل أن يحتاط بهم البغاة ولا يمكنهم التخلص إلا برميهم بما يعم اتلافه. جاز ذلك وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا تحصن الخوارج فاحتاج الامام الى رميهم بالمنجنيق فعل ذلك بهم ما كان لهم عسكر وما لم ينهزموا وان رماهم البغاة بالمنجنيق والنار جاز رميهم بمثله .

(فصل) قال أبو بكر وإذا اقتتل طائفتان من اهل البغي فقدر الامام على قهرهما لم يعن واحدة منهما لانهما جميعاً على الخطأ وان عجز عن ذلك وخاف اجتماعهما على حربته ضم اليه أقربهما الى الحق فان استويا اجتهد برأيه في ضم احدهما ولا يقصد بذلك معونة احدهما بل الاستعانة على الاخرى فاذا هزمها لم يقاتل من معه حتى يدعوهم الى الطاعة لانهم قد حصلوا في امانه، وهذا مذهب الشافعي ولا يستعين على قتالهم بالكفار بحال ولا بمن يري قتلهم مدبرين وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب

الحبر بين أظهرهم ويجوز ان يكون تركه الانكار عليهم اجتزاء بالنهي المتقدم ولان القصد من قتالهم كفرهم وهذا كاف لنفسه فلم يجوز قتله كالمنهزم

(فصل) واذا قاتل معهم عبيد ونساء وعبيان فهم كالرجل الحر البالغ يقاتلون مقبلين ويتراكون مدبرين لان قتالهم للدفع ، ولو أراد أحد هؤلاء قتل انسان جاز دفعه وقتاله وان آتى على نفسه ولذلك قلنا في أهل الحرب اذا كان معهم النساء والصبيان قوتلوا وقتلوا

﴿مسئلة﴾ (ولا يقاتلهم بما يعم اتلافه كالمنجنيق والنار إلا لضرورة)

لانه لا يجوز قتل من لا يقاتل وما يعم اتلافه يقع على من لا يقاتل فان دعت إلى ذلك ضرورة مثل أن يحتاط بهم البغاة ولا يمكنهم التخلص إلا برميهم بما يعم اتلافه جاز وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا تحصن الخوارج واحتاج الامام الى رميهم بالمنجنيق فعل ذلك ما كان لهم عسكر وما لم ينهزموا وان رماهم البغاة بالمنجنيق والنار جاز رميهم بمثله

(فصل) قال أبو بكر اذا اقتتل طائفتان من أهل البغي فقدر الامام على قهرها لم يعن واحدة منهما لانهما جميعاً على الخطأ وإن عجز عن ذلك وخاف اجتماعهما على حربته ضم اليه أقربهما إلى الحق فان استويا اجتهد برأيه في ضم احدهما ولا يقصد بذلك معونة احدهما بل الاستعانة على الآخر فاذا هزمها لم يقاتل من معه حتى يدعوهم إلى الطاعة لانهم قد حصلوا في أمانه وهذا مذهب الشافعي

﴿مسئلة﴾ (ولا يستعين في حربهم بكافر ولا بمن يري قتلهم مدبرين)

وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي لا بأس ان يستعين عليهم بأهل الذمة والمستأمنين وصنف آخر منهم اذا كان أهل العدل هم الظاهرين على من يستعينون به

الرأي لا بأس أن يستعين عليهم باهل الذمة والمستأمنين وصنف آخر منهم إذا كان أهل العدل هم الظاهرين على من يستعينون به

ولنا ان القصد كنفهم وردهم الى الطاعة دون قتالهم وان دعت الحاجة الى الاستماعة بهم فان كان يقدر على كنفهم استعان بهم وان لم يقدر لم يجوز

(فصل) وإذا أظهر قوم رأي الخوارج مثل تكفير من ارتكب كبيرة وترك الجماعة واستحلال دماء المسلمين واموالهم الا أنهم لم يخرجوا عن قبضة الامام ولم يسفكوا الدم الحرام فحكم القاضي عن أبي بكر أنه لا يحل بذلك قتلهم ولا قتلهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وجمهور أهل الفقه ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز فعلى هذا حكمهم في ضمان النفس والمال حكم المسلمين وان سبوا الامام أو غيره من أهل العدل عزروا لانهم ارتكبوا محرما لاحد فيه وان عرضوا بالسب فهل يعزرون ؟ على وجهين وقال مالك في الاباضية وسائر أهل البدع يستتابون فان تابوا والا ضربت أعناقهم قال اسماعيل بن اسحاق رأي مالك قتل الخوارج واهل القدر من أجل الفساد الداخل في الدين كقطع

ولنا ان القصد كنفهم وردهم الى الطاعة لا قتلهم وهؤلاء يقصدون قتلهم فان دعت الحاجة إلى الاستماعة بهم فان كان يقدر على كنفهم عن فعل ما لا يجوز استعان بهم وان لم يقدر لم يجوز

﴿مسئلة﴾ (وهل يجوز ان يستعين عليهم بسلاحهم وكراعهم ؟ على وجهين)

(احدهما) لا يجوز لانه لا يحل أخذ مالهم لكونه معصوما بالاسلام وانما أبيع قتلهم لردهم الى الطاعة يبقى المال على العصمة كمال قاطع الطريق الا ان تدعو ضرورة فيجوز كما يجوز أكل مال الغير في الخمصة (والوجه الثاني) يجوز قياساً على اسلحة الكفار

﴿مسئلة﴾ (وذكر القاضي ان احمد اوماً الى جواز الانتفاع به حال الحرب)

وهذا احد الوجهين الذين ذكرناهما ولا يجوز في غير قتلهم وهو قول أبي حنيفة لان هذه الحال لا يجوز فيها اتلاف نفوسهم وحبس سلاحهم وكراعهم فجاز الانتفاع به كسلاح اهل الحرب ، وقال الشافعي لا يجوز ذلك الا من ضرورة اليه لانه مال مسلم فلم يجوز الانتفاع به بغير اذنه كغيره من اموالهم ومتى انقضت الحرب وجب رده اليهم كما ترد سائر اموالهم لقول رسول الله ﷺ « لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه » والله اعلم

[مسئلة] (ولا يتبع لهم مدبر ولا يجاز على جريح)

وجملة ذلك ان أهل البغي إذا تركوا القتال إما بالرجوع إلى الطاعة وإما بالقاء السلاح أو بالهزيمة إلى فئة أو الى غير فئة وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر فانه يحرم قتلهم واتباع مدبرهم وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة إذا هزموا ولا فئة لهم كقولنا وان كانت لهم فئة ياجأون اليها جاز قتل مدبرهم وأسره والاجازة على جريحهم ، فأما اذا لم تكن لهم فئة لا يقتلون ولا يضرعون ضرباً وجيحاً

الطريق فان تابوا والا قتلوا على افسادهم لا على كفرهم واما من رأى تكفيرهم ففتضى قوله أنهم يستتابون فان تابوا والا قتلوا لكفرهم كما يقتل المرتد وحجتهم قول النبي ﷺ « فأينا لقيتموهم فاقتلوهم » وقوله عليه السلام « لان ادركتم لاقتلهم قتل عاد » وقوله ﷺ في الذي أنكر عليه وقال انها لتسمة ما اريد بها وجه الله لا بي بكر « اذهب فاقتله » ثم قال لعمر مثل ذلك فأمر بقتله قبل قتاله وهو الذي قال يخرج من ضنحي هذا قوم يعني الخوارج وقول عمر لصبيغ لو وجدتك مخلوقا لضربت الذي فيه عينك بالسيف يعني لقتلتك وانما يقتله لسؤبه من الخوارج فان النبي ﷺ قال « سيأهم التسبيد » يعني حاق رؤوسهم واحتج الاولون بفعل علي رضي الله عنه فانه روي عنه أنه كان يخطب يوما فقال رجل بباب المسجد لا حكم الا لله فقال علي كلمة حق اريد بها باطل ثم قال لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله تعالى ولا نمنعكم اني مادامت ايديكم معنا ولا نبداكم بقتال وروى ابو يحيى قال صلى علي رضي الله عنه صلاة فناداه رجل من الخوارج (لئن أشرت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) فأجابه علي رضي الله عنه (فأصبر ان وعد الله حق ولا يستخفنك

ويحبسون حتى يقلعوا عما هم عليه ويحدثوا توبة ، ذكر هذا في الخوارج ويروى عن ابن عباس نحو هذا واختاره بعض أصحاب الشافعي لانه متى لم يقتلهم اجتمعوا وعادوا الى المحاربة ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال يوم الجمل « لا يذنب علي جريح ولا يهتك ستر ولا يفتح باب ومن أغلق بابا — أو بابا — فهو آمن ولا يتبع مدبر » وروي نحو ذلك عن عمار وعن علي انه ودى قوما من بيت مال المسلمين قتلوا مدبرين . وعن أبي امامة قال شهدت صفين فكانوا لا يجوزون علي جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتلا

وروى القاضي في شرحه عن عبد الله بن مسعود ان النبي ﷺ قال « يا ابن أم عبد ما حكم من بنى على أمي؟ » فقلت الله ورسوله أعلم فقال « لا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا يقسم فيثهم » لان المقصود دفعهم وكفهم وقد حصل فلم يجز قتلهم كالصائل ولا يقتلون لما يخاف في ثاني الحال كما لو لم تكن لهم فئة ، فعلى هذا إذا قتل انسانا منع من قتله ضمنه لانه قتل معصوما لم يؤمر بقتله ويجب عليه القصاص في أحد الوجهين لانه قتل مكافئا معصوما (والثاني) لا يجب لان في قتلهم اختلافا بين الأئمة فكان ذلك شبهة دائرة للقصاص لانه مما يندريء بالشبهات ، وأما أسيرهم فان دخل في الطاعة خلى سبيله

﴿ مسألة ﴾ (ولا يغنم لهم مال ولا يسبي لهم ذرية)

ولا نعلم في تحريره بين أهل العلم خلافا لما ذكرنا من حديث أبي امامة وابن مسعود ولا نعلم ممنوعون وانما ابيح من دماءهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتلهم وما عداه يبقى على أصل التحريم وقد روي ان عليا يوم الجمل قال من عرف شيئا من ماله مع أحد فليأخذه وكان بعض أصحاب

(مسئله) قال (فان آكل ما دفعوا به الى نفوسهم فلا شيء على الدافع وان قتل الدافع فهو شهيد)

وجملته انه إذا لم يمكن دفع اهل البغي إلا بقتلهم جاز قتلهم ولا شيء على من قتلهم من اثم ولا ضمان ولا كفارة لانه فعل ما امر به وقتل من احل الله قتله وامر بمقاتلته وكذلك ما اتلفه اهل العدل على اهل البغي حال الحرب من المال لا ضمان فيه لانهم إذا لم يضربوا لانفس ذلالمال أولى

علي قد اخذ قدراً وهو يطبخ فيها فجاء صاحبها ليأخذها فسأله الذي يطبخ فيها إمهاله حتى ينضج
الطبخ فأتى وكبه وأخذها وهذا من جملة ما نفع الخوارج من علي فانهم قالوا انه قاتل ولم يسب ولم يغنم
فان حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم وان حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم فقال
لهم ابن عباس أفتسبون أمكم عائشة رضي الله عنها أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فان قتم
ليست أمكم كفرتم وان قاتم انها أمكم واستحلتم سببها فقد كفرتم يعني بقوله انكم ان جحدتم انها
أمكم فقد قال الله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) فان لم تكن أماً لكم لم
تكونوا من المؤمنين، ولان قتال البغاة انما هو كدفعهم وردهم إلى الحق لا لكفرهم فلا يستباح منهم
الا ما حصل ضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق ويبقى حكم المال والذرية على أصل العصمة وما أخذ
من سلاحهم وكراعهم لم يرد اليهم حال الحرب لئلا يقتلونا به.

(مسئله) (ومن أسر من رجالهم حبس حتى تنقضي الحرب ثم يرسل)

وجملة ذلك ان حكم من أسر منهم انه يخلى سبيله ان دخل في الطاعة وان أبى ذلك وكان رجلاً جليلاً
من أهل القتال حبس مادامت الحرب قائمة فإذا انقضت الحرب خلى سبيله وشرط عاينه أن لا يعود إلى القتال

﴿مسئلة﴾ (وان أسر صبي أو امرأة فهل يفعل به ذلك أو يخلى سبيله في الحال؟ محتمل وجهين)

(أحدهما) يخلى سبيلهم في الحال (والثاني) يحبسون لان فيه كسر قلوب البغاة والاول أصح

(فصل) فان أسركل واحد من الفريقين أسارى من الفريق الآخر جاز فداء أسارى اهل العدل بأسارى البغاة فان قتل اهل البغي أسارى اهل العدل لم يجز لأهل العدل قتل أساراهم لانهم لا يقتلون بجنايتهم ولا يزرون وزر غيرهم فان أبى اهل البغي مفاداة الاسرى الذين معهم وحبسهم

فان قتل العادل كان شهيداً لانه قتل في قتال أمر الله تعالى به بقوله (فقاتلوا التي تبغي) وهل يغسل ويصلي عليه؟ فيه روايتان إحداهما لا يغسل ولا يصلي عليه لانه شهيد معركة امر بالقتال فيها فأشبه شهيد معركة الكفار (والثانية) يغسل ويصلي عليه وهو قول الاوزاعي وابن المنذر ولان النبي ﷺ امر بالصلاة على من قال لا إله إلا الله واستثنى قتيل الكفار في المعركة في ماعداه يبقى على الاصل ولان شهيد معركة الكفار أجره أعظم وفضله أكثر وقد جاء أنه يشفع في سبعين من أهل بيته وهذا لا يلحق به في فضله فلا يثبت فيه مثل حكمه فان الشيء انما يقاس على مثله.

(فصل) وليس على أهل البني أيضا ضمان ما أتلّفوه حال الحرب من نفس ولا مال ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر يضمنون ذلك لقول أبي بكر لاهل الردة: تدون قتلانا ولا نندي قتلاكم ولانها نفوس وأموال معصومة أتلّفت بفيرحق ولا ضرورة دفع مباح فوجب ضمانه كالذي تلّفت في غير حال الحرب ولنا ما روى الزهري أنه قال كانت الفتنة العظمى بين الناس وفيهم البديون فاجمعوا على أن لا

احتمل ان لا يجوز لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا الى تخايص أسارهم بحبس الاسارى الذين معهم واحتمل أن لا يجوز حبسهم ويطلقون لان الذنب في حبس أسارى أهل العدل لغيرهم مسئلة (واذا انقضى الحرب فمن وجد ماله في يد انسان أخذه)

لما ذكرنا من قول علي: من عرف شيئا أخذه ولانه مال معصوم بالاسلام فأشبه مال غير البغاة مسئلة (ولا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه عليهم حال الحرب من نفس او مال وهل يضمن البغاة ما أتلّفوه على أهل العدل في الحرب؟ على روايتين)

وجملة ذلك انه اذا لم يمكن دفع أهل البني إلا بقتلهم جاز ولا شيء على من قتلهم من اثم ولا ضمان ولا كفارة لانه فعل مأمر به وقتل من احل الله قتله وكذلك ما أتلّفه أهل العدل على أهل البني حال الحرب من المال لا ضمان فيه لانهم اذا لم يضمنوا الا نفس فالأموال اولى

(فصل) وان قتل العادل كان شهيداً لانه قتل في قتال أمره الله تعالى به بقوله سبحانه (فقاتلوا التي تبغي) وهل يغسل ويصلي عليه؟ فيه روايتان [إحداهما] لا يغسل ولا يصلي عليه لانه شهيد معركة أمر بالقتال فيها فأشبه شهيد معركة الكفار [والاخرى] يغسل ويصلي عليه وهو قول الاوزاعي وابن المنذر لان النبي ﷺ امر بالصلاة على من قال لا إله إلا الله واستثنى قتل الكفار في المعركة فماعداه يبقى على الاصل ولان شهيد معركة الكفار أجره أعظم وفضله أكثر وقد جاء أنه يشفع في سبعين من أهل بيته وهذا لا يلحق به في فضله فلا يثبت فيه مثل حكمه لان الشيء انما يقاس على مثله

(فصل) وليس على أهل البني أيضا ضمان ما أتلّفوه حال الحرب من نفس ولا مال وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وعن احمد رواية ثانية أنهم يضمنون وهو القول الثاني للشافعي

يقام حد على رجل ارتكب فرجا حراما بتأويل القرآن ولا يغرم ما لا أتلفه بتأويل القرآن ولأنها طائفة ممتنعة بالحرب بتأويل سائغ فلم تضمن ما أتلفت على الأخرى كأهل العدل ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة فلا يشرع كتضمن أهل الحرب فاما قول أبي بكر رضي الله عنه فقد رجع عنه ولم يمضه فان عمر قال له أما ان يدؤا قتلانا فلا فان قتلانا قتلوا في سبيل الله تعالى على ما أمر الله فوافقه أبو بكر ورجع إلى قوله فصار أيضا إجماعا حجة لنا ولم ينقل أنه غرم أحدا شيئا من ذلك وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم ثم أسلم فلم يغرم شيئا ثم لو وجب التنفير في حق المرتدين لم يلزم مثله ههنا فان أولئك كفار لا تأويل لهم وهؤلاء طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ فكيف يصح إلحاقهم بهم ؟ ذما ما أتلفه بعضهم على بعض في غير حال الحرب قبله أو بعده فعلى متلفه ضمانه ، وبهذا قال الشافعي ولذلك لما قتل الخوارج عبد الله بن خباب أرسل إليهم علي أقيدونا من عبد الله بن خباب ولما قتل بن ملجم عليا في غير المعركة أقيد به وهل يتحتم قتل الباغي إذا قتل أحدا من أهل العدل في غير المعركة ؟ فيه وجهان :

لقول أبي بكر رضي الله عنه لأهل الردة : تدون قتلانا ولا ندي قتلكم ولأنها نفوس وأموال معصومة أتلفت بغير حق ولا ضرورة دفع مباح فوجب ضمانه كالذي تلف في غير حال الحرب ولنا ما روى الزهري انه قال كانت الفتنة العظمى بين الناس وفيهم البديون فأجمعوا على ان لا يقام حد على رجل ارتكب فرجا حراما بتأويل القرآن ولا يلزم ما لا أتلفه بتأويل القرآن . ولأنها طائفة ممتنعة بالحرب بتأويل سائغ فلم تضمن ما أتلفت على الأخرى كأهل العدل ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة فلا يشرع كتضمن أهل الحرب . فاما قول أبي بكر رضي الله عنه فقد رجع عنه ولم يمضه فان عمر قال له اما ان يدؤا قتلانا فلا فان قتلانا قتلوا في سبيل الله على ما أمر الله فوافقه أبو بكر ورجع إلى قوله فصار إجماعا حجة ولم ينقل أنه غرم أحدا شيئا من ذلك وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ثم أسلم فلم يغرم شيئا ثم لو وجب التنفير في حق المرتدين لم يلزم مثله ههنا فان أولئك كفار لا تأويل لهم وهؤلاء طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ فكيف يصح إلحاقهم به ؟ مسألة (ومن أتلّف في غير حال الحرب شيئا ضمنه سواء كان قبل الحرب أو بعده)

وبهذا قال الشافعي ولذلك لما قتل الخوارج عبد الله بن خباب أرسل إليهم علي أقيدونا من عبد الله بن خباب ولما قتل ابن ملجم عليا في غير المعركة قتل به وهل يتحتم قتل الباغي إذا قتل أحدا من أهل العدل في غير المعركة ؟ فيه وجهان [أحدهما] يتحتم لانه قتل بأشبار السلاح والسعي في الأرض بالفساد فاشبه قطاع الطريق [والثاني] لا يتحتم وهو الصحيح لقول علي رضي الله عنه ان شئت اغفروا ان شئت استقدت . فاما الخوارج فالصحيح على ما ذكرنا إباحة قتلهم فلا قصاص على واحد منهم ولا ضمان عليه في ماله

(أحدهما) يتحتم لانه قتل باسهار السلاح والسعي في الارض بالفساد فيحتم قتله كقاطع الطريق
(والثاني) لا يتحتم وهو الصحيح لقول علي رضي الله عنه ان شئت أن اعفو وان شئت استقدت فاما الخوارج
فالصحيح علي ما ذكرنا إباحة قتلهم فلا قصاص على قاتل أحد منهم ولا ضمان عليه في ماله
مسئلة قال (وإذا دفعوا لم يتبع لهم مدبر ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل لهم أسير
ولم ينم لهم مال ولم تسب له ذرية)

وجملته أن اهل البغي إذا تركوا القتال إما بالرجوع إلى الطاعة وإما بالقاء السلاح وإما بالزينة
إلى فئة أو إلى غير فئة وأما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر فانه يحرم قتلهم واتباع مدبرهم وبهذا قال
الشافعي وقال أبو حنيفة إذا هزموا ولا فئة لهم كقولنا وان كانت لهم فئة يلجئون إليها جاز قتل مدبرهم
واسيرهم والاجازة على جريحهم وان لم يكن لهم فئة لم يقتلوا لكن يضربون ضرباً وجيعاً ويحبسون حتى
يقلعوا عما هم عليه ويحدثوا توبة ذكروا هذا في الخوارج ويروي عن ابن عباس نحو هذا واختاره
بعض أصحاب الشافعي لانه متى لم يقتلهم اجتمعوا ثم عادوا إلى المحاربة
ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال يوم الجمل لا يذف على جريح ولا يهتك ستر ولا
يقتح باب ومن أغلق باباً أو باباً فهو آمن ولا يتبع مدبر وقد روي نحو ذلك عن عمار وعن علي رضي

(فصل) ومن قتل من اهل البغي غسل وصلي عليه وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي ان لم يكن
لهم فئة صلي عليهم وان كانت لهم فئة لم يصل عليهم لانه يجوز قتلهم في هذه الحالة فيصل عليهم كالكفار
ولنا قول النبي ﷺ « صلوا على من قال لا إله إلا الله » رواه الخلال في جامعه ولا نهم مسلمون لم
يثبت لهم حكم الشهادة فيغسلون ويصلى عليهم كما لو لم تكن لهم فئة . وما ذكره ينتقض بالزاني
المحصن والمقتض منه والقاتل في المحاربة

(فصل) ولم يفرق أصحابنا بين الخوارج وغيرهم في هذا وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي
وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه لا يصلى على الخوارج فانه قال أهل البدع أن مرضوا فلا نمودهم
وإن ماتوا فلا تصلوا عليهم ، وقال أحمد رضي الله عنه الجمية والرافضة لا يصلى عليهم قد ترك
النبي ﷺ الصلاة بأقل من هذا وذكر أن النبي ﷺ نهى أن تقاتل خير ناحية من نواحها فقاتل رجل
من تلك الناحية فقتل فلم يصل عليه النبي ﷺ قيل له فان كان في قرية أهلها نصارى ليس فيها
من يصلى عليه قال أنا لا أشهد يشهد من شاء وقال مالك : لا يصلى على الإباضية ولا القدرية
وسائر أهل الأهواء ولا تتبع جنازتهم ولا تعاد مرضاهم ، والإباضية صنف من الخوارج نسبوا إلى
عبد الله بن أباض صاحب مقاتلهم والازارقة أصحاب نافع بن الأزرق والنجيدات أصحاب نجدة
الحروري والبهسية أصحاب يونس والصيرية قيل انهم نسبوا إلى صيرة ألوانهم وأصنافهم كثيرة

الله عنه انه ودي قوما من بيت مال المسلمين قتلوا مدبرين ، وعن ابي امامة أنه قال شهدت صفين وكاوا لا يجوزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلا وقد ذكر القاضي في شرحه عن عبدالله بن مسعود ان النبي ﷺ قال « يا ابن ام عبد ما حكم من بغى على أمي ؟ » قلت الله ورسوله أعلم فقال لا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا يقسم فيئهم ولان المقصود دفعهم وكنهم وقد حصل فلم يجز قتلهم كالمصائل ولا يقتلون لما يخاف في الثاني كما لو لم تكن لهم فئة . إذا ثبت هذا فن قتل إنسان من منع من قتله ضمته لانه قتل معصوما لم يؤمر بقتله وفي القصاص وجهان (أحدهما) يجب لانه مكافئ معصوم (والثاني) لا يجب لان في قتلهم اختلافا بين الأئمة فكان ذلك شبهة دائرة للقصاص لانه مما يندرى بالشبهات ، وأما أسيرهم فان دخل في الطاعة خلى سبيله وان أبى ذلك وكان رجلا جلدا من أهل القتال حبس مادامت الحرب قائمة فاذا انتهت الحرب خلى سبيله وشرط عليه أن لا يعود إلى القتال وإن لم يكن الأسير من أهل القتال كالنساء والصبيان والشيوخ الفانين خلى سبيلهم ولم يحبسوا في أحد الوجهين ، وفي الآخر يحبسون لان فيه كسراً لقلوب البغاة ، وان أسر كل واحد من الفريقين أسارى من الفريق الآخر جاز فداء أسارى أهل العدل بأسارى أهل البغي وإن قتل أهل البغي أسارى أهل العدل لم يجز لأهل العدل قتل أسرارهم لانهم لا يقتلون بجناية غيرهم ولا يزرون وزر غيرهم وان أبى البغاة مفاداة الأسرى الذين معهم وحبسهم احتمل أن يجوز لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا إلى تخلص أسرارهم بحبس من معهم ويحتمل أن لا يجوز حبسهم ويطلقون لان الذنب في حبس أسارى أهل العدل لغيرهم

والحرورية نسبوا الى أرض يقال لها حروراء خرجوا بها قتل أبو بكر بن عياش : لا أصلي على الرافضي لانه يزعم أن عمر كافر ولا على الحروري لانه يزعم أن علياً كافر ، وقال الفريابي : من سب أبا بكر فهو كافر لا يصلى عليه ، ووجه ترك الصلاة عليهم أنهم يكفرون أهل الاسلام ولا يرون الصلاة عليهم فلا يصلى عليهم كالكفار من أهل الذمة وغيرهم لانهم مرقوا من الدين فأشبهوا المرتدين (فصل) والبغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين وانما هم مخطئون في تأويلهم والامام وأهل العدل مصيبون في قتالهم فهم جميعاً كالمجتهدين من الفقهاء في الاحكام من شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم في قبول شهادتهم خلافاً فأما الخوارج وأهل البدع إذا خرجوا على الامام لم تقبل شهادتهم لانهم فساق ، وقال أبو حنيفة يفسقون بالبغي وخروجهم ولكن تقبل شهادتهم لان فسقهم من جهة الدين فلا ترد به الشهادة والاختلاف في ذلك يذكر في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى

(فصل) ذكر القاضي أنه لا يكره للمعدل قتل ذوي رحمه الباغين لانه قتل بحق أشبه إقامة الحد عليه وكرهت طائفة من أهل العلم القصد الى ذلك قال شيخنا وهو الصحيح ان شاء الله تعالى

(فصل) فأما غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم فلا نعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافا وقد ذكرنا حديث أبي امامة وابن مسعود، ولأنهم معصومون وإنما أبيح من دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم وماعداه يبقى على أصل التحريم ، وقد روي أن عليا رضي الله عنه يوم الجمل قال من عرف شيئا من ماله مع أحد فليأخذه وكان بعض أصحاب علي قد أخذ قدراً وهو يطبخ فيها فجاء صاحبها ليأخذها فسأله الذي يطبخ فيها إمهاله حتى ينضج الطبخ فأبى وكبه وأخذها، وهذا من جملة ما نتم الخوارج من علي فأنهم قالوا أنه قاتل ولم يسب ولم يغنم فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم فقال لهم ابن عباس أفتسبون أمكم ؟ يعني عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها ؟ فإن قلتم ليست أمكم فقد كفرتم ، وإن قلتم أنها أمكم واستحلتم سببها فقد كفرتم ، يعني بقوله أنكم إن جحدتم أنها أمكم فقد قال الله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) فإن لم تكن أما لهم لم يكونوا من المؤمنين ، ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم ورددهم إلى الحق لا لكفرهم فلا يستباح منهم إلا ما حصل ضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق وبقى حكم المال والذرية على أصل العصمة ، وما أخذ من كراعهم وسلاحهم لم يرد إليهم جال الحرب للثلا يقاتلون به . وذكر القاضي أن أحمد أو ما إلى جواز الانتفاع به حال التحام الحرب ولا يجوز في غير قتالهم وهذا قول أبي حنيفة لأن هذه الحال يجوز فيها اتلاف نفوسهم وجس سلاحهم وكراعهم فجاز الانتفاع به كسلاح أهل الحرب . وقال الشافعي لا يجوز ذلك إلا من ضرورة إتيه لانه مال مسلم فلم يجوز الانتفاع به بغير إذنه كغيره من أموالهم

لقول الله تعالى (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) وقال الشافعي كذب النبي ﷺ أبا حذيفة بن عتبة عن قتله أبيه وقال بعضهم لا يحل ذلك لأن الله تعالى أمر بمصاحبتهم بالمعروف وليس هذا من المعروف فإن قتله فهل يرثه ؟ على روايتين (أحدهما) يرثه اختارها أبو بكر وهو مذهب أبي حنيفة لأنه قتل بحق فلم يمنع الميراث كالتصاص والقتل في الحد (والثانية) لا يرثه وهو قول ابن حامد ومذهب الشافعي لعموم قوله عليه الصلاة والسلام « ليس لقاتل شيء » فأما الباغي إذا قتل العادل فلا يرثه وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يرثه لأنه قتل بتأويل أشبه قتل العادل الباغي

ولنا أنه قتله بغير حق فلم يرثه كالتأويل خطأ ، وفارق ما إذا قتله العادل لأنه قتله بحق وقال قوم إذا تعمد العادل قتل قريبه فقتله ابتداء لم يرثه وإن قصد ضربه ليصير غير متمتع فجرحه ومات من هذا الضرب ورثه ولأنه قتله بحق وهذا قول ابن المنذر وهو أقرب الأقاويل

(مسألة) (وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية لم يعد عليهم ، ولا على صاحبه) إذا غلب أهل البغي على بلد فجبوا الخراج والزكاة والجزية وأقاموا الحدود وقع ذلك موقعا فاذا ظهر (المغني والشرح الكبير) (٩) (الجزء العاشر)

وقال أبو الخطاب في هذه المسئلة وجهان كالمذهبيين ، ومتى انتقضت الحرب وجب رده اليهم كما ترد اليهم سائر أموالهم لقول النبي ﷺ « لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه » وروى أبو قيس ان علياً رضي الله عنه نادى من وجد ماله فليأخذه

(مسئلة) قال (ومن قتل منهم غسل وكفن وصلي عليه)

يعني من اهل البغي وبهذا قال مالك والشافعي ؛ وقال أصحاب الرأي إن لم يكن لهم فئة صلي عليهم وان كانت لهم فئة لم يصل عليهم لانه يجوز قتالهم في هذه الحال فلم يصل عليهم كالكفار ولنا قول النبي ﷺ «صلوا على من قال لا اله الا الله» رواه الخلال في جامعه ، ولانهم مسلمون لم يثبت لهم حكم الشهادة فيفسلون ويصلى عليهم كالولم يكن لهم فئة . وماذ كروه ينتقض بالزاني المحصن والمقتض منه والقاتل في المحاربة

(فصل) لم يفرق أصحابنا بين الخوارج وغيرهم في هذا وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي . وظاهر كلام أحمد رحمه الله انه لا يصلى على الخوارج فانه قال اهل البدع ان مرضوا فلا تمودوهم وان ماتوا فلا تصلوا عليهم . وقال أحمد : الجهمية والرافضة لا يصلى عليهم قد ترك النبي ﷺ الصلاة بأقل من هذا . وذكر أن النبي ﷺ نهى أن تقتل خيبر من ناحية من نواحيها فقاتل رجل من تلك الناحية فقتل فلم يصل عليه النبي ﷺ فقيل انه كان في قرية أهلها نصارى ليس فيها من يصلي عليه قال «أنا لا أشهده يشهده من شاء»

أهل العدل بعد على البلد وظفروا بأهل البغي لم يطالبوا بشيء مما جبهه ولم يرجع به على من أخذ منه وروي نحو هذا عن ابن عمر وسلمة بن الأكوع وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وسواء كان من الخوارج أو من غيرهم وقال أبو عبيد على من أخذوا منه الزكاة الاعادة لان أخذها ممن لا ولاية له صحيحة فأشبهه ما لو أخذها آحاد الرعية

ولنا أن علياً رضي الله عنه لما ظهر على أهل البصرة لم يطالبهم بشيء مما جبهه وكان ابن عمر إذا اتاه ساعي نبذة الحروري دفع اليه الزكاة وكذلك سلمة بن الأكوع ولان في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كبيرة فانهم قد يغابون على البلاد السنين الكثيرة فلو لم يحتسب بما أخذوه أدى الى ثنا الصدقات في تلك المدة كلها

(مسئلة) (ومن ادعى دفع زكاته اليهم قبل بغير يمين) قال أحمد لا يستحلف الناس على صدقاتهم

(مسئلة) (وان ادعى ذمي دفع جزية اليهم لم يقبل الا ببينة)

لانهم غير مأمونين ولان ما يجب عوض وليس بمواساة فلم يقبل قولهم فيه كأجرة الدار ويحتمل أن يقبل قولهم إذا مضى الحول لان الظاهر أن البغاة لا يدعون الجزية لم فكان القول قولهم

وقال مالك : لا يصل على الاباضية ولا القدرية وسائر أصحاب الأهواء ولا تتبع جنازتهم ولا تعاد مرضاهم . والاباضية صنف من الخوارج نسبوا إلى عبد الله بن أباض صاحب مقالهم ، والازارقة أصحاب نافع بن الأزرق ، والنجدات أصحاب نجدة الحروري ، والبيهسية أصحاب بهس ، والصفورية قيل أنهم نسبوا إلى صفرة ألوانهم وأصنافهم كثيرة ، والحرورية نسبوا إلى أرض يقال لها حروراء خرجوا بها . وقال أبو بكر بن عياش : لا أصلي على الرافضي لأنه زعم أن عمر كافر ولا على الحروري لأنه يزعم أن علياً كافر . وقال الفريابي من شتم أبا بكر فهو كافر لا يصل عليه

ووجه ترك الصلاة عليهم أنهم يكفرون أهل الإسلام ولا يرون الصلاة عليهم فلا يصل عليهم كالكفار من أهل الذمة وغيرهم ولا أنهم مرقوا من الدين فأشبهوا المرتدين

(فصل) والبغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع ليسوا بفاسقين وإنما هم يخطئون في تأويلهم والامام وأهل العدل مصيبون في قتالهم فهم جميعا كالمجتهدين من الفقهاء في الأحكام من شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً وهذا قول الشافعي ولا أعلم في قبول شهادتهم خلافاً ، فأما الخوارج وأهل البدع إذا خرجوا على الامام فلا تقبل شهادتهم لأنهم فساق وقال ابو حنيفة يفسقون بالنبي وخروجهم على الامام ولكن تقبل شهادتهم لأن فسقهم من جهة الدين فلا ترد به الشهادة وقد قبل شهادة الكفار بعضهم على بعض ويذكر ذلك في كتاب الشهادة إن شاء الله تعالى

(فصل) ذكر القاضي انه لا يكره للعدل قتل ذي رحمه الباغي لأنه قتل بحق فأشبهه إقامة الحد عليه وكرهت طائفة من أهل العلم انقصوا إلى ذلك وهو أصح إن شاء الله لقول الله تعالى (وإن

لأن الظاهر معهم ولأنه إذا مضى لذلك بنون كثيرة شق عليهم إقامة البينة على كل عام فيؤدي ذلك إلى تفريغهم الجزية مرتين

﴿ مسألة ﴾ (وإن ادعى دفع خراجهم اليهم فهل يقبل بغير بينة ؟ على وجهين)

(احدهما) يقبل لأنه حق على مسلم فقبل قوله فيه كاذب (والثاني) لا يقبل لأنه عوض فأشبه الجزية

﴿ مسألة ﴾ (ويجوز شهادتهم)

لأنهم أخطئوا في فروع الإسلام باجتهادهم فأشبه المجتهدين من الفقهاء في الأحكام وإذا لم يكونوا من أهل البدع قبلت شهادتهم كأهل العدل وهو قول الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً

﴿ مسألة ﴾ (ولا ينقض من حكم حاكمهم إلا ما ينقض من حكم غيره)

إذا نصب أهل النبي قاضياً يصلح للقضاء فهو كقاضي أهل العدل ينفذ من أحكامه ما ينفذ من أحكام قاضي أهل العدل ويرد منه ما يرد فإن كان ممن يستحل دماء أهل العدل وأموالهم لم يجز قضاؤه لأنه ليس بعدل وهذا قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز قضاؤه بحال لأن أهل النبي يفسقون ببغيهم والفسق ينافي القضاء

جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) وقال الشافعي كلف النبي ﷺ أباحديفة وعتبة عن قتل أبيه وقال بعضهم لا يحل ذلك لأن الله تعالى أمر بمصاحبتهم بالمعروف وليس هذا من المعروف فان قتله فهل يرثه؟ على روايتين

(إحداهما) يرثه هذا قول أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لأنه قتل بحق فلم يمنع الميراث كالتقصاص والقتل في الحج (والثانية) لا يرثه وهو قول ابن حاتم ومذهب الشافعي إجموع قوله عليه السلام «ليس لقاتل شيء» وأما الباغي إذا قتل العادل فلا يرثه وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة يرثه لأنه قتل بتأويل أشبه قتل العادل الباغي ولنا أنه قتله بغير حق فلم يرثه كالقاتل خطأ، وفارق ما إذا قتله العادل لأنه قتل بحق، وقال قوم إذا تعمد العادل قتل قريبه فقتله ابتداء لم يرثه وإن قصد ضربه ليصير غير متمتع فجرحه ومات من هذا الضرب ورثه لأنه قتل بحق، وهذا قول ابن المنذر وقال هو أقرب الأقاويل

﴿مسئلة﴾ قال (وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج لم يعد عليهم)

وجملته أن أهل البغي إذا غلبوا على بلد فجبوا الخراج والزكاة والجزية وأقاموا الحدود وقع ذلك موقعه فإذا ظهر أهل العدل بعد على البلد وظفروا بأهل البغي لم يطالبوا بشيء مما جبهوه ولم يرجع به

ولنا أنه اختلاف في الفروع بتأويل سائغ فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسق به كاختلاف الفقهاء إذا ثبت هذا فإنه إذا حكم بما لا يخالف نصاً ولا إجماعاً نفذ حكمه وإن خالف ذلك نقض حكمه كقاضي أهل العدل، إذن حكمه بسقوط الضمان على أهل البغي فيما اتلفوه حال الحرب جاز حكمه لأنه موضع اجتهاد، وإن كان حكمه فيما اتلفوه قبل قيام الحرب لم ينفذ لأنه مخالف للإجماع، وإن حكم على أهل العدل بوجوب الضمان فيما اتلفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لمخالفته للإجماع وإن حكم بوجوب ضمان ما اتلفوه في غير حال الحرب نفذ حكمه، وإن كتب قاضيهم إلى قاضي أهل العدل جاز قبول كتابه لأنه قاض ثابت القضاء نافذ الأحكام، والأولى أنه لا يقبله كسر القلوب بهم وقال أصحاب الرأي لا يجوز وقد سبق الكلام في هذا فأما الخوارج إذا ولوا قاضياً لم يجز قضاؤه لأن أقل أحوالهم الفسق وهو يمنع القضاء ويحتمل أن يصح قضاؤه وتنفيذ أحكامه لأن هذا مما يتناول وفي القضاء بفساد قضاياه وعقوده الانسكحة وغيرها ضرر كثير فجاز دفعاً للضرر كما لو أقام الحدود وأخذ الجزية والخراج والزكاة

(فصل) وإذا ارتكب أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب الحد ثم قدر عليهم أقيمت فيهم حدود الله تعالى ولا تسقط باختلاف الدار، وبهذا قال مالك والشافعي وابن المنذر وقال أبو حنيفة: إذا امتنعوا بدار لم يجب الحد على أحد منهم ولا على من تاجر أو أسر لأنهم خارجون عن دار الإمام فأشبهوا من في دار الحرب

ولنا عموم الآيات والاختبار ولأن كل موضع يجب فيه العبادات في أوقاتها تجب الحدود فيه

على من أخذ منه ، روي نحوه هذا عن ابن عمر وسلمة بن الأكوع وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وسواء كان من الخوارج أو من غيرهم . وقال أبو عبيد على من أخذوا منه الزكاة الاعادة لانه أخذها ممن لا ولاية له صحيحة فأشبهه ما لو أخذها أحد الرعية

ولنا ان علياً لما ظهر على أهل البصرة لم يبال بهم بشيء مما جبهه وكان ابن عمر إذا أتاه ساعى نجدة الحروري دفع اليه زكاته وكذلك سلمة بن الأكوع ، ولان في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومشقة كثيرة فانهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة فلو لم يحتسب بما أخذوه أدى إلى ثنا الصدقات في تلك المدة كلها

فاذا ثبت هذا فاذا ذكر أبواب الصدقات انهم قد أخذوا صدقاتهم قبل قولهم بغير عمن ، قال احمد لا يستحلف الناس على صدقاتهم ، وان ادعى اهل الذمة دفع جزيتهم لم يقبل بغير بينة لانهم غير مأمونين ، ولان ما يجب عليهم عوض وليس بمواساة فلم يقبل قولهم كالأجرة الدار ويحتمل أن يقبل قولهم إذا مضى الحول لان الظاهر أن البغاة لا يدعون الجزية لهم فكان القول قولهم لان الظاهر معهم ، ولانه إذا مضى لذلك سنون كثيرة شق عليهم إقامة البينة على كل عام فيؤدي ذلك إلى تغريمهم الجزية مرتين ، وان ادعى من عليه الخراج دفعه اليهم ففيه وجهان [أحدهما] يقبل لانه حق على مسلم قبل قوله فيه كالزكاة [والثاني] لا يقبل لانه عوض فأشبه الجزية وان كان من عليه الخراج ذمياً فهو كالجزية لانه عوض على غير مسلم فهو كالجزية ولانه أحد الخراجين فأشبه الجزية

عند وجود أسبابها كدار أهل العدل ، ولانه زان أو سارق ولا شبهة في زناه وسرقته فوجب عليه الحد كالذي في دار العدل ، وهكذا القول فيمن أتى حداً في دار الحرب فانه يجب عليه لكن لا يقام الا في دار الاسلام على ما ذكرناه في موضعه

﴿مسئلة﴾ (وإن استعانوا بأهل الذمة فأعانوهم انتقض عهدهم الا أن يدعوا أنهم ظنوا أنه

تجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض عهدهم)

إذا استعان البغاة بأهل الذمة في قتال أهل العدل وقتلوا معهم فقد ذكر أبو بكر فيهم وجهين (أحدهما) ينتقض عهدهم لانهم قاتلوا أهل الحق فانتقض عهدهم كالمفردين بقتلهم (والثاني)

لا ينتقض لان أهل الذمة لا يعرفون الحق من المبطل فيكون ذلك شبهة لهم وللشافعي قولان كالوجهين فان قلنا ينتقض عهدهم صاروا كأهل الحرب فيما نذكره وان قلنا لا ينتقض عهدهم فحكمهم حكم أهل البغي في قتل مقلهم والكف عن اسيرهم ومديرهم وجرحهم ، وان أكرههم البغاة على معونتهم او ادعوا ذلك قبل منهم لانهم تحت ايديهم وقدرتهم ، وكذلك ان قالوا ظننا ان من استعان بنا من المسلمين لزمنا معونته لان ما ادعوه محتمل فلا ينتقض عهدهم مع الشبهة

(فصل) ويغرمون ما تلفوه من نفس ومال حال القتال وغيره بخلاف أهل البغي فانهم لا يضمنون

﴿مسئلة﴾ قال (ولا ينقض من حكم حاكمهم الا ما ينقض من حكم غيره)

يعني إذا نصب اهل البغي قاضيا يصلح للقضاء فحكمه حكم اهل العدل ينفذ من احكامه ما ينفذ من احكام اهل العدل ويرد منه ما يرد فان كان من يستحل دماء اهل العدل واموالهم لم يجز قضاؤه لانه ليس بعدل وهذا قول الشافعي ، وقول ابو حنيفة لا يجوز قضاؤه بحال لان اهل البغي يفسقون بينهم والفسق ينافي التمسك

ولنا انه اختلاف في "مفروع بتأويل سائق فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسق كاختلاف الفقهاء ، فاذا ثبت هذا فانه إذا حكم بما لا يخالف إجماعاً نفذ حكمه ، وإن خالف ذلك تنقض حكمه قاضي اهل البغي اولى ، وان حكم بسقوط الضمان عن اهل البغي فيما تلفوه حال الحرب جاز حكمه لانه موضع اجتهاد وان كان حكمه فيما تلفوه قبل قيام الحرب لم ينفذ لانه يخالف للإجماع وان حكم على اهل العدل بوجوب الضمان فيما تلفوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لخالفته للإجماع ، وان حكم بوجوب ضمان ما تلفوه في غير حال الحرب نفذ حكمه ، وإن كتب قاضيههم إلى قاضي اهل العدل جاز قبول كتابه لانه قاض ثابت القضايا نافذ الاحكام ، والاولى ان لا يقبله كسراً لقلوبهم ، وقال اصحاب الرأي لا يقبله لان قضاءه لا يجوز وقد سبق الكلام في هذا ، فاما الخوارج إذا ولوا قاضياً لم يجز قضاؤه لان اقل احوالهم الفسق والفسق ينافي التمسك ويحتمل ان يصح قضاؤه وتنفذ احكامه لان هذا مما يتناول وفي القضاء بفساد قضايه وعقوده الانكحة وغيرها ضرر كثير فجاز دفعا للضرر كما لو أقام الحدود وأخذ الجزية والخراج والزكاة

ما تلفوا حال الحرب لانهم تلفوه بتأويل سائق وهؤلاء لا تأويل لهم ولان سقوط الضمان عن المسلمين كيلا يؤدي الى تنفيرهم عن الرجوع الى الطاعة وأهل الذمة لا حاجة بنا الى ذلك فيهم

﴿مسئلة﴾ (وان استعانوا بأهل الحرب وآمنوهم لم يصح امانهم وبيع قتالهم)

إذا استعان أهل البغي بالكفار لم يخل من ثلاثة أصناف [أحدها] أهل الذمة وقد ذكرنا حكمهم (الثاني) أهل الحرب فإذا استعانوا بهم وآمنوهم وعقدوا لهم ذمة لم يصح واحد منها لان الامان من شرط صحته التزام كفهم عن المسلمين وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين فلا يصح ولاهل العدل قتالهم كمن لم يؤمنوه سواء وحكم اسيرهم حكم اسير سائر أهل الحرب قبل الاستعانة بهم فأما البغاة فلا يجوز لهم قتالهم لانهم آمنوهم فلا يجوز لهم الغدر بهم

[الثالث] المستأمنون فقتل استعانوا بهم فاعانوهم تنقضوا عهدهم وصاروا كاهل الحرب لانهم تركوا الشرط وهو كفهم عن المسلمين ، فان فعلوا ذلك مكرهين لم ينتقض أمانهم لان لهم عذرا وان ادعوا الاكرام لم يقبل الا بيينة لان الاصل عدمه فان ادعوا انهم ظنوا انه يجب عليه معونة من

(فصل) وإن ارتكب أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب الحد ثم قدر عليهم أقيمت فيهم حدود الله تعالى ولا تسقط باختلاف الدار ويهذا قال مالك والشافعي وابن النضر وقال أبو حنيفة إذا امتنعوا بدار لم يجب الحد على أحد منهم ولا على من عندهم من تاجر أو أسير لأنهم خارجون عن دار الإمام فأشبهوا من في دار الحرب

ولنا عموم الآيات والأخبار ولأن كل موضع يجب فيه العبادات في أوقاتها يجب الحدود فيه عند وجود أسبابها كدار أهل العدل . ولأنه زان أو سارق لا شبهة في زناه وسرقته فوجب عليه الحد كالذي في دار العدل، وهكذا نقول فيمن أتى حداً في دار الحرب فإنه يجب عليه لكن لا يقيم إلا في دار الإسلام على ما ذكرناه في موضعه

(فصل) وإذا استئمان أهل البغي بالكفار فلا يخلو من ثلاثة أصناف (أحدهم) أهل الحرب فإذا استئمانوا بهم أو آمنوهم أو عقدوا لهم ذمة لم يصح واحد منها لأن الأمان من شرط صحته الزام كفههم عن المسلمين وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين فلا يصح، ولا أهل العدل قتالهم كن لم يؤمنوه سواء وحكم أسيرهم حكم أسير سائر أهل الحرب قبل الاستئمان بهم فأما أهل البغي فلا يجوز لهم قتلهم لأنهم آمنوهم فلا يجوز لهم القدر بهم

(الصف الثاني) المستأمنون فتى استئمانوا بهم فأعانوهم نقضوا عهدهم وصاروا كأهل الحرب لأنهم تركوا الشرط وهو كفهم عن المسلمين فإن فعلوا ذلك مكرهين لم ينتقض عهدهم لأن لهم عذراً وإن ادعوا الإكراه لم يقبل قولهم إلا بينة لأن الأصل عدمه

استئمان بهم من المسلمين انتقض عهدهم ولم يكن ذلك عذراً لهم والفرق بينهم وبين أهل الذمة أن أهل الذمة أقوى حكماً لأن عهدهم مؤبد ولا يجوز نقضه بخوف الخيانة منهم ويلزم الإمام الدفع عنهم والمستأمنون بخلاف ذلك

﴿مسألة﴾ (وإن أظهر قوم رأي الخوارج ولم يجتهدوا الحرب لم يتعرض لهم)

مثل تكفير من ارتكب كبيرة وترك الجماعة واستحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا أنهم لم يجتهدوا الحرب ولم يخرجوا عن قبضة الإمام ولم يسفكوا الدم الحرام، فحكى القاضي عن أبي بكر أنه لا يخل بذلك قتلهم ولا قتالهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وجمهور أهل الفتى روي ذلك عن عمر ابن عبد العزيز فعمل هذا حكمهم في ضمان النفس والمسلمين

﴿مسألة﴾ (وإن شؤوا الإمام عزهم وكذلك إن سبوا غيره من أهل الدل)

لأنهم ارتكبوا محرماً لا أحد فيه وإن عرضوا بالسب فهل يمزرون؟ على وجهين، وقال مالك في الإباضية وسائر أهل البدع يستأبون فإن تابوا والا ضربت أعناقهم قال اسماعيل بن إسحاق رأي مالك قتل الخوارج وأهل القدر من أجل الفساد الداخل في الدين كقطع الطريق فإن تابوا لا

(الصنف الثالث) أهل الذمة فإذا أعانوهم وقتلوا معهم ففيهم وجهان ذكرهما أبو بكر [أحدهما] ينتقض عهدهم لأنهم قاتلوا أهل الحق فينتقض عهدهم كما لو انغردوا بقتالهم [والثاني] لا ينتقض لأن أهل الذمة لا يعرفون الحق من المبطل فيكون ذلك شبهة لهم وللشافعي قولان كلوجهين ، فان قلنا ينتقض عهدهم صاروا كأهل الحرب فيما ذكرنا . وان قلنا لا ينتقض عهدهم فحكمهم حكم أهل البغي في قتل مقبلهم والخلف عن أسيرهم ومدبرهم وجريحهم إلا أنهم يضمنون ما أتلفوا على أهل العدل حال القتال وغيره بخلاف أهل البغي فانهم لا يضمنون ما أتلفوا حال الحرب لأنهم أتلفوه بتأويل سائغ وهؤلاء لا تأويل لهم ولأنه سقط الضمان عن المسلمين كيلا يؤدي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة وأهل الذمة لا حاجة بنا إلى ذلك فيهم، وان أكرههم البغاة على معونتهم لم ينتقض عهدهم وان ادعوا ذلك قبل قولهم لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم . وان قالوا ظننا أن من استعان بنا من المسلمين لزمنا معونته لم ينتقض عهدهم، وان فعل ذلك المستامنون انتقض عهدهم، والفرق بينهما ان أهل الذمة أقوى حكماً لأن عهدهم مؤبد ولا يجوز نقضه لخوف الخيانة منهم ويلزم الامام الدفع عنهم والمستامنون بخلاف ذلك

(فصل) وإذا ارتد قوم قاتلوا مالا للمسلمين لزمهم ضمان ما أتلفوه سواء تميزوا أو صاروا في منعة أو لم يصيروا ذكره أبو بكر . قال القاضي : وهو ظاهر كلام احمد، وقال الشافعي : حكمهم حكم أهل البغي فيما أتلفوه من الأنفس والأموال لان تضمينهم يؤدي إلى تنفيرهم عن الرجوع الى الاسلام فأشبهوا أهل البغي . ولنا ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لاهل الردة حين رجعوا تردون علينا ما أخذتم منا ولا نرد عليكم ما أخذنا منكم وان تدوا

قتلوا على افسادهم لا على كفرهم، وأما من رأى تكفيرهم فمقتضى قوله انهم يستتابون فان تابوا والاقتلوا لكفرهم كما يقتل المرتد، وحجتهم قول النبي ﷺ في الذي انكر عليه وقال انها قسمة ما أريد بها وجه الله لا بي بكر « اذهب فاقتله » ثم قال لعمر مثل ذلك فأمر بقتله قبل قتاله وهو الذي قال « يخرج من ضئضى هذا قوم » يعني الخوارج وقول عمر لضبيع لو وجدتك محلولاً للضربت الذي فيه عيناء بالسيف يعني لقتلتك وانما يقتله لكونه من الخوارج فان النبي ﷺ قال سيأثم التسبيد يعني حلق رؤوسهم واحتج الاولون بفعل علي رضي الله عنه فروي عنه انه كان يخطب يوماً فقال رجل بباب المسجد لا حكم الا لله فقال علي كلمة حق اريد بها باطل ثم قال لعل عايننا ثلاث لانتم معكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم الفء مادامت أيديكم معنا ولا نبدؤكم بقتال، وروى أبو يحيى قال صلى علي صلاة فناداه زجل (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) فأجابه علي (فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يوقنون) وكتب علي بن ارقطاة الى عمر بن عبد العزيز ان الخوارج يسبونك فكتب اليه ان سبوني فسيبوهم او اعفوا عنهم وان شهروا السلاح فاشهروا وان ضربوا فاضربوا ، ولان النبي ﷺ لم يتعرض للمنافقين الذين معه في المدينة فلا ن يتعرض لفسيرهم أولى

قتلانا ولا ندي قتلاكم قالوا نعم يا خليفة رسول الله فقال عمر كل ما قلت كما قلت الا أن يدوا ما قتل منا فلا لانهم قوم قتلوا في سبيل الله واستشهدوا ولانهم أتلفوه بغير تأويل فاشبهوا أهل الذمة فاما القتل فحكمهم فيهم حكم أهلى النبي لما ذكرنا من خبر أبي بكر وعمر ولان طليحة الاسدي قتل عكاشة بن محصن الاسدي وثابت بن أثرم فلم يفرهما وبنو حنيفة قتلوا من قتلوا من المسلمين يوم البجعة فلم يفرموا شيئا ، ويحتمل أن يحمل قول احمد وكلامه في المال على وجوب رد ما في أيديهم دون ما أتلفوه وعلى من أتلف من غير أن يكون له منعة أو أتلف في غير الحرب وما أتلفوه حال الحرب فلا ضمان عليهم فيه لانه اذا سقط ذلك عن أهل النبي كيلا يؤدي الى تنفيرهم عن الرجوع الى الطاعة فلا ينسقط ذلك كيلا يؤدي الى التنفير عن الاسلام أولى ولانهم اذا امتنعوا صاروا كفارا ممتنعين بدارهم فاشبهوا أهل الحرب ويحمل قول أبي بكر على ما بقي في أيديهم من المال فيكون مذهب احمد ومذهب الشافعي في هذا سواء وهذا أعدل وأصح ان شاء الله تعالى فاما من لا منعة له فيضمن ما أتلف من نفس ومال كالأحد من المسلمين او أهل الذمة لانه لا منعة له ولا يكثر ذلك منه فبقي المال والنفس بالنسبة اليه على عصمته ووجوب ضمانه والله أعلم

وقد روي في خبر الخارجي الذي أنكر عليه ان قال يا رسول الله الا ضرب عتقه قال « لا لعله يصلي » قال رب مصل لاخير فيه قال « أي لم اوامر ان انقب على قلوب الناس »
 ﴿ مسألة ﴾ (وان جنوا جناية أو اتوا حدا أقامه عليهم)

لان ابن ملجم جرح عليا فقال أطعموه واسقوه واحبسوه فان عشت فانا ولي دمي اعفو ان شئت وان شئت استقدت وان مت فاقتلوه ولا تمثلوا به
 ﴿ مسألة ﴾ (وان اقتتل طائفتان لعصية أو طلب رئاسة فها ظالمتان وتضمن كل واحدة منهما ما أتلفت على الاخرى)

لأنها أتلفت نفسها معصومة أو مالا معصوما هذا اذا لم تكن واحدة منهما في طاعة الامام فان كانت احدهما في طاعة الامام تقاتل بأمره فهي محقة وحكم الاخرى حكم من يقاتل الامام لانهم يقاتلون من اذن له الامام في قتالهم فاشبه المقاتل لجيش الامام فيكون حكمهم حكم البغاة

كتاب المرتد

المرتد هو الراجع عن دين الاسلام إلى الكفر قال الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقال النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وأبي موسى وابن عباس وخالد وغيرهم ولم ينكر ذلك فكان إجماعاً

مسئلة قال (ومن ارتد عن الاسلام من الرجال والنساء وكان بالغا عاقلاً ذمياً إليه ثلاثة أيام وضيق عليه فإن رجع وإلا قتل)

في هذه المسئلة فصول خمسة (أحدها) أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل روي ذلك عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما وبه قال الحسن والزهري والنخعي ومكحول وحامد ومالك والليث والاوزاعي والشافعي وإسحاق - وروي عن علي والحسن وقبادة أنها تسترق لا تقتل ولأن أبا بكر استرق نساء بني حنيفة وذرايرهم وأعطى عالياً منهم امرأة فولدت له محمد بن الحنفية، وكان هذا بمحض من الضعابة فلم ينكر فكان إجماعاً. وقال أبو حنيفة تجبر على الاسلام بالحبس والضرب ولا تقتل لقول النبي ﷺ «لا تقتلوا امرأة» ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي فلا تقتل بالطاريء كالصبي

باب أحكام المرتد

المرتد هو الذي يكفر بعد اسلامه قال الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقال النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتدين روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وأبي موسى وابن عباس وخالد رضي الله عنهم وغيرهم فلم ينكر فكان إجماعاً

مسئلة (فمن أشرك بالله تعالى أو جحد ربو يئنه أو وحدانيته أو صفة من صفاته أو اتخذ صاحبة أو ولداً أو جحد نبياً أو كتاباً من كتب الله أو شيئاً منه أو سب الله سبحانه وتعالى أو رسوله كفر) وجملة ذلك أن المرتد هو الراجع عن دين الاسلام إلى الكفر فمن أقر بالاسلام ثم أنكره وأنكر الشهادتين أو أحدهما كفر بغير خلاف

مسئلة (فإن جحد وجوب العبادات الخمس أو شيئاً منها أو أحل الزنا أو الخمر أو شيئاً من المحرمات الظاهرة المجمع على تحريمها لجهل عرف ذلك فإن كان من لا يجهل ذلك كفر) وجملة ذلك أنه قدم في شرح حكم وجوب الصلاة وغيرها من العبادات الخمس في كتاب

ولنا قوله عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخاري وأبو داود وقال النبي ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الشبب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة » متفق عليه وروى الدارقطني أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الاسلام فبلغ أمرها إلى النبي ﷺ فامر أن تستتاب فإن تابت وإلا قتل ولائها شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فيقتل كالرجل وأما نهى النبي ﷺ عن قتل المرأة فالمراد به الاصلية فانه قال ذلك حين رأى امرأة مقتولة وكانت كافرة اصلية ولذلك نهى الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء ولم يكن فيهم مرتد ويخالف الكفر الاصلي الطاريء بدليل أن الرجل يقر عليه ولا يقتل أهل الصوامع والشيخ والمكافيف ولا تجبر المرأة على تركه بضرب ولا حبس، والكفر الطاريء بخلافه والصبي غير مكلف بخلاف المرأة، وأما بنو حنيفة فلم يثبت أن من استرق منهم تقدم له اسلام ولم يكن بنو حنيفة اسلموا كاهم وإنما أسلم بعضهم، والظاهر أن الذين أسلموا كانوا رجالاً فمنهم من ثبت على اسلامه منهم ثمانية بن اثال ومنهم من ارتد منهم الدجال الحنفي

(الفصل الثاني) ان الردة لاتصح إلا من عاقل فاما من لا عقل له كالطفل الذي لا عقل له والمجنون ومن زال عقله باغماء أو نوم أو مرض أو شرب دواء يباح شربه فلا تصح رده ولا حكم لكلامه بغير

الصلاة ١٠ خلاف بين أهل العلم في كفر من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها إذا كان ممن لا يحل مثله ذلك فإن كان ممن لا يعرف الوجوب كحديث الاسلام والناشئ بغير دار الاسلام أو بادية بعيدة عن الامصار وأهل العلم لم يحكم بكفره وعرف ذلك وثبت له أدلة وجوبها فإن جحدتها بعد ذلك كفر وأما إذا كان الجاحد ناشئاً بين المسلمين في الامصار بين أهل العلم فانه يكفر بمجرد جحدتها وكذلك الحكم في مباني الاسلام كلها وهي الزكاة والصيام والحج لانها مبادئ الاسلام وأدلة وجوبها لا تكاد تخفى إذا كان الكتاب والسنة مشحونين بأدلتها والاجماع منعقد عليها فلا يجحدوها إلا معاند للاسلام متمن من التزام الاحكام غير قابل لكتاب الله تعالى وسنة رسوله واجماع الامة وكذلك من اعتقد حل شيء أجمع المسلمون على تحريمه وظهر حكمه بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كالحم الخنزير والزنا والخمر واشباه هذا مما لا خلاف فيه كفر إذا كان قد نشأ بين المسلمين وهو ممن لا يحل مثله ذلك وقد ذكرناه في تارك الصلاة

(فصل) ومن سب الله تعالى أو رسوله كفر سواء كان جاداً أو مزحاً وكذلك من استهزأ بالله سبحانه وتعالى أو بآياته أو برسوله أو بكتبه لقوله تعالى (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون) لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) وينبغي أن لا يكتفى من الهازيء بذلك بمجرد الاسلام حتى يؤدب أدباً يزيحه عن ذلك لانه إذا لم يكتف من سب رسول الله ﷺ بالتوبة فهذا أولى

خلاف قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على أن المجنون اذا ارتد في حال جنونه أنه مسلم على ما كان عليه قبل ذلك ولو قتله قاتل عمداً كان عليه القود اذا طلب أولياؤه وقد قال النبي ﷺ «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق» أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولانه غير مكاف فلم يؤخذ بكلامه كما لو لم يؤخذ به في اقراره ولا طلاقه ولا اعتاقه وأما السكران والصبي العاقل فنذكر حكمهما فيما بعد ان شاء الله (الفصل الثالث) انه لا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً هذا قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وعطاء والنخعي ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي ، وروي عن احمد رواية أخرى انه لا يجب استتابته لكن تستحب وهذا القول الثاني للشافعي وهو قول عبيد بن عمير وطاوس ويروى ذلك عن الحسن لقول النبي ﷺ «من بدل دينه فقتلوه» ولم يذكر استتابته.

وروي أن معاذاً قدم على أبي موسى فوجد عنده رجلاً موثقاً فقال ما هذا؟ قال رجل كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فنهود قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله قل اجلس قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل متفق عليه ولم يذكر استتابته ولانه يقتل لكفره فلم يجب استتابته كالاصلي ولانه لو قتل قبل الاستتابة لم يضمن ولو حرم قتله قبله ضمن وقال عطاء إن كان مسلماً أصلياً لم يستتب وإن كان أسلم ثم ارتد استتيب

(فصل) فان استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل كفر لما ذكرنا وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن كثيراً من العلماء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعالهم ذلك متقربين الى الله تعالى وكذلك لم يحكم بكفر ابن ملجم مع قتله أفضل الخلق في زمنه ولا يكفر الماذح له على ذلك أيضاً التمني مثل فعله وهو عمران بن حطان قال بمدحه لقتل علي ياضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ عند الله رضواناً
اني لا ذكره يوماً فاحسبه أوفي البرية عند الله ميزاناً

وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دماهم وأموالهم واعتقادهم التقرب إلى ربهم بقتالهم ومع هذا لم يحكم أكثر الفقهاء بكفرهم لتأويلهم وكذلك يخرج في كل محرم استحل بتأويل مثل هذا فقد روي أن قدامة بن مظعون شرب الخمر مستحلاً فأقام عمر عليه الحد ولم يكفره وكذلك أبو جندل بن سهيل وجدة شربوا الخمر بالشام مستحلين لها مستدلين بقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فلم يكفروا وعرفوا تحريمها فتابوا وأقيم عليهم حداها فيخرج فيمن كان مثاهم مثل حكمهم وكذلك كل جاهل بشيء يمكن أن يجهله لا يحكم بكفره حتى يعرف ذلك وتزول عنه الشبهة ويستحل به بعد ذلك ، وقد

ولنا حديث أم مروان أن النبي ﷺ أمر أن يستتاب وروى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى فقال له عمر هل كان من معربة خبر؟ قال نعم رجل كفر بعد الإسلام فقال ما فعلتم به؟ قال قربناه فضر بنا عنقه فقال عمر قهلاً حبستموه ثلاثاً فاطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب أو يرجع أمر الله؟ اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني، ولولم تجب استنابته لما برىء من فعاهم ولأنه أمكن استصلاحه فلم يجوز اتلافه قبل استصلاحه كالثوب النجس وأما الأمر بقتله فالمراد به بعد الاستنابة بدليل ما ذكرنا وأما حديث معاذ فإنه قد جاء فيه وكان قد استتيب

ويروى أن أبا موسى استنابه شهرين قبل قدوم معاذ عليه، وفي رواية فدهاه عشرين ليلة أو قريباً من ذلك فجاء معاذ فدهاه وأبى فضرِبَ عنقه. رواه ابن داود ولا يلزم من تحريم القتل وجوب الضمان بدليل نساء أهل الحرب وصبيانهم وشيوخهم إذا ثبت وجوب الاستنابة فدهاه ثلاثاً أيام روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مالك وإسحاق وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي. وقال في الآخر إن تاب في الحال والاقْتل مكانه وهذا أصح قوليه وهو قول ابن المنذر لحديث أم مروان ومعاذ ولأنه مصر على كفره أشبه بعد الثلاث، وقال الزهري يدعى ثلاث مرات فإن أبى ضربت عنقه وهذا يشبه قول الشافعي، وقال النخعي يستتاب أبداً وهذا يفضي إلى أن لا يقتل أبداً وهو مخالف للسنة والاجماع، وعن علي أنه استتاب رجلاً شهراً

قال أحمد من قال الحُر حلال فهو كافر يستتاب فإن تاب والاضربت عنقه وهذا محمول على من لا يخفى على مثله تحريمه لما ذكرنا، فأما إن أكل لحم الخنزير أو ميتة أو شرب خمرًا لم يحكم برده بمجرد ذلك سواء فعله في دار الحرب أو دار الإسلام لأنه يجوز أن يكون فعله معتقداً بتحريمه كما يفعل غير ذلك من المحرمات

(فصل) والإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلوات الخمس، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت فمن أقر بهذا فهو مسلم وتجري عليه أحكام الإسلام ومن أنكر هذا أو شيئاً منه كفر لأن الإقرار بالجميع واجب بالاتفاق ولا يكون مسلماً إلا بذلك فمن أنكر ذلك لم يكن مسلماً ومن أنكر البعض كان كمن أنكر الجميع لأنه إذا أنكر البعض كان البعض الآخر كالمعدوم والدليل على ذلك أن من ترك ركناً من أركان الصلاة عامداً بطلت وكان وجود باقي الأركان كالمعدوم ولهذا قال النبي ﷺ للمسيء في صلاته «ارجع فصل فانك لم تصل» فجعل وجود صلاته كعدمها حيث ترك بعض أركانها وقل تعالى (كذبت قوم نوح المرسلين) وإنما كذبوا نوحاً وحده فكان تكذيبهم إياه كتكذيبهم جميع المرسلين، وعلى هذا لو جمعت حكماً من أحكام الإسلام مجعلاً عليه كان كمن جحد جميعه

ولنا حديث عمر ولان الردة انما تكون لشبهة ولا تزول في الحال فوجب أن ينتظر مدة يرتئي فيها وأولى ذلك ثلاثة أيام للأثر فيها وانها مدة قريبة وينبغي ان يضيق عاياً في مدة الاستتابة ويحبس لقول عمر هلا حبستموه وأطعمتموه كل يوم رغيفاً؟ ويكرر دعايته لعله يتعطف قلبه فيراجع دينه (الفصل الرابع) انه ان لم يتب قتل لما قدمنا ذكره وهو قول عامة الفقهاء ويقتل بالسيف لانه آلة القتل ولا يحرق بالنار، وقد روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه أمر بتحريق المرتدين وفعل ذلك بهم خالد والاول وأولى لقول النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوا بعباد الله» يعني النار أخرجه البخاري وابو داود وقال النبي ﷺ «ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتهم فأحسنوا القتلة»

(الفصل الخامس) ان مفهوم كلام الحرق انه اذا تاب قبلت توبته ولم يقتل اي كفر كان وسواء كان زنديقاً يستمر بالكفر او لم يكن وهذا مذهب الشافعي والمعتزلي وروي ذلك عن علي وابن مسعود وهو إحدى الروايتين عن احمد واختيار ابي بكر الخلال وقال انه أولى على مذهب ابي عبد الله (والرواية الاخرى) لا تقبل توبة الزنديق ومن تكررت رده وهو قول مالك والليث واسحاق وعن ابي حنيفة روايتان كهاتين واخبار ابو بكر انه لا تقبل توبة الزنديق لقول الله تعالى (إلا الذين

﴿مسئلة﴾ (ومن ترك شيئاً من العبادات الخمس تهاوناً لم يكفر وعنه يكفر)

وقد ذكرنا توجيه الروايتين في باب من ترك الصلاة فأما الحج فلا يكفر بتأخيره بحال لان في وجوبه على الفور خلافاً بين العلماء على ما ذكر في موضعه

﴿مسئلة﴾ (ومن ارتد عن الاسلام من الرجال والنساء وهو بالغ عاقل دعي اليه ثلاثة أيام وضيق عليه فان لم يتب قتل)

الكلام في هذه المسئلة في خمسة فصول: (أحدها) أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل، وروي ذلك عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وبه قال الحسن والزهري والنخعي ومكحول وحامد ومالك والليث والشافعي واسحاق وروي عن علي والحسن وقتادة انها تسترق ولا تقتل لان أبا بكر استرق نساء بني حنيفة وذرايرهم وأعطى علياً امرأة منهم فولدت له محمد بن الحنفية وهذا بمحض من الصحابة فلم ينكر فكان اجماعاً وقال أبو حنيفة تجبر على الاسلام بالحبس والضرب ولا تقتل لقول النبي ﷺ «لا تقتلوا امرأة» ولأنها لا تقتل بالكفر الاصل فلا تقتل بالطاريء كالصبي ولنا قول النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» رواه البخاري وأبو داود، وقال عليه الصلاة والسلام «لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه

بقوله (ان نصف عن طائفة منكم فمذب طائفة) فهو الذي عفا الله عنه وسأل الله تعالى ان يقتل في سبيله ولا يعلم بمكانه قتل يوم القيامة ولم يعلم موضعهم ولان النبي ﷺ كف عن المناقنين بما اظهروا من الشهادة مع اخبار الله تعالى له بباطلهم بقوله تعالى (ويحلفون بالله انهم لمنكم وماهم منكم ولم يكنهم قوم يفرقون) وغيرها من الآيات وحديث ابن مسعود حجة في قبول توبتهم مع استسراهم بكفرهم واما قتله ابن النواحة فيحتمل انه قتله لظهور كذبه في توبته لانه اظهرها وتبين انه ما زال عما كان عليه من كفره ويحتمل أنه قتله لقول النبي ﷺ له حين جاء رسولا لمسيحة «لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك» قتله تحقيقاً لقول رسول الله ﷺ فقد روي انه قتله لذلك.

وفي الجملة فالخلاف بين الائمة في قبول توبتهم في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك قتلهم وثبوت أحكام الاسلام في حقهم وأما قبول الله تعالى لها في الباطن وغفرانه لمن تاب واقام ظاهراً أم باطناً فلا خلاف فيه فان الله تعالى قال في المناقنين (الا الذين تابوا واصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً)

(فصل) وقتل المرتد إلى الامام حراً كان أو عبداً وهذا قول عامة أهل العلم الا الشافعي في أحد الوجهين في العبد فان لسيده قتله لقول النبي ﷺ « اقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم » ولان حفصة قتلت جارية سحرتها ولانه حق الله تعالى فملك السيد اقامته على عبده كجاء الزاني

أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولا نه غير مكاف فلم يؤخذ بكلامه كما لم يؤخذ به في اقراره ولا طلاقه ولا عتاقه . وأما السكران والصبي العاقل فيذكر حكمهما فيما بعد ان شاء الله تعالى (الفصل الثالث) أنه لا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعطاء والنخعي ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وهذا أخذ قول الشافعي ، وعن احمد رواية أخرى لا تجب استتابته قيل تستحب وهو القول الثاني للشافعي وبه قال عبيد بن عمير وطائوس ويروى عن الحسن لقول النبي ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » ولم يذكر استتابته

وروي أن معاذاً قدم على أبي موسى فوجد عنده رجلاً موثقاً فقال ماهذا ؟ قال رجل كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود فقال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل . متفق عليه ولم يذكر استتابته ، ولأنه يقتل لكفره فلم تجب استتابته كالأصلي ولأنه لو قتل قبل الاستتابة لم يضمن ولو حرم قتله قبله ضمن ، وقال عطاء ان كان مسلماً أصلياً لم يستتب ، وإن كان أسلم ثم ارتد استتب

وانما حديث أم مروان فان النبي ﷺ أمر أن تستتاب وروى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى فقال له عمر هل كان من معربة خبير ؟ قال نعم رجل كفر بعد اسلامه فقال ما فعلتم به ؟ قال قربناه فضربنا

ولنا أنه قتل لحق الله تعالى فكان إلى الإمام كرجم الزاني وكقتل الحر . وأما قوله « وأقيموا الحدود » فلا يتناول القتل للردة فإنه قتل لكفره لا حداً في حقه ، وأما خبر حفصة فإن عثمان تفيظ عليها وشق ذلك عليه . وأما الجلد في الزنا فإنه تأديب والسيد تأديب عبده بخلاف القتل فإن قتله غير الإمام إساء ولا ضمان عليه لأنه محل غير معصوم وسواء قتله قبل الاستتابة أو بعدها لذلك وعلى من فعل ذلك التعزير لإساءته وافتتياته

﴿ مسألة ﴾ قل (وكان ماله فينا بعد قضاء دينه)

وجملته ان المرتد اذا قتل او مات على ردة فانه يبدأ بقضاء دينه وارش جنائته ونفقة زوجته وقريبه لان هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها وأولى ما يوجد من ماله وما بقي من ماله فهو فيء يحصل في بيت المال . وعن أحمد رواية أخرى تدل على أنه لورثته من المسلمين وعنه أنه لقرابته من أهل الدين الذي انتقل إليه وقد مضت هذه المسئلة مستوفاة في الفرائض بما أغنى عن ذكرها هنا

(فصل) ولا يحكم بزوال ملك المرتد بمجرد ردة في قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم، فعلى هذا ان قتل او مات زال ملكه بموته وان راجع الاسلام فملكه باق له وقال ابو بكر يزول ملكه بردة وان راجع الاسلام عاد إليه تملكاً مستأنفاً لان عصمة

عنقه فقال عمر فها لا حبستموه ثلاثاً فأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب أو يرجع أمر الله اللهم لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني، ولو لم تحب استتابته لما برى من فعلهم ولا أنه أمكن استصلاحه فلم يحجز اتلافه قبل استصلاحه كالتوب النجس، وأما الأمر بقتله فالمراد به بعد الاستتابة بدليل ما ذكرناه ، وأما حديث معاذ فإنه قد جاء فيه وكان قد استتيب، ويروى أن أبا موسى استتابه شهرين قبل قدوم معاذ عليه وفي رواية فدعاه عشرين ليلة أو قريباً من ذلك فجاء معاذ فدعاه وأبى فضربت عنقه رواه أبو داود ، ولا يلزم من تحريم القتل وجوب الضمان بدليل نساء أهل الحرب وصبيانهم إذا ثبت وجوب الاستتابة فمدتها ثلاثة أيام روي ذلك عن عمر رضي الله عنه ، وبه قال مالك وإسحاق وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر ان تاب والا قتل مكانه وهذا أصح قوله وهو قول ابن المنذر لحديث أم مروان لأنه مصر على كفره أشبه بعد الثلاث، وقال الزهري يدعى ثلاث مرات فإن أبى ضربت عنقه وهذا يشبه قول الشافعي ، وقال النخعي يستتاب أبداً وهذا يفضي إلى أنه لا يقتل أبداً وهو مخالف للسنة والاجماع وعن علي أنه استتاب رجلاً شهراً

ولنا حديث علي ولأن الردة إنما تكون لشبهة ولا تزول في الحال فوجب ان ينظر مدة يرتثي ، فيها وأولى كل ذلك ثلاثة أيام لاثر فيها وإنها مدة قريبة وينبغي أن يضيق عليه في مدة (المغني والشرح الكبير) (١١) (الجزء العاشر)

نفسه وماله إنما تثبت بإسلامه فزوال إسلامه يزيل عصمتها كما لو لحق بدار الحرب. ولأن المسلمين ملكوا أراقة دمه برده فوجب أن يملكوا ماله بها وقال أصحاب أبي حنيفة ماله موقوف إن أسلم تبيناً بقاء ملكه وإن مات أو قتل على رده تبيناً زواله من حين رده قال الشريف أبو جعفر هذا ظاهر كلام أحمد وعن الشافعي ثلاثة أقوال كهذه الثلاثة

ولنا أنه سبب يبيح دمه فلم يزل ملكه كزنا الحصن والقتل لمن يكافئه عمداً وزوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك بدليل الزاني الحصن والقتل في المحاربة وأهل الحرب فإن ملكهم ثابت مع عصمتهم ولو لحق المرتد بدار الحرب لم يزل ملكه لكن يباح قتله لكل أحد من غير استتابة وأخذ ماله لمن قدر عليه لأنه صار حراً بيا حكمه حكم أهل الحرب وكذلك لو ارتد جماعة وامتنعوا في دارهم عن طاعة إمام المسلمين زالت عصمتهم في أنفسهم وأموالهم لأن الكفار الأصليين لا عصمة لهم في دارهم فالمرتد أولى (فصل) ويؤخذ مال المرتد فيجعل عند ثقة من المسلمين وإن كان له إمام جعلن عند امرأة ثقة لأنهن محررات عليه فلا يمكن منهن. وذكر القاضي أنه يؤثر عقاره وعبيده وإمامه والأولى أن لا يفعل لأن مدة انتظاره قريبة ليس في انتظاره فيها ضرر فلا يفوت عليه منافع ملكه فيما لا يرضاه من أجلها فإنه ربما راجع الإسلام فيمتنع عليه ان تصرف في ماله بأجرة الحاكم له، وإن لحق بدار الحرب أو تعذر قتله مدة طويلة فعل الحاكم ما يرى الحظ فيه من بيع الحيوان الذي يحتاج إلى النفقة وغيره وأجرة ما يرى إبقاءه والمكاتب يؤدي إلى الحاكم فإذا أدى عتق لأنه نائب عنه

الاستتابة ويحبس لقول عمر: هلا حبستموه وأطمعتموه كل يوم رغيماً؟ وتشكر دعايته لعله ينمظف قلبه فيراجع دينه. (الفصل الرابع) أن لم يتب قتل لما تقدم ذكره وهو قول عامة الفقهاء ﴿مسئلة﴾ (ويقتل بالسيف لأنه آلة القتل ولا يحرق بالنار)

وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتحريق المرتدين وفعل ذلك بهم خالد والأولى أولى لقول النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوا بمذاب الله» يعني النار أخرجه البخاري وقال عليه الصلاة والسلام «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة» (الفصل الخامس) أن مفهوم كلام المصنف في هذه المسئلة إذا تاب قبات توبته وسند كره أن شاء الله تعالى ﴿مسئلة﴾ (ولا يقتل إلا الإمام أو نائبه حراً كان المرتد أو عبداً)

وهذا قول عامة أهل العلم إلا الشافعي في أحد الوجهين في العبد أن لسيد قتله، وعن أحمد رحمه الله أن له قتله في الردة وقبضه في السرقة لقول النبي ﷺ «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم» ولأن حفصة قتلت جارية سحرها وابن عمر قلع عبداً سرق ولأنه حد الله تعالى فلك السيد إقامته كحد الزاني.

ولنا أنه قتل لحق الله تعالى فكان إلى الإمام كقتل الحر، فأما قوله «أقيموا الحدود على ما

(فصل) وتصرفات المرتد في رده بالبيع والهبة والعتق والتدبير والوصية ونحو ذلك موقوف ان أسلم تبيننا ان تصرفه كان صحيحاً ، وان قتل او مات على رده كان باطلاً وهذا قول أبي حنيفة وعلى قول أبي بكر تصرفه باطل لان ملكه قد زال برده وهذا أحد اقوال الشافعي ، وقال في الآخر ان تصرف قبل الحجر عليه انبنى على الاقوال الثلاثة ، وان تصرف بعد الحجر عليه لم يصح تصرفه كالسفيه

ولنا ان ملكه تعلق به حق غيره مع بقاء ملكه فيه فكان تصرفه موقوفاً كتبرع المريض (فصل) وان تزوج لم يصح تزوجه لانه لا يقر على النكاح وما منع الاقرار على النكاح منع انعقاده كنكاح الكافر المسلمة ، وان زوج لم يصح تزويجه لان ولايته على موليته قد زالت برده وان زوج أمته لم يصح لان النكاح لا يكون موقوفاً ولان النكاح وان كان في الامة فلا بد في عقده من ولاية صحيحة بدليل ان المرأة لا يجوز أن تزوج أمتها وكذلك الفاسق والمرتد لا ولاية له فانه ادنى حالا من الفاسق الكافر

(فصل) وان وجد من المرتد سبب يقتضي الملك كالصيد والاحتشاش والانهاب والشراء وإيجار نفسه إجارة خاصة أو مشتركة ثبت الملك له لانه أهل للملك وكذلك ثبت أملاكه . ومن قال ان ملكه يزول لم يثبت له ملكا لانه ليس بأهل للملك ولهذا زالت أملاكه الثابتة فان راجع الاسلام

ملكتم أيمانكم « فلا يتناول القتل في الردة فانه قتل لكفره لا حدا في حقه ، وأما خبر حفصة فان عثمان تغيظ عليها وشق عليه ، فأما الجلد في الزنا فانه تأديب عبده بخلاف القتل وقد ذكرنا ذلك في الحدود ﴿مسألة﴾ (فان قتله غيره بغير إذنه اساء وعزر لاساءته واقتيانه على الامام ولا ضمان عليه) لانه محل غير معصوم وسواء قتله قبل الاستتابة او بعدها لذلك ﴿مسألة﴾ (وان عقل الصبي الاسلام صح اسلامه وردته وعنه يصح اسلامه دون رده وعنه لا يصح منهما شيء حتى يبلغ)

والذهب الاول يصح اسلام الصبي في الجملة وبهذا قال أبو حنيفة واسحاق وابن أبي شيبه وأبو ايوب ، وقال الشافعي وزفر لا يصح اسلامه حتى يبلغ لقول النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ » حديث حسن ولانه قول ثبت به الاحكام فلم يصح من الصبي كالهبة والعتق ولانه أحد من رفع عنه القلم فلم يصح اسلامه كالنائم والمجنون ولانه غير مكاف أشبه الطفل

ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « من قال لا اله الا الله دخل الجنة » وقوله « امرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم الا بحقها وحسابهم على الله » وقال عليه الصلاة والسلام « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه حتى يعرب عنه لسانه اما شاكراً واما كفوراً » وهذه الاخبار يدخل في عمومها الصبي ولان الاسلام عبادة محضة فصحت

احتمل أن لا يثبت له شيء أيضاً لأن السبب لم يثبت حكمه . واحتمل أن يثبت الملك له حينئذ لأن السبب موجود وإنما امتنع ثبوت حكمه لعدم أهليته فإذا وجدت تحقق الشرط فيثبت الملك حينئذ كما تعود إليه أملاكه التي زالت عنه عند عدم أهليته . فعلى هذا إن مات أو قتل ثبت الملك لمن ينتقل إليه ملكه لأن هذا في معناه

(فصل) وان لحق المرتد بدار الحرب فالحكم فيه كالحكم فيمن هو في دار الاسلام إلا أن ما كان معه من ماله يصير مباحاً لمن قدر عليه كما أبيح دمه ، وأما أملاكه وماله الذي في دار الاسلام فلملكه ثابت فيه ويتصرف فيه الحاكم بما يرى المصلحة فيه . وقال ابو حنيفة يورث ماله كما لو مات لأنه قد صار في حكم الموتى بدليل حل دمه وماله الذي معه لكل من قدر عليه

ولنا انه حي فلم يورث كالحربي الاصلي وحل دمه لا يوجب توريث ماله بدليل الحربي الاصلي وانما حل ماله الذي معه لأنه زال العاصم له فاشبه مال الحربي الذي في دار الحرب وأما الذي في دار الاسلام فهو باق على العصمة كمال الحربي الذي مع مضاربه في دار الاسلام أو عند مواعده

من الصبي العاقل كالصلاة والحج ، ولأن الله تعالى دعا عباده الى دار السلام وجعل طريقها الاسلام وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الاليم ، فلا يجوز منع الصبي من اجابة دعوة الله تعالى مع اجابته اليها وسلوكه طريقها ولا ازمه بعذاب الله والحكم عليه بالنار وسد طريق النجاة عليه مع هربه منها ولأن ما ذكرناه اجماع فان علياً رضي الله عنه أسلم صبياً وقال

سبقتكم إلى الاسلام طراً صبياً ما بلغت اوان حامي

ولهذا قيل : اول من اسلم من الرجال ابو بكر ، ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة ، ومن العبيد بلال ، وقال عروة أسلم على والزبير وهما ابنا ثمان سنين وبايع النبي ﷺ ابن الزبير لسبع أو ثمان سنين ولم يرد النبي ﷺ على أحد اسلامه من صغير أو كبير ، فأما قوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاثة » فلا حجة لهم فيه فانه يقتضي أن لا يكتب عليه ذنب والاسلام يكتب له لا عليه . ويسمى به في الدنيا والآخرة فهو كالصلاة تصح منه وتكتب له وإن لم تجب عليه وكذلك غيرها من العبادات المحضة ، فإن قيل فالاسلام يوجب عليه الزكاة في ماله ونفقة قريبه المسلم ويحرمه ميراث قريبه الكافر ويفسخ نكاحه ، قلنا اما الزكاة فانها نفع لانها سبب الزيادة والنماء وتحسين المال والثواب ، واما الميراث والنفقة فأمر متوهم وهو مجبور بميراثه من أقاربه المسلمين وسقوط نفقة أقاربه الكفار ثم هذا الضرر مغمور في جنب ما يحصل له من سعادة الدنيا والآخرة وخلاصه من شقاء الدارين والخلود في الجحيم منزل منزلة الضرر في أكل القوت للتضمن فوت ما يأكله وكافة تحريك فيه لما كان بقاءه لم يعد ضرراً والضرر في مسئلتنا في جنب ما يحصل من النفع أدنى من ذلك بكثير

﴿مسئلة﴾ قال (ومن ترك الصلاة دعي اليها ثلاثة أيام فان صلى والا قتل جاحداً تركها أو غير جاحد)

قد سبق شرح هذه المسئلة في باب مفرد لها ولا خلاف بين أهل العلم في كفر من تركها جاحداً لوجوبها ، إذا كان ممن لا يجهل مثله ذلك فان كان ممن لا يعرف الوجوب كحديث الاسلام والناشيء بغير دار الاسلام او بادية بعيدة عن الامصار وأهل العلم لم يحكم بكفره وعرف ذلك وثبت له ادلة وجوبها فان جحدتها بعد ذلك كفر ، وأما اذا كان الجاحد لها ناشئاً في الامصار بين أهل العلم فانه يكفر بمجرد جحدتها ، وكذلك الحكم في مباني الاسلام كلها وهي الزكاة والصيام والحج لانها مباني الاسلام وأدلة وجوبها لا تكاد تخفى إذ كان الكتاب والسنة مشحونين بأدلتها والاجماع منعقد عليها فلا يجحدوها إلا معاند للاسلام يمتنع من التزام الاحكام غير قابل لكتاب الله تعالى ولا سنة رسوله ولا اجماع امته (فصل) ومن اعتقد حل شيء أجمع على تحريمه وظهر حكمه بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كلحم الخنزير والزنا وأشباه هذا مما لا خلاف فيه كفر لما ذكرنا في تارك الصلاة ، وان استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذلك وان كان بتأويل

(فصل) واشترط الخرق لصحة اسلامه : أن يكون له عشر سنين لان النبي ﷺ أمر بضربه على الصلاة لعشر ، وأن يكون ممن يعقل الاسلام ومعناه أن يعلم أن الله تعالى ربه لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وهذا لا خلاف في اشتراطه فان الطفل الذي لا يعقل لا يتحقق منه اعتقاد الاسلام وانما كلامه لقلقة بلسانه لا يدل على شيء ، فأما اشتراط العشر فان أكثر المصححين لاسلامه لم يشترطوا ذلك ولم يحدوا له حداً من السنين ، وحكاه ابن المنذر عن أحمد لان المقصود متى حصل لم يحتاج إلى زيادة عليه ، وروي عن أحمد إذا كان ابن سبع سنين فاسلامه اسلام وذلك لان النبي ﷺ قال « مروهم بالصلاة لسبع » فدل على أن ذلك حد لمرهم وصحة عبادتهم فيكون حدا لصحة اسلامهم ، وقال ابن أبي شيبة إذا أسلم وهو ابن خمس سنين جعل اسلامه اسلاماً ولعله يقول ان علياً عليه السلام أسلم وهو ابن خمس لانه قد قيل انه قدمات وهو ابن ثمان وخمسين سنة فعلى هذا يكون اسلامه وهو ابن خمس لان مدة النبي منذ بعث إلى أن مات ثلاث وعشرون سنة وعاش علي بعده ثلاثين سنة فذلك ثلاث وخمسون فاذا ضمنا اليها خمسا كانت ثمانياً وخمسين وقال أبو أيوب أجيز اسلام ابن ثلاث سنين من اصاب الحق من صغير أو كبير أجزناه وهذا لا يكاد يعقل الاسلام ولا يدري ما يقول ولا يثبت لقوله حكم فان وجد ذلك منه ودلت أحواله وأقواله على معرفة الاسلام وعقله آياه صح منه كغيره

﴿مسئلة﴾ (وإن أسلم ثم قال لم أدر ما قلت لم يلتفت إلى قوله وأجبر على الاسلام)

متى حكمنا بصحة اسلام الصبي لمعرفتنا بفعله بأدله فرجع وقال لم أدر ما قلت لم يقبل قوله ولم يبطل اسلامه الاول ، وروي عن أحمد أنه يقبل منه ولا يجبر على الاسلام

كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعلهم لذلك متقربين به إلى الله تعالى. وكذلك لم يحكم بدفر ابن ملجم مع قتله أفضل الخلق في زمنه متقرباً بذلك، ولا يكفر المادح له على هذا المتدني مثل فعله فان عمران بن حطان قال فيه يمدحه لقتل علي ياضربة من تقي ما أراد بها الا ليلبلغ عند الله رضوانا
إني لا ذكركه يوماً فأحسبه أو في البرية عند الله ميزانا

وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دمائهم وأموالهم واعتقادهم التقرب بقتالهم إلى ربهم ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم لتأويلهم وكذلك يخرج في كل محرم استحلال بتأويل مثل هذا، وقد روي أن قدامة بن مظعون شرب الخمر مستحلالاً فأقام عمر عليه الحد ولم يكفره وكذلك أبو جندل بن سهيل وجماعة معه شربوا الخمر بالشام مستحلين لها مستدلين بقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فلم يكفروا وعرفوا تحريمها فتأولوا وأقيم عليهم الحد، فيخرج فيمن كان مثاهم مثل حكمهم وكذلك كل جاهل بشيء يمكن أن يجمله لا يحكم بكفره حتى يعرف ذلك وتزول عنه الشبهة ويستحله بعد ذلك

وقد قال أحمد من قال الخمر حلال فهو كافر يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه وهذا محمول على من لا يخفى على مثله تحريمه لما ذكرناه، فأما إن أكل لحم خنزير أو ميتة أو شرب خمر لم يحكم برده

قال أبو بكر هذا قول محتمل لأن الصبي في مظنة النقص فيجوز أن يكون صادقاً قل والعمل على الأول لانه قد ثبت عقله للإسلام ومعرفة به بأفعاله أفعال العقلاء وتصرفاته تصرفاتهم وتكلمه بكلامهم وهذا يحصل به معرفة عقله، ولهذا اعتبرنا رده بعد بلوغه بأفعاله وتصرفاته، وعرفنا جنون المجنون وعقل العاقل بما يصدر عنه من أقواله وأفعاله وأحواله فلا يزول ما عرفناه بمجرد دعواه، وهكذا كل من تلفظ بالإسلام أو أخبر عن نفسه ثم أنكر معرفته بما قال لم يقبل إنكاره وكان مرتداً نص عليه أحمد في مواضع، فعلى هذا إذا ارتد صحت رده وأجبر على الإسلام وهو قول أبي حنيفة والظاهر من مذهب مالك، وعند الشافعي لا يصح إسلامه ولا رده وقد روي أنه يصح إسلامه ولا تصح رده لقوله عليه الصلاة والسلام «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ» وهذا يقتضي أنه لا يكتب عليه ذنب ولا شيء ولو صحت رده لكتبته، وأما الإسلام فلا يكتب عليه إنما يكتب له ولأن الرد أمر يوجب القتل فلم يثبت حكمه في حق الصبي كالزنا، ولأن الإسلام إنما يصح منه لانه تمحض مصلحة فأشبه الوصية والتبدير، والردة تمحضت مضرة ومفسدة فلم يلزم صحتها، منه فعلى هذا حكمه حكم من لم يرتد فإذا بلغ فإن أصر على الكفر كان مرتداً حينئذ

﴿مسئلة﴾ (ولا يقتل حتى يبلغ ويجاوز ثلاثة أيام من وقت بلوغه فان ثبت على كفره قتل)

وجهة ذلك أن الصبي لا يقتل إذا ارتد سواء قلنا بصحة رده أولا لأن الغلام لا يجب عليه عقوبة

بمجرد ذلك سواء فعله في دار الحرب أو دار الاسلام لانه يجوز أن يكون فعله معتقداً بتحريمه كما يفضل غير ذلك من المحرمات

(مسئلة) قال (وذبيحة المرتد حرام وإن كانت ردت إلى دين أهل الكتاب)

هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال إسحاق : إن تدين بتدين أهل الكتاب حلت ذبيحته ويحكي ذلك عن الازاعي لأن علياً رضي الله عنه قال من يحل قوماً فهو منهم ولنا أنه كافر لا يقر على دينه فلم يحل ذبيحته كالوثني ولأنه لا تثبت له الحكم أهل الكتاب إذا تدين بدينهم فإنه لا يقر بالجزية ولا يسترق ولا يحل نكاح المرتدة، وأما قول علي : فهو منهم فلم يرد به أنه منهم في جميع الأحكام بدليل ما ذكرنا ولأنه لم يكن يرى حل ذبائح نصارى بني تغلب ولا نكاح نسائهم مع توليتهم للنصارى ودخولهم في دينهم ومع إقرارهم بما صولحو عليه فلا أن لا يستند ذلك في المرتدين أولى . إذا ثبت هذا فإنه إذا ذبح حيواناً لغيره بغير إذنه ضمنه بقيمته حياً لأنه اتلفه عليه وحرمه وإن ذبحه بأذنه لم يضمه لأنه اذن في إتلافه

بدليل أنه لا يتعلق به حكم الزنا والسرقه وسائر الحدود ولا يقتل قصاصاً فإذا باغ وثبت على رده ثبت حكم الردة حينئذ فيستتاب ثلاثاً فإن تاب والقتل سواء قلنا أنه كان مرتداً قبل بلوغه أو لم نقل وسواء كان مسلماً أصلياً فارتد أو كان كافراً فأسلم صلياً ثم ارتد [مسئلة] (ومن ارتد وهو سكران لم يقتل حتى يصحو ويتم له ثلاثة أيام من وقت رده فإن مات في سكره مات كافراً وعنه لا تصح رده)

اختلفت الرواية عن أحمد في ردة السكران فروي عنه أنها تصح قال أبو الخطاب وهو أظهر الراييين عنه وهو مذهب الشافعي وعنه لا تصح رده وهو قول أبي حنيفة لأن ذلك يتناقض بالاعتقاد والقصد والسكران لا يصح عقده فاشبه المعتوه ولأنه زائل العقل فلم تصح رده كالنائم والمجنون ولأنه غير مكلف فاشبه المجنون .

ووجه الرواية الأولى أن الصحابة قالوا في السكران إذا سكر هذى وإذا هذى افترى فحدوه حد المفترى وأوجبوا عليه حد الغرية التي يأتي بها في سكره وأقاموا مغلطاتها مقامها ولأنه يقع طلاقه فصحت رده كالصاحي، وقولهم ليس بمكلف ممنوع فإن الصلاة واجبة عليه وكذلك سائر أركان الاسلام، ويأثم بفعل المحرمات وهذا معنى التكليف، ولأن السكران لا يزول عقله بالكفاية ولهذا يتقى المحذورات ويفرح بما يسره ويساء بما يضره ويزول سكره عن قريب من الزمان فأشبهه الناعس بخلاف المجنون ، وأما استنابته فتؤخر إلى حين صحوه فيكمل عقله ويفهم ما يقال له وتزول شبهته إن كان قد قال الكفر معتقداً له كما تؤخر استنابته إلى حين زوال شدة عشاؤه وجوعه . ويؤخر الصبي

(مسئلة) قال (والصبي اذا كان له عشر سنين وعقل الاسلام فاسلم فهو مسلم)

وجملته ان الصبي يصح اسلامه في الجملة وبهذا قال ابو حنيفة وصاحبا واسحاق وابن ابي شيبة وأبو ايوب . وقال الشافعي وزفر لا يصح اسلامه حتى يبلغ لقول النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ » حديث حسن . ولانه قول ثبت به الاحكام فلم يصح من الصبي كالبه ولانه احد من رفع القلم عنه فلم يصح اسلامه كالمجنون والنائم ولانه ليس بمكاف اشبه الطفل

ولنا عموم قوله عليه السلام « من قال لا اله الا الله دخل الجنة » وقوله « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » فاذا قالوها عضموا مني دماءهم وأموالهم الا بمحقها وحسابهم على الله » وقال عليه السلام « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه حتى يعرب عنه لسانه إما شاكراً وإما كفوراً » وهذه الاخبار يدخل في عمومها الصبي ، ولان الاسلام عبادة محضة فصحت من الصبي العاقل كالصلاة والحج ، ولان الله تعالى دعا عباده إلى دار السلام وجعل طريقها الاسلام وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الاليم فلا يجوز منع الصبي من إجابة دعوة الله مع إجابته اليها وسلوكه طريقها ولا إزامه بعذاب الله والحكم عليه بالنار وسد طريق النجاة عليه مع هربه منها ، ولان ما ذكرناه اجماع فان عاليا رضي الله عنه أسلم صبيا وقال

سبقتكم إلى الاسلام طرأ صبيا ما بلغت أوان حلم

إلى حين بلوغه وكال عقله ولان القتل جمل للزجر ولا يحصل في حال سكره وإن قتله قاتل في حال سكره لم يضممه لأن عصمته زالت بردته وإن مات أو قتل لم يرثه ورثته ، ولا يقتل حتى يتم له ثلاثة أيام من وقت رده فان استمر سكره أكثر من ثلاث لم يقتل حتى يصحون ثم يستتاب عقيب صحوه فان تاب والقتل في الحال

(فصل) فان أسلم في سكره صح اسلامه كما صحت رده ثم يسئل بعد صحوه فان ثبت على اسلامه فهو مسلم من حين أسلم لان اسلامه صح وانما يسئل استظهاراً فان مات بعد اسلامه في سكره مات مسلماً ويصح اسلامه في سكره سواء كان أصلياً أو مرتدّاً لأنه إذا صحت رده مع أنها محض مفسرة وقول باطل فلان يصح اسلامه الذي هو محض مصلحة أولى ، ويتخرج أن لا يصح فان من لا تصح رده لا يصح اسلامه كالمجنون

(فصل) ولا تصح ردة المجنون ولا اسلامه لانه لا قول له فان ارتد في صحته ثم جن لم يقتل في حال جنونه لانه يقتل بالاصرار على الردة والمجنون لا يوصف بالاصرار ولا يمكن استتابته ، ولو وجب عليه انقصاص فجن قتل لان القصاص لا يسقط عنه بسبب من جهته وههنا يسقط برجوعه ولان القصاص انما يسقط بسبب من جهة المستحق له فبنظر مسئلتنا ان يجن المستحق للقصاص فانه لا يستوفى في حال جنونه .

ولهذا قيل اول من أسلم من الرجال ابو بكر ومن الصبيان علي ومن النساء خديجة ومن الصيد بلال ، وقال عروة أسلم علي والزبير وهما ابنا ثمان سنين وبايع النبي ﷺ ابن الزبير لسبع او ثمان سنين ولم يرد النبي ﷺ على أحد اسلامه من صغير ولا كبير فاما قول النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاث » فلا حجة لهم فيه فان هذا يقتضي أن لا يكتب عليه ذلك والاسلام يكتب له لاعليه ويسعد به في الدنيا والآخرة فهو كالصلاة تصح منه وتكتب له وان لم تجب عليه وكذلك غيرها من العبادات المحضة فان قيل فان الاسلام يوجب الزكاة عليه في ماله ونفقة قريبه المسلم ويحرمه ميراث قريبه الكافر ويفسخ نكاحه قلنا اما الزكاة فانها نفع لانها سبب الزيادة والنماء وتحصين المال والثواب . وأما الميراث والنفقة فامر متوهم وهو مجبور بميراثه من اقاربه المسلمين وسقوط نفقة اقاربه الكفار ثم ان هذا الضرر معذور في جنب ما يحصل له من سعادة الدنيا والآخرة وخلاصه من شقاء الدارين والخلود في الجحيم فينزل منزلة الضرر في أكل الثموت المتضمن فوت ما يأكله وكلفة تحريك فيه لما كان بقاءه به لم يعد ضرراً والضرر في مسئلتنا في جنب ما يحصل من النفع أدنى من ذلك بكثير اذا ثبت هذا فان الخرقى اشترط لصحة اسلامه شرطين (أحدهما) ان يكون له عشر سنين لان النبي ﷺ أمر بضربه على الصلاة لعشر (والثاني) أن يعقل الاسلام ومعناه أن يعلم ان الله تعالى ربه لا شريك له وان محمداً عبده

﴿ مسألة ﴾ (وهل تقبل توبة الزنديق ومن تكررت ردة أو من سب الله تعالى أو رسوله أو الساحر؟ على روايتين : (أحدهما) لا تقبل توبته ويقتل بكل حال والآخرى تقبل توبته كغيره) مفهوم كلام الشيخ رحمه الله أن الرد إذا تاب تقبل توبته ولم يقتل أي كافر كان وهو ظاهر كلام الخرقى سواء كان زنديقا أو لم يكن وهذا مذهب الشافعي والعنبري ويروى ذلك عن علي وابن مسعود وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختيار أبي بكر الخلال وقال إنه أولى على مذهب أبي عبد الله (والرواية الأخرى) لا تقبل توبة الزنديق ومن تكررت ردة وهو قول مالك والليث وإسحاق وعن أبي حنيفة روايتان كذا تين واختيار أبي بكر أنها لا تقبل لقول الله تعالى (إلا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا) والزنديق لا يظهر منه ما يبين به رجوعه وتوبته لأنه كان مظهراً للإسلام مسراً للكفر فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلاً وهو إظهار الإسلام وأما من تكررت ردة فقد قال الله تعالى (إن الدين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً) وروى الأثرم بإسناده عن ظبيان بن عمار أن رجلاً من بني سعد مر على مسجد بني حنيفة فإذا هم يقرءون برجز مسيلة فرجع إلى ابن مسعود فذكر ذلك له فبعث إليهم فأتى بهم فاستتابهم

« المغني والشرح الكبير » « ١٢ » « الجزء العاشر »

ورسوله وهذا الاختلاف في اشتراطه فان العاقل الذي لا يعقل لا يتحقق منه اعتقاد الاسلام وانما كلامه لتقلقه بلسانه لا يدل على شيء وأما اشتراط المشر فان أكثر المصححين لاسلامه لم يشترطوا ذلك ولم يحدوا له حداً من السنين وحكاه ابن المنذر عن أحمد لان المقصود متى ما حصل لا حاجة الى زيادة عليه وروى عن أحمد اذا كان ابن سبع سنين فاسلامه اسلام وذلك لان النبي ﷺ قال « مروهم بالصلاة لسبع » فدل على أن ذلك حد لأمهم وصحة عباداتهم فيكون حداً لصحة اسلامهم وقال ابن أبي شيبه اذا اسلم وهو ابن خمس سنين جعل اسلامه اسلاماً ولعله يقول ان علياً عليه السلام اسلم وهو ابن خمس سنين لانه قد قيل انه مات وهو ابن ثمان وخمسين . فعلى هذا يكون اسلامه وهو ابن خمس لان مدة النبي ﷺ منذ بعث الى ان مات ثلاث وعشرون سنة وعاش علي بعد ذلك ثلاثين سنة فذلك ثلاث وخمسون فاذا ضمنت اليها خمسا كانت ثمانيا وخمسون

وقال ابو ايوب اجيز اسلام ابن ثلاث سنين ، من اصاب الحق من صغير او كبير اجزناه وهذا لا يكاد يعقل الاسلام ولا يدري ما يقول ولا يثبت لقوله حكم فان وجد ذلك منه ودلت احواله وأقواله على معرفة الاسلام وعقله اياه صح منه كغيره والله اعلم

فتابوا فحلى سبيهم الا رجلا منهم يقال له ابن النواحة قل اتيت بك مرة فزعمت انك قد تبنت واراك قد عدت قتله ووجه الرواية الاولى قول الله تعالى (قل للذين كفروا ان يشتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وروى ان رجلا سار رسول الله ﷺ فلم يدر ما ساره به فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله ﷺ « اليس يشهدان لاله الا الله ؟ » قال بلى ولا شهادة له قال « أليس يصلي ؟ » قال بلى ولا صلاة له فقال رسول الله ﷺ « أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » وقد قال الله تعالى (ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار وان يجد لهم نضيراً الا الذين تابوا) وروى ان محش بن حمير كان في نفر الذين انزل فيهم (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نجوس ونالعب) فأتى النبي ﷺ وتاب الى الله تعالى فقبل توبته وهو الطائفة التي عفا الله عنها بقوله سبحانه (ان نعف عن طائفة منكم نغضب طائفة) وروى انه سأل الله تعالى ان يقتل شهيداً في سبيله ولا يعلم بمكانه فقتل يوم اليمامة ولم يعلم موضعه ولان النبي ﷺ كف عن المنافقين بما أظهروا من الشهادة مع اخبار الله تعالى له بباطنهم بقوله تعالى (يحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) وغيرها من الآيات وحديث ابن مسعود حجة في قبول توبتهم مع اسرارهم بكفرهم فأما قتل ابن النواحة فيحتمل انه قتله لظهور كذبه في توبته لانه أظهرها وتبين انه مازال عما كان عليه من كفره ويحتمل انه قتله لقول النبي ﷺ له حين جاء رسولا لمسيمة « لولا ان الرسل لا تقتل لقتلتك » تحقيقاً لقول رسول الله ﷺ فقد روي انه قتله لذلك

(فصل) فأما من سب الله سبحانه وتعالى ورسوله فروى القاضي عن أحمد انه قال لا توبة لمن سب رسول الله ﷺ وذكر أبو الخطاب رواية أخرى ان توبته مقبولة لقول الله تعالى (قل للذين

﴿مسئلة﴾ قال (فان رجع وقال لم أدر ما قلت لم يلتفت الى قوله وأجبر على الاسلام)

وجملته ان الصبي اذا اسلم وحكمنا بصحة اسلامه لمعرفتنا بعقله بادلته فرجع وقال لم ادر ما قلت لم يقبل قوله ولم يبطل اسلامه الاول . وروي عن احمد انه يقبل منه ولا يجبر على الاسلام قال ابو بكر هذا قول محتمل لان الصبي في مظنة النقص فيجوز ان يكون صادقا قال والعمل على الاول لانه قد ثبت عقله للاسلام ومعرفة به بافعاله افعال العقلاء وتصرفاته تصرفاتهم وتكلمهم بكلامهم وهذا يحصل به معرفة عقله ولهذا اعتبرنا رشده بعد بلوغه بافعاله وتصرفاته وعرفنا جنون المجنون وعقل العاقل بما يصدر عنه من افعاله واقواله واحواله فلا يزول ما عرفناه بمجرد دعواه وهكذا كل من تلفظ بالاسلام او اخبر عن نفسه به ثم انكر معرفته بما قال لم يقبل انكاره وكان مرتدا نص عليه احمد في مواضع . اذا ثبت هذا فانه اذا ارتد صحت رده وبهذا قال ابو حنيفة وهو الظاهر من مذهب

كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والحديث محش ابن حبر ولان من زعم ان الله ولد آتدسب الله تعالى بدليل قول النبي ﷺ إخباراً عن ربه تعالى انه قال «شتمني ابن آدم وما ينبغي له ان يشتمني اما شتمه اياي فزعم ان لي ولداً» وتوبته مقبولة بذير خلاف واذا قبلت توبة من سب الله تعالى فمن سب نبيه ﷺ اولى أن تقبل توبته

(فصل) وهل تقبل توبة الساحر؟ فيه روايتان (احدهما) لا يستتاب وهو ظاهر ما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم فانه لم ينقل عن أحد منهم انه استتاب ساحراً وفي الحديث الذي رواه هشام عن عروة عن عائشة ان امرأة جاءت بها فقالت يا أم المؤمنين ان عجزوا ذهبت بي الى هاروت وماروت فقلت علماني السحر فقالا اتقي الله ولا تكفري فانك على رأس أمرك قتل علماني السحر فقالا اذهبي الى ذلك التنور فبولي فيه فعملت قرأيت كأن فارساً مقنماً في الحديد خرج مني حتى طار فتاب في السماء فرجعت اليهما فخبيرتهما فقالا : ذلك امانك وذكرتي باقي القصة الى ان قالت والله يا أمير المؤمنين ما صنعت شيئاً غير هذا ولا أصنعه أبداً فهل لي من توبة ؟ قالت عائشة رأيتها تبكي بكاء شديداً فكانت في أصحاب رسول الله ﷺ وهم متوافرون تسألهم هل لها من توبة ؟ فافتاها أحد إلا ابن عباس قال ان كان احد من ابويك حيا فبريه وأكثري من عمل البر ما استطعت ولان السحر معنى في قلبه لا يزول بالتوبة فيشبهه من لم يتب

(والرواية الثانية) يستتاب فان تاب قبلت توبته فان الله تعالى قبل توبة سحرة فرعون وجعلهم من أوليائه في ساعة ولان الساحر لو كان كافراً فأسلم صح اسلامه وتوبته فاذا صحت التوبة منها صحت من احدهما كالكفر ولان الكفر والقتل ما هو الا بمعله بالسحر بدليل الساحر اذا أسلم والعمل به تمكن التوبة منه وكذلك اعتقاد ما يكفر باعتقاده تمكن التوبة منه كالشرك

مالك وعند الشافعي لا يصح اسلامه ولا رده . وقد روي عن احمد انه يصح اسلامه ولا تصح رده لقوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ » وهذا يقتضي ان لا يكتب عليه ذنب ولا شيء ولو صحت رده لكتب عليه

وأما الاسلام فلا يكتب عليه انما يكتب له ولان الردة أمر يوجب القتل فلم يثبت حكمه في حق الصبي كالزنا ولان الاسلام انما صح منه لانه تمحض مصلحة فأشبه الوصية والتدبير والردة تمحضت مضرة ومفسدة فلم تلزم صحتها منه فعلى هذا حكمه حكم من لم يرتد فاذا بلغ فان أصر على الكفر كان مرتداً حينئذ

(مسئلة) قال (ولا يقتل حتى يبلغ ويمجاوز بعد بلوغه ثلاثة أيام فان ثبت على كفره قتل)

وجعلته أن الصبي لا يقتل سواء قلنا بصحة رده أو لم نقل لان الغلام لا يجب عليه عقوبة بدليل أنه لا يتعلق به حكم الزنا والسرقة في سائر الحدود ولا يقتل قصاصاً فاذا بلغ ثبت على رده ثبت حكم الردة حينئذ فيستتاب ثلاثاً فان تاب والا قتل سواء قلنا إنه كان مرتداً قبل بلوغه او لم نقل وسواء كان مسلماً أصلياً فارتد أو كان كافراً فأسلم صبيّاً ثم ارتد

(فصل) والخلاف بين الائمة في قبول توبتهم انما هو في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك فنامهم وثبوت أحكام الاسلام في حقهم فأما قبول الله تعالى لها في الباطن وغفران ذنوبهم لمن تاب وأقبح ظاهراً وباطناً فلا خلاف فيه فان الله تعالى قال في المناقطين (إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً)

[مسئلة] (وتوبة المرتد اسلامه وهو أن يشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله الا أن تكون رده بانكار فرض أو احلال محرم أو جحد نبي أو كتاب أو إلى دين من يعتقد أن محمداً بعث الى العرب خاصة فلا يصح اسلامه حتى يقر بما جحدته ويشهد أن محمداً بعث الى العالمين أو يقول انا بريء من كل دين يخالف الاسلام)

من ثبتت رده باقرار او بينة فتوبته أن يشهد أن لا إله الا الله ولا يكشف عن صحة ماشهد به عليه ويحلى سبيله ولا يكف الاقرار لما نسب اليه لقول النبي ﷺ « أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » متفق عليه . ولان هذا يثبت به اسلام الكافر الاصلي فكذلك اسلام المرتد ولا حاجة مع ثبوت اسلامه إلى الكشف عن صحة رده وهذا يكفي فيمن كانت رده بجحد الوجدانية أو جحد رسالة محمد ﷺ أو جحد هماماً ، فأما من كفر بغير هذا فلا يحصل اسلامه إلا بالاقرار بما جحدته فمن أقر برسالة محمد ﷺ وأنكر انه مبعوث إلى العالمين فلا يثبت اسلامه حتى يشهد أن محمداً رسول الله

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب لم يجر عليهما ولا على أحدهما أولادهما ممن كانوا قبل الردة رق)

وجملته ان الرق لا يجري على المرتد سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء لحق بدار الحرب أو اقام بدار الاسلام. وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا لحقت المرتدة بدار الحرب جاز استرقاقها لان ابا بكر سبي بني حنيفة واسترق نساءهم وأم محمد بن الحنفية من سبيهم ولنا قول النبي ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » ولانه لا يجوز اقراره على كفره فلم يجر استرقاقه كالرجل ولم يثبت ان الذين سباهم ابو بكر كانوا اسلموا ولا ثبت لهم حكم الردة. فان قيل فقد روي عن علي ان المرتدة تسبي قلنا هذا الحديث ضعيف ضعفه احمد فاما اولاد المرتدين فان كانوا ولدوا قبل الردة فانهم محكومون باسلامهم تبعاً لا آبائهم ولا يتبعونهم في الردة لان الاسلام يعلم وقد تبعهم فيه فلا يتبعونهم في الكفر فلا يجوز استرقاقهم صغاراً لانهم مسلمون ولا كباراً لانهم ان ثبتوا على اسلامهم بعد كفرهم فهم مسلمون وان كفروا فهم مرتدون حكمهم حكم آباءهم في الاستتابة وتحريم الاسترقاق. واما من حدث بعد الردة فهو محكوم بكفره لانه ولد بين ابوين كافرين ويجوز استرقاقه لانه ليس بمرتد نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الخري وابي بكر ويحتمل ان لا يجوز استرقاقهم لان آباءهم لا يجوز استرقاقهم ولانهم لا يقرون بالجزية فلا يقرون بالاسترقاق وهذا

بعث الى الخلق اجمعين او تبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف الاسلام ، فان زعم ان محمداً رسول مبعوث بعد غير هذا لزمه الاقرار بأن هذا المبعوث هو رسول الله لانه اذا اقتصر على الشهادتين احتمل انه أراد ما اعتقدوه وإن ارتد بجحود فرض لم يسلم حتى يقر بما جحدته ويعيد الشهادتين لانه كذب الله ورسوله بما اعتقده وكذلك إن جحد نبياً أو آية من كتاب الله تعالى او كتاباً من كتبه او ما كان من ملائكته الذين ثبت انهم ملائكة الله او استباح محرماً فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحدته ، وأما الكافر بجحد الدين من أصله اذا شهد أن محمداً رسول الله واقتصر على ذلك ففيه روايتان (احدهما) يحكم باسلامه لأنه روي ان يهوديا قال أشهد ان محمداً رسول الله ثم مات فقال النبي ﷺ « صلوا على صاحبكم » ولانه يقر برسالة محمد ﷺ فيما جاء به وقد جاء بتوحيده

(والثانية) إن كان مقرأ بالتوحيد كاليهود حكم باسلامه لان توحيد الله ثابت في حقه وقد ضم اليه الاقرار برسالة محمد ﷺ فكمّل اسلامه وان كان غير موحد كالنصارى والمجوس وعبدة الاوثان لم يحكم باسلامه حتى يشهد ان لا إله الا الله وبهذا جاءت أكثر الاخبار وهو الصحيح لان من يجحد شيئين لا يزول جحدهما الا باقراره بهما جميعاً وإن قال أشهد ان النبي رسول الله لم يحكم باسلامه لأنه يحتمل انه يريد غير نبينا ، وان قال أنا مؤمن او أنا مسلم فقال القاضي يحكم باسلامه

مذهب الشافعي . وقال ابو حنيفة : ان ولدوا في دار الاسلام لم يجز استرقاقهم ، وان ولدوا في دار الحرب جاز استرقاقهم ولنا انهم لم يثبت لهم حكم الاسلام بجاز استرقاقهم كولد الحربيين بخلاف آبائهم . فعلى هذا إذا وقع في الاسر بعد لحوقه بدار الحرب فحكمه حكم سائر اهل دار الحرب وان كان في دار الاسلام لم يقر بالجزية وكذلك لو بذل الجزية بعد لحوقه بدار الحرب لم يقر بها لانه انتقل إلى الكفر بعد نزول القرآن . فاما من كان حلالا حين رده فظاهر كلام الخري انه كالحادث بعد كفره وعند الشافعي هو كالمولود لانه موجود ولهذا يرث

ولنا ان اكثر الاحكام انما تتعاق به بعد الوضع فكذلك هذا الحكم

مسئلة قال (ومن امتنع منهما أو من أولادهما الذين وصفت من الاسلام بعد البلوغ استتيب ثلاثا فإلما يتب قتل)

قوله : الذين وصفت يعني الذين ولدوا قبل الردة فانهم محكوم باسلامهم فلا يسترقون ومتى قدر على الزوجين او على أولادهما استتيب منهم من كان بالغاً عاقلاً فان لم يتب قتل ومن كان غير بالغ انتظرنا بلوغه ثم استتبناه فان لم يتب قتل وينبغي أن يحبس حتى لا يهرب

بهذا وإن لم يأت بلفظ الشهادتين لانهما اسمان لشيء معلوم معروف وهو الشهادتان فاذا أخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين كان مخبراً بهما

وروى المقداد انه قال يا رسول الله : إن لقيت رجلاً من الكفار قتلتني فاضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لا ذمني بشجرة فقال أسلمت أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ قال « لا تقتله فان قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله وانك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قالها » وعن عمران ابن حصين قال : أصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل فأتوا به النبي ﷺ فقل يا محمد اني مسلم فقال رسول الله ﷺ « لو كنت قلت وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح » رواها مسلم ويحتمل أن هذا في الكافر الاصلي أو من جحد الوثنية أما من كفر بجحدني أو كتاب أو فريضة أو نحو هذا فانه لا يصير مسلماً بذلك لانه ربما اعتقد أن الاسلام ما هو عليه فان اهل البدع يستقنون أنهم هم المسلمون ومنهم من هو كافر

[مسئلة] (واذا أتى الكافر بالشهادتين ثم قال لم أورد الاسلام صار بذلك مرتداً ويجبر على الاسلام) نص عليه أحمد في رواية جماعة ونقل عن أحمد أنه يقبل منه ولا يجبر على الاسلام لانه يحتمل الصدق فلا يراق دمه بالشهادة والاول أولى لانه قد حكم باسلامه فلم يقبل اذا رجع كما لو طالت مدته [مسئلة] (واذا مات المرتد فأقام وارثه بينة أنه صلى بعد الردة حكم باسلامه)

(فصل) ومتى ارتد أهل بلد وجرت فيه أحكامهم صاروا دار حرب في اغتنام أموالهم وسبي ذراريهم الحادئين بعد الردة وعلى الإمام قتالهم فإن أبابكر الصديق رضي الله عنه قاتل أهل الردة بجماعة الصحابة ولأن الله تعالى قد أمر بقتال الكفار في مواضع من كتابه وهؤلاء أحقهم بالقتال لأن تركهم ربما أغرى أمثالهم بالتشبه بهم والارتداد معهم فيكثر الضرر بهم وإذا قاتلهم قتل من قدر عليه ويتبع مدبرهم ويجاز على جريحتهم وتغنم أموالهم وهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة لا تضير دار حرب حتى تجمع فيها ثلاثة أشياء : أن تكون متاخمة لدار الحرب لا شيء بينهما من دار الإسلام (الثاني) أن لا يبقى فيه مسلم ولا ذمي آمن (الثالث) أن تجري فيها أحكامهم

ولنا أنهم أدار كفار فيها أحكامهم فكانت دار حرب ولو اجتمع فيها هذه الخصال أودار الكفرة الأصليين (فصل) وإن قتل المرتد من يكافئه عمداً فعليه القصاص نص عليه أحمد والولي مخير بين قتله والعفو عنه فإن اختار القصاص قدم على قتل الردة سواء تقدمت الردة أو تأخرت لأنه حق آدمي وإن عفا على مال وجبت الدية في ماله وإن كان القتل خطأ وجبت الدية في ماله لأنه لا عاقلة له قال القاضي وتؤخذ منه الدية في ثلاث سنين لأنها دية الخطأ فإن قتل أو مات أخذت من ماله في الحال لأن الدين المؤجل يحل بالموت في حق من لا وارث له، ويحتمل أن تجب الدية عليه حاله لأنها إنما أجلبت في حق العاقلة تخفيفاً عليهم لأنهم يحامون عن غيرهم على سبيل المواساة فاما الجاني فتجب عليه حالة لأنها بدل عن متلف فكانت حالة كسائر ابدال التلقات

متى صلى الكافر حكم بإسلامه أصلياً كان أو مرتداً جماعة أو فرادى في دار الحرب أو في دار الإسلام، وقال الشافعي يحكم بإسلامه إذا صلى في دار الحرب ولا نحكم بإسلامه في دار الإسلام لأنه يحتمل أنه صلى رياء وتقية.

ولنا أن ما كان إسلاماً في دار الحرب كان إسلاماً في دار الإسلام كالشهادتين واحتمال التقية والرياء يبطل بالشهادتين وأما سائر أركان الإسلام من الزكاة والصيام والحج فلا يحكم بإسلامه به فإن المشركين كانوا يحججون في عهد رسول الله ﷺ حتى منهم فقال « لا يحج بعد العام مشرك » والزكاة صدقة وهم يتصدقون وقد فرض على نصارى بني تغلب من الزكاة مثلاً ما يؤخذ من المسلمين فلم يصيروا بذلك مسلمين وأما الصيام فلكل أهل دين صيام ولأن الصيام ليس بفعل إنما هو مسالك عن أفعال مخصوصة وقد يتفق هذا من الكافر كاتفاقه من المسلم ولا ذبرة بالنية فإنها أمر باطن لا علم به بخلاف الصلاة فإنها أفعال تتميز عن أفعال الكفار ويختص بها أهل الإسلام ولا يثبت بها الإسلام حتى يأتي بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار من استقبال قبلتنا والركوع والسجود ولا يحصل بمجرد القيام لأنهم يقومون في صلاتهم إذا ثبت هذا فإنه متى مات المرتد فأقام وارثه بينة أنه صلى بعد رده حكم لهم بالإيراث إلا أن يثبت أنه ارتد بعد صلاته أو تكون رده بجهل فريضة

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن أسلم من الابوين كان أولاده الا صغر تبعاله)

وبهذا قال الشافعي وقال اصحاب الرأي إذا أسلم ابواه او أحدهما وادرك فابي الاسلام أجبر عليه ولم يقتل ، وقال مالك ان اسلم الاب تبعه اولاده وإن اسلمت الام لم يتبعوها لان ولد الحربيين يتبع أباه دون امه بدليل الموليين اذا كان لها ولد كان ولاؤه لمولى أبيه دون مولى امه ولو كان الاب عبداً أو الام مولاة ناعتق العبد لجر ولأه ولده الى مواليه ولان الولد يشرف بشرف أبيه وينتسب إلى قبيلته. دون قبيلة امه فوجب ان يتبع أباه في دينه اي دين كان ، وقال اشوري إذا بلغ خير بين دين أبيه ودين امه فايهما اختاره كان على دينه وامله يحتج بحديث الغلام الذي اسلم ابوه وأبت أمه أن تسلم فخير به النبي ﷺ بين أبيه وأمه

ولنا ان الولد يتبع ابويه في الدين فان اختلفا وجب ان يتبع المسلم منهما كولد المسلم من الكتابية ولان الاسلام يعلو ولا يعلى ويرجع الاسلام باشيء منها انه دين الله الذي رضيه لعباده وبعث به رسوله دعاة تلحقه اليه ومنها انه تحصل به السعادة في الدنيا والآخرة ويتخلص به في الدنيا من القتل والاسترقاق وأداء الجزية وفي الآخرة من سخط الله وعذابه ومنها ان الدار دار الاسلام يحكم باسلام لقيطها ومن لا يعرف حاله فيها وإذا كان محكوماً باسلامه أجبر عليه إذا امتنع منه بالقتل كولد المسلمين ولانه مسلم فاذا رجع عن إسلامه وجب قتله لقوله عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » وبالقياص على غيره

أو كتاب أو نبي أو ملك أو نحو ذلك من البدع التي ينسب أهلها الى الاسلام فانه لا يحكم باسلامه بصلاته لانه يعتقد وجوب الصلاة ويعتقدها مع كفره فأشبهه فعله غيرها

[مسألة] (ولا يبطل احصان المسلم برده ولا عباداته التي فعلها في اسلامه اذا عاد الى الاسلام) يعني اذا كان محصناً فارتد ثم أسلم لم يعصر غير محصن بل متى زنا رجم لانه ثبت له حكم الاحصان والاصل بقاء ما كان على ما كان ولا تبطل عباداته التي فعلها في اسلامه اذا عاد الى الاسلام لانه فعلها على وجهها وبرئت ذمته منها فلم تعد الى ذمته كديون الآدميين وان كان قد حج حجة الاسلام قبل رده لم يجب عليه اعادتها اذا عاد الى الاسلام لما ذكرنا

[فصل] قال الشيخ رحمه الله (ومن ارتد لم يزل ملكه بل يكون موقوفاً وتصرفاته موقوفة فان أسلم ثبت ملكه وتصرفاته والا بطلت)

لا يحكم بزوال ملك المرتد برده في قول أكثر أهل العلم فعلى هذا ان قتل او مات زال ملكه يموتة وان راجع الاسلام فملكه باق له فعلى هذا. تصرفاته في رده بالبيع والهبة والعق والتدبير والوصية ونحو ذلك موقوفة ان اسلم تبين ان تصرفه كان صحيحاً فان قتل او مات كان باطلاً وقال مالك يزول ملكه برده فان راجع الإسلام رد اليه تمليكاً مستأنفاً لان عصمة نفسه وماله انما تثبت

ولنا على مالك ان الام أحد الابوين فيتبعها ولدها في الاسلام كلاب بل الام اولى به لهما
أخص به لانه مخلوق منها حقيقة وتختص بحمله ورضاعه ويتبعها في الرق والحرية والتدبير والكتابة
ولان سائر الحيوانات يتبع الولد أمه دون أبيه وهذا يعارض ما ذكره . وأما تخيير الغلام فهو
في الحضانة لافي الدين

﴿ مسألة ﴾ قل (وكذلك من مات من الابوين على كفره قسم له الميراث وكان مسلماً
بموت من مات منهما)

يعني إذا مات أحد أبوي الولد الكافرين صار الولد مسلماً بموته وقسم له الميراث وأكثر
الفقهاء على انه لا يحكم باسلامه بموتهما ولا موت احدهما لانه يثبت كفره تبعاً ولم يوجد منه اسلام ولا من
هو تابع له فوجب إبقاؤه على ما كان عليه ولانه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من خلفائه انه
أجبر أحداً من اهل الذمة على الاسلام بموت ابيه مع انه لم يخل زمنهم عن موت بعض اهل الذمة عن تيم
ولنا قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه »
متفق عليه فجعل كفره بفعل ابويه فاذا مات احدهما انقطعت التبعية فوجب ابقاؤه على الفطرة التي
ولد عليها ولان المسئلة مفروضة فيمن مات ابوه في دار الاسلام وقضية الدار الحكم باسلام أهلها

باسلامه فزوال اسلامه يزيل عصمتهم كما لو لحق بدار الحرب ولان المسلمين ملكوا اراقة دمه برده
فوجب أن يملكوا أمواله بها وقال أصحاب أبي حنيفة ماله موقوف ان أسلم تبيناً بقاء ملكه وان
مات أو قتل تبيناً زواله من حين رده ، وقال الشريف ابو جعفر : هذا ظاهر كلام احمد وعن
الشافعي الاقول الثلاثة .

ولنا ان الردة سبب يبيح دمه كزنا المحصن ، وقتل من يكافئه عمداً لا يلزم منه زوال الملك بدليل
الزاني المحصن والقاتل في المحاربة فان ملكهم ثابت مع عدم عصمتهم ، ولو لحق المرتد بدار الحرب لم
يزل ملكه لكن يباح لكل احد قتله بغير استتابة وأخذ ماله لمن قدر عليه لانه صار حرياً حكمه
حكم أهل الحرب ، ولو ارتد جماعة وامتنعوا في دارهم عن طاعة الامام زالت عصمتهم في أنفسهم وأموالهم
لان الكفار الاصليين لا عصمة لهم في دارهم فالمرتدون أولى

(فصل) فأما على قول أبي بكر فتصرف المرتد باطل لان ملكه قد زال برده وهذا أحد
أقوال الشافعي وعن الشافعي قول آخر انه ان تصرف قبل الحجر عليه اثبت على الاقوال الثلاثة وان
تصرف بعد الحجر عليه لم يصح تصرفه كالسفيه

ولنا ان ملكه تعلق به حق غيره مع بقاء ملكه فيه فكان تصرفه موقوفاً كتبرع المريض

ولذلك حكمنا باسلام لقيطها وانما ثبت الكفر للطفل الذي له ابوان فاذا عدما أو أحدهما وجب ابقاؤه على حكم الدار لا تقطاع تبعيته لمن يكفر بهاء، وانما قسم له الميراث لان اسلامه انما ثبت بموت أبيه الذي استحق به الميراث فهو سبب لها فلم يتقدم الاسلام المانع من الميراث على استحقاقه، ولان الحرية المعلقة بالموت لا توجب الميراث فيما اذا قال سيد العبد له إذا مات ابوك فانت حر فمات ابوه فانه يعتق ولا يرث فيجب أن يكون الاسلام المانع بالموت لا يمنع الميراث وهذا فيما اذا كان في دار الاسلام لانه متى انقطعت تبعيته لا بويه أو أحدهما ثبت له حكم الدار: فاما دار الحرب فلا نحكم باسلام ولد الكافرين فيها بموتهما ولا موت أحدهما لان الدار لا يحكم باسلام أهلها وكذلك لم نحكم باسلام لقيطها

﴿مسئلة﴾ قال (ومن شهد عليه بالردة فقال ما كبرت فان شهد ان لا إله الا الله وأن

محمداً رسول الله لم يكشف عن شيء)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين :

(أحدهما) أنه إذا شهد عليه بالردة من ثبت الردة بشهادته فانكر لم يقبل انكاره واستتيب فان تاب والا قتل وحكي عن بعض اصحاب أبي حنيفة أن إنكاره يكفي في الرجوع الى الاسلام ولا يلزمه التقاط بالشهادة لأنه لو أقر بالكفر ثم أنكره قبل منه ولم يكاف الشهادتين كذا ههنا

(فصل) وان تزوج لم يصح تزوجه لانه لا يقر على النكاح وما منع الاقرار على النكاح منع انعقاه كنكاح الكافر المسلمة وان زوج موليته لم يصح لان ولايته على موليته قد زالت بردته وكذلك ان زوج امته لان النكاح لا يكون موقوفاً ولان النكاح وان كان في الامة فلا بد في عقده من ولاية صحيحة بدليل ان المرأة لا يجوز ان تزوج امها وكذلك الغانق والمرتد لا ولاية له فانه أدنى حالا من الفاسق الكافر

(فصل) ويؤخذ مال المرتد فيترك عند ثقة من المسلمين فان كان له اماء جعان عند امرأة ثقة لانهن محرمات عليه فلا يمكن منهن، وذكر القاضي انه يؤجر عقاره وعبيده واماءه، قال شيخنا والاولى ان لا يفعل ذلك لان مدة انتظاره قريبة ليس في انتظاره فيها ضرر فلا يفوت عليه منافع ملكه فيما لا يرضاه من أجلها فانه ربما راجع الاسلام فيمتنع عليه التصرف في ماله بإجارة الحاكم له، وان لحق بدار الحرب او تمذر قتله مدة طويلة فعل الحاكم له ما يرى الحظ فيه من بيع الحيوان الذي يحتاج الى النفقة وغيره واجارة ما يرى ابقاءه والمكاتب يؤدي الى الحاكم ويعتق بالاداء لانه نائب عنه

﴿مسئلة﴾ (ويقضى ديونه واروش جنائيه وينفق على من تلزمه مؤنته)

يعنى اذا مات أو قتل فانه يبدأ بقضاء ديونه واروش جنائيه ونفقة زوجته واقاربه الذين تلزمه مؤنتهم لان هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها وأولى ما يؤخذ من ماله في الصحيح من المذهب وعنه

ولنا ما روى الاثرم باسناده عن علي رضي الله عنه أنه أتى برجل عربي قد تنصر فاستتابه فأتى
أن يتوب فقتله وأتى برهط يصلون وهم زنادقة وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول فجمعوا
وقالوا ليس لنا دين إلا إسلام فقتلهم ولم يستتبهم ثم قل أندرون لم استببت النصراني؟ استببته لانه
أظهر دينه، فأما الزنادقة الذين قامت عليهم البيعة فأنما قتلهم لأنهم جمعوا وقد قامت عليهم البيعة
ولانه قد ثبت كفره فلم يحكم بإسلامه بدون الشهادتين كالكافر الأصلي، ولأن إنكاره تكذيب
للبيعة فلم تسمع كسائر الطوائف، فأما إذا أقر بالكفر ثم أنكر فيحتمل أن نقول فيه كسثلتنا وإن
سلمنا فالفرق بينهما أن الحد وجب بقوله قبل رجوعه عنه وماتت بالبيعة لم يثبت بقوله فلا يقبل رجوعه
عنه كالزنا لو ثبت بقوله فرجع كف عنه وان ثبت ببيعة لم يقبل رجوعه

(فصل) وتقبل الشهادة على الردة من عدلين في قول أكثر أهل العلم، وبه يقول مالك والاوزاعي
والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالفهم إلا الحسن قال لا يقبل في القتل إلا
أربعة لأنها شهادة بما يوجب القتل فلم يقبل فيها إلا أربعة قياساً على الزنا
ولنا أنها شهادة في غير الزنا فقبلت من عدلين كالشهادة على السرقة، ولا يصح قياسه على الزنا
فانه لم يعتبر فيه إلا أربعة لعله القتل بدليل اعتبار ذلك في زنا البكر ولا قتل فيه وإنما العلة

أنه لو رثته من المسلمين وعنه أنه لو رثته من أهل الدين الذي انتقل اليه وقد ذكرنا ذلك في الفرائض
(فصل) وإذا وجد من المرتد سبب يقتضي الملك كالصيد والاحتشاش والانتاب والشراء وإيجار
نفسه اجارة خاصة أو مشتركة ثبت الملك له لانه أهل الملك ولذلك بقيت أملاكه الثابتة له ومن قال إن
ملكه يزول لم يثبت له ملك لانه ليس بأهل الملك ولهذا زالت أملاكه الثابتة، فإن أسلم احتمل أن لا يثبت
له شيء أيضاً لأن السبب لم يثبت حكمه واحتمل أن يثبت الملك له حينئذ لأن السبب موجود وإنما
امتنع ثبوت حكمه لعدم أهليته فإذا وجدت تحقق الشرط فثبت الملك حينئذ كما تعود اليه أملاكه التي زالت عنه
عند عود أهليته، فعلى هذا إن مات أو قتل انتقل الملك إلى من ينتقل اليه ماله لأن هذا في معناه

(فصل) وإن لحق المرتد بدار الحرب فالحكم فيه حكم من هو في دار الإسلام إلا أن ما كان
معه من ماله يصير مباحاً لمن قدر عليه كما أيسر دمه، وأما أملاكه وماله الذي في دار الإسلام فملكه
ثابت فيه ويتصرف فيه الحاكم بما يرى المصاحفة فيه وقال أبو حنيفة يورث ماله كالمومات لانه قد صار
في حكم الموتى بدليل جل دمه وماله الذي معه لكل من قدر عليه

ولنا أنه حي فلم يورث كالحربي الأصلي وحل دمه لا يوجب توريث ماله بدليل الحربي الأصلي
وأنما حل ماله الذي معه لانه زال العاصم له فأشبهه مال الحربي الذي في دار الحرب وأما الذي في دار
الإسلام فهو باق على العصمة كمال الحربي الذي مع مضاربه في دار الإسلام أو عند مودعه

﴿مسئلة﴾ (وما اتلف من شيء ضمنه ويتخرج في الجماعة الممتنعة أن لا يضمن ما اتلفه)

كونه زنا ولم يوجد ذلك في الردة ثم الفرق بينهما أن القذف بالزنا يوجب ثمانين جلدة بخلاف القذف بالردة .

(الفصل الثاني) انه إذا ثبتت ردة بالينة أو غيرها فشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله لم يكشف عن صحة ما شهد عليه به وخلي سبيله ولا يكلف الاقرار بما نسب اليه لقول النبي ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله عز وجل» متفق عليه ولأن هذا يثبت به إسلام الكافر الأصلي فكذلك إسلام المرتد ولا حاجة مع ثبوت إسلامه الى الكشف عن حجة ردة، وكلام الخواري محمول على من كفر بجحد الواحدانية أو جحد رسالة محمد ﷺ أو جحد مأمناً ، فأما من كفر بغير هذا فلا يحصل إسلامه إلا بالاقرار بما جحد به ومن أقر برسالة محمد ﷺ وانكر كونه مبعوثاً إلى العالمين لا يثبت إسلامه حتى يشهد أن محمداً رسول الله إلى الخلق اجمعين أو يتبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف الإسلام وإن زعم أن محمداً رسول مبعوث بعد غير هذا لزمه الاقرار بأن هذا المبعوث هو رسول الله لأنه إذا اقتصر على الشهادتين احتمل أنه أراد ما اعتقده، وإن ارتد بمجرد فرض لم يسلم حتى يقر بما جحد به ويعيد الشهادتين لأنه كذب الله ورسوله بما اعتقده ، وكذلك ان جحد نبيا أو آية من كتاب الله تعالى أو كتابا من كتبه أو ملكا من ملائكته الذين ثبت أنهم ملائكة الله، أو استباح محرما فلا بد في

إذا ارتد فقوم فأتلفوا ما لا للمسلمين لزم ضمان ما أتلفوه سواء تميزوا وصاروا في منعة أو لم يصيروا ذكره أبو بكر قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد وقال الشافعي حكمهم حكم أهل البغي فيما أتلفوه من النفس والأموال لأن تضمينهم يؤدي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الإسلام فأشبهوا أهل البغي ولنا ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لاهل الردة حين رجعوا تردون علينا ما أخذتم منا ولا نرد عليكم ما أخذنا منكم وإن تدواقتلانا ولا ندي قتلاكم قالوا نعم يا خليفة رسول الله قال عمر كل ما قلت كما قلت الآن يدوا ما قتل منا فلا لانهم قوم قتلوا في سبيل الله واستشهدوا ، ولانهم أتلفوه بغير تأويل فأشبهوا أهل الذمة، فاما القتل فحكمهم حكم أهل البغي لما ذكرنا من خبر أبي بكر وعمر ولأن طليحة الأسدي قتل عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم الأسديين فلم يفر مها وبني حنيفة قتلوا من قتلوا من المسلمين يوم اليمامة فلم يفر مواشيئاً، ويحتمل أن يحمل قول أحمد وكلامه في المال على وجوب رد ما هو في أيديهم دون ما أتلفوه وعلى من أتلف من غير أن تكون له منعة أو أتلف في غير الحرب وما أتلفوه حال الحرب فلا ضمان عليهم فيه لأنه إذا سقط ذلك عن أهل البغي كيلا يؤدي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة فلا ينسقط ذلك كيلا يؤدي إلى التنفير عن الإسلام أولى لانهم إذا امتنعوا صاروا كفارا ممتنعين بدارهم فأشبهوا أهل الحرب ويحمل قول أبي بكر على ما بقي في أيديهم من المال فيكون مذهب أحمد ومذهب الشافعي في هذا سواء وهذا العدل وأصح أن شاء الله تعالى، فإما من لا منعة له

إسلامه من الاقرار بما جحد . واما الكافر بمحمد الدين من اصله إذا شهد ان محمداً رسول الله واقتصر على ذلك ففيه روايتان :

(إحداهما) يحكم بإسلامه لانه روي ان يهوديا قال اشهد ان محمداً رسول الله ثم مات فقال النبي ﷺ «صلوا على صاحبكم» ولانه لا يقر برسالة محمد ﷺ الا وهو مقر بمن ارسله وبتوحيده لانه صدق النبي ﷺ فيما جاء به وقد جاء بتوحيده

(الثانية) أنه إن كان مقراً بالتوحيد كاليهود حكم بإسلامه لأن توحيد الله ثابت في حقه وقد ضم اليه الاقرار برسالة محمد ﷺ فأكمل إسلامه، وإن كان غير موحد كالنصارى والمجوس والوثنيين لم يحكم بإسلامه حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وبهذا جاءت أكثر الاخبار وهو الصحيح لأن من جحد شيئين لا يزول جحدهما إلا باقراره بهما جميعاً، وإن قال أشهد أن النبي رسول الله لم نحكم بإسلامه لانه يحتمل أن يريد غير نبنا، وإن قال أنا مؤمن أو أنا مسلم فقال القاضي يحكم بإسلامه بهذا، وإن لم يلفظ بالشهادتين لانهما اسمان لشيء معلوم معروف وهو الشهادتان فإذا أخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين كان مخبراً بهما، وروى المقداد انه قال يارسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من

فيضمن ما اتلف من نفس ومال كالأحد من المسلمين أو أهل الذمة لانه لا منعة له ولا يكثر ذلك منه فبقي المال والنفس بالنسبة اليه على عصمته ووجوب ضمانه والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (وإذا أسلم فهل يلزمه قضاء ما ترك من العبادات؟ على روايتين)

(إحداهما) عليه القضاء لانها عبادة واجبة التزم بوجوبها واعترف به في زمن إسلامه فلزم قضاؤها عند فواتها كغير المرتد (والثانية) لا يلزمه قضاؤها لقول الله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولانه كافر أسلم فلم يلزمه قضاء العبادات التي كانت في كفره كالخربي ولان أبا بكر لم يأمر المرتدين حين أسلموا بقضاء ما فاتهم

﴿مسئلة﴾ (وإذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب لم يجز استرقاقهما ولا استرقاق اولادهما الذين ولدوا في الاسلام ومن لم يسلم منهم قتل ويجوز استرقاق من ولد بعد الردة وهل يقرون على كفرهم؟ على روايتين) وجلة ذلك ان الرق لا يجري على المرتد سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء لحق بدار الحرب أو اقام بدار الاسلام وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة إذا لحقت المرتدة بدار الحرب جاز استرقاقها لان أبا بكر سبي بني حنيفة واسترق نساءهم وام محمد بن الحنفية منهم

ولنا قول النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ولانه لا يجوز اقراره على كفره فلم يجز استرقاقه كالرجل ولم ينقل ان الذين سبهم ابو بكر رضي الله عنه كانوا أسلموا ولا ثبت لهم حكم الردة، فان قيل فقد روي عن علي رضي الله عنه ان المرتدة تسبي قاتنا هذا الحديث ضعفه احمد، فأما اولاد المرتدين فان كانوا اولدوا قبل الردة فانهم محكومون بإسلامهم تبعاً لأبائهم ولا يتبعونهم في الردة لان الاسلام يعلو وقد تبعم فيه فلا يتبعونهم

الكفار قاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف قطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال أسلمت أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ قال « لا تقتله فان قتله فانه بمنزلك قبل أن تقتله وانك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قالها » وعن عمران بن حصين قال أصاب المسلمون رجلا من بني عقيل فأتوا به النبي ﷺ فقال يا محمد اني مسلم فقال رسول الله ﷺ « لو كنت قلت وانت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح » رواهما مسلم ويحتمل ان هذا في الكافر الأصلي أو من جحد الوجدانية اما من كفر بجحد نبي أو كتاب أو فريضة ونحوها فلا يصير مسلماً بذلك لانه ربما اعتقد ان الاسلام ماهو عليه فان أهل البدع كلهم يعتقدون انهم هم المسلمون ومنهم من هو كافر

(فصل) واذا أتى الكافر بالشهادتين ثم قال لم أرد الاسلام فقد صار مرتداً ويجبر على الاسلام نص عليه احمد في رواية جماعة ، ونقل عن احمد انه يقبل منه ولا يجبر على الاسلام لانه يحتمل الصدق فلا يراق دمه بالشبهة والأول أولى لانه قد حكم باسلامه فيقتل اذا رجع كما لو طال مدتة (فصل) واذا صلى الكافر حكم باسلامه سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام أو صلى جماعة

في الكفر فلا يجوز استرقاقهم صغاراً لانهم مسلمون ولا كباراً لانهم ان ثبتوا على اسلامهم بعد كفرهم فهم مسلمون وإن كفروا فهم مرتدون حكمهم حكم آبائهم في الاستتابة وتحريم الاسترقاق، وأما من حدث بعد الردة فهو محكوم بكفره لانه ولد بين كافرين، ويجوز استرقاقه لانه ليس بمرتد نص عليه أحمد وهو ظاهر كلام الخري وأبي بكر، ويحتمل أن لا يجوز استرقاقهم لان آباءهم لا يجوز استرقاقهم ولانهم لا يقرون بالجزية فلا يقرون بالاسترقاق وهذا مذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة : إن ولدوا في دار الاسلام لم يجز استرقاقهم وإن ولدوا في دار الحرب جاز استرقاقهم كولد الحربيين بخلاف آبائهم فعلى هذا إذا وقع في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب فحكمه حكم سائر أهل الحرب وإن كان في دار الاسلام لم يقر بالجزية وكذلك لو بذل الجزية بعد لحوقه بدار الحرب لم يقر بها لانه انتقل إلى الكفر بعد نزول القرآن، فأما من كن حلال حال رده فظاهر كلام الخري أنه كالحادث بعد كفره وعند الشافعي هو كاللولود ولهذا يرث

ولنا أن أكل الأحكام انما تتعلق بعد الوضع فكذلك هذا الحكم، وهل يقر من ولد بعد الردة على كفره ؟ فيه روايتان (احدهما) يقر كأولاد أهل الحرب (والثانية) لا يقرون فاذا أسلموا رقوا لانهم أولاد من لا يقر على كفره فلا يقرون على كفرهم كالوجودين قبل ردتهم

(فصل) ومن لم يسلم من الذين كانوا موجودين قبل الردة فقد رتب عليهم أو على آبائهم استتباب منهم من كان بالغاً عاقلاً فن لم يتب قتل ومن لم يبلغ انتظر بلوغه فان لم يتب قتل إذا استتباب وينبغي أن يجلس حتى لا يهرب

(فصل) ومتى ارتد أهل بلد وجرت فيهم أحكامهم صاروا دار حرب في اغتنام أهوالهم وسي

أو فرادى ، وقال الشافعي إن صلى في دار الحرب حكم باسلامه وإن صلى في دار الاسلام لم يحكم باسلامه لانه يحتمل انه صلى رياء وتقية

ولنا أن ما كان اسلاما في دار الحرب كان اسلاما في دار الاسلام كالشهادتين ولان الصلاة ركن يختص به الاسلام فحكم باسلامه به كالشهادتين واحتمال التقية والرياء يبطل بالشهادتين وسواء كان أصليا أو مرتدًا ، وأما سائر الاركان من الزكاة والصيام والحج فلا يحكم باسلامه به فان المشركين كانوا يحجون في عهد رسول الله ﷺ حتى منهم النبي ﷺ فقال « لا يحج بعد العام مشرك » والزكاة صدقة وهم يتصدقون وقد فرض على نصارى بني تغلب من الزكاة مثلي ما يؤخذ من المسلمين ولم يصيروا بذلك مسلمين ؛ وأما الصيام فللكل اهل دين صيام ولان الصيام ليس بفعل انما هو امساك عن افعال مخصوصة في وقت مخصوص وقد يتفق هذا من الكافر كاتفاقه من المسلم ولا عبرة بنية الصيام لانها امر باطن لا علم لنا به بخلاف الصلاة فانها افعال تتميز عن افعال الكفار ويختص بها اهل الاسلام ولا يثبت الاسلام حتى يأتي بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار من استقبال قبلتنا والركوع والسجود ولا يحصل بمجرد القيام لانهم يقومون في صلاتهم ولا فرق بين الأصلي والمرتد في هذا لان ما حصل به الاسلام في الأصلي حصل به في حق المرتد

ذرايرهم الحادثين بعد الردة ، وعلى الامام قتالهم فان أبا بكر رضي الله عنه قاتل أهل الردة بجماعة من الصحابة ولان الله تعالى قد أمر بقتال الكفار في مواضع من كتابه وهؤلاء أحقهم بالقتال لان تركهم ربما أغرى أمثالهم بالتشبه بهم والارتداد معهم فيكبر الضرر بهم ، وإذا قاتلهم قتل من قدر عليه ويتبع مدبرهم ويجاز على جريحهم وتغنم أموالهم وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تصير دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة أشياء : ان تكون متاخمة لدار الحرب لا شيء بينهما من دار الاسلام (الثاني) لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمن (الثالث) أن تجري فيها أحكامهم

ولنا أنها دار كفار فيها أحكامهم فكانت دار حرب كما لو اجتمع فيها هذه الخصال أو دار الكفرة الأصليين .

(فصل) وإن قتل المرتد من يكافئه عمداً فعليه القصاص نص عليه احمد والولي مخير بين قتله والعفو عنه فان اختار القصاص قدم على قتل الردة سواء تقدمت الردة أو تأخرت لانه حق آدمي وان عفا على ماله وجبت الدية في ماله وكذلك ان كان القتل خطأ تجب الدية في ماله أيضاً لانه لا عاقلة له قال القاضي : وتؤخذ منه الدية في ثلاث سنين لانها دية الخطأ وإن قتل أو مات اخذت من ماله في الحال لان الدين المؤجل يحل بالموت في حق من لا وارث له ويحتمل ان تجب الدية حالة عليه لانها انما أجلت في حق العاقلة تخفيفاً عليهم لانهم يحملون عن غيرهم على سبيل المواساة فأما لجاني فتجب عليه حالة لانها بدل عن متلف فكانت حالة كسائر ابدال المتلفات

كالشهادتين ، فعلى هذا لو مات المرتد فأقام ورثته بينة انه صلى بعد رده حكم لهم بالميراث إلا أن يثبت انه ارتد بعد صلاته أو تكون رده بجد فريضة أو كتاب أو نبي أو ملك أو نحو ذلك من البدع التي ينتسب أهلها إلى الاسلام فانه لا يحكم باسلامه بصلاته لانه يعتقد وجوب الصلاة ويفعلها مع كفره فأشبه فعله غيرها والله اعلم

(فصل) وإذا أكره على الاسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن فاسلم لم يثبت له حكم الاسلام حتى يوجد منه ما يدل على اسلامه طوعا مثل ان يثبت على الاسلام بعد زوال الإكراه عنه فان مات قبل ذلك فحكمه حكم الكفار ، وان رجع إلى دين الكفر لم يجز قتله ولا إكراهه على الاسلام وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن يصير مسلماً في الظاهر وإن رجع عنه قبل اذا امتنع عن الاسلام لموم قوله عليه السلام « أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بمقتها » ولانه أتى بقول الحق فلزمه حكمه كالخري اذا أكره عليه ولنا انه أكره على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه كالمسلم اذا أكره على الكفر والدليل على تحريم الإكراه قوله تعالى (لا إكراه في الدين) وتجمع أهل العلم على ان الذمي اذا أقام

(فصل) ومن اسلم من الابوين كان اولاده الأصغر تبعاً له وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي إذا اسلم ابواه أو أحدهما وأدرك فأبى الاسلام أجبر عليه ولم يقتل ، وقال مالك ان اسلم الاب تبعه اولاده وان اسلمت الام لم يتبعوها لان ولد الحرين يتبع أباه دون امه بدليل المولين إذا كان لها ولد كان ولأوه أولى ابيه دون أمه ولو كان الاب عبداً والأم مولاة فأعتق العبد لجر ولاء ولده إلى مواليه ، ولان الولد يشرف بشرف ابيه وينسب إلى قبيلته دون قبيلة امه فوجب ان يتبع اباه في دينه اي دين كان ، وقال الثوري إذا بلغ خير بين دين ابيه ودين امه فأيهما اختاره كان على دينه ولعله يحتج بحديث الغلام الذي اسلم أبوه وابته أمه ان تسلم فخيره النبي ﷺ بين أبيه وامه

ولنا ان الولد يتبع أبويه في الدين فإذا اختلفا وجب أن يتبع المسلم منهما كولد المسلم من الكتابية ولان الاسلام يعلو ولا يعلو ، ويرجع بأشياء (منها) انه دين الله الذي رضي لعباده وبعث به رسوله ودعا خلقه إليه (ومنها) انه تحصل به السعادة في الدنيا والآخرة ويتخلص به في الدنيا من القتل والاسترقاق وإداء الجزية وفي الآخرة من سخط الله وعذابه (ومنها) أن الدار دار الاسلام يحكم باسلام قبيطها ومن لا تعرف حاله فيها ، وإذا كان محكوماً باسلامه أجبر عليه إذا امتنع منه بالقتل كولد المسلمين ولانه مسلم فإذا رجع عن اسلامه وجب قتله لقوله عليه الصلاة والسلام « من بدل دينه فاقتلوه » وبالقاس على غيره ولنا على مالك أن الام أحد الابوين فتبعها ولدها في الاسلام كالأب بل الام أولى لانها أخص به لانه مخلوق منها حقيقة وتختص بحمله ورضاعه ويتبعها في الرق والحرية والتدبير والكتابة ولان سائر الحيوانات يتبع الولد أمه دون أبيه وهذا يعارض ما ذكره ، وأما تخيير الغلام فهو في الحضنة لا في الدين

على ما عوهد عليه والمستأمن لا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه ولأنه أكرهه على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه كالأقرار والعق وفارق الحربي والمترد فإنه يجوز قتلها وإكراههما على الإسلام بأن يقول إن أسلمت وإلا قتلناك فبقي أسلم حكمه بالإسلام ظاهراً وإن مات قبل زوال الإكراه عنه فحكمه حكم المسلمين لأنه أكره بحق فحكم بصحة ما يأتي به كما لو أكره المسلم على الصلاة فصلي ، وأما في الباطن فيما بينهم وبين ربهم فإن من اعتقد الإسلام بقلبه وأسلم فيما بينه وبين الله تعالى فهو مسلم عند الله موعود بما وعد به من أسلم طائماً ، ومن لم يعتقد الإسلام بقلبه فهو باق على كفره لا حظ له في الإسلام سواء في هذا من يجوز إكراهه ومن لا يجوز إكراهه فإن الإسلام لا يحصل بدون اعتقاده من العاقل بدليل أن المنافقين كانوا يظهرون الإسلام ويقومون بفرائضه ولم يكونوا مسلمين

(فصل) ومن أكرهه على الكفر فأتى بكلمة الكفر لم يصير كافراً وهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن هو كافر في الظاهر تبين منه امرأته ولا يرثه المسلمون إن مات ولا يغسل ولا يصلي عليه وهو مسلم فيما بينه وبين الله لأنه نطق بكلمة الكفر فأشبهه المختار

(فصل) ومن مات من الابوين الكافرين على كفره قسم للولد الميراث وكان مسلماً بموت من مات منهما وأكثر الفقهاء على أنه لا يحكم بإسلامه بموتهما ولا بموت أحدهما لأنه ثبت كفره تبعاً ولم يوجد منه إسلام ولا ممن هو تابع له فوجب بقاءه على ما كان عليه لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من خلفائه أنه أجبر أحداً من أهل الذمة على الإسلام بموت أبيه مع أنه لم يخل زمنه عن موت بعض أهل الذمة عن بنهم

ولنا قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » متفق عليه فجعل كفره بفعل أبويه فإذا مات أحدهما انقطعت التبعية فوجب إبقاؤه على الفطرة التي ولد عليها ولأن المسئلة مفروضة فيمن مات أبوه في دار الإسلام وقضية الدار الحكم بالإسلام أهلها وكذلك حكمنا بإسلام لقيطها وإنما ثبت الكفر للطفل الذي له أبوان فإذا عدا أو أحدهما وجب إبقاؤه على حكم الدار لا تقطاع تبعيته لمن يكفر بها وإنما قسم له الميراث لأن إسلامه إنما ثبت بموت أبيه الذي استحق به الميراث فهو سبب لها فلم يتقدم الإسلام المانع من الميراث على استحقاقه ولأن الحرية المعلقة بالموت لا توجب الميراث فيما إذا قال سيد العبد له إذا مات أبوك فأنت حر فمات أبوه فإنه يعتق ولا يرث فيجب أن يكون الإسلام المعلق بالموت لا يمتنع للميراث وهذا فيما إذا كان في دار الإسلام لأنه متى قطعت تبعيته لأبويه أو أحدهما ثبت له حكم الدار فأما دار الحرب فلا يحكم بإسلام ولد الكافر فيها بموتهما ولا بموت أحدهما لأن الدار لا يحكم بإسلام أهلها ولذلك لم يحكم بإسلام لقيطها

(المغني والشرح الكبير) (١٤) (الجزء التاسع)

ولنا قول الله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله) وروي أن عماراً أخذ المشركون فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه ثم أتى النبي ﷺ وهو يبكي فأخبره فقال له النبي ﷺ «إن عادوا فعد» وروي أن الكفار كانوا يعذبون المستضعفين من المؤمنين فما منهم أحد إلا أجابهم إلا بلال فإنه كان يقول أحد أحد وقال النبي ﷺ «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قول أكره عليه بغير حق فلم يثبت حكمه كما لو أكره على الإقرار وفارق ما إذا أكره بحق فإنه خير بين أمرين يلزمه أحدهما فأيهما اختاره ثبت حكمه في حقه، فإذا ثبت أنه لم يكفر فتي زال عنه الإكراه أمر بإظهار إسلامه فإن أظهره فهو باق على إسلامه وإن أظهر الكفر حكم أنه كفر من حين نطق به لأننا تبينا بذلك أنه كان منشرح الصدر بالكفر من حين نطق به مختاراً له، وإن قامت عليه بينة أنه نطق بكلمة الكفر وكان مجبوساً عند الكفار ومقيداً عندهم في حالة خوف لم يحكم برده لأن ذلك ظاهر في الإكراه، وإن شهدت أنه كان آمناً حال نطقه بحكم برده، فإن ادعى ورثته رجوعه إلى الإسلام لم يقبل إلا ببينة لأن الأصل بقاءه على أهو عليه، وإن شهدت البينة عليه بأكل لحم الخنزير

(فصل) وثبتت الردة بشيئين: الإقرار والبينة فتي شهد بالردة على المرتد من ثبتت الردة بشهادته فأنكر لم يسمع إنكاره واستتيب فإن تاب وإلا قتل، وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة أن إنكاره يكفي في الرجوع إلى الإسلام ولا يلزمه النطق بالشهادة لأنه لو أقر بالكفر ثم إنكره قبل منه ولم يكلف الشهادتين فكذلك هذا

ولنا ما روى الأثرم بإسناده عن علي رضي الله عنه أنه أتى برجل عربي فاستتابه فأبى أن يتوب فقتله وأتى برهط يصلون وهم زنادقة وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول فجدوا وقالوا ليس لنا دين إلا الإسلام فقتلهم ولم يستتبهم ثم قال: تدرون لم استتبت النصراني؟ استتبته لأنه أظهر دينه فأما الزنادقة الذين قامت عليهم البينة فأنما قتلهم لأنهم جدوا وقد قامت عليهم البينة ولأنه قد ثبت كفره فلم يحكم بإسلامه بدون الشهادتين كالكافر الأصلي ولأن إنكاره تكذيب للبينة فلم يسمع كسائر الدعاوى فأما إذا أقر بالكفر ثم إنكر فيحتمل أن القول فيه كسثلتنا، وإن سلمنا فالفرق بينهما أن الحد وجب بقوله فقبل رجوعه عنه وما ثبت بالبينة لم يثبت بقوله فلا يقبل رجوعه عنه كالزنا والسرقة وتقبل الشهادة على الردة من عدلين في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالفهم إلا الحسن قال: لا يقبل في القتل إلا أربعة لأنها شهادة بما يوجب القتل فلم يقبل فيها إلا أربعة قياساً على الزنا.

ولنا أنها شهادة بغير الزنا فقبلت من عدلين كالشهادة على السرقة ولا يصح قياسه على الزنا فلم

لم يحكم برده لانه قد يأكله معتقداً تحريمه كما يشرب الخمر من يعتقده تحريمها، وإن قال بعض ورثته آكله مستحلاً له أو أقر برده حرم ميراثه لانه مقر بأنه لا يستحقه ويدفع إلى مدعي اسلامه قدر ميراثه لانه لا يدعي أكثر منه ويدفع الباقي إلى بيت المال لعدم من يستحقه، فإن كان في الورثة صغير أو مجنون دفع إليه نصيبه ونصيب المقر برده الموروث لانه لم تثبت رده بالنسبة إليه

(فصل) ومن أكرهه على كلمة الكفر فالافضل له ان يصبر ولا يقولها وإن أتى ذلك على نفسه لما روي خباب عن رسول الله ﷺ قال «إن كان الرجل ممن قبلكم ليحفر له في الأرض فيجعل فيها فيجاء بمنشار فيوضع على شق رأسه ويشق باثنين ما يمنه ذلك عن دينه ويمشط بأمشاط الحديد مادن عظمه من لحم ما يصرفه ذلك عن دينه» وجاء في تفسير قوله تعالى (قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود) أن بعض ملوك الكفار أخذ قومًا من المؤمنين فخذلهم أخذوداً في الأرض وأوقد فيه ناراً ثم قال من لم يرجع عن دينه فالتقوه في النار فجعلوا يلتقونهم فيها حتى جاءت امرأة على كتفها صبي لها فتقاغست من أجل الصبي فقال الصبي يامه اصبري فانك علي الحق فذكرهم الله تعالى في كتابه، وروي الاثر من عن أبي عبد الله أنه سئل عن

يعتبر فيه إلا أربعة لعلة القتل بدليل اعتبار ذلك في زنا البكر ولا قتل فيه وإنما العلة كونه زنا ولم يوجد ذلك في الردة ثم الفرق بينهما أن القذف بالزنا يوجب ثمانين جلدة بخلاف القذف بالردة (فصل) وإذا أكرهه على الاسلام من يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن فأسلم لم يثبت له حكم الاسلام حتى يوجد منه ما يدل على اسلامه طوعاً مثل أن يثبت على الاسلام بعد زوال الإكراه عنه وإن مات قبل ذلك فخكه حكم الكفار، وإن رجع إلى دين الكفر لم يجز قتله ولا إكراهه على الاسلام وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن يصير مسلماً في الظاهر وإن رجع عنه قتل إذا امتنع عن الاسلام لعدم قوله عليه السلام «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» ولأنه أتى بقول الحق فزمه حكمه كالحربي إذا أكرهه عليه.

ولنا أنه أكرهه على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه كالمسلم إذا أكرهه على الكفر والدليل على تحريم الإكراه قول الله تعالى (لا إكراه في الدين) وأجمع أهل العلم على أن الذمي إذا قام على ما هو عليه والمستأمن لا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه ولأنه أكرهه على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه كالأقرار والعتيق وفارق الحربي والرتد فإنه يجوز قتلهما وإكراههما على الاسلام بأن يقول إن أسلمت ولا قتلناك فمتى أسلم حكمه باسلامه ظاهراً وإن مات قبل زوال الإكراه عنه فخكه حكم المسلمين لانه أكرهه بحق فخكه بصحة ما يأتي به كما لو أكرهه المسلم على الصلاة فصلي. وأما في الباطن فيمنهم وبين ربه فمن اعتقد الاسلام بقلبه وأسلم فيما بينه وبين ربه فهو مسلم

الرجل يؤسر فيعرض على الكفر ويكره عليه إله أن يرتد؛ فكرهه كراهة شديدة وقال ما يشبه هذا عندي الذين انزلت فيهم الآية من أصحاب النبي ﷺ أولئك كانوا يرادون على الكلمة ثم يتركون يعملون ما شاءوا وهؤلاء يريدونهم على الإقامة على الكفر وترك دينهم وذلك لأن الذي يكره على كلمة يقولها ثم يخلى لا ضرر فيها وهذا المقيم بينهم يلتزم بأجابتهم إلى الكفر المقام عليه واستحلال المحرمات وترك الفرائض والواجبات وفعل المحظورات والمنكرات ، وإن كان امرأة تزوجها واستولاهوا أولاداً كفاراً وكذلك الرجل وظاهر حالهم المصير إلى الكفر الحقيقي والانسلاخ من الدين الحنفي

(مسئلة) قال (ومن ارتد وهو سكران لم يقتل حتى يفيق ويتم له ثلاثة أيام من وقت رده فإن مات في سكره مات كافراً)

اختلفت الرواية عن أحمد في ردة السكران فروي عنه أنها تصح قال أبو الخطاب وهو أظهر الروايتين عنه وهو مذهب الشافعي وعنه لا يصح وهو قول أبي حنيفة لأن ذلك يتعلق بالاعتقاد

عند الله موعود بما وعد به من أسلم طائماً ومن لم يمتدد الإسلام بقلبه فهو باق على كفره لاحظ له في الإسلام وسواء في هذا من يجوز إكراهه ومن لا يجوز. فإن الإسلام لا يحصل بدون اعتقاده من العاقل بدليل أن المنافقين كانوا يظهرون الإسلام ويقومون بفرائضه ولم يكونوا مسلمين

(فصل) ومن أكره على الكفر لم يصير كافراً وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن هو كافر في الظاهر تبين منه امرأته ولا يرثه المسلمون إن مات ولا يغسل ولا يصلى عليه وهو مسلم فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نطق بكلمة الكفر فأشبهه المختار

ولنا قول الله تعالى (إلا من أكره وقلبه مضطرب بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله) ويروى أن عماراً أكرهه المشركون فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه ثم أتى النبي ﷺ وهو يبكي فأخبره فقال له النبي ﷺ «ان عادوا فمد»

وروي أن الكفار كانوا يعذبون المستضعفين من المؤمنين فما منهم أحد إلا أجابهم إلا بلالا فإنه كان يقول أحد أحد وقال النبي ﷺ «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قول أكره عليه بغير حق فلم يثبت في حقه كما لو أكره على الإقرار وفارق ما إذا أكره بحق فإنه خير بين أمرين يلزمه أحدهما فأيهما اختاره ثبت حكمه في حقه فإذا ثبت أنه لم يكفر فمتى زال عنه الإكراه أمر باظهار إسلامه فإن أظهره فهو باق على إسلامه وإن أظهر الكفر حكم أنه كفر من حين نطق به لأننا تبيننا بذلك أنه كان منشراح الصدر بالكفر من حين نطق به مختاراً له وإن قامت عليه دينة أنه نطق بكلمة الكفر وكان محبوساً عند الكفار ومقيداً عندهم في حالة خوف لم يحكم برده

والقصد والسكران لا يصح عقده ولا قصده فأشبه المعتوه ولأنه زائل العقل فلم تصح رده كالنائم ولأنه غير مكلف فلم تصح رده كالمجنون والدليل على أنه غير مكلف أن العقل شرط في التكليف وهو معدوم في حقه ولهذا لم تصح استنابته

ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا في السكران : إذا سكر هذى وإذا هذ أقترى فحدوه حد القترى فأوجبوا عليه حد الفرية التي يأتي بها في سكره وأقاموا مظنتها مقامها ولأنه يصح طلاقه فصحت رده كالصاحي وقولهم ليس بمكلف ممنوع فإن الصلاة واجبة عليه وكذلك سائر أركان الإسلام ويأثم بفعل المحرمات وهذا معنى التكليف ولأن السكران لا يزول عقله بالكيفية ولهذا يبقى المحذورات ويفرح بما يسره ويساء بما يضره ويحول سكره عن قرب من الزمان فأشبه الناعس بخلاف النائم والمجنون وأما استنابته فتؤخر إلى حين صحوه ليكمل عقله ويفهم ما يقال له وتزال شبهته إن كان قد قال الكفر معتقداً له كما تؤخر استنابته إلى حين زوال شدة عطشه وجوعه ويؤخر الصبي إلى حين بلوغه وكال عقله ولأن القتل جعل للزجر ولا يحصل الزجر في حال سكره وإن قتله قاتل في حال سكره لم يضمه لأن عصمته زالت برده وإن مات أو قتل لم يرثه ورثته ولا يقتله حتى يتم له ثلاثة أيام ابتداءها

لأن ذلك ظاهر في الإكراه ، وإن شهدت أنه كان آمناً حال نطقه برده فإن ادعى ورثته رجوعه إلى الإسلام لم يقبل إلا بينة لأن الأصل بقاؤه على ما هو عليه وإن شهدت البينة عليه بأكل لحم الخنزير لم يحكم برده لأنه قد يأكله معتقداً تحريمه كما يشرب الخمر من يعتقد تحريمها ، وإن قال بعض ورثته أكله مستحلاً له أو أقر برده حرم ميراثه لأنه مقر بأنه لا يستحقه ويدفع إلى مدعي إسلامه قدر ميراثه لأنه لا يدعي أكثر منه ويدفع الباقي إلى بيت المال لعدم من يستحقه فإن كان في الورثة صغير أو مجنون دفع إليه نصيبه ونصيب المقر برده الموروث لأنه لم تثبت رده بالنسبة إليه

(فصل) ومن أكره على كلمة الكفر فالأفضل أن يصبر ولا يقولها وإن أتى ذلك على نفسه لما روى خباب عن رسول الله ﷺ قال « إن كان الرجل ممن قبلكم ليحفر له في الأرض فيجمل فيها فيجاء بمنشار فيوضع على شق رأسه ويشق باثنين ما يمنع ذلك عن دينه ويمشط بأمشاط الحديد مادون عظمه من لحم ما يصرفه ذلك عن دينه » وجاء في تفسير قوله تعالى (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود . وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود) أن بعض ملوك الكفار أخذ قوماً من المؤمنين فحفر لهم أخدوداً في الأرض وأوقدوا فيها نارا ثم قال من لم يرجع عن دينه فاقوه في النار فجعلوا يلقيونهم فيها حتى جاءت امرأة على كتفها صبي لها فتعاضت من أجل الصبي فقال يا أمه اصبري فانك على الحق فذكرهم الله تعالى في كتابه

وروى الأثرم عن أبي عبد الله أنه سئل عن رجل يؤسر فيعرض على الكفر ويكره عليه أنه إن ارتد؟ فكرهه كراهة شديدة وقال ما يشبه هذا عندي الذي أنزلت فيهم الآية من أصحاب النبي ﷺ

من حين ارتد ، فان استمر سكره أكثر من ثلاث لم يقبل حتى يصحو ثم يستتاب عقيب صحوه فان تاب والا قتل في الحال وان أسلم في سكره صح إسلامه ثم يسأل بعد صحوه فان ثبت على إسلامه فهو مسلم من حين أسلم لان إسلامه صحيح وان كفر فهو كافر من الآن لان إسلامه صح وانما يسأل استظهاراً وان مات بعد إسلامه في سكره مات مسلماً

(فصل) ويصح إسلام السكران في سكره سواء كان كافراً أصلياً او مرتداً لانه اذا صحت ردة مع انها محض مضرة وقول باطل فلان يصح إسلامه الذي هو قول حق ومحض مصلحة اولى فان رجع عن إسلامه وقال لم ادر ما قلت لم يلتفت إلى مقاتله وأجبر على الإسلام فان أسلم والإقـتل ويتخرج أن لا يصح إسلامه بناء على القول بان ردة لا تصح فان من لا تصح ردة لا يصح إسلامه كالطفل والمعتوه (فصل) ولا تصح ردة المجنون ولا إسلامه لانه لا قول له وان ارتد في صحته ثم جن لم يقتل في حال جنونه لانه يقتل بالاصرار على الردة والمجنون لا يوصف بالاصرار ولا يمكن استتابته ولو وجب عليه القصاص فجن قتل لان القصاص لا يسقط عنه بسبب من جهته وههنا يسقط برجوعه ولان القصاص

أولئك كانوا يرادون على الكلمة ثم يتركون يعملون ماشاءوا وهؤلاء يريدونهم على الإقامة على الكفر وترك دينهم وذلك ان الذي يكره على الكلمة يقولها ثم يخلى لاضرر فيها وهذا انقيم بينهم يلتزم باجابتهم الى الكفر المقام عليه واستحلال المحرمات وترك الفرائض والواجبات وفعل المنكرات والمحظورات وإن كانت امرأة يزوجونها ويستولدونها أولاداً كفاراً وكذلك الرجل وظاهر حالهم المصير الى الكفر الحقيقي والانسلاخ من الدين الحنيفي

(فصل) ومن أصاب حداً ثم ارتد ثم أسلم اقيم عليه حده وبهذا قال الشافعي سواء لحق بدار الحرب في ردة او لم يلحق بها ، وقال قتادة في مسلم احدث حداً ثم لحق بالروم ثم قدر عليه ان كان ارتد درى عنه الحد وان لم يكن ارتد اقيم عليه ونحو هذا قول ابو حنيفة والثوري الا حقوق الناس لان ردة اجنبت عمله فأسقطت ما عليه من حقوق الله تعالى كمن فعل ذلك في حال شركه فانه لم يثبت حكمه في حقه . واما قوله الاسلام «يجب ما قبله» فالمراد به ما فعله في كفره لانه لو اراد ما قبل ردة أفضى الى كون الردة التي هي اعظم الذنوب مكفرة للذنوب وان من كثرت ذنوبه ولزمته حدود يكفر ثم يسلم فتكفر ذنوبه وتسقط حدوده

(فصل) فأما فعله في ردة فقد نقل مهنا عن احمد قال : سأله عن رجل ارتد عن الاسلام فقطع الطريق ثم لحق بدار الحرب وأخذ المسلمون قال تقام عليه الحدود ويقتص منه وسأله عن رجل ارتد فليحق بدار الحرب فقتل بها مسلماً ثم رجع تائباً وقد أسلم فاخذه وليه يكون عليه القصاص؟ فقال قد زال عنه الحد لانه انما قتل وهو مشرك ثم توقف بعد ذلك وقال لا أقول في هذا شيئاً

انما يسقط بسبب من جهة المستحق له فنظير مسئلتنا أن يحن المستحق للقصاص فإنه لا يستوفي حال جنونه (فصل) ومن اصاب حداً ثم ارتد ثم أسلم أقيم عليه حده وبهذا قال الشافعي سواء لحق بدار الحرب في رده أو لم يلحق بها . وقال قتادة في مسلم أحدث حداً ثم لحق بالروم ثم قدر عليه أن كان ارتد درى عنه الحد وإن لم يكن ارتد أقيم عليه ويخو هذا قال أبو حنيفة والثوري إلا حقوق الناس لأن رده أحببت عمله فأسقطت ما عليه من حقوق الله تعالى كمن فعل ذلك في حال شركه . ولأن الاسلام يجب ما قبله

ولنا أنه حق عليه فلم يسقط برده كحقوق الآدميين . وفلحق ما فعله في شركه فإنه لم يثبت حكمه في حقه . وأما قوله الاسلام «يجب ما قبله» فالمراد به ما فعله في كفره لأنه لو أراد ما قبل رده أفضى إلى كون الردة التي هي أعظم الذنوب مكفرة للذنوب وإن من كثرت ذنوبه ولزمته حدود يكفر ثم يسلم فتكفر ذنوبه وتسقط حدوده

(فصل) فإما ما فعله في رده فقد نقل مهنا عن أحمد قال سأله عن رجل ارتد عن الاسلام فقتل الطريق وقتل النفس ثم لحق بدار الحرب فأخذه المسلمون فقال تقام فيه الحدود ويقتص منه وسأله عن رجل ارتد فقلع بدار الحرب فقتل بها مسلماً ثم رجع تائباً وقد أسلم فأخذه وليه يكون عليه

وقال القاضي ما اصاب في رده من نفس أو مال أو جرح فعليه ضمانه سواء كان في منعة وجماعة أو لم يكن لأنه التزم حكم الاسلام باقراره فلم يسقط بمجرد ما لا يسقط ما ألزمه عند الحاكم بمجرد حده . قال شيخنا والصحيح أن ما اصابه المرتد بعد لحوقه بدار الحرب أو كونه في جماعة تمتنعة لا يضمنه لما ذكرناه فيما تقدم في مسئلة وما أتلف من شيء ضمنه وما فعله قبل هذا أخذه إذا كان مما يتعلق به حق آدمي كالجناية على نفس أو مال لأنه في دار الاسلام فلزمه حكم جنائمه كالذمي والمستأمن وأما من ارتكب حداً خالصاً لله تعالى كالأزنا وشرب الخمر والسرقة فإنه إن قتل بالردة سقط ما سوى القتل من الحدود لأنه متى اجتمع مع القتل حدان تنق بالقتل ، وإن رجع إلى الاسلام أخذ بحد الزنا والسرقة لأنه من أهل دار الاسلام فأخذ بهما كالذمي والمستأمن . فأما حد الخمر فيحتمل أنه لا يجب عليه لأنه كافر فلا يقام عليه حد الخمر كسائر الكفار ويحتمل أن يجب لأنه أقر بحكم الاسلام قبل رده وهذا من أحكامه فلم يسقط بمجرد بعده

(فصل) ومن ادعى النبوة أو صدق من ادعاه فقد ارتد لأن مسيئة لما ادعى النبوة فصدقه قومه صاروا بذلك مرتدين وكذلك طليعة الاسدي ومصدقوه وقال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون كلهم يدعى أنه رسول الله »

(فصل) قال رحمه الله والساحر الذي يركب المسكنة فتسير به في الهواء ونحوه يكفر ويقتل فاما الذي يسحر بالادوية والتدخين ويمتلي شيئاً يضر فلا يكفر ولا يقتل ولكن يضر ويبتص منه

القصاص؟ فقال قد زال عنه الحكم لانه انما قتل وهو مشرك وكذلك ان سرق وهو مشرك ثم توقف بعد ذلك وقال لا أقول في هذا شيئاً

وقال القاضي ما أصاب في رده من نفس او مال او جرح فعليه ضمانه سواء كان في منعة وجماعة او لم يكن لانه التزم حكم الاسلام باقراره فلم يسقط بمجده كما لا يسقط بالتزيمه عند الحاكم بمجده والصحيح ان ما أصابه المرتد بعد لحوقه بدار الحرب أو كونه في جماعة ممتنعة لا يضمنه لما ذكرناه في آخر الباب الذي قبل هذا وما قبله قبل هذا أخذ به إذا كان مما يتعلق به حق آدمي كالجنابة على نفس او مال لانه في دار الاسلام فلزمه حكم جنابته كالذمي والمستأمن . وأما ان ارتكب حداً خالصاً لله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة فإنه ان قتل بالردة سقط ما سوى القتل من الحدود لانه متى اجتمع مع القتل حد اكتفى بالقتل وان رجع الى الاسلام اخذ بحد الزنا والسرقة لانه من اهل دار الاسلام فأخذ بهما كالذمي والمستأمن . وأما حد الخمر فيحتمل ان لا يجب عليه لانه كافر فلا يقيم عليه حد الخمر كسائر الكفار . ويحتمل أن يجب لانه أقر بحكم الاسلام قبل رده وهذا من أحكامه فلم يسقط بمجده بعده والله اعلم

(فصل) ومن ادعى النبوة أو صدق من ادعاه فقد ارتد لان مسيلة لما ادعى النبوة فصدقه قومه صاروا بذلك مرتدين وكذلك طليحة الاسدي ومصدقوه . وقال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون كلهم يزعم انه رسول الله »

ان فعل ما يوجب القصاص . وجملة ذلك ان السحر عقد ورقى وكلام يتكلم به ويكتبه أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له وله حقيقة فمنه ما يقتل وما يمرض وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وطأها ومنه ما يفرق به بين المرء وزوجه وما يبيض أحدهما إلى الآخر أو يحجب بين اثنين وهذا قول الشافعي وذهب به بعض اصحابه إلى أنه لا حقيقة له انما هو تخيل قال الله تعالى (ليخيل اليه من سحرهم أنها تسمى) وقال أصحاب أبي حنيفة ان كان شيئاً يصل الى بدن المسحور كدخان ونحوه جاز ان يحصل منه ذلك فاما ان يحصل المرض والموت من غير ان يصل الى بدنه شيء فلا يجوز ذلك لانه لو جاز لبطلت معجزات الانبياء عليهم السلام لان ذلك يخرق العادات فاذا جاز من غير الانبياء بطلت معجزاتهم وأدلتهم

ولنا قول الله تعالى (قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومن شر النفاثات في العقد) يعني السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن عليه ولولا ان السحر حقيقة لما أمر بالاستعاذة منه وقال الله تعالى (يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت) الى قوله (فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وروى عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ سحر حتى إنه ليخيل اليه أنه يفعل الشيء وما يفعل وأنه قال لما ذات يوم « أشعرت ان

(فصل) ومن سب الله تعالى كفر سواء كان مازحاً أو جاداً وكذلك من استهزأ بالله تعالى أو بآياته أو برسوله أو كتبه . قال الله تعالى (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ؟ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) وينبغي أن لا يكتفى من الهازي بذلك بمجرد الاسلام حتى يؤدب ادبا يزجره عن ذلك فانه إذا لم يكتف ممن سب رسول الله ﷺ بالتوبة فمن سب الله تعالى أولى

(فصل في السحر)

وهو عقد ورقى وكلام يتكلم به أو يكتبه أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن السحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له ، وله حقيقة فنه ما يقتل وما يمرض وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وطأها ، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه وما يفيض أحدهما إلى الآخر أو يحجب بين اثنين وهذا قول الشافعي ، وذهب بعض أصحابه إلى أنه لا حقيقة له إنما هو تخيل لأن الله تعالى قال (تخيل إليه من سحرهم أنها تسعى) وقال أصحاب أبي حنيفة إن كان شيئاً يصل إلى بدن السحور كدخان ونحوه جاز أن يحصل منه ذلك . فاما أن يحصل المرض والموت من غير أن يصل إلى بدنه شيء فلا يجوز ذلك لأنه لو جاز لبطلت معجزات الانبياء عليهم السلام لأن ذلك يخرق العادات ، فإذا جاز من غير الانبياء بطلت معجزاتهم وأدلتهم

الله افتاني فيما استفتيته؟ إنه اتاني ملكان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي فقال ما وجع الرجل؟ قال مطبوع قال من طبه؟ قال لبيد بن الأعصم في مشط ومشاطة في جف طلعة ذكر في بئر ذي اروان» ذكره البخاري وغيره. جف الطلعة وعأؤها والمشاطة الشعر الذي يخرج من شعر الرأس أو غيره إذا مشط ، فقد أثبت لهم سحراً ، وقد اشتهر بين الناس وجود عقد الرجل عن امرأته حين يتزوجها فلا يقدر على اتيانها وحل عقده فيقدر عليها بعد عجزه عنها حتى صار متوتراً لا يمكن جرده ، وروي من أخبار السحرة ما لا يكاد يمكن التواطؤ على الكذب فيه ، وأما إبطال المعجزات فلا يلزم من هذا لأنه لا يبلغ ما تأتي به الانبياء عليهم السلام وليس يلزم أن ينتهي إلى أن تسعى العصا والحبال

(فصل) وتعليم السحر وتعلمه حرام لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم قال أصحابنا ويكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد تحريمه أو إباحته، وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا يكفر فإن حنبلاً روى عنه قال قال عبي في العراف والكاهن والساحر: أرى أن يمتاب من هذه الأفاعيل كلها فانه عندي في معنى المرتد فإن تاب وراجع يعني خلى سبيله قلت له يقتل؟ قال لا لعله يراجع قلت له لم لا تقتله؟ قال إذا كان يصلي لعله يتوب ويرجع، وهذا يدل على أنه لم يكفره. لأنه لو كفره لقتله، وقوله في معنى المرتد

ولنا قول الله تعالى (قل اعوذ برب الفلق من شر ما خلق ومن شر غاسق إذا وقب ومن شر
النفاثات في العقد) يعني السواحر اللآتي يعتقدن في سحرهن وينفثن عليه ولولا ان السحر له حقيقة لما
أمر الله تعالى بالاستمادة منه. وقال الله تعالى (يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملوكين بيابل هاروت
وماروت — إلى قوله — فيتعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وروت عائشة رضي الله عنها
ان النبي ﷺ سحر حتى انه ليخيل اليه انه يفعل الشيء وما يفعله وانه قال لها ذات يوم « اشعرت
ان الله مالى افتاني فيما استفتيته؟ انه اتاني ملكان فجلس احدهما عند رأسي والآخر عند رجلي فقال
ما وجع الرجل؟ قال مطبوب قال من طبه؟ قال لبيد بن الاعصم في مشط ومشاطة في جف طلعة ذكر في
بئر ذي اروان » ذكره البخاري وغيره. جف الطلعة وعاؤها والمشاطة الشعر الذي يخرج من شعر
الرأس او غيره إذا مشط. فقد أثبت لهم سحرآ

وقد اشتهر بين الناس وجود عقد الرجل عن امرأته حين يتزوجها فلا يقدر على إتيانها وحل
عقده فيقدر عليها بعد عجزه عنها حتى صار متواتراً لا يمكن جحده. وروي من أخبار السحرة ما
لا يكاد يمكن التواطؤ على الكذب فيه. واما إبطال المعجزات فلا يلزم من هذا لانه لا يبلغ ما يأتي به
الانبياء عليهم السلام وليس يلزم ان ينتهي الى ان تسعى العصي والحبال
إذا ثبت هذا فان تعلم السحر وتعليمه حرام لا نعلم فيه خلافاً بين اهل العلم. قال اصحابنا :

يعني في الاستتابة وقال أصحاب أبي حنيفة ان الاعتقاد ان الشياطين تفعل له ما يشاء كفر وان اعتقد
انه تخيل لم يكفر وقال الشافعي ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب السبعة انها
تفعل ما يلتمس او اعتقد حل السحر كفر لان القرآن نطق بتحريمه وثبت بالنقل المتواتر والاجماع
والإفسق ولم يكفر لان عائشة رضي الله عنها باعت مدبرة لها سحرتها بمحضر من الصحابة ولو
كفرت لضارت مرتدة يجب قتلها ولم يجز استرقاقها ولانه شيء يضر بالناس فلم يكفر بمجرد كذا
وجه قول الاصحاب قول الله تعالى (واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان —
الى قوله — وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر) وقوله تعالى (وما كفر سليمان)
أي ما كان ساحراً كفر بسحره وقولها انما نحن فتنه فلا تكفر أي لا تتعلمه فتكفر بذلك وقد
ذكرنا حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان الساحرة سألت أصحاب رسول الله ﷺ
وهم متوافرون هل لها من توبة فما افتاها أحد

(فصل) وحد الساحر القتل روي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وحفصة وجندب بن عبد الله
وجندب بن كعب وقيس بن سعد وعمر بن عبد العزيز وهو قول أبي حنيفة، ومالك ولم ير الشافعي عليه
القتل بمجرد السحر وهو قول ابن المنذر ورواية عن أحمد وقد ذكرناها ووجهها ما ذكرنا من حديث
عائشة في المدبرة التي سحرتها فباعها، ولان النبي ﷺ قال « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث :

ويكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد تحريمه أو إباحته . وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا يكفر فان حنبلا روى عنه قال قال عبي في العراف والكاهن والساحر : ارى ان يستتاب من هذه الافاعيل كلها فانه عندي في معنى المرتد فان تاب وراجع يعني يخلى سبيله . قلت له يقتل ؟ قال لا ، يحبس لعله يرجع قلت له لم لا تقتله ؟ قال إذا كان يصلي لعله يتوب ويرجع . وهذا يدل على أنه لم يكفره لانه لو كفره لقتله . وقوله في معنى المرتد يعني في الاستتابة

وقال اصحاب أبي حنيفة : ان اعتقد أن الشياطين تفعل له ما يشاء كفر وان اعتقد أنه تخيل لم يكفر . وقال الشافعي : ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب إلى الكواكب السبعة وانها تفعل ما يلتمس أو اعتقد حل السحر كفر لان القرآن نفى بتحريره وثبت بالنقل المتواتر والاجماع عليه ، وإلا فسق ولم يكفر لان عائشة رضي الله عنها باءت مدبرة لها سحرها بمحض من الصحابة ولو كفرت لصارت مرتدة يجب قتلها ولم يجز استرقاقها ، ولانه شيء يضرب بالناس فلم يكفر بمجرد كذا دم

ولنا قول الله تعالى (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا - إلى قوله - وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر) اي وما كفر سليمان اي وما كان ساحراً كفر بسحره ، وقولها انما نحن فتنة فلا تكفر أي لا تتعلمه فتكفر بذلك وقدرى هشام بن غروة عن أبيه عن عائشة ان امرأة جاءت بها فجعلت تبكي بكاء شديداً وقالت يأم المؤمنين ان عجوزاً ذهبت بي إلى هاروت وماروت فقلت علماني السحر فقالا اتقي الله ولا تكفري فانك

كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير حق » ولم يصدر منه احد الثلاثة فوجب أن لا يحل دمه ولنا ما روى جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ انه قال (حد الساحر ضربه بالسيف) قال ابن المنذر رواه اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف وروى سعيد وابو داود في كتابيهما عن بجالة قال كنت كاتباً لجزء بن معاوية ثم الاحنف بن قيس اذ جاء كتاب عمر قبل موته بسنة : اقتلوا كل ساحر فقتلنا ثلاث سواحر في يوم ، وهذا اشتهر فلم ينكر فكان اجماعاً وقتلت حفصة جارية لها سحرتها وقتل جندب بن كعب ساحراً كان يسحر بين يدي الوليد بن عقبة ولانه كافر فقتل للخبر المروي (فصل) والسحر الذي ذكرنا حكمه هو الذي يعد في العرف سحراً مثل فعل لبيد بن الأعصم

حين سحر النبي ﷺ في مشط ومشاطة ، وروينا في مغازي الاموي ان النجاشي دعا السواحر فنخن في احليل عمارة بن الوليد فهمام مع الوحش فلم يزل معها الى امارة عمر بن الخطاب فامسكه انسان فقال خلني وإلا مت فلم يخله فمات من ساعته ، وبلغنا ان بعض الامراء أخذ ساحرة فجاء زوجها كأنه محترق فقال قولوا لها تحل عني فقالت اتوني بخيوط وباب فأبواها به فجلست على الباب وجعلت تعقد فطار بها الباب فلم يقدرها عليها ، فهذا وأمثاله مثل ان يعقد الرجل المتزوج فلا يطيق وطء امرأته هو السحر المختلف في حكم صاحبه

على رأس امرئ فقلت علماني السحر فقال اذهبي الى ذلك التنور فبولي فيه ففعلت فرأيت كأن فارساً مقنعا في الحديد خرج مني حتى طار فغاب في السماء فرجعت اليهما فأخبرتتهما فقالا ذلك إيمانك فذكرت باقي القصة الى أن قالت - والله يا أم المؤمنين ما صنعت شيئاً غير هذا ولا أصنعه ابداً فهل لي من توبة قالت عائشة ورأيتهما تبكي بكاء شديداً فطافت في أصحاب رسول الله ﷺ وهم متوافرون تسألهم هل لها من توبة؟ فما أفتاها أحداً الا ابن عباس قال لها ان كان أحد من أبويك حياً فبريه واكثر من عمل البر ما استطعت، وقول عائشة قد خالفها فيه كثير من الصحابة وقال علي رضي الله عنه الساحر كافر ويحتمل ان المدبرة ثابت فسقط عنها القتل والكفر بتوبتها ويحتمل انها سحرتها بمعنى انها اذهبت إلى ساحر سحرها (فصل) وحد الساحر القتل روي ذلك عن عمر وعثمان بن عفان وابن عمر وحفصة وجندب ابن عبد الله وجندب بن كعب رقيس بن سعد وعمر بن عبد العزيز وهو قول أبي حنيفة ومالك ولم ير الشافعي عليه القتل بمجرد السحر وهو قول ابن المنذر ورواية عن أحمد قد ذكرناها فيما تقدم، ووجه ذلك أن عائشة رضي الله عنها باعت مدبرة سحرتها ولو وجب قتلها لما حل بيعها، ولأن النبي ﷺ قال « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث: كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير حق » ولم يصدر منه احد الثلاثة فوجب أن لا يحل دمه

ولنا ما روى جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال « حد الساحر ضربه بالسيف » قال ابن المنذر رواه اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف، وروى سعيد وابو داود في كتابيهما عن بحالة قال كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الاحنف بن قيس إذ جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة: اقتلوا كل ساحر فقتلنا ثلاث سواحر في يوم، وهذا أشهر فلم ينكر فكان اجماعاً وقتلت حفصة جارية لها سحرتها وقتل جندب بن كعب ساحراً كان، يسحر بين يدي الوليد بن عقبة ولأنه كافر فيقتل للخبر الذي روه (فصل) وهل يستتاب الساحر فيه روايتان (أحدهما) لا يستتاب وهو ظاهر ما نقل عن الصحابة فانه لم ينقل عن أحد منهم انه استتاب ساحراً، وفي الحديث الذي رواه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان الساحرة سألت أصحاب النبي ﷺ وهم متوافرون هل لها من توبة فما أفتاها أحد، ولأن السحر معنى في قلبه لا يزول بالتوبة فيشبه من لم يتب (والرواية الثانية) يستتاب فان تاب قبالت توبته لانه ليس بأعظم من الشرك والمشرک يستتاب ومعرفة السحر لا تمنع قبول توبته فان الله تعالى

﴿مسئلة﴾ (فاما الذي يسحر بالادوية والتدخين وسقي شيء يضر فلا يكفر ولا يقتل) لان الله تعالى وصف الساحرين الكافرين بانهم يفرقون بين المرء وزوجه فيختص الكفر بهم ويبقى من سواهم من الذين يسحرون بالادوية والتدخين على أصل العصمة لا يجب قتلهم ولا يكفرون بسحرم لكن يعزرون ان ارتدوا معصية ويقتص منهم ما يوجب القضاء كما يقتص من غيرهم من المسلمين ﴿مسئلة﴾ (واما الذي يعزم على الجن ويزعم أنه يجمعها فتطيعه فلا يكفر ولا يقتل)

قبل توبة سحرة فرعون وجعلهم من اوليائه في ساعة ، ولان الساحر لو كان كافراً فأسلم صح إسلامه وتوبته فاذا صحت التوبة منهما صحت من أحدهما كالسكر ، ولان السكر والقتل انما هو بعمله بالسحر لا بعمله بدليل الساحر إذا أسلم والعمل به يمكن التوبة منه ، وكذلك اعتقاد ما يكفر باعتقاده يمكن التوبة منه كالشرك ، وهاتان الروايتان في ثبوت حكم التوبة في الدنيا من سقوط القتل ونحوه فاما فيما بينه وبين الله تعالى وسقوط عقوبة الدار الآخرة عنه فيصح فان الله تعالى لم يسد باب التوبة عن أحد من خلقه ومن تاب الى الله قبل توبته لانعم في هذا خلافاً

(فصل) والسحر الذي ذكرنا حكمه هو الذي يعد في العزف سحراً مثل فعل لبيد بن الاعصم حين سحر النبي ﷺ في مشط ومشاطة ، وروينا في مغازي الاموي ان النجاشي دعا السواحر فنفخن في احويل عمارة بن الوليد فهم مع الوحش فلم يزل معها إلى اماره عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمسكه انسان فقال خلني وإلا مت فلم يخله فمات من ساعته ، وبلغنا أن بعض الامراء أخذ ساحرة فجاء زوجها كأنه محترق فقال قولوا لها تحل عني فقالت انتوني بخيوط وباب فجلست على الباب حين أتوها به وجعلت تعقد وطار بها الباب فلم يقدروا عليها ، فهذا وامثاله مثل أن يعقد الرجل المتزوج فلا يطيق وطء زوجته هو السحر المختلف في حكم صاحبه ، فاما الذي يعزم على المصروع ويزعم أنه يجمع الجن ويأمرها فتطيعه فهذا لا يدخل في هذا الحكم ظاهراً ، وذكره القاضي وابو الخطاب في جملة السحرة ، وأما من يحل السحر فان كان بشيء من القرآن أو شيء من الذكر والاقسام والكلام الذي لا بأس به فلا بأس به وان كان بشيء من السحر فقد توقف أحمد عنه قال الاثرم سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر فقال قد رخص فيه بعض الناس ، قيل لا بي عبد الله أنه يجعل في الطنجير ماء ويغيب فيه ويعمل كذا فتفرض يده كالمنكر وقال ما أدري ما هذا ، قيل له فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر ؟ فقال ما أدري ما هذا

وروي عن محمد بن سيرين انه سئل عن امرأة تعذبها السحرة فقال رجل اخط خطا عليها واغرز السكين عند مجمع الخط واقرا القرآن فقال محمد ما أعلم بقراءة القرآن بأساً على حال ولا أدري

وذكره أبو الخطاب في السحرة الذين يقتلون وكذلك ذكره القاضي . فاما الذي يحل بالسحر فان كان بشيء من القرآن أو شيء من الذكر والاقسام والكلام المباح فلا بأس به فان كان بشيء من السحر فقد توقف أحمد عنه ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر فقال قد رخص فيه بعض الناس ، قيل لا بي عبد الله أنه يجعل في الطنجير ماء ويغيب فيه ويعمل كذا فتفرض يده كالمنكر وقال ما أدري ما هذا ، قيل له فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر ؟ فقال ما أدري ما هذا ، وروي عن محمد بن سيرين أنه سئل عن امرأة تعذبها السحرة فقال رجل اخط خطا عليها واغرز السكين عند مجمع الخط واقرا القرآن فقال محمد ما أعلم بقراءة القرآن بأساً على حال ولا أدري

ما الخط والسكين . وروي عن سعيد بن السيب في الرجل يؤخذ عن امراته فياتمس من يداويه فقال
انما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع وقال ايضاً ان استطعت ان تنفع اخاك فافعل . فهذا من قولهم
يدل على ان المزم ونحوه لم يدخلوا في حكم السحرة ولا نهى لايسمون به وهو مما ينفع ولا يضر
(فصل) فأما الكاهن الذي له رأي من الجن تأتبه بالاخبار، والعراف الذي يحسد ويتخرص فقد
قال احمد في رواية حنبل في العراف والكاهن والساحر ارى ان يستتاب من هذه الافاعيل، قيل له
يقتل؟ قال لا، يجلس لعله يرجع قال والعرافة طرف من السحر والساحر اخبث لان السحر شعبة
من الكفر . وقال الساحر والكاهن حكمهما القتل أو الحبس حتى يتوبالا انهما يلبسان امرهما وحديث عرافتوا
كل ساحر وكاهن وليس هو من امر الاسلام، وهذا يدل على ان كل واحد منهما فيه روايتان (احدهما) انه
يقتل اذ لم يتب (والثانية) لا يقتل لان حكمه اخف من حكم الساحر وقد اختلف فيه فهذا بدرء القتل عنه اولى
(فصل) فأما ساحر أهل الكتاب فلا يقتل لسحره الا ان يقتل به وهو مما يقتل به غالباً فيقتل قصاصاً ،
وقال ابو حنيفة يقتل لمعوم ما تقدم من الاخبار ولا نه جناية او جبت قتل المسلم فأوجب قتل الذي كالتل
ولنا ان لبيد بن الاعصم سحر النبي ﷺ فلم يقتله ولان الشرك أعظم من سحره ولا يقتل
به والاخبار وردت في ساحر المسلمين لانه يكفر بسحره وهذا كافر أصلي، وقياسهم ينتقض باعتقاد
الكفر والتكلم به وينتقض بالزنا من المحصن فانه لا يقتل به الذي عندهم ويقتل به المسلم والله أعلم

ما الخط والسكين، وروي عن سعيد بن السيب في الرجل يؤخذ عن امراته فياتمس من يداويه فقال
انما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع وقال ايضاً ان استطعت ان تنفع أخاك فافعل فهذا من قولهم
يدل على ان المزم ونحوه لم يدخلوا في حكم السحرة لانهم لا يسمون به وهو مما ينفع ولا يضر
(فصل) فأما الكافر الذي له رأي من الجن يأتبه بالاخبار، والعراف الذي يحسد ويتخرص فقد
قال أحمد في رواية حنبل في العراف والكاهن والساحر ارى ان يستتاب من هذه الافاعيل، قيل له
يقتل قال لا، يجلس لعله يرجع، قال والعرافة طرف من السحر والساحر اخبث لان السحر شعبة
من الكفر وقال الساحر والكاهن حكمهما القتل أو الحبس حتى يتوبالا انهما يلبسان امرهما وحديث عرافتوا
اقتلوا كل ساحر وكاهن وليس هو من أمر الاسلام، وهذا يدل على ان كل واحد فيه روايتان (احدهما)
انه يقتل اذ لم يتب (والثانية) لا يقتل لان حكمه اخف من حكم الساحر وقد اختلف فيه فهذا بدرء القتل عنه اولى
(فصل) فأما ساحر أهل الكتاب فلا يقتل لسحره الا ان يقتل به ويكون مما يقتل به غالباً فيقتل قصاصاً، وقال
أبو حنيفة يقتل لمعوم ما تقدم من الاخبار ولا نه جناية او جبت قتل المسلم فأوجب قتل الذي كالتل قصاصاً
ولنا ان لبيد بن الاعصم سحر النبي ﷺ فلم يقتله ولان الشرك أعظم من سحره فلا يقتل
به والاخبار وردت في ساحر المسلمين لانه يكفر بسحره وهذا كافر أصلي وقياسهم ينتقض باعتقاد
الكفر والتكلم به وينتقض بالزنا من المحصن فانه لا يقتل به الذي عندهم ويقتل به المسلم والله أعلم

كتاب الحدود

الزنا حرام وهو من الكبائر المغام بدليل قول الله تعالى (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) وقال تعالى والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا)
وروى عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم؟ قال « أن تجعل لله نداً وهو خلقك - قال قلت ثم أي؟ قال - أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك - قال قلت ثم أي؟ قال - أن تزني بحليلة جارك » أخرجه البخاري ومسلم، وكان جد الزاني في صدر الاسلام الحبس للثيب والاذى بالكلام من انتقيرع والتوبيخ للكر انوله سبحانه (واللاي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا . واللذان يأتيناها منكم فآذوهما فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنها ان الله كان توابا رحيم)
قال بعض أصحاب أهل العلم المراد بقوله (من نسائكم) الثيب لان قوله من نسائكم إضافة زوجة كقوله (للذين يؤلون من نسائهم) ولا فائدة في اضافته ههنا فعلمها إلا اعتبار اثبوبة ، ولأنه قد ذكر عقوبتين أحدهما أغلظ من الاخرى فكانت الاغلاظ للثيب والاخرى للابكار كالجرم

كتاب الحدود

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجب الحد إلا على بالغ عاقل عالم بالتحريم)

أما البلوغ والعقل فلا خلاف في اعتبارهما في وجوب الحد وصحة الاقرار لانهما قد رفع القلم عنهما قال عليه الصلاة والسلام « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن، وفي حديث ابن عباس في قصة ماعز أن النبي ﷺ سأل قومه « أجنون هو؟ » قالوا ليس به بأس . وروي ان النبي ﷺ قال له حين أقر عنده « أبك جنون؟ » وروى ابو داود بإسناده قال أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر أن ترجم فربها علي بن أبي طالب فقال ما شأن هذه؟ فقالوا مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم، فقال ارجعوا بها ثم أتاه فقال يأمر المؤمنين أما علمت ان القلم قد رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل؟ قال بلى ، قال فما بال هذه؟ قال لا شيء ، قال فأرسلها فأرسلها ، قال فجعل عمر يكب . ولأنه اذا سقط عنه التكليف في العبادات والانم في الماصي فالحد المبني على الدرء بالشبهات أولى بالاسقاط (فصل) ولا يجب هل النائم لما ذكرنا من الحديث ، فلو زنى بنايمة أو استدخلت ذكر نائم

والجلد ثم نسخ هذا بما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » رواه مسلم وابو داود : فان قيل فكيف ينسخ القرآن بالسنة؟ قلنا قد ذهب بعض أصحابنا الى جوازه لان الكل من عند الله وان اختلفت طرقه ، ومن منع ذلك قال ليس هذا نسخاً انما هو تفسير للقرآن وتبيين له لان النسخ رفع حكم ظاهره الاطلاق ، فأما ما كان مشروطاً بشرط وزال الشرط لا يكون نسخاً وههنا شرط الله تعالى حبسهن الى أن يجعل لمن سبيلا فيبنت السنة السبيل فكان بياناً لا نسخاً ويمكن أن يقال ان نسخه حصل بالقرآن فان الجلد في كتاب الله والرجم كان فيه فنسخ رسمه وبقي حكمه

﴿ مسألة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (واذا زنى الحر المحسن أو الحرة المحصنة جلدا ورجما حتى يموتا في احدي الروايتين من أبي عبد الله رحمه الله والرواية الأخرى يرجمان ولا يجلدان)

الكلاب في هذه المسئلة في فصول ثلاثة

(أحدها) في وجوب الرجم على الزاني المحسن رجلا كان أو امرأة وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الإصدار في جميع الأعصار ولا نعلم فيه مخالفاً الا الخوارج فنههم قالوا الجلد للبكر والثيب لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)

إن وجد منه الزنا حال نومه فلا حد عليه لانه مرفوع عنه القلم ، ولو أقر حال نومه لم يلتفت الى اقراره لان كلامه ليس بمعتبر ولا يدل على صحة مدلوله

(فصل) فان كان يحن مرة ويفيق أخرى فأقر في اذقته انه زنى وهو مقيق أو قامت عليه بينة انه زنى في افاقته فعليه الحد لانعلم فيه خلافاً وبه قال الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي لان الزنا الموجب للحد وجد منه في حال افاقته وهو مكلف والقلم غير مرفوع عنه واقارده وجد في حال اعتبار كلامه ، فان أقر في افاقته ولم يصفه الى حال أو شهدت عليه البينة بالزنى ولم تصفه الى حال افاقته لم يجب الحد لانه يحتمل انه وجد في حال جنونه فلم يجب الحد مع الاحتمال ، وقد روى ابو داود في حديث المجنونة التي أتى بها عمر أن علياً قال هذه معتوهة بني فلان لعل الذي أتاها أتاها في بلائها ، فقال عمر لا أدري قتال علي وأنا لا أدري

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجب الحد إلا على عالم بالتحريم)

قال عمر وعلي وعثمان لا حد إلا على من علمه وبهذا قال عامة أهل العلم ، وقد روى سعيد بن المسيب قال ذكر الزنا بالشام فقال رجل زنت البارحة ، قالوا ماتقول ؟ قال ما علمت ان الله حرمه فكتب بها الى عمر فكتب إن كان يعلم ان الله حرمه فحدوه وإن لم يكن علم فاعلموه فان عاد

وقالوا لا يجوز ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع واليقين لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز

ولنا أنه قد ثبت الرجم عن رسول الله ﷺ بقوله وفعله في أخبار تشبه المتواتر وأجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ على ما سنده في أثناء الباب في مواضعه إن شاء الله تعالى وقد أنزله الله تعالى في كتابه وإنما نسخ رسمه دون حكمه فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأتها وعقلتها ووعيتها ورجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده فخشيت إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى فالرجم حق على من زنا إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف وقد قرأ بها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) متفق عليه وأما آية الجلد فتقول بها فإن الزاني يجب جلده فإن كان ثبارة مع الجلد والآية لم تعرض لفيه وإلى هذا أشار علي رضي الله عنه حين جلد شرارة ثم رجمها وقال جلدها بكتاب الله تعالى ثم رجمها بسنة رسول الله ﷺ ثم لو قلنا إن الثيب لا يجلد لكان هذا تخصيصاً للآية العامة وهذا سائغ بغير خلاف فإن عومات القرآن في الإثبات كلها مخصصة وقولهم إن هذا نسخ ليس بصحيح وإنما هو تخصيص ثم لو كان نسخاً لكان نسخاً بالآية التي ذكرها عمر

فارجموه ، وسواء جهل تحريم الزنا أو تحريم عين المرأة مثل أن يزف إليه غير امرأته فيظنها زوجته أو يدفع إليه جارية فيظنها جاريته فيطؤها فلا حد عليه

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز أن يقيم الحد إلا الإمام أو نائبه)

لأنه حق لله تعالى فيفتقر إلى الاجتهاد ولا يؤمن من استيفائه الحيف فوجب تفويضه إلى نائب الله تعالى في خلقه ولأن النبي ﷺ كان يقيم الحد في حياته وخلفاؤه بعده ولا يلزم حضور الإمام إقامته لأن النبي ﷺ قال « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وأمر برجم ماعز ولم يحضر وأتي بسارق فقال « اذهبوا به فاقطعوه » وجميع الحدود في هذا سواء حد القذف وغيره لأنه لا يؤمن فيه الحيف والزيادة على الواجب ويفتقر إلى الاجتهاد فأشبهه سائر الحدود

﴿مسئلة﴾ (إلا السيد فإن له إقامة الحد بالحد خاصة على رقيقه القن وهل له القتل في الردة والقطع في السرقة ؟ على روايتين)

وجملة ذلك أن السيد إقامة الحد بالجلد على رقيقه القن في قول أكثر العلماء ، روي نحو ذلك علي وابن مسعود وابن عمر وأبي حميد وأبي أسيد الساعدي وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وعلمة والاسود والزهري وهبيرة والحسن بن أبي مريم وأبي ميسرة ومالك والثوري والشافعي وأبي ثور وابن المنذر

رضي الله عنه وقد رويناه أن رسل الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز رحمه الله فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم وقالوا ليس في كتاب الله الا الجلد وقالوا الخائض أوجبتم عليها قضاء الصوم دون الصلاة والصلاة أوكد فقال لم عمر وأنتم لاتأخذون الا بما في كتاب الله؟ قالوا نعم قال فأخبروني عن عدد الصلوات المفروضات وعدد أركانها وركعاتها ومواقيتها أين تجذونه في كتاب الله تعالى؟ وأخبروني عما تجب الزكاة فيه ومقاديرها ونصبتها فقالوا انظرنا فرجموا يومهم ذلك فلم يجدوا شيئا مما سألمهم عنه في القرآن فقالوا لم نجد في القرآن قول فكيف ذهبتم اليه؟ قالوا لان النبي ﷺ فعله وفعله المسلمون بعده فقال لهم فكذلك الرجم وقضاء الصوم فان النبي ﷺ رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء الصوم دون الصلاة وفعل ذلك نساء ونساء أصحابه . إذا ثبت هذا فعني الرجم أن يرمي بالحجارة وغيرها حتى يقتل بذلك قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المرجوم يدام عليه الرجم حتى يموت ولأن إطلاق الرجم يقتضي القتل به كقوله تعالى (لتكونن من المرجومين) وقد رجم رسول الله ﷺ اليهوديين اللذين زنيا وماعزاً والغادية حتى ماتوا .

(فصل) وإذا كان الزاني رجلاً أقیم قائماً ولم يوثق بشيء ولم يحفر له سواء ثبت الزنا بينة أو اقرار لانعلم فيه خلافاً لان النبي ﷺ لم يحفر لما عز قال أبو سعيد لما أمر رسول الله ﷺ برجم

وقال ابن أبي ليلى أدركت بقايا الانصار يجلدون ولا تدم في مجالسهم الحدود اذا زنوا ، وعن الحسن بن محمد أن فاطمة حدث جارية لها زنت وعن ابراهيم ان عاتمة والاسود كانا يقيمان الحدود على من زنا من خدم عشائرم روى ذلك سعيد في سننه ، وقال اصحاب الرأي ليس له ذلك لان الحدود الى السلطان ولان من لا يملك اقامة الحد على الحر لا يملكه على العبد كالصبي ولأن الحد لا يجب إلا بينة أو اقرار وتعتبر لذلك شروط من عدالة الشهود ومجئتهم مجتمعين أو في مجلس واحد وذكر حقيقة الزنا وغير ذلك من الشروط التي تحتاج الى فقيه يعرفها ويعرف الخلاف فيها وكذلك الاقرار ، فينبغي أن يفوض ذلك الى الامام أو نائبه كحد الاحرار ولانه حد هو حق الله تعالى فيفوض الى الامام كالقتل والقطع

ولنا ما روى سعيد ثنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت الرابعة فليجلدها وليبيعها ولو بضمير » وقال حدثنا أبو الاحوص ثنا عبد الأعلى عن أبي جميلة عن علي عن النبي ﷺ أنه قال « وأقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم » ورواه الدارقطني ولان السيد يملك تأديب أمته وتزويجها فملك اقامة الحد عليها كالسلطان وبهذا فارق الصبي إذا ثبت هذا فنما يملك الحد بشروط أربعة

ما عرّ خرجنا به الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه ولكنه قام لنا رواه أبو داود ولان الحفر له ودفن بعضه عقوبة لم يرد بها التبرع في حقه فوجب أن لا تثبت وان كان امرأة فظاهر بكلام أحمد أنها لا يحفر لها أيضاً وهو الذي ذكره القاضي في الخلاف وذكر في المجرّد أنه ان ثبت الحد بالافرار لم يحفر لها وان ثبت بالبيئة حفر لها الى الصدر ، قال أبو الخطاب وهذا أصح عندي وهو قول أصحاب الشافعي لما روى أبو بكر وبريدة أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها الى التندوة رواه أبو داود ولأنه استر لها ولا حاجة الى تمكينها من الهرب لكون الحد ثبت بالبيئة فلا يسقط بفعل من جهتها بخلاف الثابت بالافرار فانها تترك على حال لو أرادت الهرب تمكنت منه لأن رجوعها عن اقرارها مقبول .

ولنا ان أكثر الاحاديث على ترك الحفر فان النبي ﷺ لم يحفر للجهنية ولا لما عر ولا لليهوديين والحديث الذي احتجوا به غير معمول به ولا يقولون به فان التي نقل عنه الحفر لها ثبت خدّها باقرارها ولا خلاف بيننا فيها فلا يسوغ لهم الاحتجاج به مع مخالفتهم له . إذا ثبت هذا فان ثياب المرأة تشد عليها كيلا تنكشف وقد روى أبو داود باسناده عن عمران بن حصين قال فامر بها النبي ﷺ فشدت ثيابها ولان ذلك استر لها

(فصل) والسنة ان يدور الناس حول المرجوم فان كان الزنا ثبت بينة فالسنة ان يبدأ الشهود

(أحدها) أن يكون جلداً كحد الزنا والشرب وحد القذف ، فأما القتل في الردة والقطع في السرقة فلا يملكهما الا الامام ، وهذا قول أكثر أهل العلم وفيها رواية أخرى أن السيد يملكهما وهو ظاهر مذهب الشافعي لعموم قول النبي ﷺ « أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم » وروي أن ابن عمر قطع عبداً سرق وكذلك عائشة ، وعن حفصة أنها قتلت أمة لها سحرتها ولان ذلك حداً يشبهه الجلد

ولنا أن الاصل تفويض الحد إلى الامام لانه حق لله تعالى فيفوض إلى نائبه كما في حق الاحرار ولما ذكره أصحاب أبي حنيفة وإنا فوض إلى السيد الجلد خاصة لانه تأديب والسيد يملك تأديب عبده وضربه على الذنب وهذا من جنسه وإنا افترقا في أن هذا مقدر والتأديب غير مقدر ، وهذا لا اثر له في منع السيد منه بخلاف القطع والقتل فانهما اتلاف لجمته أو بعضه الصحيح ولا يملك السيد هذا من عبده ولا شيئاً من جنسه والخبر الوارد في حد السيد غبده انما جاء في الزنا خاصة وانما قسنا عليه ما يشبهه من الجلد وقوله « أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم » انما جاء في سياق الحد في الزنا فان أول الحديث عن علي رضي الله عنه قال : أخبر النبي ﷺ بأمة له فجرت فأرسلني اليها فقال « اجادها الحد - قال فاندالمقت فوجدتها لم تحب من دمها فرجعت اليه فقال - أفرغت - فقلت ووجدتها لم تحب من دمها - قال - إذا جفت من دمها فاجلدها الحد وأقيموا الحدود على ما

بالرجم وإن كان ثبت باقرار بدأ به الامام او الحاكم إن كان ثبت عنده ثم يرحم الناس بعده وروى سعيد باسناده عن علي رضي الله عنه انه قال: الرجم رجمان فما كان منه باقرار فاول من يرحم الامام ثم الناس وما كان بيينة فأول من يرحم البينة ثم الناس ولان فعل ذلك أبعد لهم من الهممة في السكذب عليه فان هرب منهم وكان الحد ثبت بيينة اتبعوه حتى يقتلوه ؛ وإن كان ثبت باقرار تركوه لما روي ان ماعز بن مالك لما وجد مس الحجارة خرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس وقد عجز اصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله ثم أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟ » رواه ابو داود ولأنه يحتمل الرجوع فيسقط عنه الحد فان قتله قاتل في هربه فلا شيء عليه لحديث ابن أنيس حين قتل ماعزاً ولأنه قد ثبت زناه باقراره فلا يزول ذلك باحتمال الرجوع وإن لم يقتل وأتى به الامام فكان مقبياً على اعترافه رجمه وإن رجع عنه تركه

(الفصل الثاني) أنه يجلد ثم يرحم في إحدى الروايتين. فعل ذلك علي رضي الله عنه وبه قال ابن عباس وابي بن كعب وأبوذر ذكر ذلك عبد العزيز عنها واختاره وبه قال الحسن واسحاق وداود وابن المنذر (والرواية الثانية) يرحم ولا يجلد روي عن عمر وعثمان انهما رجا ولم يجلدا ، وروي عن ابن مسعود انه قال: إذا اجتمع حدان لله تعالى فيهما القتل أحاط القتل بذلك، وبهذا قال النخعي والزهري والاوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور واصحاب الرأي واختار هذا ابو اسحاق الجوزجاني وابو بكر

ملكيت أيما نكم « فالظاهر أنه انما أراد ذلك الحد وشبهه ، وأما فعل حفصة فقد أنكره عثمان عليها وشق عليه ، وما روي عن ابن عمر فلا نعلم ثبوت عنه

﴿ مسألة ﴾ (ولا يملك اقامته على من بعضه حر ولا أمة المزدوجة)

وقال مالك والشافعي يملك السيد اقامة الحد على الامة المزدوجة لعموم الخبر ولأنه مختص بملكها وانما يملك الزوج بعض منافعها فأشبهت المستأجرة

ولنا ما روي عن ابن عمر أنه قال : إذا كانت الامة ذات زوج رفعت إلى السلطان ، وإن لم يكن لها زوج جالدها سيدها نصف ما على الحصن ولا نعرف له مخالفاً في عصره ولان نفعها مملوك لغيره مطلقاً أشبهت المشتركة ولان المشترك انما منع من اقامة الحد عليه لانه يقيمه في غير ملكه لان الجزء الحر أو المملوك لغيره ليس بملك له وهذا شبهه لان محل الحد هو محل استمتاع الزوج وهو بدنهما. فلا يملكه والخبر مخصوص بالمشارك فنعيس عليه والمستأجرة اجارتها مؤقتة تنقضي ، ويحتمل أن نقول لا يملك قابة الحد عليها في حال اجارتها لانه ربما أفضى إلى تفويت حق المستأجر وكذلك الامة المرهونة يخرج فيها وجهان

(فصل) ويشترط أن يكون السيد بالغاً عاقلاً عالماً بالحدود وكيفية اقامتها لان الصبي والمجنون ليسا من أهل الولايات والجاهل بالحد لا يمكنه اقامته على الوجه الشرعي فلا يقو ض اليه

الأثرم ونصره في سننهما لأن جابراً روى أن النبي ﷺ رجم ماعزاً ولم يجلده ورجم الغامدية ولم يجلدها وقال « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » متفق عليه ولم يأمره بجلدها وكان هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فوجب تقديمه قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول : في حديث عبادة أنه أول حد نزل وأن حديث ماعز بعده رجمه رسول الله ﷺ ولم يجلده وعمر رجم ولم يجلده ونقل عنه إسماعيل بن سعيد نحو هذا ولأنه حد فيه قتل فلم يجتمع معه جلد كالردة ولأن الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سواه فالحد أولى

ووجه الرواية قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا عام ثم جاءت السنة بالرجم في حق الثيب والتغريب في حق البكر فوجب الجمع بينهما وإلى هذا أشار علي رضي الله عنه بقوله جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله ﷺ ، وقد صرح النبي ﷺ بقوله في حديث عبادة « والثيب بالثيب الجلد والرجم » وهذا الصريح الثابت يقين لا يترك إلا بئله ، والاحاديث الباقية ليست صريحة فانه ذكر الرجم ولم يذكر الجلد فلا يمارض به الصريح بدليل أن التغريب يجب بذكره في هذا الحديث وليس بمذكور في الآية ولأنه زان فيجلد كالبكر ولأنه قد شرع في حق البكر عقوبتان الجلد والتغريب فيشرع في حق المحصر أيضاً عقوبتان الجلد والرجم فيكون الرجم مكان التغريب فعلى هذه الرواية يبدأ بالجلد أولاً ثم يرجم فن والى بينهما جاز لأن اتلافه

﴿ مسألة ﴾ (فإن كان السيد فاسقاً أو امرأة فله اقامته في ظاهر كلامه بحيث لا يملكه) في الفاسق وجهان (أحدهما) لا يملكه لأن هذه ولاية فناهاها الفسق كولاية التزويج (والثاني) يملكه لأنها ولاية استفادها بالملك فلم ينافها الفسق كبيع العبد وفي المرأة أيضاً وجهان (أحدهما) لا تملكه لأنها ليست من أهل الولايات (والثاني) تملكه لأن فاطمة جلست أمة لها وعاشة قطعت أمة لها سرقت وحفصة قتلت أمة لها سحرتهما ولأنها مالكة تامة الملك من أهل التصرفات أشبهت الرجل وفيه وجه ثالث أن الحد يفوض إلى وليها لأنه يزوج أمها

﴿ مسألة ﴾ (ولا يملكه المكاتب لأنه ليس من أهل الولاية ، وفيه وجه أنه يملكه) لأنه يستفاد بالملك فأشبهه سائر تصرفاته

﴿ مسألة ﴾ (وسواء ثبت بينة أو اقرار)

إذا ثبت باعتراف فللسيد اقامته إن كان يدترف الاعتراف الذي يثبت به الحد وشروطه، وإن ثبت بينة اعتبر أن تثبت عند الحاكم لأن البينة تحتاج إلى البحث في المدالة ومعرفة شروط سماعها ولغظها ولا يقوم بذلك إلا الحاكم ، وقال القاضي يعقوب : إن كان السيد يحسن سماع البينة ويعرف شروط المدالة جاز أن يسمعها ويقيم الحد بها كما يقيمها بالاقرار وهذا ظاهر نص الشافعي لأنها أحد ما يثبت به الحد فأشبهت الاقرار .

مقصود فلا تضر الموالاة بينهما وإن جلدته يوما ورجه في آخر جازفان عايناً رضي الله عنه جلد شرحة يوم الخميس ثم رجهما يوم الجمعة ثم قال جلدتها بكتاب الله تعالى ورجتها بسنة رسول الله ﷺ (الفصل الثالث) أن الرجم لا يجب إلا على المحصن باجماع أهل العلم وفي حديث عمر: إن الرجم حق على من زنا وقد أحصن وقال النبي ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث » ذكر منها « أو زنا بعد إحصان » وللإحصان شروط سبعة

(أحدها) الوطء في القبل ولا خلاف في اشتراطه لأن النبي ﷺ قال « الثيب بالثيب الجلد والرجم » والثيابة تحصل بالوطء في انقبال فوجب اعتباره ولا خلاف في أن عقد النكاح الخالي عن الوطء لا يحصل به إحصان سواء حصلت فيه خلوة أو وطء فيما دون الفرج أو في الدبر أو لم يحصل شيء من ذلك لأن هذا لا يصير به المرأة ثيباً ولا يخرج به عن حد البكار الذين حدم جلد مائة وتقريب عام بمقتضى الخبر ولا بد من أن يكون وطئاً حصل به تفتيب الحشفة في الفرج لأن ذلك حد الوطء الذي يتعلق به أحكام الوطء

(الثاني) أن يكون في نكاح لأن النكاح يسمى إحصاناً بدليل قول الله تعالى (والمحصنات من النساء) يعني المزوجات ولا خلاف بين أهل العلم في أن الزنا ووطء الشبهة لا يصير به الواطئ محصناً ولا نعلم خلافاً في أن التسري لا يحصل به الإحصان لواحد منهما لكونه ليس بنكاح ولا تثبت فيه أحكامه (الثالث) أن يكون النكاح صحيحاً وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء وقتادة ومالك

﴿مسئلة﴾ (وان ثبت بعلمه فله اقامته نص عاينه ، ويحتمل أن لا يملكه كالامام)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن السيد لا يقيمه بعلمه وهذا قول مالك لأن الامام لا يقيمه بعلمه فالسيد أولى ولأن ولاية الامام لأحد أقوى من ولاية السيد لكونها متفقاً عليها وثابتة بالاجماع فإذا لم يثبت الحد في حقه بالعلم فهنا أولى ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يقيمه بعلمه لأنه قد ثبت عنده فملك اقامته كما لو أقربه ولأنه يملك تأديب عبده بعلمه وهذا يجري مجرى التأديب ويفارق الحاكم لأن الحاكم متهم لا يملك محل اقامته وهذا بخلافه وهذا ظاهر المذهب

﴿مسئلة﴾ (ولا يقيم الامام الحد بعلمه)

هذا ظاهر المذهب روي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وبه قال مالك وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر : له اقامته بعلمه وهو قول أبي ثور وعن أحمد رحمه الله نحو ذلك لأنه إذا جازت له اقامته بالبيعة والاعتراف الذي لا يفيد فيما يفيد العلم أولى ولنا قول الله تعالى (فاستشهدوا عاينين أربعة منكم) وقال سبحانه (فاذا لم يأتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكاذبون) وقال عمر أو كلن الجبل أو الاعتراف ولأنه لا يجوز له أن يتكلم

والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور يحصل الاحصان بالوطء في نكاح فاسد وحكي ذلك عن الليث والاوزاعي لان الصحيح والفاقد سواء في أكثر الاحكام مثل وجوب المهر والعدة ونحوه وأما المرأة ولحاق الولد فكذلك في الاحصان

ولنا انه وطء في غير ملك فلم يحصل به الاحصان كوطء الشبهة ولا نسلم ثبوت ما ذكره من الاحكام وإنما ثبتت بالوطء فيه وهذه ثبتت في كل وطء وليست مختصة بالنكاح إلا أن النكاح ههنا صار شبهة فصار الوطء فيه كوطء الشبهة سواء (الرابع) الحرية وهي شرط في قول أهل العلم كلهم إلا أبو ثور قال: العبد والامة هما محصنان يرجلن إذا زنيا إلا أن يكون إجماع يخالف ذلك وحكي عن الاوزاعي في العبد تحته حرة هو محصن يرجم إذا زنا وإن كان تحته أمة لم يرجم وهذه أقوال تخالف النص والاجماع فان الله تعالى قال (فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) والرجم لا ينتصف وإيجابه كله يخالف النص مع مخالفة الاجماع المنعقد قبله إلا أن يكون إذا اعتقا بعد الاصابة فهذا فيه اختلاف سنذكره إن شاء الله تعالى وقد وافق الاوزاعي على أن العبد إذا وطئ الامة ثم عتقا لم يصيرا محصنين وهو قول الجمهور وزاد فقال في الملوكين إذا اعتقا وهما متزوجان ثم وطئها الزوج : لا يصيران محصنين بذلك الوطء وهو أيضاً قول شاذ خالف أهل العلم به فان الوطء وجد منهما حل كما حلما فصنهما كالصبيين إذا بلغا (الشرط الخامس والسادس)

به ولو رماه بما علمه منه لكان قاذفاً يلزمه جد ائتماف فلم تجز إقامة الحد لتول غيره ولانه اذا حرم النطق به فالعمل به أولى

﴿ مسألة ﴾ (ولا تقام الحدود في المساجد)

لما روى حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ نهى أن يستقذ في المسجد وأن يشد فيه الاشارة وأن تقام فيه الحدود لانه لا يؤمن أن يحدث من الحدود شيء يتلوث به المسجد فان أقيم فيه سقط الفرض لحصول المقصود وهو الزجر ولان المرتكب للنهي غير المحدود فلم يمنع ذلك سقوط الفرض عنه كما لو اقتصر في المسجد

﴿ مسألة ﴾ (ويضرب الرجل قائماً)

وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك يضرب جالساً قال أبو الخطاب ، وقد روى حنبل أنه يضرب قاعداً لان الله تعالى لم يأمر بالقيام ولانه مجلود في حد أشبه المرأة

ولنا قول علي رضي الله عنه : لكل موضع من المحرظ الا الوجه والفرج ، وقال للجلاد اضرب واوجع واتق الرأس والوجه ولان قيامه وسيلة الى اعضاء كل عضو حفظه من الضرب وقوله ان الله لم يأمر بالقيام قلنا ولم يأمر بالجلوس ولم يذكر الكيفية فعملناها من دليل آخر ولا يصح قياس الرجل على المرأة في هذا لان المرأة يقصد سترها ويخشى هتكها ، اذا ثبت هذا فانه يضرب

البلوغ والعقل فلو وطئ وهو صبي او مجنون ثم بلغ او عقل لم يكن محصناً هذا قول أكثر أهل العلم ومذهب الشافعي ، ومن أصحابه من قال يصير محصناً وكذلك العبد إذا وطئ في رقه ثم عتق يصير محصناً لأن هذا وطئ يحصل به الإخلال للمطلق ثلاثاً فحصل به الاحصان كالموجود حال الكمال ولنا قوله عليه السلام « والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » فاعتبر الثيوبة خاصة ولو كانت تحصل قبل ذلك لكان يجب عليه الرجم قبل بلوغه وعقله وهو خلاف الإجماع ويفارق الاحصان الإخلال لأن اعتبار الوطئ في حق المذاق يحتمل أن يكون عقوبة له بتحريمها عليه حتى يطأها غيره ولأن هذا مما تأباه الطباع ويشق على النفوس فاعتبره الشارع زجراً عن الطلاق ثلاثاً وهذا يستوى فيه العاقل والمجنون بخلاف الاحصان فإنه اعتبر لكمال النعمة في حقه فإن من كملت النعمة في حقه كانت جنائته أخف وأحق بزيادة العقوبة والنعمة في العاقل البالغ أكمل والله أعلم

(الشرط السابع) أن يوجد الكمال فيهما جميعاً حال الوطئ فيطأ الرجل العاقل الحر امرأة عاقلة حرة وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ونحوه قول عطاء والحسن وابن سيرين والنخعي وقتادة والثوري وإسحاق قلوه في الرقيق، وقال مالك: إذا كان أحدهما كاملاً صار محصناً إلا الصبي إذا وطئ الكبيرة لم يحصنها ونحوه عن الأوزاعي واختلف عن الشافعي فقيل له قولان (أحدهما) كقولنا (والثاني) أن الكامل يصير محصناً وهذا قول ابن المنذر لأنه حر بالغ عاقل وطئ في نكاح صحيح فصار محصناً كما لو كان

بسوط ، وحكي عن بعضهم أن حد الشرب يقام بالأيدي والنعال وأما إف الثياب لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب فقال « اضربوه » قال أبو هريرة فمنا الضارب بيده والضارب بعله والضارب بثوبه رواه أبو داود

ولنا أن النبي ﷺ قال « إذا شرب الخمر فاجلدوه » والجلد إنما يفهم من إطلاقه الضرب بالسوط والخلفاء الراشدون ضربوا فيه بالسياط وكذلك غيرهم فصار إجماعاً ولا نهجاً في حد فكان بالسوط كغيره فأما حديث أبي هريرة فكان في بدء الإسلام ثم جلد النبي ﷺ واستقرت الأمور فقد صح أن النبي ﷺ جلد أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وفي حديث ابن عمر قال اتوني بسوط فجاءه أسلم مولاه بسوط دقيق فأخذه عمر فمسحه بيده ثم قال لا سلم اتني بسوط غير هذا فأناؤه به تاماً فامر عمر بتدأمة فجاءه إذا ثبت هذا فإن السوط يكون وسطاً لا حديداً فيجرح ولا خلماً فلا يؤلم لما روي أن رجلاً اعترف عند النبي ﷺ فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط حديد لم يكسر بموته فقال بين هذين رواه مالك عن زيد بن أسلم مرسلًا وروي عن أبي هريرة مسنداً وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال ضرب بين ضريين وسوط بين سوطين يعني وسطاً لا شديد فيقتل ولا ضعيف فلا يردع

﴿مسألة﴾ (ولا يمد ولا يربط ولا يجرّد قال ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد ولا نهريد)

الآخر مثله . وقال بعضهم : انما اتقولان في الصبي . نال به فانه يصير محصنا قولاً واحداً إذا كان كاملاً ولنا انه وطء لم يحصن به أحد المتواطئين فلم يحصن الآخر كالنخري ولانه متى كان أحدهما ناقصاً لم يكمل الوطء فلا يحصل به الاحصان كولو كانا غير كاملين وبهذا فارق ما قسوا عليه .

(فصل) ولا يشترط الاسلام في الاحصان وبهذا قال الزهري والشافعي ، فعلى هذا يكون الننيان محصنين فان تزوج المسلم ذمية فوطئها صاراً محصنين . وعن احمد رواية أخرى ان الذمية لا تحصن المسلم . وقال عطاء والنخعي والشعبي ومجاهد والثوري هو شرط في الاحصان فلا يكون الكافر محصناً ولا تحصن الذمية مسلماً لأن ابن عمر روى أن النبي ﷺ قال « من أشرك بالله فليس بمحصن » ولانه إحصان من شرطه الحرية فكان الاسلام شرطاً فيه كاحصان القذف وقال مالك كقولهم الا أن الذمية تحصن المسلم بناء على اصله في انه لا يعتبر الكمال في الزوجين ، وينبغي أن يكون ذلك قولاً للشافعي

ولنا ما روى مالك . عن نافع عن ابن عمر أنه قال : جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له ان رجلاً منهم وامراًة زنياً وذكر الحديث فأمر بهما رسول الله ﷺ فوجها متفق عليه ولان الجنابة بالزنا استوت من المسلم والذمي فيجب أن يستويا في الحد ، وحديثهم لم يصح ولا نعرفه في مسند

وجلد أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينقل عن أحد منهم مد ولا قيد ولا تجريد بل يكون عليه القميص والقميصان ، وان كان عليه فرو أوجبة محشوة نزعته لانه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب قال أحمد لو تركت عليه ثياب الشتاء ما بالي بالضرب ، وقال مالك يجرد لان الامر بجلبده يقتضي مباشرة جسمه ولنا قول ابن مسعود ولم نعلم عن أحد من الصحابة خلافه والله تعالى لم يأمر بتجريده وانما أمر بجلبده ومن جلد من فوق الثوب فقد جلد

﴿ مسألة ﴾ (ولا يبالغ في ضرباً بحيث يشق الجلد)

لان المقصود اذبه لاهلاكه ، ويفرق الضرب على اعضائه وجسده فيأخذ كل عضو منه حصته ويكثر منه في مواضع اللحم كالألتين والفخذين ويتقى المقاتل وهي الرأس والوجه والفرج من المرأة والرجل جميعاً يقول علي رضي الله عنه لكل موضع من الجسد حظ الا الوجه والفرج لان ماعد الا أعضاء الثلاثة ليس بمقتل فأشبه الظهر ولان الرأس مقتل فأشبه الوجه ولانه ربما أدى في رأسه الى ذهاب سمعه أو بصره أو عقله أو قتله والمقصود اذبه لا قتله

﴿ مسألة ﴾ (والمرأة كذلك فيما ذكرنا من صفة الجلد الا انها تضرب جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها لئلا تنكشف)

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ومالك وقال أبو يوسف تحم المرأة قائمة كاللعان

(المغني والشرح الكبير) (١٧) (الجزء العاشر)

وقيل هو موقوف على ابن عمر ثم يتعين حمله على إحصان القذف جمعاً بين الحديثين فان راويهما واحد وحديثنا صريح في الرجم فيتمين حمل خبرهم على الإحصان الآخر

فان قالوا : انما رجم النبي ﷺ اليهوديين بحكم التوراة بدليل انه راجعها فلما تبين له ان ذلك حكم الله عليهم أقامه فيهم وفيها أنزل الله تعالى (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) قلنا انما حكم عليهم بما أنزل الله تعالىه بدليل قوله تعالى (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ولانه لا يسوغ للنبي ﷺ الحكم بغير شريعته ولو ساغ ذلك لساغ لغيره ، وانما راجع التوراة لتعريفهم ان حكم التوراة موافق لما يحكم به عليهم وانهم تاركون لشريعته مخالفتهم للحكمهم . ثم هذا حجة لنا فان حكم الله في وجوب الرجم ان كان ثابتاً في حقهم يجب أن يحكم به عليهم ، فقد ثبت وجود الإحصان فيهم فانه لا معنى له سوى وجوب الرجم على من زنى منهم بعد وجود شروط الإحصان منه ، وان منعوا ثبوت الحكم في حقهم فلم يحكم به النبي ﷺ ؟ ولا يصح انقياس على إحصان القذف لان من شرطه العفة واليست شرطاً ههنا

(فصل) ولو ارتد المحسن لم يبطل احصائه فلو أسلم بعد ذلك كان محصناً . وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يبطل لان الاسلام عنده شرط في الإحصان وقد بينا انه ليس بشرط ثم هذا داخل في عموم قوله عليه السلام « أوزنى بعد إحصان » ولانه زنا بعد الإحصان فكان حده الرجم كالذي لم

ولنا قول علي ويفارق اللعان فانه لا يؤدي الى كشف العورة وما عدا الاعضاء الثلاثة

﴿ مسألة ﴾ (والجلد في الزنا أتد الجاد ثم جلد القذف ثم الشرب ثم التعزير)

وكذلك قال أصحابنا وقال مالك كلها واحداً لان الله تعالى أمر بجلد الزاني والقاذف أمراً واحداً ثم مقصود جميعها واحد وهو الزجر فيجب تساويها في الصفة ، وعن أبي حنيفة التعزير اشدها ثم حد الزاني ثم الشرب ثم حد القذف

ولنا ان الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيده بقوله (ولا تأخذكم بها رافة في دين الله) فاقضى مزيد تأكيده ولا يمكن ذلك في العدد فجعل في الصفة ، ولان مادونه أخف منه في العدد فلا يجوز ان يزيد عليه في ايلامه ووجعه وهذا دليل على ان ماخف في عدده كان أخف في صفته ولان مادونه أخف منه عدداً فلا يجوز ان يزيد عليه في ايلامه ووجعه لانه يفضي الى التسوية أو زيادة القليل على الم الكثير

﴿ مسألة ﴾ (وان رأى الامام الجاد في حد الخمر بالجريد والنعال فله ذلك)

لما ذكرنا من حديث أبي هريرة قال آتي النبي ﷺ برجل قد شرب فقال « اضربوه » قال أبو هريرة فمنا الضارب بيده والضارب بنعلين والضارب بثوبه ، رواه أبو داود

﴿ مسألة ﴾ (قال أصحابنا ولا يؤخر الحد للعرض فان كان جلداً وخشي عليه من السوط أقيم

يرتد . فأما ان تقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب بعد إحصانه فسي واسترق ثم أعتق احتمل ان لا يبطل إحصانه لانه زنى بعد إحصانه فأشبهه من ارتد . واحتمل ان يبطل لانه بطل بكونه رقيقا فلا يعود إلا بسبب جديد بخلاف من ارتد

(فصل) وإذا زنى وله زوجة له منها ولد فقال ما وطئتها لم يرجم وبهذا قال الشافعي . وقال ابو حنيفة يرجم لأن الولد لا يكون إلا من وطء فقد حكم بالوطء ضرورة الحكم بالولد

ولنا ان الولد يلحق بإمكان الوطء واحتماله، والاحصان لا يثبت الا بحقيقة الوطء فلا يلزم من ثبوت ما يكتفى فيه بالإمكان وجود ما تعتبر فيه الحقيقة وهو أحق الناس بهذا فانه قال لو تزوج امرأة في مجلس الحاكم ثم طلقها فيه فأنت بولد لخطبه مع العلم بأنه لم يطأها في الزوجية فكيف يحكم بحقيقة الوطء مع تحقق انتفائه، وهكذا لو كان لامرأة ولد من زوج فأنكرت أن يكون وطئها لم يثبت احصانها لذلك

(فصل) ولو شهدت بينة الاحصان انه دخل بزوجه فقال أصحابنا يثبت الاحصان به لان المفهوم من لفظ الدخول كالمفهوم من لفظ المجامعة . وقال محمد بن الحسن لا يكتفى به حتى تقول جامعها أو باضعها أو نحوه لان الدخول يطلق على الخلوة بها ولهذا ثبت بها أحكامه وهذا أصح القولين ان شاء الله تعالى فأما اذا قالت جامعها أو باضعها فلا نعلم خلافا في ثبوت الاحصان وهكذا ينبغي اذا قالت وطئها فان قالت باشرها أو مسها أو أصابها أو أتاها فينبغي أن لا يثبت به الاحصان لان هذا يستعمل فيما دون الجماع في الفرج كثيرا فلا يثبت به الاحصان الذي يندرى بالاحتمال

باطراف الثياب والمشكول ويحتمل ان يؤخر للمرض المرجو زواله

اما اذا كان الحد رجما لم يؤخر لانه لا فائدة فيه اذا كان قتله متحتما واذا كان جلدا فالمرض على ضربين (احدهما) يرجى برؤه فقال أصحابنا يقام عليه الحد ولا يؤخر فان خشى عليه من السوط ضرب بسوط يؤمن معه التلف فان خيف من السوط أقيم بالعشكول وهذا قول أبي بكر وبه قال إسحاق وأبو ثور لان عمر رضي الله عنه أقام الحد على قدامة بن مظعون في مرضه ولم يؤخره وانتشر ذلك في الصحابة ولم ينكروه فكان اجماعا، ولان الحد واجب على الفور فلا يؤخر ما أوجبه الله تعالى بغير حجة قال القاضي ظاهر قول الخرقى تأخير لقوله من يجب عليه احد وهو صحيح عاقل وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي لحديث علي رضي الله عنه في التي هي حديثة عهد بنفاس ولان في تأخير اقامة الحد على الكدل من غير اتلاف فكان أولى، وأما حديث عمر في جلد قدامة فانه يحتمل انه كان مرضا خفيفا لا يمنع من اقامة الحد على السكالم ولهذا لم ينقل عنه انه خفف عنه في السوط وانما اختار له سوطا وسطا كالذي يضرب به الصحيح، ثم ان فعل النبي ﷺ يقدم على فعل عمر مع أنه اختيار علي وفعله وكذلك الحكم في تأخير في الحر والبرد المفرط (الضرب الثاني) المريض الذي لا يرجى برؤه فهذا يقام عليه الحد في الحال ولا يؤخر بسوط يؤمن معه التلف كالقضييب الصغير

(فصل) وإذا جلد الزاني على أنه بكر ثم بان محصناً رجم لما روى جابر أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به رسول الله ﷺ فجلد الحد ثم أخبر أنه محصن فرجم رواه أبو داود. ولأنه إن وجب الجمع بينهما فقد أتى ببعض الواجب فيجب إتمامه ، وإن لم يجب الجمع بينهما تبين أنه لم يأت بالحد الواجب فيجب أن يأتي به

(مسئلة) قال (ويعسلان ويكفنان ويصلى عليهما ويدفنان)

لا خلاف في تغسيلها ودفنها وأكثر أهل العلم يرون الصلاة عليهما . قال الامام احمد سئل علي رضي الله عنه عن شراحة وكان رجمها فقال اصنعوا بها كما تصنعون بموتاكم وصلى علي على شراحة ؛ وقال مالك من قتله الامام في حد لا يصلي عليه لان جابراً قال في حديث ماعز فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ خيراً ولم يصل عليه . متفق عليه

ولنا ما روى أبو داود باسناده عن عمران بن حصين في حديث الجهنمية فأمر بها النبي ﷺ فرجمت ثم أمرهم فصلوا عليها فقال عمر يا رسول الله أتصلي عليها وقد زنت ؟ فقال « والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها ؟ » ورواه الترمذي وفيه فرجت وصلى عليها وقال حديث حسن صحيح . وقال النبي ﷺ « صلوا على من قال لا إله إلا الله » ولأنه مسلم لو مات قبل الحد صلي عليه فيصل على بعده كالسارق وأما خبر ماعز فيحتمل أن النبي ﷺ لم يحضره او اشتغل عنه بأمر أو غير ذلك فلا يعارض ما روينا

وشمراخ النخل فان خيف عليه من ذلك جمع ضعفاً فيه مائة شمراخ فضر به ضربة واحدة . وبهذا قال الشافعي وانكر مالك هذا وقال قد قال الله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا جلده واحدة ولنا ما روى أبو امامة بن سهل بن حنيف عن بعض اصحاب رسول الله ﷺ ان رجلاً اشتكى حتى ضني فدخلت عليه امرأة فهش لها فوقع بها فسنل رسول الله ﷺ فأمر رسول الله ﷺ ان يأخذوا مائة شمراخ فيضربوه ضربة واحدة ، رواه أبو داود والنسائي وقال ابن المنذر في اسناده مقال ، ولأنه لا يخلو من ان يقام عليه الحد على ما ذكرنا أولاً يقام اصلاً او يضرب ضرباً كاملاً : لا يجوز تركه بالكيفية لانه يخالف الكتاب والسنة ولا ان يجلد جلدًا تاماً لانه يفضي الى اذلاله فتعين ما ذكرناه ، وقولهم هذا جلده واحدة قلنا يجوز ان يقام ذلك في حال العذر كما قال الله تعالى في حق ايوب (وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنث) وهذا أولى من ترك حده بالكيفية أو قتله بما لا يوجب القتل

(فصل) واذا وجب الحد على حامل لم يقم عليها حتى تضع سواء كان الحمل من زنا أو غيره قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان الحامل لا ترحم حتى تضع ، وروى بريدة أن امرأة من بني غامد قالت يا رسول الله طهرني قل « وما ذاك » قالت أنها حبل من زنا قال « انت » قالت نعم فقال « لها ارجمي حتى

﴿مسئلة﴾ قال (واذا زنى الحر البكر جلد مائة وغرب عاما)

يعني لم يحصن وان كان ثيباً وقد ذكرنا الاحصان وشروطه ، ولا خلاف في وجوب الجلد على الزاني اذا لم يكن محصناً وقد جاء بيان ذلك في كتاب الله تعالى بقوله سبحانه (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وجاءت الاحاديث عن النبي ﷺ موافقة لما جاء به الكتاب، ويجب مع الجلد تغريبه عاما في قول جمهور العلماء . روي ذلك عن الخلفاء الراشدين وبه قال أبي وابوداود وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم واليه ذهب عطاء وطاوس والثوري وابن ابي ليلى والشافعي واسحاق وابو ثور ، وقال مالك والاوزاعي يغرب الرجل دون المرأة لان المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة ولانها لا تخلو من التغريب بمحرم او بغير محرم : لا يجوز التغريب بغير محرم لقول النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم والآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم » ولان تغريبها بغير محرم اغراء لها بالفجور وتضييع لها ، وإن غربت بمحرم أفضى الى تغريب من ليس بزاني ونفي من لا ذنب له وأن كافت أجرته في ذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد الشرع به كما لو زاد ذلك على الرجل ، والخبر الخاص في التغريب انما هو في حق الرجل وكذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم ، والعام يجوز تخصيصه لانه يلزم من العمل بعمومه مخالفة مفهومه فانه دل بمفهومه على انه ليس على الزاني

تضعي ما في بطنك » قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي ﷺ قال قد وضعت الغامدية فقال « إذا لا ترجها وتدع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه » فقام رجل من الانصار فقال الي رضاعه يا نبي الله قال فرجها رواه مسلم وأبو داود ، وروي ان امرأة زنت في أيام عمر رضي الله عنه فهم عمر برجها وهي حامل فقال معاذ ان كان لك سبيل عليها فليس لك سبيل على حملها فقال عجز النساء أن يلدن مثلك ولم يرجها وعن علي مثله، ولان في اقامة الحد عليها في حال حملها اتلافاً لمصوم ولا سبيل اليه وسواء كان الحد رجماً او غيره لانه لا يؤمن تلف الولد من سرية الضرب وربما سرى الى نفس المضروب فيفوت الولد بفواته، فاذا وضعت الولد فان كان الحد رجماً لم ترجم حتى تسقيه اللبن لان الولد لا يكاد يعيش الابيه ، ثم ان كان له من يرضعه او تدخل اخذ برضاعه رجعت والترك حتى تطفئه لما ذكرنا من حديث الغامدية ولما روى أبو داود باسناده عن بريدة ان امرأة اتت النبي ﷺ فقالت اني فحرت فوالله اني لحبلى فقال لها « ارجعي حتى تلدي » فرجعت فلما ولدت أتت بالصبي فقال « ارجعي فأرضعيه حتى تطفئه » فجاءت به وقد قطمته وفي يده شيء يأكله فأمر بالصبي فدفع الى رجل من المسلمين وأمر بها فحفر لها وأمر بها فرجعت وأمر بها فصلي عليها ودفنت. وان لم يظهر حملها لم تؤخر لاحتمال ان تكون حملت من الزنا لان النبي ﷺ رجم اليهودية والجهنية ولم يسأل عن استبرائهما وقال لا نيس « اذهب الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » ولم يأمره بسؤالها عن استبرائها، ورجم علي رضي

أكثر من العقوبة المذكورة فيه وإيجاب التغريب على المرأة يلزم منه الزيادة على ذلك وفوات حكمته لأن الحد وجب زجراً عن الزنا وفي تغريبها اغراء به وتمكين منه مع أنه قد يخصص في حق الثيب بإسقاط الجلد في قول الأكثرين فتخصيصه هنا أولى ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يجب تغريب لأن علياً رضي الله عنه قال حسبهما من الفتنة أن ينفيا ، وعن ابن المسيب إن عمر غرّب ربيعة بن أمية ابن خلف في الحر إلى خير فلحق بهرقل فتصرف قال عمر لا أغرب مسلماً بعد هذا أبداً ، ولأن الله تعالى أمر بالجلد دون التغريب فأيجاب التغريب زيادة على النص

ولنا قول النبي ﷺ « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » وروى أبو هريرة وزيد بن خالد أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما إن ابني كان عسيماً على هذا فزني بامرأته وإني أفديت منه بمائة شاة ووايدة فسألت رجلاً من أهل العلم فقالوا إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام والرجم على امرأة هذا فقال النبي ﷺ « والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام » وجلد ابنه مائة وغربه عاماً وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجها فاعترفت فرجها متفق عليه ، وفي الحديث أنه قال : سألت رجلاً من أهل العلم فقالوا إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وهذا يدل على أن هذا كان مشهوراً عندهم من حكم الله

الله عنه شراحة ولم يستبرئها ، وإن ادعت الحمل قبل قولها كما قبل قول الغامدية ، فإن كان الحد جلداً فاذا وضعت الولد واقتطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها أقيم عليها الحد وإن كانت في نفاسها أو ضميعة يخاف تلفها لم يقر عليها الحد حتى تطهر وتقوى وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة وذكر القاضي أنه ظاهر كلام الحنفي وقال أبو بكر يقيم عليها الحد في الحال بسوط يؤمن معه التلف فإن خيف عليها من السوط أقيم بالعكول وأطراف الثياب لأن النبي ﷺ أمر بضرب المريض الذي زنى فقال « خذوا له مائة شراخ فاضربوه بها ضربة واحدة »

ولنا ما روى علي رضي الله عنه أنه قال إن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجدها فاذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت أن أناجلدها فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « أحسنت » رواه مسلم وأبو داود ولفظه قال فأثبته فقال يا علي « أفرغت ؟ » فقلت آتيتها ودمها يسيل فقال « دعها حتى ينقطع عنها الدم ثم أقم عليها الحد » وفي حديث أبي بكر أن المرأة انطلقت فولدت غلاماً فجاءت به النبي ﷺ فقال لها « انطاعني فتطهري من الدم » رواه أبو داود ولأنه لو توالى عليه حدان فاستوفى أحدهما لم يستوف الثاني حتى يبرأ من الأول

﴿ مسألة ﴾ (وإذا مات المحدث في الجلد فالحق قتله ولا يجب على أحد ضمانه جلداً كان أو غيره)
لأنه حد وجب لله عز وجل فلم يود من مات به كالتقطع في السرقة وهذا قول مالك وأصحاب

تعالى وقضاء رسوله ﷺ وقد قيل ان الذي قال له هذا هو ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولان التغريب فعله الخلفاء الراشدون ولا نعرف لهم في الصحابة مخالفا فكان اجماعا ولان الخبر يدل على عقوبتين في حق اثيب وكذلك في حق البكر، ومارووه عن علي لا يثبت لضعف روايته وارساله ، وقول عمر لا أغرب بعده مسلماً فيحتمل انه اراد تغريبه في الخبر الذي أصابت الفتنة ربيعة فيه ، وقول مالك يخالف عموم الخبر وقياس لان ما كان حداً في الرجل يكون حداً في المرأة كسائر الحدود ، وقول مالك فيما يقع لي أصح الاقوال وأعدلها ، وعموم الخبر مخصوص بخبر النهي عن سفر المرأة بغير محرم ، والقياس على سائر الحدود لا يصح لانه يستوي الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف هذا الحد ويمكن قلب هذا القياس بانه حد فلا تزداد فيه المرأة على ما على الرجل كسائر الحدود

(فصل) ويغرب البكر الزاني حولا كاملا فان عاد قبل مضي الحول أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافراً ويبني على ماضى ، ويغرب الرجل إلى مسافة القصر لان مادونها في حكم الحضر بدليل انه لا يثبت في حقه أحكام المسافرين ولا يستبيح شيئاً من رخصهم فأما المرأة فان خرج معها محرماً نفيت الى مسافة القصر وان لم يخرج معها محرماً فقد نقل عن احمد أنها تغرب الى مسافة القصر كالرجل وهذا مذهب الشافعي

الرأي وبه قال الشافعي اذا لم يزد في حد الخمر على الاربعين وان زاد على الاربعين فأت فعليه الضمان لان ذلك تعزير انما يفعله الامام برأيه ، وفي قدر الضمان قولان (أحدهما) نصف الدية لانه تلف من فعلين مضمون وغير مضمون فكان عليه نصف الضمان (والثاني) تقسط الدية على عدد الضربات كلها فيجب من الدية بقدر زيادته على الاربعين روي عن علي رضي الله عنه أنه قال ما كنت لاقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي الا صاحب الخمر لومات وديته لان النبي ﷺ لم يسنه

ولنا أنه حد وجب لله تعالى فلم يجب ضمان من مات به كسائر الحدود وما زاد على الاربعين فهو من الحد على ما ذكره ، وان كان تعزيراً فالتعزير يجب فهو بمنزلة الحد ، وأما حديث علي فقد صح عنه أنه قال جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وثبت الحد بالاجماع فلم يبق فيه شبهة

(فصل) ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في سائر الحدود أنه اذا أتى بها على الوجه المشروع من غير زيادة أنه لا يضمن من تلف بها لانه فعلاً بأمر الله وأمر رسوله فلا يؤخذ به ولانه نائب عن الله تعالى فكان التلف منسوباً الى الله سبحانه

(مسألة) (وان زاد على الحد سوطاً أو أكثر فتلف ضمنه وهل يضمن جميع الدية أو نصفها على وجهين) إذا زاد على الحد فتلف الحدود وجب الضمان بغير خلاف نعلم لانه تلف بعدوانه فاشبهه ما لو ضربه في غير الحد ، قال أبو بكر وفي قدر الضمان وجهان (أحدهما) كمال الدية لانه قتل حصل من جهة الله تعالى وعدوان الضارب فكان الضمان على العادي كما لو ضرب مريضاً سوطاً فمات به ولانه

وروي عن احمد انها تنزب الى دون مسافة القصر لتقرب من اهلها فيحفظونها ويحتمل كلام احمد أن لا يشترط في التغريب مسافة القصر فانه قال في رواية الاثرم ينفي من عمله الى عمل غيره وقال ابو ثور وابن المنذر لو نفي الى قرية أخرى بينهما ميل او أقل جاز ، وقال إسحاق يجوز أن ينفي من مصر الى مصر ونحوه قل ابر بن ليلى لان انفي ورد مطلقاً غير مقيد فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، والقصر يسمى سفيراً ويجوز فيه التيمم والنزلة على الراحلة ولا يحبس في البلد الذي نفي اليه وبهذا قال الشافعي وقال مالك يحبس

ولنا انه زيادة لم يرد بها الشرع فلا تشرع كالزيادة على العام

(فصل) واذا زنى الغريب غرب الى بلد غير وطنه وان زنى في البلد الذي غرب اليه غرب منه الى غير البلد الذي غرب منه لان الأمر بالتغريب يقتضيه حيث كان ولانه قد أنس بالبلد الذي سكنه فيبعد عنه .

(فصل) ويخرج مع المرأة محرماً حتى يسكنها في موضع ثم ان شاء رجع اذا أمن عليها وان شاء أقام معها حتى يكمل حولها وان ابى الخروج معها بذلت له الاجرة قال اصحابنا وتبذل من مالها لان هذا من مؤنة سفرها ويحتمل ان لا يجب ذلك عليها لان الواجب عليها التغرب بنفسها فلم يلزمها زيادة عليه كالرجل ولان هذا من مؤنة إقامة الحد فلم يلزمها كأجرة الجلاد، فعلى هذا تبذل

تأثم بعد وان وغيره ما لو التى على سفينة موقرة حجراً فغرقها (والثاني) عليه نصف الضمان لانه تلف بفعل مضمون وغير مضمون فوجب نصف الدية حسب كماله لو جرح نفسه وجرحه غيره فئات وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في احد قوليه وقال في الآخر يجب من الدية بقدر ما تعدى به تقسط الدية على الاسواط كلها وسواء زاد خطأ أو عمدا لان الضمان يجب في الخطأ والعمد، ثم ينظر فان كان الجلاد زاده من عند نفسه بغير امر فالضمان على عاقلته لان العدوان منه وكذلك ان قال له الامام اضرب ما شئت، وان كان له من يعد عليه فزاد في العدد ولم يجبره فالضمان على من يعد سواء تعدد ذلك أو اخطأ في العدد لان الخطأ منه، وان امره الامام بالزيادة على الحد فزاد فقال القاضي الضمان على الامام، وقياس المذهب انه ان اعتقد وجوب طاعة الامام وجب له تحريم الزيادة فالضمان على الامام وان كان عالماً بذلك فالضمان عليه كما لو امره الامام بقتل رجل ظلماً فقتله، وكل موضع قلنا يضمن الامام فهل يلزم عاقلته او بيت المال؟ فيه روايتان (احداها) هو في بيت المال لان خطأه يكثر فلو وجب ضمانه على عاقلته اجحف بهم قال القاضي هذا اصح (والثاني) هو على عاقلته لانها وجبت بخطائه فكانت على عاقلته كما لو رمى صيداً فقتل آدمياً، ويحتمل ان تكون الروايتان فيما إذا وقعت الزيادة منه خطأً أما إذا تعمدها فهذا ظلم قصده فلا وجه لتعلق ضمانه ببيت المال بحال كما لو تعمده جلد من لاحد عليه، واما السكفارة التي تلزم الامام فلا يحملها عنه غيره لانها عبادة فلا

الأجرة من بيت المال وعلى قول اصحابنا ان لم يكن لها مال بذلت من بيت المال فان ابي محرمها الخروج معها لم يجبر وان لم يكن لها محرم غربت مع نساء ثقات والقول في اجرة من يسافر معها منهن كالتقول في اجرة المحرم فان اعوز فقد قال احمد تبق بغير محرم وهو قول الشافعي لانه لا سبيل إلى تأخيرها فأشبهه سفر الهجرة والحج اذا مات محرمها في الطريق ويحتمل ان يسقط النفي إذا لم يجد محرما كما يسقط سفر الحج اذا لم يكن لها محرم فان تغريبها اغراء لها بالفجور وتعريض لها للفتنة وعموم الحديث مخصوص بعموم النهي عن سفرها بغير محرم

(فصل) ويجب ان يحضر الحد طائفة من المؤمنين لقول الله تعالى (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) قال اصحابنا والطائفة واحد فما فوقه وهذا قول ابن عباس ومجاهد والظاهر انهم ارادوا واحداً مع الذي يقيم الحد لان الذي يقيم الحد حاصل ضرورة فيتعين صرف الامر الى غيره وقال عطاء وإسحاق اثنان فان اراد به واحداً مع الذي يقيم الحد فهو مثل القول الاول وان اراد اثنان غيره فوجهه ان الطائفة اسم لما زاد على الواحد واقله اثنان . وقال الزهري ثلاثة لان الطائفة جماعة واقل الجمع ثلاثة وقال مالك اربعة لانه العدد الذي يثبت به الزنا وللشافعي قولان كقول الزهري ومالك وقال ربيعة خمسة وقال الحسن عشرة وقال قتادة نفر واحتج اصحابنا بقول ابن عباس ولأن اسم الطائفة يقع على الواحد بدليل قول الله تعالى (ان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) ثم قال

تعلق بغير من وجد منه سبب اولانها كفارة لفعله فلا تحصل إلا بتحملة اياها ولهذا لا يدخلها التحمل بحال
 ﴿مسئلة﴾ (وإذا كان الحد رجماً لم يحفر له رجلاً كان او امرأة في احد الوجهين)
 سواء ثبت ببينة او اقرار اما إذا كان الزاني رجلاً لم يوثق بشيء ولم يحفر له سواء ثبت الزنا ببينة او اقرار لانعلم فيه خلافاً لان النبي ﷺ لم يحفر لما عز قال ابو سعيد لما امر رسول الله ﷺ بجرم ما عز خرجنا به الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا اوثقناه ولكنه قام لنا رواه ابو داود ولان الحفر له ودفن بمضه عقوبة لم يرد بها الشرع في حقه فوجب ان لا يثبت

﴿مسئلة﴾ (واما المرأة فان كان ثبت باقرارها لم يحفر لها وان ثبت ببينة حفر لها الى الصدر)
 ظاهر كلام احمد ان المرأة لا يحفر لها ايضاً وهو الذي ذكره القاضي في الخلاف وذكر في المجرد انه ان ثبت الحد باقرارها لم يحفر لها وان ثبت بالبينة حفر لها الى الصدر قال ابو الخطاب وهذا أصح عندي وهو قول أصحاب الشافعي لما روى أبو بكره وبريدة أن النبي ﷺ رجم امرأة حفر لها الى التندوة رواه أبو داود ولا حاجة إلى تمكينها من الهرب لكون الحد ثبت بالبينة فلا يسقط بفعل من جهتها بخلاف الثابت بالاقرار فأنها تترك على حال لو أرادت الهرب ثمكنت منه لان رجوعها عن إقرارها مقبول

(فأصلحوا بين أخويكم) وقيل في قوله تعالى (ان نغف عن طائفة منكم نغضب طائفة) انه محسن بن حمير وحده ولا يجب ان يحضر الامام ولا الشهود وبهذا قول الشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة ان ثبت الحد بينة فعليها الحضور والبداة بالرجم وان ثبت باعتراف وجب على الامام الحضور والبداة بالرجم . روي عن علي رضي الله عنه انه قال الرجم رجمان فما كان منه باقرار فأول من يرمي الامام ثم الناس وما كان بينة فأول من يرمي البينة ثم الناس رواه سعيد باسناده ولانه إذا لم يحضر البينة ولا الامام كان ذلك شبهة والحد يسقط بالشبهات .

ولنا أن النبي ﷺ أمر بجرم ما عزوا الفامدية ولم يحضرهما والحد ثبت باعترافهما وقال « يا أنيس اذهب إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » ولم يحضرها ولانه حد فلم يلزم أن يحضره الامام ولا البينة كسائر الحدود ولا نسلم أن تخلفهم عن الحضور ولا امتناعهم من البداة بالرجم شبهة وأما قول علي رضي الله عنه فهو علي سبيل الاستحباب والفضيلة قال احمد سنة الاعتراف أن يرمي الامام ثم الناس ولا نعلم خلافا في استحباب ذلك والاصل فيه قول علي رضي الله عنه وقد روي في حديث رواه ابو بكر عن النبي ﷺ أنه رجم امرأة فخر لها إلى التندوة ثم رماها بحصاة مثل الحصاة ثم قال « ارموا واتقوا الوجه » أخرجه ابو داود (فصل) ولا يقام الحد على حامل حتى تضع سواء كان الحمل من زنا او غيره لانفسلم في هذا خلافا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الحامل لا ترحم حتى تضع وقد روى بريدة أن امرأة من بني

ولنا ان أكثر الاحاديث على ترك الحفر فان النبي ﷺ لم يحفر للجهنية ولا لليهوديين والحديث الذي احتجوا به غير معمول به ولا يقولون به من التي نقل عنه الحفر لها ثبت حدها باقرارها ولا خلاف بيننا فيها فلا يسوغ لهم الاحتجاج به مع مخالفتهم إياه ، إذا ثبت هذا فإن ثياب المرأة تشد عليها لثلاث تنكشف وقد روى ابو داود باسناده عن عمران بن حصين قال فأمر بها النبي ﷺ فشدت عليها ثيابها ولان ذلك استرها

﴿ مسألة ﴾ (ويستحب ان يبدأ الشهود بالرجم وان ثبت بالاقرار استحباب ان يبدأ الامام) السنة ان يدور الناس حول الرجوم فان كان الزنا ثبت ببينة استحباب ان يبدأ الشهود بالرجم وان كان ثبت باقرار بدأ به الامام أو الحاكم ان كان ثبت عنده ثم يرمي الناس بعده وقد روى سعيد باسناده عن علي رضي الله عنه أنه قال الرجم رجمان فما كان منه باقرار فأول من يرمي الامام ثم الناس وما كان ببينة فأول من يرمي البينة ثم الناس ولا نعلم خلافا في الكذب عليه

﴿ مسألة ﴾ (ومتى رجع المقر بالحد عن اقراره قبل منه ، وإن رجع في أثناء الحد لم يتم) وجملته ذلك أن من شرط إقامة الحد بالاقرار البقاء عليه إلى تمام الحد فإن رجع عن اقراره كلف عنه وبهذا قول حماد ويحيى بن يدر والزهري وسواد ومالك واشوري واسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف وقل الحسن وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى يقام عليه الحد لا يترك لان ما عزا هرب

فأما قالت يا رسول الله طهرني قال « وماذا؟ » قالت إنها حبلى من زنا قال « أنت؟ » قالت نعم فقال لها « ارجعي حتى تضعي ما في بطنك » قال فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال أتى النبي ﷺ فقال قد وضعت الغامدية فقال إذا لانرجها وندع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه فقام رجل من الانصار فقال إلي ارضاعه يا نبي الله قال فرجها رواء مسلم وابو داود وروي أن امرأة زنت في أيام عمر رضي الله عنه فهم عمر يرجها وهي حامل فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فليس لك سبيل على حملها فقال عجز النساء أن يلدن مثلك ولم يرجها وعن علي مثله ولان في اقامة الحد عليها في حال حملها إتلافاً لمصوم ولا سبيل اليه وسواء كان الحد رجماً او غيره لانه لا يؤمن تلف الولد من سرية الضرب وانتماع وربما سرى إلى نفس المضروب والمقطوع فيفوت الولد بفواته فاذا وضعت الولد فان كان الحد رجماً لم ترجم حتى تسقيه اللبن لان الولد لا يعيش إلا به ثم ان كان له من يرضعه او تكفل أحد برضاعه رجعت والا تركت حتى تطفله لما ذكرنا من حديث الغامدية ولما روى ابو داود باسناده عن بريدة أن امرأة أنت النبي ﷺ فقالت إني فحرت فوالله إني لحبلى فقال لها « ارجعي حتى تلدي » فرجعت فلما ولدت أنته بالنبي فقال « ارجعي فارضعيه حتى تطفليه » فجاءت به وقد فاحت وفي يده شيء يأكله فأمر بالصبي فدفع إلى رجل من المسلمين فأمر بها فحفر لها وأمر بها فرجعت وأمر بها فصلي عليها ودفنت وان لم يظهر حملها لم تؤخر لاحتمال أن تكون حملت من

قتلوه ، وروي أنه قال ردوني إلى رسول الله ﷺ فان قومي هم غروني من نفسي وأخبروني أن النبي ﷺ غير قاتلي فلم ينزعوا عنه حتى قتله رواء أبو داود ولو قبل رجوعه للزمتهم دينه ولانه حق وجب باقراره فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق ، وحكي عن الاوزاعي أنه إن رجع حد للفرية على نفسه ، وإن رجع عن السرقة أو الشرب ضرب دون الحد

ولنا أن ما عزا هرب فذكر للنبي ﷺ فقال « هل لا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟ » قال لما بن عبد البر : ثبت من حديث أبي هريرة وجابر ونعيم بن هزال ونصر بن داهر وغيرهم أن ما عزا لها هرب فقال لم ردوني إلى رسول الله ﷺ قال « فهل لا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟ » ففي هذا أوضح الدلائل على أنه يقبل رجوعه

وعن بريدة قال : كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية وما عزا بن مالك لو رجما بعد اعترافها أو قال لو لم يرجما بعد اعترافها لم يطلقها وإنما رجما عند الرابعة رواء أبو داود ولان رجوعه شبهة والحد يدرأ بالشبهات ولان الاقرار أحد بينتي الحد فيسقط بالرجوع عنه كالبينة إذا رجعت قبل اقامة الحد وفارق سائر الحقوق فلها لا تدرأ بالشبهات وإنما لم يجب ضمان ما عزا على الذين قتلوه بعد هربه لانه ليس بصريح في الرجوع

(مسئلة) (وإن رجم ببينة فهرب لم يترك وإن كان باقرار ترك)

الزنا لان النبي ﷺ رجم اليهودية والجهنية ولم يسأل عن استبرائهما وقال لانيس « اذهب إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » ولم يأمره بسؤالها عن استبرائها ورجم علي شراحة ولم يستبرئها، وان ادعت الحل قبل قولها كما قبل النبي ﷺ قول الغامدية، وإن كان الحد جالداً فذا وضعت الولد وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها أقيم عليها الحد، وإن كانت في نفاسها او ضعيفة يخاف تلفها لم يقيم عليها الحد حتى تطهر وتقوى وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة وذكر القاضي انه ظاهر كلام الخري وقال ابو بكر يقام عليها الحد في الحال يسوط يؤمن معه التلف فان خيف عليها من السوط أقيم بالعشكول يعني شمر أخ النخل وأطراف الشاب لان النبي ﷺ أمر بضرب المريض الذي زنا فقال « خذوا له مائة شمر أخ فاضربوه بها ضربة واحدة »

ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ان أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجدها فاذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت ان أنا جلدها ان أقتلها فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « أحسنت ؟ » رواه مسلم والنسائي وابوداود ولفظه قال فأتيتها فقال « يا علي أفرغت ؟ » فقلت أتيتها ودما يسيل فقال « دعها حتى ينقطع عنها الدم ثم أقم عليها الحد » وفي حديث أبي بكر ان المرأة انطأقت فولدت غلاما فجاءت به النبي ﷺ فقال لها « انطأقت فتطهري من الدم » رواه ابوداود ولانه

إذا ثبت الحد عليه باقراره فهرب لم يتبع لقول رسول الله ﷺ « هلا تركتموه ؟ » وإن لم يتركه وقتل لم يضمن لان النبي ﷺ لم يضمن ماعزا من قتله ولان هربه ليس بصريح في رجوعه فان قال ردوني إلى الحاكم وجب رده ولم يجوز اتمام الحد فان أتم فلا ضمان على من أتمه لما ذكرنا في هربه وإن رجع عن اقراره وقال كذبت في اقراره أو رجعت عنه أو لم أفعل ما أقررت به وجب تركه فان قتله قاتل بعد ذلك فعليه ضمانه لانه قد زال اقراره بالرجوع عنه فصار كمن لم يقر ولا قصاص على قاتله لان العلماء اختلفوا في صحة رجوعه فكان اختلافهم شبهة درى به القصاص ولان صحة الرجوع مما يخفى فيكون ذلك عذرا مانعا من وجوب القصاص فأما إن رجم بدينة فهرب لم يترك لان زناه ثبت على وجه لا يبطل برجوعه فلم يؤثر فيه هربه كسائر الاحكام والله أعلم

(فصل) وإذا اجتمعت حدود الله تعالى فيها قتل استوفي وسقط سائرهما إذا اجتمعت الحدود لم تخل من ثلاثة أقسام : (أحدها) أن تكون خالصة لله تعالى فهي نوعان (أحدها) أن يكون فيها قتل مثل أن يسرق ويزني وهو محصن ويشرب ويقتل في المحاربة فهذا يقتل ويسقط سائرهما وهذا قول ابن مسعود وعطاء والشعبي والنخعي والاوزاعي ومالك وحجاد وأبي حنيفة وقال الشافعي تستوفي جميعها لان ما وجب مع غير القتل وجب مع القتل كقطع اليد قصاصاً

ولنا قول ابن مسعود قال سعيد ثنا حسان بن منصور ثنا مجالد عن عامر عن مسروق عن

لو توالى عليه حدان فاستوفى أحدهما لم يستوف الثاني حتى يبرأ من الاول ولان في تأخير إقامة الحد على الكمال من غير إتلاف فكان اولى

(فصل) والمريض على ضربين (أحدهما) يرجى برؤه فقال أصحابنا يقام عليه الحد ولا يؤخر كما قال ابو بكر في النفاء وهذا قول اسحاق وابي ثور لان عمر رضي الله عنه أقام الحد على قدامة بن مظعون في مرضه ولم يؤخره وانتشر ذلك في الصحابة فلم ينكروه فكان اجماعا ولان الحد واجب فلا يؤخر ما أوجبه الله بغير حجة قال القاضي وظاهر قول الخرق في تأخير لقوله فيمن يجب عليه الحد: وهو صحيح عاقل، وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي لحديث علي رضي الله عنه في التي هي حديثة عهد بنفاس وما ذكرناه من المعنى ، وأما حديث عمر في جلد قدامة فإنه يحتمل أنه كان مرضاً خفيفاً لا يمنع من إقامة الحد على الكمال ولهذا لم ينقل عنه أنه خفف عنه في السوط وإنما اختار له سوطاً وسطاً كالذي يضرب به الصحيح ثم ان فعل النبي ﷺ يقدم على فعل عمر مع أنه اختيار علي وفعله وكذلك الحكم في تأخير لاجل الحر والبرد المفرط

(الضرب الثاني) المريض الذي لا يرجى برؤه فهذا يقام عليه في الحال ولا يؤخر بسوط يؤمن معه التلف كالقضيب الصغير وشمراخ النخل فان خيف عليه من ذلك جمع ضفت فيه مائة شمراخ

عبد الله قال : إذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتل بذلك ، وقال ابراهيم يكفيه القتل وثنا هشيم انا حجاج عن ابراهيم والشعبي وعطاء أنهم قالوا مثل ذلك ، وهذه أقوال انتشرت في عهد الصحابة والتابعين ولم يظهر لها مخالف فكان اجماعا ولانها حدود لله فيها قتل فسقط ما دونه كالمحارب إذا قتل وأخذ المال فإنه يكتفى بقتله ولان هذه الحدود تراد لمجرد الزجر ومع القتل لا حاجة إلى زجره لانه لا فائدة فلا يشرع فيه ويفارق القصاص فان فيه غرض التشني والانتقام ولا يقصد فيه مجرد الزجر إذا ثبت هذا فإنه اذا وجد ما يوجب الرجم والقتل للمحاربة أو القتل للردة أو ترك الصلاة فينبغي أن يقتل للمحاربة ويسقط الرجم لان في القتل للمحاربة حق آدمي في القصاص ، وانما اثيرت المحاربة تحتمة وحق آدمي يجب تقديمه

(النوع الثاني) أن لا يكون فيها قتل فان كانت من جنس مثل أن زنى أو سرق أو شرب مراراً قبل إقامة الحد عليه أجزأ حد واحد بغير خلاف علمناه . قال ابن المنذر . أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم عطاء والزهري ومالك وأبو حنيفة وأحمد واسحاق وأبو يوسف وأبو ثور وهو مذهب الشافعي فان أقيم عليه الحد ثم حدث منه جناية أخرى ففيها حدا لا نعلم فيه خلافا ، وقد سئل رسول الله ﷺ عن الامة تزني قبل أن تحيض فقال « اجلدوها ان زنت ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها » ولان تداخل الحدود إنما يكون مع اجتماعها والحد الثاني وجب بعد سقوط الحد الاول باستيفائه ، وان كانت من أجناس استوفيت كلها من غير خلاف

فضرب به ضربة واحدة وبهذا قال الشافعي وأنكر مالك هذا وقال قد قال الله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا جلدة واحدة.

ولنا ما روى ابو امامة بن سهل بن حنيف عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن رجلا منهم اشتكى حتى ضني فدخلت عليه امرأة ففش لها فوق بها فستل له رسول الله ﷺ فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا مائة شمر اخ فيضربوه ضربة واحدة . رواه ابو داود والنسائي وقال ابن المنذر في اسناد مقال ولانه لا يخلو من أن يقام الحد على ما ذكرنا أولا يقام أصلا او يضرب ضربا كاملا لا يجوز تركه بالكيفية لانه يخالف الكتاب والسنة ولا يجوز جلده جلدًا تاما لانه يفتي إلى اتلافه فتعين ما ذكرناه وقولهم هذا جلدة واحدة قلنا يجوز أن يقام ذلك في حال العذر مقام مائة كما قال الله تعالى في حق أيوب (وخذ بيدك ضعفًا فاضرب به ولا تحنث) وهذا أولى من ترك حده بالكيفية أو قتله بما لا يوجب القتل

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا زنا العبد والامة جلد كل واحد منهما خمسين جلدة . ولم يذرا)

وجعلته أن حد العبد والامة خمسون جلدة بكرين كانا أو ثيبين في قول أكثر الفقهاء منهم عمر وعلي وابن مسعود والحسن والنخعي ومالك والاوزاعي وابو حنيفة والشافعي والبخاري والعنبري وقال ابن

ويبدأ بالاخف فالاخف فاذا شرب وزنى وسرق حد للشرب أولا ثم حد لازنا ثم قطع للسرقة وان أخذ المال في المحاربة قطع لذلك ويدخل فيه انقطع للسرقة لان محل التقاطعين واحد فتداخلا كالقتلين ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يتخير بين البداءة بحد الزنا وقطيع السرقة لان كل واحد منهما ثبت بنص القرآن ثم بحد الشرب ولنا أن حد الشرب أخف فيقدم كحد القذف ولا نسلم أن حد الشرب غير منصوص عليه فانه منصوص عليه في السنة ويجمع على وجوبه وهذا التقدير على سبيل الاستحباب ولو بدأ بغيره جاز ووقع الموقع ولا يوالي بين هذه الحدود لانه ربما نفى إلى تلغته بل متى برأ من حد أقيم عليه الذي يليه

﴿مسئلة﴾ (وأما حقوق الأدميين فتستوفى كلها سواء كان فيها قتل أو لم يكن)

ويبدأ بغير القتل وهي التقصاص وحد القذف فهذه تستوفى كلها ويبدأ بأخفها فيحد للقذف ثم يقطع ثم يقتل لانها حقوق لأدميين أمكن استيفاؤها فوجب كسائر حقوقهم وهذا قول الاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة يدخل ما دون القتل فيه لما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : اذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتل بذلك رواه سعيد في سننه وقياسا على الحدود الخالصة لله تعالى ولنا أن ما دون القتل حق لآدمي فلم يستقطبه كديونهم وفارق حق الله تعالى فانه مبني على المسامحة

﴿مسئلة﴾ (فان اجتمعت مع حدود الله بدى بها)

عباس وطاوس و أبو عبيد بن كازم وزين فعليهم ما نصف الحد ولا حد على غيرهما لقول الله تعالى (فإذا أحسن فإن أتيتن بهن فاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فدل على أنه لا حد على غير المحصنات وقال داود على الامة نصف الحد إذا زنت بعد ما زوجت وعلى العبد جلد مائة بكل حال وفي الامة إذا لم تزوج روايتان (أحدهما) لا حد عليها (والآخرى) تجلد مائة لأن قول الله تعالى (فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) عام خرجت منه الامة المحصنة بقوله فإذا أحسن (فإن أتيتن بهن فاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فيبقى العبد والامة التي لم تحسن على مقتضى العموم ويحتمل دليل الخطاب في الامة أن لا حد عليها لقول ابن عباس ، وقال أبو ثور إذا لم يحصن بالتزويج فعليهما نصف الحد وإن أحصنا فعليهما الرجم لعموم الاخبار فيه ولأنه حد لا يتبع من فوجب تكميله كالقطع في السرقة

ولنا ما روى ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وسئل قالوا سئل رسول الله ﷺ عن الامة إذا زنت ولم تحسن فقال « إذا زنت فأجلدوها ثم إن زنت فأجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بضفير » متفق عليه قال ابن شهاب وهذا نص في جلد الامة إذا لم تحسن وهو حجة على ابن عباس وموافقيه وداود وجعل داود عليها مائة إذا لم تحسن وخمسين إذا كانت محصنة خلاف ما شرع الله تعالى فإن الله تعالى ضاعف عقوبة المحصنة على غيرها فجعل الرجم على المحصنة والجلد على البكر وداود ضاعف عقوبة البكر على المحصنة واتباع شرع الله أولى

إذا اجتمعت حدود الله تعالى وحدود الآدميين فهذه ثلاثة أنواع (أحدها) أن لا يكون فيها قتل فهذه تستوفي كلها وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وعن مالك أن حد الشرب والقذف يتداخلان لاستوائهما فيها كالقتلين والقطعين ولنا أنهما حدان من جنسين لا يفوت بهما المحل فلم يتداخلا كحد الزنا والشرب ولا نسلم استواءهما فإن حد الشرب أربعون وحد القذف ثمانون وإن سلم استواءهما لم يلزم تداخلهما لأن ذلك لو اقتضى تداخلهما لوجب دخولهما في حد الزنا لأن الأقل مما يتداخل يدخل في الأكثر وفارق القتلين والقطعيين فإن المحل يفوت بالاول فيتم نذر استيفاء الثاني بهذا بخلافه فلي هذا يبدأ بحد القذف لانه اجتمع فيه معنيان خفته وكونه حقا لآدمي صحيح إلا إذا قلنا حد الشرب أربعون فإنه يبدأ به لخفته ثم بحد القذف وإيهما قدم فالآخر يابيه ثم بحد الزنا لانه لا أتلاف فيه ثم بالقطع هكذا ذكره الناقضي وقل أبو الخطاب يبدأ بالقطع فصاذا لانه حق آدمي يتمحض فإذا برأ حد للقذف إذا قلنا هو حق آدمي ثم بحد الشرب فإذا برأ حد للزنا لأن حق الآدمي يجب تقديمه لتأكده (النوع الثاني) أن يجتمع حدود الله تعالى وحدود الآدميين وفيها قتل فإن حدود الله تعالى تدخل في القتل سواء كان من حدود الله تعالى كالرجم في الزنا والقتل في المحاربة أو الردة أو لحق آدمي كالتقصاص لما قدمنا . وأما حقوق الآدمي فتستوفي كلها ثم إن كان القتل حقا لله تعالى استوفيت

وأما دليل الخطاب فقد روي عن ابن مسعود رحمه الله أنه قال احصانها اسلامها وأقراؤها بفتح الالف ثم دليل الخطاب إنما يكون دليلاً إذا لم يكن للتخصيص بالذكر فائدة سوى اختصاصه بالحكم ومتى كانت له فائدة أخرى لم يكن دليلاً مثل أن يخرج مخرج الغالب أو لتنبيه أو لمعنى من المعاني وقد قال الله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم) ولم يختص التحريم باللاتي في حجوركم وقال (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) وحرم حلائل الأبناء من الرضاع وأبناء الأبناء وقل (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) وأبيح القصر بدون الخوف وأما المبد فلا فرق بينه وبين الأمة فالتنصيص على أحدهما يثبت حكمه في حق الآخر كما أن قول النبي ﷺ « من اعتق شركاً له في عبد » ثبت حكمه في حق الأمة ثم إن المنطوق أولى منه على كل حال وأما أبو ثور فخالف نص قوله تعالى (فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وعمل به فيما لم يتناوله النص وخرق الاجماع في إيجاب الرجم على المحصنات كما خرق داود الاجماع في تكميل الجلد على المبيد وتضعيف حد الابكار على المحصنات

(فصل) ولاتغريب على عبد ولا أمة ، وبهذا قال الحسن وحماة ومالك وإسحاق وقل الثوري وأبو ثور يذهب نصف عام لقوله تعالى (فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وحد ابن عمر مملوكة له ونفاها الى فدك وعن الشافعي قولان كالْمُذْهِبَيْنِ واحتج من أوجبه بموم قوله عليه السلام والبر بالبر بجلد مائة وتغريب عام »

المقوق كلها متوالية لانه لا بد من فوات نفسه فلا فائدة في التأخير وان كان القتل حقاً لا دمي انتظر باستيفاء الثاني برؤيه من الاول لوجهين (أحدهما) ان الموالاة بينهما يحتمل ان تفوت نفسه قبل القصاص فيفوت حق الآدمي (والثاني) ان العفو جائز فتأخيره يحتمل ان يعفو الولي فيجبي بخلاف القتل حقاً لله سبحانه

(النوع الثالث) ان يتفق الحتان في محل واحد كالقتل والقطع قصاصاً وحداً فاما القتل فان كان فيه ما هو خالص لحق الله تعالى كالرجم في الزنا وما هو حق لا دمي كالقصاص قدم القصاص لتأكد حق الآدمي وان اجتمع القتل في المحاربة والقصاص بدياً باسبقتها لان القتل في المحاربة فيه حق لا دمي أيضاً فقدم اسبقتها فان سبق القتل في المحاربة استوفي ووجب لولي المقتول الآخذ دية في مال الجاني وان سبق القصاص قتل قصاصاً ولم يصاب لان الصلب من تمام الحد وقد سقط الحد بالقصاص فسقط الصلب كما لومات ويجب لولي المقتول في المحاربة دية لان القتل تعذر استيفاؤه وهو قصاص فصار الوجوب الى الدية وهكذا لومات القاتل في المحاربة وجبت الدية في تركته لتعذر استيفاء القتل من القاتل ولو كان اتصاف سابقاً فعفى ولي المقتول استوفي القتل للمحاربة سواء عفى مطلقاً أو إلى الدية وهذا مذهب الشافعي وأما القطع فاذا اجتمع وجوب القطع في يد اورجل قصاصاً

ولنا الحديث المذكور في حجتنا ولم يذكر فيه تقريبا ولو كان واجبا لذكره لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقته وحديث علي رضي الله عنه أنه قال «يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الخدم احصن منهم ومن لم يحصن فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلبها» وذكر الحديث رواه أبو داود ولم يذكر أنه غريب وأما الآية فأنها حجة لنا لان العذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير فينصرف التنصيف اليه دون غيره بدليل أنه لم ينصرف إلى تنصيف الرجم ولان التعريب في حق العبد عقوبة لسيدته دونه فلم يجب في الزنا كالتعريب، بيان ذلك أن العبد لا ضرر عليه في تعريبه لأنه غريب في موضعه ويتزلفه بتعريبه من الخدمة ويتضرر سيده بتفويت خدمته والخطر بخروجه من تحت يده والكلفة في حفظه والانفاق عليه مع بعده عنه فيصير الخدم مشروعا في حق غير الزاني والضرر على غير الجاني وما فعل ابن عمر في حق نفسه وإسقاط حقه وله فعل ذلك من غير زنا ولا جنابة فلا يكون حجة في حق غيره (فصل) وإذا زنى العبد ثم عتق حد حد الرقيق لأنه إنما يقام عليه الحد الذي يوجب عليه، ولو زنى حر ذمي ثم لحق بدار الحرب ثم سبي واسترق حد حد الاحرار لانه وجب عليه وهو حر، ولو كان أحد الزانين رقيقا والآخر حرا فلي كل واحد منهما حد، ولو زنى بكر بثيب حد كل واحد منهما حد لانه كل واحد منهما إنما تلزمه عقوبة جنائيه، ولو زنى بعد التتق وقبل العلم به فعليه حد الاحرار لانه زنى وهو حر، وان أقيم عليه حد الرقيق قبل العلم بحريته ثم علمت بعد تم عليه حد الاحرار، وإن

وحدا قدم القصاص على الحد المتمحض لله تعالى لما ذكرنا دوسواء تقدم سببه أو تأخر، وان عفا ولي الجنابة استوفى الحد فاذا قطع يدا وأخذ المال في المحاربة قومت يده قصاصا وينتظر برؤه فاذا برأ قطعت رجله للمحاربة لانها حدان وانما قدم القصاص في القطع دون القتل لان القطع في المحاربة حد محض وليس بقصاص والقتل فيهما يتضمن القصاص ولهذا لو فات القتل في المحاربة وجبت الدية ولو فات القطع لم يجب له بدل، وإذا ثبت أنه تقدم القصاص على القطع في المحاربة فقطع اليد قصاصا فان رجله تقطع وهل تقطع يده الاخرى؟ نظرنّا فان كان المقطوع بالقصاص قد كان مستحق القطع بالمحاربة قبل الجنابة الموجبة للقصاص فيه لم يقطع أكثر من العضو الباقي من العضوين اللذين استحق قطعهما لان محل القطع ذهب بعارض حادث فلم يجب قطع بدله كما لو ذهب بعدوان أو مرض، وعلى هذا لو ذهب العضوان جميعا سقط القطع عنه بالكلمية، وان كان سبب القطع قصاصا سابقا على محاربته أو كان المقطوع غير العضو الذي وجب قطعه في المحاربة، مثل ان وجب عليه القصاص في يساره بعد وجوب قطع يمناه في المحاربة فهل تقطع اليد الاخرى للمحاربة؟ على وجهين بناء على الروايتين في قطع يسرى السارق بعد قطع يمينه ان قلنا تقطع ثم قطعت يمينه أو لا فلا، وان سرق وأخذ المال في المحاربة قطعت يده اليمنى لاسبقتها فان كانت المحاربة سابقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسبنا

عفا السيد عن عبده لم يسقط عنه الحد في قول عامة اهل العلم الا الحسن قال يصح عفوهُ وليس بصحيح
 لأنه حق لله تعالى فلا يسقط باستقاط سيده كالمبادات وكالحر إذا عفا عنه الامام
 (فصل) وللسيد إقامة الحد بالجاء على رقيقة القن في قول أكثر العلماء روي نحو ذلك عن علي وابن
 مسعود وابن عمر وأبي حميد وأبي أسيد الساعديين وفاطمة ابنة النبي ﷺ وعائشة والاسود والزهري
 وهبيرة بن مريم وأبي ميسرة ومالك والثوري والشافعي وأبي نوري وابن المنذر
 وقال ابن أبي ليلى: أدركت بقايا الانصار يجلدون ولا تدم في مجالسهم الحدود إذا زنوا. وعن
 الحسن بن محمد أن ناطمة حدث جارية لها زنت، وعن ابراهيم ان عائشة والاسود كانا يقيمان الحدود
 على من زنى من خدم عشائهم روى ذلك سعيد في سننه

وقال أصحاب الرأي: ليس له ذلك لان الحدود الى السلطان ولان من لا يملك إقامة الحد على الحر
 لا يملكه على العبد كالصبي، ولان الحد لا يجب إلا ببينة أو إقرار ويعتبر لذلك شروط من عدالة الشهود
 ومجئهم مجتمعين أو في مجلس واحد وذكر حقيقة الزنا وغير ذلك من الشروط التي تحتاج الى فقيه
 يعرفها ويعرف الخلاف فيها والبصواب منها وكذلك الاقرار، فينبغي أن يفوض ذلك إلى الامام أو
 نائبه كحد الاحرار ولأنه حد هو حق لله تعالى فيفوض إلى الامام كالقتل والقطع
 ولنا ما روى سعيد حدثنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن

وهل تقطع يسرى يديه للسرقة؟ على الروايتين فإن قلنا تقطع انتظر برؤيه من القطع للمحاربة لانها
 حدان وان كانت السرقة سابقة قطعت يمينه للسرقة ولا تقطع رجله للمحاربة حتى تبرأ يد. وهل
 تقطع يسرى يديه للمحاربة على وجهين

(فصل) وان سرق وقتل في المحاربة ولم يأخذ المال قتل حتما ولم يصلب ولم تقطع يديه لانها حدان
 فيها قتل فدخل مادون القتل فيه ولم يصلب لان الصلب من تمام حد قاطع الطريق اذا أخذ المال مع
 القتل ولم يوجد وهذان حدان كل واحد منهما منفصل عن صاحبه فاذا اجتمعا تداخلا، وان قتل في
 المحاربة جماعة قتل بالاول حتما وللباقي ديات اولياهم لان قتله استحق بقتل الاول وتحمم بحيث
 لا يسقط فتعينت حقوق الباقي في الدية كما لومات

(فصل) ومن قتل أو آتى حدا خارج الحرم ثم لجأ اليه لم يستوف منه فيه ولم يكن لا يبايع ولا يشارى
 حتى يخرج فيقام عليه الحد

وجملة ذلك ان من قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه لم يستوف منه فيه، هذا قول ابن عباس وعطاء
 وعبيد بن عمير والزهري ومجاهد وإسحاق والشعبي وأبي حنيفة وأصحابه، واما غير القتل من الحدود
 كلها والقصاص فيما دون النفس فمن احمد في روايتان (احدهما) لا يستوفى من الملتجئ الى الحرم
 فيه (والثانية) يستوفى وهذا مذهب أبي حنيفة لان الروي عن النبي ﷺ النهي عن القتل بقوله

النبي ﷺ انه قال « إذا زنت أمة أحدكم فتيقن زناها فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت فليجلدها ولا يثرب بها فان عادت فليجلدها » وقال حدثنا أبو الاحوص حدثنا عبد الأعلى عن أبي جميلة عن علي عن النبي ﷺ انه قال « وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » رواه الدارقطني ولان السيد يملك تأديب أمته وتزويجها فملك إقامة الحد عليها كالسلاطان وفارق الصبي

إذا ثبت هذا فانما يملك إقامة الحد بشروط أربعة (أحدها) أن يكون جلداً كحد الزنا والشرب وحد القذف، فأما القتل في الردة والقطع في السرقة فلا يملكها إلا الامام وهذا قول أكثر أهل العلم وفيها وجه آخر ان السيد يملكها وهو ظاهر مذهب الشافعي لعموم قول النبي ﷺ « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » وروي أن ابن عمر قطع عبداً سرق وكذلك عائشة، وعن حفصة انها قتلت أمة لها سحرتها ولان ذلك حد أشبه الجلد، وقال القاضي: كلام أحمد يقتضي ان في قطع السارق روايتين

ولنا ان الاصل تفويض الحد الى الامام لانه حق لله تعالى فيفوض إلى نائبه كما في حق الاحرار ولما ذكره أصحاب أبي حنيفة وانما فوض الى السيد الجلد خاصة لانه تأديب والسيد يملك تأديب عبده وضربه على الذنب وهذا من جنسه، وانما افرقنا في أن هذا مقدر والتأديب غيره قدر وهذا لا أثر له في منع السيد

عليه السلام « فلا يسفك فيها دم » وحرمة النفس أعظم فلا يقاس عليها غيرها ولان الحد بالجلد جرى مجرى التأديب فلم يمنع منه كتأديب السيد، عبده، والاولى ظاهر المذهب وظاهر قول الحنفي، قال أبو بكر هذه مسئلة وجلستها لحنبل عن عمه ان الحدود كلها تقام في الحرم إلا القتل والعمل على ان كل جان دخل الحرم لم يبق عليه الحد حتى يخرج منه، وقال مالك والشافعي وابن المنذر يستوفى منه لعموم الامر بجلد الزاني وقطع السارق واستيفاء القصاص من غير تخصيص بمكان دون مكان وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « ان الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بمجزية ولادم » وقد أمر النبي ﷺ بقتل ابن خطال وهو متعلق باستار الكعبة حديث صحيح ولانه حيوان ابيح قتله لعصيانه فاشبه الكلب العقور

ولنا قول الله تعالى (ومن دخله كان آمناً) يعني الحرم بدليل قوله تعالى (فيه آيات بينات مقام ابراهيم) والخبر أريد به الامر لانه لو أريد الخبر لافضى إلى وقوع الخبر خلاف الخبر وقال النبي ﷺ « ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك فيها دمًا ولا يمضد بها شجرة فان أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم يأذن لكم وانما اذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فليبلغ الشاهد الغائب » وقال النبي ﷺ « ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض وانما احلت لي

منه بخلاف القلع والقتل فانهما إلتلاف لجلته وبعضه الصحيح ولا يملك السيد هذا من عبده ولا شيئاً من جنسه والخبر الوارد في حد السيد عبده انما جاء في الزنا خاصة وانما قسنا عليه ما يشبهه من الجلد ، وقوله « أقيموا الحدود على مملكت أيمانكم » اذ جاء في سياق الجلد في الزنا فان أول الحديث عن علي قال أخبر النبي ﷺ بأمة لم فحرت فأرسلني اليها فقال « اجلدها الحد » قال فانطلقت فوجدتها لم تحب من دمها فرجعت اليه فقال « أفرغت؟ » فقلت وجدتها لم تحب من دمها قال « إذا جفت من دمها فاجلدها الحد ، وأقيموا الحدود على مملكت أيمانكم » قال فالظاهر انه انما أراد ذلك الحد وشبهه ، وأما فعل حفصة فقد أنكره عثمان عليها وشق عليه وقوله أولى من قولها وماروي عن ابن عمر فلا ذلم ثبوته عنه (الشرط الثاني) أن يختص السيد بالملوك فان كان مشتركاً بين اثنين أو كنت الامة مزروجة أو كان الملوك مكاتباً أو بعضه حراً لم يملك السيد اقامة الحد عليه ، وقال مالك والشافعي يملك السيد اقامة الحد على الامة المزوجة لعموم الخبر ، ولانه مختص بملكها وانما يملك الزوج بعض نفعها فأشبهت المستأجرة

ولنا ما روي عن ابن عمر انه قال اذا كانت الامة ذات زوج رفعت الى السلطان وان لم يكن لها زوج جلدها سيدها نصف ما على المحصن ولم نعرف له مخالفاً في عصره فكان إجماعاً ولان نفعها مملوك لغيره مطلقاً اشبهت المشتركة ولان المشترك انما منع من اقامة الحد عليه

ساعة من نهار ثم عادت الى حرمتها فلا يسفك فيه دم» متفق عليهما ، والحجة فيه من وجهين (أحدهما) أنه حرم سفك الدم به على الأهل وتخصيص مكة بهذا يدل على أنه أراد العموم فانه لو أراد سفك الدم الحرام لم يختص به مكة فلا يكون التخصيص مفيداً (والثاني) قوله « انما حلت لي ساعة من نهار » ثم عادت حرمتها وعلوم أنه انما أحل له سفك دم حلال في غير الحرم فحرمها الحرم ثم احلت له ساعة ثم عادت الحرمة ثم أكد هذا بمنه قياس غيره عليه والاقتداء به بقوله « فان أحد ترخص بتال رسول الله ﷺ فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم » وهذا يدفع ما احتجوا به من قتل ابن خطأ فانه من رخصة رسول الله ﷺ التي منع الناس أن يقتلوا به فيها وبين أنها له على الخصوص وما روه من الحديث فهو من كلام عمرو بن سعيد الاشدق يرد به قول رسول الله ﷺ حين روى له أبو شريح هذا الحديث وقول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع ، وأما جلد الزاني وقطع السارق والأمر بالقصاص فانما هو مطلق في الامكنة والأزمنة فانه يقتل مكاناً غير معين ضرورة أنه لا بد من مكان فيمكن إقامة في مكان غير الحرم ثم لو كان عاماً فانما رويناه خاصاً مختص به مع أنه قد خص مما ذكره الحامل والمریض المرجو برؤه فتأخر الحد عنه وتأخر قتل الحامل فجاز أن يخص أيضاً بما ذكرناه ، والقياس على السكاب العقور لا يصح فان ذلك طبعه الأذى فلم يحرمه الحرم ليدفع اذاه عن أهله ، وأما الآدمي فالأصل فيه الحرمة وحرمة عظيمة وإنما أبيح لعارض فأشبهه الصائل من الحيوانات المباحة من

لأنه يقيمه في غير ملكه فان الجزء الحر أو المملوك لغيره ليس بمملوك له وهو يقيم الحد عليه وهذا يشبهه لأن محل الحد هو محل استمتاع الزوج وهو بدنها فلا يملكه والخبر مخصوص بالمشارك فنعيس عليه والمستأجرة إيجارها مؤقتة تنقضي وبمحتمل أن تقول لا يملك إقامته عليها في حال إيجارها لأنه ربما أفضى إلى تفويت حق المستأجر وكذلك الأمة المرهونة يخرج فيها وجهان

(الشرط الثالث) أن يثبت الحد بينة أو اعتراف فان ثبت باعتراف فللسيد إقامته إذا كان يعرف الاعتراف الذي يثبت به الحد وشروطه ، وإن ثبت بينة اعتبر أن يثبت عند الحاكم لأن البينة تحتاج إلى البحث عن العدالة ومعرفة شروط سماعها ولفظها ولا يقوم بذلك إلا الحاكم ، وقال القاضي يعقوب إن كان السيد يحسن سماع البينة ويعرف شروط العدالة جاز أن يسمعها ويقيم الحد بها كما يقيمه بالاقرار وهذا ظاهر نص الشافعي لأنها أحد ما يثبت به الحد فأشبهت الاقرار ولا يقيم السيد الحد بعلمه وهذا قول مالك لأنه لا يقيمه إلا ما بعلمه فالسيد أولى فان ولاية الإمام للحد أقوى من ولاية السيد لكونها متفقاً عليها وثابتة بالإجماع فإذا لم يثبت الحد في حقه بالعلم فهنا أولى وعن أحمد رواية أخرى أنه يقيمه بعلمه لأنه قد ثبت عنده فلك إقامته كما لو أقربه ، ويقارن الحاكم لأن الحاكم منهم ولا يملك محل إقامته وهذا بخلافه

(الشرط الرابع) أن يكون السيد بالغاً عاقلًا عالمًا بالحدود وكيفية إقامتها لأن الصبي والمجنون

المأكولات فان الحرم يعصمها . إذا ثبت هذا فإنه لا يبايع ولا يشارى ولا يطعم ولا يؤوى ويقال له اتق الله واخرج إلى الحل يستوفى منك الحق الذي قبلك فإذا خرج استوفى حق الله منه وهذا قول جميع من ذكرناه ، وإنما كان كذلك لأنه لو أطعم أو أوى لتمكن من الإقامة دائماً فيضيع الحق الذي عليه وإذا منع من ذلك كان وسيلة إلى خروجه فيقام فيه حق الله تعالى وليس علينا إطعامه كما أن الصيد لا يصاد في الحرم وليس علينا القيام به ، قال ابن عباس رحمه الله من أصاب حداً فلجأ إلى الحرم فإنه لا يبايع ولا يؤوى ويأتمن الذي يطلبه فيقول أي فلان اتق الله فإذا خرج من الحرم أقيم عليه الحد ، رواه الأثرم ، فان قتل من له عليه قصاص في الحرم أو أقام حد الجلد أو قتل أو قطع طرفاً أو أساء ولا شيء عليه لأنه استوفى حقه في حال لم يكن له استيفاؤه فيه فأشبهه ما لو اقتص في حر شديد أو رد مفرط .

❖ مسألة ❖ (فان فعل ذلك في الحرم استوفى منه فيه)

وجملة ذلك أن من انتهك حرمة الحرم بجناية فيه توجب حداً أو قصاصاً فإنه يقام عليه حدها لأنعم فيه خلافاً ، وقد روى الأثرم بإسناد عن ابن عباس أنه قال من أحدث حداً في الحرم أقيم عليه ما أحدث فيه من شيء وقد أمر الله تعالى بقتل من قاتل في الحرم فقال تعالى (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلواهم) فأباح قتلهم عند قتالهم في الحرم ، ولأن

ليس من أهل الولايات والجاهل بالحد لا يمكنه إقامة على الوجه الشرعي فلا يفوض اليه، وفي الفاسق وجهان (أحدهما) لا يملكه لأن هذه ولاية فناها الفسق كولاية التزويج (والثاني) يملكه لأن هذه ولاية استفادها بالملك فلم ينافها الفسق كبيع العبد، وإن كان مكاتباً ففيه احتمالان (أحدهما) لا يملكه لأنه ليس من أهل الولاية (والثاني) يملكه لأنه يستفاد بالملك فأشبهه سائر تصرفاته، وفي المرأة أيضاً احتمالان (أحدهما) لا يملكه لأنها ليست من أهل الولايات (والثاني) يملكه لأن فاطمة جلدت أمة لها وعائشة قطعت أمة لها سرقت وحفصة قتلت أمة لها سحرتهن وألانها مالكة تامة الملك من أهل التصرفات أشبهت الرجل، وفيه وجه ثالث أن الحد يفوض إلى وليها لأنه يزوج أمته ومولاتها فلما أقامة الحد على مملوكتها

(فصل) وإن جُر بامة ثم قتلها فعليه الحد وقيمتها وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وقال أبو يوسف إذا وجبت عليه قيمتها أسقطت الحد عنه لأنه يملكها بقرامته لها فيكون ذلك شبهة في سقوط الحد

ولنا إن الحد وجب عليه فلم يسقط بقتل المزني بها كما لو كانت حرة فغرم ديتها، وقولهم أنه يملكها غير صحيح لأنه إنما غرمها بعد قتلها ولم يبق محلاً للملك ثم لو ثبت أنه ملكها فأنما يملكها بعد وجوب الحد فلم يسقط عنه الحد كما لو اشتراها، ولو زنى بامة ثم اشتراها لم يسقط عنه الحد مع

أهل الحرم يحتاجون إلى الزجر عن ارتكاب المعاصي كغيرهم حفظاً لأنفسهم وأموالهم وأعراضهم فلو لم يشرع الحد في حق من ارتكب الحد في الحرم لتعطلت حدود الله تعالى في حقهم وفانت هذه الصالح التي لا بد منها ولا يجوز الإخلال بها، ولأن الجاني في الحرم هاتك الحرمته فلا تنتهض الحرمته لتحریم دمه وصيانته بمنزلة الجاني في دار الملك لا يصمم لجرمة الملك بخلاف الملتجئ إليها لجناية صدرت منه في غيرها.

(فصل) فأما حرم مدينة النبي ﷺ فلا يمنع إقامة حد ولا قصاص، لأن النص إنما ورد في حرم الله تعالى، وحرم المدينة دونه في الحرمته فلا يصح قياسه عليه وكذلك سائر البقاع لا تمنع من استيفاء حق ولا إقامة حد، لأن أمر الله تعالى باستيفاء الحقوق وإقامة الحد مطابق في الأمكنة والأزمنة خرج منها الحرم لمعنى لا ينافي في غيره لأنه محل الانسك وقبلة المسلمين وفيه بيت الله المحجوج وأول بيت وضع للناس ومقام إبراهيم وآيات بينات فلا يلحق به سواء ولا يقاس عليه لأنه ليس في معناه والله سبحانه أعلم.

﴿مسئلة﴾ (وإن أتى حداً في الغزو لم يستوف منه في أرض العدو حتى يرجع إلى دار الإسلام فيقام عليه)

وجملة ذلك أن من أتى حداً من الغزاة أو ما يوجب قصاصاً في أرض الحرب لم يقم عليه حتى

ثبوت حقيقة الملك له فهنا أولى ، ولو زنى بامة ثم غصبها فأبقت من يده ثم غرمها لم يسقط عنه الحد لأنه اذا لم يسقط بالملك المتفق عليه فبالمتخلف فيه أولى

(فصل) واذا زنى من نصفه حر ونصفه رقيق فلا رجم عليه لأنه لم تكمل الحرية فيه وعليه نصف حد الحر خمسون جلدة ونصف حد العبد خمس وعشرون فيكون عليه خمس وسبعون جلدة ويغرب نصف عام نص عليه احمد ، ويجتمل أن لا يغرب لأن حق السيد في جميعه في جميع الزمان ونصيبه من العبد لا تغريب عليه فلا يلزمه ترك حقه في بعض الزمان بما لا يلزمه ولا تأخير حقه بالمأية من غير رضاه ، وإن قلنا بوجوب تغريبه فينبغي أن يكون زمن التغريب محسوبا على العبد من نصيبه الحر والسيد نصف عام بدلا عنه ، وما زاد من الحرية أو نقص منها فبحساب ذلك فإن كان فيها كسر مثل أن يكون ثلثه حراً فمقتضى ما ذكرناه أن يلزمه ثلثا جلد الحر وهو ست وستون جلدة وثلثان فينبغي أن يسقط الكسر لأن الحد متى دار بين الوجوب والاستقاط سقط ، والمدير والمكاتب وأم الولد بمنزلة القن في الحد لأنه رقيق كله ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم »

﴿ مسألة ﴾ قال (الزاني من أتى الفاحشة من قبل أو دبر)

لا خلاف بين أهل العلم في أن من وطئ امرأة في قبلها حراما لاشبهة له في وطئها أنه زان يجب عليه حد الزنا إذا كملت شروطه ، والوطء في الدبر مثله في كونه زنا لانا ووطء في فرج امرأة لملك له فيها ولا شبهة ملك فكان زنا كالوطء في القبل ولأن الله تعالى قال (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) الآية ثم بين النبي ﷺ أنه قد جعل الله لمن سبى البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام

يقفل فيقام عليه حده وبهذا قال الأوزاعي واستحاق وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر يقيم الحد في كل موضع ، لأن أمر الله تعالى بإقامته مطلق في كل مكان ورومان إلا أن الشافعي قال إذا لم يكن أمير الجيش الامام أو أمير اقليم ليس له اقامته يؤخر حتى يأتي الامام لأن إقامة الحدود اليه وكذلك ان كان بالمسلمين حاجة إلى الحدود أو قوة به أو شغل عنه أخر وقال ابو حنيفة لا حد ولا قصاص في دار الحرب ولا إذا رجع .

ولنا على وجوب الحد أمر الله تعالى ورسوله به وعلى تأخير ما روى بسر بن ابي أرطاة أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق جنسية فقال لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تقطع الأيدي في الغزاة » لقطعتك أخرجه ابوداود وغيره ، ولأنه اجماع الصحابة رضي الله عنهم فروى سميد بإسناده عن الاحوص بن حكيم عن ابيه ان عمر كتب إلى الناس ان لا يجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجلا من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا لئلا تلحقه حية الشيطان فيلحق بالكفار

والوطء في الدبر فاحشة بقوله تعالى في قوم لوط (أتأتون الفاحشة؟) يعني الوطء في أدبار الرجال ويقال أول ما بدأ قوم لوط بوطء النساء في أدبارهن ثم صاروا إلى ذلك في الرجال (فصل) وإن وطئ ميتة ففيه وجهان (أحدهما) عليه الحد وهو قول الاوزاعي لأنه وطئ في فرج آدمية فأشبهه وطء الحية ولأنه أعظم ذنباً وأكثر إثماً لأنه انضم إلى فاحشة هتك حرمة الميتة (والثاني) لاحتد عليه وهو قول الحسن قال أبو بكر وبهذا أقول لأن الوطء في الميتة كالا وطء لانه عضو مستهلك ولأنها لا يشتهي مثلها وتعافى النفس فلا حاجة إلى شرع الزجر عنها والحد إنما وجب زجراً وأما الصغيرة فإن كانت ممن يمكن وطؤها فوطئها زنا يوجب الحد لأنها كالكبيرة في ذلك وإن كانت ممن لا يصلح للوطء ففيها وجهان كالميتة، قال القاضي لاحتد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعاً لأنها لا يشتهي مثلها فأشبهه ولو أدخل أصبعه في فرجها وكذلك لو استدخلت امرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرة لا حد عليها، والصحيح أنه متى أمكن وطئها وامكنت المرأة من أمكنه الوطء فوطئها إن الحد يجب على المكلف منهما فلا يجوز تحديد ذلك بجمع ولا عشر لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف ولا توقيف في هذا وكون التسع وقتاً لا يمكن الاستمتاع غالباً لا يمنع وجوده قبله كما أن البلوغ يوجد في خمسة عشر عاماً غالباً ولم يمنع من وجوده قبله.

(فصل) وإن تزوج ذات محرمه فالنكاح باطل بالاجماع فإن وطئها فعليه الحد في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وجابر بن زيد ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وأبو أيوب وابن أبي خيثمة، وقال أبو حنيفة والثوري لا حد عليه لأنه وطء تمتكت الشبهة منه فلم يوجب الحد كما لو اشترى اخته من الرضاع ثم وطئها، وبيان الشبهة أنه قد وجدت صورة المبيع وهو عقد

وعن أبي الدرداء، مثل ذلك وعن علقمة قال كنا في جيش في أرض الروم ومعنا حذيفة بن اليمان وعائنا الوليد بن عقبة فشرب الخمر فأردنا أن نحدّه فقال حذيفة أتحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيعلموا فيكم؟ وأني سمعت بأبي محجن يوم القادسية وقد شرب الخمر فأمر به إلى القيد فلما التقى الناس قال أبو محجن.

كفى حزناً أن تطرد الخيل بالقنا وترك مشدوداً علي وثاقياً

وقال لابنة حفصة امرأة سعد اطلقيني ولاك الله علي ان سلني الله ان ارجع حتى اضع رجلي في القيد وان قتلت استرحمت مني، قال فعلته حتى التقى الناس وكانت بسعد جراحة فلم يخرج يومئذ إلى الناس قال وصعدوا به فوق المذيب ينظر إلى الناس واستعمل على الخيل خالد بن عرفة فوثب أبو محجن على فرس لسعد يقال لها البقاء ثم أخذ رمحاً فجعل لا يحمل على ناحية من العدو إلا هزمهم وجعل الناس يقولون هذا ملك لما يروونه يصنع وجعل سعد يقول الصبر صبر البلقاء والعامن طعن

النكاح الذي هو سبب للإباحة فإذا لم يثبت حكمه وهو الإباحة بقيت صورته شبهة دائرة للحد الذي يندرى بالشبهات.

ولنا انه وطئ في فرج امرأة مجمع على تحريمه من غير ملك ولا شبهة ملك والواطئ من أهل الحد عالم بالتحريم فيلزمه الحد كما لو لم يوجد العقد وصورة المبيع إنما تكون شبهة إذا كانت صحيحة والعقد ههنا باطل محرم وفعله جنائية تقتضي العقوبة انضمت إلى الزنا فلم تكن شبهة كما لو أكرهها وعاقبها ثم زنى بها ثم يبطل بالاستيلاء عليها فان الاستيلاء سبب للملك في المباحات وليس بشبهة، وأما إذا اشترى اخته من الرضاع فلنا فيه منع وان سلمنا فان الملك المقتضي للإباحة صحيح ثابت وإنما تخلفت الإباحة لمعارض بخلاف مسئلتنا فان المبيع غير موجود لأن عقد النكاح باطل والملك به غير ثابت فالمتقضي معدوم فافترقا فاشبه مالوا واشترى خمرًا فشربه أو غلاما فوطئه . إذا ثبت هذا فاختلف في الحد فروي عن أحمد انه يقبل على كل حال ، وبهذا قال جابر بن زيد واسحاق وإبوأيوب وابن أبي خيثمة وروى إسماعيل بن سعيد عن أحمد في رجل تزوج امرأة أبيه أو بذات محرم فقال يقتل ويؤخذ ماله إلى بيت المال

(والرواية الثانية) حده حد الزاني وبه قال الحسن ومالك والشافعي لمعوم الآية والخبر ووجه الأولى ما روى البراء قال لقيت عمي ومعه الراية فقلت إلى أين تريد ؟ فقال بعشي رسول الله ﷺ

أبي معجن وأبو معجن في القيد فلما هزم المدور رجع أبو معجن حق وضع رجله في القيد فأخبرت ابنة حصيفة سعدًا بما كان من أمره فقال سعد لا والله لا أضرب اليوم رجلا أبلى الله المسلمين على يديه ما أبلغهم فخلى سبيله ، فقال أبو معجن قد كنت أشربها إذ تقام علي الحد وأطهر منها فأما إذ بهرجني فوالله لا أشربها أبدًا . وهذا اتفاق لم يظهر خلافه فأما إذا رجع فانه يقيم عليه الحد لمعوم الآيات والأخبار وإنما أخر لمعارض كما يؤخر لمرض أو شغل فإذا زال المعارض أقيم الحد لوجود مقتضيه وانتفاء معارضه ولهذا قال عمر حتى يقطع الدرب قافلا

(فصل) وتقام الحدود في الثغور بغير خلاف نعلمه لأنها من بلاد الاسلام والحاجة داعية إلى زجر أهلها كالخارجة إلى زجر غيرهم ، وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة أن يجلد من شرب الخمر ثمانين وهو بالشام وهو من الثغور .

باب حد الزنا

الزنا محرام وهو من الكبائر العظام بدليل قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا) وقال تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) وعن عبد الله بن مسعود (المغني والشرح الكبير) (٢٠) (الجزء العاشر)

إلى رجل نكح امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه وأخذ ماله، رواه أبو داود والجوزجاني وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وسمى الجوزجاني عمه الحارث بن عمرو وروى الجوزجاني وابن ماجه باسنادهما عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « من وقع على ذات محرم فاقتلوه » ورفع إلى الحجاج رجل اغتصب أخته على نفسها فقال احبسوه وسأولوا من ههنا من اصحاب النبي ﷺ فسألو عبد الله بن أبي مطرف فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من تخلى المؤمنين فخطوا وسطه بالسيف » وهذه الاحاديث أخص مما ورد في الزنا فتقدم، والقول فيمن زني بذات محرمه من غير عقد كالقول فيمن وطئها بعد العقد

(فصل) وكل نكاح أجمع على بطلانه كنكاح خامسة أو متزوجة أو معتدة أو نكاح المطلقة ثلاثاً إذا وطئ. فيه علماً بالتحريم فهو زنا موجب للحد المشروع فيه قبل العقد وبه قال الشافعي، وقال ابو حنيفة وضاحبه للاحد فيه لما ذكره في الفصل الذي قبل هذا وقال النخعي بجلد مائة ولا ينفى ولنا ما ذكرناه فيما مضى، وروى أبو نصر المروزي باسناده عن عبيد بن نضيلة قال رفع إلى عمر بن الخطاب امرأة تزوجت في عدتها فقال هل علمتا؟ فقالا: لا، قال لو علمتا لرجمتكما فجلده أسواطاً ثم فرق بينهما، وروى أبو بكر باسناده عن خلاص قال رفع إلى علي عليه السلام امرأة تزوجت ولها زوج كتمته فرجها وجلد زوجها الآخر مائة جلدة فان لم يعلم بتحريم ذلك فلا حد عليه لعذر الجهل ولذلك درأ عمر عنهما الحد لجهلها

قال سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم؟ قال « أن تجعل لله ندا وهو خلقك » قال قلت ثم أي قال « أن تقتل ولدك مخافة أن يعطم معك » قال قلت ثم أي قال « أن تزاني حليلة جارك » متفق عليه وكان حد الزاني في صدر الاسلام الحبس في البيت والأذى بالكلام من التقرع والتوبيخ للبكر لقوله سبحانه (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً والذان يأتيناها منكم فاذوهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ان الله كان تواباً رحيماً قال بعض أهل العلم المراد بقوله من نسائكم الثيب لان قوله من نسائكم إضافة إلى زوجية كقوله (للذين يؤلون من نسائهم) ولا فائدة في إضافته ههنا نعلمها الا اعتبار الشيوبة ولانه قد ذكر عقوبتين

(احدهما) أغلظ من الاخرى فكانت الاغلظ للثيب والاخرى للبكر كالرجم والجلد ثم نسخ هذا بما روى عبادة بن الصامت ان النبي ﷺ قال «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» رواه مسلم فان قيل فكيف ينسخ القرآن بالسنة؟ قلنا قد ذهب اصحابنا إلى جوازه لان الكل من عند الله وان اختلفت طريقته ومن منع ذلك قال ليس هذا نسخاً انما هو تفسير للقرآن وتبيين له لان النسخ رفع حكم ظاهره الاطلاق

(فصل) ولا يجب الحد بالوطء في نكاح مختلف فيه كنكاح المتعة والشغار والتحليل والنكاح بلا ولي ولا شهود ونكاح الاخت في عدة اختها البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة البائن ونكاح المحوسية وهذا قول أكثر أهل العلم لأن الاختلاف في إباحة الوطء فيه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدرأ بالشبه

(فصل) ولا يجب الحد بوطء جارية مشتركة بينه وبين غيره وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور يجب. ولنا أنه فرج له فيه ملك فلا يحد بوطئه كما كانت المرأة والمرهونة

(فصل) وإن اشترى أمه أو أخته من الرضاعة ونحوهما ووطئها فذكر القاضي عن أصحابنا أن عليه الحد لأنه فرج لا يستباح بحال فوجب الحد بالوطء كفرج الغلام. وقال بعض أصحابنا لا حد فيه وهو قول أصحاب الرأي والشافعي لأنه وطء في فرج مملوك له يملك المعاوضة عنه وأخذ صداقه فلم يجب به الحد كوطء الجارية المشتركة. فأما إن اشترى ذات محرمة من النسب ممن يعتق عليه ووطئها فعليه الحد لأن الملك لا يثبت فيها فلم توجد الشبهة

(فصل) فإن زفت إليه غير زوجته وقيل هذه زوجتك فوطئها يعتقدها زوجته فلا حد عليه لأنهم فيه خلافاً وإن لم يقل له هذه زوجتك أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته أو جاريته فوطئها

فأما ما كان مشروطاً بشرط وزال الشرط لا يكون نسخاً وههنا شرط الله سبحانه حبسهن إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً فينت السنة السبيل فكان بياناً لا نسخاً ويمكن أن يقال إن نسخه حصل بالقرآن فإن الجلد كان في كتاب الله تعالى والرجم كان فيه فنسخ رسمه وبقي حكمه

﴿مسئلة﴾ (إذا زنى الحر المحصن فحده الرجم حتى يموت وهل يجلد قبل الرجم؟ على روايتين) الكلام في هذه المسئلة في فصول ثلاثة (أحدها) في وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلاً كان أو امرأة هذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار ولا نعلم أحداً خالف فيه إلا الخوارج فإنهم قالوا الجلد للبكر والتيب لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقال لا يجوز ترك كتاب الله تعالى الثابت بالقطع واليقين لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز

ولنا أنه قد ثبت الرجم عن رسول الله ﷺ بقوله وفعله في أخبار تشبه المتواتر واجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ على ما ذكره في أثناء الباب في موضعه إن شاء الله تعالى قد أنزل الله تعالى في كتابه وأما نسخ رسمه دون حكمه فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأتها وعقلتها ووعيتها ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشى أن طال بالناس زمان يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلو بترك فريضة أنزلها الله تعالى فالرجم حق على من زنى إذا احصن من الرجال

أو دعا زوجته أو جاريته فجاءته غيرها فظننها المدعوة فوطئها أو اشتبه عليه ذلك لعماء فلا حد عليه وبه قال الشافعي وحكي عن أبي حنيفة أن عليه الحد لأنه وطئ في محل لا ملك له فيه ولنا أنه وطئ اعتقد إباحته بما يعذر مثله فيه فأشبهه ما لو قيل له هذه زوجتك ولأن الحدود تدرأ بالشبهات وهذه من أعظمتها فأما إن دعا محرمته عليه فأجابها غيرها فوطئها يظننها المدعوة فعليه الحد سواء كانت المدعوة ممن له فيها شبهة كالجارية المشتركة أو لم يكن لأنه لا يعذر بهذا فأشبهه ما لو قتل رجلاً يظننه ابنه أو عبده فبان أجنبياً

(فصل) ولا حد على من لم يعلم تحريم الزنا. قال عمر وعثمان وعلي لا حد إلا على من علمه وبهذا قال عامة أهل العلم فإن ادعى الزاني الجهل بالتحريم وكان يحتمل أن يجمله كحديث العهد بالاسلام والناشئ ببادية قبل منه لأنه يجوز أن يكون صادقاً وإن كان ممن لا يخفى عليه ذلك كالمسلم الناشئ بين المسلمين وأهل العلم لم يقبل لأن تحريم الزنا لا يخفى على من هو كذلك فقد علم كذبه وإن ادعى الجهل بفساد نكاح باطل قبل قوله لأن عمر قبل قول المدعي الجهل بتحريم النكاح في العدة ولأن مثل هذا يجهل كثيراً ويخفى على غير أهل العلم

(فصل) فإن وطئ جارية غيره فهو زان سواء كان بأذنه أو غير أذنه لأن هذا مما لا يستباح بالبدل والاباحة وعليه الحد إلا في موضعين (أحدهما) الأب إذا وطئ جارية ولده فإنه لا حد عليه

والنساء إذا قامت به البينة أو كان الحبل أو الاعتراف وقد قرأتها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) متفق عليه وأما آية الجلد فنقول بها فإن الزاني يجب جلده فإن كان ثيباً رجم مع الجلد والآية لم تتعرض إلى كيفية وإلى هذا أشار علي رضي الله عنه حين جلد ثم رجمها جلدها بكتاب الله ثم رجمتها بسنة رسول الله ثم وقلنا إن اثيب لا تجلد لكان هذا شراحة تخصيصاً للآية العامة وهذا سائغ بغير خلاف فإن عمومات القرآن في الإثبات كلها مخصصة وقولهم إن هذا نسخ ليس بصحيح وإنما هو تخصيص ثم لو كان نسخاً لكان نسخاً بالآية التي ذكرها عمر رضي الله عنه وقد رويناه أن رسل الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز رحمه الله فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم وقالوا ليس في كتاب الله إلا الجلد وقالوا الحائض أوجبتم عليها قضاء الصوم دون الصلاة والصلاة أو كد فقال لهم عمر وأنتم لا تأخذون إلا بما في كتاب الله؟ قالوا نعم قال فأخبروني عن عدد المصلوات المفروضات وعدد ركعاتها وأركانها وواجباتها أين تجدونه في كتاب الله؟ وأخبروني عما تجب الزكاة فيه ونصيبها ومقاديرها؟ قالوا انظرنا فرجموا يومهم ذلك فلم يجدوا شيئاً مما سألهم عنه في القرآن فقالوا لم نجد في القرآن قال فكيف ذهبتم إليه؟ قالوا لأن النبي ﷺ فعله وفعله المسلمون بعده فقال لهم فكذلك الرجم وقضاء الصوم فإن النبي ﷺ رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون وأمر النبي ﷺ بقضاء الصوم دون الصلاة وفعل ذلك نساؤه ونساء أصحابه. إذا ثبت هذا فعني

في قول أكثر أهل العلم منهم مالك وأهل المدينة والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور وابن المنذر عليه الحد إلا أن يمنع منه إجماع لانه وطء في غير ملك أشبه وطء جارية أبيه ولنا انه وطء تمكنت الشبهة منه فلا يجب به الحد كوطء الجارية المشتركة والدليل على تمكن الشبهة قول النبي ﷺ « أنت ومالك لأبيك » فأضاف مال ولده اليه وجعله له فإذا لم تثبت حقيقة الملك فلا أقل من جعله شبهة دائرة للحد الذي يندرى بالشبهات ولأن القائلين بانتفاء الحد في عصر مالك والاوزاعي ومن وافقهما قد اشتهر قولهم ولم يعرف لهم مخالف فكان ذلك إجماعاً ولا حد على الجارية لان الحد اتفق عن الواطئ لشبهة الملك فينتفي عن الموطوءة كوطء الجارية المشتركة ولأن الملك من قبيل المتضايفات إذا ثبت في أحد المتضايفين ثبت في الآخر فكذلك شبهته ولا يصح القياس على وطء جارية الأب لانه لا ملك للولد فيها ولا شبهة ملك بخلاف مسئلتنا . وذكر ابن أبي موسى قولاً في وطء جارية الأب والام انه لا يحد لانه لا يقطع بسرقة ماله أشبه الأب والاول أصح وعليه عامة أهل العلم فيما علمناه

(الموضع الثاني) اذا وطئ جارية امرأته باذنها فانه يجلد مائة ولا يرحم إن كان ثيباً ولا يغرب إن كان بكراً وإن لم تكن أحلتها له فهو زان حكمه حكم الزاني بجارية الإجنبي ، وحكي عن النخعي انه يعزر ولا حد عليه لانه بملك امرأته فكانت له شبهة في مملوكتها . وعن عمر وعلي وعطاء وقتادة

الرجم ان يرمى بالحجارة وغيرها حتى يموت بذلك قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان المرجوم يداوم عليه الرجم حتى يموت ولان اطلاق الرجم يقتضي القتل به لقوله تعالى (تكونن من المرجومين) وقد رجم رسول الله ﷺ اليهوديين للذين زنياً وماعزاً والغامدية حتى ماتوا (الفصل الثاني) انه يجلد ثم يرحم في احدى الروايتين فعل ذلك علي رضي الله عنه وبه قال ابن عباس وأبي بن كعب وأبو ذر رضي الله عنهم واختاره وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز عنهم وبه قال الحسن وداود وابن المنذر

(والرواية الثانية) يرحم ولا يجلد روي عن عمر وعثمان انهما رجما ولم يجلدا وروي عن ابن مسعود انه قال اذا اجتمع حدان لله فيهما القتل احاط القتل بذلك وبهذا قال النخعي والزهري والاوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي واختاره الجوزجاني والاثرم ونصره في سننها لان جابراً روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً ولم يجلده ورجم الغامدية ولم يجلدها وقال «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها» متفق عليه ولم يأمره بجلدها وكان هذا آخر الامرين من رسول الله ﷺ فيجب تقديمه ، قال الاثرم سمعت ابا عبد الله يقول في حديث عبادة انه اول حديث نزل وان حديث ماعز بعده رجمه رسول الله ﷺ ولم يجلده وعمر رجم ولم يجلد ونقل عنه اسماعيل بن سعيد نحو هذا ولانه حد فيه قتل فلم يجتمع معه جلد كالردة ولان الحدود اذا اجتمعت

والشافعي ومالك انه كوطء الاجنبية سواء أخلتها او لم تحملها لانه لاشبهة له فيها فأشبهه وطء جارية أخته ولانه اباحة لوطء محرمة عليه فلم يكن شبهة كاباحة سائر الملاك.

وعن ابن مسمود والحسن ان كان استكرهها فعليه غرم مثلها وتمتق فان كانت طاوخته فعليه غرم مثله ويمالكها لان هذا يروى عن النبي ﷺ وقد رواه ابن عبد البر وقال هذا حديث صحيح ولنا ما روى ابو داود بإسناده عن حبيب بن سالم ان رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال لأقضي فيك بقضية رسول الله ﷺ إن كانت أختها لك جلدناك مائة وإن لم تكن أختها لك رجمنك بالحجارة فوجدوها أختها له فجلده مائة ، وإن عقلت من هذا الوطء فهل يلحقه النسب ؟ على روايتين

(احدهما) يلحق به لانه ووطء لا يجب به الحد فالحق به النسب كوطء الجارية المشتركة (والاخرى) لا يلحق به لانه وطء في غير ملك ولا شبهة ملك أشبه الزنا المحض

(فصل) ولاحد على مكرهه في قول عامة أهل العلم . روي ذلك عن عمر والزهري وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً وذلك لقول رسول الله ﷺ « عني لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

وفيهما قتل سقط ماسواه فالحد الواحد اولى ووجه الرواية الاولى قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا عام ثم جاءت السنة بالرجم في حق الثيب والتغريب في حق البكر فوجب الجمع بينهما الى هذا اشار علي بقوله جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله وقد صرح النبي ﷺ بقوله في حديث عبادة « والثيب بالثيب الجلد والرجم » وهذا الصريح الثابت بيقين لا يترك الايمتله والاحاديث الباقية ليست صريحة فانه ذكر الرجم ولم يذكر الجلد فلا يعارض به الصريح بدليل ان التغريب يجب بذكره في هذا الحديث وليس بمذكور في الآية ولاته زان فيجلد كالبكر ولانه قد شرع في حق البكر عقوبتان الجلد والتغريب فيكون الجلد في مكان التغريب فعلى هذه الرواية يبدأ بالجلد اولاً ثم يرجم فان والى بينهما جاز لان اتلافه مقصود فلا تضر الموالاة بينهما وان جلده يومئذ يرجمه في آخر جاز كما فعل علي رضي الله عنه جلد شرابة يوم الخميس ثم رجمها يوم الجمعة (الفصل الثالث) ان الرجم لا يجب الا على المحصن باجماع أهل العلم وفي حديث عمران «الرجم حق على من زني وقد احصن» وقال النبي ﷺ « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث » ذكر منها « او زنا بعد احصان » ﴿ مسألة ﴾ (والمحصن من وطئ امرأته في قبلها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حران فان اختلف شرط منها فلا احصان لواحد منهما)

يشترط للاحصان شروط سبعة (احدها) الوطء في القبل ولا خلاف في اشتراطه لان النبي ﷺ قال « والثيب بالثيب الجلد والرجم » والثيابة تحضل بالوطء في القبل فوجب اعتباره ولا خلاف في ان النكاح

وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها الحد رواه الأثرم قال وأتى عمر بأماء من أماء الامارة استكرهن غلمان من غلمان الامارة فضرب الغلمان ولم يضرب الاماء

وروى سعيد يأسناده عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر امرأة قد زنت فقالت اني كنت نائمة فلم أستيقظ إلا برجل قد جثم علي فخلت سبيلها ولم يضربها ولأن هذا شبهة والحدود ندرأ بالشبهات ولا فرق بين الاكراه بالالجاء وهو ان يغلبها على نفسها وبين الاكراه بالتهديد بالقتل ونحوه نص عليه احمد في راع جاءته امرأة قد عطشت فسألته ان يسقيها فقال لها امكيني من نفسك قال هذه مضطرة . وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان امرأة استسقت راعياً فأبى ان يسقيها إلا ان تمكنه من نفسها ففعلت فرفع ذلك إلى عمر فقال لعلى ماترى فيها ؟ قال انها مضطرة فأعطاها عمر شيئاً وتركها

(فصل) وإن أكره الرجل فزنى فقال أصحابنا عليه الحد . وبه قال محمد بن الحسن وابو ثور لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار والاكراه ينافيه فاذا وجد الانتشار انتفى الاكراه فيلزمه الحد كما لو أكره على غير الزنا فرنى ، وقال ابو حنيفة إن أكرهه السلطان فلا حد عليه وإن أكرهه غيره حد استحساناً ، وقال الشافعي وابن المنذر لا حد عليه لعموم الخبر ، ولأن الحدود تدرأ

الغالي عن الوطء لا يحصل به احصان سواء حصلت فيه خلوة او وطء فيما دون الفرج او في الدبر او لم يحصل شيء من ذلك لأن هذا لا يصير به المرأة ثيباً ولا تخرج به عن حد الابكار الذين حدهم جلد مائة وتعريب عام بمقتضى الخبر ولا بد ان يكون وطأ حصل به تغييب الحشفة في الفرج لأن ذلك الوطء الذي تتعلق به أحكامه

(الثاني) ان يكون في نكاح لان النكاح يسمى احصاناً بدليل قوله تعالى (والمحصنات من النساء) يعني المتزوجات ولا خلاف بين اهل العلم في ان وطء الزنا ووطء الشبهة لا يصير به الواطئ محصناً ولا نعلم خلافاً في ان التسري لا يحصل به الاحصان لواحد منهما لكونه ليس بنكاح ولا ثبت فيه أحكامه .

(الثالث) ان يكون النكاح صحيحاً وهو قول أكثر اهل العلم منهم عطاء وقتادة ومالك والشافعي واصحاب الرأي وقال ابو ثور يحصل الاحصان بالوطء في نكاح فاسد ، وحكي ذلك عن الليث والاوزاعي لأن الصحيح والفاقد سواء في أكثر الاحكام من وجوب المهر والعدة وتحريم الريبة وام المرأة ولحاق الولد فكذلك الاحصان

ولنا أنه وطء في غير ملك فلم يحصل به الاحصان كوطء الشبهة ولا نسلم ثبوت ما ذكره من الاحكام وانما ثبت بالوطء فيه وهذه ثبتت في كل وطء وليست مختصة بالنكاح الا ان النكاح ههنا صمار شبهة فصار الوطء فيه كوطء الشبهة سواء

بالشبهات والاكراه شبهة فيمنع الحد كما لو كانت امرأة يحققة ان الاكراه اذا كان بالتخويف او يمنع
بما فتوت حياته بمنه كلن الرجل فيه كالمرأة فاذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه وقولهم ان التخويف
ينافي الانتشار لا يصح لان التخويف بترك الفعل والفعل لا يخاف منه فلا يمنع ذلك وهذا أصح
الاقوال ان شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قل (ومن تلوط قتل بكرا كان أو ثيباً في إحدى الروايتين والأخرى
حكمه حكم الزاني)

أجمع أهل العلم على تحريم اللواط وقد ذمه الله تعالى في كتابه وعاب من فعله وذمه رسول الله
ﷺ فقال الله تعالى (ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين . أنتم
لتأتون الرجال شهوة من دون النساء ؛ بل أنتم قوم مسرفون) وقال النبي ﷺ « لعن الله من عمل
عمل قوم لوط لمن ألهم من عمل عمل قوم لوط ، لعن الله من عمل عمل قوم لوط » واختلفت الرواية
عن احمد رحمه الله في حده فروي عنه ان حده الرجم بكراً كان أو ثيباً وهذا قول علي وابن عباس
وجابر بن زيد وعبد الله بن معمر والزهري وابي حبيب وربيعة ومالك واسحاق وأحد قولي الشافعي

(الرابع) الحرية وهي شرط في قول جميع أهل العلم الا ابا ثور قال : العبد والامة هما محصنان
يرجمان اذا زنيا الا ان يكون الاجماع يخالف ذلك ، وحكي عن الاوزاعي في العبد تحت حرة هو محصن
يرجم اذا زنى ، وان كان تحت امة لم يرمم وهذه اقوال تخالف النص والاجماع فان الله تعالى قال
(فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) والرجم لا يتنصف وإيجابه كله
يخالف النص مع مخالفة الاجماع المنعقد قبله الا أن يكون إذا عتقا بعد الاصابة فهذا فيه اختلاف
سند كره ان شاء الله ، وقد وافق الاوزاعي على ان العبد إذا وطئ الامة ثم عتقا لم يصير محصنين
وهو قول الجمهور وزاد فقلل في الملوكين : إذا عتقا وهما متزوجان ثم وطئها الزوج لا يصيران
محصنين بذلك ، وهذا أيضاً قول شاذ خالف أهل العلم به فان الوطء وجد منها حال كمالها
فحصنها كالصبيين إذا بلغا

(الشرط الخامس والسادس) البلوغ والمقل فلو وطئ وهو صبي أو مجنون ثم بلغ أو عقل
لم يكن محصناً . هذا قول أكثر أهل العلم وقول الشافعي ومن اصحابه من قال يكون محصناً
وكنك العبد إذا وطئ ثم عتق يصير محصناً لان هذا وطء يحصل به الاحلال للسائق ثلاثاً
فحصل به الاحصان كالموجود حال الكمال

ولنا قوله عليه السلام « والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » فاعتبر الثبوبة خاصة ، ولو كانت
تحصل قبل ذلك لكان يجب عليه الرجم قبل بلوغه وعقله وهو خلاف الاجماع ، ويفارق الاحصان

وقتادة والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور وهو المشهور من قول الشافعي لأن النبي ﷺ قال «إذا أتى الرجل الرجل فها زانيان» ولأنه إيلاج فرج آدمي في فرج آدمي لا ملك له فيه ولا شبهة ملك فكان زنا كالإيلاج في فرج المرأة. إذا ثبت كونه زنا دخل في عموم الآية والأخبار فيه ولأنه فاحشة فكان زنا كالفاحشة بين الرجل والمرأة، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتحريق اللوطي وهو قول ابن الزبير لما روى صفوان بن سليم عن خالد بن الوليد أنه وجد في بعض ضواحي العرب رجلاً ينكح كما تنكح المرأة فكتب إلى أبي بكر فاستشار أبو بكر رضي الله عنه الصحابة فيه فكان علي أشدهم قولاً فيه فقال ما فعل هذا الأمة من الأمم واحدة وقد علمت ما فعل الله بها أرى أن يحرق بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بذلك فخرقه وقال الحكم وأبو حنيفة لأحد عليهما لأنه ليس بمحل الوطء أشبه غير الفرج.

ووجه الرواية الأولى قول النبي ﷺ من وجد مود يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» رواه أبو داود وفي لفظ «فارجوا الأعلى والأسفل» ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم أجمعوا على قتله وإنما اختلفوا في صفته، واحتج أحمد رضي الله عنه بقول علي عليه السلام وأنه كان يرى رجسه ولأن الله تعالى عذب قوم لوط بالرجم فينبغي أن يعاقب من فعل فعلهم بمثل عقوبتهم

الاحلال لأن اعتبار الوطء في حق المطلق يمتثل أن يكون عقوبة له بتعريمها عليه حتى يطأها غيره لأن هذا مما تأباه الطباع ويشق على النفوس فاعتبره الشارع زجراً عن الطلاق الثلاث، وهذا يستوي فيه العاقل والمجنون بخلاف الإحصان فإنه اعتبر لكمال النعمة ذن من كملت النعمة في حقه كانت جنايته الخش واحق بزيادة العقوبة والنعمة في العاقل البالغ كمل

(الشرط السابع) أن يوجد الكمال فيهما جميعاً حال الوطء فإطأ الرجل العاقل الحر امرأة طائفة حرة، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، ونحوه قول عطاء والحسن وابن سيرين والنخعي وقتادة والثوري وإسحاق قالوه في الرقيق، وقال مالك: إذا كان أحدهما كاملاً صار محصناً إلا الصبي إذا وطئ الكبيرة لم يحصنها، ونحوه عن الأوزاعي، واختلف عن الشافعي فقيل له قولان (أحدهما) كقولنا (والثاني) الكامل يصير محصناً وهو قول ابن المنذر، وذكر ابن أبي موسى نحوه ذلك في الإرشاد فقال: إذا وطئ الحر البالغ حرة صغيرة في نكاح صحيح صار محصناً دونها وإذا وطئ الصبي الحر الصغير الكبيرة صارت محصنة دونها كما أنه لا يجب على الصغير الحد ويجب على الكبير ولنا أنه وطئ لم يحصن أحد المتواطئين فلم يحصن الآخر كالنكاح ولأنه متى كان أحدهما ناقصاً لم يكمل الوطء فلا يحصل به الإحصان كما لو كانا غير كاملين وبهذا فارق ما قاسوا عليه

(مسألة) ويثبت الإحصان للذميين وهل يحصن الذمية مسلماً؟ على روايتين

(الجزء العاشر)

(٢١)

(الغني والشرح الكبير)

وقول من اسقط الخذف عنه بخالف النص والاجماع، وقياس الفرج على غيره لا يصح لما بينهما من الفرق إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكون في مملوك له أو أجنبي لأن الذكر ليس بمحل لوطء الذكر فلا يؤثر ملكه له ولو وطئ زوجته أو مملوكته في دبرها كان محرماً ولا حد فيه لأن المرأة محل للوطء في الجملة وقد ذهب بعض العلماء إلى حله فكان ذلك شبهة مانعة من الحد بخلاف التلوط.

(فصل) وإن تدالكت امرأتان فها زانيتان ملعونتان لما روي عن النبي ﷺ أنه قال «إذا أتت المرأة المرأة فها زانيتان» ولا حد عليهما لانه لا يتضمن إيلاجاً فاشبهه المباشرة دون الفرج وعليهما التعزير لأنه زنا لا حد فيه فاشبهه مباشرة الرجل المرأة من غير جماع ولو باشر الرجل المرأة فاستمتع بها فيما دون الفرج فلا حد عليه لما روي أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أتني لقيت امرأة فاصبت منها كل شيء إلا الجماع فانزل الله تعالى (أقم الصلاة) الآية فقال الرجل ألي هذه الآية؟ فقال «لمن عمل بها من امتي» رواه النسائي ولو وجد رجل مع امرأة يقبل كل واحد منهما صاحبه ولم يعلم هل وطئها أو لا فلا حد عليهما فإن قالوا نحن زوجان وانفقا على ذلك فالتقول قولها، وبه قال الحكم وحامد والشافعي وأصحاب الرأي وإن شهد عليهما بالزنا فقالا نحن زوجان فعليهما الحدان لم تكن بينة بالنكاح وبه قال أبو ثور وابن المنذر لأن الشهادة بالزنا تنفي كونهما زوجين فلا تبطل بمجرد قولها ويحتمل أن يسقط الحد إذا لم يعلم كونها أجنبية منه لأن ما ادعياه محتمل فيكون ذلك شبهة كما لو شهد عليه بالسرقه فادعى أن السروق ماله.

لا يشترط الإسلام في الإحصان، وبه قال الزهري والشافعي فعلى هذا يكون الذميان محصنين فإن تزوج المسلم ذمية فوطئها صاراً محصنين وفيه رواية أخرى أن الذمية لا تحصن المسلم، وقال عطاء والنخعي والشعبي ومجاهد والثوري هو شرط في الإحصان فلا يكون الكافر محصناً ولا تحصن الذمية مسلماً لأن ابن عمر روى أن النبي ﷺ قال «من أشرك بالله فليس بمحصن» ولأنه إحصان من شروط الحرية فكان الإسلام شرطاً فيه كإحصان القذف وقال مالك كقولهم إلا أن الذمية تحصن المسلم بناء على أصله في أنه لا يعتبر الكمال في الزوجين وينبغي أن يكون ذلك قولاً للشافعي ولنا ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال: جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً وامرأة زنيا وذكر الحديث فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما متفق عليه ولأن الجنابة بالزنا استوت من المسلم والذمي فيجب أن يستويا في الحد، وحديثهم لم يصح ولا نعرفه في مسند وقيل هو موقوف على ابن عمر ثم يتعين حمله على إحصان القذف جمعاً بين الحديثين فلن راويهما واحد وحديثنا صريح في الرجم فيتمين حمل خبرهم على الإحصان الآخر فإن قالوا إنما رجم رسول الله ﷺ اليهوديين بحكم التوراة بدليل أنه راجعها فلما تبين له أن ذلك حكم الله تعالى عليهم أقامه فيهم وفيها أنزل الله سبحانه (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا

(مسئلة) قل (ومن آتى بهيمة أدب وأحسن أدبه وقتلت البهيمة)

اختلفت الرواية عن احمد في الذي يأتي البهيمة فروي عنه أنه يزور ولا حد عليه روي ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي والنخعي والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي واسحاق وهو قول للشافعي . والرواية الثافية حكمه حكم اللاتط سواء وقال الحسن حده حد الزاني ، وعن أبي سلفة بن عبد الرحمن يقتل هو والبهيمة لقول رسول الله ﷺ « من آتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه » رواه أبوداود . ووجه الرواية الاولى أنه لم يصح فيه نص ولا يمكن قياسه على الوطء في فرج الأدمي لانه لاحرمته لها وليس بمقصود يحتاج في الزجر عنه الى الحد فان النفوس تعافه وعامتها تنفر منه فبقي على الاصل في انتفاء الحد ، والحديث يرويه عمرو بن أبي عمرو ولم يثبت أحمد ، وقال الطحاوي هو ضعيف ومذهب ابن عباس خلافه وهو الذي روي عنه قال أبوداود هذا يضيف الحديث عنه قال اسما عيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يأتي البهيمة فوقف عندها ولم يثبت حديث عمرو بن أبي عمرو في ذلك ولان الحد يدراً بالشبهات فلا يجوز ان يثبت بحديث فيه هذه الشبهة والضعف . وقول الخرق أدب واحسن أدبه يعني يعزر ويبالغ في تعزيره لانه وطء في فرج محرم لا شبهة له فيه لم يوجب الحد فاوجب التعزير كوطء الميتة

للذين هادوا (قلنا إنما حكم عليهم بما أنزل الله عز وجل اليه بدليل قوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ولانه لا يسوغ للنبي ﷺ الحكم بغير شريعته ولو ساع ذلك له ساع لغيره وإنما راجع التوراة لتعريفهم أن حكم التوراة موافق لما يحكم به عليهم وأنهم تاركون شريعتهم مخالفون لحكمهم ثم هذا حجة لنا فان حكم الله في وجوب الرجم ان كان ثابتاً في حقهم يجب أن يحكم به عليهم فقد ثبت وجود الاحصان فيهم فانه لا معنى له سوى وجوب الرجم على من زنى منهم بعد وجود شروط الاحصان فيه وإن منعوا ثبوت الحكم في حقهم فلم يحكم به النبي ﷺ ؟ ولا يصح القياس على احصان القذف لان من شرطه العفة وليست شرطاً ههنا

(مسئلة) (وإن كان لرجل ولد من امرأة فقال ما وطئتها لم يثبت احصانه ولا يجرم إذا زنى) وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجرم لان الولد لا يكون إلا من وطء فقد حكم بالوطء ضرورة الحكم بالولد .

ولنا ان الولد يلحق بامكان الوطء واحتماله والاحصان لا يثبت الا بحقيقة الوطء فلا يلزم من ثبوت ما يكتفى فيه بالامكان وجود ما يعتبر فيه الحقيقة وهو أحق الناس بهذا فانه قال لو تزوج امرأة بمحضرة الحاكم في مجلسه ثم طلقها فيه فأنت بولد لحقه مع العلم بأنه لم يطأها في الزوجية

(فصل) ويجب قتل البهيمة وهذا قول أبي سلمة بن عبد الرحمن وأحد قولي الشافعي وسواء كانت مملوكة له أو لغيره مأ كولة أو غير مأ كولة قال أبو بكر الاختيار قتلها وإن تركت فلا بأس وقال الطحاوي إن كانت مأ كولة ذبحت والام تقتل وهذا قول ثان للشافعي لأن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان لغير مأ كة

ولنا قول النبي ﷺ « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » ولم يفرق بين كونها مأ كولة أو غير مأ كولة ولا بين ملكه وملك غيره، فإن قيل الحديث ضعيف ولم يعملوا به في قتل الفاعل الجاني ففي حق حيوان لا جنانية منه أولى، قلنا إنما يعمل به في قتل الفاعل على إحدى الروايتين وجهين (أحدهما) أنه حد والحدود تدرأ بالشبهات وهذا اتلاف مال فلا تؤثر الشبهة فيه (والثاني) أنه اتلاف آدمي وهو أعظم المحلوقات حرمة فلم يميز التهجم على إتلافه إلا بدليل في غاية القوة ولا يلزم مثل هذا في اتلاف مال ولا حيوان سواء . إذا ثبت هذا فإن الحيوان إن كان للفاعل ذهب هدرآ وإن كان لغيره فعلى الفاعل غرامته لأنه سبب اتلافه فيضمنه كما لو نصب له شبكة فتلّف بها ثم إن كانت مأ كولة فهل يباح أكلها على وجهين وللشافعي أيضا في ذلك وجهان

(أحدهما) يحل أكلها لقول الله تعالى (أحلّت لكم بهيمة الانعام) ولأنه حيوان من جنس يجوز أكله ذبحه من هو من أهل الذكاة فحل أكله كما لو لم يفعل به هذا الفعل ولكن يكره أكله لشبهة التحريم

فكيف يحكم بحقيقة الوطء مع تحقق انتفائه؟ وهكذا لو كان لامرأة ولد من زوج فأنكرت أن يكون وطئها لم يثبت احصائها لذلك

(فصل) ولو شهدت بينة الاحصان أنه دخل بزوجته فقال أصحابنا يثبت الاحصان به لأن المفهوم من لفظ الدخول كالمفهوم من لفظ المجامعة وإن محمد بن الحسن لا يكتفي به حتى تقول جامعها أو باسمها أو نحوها لأن الدخول يطلق على الخلوة بها ولهذا تثبت بها أحكامه قال شيخنا وهذا أصح القولين إن شاء الله تعالى، أما إذا قالت جامعها أو باضمها أو نحوها فلا تعلم خلافا في ثبوت الاحصان وكذلك ينبغي إذا قالت وطئها وإن قالت باشرها أو مسها أو أصابها أو أتاها فينبغي أن لا يثبت به الاحصان لأن هذا يستعمل فيما دون الجماع في الفرج كثيرا فلا يثبت به الاحصان الذي يندري بالاحتمال (فصل) وإذا جلد الزاني على أنه بكر ثم بان مخصرا رجم لما روى جابر أن رجلا زنى بامرأة فأمر به رسول الله ﷺ به فجاد الحد ثم أخبر أنه مخصن فرجم رواه أبو داود، ولأنه إن وجب الجمع بينهما فقد أتى ببعض الواجب فيجب إتمامه وإن لم يجب الجمع بينهما تبيين أنه لم يأت بالحد الواجب

(فصل) وإذا رجم الزانيان غسلا وصلى عليهما ودفنا إذا كانا مسلمين ، أما غسلها ودفنها فلا خلاف فيه بين أهل العلم، وأكثر أهل العلم يرون الصلاة عليهما قال الإمام أحمد سئل علي عن شراحة وكان رجمها فقال اصنعوا بها ما تصنعون بموتا كم وصلى علي عليها وقال مالك من قتله الإمام في حد فلا

(والوجه الثاني) لايجل أكلها لما روي عن ابن عباس انه قيل له ماأن البهيمة؟ قال ماأراه قال ذلك إلا انه كره أكلها وقد فعل بها ذلك الفعل، ولانه حيوان يجب قتله لحق الله تعالى فلم يجوز أكله كسائر المقتولات، واختلف في علة قتلها فقيل انما قتلت لثلاثي عشر فاعلمها ويذكر برؤيتها وقد روى ابن بطة بإسناده عن النبي ﷺ انه قال « من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » قالوا يارسول الله مابال البهيمة؟ قال « لايقال هذه وهذه » وقيل لثلاث تلد خلقاً مشوهاً، وقيل لثلاث تؤكل واليه أشار ابن عباس في تعليقه ولايجب قتلها حتى يثبت هذا العمل بها ببينة، فأما إن أقر الفاعل فان كانت البهيمة له ثبت باقراره وإن كانت لغيره لم يجوز قتلها بقوله لانه اقرار على ملك غيره فلم يقبل كما لو أقر بها لغير مال كها، وهل يثبت هذا بشاهدين عدلين واقرار مرتين او يعتبر فيه مايعتبر في الزنا على وجهين نذكرهما في موضعهما إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قال (والذي يجب عليه الحد ممن ذكرت من أقر بالزنا أربع مرات)

وجلته ان الحد لايجب الا باحد شيئين اقرار او بينة فان ثبت باقرار اعتبر اقرار أربع مرات وبهذا قال الحكم وابن ابي ليلى وأصحاب الرأي وقال الحسن وحامد ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر يحد باقرار مرة لقول النبي ﷺ « واغد ياأنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » واعتراف

يصلى عليه لان جابراً قال في حديث ماعز فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ خيراً ولم يصل عليه متفق عليه، ووجه الاول ما روى أبو داود بإسناده عن عمران بن الحصين في حديث الجهنية فأمر بها النبي ﷺ فرجمت ثم أمرهم فصلوا عليها فقال عمر يارسول الله تصلي عليها وقد زنت؟ فقال والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعهم وهل وجدت افضل من ان جادت بنفسها؟ ورواه الترمذي وفيه فرجمت وصلي عليها وقال حديث حسن صحيح وقال النبي ﷺ «صلوا على من قل لاإله إلا الله» ولانه مسلم لو مات قبل الحد صلي عليه فصلي عليه بعده كالسارق واما حديث ماعز فيحتمل ان النبي ﷺ لم يحضره أو اشتغل عنه بأمر أو غير ذلك فلا يعارض ما رويناه

﴿مسئلة﴾ (وان زنى الحر غير المحصن جلد مائة وضرب عاماً إلى مسافة اقصر وان كان ثيباً) ولا خلاف في وجوب الجلد على الزاني إذا لم يكن ثيباً وقد جاء بيان ذلك في كتاب الله تعالى بقوله سبحانه وتعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وجاءت لاهادith عن النبي ﷺ موافقة لما جاء به الكتاب، ويجب مع الجلد تغريبه عاماً في قول الجمهور روي ذلك عن الخلفاء الراشدين وعن أبي ذر وابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم واليه ذهب عطاء وطاوس وابن أبي ليلى والشافعي وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك والأوزاعي يغرب الرجل دون المرأة لان المرأة محتاج إلى حفظ وصيانة ولانها لا تخلو من التغريب بمحرم أو بغير محرم: لايجوز بغير محرم لقول رسول الله

مرة اعتراف وقد أوجب عليها الرجم به ورجم الجهنية وإنما اعترفت مرة ، وقال عمر أن الرجم حق واجب على من زنى وقد أحسن إذا قامت البينة أو كان الحبيل أو الاعتراف ولأنه حق فيثبت باعتراف مرة كسائر الحقوق

ولنا ما روى أبو هريرة قال : أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فقال يا رسول الله اني زنيت فأعرض عنه فتحنى تلقاء وجهه فقال يا رسول الله اني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال « أبك جنون ؟ » قال لا ، قال « فهل أحصنت ؟ » قال نعم ، فقال رسول الله ﷺ « أرجوه » متفق عليه ، ولو وجب الحد بمرة لم يعرض عنه رسول الله ﷺ لأنه لا يجوز ترك حد وجب لله تعالى ، وروى نعيم بن هزال حديثه وفيه حتى قالها أربع مرات فقال رسول الله ﷺ « انك قد قلتها أربع مرات فبمن ؟ » قال بفلانة رواه أبو داود وهذا تعليل منه يدل على ان اقرار الاربع هي الموجبة وروى أبو برزة الاسلمي أن أبا بكر الصديق قال له عند النبي ﷺ إن أقررت أربعاً رجلك رسول الله ﷺ وهذا يدل من وجهين (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وسلم أقره على هذا ولم ينكره فكان بمنزلة قوله لأنه لا يقر على الخطأ

ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم » ولان تغريبها بغير محرم اغراء لها بالفجور وتضييع لها وان غربت بمحرم افضى الى تغريب من ليس بزان ونفي من لا ذنب له وان كلفت أجرته ففي ذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد الشرع به كما لو زاد ذلك على الرجل ، والخبر الخاص في التغريب إنما هو في حق الرجل وكذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم والعام يجوز تخصيصه لأنه يلزم من العمل بعمومه مخالفة مفهومه فانه دل بمفهومه على أنه ليس على الزاني أكثر من العقوبة المذكورة فيه وإيجاب التغريب على المرأة يلزم منه الزيادة على ذلك وفوات حكمه لان الحد وجب زجرا عن الزيادة وفي تغريبها اغراء به وتمكين منه مع أنه قد يخصص في حق الثيب باسقاط الجلد في قول الأكثرين فتخصيصه هنا أولى قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يجب التغريب لان عليارضي الله عنه قال حسبهما من الفتنة ان ينميا وعن ابن المسيب ان عمر غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الخمر الى خيبر فلحق بهرقل فتنصر فقال عمر لا اغرب مسلما بعد هذا ابدا ولان الله تعالى أمر بالجلد دون التغريب فايجاب التغريب زيادة على النص

ولنا قول النبي ﷺ « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » وروى أبو هريرة وزيد بن خالد ان رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ فقال أحدهما ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته واني افتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت رجلا من أهل العلم فقالوا إنما على ابنك جلد مائة وتغريب

(الثاني) انه قد علم هذا من حكم النبي ﷺ لولا ذلك ما تجاسر على قوله بين يديه، فأما أحاديثهم فان الاعتراف لفظ المصدر يقع على القليل والكثير وحديثنا يفسره ويبين ان الاعتراف الذي يثبت به كان أربعاً

(فصل) وسواء كان في مجلس واحد او مجالس متفرقة، قال الاثرم سمعت ابا عبد الله يسئل عن الزاني يردد أربع مرات قال نعم على حديث ما عزم هو أحوط قلت له في مجالس واحد او في مجالس شتى؟ قال أما الاحاديث فأيست تدل الا على مجلس واحد الا ذاك الشيخ بشير بن مهاجر عن عبد الله ابن بريدة عن ابيه وذاك عندي منكر الحديث، وقال ابو حنيفة لا يثبت إلا بأربع اقرارات في أربعة مجالس لان ما عزم أقرب في أربعة مجالس

ولنا أن الحديث الصحيح انما يدل على انه أقرب أربعاً في مجلس واحد وقد ذكرنا الحديث . ولانه إحدى حجتي الزنا فاكنتي به في مجلس واحد كالينة

(فصل) يعتبر في صحة الاقرار أن يذكر حقيقة الفعل لتزول الشبهة لان الزنا يعبر عما ليس بموجب للحد . وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال لما عزم « لعلك قبلت او غمزت او نظرت » قال لا . قال أفنكتها ؟ لا يكتفي ؟ قال نعم قال فعند ذلك أمر برجمه رواه البخاري . وفي رواية عن ابي

عام والرجم على امرأة هذا ، فقال النبي ﷺ « والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله : على ابنك جلد مائة وتغريب عام » وجلد ابنه وغربه عاماً وأمر أنيسا الأسلمي يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجها فاعترفت فرجها متفق عليه وفي الحديث فسألت رجلاً من أهل العلم فقالوا انما على ابنك جلد مائة وتغريب عام، وهذا يدل على ان هذا كان مشهوراً عندهم من حكم الله وقضاء رسوله ﷺ وقد قيل ان الذي قال لم هذا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ولان التغريب فعله الخلفاء الراشدون ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف فكان اجماعاً، ولان الخبر يدل على عقوبتين في حق الثيب فكذلك في حق البكر وما روجه عن علي لا يثبت لضعف راويه وإرساله وقول عمر لا اغرب بعده مسلماً فاعلمه أراد تغريبه في الحر الذي اصابته الفتنة ربيعة فيه . قال شيخنا وقول مالك يخالف عموم الخبر واتقياس لان ما كان حداً في الرجل يكون حداً في المرأة كسائر الحدود، وقول مالك فيما يقع لي أصبح الاقوال وأعد لها، وعموم الخبر مخصوص بخبر النهي عن سفر المرأة بغير محرم، والقياس على سائر الحدود لا يصح لانه يستوى الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف هذا الحد ويمكن قلب هذا القياس بانه حد فلا تزداد فيه المرأة على ما على الرجل كسائر الحدود

(فصل) ويغرب البكر الزاني حولا فان عاد قبل مضي الحول أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافراً ويبنى على ماضى، ويغرب الرجل الى مسافة القصر لان مادونها في حكم الحاضر بدليل انه لا يثبت في حقه أحكام المسافرين ولا يستبيح شيئاً من رخصهم

هريرة قال « أفنكتها ؟ - قال نعم قال - حتى غاب ذاك منك في ذاك منها ؟ » قال نعم قال « كايضب المروء في المكحلة والرشاء في البئر » قال نعم . قال « فهل تدري ما الزنا ؟ » قال نعم أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا » وذكر الحديث رواه ابو داود .
(فصل) فان اقراره زنى بامرأة فكذبته فعليه الحد دونها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف لاحد عليه لانا صدقناها في انكارها فصار محكوما بكذبه

ولنا ما روى ابو داود باسناده عن سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ ان رجلا أتاه فأقر عنده انه زنى بامرأة فسامها له فبعث رسول الله ﷺ إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت ان تكون زنت فجلده الحد وتركها، ولان انتفاء ثبوته في حقها لا يبطل اقراره كما لو سككت او كما لو لم يسأل ولان عموم الخبر يقتضي وجوب الحد عليه باعترافه، وهو قول عمر اذا كان الحيل او الاعتراف، وقولهم اننا صدقناها في انكارها لا يصح فاننا لم نحكم بصدقها وانتفاء الحد انما كان لعدم المقتضى وهو الاقرار او البيينة لا لوجود التصديق بدليل مالمو سككت أو لم تكلم البيينة . اذا ثبت هذا فان " محر والعبد والبكر واثيب في الاقرار سواء لانه أحد حجتي الزنا فاستوى فيه الكل كالبيينة

﴿مسئلة﴾ (وعنه ان المرأة تنفى الى دون مسافة القصر) .

وقيل عنه ان خرج معها محرما نفيت إلى مسافة القصر وان لم يخرج معها محرما فنقل عن أحمد ان المرأة تقرب الى مسافة القصر كالرجل وهذا مذهب الشافعي وروي عنه أنها تغرب الى دون مسافة القصر لتقرب من أهلها فيحفظوها، ويحتمل كلام أحمد ان لا يشترط في التغريب مسافة القصر فيها فانه قال في رواية الأثرم ينفي من عمله إلى عمل غيره وقال أبو ثور وابن المنذر لو نفى من قرية إلى قرية أخرى بينهما ميل أو أقل جاز وقال إسحاق يجوز من مصر إلى مصر ونحوه قال ابن أبي ليلى لان النفي ورد مطلقا غير مقدر فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم، والقصر يسمى سفرا تجوز فيه صلاة النافلة على الراحة ولا يجبس في البلد الذي نفى اليه وبهذا قال الشافعي وقال مالك يجبس

ولنا أنها زيادة لم يرد بها الشرع فلم تشرع كالزيادة على العام

(فصول) وإن زنى الغريب غرب إلى بلد غير وطنه وان زنى في البلد الذي غرب اليه غرب منه الى غير البلد الذي غرب منه لان الامر بالتغريب حيث كان لانه قدانس بالبلد الذي يسكنه فيسكنه عنه

﴿مسئلة﴾ (ويخرج مع المرأة محرما ليسكنها في موضع ثم ان شاء رجع اذا أمن عليها وان شاء اقام معها حتى يكمل حولها ، وإن أبى الخروج معها بذلت له الاجرة)

قال اصحابنا : وتبذل من مالها لان هذا من مؤونة سفرها ويحتمل ان لا يجب ذلك عليها لان الواجب عليها التغريب بنفسها فلم يلزمها زيادة عليه كالرجل ولان هذا من مؤونة اقامة الحد فلم يلزمها كأجرة الجلال . فعلى هذا تبذل الاجرة من بيت المال وعلى قول اصحابنا إن لم يكن لها مال بذلت

﴿ مسألة ﴾ قال (وهو بالغ صحيح عاقل)

أما البلوغ والعقل فلا خلاف في اعتبارهما في وجوب الحد وصحة الاقرار لان الصبي والمجنون قد رفع القلم عنهما ولا حكم لكلامهما . وقد روي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم . وعن المجنون حتى يعقل » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي حديث ابن عباس في قصة ماعز أن النبي ﷺ سأل قومه « أجبنون هو » قالوا ليس به بأس . وروي ان النبي ﷺ قال له حين اقر عنده « أهلك جنون ؟ » وقد روى ابو داود باسناده قال : أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها اناساً فامر بها عمر ان ترجم فمر بها علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال « أشأن هذه ؟ قالوا مجنونة آل فلان زنت فأمر بها عمر ان ترجم فقل ارجعوا بها ثم أتاه فقال يأمر المؤمنين اما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة ؟ عن المجنون حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يعقل ، قال بلى ! قال فما بال هذه ؟ قال لاشيء قال فأرسلها قال فأرسلها قال فجعل عمر يكبر

(فصل) فان كان يحن مرة ويفيق أخرى فأقر في إفاقته أنه زنى وهو مفيق أو قامت عليه

من بيت المال فان ابى محرمها الخروج معها لم يجبر ، وإن لم يكن لها محرم غربت مع نساء ثقات والقول في أجره من يسافر معها منهن كالقول في أجره المحرم فان اعوز فقال أحد تنفى بغير محرم وهو قول الشافعي لانه لا سبيل إلى تأخيره فأشبهه سفر الهجرة والحج إذا مات المحرم في الطريق ، ويحتمل ان يسقط النفي إذا لم تجد محرمًا كما يسقط سفر الحج إذا لم يكن لها محرم فان تغريبها على هذه الحال اغراء لها بالفجور وتعريض لها للفتنة وعموم الحديث مخصوص بعوم النهي عن سفرها بغير محرم

(فصل) ويجب ان يحضر الحد طائفة من المؤمنين لقول الله تعالى (ولا يشهد عذابهم طائفة من المؤمنين)

قال أصحابنا : والطائفة واحد فما فوقه وهذا قول ابن عباس ومجاهد ، والظاهر أنهم أرادوا واحداً مع الذي يقيم الحد لان الذي يقيم الحد حاصل ضرورة فيتعين صرف الامر إلى غيره ، وقال عطاء واسحاق اثنان فان اراد به واحداً مع الذي يقيم الحد فهو كالقول الاول وإن اراد اثنين غيره فوجه ان الطائفة اسم لما زاد على الواحد واقوله اثنان ، وقال الزهري ثلاثة لان الطائفة جماعة وأقل الجمع ثلاثة ، وقال مالك اربعة لانه العدد الذي يثبت به الزنا والشافعي قولان كقول الزهري ومالك ، وقال ربيعة خمسة وقال الحسن عشرة وقال قتادة نفر واجتج أصحابنا بقول ابن عباس فان اسم الطائفة يقع على الواحد بدليل قول الله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا - ثم قال - فأصلحوا بين أخويكم) وقيل في قوله تعالى (ان نفع عن طائفة منكم) إنه محش بن حير وحده ولا يجب

(الغني والشرح الكبير) (٢٢) (الجزء العاشر)

بينة أنه زنى في إفاقته فله الحد لا نعلم في هذا خلافاً ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لأن الزنا موجب للحد وجد منه في حال تكليفه والقلم غير مرفوع عنه وإقراره وجد في حال اعتبار كلامه ، فإن أقر في إفاقته ولم يضمنه إلى حال أو شهدت عليه البينة بالزنا ولم تضمنه إلى حال إفاقته لم يجب الحد لأنه يَحْتَمَلُ أنه وجد في حال جنونه فلم يجب الحد مع الاحتمال ، وقد روى أبو داود في حديث الجنونة التي أتى بها عمران علياً قال إن هذه معتوهة بني فلان إبل الذي أتاها أتاها في بلائها فقال عمر لا أدري فقال علي وأنا لا أدري

(فصل) والنائم مرفوع عنه القلم ، فلو زنى بنائمة أو استدخلت امرأة ذكر نائم أو وجد منه الزنا حال نومه فلا حد عليه ، لأن القلم مرفوع عنه ولو أقر في حال نومه لم يلتفت إلى إقراره لأن كلامه ليس بمعتبر ولا يدل على صحة مدلوله . فاما السكران ونحوه فعليه حد الزنا والسرقة والشرب والقذف إن فعل ذلك في سكره لأن الصحابة رضي الله عنهم أوجبوا عليه حد الفرية لكون السكر مظنة لها ولأنه تسبب إلى هذه المحرمات بسبب لا يندبر فيه فأشبهه من لا عذر له ويحتمل أن لا يجب الحد لأنه غير عاقل فيكون ذلك شبهة في درء ما يندري ، بالشبهات ولأن طلاقه لا يقع في رواية فأشبهه النائم والأول أولى لأن إسقاط الحد عنه يفضي إلى أن من أراء فعل هذه المحرمات شرب الخمر وفعل ما أحب فلا يلزمه شيء ولأن السكر مظنة لفعل المحارم وسبب إليه فقد تسبب إلى فعلها حال

أن يحضر الانام ولا الشهود وبهذا قال الشافعي وابن المنذر وقال أبو حنيفة إن ثبت الحد بينة فعليها الحضور والبداءة بالرجم ، وإن ثبت باعتراف وجب على الإمام الحضور والبداءة بالرجم لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : الرجم رجاء فما كان منه بإقرار فأول من يرمي الإمام ثم الناس وما كان بينة فأول من يرمي البينة ثم الناس رواه سعيد باسناده ولأنه إذا لم يحضر البينة ولا الإمام كان في ذلك شبهة والحد يسقط بالشبهات

ولنا إن النبي ﷺ أمر بـرجم ماعز والغامدية ولم يحضرهما والحد ثبت باعترافهما وقال «يا نيس اذهب إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» ولم يحضرها ولأنه حد فلم يلزم أن يحضره الإمام ولا البينة كسائر الحدود ولا نسلم أن تخلفهم عن الحضور ولا امتناعهم من البداءة بالرجم شبهة ، وأما قول علي رضي الله عنه فهو على سبيل الاستحباب والفضيلة قال أحمد : سنة الاعتراف أن يرمي الإمام ثم الناس ولا نعلم خلافاً في استحباب ذلك والأصل فيه قول علي ، وقد روي في حديث رواه أبو بكر عن النبي ﷺ أنه رجم امرأة فحفر لها إلى التندوة ثم رماها بحصاة مثل الحصاة ثم قال «ارموا واتقوا الوجه» رواه أبو داود

﴿مسئلة﴾ (وإن كان الزاني رقيقاً فحده خمسون جلدة بكل حال ولا يذرب)

حد العبد والامة خمسون جلدة بكرين كانا أو ثيبين في قول أكثر العلماء منهم

بأقراره لأنه غير صحيح ولأن الحد لا يجب مع الشبهة والاشارة لا تنتفي معها الشبهات فأما المدينة فيجب عليه بها الحد لأن قوله معها غير معتبر .

(فصل) ولا يصح الاقرار من المسكره فلو ضرب الرجل ليقرب بالزنا لم يجب عليه الحد ولم يثبت عليه الزنا ولا نعلم من أهل العلم خلافا في ان اقرار المسكره لا يجب به حد وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال ليس الرجل بأمين على نفسه إذا جوعته أو ضربته أو وثقته ، رواه سعيد وقال ابن شهاب في رجل اعترف بعد جلدائه ليس عليه حد ولأن الاقرار إنما ثبت به المقر به لوجود الداعي الى الصدق وانتفاء التهمة عنه فان العاقل لا يهتم بتصديق الاقرار بنفسه ومع الاكراه يغلب على الظن انه قصد بأقراره دفع ضرر الاكراه فانتنى ظن الصدق عنه فلم يقبل

(فصل) فإن اقر انه وطئ امرأة وادعى أنها امرأته وأنكرت المرأة أن يكون زوجها نظرنا فان لم تقر المرأة بوطئها فلا حد عليه لانه لم يقر بالزنا ولا مهر لها لانها لا تدعيه ، وان اعترفت بوطئها إياها وأقرت بانه زنى بها مطاوعة فلا مهر عليه أيضاً ولا حد على واحد منها إلا أن يقر أربع مرات لان الحد لا يجب بدون أربع مرات ، وان ادعت أنه أكرهها عليه أو اشتبه عليها فعليه المهر لانه أقر بسببه فقد روى مهنا عن احمد أنه سأله عن رجل وطئ امرأة وزعم أنها زوجته وأنكرت هي ان يكون زوجها واقرت بالوطء قال فهذه قد اقرت على نفسها بالزنا ولكن يدرأ عنه الحد

ما شرع الله تعالى فان الله تعالى ضاعف عقوبة المحصنة على غيرها فجعل الرجم على المحصنة والجلد على البكر وداود ضاعف عقوبة البكر على المحصنة واتباع شرع الله تعالى أولى ، واما دليل الخطاب فقد روي عن ابن مسعود أنه قال احصانها اسلامها وقرأها بفتح الالف ثم دليل الخطاب انما يكون دليلاً إذا لم تكن للتخصيص بالذكر فائدة سوى اختصاصه بالحكم ، ومتى كانت لفائدة أخرى لم يكن دليلاً مثل ان يخرج بخروج الغالب او للتنبيه او لمعنى من المعاني ولهذا قال الله تعالى (وربائكم اللاتي في حجوركم) ولم يختص التحريم بالاتي في حجورهم وقال (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) وحرم حلائل الابناء من الرضاع وأبناء الابناء وقال (ليس عليكم ان تقصروا من الصلاة ان يفتنكم الذين كفروا) وابتاع القصر بدون الخوف ، وأما العبد فلا فرق بينه وبين الامة فالتخصيص على احدهما يثبت حكمه في حق الآخر كما ان قول النبي ﷺ « من أعتق شركاً له في عبد ثبت حكمه في حق الامة » ثم المنطوق أول منه على كل حال ، واما ابو ثور فخالف نص قوله تعالى (فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وعمل به فيما لم يداوله النص وخرق الاجماع في ايجاب الرجم على المحصنات كما خرق داود الاجماع في تسهيل الجلد على العبد وتضعيف حد الابكار على المحصنات

(فصل) ولا تغريب على عبد ولا أمة وبهذا قال الحسن وحامد ومالك واسحاق وقال الثوري

بقوله إنها امرأته ولا مهر عليه ويدراً عنها الحد حتى تعترف مراراً قال أحمد وأهل المدينة يرون عليها الحد يذهبون لقول النبي صلى الله عليه وسلم « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وقد تقدم الجواب عن قولهم

﴿ مستحقة ﴾ قال (ولا ينزع عن اقراره حتى يتم عليه الحد)

وجملته ان من شرط إقامة الحد بالاقرار البقاء عليه الى تمام الحد فان رجع عن اقراره او هرب كف عنه ، وبهذا قال عطاء ويحيى بن يعمر والزهري وحماد ومالك والثوري والشافعي واسحاق وابو حنيفة وابو يوسف وقال الحسن وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى يقيم عليه الحد ولا يترك لأن ما عزا هرب فقتلوه ولم يتركوه وروي انه قال ردوني الى رسول الله ﷺ فان قومي هم غروني من نفسي واخبروني ان رسول الله ﷺ غير قاتلي فلم ينزعوا عنه حتى قتلوه أخرجه أبو داود ولوقبل رجوعه لزمته ديتة ولانه حق وجب باقراره فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق وحكي عن الاوزاعي أنه ان رجع حد للفرية على نفسه وان رجع عن السرقة والشرب ضرب دون الحد

ولنا ان ما عزا هرب فذكر للنبي ﷺ فقال « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ؟ » قال ابن عبد البر ثبت من حديث أبي هريرة وجابر ونعيم بن هزال ونصر بن داهر وغيرهم ان ما عزا لما

وابو ثور يغرب نصف عام لقوله تعالى (فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب) وجلد بن عمر مملوكا ونفاه إلى فدك ، وعن الشافعي قولان ، واحتج من أوجب به عموم قوله عليه السلام « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام »

ولنا الحديث المذكور في حجتنا ولم يذكر فيه تغريباً ولو كان واجباً لذكره لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وحديث علي رضي الله عنه أنه قال : يا أيها الناس أقيموا على ارتكائكم الحد من أجهن ومن لم يحصن فان أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني ان أجدها فذكر الحديث رواه أبو داود ولم يذكر انه غربها واما الآية فانها حجة لنا فان العذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير فينصرف التنصيف اليه دون غيره بدليل انه لم ينصرف إلى تنصيف الرجم ولان التغريب في حق العبد عقوبة لسيدته دونه فلم يجب في الزنا كالتغريم ثم بيان ذلك أن العبد لا ضرر عليه في تغريبه لانه غريب في موضعه ويتفرقه بتغريبه من الخدمة ويتضرر سيده بتفويت خدمته والخطر بخروجه من تحت يده والكلفة في حفظه والانفاق عليه مع بعده عنه فيصير الحد مشروعاً في حق غير الزاني والضرر على غير الجاني وما فعل ابن عمر في حق نفسه واسقاط حقه وله فعل ذلك من غير زنا ولا جنابة فلا يكون حجة في حق غيره

(فصل) إذا زنى العبد ثم عتق فعليه حد الرقيق لانه إنما يقيم عليه الحد الذي وجب عليه ولو زنى

هرب فقال لم ردوي الى رسول الله ﷺ فقال «هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟» ففي هذا أوضح الدلائل على انه يقبل رجوعه وعن بريدة قال كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الفأمدية وماعز بن مالك لورجما بعد اعترافهما أو قال لو لم يرجما بعد اعترافهما لم يطلبهما وإنما رجهما عند الرابعة رواه أبو داود ولأن رجوعه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ولأن الاقرار احدى بينتي الحد فيسقط بالرجوع عنه كالبينة اذا رجعت قبل إقامة الحد وفارق سائر الحقوق فانها لا تدرأ بالشبهات وإنما لم يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد هربه لانه ليس بصريح في الرجوع . اذا ثبت هذا فانه إذا هرب لم يتبع لقول النبي ﷺ «هلا تركتموه؟» وان لم يترك وقتل لم يضمن لان النبي ﷺ لم يضمن ماعزاً من قتله ولأن هربه ليس بصريح في رجوعه وان قال ردوني الى الحاكم وجب رده ولم يجز إتمام الحد فان أتم فلا ضمان على من أتمه لما ذكرنا في هربه وان رجع عن اقراره وقال كذبت في اقراره أو رجعت عنه أو لم أفعل ما أقررت به وجب تركه فان قتله قاتل بعد ذلك وجب ضمانه لانه قد زال اقراره بالرجوع عنه فصار كمن لم يقر ولا قصاص على قاتله لان أهل العلم اختلفوا في صحة رجوعه فكان اختلافهم شبهة دارئة للقصاص ولأن صحة الاقرار بما يخفى فيكون ذلك عذراً مانعاً من وجوب القصاص .

حرزني ثم لحق بدار الحرب ثم سبي فاسترق حد حد الاحرار لانه وجب عليه وهو حر ، ولو كان احداً من اثنين رقيقاً والآخر حراً فعلى كل واحد منهما حده لان كل واحد منهما انما تلزمه عقوبة جنائته ، ولو زني بعد العتق وقبل العلم به فعليه حد الاحرار لانه زنى وهو حر وان اقيم عليه حد الرقيق قبل العلم بحريته ثم علمت بعد تم عليه حد الاحرار وان عفى السيد عن عبده لم يسقط عنه الحد في قول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه قال يصح عفو وليس بصحيح لانه حق لله تعالى فلا يسقط باسقاط سيده كالعبادات وكالحر اذا عفا عنه الامام

(فصل) فان فجر بامة ثم قتلها فعليه الحد وقيمتها وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وقال أبو يوسف اذا وجبت عليه قيمتها اسقطت الحد عنه لانه يملكها بغرامته اياها فيكون ذلك شبهة في سقوط الحد

ولنا ان الحد وجب عليه فلم يسقط بقتل المزنني بها كما لو كانت حرة فغرم دينها وقوله انه يملكها غير صحيح لانه انا غرمها بعد قتلها ولم يبق محل للمالك ثم لو ثبت أنه ملكها فانما ملكها بعد وجوب الحد فلم يسقط عنه كما لو اشتراها

﴿مسئلة﴾ (وان كان نصفه حر والحد خمس وسبعون جلدة ويفرب نصف عام ويحتمل ان لا يفرب اما الرجم فلا يجب عليه وان كان محصناً)

لان الحرية لم تكمل فيه وعليه نصف حد الحر خمسون جلدة ونصف حد العبد خمس وعشرون

﴿مسئلة﴾ قال (أوبشهد عليه أربعة رجال من المسلمين أحرار عدول يصفون الزنا)

ذكر الخرق في شهود الزنا سبعة شروط:

(أحدها) أن يكونوا أربعة وهذا إجماع لا خلاف فيه بين أهل العلم لقول الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) وقال تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وقال تعالى (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) وقال سعد بن عباد لرسول الله ﷺ أرأيت لو وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ فقال النبي ﷺ «نعم» رواه مالك في الموطأ وأبو داود في سننه.

(الشرط الثاني) أن يكونوا رجالاً كلهم ولا تقبل فيه شهادة النساء بحال ولا نعلم فيه خلافاً لا شيئاً يروى عن عطاء وحده أنه يقبل فيه ثلاثة رجال وامرأتان وهو شذوذ لا يعمل عليه لأن لفظ الأربعة إسم لعدد المذكورين ويقتضي أن يكتب في فيه بأربعة. ولا خلاف في أن الأربعة إذا كان بعضهم نساء لا يكتفي بهم وإن أقل ما يجزيه خمسة وهذا خلاف الذم ولأن في شهادتهم شبهة لتطرق الضلال اليهن قال الله تعالى (إن تضل أحداها فتذكر أحداها الأخرى) والحدود تدرأ بالشبهات

فيكون عليه خمس وسبعون جلدة ويقرب نصف عام نص عليه أحمد ويحتمل أن لا يقرب لأن حق السيد في جميعه في كل الزمان ونصيبه من العبد لا تغريب عليه فلا يلزم ترك حقه في بعض الزمان بما لا يلزمه ولا تأخير حقه بالمهاياة من غير رضاه، وإن قلنا بوجوب تغريبه فينبغي أن يكون زمن التغريب محسوباً على العبد من نصيبه الحر وللسيد نصف عام بدلا عنه وما زاد عن الحرية أو نقص عنها فبحساب ذلك، فإن كان فيها كسر مثل أن يكون ثلثه محرراً فيلزم بمقتضى ما ذكرنا أن يلزمه ثلثا حد الحر وهو ست وستون جلدة وثلثان فينبغي أن يسقط الكسر لأن الحد متى دار بين الوجوب والاسقاط سقط، والمدبر والمكاتب وأم الولد بمنزلة القن في الحد لأنه رقيق كله وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»

﴿مسئلة﴾ (وحد اللوطي كحد الزاني سواء وعنه حده الرجم بكل حال)

أجمع أهل العلم على تحريم اللواط وقد ذمه الله تعالى في كتابه وعاب من فعله وذمه رسول الله ﷺ فقال تعالى (ولوطاً إذ قال لقومه أناتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أنتم كنتم تعملون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون) وروي عن النبي ﷺ أنه قال «لعن الله من عمل عمل قوم لوط، لعن الله من عمل عمل قوم لوط» واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في حده فروي عنه أن حده الرجم بكراً كان أو ثيباً وهذا قول علي وابن عباس وجابر بن زيد وعبيد الله ابن معمر والزهرري وأبي حبيب وربيعه ومالك وإسحاق وأحد قولي الشافعي (والرواية الثانية)

(الشرط الثالث) الحرية فلا تقبل فيه شهادة العبيد ولا تعلم في هذا خلافاً إلا رواية حكيت عن أحمد أن شهادتهم تقبل وهو قول أبي ثور لمعوم النصوص فيه ولأنه عدل ذكر مسلم فتقبل شهادته كالجرح

ولنا أنه مختلف في شهادته في سائر الحقوق فيكون ذلك شبهة تمنع من قبول شهادته في الحد لأنه يندريء بالشبهات

(الشرط الرابع) العدالة ولا خلاف في اشتراطها فإن العدالة تشترط في سائر الشهادات فهنا مع مزيد الاحتياط أولى فلا تقبل شهادة الفاسق ولا مستور الحال الذي لا تعلم عدالته لجواز أن يكون فاسقاً

(الخامس) أن يكونوا مسلمين فلا تقبل شهادة أهل الذمة فيه سواء كانت الشهادة على مسلم أو ذمي لأن أهل الذمة كفار لا تتحقق العدالة فيهم ولا تقبل روايتهم ولا أخبارهم الدينية فلا تقبل شهادتهم كمعدة الاوثان

(الشرط السادس) أن يصفوا الزنا فيقولوا رأينا ذكره في فرجها كالمرود في المسكحة والرشاء في البئر وهذا قول معاوية بن أبي سفيان والزهري والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي لما روي في قصة ماعز أنه لما أقر عند النبي ﷺ بالزنا فقال «أنكها» فقال نعم فقال «حتى غاب

أن حده حد الزنا وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والنخعي وقتادة والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وهو المشهور من قولي الشافعي لأن النبي ﷺ قال «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» ولأنه إيلاج في فرج آدمي لأملاك له فيه ولا شبهة ملك فكان زنا كالإيلاج في فرج المرأة. إذا ثبت كونه زنا دخل في عموم الآية والأخبار فيه لأنه فاحشة فكان زنا كالفاحشة بين الرجل والمرأة وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتحريق اللوطي وهو قول ابن الزبير لما روى صفوان بن سليم عن خالد بن الوليد أنه وجد في بعض ضواحي العرب رجلاً ينكح كما تنكح المرأة فكتب إلى أبي بكر فاستشار أبو بكر الصحابة فيه فكان علي أشدهم قولاً فيه فقال ما فعل هذا إلا أمة من الأمم واحدة وقد علمتم ما فعل الله بها أرى أن يحرق بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد فخرقه وقال الحكم وأبو حنيفة لا حد عليه لأنه ليس بمحل للوطء أشبه غير الفرج ووجه الرواية الأولى قول النبي ﷺ «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» رواه أبو داود وفي لفظ فأرجموا الأعلى والأسفل ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم فأنهم أجمعوا على قتله وأتماختلفوا في صفته واحتج أحمد بعلي رضي الله عنه أنه كان يرى رجلاً ولأن الله تعالى عذب قوم لوط بالرجم فينبغي أن يعاقب من فعل فعلهم بمثل عقوبتهم وقول من أسقط الحد عنه يخالف النص والإجماع وقياس النرج على غيره لا يصح لما بينهما من الفرق إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكون في مملوكه

ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المزود في المسكحة والرشاء في البئر؟ « قال نعم وإذا اعتبر التصريح في الاقرار كان اعتباره في الشهادة أولى

وروى ابو داود باسناده عن جابر قال : جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا فقال النبي ﷺ « اثبتوني بأعلم رجلين منكم » فأثبوه بابني صيريا فنشدهما « كيف تجدان امر هذين في التوراة ؟ » قالوا نجد في التوراة اذا شهد أربعة انهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المسكحة رجما . قال « فما بمنكم ان ترجوهما ؟ » قالوا ذهب سلطاننا وكرهنا القتل فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاء أربعة فشهدوا انهم رأوا ذكره في فرجها مثل الخيل في المسكحة فأمر النبي ﷺ برجمهما . ولانهم اذا لم يصفوا الزنا احتمل أن يكون المشهود به لا يوجب الحد فاعتبر كشهته . قال بعض أهل العلم يجوز للشهود أن يبنوا إلى ذلك منها لاقامة الشهادة عليها ليحصل الردع بالحد ، فان شهدوا انهم رأوا ذكره قد غيبه في فرجها كفى والتشبيه تأكيد . وأما تعيينهم المزني بها أو الزاني إن كانت الشهادة على امرأة ومكان الزنا فذكر القاضي انه يشترط لثلاث تكون المرأة ممن اختلف في ابحاثها ، ويعتبر ذكر المكان لثلاث تكون شهادة أحدهم على غير الفعل الذي شهد به الآخر ولهذا سأل النبي ﷺ ما عزا فقال « انك أقررت أربعاً فبمن ؟ »

وقال ابن حامد لا يحتاج إلى ذكر هذين لانه لا يعتبر ذكرهما في الاقرار ولم يأت ذكرهما في

أو أجنبي لان الذكور ليس بمحل لوطه الذكر فلا يؤثر ملكه له ، ولو وطى زوجته أو مملوكته في دبرها كان محرماً ولا حد فيه لان المرأة محل للوط في الجملة وقد ذهب بعض العلماء الى حله فكان ذلك شبهة مانعة من الحد بخلاف التلوط

﴿مسئلة﴾ (ومن أتى بهيمة فحده اللوطي عند القاضي واختار الحزقي وأبو بكر أنه يعزرو وتقتل البهيمة) اختلفت الرواية عن أحمد في الذي يأتي البهيمة فروي عنه أنه يعزرو ولا حد عليه اختاره الحزقي وأبو بكر وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي والنخعي والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي وإسحاق وهو قول الشافعي (والرواية ثمانية) حكمه حكم اللواط سواء ، وقال الحسن حده حد الزاني وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن يقتل هو والبهيمة لقول رسول الله ﷺ « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه » رواه أبو داود . ووجه الرواية الأولى أنه لم يصح فيه نص ولا يمكن قياسه على اللوط في فرج آدمي لانه لا جريمة لها وليس بمقصود يحتاج في الزجر عنه إلى الحد فإن النفوس تعافه وعامتها تنفر منه فيبقى على الاصل في انتفاء الحد والحديث يرويه عمرو بن أبي عمرو ولم يثبت أحمد وقال الطحاوي هو ضعيف ومذهب ابن عباس خلافه وهو الذي روى عنه قال أبو داود هذا يضعف الحديث عنه قال اسماعيل بن سميع شأت

الحديث الصحيح وليس في حديث الشهادة في رجم اليهوديين ذكر المكان ولان مالا يشترط فيه ذكر الزمان لا يشترط فيه ذكر المكان كالنكاح ويبطل ما ذكره بالزمان (الشرط السابع) بجيء الشهود كما هم في مجلس واحد ذكره الخرقى فقال : وإن جاء أربعة متفرقين والحاكم جالس في مجلس حكمه لم يقم قبل شهادتهم، وإن جاء بعضهم بمدة قام الحاكم كانوا قذفة وعايهم الحد وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي والبخاري وابن المنذر لا يشترط ذلك لقول الله تعالى (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) ولم يذكر المجلس وقال تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت) ولان كل شهادة مقبولة إن اتفقت تقبل اذا افرقت في مجالس كسائر الشهادات

ولنا ان أبا بكر ونافعاً وشبل بن معبد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبه بالزنا ولم يشهد زياد فحد الثلاثة ولو كان المجلس غير مشروط لم يحجز أن يحدهم لجواز أن يكملوا برابع في مجلس آخر ولانه لو شهد ثلاثة فحدهم ثم جاء رابع فشهد لم تقبل شهادته ولولا اشتراط المجلس لكملت شهادتهم وبهذا فارق سائر الشهادات

وأما الآية فانها لم تتعرض للشروط ولهذا لم تذكر العدالة وصفة الزنا ولان قوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) لا يخلو من أن يكون مطلقاً في الزمان كله أو مقيداً لا يجوز أن يكون مطلقاً

أحمد عن الرجل يأتي البهيمة فوقف عندها ولم يثبت حديث عمرو بن أبي عمرو في ذلك ولان الحد يدرأ بالشبهات فلا يجوز أن يثبت بحديث فيه هذه الشبهة والضعف لكنه يعزر ويبالغ في تعزيره لانه وطء في فرج محرم لا شبهة له فيه لم يوجب الحد فاوجب التعزير كوطء الميتة (فصل) وتقتل البهيمة وهذا قول أبي سلمة بن عبد الرحمن وأحد قولي الشافعي وسواء كانت مملوكة له أو لغيره مأكولة أو غير مأكولة، وذكر ابن أبي موسى في الارشاد في وجوب قتلها روايتين وقال أبو بكر الاختيار قتلها وان تركت فلا بأس، وقول الطحاوي ان كانت مأكولة ذبحت وإلا لم تقتل وهذا القول الثاني للشافعي لان النبي ﷺ نهي عن ذبح الحيوان لغير مأكلة. ووجه الاول الحديث المذكور وفيه الامر بقتل البهيمة فلم يفرق بين كونها مأكولة وغير مأكولة ولا بين ملكه وملاك غيره، فان قيل الحديث ضعيف ولم يعملوا به في قتل الفاعل الجاني ففي حق حيوان لا جنابة منه اولى، قلنا إنما لم يعمل به في قتل الفاعل على إحدى الروايتين لوجهين (أحدهما) لانه حد والحد يدرأ بالشبهات وهذا اتلاف مال فلا تؤثر الشبهة فيه (الثاني) أنه اتلاف آدمي وهو أعظم المخلوقات حرمة فلم يحجز التهجم على اتلافه إلا بدليل في غاية القوة ولا يلزم مثل هذا في اتلاف مال ولا حيوان سواء، فعلى هذا ان كان الحيوان للفاعل ذهبت هدرأ وان كان لغيره فعلى الفاعل غرامته لانه سبب اتلافه فيضمنه كما لو نصب له شبكة فتلف بها

لأنه يمنع من جواز جلدهم لأنه مامن زمن إلا يجوز أن يأتي فيه بأربعة شهداء أو بكاملهم إن كان قد شهد بعضهم فيمتنع جلد المأمور به فيكون تناقضاً، وإذا ثبت أنه مقيد فأولى ما قيد بالمجلس لأن المجلس كله بمنزلة الحال الواحدة ولهذا ثبت فيه خيار المجلس واكتفي فيه بالقبض فيما يعتبر القبض فيه، إذا ثبت هذا فإنه لا يشترط اجتماعهم حال مجيئهم ولو جاءوا متفرقين واحداً بعد واحد في مجلس واحد قبل شهادتهم، وقال مالك وأبو حنيفة إن جاءوا متفرقين فهم قذفة لأنهم لم يجتمعوا في مجيئهم فلم تقبل شهادتهم كالذين لم يشهدوا في مجلس واحد

ولنا قصة المفيرة فإن الشهود جاءوا واحداً بعد واحد وسمعت شهادتهم وإنما حدوا لعدم كمالها وفي حديثه أن أبا بكر قال: رأيت إن جاء آخر يشهد أ كنت ترجمه؟ قال عمر أي والذي نفسي بيده ولا أنهم اجتمعوا في مجلس واحد أشبه ما لو جاءوا مجتمعين ولأن المجلس كله بمنزلة ابتدائه لما ذكرناه وإذا تفرقوا في مجالس فعليهم الحد لأن من شهد بالزنا ولم يكمل الشهادة يلزمه الحد لقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)

(فصل) وإذا لم تكمل شهود الزنا فعليهم الحد في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وذكر أبو الخطاب فيهم روايتين، وحكي عن الشافعي فيهم قولان (أحدهما) لا حد عليهم لأنهم شهود فلم يجب عليهم الحد كما لو كانوا أربعة أحدهم فاسق

﴿مسئلة﴾ (وكره أحد أكل لحما وهل يحرم؟ على وجهين)

وللشافعي أيضاً في ذلك وجهان (أحدهما) يحل أكلها لقول الله تعالى (أحل لكم بهيمة الانعام) ولأنه حيوان ذبحه من هو أهل للذكاة يجوز أكله فاشبه ما لو لم يفعل به هذا الفعل ولكن يكره أكله لشبهة التحريم (والثاني) لا يحل أكلها لما روي عن ابن عباس أنه قيل له: ما شأن البهيمة؟ قال ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أكلها وقد فعل بها هذا الفعل، ولأنه حيوان يجب قتله لحق الله تعالى فلم يحز أكله كسائر المقتولات، واختلف في غلة قتلها ف قيل إنما قتلت لثلاث يعبر فاعلمها ويذكر برؤيتها وقد روى ابن بطه بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال «من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة» قالوا يا رسول الله ما بال البهيمة. قال «لا يقال هذه وهذه» وقيل لثلاث خلقا مشوها وقيل لثلاث تؤكل واليه أشار ابن عباس في تعليقه ولا يجب قتلها حتى يثبت هذا العمل بها ببينة. فإما أن أقر الفاعل فإن كانت البهيمة له ثبت باقراره وإن كانت لغيره لم يحز قتلها بتو له لأنه إقرار على ملك غيره فلم يقبل كما لو أقر بها لغير مالكها وهل يثبت هذا بشاهدين عدلين وأقرار مرة ويعتبر فيه ما يعتبر في الزنا على وجهين نذكرهما في موضعهما إن شاء الله تعالى

﴿فصل﴾ قال الشيخ رحمه الله (ولا يجب الحد إلا بشرط ثلاثة) (أحدها) أن يطأ

في الفرج قبلاً أو دبراً.

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وهذا يوجب الجلد على كل رام لم يشهد بما قال أربعة ، ولأنه اجماع الصحابة فإن عمر جلد أبا بكر وأصحابه حين لم يكمل الرابع شهادته بمحضر من الصحابة فلم ينكره أحد

وروى صالح في مسائله بأسناده عن أبي عثمان النهدي قال : جاء رجل الى عمر فشهد على المغيرة ابن شعبة فتغير لون عمر ثم جاء آخر فشهد فتغير لون عمر ثم جاء آخر فشهد فاستكبر ذلك عمر ثم جاء شاب يخطر ببديه فقال عمر ما عندك يا سلح العقاب ؟ وصاح به عمر صيحة فقال ابو عثمان والله لقد كدت يغشى علي فقال : يا أمير المؤمنين رأيت امرأة قبيحة فقال الحمد لله الذي لم يشمت الشيطان بأصحاب محمد ﷺ قال فأمر بأولئك النفر فجلدوا

وفي رواية أن عمر لما شهد عنده على المغيرة شهد ثلاثة وبقي زياد فقال عمر أرى شابا حسنا وأرجو أن لا يفضح الله على لسانه رجلا من أصحاب محمد رسول الله ﷺ فقال يا أمير رأيت أستا تنبو ونفسا يعلو ورأيت رجلها فوق عنقه كأنهما أذنا حمار ولا أدزي ما وراء ذلك ؟ فقال عمر الله أكبر وأمر بالثلاثة فضربوا . وقول عمر يا سلح العقاب معناه انه يشبهه سلح العقاب الذي يحرق كل شيء أصابه كذلك هذا توقع العقوبة باحد الفريقين لا محالة إن كملت شهادته حد المشهود عليه وإن لم تكمل حد أصحابه فان قيل فقد خالفهم ابو بكر وأصحابه الذين شهدوا ، قلنا لم يخالفوا في وجوب الحد عليهم انما خالفهم في صحة ما شهدوا به ولأنه رام بالزنا لم يأت بأربعة شهداء فيجب عليه الحد كما لو لم يأت باحد

لاخلاف بين أهل العلم في أن من وطئ امرأة في قبلها حراما لاشبهة له في وطئها أنه يجب عليه حد الزنا إذا كملت شروطه والوطء في الدبر مثله في كونه زنا لانه وطء في فرج امرأة لملك له ولا شبهة ملك فكان زنا كما وطء في القبل ، ولأن الله تعالى قال (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) الآية ثم بين النبي ﷺ أنه قد جعل لمن سيلا «بكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» والوطء في الدبر فاحشة لقول الله تعالى في قوم لوط (أتأتون الفاحشة) يعني الوطء في ادبار الرجال ويقال أول ما بدأ قوم لوط بوطء النساء في ادبارهن ثم صاروا إلى ذلك في الرجال

﴿مسئلة﴾ (وأقل ذلك تغيب الحشفة في الفرج) لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا تتعلق بما دونه

﴿مسئلة﴾ (وان وطئ دون الفرج فلا مد عليه)

لما روى ابن مسعود أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال إني وجدت امرأة في البستان فأصبت منها كل شيء غير أني لم أنكحها فافعل بي ما شئت فقرأ عليه (وأقم الصلاة طرقي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) الآية رواه النسائي وعليه التعزير لأنه معصية ليس فيها حد ولا كفارة فأشبهه ضرب الناس والتعدي عليهم ، وظاهر الحديث يدل على أنه لا تعزير عليه إذا جاء تابا ، لأن النبي ﷺ لم يفعله ، ويفارق ضرب الناس والتعدي عليهم لأنه حق آدمي

(فصل) وإن كملوا أربعة غير مرضيين أو واحد منهم كالعبيد والفساق والعميان ففهم ثلاث روايات (أحدهن) عليهم الحد وهو قول مالك قال القاضي هذا الصحيح لأنها شهادة لم تكمل فوجب الحد على الشهود كما لو كانوا ثلاثة

(والثانية) لأحد عليهم وهو قول الحسن والشعبي وأبي حنيفة ومحمد لأن هؤلاء قد جاؤا بأربعة شهداء فدخلوا في عموم الآية لأن عددهم قد كمل ورد الشهادة لمعنى غير تفریطهم فأشبهه ما لو شهد أربعة مستورون ولم تثبت عدالتهم ولا فستهم

(الثالثة) إن كانوا عمياناً أو بعضهم جلدوا وإن كانوا عبيداً أو فساقاً فلا حد عليهم وهو قول الثوري وإسحاق لأن العميان معلوم كذبهم لأنهم شهدوا بما لم يروه يقيناً والآخرين يجوز صدقهم وقد كمل عددهم فأشبهوا مستوري الحال، وقال أصحاب الشافعي إن كان رد الشهادة لمعنى ظاهر كالعمي والرق والفسق الظاهر ففهم قولان وإن كان لمعنى خفي فلا حد عليهم لأن ما يخفى يخفى على الشهود فلا يكون ذلك تفریطاً منهم بخلاف ما يظهر، وإن شهد ثلاثة رجال وامرأتان حد الجميع لأن شهادة النساء في هذا الباب كعدمها، وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وهذا يقوي رواية إيجاب الحد على الأولين وينبئ على إيجاب الحد فيما إذا كانوا عمياناً أو أحدهم لأن المرأتين يحتمل صدقهما وهما

﴿مسئلة﴾ (وإن أتت المرأة المرأة فلا حد عليهما)

إذا تدالكت امرأتان فهما ملعونتان لما روي عن النبي ﷺ أنه قال «إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان» ولا حد عليهما لأنه لا يتضمن إيلاجا فأشبهه المباشرة دون الفرج وعليهما التعزير لأنه زنا لأحد فيه فأشبهه مباشرة الرجل المرأة من غير جماع.

(فصل) ولو وجد رجل مع امرأة يقبل كل واحد منهما صاحبه ولم يعلم هل وطئها أولاً فلا حد عليهما، فإن قالوا نحن زوجان واتفقا على ذلك فالقول قولها، وبه قول الحكم وحاد الشافعي وأصحاب الرأي، فإن شهد عليهما بالزنا فقالا نحن زوجان فقبل عليهما الحد إن لم تكن بينة بالنكاح وبه قال أبو ثور وابن المنذر لأن الشهادة بالزنا تنفي كونهما زوجين فلا تبطل بمجرد قولها ويحتمل أن لا يجب الحد إذا لم يعلم كونها أجنبية منه لأن ما ادعياه محتمل فيكون ذلك شبهة كما لو شهد عليه بالسرقة فادعى أن المسروق ملكه.

(فصل) الثاني انتفاء الشبهة فإن وطئ جارية ولده أو جارية له فيها شرك أو لولده فلا حد عليه، وجملة ذلك أن من وطئ جارية ولده فإنه لا حد عليه في قول أكثر أهل العلم منهم مالك وأهل المدينة والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور وابن المنذر عليه الحد إلا أن يمنع منه إجماع لأنه وطئ في غير ملك أشبه وطئ جارية أبيه

من أهل الشهادة في الجملة والاعمى كاذب يقينا وليس من أهل الشهادة على الأفعال. فوجوب الحد عليهم وعلى من معهم أولى.

(فصل) وإن رجعوا عن الشهادة أو واحد منهم فعلى جميعهم الحد في أصح الروايتين وهو قول أبي حنيفة (وإثنية) يحد الثلاثة دون الرابع وهذا اختيار أبي بكر وابن حامد لأنه إذا رجع قبل الحد فهو كالتائب قبل تنفيذ الحكم بقوله فيسقط عنه الحد، ولأن في درء الحد عنه تمكينا له من الرجوع الذي يحصل به مصلحة الشهود عليه وفي إيجاب الحد عليه زجر له عن الرجوع خوفا من الحد فتفتوت تلك المصلحة وتحقق المفسدة فماسب ذلك نفي الحد عنه، وقال الشافعي يحد الرابع دون الثلاثة لأنه مقرر على نفسه بالكذب في قذفه، وأما الثلاثة فتند وجب الحد بشهادتهم وإنما سقط بعد وجوبه برجوع الرابع ومن وجب الحد بشهادته لم يكن قاذفاً لم يحد كما لو لم يرجع

ولنا أنه نقص العدد بالرجوع قبل إقامة الحد فلزمهم الحد كما لو شهد ثلاثة وامتنع الرابع من الشهادة، وقولهم وجب الحد بشهادتهم يبعد بما إذا رجعوا كلها وبالراجع وحده فإن الحد وجب ثم سقط وجب الحد عليهم بسقوطه ولأن الحد إذا وجب على الرابع مع المصلحة في رجوعه واسقاط الحد عن الشهود عليه بعد وجوبه وأحيائه المشهود عليه بعد إشرافه على الترافع فعلى غيره أولى

ولنا أنه وطء تمسكت الشبهة منه فلا يجب به المد كوطء الأمة المشتركة، والدليل على تمكن الشبهة قول النبي ﷺ «انت ومالك لأنيك» فأضاف مال ولده إليه وجعله له فإذا لم تثبت حقيقة الملك فلا أقل من جعله شبهة دارة للحد الذي يندرى بالشبهات ولأن القائلين باتفاء الحد في عصر مالك والأوزاعي ومن وافقهما قد اشتهر قولهم ولم يعرف لم مخالف فكان ذلك إجماعاً وكذلك أن كان لولده فيها شرك لما ذكرنا ولا حد على الجارية لأن الحد انتفى عن الواطئ لشبهة الملك فينتفي عن الوطوء كوطء الجارية المشتركة ولأن الملك من قبيل المتضايفات إذا ثبت في أحد المتضايفين ثبت في الآخر فكذلك شبهته ولا يصح إقياس على وطء جارية الأب لأنه لا ملك للولد فيها ولا شبهة ملك بخلاف ما شئنا وحكي عن ابن أبي موسى قول في وطء جارية الأب والأم أنه لا يحد لأنه لا يقطع بسرقة ماله أشبه الأب والأول أصح وعليه عامة أهل العلم فيما علمنا

(فصل) ولا يجب الحد بوطء جارية مشتركة بينه وبين غيره دونه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور يجب. ولنا أنه فرج له فيه ملك فلا يحد بوطئه كالمكاتب والمرهونة.

﴿مسألة﴾ (أو وجد امرأة نائمة على فراشه ظنها امرأته أو جاريته، أو دنا الضرب امرأته أو جاريته فأجابها غيرها فوطئها فلا حد عليه)

(فصل) وإذا شهد اثنان أنه زنى بها في هذا البيت واثنان أنه زنى بها في بيت آخر أو شهد كل اثنين عليه بالزنا في بلد غير البلد الذي شهد به صاحباها أو اختلفوا في اليوم فالجميع قذفة وعليهم الحد وبهذا قال مالك والشافعي واختار أبو بكر أنه لا حد عليهم وبه قال النخعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لأنهم كلوا أربعة

وانما أنه لم يكل أربعة على زنا واحد فوجب عليهم الحد كما لو انفرد بالشهادة اثنان وحدهما فأما المشهود عليه فلا حد عليه في قولهم جميعاً وقل أبو بكر عليه الحد وحكما قولاً لا حد وهذا بعيد فانه لم يثبت رنا واحد بشهادة أربعة فلم يجب الحد ولان جميع ما يعتبر له البينة يعتبر كمالها في حق واحد فالموجب للحد أولى لانه مما يحتاط له ويندريء بالشبهات ، وقد قال أبو بكر انه لو شهد اثنان انه زنى بامرأة بيضاء وشهد اثنان انه زنى بسوداء فهم قذفة ذكره القاضي عنه وهذا ينقض قوله (فصل) وان شهد اثنان انه زنى بها في زاوية بيت وشهد اثنان انه زنى بها في زاوية منه اخرى وكانت الزاويتان متباعدتين فالقول فيهما كالقول في البيتين ، وان كتبا متقاربتين كملت شهادتهما وحد المشهود عليه ، وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا حد عليه لان شهادتهما لم تكل ولا أنهم اختلفوا في المكان فانه ما لو اختلفا في البيتين وعلى قول أبي بكر تكل الشهادة سواء تقاربت الزاويتان او تباعدتا .

وجملة ذلك ان من زفت اليه غير زوجته وقيل له هذه زوجتك فوطئها يعتقدها زوجته فلا حد عليه لانهم فيه خلافا . وان لم يقل له هذه زوجتك او وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته او جاريتها فوطئها او دعا زوجته فجاءته غيرها فوطئها يظنها المدعوة او اشتبه عليه ذلك لعماء يعتقدها زوجته فلا حد عليه وبه قال الشافعي ، وحكي عن أبي حنيفة ان عليه الحد لانه وطئ في محل لا ملك له فيه ولنا انه وطئ اعتقدا بإباحته بما تعذر مثله فيه فأشبهه ما لو قيل له هذه زوجتك ولان الحدود تدرأ بالشبهات وهذه من أعظمها ، فأما ان دعا محرمة عليه فأجابته غيرها فوطئها يظنها المدعوة فعليه الحد سواء كانت المدعوة ممن له شبهة كالجارية المشتركة او لم يكن لانه لا يندر بهذا فأشبهه ما لو قتل رجلا يظنه ابنه فبان اجنبياً .

﴿مسئلة﴾ (او وطئ في نكاح مختلف في صحته أو وطئ امرأته في دبرها او حيضها او نفاسها) لا يجب الحد بالوطء في نكاح مختلف في صحته كنكاح المتعة واشغار والنكاح بلا ولي والتحليل والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة اختها والخامسة في عدة امة والبائنة ؛ ونكاح المجوسية وهذا قول اكبر اهل العلم لان الاختلاف في إباحة الوطء فيه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات وحكي عن ابن حامد وجوب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي والمذهب الاول قال ابن المنذر اجمع

ولنا أنهما إذا تقاربتا أمكن صدق الشهود بأن يكون ابتداء الفعل في أحدهما وتأممه في الأخرى أو ينسبه كل اثنين إلى إحدى الزاويتين لقربه منها فيجب قبول شهادتهما كما لو اتفقوا بخلاف ما إذا كانتا متباعدتين فإنه لا يمكن كون المشهود به فعلاً واحداً، فإن قيل فقد يمكن أن يكون المشهود به فنهين فلم أوجدتم الحد مع الاحتمال والحد يدراً بالشبهات؟ قلنا ليس هذا بشبهة بدليل ما لو اتفقوا على موضع واحد فإن هذا يحتمل فيه. والحد واجب واقول في الزمان كأقول في هذا وإنه متى كان بينهما زمن متباعد لا يمكن وجود الفعل الواحد في جميعه كما في النهار لم تكمل شهادتهم ومتى تقاربا كملت شهادتهم والله أعلم.

(فصل) وإن شهد اثنان أنه زنى بها في قيص أبيض وشهد اثنان أنه زنى بها في قيص أحمر أو شهد اثنان أنه زنى بها في ثوب كتان وشهد اثنان أنه زنى بها في ثوب خز كملت شهادتهم وقال الشافعي لا تكمل لتنافي الشهادتين

ولنا أنه لا تنافي بينهما فإنه يمكن أن يكون عليه قيصان فذكر كل اثنين واحداً وتركاً ذكر الآخر ويمكن أن يكون عليه قيص أبيض وعليها قيص أحمر وإذا أمكن التصديق لم يجز التكذيب (فصل) وإن شهد اثنان أنه زنى بها مكرهاً وشهد اثنان أنه زنى بها مطاوعة فلا حد عليها إجماعاً فإن الشهادة لم تكمل على فعل موجب للحد وفي الرجل وجهان

كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدراً بالشبهات وكذلك أن وطئ امرأة في دبرها أو جاريته فهو محرم ولا يجب به الحد لأن المرأة محل للوطء في الجملة، وقد ذهب بعض العلماء إلى حله فكان ذلك شبهة مانعة من الحد والوطء في الحيض وانفاس صاف ملكاً فكان شبهة (مسئلة) (ولا حد على من لم يعلم بتحريم الزنا)

قال عمر وعلي وعثمان لا حد إلا على من علمه وهو قول عامة أهل العلم فإن ادعى الجهل بالتحريم وكان يحتمل أن يجهله كحديث العهد بالاسلام والناشي ببيادية قبل منه لأنه يجوز أن يكون صادقاً وأن كان ممن لا يخفى عليه ذلك كالمسلم الناشئ بين المسلمين وأهل العلم لم يقبل لأن تحريم الزنا لا يخفى على من هو كذلك فقد علم كذبه فإن ادعى الجهل بنسب نكاح باطل قبل قوله لأن عمر قبل قول المدعي الجهل بتحريم النكاح في العدة ولأن مثل هذا يجهل كثيراً ويخفى على غير أهل العلم.

(مسئلة) (أو أكره على الزنا فلا حد عليه وقال أصحابنا إن أكره الرجل فزنى حد)

لا يجب الحد على مكرهه على الزنا في قول عامة أهل العلم روي ذلك عن عمر والزهرى وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً لقول رسول الله ﷺ «عني لأمي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه النسائي وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها الحد رواه الأثرم قال وأتي عمر بأماة من أماء

(أحدهما) لاحد عليه وهو قول أبي بكر والقاضي وأكثر الاصحاب وقول أبي حنيفة وأحد الوجهين لاصحاب الشافعي لان البيئنة لم تكمل على فعل واحد فان فعل المطاوعة غير فعل المكرهه ولم يتم العدد على كل واحد من الفعلين ولان كل شاهدين منها يكذبان الآخرين وذلك يمنع قبول الشهادة أو يكون شبهة في درء الحد ولا يخرج عن أن يكون قول واحد منها مكذبا للآخر الا بتقدير فعائين تكون مطاوعة في أحدهما مكرهة في الآخر وهذا يمنع كون الشهادة كاملة على فعل واحد ولان شاهدي المطاوعة قاذبان لها ولم تكمل البيئنة عليها فلا تقبل شهادتهما على غيرها

(والوجه الثاني) يجب الحد عليه اختاره ابو الخطاب وهو قول أبي يوسف ومحمد ، ووجه ثان للشافعي لان الشهادة كملت على وجود الزنا منه واختلافهما إنما هو في فعلهما لا في فعله فلا يمنع كمال الشهادة عليه وفي الشهود ثلاثة أوجه (أحدهما) لاحد عاينهم وهو قول من اوجب الحد على الرجل بشهادتهم (والثاني) عليهم الحد لانهم شهدوا بالزنا ولم تكمل شهادتهم فلزمهم الحد كما لو لم يكمل عددهم (والثالث) يجب الحد على شاهدي المطاوعة لانها قدفا المرأة بالزنا ولم تكمل شهادتهم عاينها ولا يجب على شاهدي الاكراه لانها لم يقدفا المرأة وقد كملت شهادتهم على الرجل وانما اتقى عنه الحد للشبهة

الامارة استكرههن غلمان من غلمان الامارة فضرِب الغلمان ولم يضرب الاماء ، وروى سعيد بن اسناده عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر بامرأة قد زنت قالت اني كنت نائمة فلم استيقظ الا برجل قد جثم علي فخلى سبيلها ولم يضربها ، ولان هذه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ولا فرق بين الاكراه بالالجاء ودو أن يغلبها على نفسها وبين الاكراه بالتهديد بالقتل ونحوه نص عليه احمد في رابع جاءته امرأة قد عاشرت فسألته ان يسقيها فقال لها امكيني من نفسك قل هذه مضطرة ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان امرأ استمعت راعياً فأتى أن يسقيها الا ان تمسكه من نفسها فعات فرفع ذلك الى عمر فقال لعلي ما ترى فيها ؟ قل انها مضطرة فأعطاه عمر شيئاً وتركها ، فان اكراه الرجل فزني فقال اصحابنا عليه الحد وبه قال محمد بن الحسن وابو ثور لان الوطء لا يكون الا بالانتشار والا اكراه ينفيه فاذا وجد الانتشار اتقى الاكراه فيلزمه الحد كما لو اكراه على غير الزنا فزني ، وقول ابو حنيفة ان اكراه السلطان فلا حد عليه وان اكراه غيره حد استحسننا ، وقال الشافعي وابن المنذر لا حد عليه لعدم الخبر ولان الحدود تدرأ بالشبهات والا اكراه شبهة فيمنع الحد كما لو كانت امرأة ، بحقه ان الاكراه اذا كان بالتخويف او بمنع ما تنوت حياته بمنعه كان الرجل فيه كالمرأة فاذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه ، وقولهم ان التخويف ينافي الانتشار لا يصح لان التخويف بترك الفعل والفعل لا يخاف منه فلا يمنع ذلك وهذا اوضح الاقوال ان شاء الله تعالى

﴿ مسألة ﴾ (وان وطئ ميتة او ملك امة او اخته من الرضاع فوطئها قبل يحد او به زرع على وجهين)

(الجزء العاشر)

(٢٤)

(المغني والشرح الكبير)

(فصل) وإذا تمت الشهادة بالزنا فصدقهم المشهود عليه بالزنا لم يسقط الحد وقال ابو حنيفة يسقط لان شرط صحة البينة الانكار وما كمل الاقرار ولنا قول الله تعالى (فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) وبين النبي ﷺ السبيل بالحد فتجب إقامته ولان البينة تمت عليه فوجب الحد كما لو لم يعترف ولان البينة إحدى حجتي الزنا فلم يبطل بوجود الحجة الاخرى أو بعضها كالاقرار، يحقته أن وجود الاقرار يؤكد البينة ويوافقها ولا ينافيها فلا يقدح فيها كتركبة الشهود وثناء عليهم، ولانسلم اشتراط الانكار وإنما يكفي بالاقرار في غير الحد إذا وجد بكماله وهما لم يكمل فلم يحجز الاكتفاء به ووجب سماع البينة والعمل بها، وعلى هذا لو أقر مرة أو دون الأربع لم يمنع ذلك سماع البينة عليه ولو تمت البينة عليه وأقر على نفسه اقراراً تاماً ثم رجع عن اقراره لم يقطع عنه الحد يرجوء، وقوله يقتضي خلاف ذلك .

(فصل) وإن شهد شاهدان واعترف هو مرتين لم تكمل البينة ولم يجب الحد، لانعلم في هذا خلافاً بين من اعتبر اقرار أربع مرات وهو قول أصحاب الرأي لان إحدى الحجتين لم تكمل ولا تلفق إحداها بالآخرى كافرار بعرض مرة

إذا وطئ ميتة فعليه الحد في أحد الوجهين وهو قول الاوزاعي لانه وطئ في فرج آدمية أشبه وطئ الحية ولانه اعتلّم ذنباً واكثر اثماً لانه انغم إلى فاحشته هتك حرمة الميتة (والثاني) لا حد عليه وهو قول الحسن، قال ابو بكر وبهذا أقول لان الوطئ في الميتة كلا وطئ لانه عوض مستهلك ولانها لا يشتهي مثلها وتعافى النفس فلا حاجة الى شرع الزجر عنها، واما اذا ملك أمة أو أخته من الرضع فوطئها فذكر القاضي عن أصحابنا إن عليه الحد لانه فرج لا يستباح بحال فوجب الحد بالوطئ فيه كمن فرج الغلام وقال بعض أصحابنا لا حد فيه وهو قول أصحاب الرأي . الشافعي لانه وطئ في فرج مملوك له بملك المعاوضة عنه وأخذ صداقه فلم يجب الحد عليه كالوطئ في الجارية المشتركة فأما ان اشترى ذات محرمة من النسب ممن يعتق عليه ووطئها فعليه الحد لا تعلم فيه خلافاً لان الملك لا يثبت فيها فلم توجد الشبهة

❦ مسألة ❦ (وإن وطئ في نكاح جمع على بطلانه كنكاح المروجة والمعتدة والخامسة وذوات المحارم من النسب والرضاع فعليه الحد)

إذا تزوج ذات محرمة فالنكاح باطل بالاجماع فان وطئها فعليه الحد في قول اكثر أهل العلم منهم الحسن وجابر بن زيد ومالك والشافعي وابو يوسف ومحمد واسحاق ، وقال ابو حنيفة والثوري لا حد عليه لانه وطئ تمكنت الشبهة منه فلم يوجب الحد كما لو اشترى أخته من الرضع ثم وطئها وبيان الشبهة أنه قد وجدت صورة المبيح وهو عقد النكاح الذي هو سبب للإباحة فإذا لم يثبت

(فصل) وإن كملت البينة ثم مات الـهود أو غابوا جاز الحكم بها وإقامة الحد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز الحكم لجواز أن يكونوا رجموا وهذه شبهة بدرأ الحد ولنا أن كل شهادة جاز الحكم بها مع حضور الشهود جاز مع غيبتهم كسائر الشهادات واحتمال رجوعهم ليس بشبهة كما لو حكم بشهادتهم

(فصل) وإن شهدوا بزنا قديم أو أقر به وجب الحد وبهذا قال مالك والاوزاعي والثوري واسحاق وابو ثور ، وقال ابو حنيفة لا أقبل بينة على زنا قديم وأحد بالقرار به وهذا قول ابن حامد وذكره ابن أبي موسى مذهبا لأحمد لما روي عن عمر أنه قال : أيما شهود شهدوا بمحمد لم يشهدوا بمحضرة فانما هم شهود ضمن ولأن تأخيرهم للشهادة الى هذا الوقت يدل على التهمة فيدراً ذلك الحد ولنا عموم الآية وأنه حق يثبت على الفور فيثبت بالبينة بهد تطاول الزمان كسائر الحقوق والحديث رواه الحسن ومرسله ومراسيل الحسن ليست بالقوية والتأخير يجوز أن يكون لعذر أو غيبة والحد لا يسقط بمطلق الاحتمال فانه لو سقط بكل احتمال لم يجب حد أصلا

حكمه وهو الاباحة بقيت صورته دائرة للحد الذي يندرى بالشبهات .

ولنا أنه وطء في فرج امرأة مجمع على تحريمه من غير ملك ولا شبهة ملك والواطء من أهل الحد عالم بالتحريم فلزمه الحد كما لو لم يوجد العقد ، وصورة المبيع انما تكون شبهة إذا كانت صحيحة والعقد ههنا باطل محرم وفعله جنابة تقتضي العقوبة انضمت إلى الزنا فلم تكن شبهة كما لو أكرهها وعاقبها ثم زنى بها ثم يبطل بالاستيلاء عليها فإن الاستيلاء سبب للملك في المباحات وليس بشبهة ، وأما إذا اشترى أخته من الرضاع فهو ممنوع وإن سلمناه فإن الملك المقتضي للاباحة صحيح ثابت وإنما تخلفت الاباحة لمعارض بخلاف مسئلتنا فإن المبيع غير موجود فإن عقد النكاح باطل والملك به غير ثابت فالعقد يقتضي معدوم فهو كما لو اشترى خرا فشره . إذا ثبت هذا فاختلف في الحد فروي عن أحمد أنه يقتل على كل حال وبهذا قال جابر بن زيد واسحاق وابو أيوب وابن أبي خيثمة ، وروى اسماعيل بن سعيد عن أحمد في رجل تزوج امرأة أبيه فقال يقتل ويؤخذ ماله إلى بيت المال (والرواية (اثنا عشرية) حده حد الزنا وبه قال الحسن ومالك والشافعي لعموم الآية والخبر ، ووجه الأولى ما روى البراء قال : لقيت عمي ومعه الراية فقلت إلى أين تريد ؟ فقال بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل زوج امرأة أبيه من بعده ان اضرب عذته وأخذ ماله رواه ابو داود والجوزاني والترمذي ، وقال حديث حسن وسمى الجوزجاني عمه الحارث بن عمرو ، وروى الجوزجاني وابن ماجه باسنادهما إلى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « من وقع على ذات محرم فاقتلوه » ورفع إلى الحجاج رجل اغتصب أخته على نفسها فقال احبسوه وسلوا من ههنا من اصحاب رسول الله ﷺ فسلوا عبد الله ابن ابي مطرف فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من تخطى المؤمن فخطوا رأسه بالسيف » وهذه

(فضل) وتجوز الشهادة بالحد من غير مدع لأن العلم فيه اختلافاً ومن عليه أحمد واحتج بقضية أبي بكر حين شهد هو وأصحابه على المفيرة من غير تقدم دعوى وشهد الجارود وصاحبه على قدامة ابن مظعون بشرب الخمر ولم يتقدمه دعوى، ولأن الحد حق لله تعالى فلم تقتصر الشهادة به إلى تقدم دعوى كالمبادات، يبينه أن الدعوى في سائر الحقوق إنما تكرن من المستحق وهذا لاحق فيه لأحد من الآدميين فيدعيه، فلو وقعت الشهادة على الدعوى لامتنت إقامتها. إذا ثبت هذا فإن من عنده شهادة على حد فالمستحب أن لا يقيمها إلا النبي ﷺ قال «من ستر عورة مسلم في الدنيا ستره الله في الدنيا والآخرة» وتجوز إقامتها لقول الله تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) ولأن الذين شهدوا بالحد في عصر النبي ﷺ وأصحابه لم تذكر عليهم شهادتهم به، ويستحب للأنام وغيره التعريض بالوقوف عن الشهادة بدليل قول عمر الزيات: «إني لأرى رجلاً أرجو أن لا يفضح الله على يديه رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ ولأن تركه أفضل فلم يكن بأس بدلالته على الفضل. وقد روي أن رجلاً سأل عقبة ابن عامر فقال إن لي جيراً أنا يشربون الخمر أفرعهم إلى السلطان؟ قال عقبة بن عامر إني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من ستر عورة مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة»

الاحاديث مما ورد في الزنا فتقدم، والنقول فيمن زنى بذات محرمه من غير عقد كالقول فيمن وطئها بعد العقد (فصل) وكل من قد اجمع على بطلانه ككنكاح الخامسة أو مزروجة أو معتدة أو نكاح المطلقة ثلاثاً إذا وطئ فيه عالماً بالتحريم فهو زناً موجباً للحد الشرع فيه قبل العقد، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه لا حد فيه لما ذكره فيما إذا عقد على ذوات محارمه. وقال النخعي يجلد مائة ولا ينفى ولنا ما ذكرناه فيما مضى وروى أبو نصر الروزي بأسناده عن عبيد بن نضيلة قال: رفع إلى عمر بن الخطاب امرأة تزوجت في عدتها فقال هل علمنا؟ قال لا قال لو علمنا لرجمتكما لجلده أسواطاً ثم فرق بينهما، وروى أبو بكر بأسناده قال: رفع إلى علي عليه السلام امرأة تزوجت ولها زوج كتمته فرجها وجلد زوجها الأخير مائة جلدة، فإن لم يعلم تحريم ذلك فلا حد عليه لعذر الجهل ولذلك درأ عمر عنها الحد لجهلها.

(مسئلة) (أو استأجر امرأة لزنأ أو لغيره فزنى بها أو زنى بامرأة له عابها انقصاص أو بصغيرة أو مجنونة أو بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها أو أمة كانت العاقلة البالغة من نفسها مجنوناً أو صغيراً فوطئها فعليهم الحد)

إذا استأجر امرأة لعمل شيء فزنى بها أو استأجرها ليزني بها وفعل ذلك أو زنى بامرأة ثم تزوجها أو أمة ثم اشتراها فعليها الحد، وبه قال أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا حد عليهما في هذه المواضع إلا إذا استأجرها لعمل شيء لأن ملكه لمنفعة شبهة دارئة للحد ولا يحد بوطء امرأة هو مالك لها.

(فصل) وإن شهد أربعة على امرأة بالزنا فشهدت أنها عذراء فلأحد عليها ولا على الشهود ، وبهذا قال الشعبي وأبو ثوري والشافعي ، وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال مالك عليها الحد لأن شهادة النساء لا مدخل لها في الحدود فلا تسقط بشهادتهن

ولنا أن البكارة تثبت بشهادة النساء ووجودها يمنع من الزنا ظاهراً لأن الزنا لا يحصل بدون الإيلاج في الفرج ولا يتصور ذلك مع بقاء البكارة لأن البكر هي التي لم توطأ في قبلها وإذا اتفق الزنا لم يجب الحد كما لو قامت البينة بأن الشهود عليه بالزنا محبوب ، وإنما لم يجب الحد على الشهود الكمال علمهم مع احتمال صدقهم فإنه يحتمل أن يكون وطئها ثم عادت عذرتها فيكون ذلك شبهة في درء الحد عنهم غير موجب له عليها فإن الحد لا يجب بالشبهات ، ويجب أن يكفي شهادة امرأة واحدة لأن شهادتها مقبولة فيما لا يطالع عليه الرجال . فلما إن شهدت بأنها رتقاء أو ثبت أن الرجل الشهود عليه محبوب فينبغي أن يجب الحد على الشهود لأنه يتيقن كذبهم في شهادتهم بأمر لا يعلمه كثير من الناس فوجب عليهم الحد

ولنا عموم الآية والأخبار ووجود المعنى المقتضى لوجوب الحد ، وقوله إن ملكه لمنفعتنا شبهة لا يصح فانه إذا لم يسقط عنه الحد ببذلها نفسها له ومطاوعتها إياه فلان لا يسقط بملك محل آخر أولى وأما إذا استأجر امرأة للزنا لم تصح الاجارة فوجد ذلك كدمه فأشبهه وطء من لم يستأجرها ، وأما إذا زنى بامرأة له عليها قصاص فعليه الحد لأنه وطء في غير ملك ولا شبهة ملك أشبه ما لو لم يكن له عليها قصاص وكما لو كان له عليها دين ، وأما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها فانه ما وجب عليه الحد بوطء مملوكته ولا زوجته وإنما وجب بوطء أجنبية فتغير حالها لا يسقطه كما لو ماتت ، وأما إذا أمكنت المكلفة من نفسها صغيراً أو مجنوناً فوطئها أو استدخلت ذكر نائم فعليها الحد دونه ، وقال أبو حنيفة لا حد عليها لأن فعل الصبي والمجنون ليس زنا فلم يجب عليها الحد إذا أمكنته منه كما لو أمكنته من إدخال أصبعه في فرجها .

ولنا أن سقوط الحد عن أحد الواطئين لمعنى يخصه لا يوجب سقوطه عن الآخر كما لو زنى المستأنم بمسلمة أو زنى بمجنونة أو نائمة ، وقولهم ليس بزنا لا يصح لأنه لا يلحق به الذنب وإنما لم يجب الحد عليه لعذره وزوال تكليفه ، وكذلك الحكم في الرجل يظن أن المرأة زوجته فيطؤها وهي تعلم أنه أجنبي وفي المرأة تظنه زوجها وهو يعلم أنها أجنبية .

(فصل) فأما الصغيرة فإن كانت ممن يمكن وطؤها فهو زنا يوجب الحد لأنها كالكبيرة في ذلك وإن كانت ممن لا تصلح للوطء ففيها وجهان كالميتة على ما ذكرنا ، وقال القاضى لا حد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسماً لأنها لا يتهي مثلها أشبه ما لو أدخل أصبعه في فرجها ، وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرراً فلا حد عليها . قال شيخنا والصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطؤها

(فصل) اذا شهد أربعة على رجل انه زنى بإسراة وشهد أربعة آخرون على الشهود أنهم هم الزناة بها لم يجب الحد على أحد منهم، وهذا قول أبي حنيفة لان الاولين قد جرحهم الآخرون بشهادتهم عليهم والآخرون تتعارق اليهم التهمة، واختار أبو الخطاب وجوب الحد على الشهود الاولين لان شهادة الآخرين صحيحة فيجب الحكم بها وهذا قول أبي يوسف، وذكر أبو الخطاب في صدر المسئلة كلاما متعاه لا يحد أحد منهم حد الزنا وهل يحد الاولون حد القذف؟ على وجهين بناء على القاذف اذا جاء بمحيء الشاهد هل يحد؟ على روايتين

(فصل) وكل زنا أوجب الحد لا يقبل فيه إلا أربعة شهود باتفاق العلماء لتناول النص له بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ويدخل فيه الاواط ووطء المرأة في دبرها لانه زنا، وعند أبي حنيفة يثبت بشاهدين بناء على أصله في انه لا يوجب احد وقد بينا وجوب الحد به ويخص هذا بان الوطء في الدبر فاحشة بدليل قوله تعالى (أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين؟) وقال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاذا وطئت في الدبر دخلت في عموم الآية ووطء البهيمة إن قلنا بوجوب الحد به لم يثبت إلا بشهود أربعة وإن قلنا لا يوجب إلا التعزير ففيه وجهان

او امكنت المرأة من يمينه الوطء فوطئها أن الحد يجب على الذكف منها ولا يصح تحديد ذلك بتسع ولا عشر لان التحديد انما يكون بالتوقيف ولا توقيف في هذا، وكون التسع وقتاً لا مكان الاستمتاع غالباً لا يمنع وجوده قبله كما ان البلوغ يوجد في خمس عشرة عاماً غالباً ولا يمنع من وجوده قبله (فصل) اثبات ان ثبت الزنا ولا يثبت الا بأحد شيئين (احدهما) ان يقر اربع مرات في مجلس او بحال وهو بالغ عاقل ويصرح بذلك حقيقة الوطء ولا ينزع عن اقراره حتى يتم الحد،

لا يثبت الزنا الا باقرار أو بينة فان ثبت باقرار اعترف اقرار اربع مرات وبهذا قال الحكم وابن أبي ليلى واصحاب الرأي، ونال الحسن وحاذي مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر يحد باقراره مرة لقول رسول الله ﷺ «واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها» واعتراف مرة اعتراف وقد أوجب عليها الرجم به ورجم الجهمية وانما اعترفت مرة، وقال عمران الرجم حق واجب على من زنى وقد أحسن اذا قامت البينة أو كان الجبل او الاعتراف ولانه حق ثبت باعتراف مرة كالافرار بالقتل

ولنا ما روى أبو هريرة قال أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فقال يا رسول الله اني زنيت فأعرض عنه فتمحى تلقا وجهه فقال يا رسول الله اني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ قال «أبك جنون - قال لا - قال هل أحصنت؟ - قال نعم فقال رسول الله ﷺ - ارجموه» متفق عليه

(أحدهما) يثبت بشاهدين لانه لا يوجب الحد فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق
(والثاني) لا يثبت بأربعة وهو قول القاضي لانه فاحشة ولانه إيلاج في فرج محرم فأشبهه
الزنا ، وعلى قياس هذا كل شيء لا يوجب الحد ويوجب التعزير كوطء الامة المشتركة وأتمته المزوجة
فان لم يكن وطئاً كاللباشرة دون الفرج ونحوها ثبت بشاهدين وجهاً واحداً لانه ليس بوطء
فأشبهه سائر الحقوق

(فصل) ولا يقيم الامام الحد بعلمه ، روي ذلك عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه قال مالك
وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر له إقامته بعلمه وهو قول ابي ثور لانه اذا
جازت له إقامته بالينة والاعتراف الذي لا يفيد إلا الظن فيما يفيد العلم أولى
ولنا قول الله تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) وقول تعالى (فاذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون) وقال عمر : او كان الحبل او الاعتراف ولانه لا يجوز له أن يتكلم به ولو رماه
بما علمه منه لكان قاذفا يلزمه حد القذف فلم تجز إقامة الحد به كقول غيره ولانه اذا حرم النطق

ولو وجب الحد بمرة لم يعرض عنه رسول الله ﷺ لانه لا يجوز ترك حد وجب الله تعالى ، وروي
نعيم بن هزال حديثه وفيه حتى قالها أربع مرات فقال رسول الله ﷺ « انك قد قلتها أربع مرات
فبمن ؟ » قال بفلانة رواه ابو داود وهذا تعليل منه يدل على أن اقرار الاربعة هو الموجب ، وروي
ابو برزة الاسلمي ان ابا بكر الصديق قال له عند النبي ﷺ ان أقررت اربعاً رجحك رسول الله
ﷺ وهذا يدل من وجهين (أحدهما) أن النبي ﷺ أقره على هذا ولم ينكره فكان بمنزلة قوله
لانه لا يقر على الخطأ (الثاني) أنه قد علم هذا من حكم النبي ﷺ لولا ذلك ما تجاسر على قوله بين
يديه ، فأما أحاديثهم فان الاعتراف لفظ للمصدر يقع على القليل والكثير وحديثنا يفسره ويبين أن
الاعتراف الذي يثبت به كان أربعاً

(فصل) وسواء كان في مجلس واحد أو مجالس متفرقة ، قال الاثرم سمعت ابا عبد الله يسأل عن
الزاني يردد أربع مرات ؟ قال نعم على حديث ماعز هو احوط ، قلت له في مجلس واحد أو في مجالس
شتى ؟ قال اما الاحاديث فليست تدل إلا على مجلس واحد إلا على ذلك الشيخ بشير بن المهاجر عن
عبد الله بن بريدة عن أبيه وذلك عندي منكر الحديث ، وقال أبو حنيفة لا يثبت إلا بأربع اقرارات
في أربعة مجالس لان ماعزاً أقر في أربعة مجالس

ولنا ان الحديث الصحيح انما يدل أنه أقر أربعاً في مجلس واحد وقد ذكرنا الحديث ولانه
أحد حجتي الزنا فاكثفي به في مجلس واحد كالينة

(فصل) ويمتبر في صحة الاقرار ان يذكر حقيقة الفعل لتزول الشبهة ، لان الزنا يبر به عن ماله
بموجب الحد وقد روي ابن عباس ان النبي ﷺ قال لماعز « لملك قبلت أو غمرت ؟ » قال لا قال

به فالعمل به أولى . فاما السيد اذا علم من عبده أو جاريته ما يوجب الحد عليه فهل له إقامته عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يملك إقامته عليه لما ذكرنا في الامام ولان الامام اذا لم يملك إقامته بعلمه مع قوة ولايته والاتفاق على تفويض الحد اليه فغيره أولى

(والثاني) يملك ذلك لان السيد يملك تأديب عبده بعلمه وهذا يجزي مجرى التأديب ولان السيد أخص بعبده وأتم ولاية عليه وأشفق من الامام على سائر الناس

(فصل) وإذا احبلت امرأة لزوج لها ولا سيد لم يلزمها الحد بذلك، وتساءل فان ادعت انها أكرهت او وثقت بشبهة او لم تعترف بالزنا لم تحدد وهذا قول ابي حنيفة والشافعي ، وقال مالك عليها الحد اذا كانت مقيمة غير غريبة إلا أن تظهر أمارات الاكراه بان تأتي مستغيثة أو صارخة لقول عمر رضي الله عنه : والرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء اذا كان محصناً اذا قامت بينة او كان الحل او الاعتراف

« افنكتها ؟ » قال نعم قال « حتى غاب ذاك منك في ذاك منها ؟ » قال نعم قال « كما يغيب المروء في السحرة والرشاء في البئر ؟ » قال نعم قال « أتدري ما الزنا ؟ » قال نعم اتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا وذكر الحديث رواه أبو داود

(فصل) وان اقر أنه زنى بامرأة فكذبته فمأيه الحد ونها وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لاحد عليه لانا صدقناها في انكارها فصار محكوماً بكذبه

ولنا ما روى أبو داود . باسناده عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ ان رجلا اتاه فاقر عنده أنه زنى بامرأة فسامها له فبعث رسول الله ﷺ الى المرأة فسألها عن ذلك فانكرت ان تكون زنت فجلده الحد وتركها، ولان انتفاء ثبوته في حقها لا يبطل قراره كالموسكتت أو كما لو لم تسأل ولان عموم الخبر يقتضي وجوب الحد عليه باعترافه وهو قول عمر اذا كان الحل أو الاعتراف ، وقولهم انا صدقناها في انكارها غير صحيح فانا لم نحكم بصدقها وانتفاء الحد انما كان لعدم المقتضى وهو الاقرار أو البينة لا لوجود التصديق بدليل ما لو سككت أو لم تكمل البينة . اذا ثبت هذا فان الحرة والعبد والبهكر والشيء في الاقرار سواء لانه أحد حجتي الزنا فاستوى السكل فيه كالبينة

(فصل) ويشترط ان يكون انقر بالغا عاقلا ولا خلاف في اعتبار ذلك في وجوب الحد وصحة الاقرار لان الصبي والمجنون قد رفع القلم عنهما ولا حكم لكلامهما لما روى علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل وعن المجنون حتى يفل » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن

(فصل) والنائم مرفوع عنه القلم، فلو زنى بناءً ثم ذكر نائم أو وجد منه

وروي ان عثمان آبي بامرأة ولدت لسته أشهر فأمر بها عثمان ان ترجم فقال علي ليس لك عليها سبيل قال الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وهذا يدل على انه كان يربحها بحملها ، وعن عمر نحو من هذا

وروي عن علي رضي الله عنه انه قال يأيتها الناس : إن الزنا زنا آن زنا سر وزنا علانية فزنا السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي ، وزنا العلانية أن يظهر الحبل او الاعتراف فيكون الامام اول من يرمي وهذا قول سادة الصحابة ولم يظهر لهم في عصرهم مخالف فيكون اجماعا ولنا انه يحتمل انه من وطء اكراه أو شبهة والحد يسقط بالشبهات ، وقد قيل ان المرأة تحمل من غير وطء بأن يدخل ماء الرجل في فرجها إما بفعلها أو فعل غيرها ولهذا تصور حمل البكر فقد وجد ذلك . وأما قول الصحابة فقد اختلفت الرواية عنهم فروى سعيد حدثنا خلف بن خليفة ثنا هاشم ان امرأة رفعت إلى عمر بن الخطاب ليس لها زوج وقد حملت فسألتها عمر فقالت اني امرأة ثقيلة الرأس وقع علي رجل وأنا نائمة فما استيقظت حتى فرغ فدرأ عنها الحد

الزنى حال نومه فلا حد عليه لان القلم مرفوع عنه ، ولو أقر في حال نومه لم يلتفت الى اقراره لان كلامه غير معتبر ولا يدل على صحة مدلوله ؛ واما السكران ونحوه فعليه حد الزنى والسرقه والشرب والقذف اذا فعله في حال سكره لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا عليه حد الفرية لكون السكر مظنة لها ولانه تسبب الى هذه المحرمات بسبب لا يعذر فيه فاشبهه من لا عذره ، وفيه وجه آخر لا يجب عليه الحد لانه غير عاقل فيكون ذلك شبهة في درء ما يندري بالشبهات ولان طلاقه لا يقع في رواية فاشبهه النائم ، والاول اول لان اسقاط الحد عنه يفضي الى ان من أراد فعل هذه المحرمات شرب الخمر وفعل ما احب فلا يلزمه شيء ولان السكر مظنة لفعل المحارم وسبب اليه فقد تسبب الى فعلها حال صحوه فاما ان اقر بالزنا وهو سكران لم يعتبر اقراره لانه لا يدري ما يقول ولا يدل قوله على صحة خبره فاشبهه قول النائم والمجنون وقدروى بريدة ان النبي ﷺ استنكه ماعزا ، رواه ابو داود وانما فعل ذلك ليعلم هل هو سكران اولا ولو كان السكران مقبول الاقرار لما احتجج الى تعرف براءته منه

(فصل) واما الاخرس فان لم تفهم اشارته فلا يتصور منه اقرار وان فهمت اشارته فقال القاضي عليه الحد وهو قول الشافعي وابن القاسم صاحب مالك وأبو ثور وابن المنذر لان من صحح اقراره بغير الزنا صحح اقراره به كالناطق وقال أصحاب أبي حنيفة لا يحسد باقرار ولا بينة لان الإشارة تحتمل ما فهم منها وغيره فيكون ذلك شبهة في درء الحد لكونه مما يندري بالشبهات ولا يجب بالبينه لاحتمال ان يكون له شبهة لم يمكنه التعبير عنها ولم يعرف كونها شبهة ويحتمل كلام الخرقى ان لا يلزمه الحد باقراره لانه شرط ان يكون صحيحا وهذا غير صحيح ولان الحد لا يجب بالشبهة فاما الإشارة فلا تنفي معها الشبهات وأما البينة فيجب عليه بها الحد لان قوله معها غير معتبر

وروى البراء بن صبرة عن عمر أنه أتى بامرأة حامل فادعت أنها أكرهت فقال خل سبيلها وكتب إلى أمراء الأجناد أن لا يقتل أحد إلا بأذنه. وروى عن علي وابن عباس أنهما قالوا : إذا كان في الحد اهل وعسى فهو معطل

وروى الدارقطني بإسناده عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر أنهم قالوا إذا اشتبه عليك الحد فادراً ما استطعت. ولا خلاف في أن الحد يدرأ بالشبهات وهي متحققة ههنا

(فصل) وإذا استأجر امرأة لعمل شيء فزنى بها أو استأجرها ليزنى بها وفعل ذلك أو زنى بامرأة ثم تزوجها أو اشتراها فعليها الحد وبه قال أكثر أهل العلم ونال أبو حنيفة لا حد عليهما في هذه المواضع لأن ملكه لمنفعتهما شبهة دائرة للحد ولا يحد بوطء امرأة هو مالك لها

ولنا عموم الآية والاختبار ووجود المعنى المقضي لجوب الحد ، وقولهم إن ملكه لمنفعتهما شبهة ليس بصحيح فإنه إذا لم يسقط عنه الحد ببذلها نفسها له ومطاوعتها إياه فلائ لا يسقط بملكه نفع محل آخر أولى ، وما وجب الحد عليه بوطء مملوكته وإنما وجب بوطء أجنبية فتغير حالها لا يستطه كما لو ماتت

(فصل) ولا يصح الاقرار من المكره فلو ضرب الرجل ليقرب بالزنى لم يجب عليه الحد ولم يثبت عليه الزنى ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن اقرار المكره لا يجب به حد، وروى عن عمر رضي الله عنه قال ليس الرجل مأموناً على نفسه إذا جوعته أو ضربته أو أوثقته رواه سعيد وقال ابن شهاب في رجل اعترف بعد جلده ليس عليه حد ولأن الاقرار إنما يثبت به المقر به لوجود الداعي إلى الصدق وانتفاء التهمة عنه فإن العاقل لا يتهم بقصد الاضرار بنفسه ومع الاكراه يغلب على الظن أن اقراره لدفع ضرر الاكراه فانتفى ظن الصدق عنه فلم يقبل

(فصل) وإن أقر بوطء امرأة وادعى أنها امرأته فأنكرت المرأة الزوجية نظرنا فإن لم تقر المرأة بوطئه إياها فلا حد عليه لأنه لم يقرب بالزنى ولا مهر لها لأنها لا تدعيه، وإن اعترفت بوطئه إياها أو اعترفت بأنه زنى بها مطاوعة فلا مهر عليه أيضاً ولا حد على واحد منهما إلا أن يقر أربع مرات لأن الحد لا يجب بدون اقرار أربع، وإن ادعت أنه أكرها عليها أو اشتبه عليه فعليها المهر لأنه أقر بسببه وقد روى مهناعن أحمد أنه سأله عن رجل وطئ امرأة وزعم أنها زوجته وأنكرت هي أن يكون زوجها واقترت بالوطء فقال هذه قد أقرت على نفسها بالزنا ولكن يدرأ عنه الحد بقوله أنها امرأته ولا مهر عليه وادراً عنها الحد حتى تعترف مراراً قال أحمد وأهل المدينة يرون عليها الحد يذهبون إلى قول النبي ﷺ « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وقد تقدم الجواب عن قولهم

(فصل) ولا ينزع عن اقراره حتى يتم الحد لأن من شروط إقامة الحد بالاقرار البقاء عليه على تمام الحد فإن رجع عن اقراره أو هرب كف عنه وبهذا قال عطاء ويحيى بن يعمر والزهري وحامد ومالك والشافعي والثوري وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف وقال الحسن وسعيد بن جبيرة وابن

(فصل) وإذا وطئ امرأة له عليها القصاص وجب عليه الحد لانه حق له عليها فلا يسقط الحد عنه كالدين

﴿مسئلة﴾ قال (ولو رجم باقرار فرجع قبل أن يقتل كف عنه وكذلك ان رجع بعد أن جلد وقبل كمال الحد خلي)

قد تقدم شرح هذه المسئلة وذكرنا أن المقر بالحد متى رجع عن إقراره ترك وكذلك ان أتى بما يدل على الرجوع مثل الهرب لم يطلب لان ما عزا لما هرب قال النبي ﷺ «هلا تر كتموه؟» ولان من قبل رجوعه قبل الشروع في الحد قبل بعد الشروع فيه كاليينة (فصل) ويستحب للامام أو الحاكم الذي يثبت عنده الحد بالاقرار التعريض له بالرجوع اذا تم والوقوف عن إتمامه إذا لم يتم كما روي عن النبي ﷺ انه أعرض عن ما عر عن حين اقر عنده ثم

ابي ليلي يقام الحد ولا يترك لان ما عزا هرب فقتلوه وروي انه قال ردوني الى رسول الله ﷺ فان قومي هم غروني من نفسي واخبروني ان النبي ﷺ غير قاتلي فلم ينزعوا عنه حتى قتلوه رواه ابو داود وقد ذكرنا ذلك في كتاب الحدود

﴿مسئلة﴾ (ومتى رجع المقر بالحد عن اقراره قبل منه) وقد ذكرنا الخلاف فيه والله اعلم (الثاني) ان يشهد عليه اربعة رجال احرار عدول يصفون الزنا ويحيثون في مجلس واحد سواء جاءوا مجتمعين او متفرقين

يشترط في شهود الزنا سبعة شروط ذكرها الخري (احدها) ان يكونوا اربعة وهذا اجماع ليس فيه اختلاف بين اهل العلم لقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وقال تعالى (لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) وقال سعد بن عبادة رسول الله ﷺ ارأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا امهله حتى آتى باربعة شهداء؟ فقال النبي ﷺ «نعم» رواه مالك في الموطأ وابو داود

(الشرط الثاني) ان يكونوا رجلا كلهم ولا تقبل فيه شهادة النساء يحال ولا نعلم فيه خلافاً إلا شيئاً يروى عن عطاء وحماة انه يقبل فيه ثلاثة رجال وامرأتان وهو قول شاذ لا يعول عليه لان لفظ الاربعة اسم لعدد المذكورين ويقتضي ان يكتفى فيه باربعة ولا خلاف في ان الاربعة اذا كان بعضهم نساء انه لا يكتفى بهم وان اقل ما يجزي خمسة وهذا خلاف النص ولان في شهادتهم شبهة لتطرق الضلال اليهن قال الله تعالى (ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) والحدود تدرك بالشبهات (الشرط الثالث) الحرية فلا تقبل شهادة العبيد ولا نعلم في ذلك خلافاً الا رواية حكيت عن

جاءه من الناحية الأخرى فأعرض عنه حتى تم إقراره أربعاً ثم قال « لعلك قبلت لعلك لمست » وروى أنه قال للذي أقر بالسرقة « ما إخالك فعلت » رواه سعيد عن سفيان عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن النبي ﷺ وقال حدثنا هشيم عن الحكم بن عتيبة عن يزيد بن أبي كبشة عن أبي الدرداء أنه أتى بجارية سوداء سرقت فقال لها أسرقت ؟ قولي لا فقلت لا فغلب سبيلها . ولا بأس أن يعرض بعض الحاضرين له بالرجوع أو بأن لا يقر

وروي عن الأحنف أنه كان جالساً عند معاوية فأتى بسارق فقتل له معاوية أسرقت ؟ فقال له بعض الشرطة اصدق الأمير فقال الأحنف الصدق في كل المواطن معجزة فعرض له بترك الإقرار . وروى عن بعض الساف أنه قال لا يقطع ظريف يعني به أنه إذا قامت عليه بينة ادعى شبهة تدفع عنه القطع فلا يقطع . ويذكره لمن علم حاله أن يحثه على الإقرار لما روي عن النبي ﷺ أنه قال له زال وقد كان قال لما عز بادر إلى رسول الله ﷺ قبل أن ينزل فيك قرآن « ألا سترته بثوبك كان خيراً لك ؟ » رواه سعيد ، وروى بإسناده أيضاً عن سعيد بن المسيب قال جاء معز بن مالك إلى عمر بن الخطاب فقال له أنه أصاب فاحشة فقال له أخبرني بهذا أحداً قبلي قال لا قال فاستتر بستر الله وتب إلى الله فإن

أحمد وهو قول أبي ثور لعموم النصوص فيه ولأنه عدل مسلم ذكر فتقبل شهادته كالحر ولنا أنه مختلف في شهادته في سائر الحقوق فيكون ذلك شبهة تمنع من قبول شهادته في الحد لأنه يندري بالشبهات

(الشرط الرابع) العدالة ولا خلاف في اشتراطها فانها تشترط في سائر الشهادات فبهنا مع مزيد الاحتياط فيها أولى فلا تقبل شهادة الفاسق ولا مستور الحال الذي لا تلم عدلته لجواز أن يكون فاسقاً (الشرط الخامس) أن يكونوا مسلمين فلا تقبل شهادة أهل الذمة فيه سواء كانت الشهادة على مسلم أو ذمي لأن أهل الذمة كفار لا تتحقق العدالة فيهم فلا تقبل روايتهم ولا أخبارهم الدينية ولا تقبل شهادتهم كعبدة الاوثان

(الشرط السادس) أن يصفوا الزنى فيقولوا رأينا ذكره في فرجها كالرود في المسكحلة والرشاء في البئر وهذا قول معاوية بن أبي سفيان والزهري والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي لما روي في قصة معز أنه لما أقر عند النبي ﷺ بالزنى فقال « انكتهاء » فقال نعم قال - حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المرود في المسكحلة والرشاء في البئر ؟ قال نعم وإذا اعتبر التصريح في الإقرار كان اعتباره في الشهادة أولى وروى أبو داود بإسناده عن جابر قال جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا فقتل رسول الله ﷺ « انتوني بأعلم رجلين منكم » فأتوه بابني صوريا فنشدتهما « كيف تجدان امرئيين في التوراة ؟ » قالوا إذا شهد أربعة منهم راوا ذكره في فرجها مثل الميل في المسكحلة رجما قل « فما يمنعكم أن ترجوها ؟ » قالوا ذهب سلطاننا وكرهنا القتل فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاء

الناس ييرون ولا يغيرون والله يغير ولا يعير فتب الى الله ولا تخبر به احداً فانطلق الى ابي بكر فقال له مثل ما قال عمر فلم تقرأه نفسه حتى أتى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك

مسئلة قال (ومن زنى مراراً ولم يجد خذ واحد)

وجملته أن ما يوجب الحد من الزنا والسرقه والمظف وشرب الخمر اذا تكرر قبل اقامة الحد أجزأ حد واحد بغير خلاف علمناه . قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من اهل العلم منهم عطاء والزهرى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وهو مذهب الشافعي وان أقيم عليه الحد ثم حدثت منه جناية أخرى فيها حدها لا نعلم فيه خلافاً وحكاها ابن المنذر عن من يحفظ عنه وقد سئل رسول الله ﷺ عن الامة تزني قبل ان تحصن قل « ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها » ولان تدخل الحدود انما يكون مع اجتماعها وهذا الحد الثاني وجب بعد سقوط الاول باستيفائه ، وان كانت الحدود من اجناس مثل الزنا والسرقه وشرب الخمر

أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة فأمر النبي ﷺ برجمها ولأنهم اذا لم يصفوا الزنا أحتمل أن يكون المشهود به لا يوجب الحد فاعتبر كشفه قال بعض أهل العلم يجوز للشهود ان ينظروا الى ذلك منها لاقامة الشهادة عليها فيحصل الردع بالحد فإن شهدوا أنهم رأوا ذكره قد غيبه في فرجها كفى والتشبيه تأكيد

(فصل) فأما تعيين المزي بها إن كانت الشهادة على رجل أو الزاني إن كانت الشهادة على امرأة ومكان الزنا فذكر القاضي أنه يشترط لثلاث تكون المرأة ممن اختلف في إباحتها ويعتبر ذكر المكان لثلاث تكون شهادة أحدهم على غير الفعل الذي شهد به الآخر ولهذا سأل النبي ﷺ « إنك قررت أربعاً فبمن ؟ » وقال ابن حامد لا يعتبر ذكر هذين لأنه لا يعتبر ذكرهما في الاقرار ولم يأت ذكرهما في الحديث الصحيح وليس في حديث الشهادة في رجم اليهوديين ذكر المكان ولأن ما لا يشترط فيه ذكر الزمان لا يشترط فيه ذكر المكان كالنكاح ويبطل ما ذكره الزمان

(الشرط السابع) مجيء الشهود كلهم في مجلس واحد ذكره الخرقى فقال : وإن جاءوا أربعة متفرقين والحال كم جالس في مجلس حكمه لم يقيم قبل شهادتهم وإن جاء بعضهم بعد أن قام الحال كم كانوا قد ذفقه وعليهم الحد وبهذا قل مالك وأبو حنيفة ، وقال الشافعي والبيه وابن المنذر لا يشترط ذلك لقول الله تعالى (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) ولم يذكر المجلس ، وقال تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) من شهدوا فأمسكوهن في البيوت) ولان كل شهادة مقبولة إذا اتفقت مقبولة إذا افرقت في مجالس كسائر الشهادات

ولنا أن أبا بكره ونافعاً وسهل بن معبد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يشهد

أقيمت كلها الا ان يكون فيها قتل فان كان فيها قتل اكتفي به لانه لا حاجة معه الى الزجر بغيره وقد قال ابن مسعود : ما كانت حدود فيها قتل الا احاطوا بقتل بذلك كله، وان لم يكن فيها قتل استوفيت كلها وبدى بالألف فالأخف فيبدأ بالجلد ثم بالقاع ويقدم الأخف في الجلد على الأثقل فيبدأ في الجلد بحمد الشرب ثم بحمد القذف ان قلنا انه حق له تعالى ثم بحمد الزنا وان قلنا ان حد القذف حق لأدي قدمناه ثم بحمد الشرب ثم بحمد الزنا

(مسئله) قل (وإذا تخافم إلينا أهل الذمة حكمنا عليهم بحكم الله تعالى علينا)

وجملة ذلك انه اذا تحاكم اليها اهل الذمة او استعدى بعضهم على بعض فالحاكم يميز بين إحصارهم والحاكم بينهم وبين تركهم سواء كانوا من اهل دين واحد او من اهل اديان . هذا المنصوص عن أحمد وهو قول النخعي وأحد قولي الشافعي ، وحكى ابو الخطاب عن احمد رواية اخرى انه يجب الحكم بينهم وهذا القول الثاني للشافعي واختيار المزني لقول الله تعالى (وإن احكم بينهم بما أنزل الله) ولانه يلزمه دفع من قصد واحدا منهما بغير حق فلزمه الحكم بينهما كالمسلمين

زياد فخذ الثلاثة ولو كان المجلس غ: مشترط لم يجوز أن يخدمهم لجواز أن يكملوا برابع في مجلس آخر ولا نلو شهد
ثلاثة فخدم ثم جاء رابع فشهد لم تقبل شهادته ولو لا اشتراط المجلس لسمكت شهادتهم وبهذا فارق
سائر الشهادات، وأما الآية فلها لم تتعرض للشروط ولهذا لم يذكروا المدالة وصفة الزنا ولا ن قواه
(ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) لا يخلو من أن يكون مطلقاً في الزمان كله أو مقيداً لا يجوز
أن يكون مطلقاً لانه يمنع من جواز جلدهم لانه ما من زمن إلا يجوز أن يأتي فيه بأربعة شهداء أو
بما لم ان كان قد شهد بعضهم فيمتنع جلدهم للمأور به فيكون متناقضاً، وإذا ثبت أنه مقيد بالمجلس
لان المجلس كله بمنزلة الحالة الواحدة ولهذا ثبت فيه خيار المجلس واكتفي فيه بالقبض فيما يعتبر
اقتبض فيه إذا ثبت هذا فانه لا يشترط اجتماعهم حال مجيئهم ولو جاءوا متفرقين واحداً بعد واحد
في مجلس واحد قبل شهادتهم وقال مالك وأبو حنيفة إن جاءوا متفرقين فهم قذفة لأنهم لم يجتمعوا
في مجيئهم فلم تقبل شهادتهم كالذين لم يشهدوا في مجلس واحد

ولنا قصة الغيرة فان الشهود جاوا واحدا بعد واحد وسمعت شهادتهم وانما حدوا لعدم كمالها في المجلس وفي حديثه أن أبا بكره قل أرأيت لو جاء آخر يشهد أكنت ترجمه؟ قال عر: اي والذي نفسي بيده ولانهم اجتمعوا في مجلس واحد أشبه ما لو جاءوا مجتمعين. ولان المجلس كله ينزله ابتداءه لما ذكرنا وإذا تفرقوا في مجالس فعليهم الحد لان من شهد بالزنا ولم تكمل الشهادة يلزمه الحد لقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)

(مسئلة) (وإن جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم أو شهد ثلاثة وامتنع الزابع من الشهادة.

ولنا قول الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم) فخير بين الأمرين ولا خلاف في أن هذه الآية نزلت فيمن وادعه رسول الله ﷺ من يهود المدينة ولأنهما كافران فلا يجب الحكم بينهما كالمجاهدين ، والآية التي احتجوا بها محمولة على من اختار الحكم بينهم لقوله تعالى (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط) جماً بين الآيتين فإنه لا يصار الى النسخ مع إمكان الجمع فإذا ثبت هذا فإنه إذا حكم بينهم لم يجوز له الحكم إلا بحكم الاسلام للآيتين ولأنه لا يجوز له الحكم إلا بالقسط كما في حق المسلمين ومتى حكم بينهم أزمها حكمه ، ومن امتنع منهما أجبره على قبول حكمه وأخذ به لأنه إنما دخل في العهد بشرط التزام أحكام الاسلام . قال احمد لا يبحث عن أمرهم ولا يستل عن أمرهم إلا أن يأتوا هم فان ارتفعوا البينا أقننا عليهم الحد على ما فعل النبي ﷺ وقال أيضاً حكمنا يلزمهم وحكمنا جائز على جميع الملل ولا يدعوهما الحاكم فان جاءوا حكمنا بحكمنا . إذا ثبت هذا فإنه إذا رفع إلى الحاكم من أهل الذمة من فعل محرماً يوجب عقوبة بما هو محرم عليهم في دينهم

أو لم يكملها فهم قذفة وعليهم الحد

إذا لم يكمل شهود الزنا فعليهم الحد في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي وذكر أبو الخطاب فيهم روايتين وحكي عن الشافعي فيهم قولان (أحدهما) لا حد عليهم لأنهم شهود فلم يجب عليهم الحد كالوكانوا أربعة أحدهم فاسق

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وهذا يوجب الجلد على كل رام لم يشهد بما قال أربعة ولأنه إجماع الصحابة فان عمر جلد أبا بكر وأصحابه حين لم يكمل الرابع شهادته بمحض من الصحابة فلم ينكره احد

وروى صالح باسناده عن أبي عثمان النهدي قال جاء رجل إلى عمر فشهد على المغيرة بن شعبة فتغير لون عمر ثم جاء آخر فشهد فتغير لون عمر ثم جاء آخر فشهد فاستنكر ذلك عمر ثم جاء شاب يخطر ببديه فقال عمر ما عندك ياساحب العقاب ؟ وصاح به عمر صيحة فقال أبو عثمان : والله لقد كدت يغشى علي قتل يا أمير المؤمنين : رأيت امرأة قبيحة فقال الحمد لله الذي لم يشمت الشيطان بأصحاب محمد قال فأمر بأولئك نفر فجلدوا ، وفي رواية أن عمر لما شهد عنده على المغيرة شهد ثلاثة وبقي زياد فقال عمر اري شاباً حسناً وارجو الا يفضح الله على لسانه رجلاً من اصحاب محمد ﷺ فقال : يا امير المؤمنين رأيت استأثنبو ونفساً يعلو ورأيت رجلها فوق عنقه كأنها أذن حمار ولا ادري ما وراء ذلك فقال عمر : الله اكبر الله اكبر وامر بالثلاثة فضربوا ، وقول عمر ياساحب العقاب معناه انه يشبه ساحب العقاب الذي يحرق كل شيء اصابه كذلك هو يوقع العقوبة بأحد الفريقين لا محالة ، إن كملت شهادته حد المشهود عليه وإن لم تكمل حد اصحابه ، فان قيل فقد خالفهم أبو بكر وأصحابه الذين شهدوا قلنا لم يخالفوا في وجوب الحد عليهم إنما خالفهم في صحة ما شهدوا به ولأنه

كأزنا والسرقة واقتذف واقتبل فإياه إقامة حده عليه فإن كان زنا جلد إن كان بكراً وغرب عاماً وإن كان محصناً رجم لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ أتى يهود بن نجرا بعد إحصانها فأمر بهما فرجاً، وعن ابن عمر أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ فقالوا له إن رجلاً منهم وأمرأة زنيا فقال رسول الله ﷺ « ماتجدون في التوراة في شأن الرجم » فقالوا نفضحهم ويجلدون قال عبد الله بن سلام كذبتم إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجاً متفق عليه، وروى أنس أن يهودياً قتل حربة على أوضاع لها بحجر فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين متفق عليه. وإن كان يعتد بإباحته كشرب الخمر لم يحد لأنه لا يعتد بتحريره فلم يلزمه عقوبته كالكفر، وإن تظاهر به عزز لأنه أظهر منكراً في دار الإسلام فمزرع عليه كالسلم (فصل) وإن تحاكم مسلم وذمي وجب الحكم بينهم بغير خلاف لأنه يجب دفع ظلم كل واحد منهما عن صاحبه

رام بالزنا لم يأت بأربعة شهداء فيجب عليه الحد كما لو لم يأت بأحد
 ﴿مسئلة﴾ (وإن كانوا فساقاً أو عمياناً أو بعضهم فاعلمهم الحد وعنه أنه لا حد عليهم)
 إذا كانوا أربعة غير مرضيين كالعبيد والفساق والعميان فقيمهم ثلاث روايات
 (أحدها) إن كانوا عبيد أو فساقاً أو عمياناً أو بعضهم فقيمهم ثلاث روايات
 (أحدها) إن كانوا عبيد أو فساقاً أو عمياناً أو بعضهم فقيمهم ثلاث روايات
 فوجب الحد على الشهود كما لو لم يكمل العدد
 (والثانية) لا حد عليهم وهو قول الحسن والشعبي وأبي حنيفة ومحمد لأن هؤلاء قد جاءوا بأربعة شهداء فدخلوا في عموم الآية ولأن عددهم قد كمل ورد الشهادة بمعنى غير تفريطهم فأشبه ما لو شهد أربعة مستورون ولم تثبت عدلتهم ولا فسقهم
 (الثالثة) إن كانوا عبياناً أو بعضهم جلدوا وإن كانوا عبيداً أو فساقاً فلا حد عليهم وهو قول الثوري وإسحاق لأن العميان معلوم كذبهم لكونهم شهدوا بما لم يروه يقيناً والآخرين يجوز صدقهم وقد كمل عددهم فأشبهوا مستوري الحال.

وقال أصحاب الشافعي إن كان رد الشهادة لمعنى ظاهر كالعمى والرق والفسق الظاهر فقيمهم قولان وإن كان لمعنى خفي فلا حد عليهم لأن ما يخفى يخفى على الشهود فلا يكون ذلك تفريطاً منهم بخلاف ما يظهر، فإن شهد ثلاثة رجال وامرأتان حد الجميع لأن شهادة النساء في هذا الباب كعدمها وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وهذا يقوي رواية إيجاب الحد على الأولين وينبذ على إيجاب الحد فيما إذا كانوا عبياناً أو بعضهم لأن المرأتين يحتمل صدقهما وهما من أهل الشهادة في الجملة والاعمى كاذب يقيناً وليس من أهل الشهادة على الأفعال فوجب الحد عليهم وعلى من معهم أولى

﴿مسئلة﴾ قال (واذا قذف بالغ حراً مسلماً او حرة مسلمة جلد الحدين ثمانين)

القذف هو الرمي بالزنا وهو محرم باجماع الامة والاصل في تحريره الكتاب والسنة. أما الكتاب فقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون) وقال سبحانه (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم) وأما السنة فقول النبي ﷺ «اجتنبوا السبع الموبقات قالوا وما هن يا رسول الله قال «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله وأكل الربوا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» متفق عليه والمحصنات هن العفاف والمحصنات في القرآن جاءت بأربعة معان (أحدها) هذا (والثاني) بمعنى المزوجات كقوله تعالى (والمحصنات من النساء الا ما مأكت أيمانكم) وقوله تعالى (محصنات غير مسالحات) (والثالث)

﴿مسئلة﴾ (وإن كان أحدهم زوجا حد اثلاثة ولا عن الزوج ان شاء)

لان الزوج لا تقبل شهادته على امرأته لانه بشهادته مقر بعداونه لها فلا تقبل شهادته عليها فيبقى الشهود ثلاثة فيحدون كما يحد شهود الغيرة بن شعبة ولان الله سبحانه قال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)

﴿مسئلة﴾ (وإن شهد اثنان انه زنى بها في بيت أو بلد واثنان أنه زنا بها في بيت أو بلد آخر فهم قذفة وعليهم الحد وعنه يحد المشهود عليه وهو بعيد)

وجملة ذلك أنه إذا شهد اثنان أنه زنا بها في هذا البيت واثنان أنه زنا بها في بيت آخر وشهد كل اثنين عليه بالزنا في بلد غير البلد الذي شهد صاحباهما أو اختلفوا في اليوم فالجميع قذفة وعليهم الحد وبهذا قال مالك والشافعي ، واختار أبو بكر : أنه لا حد عليهم وبه قال النخعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانهم كملوا أربعة

ولنا انه لم يكمل أربعة على زنا واحد فوجب عليهم الحد كما لو انفرد بالشهادة اثنان وأما المشهود عليه فلا حد عليه في قولهم جميعاً ، وقال أبو بكر عليه الحد ، وحكاة قولاً لأحمد وهو بعيد لانه لم يثبت زنا واحد بشهادة أربعة فلم يجب الحد ولأن جميع ما يعتبر له البينة يعتبر كالمها في حق واحد فالوجب للحد أول لانه مما يحتاط له ويذكر بالشبهات وقد قال أبو بكر انه لو شهد اثنان انه زنى بامرأة يضاء ويشهد اثنان انه زنا بسوداء فزم قذفة ذكره القاضي وهذا ينقض قوله

﴿مسئلة﴾ (وإن شهد اثنان انه زنى بها في زاوية بيت وشهد اثنان انه زنى بها في زاوية منه

اخرى كملت شهادتهم ان كانت الزاويتان متقاربتين وحد المشهود عليه)

بمعنى الحرائر كقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) وقوله سبحانه (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وقوله (فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب) (والرابع) بمعنى الاسلام كقوله (فاذا أحصن) قال ابن مسعود احصانها اسلامها . وأجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف المحصن اذا كان مكلفاً ، وشرائط الاحصان الذي يجب الحد بقذف صاحبه خمسة العقل والحرية والاسلام والعفة عن الزنا وأن يكون كبيراً يجمع مثله ، وبه يقول جماعة العلماء قديماً وحديثاً سوى ما روي عن داود أنه اوجب الحد على قاذف العبد ، وعن ابن المسيب وابن أبي ليلى اذا قذف ذمية ولها ولد مسلم يحد والاول أولى لان من لا يحد قاذفه اذا لم يكن له ولد لا يحد وله ولد كالمجنونة ، واختلفت الرواية عن احمد في اشتراط البلوغ فروي عنه انه شرط وبه قال الشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي لانه أحد شرطي التكليف فأشبهه العقل ، ولان زنا الصبي لا يوجب حداً فلا يجب الحد بالقذف به كزنا المجنون

وبه قال ابو حنيفة ونال الشافعي لاحد عليه لان شهادتهم لم تكمل ولانهم اختلفوا في المكان اشبه ما لو اختلفا في البيتين ، فأما ان كانت الزاويتان متباعدتين فالقول فيهما كالقول في البيتين وعلى قول ابني بكر تكمل الشهادة سواء تقاربت الزاويتان او تباعدتا

ولنا أنها إذا تقاربتا أمكن صدق الشهود بان يكون ابتداء الفعل في إحداها وتماه في الأخرى أو ينسبه كل اثنين إلى احدى الزاويتين لقر به منها فيجب قبول شهادتهم كما لو اتفقوا بخلاف ما إذا كانتا متباعدتين فإنه لا يمكن كون المشهود به فعلاً واحداً ، فن قيل فقد يمكن أن يكون المشهود به فعلين فلم أوجبهم الحد مع الاحتمال والحد يدرأ بالانبيات ، قلنا ليس هذا شبهة بدليل ما لو اتفقوا على موضع واحد فان هذا يحتمل فيه الحد واجب والقول في الزمان كالقول في هذا متى كان بينهما زمن متباعد لا يمكن وجود الفعل الواحد في جميعه كقار في النهار لم تكمل شهادتهم ومتى تقاربا كملت شهادتهم .

﴿مسئلة﴾ (وان شهد اثنان أنه زنى بها في قيص أبيض وشهد آخران أنه زنى بها في قيص أحمر كملت شهادتهم ويحتمل أن لا تكمل كما لو شهد كل اثنان أنه زنى بها في بيت غير الذي شهد به صاحباهما) وكذلك ان شهد اثنان انه زنى بها في قيص كتان أو شهد اثنان أنه زنى بها في قيص خز تكمل الشهادة ، وقال الشافعي لا تكمل لتنافي الشهادتين .

ولنا انه لا تنافي بينهما فإنه يمكن أن يكون عليه قيصان فذكر كل اثنين واحداً وترك ذكر الآخر ويمكن أن يكون عليه قيص أبيض وعليه قيص أحمر وإذا أمكن التصديق لم يجز التاكذيب .

﴿مسئلة﴾ (وان شهد أنه زنى بها مطاوعة وشهد آخران أنه زنى بها مكرهة فلا حد عليها اجماعاً ، لان الشهادة لم تكمل على فعل موجب للحد وفي الرجل وجهان .

(والثانية) لا يشترط لانه حر عاقل عفيف يتغير بهذا القول الممكن صدقه فأشبه الكبير وهذا قول مالك واسحاق فعلى هذه الرواية لا بد أن يكون كبيراً يجمع مثله وأدناه أن يكون للغلام عشر والحارية تسع (فصل) ويجب الحد على قاذف الخصى والمحبوب والمريض المدنف والرتقاء والقرناء، وقال الشافعي وأبو نوري وأصحاب الرأي لا حد على قاذف محبوب قال ابن المنذر وكذلك الرتقاء، وقال الحسن لا حد على قاذف الخصى لأن العار منتف عن المدنف بدون الحد للعلم بكذب القاذف والحد إنما يجب لنفي العار

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) والرتقاء داخلة في عموم هذا ولأنه قاذف لمحصن فيلزمه الحد كذيف القادر على الوطء، ولأن إمكان الوطء أمر خفي لا يعلمه كثير من الناس فلا ينتفى العار عند من لم يعلمه بدون الحد فيجب كعقوبة المريض (فصل) ويجب الحد على القاذف في غير دار الاسلام وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي لا حد عليه لانه في دار لا حد على أهلها

(أحدهما) لا حد عليه وهو قول أبي بكر والقاضي وأكثر الأصحاب وهو قول أبي حنيفة واحد الوجهين لأصحاب الشافعي، لأن البيئة لا تكتمل على فعل واحد فإن فعل المطاوعة غير فعل المكره ولم يتم العدد على كل واحد من الفعلين ولأن كل شاهدين منهما يكذبان الآخرين وذلك يمنع قبول الشهادة أو يكون شبهة في درء الحد ولا يخرج عن أن يكون كل واحد منهما مكذبا للآخر إلا بتقدير فمابين تكون مطاوعة في أحدهما ومكره في الآخر وهذا يمنع كون الشهادة كاملة على فعل واحد، ولأن شاهدي المطاوعة قاذفان لما ولا تكمل البيئة عليهما فلا تقبل شهادتهما على غيرها والوجه الثاني يجب الحد على الرجل اختاره أبو الخطاب وهو قول أبي يوسف ومحمد ورجه ثان للشافعي، لأن الشهادة كملت على وجود الزنا منه واختلافها إنما هو في فعلها لافي فعله فلا يمنع كمال الشهادة عليه.

﴿مسئلة﴾ (وهل يحد الجميع أو شاهد المطاوعة؟ على وجهين)

في الشهود ثلاثة أوجه (أحدها) لا حد عليهم وهو قول من أوجب الحد على الرجل بشهادتهم (والثاني) عليهم الحد لأنهم شهدوا بالزنا فلم تكمل شهادتهم فليزهم الحد كما لو لم يكمل عددهم (والثالث) يجب الحد على شاهدي المطاوعة لأنها قذفا المرأة بالزنا فلم تكمل شهادتهما عليها ولا يجب على شاهدي الأكراء لأنهما لم يقدفا المرأة وقد كملت شهادتهما على الرجل وإنما انتفى عنه الحد للشبهة وعند أبي الخطاب يحد الزاني المشهود عليه دون المرأة والشهود وقد ذكرناه.

﴿مسئلة﴾ (وان شهد أربعة فرجع أحدهم فلا شيء على الراجع ويحد الثلاثة وان كان رجوعه بعد الحد فلا حد على الثلاثة ويغرم الرابع ربع ما تلفوه)

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يرمون) الآية ولأنه مسلم مكلف قذف محصناً فأشبهه ن في دار الاسلام
 فصل) وقدر الحد ثمانون اذا كان القاذف حراً للآية والاجماع رجلاً كان أو امرأة ويشترط
 أن يكون بالغاً عاقلاً غير مكره لأن هذه مشترطة لكل حد

﴿مسئلة﴾ قال (اذا طالب المذوف ولم يكن للقاذف بيعة)

وجملته ان يعتبر لاقامة الحد بعد تمام القذف بشروطه شرطان:
 (احدهما) مصالبة المذوف لانه حق له فلا يستوفى قبل طلبه كسائر حقوقه (الثاني) أن لا يأتي
 بيعة لقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) فيشترط في جلدتهم
 عدم البيعة وكذلك يشترط عدم الاقرار من المذوف لأنه في معنى البيعة ، فان كان القاذف زوجاً
 اعتبر شرط ثالث وهو امتناعه من اللعان ولا نعلم خلافاً في هذا كله وتعتبر استدامة الطلب إلى اقامة

وجملة ذلك أن الشهود إذا رجعوا عن الشهادة أو واحد منهم ففنيهم روايتان (احدهما) يجب
 الحد على الجميع لانه نقص عدد الشهود فلزمهم الحد كما لو كانوا ثلاثة وان رجعوا كلهم فعليهم الحد
 لانهم يقرون انهم قذفة ، وهو قول أبي حنيفة (والثانية) يحد الثلاثة دون الرابع اختارها ابو بكر
 وابن حامد لانه اذا رجع قبل الحد فهو كالتائب قبل تنفيذ الحكم بقوله فيسقط عنه الحد لان في
 درء الحد عنه تمكيناً له من الرجوع الذي يحصل به مصلحة الشهود وفي إيجاب الحد عليه زجر له
 عن الرجوع خوفاً من الحد فتفتوت تلك المصلحة وتتحقق المفسدة فناسب ذلك نفي الحد عنه ،
 وقال الشافعي يحد الرابع دون الثلاثة لانه أقر على نفسه بالكذب في قذفه واما الثلاثة فقد وجب
 الحد بشهادتهم وانما سقط بعد وجوبه برجوع الرابع ومن وجب الحد بشهادته لم يكن قاذفاً فلم
 يحد كما لو لم يرجع احد .

ولنا انه نقص العدد بالرجوع قبل إقامة الحد فلزمهم الحد كما لو شهد ثلاثة وامتنع الرابع من
 الشهادة وقولهم وجب الحد بشهادتهم يبطل بما إذا رجعوا كلهم وبالراجع وحده فان الحد وجب ثم
 سقط ووجب الحد بسقوطه ولان الحد إذا وجب على الرابع مع المصلحة في رجوعه باسقاط الحد
 عن المشهود عليه بد وجوبه وإحيائه المشهود عليه بعد إشرافه على انتلّف فعله غيره أولى فاما ان كان
 رجوعه بعد الحد فلا حد على الثلاثة لان إقامة الحد كحكم الحاكم لا تسقط برجوع الشاهد بعده
 وعلى الرابع ربع متلف بشهادتهم ويذكر ذلك في الرجوع عن الشهادة ان شاء الله تعالى .

(فصل) وإذا ثبتت الشهادة بالزنا فصدقهم المشهود عليه لم يسقط الحد وقال ابو حنيفة يسقط
 لان صحة البيعة يشترط لها الانكار وما كمل بالاقرار .

ولنا قول الله (فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلاً)

الحد فلو طلب ثم عفا عن الحد سقط وبهذا قال الشافعي وأبو ثور. وقال الحسن وأصحاب الرأي لا يسقط بعفوه لأنه حد فلم يسقط بالعفو كسائر الحدود

ولنا أنه حق لا يستوفي إلا بعد مطالبة الأدي باستيفائه فسقط بعفوه كالتقصص وفارق سائر الحدود فإنه لا يعتبر في إقامتها الطلب باستيفائها وحد السرقة إنما تعتبر فيه المطالبة بالمسروق لا باستيفاء الحد ولا أنهم قالوا تصح دعواه ويستحلف فيه ويحكم الحاكم فيه بعلمه ولا يقبل رجوعه عنه بعد الاعتراف فدل على أنه حق لا أدي

(فصل) وإذا قلنا بوجوب الحد قذف من لم يبلغ لم يجز إقامة حتى يبلغ ويطلب به بعد بلوغه لأن مطالبة قبل البلوغ لا توجب الحد لعدم اعتبار كلامه وليس لولي المطالبة عنه لأنه حق شرع لا تشفي فلم يقم غيره مقامه في استيفائه كالتقصص، فإذا بلغ وطالب أقيم عليه حينئذ ولو قذف غائباً لم يقيم عليه الحد حتى يقدم ويطلب إلا أن يثبت أنه طالب في غيبته ويحتمل أن لا تجوز إقامته في غيبته بحال لأنه يحتمل أن يعفو بعد

وبين النبي ﷺ «السبيل بالحد فتجب إقامته ولأن البيعة تمت عليه فوجب الحد كما لو لم يعترف ولأن البيعة أحد حجتي الزنا فلم تبطل بوجود الحجة الأخرى وبعضها كالأقرار يحقته إن وجود الأقرار يؤكد البيعة ويوافقها ولا ينافيها فلا يقدح فيها كتزكية الشهود والثناء عليهم ولا نسلم اشتراط الإنكار وإنما يكتفى بالأقرار في غير الحد إذا وجد بكالته وههنا لم يكمل فلم يجب الاكتفاء به ووجب سماع البيعة والعمل بها وعلى هذا لو أقر مرة أو دون الأربع لم يمنع ذلك سماع البيعة عليه ولو تمت البيعة وأقر على نفسه أقراراً تاماً ثم رجع عن أقراره لم يسقط عنه الحد برجوعه وقوله يفتضي خلاف ذلك (فصل) فإن شهد شاهدان واعترف هو مرتين لم تكمل البيعة ولم يجب الحد لأن العلم في ذلك خلافاً بين من اعتبر أقرار أربع مرات وهو قول أصحاب الرأي لأن إحدى الحجتين لم تكمل ولا تلتق أحدهما بالأخرى كالأقرار بعض مرة.

(فصل) فإن كملت البيعة ثم مات الشهود أو غابوا جاز الحكم بها وإقامة الحد، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقام الحد لجواز أن يكونوا رجعوا وهذه شبهة تدرأ الحد ولنا أن كل شهادة جاز الحكم بها مع حضور الشهود جاز الحكم مع غيبتهم كسائر الشهادات واحتمال رجوعهم ليس بشبهة كما لو حكم بشهادتهم.

(فصل) وإن شهدوا بزنا قديم أو أقربه وجب الحد، وبهذا قال مالك والأوزاعي والثوري وإسحاق وأبو ثور وقال أبو حنيفة لا أقبل بيعة على زنا قديم واحده بالأقرار به وهذا قول ابن حامد وذكره ابن موسى مذهباً لأحمد لما روي عن عمر أنه قال إنما شهود شهدوا بمحمد لم يشهدوا بمحضرة فانما هم شهود ضمن ولأن تأخير الشهادة إلى هذا الوقت يدل على التهمة فيدرأ ذلك الحد ولنا عموم الآية وأنه حق ثبت على الفور فيثبت بالبيعة بعد تناول الزمان كسائر الحقوق والحديث

المطالبة فيكون ذلك شبهة في درء الحد لكونه يندريء بالشبهات ولو قذف عاقلاً فجئن بعد قذفه وقبل طلبة لم تجز اقامته حتى يفيق ويطلب وكذلك ان اعني عليه فان كان قد طالب به قبل جنونه واعماه جازت اقامته كما لو وكل في استيفاء القصاص ثم جن او اعني عليه قبل استيفائه

﴿مسئلة﴾ قال (وان كان القاذف عبداً أو أمة جلد أربعين بأدون من السوط الذي يجلد به الحر)

اجمع اهل العلم على وجوب الحد على العبد إذا قذف الحر المحصن لانه داخل في عموم الآية وحده أربعون في قول أكثر اهل العلم روي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال ادركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك إذا قذف الا أربعين وروي خلاص^(١) أن علياً قال في عبد قذف حرّاً نصف الجلد وجلد ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عبداً قذف

(١) خلاص بن عمرو الهجري روى عن علي وعمار وطائفة وأبي هريرة ، روى عنه قتادة ومالك بن دينار وعوف قال جرير كان مغيرة لا يسيأ بمحدث خلاص ، وقال أبو أيوب لا تروعن خلاص فإنه صحفي وقال صالح بن أحمد قال أبي كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يحدث عن خلاص عن علي خاصة وأظن أنه قد حدث عنه بمحدث ، وقال الحوزجاني : سألت أحمد بن أبي حنبل عن خلاص فقال يقال روايته عن علي كتاب وقال يحيى بن معين خلاص بن عمرو ثقة

مرسل رواه الحسن ومراسيل الحسن ليست بالقوية والتأخير يجوز أن يكون لعذر أو غيبة والحد لا يسقط بمجرد الاحتمال فانه لو سقط بكل احتمال لم يجب حد أعيلاً .

(فصل) وتجوز الشهادة بالحد من غير مدع لانعلم فيه اختلافاً ونص عليه احمد واحتج بقصة أبي بكر حيث شهد هو وأصحابه على المغيرة من غير تقدم دعوى وشهد الجارود وصاحبه على قدامة بن مظعون بشرب الخمر ولم يتقدمه دعوى ، ولان الحد حق لله تعالى فلم يفتقر الشهادة به إلى تقدم دعوى كسائر العبادات يبينه أن المدعى في سائر الحقوق إنما تكون من المستحقين وهذا لاحق فيه لاحد من الأدميين فيدعيه فلو وقفت الشهادة به على الدعوى لامتنع اقامتها

﴿مسئلة﴾ (وان شهد أربعة بالزنا امرأة فشهد ثقات من النساء أنها عذراء فلا حد عليها ولا الشهود نص عليه)

وهذا قال الشعبي والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال مالك عليها الحد ، لان شهادة النساء لا مدخل لها في الحدود فلا يسقط بشهادتهن

ولنا ان البكارة تثبت بشهادة النساء ووجودها يمنع من الزنا ظاهر لان الزنا لا يحصل بدون الايلاج في الفرج ولا يتصور ذلك مع بقاء البكارة لان البكر هي التي لم توطأ في قبلها وإذا انتفى الزنا لم يجب الحد كما لو قامت اليينة بان المشهود عليه بالزنا محبوب وانما لم يجب الحد على الشهود لكامل عذتهم مع احتمال صدقهم بانه يحتمل ان يكون وطئها ثم عادت عذرتها فيكون ذلك شبهة في درء الحد عنهم غير موجب له عليها فان الحد لا يجب بالشبهات ويكتفي بشهادة امرأة واحدة لان شهادتها مقبولة فيما لا يطلع عليه الرجال فأما ان شهدت بأنها ارتقاء أو ثبت ان الرجل المشهود عليه محبوب فينبغي أن يجب الحد على الشهود لأنه يتيقن كذبهم في شهادتهم بامر لا يعلمه كثير من الناس فوجب عليهم الحد .

حرّاً ثمانين وبه قال قبيصة وعمر بن عبدالعزيز ولعلهم ذهبوا الى عموم الآية والصحيح الاول للاجماع المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم ولانه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا وهو يخص عموم الآية وقد عيب على ابي بكر بن عمرو بن حزم جلده العبد ثمانين وقال عبد الله بن عامر بن ربيعة ما رأينا احداً قبله جلد العبد ثمانين، وقال سعيد حدثنا بن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن ابيه قال حضرت عمر بن عبد العزيز جلد عبداً في قرية ثمانين فانكر ذلك من حضره من الناس وغيرهم من القهاء فقال لي عبد الله بن عامر بن ربيعة اني رأيت والله عمر بن الخطاب ما رأيت احداً جلد عبداً في قرية فوق اربعين إذا ثبت انه اربعون فانه يكون بدون السوط الذي يجلد به الحر لانه لما خفف في قدره خفف في سوطه كما أن الحدود في انفسها كلما قل منها كان سقوطه اخف فالجلد في الشرب اخف منه في القذف وفي القذف اخف منه في الزنا ويحتمل ان يساوي العبد الحر في السوط لانه على النصف ولا يتحقق التخصيص الا مع المساواة في السوط

﴿مسألة﴾ (وان شهد اربعة انه زنى بامرأة وشهد اربعة آخرون أنهم هم الزناة بها لم يجز بالشهود عليه وهل يجز الشهود الاولون حد الزنا؟ على روايتين)

(احدهما) لا يجب الحد على واحد منهم، وهذا قول أبي حنيفة لأن الاولين قد جرحهم الآخرون بشهادتهم عليهم والآخرون تتعارض اليهم التهمة (والثانية) يجب الحد على الشهود الاولين اختارها أبو الخطاب لان شهادة الآخرين صحيحة فيجب الحكم بها، وهذا قول أبي يوسف وذكر أبو الخطاب في صدر المسألة كلاماً معناه لا يجز احد منهم حد الزنا وهل يجز الاولون حد القذف؟ على وجهين بناء على اناذف اذا جاء مجيء الشاهد هل يجز على روايتين

(فصل) وكل زنا أوجب الحد لا يقبل فيه إلا أربعة شهود باتفاق العلماء لتناول النص له بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ويدخل فيه الاواط ووطء المرأة في دبرها لانه زنا وعند أبي حنيفة يثبت بشاهدين بناء على أصله بانه لا يوجب الحد وتديننا وجوب الحد به ويخص هذا بان الوطء في الدبر فاحشة بذليل قوله تعالى (أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين؟) وقيل تعالى (واللاني يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاذا وطئت في الدبر دخلت في عموم الآية. واما وطء البهيمة إن قلنا بوجوب الحد به لم يثبت الا بشهود أربعة، وإن قلنا لا يوجب الا التمييز ففيه وجهان:

(احدهما) يثبت بشاهدين لانه لا يوجب الحد فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق (والثاني) لا يثبت الا بأربعة وهو قول ابي حنيفة لانه فاحشة ولانه ابلج في فرج محرم فأشبه الزنا وعلى قياس هذا كل وطء يوجب التمييز ولا يوجب الحد كوطء الامة المشتركة وامته المزوجة فان لم يكن وطئاً كاللباشرة دون الفرج ونحوها ثبت بشاهدين وجهاً واحداً لانه ليس بوطء اشبه سائر الحقوق

(فصل) وإذا قذف ولده وان نزل لم يجب الحد عليه سواء كان القاذف رجلاً أو امرأة، وبهذا قال عطاء والحسن والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال عمر بن عبد العزيز ومالك وأبو ثور وابن المنذر عليه الحد لعموم الآية ولأنه حد فلا تمنع من وجوبه قرابة الولادة كالزنا ولنا أنه عقوبة تجب حقاً لا دمي فلا يجب للولد على الوالد كالتقصاص أو قول أنه حق لا يستوفى إلا بالمطالبة باستيفائه فاشبهه التقصاص ولأن الحد يدرأ بالشبهات فلا يجب الابن على أبيه كالتقصاص ولأن الأبوة معنى يستقطب التقصاص فمنعت الحد كالرق والكفر وهذا يخص عموم الآية وما ذكره ينتقض بالسرقة فإن الأب لا يقطع بسرقة مال ابنه والفرق بين القذف والزنا أن حد الزنا خالص لحق الله تعالى لاحق للآدمي فيه وحد القذف حق لا دمي فلا يثبت للابن على أبيه كالتقصاص وعلى أنه لو زنا بجارية ابنه لم يجب عليه حد. إذا ثبت هذا فإنه لو قذف أم ابنه وهي أجنبية منه فماتت قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة بالحد لأن مامنع ثبوته ابتداء أسقطه طارئاً كالتقصاص وإن كان لها

(مسئلة) (وان حملت امرأة لازوج لها ولاسيد لم تحد بذلك بمجرد ادعت لكنها تسأل فن ادعت انها اكرهت ووطئت بشبهة أولم تعد بف بالزنا لم تحد)

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي، وقال مالك عليها الحد إذا كانت مقيمة غير غريبة الآن تظهر امارات الاكراه بأن تأتي مستغيثة أو صارخة لقول عمر رضي الله عنه والرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً إذا قلمت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف، وروى ابن عثمان أتى بامرأة ولدت لستة أشهر فامر بها عثمان أن ترجم فقال علي ليس لك عليها سبيل. قال الله تعالى (وحمله رفصه ثلثون شهراً) وهذا يدل على أنه كان يرحمها بحملها، وعن عمر نحو من هذا وروى عن علي رضي الله عنه أنه قل أيها الناس إن الزنا زناً أن زنا سر وزنا علانية فزنا السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي وزنا العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرمي، وهذا قول سادة الصحابة لم يظهر لهم في عصرهم مخالف فيكون اجماعاً

ولنا أنه يحتمل أنه من وطئ اكراه أو شبهة والحد يسقط بالشبهات وقد قيل ان المرأة تحمل من غير وطئ بأن يدخل ماء الرجل في فرجها اما بفعلها أو فعل غيرها ولهذا تصور حمل البكر وقد وجد ذلك، وإما قول الصحابة فتد اختلفت الرواية عنهم فروى سعيد ثنا خلف بن خليفة ثنا أبو هشام ان امرأة رفعت الى عمر رضي الله عنه ليس لها زوج وقد حمات فسألها عمر فقالت إني امرأة ثقيلة الرأس وقع علي رجل وأنا نائمة فما استيقظت حتى فرغ فدرأ عنها الحد، وروى النوال بن سبرة عن عمر أنه أتى بامرأة حامل فادعت أنها اكرهت فقال خل سبيلها وكشبه الى امراء الاجناد أن لا يقتل أحد الا بأذنه، وروى عن علي وابن عباس أنها إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل وروى الدارقطني بإسناده عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر أنهم

ابن آخر من غيره كان له استيفاؤه اذا ماتت بعد المطالبة به لان الحيد يملك بعض الورثة استيفاءه
 كانه بخلاف القصاص وأما قذف سائر الاقارب فيوجب الحد على القاذف في قولهم جميعاً
 (مسئلة) قال (واذا قال له الوطني سئل عما أراد فان قال أردت أنك من قوم لوط
 فلا شيء عليه وإن قال أردت أنك تعمل عمل قوم لوط فهو كمن قذف بالزنا)

في هذه المسئلة فصلان :

(أحدهما) ان من قذف رجلاً بعمل قوم لوط اما فاعلاً وإما مفعولاً فعليه حد القذف وبه قال
 الحسن والنخعي والزهرى ومالك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور، وقال عطاء وقتادة وأبو
 حنيفة لا حد عليه لانه قذف بما لا يوجب الحد عنده وعندنا هو موجب للحد وقد بيناه فيما مضى ،

قالوا إذا اشتبه عليك الحد فادراً ما استطعت ولا خلاف ان الحد يدراً بالشبهات وهي متحققة ههنا
 (فصل) ويستحب للامام أو الحاكم الذي يثبت عنده الحد بالاقرار التعريض له بالرجوع اذا
 تم والوقوف عن اتمامه اذا لم يتم كما روي عن النبي ﷺ انه اعرض عن ماعز حين أقر عنده ثم
 جاءه من الناحية الاخرى فاعرض عنه حتى تم اقراره أربعاً ثم قال «لعلك تبلى لعلك لمست» وروي
 انه قال للذي أقر بالسرقه «ما خالك فعلت» رواه سعيد عن سفيان عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن
 عبد الرحمن بن ثوبان عن النبي ﷺ وقال ثنا هشيم عن الحكم بن عتبة عن يزيد بن أبي كبشة عن
 أبي البرداء انه ابي بجارية سوداء سرق فقال لها اسرقت ، قولي لا قالت لا خلى سبيلها ، ولا بأس
 ان يعرض به عن الحاضرين بالرجوع أو بان لا يقر وروينا عن الاحنف انه كان جالساً عند معاوية
 فأتى بسارق فقال له معاوية اسرقت؟ فقال له بعض الشرطة اصدق الامير فقال الاحنف الصدق في
 كل الموطن معجزة فعرض له بترك الاقرار

وروي عن بعض الساف انه قال : لا يقطع ظريف يعني أنه اذا قامت عليه بينة ادعى شبهة فدفع
 عنه انقطع فلا يقطع ، ويكره لمن علم حاله أن يحثه على الاقرار لما روي عن النبي ﷺ انه قال لهزال
 وقد كان قال لماعز بادر إلى رسول الله ﷺ قبل ان ينزل فيك قرآن «ألا سترته بثوبك كان خيراً
 لك؟» رواه سعيد

وروي باسناده أيضاً عن سعيد بن المسيب قال جاء ماعز بن مالك إلى عمر بن الخطاب فقال له
 إنه أصاب فاحشة فقال له أخبرت بهذا أحداً قبلي؟ قال لا قال فاستر الله وتب إلى الله فان
 الناس يعيرون ولا يغيرون والله يغير ولا يعير فتب إلى الله ولا تخبر به أحداً فانطلق إلى أبي بكر
 فقال له مثل ما قال عمر فلم تقرأ نفسه حتى أتى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك

وكذلك لو قذف امرأة أنها وطئت في دبرها أو قذف رجلاً بوطء امرأة في دبرها فعليه الحد عندنا وعند أبي حنيفة لأحد عليه ، ومبنى الخلاف ههنا على الخلاف في وجوب حد الزنا على فاعل ذلك وقد تقدم الكلام فيه ، فاما إن قذفه باتيان بهيمة انبثى ذلك على وجوب الحد على فاعله ، فمن أوجب الحد على فاعله أوجب حد القذف على القاذف به ومن لا فلا ، وكل ما لا يجب الحد بفعله لا يجب الحد على القاذف به كما لو قذف انساناً بالمباشرة دون الفرج أو بالوطء بالشبهة أو قذف امرأة بالمساحقة أو بالوطء مستكرهة لم يجب الحد على القاذف ، ولأنه رماه بما لا يوجب الحد فاشبهه بالوطء بالامس والنظر وكذلك لو قال يا كافر يا فاسق يا سارق يا منافق يا فاجر يا خبيث يا أعور يا أقطع يا أعمى ابن الزمن الأعمى الأعرج فلا حد في ذلك كله لأنه قذف بما لا يوجب الحد فلم يوجب الحد كما لو قال يا كاذب يا نمام ولا فعل في هذا خلافاً بين أهل العلم ولكنه يعزى لسب الناس وإذا لم يوجب الحد فاشبهه بالوطء قذف من لا يوجب قذفه الحد

(باب القذف)

وهو الرمي بالزنا وهو محرم بإجماع الأمة والأصل في تحريمه الكتاب والسنة . أما الكتاب فقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون) وقال سبحانه (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم) وأما السنة فقول النبي ﷺ « اجتنبوا السبع الموبقات » قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال « الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله واكل الربوا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » متفق عليه .
مسئلة (ومن قذف حراً محصناً فعليه جلد ثمانين جلدة ان كان القاذف حراً واربعين ان كان عبداً وقذف غير المحصن يوجب التعزير)

المحصنات في القرآن جاءت بأربعة معان (احدها) المعانف وهو المراد ههنا .
 (الثاني) بمعنى المزوجات كقوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما مآكث أيمانكم) وقوله تعالى (محصنات غير مسافحات)
 (والثالث) بمعنى الحرائر كقوله تعالى (فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) وقوله تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وقوله [فمليمن نصف ما على المحصنات]
 (والرابع) بمعنى الاسلام كقوله (فاذا أحصن) قال ابن مسعود إحصانها إسلامها . وأجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف محصناً إذا كان القاذف مكلفاً .

(الفصل الثاني) انه اذا قال أردت انك من قوم لوط فاختافت الرواية عن احمد فروى عنه جماعة انه يجب عليه الحد بقوله يا لوطي ولا يسمع تفسيره بما يحيل القذف وهذا اختيار أبي بكر ونحوه قال الزهري ومالك (والرواية اثنائية) أنه لاحد عليه تعلقها المروذي ونحو هذا قال الحسن والنخعي قال الحسن اذا قل نويت أن دينك دين لوط فلا حد عليه ، وإن قال أردت انك تعمل عمل قوم لوط فعليه الحد ، ووجه ذلك انه فسر كلاما بما لا يوجب الحد فلم يجب عليه حد كما لو فسر به متصلا بكلامه وروى عن احمد رواية ثالثة انه اذا كان في غضب قل انه لاهل ان يقام عليه الحد لان قرينة القذف تدل على إرادة القذف بخلاف حال الرضا والصحيح في المذهب الرواية الاولى لان هذه الكلمة لا يفهم منها إلا القذف بعمل قوم لوط فكانت صريحة فيه كبقوله يازاني ولان قوم لوط لم يبق منهم أحد فلا يحتمل أن ينسب اليهم

(فصل) وإن قال أردت انك على دين لوط او انك تحب الصبيان أو تقبلهم أو تنظر اليهم أو انك تتخلق باخلاق قوم لوط في انديتهم غير اتيان الفاحشة أو انك تنهى عن الفاحشة كنهي لوط عنها او نحو ذلك خرج في هذا كله وجهان بناء على الروايتين المنصوصتين في المسئلة لان هذا في معناه

﴿مسئلة﴾ (والمحسن هو الحر المسلم العاقل العفيف الذي يجامع مثله ، وهل يشترط البلوغ ؟ على روايتين) فهذه الخمسة شروط الاحصان وبه يقول جماعة الفقهاء قديماً وحديثاً سوى ماروي عن داود انه أوجب الحد على قاذف العبد . وقال ابن أبي موسى إذا قذف أم ولد رجل وله منها ولد حد . وعن ابن المسيب وابن أبي ليلى قالوا إذا قذف ذمية لها ولد مسلم يحد ، وقال ابن أبي موسى إذا قذف مسلم ذمية تحتم مسلم او اها منه ولد حد في إحدى الروايتين ، والاول أولى لان ما لا يحد قاذفه اذا لم يكن له ولد لا يحد وله ولد كالمجنونة

واختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط البلوغ فروى عنه انه شرط وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه عند شرطي التكليف فأشبه العقل ، ولان زنا الصبي لا يوجب عليه الحد فلا يجب الحد بالقذف به كزنا المجنون (والثانية) لا يشترط لانه حر عاقل عفيف يتعير بهذا القول الممكن صدقه فأشبه الكبير وهذا قول مالك واسحاق ، فلي هذه الرواية لا بد أن يكون كبيراً يجامع مثله وأدناه أن يكون للغلام عشر وللجارية سبع

(فصل) ويجب بقذف المحسن ثمانون جلدة إذا كان القاذف حراً وأربعون ان كان عبداً كما ذكره وقد أجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف محصناً وأن حده ثمانون ان كان حراً وقد دل عليه قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وان كان القاذف عبداً فحده أربعون جلدة ، وأجمعوا على وجوب الحد على العبد إذا قذف محصناً لدخوله في

﴿مسئلة﴾ قال (وكذلك من قال يامعفوج)

المقصود من أحد فيمن قال يامعفوج أن عليه الحد وكلام الخري يقتضي أنه يرجع إلى تفسيره فإن فسر به غير الفاحشة مثل أن قال أردت يامعفوج أو يامصا با دون الفرج ونحو هذا فلا حد عليه لأنه فسر به بما لا حد فيه وإن فسر به بعمل قوم لوط فعليه الحد كما لو صرح به ووجه القولين ما تقدم في التي قبلها

(فصل) وكلام الخري يقتضي أن لا يجب الحد على القاذف إلا بلفظ صريح لا يحتمل غير القذف وهو أن يقول يازاني أو ينطق باللفظ الحقيقي في الجماع، فاما ماعده من الالفاظ فيرجع فيه إلى تفسيره لما ذكرنا في هاتين المسئلتين، فلو قال لرجل يامعفوج أو لامرأة ياقحبة وفسر به بما ليس بقذف مثل أن يريد بالعمث أن فيه طباع التأنيث والتشبه بالنساء والقحبة أنها تستعمل ذلك فلا حد عليه وكذلك إذا قال يافاجرة يابخيثة

وحكى أبو الخطاب في هذا رواية أخرى أنه قذف صريح ويجب به الحد والصحيح الأول قال أحمد في رواية حنبل لا أرى الحد إلا على من صرح بالقذف والشتيمة قال ابن المنذر الحد على من

عموم الآية وحده اربعون في قول أكثر العلماء فروي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال : أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك إذا قذف الا اربعين . وروى خلاص أن علياً قال في عبد قذف حرّاً عليه نصف الحد ، وجلد أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عبداً قذف حرّاً ثمانين وبه قال قبيصة وعمر بن عبد العزيز عملاً بعموم الآية ، والصحيح الأول للاجماع المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم ولأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من حد الحر كحد الزنا وهذا يخص عموم الآية وقد عيب على أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم جلد العبد ثمانين فقال عبد الله بن عامر بن ربيعة ما رأيت أحداً جلد العبد ثمانين قبله

وقال سعيد ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال حضرت عمر بن عبد العزيز جلد عبداً في فرية ثمانين فأنكر ذلك من حضره من الناس وغيرهم من الفقهاء فقال لي عبد الله بن عامر بن ربيعة اني رأيت والله عمر بن الخطاب فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية فوق اربعين

قال الخري ويكون بدون السوط الذي يجاد به الحر لأنه لما خفف في عدده خفف في سوطه كما أن الحدود في نفسها كما قل منها كان سوطه أضعف ، وظاهر ما ذكره شيخنا أنه يكون بسوط الحر فيتساووا في الجلد لبتحقق التنصيف لانه آية من ذلك

﴿مسئلة﴾ (وقذف غير المحصن يوجب التعزير فاذا قذف مشركاً أو عبداً أو مسلماً له دون عشر سنين أو مسلماً لها دون تسع أو من ليس بعفيف فعليه التعزير)

نصب الحد نصباً ولأنه قول غير الزنا فلم يكن صريحاً في القذف كقوله يافاسق وإن فسر شيئاً من ذلك بالزنا فلا شك في كونه قذفاً

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في التعريض بالقذف مثل أن يقول لمن يخاصمه ما أنت بزان ما يعرفك الناس بالزنا يا حلال ابن الحلال، أو يقول ما أنا بزان ولا أمي بزانية فروى عنه حنبل لأحد عليه وهو ظاهر كلام الخرقى واختيار أبي بكر وبه قال عطاء وعمرو بن دينار وقتادة والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روي أن رجلاً قال للنبي ﷺ إن امرأتي ولدت غلاماً أسود يعرض بنفيه فلم يلزمه بذلك حد ولا غيره، وقد فرق الله تعالى بين التعريض بالخطبة والتصريح بها فباح التعريض في العدة وحرم التصريح فكذلك في القذف ولأن كل كلام يحتمل معنيين لم يكن قذفاً كقوله يافاسق

وروى الأثرم وغيره عن أحمد أن عليه الحد وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال إسحاق لأن عمر حين شاورهم في الذي قال لصاحبه ما أنا بزان ولا أمي بزانية فقالوا قد مدح أباه وأمه فقال عمر قد عرض بصاحبه فجاءه الحد، وقال معمر إن عمر كان يجلد الحد في التعريض وروى الأثرم أن عثمان جلد رجلاً قال لا خير يا ابن شامة الودر يعرض له بزنا أمه والودر قدر اللحم يعرض له بكر الرجال ولأن الكناية مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملاتها كالصريح الذي

لأنه ما انتفى وجوب الحد عن القاذف وجب التأديب ردعاً له عن أعراض المصومين وكفاً له عن أذى (فصل) ويجب الحد على قاذف الخصى والمجبوب والمريض للدنف والرتقاء والقرناء. وقال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا حد على قاذف مجبوب. قال ابن المنذر وكذلك الرتقاء. وقال الحسن لا حد على قاذف الخصى لأن العار منتف عن المقذوف بدون الحد لا لم يكذب القاذف، والحد أنا يجب لنفي العار

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) والرتقاء داخلة في عموم الآية ولا نه قاذف محصن فيلزمه الحد كالقاذف للقادر على الوطء ولأن إمكان الوطء أمر خفي لا يعلوه كثير من الناس فلا ينتفي العار عند من لم يعلمه بدون الحد فيجب كقذف المريض (فصل) ويجب الحد على القاذف في غير دار الإسلام وبهذا قال الشافعي. وقال أصحاب الرأي لأحد عليه لأنه في دار لا حد على أهلها. ولنا عموم الآية ولأنه مسلم مكلف حر قذف محصناً فأشبهه من في دار الإسلام (فصل) ويشترط لأقامة الحد على القاذف شرطان (أحدهما) مطالبة المقذوف لأنه حق له فلا يستوفى قبل طلبه كسائر حقوقه (الثاني) أن لا يأتي بينة لقول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) الآية ولذلك يشترط عدم إقرار المقذوف لأنه في معنى البينة. وإن كان القاذف زوجاً اعتبر شرط آخر وهو امتناعه من اللعان، ولا نعلم في هذا خلافاً ويعتبر استدانة

لا يَحْتَمَلُ إِلَّا ذَلِكَ الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي حَالِ الْخُصُومَةِ وَلَا وَجَدَتْ قَرِينَةً تَصْرِفُ إِلَى الْقَذْفِ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَذْفًا

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ صُورِ التَّعْرِيزِ أَنَّ يَقُولُ لَزَوْجَةٍ آخَرَ قَدْ فَضَحَتْهُ وَغَطَّيْتُ رَأْسَهُ وَجَعَلْتُ لَهُ قُرُونًا وَغَلَقْتُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهِ وَأَفْسَدْتُ فَرَّاشَهُ وَنَكَسْتُ رَأْسَهُ وَذَكَرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ رَوَايَتَيْنِ وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رَجَعَ عَنِ الْقَوْلِ بِوَجُوبِ الْحَدِّ فِي التَّعْرِيزِ

(فصل) وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ يَأْدِيوْثُ يَا كَشْحَانُ فَقَالَ أَحْمَدُ يَعْزُرُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ الدِّيُوْثُ الَّذِي يَدْخُلُ الرِّجَالُ عَلَى أَمْرَاتِهِ ، وَقَالَ ثَعْلَبُ أَتَمْرُطْبَانَ الَّذِي يَرْضَى أَنْ يَدْخُلَ الرِّجَالُ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَقَالَ الْقُرْنَانُ وَالْكَشْحَانُ لَمْ أَرَهُمَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَامَةِ مِثْلُ مَعْنَى الدِّيُوْثِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فَعَمِلِيَ الْقَاذِفُ بِهِ التَّعْزِيرَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ فِي الدِّيُوْثِ لِأَنَّهُ قَذَفَهُ بِمَا لَأَحَدٌ فِيهِ

وَقَالَ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ يَا قُرْنَانُ إِذَا كَانَ لَهُ أَخَوَاتٌ أَوْ بَنَاتٌ فِي الْإِسْلَامِ ضَرَبَ الْحَدِّ يَعْنِي أَنَّهُ قَاذَفَ لَهُنَّ

وَقَالَ خَالِدٌ عَنْ أَبِيهِ الْقُرْنَانُ عِنْدَ الْعَامَةِ مِنْ لَهُ بَنَاتٌ وَالْكَشْحَانُ مِنْ لَهُ أَخَوَاتٌ يَعْنِي وَاللَّهِ أَعْلَمُ إِذَا كَانَ يَدْخُلُ الرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ وَالْقَوَادُ عِنْدَ الْعَامَةِ السَّمْسَارُ فِي الزِّنَاءِ وَالْقَذْفُ بِذَلِكَ كُلُّهُ يَوْجِبُ التَّعْزِيرَ لِأَنَّهُ قَذَفَ بِمَا لَا يَوْجِبُ الْحَدَّ

الطَّلَبُ إِلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ فَلَوْ طَلَبَ ثُمَّ عَفَا عَنِ الْحَدِّ سَقَطَ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا يَسْقُطُ بَعْفُهُ لِأَنَّهُ حَدٌّ فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَفْوِ كَسَائِرِ الْحُدُودِ

وَلَنَا أَنَّهُ حَدٌّ لَا يَسْتَوْفِي إِلَّا بَعْدَ مَطَالِبَةِ الْآدَمِيِّ بِاسْتِيفَائِهِ فَسَقَطَ بَعْفُهُ كَالْقَصَاصِ . وَفَارَقَ سَائِرَ الْحُدُودِ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَرُ فِي إِقَامَتِهَا الطَّلَبُ بِاسْتِيفَائِهَا ، فَأَمَّا حَدُّ السَّرْقَةِ فَانَا يَحْتَبَرُ فِيهِ الْمَطَالِبَةُ بِالْمَسْرُوقِ لَا اسْتِيفَاءَ الْحَدِّ وَلَانَهُمْ قَالُوا تَصَحُّ دَعْوَاهُ وَيَسْتَحَافُ فِيهِ وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ فِيهِ بَعْلَهُ وَلَا يَقْبَلُ رَجُوعَهُ بَعْدَ الْاعْتِرَافِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ لَآدَمِيِّ

(فصل) وَإِذَا قُلْنَا بِوَجُوبِ الْحَدِّ بِقَذْفٍ مِنْ لَمْ يَبْلُغَ لَمْ تَجْزِ إِقَامَتُهُ حَتَّى يَبْلُغَ وَيَطَالِبُ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ لِأَنَّ مَطَالِبَتَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَا تَوْجِبُ الْحَدَّ لَعَدَمِ اعْتِبَارِ كَلَامِهِ وَلَيْسَ لَوْلِيهِ الْمَطَالِبَةُ عَنْهُ لِأَنَّهُ حَقٌّ شَرْعًا لِلتَّشْفِي فَلَمْ يَمُتْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَائِهِ كَالْقَصَاصِ فَإِذَا بَلَغَ وَطَالِبَ أَقِيمَ حِينَئِذٍ ، وَلَوْ قَذَفَ غَائِبًا لَمْ يَمُتْ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَقْدَمَ وَيَطَالِبَ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ طَالِبٌ فِي غَيْبَتِهِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا تَجُوزَ إِقَامَتُهُ فِي غَيْبَتِهِ بِحَالٍ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَعْفُوَ بَعْدَ الْمَطَالِبَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ شَبْهَةً فِي دَرَجَةِ الْحَدِّ لَكُونِهِ يَنْدَرِي بِالشَّهَادَاتِ ، وَلَوْ جُنَّ الْمُقَذَّفُ بَعْدَ قَذْفِهِ وَقَبْلَ طَلْبِهِ لَمْ تَجْزِ إِقَامَتُهُ حَتَّى يَتَّقَى وَيَطَالِبَ وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَى عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ طَالِبَ بِهِ قَبْلَ جُنُونِهِ وَإِغْيَانِهِ جَازَتْ إِقَامَتُهُ كَمَا لَوْ وَكَلَّ فِي اسْتِيفَاءِ الْقَصَاصِ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ

(فصل) وَإِذَا قَذَفَ وَلَدَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَإِنْ نَزَلَ سِوَاهُ كَانَ الْقَاذِفُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً وَبِهَذَا

(فصل) وإذا نفي رجلا عن أبيه فعليه الحد نص عليه احمد وكذلك اذا نفاه عن قبيلته وبهذا قال ابراهيم النخعي واسحاق وبه قال ابو حنيفة والثوري وحامد اذا نفاه عن أبيه وكانت أمه مسلمة وإن كانت ذمية أو رقيقة فلا حد عليه لأن القذف لها ، ووجه الاول ما روى الاشعث بن قيس عن النبي ﷺ أنه كان يقول « لا أوتي برجل يقول ان كنانة ليست من قريش الاجلدته » وعن ابن مسعود أنه قال لاجلد الا في اثنين . رجل قذف محصنة أو نفي رجلا عن أبيه وهذا لا يقوله الا توقيفاً ، فاما ان نفاه عن أمه فلا حد عليه لانه لم يقذف أحداً بالزنا ، وكذلك ان قال ان لم تفعل كذا فلست بابن فلان فلا حد فيه لأن القذف لا يتعلق بالشرط ، وانما يقتضي أن لا يجب الحد بنفي الرجل عن قبيلته ولأن ذلك لا يتعين فيه الرمي بالزنا فأشبهه ما لو قال للأعرجي انك عربي ، ولو قال للعربي أنت نبطي أو فارسي فلا حد فيه ، وعليه التعزير نص عليه لانه يحتمل انك نبطي اللسان أو الطبع ، وحكي عن احمد رواية أخرى أن عليه الحد كما لو نفاه عن أبيه ، والاول أصح وبه قال مالك والشافعي لانه يحتمل غير القذف احتمالاً كثيراً فلا يتعين صرفه اليه ، ومتى فسر شيئاً من ذلك بالقذف فهو قاذف

(فصل) وإذا قذف رجل رجلاً فقال آخر صدقت فالمصدق قاذف أيضاً في أحد الوجهين لأن تصديقه ينصرف الى ما قاله ، بدليل ما لو قال لي عليك الف فقال صدقت كان اقراراً بها ، ولو قال اعطني

قال الحسن وعطاء والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال عمر بن عبد العزيز ومالك وأبو ثور وابن المنذر عليه الحد لعموم الآية ولانه حد فلا تمنع من وجوبه قرابة الولادة كالزنا وانا انه عقوبة يجب حقاً لا دمي فلا يجب للولد على الوالد كالتقصاص أو نقول انه حق لا يستوفي الا بالمطالبة باستيفائه فأشبهه التقصاص ولأن الحد يدرأ بالشبهات فلا يجب الابن على أبيه كالتقصاص ولأن الابوة معنى يسقط القصاص فنعت الحد كالكفر وبهذا خسر عموم الآية ، ثم ما ذكره ينتقض بالسرقه فان الاب لا يقطع بالسرقه من مال ابنه ، والفرق بين القذف والزنا ان حد الزنا خالص لحق الله تعالى لاحق للآدمي فيه وحد القذف حق للآدمي فلا يثبت لابن على أبيه كالتقصاص وعلى انه لو زنى بجارية ابنه لم يجب عليه حد

إذا ثبت هذا فانه لو قذف ام ابنه وهي أجنبية منه فماتت قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة لأن ما منع ثبوته ابتداء أسقطه طارئاً كالتقصاص فان كان لها ابن آخر من غيره كان له استيفاؤه اذا مات بعد المطالبة به لأن الحد يملك بعض الورثة استيفائه كله بخلاف التقصاص وأما قذف سائر الاقارب فيوجب الحد على القاذف في قولهم جميعاً

﴿ مسئله ﴾ (وإن قال زينت وأنت صغيرة وفسره بصغر عن تسع لم يحد والاخرج على روايتين) أما إذا فسر به بصغر عن تسع سنين فانه لا يحد فانه لا يجب بقذفها الحد على ما ذكرنا وكذلك

ثوبي هذا فقال صدقت كان اقراراً وفيه وجه آخر لا يكون قاذفاً وهو قول زفر لانه يحتمل أن يريد بتصديقه في غير القذف ، ولو قال أخبرني فلا انك زنت لم يكن قاذفاً سواء كذبه الخبر عنه او صدقه وبه قال الشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي وقال ابو الخطاب فيه وجه آخر انه يكون قاذفاً اذا كذبه الآخر وبه قال عطاء ومالك ونحوه عن الزهري لأنه أخبر بزناه

ولنا أنه إنما أخبر أنه قد قذف فلم يكن قاذفاً كما لو شهد على رجل أنه قد قذف رجلاً (فصل) وان قال أنت أزنى من فلان او أزنى الناس فهو قاذف له وهل يكون قاذفاً للثاني؟ فيه وجهان (أحدهما) يكون قاذفاً له اختاره القاضي لانه أضاف الزنا اليهما وجعل (أحدهما) فيه أبغ من الآخر فإن لفظة افعل للتفضيل فيقتضي اشتراك المذكورين في اصل الفعل وتفضيل أحدهما على الآخر فيه كقوله أجود من حاتم (والثاني) يكون قاذفاً للمخاطب خاصة لان لفظة افعل قد تستعمل للمنفرد بالفعل كقول الله تعالى (أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدي) وقول تعالى (فأي الفريقين أحق بالآمن؟) وقال لوط - بني هود - اظهر لكم (أي من أديار الرجال ولا طهارة فيهم) وقال الشافعي وأصحاب الرأي ليس بقذف للاول ولا لثاني لأن يريد به القذف ولنا ان موضوع اللفظ يقتضي ما ذكرناه فحمل عليه كما لو قال أنت زان

(فصل) وان قال زنات مهجوراً فقال ابو بكر وابو الخطاب هو قذف لان عامة الناس لا يفهمون

ان قذف صغيراً له دون عشر سنين وإن لم يفسره بذلك وفسره بما زاد عليه خرج على الروايتين في اشتراط البلوغ فان قلنا هو شرط في الإحصان لم يحد وعليه التعزير وإن قلنا ليس بشرط لزمه الحد كالبايع لانه قذف محصناً

(فصل) فان اختلف القاذف والمقذوف قبل القاذف كنت صغيراً حين قذفتك وقال المقذوف كنت كبيراً فذكر القاضي أن أقول قول القاذف لان الاصل الصغير وبراءة الذمة من الحد فان أقام كل واحد منهما بينة بدعواه وكانا معاً لمقتضى أو مؤرختين تاريخين مختلفين فهما قذفان موجب أحدهما التعزير والآخر الحد وان ثبتا تاريخاً واحداً وقالت أحدهما وهو صغير وقالت الأخرى وهو كبير تعارضتا وسقطتا وكذلك لو كان تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف

﴿مسئلة﴾ (وإن قال حرة مسنة زنت وأنت نصرانية أو أمة ولم تكن كذلك فعليه الحد) إذا قل زنت إذا كنت مشركاً أو إذا كنت رقيقاً فقال المقذوف ما كنت رقيقاً ولا مشركاً نظرنا فان ثبت أنه كان مشركاً أو رقيقاً فهي كالتى قبلها وان ثبت أنه لم يكن كذلك فعليه الحد لانه يعلم كذبه في وصفه بذلك، وإن لم يثبت واحد منهما وجب عليه الحد في إحدى الروايتين، لان الاصل عدم الشرك والرق ولان الاصل الحرية واسلام اهل دار الاسلام (والثانية) لا يجب لان الاصل براءة ذمته ، وأما اذا قال زنت وانت مشرك فقال المقذوف أردت قذفي بالزنا والشرك معا وقال القاذف بل أردت قذفك بالزنا اذا

من ذلك إلا القذف فكان قذفاً كما قال زنيته ، وقال ابن حامد إن كان عامياً فهو قذف لأنه لا يريد به إلا القذف ، وإن كان من أهل العربية لم يكن قذفاً لأن معناه في العربية طاعت فالظاهر أنه يريد موضوعه ولاصحاب الشافعي في كونه قذفاً وجهان ، وإن قال زناً في الجبل فالحكم فيه كما لو قال زناً ولم يقل في الجبل ، وقال الشافعي ومحمد بن الحسن ليس بقذف قال الشافعي ويستحلف على ذلك ولنا أنه إذا كان عامياً لا يعرف موضوعه في اللغة تعين مراده في القذف ولم يهتم منه سواء فوجب أن يكون قذفاً كما لو فسر بالقذف أو لحن لحناً غير هذا

(فصل) فإن قال لرجل يازانية أو لامرأة يازاني فهو صريح في قذفها اختاره أبو بكر ، وهو مذهب الشافعي واختار ابن حامد أنه ليس بقذف إلا أن يفسره به وهو قول أبي حنيفة لأنه يحتمل أن يريد بقوله يازانية أي ياء علامة في الزنا كما يقال للعالم علامة وللشاعر الرواية والرواية وكثير الحفظ حفظه ولنا أن ما كان قذفاً لاخذ الجنسين كان قذفاً للآخر كقوله زنيته بفتح التاء وكسرها لهما جميعاً ولأن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بلفظ الزنا وذلك يعني عن التمييز بقاء التأنيث وحذفها وكذلك لو قال للمرأة يا شخصاً زانياً أو للرجل يا نسمة زانية كان قاذماً ، وقولهم إنه يريد بذلك أنه

كنت ، شركاً فقال أبو الخطاب القول قول القاذف وهو قول بعض الشافعية لأن الخلاف في نيته وهو أعلم بهاء وقوله وانت مشرك مبتدأ وخبر وهو حال لقوله زنيته كقوله تعالى (إلا استموه وهم يلعبون) وقال القاضي : يجب الحد وهو قول بعض الشافعية لأن قوله زنيته خطاب في الحال والظاهر أنه أراد زناه في الحل وهكذا إن قال زنيته وانت عبد ، فأما إن قال زنيته وقال أردت أنه زنى وهو مشرك فقال الخرقى يجب عليه الحد ، وكذلك إن كان عبداً لأنه قذفه في حال كونه حراً مسلماً محصناً وكذلك يقتضي وجوب الحد عليه لعدم الآية ووجود المعنى ، فإذا ادعى ما يستطع الحد عنه لم يقبل منه كما لو قذف كبيراً ثم قال أردت أنه زنى وهو صغير ، فأما إن قال زنيته في شركك أو وانت مشرك ففيه وجهان

(أحدهما) لا حد عليه وهو قول الزهري وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وعن أحمد رواية أخرى وعن مالك أنه يحد وهو قول الثوري لأن القذف رجد في حال كونه محصناً . ووجه الأول أنه أضاف القذف إلى حال ناقصة أشبه ما لو قذفه في حال الشرك ولأنه قذفه بما لا يوجب الحد على المقذوف أشبه ما لو قذفه بالوطء دون الفرج ، وهكذا الحكم لو قذف من كان رقيقاً ، فإن قال زنيته وأنت صبي أو صغير سئل عن الصغير فإن فسره بما لا يجامع مثله ففيها الوجهان ، وإن فسره بصغير يجامع في مثله خرج على الروايتين في اشتراط البلوغ للاحصان

(فصل) وإن قذف مجهولاً وادعى أنه رقيق أو مشرك وقال المقذوف بل أنا حر مسلم

علامة في الزنا لا يصح فان ما كان اسما للفعل اذا دخلته الهاء كانت للبالغة كقولهم حفظة للبالغة في الحفظ وراوية للبالغة في الرواية وكذلك همزة ولمزة وصرعة ولان كثيراً من الناس يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ولا يخرج بذلك عن كون المخاطب به مراداً بما يراد باللفظ الصحيح

(فصل) وإذا قال لرجل زנית بفلانة كان قاذفا لها وقد نقل عن أبي عبد الله انه سئل عن رجل قال لرجل يانا كح امه ماعليه؟ قال ان كانت امه حية فعليه الحد للرجل ولا ماله حد، وقال منها سألت أبا عبد الله إذا قال الرجل لرجل يازاني ابن الزاني قال عليه حدان قلت أبلغك في هذا شيء قال مكحول قال فيه حدان وان أقر إنسان أنه زنى بامرأة فهو قاذف لها سواء أئزمه حد الزنا باقراره أو لم يلزمه، وبهذا قال ابن النذر وأبو ثور ويشبهه مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة لا يلزمه حد القذف لانه يتصور منه الزنا بها من غير زناها لاحتمال أن تكون مكرهة أو موطوءة بشبهة

ولنا ما روى ابن عباس أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلده مائة وكان بكرًا ثم سأله البينة على المرأة فقالت كذب والله يارسول الله فجلده حد الغفيرة

فالقول قوله، وقال أبو بكر القول قول القاذف في الرق لان الاصل براءة ذمته من الحد وهو يدرك بالشبهات وما ادعاه محتمل فيكون شبهة وعن الشافعي كالوجهين

ولنا أن الاصل الحرية وهو الظاهر فلم يلتفت الى ما خالفه كما لو فسر صريح القذف بما يحمله ﴿مسئلة﴾ (ومن قذف محصناً فزال احصانه قبل اقامة الحد عليه لم يسقط الحد عن القاذف) وبهذا قال الثوري وأبو ثور والمزني وداود، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا حد عليه لان الشروط تجب استدانتها الى حال اقامة الحد بدليل انه لو ارتد او جن لم يقيم الحد لان وجود الزنا يقوي قول القاذف ويدل على تقدم الفسق منه فأشبهه الشهادة اذا طرأ الفسق بعد أدائها قبل الحكم بها ولنا ان الحد قد وجب وتم بشرطه فلم يسقط بزوال شرط الوجوب كما لو زنى بأمة ثم اشتراها او سرق عيناً فنقصت قيمتها او ملكها او كما لو جن المذنب بعد المطالبة، وقولهم ان الشروط تعتبر استدانتها قلنا الشروط ههنا للوجوب فيعتبر وجودها الى حين الوجوب وقد وجب الحد بدليل انه ملك المطالبة به وتبطل الاصول التي ذكرها بالاصول التي قسنا عليها، وأما إذا جن من وجب له الحد فلا يسقط الحد وانما يتأخر استيفاؤه لتعذر المطالبة فأشبهه ما لو غاب من له الحد، فان ارتد من وجب له الحد لم يملك المطالبة لان حقوقه واملاكه تزول او تكون موقوفة، وفارق الشهادة فان العدالة شرط للحكم بها فيعتبر وجودها الى حين الحكم بها بخلاف مستاتنا فان العفة شرط للوجوب فلا تعتبر الا الى حين الوجوب (فصل) ولو وجب الحد على ذمي او مرتد لمحق بدار الحرب ثم عاد لم يسقط عنه وقال أبو حنيفة يسقط ولنا انه حد وجب فلم يسقط بدخول دار الحرب كما لو كان مسلماً دخل بأمان

(فصل) ويحد من قذف ابن الملاءنة نص عليه احمد، وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن

عائنين والاحتمال الذي ذكره لا ينبغي الحد بدليل ما لو قال يانائك امه فانه يلزمه الحد مع احتمال أن يكون فعل ذلك بشبهة، وقد روي عن أبي هريرة أنه جلد رجل قال لرجل ذلك ويشخرج لنا مثل قول أبي حنيفة بناء على ما إذا قال لامرأته يازانية فقالت بكزيت فان أصحابنا قالوا لاحد عليها في قولها بك زنت لاحتمال وجود الزنا به مع كونه واطناً بشبهة ولا يجب الحد عليه لتصديقها إياه وقال الشافعي عليه الحد دونها وليس هذا باقرار صحيح .

ولنا أنها صدقته فلم يلزمه حد كما لو قالت صدقت ، ولو قال يازانية قالت أنت ازني مني فقال ابو بكر هي كالتى قبلها في سقوط الحد عنه ويلزمها له ههنا حد القذف بخلاف التي قبلها لانها اضافت اليه الزنا وفي التي قبلها اضافته الى نفسها

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قذف رجلاً فلم يتم الحد حتى زنى المقذوف لم يزل الحد عن القاذف)

وبهذا قال الثوري وأبو ثور والمزني وداود وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لاحد عليه ، لان

والشعبي وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي وجهور العلماء ولا نعلم فيه خلافاً ، وقد روي ان النبي ﷺ قضى في الملاءنة أن ترمى ولا يرمى ولدها ومن رماها او رمى ولدها فعليه الحد رواه ابو داود ولان حضانتها لم تسقط باللعان ولا يثبت الزنا به ولذلك لم يلزمها به حد، ومن قذف ابن الملاءنة فقال هو ولد زنا فعليه الحد للخبر والمعنى، وكذلك ان قال هو من الذي رميت به، فاما ان قال ليس هو ابن فلان يعني الملاءنة وأراد أنه منفي عنه شرعاً فلا حد عليه لانه صادق

(فصل) فاما ان ثبت زناه ببينة او اقرار او حد لزاناً فاحد على قاذفه لانه صادق ولان احصان المقذوف قد زال بالزنا . ولو قال لمن زنى في شركه او من كان مجوسياً تزوج بذات محرم بعد أن أسلم يازاني فلا حد عليه اذا فسر به بذلك . وقال مالك عليه الحد لانه قذف مسلم لم يثبت زناه في اسلامه

وانما انه قذف من ثبت زناه اشبه ما لو ثبت زناه في الاسلام ولانه صادق ومقتضى كلام الحرقى وجوب الحد عليه لقوله ومن قذف من كان مشركاً وقال اردت أنه زنى وهو مشرك لم ياتفت إلى قوله وحد .

﴿فصل﴾ قال الشيخ رحمه الله (وان قذف محرم اذ كرنا من الآيات والخبر والاجماع إلا في موضعين (أحدهما) ان يرى امرأته تزني في طهر لم يصبرها فيه فيعزلها وتأتي بولد يمكن أن يكون من الزاني فيجب عليه قذفها ونفيه لان ذلك يجري مجرى اليقين في ان الولد من الزاني لكونها أتت به لسته أشهر من حين الوطء فاذا لم ينم له الولد وورثه وورث اقاربه وورثوا منه ونظر إلى بناته وأخواته وليس ذلك بجائز فيجب نفيه لازالة ذلك، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « ايما امرأة ادخات على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء وان يدخلها جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه على رؤس الاولين والآخرين » رواه أبو داود وقوله « وهو ينظر اليه » يعني يراه منه فكما حرم على المرأة ان تدخل على قوم من ليس منهم فالرجل مثلها وكذا لو أقرت بالزنا ووقع في نفسه صدقها فهو كما لو رآها

الشروط تعتبر استدامتها إلى حالة إقامة الحد بدليل أنه لو ارتد أو جن لم يتم الحد ولأن وجود الزنا منه يقوي قول القاذف ويدل على تقدم هذا الفعل منه فأشبهه "شهادة إذا ظرأ الفسق بعد أدائها قبل الحكم بها ولأن أن الحد قد وجب وتم يشروطه فلا يسقط بزوال شرط الوجوب كما لو زنى بامة ثم اشتراها أو سرق غيباً فنقصت قيمتها أو ملكها وكما لو جن انقذوف بعد المطالبة، وقولهم إن الشروط تعتبر استدامتها لا يصح فإن الشروط للوجوب فيعتبر وجودها إلى حين الوجوب وقد وجب الحد بدليل أنه ملك المطالبة ويهمل بالأصول التي قسنا عليها، وأما إذا جن من وجب له الحد فلا يسقط الحد وإنما يتأخر استيفاءه لتعذر المطالبة به فأشبهه ما لو غاب من له الحد، وإن ارتد من له الحد لم يملك المطالبة لأن حقوقه وأملاكه نزول أو تكون موقوفة وفارق الشهادة لأن العدالة شرط للحكم بها فيعتبر وجودها إلى حين الحكم بها بخلاف مسئلتنا فإن العفة شرط للوجوب فلا تعتبر إلا إلى حين الوجوب

(الثاني) أن لا تأتي بولد يجب نفيه مثل أن يراها تزني ولا تأتي بولد يلحقه نسبه أو يكون نم ولد لكن لا يعلم أنه من الزنا أو استفاض زناها في الناس أو أخبره ثقة ورأي رجلا يعرف بالفجور يدخل عليها فيباح قذفها لانه يغلب على ظنه فجورها ولا يجب لانه يمكنه مفارقتها وقد روى علقمة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال له أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ فذكر أنه يتكلم أو يسكت فلم يذكر عاينه النبي ﷺ والسكوت ههنا أولى إن شاء الله تعالى لانه أسر ولأن قذفها يلزم منه أن يخاف احدهما كاذباً أو يقر فيفتضح

﴿مسألة﴾ (وإن أتت بولد يخالف لونه أو نهما لم يبيع نفيه بذلك وقال أبو الخطاب ظاهر كلامه اباحتها) إذا أتت بولد يخالف لونه أو نهما ويشبه رجلاً غير والده لم يبيع نفيه بذلك ما روى أبو هريرة قال جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال إن امرأتى جاءت بولد أسود يعرض بنفيه فقال له النبي ﷺ «هل لك من ابن؟» قال نعم قال فما الواتها؟ قال حر قال هل فيها من أورق؟ قال إن فيها الورق قال فإني أتاها ذلك؟ قال عسى أن يكون نزع عرق قال وهذا عسى أن يكون نزع عرق قال ولم يرخص له في الاتناء منه متفق عليه ولأن الناس كلهم من آدم وحواء والواتهم وخلقهم مختلفة ولولا مخالفتهم شبه والديهم لكانوا على صفة واحدة ولأن دلالة الشبه ضعيفة ودلالة ولادته على الفراه قوية فلا يجوز ترك اقوي لما رضة الضعيف ولذلك لما تنازع سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ورأى النبي ﷺ شبهاً بينا بعثته الحق الولد بالفراش وترك الشبه وهذا اختيار أبي عبد الله بن حامد وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي وذكر انقاضي وأبو الخطاب أن ظاهر كلام أحمد جواز نفيه وهو الوجه الثاني لأصحاب الشافعي لقول النبي ﷺ في حديث الامان «ان جاءت به أورق جمعاً جالياً خد ليج الساقين ساينغ الا ليتين فهو للذي رميت به» فانت به على النعت المكروه فقال النبي ﷺ «لولا الايمان لكان لي ولها شأن» فجعل الشبه دليلاً على نفيه عنه والصحيح الاول وهذا الحديث إنما يدل على نفيه

(فصل) ولو وجب الحد على ذمي او مرتد فلحق بدار الحرب ثم عاد لم يسقط عنه وقال ابو حنيفة يسقط. ولنا أنه حد وجب فلم يسقط بدخول دار الحرب كما لو كان مسلماً دخل بامان

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قذف مشركاً أو عبداً أو مسلماً له دون العشر سنين او مسلمة

لها دون التسع سنين اذ لم يجد)

قد ذكرنا ان الاسلام والحرية وادراك السن يجتمع مثله في مثله شروط لوجوب الحد على قاذفه فاذا انتفى أحدها لم يجب الحد على قاذفه ولان يجب تاديبه ردعاً له عن أعراض المعصومين وكفاله عن أذاهم. وحد الصبي الذي لم يجب الحد بقذفه أن يبلغ الفلام عشراً والجارية تسعاً في إحدى الروايتين. وقد سبق ذكر ذلك

عنه مع ما تقدم من لعانه ونفيه إياه عن نفسه فجعل الشبه مرجحاً لقوله دليلاً على تصديقه وما تقدم من الاحاديث يدل على عدم استقلال الشبه بالنفي، ولان هذا كان في موضع زال الفراش وانقطع نسب الولد عن صاحبه فلا يثبت مع بقاء الفراش المقتضي لحق النسب بصاحبه وان كان يعزل عن امرأته لم يبح له نفيه لما روى أبو سعيد أنه قال يا رسول الله انا نصيب النساء ونحب الايمان افنزل عنهن؟ فقال « ان الله اذا قضى خلق نسمة خلقها » ولانه قد يسبق من الماء ما لا يحس به فيعلق «

(فصل) ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره لانه غير مأمون على الكذب عليها ولا برؤيته رجلاً خارجاً من عندها من غير ان يستفيض زناها لانه يجوز ان يكون دخل سارقاً أو هارباً أو حاجة أو لغرض فاسد فلم تكن له ولا لاستفاضة ذلك في الناس من غير قرينة تدل على صدقهم لاحتمال ان يكون اعداؤها اشاعوا ذلك عنها، وفيه وجه انه يجوز لان الاستفاضة أقوى من خبر الثقة

(فصل) قال رحمه الله والفاظ القذف تنقسم الى صريح وكناية فالصريح قوله يا زاني يا عاهر زنى فرجك مما لا يحتمل غير القذف فلا يقبل قوله بما يحمله لانه صريح فيه شبه التصريح بالطلاق ﴿مسئلة﴾ (وان قال يالوطي أو يامعفوج فهو صريح في المنصوص عن أحمد وعليه الحد)

إذا قذفه بعمل قوم لوط اما فاعلاً أو مفعولاً به فعليه حد العنف وبه قال الحسن والنخعي والزهري ومالك وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وقال عطاء وقتادة وأبو حنيفة لاحد عليه لانه قذف بما لا يوجب الحد عنده، وعندنا هو موجب للحد وقد بيناه فيما مضى وكذلك لو قذف امرأة أنها وطئت في دبرها أو قذف رجلاً بوطء امرأة في دبرها فعليه الحد عندنا وعند أبي حنيفة لاحد عليه، ومبني الخلاف ههنا على الخلاف في وجوب حد الزنى على فاعل ذلك وقد تقدم الكلام فيه، فان قذف رجلاً باتيان بهيمة انبى ذلك على وجوب الحد على فاعله فمن اوجب عليه الحد اوجب حد القذف على قاذفه ومن لا فلا، وكل ما لا يجب الحد بفعله لا يجب الحد على القاذف به كما لو قذف انساناً بالمباشرة فيما دون الفرج أو بالوطء بالشبهة أو قذف امرأة بالمساحمة أو بالوطء مستكرهة لم يجب الحد على القاذف لانه ارماه بما لا يوجب الحد فاشبه ما لو قذفه باللس والنظر وكذلك لو قال

(فصل) فان اختلف القاذف والمقذوف فقال القاذف كنت صغيراً حين قذفتك. وقال المقذوف كنت كبيراً فذكر القاضي ان القول قول القاذف لان الاصل الصغر وبراءة الذمة من الحد فان اقام القاذف بينة انه قذفه صغيراً و اقام المقذوف بينة انه قذفه كبيراً وكانتا مطلقتين او مؤرختين تاريخين مختلفين فحما قذفان موجب أحدهما التميز (والثاني) الحد، وان بينتا تاريخاً واحداً وقالت احدهما وهو صغير وقالت الاخرى وهو كبير تعارضتا وسقطتا وكذلك لو كان تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قذف من كان مشركاً وقل أردت انه زني وهو مشرك لم يلتفت

الى قوله وحد القاذف اذا طالب المقذوف وكذلك من كان عبداً)

انما كان كذلك لانه قذفه في حال كونه مسلماً محصناً وذلك بمقتضى وجوب الحد عليه لعدم الآية

يا كافر يا فاسق يا سارق يا منافق يا فاجر يا خبيث يا عور يا قطع يا عمنى يا مقعد يا ابن الزمن الاعى الاعرج فلا حد في ذلك كله لانه قذفه بما لا يوجب الحد فهو كما لو قال يا كاذب يا عام يا لعن في هذا خلافاً بين أهل العلم ولكنه يعزر لسب الناس وأذا هم فاشبه ما لو قذف من لا يوجب قذفه الحد

﴿مسئلة﴾ (فان قال أردت بقولي بالوطي أنك تعمل عمل قوم لوط فقال الخرقى لاحد عليه وهو بعيد)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروى عنه جماعة أنه يجب عليه الحد بقوله يا لوطي ولا يسمع تفسيره بما يحيل القذف وهو اختيار أبي بكر ونحوه قال الزهري ومالك (والثانية) لاحد عليه نقلها الروذي ونحو هذا قال الحسن والنخعي، قال الحسن اذا قال نويت ان دينه دين لوط فلاحد عليه، وان قال أردت أنه يعمل عمل قوم لوط فعليه الحد. ووجه ذلك أنه فسر كلامه بما لا يوجب الحد فلم يجب عليه حد كما لو فسره به متصلاً بكلامه: وعن أحمد رواية ثالثة أنه اذا كان في غضبه قال انه لاهل ان يقام عليه الحد لان قرينة الغضب تدل على ارادة القذف بخلاف حال الرضاء والصحيح في المذهب الرواية الاولى لان هذه الكلمة لا يفهم منها الا القذف بعمل قوم لوط فكانت صريحة فيه كقوله يا زاني ولان قوم لوط لم يبق منهم أحد فلا يحتمل ان ينسب اليهم

﴿مسئلة﴾ (فان قال أردت أنك تعمل عمل قوم لوط غير اتيان الرجال احتمل وجهين)

نحو ان يقول أردت أنك على دين لوط أو أنك تحب الضبيان وتقبلهم أو تنظر اليهم أو أنك تتخلق باخلاق قوم لوط في انديتهم غير اتيان الفاحشة أو أنك تنهى عن الفاحشة كنهي لوط عنها ونحو ذلك خرج في ذلك كله وجهان بناء على الروايتين المنصوصتين في المسئلة المذكورة لان هذا في معناه (فصل) وان قال بامعفوج فالمنصوص عن أحمد ان عليه الحد وكلام الخرقى يقتضي انه يرجع الى تفسيره فان فسره بغير الفاحشة مثل ان قال أردت يا مفلوج أو مصابدون الفرج ونحو ذلك فلاحد عليه لانه فسره بما لاحد فيه، وان فسره بعمل قوم لوط فعليه الحد كما لو صرح به ووجه القولين ما تقدم في التي قبلها

ووجود المعنى فإذا ادعى ما يستقط الحذف عنه لم يقبل منه كما لو قذف كبيراً ثم قال أردت انه زنى وهو صغير فاما ان قال له زنت في شركك فلا حد عليه وبه قال الزهري وأبو ثور وأصحاب الرأي. وحكى أبو الخطاب عن احمد رواية أخرى . وعن مالك أنه يحذف وبه قال الثوري لان القذف وجد في حال كونه محصناً ولنا أنه أضاف القذف إلى حال ناقصة أشبه ما لو قذفه في حال الشرك ولأنه قذفه بما لا يوجب الحد على المقذوف فأشبه ما لو قذفه بالوطء دون الفرج وهكذا الحكم لو قذف من كان رقيقاً فقال زنت في حال رقك او قال زنت وانت طفل ، وان قال زنت وانت صبي او صغير مثل عن الصغير فان فسر به بصغر لا يجامع في مثله فهي كالتي قبلها ، وإن فسر به بصغر يجامع في مثله فعليه الحد في إحدى الروايتين ، وان قال زنت إذ كنت مشركاً او إذ كنت رقيقاً فقال المقذوف ما كنت مشركاً ولا رقيقاً نظراً فان ثبت انه كان مشركاً او رقيقاً فهي كالتي قبلها ، وإن ثبت انه لم يكن رقيقاً كذلك وجب الحد على القاذف وان لم يثبت واحد منها ففيه روايتان

﴿مسئلة﴾ (وإن قال لست بولد فلان فقد قذف امه)

إذا نفي رجلاً عن أبيه فعليه الحد لانه قذف امه نمر عليه احمد إلا أنه يسأل عما أراد من فسر به بالقذف فهو قاذف وان كان منهياً باللعان ثم استلحقه أبوه فهو قذف أيضاً نص عليه ، وان لم يكن استلحقه فلا حد لان النبي ﷺ نفي الولد للنفي باللعان عن أبيه إلا ان يفسره بان امه زنت فيكون قاذفاً وان لم يكن كذلك فهو قذف في الظاهر للام لانه لا يكون لغير أبيه إلا يزني امه ويحتمل ان لا يكون قاذفاً لانه يجوز أن يريد أنك لا تشبهه في كرمه وأخلاقه وكذلك ان نفاه عن قبيلته ، وبهذا قال النخعي وإسحاق وبه قال أبو حنيفة والثوري وحامد اذا نفاه عن امه وكانت امه مسلمة حرة ، وان كانت ذمية أو رقيقة فلا حد عليه لان القذف لما ووجه الاول ما روى الاشعث بن قيس عن النبي ﷺ انه كان يقول « لا أوتي برجل يقول ان كنانة ليست من قريش الا جلده » وعن ابن مسعود أنه قال لا جلد الا في اثنين رجل قذف محصنة أو نفي رجلاً عن أبيه وهذا لا يقوله الا توقيفاً فاما ان نفاه عن امه فلا حد عليه لانه لم يقذف احداً بالزنى ، وكذلك ان قال إن لم تفعل كذا فلست بابن فلان لان القذف لا يتعلق بالشرط قال شيخنا والقياس يقتضي ان لا يجب الحد بنفي الرجل عن قبيلته لان ذاك لا يمين فيه الرمي بالزنا فأشبه ما لو قال للاعجمي إنك عربي

﴿مسئلة﴾ (وإن قال لست بولدي فعلى وجهين)

(أحدهما) أنه يكون قاذفاً لما لانه إذا لم يكن ولده كان لغيره فأشبه ما لو قال لاجنبي لست بولد فلان فإنه يكون قاذفاً لانه كذا ههنا

(والثاني) لا يكون قاذفاً قاله القاضي لأن للرجل أن يغلظ لولده في القول والفعل

﴿مسئلة﴾ (وإن قال أنت أذن الناس أو أذن من فلانة فهو قاذف له لانه أضاف اليه الزنا

بصفة المبالغة وهذا قول أبي بكر

(أحدهما) يجب الحد لأن الأصل عدم الشرك والرق، ولأن الأصل الحرية وإسلام أهل دار الإسلام (والثانية) القول قول القاذف لأن الأصل براءة ذمة القاذف. وإن قال زينت وانت مشرك فقال المذدوف أردت قذفي بالزنا والشرك معاً وقل انقاذ بل أردت قذفك بالزنا إذ كنت مشركاً فالقول قول القاذف اختاره أبو الخطاب وهو قول بعض الشافعية لأن الخلاف في بيئته وهو أعلم بها، وقوله وأنت مشرك مبتدأ وخبر وهو حال لقوله زينت كقول الله تعالى (إلا استمعوه وهم يلعبون). وقال القاضي يجب الحد وهو قول بعض الشافعية لأن قوله زينت خطاب في الحال فالظاهر أنه أراد زناه في الحال وهكذا إن قال زينت وأنت عبد وإن قذف مجهولاً وادعى أنه رقيق أو مشرك فقال المذدوف بل أنا حر مسلم فالقول قوله، وقال أبو بكر القول قول القاذف في الرق لأن الأصل براءة ذمته من الحد وهو يدرأ بالشبهات وما ادعاه محتمل فيكون شبهة وعن الشافعي كالوجهين

وأما الثاني ففيه وجهان (أحدهما) يكون قاذفاً له اختاره القاضي لأنه أضاف الزنا إليها وجعل أحدهما فيه إياها من الآخر فإن لفظة أفعل انتفضيل تقتضي اشتراك المذكورين في أصل الفعل وتفضيل أحدهما على الآخر فيه كقوله أجود من حام

(والثاني) يكون قاذفاً للمخاطب خاصة لأن لفظة أفعل تستعمل للمفرد بالفعل كقوله تعالى (أمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى؟) وقال تعالى (فأي الفريقين أحق بالآمن؟) وقال لوط (بناتي هن أطهر لكم) أي من أدبار الرجال ولاظهارة فيهم وقال الشافعي وأصحاب الرأي ليس بقذف للآخر ولا للثاني إلا أن يريد به القذف وهو قول ابن حامد

ولنا أن موضوع اللفظ يقتضي ما ذكرنا فحمل عليه كما لو قال أنت زان

﴿مسئلة﴾ (وإن قال لرجل يازانية أو لامرأة يازان أو قال زنت يدك ورجلاك فهو صريح في انتذف في قول أبي بكر وإس بصريح عند ابن حامد)

أما إذا قال لرجل يازانية أو لامرأة يازان فاختار أبو بكر أنه صريح في قذفها وهو مذهب الشافعي واختار ابن حامد أنه ليس بقذف إلا أن يفسره به وهو قول أبي حنيفة لأنه يحتمل أنه يريد بقوله يازانية أي يا علامة في الزنا كما يقال للعالم علامة والكثير الرواية راوية والكثير الحفظ حفظة ولنا إن ما كان قذفاً لأحد الجنسين كان قذفاً للآخر كقوله زينت بفتح التاء وبكسرهما جميعاً ولأن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بلفظ الزنا وذلك يعني عن التمييز بناءً التانيث وحذفها وكذلك لو قال للمرأة يا شخصاً زانياً وللرجل يا نسمة زانية كان قاذفاً، وقولهم أنه يريد بذلك أنه علامة في الزنا لا يصح فإن ما كان اسماً للفعل إذا دخلته الهاء كانت للمبالغة كقولهم حفظة وراوية للمبالغة في الرواية كذلك همزة ولمزة وصرعة ولأن كثيراً من الناس يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ولا يخرج بذلك عن كون المخاطب به مراداً مما يراد باللفظ الصحيح، وإن قال زنت يدك ورجلاك لم يكن قاذفاً في ظاهر المذهب وهو قول ابن حامد لأن زنا هذه الأعضاء لا يوجب الحد بدليل

ولنا ان الاصل الحرية وهو الظاهر فلم يلتفت الى ماخالفه كما لو فسر صريح القذف بما يحيله وكما لو ادعى أنه مشرك، فان قيل الاسلام يثبت بقوله أنا مسلم بخلاف الحرية قلنا انما يثبت الاسلام بقوله في المستقبل وأما الماضي فلا يثبت بما جاء بعده فلا يثبت كونه مسلماً حال القذف بقوله في حال النزاع فاستويا

(مسئلة) قال (ويحد من قذف الملاعنة)

نص احمد على هذا وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن والشعبي وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي وجهود الفقهاء ولا نعلم فيه خلافا وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ قضى في الملاعنة أن لا ترمى ولا يرمى ولدها فعليه الحد رواه أبو داود ولان حصانتها لم تسقط باللعان ولا يثبت الزنا به ولذلك لم يلزمها به حد، ومن قذف ابن الملاعنة فقال هو ولد زنا فعليه الحد للخبر والمعنى وكذلك ان قال هو من الذي رميت به فلما ان قال ليس هو ابن فلان يعني الملاعن واراد أنه مني عنه شرما فلا حد عليه لانه صادق .

قول النبي ﷺ « الغينان تزنيان وزناهما النظر ، واليدان تزنيان وزناهما البطش ، والرجلان تزنيان وزناهما المشي » ويصدق ذلك الفرج او يكذبه وفيه وجه آخر انه يكون قذفاً لانه اضاف الزنى إلى عضو منه فأشبهه ما لو اضافته إلى الفرج والاولى ان يرجع إلى تفسيره

(مسئلة) (وإن قال زنا في الجبل مهموزاً فهو صريح عند أبي بكر ، وقال ابن حامد

ان كان يعرف العربية فليس بصريح)

إذا قال زنا في الجبل بالهمز فهو صريح عند أبي بكر وأبي الخطاب لأن عامة الناس لا يفهمون من ذلك إلا القذف فكان قذفاً كما لو قال زنت وقال ابن حامد ان كان عامياً فهو قذف لانه لا يريد به إلا القذف وإن كان من اهل العربية لم يكن قذفاً لأن معناه في العربية طاعت كقول الشاعر * وارق الى الخيرات زناً في الجبل * فالظاهر انه يريد موضوعه ولا أصحاب الشافعي في كونه قذفاً وجهان، وإن قال زنا ولم يقل في الجبل فالحكم كالتي قبلها ، وقال الشافعي ومحمد بن الحسن ليس بقذف ، قال الشافعي ويستحلف على ذلك

ولنا انه إذا كان عامياً لا يعرف موضوعه في اللغة تعين مراده في القذف ولم يفهم منه سواء فوجب ان يكون قذفاً كما لو فسره بالقذف او لحن لحناً غير هذا

(فصل) إذا قال لرجل زنت بفلانة كان قذفاً لها وقد نقل عن أبي عبد الله أنه سئل عن رجل قال لرجل يانا كح أمه ما عليه ؟ قال إن كانت أمه حية فعليه للرجل حد ولأمه حد ، وقال مهنا : سألت أبا عبد الله إذا قال الرجل للرجل يا زاني ابن الزاني ؟ قال : عليه حدان قلت أبلغك في هذا

(المعني والشرح الكبير) (٢٩) (الجزء العاشر)

(فصل) فاما ان ثبت زناه بينة أو اقرار أو حد بالزنا فلا حد على قاذفه لانه صادق ولان احصان المقدوف قد زال بالزنا ، ولو قال لمن زنى في شركه أو لمن كان مجوسيا تزوج بذات محرمه بعد أن أسلم يازاني فلا حد عليه إذا فسر به بذلك ، وقال مالك عليه الحد لأنه قذف مسلما لم يثبت زناه في اسلامه ولنا انه قذف من ثبت زناه أشبه ما لو ثبت زناه في الاسلام ولا نه صادق والذي يقتضيه كلام الخري وجوب الحد عليه لقوله ومن قذف من كان مشركا وقال أردت انه زنى وهو مشرك لم يلتفت الى قوله وحد

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا قذفت المرأة لم يكن لولدها المطالبة اذا كانت الأم في الحياة)

وان قذفت أمه وهي ميتة مسلمة كانت أو كافرة حرة أو أمة حد القاذف إذا طالب الابن وكان حراً مسلماً ، أما إذا قذفت وهي في الحياة فليس لولدها المطالبة لان الحق لها فلا يطالب به غيرها ولا

شيء ؟ قال مكحول قال فيه حدان ، وإن أقر انسان أنه زنى بامرأة فهو قاذف لها سواء لزمه حد الزنا باقراره أو لم يلزمه ، وبهذا قال ابن المنذر وأبو ثور ونسبه مذهبا للشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يلزم حد القذف لانه يتصور منه الزنا بغير زناه لاحتمال أن تكون مكرهة أو موطوءة بشبهة ولنا ما روى ابن عباس أن رجلا من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلده النبي ﷺ مائة وكان بكراً ثم سأله البينة على المرأة فقال كذب والله يا رسول الله فجلده حد الفرية ثمانين ، والاحتمال الذي ذكره لا ينافي الحد بدليل ما لو قال يا نايك أمه فإنه يلزمه الحد مع احتمال أن يكون فعل ذلك بشبهة ، وقد روي عن أبي هريرة أنه جلد رجلا قال لرجل ذلك ويتخرج لنا مثل قول أبي حنيفة بناء على ما إذا قال لامرأته يازانية فقالت بك زنت ، فان أصحابنا قالوا لا حد عليها في قولها : بك زنت ، لاحتمال وجود الزنا به مع كونه واطماً بشبهة ولا يجب الحد عليه لتصديقها إياه وقال الشافعي عليه الحد دونها وليس هذا باقرار صحيح

ولنا أنها صدقته فلم يلزمه حد كما لو قال يازانية أنت أزنى مني فقال أبو بكر هي كالتى قبلها في سقوط الحد ويلزمها له ههنا حد القذف بخلاف التى قبلها فانها أضافت الزنا اليه ، وفي التى قبلها أضافته إلى نفسها .

﴿مسئلة﴾ (والكنائيات نحو قوله لامرأته قد فضحتك وغطيت أو نكست رأسه وجعلت له قروناً وعلقت عليه أولاداً من غيره وأفسدت فراشه أو يقول لمن يخاصمه یا حلال ابن الحلال ما يعرفك الناس بالزنا یا عفيفة أو یا فاجرة یا فحبة یا خبيثة أو يقول لعربي یا بنطي یا فارسي یا رومي ، أو يسمع رجلاً يقذف رجلاً فيقول صدقت أو اخبرني فلان انك زنت وكذبه الآخر فهذا كناية ان فسر به بما يحتمله غير القذف قبل قوله في أحد الوجهين وفي الآخر هذا كله صريح)

يقوم غيرها مقامها سواء كانت مجبوراً عليها أو غير مجبور عليها لانه حق يثبت للتشفي فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالتقصاص وتعتبر حصانتها لان الحق لها فتعتبر حصانتها كما لو لم يكن لها ولد ، واما إن قذفت وهي ميتة فان لولدها المطالبة لانه قدح في نسبه ولانه بقذف أمه ينسبه الى أنه من زنا ولا يستحق ذلك بطريق الارث ولذلك تعتبر الحصانة فيه ولا تعتبر الحصانة في أمه لان القذف له وقال أبو بكر لا يجب الحد بقذف ميتة بحال وهو قول أصحاب الرأي لانه قذف لمن لا تصح منه المطالبة فأشبهه قذف المجنون وقال الشافعي ان كان الميت محصناً فلوليه المطالبة وينقسم بالتقسيم الميراث وان لم يكن محصناً فلا حد على قاذفه لانه ليس بمحصن فلا يجب الحد بقذفه كما لو كان حياً ، واكثر اهل العلم لا يرون الحد على من يقذف محصناً حياً ولا ميتاً لانه اذا لم يحد بقذف غير المحصن اذا كان حياً فلأن لا يحد بقذفه بعد موته أولى ولنا قول النبي ﷺ في الملاعة «ومن رمى ولدها فعليه الحد» يعني من رماه بأنه ولد زنا وإذا وجب بقذف ابن الملاعة بذلك فبقذف غيره أولى ولان اصحاب الرأي اوجبوا الحد على من نفي

ظاهر كلام الخرق في أن الحد لا يجب على القاذف إلا باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير القذف وهو أن يقول يا زاني أو ينطق باللفظ الحقيقي في الجماع ، فأما ما عده من الالفاظ فيرجع فيه إلى تفسيره كما ذكر في قوله يا لوطي يا معروج ، فلو قال لرجل يا مخنث ولامرأة يا قحبة وفسره بما ليس بقذف نحو أن يريد بالمخنث أن فيه طباع التأنيث والتشبه بالنساء ويا قحبة أنها تستعد لذلك فلا حد عليه وكذلك إذا قال يا فاجرة يا خبيثة .

وحكي أبو الخطاب في هذا رواية أخرى أنه كله صريح يجب به الحد ، والصحيح الأول . قال احمد في رواية حنبل : لا ارى الحد إلا على من صرح بالقذف والشتيمة ، وقال ابن المنذر الحد على من نصب الحد نصباً ولانه قول يحتمل غير الزنا فلم يكن صريحاً في القذف كقوله : يا فاسق ، وكذلك إذا قال أردت بالنبطي نبطي اللسان أو فارسي الطابع أو رومي الخلقة فإنه لا حد عليه ، وعنه فيمن قال يا فارسي أنه يحد لأنه جعله لغير أبيه ، والاوّل اصح لانه يحتمل ما ذكرناه فلا يكون قذفاً وكذلك إن قال افسدت عليه فراشه أي خرقت فراشه أو اتلفته ، وفي قوله علقته عليه اولاداً من غيره أي انتقطت ولداً وذكرته انه ولده فان فسر شيئاً من ذلك بالزنا فلا شك في كونه قذفاً . ومن صور التعريض أن يقول لزوجة الآخر قد فضحته وغطيت او نكست رأسه وجعلت له قروناً وعلقت عليه اولاداً من غيره وأفسدت فراشه فذكر أبو الخطاب في جميع ذلك روايتين ، وذكر أبو بكر عبد العزيز أن أبا عبد الله رجع عن القول بوجوب الحد في التعريض

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في التعريض بالقذف مثل ان يقول لمن يخاصمه ما أنت بزان ما يعرفك الناس بالزنا يا حلال ابن الحلال او يقول ما أنا بزان ولا امي بزانية فروى عنه حنبل انه لا حد عليه وهو ظاهر كلام الخرق واختيار أبي بكر وبه قال عطاء وعرو بن دينار وقتادة والثوري والشافعي وابو ثور

رجلا عن أبيه إذا كان أبواه حربيين مسلمين أو كانا ميّتين، والحد إنما وجب للولد لأن الحد لا يورث
عندهم، فاما ان قذفت أمه بعد موتها وهو مشرك أو عبد فلا حد عليه في ظاهر كلام الخري سواه.
كانت الأم حرة مسلمة أو لم تكن وقال أبو ثور وأصحاب الرأي إذا قال لكافر أو عبد لست لا بيك
وأبواه حران مسلمان فعليه الحد وإن قال لعبد أمه حرة وأبوه عبد لست لأبيك فعليه الحد وإن
كان العبد للقاذف عند أبي ثور، وقال أصحاب الرأي يصح^(١) أن يحد المولى لعبدته واحتجوا بأن هذا
قذف لأمه فيعتبر إحصانها دون إحصانها لأنها لو كانت حرة كان القذف لها فكذلك إذا كانت
ميتة ولأن معنى هذا أن أمك زنت فثبت بك من الزنا فإذا كان من الزنا منسوباً إليها كانت هي
المذنوبة دون ولدها.

(١) في نسخة يستصح

ونما ما ذكرناه. ولأنه لو كان القذف لها لم يجب الحد لأن الكافر لا يرث المسلم والعبد لا
يرث الحر ولأنهم لا يوجبون الحد بقذف ميتة بحال فيثبت أن القذف له فيعتبر إحصانها
دون إحصانها والله أعلم.

وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روي أن النبي ﷺ قال له رجل إن امرأتي ولدت غلاماً
أسود يعرض بنفيه فلم يلزمه بذلك حد ولا غيره، وقد فرق الله تعالى بين التعريض بالخطبة والتصريح
بها فأباح التعريض وحرم التصريح وكذلك في القذف ولأن كل كلام يحتمل معنيين لم يكن قذفاً
كقوله يا فاسق. وروى الأثرم وغيره أن عليه الحد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال
اسحاق لأن عمر حين شاورهم في الذي قال لصاحبه ما أبي بزان ولا أمي بزانية فقالوا قد مدح أباه
وأمنه فقال عمر قد عرض بصاحبه فجعله الحد وروى الأثرم أن عثمان جلد رجلاً قال لا خير يا ابن
سافة^(٢) الوذر يعرض له بزنا أمه والوذر قدر اللحم يعرض بكر الرجل ولأن الكناية مع القرينة الصارفة
إلى أحد محتملاتها كالتصريح الذي لا يحتمل إلا ذلك المعنى ولذلك وقع الطلاق بها، فاما ان لم يكن
في حال الخصومة ولا وجدت قرينة تصرف الى القذف فلا شك في أنه لا يكون قذفاً

(فصل) فأما ان قال لرجل ياديوث يا كشحان فقال أحمد يعزر قال إبراهيم الحربي الذي يدخل
الرجال على امرأته وقال ثعلب القرطبان الذي يرغى ان يدخل الرجال على نسائه وقال القرنان والكشحان
لم ارهما في كلام العرب ومعناه عند العامة مثل معنى الديوث أو قريباً منه فعلى القاذف به التعزيز على قياس
قوله في الديوث لانه قذفه بما لاحد فيه وقال خالد بن يزيد عن أبيه في الرجل يقول لارجل يا قرنان
إذا كان له أخوات أو بنات في الاسلام ضرب الحد يعني أنه قاذف لهن وقال خالد عن أبيه
القرنان عند العامة من له بنات والكشحان من له أخوات يعني والله أعلم إذا كان يدخل الرجال عليهن
والتواد عند العامة السمسار في الزنا والقذف بذلك كله يوجب التعزيز لانه قذف بما لا يوجب الحد
(مسئلة) (أو يسمع رجلاً يقذف فيقول صدقت أو أخبرني فلان أنك زنت وكذبه

(فصل) وان قذفت جدته فقياس قول الخرقى أنه كقذف أمه ان كانت حية فالحق لها ويعتبر إحصانها وليس لغيرها المطالبة عنها وإن كانت ميتة فله المطالبة إذا كان محصناً لأن ذلك قدح في نفسه ، فأما إن قذف أباه أو جده أو أحداً من أقاربه غير أمهاته بعد موته لم يجب الحد بقذفه في ظاهر كلام الخرقى لانه إنما اوجب بقذف أمه حقاً له لنفي نسبه لاحقاً للميت ولهذا لم يعتبر إحصان المقدوفة واعتبر إحصان الولد ، ومتى كان المقدوف من غير أمهاته لم يتضمن نفي نسبه فلم يجب الحد وهذا قول أبي بكر وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي إن كان الميت محصناً فوليه المطالبة به وينقسم انقسام الميراث لانه قذف محصناً فيجب الحد على قاذفه كالحي ولنا انه قذف من لا يتصور منه المطالبة فلم يجب الحد بقذفه كالمجنون أو نقول قذف من لا يجب الحد له فلم يجب كقذف غير المحصن وفارق قذف الحي فان الحد يجب له

الآخر فهو كناية إذا فسر به بما يحتمله غير القذف قبل في قوله في أحد الوجهين وفي الآخر صريح) إذا سمع رجلاً يقذف فقال صدقت فالصدق قاذف في أحد الوجهين لأن تصديقه ينصرف إلى ما قاله ، بدليل ما لو قال لي عليك ألف فقال صدقت كان اقراراً بها ، ولو قال اعطني ثوبي هذا قال صدقت كان اقراراً ، وفيه وجه آخر لا يكون قاذفاً وهو قول زفر لانه يحتمل أن يكون أراد تصديقه في غير القذف ، ولو قال اخبرني فلان انك زنت لم يكن قاذفاً سواء صدقه الخبر عنه أو كذبه وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وفيه وجه آخر انه يكون قاذفاً إذا كذبه الآخر وذكره أبو الخطاب وبه قال عطاء ومالك ونحوه عن الزهري لانه اخبر بزناه

ولنا انه إنما اخبر انه مقدوف فلم يكن قاذفاً كما لو شهد على رجل انه قذف رجلاً

﴿مسئلة﴾ (وان قذف اهل بلد أو جماعة لا يتصور الزنا من جميعهم عزز ولم يحد)

لانه لا عار على المقدوف بذلك للقطع بكذب القاذف ويعزر على ما أتى به من المعصية والزور

فهو كما لو سبهم بغير القذف

﴿مسئلة﴾ (وإن قال لامرأته يا زانية قالت بك زنت لم تكن قاذفة)

لانه صدقته فيما قال فلم يجب عليه حد كما لو قالت صدقت ، ولا يجب عليها حد القذف لانه يمكن الزنا منها به من غير أن يكون زانياً بأن يكون قد وطئها بشبهة ولا يجب عليها حد الزنا لانها لم تقرر أربع مرات

﴿مسئلة﴾ (وإن قال لرجل اقذفني فقذفه فهل يحد أو يعزر ؟ على وجهين)

وهذا مبني على الاختلاف في حد القذف إن قلنا هو حق لله تعالى وجب عليه ولم يسقط بالاذن فيه كالزنا ، وإن قلنا هو حق لآدمي لم يجب عليه الحد كما لو أذن في اتلاف ماله ويعزر لانه فعل محرماً لا حد فيه .

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قذف أم النبي ﷺ قتل مسلماً كان أو كافراً)

يعني ان حده القتل ولا تقبل توبته نص عليه أحمد، وحكى ابو الخطاب رواية أخرى ان توبته تقبل وبه قال ابو حنيفة والشافعي مسلماً كان أو كافراً لان هذا منه ردة والمرئ يستتاب وتصح توبته ولنا ان هذا حد قذف فلا يسقط بالتوبة كقذف غير أم النبي ﷺ ولانه لو قبلت توبته وسقط حده لكان اخف حكماً من قذف آحاد الناس لان قذف غيره لا يسقط بالتوبة ولا بد من اقامته . واختلفت الرواية عن احمد فيما اذا كان القاذف كافراً فأسلم فروي انه لا يسقط باسلامه لانه حد قذف فلم يسقط بالاسلام كقذف غيره ، وروي انه يسقط لانه لو سب الله تعالى في كفره ثم أسلم سقط عنه القتل فسب نبيه اولى، ولان الاسلام يجب ما قبله والخلاف في سقوط القتل عنه فأما توبته فيما بينه وبين الله تعالى فمقبولة فان الله تعالى يقبل التوبة من الذنوب كلها ، والحكم في قذف النبي ﷺ كالحكم في قذف أمه لان قذف أمه انما اوجب القتل لكونه قذفاً للنبي ﷺ وقدحاه في نسبه

﴿مسئلة﴾ (وإذا قذفت المرأة لم يكن لولدها المطالبة إذا كانت الام في الحياة، وان قذفت وهي ميتة مسلمة كانت أو كافرة حرة أو أمة - حد القاذف إذا طالب الابن وكان حراً مسلماً ذكره الحرق ، وقال أبو بكر لا يجب الحد بقذف ميتة)

أما إذا قذفت وهي في الحياة فليس لولدها المطالبة لان الحق لها فلا يطالب به غيرها ولا يقوم غيرها مقامها سواء كان محجوراً عليها أو غير محجور عليها لانه حق ثبت للتشفي فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالقصاص، وتعتبر حصانتها لان الحق لها فتعتبر حصانتها كما لو لم يكن لها ولد ، وأما ان قذفت وهي ميتة فإن لولدها المطالبة لانه قدح في نسبه لانه بقذف أمه ينسبه الى أنه من زنا ولا يستحق ذلك بطريق الارث فلذلك تعتبر الحصانة فيه ولا تعتبر الحصانة في أمه لان القذف له ، وقال أبو بكر : لا يجب الحد بقذف ميتة بحال وهو قول أصحاب الرأي لانه قذف لمن لا تصح منه المطالبة فأشبهه قذف المجنون ، وقال الشافعي ان كان الميت محصناً فلولى المطالبة وينقسم بانقسام الميراث ، وان لم يكن محصناً فلا حد على قاذفه لانه ليس بمحصن فلا يجب الحد بقذفه كما لو كان حياً ، وأكثر أهل العلم لا يرون الحد على من لم يقذف محصناً حياً ولا ميتاً لانه اذا لم يحدد بقذف غير المحصن اذا كان حياً فلا يحد بقذفه بعد موته اولى

ولنا قول النبي ﷺ في ابن الملاعنة « من رمى ولدها فعليه الحد » يعني من رماه بأنه ولد زنا ، واذا وجب بقذف ابن الملاعنة بذلك فبقذف غيره أولى، ولان أصحاب الرأي أوجبوا الحد على من نفي رجلاً عن أبيه اذا كان أبواه حريين مسلمين وان كانا ميتين والحد انما وجب للولد لان الحد لا يورث عندهم ، فأما ان قذفت أمه بعد موتها وهو مشرك أو عبد فلا حد عليه في ظاهر

(فصل) وقذف النبي ﷺ وقذف أمه ردة عن الاسلام وخروج عن الملة وكذلك سبه بغير القذف إلا أن سبه بغير القذف يسقط بالاسلام لأن سب الله تعالى يسقط بالاسلام فسب النبي ﷺ أولى وقد جاء في الاثر « إن الله تعالى يقول شتمني ابن آدم وما ينبغي له أن يشتمني أما شتمه إياي فقله أتيت أخذت ولداً وأنا الاحد الصمد لم ألد أولم ولد » ولا خلاف في أن اسلام النصر انقائل اني لهذا القول يمحو ذنبه

﴿مسئلة﴾ قال (واذا قذف الجماعة بكلمة واحدة خذ واحد اذا طالبوا أو واحد منهم)

وبهذا قال طاوس والشعبي والزهري والنخعي وقتادة وحمام ومالك والثوري وابو حنيفة وصاحباہ وابن ابي ليلى واسحاق وقال الحسن وابو ثور وابن المنذر لكل واحد حد كامل . وعن احمد مثل

كلام الخرقى سواء كانت الام حرة مسامة أو لم تكن، وقال أبو ثور وأصحاب الرأي إذا قال لكافر أو عبد لست لا يملك وأبواه حران مسلمان فعليه الحد، وإن قال لعبد أمه حرة وأبوه عبد لست لا يملك فعليه الحد، وإن كان العبد للقاذف عند أبي ثور، وقال أصحاب الرأي يستتبع أن يحد المولى لعبد واحد إذا كان هذا قذف لأمه فيعتبر احصائها دون احصائها لأنها لو كانت حية كان القذف لها فذلك إذا كانت ميتة ولأن معنى هذا إن أمك زنت فأنت بك من الزنا وإذا كان الزنا منسوبا إليها كانت هي المقدوفة دون ولدها

ولنا ما ذكرناه ولأنه لو كان القذف لها لم يجب الحد لأن الكافر لا يرث المسلم والعبد لا يرث الحر ولأنهم لا يوجبون الحد بقذف ميتة بحال فثبت أن القذف له فيعتبر احصائها دون احصائها (فصل) فإن قذفت جدته فقياس قول الخرقى أنه كقذف أمه إن كانت حية فالحق لها وتعتبر حصانها وليس لغيرها المطالبة عنها، وإن كانت ميتة فله المطالبة إذا كان محصنا لأن ذلك قدح في نسبه، فأما إن قذف أباه أو جده أو أحداً من أقاربه غير أمهاته بعد موته لم يجب الحد بقذفه في ظاهر كلام الخرقى لأنه إنما وجب الحد بقذف أمه حقاً له لنفي نسبه لا حقاً للميت ولهذا لم يعتبر احصان المقدوفة واعتبر احصان الولد وإذا كان المقدوف من غير أمهاته لم يتضمن نفي نسبه فلم يجب الحد وهذا قول أبي بكر وأصحاب الرأي، وقال الشافعي إن كان الميت محصناً فلوليه المطالبة به وينقسم انقسام الميراث لأنه قذف محصناً فيجب الحد على قاذفه كالحی

ولنا أنه قذف من لا يتصور منه المطالبة فلم يجب الحد بقذفه كالمجنون أو نقول قذف من لا يجب الحد له فلم يجب كقذف غير المحصن وفارق قذف الحي فإن الحد يجب له

﴿مسئلة﴾ (وإن مات المقدوف سقط الحد عن القاذف)

إذا كان قبل المطالبة بالحد ولم يجب، وإن مات بعد المطالبة قام وارثه مقامه ولأنه حق له

ذلك وللشافعي قولان كالروايتين، ووجه هذا أنه قذف كل واحد منهم فلزمه له حد كامل كما لو قذفهم بكلمات

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ولم يفرق بين قذف واحد أو جماعة، ولأن الذين شهدوا على المغيرة قذفوا امرأة فلم يحدهم عمر إلا حداً واحداً ولأنه قذف واحد فلم يجب إلا حد واحد كما لو قذف واحداً ولأن الحد إنما وجب بإدخال المعرة على المقدوف بقذفه وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف وتزول المعرة، فوجب أن يكتفى به بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً فإن كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في آخر ولا تزول المعرة عن أحد المقدوفين بحده للآخر، فإذا ثبت هذا فأنهم إن طلبوه جملة حد لهم وإن طلبه واحد أقيم الحد لأن الحق ثابت لهم على سبيل البدل فأيهم طالب به استوفى وسقط فلم يكن لغيره الطلب به كحق المرأة على أوليائها تزويجها إذا قام به واحد سقط عن الباقي وإن أسقطه أحدهم فلغيره

يجب بالمطالبة أشبه رجوع الأب فيما وهب ولده وكالشفعة تسقط بموت الشفيع قبل المطالبة دون ما بعدها
﴿مسألة﴾ (وان قذف أم النبي ﷺ قتل مسلماً كان أو كافراً)

يعني أن حده القتل ولا تقبل توبته نص عليه أحمد، وحكي أبو الخطاب رواية أخرى أن توبته تقبل، وبه قال أبو حنيفة والشافعي مسلماً كان أو كافراً لأن هذا منه ردة والمرئد يستتاب وتصح توبته.

ولنا أن هذا حد قذف فلا يسقط بالتوبة كقذف غير أم النبي ﷺ ولأنه لو قبلت توبته وسقط حده لكان أخف حكماً من قذف أحد الناس لأن قذف غيره لا يسقط بالتوبة ولا بد من إقامته واختلفت الرواية فيما إذا كان القاذف كافراً فأسلم فروي أنه لا يسقط باسلامه لأنه حد قذف فلم يسقط بالاسلام كقذف غيرها، وروي أنه يسقط لأنه لو سب الله سبحانه وتعالى في كفره ثم أسلم سقط عنه القتل فسب نبيه أولى ولأن الاسلام يجب ما قبله والخلاف في سقوط القتل عنه، فأما توبته فيما بينه وبين الله تعالى فمقبولة فإن الله تعالى يقبل التوبة من الذنوب كلها والحكم في قذف النبي صلى الله عليه وسلم كالحكم في قذف أمه لأن قذف أمه إنما أوجب القتل لكونه قذفاً للنبي ﷺ وقدحا في نسبه.

(فصل) وقذف النبي ﷺ وقذف أمه ردة عن الاسلام وخروج عن الملة وكذلك سبه بغير القذف إلا أن سبه بغير القذف يسقط بالاسلام لأن سب الله سبحانه وتعالى يسقط بالاسلام فسب النبي ﷺ أولى وقد جاء في الاثر أن الله تعالى يقول «شتني ابن آدم وما ينبغي له أن يشتني» أما شتمه إياي فقله إني اتخذت ولداً وأنا لم ألد ولم أولد» ولا خلاف في أن اسلام النصراني القائل لهذا القول يصح.

المطالبة به واستيفاؤه لان المعرة عنه لم تزل بعفو صاحبه وليس للعافي الطلب به لانه قد أسقط حقه منه وروي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى انهم ان طلبوه دفعة واحدة فخذ واحد ، وكذلك ان طلبوه واحداً بعدوا واحداً لانه ان لم يتم حتى طلبه الكل فخذ واحد ، وان طلبه واحد فأقيم له ثم طلبه آخر أقيم له وكذلك جميعهم وهذا قول عروة لانهم إذا اجتمعوا على طلبه وقع استيفاؤه بجميعهم ، وإذا طلبه واحد منفرداً كان استيفاؤه له وحده فلم يسقط حق الباقيين بغير استيفائهم ولا إسقاطهم

(فصل) وان قذف الجماعة بكلمات فكل واحد واحد ، حد وبهذا قال عطاء والشعبي وقتادة وابن أبي ليلى وأبو حنيفة والشافعي . وقال حماد ومالك لا يجب إلا حد واحد لانها جناية توجب حداً فإذا تكررت كفي حد واحد كما لو سرق من جماعة أو زنى بذنائب أو شرب أنواعاً من المسكر

ولنا انها حقوق لا دمييين فلم تتداخل كالدبون واقصاص وفارق ما قاسوا عليه فانه حق لله تعالى (فصل) وإذا قتل لرجل يابن الزانيين فهو قاذف لما بكلمة واحدة فان كانا ميئين ثبت الحق

﴿ مسألة ﴾ (ومن قذف الجماعة بكلمة واحدة فخذ واحد إذا طالبوا أو واحد منهم وعنه ان طالبوا متفرقين حد لكل واحد حداً)

أما اذا قذف الجماعة بكلمة واحدة فليشهر في المذهب أنه لا يلزمه الا حد واحد اذا طالبوا أو واحد منهم ، وبهذا قال طاوس والزهري والشعبي والنخعي وقتادة وحماد ومالك والثوري وأبو حنيفة وصاحباہ وابن أبي ليلى واسحاق وعنه رواية ثانية أنه يحد لكل واحد حداً كاملاً وبه قال الحسن وأبو ثور وابن المنذر، وللشافعي قولان كالروايتين . ووجه هذا أنه قذف كل واحد منهم فليزمه له حد كامل كما لو قذفهم بكلمات .

ولنا قول الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) لم يفرق بين قذف واحد أو جماعة ولان الذين شهدوا على المغيرة قذفوا امرأة فلم يحد لهم عمر الا حداً واحداً ، ولانه قذف واحد فلم يجب الا حد واحد كما لو قذف واحداً ولان الحدانما وجب باذخال المعرة على المقدوف بقذفه ويحد واحد يظهر كذب هذا القاذف وتزول المعرة فوجب ان يكتفي به بخلاف ما اذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً فان كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في الآخر ولا تزول المعرة عن أحد المقدوفين بحده الآخر . اذا ثبت هذا فنهم ان طالبوا جملة حد لهم وان طلبه واحد أقيم الحد لان الحق ثبت لهم على سبيل البديل فأقيم طالب به استوفى وسقط فلم يكن لغيره الطلب به كحق المرأة على أوليائها في تزويجها اذا قام به واحد سقط عن الباقيين وان أسقطه احدهم فغيره المطالبة به واستيفاؤه لان المعرة لم تزل عنه بعفو صاحبه وليس للعافي الطلب به لانه قد أسقط حقه منه وعن أحمد رواية ثالثة انهم ان طلبوه دفعة واحدة فخذ واحد وكذلك ان طلبوه واحداً بعد

لولدتهما ولم يجب إلا حد واحد وجهاً واحداً . وإن قال يا زاني ابن الزاني فهو قذف لهما بكلمتين ، فإن كان أبوه حياً فلكل واحد منهما حد ، وإن كان ميتاً فالظاهر في المذهب أنه لا يجب الحد بقذفه ، وإن قال يا زاني ابن الزانية وكانت أمه في الحياة فلكل واحد حد ، وإن كانت ميتة فالقذفان جميعاً له . وإن قال زينت بفلانة فهو قذف لهما بكلمة واحدة ، وكذلك إذا قال يا ناكح أمه ويخرج فيه الروايات الثلاث والله أعلم

(فصل) وإن قذف رجلاً مرات فلم يحد فحد واحد رواية واحدة سواء قذفه بزنا واحد أو بزنيات ، وإن قذفه فحد ثم أعاد قذفه نظرت ، فإن قذفه بذلك الزنا الذي حد من أجله لم يعد عليه الحد في قول عامة أهل العلم ، وحكي عن ابن القاسم أنه أوجب حداً ثانياً ، وهذا يخالف إجماع الصحابة فإن أبا بكر لما حد بقذف المغيرة أعاد قذفه فلم يروا عليه حداً ثانياً فروى الأثرم بإسناده عن (١) ظبيان بن عمارة قال شهد على المغيرة بن شعبه ثلاثة نفران زان فبلغ ذلك عمر فكبر عليه وقال شاط ثلاثة أرباع

(١) ظبيان بن
عمارة روى عن علي
وروى عنه سويد بن
نجيع أبو قطبة

واحد إلا أنه إن لم يقيم حتى طلبه الكل فحدوا حد واحد وإن طلبه فأقيم له ثم طلبه آخر أقيم له وكذلك جميعهم وهذا قول عمرو لأنهم إذا اجتمعوا على طلبه وقع استيفاءؤه لجميعهم فإذا طلبه واحد منهم كان استيفاءؤه له وحده فلم يسقط حق الباقيين بغير استيفاءهم ولا إسقاطهم .

﴿ مسألة ﴾ (وإن قذفهم بكلمات حد لكل واحد حداً) .

وهذا قال عطاء والشعبي وقتادة وابن أبي ليلى وأبو حنيفة والشافعي وقال حماد ومالك لا يجب إلا حد واحد لأنها جنائية توجب حداً فإذا تكررت كفي حد واحد كما لو سرق من جماعة أو زنى بنساء أو شرب أنواعاً من المسكر

ولنا أنها حقوق لا دمين فلم تتداخل كالديون والقصاص وفارق ما قاسوا عليه فإنه حق لله تعالى

(فصل) إذا قال لرجل يا ابن الزاني فهو قاذف لهما بكلمة واحدة ، فإن كانا ميتين ثبت الحق لولدتهما ولم يجب إلا حد واحد وجهاً واحداً ، وإن قال يا زاني ابن الزاني فهو قذف لهما بكلمتين فإن كان أبوه حياً فلكل واحد منهما حد وإن كان ميتاً فالظاهر في المذهب أنه لا يجب الحد بقذفه وإن قال يا زاني ابن الزانية وكانت أمه في الحياة فلكل واحد حد ، وإن كانت ميتة فالقذفان جميعاً له ، وإن قال زينت بفلانة فهو قذف لهما بكلمة واحدة وكذلك إذا قال يا ناكح أمه ويخرج فيها الروايات الثلاث

﴿ مسألة ﴾ (وإن حد للقذف فأعاده لم يعد عليه الحد أما إذا قذف رجل مرات ولم يحد فحد واحد رواية واحدة سواء قذفه بزنا واحد أو بزنيات ، وإن قذفه فحد ثم أعاد قذفه وكان قذفه بذلك الزنا الذي حد من أجله لم يعد عليه الحد في قول عامة أهل العلم وحكي عن ابن القاسم أنه أوجب حداً ثانياً . وهذا يخالف إجماع الصحابة فإن أبا بكر لما حد بقذف المغيرة أعاد قذفه فلم يروا عليه حداً ثانياً فروى الأثرم بإسناده عن ظبيان بن عمارة قال شهد على المغيرة بن شعبه ثلاثة نفران زنى

المغيرة بن شعبة وجاء زياد فقال ما عندك؟ فلم يثبت فأمر بهم جلدوا وقال شهود زور فقال أبو بكره أليس ترضى أن أتاك رجل عدل يشهد برجعه؟ قال نعم والذي نفسي بيده فقال أبو بكره وأنا أشهد أنه زان فأراد أن يعيد عليه الجلد فقال علي يا أمير المؤمنين أنك أن أعدت عليه الجلد أوجبت عليه الرجم وفي حديث آخر فلا يعاد في فرية جلد مرتين

قال الاثرم قلت لأبي عبد الله قول علي أن جلده فارجم صاحبك قال كانه جعل شهادته شهادة رجلين قال أبو عبد الله وكنت أنا أفسره على هذا حتى رأيته في الحديث فأعجبني ثم قال يقول إذا جلده ثانياً فكأنك جماعته شاهداً آخر. فلما ان حد له ثم قذفه بزنا ثان نظرت، فان قذفه بعد طول الفصل لحد ثان لانه لا يسهط حرمة القذف بالنسبة الى القاذف أبداً بحيث يمكن من قذفه بكل حال وان قذفه عقيب حده ففيه روايتان :

(احدهما) يحد أيضاً لانه قذف لم يظهر كذبه فيه بحد فيلزم فيه حد كما لو طال الفصل ولأن سائر اسباب الحد اذا تكررت بعد ان حد للاول ثبت للثاني حكمه كالزنا والسرقه وغيرهما من الاسباب (والثانية) لا يحد لانه قد حد له مرة فلم يحد له بالقذف عقبه كما لو قذفها بالزنا الاول (فصل) وإذا قال من رماني فهو ابن الزانية فرماه رجل فلا حد عليه في قول احد من اهل العلم وكذلك ان اختلف رجلان في شيء فقال احدهما انك كاذب هو ابن الزانية فلا حد عليه نص عليه أحمد لانه لم يعين احداً بالقذف وكذلك ما أشبهه هذا ولو قذف جماعة لا يتصور صدق في قذفهم مثل ان يقذف أهل بلدة كثيرة بالزنا كلهم لم يكن عليه حد لانه لم يالحق العار باحد غير نفسه للعلم بكذبه .

(فصل) وان ادعى على رجل أنه قذفه فانكر لم يستحلف ، وبه قال الشعبي وحامد واثوري وأصحاب الرأي وعن احمد رحمه الله أنه يستحلف حكمها ابن المنذر وهو قول الزهري ومالك والشافعي واسحاق وابي ثور وابن المنذر لقول النبي ﷺ « ولكن اليمين على المدعى عليه » ولانه حق لأدعي فيستحلف فيه كالدين ؛ ووجه الاولى أنه حد فلا يستحلف فيه كالزنا والسرقه فان نكل عن اليمين لم يتم عليه الحد لان الحد يدبراً بالشبهات فلا يقضى فيه بالنكول كسائر الحدود

فبلغ ذلك عمر فكبر عليه وقال شاط ثلاثة أرباع المغيرة بن شعبة وجاء زياد فقال ما عندك؟ فلم يثبت فأمر بهم جلدوا وقال شهود زور فقال أبو بكره أليس ترضى أن أتاك رجل عدل يشهد برجعه؟ قال نعم والذي نفسي بيده قال أبو بكره وأنا أشهد أنه زان فأراد أن يعيد عليه الجلد فقال علي يا أمير المؤمنين أنك أن أعدت عليه الجلد أوجبت عليه الرجم وفي حديث آخر فلا يعاد في فرية جلد مرتين قال الاثرم قلت لأبي عبد الله قول علي أن جلده فارجم صاحبك قال كانه جعل شهادته شهادة رجلين قال أبو عبد الله وكنت أنا أفسره على هذا حتى رأيته في الحديث فأعجبني ثم قال يقول إذا

(مسئلة) قال (ومن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم لم يباع ولم يشار حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد)

وجاءه ان من جنى جناية توجب قتلاً خارج الحرم ثم لجأ إليه لم يستوف منه فيه ، وهذا قول ابن عباس وعطاء وعبيد بن عمير والزهرى ومجاهد واسحاق والشعبي وأبي حنيفة واصحابه واما غير القتل من الحدود كلها واقصاص فيما دون النفس فمن احدى روايتان (احدهما) لا يستوفى من الملتجئ الى الحرم فيه (والثانية) يستوفى وهو مذهب أبي حنيفة لان الروي عن النبي ﷺ النهي عن القتل بقوله عليه السلام «فلا يسفك فيها دم» وحرمة النفس أعظم فلا يقاس غيرها عليها ولان الحد بالجلد جرى مجرى التأديب فلم يمنع منه كتأديب السيد عبدو الاول ظاهر كلام الخرقى وهي ظاهر المذهب قال ابو بكر هذه مسئلة وجعلتها مفردة لخنبل عن عمه ان الحدود كلها تقام في الحرم الا القتل والعمل على أن كل جان دخل الحرم لم يقم عليه حد جنايته حتى يخرج منه ، وان هتك خرمة الحرم بالجناية فيه هتكت حرمة باقامة الحد عليه فيه ، وقال مالك والشافعي وابن المنذر يستوفى منه فيه اعموم الامر بجلد الزاني وقطع السارق واستيفاء القصاص من غير تخصيص بمكان دون مكان ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال «الحرم لا يعذب عاصياً ولا فاراً ببجزة ولا دم» وقد امر النبي ﷺ بقتل ابن الحنظل وهو متعاق باستار الكعبة حديث حسن صحيح ولانه حيوان أبيح دمه لعصيانه فأشبهه الكلب العقور

ولنا قول الله تعالى (ومن دخله كان آمناً) يعني الحرم بدليل قوله (فيه آيات بينات مقام ابراهيم) والخبر اريد به الامر لانه لو اريد به الخبر لافضى الى وقوع الخير خلاف الخبر وقال النبي ﷺ «ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دماً ولا يعضد بها شجرة فان احد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما اذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فليبلغ الشاهد الغائب، وقال النبي ﷺ «ان الله حرم مكة يوم خالق السموات والارض وإنما اذن لي ساعة من نهار ثم عادت الى حرمتها فلا يسفك فيها دم» متفق عليهم فالحجة فيه من وجهين (أحدهما) أنه حرم سفك الدم بها على الاطلاق وتخصيص مكة بهذا يدل على أنه اراد العموم فانه لو اراد سفك الدم الحرام لم يختص

جلده ثانية فكأنك جعلته شأه آ آخر، فأما ان حد له ثم قذفه بزنا ثان نظرت فان قذفه بعد طول الفصل فخذ ثان لانه لا يستط حرمه المقذوف بالنسبة الى القاذف ابداً بحيث يتمكن من قذفه بكل جال ، وان قذفه عقيب حده ففيه روايتان .

(احدهما) يحده ايضا لانه قذف لم يظهر كذبه فيه بحد فيلزمه فيه حد كما لو طال الفصل ولان

به مكة فلا يكون التخصيص مفيداً (والثاني) قوله «إنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حرمتها» ومعلوم أنه إنما أحل له سفك دم حلال في غير الحرم فحرمها الحرم ثم أحلت له ساعة ثم عادت الحرمة ثم أكد هذا بمنعه قياس غيره عليه والاقتداء به فيه بقوله «فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم» وهذا يدفع ما احتجوا به من قتل بن خنظل فإنه من رخصة رسول الله ﷺ التي منع الناس أن يقتدوا به فيها وبين أنها له على الخصوص وما روي من الحديث فهو من كلام عمرو بن سعيد الأشدق يرد به قول رسول الله ﷺ حين روى له أبو شريح هذا الحديث، وقول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع، وأما جلد الزاني وقطع السارق والأمر بالقصاص فإنما هو مطلق في الإمكانة والازمنة فإنه يتناول مكاناً غير معين ضرورة أنه لا بد من مكان فيمكن إقامته في مكان غير الحرم ثم لو كان عموماً فإن ما رويناؤه خاص يخص به مع أنه قد خص بما ذكره الحمل والمریض المرجو برؤيه فتأخر الحد عنه وتأخر قتل الحامل فجاز أن يحص أيضاً بما ذكرناه والقياس على الكلب العقور غير صحيح فإن ذلك طبعه الذي فلم يحرمه الحرم ليدفع إذاه عن أهله فاما الذي فالاصل فيه الحرمة وحرمة عظيمة وإنما ابيح لعارض فاشبه الصائل من الحيوانات المباحة من المأكولات فإن الحرم يعصمها، إذا ثبت هذا فإنه لا يبايع ولا يشارى ولا يطعم ولا يؤوى ويقال له اتق الله وأخرج إلى الحل ليستوفي منك الحق الذي قبلك فإذا خرج استوفي حق الله منه وهو قول جميع من ذكرناه، وإنما كان كذلك لأنه لو أطمع وأوى لتمكن من الإقامة دائماً فيضيع الحق الذي عليه وإذا منع من ذلك كان وسيلة إلى خروجه فيقام فيه حق الله تعالى وليس علينا اطعامه كما أن الصيد لا يصاد في الحرم وليس علينا القيام به قال ابن عباس رحمه الله من أصاب حداً ثم لجأ إلى الحرم فإنه لا يجالس ولا يبايع ولا يؤوى ويأتيه من يطأه فيقول أي فلان اتق الله فإذا خرج من الحرم أقيم عليه الحد رواه الأثرم فإن قتل من له عليه القصاص في الحرم وأقام حداً بجلد أو قتل أو قطع طرف أساء ولا شيء عليه لأنه استوفي حقه في حال لم يكن له استيفاؤه فيه فاشبه ما لو اقتص في شدة الحر أو برد مفرط

سائر اسباب الحد إذا تكررت بعد أن حد للأول ثبت للثاني حكمه كالزنا والسرقه وغيرهما من الاسباب (والثانية) لا يحذر لأنه قد حد له مرة فلم يحذر له بالقذف عقبيه كما لو قذفه بالزنا الأول (فصل) إذا قال من رماني فهو ابن الزانية فرماه رجل فلا حد عليه في قول أحد من أهل العلم وكذلك أن اختلف رجلان في شيء فقال أحدهما الكاذب هو ابن الزانية فلا حد عليه، نص عليه أحمد لأنه لم يعين أحداً بالقذف وكذلك ما شبه هذا.

(فصل) إذا ادعى على رجل أنه قذفه فأنكر لم يستحلف وبه قال الشعبي وحسبنا والثوري

(مسئلة) قال (ومن قتل أو آتى حداً في الحرم أقيم عليه في الحرم)

وجعلته أن من انتهك حرمة الحرم بمجناية فيه توجب حداً أو قصاصاً فإنه يقام عليه حداً لانفاً فيه خلافاً وقد روى الاثرم بإسناده عن ابن عباس أنه قال من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه ما أحدث فيه من شيء وقد أمر الله تعالى بقتال من قاتل في الحرم فقال تعالى (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم) فأباح قتلهم عند قتالهم في الحرم ولأن أهل الحرم يحتاجون إلى الزجر عن ارتكاب المعاصي كغيرهم حفظاً لأنفسهم وأموالهم وأعراضهم فلو لم يشرع الحد في حق من ارتكب الحد في الحرم لتعطلت حدود الله تعالى في حقهم وفاتت هذه المصالح التي لا بد منها ولا يجوز الإخلال بها ولأن الجاني في الحرم هاتك لحرمة فلا ينتهض الحرم لتحريم ذمته وصيانتة بمنزلة الجاني في دار الملك لا يعصم لحرمة الملك بخلاف اللتجي إليها بمجناية صدرت منه في غيرها.

(فبيل) فاما حرم مدينة النبي ﷺ فلا يمنع إقامة حد ولا قصاص لأن النقص إنما ورد في حرم الله تعالى وحرم المدينة دونه في الحرمة فلا يصح قياسه عليه وكذلك سائر البقاع لا تمنع من استيفاء حق ولا إقامة حد لأن أمر الله تعالى باستيفاء الحقوق وإقامة الحد مطلق في الامكنة والازمنة خرج منها الحرم لمعنى لا يكفي في غيره لانه محل الانساك وقبلة المسلمين وفيه بيت الله المحجوج وأول بيت وضع للناس ومقام ابراهيم وآيات بينات فلا يلتحق به سواء ولا يقاس عليه ما ليس في معناه والله أعلم.

وأصحاب الرأي وعن احمد انه يستحلف حكاها ابن المنذر وهو قول الزهري ومالك والشافعي واسحاق وابي ثور وابن المنذر لقول النبي ﷺ ولكن اليمين على المدعى عليه ولانه حق لا دمي فيستحلف فيه كالدين ووجه الاول انه حد فلا يستحلف فيه كالزنا والسرقة فان نكل عن اليمين لم يقيم عليه الحد لان الحد يدراً بالشبهات فلا يقضى فيه بالنكول كسائر الحدود .



باب القطع في السرقة

والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وأما السنة فروت عائشة أن رسول الله ﷺ قال « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » وقال النبي ﷺ « أنا هلك من كان قبلكم بأنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه » متفق عليهما في أخبار سوى هذين نذكرها إن شاء الله تعالى في مواضعها ، وأجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة

(مسئلة) قال أبو القاسم رحمه الله (وإذا سرق ربع دينار من المين أو ثلاثة دراهم من الورق أو قيمة ثلاثة دراهم طعاما كان أو غيره وأخرجه من الحرز قطع)
وجملته إن القطع لا يجب إلا بشروط سبعة :

(أحدها) السرقة ومعنى السرقة أخذ المال على وجه الخفية والاستتار ومنه استراق السمع ومسارقة النظر إذا كان يستخفي بذلك ، فإن اختطف أو اختلس لم يكن سارقا ولا قطع عليه عند أحد علمناه غير إياس بن معاوية قال أقطع المختلس لانه يستخفي بأخذه فيكون سارقا ، وأهل الفقه

باب القطع في السرقة

الاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وأما السنة فروت عائشة أن رسول الله ﷺ قال « تقطع اليد في ربع دينار » فصاعدا وقال النبي ﷺ « أنا هلك من كان قبلكم بأنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه » متفق عليه في أخبار سوى هذه نذكرها إن شاء الله تعالى في مواضعها ، وأجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة

(مسئلة) (ولا يجب إلا بسبعة شروط) (أحدها) السرقة وهي أخذ المال على وجه الاختفاء ومنه استراق السمع ومسارقة النظر إذا كان يستخفي بذلك
(مسئلة) ولا قطع على منتهب ولا مختلس ولا غاصب ولا خائن ولا جاحد ودبعة ولا عارية وعنه يقطع جاحد العارية)

لا يقطع مختطف ولا مختلس عند أحد علمناه غير إياس بن معاوية قال أقطع المختلس ولأنه يستخفي بأخذه فيكون سارقا ، وأهل الفقه والفتوى من علماء الأمصار على خلافه وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « ليس على الخائن ولا المختلس قطع » وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ « ليس على

والفتوى من علماء الامصار على خلافه وقد روي عن النبي ﷺ انه قال « ليس على الخائن ولا المختلس قطع » وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ « ليس على المنتهب قطع » رواهما أبو داود وقال لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير ، ولان الواجب قطع السارق وهذا غير سارق . ولان الاختلاس نوع من الخطف والنهب وانما يستخفي في ابتداء اختلاسه بخلاف السارق

واختلفت الرواية عن أحمد في جاحد العارية فعنه عليه القطع وهو قول اسحاق لما روي عن عائشة ان امرأة كانت تستعير المتاع وتبجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها فأثى أهلها أسامة فكلّموه فكلّم النبي ﷺ فقال النبي ﷺ « الا أراك تكلمني في حد من حدود الله تعالى ؟ » ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال « انما هلك من كان قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد ﷺ لقطعت يدها » قالت فقطع يدها ، قال أحمد لا أعرف شيئاً يدفعه ، متفق عليه ، وعنه لا قطع عليه وهو قول الخري وأبي اسحاق بن شاقلا وأبي الخطاب وسائر الفقهاء وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لقول رسول الله ﷺ « لا قطع على الخائن » ولان الواجب قطع السارق ، والجاحد غير سارق وانما هو خائن فأشبهه جاحد الوديعة ، والمرأة التي كانت تستعير المتاع انما قطعت لسرقته لا ببجدها ألا ترى قوله « اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه - وقوله - والذي نفسي بيده لو كانت

المنتهب قطع » وعنه ﷺ انه قال « ليس على الخائن والمختلس قطع » رواهما أبو داود وقال لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير ولان الواجب قطع السارق وهذا غير سارق ولان الاختلاس نوع من الخطف والنهب ، انما استخفي في ابتداء اختلاسه بخلاف السارق

(فصل) ولا يقطع جاحد الوديعة ولا غيرها من الامانات لانعلم فيه خلافا فاما جاحد العارية فقد اختلف عن أحمد رحمه الله فيه فعنه أنه يقطع وهو قول اسحاق لما روت عائشة قالت كانت امرأة تستعير المتاع وتبجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها فأثى أهلها أسامة فكلّموه فكلّم النبي ﷺ فقال النبي ﷺ « الا أراك تكلمني في حد من حدود الله ؟ » ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال « انما هلك من كان من قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » قالت فقطع يدها ، قال أحمد لا أعرف شيئاً يدفعه متفق عليه وعن أحمد رواية ثانية أنه لا قطع عليه وهو قول الخري وأبي اسحاق بن شاقلا وأبي الخطاب وسائر الفقهاء وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لقول رسول الله ﷺ « لا قطع على الخائن » ولان الواجب قطع السارق والخائن ليس بسارق فأشبهه جاحد الوديعة فاما المرأة التي كانت تستعير المتاع فاما قطعت لسرقته لا للجحدها ؛ الا تسمع قوله « اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه » وقوله « والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » وفي بعض النماط

فاطمة بنت محمد لقطعت يدها « وفي بعض ألفاظ رواية هذه القصة عن عائشة ان قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت وذكر القصة رواه البخاري، وفي حديث أنها سرقت قطيفة فروى الأثرم بإسناده عن مسعود بن الاسود قال لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمنا ذلك وكانت امرأة من قريش فجئنا الى رسول الله ﷺ فقلنا نحن نفديها بأربعين أوقية قال « تطهر خير لها » فلما سمعنا لين قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة فقلنا كلم لنا رسول الله ﷺ وذكر الحديث بنحو سياق عائشة، وهذا ظاهر في ان القصة واحدة وانها سرقت فقطعت بسرقتها وانما عرفتها عائشة بمجدها للعارية لكونها مشهورة بذلك، ولا يلزم أن يكون ذلك سببا كما لو عرفها بصفة من صفاتها، وفيما ذكرنا جمع بين الأحاديث وموافقة لظاهر الأحاديث والقياس وفقهاء الامصار فيكون أولى، فأما ساجد الوديمة وغيرها من الامانات فلا نعلم احدا يقول بوجوب القطع عليه

(الشرط الثاني) أن يكون المسروق نصابا ولا قطع في القليل في قول الفقهاء كاهم إلا الحسن وداود وابن بنت الشافعي، والخوارج قالوا يقطع في القليل والكثير لمعوم الآية ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال « لعن الله السارق، يسرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده » متفق عليه، ولا نه سارق من حرز فتقطع يده كسارق الكثير

ولنا قول النبي ﷺ « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا » متفق عليه وإجماع الصحابة على ما

رواة هذه القصة عن عائشة ان قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت وذكر القصة رواه البخاري وفي حديث أنها سرقت قطيفة فروى الأثرم بإسناده عن مسعود بن الاسود قال لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمنا ذلك وكانت امرأة من قريش فجئنا الى النبي ﷺ فقلنا نحن نفديها بأربعين أوقية فقال « تطهر خير لها » فلما سمعنا لين كلام رسول الله ﷺ أتينا أسامة فقلنا كلم لنا رسول الله ﷺ وذكر الحديث بنحو سياق حديث عائشة وهذا ظاهر في ان القصة واحدة وانها سرقت فقطعت لسرقتها وانما عرفتها عائشة بمجدها للعارية لكونها مشهورة بذلك ولا يلزم ان يكون ذلك سببا كما لو عرفها بصفة من صفاتها، وفيما ذكرناه جمع بين الأحاديث وموافقة لظاهر الأحاديث والقياس وفقهاء الامصار فيكون أولى

﴿مسئلة﴾ (ويقطع الطرار وهو الذي يبط الجيب وغيره ويأخذ منه وعنه لا يقطع)

قال احمد الطرار سرا يقطع وان اختلس لم يقطع، ومعنى الطرار الذي يسرق من جيب الرجل أو كفه أو صنفه وسواء ببط ما أخذ منه بالمسروق أو قطع الصنف فأخذه أو ادخل يده في الجيب فأخذ مافيه فان عليه القطع، وروي عن احمد في الذي يأخذ من جيب الرجل وكفه لا قطع عليه وفي ذلك روايتان (إحداهما) يقطع لانه سرق من حرز (والثانية) لا يقطع كاختلس

(الجزء العاشر)

(٣١)

(المغني والشرح الكبير)

سند كره وهذا يخص عموم الآية والحبل يحتمل أن يساوي ذلك وكذلك البيضة يحتمل أن يراد بها بيضة السلاح وهي تساوي ذلك
واختلفت الرواية عن أحمد في قدر النصاب الذي يجب القطع بسرقة فروى عنه أبو اسحاق الجوزجاني أنه ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرهما وهذا قول مالك وإسحاق

وروى عنه الأثرم أنه أن سرق من غير الذهب والفضة ما قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم قطع فعلى هذا يقوم غير الأثمان بأدنى الأمرين من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، وعنه أن الأصل الورق ويقوم الذهب به فإن نقص ربع دينار عن ثلاثة دراهم لم يقطع سارقه وهذا يحكى عن الليث وأبي ثور وقالت عائشة لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً . وروى هذا عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وبه قال الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والشافعي وابن المنذر لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » وقال عثمان البتي تقطع اليد في درهم فما فوقه وعن أبي هريرة وأبي سعيد أن اليد تقطع في أربعة دراهم فصاعداً وعن عمر أن الخمس لا تقطع إلا في الخمس وبه قال سليمان بن يسار وابن أبي ليلى وابن شبرمة وروى ذلك عن الحسن وقال أنس قطع أبو بكر في مئة قيمته خمسة دراهم رواه الجوزجاني بإسناده وقال عطاء وأبو حنيفة

(فصل) الثاني أن يكون المسروق مالا نختر مساوئ كان مما يسرع إليه الفساد كالنكاكة والبطيخ أولا وسواء كان ثميناً كالمتاع والذهب أو غير ثمين كالخشب والقصب وكذلك يقطع بسرقة الاحجار والصيد والنورة والجص والزرنبيخ والتوابل والفخار والزجاج وغيره وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة لا قطع على سارق النعام الرطب الذي يتسارع إليه الفساد كالنواكه والطبائخ لقول النبي ﷺ « لا قطع في ثمر ولا كثر » رواه أبو داود ولأن هذا معرض للهلاك أشبه ما لم يحرز، ولا قطع فيما كان أصله مباحاً في دار الإسلام كالصبي ودوا الخشب إلا في الساج والابنوس والصندل والقنا والعمول من الخشب فإنه يقطع به وما عدا هذا لا يقطع به لأنه يوجد كثيراً مباحاً في دار الإسلام فأشبهه التراب ، ولا قطع في القرون وإن كانت معمولاً لأن الصنعة لا تكون غالبية عليها بل القيمة لها بخلاف معمول الخشب ولا قطع عنده في التوابل والنورة والجص والزرنبيخ والملح والحجارة واللبن والزجاج والفخار وقال الثوري ما يفسد في يومه كالزبد واللحم لا قطع فيه

ولنا عموم قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن الثمر المعلق فذكر الحديث ثم قال « ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فيه القلع » رواه أبو داود وغيره وروى أن عثمان رضي الله عنه أتى برجل قد سرق أترجة فأمر بها عثمان فأقيمت فبلغت قيمتها ربع دينار فأمر به عثمان فقطع رواه

(١) قال يحيى ابن معين: الحجاج بن أرطاة كوفي ليس بالقوي دلس عن محمد بن عبدالله العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال « لا قطع الا في عشرة دراهم » وروى ابن عباس قال قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار او عشرة دراهم وعن النخعي لا تقطع اليد الا في أربعين درهما ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم متفق عليه ، قال ابن عبد البر هذا أصح حديث يروى في هذا الباب لا يختلف أهل العلم في ذلك ، وحديث أبي حنيفة الاول يرويه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف والذي يرويه عن الحجاج ضعيف أيضاً والحديث الثاني لادلالة فيه على أنه لا يقطع بما دونه فان من أوجب القطع بثلاثة دراهم أوجب بمشرة ، ويدل هذا الحديث على ان العرض يقوم بالدراهم لان المجن قوم بها ولان ما كان الذهب فيه أصلاً كان الورق فيه أصلاً كنصب الزكاة والديات وقيم التلقات . وقد روى أنس أن سارقاً سرق مجنا ما يسرني انه لي بثلاثة دراهم او ما يساوي ثلاثة دراهم فقطعه ابو بكر ، واتي عثمان برجل قد سرق أربعة دراهم فاقبعت فبلغت قيمتها ربع دينار فأمر به عثمان فقطع

(فصل) واذا سرق ربع دينار من المضروب الخالص ففيه القطع . وان كان فيه غش او تبر يحتاج الى تصفية لم يجب القطع حتى يبلغ ما فيه من الذهب ربع دينار لان السبك ينقصه ، وان سرق ربع دينار قراضه او تبراً خالصاً او حلياً ففيه القطع نص عليه احمد في رواية الجوزجاني قال : قلت

سعيد ولان هذا مال يتمول عادة ويرغب فيه فيقطع سارقه اذا اجتمعت الشروط كالحنف ولان ماوجب القطع في معموله وجب فيه قبل العمل كالذهب والفضة ، وحديثهم اراد به الثمر المعلق بدليل حديثنا فانه مفسر له وتشبيهه بنير الحرز لا يصح لان غير الحرز مضيع وهذا محفوظ ولهذا اقرق سائر الاموال بالحرز وعدمه ، وقولهم يوجد مباحاً في دار الاسلام ينتقض بالذهب والفضة والحديد والنحاس وسائر المعادن

﴿ مسألة ﴾ (ويقطع بسرقة العبد الصغير في قول عامة أهل العلم)

قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم الحسن ومالك والثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ، والصغير الذي يقطع بسرقة هو الذي لا يميز فان كان كبيراً لم يقطع سارقه الا ان يكون نائماً أو مجنوناً أو إعجمياً لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة فيقطع سارقه ، وقال ابو يوسف لا يقطع سارق العبد وان كان صغيراً لان من لا يقطع بسرقة كبير لا يقطع بسرقة صغيراً كالححر ولنا انه سرق مالا مملوكاً تبلغ قيمته نصيباً فوجب القطع عليه كسائر الحيوانات وفارق الحر فانه ليس بمال ولا مملوك وفارق الكبير لانه لا يسرق وانما يخدع بشيء فان كان المسروق في حال نومه او جنونه ام ولد ففي قطع سارقها وجهان (أحدهما) لا يقطع لانها لا يحل بيعها ولا نقل المالك

ابن معين: الحجاج بن أرطاة كوفي ليس بالقوي دلس عن محمد بن عبدالله العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال « لا قطع الا في عشرة دراهم » وروى ابن عباس قال قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار او عشرة دراهم وعن النخعي لا تقطع اليد الا في أربعين درهما ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم متفق عليه ، قال ابن عبد البر هذا أصح حديث يروى في هذا الباب لا يختلف أهل العلم في ذلك ، وحديث أبي حنيفة الاول يرويه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف والذي يرويه عن الحجاج ضعيف أيضاً والحديث الثاني لادلالة فيه على أنه لا يقطع بما دونه فان من أوجب القطع بثلاثة دراهم أوجب بمشرة ، ويدل هذا الحديث على ان العرض يقوم بالدراهم لان المجن قوم بها ولان ما كان الذهب فيه أصلاً كان الورق فيه أصلاً كنصب الزكاة والديات وقيم التلقات . وقد روى أنس أن سارقاً سرق مجنا ما يسرني انه لي بثلاثة دراهم او ما يساوي ثلاثة دراهم فقطعه ابو بكر ، واتي عثمان برجل قد سرق أربعة دراهم فاقبعت فبلغت قيمتها ربع دينار فأمر به عثمان فقطع

(فصل) واذا سرق ربع دينار من المضروب الخالص ففيه القطع . وان كان فيه غش او تبر يحتاج الى تصفية لم يجب القطع حتى يبلغ ما فيه من الذهب ربع دينار لان السبك ينقصه ، وان سرق ربع دينار قراضه او تبراً خالصاً او حلياً ففيه القطع نص عليه احمد في رواية الجوزجاني قال : قلت

سعيد ولان هذا مال يتمول عادة ويرغب فيه فيقطع سارقه اذا اجتمعت الشروط كالحنف ولان ماوجب القطع في معموله وجب فيه قبل العمل كالذهب والفضة ، وحديثهم اراد به الثمر المعلق بدليل حديثنا فانه مفسر له وتشبيهه بنير الحرز لا يصح لان غير الحرز مضيع وهذا محفوظ ولهذا اقرق سائر الاموال بالحرز وعدمه ، وقولهم يوجد مباحاً في دار الاسلام ينتقض بالذهب والفضة والحديد والنحاس وسائر المعادن

﴿ مسألة ﴾ (ويقطع بسرقة العبد الصغير في قول عامة أهل العلم)

قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم الحسن ومالك والثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ، والصغير الذي يقطع بسرقة هو الذي لا يميز فان كان كبيراً لم يقطع سارقه الا ان يكون نائماً أو مجنوناً أو إعجمياً لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة فيقطع سارقه ، وقال ابو يوسف لا يقطع سارق العبد وان كان صغيراً لان من لا يقطع بسرقة كبير لا يقطع بسرقة صغيراً كالححر ولنا انه سرق مالا مملوكاً تبلغ قيمته نصيباً فوجب القطع عليه كسائر الحيوانات وفارق الحر فانه ليس بمال ولا مملوك وفارق الكبير لانه لا يسرق وانما يخدع بشيء فان كان المسروق في حال نومه او جنونه ام ولد ففي قطع سارقها وجهان (أحدهما) لا يقطع لانها لا يحل بيعها ولا نقل المالك

له كيف يسرق ربع دينار؟ فقال قطعة ذهب او خاتماً او حلياً وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي وذكر القاضي في وجوب القطع احتمالين (أحدهما) لا قطع عليه وهو قول بعض أصحاب الشافعي لان الدينار اسم للمضروب

ولنا أن ذلك ربع دينار لانه يقال دينار قراضة ومكسر أو دينار خالص ولانه لا يمكنه سرقة ربع دينار مفرد في الغالب إلا مكسوراً وقد اوجب عليه القطع بذلك ولانه حق لله تعالى تعلق بالمضروب فتعلق بما ليس بمضروب كالزكاة، والخلاف فيما اذا سرق من المكسور والتبر ما لا يساوي ربع دينار صحيح، فان بلغ ذلك ففيه القطع. والدينار هو المثل من مثاقيل الناس اليوم وهو الذي كل سبعة منها عشرة دراهم وهو الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وقبله ولم يتغير، وانما كانت الدراهم مختلفة فجمعت وجعلت كل عشرة منها سبعة مثاقيل فهي التي يتعلق القطع بثلاثة منها إذا كانت خالصة مضروبة كانت او غير مضروبة على ما ذكرناه في الذهب وعند أبي حنيفة ان النصاب انما يتعلق بالمضروب منها وقد ذكر ما دل عليه ويحتمل ما قاله في الدراهم لان اطلاقها يتناول الصحاح المضروبة بخلاف ربع الدينار على اننا قد ذكرنا فيها احتمالاً متقدماً فبهنا أولى، وما فوم من غيرهما بهما فلا قطع فيه حتى يبلغ ثلاثة دراهم صحاحاً لان اطلاقها ينصرف الى المضروب دون المكسر

فيها فاشبهت الحره (والثاني) يقطع لانها مملوكة تضمن بالقيمة فاشبهت القن وحكم المدبر حكم القن لانه يجوز بيعه ويضمن بقيمته، فاما المكاتب فلا يقطع سارقه لان ملك سيده ليس بتام عليه لكونه لا يملك منافعه ولا استخدامه ولا اخذ ارش الجناية عليه ولو جنى السيد عليه لزمه له الارش ولو استوفى منافعه كرهاً لزمه عوضها ولو حبسه لزمه اجرة مدة حبسه او انظاره مقدار تلك المدة، ولا يجب القطع لاجل ملك المكاتب في نفسه لان الانسان لا يملك نفسه فاشبه الحر فاما ان سرق مال المكاتب فعليه القطع لان ملك المكاتب ثابت في مال نفسه الا ان يكون السارق سيده فلا قطع عليه لان له في ماله حقاً وشبهة تدراً الحد ولذلك لو وطئ جارته لم يحد

﴿مسألة﴾ (ولا يقطع بسرقة حر وان كان صغيراً وعنه انه يقطع بسرقة الصغير)

ظاهر المذهب انه لا يقطع بسرقة الحر الصغير وهذا قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي وابن المنذر وعن احمد رواية ثانية انه يقطع بسرقة الصغير وذكرها ابو الخطاب وهو قول الحسن والشعبي ومالك وإسحاق لانه غير مميز اشبه العبد

ولنا انه ليس بمال فلا يقطع بسرقة كالصغير النائم

﴿مسألة﴾ (فان كان عليه حلي او ثياب تبلغ نصاباً لم يقطع وبه قال ابو حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي) وفيه وجه آخر انه يقطع حكاه ابو الخطاب وبه قال ابو يوسف وابن المنذر لظاهر الكتاب ولانه سرق نصاباً من المال فأشبه ما لو سرقه منفرداً

(الشرط الثالث) أن يكون المسروق مالا فان سرق ما ليس بمال كالحر فلا قطع فيه صغيراً كان أو كبيراً وبهذا قال الشافعي والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال الحسن والشعبي ومالك وإسحاق يقطع بسرقة الحر الصغير لانه غير مميز أشبه العبد. وذكره أبو الخطاب رواية عن أحمد

ولنا انه ليس بمال فلا يقطع بسرقة كالنكبير النائم، اذا ثبت هذا فانه إن كان عليه حلي أو ثياب تبلغ نصاباً لم يقطع وبه قال أبو حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي، وذكر أبو الخطاب وجهاً آخر انه يقطع وبه قال أبو يوسف وابن المنذر لظاهر الكتاب، ولانه سرق نصاباً من الحلي فوجب فيه القطع كما لو سرقه منفرداً

ولنا انه تابع لما لا قطع في سرقة أشبه ثياب الكبير ولان يد الصبي على ما عليه بدليل أن ما يوجد مع اللقيط يكون له وهكذا لو كان الكبير نائماً على متاع فسرقه ومتاعه لم يقطع لان يده عليه. (فصل) وإن سرق عبداً صغيراً فعليه القطع في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم الحسن ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو حنيفة ومحمد. والصغير الذي يقطع بسرقة هو الذي لا يميز فان كان كبيراً لم يقطع سارقة إلا أن يكون نائماً أو مجنوناً أو أعمى لا يميز بين سيده وبين غيره في الطاعة فيقطع سارقه، وقال أبو يوسف

ولنا انه تابع لما لا قطع في سرقة فأشبه ثياب الكبير ولأن يد الصبي على ما عليه بدليل أن ما يوجد مع اللقيط يكون له وهكذا لو كان الكبير نائماً على متاع فسرقه وثيابه لم يقطع لأن يده عليه. (فصل) وإن سرق ماء فلا قطع فيه قاله أبو بكر وأبو إسحاق بن شاقلا لانه لا يتمول عادة ولا نعلم فيه خلافاً فان سرق كلاً أو ملحاً فقال أبو بكر لا قطع عليه لانه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه فأشبه المائل، وقال أبو إسحاق عليه القطع لانه يتمول عادة فأشبه التبن والشعير، وأما الثلج فقال القاضي هو كالماء لانه ماء جامد فأشبه الجليد

قال شيخنا وأشبه انه كاللحم لانه يتمول عادة فأشبه الملح المنعقد من الماء، وأما التراب فان كان مما تقل الرغبات فيه كالمعد للتطين والبناء فلا قطع فيه لانه لا يتمول وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الارمني الذي يعد للدواء او المعد للفصل به او الصبغ كالمغرة احتمل وجهين

(أحدهما) لا قطع فيه لانه من جنس مالا يتمول أشبه الماء

(والثاني) فيه القطع لانه يتمول عادة ويحمل إلى البلدان للتجارة فيه فأشبه العود الهندى ولا يقطع بسرقة السرجين لانه إن كان نجساً فلا قيمة له وإن كان طاهراً فلا يتمول عادة ولا تسكن الرغبات فيه أشبه التراب الذي للبناء وما عمل من التراب كاللبن والفخار ففيه القطع لانه يتمول عادة

❦ مسألة ❦ (ولا يقطع بسرقة مصحف وعند أبي الخطاب يقطع)

لا يقطع سارق العبد وإن كان صغيراً لأن من لا يقطع بسرقة كبيراً لا يقطع بسرقة صغيراً كالحر ولنا أنه سرق مالا مملوكاً تبلغ قيمته نصاباً فوجب القطع عليه كسائر الحيوانات، وفارق الحر فإنه ليس بمال ولا مملوك، وفارق الكبير لأن الكبير لا يسرق وإنما يخدع بشيء إلا أن يكون في حال زوال عقله بنوم أو جنون فتصح سرقة ويقطع سارقه، فإن كان المسروق في حال نومه أو جنونه أم ولد ففي قطع سارقها وجهان

(أحدهما) لا يقطع لأنها لا يحل بيعها ولا نقل الملك فيها فأشبهت الحررة (والثاني) يقطع لأنها مملوكة تضمن بالقيمة فأشبهت القن، وحكم المدبر حكم القن لأنه يجوز بيعه ويضمن بقيمته، فأما المكاتب فلا يقطع سارقه لأن ملك سيده ليس بتام عليه لكونه لا يملك منافع ولا استخدامه ولا أخذ أرش الجناية عليه، ولو جنى السيد عليه لزمه له الارش ولو استوفى منافعها لزمه عوضها ولو حبسه لزمه أجره مثله مدة حبسه أو انظاره مقدار مدة حبسه ولا يجب القطع لأجل ملك المكاتب في نفسه لأن الإنسان لا يملك نفسه فأشبه الحر، وإن سرق من مال المكاتب شيئاً فعليه القطع لأن ملك المكاتب ثابت في مال نفسه إلا أن يكون السارق سيده فلا قطع عليه لأن له في ماله حقاً وشبهة تدراً الحد ولذلك لو وطئ جاريته لم يحد

قال أبو بكر والقاضي لا قطع فيه وهو قول أبي حنيفة لأن المقصود منه ما فيه من كلام الله تعالى وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه، واختار أبو الخطاب وجوب قطعه، وقال هو ظاهر كلام أحمد فإنه سئل عن سرق كتاباً فيه علم لينظر فيه فقال كلما بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع، وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر لعموم الآية في كل سارق ولأنه متقوم بتبلغ قيمته نصاباً فوجب القطع بسرقة ككتب الفقه

﴿مسألة﴾ (ويقطع بسرقة سائر كتب العلم)

ولأنهم فيه خلافاً بين أصحابنا في القطع بسرقة كتب الفقه والحديث وسائر العلوم الشرعية لعموم الأدلة (فصل) فإن قلنا لا يقطع بسرقة المصحف وكان عليه حلية تبلغ نصاباً خرج فيه وجهان (أحدهما) لا يقطع وهو قياس قول أبي إسحاق بن شاقلا ومذهب أبي حنيفة لأن الحلي تابع لما لا يقطع بسرقة فأشبهت ثياب الحر

(والثاني) يقطع وهو قول القاضي لأنه سرق نصاباً من الحلي فأشبهه مالو سرقة منفرداً واصل هذين الوجهين من سرق صديقاً عليه حلي

(فصل) وإن سرق عيناً موقوفة وجب القطع لأنها مملوكة للموقوف عليه ويحتمل أن لا يقطع بناء على الوجه الذي يقول إن الموقوف لا يملكه الموقوف عليه، فعلى هذا إن كان وقفاً غير معين لم يقطع بسرقة

(فصل) وإن سرق ماء فلا قطع فيه قاله أبو بكر وأبو اسحاق بن شاقلا لانه مما لا يتمول عادة ولا أعلم في هذا خلافاً، وإن سرق كلاً أو ملحاً فقال أبو بكر لا قطع فيه لانه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه فأشبه الماء

وقال أبو اسحاق بن شاقلا فيه القطع لانه يتمول عادة فأشبهه التبن والشعير، وأما الثلج فقال القاضي هو كالماء لانه ماء جامد فأشبهه الجليد والأشبه انه كالمالح لانه يتمول عادة فهو كالمالح المنعقد من الماء، وأما التراب فان كان مما تقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطين والبناء فلا قطع فيه لانه لا يتمول، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الارمني الذي يعد للدواء أو المعدل للغسل به أو الصبغ كالمغرة احتمل وجهين (أحدهما) لا قطع فيه لانه من جنس ما لا يتمول أشبه الماء

(والثاني) فيه القطع لانه يتمول عادة ويحمل الى البلدان للتجارة فيه فأشبهه العود الهندي، ولا يقطع بسرقة السرجين لانه إن كان نجساً فلا قيمة له وإن كان طاهراً فلا يتمول عادة ولا تكثر الرغبات فيه فأشبهه التراب الذي للبناء، وماعمل من التراب كاللبن والفخار ففيه القطع لانه يتمول عادة (فصل) وما عدا هذا من الأموال ففيه القطع سواء كان طعاماً أو ثياباً أو حيواناً أو أحجاراً أو قصباً أو صيداً أو نورة أو حصاً أو زرعاً أو ثوباً أو فخاراً أو زجاجاً أو غيره وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور، وقيل أبو حنيفة لا قطع على سارق الطعام الرطب الذي يتسارع اليه الفساد كالفواكه

﴿ مسألة ﴾ (ولا يقطع بسرقة آلة لهو ولا محرم كالخمر)

لا يقطع بسرقة آلة لهو كالطنبور والمزمار والشبابة وإن بلغت قيمته مفصلاً نصاباً وبهذا قال أبو حنيفة، وقال أصحاب الشافعي إن كانت قيمته بعد زوال تأليفه نصاباً ففيه القطع وإلا فلا لانه سرق ما قيمته نصاباً لا شبهة له فيه من حرز مثله وهو من أهل القطع فوجب قطعه كالمال كان ذهباً مكسوراً ولنا انه آلة للمعصية بالاجماع فلا يقطع بسرقة كالخمر ولأن له حقاً في أخذها لكسرها فكان ذلك شبهة مانعة من القطع كاستحقاقه مال ولده فإن كانت عليه حلية تبلغ نصاباً فلا قطع فيه أيضاً في قياس قول أبي بكر لانه متصل بما لا قطع فيه أشبه الخشب واللاتار وقال القاضي فيه القطع وهو مذهب الشافعي لانه سرق نصاباً من حرزه أشبه المنفرد

(فصل) ولا يقطع بسرقة محرم كالخمر والخنزير والميتة ونحوها سواء سرقه من مسلم أو كافر وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وحكي عن عطاء أن سارق خمر الذمي يقطع وإن كان مسلماً لأنه مال لم أشبه ما لو سرق دراهمهم

ولنا أنها عين محرمة فلا يقطع بسرقتها كالخنزير ولأن ما لا يقطع بسرقة من المسلم لا يقطع بسرقة من الذمي كالميتة والدم، وما ذكره ينتقص بالخنزير ولا اعتبار به فإن الاعتبار بحكم الاسلام وهو يجري عليهم دون أحكامهم

﴿ مسألة ﴾ (وإن سرق آنية فيها الخمر أو صلياً أو صنم ذهب لم يقطع وعند أبي الخطاب يقطع)

والطبايح تقول رسول الله ﷺ « لا قطع في ثمر ولا كثر » رواه أبو داود ولان هذا ممرض للهلاك أشبه ما لم يحرز . ولا قطع فيما كان أصله مباحا في دار الاسلام كالصيود والخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقنا والممول من الخشب فانه يقطع به وما عدا هذا لا يقطع به لانه يوجد كثيرا مباحا في دار الاسلام فأشبهه التراب . ولا قطع في القرون وإن كانت معمولة لان الصنعة لا تكون غالبية عليها بل القيمة لها بخلاف معمول الخشب ، ولا قطع عنده في التوابل والتوراة والحص والزرنيخ والملح والحجارة واللبن والفخار والزجاج . وقال الثوري ما يفسد في يومه كالثرید والحمل لا قطع فيه ولنا عموم قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ سئل عن الثمر المعلق فذكر الحديث ثم قال « ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن ففيه القطع » رواه أبو داود وغيره . وروى ان عثمان رضي الله عنه أتى برجل قد سرق آرجة فأمر بها عثمان فأقيمت فبلغت قيمتها ربع دينار فأمر به عثمان فقطع ، رواه سعيد ولان هذا مال يتمول في العادة ويرغب فيه فيقطع سارقه إذا اجتمعت الشروط كالمحفف ولان ماوجب القطع في معمولة وجب فيه قبل العمل كالذهب والفضة ، وحديثهم أراد به الثمر المعلق بدليل حديثنا فانه مفسر له وتشبيهه بغير المحرز لا يصح لان غير المحرز مضيع وهذا محفوظ ولهذا افرق سائر الاموال بالمحرز وعدمه ، وقولهم يوجد مباحا في دار الاسلام ينتقض بالذهب والفضة والحديد والنحاس وسائر المعادن ، والتراب قد سبق القول فيه

إذا سرق اناء فيه خمر يقطع وهو مذهب الشافعي كما لو سرقه ولا شيء فيه ، وقال غيره من أصحابنا لا يقطع لانه متصل بما لا قطع فيه فأشبه ما لو سرق شيئا مشتركا بينه وبين غيره بحيث تبلغ قيمته بالشركة نصابا وقال ابن شاقلا لو سرق اداة فيها ماء لم يقطع لا تصالها بما لا قطع فيه ووجه الأول أنه سرق نصابا من حرز لا شبهة له فيه أشبه ما لو سرقه فارغا ، وإن سرق صليبا أو صنما من ذهب أو فضة يبلغ نصابا متصلا فقال القاضي لا قطع فيه وهو قول أبي حنيفة ، وقال ابو الخطاب يقطع سارقه وهو مذهب الشافعي ، ووجه الوجهين ما تقدم فيما إذا سرق آلة لهو محلاة والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها ان التي قبلها له كسره بحيث لا يبقى له قيمة تبلغ نصابا وههنا لو كسر الذهب والفضة بكل وجه لم تنقص قيمته عن النصاب ولأن الذهب والفضة جواهرهما غالب على الصنعة المحرمة فكانت الصناعة فيها مغمورة بالنسبة إلى قيمة جواهرهما وغيرهما بخلافها فتكون الصناعة غالبية عليه فيكون تابعا للصناعة المحرمة فأشبهه الاوتار

(فصل) ولو سرق اناء من ذهب أو فضة قيمته نصابا إذا كان منكسرا فعليه القطع لانه غير مجمع على تحريره وقيمه بدون الصناعة المختلف فيها نصاب وإن سرق اناء معدا لحمل الخمر ووضع فيه ففيه القطع لان الاناء لا تحريم فيه وإنما يحرم عليه نيته وقصده فأشبه ما لو سرق سكيناً معدة للذبح

(فصل) فان سرق مصحفاً فقال أبو بكر والقاضي لا قطع فيه وهو قول أبي حنيفة لان المقصود منه ما فيه من كلام الله وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه، واختار أبو الخطاب وجوب قطعه وقال هو ظاهر كلام أحمد فانه سئل عن سرق كتاب فيه علم لينظر فيه فقال كل ما بلغت قيمته ثلاثة دراهم فيه القطع وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر لعموم الآية في كل سارق ولانه متقوم تبلغ قيمته نصاباً فوجب القطع بسرقة ككتب الفقه ولا خلاف بين أصحابنا في وجوب القطع بسرقة كتب الفقه والحديث وسائر العلوم الشرعية، فان كان المصحف محلي بحلية تبلغ نصاباً خرج فيه وجهان عند من لم ير القطع بسرقة المصحف (أحدهما) لا يقطع وهذا قياس قول أبي إسحاق بن شاقلا ومذهب أبي حنيفة لان الحلي تابعة لما لا يقطع بسرقة أشبهت ثياب الحر (والثاني) يقطع وهو قول القاضي لانه سرق نصاباً من الحلي فوجب قطعه كما لو سرقه منفرداً، وأصل هذين الوجهين من سرق صبيها عليه حلي

(فصل) وان سرق عينا موقوفة وجب القطع عليه لانها مملوكة الموقوف عليه، ويحتمل أن لا يقطع بناء على الوجه الذي يقول ان الموقوف لا يملكه الموقوف عليه (الشرط الرابع) أن يسرق من حرز ويخرجه منه وهذا قول أكثر أهل العلم وهذا مذهب عطاء والشعبي وأبي الاسود الدؤلي وعمر بن عبد العزيز والزهري وعروة بن دينار والثوري ومالك

الخنازير أو سيفاً يمد لقطع الطريق ولو سرق مندبلاً في طرفه دينار مشدود يعلم به فعله القطع وإن لم يعلم به فلا قطع فيه لانه لم يقصد سرقة فأشبهه ما لو تعاق بثوبه، وقال الشافعي يقطع لانه سرق نصاباً فأشبهه ما لو سرق ما لا يعلم أن قيمته نصاب والفرق بينهما أنه علم بالمسروق ههنا وقصد سرقة بخلاف الدينار فانه لم يردده ولم يقصد أخذه فلا يؤخذ به بإيجاب الحد عليه

(فصل) الثالث أن يسرق نصاباً وهو ثلاثة دراهم أو قيمة ذلك من الذهب والعروض، وعنه أنه ثلاثة دراهم أو ربع دينار أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرها وعنه لا تقوم العروض إلا بالدرهم فلا يجب القطع بسرقة دون النصاب في قول الفقهاء كلهم إلا الحسن وداود وابن بنت الشافعي والخوارج فانهم قالوا يقطع في القليل والكثير لعموم الآية ولما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « لعن الله السارق يرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده » متفق عليه ولانه سارق من حرز فتقطع يده كسارق الكبير

ولنا قول النبي ﷺ « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً » متفق عليه واجماع الصحابة على ما سنده وهذا يخص عموم الآية، والحبل يحتمل أن يساوي ذلك، وكذلك البيضة يحتمل أن يراد بها بيضة السلاح وهي تساوي ذلك، واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في قدر النصاب الذي

والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم عن أحد من أهل العلم خلافهم إلا قولاً - حكى عن عائشة والحسن والنخعي فيمن جمع المتاع ولم يخرج به من الحرز عليه القدر ، وعن الحسن مثل قول الجماعة ، وحكى عن داود أنه لا يعتبر الحرز لأن الآية لا تفصيل فيها وهذه أقوال شاذة غير ثابتة عن نقلت عنه

قال ابن المنذر وليس فيه خبر ثابت ولا مقال لأهل العلم إلا ما ذكرناه فهو كالاجماع والاجماع حجة على من خالفه ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً من مزينة سأل النبي ﷺ عن الثمار فقال « ما أخذ في غير اكلمه فاحتمل ففيه قيمته ومثله معه ، وما كان في الخزائن ففيه القطع إذا بلغ ثمن الحنن » رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، وهذا الخبر يخص الآية كما خصصناها في اعتبار النصاب ، إذا ثبت اعتبار الحرز والحرز ماعد حرزاً في العرف فإنه لما ثبت اعتباره في الشرع من غير تنصيص على بيانه علم أنه رد ذلك إلى أهل العرف لأنه لا طريق إلى معرفته إلا من جهته فيرجع إليه كما رجعنا إليه في معرفة القبض والفرقة في البيع وأشباه ذلك

إذا ثبت هذا فإن من حرز الذهب والفضة والجواهر الصناديق تحت الاغلاق والاقفال الوثيقة في العمران ، وحرز اثياب وما خف من المتاع كالصفر والنحاس والرصاص في الدكاكين والبيوت المغفلة في العمران أو يكون فيها حافظ فيكون حرزاً وإن كانت مفتوحة ، وإن لم تكن مغفلة ولا فيها حافظ فليست بحرز . وإن كانت فيها خزائن مغفلة فالخزائن حرز لما فيها وما خرج عنها

يجب القطع بسرقة فروى عنه أبو اسحاق الجوزجاني أنه ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرها وهذا قول مالك واسحاق وروى عنه الاثرم أنه إن سرق من غير الذهب والفضة ما قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم قطع وعنه أن الأصل الورق ويقوم الذهب به فإن نقص ربع دينار عن ثلاثة دراهم لم يقطع سارقه وهذا يحكى عن الليث وأبي ثور وقالت عائشة لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً ، وروي هذا عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، وبه قال الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والشافعي وابن المنذر لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » وقال عثمان البتي تقطع اليد في درهم فما فوقه وعن أبي هريرة وأبي سعيد أن اليد تقطع في أربعة دراهم فصاعداً ، وعن عمر رضي الله عنه أن الخمس لا تقطع إلا في الخمس وبه قال سليمان بن يسار وابن أبي ليلى وابن شبرمة . وروي ذلك عن الحسن وقال انس رضي الله عنه قطع أبو بكر في مجن قيمته خمس دراهم رواه الجوزجاني بإسناده وقال عطاء وأبو حنيفة وأصحابه لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم لما روى الحجاج ابن أرمطة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال « لا قطع إلا في عشرة دراهم » وروى ابن عباس قال قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم وعن النخعي لا تقطع اليد إلا في أربعين درهماً

فليس بمحرز ، وقد روي عن أحمد في البيت الذي ليس عليه غلق يسرق منه أراه : سارقا ، وهذا محمول على أن أهله فيه . فأما البيوت التي في البساتين أو الطرق أو الصحراء فإن لم يكن فيها أحد فليست حرزاً سواء كانت مغلقة أو مفتوحة لأن من ترك متاعه في مكان خال من الناس والعمران وانصرف عنه لا يعد حافظاً له ، وإن أغلق عليه ، وإن كان فيها أهلها أو حافظ فهي حرز سواء كانت مغلقة أو مفتوحة ، وإذا كان لابسا للثوب أو متوسداً له نائماً أو مستيقظاً أو مقترشاً له أو متكئاً عليه في أي موضع كان من البلد أو برية فهو محرز بدليل أن رداء صفوان سرق وهو متوسد له فقطع النبي ﷺ سارقه ، وإن تدرج عن الثوب زال الحرز إن كان نائماً ، وإن كان الثوب بين يديه أو غيره من المتاع كبز البرازين وقماش الباعة وخبز الخبازين بحيث يشاهده وينظر إليه فهو محرز وإن نام أو كان غائبا عن موضع مشاهدته فليس بمحرز وإن جعل المتاع في الغرائر وعلم عليها ومعها حافظ يشاهدها فهي محرزة وإلا فلا

(فصل) والخيمة والحركاه إن نصبت وكان فيها أحد نائماً أو منتبها فهي محرزة وما فيها لأنها هكذا تحرز في العادة وإن لم يكن فيها أحد ولا عندها حافظ فلا قطع على سارقها ، ومن أوجب القطع في السرقة من الفسطاط الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي إلا أن أصحاب الرأي قالوا يقطع السارق من الفسطاط دون سارق الفسطاط . ولنا أنه محرز بما جرت به العادة أشبه ما فيه

ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه قيمته ثلاثة دراهم متفق عليه قال ابن عبد البر هذا أصح حديث يروى في هذا الباب لا يختلف أهل العلم في ذلك وحديث أبي حنيفة الأول يرويه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، والذي روي عن الحجاج ضعيف أيضاً والحديث الثاني لا دلالة فيه على أنه لا يقطع بما دونه فإن من أوجب القطع بثلاثة دراهم أوجبه بعشرة ويبدل هذا الحديث على أن العرض يقوم بالدرهم لأن المجن قوم بها ولأن ما كان الذهب فيه أصلاً كان الورق فيه أصلاً كنصب الزكوات والديات وقيم التلقات ، وقد روى أنس أن سارقاً سرق مجن ما يسرنى أنه لي بثلاثة دراهم أو ما يساوي ثلاثة دراهم فقطعه أبو بكر وأتي عثمان برجل قد سرق أترجة فأمر بها عثمان فقامت فبلغت قيمتها ربع دينار فقطع

(فصل) وإذا سرق ربع دينار من المضروب الخالص ففيه القطع وإن كان فيه غش أو تبر يحتاج إلى تصفية لم يجب القطع حتى يبلغ ما فيه من الذهب ربع دينار لأن السبك ينتصه وإن سرق ربع دينار قراضة أو تبراً خالصاً أو حلياً ففيه القطع نص عليه أحمد في رواية الجوزجاني قال قلت له كيف يسرق ربع دينار فقال قطعة ذهب أو خاتماً أو حلياً وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي وذكر القاضي في وجوب القطع احتمالين

(أحدهما) لا قطع عليه وهو قول بعض أصحاب الشافعي لأن الدينار اسم للمضروب

(فصل) وحرز البقل وقدور الباقلاء ونحوها بالشرايح من انقصب أو الخشب اذا كان في السوق حارس وحرز الخشب والحطب والقصب في الحظائر وتعبئة بعضه على بعض وتقييده بقيد بحيث يعسر اخذ شي منه على ما جرت به العادة الا ان يكون في فندق مغلق عليه فيكون محرزا وان لم يقيد (فصل) والابل على ثلاثة أضرب : باركة وراعية وسائرة فاما الباركة فان كان معها حفظ لها وهي معقولة فهي محرزة وان لم تكن معقولة وكان الحافظ ناظراً اليها أو مستيقظاً بحيث يراها فهي محرزة ، وإن كان نائماً أو مشغولاً عنها فليست محرزة لان العادة أن الرعاة إذا أرادوا النوم عقّلوا إبلهم ولان حل العقولة ينبه النائم والمشتغل وان لم يكن معها احد فهي غير محرزة سواء كانت معقولة أو لم تكن . وأما الراعية فحرزها بنظر الراعي اليها فمأخوذ عن نظره أو نام عنه فليس بمحرز لان الراعية إنما تحرز بالراعي : نظره . وأما السائرة فان كان معها من يسوقها فحرزها نظره اليها سواء كانت مقطرة أو غير مقطرة وما كان منها بحيث لا يراه فليس بمحرز وان كان معها قائد فحرزها ان يكثّر الالتفات اليها والراعاة لها ويكون بحيث يراها اذا التفت وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحرز القائد الا التي زمامها بيده لأنه يوليها ظهره ولا يراها الا نادراً فيمكن اخذها من حيث لا يشعر ولنا أن العادة في حفظ الابل المقطرة بمراعاتها بالالتفات وامساك زمام الاول فكان ذلك حرزاً لها كالتي زمامها في يده فان سرق من أحمال الجمل السائرة المحرزة متاعاً قيمته نصاب قطع وكذلك

ولنا ان ذلك ربع دينار لانه يقال له دينار قراضه ومكسور أو دينار خلاص ولانه لا يمكنه سرقة ربع دينار مفرد في الغالب إلا مكسوراً ، وقد أوجب عليه القطع بذلك ولانه حق لله تعالى تعلق بالمضروب فتعلق بما ليس بمضروب كالزكاة والخلاف فيما إذا سرق من المكسور والتبر مالا يساوي ربع دينار صحيح فإن باع ذلك ففيه القضم ، والدينار هو المثل من مثاقيل الناس اليوم وهو الذي كل سبعة منها عشرة دراهم وهو الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وقبله ولم يتغير وإنما كانت الدراهم مختلفة فجمعت وجلت كل عشرة منها سبعة مثاقيل فهي التي يتعاقى القطع بثلاثة منها إذا كانت خالصة مضروبة كانت أو غير مضروبة على ما ذكرناه في الذهب وعند أبي حنيفة ان النصاب انما يتعلق بالمضروب منها ، وقد ذكر ما دل عليه ويحتمل ما قاله في الدراهم لان اطلاقها يتناول الصحاح المضروبة بخلاف ربع الدينار على اننا قد ذكرنا فيها احتمالاً متقدماً فلهذا أولى وما قوم من غيرهما بها فلا قطع فيه حتى يبلغ ثلاثة دراهم صحاحاً لان اطلاقها ينصرف الى المضروب دون المكسر

﴿ مسألة ﴾ (وان سرق نصاباً ثم نقصت قيمته أو ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما لم يسقط القطع) اذا نقصت قيمة العين عن النصاب بعد اخراجها من الحرز لم يسقط القطع وبهذا قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يسقط لان النصاب شرط فتعتبر استدأته

ولنا قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولانه نقص حدث في العين فلم يمنع

ان سرق الحمل وان سرق الحمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يقطع لانه في يد صاحبه وان لم يكن صاحبه نائماً عليه قطع وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع عليه لان مافي الحمل محرزه فاذا أخذ جميعه لم يهتك حرز المتاع فصار كما لو سرق أجزاء الحرز ولنا ان الحمل محرز بصاحبه ولهذا لو لم يكن معه لم يكن محرزاً فقد سرق من حرز مثله فاشبهه ما لو سرق المتاع ولانسلم ان سرقة الحرز من حرزه لا توجب القلع فانه لو سرق الصندوق بما فيه من بيت هو محرز فيه وجب قطعه وهذا التفصيل في الابل التي في الصحراء فاما التي في البيوت والسكان المحصن على الوجه الذي ذكرناه في الثياب فهي محرزة والحكم في سائر المواشي كالحكم في الابل على ما ذكرناه من التفصيل فيها

(فصل) واذا سرق من الحمام ولا حافظ فيه فلا قطع عليه في قول عامتهم وإن كان ثم حافظ فقال احمد ليس على سارق الحمام قطع . وقال في رواية ابن منصور لا يقطع سارق الحمام إلا أن يكون على المتاع قاعد مثل ماصنع بصفوان وهذا قول ابي حنيفة لانه ماذون للناس في دخوله فجري مجرى سرقة الضيف من البيت المأذون له في دخوله ولان دخول الناس اليه يكثر فلا يتمكن الحافظ من حفظ مافيه . قال القاضي وفيه رواية أخرى أنه يجب القطع اذا كان فيه حافظ وهو قول مالك والشافعي واسحاق وأبي ثور وابن المنذر لانه متاع له حافظ فيجب قطع سارقه كما لو كان في بيت والاول أصح

القطع كما لو حدث باستعماله ، والنصاب شرط لوجوب القطع فلا تعتبر استدামته كالحرز وما ذكره يبطل بالحرز فانه لو زال الحرز لم يسقط عنه القطع وسواء نقصت قيمتها بعد الحكم او قبله لان سبب الوجوب السرقة فيعتبر النصاب حينئذ . فأما ان نقص النصاب قبل الاخراج لم يجب القطع لعدم الشرط قبل تمام السبب وسواء نقصت بفعله او بغير فعله . فان وجدت ناقصة ولم يدرك هل كانت ناقصة حين السرقة او حدث النقص بعدها لم يجب القطع لان الوجوب لا يثبت مع الشك في شرطه ولان الاصل عدمه

﴿ مسألة ﴾ (وان ملك العين المسروقة بهية او بيع او غير ذلك من أسباب الملك وكان ملكها قبل رفعه إلى الحاكم والمطالبة بها عنده لم يجب القطع) وبهذا قال مالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، ولا نفعل فيه خلافاً ، وان ملكها بعده لم يسقط القطع عند مالك والشافعي واسحاق ، وقال أصحاب الرأي يسقط لانها صارت ملكه فلا يقطع في عين هي ملكه كما لو ملكها قبل المطالبة بها ولان المطالبة بشرط والشروط يعتبر دوامها ولم يبق لهذه العين مطالب

ولنا ما روى الزهري عن ابن صفوان عن صفوان بن امية انه نام في المسجد وتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه فجاء بسارقه الى النبي ﷺ فأمر به النبي ﷺ ان يقطع فقال صفوان

وهذا يفارق ما في البيت من الوجهين الذين ذكرناهما، فاما ان كان صاحب اثياب قاعدا عليها أو متوسداً لها أو جالساً وهي بين يديه يحفظها قطع سارقها بكل حال كما قطع سارق رداء صفوان من المسجد وهو متوسد له ، وكذلك إن كان نائب صاحب اثياب . إما الحامي وإما غيـه حافظاً لها على هذا الوجه قطع سارقها لأنها محرزة وإن لم تكن كذلك فقال القاضي إن نزع الداخل ثيابه على ما جرت به العادة ولم يستحفظها لأحد فلا قطع على سارقها ولا غرم على الحامي لأنه غير مودع فيضمن ولا هي محرزة فيقطع سارقها وإن استحفظها الحامي فهو مودع يلزمه مراعاتها بالنظر والحفظ فن تشاغل عنها أو ترك النظر اليها فسرقت فعليه الغرم لتفريطه ولا قطع على السارق لأنه لم يسرق من حرز ، وإن تعاهدها الحامي بالحفظ والنظر فسرقت فلا غرم عليه لعدم تفريطه وعلى السارق القـطـع لأنها محرزة وهذا مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد أنه لا قطع عليه في هذه الصورة لما تقدم قال ابن المنذر قال أحمد أرجو أن لا قطع عليه لأنه مأذون للناس في دخوله ، ولو استحفظ رجل آخر متاعه في المسجد فسرق فإن كان قد فرط في مراعاته ونظره اليه فعليه الغرم إذا كان التزم حفظه واجابه إلى ما سأله وإن لم يجبه لكن سكت لم يلزمه غرم لأنه ما قبل الاستيداع ولا قبض المتاع ولا قطع على السارق في الموضعين لأنه غير محرز وإن حفظ المتاع بنظره اليه وقربه منه فسرق فلا غرم عليه وعلى السارق القطع لأنه سرق من حرز ويفارق المتاع في الحمام فإن الحفظ فيه غير ممكن

يارسول الله لم ارد هذا ، ردائي عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ « فهلا كان قبل ان تأتيني به ؟ » رواه ابن ماجه والجوزجاني وفي لفظ قال فأتيته فقالت انقطعه من أجل ثلاثين درهم ؟ انا ابيعه وانسته ثمنها قال « فهلا كان قبل ان تأتيني به ؟ » رواه الاثرم وأبو داود فهذا يدل على انه لو وجد قبل رفعه اليه لدرأ القطع وبعده لا يستقطه ، وقولهم ان المطالبة شرط قلنا هي شرط الحكم لا شرط القطع بدليل أنه لو استرد العين لم يسقط القطع وقد زالت المطالبة

﴿مسئلة﴾ (وإن دخل الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت عن النصاب ثم اخرجها لم يقطع)

لان من شرط وجوب القطع أن يخرج من الحرز العين وهي نصاب ولم يوجد الشرط

﴿مسئلة﴾ (وان سرق فرد خف قيمته منفرداً درهمان وقيمه مع الآخر اربعة لم يقطع)

لانه لم يسرق نصاباً فلم يوجد الشرط

﴿مسئلة﴾ (وان اشتركوا في سرقة نصاب قطعوا سواء أخرجوه جملة او اخرج كل واحد جزءاً)

إذا اشترك جماعة في سرقة نصاب قطعوا ذكره الحنفي وهو قول أصحابنا وبه قال مالك وأبو ثور وقال

الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأصحابنا لا قطع عليهم الا ان تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً لان كل واحد

لم يسرق نصاباً فلم يجب عليه قطع كما لو انفرد بدون النصاب . قال شيخنا : وهذا القول احب الي

لان القطع ههنا لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص والمجمع عليه فلا يجب والاحتياط باسقاطه

لان الناس يضع بعضهم ثيابه عند ثياب بعض ويشته على الحامي صاحب الثياب فلا يمكنه منع أخذها لعدم علمه بها

(فصل) وحرز حائط الدار كونه مبنياً فيها اذا كانت في العمران أو كانت في الصحراء وفيها حافظ فان أخذ من أجزاء الحائط أو خشبه نصاباً في هذه الحال وجب قطعه لان الحائط حرز لغيره فيكون حرزاً لنفسه وإن هدم الحائط ولم يأخذه فلا قطع عليه فيه كما لو أتلف المتاع في الحرز ولم يسرقه ، فان كانت الدار بحيث لا تكون حرزاً لما فيها كدار في الصحراء لا حافظ فيها فلا قطع على من أخذ من حائطها شيئاً لانها اذا لم تكن حرزاً لما فيها فلنفسها أولى . وأما باب الدار فان كان منصوباً في مكانه فهو محرز سواء كان مغلقاً أو مفتوحاً لانه هكذا يحفظ وعلى سارقه القطع اذا كانت الدار محرزة بما ذكرناه وأما أبواب الخزائن في الدار فان كان باب الدار مغلقاً فهي محرزة سواء كانت مفتوحة أو مغلقة ، وإن كان مفتوحاً لم تكن محرزة إلا أن تكون مغلقة أو يكون في الدار حافظ والفرق بين باب الدار وباب الخزانة أن أبواب الخزائن تحرز بباب الدار وباب الدار لا يحرز إلا بنصبه ولا يحرز بغيره وأما حلقة الباب فان كانت مسمورة فهي محرزة وإلا فلا لانها تحرز بتسميرها

(فصل) وإن سرق باب مسجد منصوباً أو باب السكبة المنصوب أو سرق من سقفه شيئاً أو تأزيره ففيه وجهان

أولى من الاحتياط بإيجابه ولانه مما يدرأ بالشبهات ، واحتج من أوجبه بأن النصاب احد شرطي القطع فاذا اشترك الجماعة كانوا كالواحد قياساً على هتك الحرز ولان سرقة النصاب فعل يوجب القطع فاستوى فيه الواحد والجماعة كالقصاص ولم يفرق أصحابنا بين كون المسروق ثقيلًا يشترك الجماعة في حمله وبين ان يخرج كل واحد منهم جزءاً ونص أحد على هذا وقال مالك : ان انفرد كل واحد منهم بجزء لم يقطع واحد منهم كما لو انفرد كل واحد من قاطعي اليد بقطع جزء منها لم يجب القصاص .

ولنا انهم اشتركوا في هتك الحرز واخراج النصاب فلزمهم القطع كما لو كان ثقيلًا فعملوه وفارق القصاص فانه يعتمد المائلة ولا توجد المائلة ما لا ان توجد افعالهم في جميع أجزاء اليد وفي مسئلتنا القصد الزجر من غير اعتبار مائلة والحاجة الى الزجر عن اخراج المال وجوده وسواء دخل الحرز معاً او دخل أحدهما فاخرج بعض النصاب ثم دخل الآخر فاخرج باقيه لانهما اشتركا في هتك الحرز واخراج النصاب فوجب عليهما القطع كما لو حملاه معاً

(فصل) فان كان أحد الشريكين مما لا قطع عليه كأبي السروق منه قطع شريكه في أحد الوجهين كما لو شاركه في قطع يد ابنه والثاني لا يقطع وهو أصبح لان سرقتها جميعاً صارت علة لقطعها وبسرة الاب لا تصلح موجبة للقطع لانه أخذ ماله أخذه بخلاف قطع يد ابنه فان الفعل تمحض

(أحدهما) عليه القطع وهو مذهب الشافعي وأبو القاسم صاحب مالك وإبي ثور وابن المنذر لانه سرق نصاباً محرراً بحرز مثله لاشبهة له فيه فازمه القطع كباب بيت الأدبي .
(والثاني) لا قطع عليه وهو قول أصحاب الرأي لانه لا مالك له من المخلوقين فلا يقطع فيه كحصر المسجد وقناديله فانه لا يقطع بسرقة ذلك وجهاً واحداً لكونه مما ينتفع به فيكون له فيه شبهة فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال ، وقال احمد لا يقطع بسرقة ستارة الكعبة الخارجة منها ، وقال القاضي هذا محمول على ما ليست بمخيلة لانها انما تحرز بخياطتها . وقال أبو حنيفة لا قطع فيها بحال لما ذكرنا في الباب

(فصل) واذا أجر داره ثم سرق منها مال المستاجر فعليه القطع وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وقال أصحابه لا قطع عليه لان المنفعة تحدث في ملكه لا جرم ثم تنتقل إلى المستاجر ولنا انه هتك حرزاً وسرق منه نصاباً لاشبهة له فوجب القطع كما لو سرق من ملك المستاجر وما قاله لانسله ، ولو استعار داراً فنقبها المعير وسرق مال المستعير منها قطع أيضاً وبهذا قال الشافعي في أحد الوجهين وقال أبو حنيفة لا قطع عليه لان المنفعة ملك له فما هتك حرز غيره ولان له الرجوع متى شاء وهذا يكون رجوعاً

ولنا ما تقدم في التي قبلها ولا يصح ما ذكره لان هذا قد صار حرزاً لمال غيره لا يجوز له الدخول اليه وانما يجوز له الرجوع في العارية والمطالبة برده اليه

عدوانا وانما سقط القصاص لفضيلة الأب لالمعنى في فعله وههنا فعله قد تمكنت الشبهة منه فوجب ان لا يوجب القطع به كاشتراك العائد والخاطيء ، فأما ان أخرج كل واحد منهما نصاباً وجب القطع على شريك الأب لانه انفرد بما يوجب القطع فان أخرج الأب نصاباً وشريكه دون النصاب ففيه الوجهان ، وان اعترف اثنان بسرقة نصاب ثم رجع أحدهما فالقطع على الآخر لانه اختص بالاسقاط فيختص بالسقوط ويحتمل أن يسقط عن شريكه ، لان السبب السرقة منهما وقد اختل أحد جزأيه وكذلك لو أقر بمشاركة آخر في سرقة نصاب ولم يقر الآخر ففي القطع وجهان .

﴿ مسألة ﴾ (وان هتك اثنان حرزاً ودخله فأخرج أحدهما نصاباً وحده أو دخل أحدهما فقدمه إلى باب النقب وأدخل الآخر يد فأخرجه قطعاً)

أما إذا هتك اثنان حرزاً ودخله فأخرج أحدهما نصاباً وحده فقتل أصحابنا القطع عليها . وبه قال أبو حنيفة وأصحابه اذا أخرج نصابين وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر يختص القطع بالخرج لانه هو السارق ، وان أخرج أحدهما دون النصاب والآخر أكثر من نصاب فقتل نصابين فعند أصحابنا وأبي حنيفة وصاحبيه يجب القطع عليها وعند الشافعي وموافقيه لا قطع على من لم يخرج نصاباً وان أخرج أحدهما نصاباً والآخر دون النصاب فعند أصحابنا وعليهما القطع وعند

(فصل) وإن غصب بيتاً فأحرز فيه ماله فسرقه منه أجنبي أو المغصوب منه فلا قطع عليه لانه لاحكم بحرزه اذا كان متعدياً به ظالماً فيه

(فصل) واذا سرق الضيف من مال مضيئه شيئاً نظرت، فإن سرقه من الموضع الذي أنزل فيه أو موضع لم يحرزه عنه لم يقطع لانه لم يسرق من حرز، وإن سرق من موضع محرز دونه نظرت فإن كان منعه قراء فسرق بقدره فلا قطع عليه أيضاً، وإن لم يمنعه قراء فعليه القطع وقد روي عن احمد انه لا قطع على الضيف وهو محمول على إحدى الحالتين الاوليين وقال أبو حنيفة لا قطع عليه بحال لان الضيف بسطه في بيته وماله فأشبه ابنه

ولنا انه سرق مالا محرزاً عنه لاشبهه له فيه فلزمه القطع كالأجنبي، وقوله انه بسطه فيه لا يصح فانه أحرز عنه هذا المال ولم يبسطه فيه وتبسطه في غيره لا يوجب تبسطه فيه كما لو تصدق على مسكين بصدقة أو أهدى الى صديقه هدية فانه لا يستطع عنه القطع بالسرقة من غير ما تصدق به عليه أو أهدى اليه (فصل) وإذا أحرز المضارب مال المضاربة أو الوديعة أو العارية أو المال الذي وكل فيه فسرقه أجنبي فعليه القطع لانه لم يخالفها لانه ينوب مناب المالك في حفظ المال وإحرازه ويده كيداه وان غصب عيناً وأحرزها أو سرقها وأحرزها فسرقها سارق فلا قطع عليه، وقال مالك عليه القطع لانه سرق نصاباً من حرز مثله لاشبهه فيه وللشافعي قولان كالمذهبيين، وقال أبو حنيفة كقولنا في السارق وكتقولهم في الغاصب

الشافعي القطع على مخرج النصاب وحده وعند أبي حنيفة لا قطع على واحد منهما لان المخرج لم يبلغ نصبا بعدد السارقين وقد ذكرنا وجه ما قلنا فيما تقدم.

﴿مسئلة﴾ (فان نقبا حرزا فدخل أحدهما ففرب المتاع من النقب وأدخل الآخر يده فأخرجه فقال أصحابنا قياس قول أحمد أن القطع عليهما).

وقال الشافعي القطع على الخارج لانه مخرج للمتع وقال أبو حنيفة لا قطع على واحد منهما ولنا انها اشتركا في هتك الحرز وإخراج المتاع فلزمهما التمتع كما لو حلاه معاً فأخرجاه، وان وضعه في النقب فمد الآخر يده فأخرجه فأخذه فالتقطع عليهما ونقل عن الشافعي في هذه المسئلة قولان كالمذهبيين في الصورة التي قبلها.

(فصل) قال أحمد في رجلين دخلا دارا أحدهما في سفلهما جمع المتاع وشده بحبل والآخر في علوها مد الحبل فرمى به وراء الدار فالتقطع عليهما لانهما اشتركا في إخراجهما.

﴿مسئلة﴾ (وان رماه الداخل إلى خارج فأخذه الآخر فالتقطع على الداخل وحده)

وان اشتركا في النقب، لان الداخل أخرج المتاع وحده فاختص القطع به.

﴿مسئلة﴾ (وان نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه فلا قطع عليهما ويحتمل ان يقطعا)

(المغني والشرح الكبير) (٣٣) (الجزء العاشر)

ولنا انه لم يسرق المال من مالكه ولا من يقوم مقامه فأشبهه مالو وجده ضائعاً فأخذه وفارق السارق من المالك أو نائبه فإنه أزال يده وسرق من حرزه
 (فصل) وإن سرق نصاباً أو غصبه فأحرزه فجاء المالك فهتك الحرز وأخذ ماله فلا قطع عليه عند أحد سواء أخذه سرقة أو غيرها لأنه أخذ ماله ، وإن سرق غيره ففيه وجهان
 (أحدهما) لا قطع فيه لأن له شبهة في هتك الحرز وأخذ ماله فصار كالسارق من غير حرز ولأن له شبهة في أخذ قدر ماله لذهاب بعض العلماء إلى جواز أخذ الإنسان قدر دينه من مال من هو عليه (والثاني) عليه القطع لأنه سرق نصاباً من حرزه لأشبهة له فيه ، وإنما يجوز له أخذ قدر ماله إذا عجز عن أخذ ماله وهذا أمكنه أخذ ماله فلم يجوز له أخذ غيره ، وكذلك الحكم إذا أخذ ماله وأخذ من غيره نصاباً متميزاً عن ماله فإن كان مختلطاً بماله غير متميز منه فلا قطع عليه لأنه أخذ ماله الذي له أخذه وحصل غيره مأخوذاً ضرورة أخذه فيجب أن لا يقطع فيه ولأن له في أخذه شبهة والحد يدرأ بالشبهات فاما أن سرق منه مالا آخر من غير الحرز الذي فيه ماله أو كان له دين على إنسان فسرق من ماله قدر دينه من حرزه نظرت فإن كان الغاصب أو الغريم باذلاً لما عليه غير ممتنع من أدائه أو قدر المالك على أخذ ماله فتركه وسرق مال الغاصب أو الغريم فعليه القطع لأنه لأشبهة له فيه ، وإن عجز عن استيفاء دينه أو أورش جنايته فسرق قدر دينه أو حقه فلا قطع عليه وقال القاضي عليه القطع بناء على أصلنا في أنه ليس له أخذ قدر دينه

وإنما لم يقطعا لأن الأول لم يسرق والثاني لم يهتك الحرز وإنما سرق من حرز هتكه غيره فأشبهه مالونقب رجل وانصرف وجاء آخر فصادف الحرز مهتوكاً فسرق منه ، ويحتمل أن يقطعا لأنها اشتركا في سرقة نصاب أشبه مالو دخلا معا فاخرج أحدهما المتاع
 ﴿مسئلة﴾ (إلا أن ينقب أحدهما وينهب فيأتي الآخر من غير علم فيسرق فلا قطع)
 لأنه لم يهتك الحرز ومن شرط وجوب القطع هتكه فقد فأت الشرط فيفوت المشروط .
 (فصل) فإن اشترك رجلان في النقب ودخل أحدهما فاخرج المتاع وحده أو أخذه وناوله لآخر خارجاً من الحرز فالقطع على الداخل وحده لأنه أخرج المتاع وحده مع مشاركته في النقب وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة لا قطع عايبهما ، لأن الداخل لم ينفصل عن الحرز ويده على السرقة فلم يلزمه القطع كما لو أتلفه داخل الحرز
 ولنا أن المسروق خرج من الحرز ويده عليه فوجب عليه القطع كما لو أخرج به بخلاف مالو أتلفه لأنه لم يخرج من الحرز .

﴿فصل﴾ الرابع أن يخرج من الحرز ، يشترط أن يسرق من حرز ويخرجه منه وهذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والشعبي وأبو الأسود الدبلي وعمر بن عبد العزيز والزهري وعمر بن دينار

ولنا ان هذا مختلف في حله فلم يجب الحد به كما لو وطئ في نكاح مختلف في صحته وتحريم الاخذ لا يمنع الشبهة الناشئة عن الاختلاف والحدود تدبر بالشبهات، فان سرق أكثر من دينه فهو كالمفصوب منه اذا سرق أكثر من ماله على ماضى

(فصل) ولا بد من اخراج المتاع من الحرز لما قدمنا من الاجماع على اشتراطه متى أخرجه من الحرز وجب عليه القطع سواء حمله الى منزله او تركه خارجا من الحرز وسواء أخرجه بأن حمله او رمى به الى خارج الحرز او شد فيه حبلا ثم خرج فمده به او شده على بهيمة ثم ساقها به حتى أخرجها او تركه في نهر جار فخرج به ففي هذا كاه يجب القطع لانه هو المخرج له اما بنفسه واما بآلته فوجب عليه القطع كالمحمل فأخرجه وسواء دخل الحرز فأخرجه او نقبه ثم أدخل اليه يده او عصا لها شجعة فاجتذبه بها وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع عايه الا أن يكون البيت صغيرا لا يمكنه دخوله لانه لم يهتك الحرز بما أمكنه فأشبه المختلس

ولنا انه سرق نصابا من حرز مثله لاشبهة له فيه وهو من أهل القطع فوجب عليه كما لو كان البيت ضيقا ويخالف المختلس فانه لم يهتك الحرز، وان رمى المتاع فأطارته الريح فأخرجته فعليه القطع لانه متى كان ابتداء الفعل منه لم يؤثر فعل الريح كما لو رمى صيدا فأعانت الريح السهم حتى قتل الصيد جل، ولو رمى الجمار فأعانتها الريح حتى وقعت في المرمى احتسب به وصار هذا كالمحمل ترك

واثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن احد من أهل العلم خلافهم إلا قولاً حكى عن عائشة والحسن والنخعي فيمن جمع المتاع فلم يخرج به من الحرز: عايه انقطع وعن الحسن مثل قول الجماعة وحكى عن داود أنه لا يعتبر الحرز لأن الآية لا تفصيل فيها وهذه أقوال شاذة غير ثابتة عن نقلت عنه قال ابن المنذر ليس في خبر ثابت ولا مقال لأهل العلم إلا ما ذكرناه فهو كالأجماع والاجماع حجة على من خالفه وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ عن الثمر فقال «ما أخذ من غير اكمامه واحتمل ففيه قيمته ومثله معه، وما كان في الجران ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن» رواه أبو داود وابن ماجه وهذا الخبر يخص الآية كما خصصناها في اعتبار النصاب.

﴿مسئلة﴾ (فان سرق من غير حرز فلا قطع عليه) لفوات شرطه مثل أن يجد حرزاً مهتوكاً أو باباً مفتوحاً فيأخذ منه فلا قطع عليه لذلك.

﴿مسئلة﴾ (فان دخل الحرز فاتفق فيه نصاباً ولم يخرج به فلا قطع عليه) لانه لم يسرق لكن يلزمه ضمانه لانه أتلفه ولا يقطع حتى يخرج من الحرز فمضى أخرجه من الحرز فعليه القطع سواء حمله إلى منزله أو تركه خارجاً من الحرز.

﴿مسئلة﴾ (وان ابتلع جوهراً أو ذهباً فخرج به أو نقب ودخل فترك المتاع على بهيمة فخرجت به

المتاع في الماء فخرى به فأخرجه ، ولو أمر صبياً لا يميز فأخرج المتاع وجب عليه القطع لانه آلة له فاما ان ترك المتاع على دابة فخرجت بنفسها من غير سوقها او ترك المتاع في ماء راكد فانفتح فخرج المتاع او على حائط في الدار فطارته الريح ففي ذلك وجهان (أحدهما) عليه انقطع لان فعله سبب خروجه فأشبهه مالو ساق البهيمة او فتح الماء وحلق الثوب في الهواء (والثاني) لا قطع عليه لان الماء لم يكن آلة للاخراج وإنما خرج المتاع بسبب حادث من غير فعله والبهيمة لها اختيار لنفسها

(فصل) وإذا أخرج المتاع من بيت في الدار او الخان الى الصحن فان كان باب البيت مغلقاً ففتحه او نقبه فقد أخرج المتاع من الحرز ، وان لم يكن مغلقاً فما أخرجه من الحرز ، وقد قال احمد إذا أخرج المتاع من البيت إلى الدار يقطع وهو محمول على الصورة الاولى

(فصل) قال احمد الطرار سراً يقطع ، وان اختلس لم يقطع ، ومعنى الطرار الذي يسرق من جيب الرجل او كفه او صفيه وسواء بط ما أخذ منه المسروق او قطع الصفن فأخذه او أدخل يده في الجيب فأخذ ما فيه فان عليه القطع ، وروي عن احمد في الذي يأخذ من جيب الرجل وكفه لا قطع عليه فيكون في ذلك روايتان

أو في ماء جار فأخرجه أو قال لصغير أو معتوه ادخل فأخرجه . فعلم فعليه القطع (أما إذا دخل الحرز فابتلع جوهرة أو ذهباً أو خرج من لم يخرج ما ابتلعه فلا قطع عليه لانه أتلفه في الحرز ، وان خرج ففيه وجهان (أحدهما) يجب لانه أخرجهما في وعائها فأشبهه اخراجها في كفه (والثاني) لا يجب القطع لانه ضمنها بالبلع فكان اتلافاً لها ولا نه ملجأ إلى اخراجها لانه لا يمكنه الخروج بدونها ، وان ترك المتاع على دابة فخرجت بنفسها من غير سوقها أو ترك المتاع في ماء راكد فانفتح فخرج المتاع او على حائط في الدار فطارته الريح ففي ذلك وجهان (أحدهما) عليه القطع لان فعله سبب خروجه فأشبهه مالو ساق البهيمة او فتح الماء وحلق الثوب في الهواء (والثاني) لا قطع عليه لان الماء لم يكن آلة للاخراج وإنما خرج المتاع بسبب حادث من غير فعله والبهيمة لها اختيار لنفسها ، فأما ان ساق الدابة فخرجت بالمسروق او تركه في ماء جار فخرج به فعليه القطع لانه هو المخرج اما بنفسه واما بالته فوجب عليه القطع كما لو حمله فأخرجه وكذلك لو أمر صبياً لا يميز أو معتوهاً فأخرجه فعليه القطع لانه آلة له .

(فصل) وسواء دخل الحرز فأخرجه أو نقبه ثم أدخل اليه يده أو عصا لها شجنة فاجتذبه وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لاحد عليه إلا أن يكون البيت صغيراً لا يمكنه دخوله لانه لم يهتك الحرز بما أمكنه فأشبهه المختلس .

ولنا انه سرق نصاباً من حرز مثله لاشبهه له فيه وهو من أهل القطع فوجب عليه كما لو كان

(فصل) وإذا دخل السارق حرزاً فاحتلب لبنا من ماشية وأخرجه فعليه القطع وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا قطع عليه لانه من الاشياء الرطبة ، وقد مضى الكلام معه في هذا، وإن شربه في الحرز أو شرب منه ما ينقص النصاب فلا قطع عليه لانه لم يخرج من الحرز نصاباً، وإن ذبح الشاة في الحرز أو شق الثوب ثم أخرجهما وقيمتها بعد الشق والذبح نصاب فعليه القطع وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا قطع عليه في الشاة لان اللحم لا يقطع عنده بسرقة والثوب ان شق أكثره فلا قطع فيه لان صاحبه مخير بين أن يضمه قيمة جميعه فيكون قد أخرجه وهو ملك له وقد تقدم الكلام معه في هذه الاصول ، وإن دخل الحرز فابتلع جوهرة وخرج فلم يخرج فلا قطع عليه لانه أكلها في الحرز وإن خرجت ففيه وجهان

(أحدهما) يجب لانه أخرجهما في وعائها فأشبهه إخراجها في كفه (والثاني) لا يجب لانه ضمنها بالبيع فكان اتلافها ولانه ملجأ إلى إخراجها لانه لا يمكنه الخروج بدونها، وإن تطيب في الحرز بطيب وخرج ولم يبق عليه من الطيب ما إذا جمع كان نصاباً فلا قطع عليه لان ما لا يجتمع قد أكله باستعماله فأشبهه مالو أكل الطعام، وإن كان يبلغ نصاباً فعليه القطع لانه أخرج نصاباً وذكر فيه وجه آخر فيما إذا كان ما تطيب به يبلغ نصاباً فعليه القطع وإن نقص ما يجتمع عن النصاب لانه أخرج نصاباً والاول اولى وإن جر خشبة فألقاها بعد أن أخرج بعضها من الحرز فلا قطع عليه سواء

البيت ضيقاً ويخالف المختلس لانه يهتك الحرز ، وإن رمى المتاع فاطارته الريح فأخرجته فعليه القطع لانه متى كان ابتداء الفعل منه لم يؤثر فعل الريح كما لو رمى صيداً فأعانت الريح السهم حتى قتل الصيد حل، ولو رمى الجمار فأعانتها الريح حتى وقعت في المرمى احتسب به وصار هذا كما لو ترك المتاع في الماء فجري به فأخرجه .

(فصل) إذا أخرج المتاع من بيت في الدار أو الخان إلى الصحن فإن كان باب البيت مغلقاً ففتحه أو نقبه فقد أخرج المتاع من الحرز وإن لم يكن مغلقاً فما أخرجه من الحرز، وقد قال أحمد إذا أخرج المتاع من البيت إلى الدار يقطع وهو محمول على الصورة الاولى

(فصل) إذا دخل السارق الحرز فاحتلب لبناً من ماشية وأخرجه فعليه القطع وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا قطع عليه لانه من الاشياء الرطبة وقد مضى الكلام معه في هذا وإن شربه في الحرز أو شرب منه فانتقص النصاب فلا قطع عليه لانه لم يخرج من الحرز نصاباً، وإن ذبح الشاة في الحرز أو شق الثوب ثم أخرجهما وقيمتها بعد الشق والذبح نصاب فعليه القطع وبه قال الشافعي وقال الثوري لا قطع عليه في الشاة لان اللحم لا يقطع عنده بسرقة والثوب ان شق أكثره فلا قطع فيه لأن صاحبه مخير بين ^(١) أن يضمه قيمة جميعه فيكون قد أخرجه وهو ملكه وقد تقدم الكلام معه في هذه الاصول ، وإن تطيب وخرج ولم يبق عليه من الطيب ما إذا جمع كان نصاباً فلا قطع عليه

خرج منها ما يساوي نصاباً أو لم يكن لأن بعضها لا ينفرد عن بعض ، وكذلك لو أمسك الغاصب طرف عمامته والطرف الآخر في يد مالكها لم يضمها : وكذلك إذا سرق ثوباً وعمامة فأخرج بعضهما (فصل) وإذا نقب الحرز ثم دخل فأخرج ما دون النصاب ثم دخل فأخرج ما يتم به النصاب نظرت فإن كان في وقتين متباعدين أو ليلتين لم يجب القطع لأن كل واحدة منهما سرقة مفردة لا تبلغ نصاباً وكذلك إن كانا في ليلة واحدة وبينهما مدة طويلة . وإن تقاربا وجب قطعه لانهما سرقة واحدة وإذا بني فعل أحد الشريكين على فعل شريكه فبناء فعل الواحد بعضه على بعض أولى (الشرط الخامس والسادس والسابع) كون السارق مكلفاً وثبتت السرقة ويطالب بها المالك بالمعروف وتنتفي الشبهات ويذكر ذلك في مواضعه

﴿مسئلة﴾ قال (الا أن يكون المسروق ثمراً أو كثيراً فلا قطع فيه)

يعني به الثمر في البستان قبل ادخاله الحرز فهذا لا قطع فيه عند أكثر الفقهاء كذلك الكثير المأخوذ من النخل وهو جمار النخل . روي معنى هذا القول عن ابن عمر وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور إن كان من ثمر أو بستان محرز ففيه القطع وبه قال ابن المنذر إن لم يصح خبر رافع قال ولا أحسبه ثابتاً ، واحتجوا بظاهر الآية وبقياسه على سائر المحرزات ولنا ما روى رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال « لا قطع في ثمر ولا كثير » أخرجه أبو داود

لأن ما لا يجتمع قد أثلته باستعماله فأشبهه ما لو أكل الطعام ، وإن كان يبلغ نصاباً فعليه القطع لأنه أخرج نصاباً وذكر فيه وجه آخر فيما إذا كان ما تطيب به يبلغ نصاباً فعليه القطع وإن نقص ما يجتمع عن النصاب لأنه أخرج نصاباً والأول أولى لأنه حين الإخراج ناقص عن النصاب ، وإن جرح خشبة فألقاها بعد أن خرج بعضها من الحرز فلا قطع عليه سواء خرج منها ما يساوي نصاباً أو لا لأن بعضها لا ينفرد عن البعض وكذلك لو أمسك الغاصب طرف عمامته والطرف الآخر في يدهما لم يضمهما وكذلك لو سرق ثوباً أو عمامة فأخرج بعضها

(فصل) فإن نقب الحرز ثم دخل فأخرج ما دون النصاب ثم دخل فأخرج ما بقي من النصاب وكان في وقتين متباعدين أو ليلتين لم يجب القطع لأن كل واحدة منهما سرقة مفردة لا تبلغ نصاباً وكذلك إن كانا في ليلة واحدة وبينهما مدة طويلة وإن تقاربا وجب القطع لأنها سرقة واحدة ولأنه إذا بني فعل أحد الشريكين على فعل شريكه إذا سرقا نصاباً فبناء فعل الواحد بعضه على بعض أولى ﴿مسئلة﴾ (والحرز ما جرت العادة بحفظ المال فيه ويختلف باختلاف الأموال والبلدان وعمل السلطان وجوره وقوته وضعفه)

الحرز ما عد حرزاً في العرف فانه لما ثبت اعتباره في الشرع من غير تنصيص على بيانه علم انه

وابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الثمر المعلق فقال « من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثاليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع » وهذا يخص عموم الآية . ولأن البساتين ليس بحرز لغير الثمر فلا يكون حرزا له كما لو لم يكن محوطا فاما ان كانت نخلة او شجرة في دار محرزة فسرقة منها نصا با ففيه القطع لانه سرق من حرز والله أعلم

(فصل) وإن سرق من الثمر المعلق فعليه غرامة مثليه وبه قال اسحاق للخبر المذكور وقال أحمد لا أعلم سببا يدفعه وقال أكثر الفقهاء لا يجب فيه أكثر من مثله قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب غرامة مثليه واعتذر بعض أصحاب الشافعي عن هذا الخبر بأنه كان حين كانت العقوبة في الاموال ثم نسخ ذلك

ولنا قول النبي ﷺ وهو حجة لا تجوز مخالفته الا بمعارضة مثله أو أقوى منه وهذا الذي اعتذر به هذا القائل دعوى للفسخ بالاحتمال من غير دليل عليه وهو فاسد بالاجماع ثم هو فاسد من وجه آخر لقوله ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع فقد بين وجوب القطع مع إيجاب غرامة مثليه وهذا يبطل ما قاله، وقد احتج أحمد بأن عمر أغرم حاطب بن أبي باتمة حين انتحر غلمانة ناقة رجل من مزينة مثلي قيمتها ، وروى الاثرم الحديثين في سننه قال أصحابنا وفي

رد ذلك إلى أهل العرف لانه لا طريق إلى معرفته إلا من جهته فرجع اليه كما رجعنا اليه في معرفة القبض والفرقة في البيع وأشباه ذلك . إذا ثبت ذلك فحرز الاثمان والجواهر والقماس في الدور والدكاكين في العمران وراء الابواب والاعلاق الوثيقة ، وحرز الثياب وما خف من المتاع كالصفر والنحاس والرصاص في الدكاكين والبيوت المقلدة في العمران أو يكون فيها حافظ فيكون حرزا وإن كانت مفتوحة إن لم تكن مغلقة ولا فيها حافظ فليست بحرز وإن كانت فيها خزائن مغلقة فالخزائن حرز لما فيها وما خرج عنها فليس بحرز

وقد روي عن أحمد في البيت الذي ليس عليه غلق فسرقة منه . أراه سارقا وهذا محمول على أن أهله فيه فاما البيوت التي في البساتين أو الطرق أو الصحراء فإن لم يكن فيها أحد فليست حرزا سواء كانت مغلقة أو مفتوحة لأن من ترك متاعه في مكان خال من الناس والعمران وانصرف عنه لا يعد حافظا له وإن أغلق عليه ، وإن كان فيها أهلها أو حافظ فهو حرز سواء كانت مغلقة أو مفتوحة وإذا كان لباسا للثوب أو متوسدا له نائما أو مستيقظا أو مفترشا له أو متمدئا عليه في أي موضع كان من البلد أو برية فهو محرز بدليل رداء صفوان سرق وهو متوسده فقطع النبي ﷺ سارقته وإن تدحرج عن الثوب زال الحرز ان كان نائما ، وإن كان الثوب بين يديه أو غيره من المتاع كبز

الماشية تسرق من الرعى من غير أن تكون محرزة مثلاً قيمتها للحديث وهو ما جاء في سياق حديث عمرو بن شعيب أن السائل قال الشاة الجريسة منهم : يا نبي الله ؟ قال « تمنها ومثله معه والفكاك وما كان في المراح ففنيه القطع إذا كان ما يأخذ من ذلك بمن المجن » هذا لفظ رواية ابن ماجه وماعدا هذين لا يغرم بأكثر من قيمته أو مثله إن كان مثلياً هذا قول اصحابنا وغيرهم الا أبا بكر فإنه ذهب الى إيجاب غرامة المسروق من غير حرز بمثليه قياساً على الثمر المعلق وحريسة الحبل واستدلاً بحديث حاطب

ولنا أن الاصل وجوب غرامة المثلي بمثله والمتقوم بقيمته بدليل التلف والمغصوب والمتهتب والمحتلس وسائر ما يجب غرامته خولف في هذين الموضعين للأثر ففيما عداه يبقى على الاصل

﴿ مسألة ﴾ قال (وابتداء قطع السارق أن تقطع يده اليمنى من مفصل الكف ويحسم فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل السكب وحسمت)

لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده اليمنى من مفصل السكب وهو الكوع وفي قراءة عبد الله بن مسعود (فاقطعوا أيما نها) وهذا إن كان قرأة والا فهو تفسير ، وقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما أنهما قالاً إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع

البزازين وقاش الباعة وخبز الخبازين بحيث يشاهده وينظر اليه فهو محرز وإن نام أو كان غائباً عن موضع مشاهدته فليس بمحرز وإن جعل المتاع في الغرائر وعسك عليها ومعه حافظ يشاهدها فهي محرزة والا فلا .

(فصل) والخيمة والحركة ان نصبت وكان فيها أحد نائماً أو منتبهاً فهي محرزة وما فيها لانها هكذا تحرز في العادة وإن لم يكن فيها أحد ولا عندها حافظ فلا قطع على سارقها ، ومن أوجب القطع في السرقة من الفسطاط الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي إلا أن أصحاب الرأي قالوا : يقطع السارق من الفسطاط دون سارق الفسطاط . ولنا أنه محرز بما جرت به العادة أشبه ما فيه

﴿ مسألة ﴾ (وحرز البقل والباقل ونحوه وقنوره وراء الشرائح إذا كان في السوق حارس) والشرائح تكون من القصب والخشب

﴿ مسألة ﴾ (وحرز الخشب والحطب الحظائر)

وكذلك القصب وتعبئة بعضه على بعض وتقييده بقيد بحيث يمسر أخذ شيء منه على ما جرت العادة إلا أن يكون في فندق مغلق عليه فيكون محرزاً وإن لم يقيد

﴿ مسألة ﴾ (وحرز المواشي الصير وحرزها في المراعي بالرعي ونظره إليها)

ولا يخالف لهما في الصحابة، ولأن البطش بها أقوى فكانت البداية بها أرفع ولأنها آلة السرقة فناسب عقوبته بإعدام آلتها وإذا سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وبذلك قال الجماعة إلا عطاء حكي عنه أنه تقطع يده اليسرى لقوله سبحانه (فاقطعوا أيديهما) ولأنها آلة السرقة والبطش فكانت العقوبة بقطعها أولى، وروي ذلك عن ربيعة وداود وهذا شذوذ يخالف قول جماعة فقهاء الامصار من أهل الفقه والاشتر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال في السارق «إذا سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله» ولأنه في المحاربة الموجبة قطع عضوين إنما تقطع يده ورجله ولا تقطع يده فنقول: جناية أوجب قطع عضوين فكانا رجلا ويداً كالمحاربة ولأن قطع يديه يفوت منفعة الجنس فلا تبقى له يد يأكل بها ولا يتوضأ ولا يستطيع ولا يدفع عن نفسه فيصير كالهالك فكان قطع الرجل الذي لا يشتمل على هذه المفسدة أولى. وأما الآية فالمراد بها قطع يد كل واحد منها بدليل أنه لا تقطع اليدين في المرة الأولى وفي قراءة عبد الله (فاقطعوا أيماهما) وإنما ذكر بلفظ الجمع لأن المثني إذا أضيف إلى المثني ذكر بلفظ الجمع كقوله تعالى (فقد صغت قلبكما) إذا ثبت هذا فإنه تقطع رجله اليسرى لقول الله تعالى (أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) ولأن قطع اليسرى أرفق به لأنه يمكنه المشي على خشبة ولو قطعت رجله اليمنى لم يمكنه المشي بحال، وتقطع الرجل من مفصل الكعب في قول أكثر أهل العلم وفعل ذلك

فما غاب منها عن مشاهدته فقد خرج عن الحرز لأن الراعية هكذا تحرز

﴿مسئلة﴾ (وحرز حمولة الابل بتقطيرها وقائدها وسائقها إذا كان يراها)

الابل على ثلاثة أضرب: باركة وراعية وسائرة فأما الباركة فإن كان معها حافظ لها وهي معقولة فهي محرزة وإن لم تكن معقولة وكان الحافظ ناظراً إليها أو مستيقظاً بحيث يراها فهي محرزة وإن كان نائماً أو مشغولاً عنها فليست محرزة لأن العادة أن الرعاة إذا أرادوا النوم عقلوا إبلهم ولأن المعقولة تنبئه النائم والمشتغل، وإن لم يكن معها أحد فهي غير محرزة سواء كانت معقولة أو لم تكن. وأما الراعية فخرزها بنظر الراعي إليها فباغاب عن نظره أو نام عنه فليس بمحرز لأن الراعية إنما تحرز بالراعي ونظره. وأما السائرة فإن كان معها من يسوقها فخرزها بنظره إليها سواء كانت مقطرة أو غير مقطرة فما كان منها بحيث لا يراه فليس بمحرز وإن كان معها قائد فخرزها أن يكثر الالتفات إليها والمراعاة لها وتكون بحيث يراها إذا انتفت وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يحوز القائد إلا التي زمامها بيده لأنه يوليها ظهره ولا يراها إلا نادراً فيمكن أخذها من حيث لا يشعر

ولنا أن العادة في حفظ الابل المقطرة بمراعاتها بالالتفات وإمسالك زمام الاول فكان ذلك حرزاً

(الجزء الماشر)

(٣٤)

(المغني والشرح الكبير)

عمر رضي الله عنه وكان علي رضي الله عنه يقطع من نصف اقدم من معقد الشراك ويدع له عقبا يمشي عليها وهو قول أبي ثور .

ولنا أنه أحد العضوين المقطوعين في السرقة فيقطع من المفصل كاليد وإذا قطع حسم وهوان ينلى الزيت فإذا قطع غمس عضوه في الزيت لتندس أفواه العروق لئلا ينزف الدم فيموت . وقد روي أن النبي ﷺ آتى بسارق سرق شملة فقال « اقطعه واحسنوه » وهو حديث فيه مقال قاله ابن المنذر ومن استحب ذلك الشافعي وأبو ثور وغيرهما من أهل العلم ويكون الزيت من يدي المال لأن النبي ﷺ أمر به القاطع وذلك يقتضي أن يكون من يدي المال فإن لم يحسم فذكر القاضي أنه لا شيء عليه لأن عليه القطع لا مداواة المحدود، ويستحب للمقطوع حسم نفسه فإن لم يفعل لم يأثم لأنه ترك انتدأوي في المرض وهذا مذهب الشافعي

(فصل) ويقطع السارق بأسهل ما يمكن فيجاس ويضبط لئلا يتحرك فيجني على نفسه وتشدد يده بجبل وتجرح حتى يبين مفصل الكف من مفصل الذراع ثم يوضع بينهما سكين حاد ويدق فوقهما بقوة ليقطع في مرة واحدة أو توضع السكين على المفصل وتمدى مدة واحدة وإن علم قطع أوحى من هذا قطع به .

(فصل) ويسن تعليق اليد في عنقه لما روى فضالة بن عبيدان النبي ﷺ آتى بسارق فقطعت

لها كالتي زمامها في يده فإن سرق من أحمال الجمال السائرة المحرزة متاعا قيمته نصاب قطع وكذلك إن سرق الحمل وإن سرق الجمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يقطع لأنه في يد صاحبه وإن لم يكن صاحبه عليه قطع وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا قطع عليه لأن ما في الحمل محرز به فإذا أخذ جميعه لم يهتك حرز المتاع فصار كما لو سرق أجزاء الحرز

ولنا أن الجمل محرز بصاحبه ولهذا لو لم يكن معه لم يكن محرزا فقد سرقة من حرز مثله فأشبهه ما لو سرق المتاع ولا نسلم أن سرقة الحرز من حرزه لا توجب القطع فإنه لو سرق الصندوق بما فيه من بيت هو محرز فيه وجب قطعه وهذا انتفصيل في الأبل التي في الصحراء فأما التي في البيوت والمساكن المحصن على الوجه الذي ذكرناه في اثياب فهي محرزة والحكم في سائر المواشي كالخكم في الأبل على ما ذكرنا من التفصيل فيها

﴿مسئلة﴾ (وحرز اثياب في الحمام بالحافظ) فإن سرق من الحمام ولا حافظ فيه فلا قطع عليه في قول طائفة وان كان ثم حافظ فقال أحمد ليس على سارق الحمام قطع . وقال في رواية ابن منصور لا يقطع سارق الحمام إلا أن يكون على المتاع قاعد مثل ما صنع بصفوان وهذا قول أبي حنيفة لأنه مأذون للناس في دخوله فجري مجرى سرقة الضيف من البيت المأذون له في دخوله ولا أن دخول الناس إليه يكثر فلا يتمكن الحافظ من حفظ ما فيه ، وفيه رواية أخرى أنه يجب القطع إذا كان فيه

يده ثم أمر بها فصلقت في عنقه رواه أبو داود وابن ماجه وفعل ذلك علي رضي الله عنه ولأن فيه ردعا وزجرا
(فصل) ولا تقطع في شدة حر ولا برد لأن الزمان ربما أعان على قتله والغرض الزجر دون
القتل، ولا تقطع حامل حال حملها ولا بعد وضعها حتى ينقضي نفاسها لئلا ينفضي إلى تلفها وتلف ولدها
ولا يقطع مريض في مرضه لئلا يأتي على نفسه، ولو سرق فقطعت يده ثم سرق قبل اندمال يده لم
يقطع ثانياً حتى يندمل القطع الاول وكذلك لو قطعت رجله قصاصاً لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ
الرجل فإن قيل أليس لو وجب عليه قصاص في اليد الأخرى لقطعت قبل الاندمال والمحارب تقطع
يده ورجله دفعة واحدة وقد قاتم في المريض الذي وجب عليه الحد لا ينتظر برؤيه فلم خالفتم ذلك
هنا؟ قلنا القصاص حق آدمي يخاف فوته وهو مبني على الضيق لحاجته اليه ولأن القصاص قد يجب
في يد ويجب في يدين وأكثر في حالة واحدة فلهذا جاز أن نوالي بين قصاصين ونخالف لأن كل
معصية لها حد مقدر لا تجوز الزيادة عليه فإذا وإلى بين حدين صار كالزيادة على الحد فلم يجز. وأما
قطاع الطريق فإن قطع اليد والرجل حد واحد بخلاف ما نحن فيه. وأما تأخير الحد للمريض ففيه
منع وإن سلمنا فإن الجلد يمكن تخفيفه فيأتي به في المرض على وجه يؤمن معه التلف والقطع لا يمكن تخفيفه.

حافظ حكمها القاضي وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وإبي ثور وابن المنذر لأنه متاع له حافظ فيجب
قطع سارقها كما لو كان في البيت. قال شيخنا: والصحيح الاول وهذا يفارق ما في البيت من الوجهين اللذين
ذكرناهما، فأما إن كان صاحب الثياب قاعداً عليها أو متوسداً لها أو جالساً وهي بين يديه يحفظها
قطع سارقها بكل حال كما قطع سارق رداء صفوان من المسجد وهو متوسد له، وكذلك إن كان صاحب
الثياب أما الحامي وأما غيره حافظاً لها على هذا الوجه قطع سارقها لأنها محرزة وإن لم تكن كذلك
فقال القاضي إن نزع الداخل ثيابه على ما جرت به العادة ولم يستحفظها لا حد فلا قطع على سارقها
ولا غرم على الحامي لأنه غير مودع فيضمن ولا هي محرزة فيقطع سارقها، وإن استحفظها الحامي فهو
مودع تلزمه مراعاتها بالنظر والحفظ فإن تشاغل عنها وترك النظر إليها فسرقت فعليه الغرم لتفريطه
ولا قطع على السارق لأنه لم يسرق من حرز وإن تعاهدها الحامي بالحفظ والنظر فسرقت فلا غرم
عليه لعدم تفريطه وعلى السارق القطع لأنها محرزة وهذا مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد أنه لا
قطع عليه أيضاً في هذه الصورة لما تقدم. قال ابن المنذر قال أحمد أرجو أن لا قطع عليه لأنه مأذون
للناس في دخوله. ولو استحفظ رجل آخر متاعه في المسجد فسرقت فإن كان قد فرط في مراعاته
ونظره إليه فعليه الغرم إذا كان التزم حفظه واجابه إلى ما سأله وإن لم يجبه لكن سكت لم يلزمه
عزم لأنه ما قبل الاستيداع ولا قبض المتاع، ولا قطع على السارق في الموضعين لأنه غير محرز، وإن
حفظ المتاع بنظره إليه وقربه منه فسرقت فلا غرم عليه وعلى السارق القطع لأنه سرق من حرز

(فصل) وإذا سرق مرات قبل القطع أجزأ قطع واحد عن جميعها وتداخلت حدودها لانه حد من حدود الله تعالى فاذا اجتمعت أسبابه تداخل كحد الزنا، وذكر القاضي فيما اذا سرق من جماعة وجاءوا متفرقين رواية أخرى أنها لا تتداخل ولعله يقدر ذلك على حد القذف، والصحيح أنها تتداخل لان القطع خالص حق الله تعالى فتتداخل كحد الزنا والشرب وفارق حد القذف فانه حق لأدمي ولهذا يتوقف على المطالبة باستيفائه ويسقط بالمفوع عنه، فأما إن سرق فقطع ثم سرق ثانياً قطع ثانياً سواء سرق من الذي سرق منه أولاً أو من غيره وسواء سرق تلك العين التي قطع بها أو غيرها وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة اذا قطع بسرقة عين مرة لم يقطع بسرقتها مرة ثانية إلا أن يكون قد قطع بسرقة غزل ثم سرقة منسوجاً أو قطع بسرقة رطب ثم سرقة تمرأ، واحتج بان هذا يتعلق استيفاؤه بمطالبة آدمي فاذا تكرر سببه في العين الواحدة لم يتكرر كحد القذف

ولنا انه حد يجب بفعل في عين فتكرره في عين واحدة كتكرره في الاعيان كالزنا وما ذكره يبطل بالغلز اذا نسج والرطب اذا أتمر ولا نسلم حد القذف فانه متى قذفه بغير ذلك الزنا حد وإن قذفه بذلك الزنا عقيب حده لم يحد لان الغرض اظهار كذبه وقد ظهر وهما الغرض رده عن السرقة ولم يرتدع بالاول فيردع بالثاني كالمودع اذا سرق عيناً أخرى

(فصل) ومن سرق ولا يمتنع له قضاة رجله اليسرى كما يقطع في السرقة الثانية وإن كانت

بمنه سلاء ففيها روايتان

وفارق المتاع في الحمام فان الحفظ فيه غير ممكن لان الناس يضع بعضهم ثيابه عند ثياب بعض ويشته على الحمامي صاحب الثياب فلا يمكنه منع اخذها لعدم علمه بمالكها

﴿مسئلة﴾ (وحرز الكفن في القبر على الميت فلو نبش قبراً واخذ الكفن قطع)

روي عن ابن الزبير أنه قطع نباشاً، وبه قال الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة والشعبي والنخعي وحامد ومالك والشافعي واسحاق وابو ثور وابن المنذر وقال ابو حنيفة والثوري لا قطع عليه لان القبر ليس بحرز لان الحرز ما يوضع فيه المتاع للحفظ والكفن لا يوضع في القبر لذلك ولانه ليس بحرز لغيره فلا يكون حرزاً لغيره، ولان الكفن لا مالك له ولانه لا يخلو اما ان يكون ملكاً للميت او لوارثه وليس ملكاً لواحد منها لان الميت لا يملك شيئاً ولم يبق اهلاً للملك والوارث انما يملك ما فضل عن حاجة الميت ولانه لا يجب القطع الا بمطالبة المالك او نائبه ولم يوجد ذلك ولنا قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وهذا سارق ولأن عائشة رضي الله عنها قالت: سارق امواتنا كسارق احيائنا وما ذكره لا يصح فان الكفن يحتاج الى تركه في القبر دون غيره ويكتفى به في حرزه الا ترى انه لا يترك الميت في غير القبر من غير ان يحفظ كفنه ويترك في القبر وينصرف عنه؟ وقولهم انه لا مالك له ممنوع بل هو مملوك للميت لانه كان مالكا

(أحدهما) تقطع رجله اليسرى لأن السلاء لا نفع فيها ولا جمال فأشبهت كفاً لأصابع عليه قال إبراهيم الحربي عن أحمد فيمن سرق ويمناه جافة تقطع رجله (والرواية الثانية) أنه يستل أهل الخبرة فإن قالوا إنها إذا قطعت رقاً دهمها وانحسرت عروقها قطعت لأنه لا يمكن قطع يمينه فوجب كما لو كانت صحيحة وإن قالوا لا يرقاً دهمها لم تقطع لأنه يخاف ناله وقطعت رجله وهذا مذهب الشافعي، وإن كانت أصابع اليمنى كلها ذاهبة ففيها وجهان (أحدهما) لا تقطع وتقطع الرجل لأن الكف لا يجب فيه دية اليد فأشبه الذراع (والثاني) تقطع لأن الراحة بعرض ما يقطع في السرقة فإذا كان موجوداً قطع كما لو ذهب الخنصر أو البنصر، وإن ذهب بعض الأصابع نظرنا فإن ذهب الخنصر والبنصر أو ذهبت واحدة سواهما قطعت لأن معظم نفعها باق وإن لم يبق إلا واحدة فهي كالتي ذهب جميع أصابعها وإن بقي اثنتان فهل تلحق بالصحيحة أو بما قطع جميع أصابعها؟ على وجهين والاولى قطعها لأن نفعها لم يذهب بالكلية (فصل) ومن سرق وله معنى ففقطعت في قصاص أو ذهبت بأكلة أو تعدى عليه متعددة ما بها سقط القطع ولا شيء على العادي إلا الأدب وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال قتادة يقتص من القاطع وتقطع رجل السارق وهذا غير صحيح فإن يد السارق ذهبت والقاطع قطع عضواً غير معصوم وإن قطعها قاطع بعد السرقة وقبل ثبوت السرقة والحكم بالقطع ثم ثبت ذلك فكذلك، ولو شهد بالسرقة فحبسه الحاكم ليعدل الشهود فقطعه قاطع ثم عدلوا فكذلك، وإن لم

له في حياته ولا يزول ماسكه إلا عما لا حاجة به إليه وولييه يقوم مقامه في المطالبة كقيام ولي الصبي في الطلب بماله . إذا ثبت هذا فلا بد من اخراج الكفن من القبر لأنه الحرز فإن أخرجه من اللحد ووضعه في القبر فلا قطع عليه فيه لأنه لم يخرج من الحرز فأشبه ما لو نقل التناع في البيت من جانب إلى جانب فإن النبي ﷺ سمي القبر بيتاً

(فصل) والكفن الذي يقطع بسرقة ما كان مشروعا فإن كفن الرجل في أكثر من ثلاث لفائف أو المرأة في أكثر من خمس فسرق الزائد عن ذلك أو ترك في تابوت فسرق التابوت أو ترك معه طيباً مجموماً أو ذهباً أو فضة أو جوهراً لم يقطع بأخذ شيء من ذلك لأنه ليس بكفن مشروع فتركه فيه سفه وتضييع فلا يكون محرراً ولا يقطع سارقه

(فصل) وهل يفتقر في قطع النباش إلى المطالبة؟ يحتمل وجهين

(أحدهما) يفتقر إلى المطالبة كسائر السرقات فعلى هذا المطالب الوارث لأنه يقوم مقام الميت في حقوقه وهذا من حقوقه

(والثاني) لا يفتقر إلى طلب لأن الطالب في السرقة من الأحياء شرط لثلاث يكون المسروق مملوكاً للسارق وقد يئس من ذلك ههنا .

يبدلوا وجب القصاص على اقطاع وبهذا قال الشافعي، وقال أصحاب الرأي لا قصاص عليه لان صدقهم محتمل فيكون ذلك شبهة

ولنا انه قطع طرفاً من يكافئه عدداً بغير حق فلزمه القطار كما لو قدامه قبل إقامة البيعة (فصل) وإن سرق قطع الجذاذ يساره بدلا عن يمينه اجزأت ولا شيء على القاطع إلا الادب وبهذا قال قتادة والشعبي وأصحاب الرأي وذلك لان قطع يمين السارق يفضي إلى تفويت منفعة الجنس وقطع يديه بسرقة واحدة فلا يشرع واذا انتفى قطع يمينه حصل قطع يساره مجزئاً عن اقطاع الواجب فلا يجب على قاطعه قصاص وقال أصحابنا في وجوب قطع يمين السارق وجهان وللشافعي فيما اذا لم يعلم القاطع كونها يساراً أو ظناً أن قطعها مجزئ قولان

(أحدهما) لا تقطع يمين السارق كيلا تقطع يده بسرقة واحدة

(والثاني) تقطع كما لو قطعت يساره قصاصاً فأما القاطع فاتفق أصحابنا والشافعي على أنه إن قطعها عن غير اختيار من السارق أو كان السارق أخرجهاد هشة أو ظناً منه أنها تجزئ وقطعها اقطاعاً عالماً بأنها يساره وأنها لا تجزئ فعليه القصاص وإن لم يعلم أنها يساره أو ظناً أنها مجزئة فعليه ديتها، وإن كان السارق أخرجهامختاراً عالماً بالامرين فلا شيء على القاطع لانه أذن في قطعها فأشبهه غير السارق والمختار عندنا ما ذكرناه والله أعلم

(فصل) وحرز جدار الدار كونه مبنياً فيها إذا كانت في العمران أو كانت في الصحراء وفيها حافظ فان أخذ من اجزاء الجدار أو خشبة تبلغ نصاباً في هذه الحال وجب قطعها لان الحائط حرز لذيره فيكون حرزاً لنفسه، وان هدم الحائط ولم يأخذه فلا قطع فيه كما لو تلف المتاع في الحرز ولم يسرقه وإن كانت الدار بحيث لا تكون حرزاً لما فيها كدار في الصحراء لا حافظ لها فلا قطع على من اخذ من جدارها شيئاً لأنها إذا لم تكن حرزاً لما فيها فلنفسها أولى

﴿مسألة﴾ (وحرز الباب تركيبه في موضعه)

سواء كان مغلقاً أو مفتوحاً لانه هكذا يحفظ وعلى سارقه القطع إذا كانت الدار محرزة بما ذكرناه، وأما ابواب الخزان في الدار فان كان باب الدار مغلقاً فهي محرزة سواء كانت مغلقة أو مفتوحة وان كان مفتوحاً لم تكن محرزة الا ان تكون مغلقة أو يكون في الدار حافظ والفرق بين الدار وباب الخزانة أن ابواب الخزانة تحرز بباب الدار وباب الدار لا يحرز الا بنصبه ولا يحرز بذيره، وأما حلقة الباب فان كانت مسجورة فهي كحرزه والا فلا لأنها تحرز بتسميرها

﴿مسألة﴾ (فلو سرق زجاج الكعبة أو باب مسجد أو تأزيره قطع)

إذا سرق باب مسجد منصوباً أو باب الكعبة المنصوب أو سرق من سقفه شيئاً أو تأزيره ففيه وجهان (أحدهما) عاينه القطع وهو مذهب الشافعي وابن القاسم صاحب مالك وأبي ثور وابن المنذر

﴿ مسألة ﴾ قال (فإن عاد حبس ولا يقطع غير يد ورجل)

يعني إذا عاد فسرق بعد قطع يده ورجله لم يقطع منه شيء آخر وحبس وبهذا قال علي رضي الله عنه والحسن والشعبي والنخعي والزهري وحامد والثوري وأصحاب الرأي . وعن أحمد أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يعزّر ويحبس

وروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها قطعاً يد أقطع اليد والرجل وهذا قول قتادة ومالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر . وروي عن عثمان وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز أنه يقطع يده اليسرى في الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة ويقتل في الخامسة لأن جابرًا قال جنيء إلى النبي ﷺ بسارق فقال « اقلوه » فقالوا يا رسول الله إنما سرق فقال « اقطعوه » قال فقطع ثم جنيء به الثانية فقال « اقلوه » قالوا يا رسول الله إنما سرق قال « اقطعوه » فقطع ثم جنيء به الثالثة فقال « اقلوه » فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال « اقطعوه » قال ثم آتي به الرابعة فقال « اقلوه » قالوا يا رسول الله إنما سرق قال « اقطعوه » ثم آتي به الخامسة قال « اقلوه » قال فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فألقيناه في بئر ، رواه أبو داود

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في السارق « وإن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق

لأنه سرق نصاباً محرزاً بحرز مثله لاشبهة له فيه فلزمه القطع كباب بيت الآدمي (والثاني) لا قطع عليه وهو قول أصحاب الرأي لأنه لا مالك له من المخلوقين فلا يقطع كحصر المسجد وقناديله فإنه لا يقطع بسرقة ذلك وجهاً واحداً ولأنه مما ينتفع به الناس فيكون له فيه شبهة فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال وقال أحمد لا يقطع بسرقة ستارة الكعبة الخارجة منها قال القاضي : هذا محمول على ما ليست بمخيلة لأنها إنما تحرز بخياطتها وقال أبو حنيفة لا قطع فيها بحال لما ذكرنا في الباب

﴿ مسألة ﴾ (وإن سرق قناديل المسجد أو حصره فعلى وجهين)

(أحدهما) يقطع لأن المسجد حرز لما يقطع بسرقتها كالباب

(والثاني) لا يقطع وهو قول أبي حنيفة لأن له فيه حقاً وشبهة فأشبهه السرقة من بيت المال ولأنه لا مالك له من المخلوقين ، وهذا أصح إن شاء الله تعالى . وذكر شيخنا في كتاب المغني أنه لا يقطع بسرقة ذلك وجهاً واحداً

﴿ مسألة ﴾ (وإن نام إنسان على رداءه في المسجد فسرقه سارق قطع)

لأن النبي ﷺ قطع سارق رداء صفوان ، وإن مال رأسه عنه فسرقه لم يقطع لأنه لم يبق محرزاً

﴿ مسألة ﴾ (وإن سرق من السوق غزلاً ونم حافظ قطع) لأن حرزه يحافظه فإذا سرقه

قطع كما يقطع بسرقة الثياب من الحمام إذا كان ثم حافظ

﴿ مسألة ﴾ (ومن سرق من النخل أو الشجر من غير حرز فلا قطع عليه ويضمن عرضهما من ثمن)

فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله « ولأن اليسار تقطع قوداً فجاز قطعها في السرقة كاليمينى ولأنه فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد قال النبي ﷺ « اقتصدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر »

ولنا ما روى سعيد حدثنا ابو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه قال حضرت علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه ما ترون في هذا ؟ قالوا اقطعه يا أمير المؤمنين قال قتلته إذا وما عليه القتل بأي شيء يأكل الطعام ؟ بأي شيء يتوضأ ؟ للصلاة ؟ بأي شيء يغتسل من جنابته ؟ بأي شيء يقوم على حاجته ؟ فردّه إلى السجن أياماً ثم أخرجه فاستشار أصحابه فقالوا مثل قولهم الاول وقال لهم مثل ما قال أول مرة فجلده جلداً شديداً ثم أرسله وروي عنه انه قال اني لأستحي من الله أن لا أدع له يداً يبطش بها ولا رجلاً يمشي عاياً ولأن في قطع اليدين تفويت منفعة الجنس فلم يشرع في حد كالقتل، ولأنه لو جاز قطع اليدين لقطعت اليسرى في المرة الثانية لأنها آلة البطش كاليمينى وإنما لم تقطع للمفسدة في قطعها لأن ذلك بمنزلة الإهلاك فإنه لا يمكنه أن يتوضأ ولا يغتسل ولا يستنجي ولا يحترز من نجاسة ولا يزيلها عنه ولا يدفع عن نفسه ولا يأكل ولا يبطش ، وهذه المفسدة حاصلة بقطعها في المرة الثالثة فوجب أن يمنع قطعها كما منعه في المرة الثانية. وأما حديث جابر في حق شخص استحققت القتل بدليل أن النبي ﷺ أمر به في أول مرة وفي كل مرة وفعل ذلك في الخامسة . ورواه النسائي وقال حديث منكر . وأما الحديث الآخر وفعل أبي بكر وعمر فقد عارضه قول علي وقد روي عن عمر انه رجع إلى

يعني بذلك الثمر في البستان قبل ادخاله الحرز . وهذا قول أكثر الفقهاء وكذلك جاز النخل ويسمى السكر ، وروي معنى هذا القول عن ابن عمر وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال ابو ثور ان كان من بستان محرز ففيه القطع وبه قال ابن المنذر إذا لم يصح خبر رافع ولا احسبه ثابتاً واحتجاً بظاهر الآية وبقياسه على سائر المحرزات ولنا ما روى رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال « لا قطع في ثمر ولا كثر » أخرجه ابو داود وابن ماجه ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ انه سئل عن الثمر المعلق فقال « من اصاب به من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجارين فبلغن المحن فعليه القلع » وهذا يخص عموم الآية ولأن البستان ليس بحرز لغير الثمر فلم يكن حرزاً له كما لو لم يكن محفوظاً ، فأما إن كانت شجرة في دار محرزة فسرق منها نصاباً فعليه القطع والله أعلم (فصل) وإذا سرق من الثمر المعلق فعليه غرامة مثليه وبه قال اسحاق والخبر المذكور ، قال أحمد لا أعلم شيئاً يدفعه ، وقال أكثر الفقهاء لا يجب أكثر من مثله قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من

قول علي فروى سعيد حدثنا أبو الاحوص عن سهاك بن حرب عن عبد الرحمن بن عابد قال آبي عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق فأمر به عمر أن تقطع رجله فقال علي إنما قال الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً) الآية وقد قطعت يد هذا ورجله فلا ينبغي أن تقطع رجلاه فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها إما أن تعززه وإما أن تستودعه السجن فاستودعه السجن (فصل) وان سرق من يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الاصابع أو كانت يده صحيحتين فقطعت اليسرى أو شلت قبل قطع يمينه لم تقطع يمينه على الرواية الأولى وتقطع على الثانية وان قطع يسراه قاطع متعمداً فعليه انتقاص لأنه قطع طرفاً معصوماً ، وان قطعه غير متعمد فعليه دينه ولا تقطع يمين السارق وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي وفي قطع رجل السارق وجهان أصحهما لا يجب لأنه لم يجب بالسرقة وسقوط القطع عن يمينه لا يقتضي قطع رجله كما لو كان المقطوع يمينه (والثاني) تقطع رجله لأنه كمنذر قطع يمينه فقطعت رجله كما لو كانت اليسرى مقطوعة حال السرقة وان كانت يمينه صحيحة ويسراه ناقصة نقصاً يذهب بتعظيم نفعها مثل أن يذهب منها الإبهام أو الوسطى أو السبابة احتدل أن يكون كقطعها وينتقل إلى رجله وهذا قول أصحاب الرأي واحتمل أن تقطع يمينه لأن له يداً ينتفع بها أشبه ما لو قطعت خنصرها ، وان كانت يده صحيحتين ورجله اليمنى شلاء أو مقطوعة فلا اعلم فيها قولاً لأصحابنا ويحتمل وجهين (أحدهما) تقطع يمينه وهو مذهب

من الفقهاء قال بوجوب غرامة مثليه واعتذر بعض أصحاب الشافعي عن هذا الخبر بأنه كان حين كانت العقوبة في الأموال ثم نسخ ذلك .

ولنا أن قول النبي ﷺ حجة لا تجوز مخالفته إلا بمعارضة مثله أو أقوى منه وهذا الذي اعتذر به هذا القائل دعوى للنسخ بالاحتمال من غير دليل عليه وهو فاسد بالإجماع ثم هو فاسد من وجه آخر لقوله ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع فقد بين وجوب القطع مع إيجاب غرامة مثليه وهذا يبطل ما قاله وقد احتج أحمد بأن عمر أغرم حاطب بن أبي بناتمة حين نحر غلمانة ناقة رجل من مزينة مثلي قيمتها روى الأثرم الحديثين في سننه قال أصحابنا وفي الماشية تسرق من المرعى من غير أن تكون محرزة : مثلاً قيمتها لأن في سياق حديث عمرو بن شعيب أن السائل قال الشاة الحريسة منهن يانبي الله ؟ قال « ثمنها ومثله معه والفكاك وما كان من المراح ففيه القطع إذا كان ما أخذ من ذلك ثمن المجن » هذا لفظ رواية ابن ماجه وما عدا هذين لا يضمن بأكثر من قيمته أو مثله ان كان مثلياً ، هذا قول أصحابنا وغيرهم إلا أبا بكر فإنه ذهب إلى غرامة المسروق من غير حرز بمثليه قياساً على الثمر المعلق وحرية الجبل واستدلاً بحديث حاطب .

ولنا أن الأصل وجوب غرامة المثلي بمثله والمتقوم بقيمته بدليل التلف والنقص والمتهب

الشافعي لانه سارق له يميني فقلعت عملا بالكتاب والسنة ولانه سارق له يدان فقلعت يميناه كما لو كانت المقلوعة رجلاه اليسرى

(والثاني) لا يقطع منه شيء وهو قول اصحاب الرأي لان قطع يمينه يذهب بمنفعة المشي من الرجلين ، فأما ان كانت رجلاه اليسرى شلاء ويدها صحيحتان قلعت يده اليمنى لانه لا يخشى تعذي ضرر القلع الى غير المقلوع ، وعلى قياس هذه المسئلة لو سرق ويده اليسرى مقلوعة أو شلاء لم يقطع منه شيء لذلك ، وأنكر هذا ابن المذنب وقال : اصحاب الرأي يقولون هذا ، خالفوا كتاب الله بغير حجة

مسئلة قال (الحر والحرّة والعبد والأمة في ذلك سواء)

أما الحر والحرّة فلا خلاف فيها وقد نص الله تعالى على الذكر والانثى بقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولأنهما استويا في سائر الحدود فكذلك في هذا وقد قطع النبي ﷺ سارق رداء صفوان وقطع الخزومية التي سرفت اقمطيفة

فأما العبد والأمة فان جمهور الفقهاء وأهل الفتوى على انهما يجب قطعهما بالسرقة إلا ما حكى عن ابن عباس انه قال لا قطع عليهما لانه حد لا يمكن تنصيفه فلم يجب في حقهما كالرجم ولانه حد فلا يساوي العبد فيه الحر كسائر الحدود

والمختلس وسائر ما تجب غرامته خولف في هذين الموضعين الاثر ففما عداهما يبقى على الأصل .
(مسئلة) قال أبو بكر ما كان حرزاً لمال فهو حرز لمال آخر قياساً لاحدهما على الآخر والصحيح خلاف ذلك) لانا إنما رجعنا في الحرز إلى العرف والعادة أن الجواهر والدرهم والدنانير لا تحرز في الصبر والحظائر ومن أحرزها أو نحوها في ذلك عد مفرطاً فكأن العمل بالمعروف أولى (فصل) وإذا سرق الضيف من مال مضيفه شيئاً نظرت ، فان كان من الموضع الذي أنزل فيه أو موضع لم يحزره عنه لم يقطع لانه لم يسرق من حرز وان مرق من موضع محرز دونه فان كان منعه فرآه سرق بقدرة فلا قطع عليه أيضاً وان لم يمنع فرآه فعليه القلع ، وقد روي عن أحمد أنه لا قطع على الضيف وهو محمول على إحدى الحالتين الأولىين وقال أبو حنيفة لا قطع عليه بحال لان المضيف بسطه في بيته وماله فأشبهه ابنه .

ولنا أنه سرق مالا محرزاً عنه لاشبهة له فيه فلزمه القلع كالأجنبي وقوله انه بسطه فيه لا يصح فانه أحرز عنه هذا المال ولم يبسطه فيه وبسطه في غيره لا يوجب بسطه فيه كما لو تصدق على مسكين بصدقة أو أهدى إلى صديقه هدية فانه لا يسقط عنه القلع بالسرقة من غير ما تصدق به عليه أو أهدى اليه (فصل) وإذا أحرز المضارب مال المضاربة أو الوديمة أو العارية أو المال الذي وكل فيه فسرقة أجنبي فعليه القلع لأنهم فيه مخالفون لانه ينوب مناب المالك في حفظ المال وإحرازه ويده كيده وان

ولنا عموم الآية ، وروى الاثرم ان رقيقاً لحاطب بن ابي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأنجروها فأمر كثير بن الصلت ان تقطع أيديهم ثم قال عمر والله اني لأراكم تجميعهم ولكن لأغرمنك غرمًا يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن ناقتك؟ قال أربعائة درهم قال عمر اعطه ثمانمائة درهم وروى القاسم بن محمد عن أبيه ان عبدًا أقر بالسرقه عند علي فقتله وفي رواية قال كن عبدًا يعني الذي قتله علي ، رواه الامام احمد بإسناده وهذه قصص تنتشر ولم تذكر فتكون اجماعا وقولهم لا يمكن تنصيفه قلنا ولا يمكن تعطيله فيجب تكيله وقياسهم نقله عليهم فنقول حد فلا يتعطل في حق العبد والامة كسائر الحدود ، وفارق الرجم فان حد الزاني لا يتعطل بتعطيله بخلاف القطع فان حد السرقة يتعطل بتعطيله

(فصل) ويقطع الآبق بسرقة وغيره روي ذلك عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي . وقال مروان وسعيد بن العاصي وأبو حنيفة لا يقطع لان قطعه قضاء على سيده ولا يقضى على الغائب

ولنا عموم الكتاب والسنة وانه مكلف سرق نصابا من حرز مثله فيقطع كغير الآبق . وقولهم انه قضاء على سيده لا يسلم فانه لا يعتبر فيه إقرار السيد ولا يضر إنكاره وانما يعتبر ذلك من العبد ثم القضاء على الغائب بالينة جائز على ما عرف في موضعه

غصب عينا وأحرزها أو سرقها وأحرزها فسرقتها سارق فلا قطع عليه وقال مالك عليه القطع لانه سرق نصابا من حرز مثله لاشبهة له فيه وللشافعي قولان كالمذهبين وقال أبو حنيفة كقولنا في السارق وكتول مالك في الغاصب .

ولنا أنه لم يسرق المال من مالكه ولا من يقوم مقامه فأشبهه مالو وجده ضائعا فأخذه وفارق السارق من المالك أو نائبه فانه أزال يده الشرعية وسرق من حرزه .
(فصل) فان غصب شيئا فأحرز فيه ماله فسرقة منه أجنبي فلا قطع عليه لانه لاحكم لحرزه اذا كان متمديا به ظالما فيه .

﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رحمه الله (الخامس انتفاء الشبه فلا يقطع بالسرقة من مال ابنه وان سفل ولا الولد من مال أبيه وان علا والاب والام في ذلك سواء) .

وجملة ذلك أن الوالد لا يقطع بالسرقة من مال ولده وان سفل وسواء في ذلك الاب والام والابن والبنت والجد والجددة من قبل الاب والام هذا قول عامة أهل العلم منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور وابن المنذر القطع على كل سارق بظاهر الكتاب إلا أن يجمعوا على شيء فيستثنى .

ولنا قول النبي ﷺ « أنت ومالك لأبيك » وقول النبي ﷺ « إن أطيب ما أكل الرجل من

(فصل) وان أقر العبد بسرقة مال في يده فأنكر ذلك سيده وقال هذا مالي فالمال لسيده ويقطع العبد وبهذا قال الشافعي . وقال ابو حنيفة لا قصع عايه لانه لم تثبت سرقة للمال فلم يجب قطعه كما لو أنكره المسروق منه ولانه إذا لم يقبل إقراره في المال ففي الحد الذي يندرى بالشبهات أولى ولنا انه أقر بالسرقه وصدقه المسروق منه فقطع كالحر . ويحتمل أن لا يجب القطع لان الحد يدرك بالشبهات وكون المال محكوما به لسيده شبهة

(فصل) ويقطع المسلم بسرقة مال المسلم والذي ويقطع الذي بسرقة ما له ما به قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا . فأما الحربي إذا دخل اليينا مستأمناً فسرقت فانه يقطع أيضا . وقال ابن حامد لا يقطع وهو قول أبي حنيفة ومحمد لانه حد لله تعالى فلا يقام عليه كحد الزنا ، وقد نص احمد على انه لا يقام عليه حد الزنا وللشافعي قولان كاللذهبيين

ولنا انه حد يطالب به فوجب عليه كحد القذف ، يحققه أن القطع يجب صيانة للاموال وحد القذف يجب صيانة للاعراض فإذا وجب في حقه احدهما وجب الآخر ، فأما حد الزنا فلم يجب لانه يجب به قتله لنقضه العهد ولا يجب مع القتل حد سواه

إذا ثبت هذا فان المسلم يقطع بسرقة ماله وعند أبي حنيفة لا يجب . ولنا انه سرق مالا معصوما من حرز مثله فوجب قطعه كما سرق مال الذي ويقطع المرتد إذا سرق لان احكام الاسلام جارية عليه

كسبه وان ولده من كسبه » وفي لفظ « فكلوا من كسب أولادكم » ولا يجوز قطع الانسان بقطع مأمور النبي ﷺ بأخذه ولا أخذ ما جعله النبي ﷺ مالا له مضافا اليه ولان الحدود تدرك بالشبهات وأعظم الشبهات أخذ الانسان من مال جعله الشرع له وأمره بأخذه وأكله .

(فصل) ولا يقطع الابن وان سفل بسرقة مال والده وان علا وبه قال الحسن والشافعي واسحاق واثوري وأصحاب الرأي وظاهر قول الحنفي أنه يقطع لانه لم يذكره فيمن لا قطع عايه وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر لظاهر الكتاب ولانه يقاد بقتله ويحد بالزنا بجاريته فيقطع بسرقة ماله كالأجنبي ووجه الاول أن بينهما قرابة تمنع قبول شهادة أحدهما لصاحبه فلم يقطع بسرقة ماله كالأب ولان الفقة تجب في مال الأب لابنه حفظا له فلا يجوز اتلافه حفظا للمال وأما الزنا بجاريته ففيه منع وان سلم قلنا وجب عليه الحد لانه لا شبهة له فيها .

﴿مسئلة﴾ (ولا يقطع العبد بالسرقه من مال سيده في قول الجميع ووافقهم أبو ثور فيه وحكي عن داود انه يقطع لعموم الآية .

ولنا ما روى السائب بن يزيد قال شهدت عمر بن الخطاب قد جاءه عبد الله بن عمر والحضرمي بفلام له فقال إن غلامي هذا سرق فاقطع يده فقال عمر ما سرق ؟ قال سرق امرأة امرأتي ثمنها ستون درهما فقال ارسله لا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم ، ولكنه لو سرق من غيره قطع وفي لفظ

﴿ مسألة ﴾ قال (ويقطع السارق وان وهبت له السرقة بعد اخراجها)

وجملته ان السارق اذا ملك العين المسروقة بهبة أو بيع أو غيرهما من أسباب الملك لم يخل من أن يملكها قبل رفعه إلى الحاكم والمطالبة بها عنده أو بعد ذلك، فإن ملكها قبله لم يجب القطع لأن من شرطه المطالبة بالمال روق وبعد ملكه له لا تصح المطالبة، وإن ملكها بعده لم يسقط القطع وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق. وقال أصحاب الرأي يسقط لأنها صارت ملكه فلا يقطع في عين هي ملكه كما لو ملكها قبل المطالبة بها ولأن المطالبة شرط والشروط يعتبر دوامها ولم يبق لهذه العين مطالب ولنا ما روى الزهري عن ابن صفوان عن أبيه أنه نام في المسجد وتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه فجاء بسارقه إلى النبي ﷺ فأمر به النبي ﷺ أن يقطع فقال صفوان يا رسول الله لم أرد هذا ردائي عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ «فهل قبل أن تأتينني به؟» رواه ابن ماجه والجزواني وفي لفظ قال فأتيته فقلت أتقطعه من أجل ثلاثين درهماً؟ أنا أبيعته وأنسته ثمها قال «فهل كان قبل أن تأتينني به؟» رواه الاثرم وأبوداود. فهذا يدل على أنه لو وجد قبل رفعه إليه لدرأ القطع وبعده لا يسقطه. وقولهم ان المطالبة شرط، قلنا هي شرط الحكم لا شرط القطع بدليل أنه لو استرد العين لم يسقط القطع وقد زالت المطالبة

قال مالك سرق بعضه بعضاً لا قطع عليه رواه سعيد، وعن ابن مسعود ان رجلاً جاء فقال عبدلي سرق قباء لعبد لي آخر فقال لا قطع مالك سرق مالك وهذه قضايا تشهر ولم يخالفها أحد فتكون اجماعاً وهذا يخص عموم الآية ولأن هذا اجماع من أهل العلم لأنه قول من سمينا من الأئمة ولم يخالفهم في عصرهم أحد فلا يجوز خلافه بقول من بعدهم كما لا يجوز ترك اجماع الصحابة بقول واحد من التابعين (فصل) وأم الولد والمدر والمساكن كالقن في هذا وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ولا يقطع سيد المسكن بسرقة ماله لأنه عبد مابق عليه درهم، وكل من لا يقطع الانسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله كآبائه وأولاده وغيرهم وقال أبو ثور يقطع بسرقة من عدا سيده ونحوه قول مالك وابن المنذر.

ولنا حديث عمر رضي الله عنه، ولأن ماله ينزل منزلة ماله في قبضه فكذلك في قطع عبده. ﴿مسألة﴾ (ولا يقطع مسلم بالسرقة من بيت المال).
يروى ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما وبه قال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي وأصحاب الرأي، وقال حماد ومالك وابن المنذر يقطع لظاهر الكتاب.

ولنا ما روى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس أن عبداً من رقيق الخس سرق من الخس فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فلم يقطعه وقال «مال الله سرق بعضه بعضاً» ويروى ذلك عن عمر رضي الله

(فصل) وان أقر المسروق منه ان المسروق كان ملكا للشارق أو قامت به بينة أو أن له فيه شبهة أو ان المال أذن له في أخذها أو انه سبها لم يقطع لاننا تبينا انه لم يجب بخلاف ما لو وهبه إياها فان ذلك لا يمنع كون الحد واجبا وإن أقر له بالعين سقط القطع أيضا لان إقراره يدل على تقدم ملكه لها فيحتمل أن تكون له حال أخذها. والمنصوص عن احمد ان القطع لا يسقط لانه ملك تجدد سببه بعد وجوب القطع أشبه الهبة ولان ذلك حيلة على إسقاط القطع بعد وجوبه فلا يسقط بها كالهبة

﴿مسئلة﴾ قال (ولو أخرجها وقيمتها ثلاثة دراهم فلم يقطع حتى نقصت قيمتها قطع)

وبهذا قال مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة يسقط القطع لان النصاب شرط فتعتبر استدামته ولنا قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولانه نقص حدث في العين فلم يمنع القطع كما لو حدث باستعماله ، والنصاب شرط لوجوب القطع فلا تعتبر استدامتته كالحرز وما ذكره يبطل بالحرز فانه لو زال الحرز أو ملكه لم يسقط عنه القطع وسواء نقصت قيمتها قبل الحكم أو بعده لان سبب الوجوب السرقة فيعتبر النصاب حينئذ . فأما ان نقص النصاب قبل الاخراج لم يجب القطع لعدم الشرط قبل تمام السبب وسواء نقصت بفعله أو بغير فعله . وان وجدت ناقصة ولم يدرك هل كانت ناقصة حين السرقة أو حدث النقص بعدها ؟ لم يجب القطع لانب الوجوب لا يثبت مع الشك في شرطه ولان الاصل عدمه

عنه وسأل ابن مسعود عمر عن سرق من بيت المال فقال أرسله فما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، وقال سعيد ثنا هشيم ثنا مغيرة عن الشعبي عن علي عليه السلام أنه كان يقول ليس على من سرق من بيت المال قطع ولان له في المال حقا فيكون شبهة تمنع وجوب القطع كما لو سرق من مال له فيه شركة ﴿مسئلة﴾ (ولا يقطع بالسرقة من مال له فيه شرك أو لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) كالأب لا يقطع بسرقة مال ابنه والعبد لا يقطع بسرقة مال سيده فكذلك اذا سرق من مال لابنه فيه شرك أو لسيده فلا قطع عليه لذلك .

(فصل) ومن سرق من الوقف أو من غلته وكان من الموقوف عليهم كالمسكين يسرق من مال وقف المساكين أو من قوم معينين عليهم وقف لم يقطع لانه شريك ، وان كان من غيرهم قطع لانه لاحق له فيه فان قيل فقد قلتم لا يقطع بالسرقة من بيت المال من غير تفريق بين غني وفقير فلم فرقم ههنا قلنا لان الغني في بيت المال حقا بدليل قول عمر رضي الله عنه ما من أحد إلا وله في هذا المال حق بخلاف وقف المساكين فانه لاحق للغني فيه .

﴿مسئلة﴾ (ومن سرق من الغنينة ممن له حق أو لولده أو لسيده لم يقطع) لما ذكرنا من المسئلة قبلها .

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا قطع فإن كانت السرقة باقية ردت إلى مالكها وإن كانت تالفة فعليه قيمتها سواء كان موسراً أو معسراً)

لا يختلف أهل العلم في وجوب رد العين المسروقة على مالكها إذا كانت باقية، فأما إن كانت تالفة فعلى السارق رد قيمتها أو مثلاً إن كانت مثلية قطع أو لم يقطع موسراً كان أو معسراً، وهذا قول الحسن والنخعي وحماد والبيهقي والشافعي وإسحاق وأبي ثور وقال الثوري وأبو حنيفة لا يجتمع الغرم والقطع، إن غرمها قبل القطع سقط القطع وإن قطع قبل الغرم سقط الغرم

وقال عطاء وابن سيرين والشمسي ومكحول لا غرم على السارق إذا قطع ووافقهم مالك في المعسر ووافقنا في الموسر. قال أبو حنيفة في رجل سرق مرات ثم قطع: يغرم الكل إلا الأخيرة وقال أبو يوسف لا يغرم شيئاً لأنه قطع بالكل فلا يغرم شيئاً منه كالسرقة الأخيرة، واحتج بما روي عن عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ أنه قال «إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه» ولأن التضمن يقتضي التملك والمالك يمنع القطع فلا يجمع بينهما

ولنا إنما عين يجب ضمانها بالرد لو كانت باقية فيجب ضمانها إذا كانت تالفة كما لو لم يقطع ولأن القطع والغرم حقان يجبان لمستحقين فجاز اجتماعهما كالجزاء والقيمة في الصيد الحريم المملوك، وحديثهم يرويه سعد بن إبراهيم عن منصور وسعد بن إبراهيم مجهول قاله ابن المنذر وقال ابن عبد البر الحديث

وحكى عن ابن أبي موسى أنه يحرق رحله كالغالب، وإن لم يكن من الغائبين ولا أخذ ممن ذكرنا فسرق منها قبل إخراج الخمس لم يقطع لأن له في الخمس حقاً، وإن أخرج الخمس فسرق من أربعة الأخماس قطع وإن سرق من الخمس لم يقطع لأن له فيه شركة فإن قسم الخمس خمسة أقسام فسرق من خمس الله ورسوله لم يقطع، وإن سرق من غيره قطع إلا أن يكون من أهل ذلك الخمس

﴿مسئلة﴾ (وهل يقطع أحد الزوجين بالسرقة من مال الآخر المحرز عنه؟ على روايتين) (إحداهما) لا قطع عليه وهو اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لقول عمر رضي الله عنه لعبد الله بن عمرو الحضرمي حين قال له إن غلامي سرق امرأة امرأتي أرسله لا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم، وإذا لم يقطع عبده بسرقة ما لها فهو أولى ولأن كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب ويسقط في مال الآخر عادة فاشبه الوالد والولد (والثانية) يقطع وهو مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر وهو ظاهر كلام الحنفي لعدم الآية ولأنه سرق مالا محرزاً عنه لا شبهة له فيه فاشبه الأجني والشافعي كالروايتين وقول ثالث أن الزوج يقطع بسرقة مال الزوجة لأنه لاحق له فيه ولا تقطع بسرقة ما له لأن لها النفقة فيه، فأما إن لم يكن مال أحدهما محرزاً عن الآخر لم يقطع رواية واحدة لأنه لم يسرق من حرز ﴿مسئلة﴾ (ويقطع سائر الأقارب بالسرقة من مال أقاربهم كالأخوة والأخوات ومن عداهم)

ليس بالقوى، ويحتمل أنه أراد ليس عليه أجرة القاطع وما ذكره فهو بناء على أصولهم ولا نسلها لهم (فصل) وإذا فعل في العين فعلاً نقصاً به كقطع الثوب ونحوه وجب رده ورد نقصه ووجب القطع، وقال أبو حنيفة إن كان نقصاً لا يقطع حق المقصوب منه إذا فعله القاصب رد العين ولا ضمان عايه، وإن كان يقطع حق الملك كقطع الثوب وخياطته فلا ضمان عليه ويسقط حق المسروق منه من العين، وإن كان زيادة في العين كصبغه أحمر أو أصفر فلا ترد العين ولا يحل له التصرف فيها، وقال أبو يوسف ومحمد ترد العين وبني هذا على أصله في أن الغرم يسقط عنه القطع. وأما إذا صبغه فقال لا يرد له لأنه لو رده لكان شريكاً فيه بصبغه ولا يجوز أن يقطع فيما هو شريك فيه وهذا ليس بصحيح لأن صبغه كان قبل القطع فلو كان شريكاً بالصبغ لسقط القطع وإن كان يصير شريكاً بالرد فالشركة الطارئة بعد القطع لا تؤثر كما لو اشترى نصفه من مالك بعد القطع، وقد سلم أبو حنيفة أنه لو سرق فضة فضربها دراهم قطع ولزمه ردها. وقال أصحابه لا يقطع ويسقط حق صاحبها منها بضربها وهذا شيء يبناه على أصولها في أن تغيير اسمها يزيل ملك صاحبها وأن ملك السارق لها يسقط القطع عنه وهو غير مسلم لها

(مسألة) قل (وإذا أخرج النباش من القبر كفناً قيمته ثلاثة دراهم قطع)

روى عن ابن الزبير أنه قطع نباشاً وبه قال الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة والشعبي والنخعي وحماد ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة والثوري لا قطع عليه لأن

وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع بالسرقة من ذي رحم وحكماء ابن أبي موسى في الإرشاد مذهباً لأحمد لأنها قرابة تمنع النكاح وتبيح النظر وتوجب النفقة أشبه قرابة الولادة ولنا أنها قرابة لا تمنع الشهادة فلا تمنع القطع لغیر ذي الرحم وبهذا فارق قرابة الولادة. (مسألة) (ويقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي والمستأمن ويقطعان بسرقة ماله)

أما قطع المسلم بالسرقة من مال الذمي وقطع الذمي بالسرقة من مال مسلم فلا نعلم فيه خلافاً وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وأما الحزبي إذا دخل البيتمستأمناً فسرق فانه يقطع أيضاً وقال ابن حامد لا يقطع وهو قول أبي حنيفة ومحمد لأنه حد لله تعالى فلا يقام الحد عليه كالزنا ونص أحمد على أنه لا يقام عليه حد الزنا وللشافعي قولان كالمذهبيين

ولنا أنه حد يطالب به فوجب كحد القذف يحققه إن قطع يجب صيانة للأموال وحد القذف يجب صيانة للأعراض فإذا وجب في حقه أحدهما وجب الآخر، فاما الزنا فانما لم يجب لأنه يجب به قتله لنقض العهد ولا يجب مع القتل حد سواء إذا ثبت هذا فإن المسلم يقطع بسرقة ماله وعند أبي حنيفة لا يجب

القبر ليس بحرز لأن الحرز ما يوضع فيه المتاع للحفظ والسكن لا يوضع في القبر لذلك ولأنه ليس بحرز لغيره فلا يكون حرزاً له، ولأن الكفن لا مالك له لأنه لا يخلوا إما أن يكون ملكاً للميت أو لوارثه وليس ملكاً لواحد منها لأن الميت لا يملك شيئاً ولم يبق أهلاً للملك والوارث إنما ملك ما فضل عن حاجة الميت، ولأنه لا يجب القطع إلا بمطالبة المالك أو نائبه ولم يوجد ذلك

ولنا قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وهذا سارق فإن عائشة رضي الله عنها قالت: سارق أمواتنا كسارق أحيائنا وما ذكره لا يصح فإن الكفن يحتاج إلى تركه في القبر دون غيره ويكتفى به في حرزه ألا ترى أنه لا يترك الميت في غير القبر من غير أن يحفظ كفنه ويترك في القبر وينصرف عنه وقولهم أنه لا مالك له ممنوع بل هو مملوك الميت لأنه كان مالكا له في حياته ولا يزول ملكه إلا عما لا حاجة به إليه ووليّه يقوم مقامه في المطالبة كتيّام ولي الصبي في الطلب بماله. إذا ثبت هذا فلا بد من إخراج الكفن من القبر لأنه الحرز فإن أخرجه من التحد ووضعه في القبر فلا قطع فيه لأنه لم يخرج من الحرز فأشبهه ما لو نقل المتاع في البيت من جانب إلى جانب فإن النبي ﷺ سمى القبر بيتاً

(فصل) والكفن الذي يقطع بسرقة ما كان مشروعا فإن كفن الرجل في أكثر من ثلاث

ولنا أنه سرق مالا معصوماً لا شبهة له فيه من حرز مثله فوجب قطعه كسرقة مال الذمي ويقطع المرتد إذا سرق فإن أحكام الإسلام جارية عليه

﴿مسألة﴾ (ومن سرق عينا وادعى أنها ملكه لم يقطع وعنه يقطع وعنه لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقة) من ثبتت عليه السرقة بينة فانكر لم يسمع انكاره، وإن قال أحلفوه لي أنني سرقت منه لم يحلف لأن السرقة قد ثبتت بالبينّة وفي أحلافه عليها قدح في الشهادة فإن قال الذي أخذه ملكي كان لي عنده وديعة أو رهنا أو ابتعته منه أو وهب لي أو اذن لي في أخذه أو غصبه مني أو من أبي أو بعضه لي فالقول قول المسروق منه مع يمينه لأن اليد ثبتت له فإن حلف سقطت دعوى العارق ولا قطع عليه لأن صدقه محتمل ولهذا أحلفنا المسروق منه وإن نكل قضينا عليه بنكوله وهذا إحدى الروايات عن أحمد وهو منصوص الشافعي وعن أحمد رواية أخرى أنه يقطع لأن سقوط القطع بدعواه يؤدي إلى أن لا يجب قطع سارق فتوت مصلحة الزجر وعنه رواية ثالثة أنه إن كان معروفاً بالسرقة قطع لأنه يعلم كذبه والاسقط عنه القطع والاولى اولى لأن الحدود تدرأ بالشبهات وافضاؤه إلى سقوط القطع لا يمنع اعتباره كما أن الشرع اعتبر في شهادة الزنا شروطاً لا يكاد يقع معها إقامة حد بينة أبداً على أنه لا ينفي إليه لازماً فإن السراق لا يعلمون هذا ولا يهتدون إليه في الغالب وإنما يختص بلم هذا الفقهاء الذين لا يسرقون غالباً فإن لم يحلف المسروق منه سقط القطع وجهوا أحداً لأنه يقضى عليه بالنكول

لفائف أو المرأة في أكثر من خمس فسرق الزائد عن ذلك أو تركه في تابوت فسرق التابوت أو تركه معه طيباً مجموعاً أو ذهباً أو فضة أو جواهر لم يقطع بأخذ شيء من ذلك لأنه ليس بكفن مشروع فتركه فيه سفه وتضييع فلا يكون محرراً ولا يقطع سارقه

(فصل) وهل يفتقر في قطع النباش إلى المطالبة؟ يحتمل وجهين (أحدهما) يفتقر إلى المطالبة كسائر السرقات فعلى هذا المطالب الورثة لأنهم يقومون مقام الميت في حقوقه وهذا من حقوقه (والثاني) لا يفتقر إلى طلب لأن الطلب في السرقة من الأحياء شرع لئلا يكون المسروق مملوكاً للسارق وقد يئس من ذلك ههنا

(مسألة) قال (ولا يقطع في محرم ولا آلة لهو)

يعني لا يقطع في سرقة محرم كالخنزير والخنزير والميتة ونحوها سواء سرقة من مسلم أو ذمي وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكي عن عطاء أن سارق خمر الذمي يقطع وإن كان مسلماً لأنه مال لهم أشبهه مالو سرق دراهمهم

ولنا أنها عين محرمة فلا يقطع بسرقتها كالخنزير ولأن ماله لا يقطع بسرقة من مال المسلم لا يقطع بسرقة من الذمي كالميتة والدم وما ذكره ينتقض بالخنزير ولا اعتبار به فإن الاعتبار بحكم الإسلام

﴿مسألة﴾ (وإذا سرق المسروق منه مال السارق أو الغصب منه مال الغاصب من الحرز الذي فيه العين المسروقة أو الفصوبة لم يقطع وإن سرق من غير ذلك أو سرق من مال من له عليه دين قطع إلا أن يعجز عن أخذه منه فيسرق قدر حقه فلا يقطع وقل القاضي يقطع)

إذا سرق من مال إنسان أو غصبه فحرزه فجاء المالك فملك الحرز وأخذ ماله فلا قطع فيه عند أحده سواء أخذه سرقة أو غيرها لأنه أخذ ماله وإن سرق غيره ففيه وجهان (أحدهما) لا قطع عليه لأن له شبهة في تلك الحرز وأخذ ماله فصار كالسارق من غير حرز ولأن له شبهة في أخذ قدر ماله لذهاب بعض أهل العلم إلى جواز أخذ الإنسان قدر دينه من مال من هو عليه (والثاني) عليه القمع لأنه سرق نصاباً من حرزه لاشبهة له فيه وإنما يجوز له أخذ قدر ماله إذا عجز عن أخذ ماله وهذا أمكنه أخذ ماله فلم يجز له أخذ غيره وكذلك الحكم إذا أخذ ماله وأخذ نصاباً من غيره متميزاً عن ماله فإن كان مختلطاً بماله غير متميز منه فلا قطع عليه لأنه أخذ ماله الذي له أخذه وحصل غيره مأخوذاً بضرورة أخذه فيجب أن لا يضع فيه ، ولأن له في أخذه شبهة والحديد رأساً بالشبهات فإما أن سرق منه مالا من غير الحرز الذي فيه ماله أو كان له دين على إنسان فسرق من ماله قدر دينه من حرزه نظرت فإن كان الغاصب أو الغريم بأذله لما عليه غير ممتنع من أدائه أو قدر المالك على أخذ ماله فتركه وسرق مال الغاصب أو الغريم فعليه القمع لأنه لاشبهة له فيه ، وإن عجز عن استيفاء

وهو يجري عليهم دون أحكامهم وهكذا الخلاف معه في الصليب اذا بلغت قيمته مع تأليفه نصابا وأما آلة اللهو كالطنبور والزمارة والشبابة فلا قطع فيه وإن بلغت قيمته مفصلا نصابا وبهذا قال أبو حنيفة، وقال أصحاب الشافعي إن كانت قيمته بعد زوال تأليفه نصابا ففيه القطع وإلا فلا لأنه سرق ما قيمته نصاب لا شبهة له فيه من حرز مثله وهو من أهل القطع فوجب قطعه كما لو كان ذهباً مكسوراً ولنا أنه آلة للمعصية بالإجماع فلم يقطع بسرقة كالحلج ولأن له حقاً في أخذها لكسرها فكان ذلك شبهة مانعة من القطع كما استحقاقه مال ولده، فإن كانت عليه حلية تبلغ نصاباً فلا قطع فيه أيضاً في قياس قول أبي بكر لأنه متصل بما لا قطع فيه فأشبهه الخشب واللاتار وقال القاضي فيه القطع وهو مذهب الشافعي لأنه سرق نصاباً من حرزه فأشبهه المنفرد

(فصل) وإن سرق صليبا من ذهب او فضة يبلغ نصاباً متصلاً فقال القاضي لا قطع فيه وهو قول أبي حنيفة وقال أبو الخطاب يقطع سارقاً وهو مذهب الشافعي ووجه المذهبين ما تقدم والفرق بين هذه المسئلة وبين التي قبلها أن التي قبلها له كسره بحيث لا تبقى له قيمة تبلغ نصاباً وههنا لو كسر الذهب والفضة بكل وجه لم تنقص قيمته عن النصاب ولأن الذهب والفضة جوهرهما غالب على الصنعة المحرمة فكانت الصنعة فيهما مغمورة بالنسبة إلى قيمة جوهرهما وغيرهما بخلافهما فتكون الصنعة غالبية عليه فيكون بائعاً للصناعة المحرمة فأشبهه الإناء ولو سرق إناء من ذهب او فضة قيمته نصاب

دينه او ارش جنائته فسرق قدر دينه او حقه فلا قطع عليه وقال القاضي عليه القطع بناء على اصلنا في أنه ليس له اخذ قدر دينه

ولنا أن هذا يختلف في حله فلم يجب الحد به كالوطء في نكاح مختلف فيه وتحريم الاخذ لا يمنع الشبهة الناشئة عن الاختلاف والحدود تدرأ بالشبهات فإن سرق أكثر من دينه فهو كالغصوب منه اذا سرق أكثر من دينه على ما مضى

(فصل) ومن قطع بسرقة عين فماد قسرقتها قطع ، اذا سرق سارق قطع ثم سرق ثانيا قطع ثانيا سواء سرق من الذي سرق منه أو من غيره وسواء سرق تلك العين التي قطع بسرقتها أو غيرها وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة اذا قطع بسرقة عين مرة لم يقطع بسرقتها مرة ثانية إلا ان يكون قد قطع بسرقة غزل ثم سرقة منسوجاً أو قطع بسرقة رطب ثم سرقة تمر واحتج بان هذا يتعلق استيفاءه بمطالبة آدمي فاذا تكرر سببه في العين الواحدة لم يتكرر كحد القذف

ولنا أنه حد يجب بفعله في عين فتكرره في عين واحدة كتكرره في الإعيان كالزنا وما ذكره يبطل بالغزل اذا نسج وبالرطب إذا أتمر ولا نسلم حد القذف فإنه متى قذفه بغير ذلك الزنا حد، وإن قذفه بذلك الزنا حد ، وإن قذفه بذلك الزنا عقيب حده لم يحد لأن الغرض اظهار كذبه وقد ظهر وههنا الغرض رده عن السرقة ولم يرتدع فيردع بالثاني كما لو سرق عينا أخرى

إذا كان متكسراً فماليه انقطع لانه غير مجمع على تحريمه وقيمه بدون الصناعة المختلف فيها نصاب، وان سرق إناء معداً لحمل الخمر ووضع فيه ففيه القطع لان الاناء لا يحرم فيه وإنما يحرم عليه بنيته وقصده فأشبهه مالو سرق سكيناً معدة لذبح الخنازير أو سيفاً يعده لقطع الطريق، وان سرق إناء فيه خمر يبلغ نصاباً فقال أبو الخطاب يقطع وهو مذهب الشافعي لانه سرق نصاباً من حرز مثله لأشبهه له فيه وقال غيره من أصحابنا لا يقطع لانه تبع لما لا قطع فيه فأشبهه مالو سرق مشتركاً بينه وبين غيره قال أبو إسحاق بن شاقلا ولو سرق إداوة أو إناء فيه ماء فلا قطع فيه كذلك، ولو سرق منديلاً في طرفه دينار مشدود فلم يه فعلية القطع وان لم يعلم به فلا قطع فيه لانه لم يقصد سرقة فأشبهه مالو تعاق بثوبه وقال الشافعي يقطع لانه سرق نصاباً فأشبهه مالو سرق ما لم يعلم أن قيمته نصاب وان فرق بينهما أنه علم بالسروق ههنا وقصد سرقة بخلاف الدينار فانه لم يردده ولم يقصد أخذه فلا يؤخذ به بالحجاب الحد عليه

(مسئلة) قال (ولا يقطع الوالد فيما أخذ من مال ولده لأنه أخذ ماله أخذه ولا الوالدة فيما أخذت من مال ولدها ولا العبد فيما سرق من مال سيده)

وجماته ان الوالد لا يقطع بالسرقة من مال ولده وان سفل وسواء في ذلك الاب والام والابن والبنات والجدة والجدة من قبل الاب والام وهذا قول عامة أهل العلم منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب

(فصل) فان سرق مرات قبل القطع اجزأ حد واحد عن جميعها وتداخلت حدودها لانه حد من حدود الله فاذا اجتمعت اسبابه تداخل كحد الزنا، وذكر القاضي فيما اذا سرق من جماعة وجاءوا متفرقين رواية أخرى أنها لا تتداخل ولعله يقيس ذلك على حد القذف والصحيح أنها تتداخل لان القطع خالص لله تعالى فيتداخل كحد الزنا والشرب، وفارق حد القذف فانه لا دمي ولهذا يتوقف على المطالبة باستيفائه ويسقط بالعفو عنه

(مسئلة) (ومن أجر داره أو اعارها ثم سرق منها مال المستعير أو المستأجر قطع) اذا سرق مال المستأجر من العين المستأجرة فعليه القطع وبهذا قال الشافعي، وأبو حنيفة وقال صاحباه لا قطع عليه لان النفعة تحدث في ملك المؤجر ثم تنقل الى المستأجر ولنا انه هتك حرزا وسرق منه نصاباً لأشبهه له فيه فوجب القطع كمالو سرق من ملك المستأجر وما قالاه غير مسلم

(مسئلة) (وان استعار داراً فنقبها العيز وسرق مال المستعير منها قطع ايضاً) وبهذا قال الشافعي في أحد الوجهين وقال أبو حنيفة لا قطع عليه لان النفعة ملك له فما هتك حرز غيره ولان له الرجوع متى شاء وهذا يكون رجوعاً

الرأي، وقال ابو ثور وابن المنذر: القطع على كل سارق بظاهر الكتاب الا أن يجمعوا على شيء فيستثنى ولنا قول النبي ﷺ « أنت ومالك لأبيك » وقول النبي ﷺ « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه » وفي لفظ « فكلوا من كسب أولادكم » ولا يجوز قطع الإنسان بأخذ ما أمر النبي ﷺ بأخذه ولا أخذ ما جعله النبي ﷺ مالا له مضافا إليه ولأن الحدود تدرأ بالشبهات وأعظم الشبهات أخذ الرجل من مال جعله الشرع له وأمره بأخذه وأكله، وأما العبد إذا سرق من مال سيده فلا قطع عليه في قولهم جميعاً ووافقهم ابو ثور فيه وحكي عن داود أنه يقطع لعموم الآية ولنا ما روى السائب بن يزيد قال: شهدت عمر بن الخطاب وقد جاءه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي بغلام له فقال: إن غلامي هذا سرق فقطع يده فقال عمر ماسرق؟ قال سرق امرأة امرأتي ثمناها ستون درهما فقال ارسله لا قطع عليه، خادمكم أخذ متاعكم ولكنه لو سرق من غيره قطع وفي لفظ قال مالك سرق بعضه بعضا لا قطع عليه رواه سعيد، وعن ابن مسعود أن رجلا جاءه فقال عبد لي سرق قباء لعبد لي آخر فقال لا قطع مالك سرق مالك وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفها أحد فتكون إجماعاً وهذا يخص عموم الآية، ولأن هذا إجماع من أهل العلم لأنه قول من سمينا من الأئمة ولم يخالفهم في عصرهم أحد فلا يجوز خلافه بقول من بعدهم كما لا يجوز ترك إجماع الصحابة بقول واحد من التابعين

ولنا ما تقدم في التي قبلها ولا يصح ما ذكره لأن هذا قد صار حرزاً للمال غيره فلا يجوز له الدخول إليه وإنما يجوز له الرجوع في العارية والمطالبة برده إليه (فصل) قال أحمد رحمه الله لا قطع في المجاعة، يعني أن المحتاج إذا سرق ما يأكله لا قطع عليه لأنه كالمضطرو وروى الجوزجاني عن عمر أنه قال لا قطع في عام سنة وقال سألت أحمد عنه فقلت تقول به؟ فقال أي لعمري إذا حملته الحاجة والناس في شدة ومجاعة، وعن الأوزاعي مثل ذلك وهذا محمول على من لا يجد ما يشتري به ما يأكله وقد روي عن عمر رضي الله عنه أن غلمان حاطب بن أبي بلتعة انتحروا ناقة للمزني فأمر عمر بقتلهم ثم قال لحاطب أي أراك تجميعهم فدرأ عنهم الحد لما ظنه يجمعهم فأما الواجد لما يأكله والواجد لما يشتري به فعليه القصاص وإن كان باليمن الغالي ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي

فصل ولا قطع على المرأة إذا منعها الزوج قدر كفايتها أو كفاية ولدها إذا أخذت من ماله سواء أخذت قدر ذلك أو أكثر منه لأنها تستحق قدر ذلك فالزائد يكون مشتركا كما تستحق أخذه (فصل) السادس ثبوت السرقة بشهادة عدلين أو اقرار مرتين ولا ينزع عن اقراره حتى يقطع وجلة ذلك إن القطع إنما يجب بأحد شيتين يينة أو اقرار لا غير، فاما البينة فيشترط فيها أن يكونا رجلين مسلمين حريين عدلين سواء كان السارق مسلماً أو ذمياً وقد ذكرنا ذلك في شهود الزنا بما

(فصل) والمذبر وأم الولد والمكاتب كالتن في هذا وبه قال الثوري وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا يقطع سيد المكاتب بسرقة ماله لأنه عبد ما بقي عليه درهم ، وكل من لا يقطع الإنسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله كآبائه وأولاده وغيرهم كل على أصله وقال أبو ثور يقطع بسرقة مال من عدا سيده ونحوه قول مالك وابن المنذر

ولنا حديث عمر رضي الله عنه ولأن ما لهم ينزل منزلة ماله في قطعه فكذلك في قطع عبده
(فصل) ولا يقطع الابن وإن سفل بسرقة مال والده وإن علا وبه قال الحسن والشافعي وإسحاق والثوري وأصحاب الرأي ، وظاهر قول الحزقي أنه يقطع لأنه لم يذكره في من لا يقطع عليه وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر لظاهر الكتاب ولأنه يحد بالزنا بجارية ويقاد بقتله فيقطع بسرقة ماله كالأجنبي : ووجه الأول أن بينهما قرابة تمنع قبول شهادة أحدهما لصاحبه فلم يقطع بسرقة ماله كالأب ولأن النفقة تجب في مال الأب لابنه حفظاً له فلا يجوز إتلافه حفظاً له ، وأما الزنا بجاريته فيجب به الحد لأنه لا شبهة له فيها بخلاف المال

(فصل) فأما سائر الأقارب كالأخوة والأخوات ، ومن عداهم فيقطع بسرقة ما لهم ويقطعون بسرقة ماله وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يقطع بالسرقعة من ذي رحم لأنها قرابة تمنع النكاح وتبيح النظر وتوجب النفقة أشبه قرابة الولادة

يفني عن أعادته ههنا ويشترط أن يصفى السرقة والحرز وجنس النصاب وقدره ليزول الاختلاف فيه فيقولان تشهد أن هذا سرق كذا قيمته كذا من حرز ويصفى الحرز فإن كان المسروق منه غائباً فحضر وكيله وطالب بالسرقة احتج الشاهدان أن يرفعا في نسبه فيقولان من حرز فلان بن فلان ابن فلان بحيث يتميز عن غيره فإذا اجتمعت هذه الشروط وجب القلع في قول عامتهم ، وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع السارق يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان حران مسلمان ووصفا ما يوجب القلع وإذا وجب القلع بشهادتهما لم يسقط بغيرتهما ولا موتهما على ماضى في الشهادة بالزنا وإذا شهد بسرقة مال غائب فإن كان له وكيل حاضر فطالب به قطع السارق والا فلا وقال القاضي يحبس ولا يقطع حتى يحضر الغائب

(فصل) وإذا اختلف الشاهدان في الوقت أو الزمان أو المسروق فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس والآخر أنه سرق يوم الجمعة أو شهد أحدهما أنه سرق من هذا البيت والآخر أنه سرق من هذا البيت الآخر أو قال أحدهما سرق ثوراً وقال الآخر سرق بقرة أو قال الآخر سرق حمرا لم يقطع في قولهم جميعا وبه قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وإن قال أحدهما سرق ثوباً أبيض وقال الآخر أسود أو قال أحدهما سرق هروياً وقال الآخر سرق مروياً لم يقطع أيضاً وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر لأنهما لم يتفقا على الشهادة بشي واحد فأشبه مالو اختلفا في المذكورية

ولنا انها قرابة لا تمنع الشهادة فلا تمنع القطع كقرابة غيره وفارق قرابة الولادة بهذا
(فصل) وان سرق أحد الزوجين من مال الآخر فإن كان مما ليس محرزاً عنه فلا قطع فيه
وان سرق مما أحرزه عنه ففيه روايتان

(إحداهما) لا قطع عليه وهي اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لقول عمر رضي الله عنه لعبد الله
ابن عمر وابن الحضرمي حين قال له ان غلامي سرق امرأة امرأتي ارسله لا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم
واذا لم يقطع عبده بسرقة ما لها فهو أولى ولان كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب ولا تقبل شهادته
له ويتبسط في مال الآخر عادة فأشبهه الوالد والولد

(والثانية) يقطع وهو مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر وهو ظاهر كلام الخري لعوم الآية
ولانه سرق مالا محرزاً عنه لاشبهة له فيه أشبه الاجنبي وللشافعي كالروايتين وقول ثالث ان الزوج
يقطع بسرقة مال الزوجة لانه لاحق له فيه ولا تقطع بسرقة ماله لان لها النفقة فيه

(فصل) ولا قطع على من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً ، ويروى ذلك عن عمر وعلي رضي
الله عنهما وبه قال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي وأصحاب الرأي وقال حماد ومالك وابن المنذر
يقطع لظاهر الكتاب.

ولنا ما روى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس أن عبداً من رقيق الخنس سرق من الخنس فدفع
ذلك الى النبي ﷺ فلم يقطعه وقال مال الله سرق بعضه بعضاً ويروى ذلك عن عمر رضي الله عنه
وسأل ابن مسعود عمر عن سرق من بيت المال فقال ارسله فما من أحد إلا وله في هذا المال حق

والانوثية وقال أبو الخطاب يقطع وهو قول أصحاب الرأي لان الاختلاف لم يرجع الى نفس الشهادة
فيحتمل ان احدهما غلب على ظنه انه هروي والاخر انه مروى أو كان الشوب فيه سواد وبياض قال
ابن المنذر اللون أقرب الى الظهور من الذكورية والانوثية فاذا كان اختلافهم فيما يخفى يبطل
شهادتهما ففيما يظهر أولى ويحتمل ان احدهما ظن المسروق ذكراً وظنه الآخر انثى وقد أوجب
هذا رد شهادتهما فكذلك ههنا (الامر الثاني) الاعتراف ويشترط فيه ان يعترف مرتين روي ذلك
عن علي رضي الله عنه ، وبه قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف وزفر وابن شبرمة ، وقال عطاء والثوري
وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن يقطع باعتراف مرة لانه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه
اتكرار كحق الآدمي

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن أبي أمية الخزومي ان النبي ﷺ أتى بلص قد اعترف فقال له «ما أخاك
سرقت» قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع ولو وجب القطع بأول مرة لما اخره وروى سعيد
عن هشيم وسفيان وأبي الاحوص وأبي معاوية عن الاعمش عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال
شهدت علياً وانا رجل فافر بالسرقة فردده في لفظ فانتهره وفي لفظ فسكت عنه وقال غير هؤلاء فطرده ثم

وقال سعيد حدثنا هشيم أخبرنا مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول ليس على من سرق من بيت المال قطع ولأن له في المال حقا فيكون شبهة تمنع وجوب القطع كما لو سرق من مال له فيه شركة ومن سرق من الغنينة ممن له فيها حق أو لولده أو لسيده أو لمن لا يقطع بسرقة ماله لم يقطع لذلك، وإن لم يكن من الغنائمين ولا أحدا من هؤلاء الذين ذكرنا فسرق منها قبل إخراج الخمس لم يقطع لأن له في الخمس حقا، وإن أخرج الخمس فسرق من الأربعة الأخماس قطع، وإن سرق من الخمس لم يقطع، وإن قسم الخمس خمسة أقسام فسرق من خمس الله تعالى ورسوله لم يقطع، وإن سرق من غيره قطع إلا أن يكون من أهل ذلك الخمس

(فصل) وإن سرق من الوقف أو من غلته وكان من الموقوف عليهم مثل أن يكون مسكينا سرق من وقف المساكين أو من قوم معينين عليهم وقف فلا قطع عليه لأنه شريك وإن كان من غيرهم قطع لأنه لا حق له فيه فإن قيل فقد قلتم لا يقطع بالسرقة من بيت المال من غير تفريق بين غني وفقير فلم فرقتم هنا؟ قلنا لأن الغني في بيت المال حقا ولهذا قال عمر رضي الله عنه ما من أحد إلا وله في هذا المال حق بخلاف وقف المساكين فإنه لا حق للغني فيه

(فصل) قال أحمد لا قطع في المجاعة يعني أن المحتاج إذا سرق ما يأكله فلا قطع عليه لأنه كالمضطر وروى الجوزجاني عن عمر أنه قال لا قطع في عام سنة وقال سألت أحمد عنه فقالت تقول به؟ قال أي

عاد بعد ذلك فأقر فقال له علي شهدت على نفسك مرتين وأمر به فقطع وفي لفظ قد أقررت على نفسك مرتين ومثل هذا يشتهر فلم ينكر ولأنه يتضمن اتلافا في حد فكان من شرطه التكرار كحد الزنا ولأنه أحد حجتي القطع فيعتبر فيه التكرار كالشهادة وقياسهم ينتقض بالزنا عند من اعتبر التكرار ويفارق حق الأدعي لأن حقه مبني على الشح والضيق ولا يقبل رجوعه عنه بخلاف مسائلنا

(فصل) ويعتبر أن يذكر في إقراره شروط السرقة من النصاب والحرز وإخراجه منه، والحرز والعبد في هذا سواء نص عليه أحمد لعموم النص فيهما ولما روى الأعمش عن القاسم عن أبيه أن علياً قطع عبداً أقرعنده بالسرقة وفي رواية قال كان عبداً يعني الذي قطعه علي ويعتبر أن يقر مرتين وروى مهنا عن أحمد: إذا أقر العبد أنه سرق أربع مرات قطع فظاهر هذا أنه اعتبر إقراره أربع مرات ليكون على النصف من الحر، والاول أصح خبر علي ولأنه أقرار بمحد فاستوى فيه الحر والعبد كما أثر الحدود ﴿مسئلة﴾ (ولا ينزع عن إقراره حتى يقطع)

هذا قول أكثر الفقهاء وقيل ابن أبي ليلى وداود لا يقبل رجوعه لأنه لو أقر لآدمي بمحد قصاص لم يقبل رجوعه عنه

ولنا قول النبي ﷺ «ما أخالك سرقت» يعرض له ليرجمه ولأن حديثه ثبت بالاعتراف فقبل رجوعه عنه كحد الزنا ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ورجوعه شبهة لاحتمال أن يكون كذب

لعمري لا أقطعه إذا حملته الحاجة والناس في شدة ومجاعة وعن الاوزاعي مثل ذلك وهذا محمول على من لا يجد ما يشتريه أو لا يجد ما يشتري به فان له شبهة في أخذ ما يأكله أو ما يشتري به ما يأكله ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أن غلمان حاطب بن أبي بلتعة انتحروا ناقة المزني فامر عمر بقطعهم ثم قال لحاطب اني أراك تجيعهم فدرأ عنهم القطع لما ظنه يجيعهم فاما الواجد لما يأكله أو الواجد لما يشتري به وما يشتريه فعليه القطع وإن كان بالثمن العالي ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي ولا قطع على المرأة إذا منعها الزوج قدر كفايتها أو كفاية ولدها فاخذت من ماله سواء أخذت قدر ذلك أو أكثر منه لأنها تستحق قدر ذلك فالزائد يكون مشتركاً بما يستحق أخذه ، ولا على الضيف إذا سح قراه فأخذ أيضاً من مال المضيف لذلك

(مسئلة) قال (ولا يقطع إلا بشهادة عدلين أو اعتراف مرتين)

وجملة ذلك أن القطع انما يجب باحد امرين بيذة أو اقرار لا غير ، فأما البيذة فيشترط فيها أن يكونا

على نفسه في اعترافه ولأنه أحد حجتي القطع فيبطل بالرجوع عنه كالشهادة ولأن حجة القطع زالت قبل استيفائه فسقط كما لو رجع الشهود وفارق حق الأدعي لانه مبني على الشح والضيق ، ولو رجع الشهود عن الشهادة بعد الحكم في حق الادعي لم يبطل برجوعهم ولم يمنع استيفاءها ، اذا ثبت هذا فانه اذا رجع قبل القطع سقط القطع ولم يسقط غزم المسروق لانه حق أدعي ، ولو أقر مرة واحدة لزمه غرامة المسروق دون القطع ، وإن كان رجوعه وقد قطع بعض المفصل لم يتممه ان كان يرجى برؤه لكونه قطع الاقل وأن قطع الأكثر فالمقطوع بالخيار ان شاء قطعه ويستريح من تعليق كفه ولا يلزم القاطع قطعه لان قطعه تداو وليس بعد

(فصل) قال احمد لأبأس بتلقين السارق ليرجع عن اقراره وهذا قول عامة الفقهاء روي عن عمر انه اتى بسارق فسأله أسرقت ؟ قل لا فقال لا فتركه وروي ذلك عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهم وبه قال أسحاق وأبو ثور؛ وقد روي ان النبي ﷺ قال للسارق « ما إخالك سرقت » وقال لما عز « لعلك قبلت او لمست » وعن علي ان رجلاً أقر عنده بالسرقة فأنهره . ولا بأس بالشفاعة في السارق اذا لم يبلغ الامام فانه روي عن النبي ﷺ انه قال « تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد وجب » وقال الزبير بن العوام في الشفاعة في الحد يفعل ذلك دون السلطان فاذا بلغ الامام فلا اعفاء الله ان أعفاه ، ومن رأى ذلك عمار وابن عباس وسعيد بن جبير والزهري والاوزاعي وقال مالك ان لم يعرف بشر فلا بأس ان يشفع له ما لم يبلغ الامام وأما من عرف بشر وفساد فلا أحب ان يشفع له ولكن يترك حتى يقام عليه الحد وأجمعوا على انه إذا بلغ (الغني والشرح الكبير) (٣٧) (الجزء العاشر)

رجلين مسلمين حريين سواء كان السارق مسلماً أو ذمياً وقد ذكرنا ذلك في الشهادة في الزنا بما أغنى عن اعادته ههنا، ويشترط أن يصف السارق والحرز وجنس النصاب وقدره ليزول الاختلاف فيه فيقولان نشهد أن هذا سرق كذا قيمته كذا من حرز ويصف الحرز، وإن كان المسروق منه غائباً فحضر وكيله وطالب بالسرقة احتاج الشاهدان أن يرفعا في نسبه فيقولان من حرز فلان ابن فلان ابن فلان بحيث يتميز من غيره فإذا اجتمعت هذه الشروط وجب القطع في قول عامتهم . قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع السارق يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان حران مسلمان ووصفا ما يوجب القطع، وإذا وجب القطع بشهادتهما لم يسقط بنبهتهما ولا موتهما على ما مضى في الشهادة بالزنا وإذا شهدا بسرقة مال غائب . فإن كان له وكيل حاضر فطالب به قطع السارق وإلا فلا .

(فصل) وإذا اختلف الشاهدان في الوقت أو المكان أو المسروق فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس والآخر أنه سرق يوم الجمعة أو شهد أحدهما أنه سرق من هذا البيت وشهد الآخر أنه

الامام لم تجز الشفاعة فيه لأن ذلك اسقاط حق وجب لله تعالى وقد غضب النبي ﷺ حين شفع اسامة في الخزومية التي سرقته وقال « أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ » وقال ابن عمر من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه

(فصل) السابع مطالبة المسروق منه بما له وقال أبو بكر ليس ذلك بشرط وجملة ذلك أن السارق لا يقطع وإن اعترف أو قامت بينة حتى يأتي مالك المسروق يدعيه وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو بكر : ولا يفتقر إلى دعوى ولا مطالبة وهذا قول مالك وأبي ثور وابن المنذر لمعوم الآية ولأن موجب القطع ثبت فوجب من غير مطالبة كحد الزنا ولنا أن المال يباح بالبذل والاباحة فيحتمل أن مالكه أباحه إياه أو وقفه على المسلمين أو على طائفة السارق منهم أو اذن له في دخول حرزه فأعتربت المطالبة لتزول هذه الشبهة وعلى هذا يخرج الزنا فإنه لا يباح بالاباحة ولأن القطع أوسع في الاسقاط ألا ترى أنه إذا سرق مال أبيه لم يقطع ونوزن بجاريته حد ؟ ولأن القطع شرع لصيانة مال الآدمي فله به تعلق فلم يستوف من غير حضور مطالب به والزنا حق لله تعالى محض فلم يفتقر إلى طلب به . إذا ثبت هذا فإن وكيل الغائب يقوم مقامه في الطلب وقال القاضي إذا أقر بسرقة مال غائب حبس حتى يحضر الغائب لأنه يحتمل أن يكون قد أباحه ولو أقر بحق لغائب لم يحبس لأنه لاحق عليه لغير الغائب ولم يأمر بحبسه فلم يحبس وفي مسئلتنا تعلق به حق الله تعالى وحق الآدمي فحبس لما عليه من حق الله تعالى، فإن كانت المين في يده أخذها الحاكم وحفظها للغائب وإن لم يكن في يده شيء فإذا جاء الغائب كان الخصم فيها

(فصل) ولو أقر بسرقة لرجل فقال المالك لم تسرق مني ولكن غصبني أو كان لي قبلك وديمة فجحدني لم يقطع لأن إقراره لم يوافق دعوى المدعي، وبهذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي وإن

سرق من هذا البيت او قال احدهما سرق ثوراً وقال الآخر سرق بقرة أو قال سرق ثوراً وقال الآخر سرق حماراً لم يقطع في قولهم جميعاً ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وإن قال أحدهما سرق ثوباً أبيض وقال الآخر أسود أو قال احدهما سرق هروياً فقال الآخر مروياً لم يقطع أيضاً ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر لأنها لم ينفقا على الشهادة بشيء واحد فاشبه ما لو اختلفا في الذكورية والانوثية . وقال أبو الخطاب يقطع وهو قول أبي حنيفة وأصحاب الرأي لأن الاختلاف لم يرجع الى نفس الشهادة ويحتمل أن احدهما غلب على ظنه أنه هروي والآخر أنه هروي أو كان الثوب فيه سواد وبياض . قال ابن المنذر اللون أقرب الى الظهور من الذكورية والانوثية فإذا كان اختلافهما فيما يخفى يبطل شهادتهما فيما يظهر أولاً ، ويحتمل أن احدهما ظن السروق ذكرًا وظنه الآخر أنثى فقد اوجب هذا رد شهادتهما فكذلك ههنا (الثاني) الاعتراف فيشترط فيه أن يعترف مرتين روي ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف وزفر وابن شبرمة وقال عطاء واثوري وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن يقطع باعتراف مرة لأنه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه التكرار كحق الآدمي

أقر أنه سرق نصاباً من رجلين فصدقه احدهما دون الآخر أو قال الآخر بل غصبتني أو جحدتني لم يقطع وبه قال أصحاب الرأي وقال أبو ثور يقطع ولنا أنه لم يوافق على سرقة نصاب فلم يقطع كالتي قبلها وإن واقفاه جميعاً قطع وإن حضر احدهما فطالب ولم يحضر الآخر لم يقطع لأن ما حصلت المطالبة به لا يوجب القطع بمفرده ، وإن أقر أنه سرق من رجل شيئاً فقال الرجل قد فقدته من مالي فيذني أن يقطع لما روي عن عبد الرحمن بن ثعلبة الانصاري عن أبيه أن عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله اني سرقته جملاً لبني فلان فطهرني فأرسل اليهم النبي ﷺ فقالوا انا افتقدنا جملنا لنا فأمر به النبي ﷺ فقتلته يده ، قال ثعلبة انا انظر اليه حين وقعت يده وهو يقول الحمد لله الذي طهرني منك أردت أن تدخلني جسدي النار رواه ابن ماجه

﴿مسألة﴾ (وإذا وجب اقطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسنت وهو ان تغمس في زيت مغلي فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكف وحسنت)

لا خلاف بين اهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكوع وفي قراءة عبد الله بن مسعود (فقطعوا أيمنها) وهذا إن كان قراءة والافهو تفسير ، وقد روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع ولا تخالف لهما في الصحابة ولأن البطش بها أقوى فكانت البداءة بها اردع ولائها آلة السرقة فناسبت عقوبته باعدام آلتها ، وإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى وبذلك قال الجماعة إلا عطاء حكى عنه أنه تقطع

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن أبي أمية المخزومي أن النبي ﷺ أتى بلس قد اعترف فقال له «وما إخالك سرت» قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع ولو وجب القطع بأول مرة لما أخره ، وروى سعيد عن هشيم وسفيان وأبي الأحوص وأبي معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه قال شهدت علياً وأتاه رجل فآقر بالسرقة فردده وفي لفظ فانتهره وفي لفظ فسكت عنه وقال غير هؤلاء فطرده ثم عاد بعد ذلك فآقر فقال له علي: شهدت على نفسك مرتين فأمر به فقطع وفي لفظ: قد أقررت على نفسك مرتين، ومثل هذا يشتهر فلم ينكر ولأنه يتضمن إثباتاً في حد فكان من شرطه التكرار كحد الزنا ولأنه أحد حجتي القطع فيعتبر فيه التكرار كالشهادة وقياسهم ينتقض بحد الزنا عند من اعتبر التكرار ، ويفارق حق الآدمي لأن حقه مبني على الشح والتضييق ولا يتبل رجوعه عنه بخلاف مسئلتنا

(فصل) ويعتبر أن يذكر في اقراره شروط السرقة من النصاب والحرز وإخراجه منه
(فصل) والحر والعبد في هذا سواء نص عليه أحمد وذلك لعموم النص فيها ولما روى الأعمش عن القاسم عن أبيه أن علياً قطع عبداً أقر عنده بالسرقة وفي رواية قال كان عبداً يعني الذي قطعاه علي ، ويعتبر أن يقر مرتين وروى مهنا عن أحمد إذا أقر العبد أربع مرات أنه سرق قطع وظاهر

يده اليسرى لقوله سبحانه (فاقطعوا أيديهما) ولأنها آلة السرقة والبش كانت العقوبة بقطعها أولى ، وروي ذلك عن ربيعة وداود وهذا شذوذ يخالف قول جماعة الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال في السارق « إذا سرق ذقتموا يده ثم ان سرق فقطعوا رجله » ولأنه في المحاربة الموجهة قطع عضوين إنما تقطع يده ورجله ولا تقطع يده فنقول جناية أوجب قطع عضوين فكانا يدا وزجلا كالمحاربة ولأن قطع يديه يفوت منفعة الجنس فلا تبقى له يد يأكل بها ولا يتوضأ ولا يستطيع ولا يدفع عن نفسه فيصير كالمالك فكان قطع الرجل الذي لا يشتمل على هذه المفسدة أولى ، وأما الآية فالمراد بها قطع يد كل واحد منهما بدليل أنه لا تقطع اليدين في المرة الأولى ، وفي قراءة عبد الله (فاقطعوا أيديهما) وإنما ذكر بلفظ الجمع لأن المشني إذا أضيف إلى المشني ذكر بلفظ الجمع كقوله تعالى (فقد صنت قلوبكما) إذا ثبت هذا فإنه تقطع رجله اليسرى لقول الله تعالى (أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) ولأن قطع اليسرى أرفق به لأنه يمكنه المشي على خشبة ولو قطعت رجله اليمنى لم يمكنه المشي بحال ، وتقطع الرجل من مفصل الكعب في قول أكثر أهل العلم وفعل ذلك عمر رضي الله عنه وكان علي رضي الله عنه يقطع من نصف القدم من معقد الشراك ويدع له عقبا يمشي عليها وهو قول أبي ثور ولنا أنه أحد العضوين المقطوعين في السرقة فيقطع من المفصل كاليد ، وإذا قطع حسم وهو أن ينفى الزيت فإذا قطع غمس عضوه في الزيت لتسد أفواه المروق لئلا ينزف الدم فيموت وقد روي أن

هذا انه اعتبر اقراره أربع مرات ليكون على النصف من الحر والاول اصح الخبر علي ولانه اقرار بمحد فاستوى في عدده الحر والعبد كسائر الحدود

﴿ مسألة ﴾ قال (ولا ينزع عن اقراره حتى يقطع)

هذا قول أكثر الفقهاء وقال ابن أبي ليلى وداود لا يقبل رجوعه لأنه لو أقر لآدمي بقصاص أو حق لم يقبل رجوعه عنه

ولنا قول النبي ﷺ للسارق « ما أخلك سرق » عرض له يرجع ولانه حد الله تعالى ثبت بالاقرار فقبل رجوعه عنه كحد الزنا ولان الحدود تدرأ بالذنبات ورجوعه عنه شبهة لاحتمال ان يكون كذب على نفسه في اعترافه ولانه احد حجتي القطع فيبطل بالرجوع عنه كالشهادة ولان حجة القطع زالت قبل استيفائه فسقط كما لو رجع الشهود، وفارق حق الآدمي فانه مبني على الشح والضيق ولو رجع الشهود عن الشهادة بعد الحكم لم يبطل برجوعهم ولم يمنع استيفاءها إذا ثبت هذا فانه إذا رجع قبل القطع سقط القطع ولم يسقط غرم المسروق لانه حق آدمي، ولو

النبي ﷺ آتي بسارق سرق شملة فقال « أقطعه واحسمه » وهو حديث فيه منال قاله ابن المنذر ومن استحب ذلك الشافعي وأبو تور وغيرهما من اهل العلم

(فصل) ويقطع السارق بأسهل ما يمكن فيجلس ويضبط لثلا يتحرك فيجني على نفسه وتشد يده بحبل ويحرق حتى يبين مفصل الكف من مفصل الذراع ثم توضع بينهما سكين حادة ويدق فوقها بقوة ليقطع في مرة واحدة أو توضع السكين على المفصل وتعد مدة واحدة وان علم قطع او حنى من هذا قطع به (فصل) ويسن تعاقب اليد في عنقه لما روى فضالة بن عبيد ان النبي ﷺ آتي بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه رواه أبو داود وابن ماجه وفعل ذلك علي رضي الله عنه ولان فيه ردعاً وزجراً .

(فصل) ولا يقام في شدة حر ولا برد لان الزمان ربما اعان على قتله والعرض الزجر دون القتل، ولا يقطع مريض في مرضه لثلا ياتي ذلك على نفسه، ولو سرق فقاعت يده ثم سرق قبل ان يمال يده لم يقطع ثانيا حتى يندمل القاع الاول وكذلك لو قطعت رجله قصاصا لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ الرجل فان قيل أليس لو وجب عليه قصاص في اليد الاخرى لقطعت قبل الاندمال والمحارب تقطع يده ورجله دفعة واحدة وقد قاتم في المرض الذي وجب عليه الحد لا ينتظر برؤه فلم خالقم ذلك ههنا؟ قلنا القصاص حق آدمي يخاف فوته وهو مبني على الضيق لحاجته اليه ولان القصاص قد يجب في يد ويجب في يدين واكثر في حالة واحدة فلم هذا جاز ان يوالى بين قصاصين بخلاف الحد فان كل معصية لها حد مقدر ولا تجوز الزيادة عليه فاذا والى بين حدين صار

أمر مرة واحدة لزمه غرامة السرقة دون القطع ، وإن كان رجوعه وقد قطع بعض الفصل لم يتمه
إن كان يرجى برؤه لكونه قطع قابلا وإن قطع الأكثر فالقطوع بالخيار إن شاء تركه وإن شاء قطعه
ليستخرج من تعليق كفه ، ولا يلزم القاطع قطعه لأن قطعه تداو وليس بمحد

(فصل) قال أحمد لا بأس بتلقي السارق ليرجع عن اقراره وهذا قول عامة الفقهاء . روي عن
عمر أنه أتى برجل فسأله أسرق؟ قل لا فقال لا فتركه وروى معنى ذلك عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة
 وابن مسعود وأبي الدرداء وبه قال إسحاق وأبو ثور . وقد رويناه أن النبي ﷺ قال للسارق « ما إخالك
سرق » وقال لما عز « لعلك قبلت أو لمست » وعن علي رضي الله عنه أن رجلا أقر عنده بالسرقة
فأنهره وروى أنه طرده وروى أنه رده ، ولا بأس بالشفاعة في السارق ما لم يبلغ الإمام فانه روي عن
النبي ﷺ أنه قال « تماقوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد وجب »

وقال الزبير بن العوام في الشفاعة في الحد : يفعل ذلك دون السلطان فإذا بلغ الإمام فلا أعفاه
الله إن أعفاه . وعن رأي ذلك الزبير وعمار وابن عباس وسعيد بن جبير والزهري والاوزاعي .
وقال مالك إن لم يعرف بشر فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام وأما من عرف بشر وفساد فلا

كلا زيادة على الحد فلم يجز ، فأما قطاع الطريق فإن قطع اليد والرجل حد واحد بخلاف ما نحن
فيه وأما تأخير الحد للرض فممنوع وإن سلم فإن الجلد يمكن تخفيفه فيؤتى به في المرض على وجه يؤمن
معه التلف والقطع لا يمكن تخفيفه

﴿مسئلة﴾ (فإن عاد حبس ولم يقطع وعنه أنه يقطع يده اليسرى في الثالثة ورجله اليمنى في الرابعة)
وجملة ذلك أنه إذا سرق بعد قطع يديه ورجليه لم يقطع منه شيء آخر وحبس وهذا قول علي
رضي الله عنه والحسن والشعبي والنخعي والزهري وحامد والثوري وأصحاب الرأي ، وعن أحمد
أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يبرز ويحبس ، وروى عن أبي بكر
وعمر رضي الله عنهما أنهما إذا قطع اليد والرجل وهو قول قتادة ومالك والشافعي وأبي ثور
وابن المنذر ، وروى عن عثمان وعروة بن الماص وعمر بن عبد العزيز أنه يقطع يده اليسرى في
الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة ويقطع في الخامسة لأن جازا قال : جيء إلى النبي ﷺ بسارق فقال
« اقتلوه » قالوا يا رسول الله إنما سرق قل « اقطعوه » قال فقطع ثم جيء به الثانية فقال « اقتلوه »
فقالوا يا رسول الله إنما سرق فقال « اقطعوه » قال فقطع ثم جيء به الثالثة فقال « اقتلوه » قالوا
يا رسول الله إنما سرق قل « اقطعوه » قال ثم أتى به الرابعة فقال « اقتلوه » قالوا يا رسول الله إنما
سرق قال « اقطعوه » ثم أتى به الخامسة فقال « اقتلوه » فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فالتيناه في
بئر رواه أبو داود والنسائي ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في السارق « إن سرق
فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله » ولأن

أحب ان يشفع له أحد ولكن يترك حتى يقام الحد عليه . وأجمعوا على انه اذا بلغ الامام لم تجز الشفاعة فيه لان ذلك إسقاط حق وجب لله تعالى وقد غضب النبي ﷺ حين شفع أسامة في الخزومية التي سرقت وقال « أتشفع في حد من حدود الله تعالى؟ » وقال ابن عمر من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه

❦ مسألة ١٠ قل (واذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا)

وهذا قال مالك وأبو ثور وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وإسحاق لا قطع عليهم الا أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً لان كل واحد لم يسرق نصاباً فلم يجب عليه قطع كما لو انفرد بدون النصاب وهذا القول أحب إلي لان القطع ههنا لا نص فيه ولا هو في معنى النصوص والجمع عليه فلا يجب والاحتياط باسقاطه أولى من الاحتياط بإيجابه لانه مما يدرأ بالشبهات واحتج أصحابنا بأن النصاب احد شرطي القطع فاذا اشترك الجماعة فيه كانوا كالواحد قياساً على عتق الحرز ولان سرقة النصاب فعل يوجب القطع فاستوى فيه الواحد والجماعة كالتقصاص ولم يفرق أصحابنا بين كون المسروق ثقيلاً يشترك الجماعة في حله وبين أن يخرج كل واحد منه جزءاً

اليسار تقطع قودا فجاز قطعها في السرقة كاليمينى ولانه فعل أبي بكر رضي الله عنهما ، وقد قال النبي ﷺ « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر »

ولنا ما روى سعيد ثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه قال حضرت علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتني برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه ماترون في هذا؟ قالوا اقطعه يا أمير المؤمنين قال قتاته إذا وما عليه ان يقتل بأي شيء يأكل الطعام؟ بأي شيء يتوضأ للصلاة؟ بأي شيء يغتسل من جنابته؟ بأي شيء يقوم على حاجته؟ فردّه إلى السجن أياماً ثم أخرجه فاستشار أصحابه فقالوا مثل قولهم الاول وقال مثل ما قال أول مرة فجلده جلداً شديداً ثم أرسله وروي عنه أنه قال إني لاستحي من الله أن لا أدع له يداً يبطش بها ولا رجلاً يمشي عليها ولان في قطع اليدين نفويت منفعة الجنس فلم يشرع في حد كالقتل ، ولانه لو جاز قطع اليدين لقطعت اليسرى في المرة الثالثة لأنها آلة البطش كاليمينى وإنما لم تقطع للمفسدة في قطعها لان ذلك بمنزلة الاهلاك فانه لا يمكنه أن يتوضأ ولا يغتسل ولا يستنجي ولا يحترز من نجاسة ولا يزيلها عنه ولا يدفع عن نفسه ولا يأكل ولا يبطش وهذه المفسدة حاصلة بقطعها في المرة الثالثة ، فأما حديث جابر في حق رجل استحق القتل بدليل أن النبي ﷺ أمر به في أول مرة وفي كل مرة وقال انسائي فيه : حديث منكر وأما الحديث الآخر فلم يذكره أصحاب السنن ولم نعلم صحته وفعل أبي بكر وعمر قد عارضه قول علي وروي عن عمر أنه رجع إلى قول علي فروى سعيد حدثنا أبو الاحوص عن سالك بن حرب عن عبد الرحمن

وانص أحمد على هذا ، وقال مالك ان انفراد كل واحد بجزء منه لم يقطع واحد منهم كما لو انفراد كل واحد من قاطعي اليد بقطع جزء منها لم يجب القصاص

ولنا انهم اشتركوا في هتك الحرز وإخراج النصاب فلزمهم القطع كما لو كان ثقبلا فحمله ، وفارق القصاص فانه تعتمد المائلة ولا توجد المائلة إلا أن توجد أفعالهم في جميع أجزاء اليد وفي مسئلتنا القصد الزجر من غير اعتبار مماثلة والحاجة إلى الزجر عن إخراج المال وسواء دخلا الحرز معاً او دخل أحدهما فأخرج بعض النصاب ثم دخل الآخر فأخرج باقيه لانهما اشتركا في هتك الحرز وإخراج النصاب فلزمهما التمتع كما لو حملاه معاً

(فصل) فان كان احد الشريكين ممن لا قطع عليه كأبي المسروق منه قطع شريكه في أحد

بن عاذ قال أتى عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق فأمر به عمر أن تقطع رجله فقال علي انما قال الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) إلى آخر الآية وقد قطعت يد هذا ورجله فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها اما ان تعززه أو تستودعه السجن فاستودعه السجن ﴿مسئلة﴾ (ومن سرق وليس له يد يمينى قطعت رجله اليسرى وان سرق وله يمينى فذهبت

سقط القطع ، وان ذهبت يده اليسرى لم تقطع اليمنى على الرواية الأولى وتقطع على الاخرى)

اذا سرق ولا يمينى له قطعت رجله اليسرى كما تقطع في السرقة الثانية فان كانت يميناه شلاء ففيه زوايتان (احدهما) تقطع رجله اليسرى لان الشلاء لا نفع فيها ولا جمال فأشبهت كفها لأصابع عليه قال ابراهيم الحربي عن أحمد فيمن سرق ويمناه جافة تقطع رجله (والثانية) أنه يسئل أهل الخبرة فان قالوا إنها اذا قطعت رقاً دمها وانحسرت عروقها قطعت لانه أمكن قطع يمينه فوجب كما لو كانت صحيحة وان قالوا لا يرقاً دمها لم تقطع لانه يخف تلفه وتقطع رجله وهذا مذهب الشافعي ، فان كانت أصابع اليمنى كلها ذاهبة ففيها وجهان (أحدهما) لا تقطع وتقطع الرجل لان الكف لا يجب فيه دية اليد فاشبه الذراع (والثاني) تقطع لان الراحة بعض ما يقطع في السرقة فاذا كان موجوداً قطع كما لو ذهب الخنصر أو البنصر ، وان ذهب بعض الاصابع وكان الذاهب الخنصر أو البنصر أو واحدة سواهما قطعت لان معظم نفعها باق ، وان لم يبق الا واحدة فهي كالتي ذهب جميع أصابعها وان بقي اثنتان فهل تلحق بالصحيحة أو بما قطع جميع أصابعها على وجهين والأولى قطعها لان نفعها لم يذهب بالكلية ﴿مسئلة﴾ (وان سرق وله يمينى فذهبت سقط القطع)

أما اذا سرق وله يمينى قطعت في قصاص أو ذهبت بأكلة أو تعدى عايبها متعدد فقضاءها سقط القطع ولا شيء على العادي إلا الأدب

وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال قتادة يقتص من القاطع وتقطع رجل السارق وهذا غير صحيح فان يد السارق ذهبت وانما قطع قطع عضواً غير معصوم ، وان قطعها قاطع بعد السرقة وقبل ثبوتها والحكم بالقطع ثم ثبت ذلك فكذلك ، ولو شهد بالسرقة فحبسه الحاكم ليعدل

الوجهين كما لو شاركه في قطع يد ابنه (والثاني) لا يقطع وهو أصح لأن سرقة ما جميعا صارت علة لقطعهما وسرقة الاب لا تصاح موجبة للقطع لانه أخذ ما له أخذه بخلاف قطع يد ابنه فإن الفعل تمحض عدوانا وإنما سقط القصاص لفضيلة الاب لا لمعنى في فعله وهما فعله قد تمكنت الشبهة منه فوجب أن لا يجب القطع به كاشتراك العامد والخطأ ، وإن أخرج كل واحد منها نصابا وجب القطع على شريك الاب ، لانه انفرد بما يوجب القطع وإن أخرج الاب نصابا وشريكه ديرت النصاب ففيه الوجهان ، وإن اعترف اثنان بسرقة نصاب ثم رجع أحدهما فالقطع على الآخر لانه اختص بالاسقاط فيختص بالسقوط ويحتمل أن يسقط عن شريكه لأن السبب السرقة منهما وقد اختل أحد جزأيه وكذلك لو أقر بمشاركة آخر في سرقة نصاب ولم يقر الآخر في القطع وجهان

(فصل) قال احمد في رجلين دخلا دارا أحدهما في سفلها جمع التاع وشده بجبل والآخر في علوها مد الحبل فرمى به وراء الدار فالقطع عليهما لانهما اشتركا في اخراجه ، وإن دخلا جميعاً فأخرج

الشهود فقطعه قاطع ثم عدلوا فكذلك وإن لم يعدلوا وجب القصاص على القاطع ، وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي لا قصاص عليه ، لأن صدقهم محتمل فيكون ذلك شبهة .

ولنا أنه قطع طرفاً ممن يكافئه عدداً بغير حق فلزمه القطع كما لو قطعه ولم تقم يمينه .

(مسألة) (وإن ذهبت يده اليسرى أو كانت مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الاصابع أو شلت

قبل قطع يمينه لم تقطع يمينه على الرواية الأولى وتقطع على الثانية .

(فصل) وإن قطع قاطع يسراه عمداً فعليه القود لانه قطع طرفاً معصوماً وإن قطعه غير متعمد

فعليه ديتة ولا تقطع يمين السارق ، وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي وفيه وجه آخر أنها تقطع بناء على قطعها في المرة الثالثة وإن قلنا لا تقطع فهل تقطع رجله؟ فيه وجهان (أصحهما) لا يجب لانه لم يجب بالسرقة وسقوط القطع عن يمينه لا يقتضي قطع رجله كما لو كان المقطوع يمينه (والثاني)

تقطع رجله لانه تعذر قطع يمينه فقطعت رجله كما لو كنت اليسرى مقطوعة حال السرقة وإن كانت يميناه صحيحة ويسراه ناقصة نقصا يذهب بمعظم نفعها مثل أن تذهب منها الوسطى أو السبابة أو

الابهام احتمل انه كقطعها وينتقل إلى رجله ، وهذا قول أصحاب الرأي واحتمل أن تقطع يميناه

لأن له يدان ينتفع بها أشبه ما لو قطعت خنصرها ، وإن كانت يداه صحيحتين ورجله اليمنى شلاء أو

مقطوعة فقال شيخنا لا أعلم فيها قولاً لأصحابنا ويحتمل وجهين (أحدهما) تقطع يمينه وهو مذهب

الشافعي لانه سارق له يميني فقطعت عملاً بالكتاب والسنة ولانه سارق له يدان فقطعت يميناه كما

لو كانت المقطوعة رجله اليسرى (والثاني) لا يقطع منه شيء وهو قول أصحاب الرأي ، لأن قطع

يميناه يذهب بمنفعة المشي من الرجلين فأما ان كانت رجله اليسرى شلاء ويدها صحيحتان فقطعت

أحدهما المتاع وحده فقال أصحابنا القطع عليهما وبه قال أبو حنيفة وصاحباؤه إذا أخرج نصابين، وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر القطع على المخرج وحده لأنه هو السارق، وإن أخرج أحدهما دون النصاب والآخر أكثر من نصاب فيما نصابين فعند أصحابنا وإبي حنيفة وصاحبيه يجب القطع عليهما، وعند الشافعي وموافقيه لا قطع على من لم يخرج نصاباً فإن أخرج أحدهما نصاباً والآخر دون النصاب فعند أصحابنا عليهم القطع وعند الشافعي القطع على مخرج النصاب وحده وعند أبي حنيفة لا قطع على واحد منهما لأن المخرج لم يبلغ نصاباً بعدد السارقين وقد ذكرنا وجه ما قلنا فيما تقدم وإن نقبا حرزاً ودخل أحدهما فقرب المتاع من النقب وأدخل الخارج يده فأخرجه فقال أصحابنا قياس قول أحمد أن القطع عليهما، وقال الشافعي القطع على الخارج لأنه مخرج المتاع، وقال أبو حنيفة لا قطع على واحد منهما ولنا أنهما اشتركا في هتك الحرز وإخراج المتاع فلزمهما القلع كما لو حملاه معاً فأخرجاه وإن وضعه في النقب فد الآخر يده فأخذه فلقطع عليهما، ونقل عن الشافعي في هذه المسئلة قولان كالذهبين في الصورة التي قبلها

(فصل) وإن نقب أحدهما وحده ودخل الآخر وحده فأخرج المتاع فلا قطع على واحد منهما

يده اليمنى لأنه لا يخشى تعدي ضرر القطع إلى غير المقطوع، وعلى قياس هذه المسئلة لو سرق ويده اليسرى مقطوعة أو شلاء لم يقطع منه شيء لذلك وانكر هذا ابن المنذر، وقال أصحاب الرأي بقولهم هذا خالفوا كتاب الله وسنة رسوله.

﴿مسئلة﴾ (وإذا وجب قطع يمينه فقطع القاطع يسراه بدلا عن يمينه أجزأت ولا شيء على القاطع إلا الأدب) وهو قول الشعبي وأصحاب الرأي لأن قطع يمين السارق يفضي إلى تنفويت منفعة الجنس وقطع يديه بسرقة واحدة فلا يشرع فإذا انتفى قطع يمينه حصل قطع يساره مجزئاً عن القطع الواجب فلا يجب على فاعله قصاص، وقال أصحابنا في وجوب قطع يمين السارق وجهان والشافعي فيما إذا لم يعلم القاطع كونها يساراً وظن أن قطعها يجزئ قولان (أحدهما) لا تقطع يمين السارق كيلاً تقطع يده بسرقة واحدة (والثاني) تقطع كما لو قطعت يسراه قصاصاً، فأما القاطع فاتفق أصحابنا وأصحاب الشافعي على أنه إن قطعها من غير اختيار من السارق أو كان السارق أخرجها دهشة أو ظناً منه أنها تجزئ وقطعها القاطع عالماً بأنها يسراه وانها لا تجزئ فعليه القصاص وإن لم يعلم أنها يسراه أو ظن أنها مجزئة فعليه ديتها، وإن كان السارق أخرجها مختاراً عالماً بالامرئ فلا شيء على القاطع لأنه أذن في قطعها فأشبهه غير السارق والذي اختاره شيخنا ما ذكرناه في أول الفصل.

﴿مسئلة﴾ (ويجتمع القطع والضمان قتردين العين المسروقة إلى مالكها وإن كانت تالفة غرم قيمتها وقطع) لا يختلف أهل العلم في وجوب رد العين المسروقة على مالكها إذا كانت باقية وإن كانت تالفة فعلى السارق رد قيمتها أو مثلاً إن كانت مثلية قطع أولم يقطع موسراً كان أو معسراً، وهذا قول الحسن والنخعي وحامد والبيه والليث والشافعي وإسحاق وأبي ثور وقال الثوري وأبو حنيفة لا يجمع الغرم

لأن الأول لم يسرق والثاني لم يهتك الحرز وإنما سرق من حرز هتكه غيره فأشبهه مالو نقب رجل وانصرف وجاء آخر فصاذف الحرز مهتوكا فسرق منه وإن نقب رجل وأسر غيره فأخرج المتاع فلا قطع أيضاً على واحد منهما وإن كان المأمور صبيّاً مميّزاً لأن المميز له اختيار فلا يكون آلة للآخر كما لو أمره بقتل إنسان فقتله وإن كان مميزاً وجب القطع على الآخر لأنه آتته، وإن اشترك رجلان في النقب ودخل أحدهما فأخرج المتاع وحده أو أخذه وناول له الآخر خارجاً من الحرز أوردى به إلى خارج الحرز فأخذه الآخر فلقطع على الداخل وحده لأنه مخرج المتاع وحده مع المشاركة في النقب وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وقل أبو حنيفة لا قطع عليهما لأن الداخل لم ينفصل عن الحرز ويده على السرقة فلم يلزمه القطع كما لو أتلفه داخل الحرز ولنا أن المسروق خرج من الحرز ويده عليه فوجب عليه انقطاع كما لو خرج به ويخالف إذا أتلفه فإنه لم يخرج من الحرز .

❦ سئله ❧ قال (ولا يقطع وإن اعترف أو قامت بينة حتى يأتي مالك المسروق يدعيه)

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو بكر يقطع ولا يفتقر إلى دعوى ولا مطالبة وهذا قول مالك وأبي ثور وابن المنذر لعموم الآية ولأن موجب القطع ثبت فوجب من غير مطالبة كحد الزنا

والقطع ، أن غرمها قبل القطع سقط القطع وإن قطع قبل الغرم سقط الغرم وقال عطاء وابن سيرين والشعبي ومكحول لا غرم على السارق إذا قطع ووافقهم مالك في المعسر ووافقنا في الموسر . قال أبو حنيفة في رجل سرق مرات ثم قطع يغرم الكل إلا الأخيرة ، وقال أبو يوسف لا يغرم شيئاً لأنه قطع بالكل فلا يغرم شيئاً منه كالسرقة الأخيرة واحتج بما روي عن عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه » ولأن التضمن يقتضي التمايك والمالك يمنع القطع فلا يجمع بينهما ولنا أنها عين يجب ضمانها بالرد لو كانت باقية فيجب ضمانها إذا كانت تالفة كما لو لم يقطع ولأن القطع والغرم حقان يجبان مستحقين فجاز اجتماعهما كالجزاء والقيمة في الصيد الحرمي المملوك وحديثهم يرويه سعد بن إبراهيم عن ابن منصور وسعد بن إبراهيم مجهول قاله ابن المنذر ، وقال ابن عبد البر الحديث ليس بالقوي ويحتمل أنه أراد ليس عليه أجره القاطع وما ذكروه فهو بناء على أصولهم ولا نسلمها لهم . (فصل) إذا فعل في العين فعلاً نقصها به كقطع الثوب ونحوه وجب رده ورد نقصه ووجب القطع وقال أبو حنيفة إن كان نقصاً لا يقطع حق المفصوب منه إذا فعله الغاصب رد العين ولا ضمان عليه وإن كان يقطع حق المالك كقطع الثوب وخياطته فلا ضمان عليه ويسقط حق المسروق منه من العين وإن كان زيادة في العين كصبغه حجر أو اصفر فلا يرد العين ولا يحمل له التصرف فيها وقال أبو يوسف ومحمد يرد العين وبني هذا على أصله في أن الغرم يسقط عنه القطع ، وأما إذا صبغه فقال لا يرد له لأنه

ولنا أن المال يباح بالبذل والاباحة فيحتمل أن مالكه اياه او وقفه على المسلمين أو على طائفة السارق منهم أو أذن له في دخول حرزه فاعتبرت المطالبة لتزول هذه الشبهة ، وعلى هذا يخرج الزنا فانه لا يباح بالاباحة ولان القطع أوسع في الاسقاط ألا ترى انه اذا سرق مال ابنه لم يقطع ؟ ولو زنى بجاريته حد ولان القطع شرع لصيانة مال الآدمي فله به تعلق فلم يستوف من غير حضور مطالب به ، والزنا حق لله تعالى محض فلم يقتصر إلى طلب به . اذا ثبت هذا فان وكيل المالك يقوم مقامه في الطلب ، وقال القاضي اذا أقر بسرقة مال غائب حبس حتى يحضر الغائب لانه يحتمل أن يكون قد أباحه ولو أقر بحق مطلق لغائب لم يحبس لانه لاحق عليه لغير الغائب ولم يأمر بحبسه فلم يحبس وفي مسئلتنا تعلق به حق الله تعالى وحق الآدمي فحبس لما عليه من حق الله تعالى فان كانت العين في يده أخذها الحاكم وحفظها للغائب وإن لم يكن في يده شيء فاذا جاء الغائب كان الخصم فيها

(فصل) ولو أقر بسرقة من رجل فقال المالك لم تسرق مني ولكن غصبته او كان لي قبلك وديعة فجددني لم يقطع لان إقراره لم يوافق دعوى المدعي وبهذا قال ابو ثور وأصحاب الرأي وان أقر أنه سرق نصابا من رجلين فصدقه أحدهما دون الآخر او قال الآخر بل غصبته او جددتني لم يقطع وبه قال أصحاب الرأي ، وقال ابو ثور إذا قال الآخر غصبته او جددتني قطع

ولنا أنه لم يوافق على سرقة نصاب فلم يقطع كالتي قبلها ، وإن واقفه جميعاً قطع وان حضر أحدهما فطالب ولم يحضر الآخر لم يقطع لان ما حصلت المطالبة به لا يوجب القطع بمفرده وان أقر أنه سرق من رجل شيئاً فقال الرجل قد فقدته من مالي فينبغي أن يقطع لما روي عن عبد الرحمن بن ثعلبة الانصاري عن أبيه أن عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء إلى رسول الله ﷺ فقال

لو رده لكان شريكاً فيه بصيغه ولا يجوز ان يقطع فيما هو شريك فيه وهذا ليس بصحيح لان صيغه كان قبل القطع فلو كان شريكاً بالصيغ لسقط القلع وإن كان يصير شريكاً بالرد فالشركة الطارئة بعد القطع لا تؤثر كما لو اشترى نصفه من مالكه بعد القطع ، وقد سلم أبو حنيفة أنه لو سرق فضة فغصبها دراهم قطع ولزمه ردها وقال صاحباه لا يقطع ويسقط حق صاحبها منها بضربها وهذا شيء بنيناه على أصولها في أن تغيير اسمها يزيل ملك صاحبها وان ملك السارق لها يسقط القطع عنه وهو غير مسلم لها .

(فصل) ويستوي في وجوب الحد على السارق الحر والحررة والعبد والامة ولا خلاف في وجوب الحد على الحر والحررة لقول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولانهما استويا في سائر الحدود فكذلك في هذا وقد قطع النبي ﷺ سارق رداء صفوان وقطع الخزومية التي سرقت القطيفة فاما العبد والامة ذان جمهور الفقهاء وأهل الفتوى على وجوب القطع عليهما بالسرقة الا ما حكى عن ابن عباس أنه قال لا قطع عليهما لانه حد ولا يمكن تنصيفه فلم يحجب فيهما كالرجم ولانه حد فلا يساوي العبد فيه الحر كسائر الحدود

ولنا عموم الآية وروى الاثرم أن رقيقاً لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها فامر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر والله اي لأراك تجمعهم ولكن لا غرمك

بارسول الله إني سرقت جلالني فلان فطهرني فأرسل النبي ﷺ إليهم فقالوا انا افتقدنا جلالنا فامر به النبي ﷺ فقطعت يده قال ثعلبة انا أنظر اليه حين وقعت يده وهو يقول الحمد لله الذي طهرني منك أردت أن تدخلني جسدي النار أخرجه ابن ماجه

(فصل) ومن ثبتت سرقة ببينة عادلة فأنكر لم يلتفت إلى إنكاره، وإن قال أحلفوه لي إني سرقت منه لم يحلف لان السرقة قد ثبتت بالبينة وفي أحلافه عليها قدح في الشهادة، وإن قال الذي أخذته ملك لي كان لي عنده ودیعة او رهنا او ابتعته منه او وهبه لي أو أذن لي في أخذه او غصبه مني او من أبي او بعضه لي فالقول قول المسروق منه مع يمينه لان اليد ثبتت له فان حلف سقطت دعوى السارق ولا قطع عليه لانه يحتمل ما قال ولهذا أحلفنا المسروق منه، وإن نكل قضينا عليه بنكوله وهذه إحدى الروايتين وهو منصوص الشافعي؛ وعن أحمد رواية أخرى أنه يقطع لان ستوط القطع بدعواه يؤدي الى أن لا يجب قطع سارق فتفوت مصلحة الزجر، وعنه رواية ثالثة أنه ان كان معروفا بالسرقة قطع لانه يعلم كذبه وإلا سقط عنه القطع، والاول أولى لان الحدود تدرأ بالشبهات وإفضاؤه الى سقوط القطع لا يمنع اعتباره كما أن الشرع اعتبر في شهادة الزنا شروطا لا يقع معها اقادة حد ببينة أبداً على انه لا يفضي اليه لازماً فان الغالب من السراق انهم لا يعلمون هذا ولا يهتدون اليه، وإنما يختص بعلم هذا الفقهاء الذين لا يسرقون غالباً، وإن لم يحلف المسروق منه قضي عليه وسقط الحد وجهاً واحداً

غرماً يشق عليك ثم قل للمزني كم ثمن ناقتك؟ قال أربعائة درهم قال عمر أعطه ثمانمائة درهم، وروى القاسم عن أبيه ان عبداً أقر بالسرقة عند علي فقطعه، وفي رواية قل كان عبداً يعني الذي قطعه علي رواه الامام احمد في مسنده وهذه قصص تنتشر وتشهر ولم تنكر فتكون إجماعاً، وقولهم لا يمكن تنصيفه قلنا ولا يمكن تعطيله فيجب تكيله وقياسهم تقابله عليهم فنقول حق فلا يتعطل في حق العبد والامة كسائر الحدود، وفارق الرجم فان حد الزنا لا يتعطل بتعطيله بخلاف القطع فان حد السرقة يتعطل بتعطيله (فصل) ويقطع الآبق بسرقة روي ذلك عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي وقال مروان وسعيد بن العاص وأبو حنيفة لا يقطع لان قطعه قضاء على سيده ولا يقضى على الغائب ولنا عموم الكتاب والسنة وأنه مكلف سرق نصاباً من حرز مثله فيقطع كغير الآبق، وقولهم انه قضاء على سيده ممنوع فانه لا يعتبر فيه اقرار السيد ولا يضر إنكاره وإنما يعتبر ذلك من العبد ثم القضاء على الغائب بالبينة جائز على ما ذكر في موضعه

﴿مسئلة﴾ (وهل يجب الزيت الذي يحسم به من بيت المال أو من مال السارق؟ على وجهين)

(أحدهما) من بيت المال لان النبي ﷺ أمر به القاطع في حديث سارق الشملة فقال «أقطعوه واحسموه» ولانه من المصالح وذلك يقتضي ان يكون من بيت المال فان لم يحسم فذكرنا قاضي أنه لا شيء عليه لان عليه القطع لا مداواة المحدود (والثاني) من مال السارق لانه مداواة له فكان في ماله كمداءاته في مرضه، ويستحب للمفطور حسم نفسه فان لم يفعل لم يأنم لانه ترك التداء في المرض وهذا مذهب الشافعي

كتاب قطاع الطريق

الاصل في حكمهم قول الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) وهذه الآية في قول ابن عباس وكثير من العلماء نزلت في قطاع الطريق من المسلمين وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكي عن ابن عمر أنه قال نزلت هذه الآية في المرتدين ، وحكي ذلك عن الحسن وعطاء وعبد الكريم لأن سبب نزولها قصة العرنيين وكانوا ارتدوا عن الاسلام وقتلوا الرعاة فاستاقوا ابل الصدقة فبعث النبي ﷺ من جاء بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وألقاهم في الحرة حتى ماتوا قال أنس فانزل الله تعالى في ذلك (إنما جزاء الذين يحاربون الله) الآية أخرجه ابوداود والنسائي ولأن محاربة الله ورسوله إنما تكون من الكفار لا من المسلمين ولنا قول الله تعالى (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) والكفار تقبل توبتهم بعد القدرة كما تقبل قبلها ويسقط عنهم القتل والقطع في كل حال والمحاربة قد تكون من المسلمين بدليل

باب عدم المحاربة

وهم قطاع الطريق

والاصل في حكمهم قول الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) وهذه الآية في قول ابن عباس وكثير من العلماء نزلت في قطاع الطريق من المسلمين وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكي عن ابن عمر أنه قال نزلت هذه الآية في المرتدين وحكي ذلك عن الحسن وعطاء وعبد الكريم لأن سبب نزولها قصة العرنيين وكانوا ارتدوا عن الاسلام وقتلوا الرعاة واستاقوا ابل الصدقة فبعث النبي ﷺ من جاء بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وألقاهم في الحرة حتى ماتوا قال أنس فانزل الله تعالى في ذلك (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية أخرجه ابوداود والنسائي ولأن محاربة الله ورسوله إنما تكون من الكفار لا من المسلمين ولنا قول الله تعالى (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) والكفار تقبل توبتهم بعد القدرة كما تقبل قبلها ويسقط عنهم القتل والقطع في كل حال والمحاربة قد تكون من المسلمين بدليل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاندنوا بحرب من الله ورسوله)

قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله)

﴿مسئلة﴾ قال (المحاربون الذين يعرضون للقوم السلاح في الصحراء فينبونهم المال مجاهرة)
وجاءته أن المحاربين الذين ثبت لهم أحكام المحاربة التي نذكرها بعد تعتبر لهم شروط ثلاثة (أحدها) أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن كان ذلك منهم في القرى والامصار فقد توقف أحمد رحمه الله فيهم وظاهر كلام الخري أنهم غير محاربين وبه قال أبو حنيفة والثوري وإسحاق لأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ولأن من في المصر يلحق به الغوث غالباً فذهب شوكة المعتدين ويكونون مختلسين والمختلس ليس بقطاع ولا حد عليه ، وقال كثير من أصحابنا هو قاطع حيث كان وبه قال الاوزاعي والليث والشافعي وأبو يوسف وأبو ثور لتناول الآية بعومها كل محارب ولأن ذلك إذا وجد في المصر كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً فكان بذلك أولى

﴿مسئلة﴾ (وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء فينبونهم المال مجاهرة ، فاما من يأخذه على وجه السرقة فليس بمحارب)

المحاربون الذين ثبت لهم أحكام المحاربة التي نذكرها بعد إن شاء الله تعالى يعتبر لهم ثلاثة شروط : (أحدها) لا يكون ذلك في الصحراء

﴿مسئلة﴾ (وإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا محاربين)

في قول الخري وقد توقف أحمد رحمه الله فيهم فظاهر كلام أحمد أنهم غير محاربين ، وبه قال أبو حنيفة والثوري لأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ولأن من في المصر يلحق به الغوث غالباً فذهب شوكة المعتدين ويكونون مختلسين والمختلس ليس بقطاع ولا حد عليه ، وقال أبو بكر وكثير من أصحابنا حكمهم في المصر والصحراء واحد ، وبه قال الاوزاعي والليث والشافعي وأبو ثور لتناول الآية بعومها كل محارب ، ولأن ذلك إذا وجد في المصر كان أعظم جوراً وأكثر ضرراً فكان بذلك أولى ، وذكر القاضي أن هذا إن كان في المصر بحيث لو كبسوا داراً فكان أهل الدار بحيث لو صاحوا جاءهم الغوث فليس هؤلاء قطاع طريق لأنهم في موضع يلحقهم الغوث عادة فإن حضروا قرية أو بلدة ففتحوه وغلبوا على أهلها أو محلة مفردة بحيث لا يلحقهم الغوث عادة فهم محاربون لأنهم لا يلحقهم الغوث عادة فأشبه قطاع الطريق في الصحراء

(الشرط الثاني) أن يكون معهم سلاح فإن لم يكن سلاح فليسوا محاربين لأنهم لا يتمتعون من يقصدهم ولا نعلم في هذا خلافاً ، فإن عرضوا بالمصي والحجارة فهم محاربون وبه قال الشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة ليسوا محاربين لأنهم لا سلاح معهم

وذكر القاضي أن هذا إن كان في المصر مثل أن كبسوا داراً فكان أهل الدار بحيث لو صاحوا أدركهم الغوث فليس هؤلاء بقطاع طريق لأنهم في موضع يلحقهم الغوث عادة، وإن حصروا قرية أو بلدًا ففتحوه وغلبوا على أهله أو محلة منفردة بحيث لا يدركهم الغوث عادة فهم محاربون لأنهم لا يلحقهم الغوث فأشبهه قطاع الطريق في الصحراء

(الشرط الثاني) أن يكون معهم سلاح فإن لم يكن معهم سلاح فهم غير محاربين لأنهم لا يمنعون من بقتلهم ولا تعلم في هذا خلافاً، فإن عرضوا بالعصي والحجارة فهم محاربون وبه قال الشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة ليسوا محاربين لأنه لا سلاح معهم

ولنا أن ذلك من جملة السلاح الذي يأتي على النفس والطرف فأشبهه الحديد (الشرط الثالث) أن يأتوا مجاهرة ويأخذوا المال قهراً، فاما أن أخذوه مخففين فهم سراق وإن اختطفوه وهربوا فهم منتهبون لا قطع عليهم وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فاستلبوا منها شيئاً فليسوا بمحاربين لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدد يسير فقهرهم وهم قطع طريق

﴿مسألة﴾ قل (فمن قتل منهم وأخذ المال قتل وإن عا صاحب المال وصاب حتى يشتهر ودفع إلى أهله، ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتل ولم يصاب وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورأسه اليسرى في مقام واحد ثم حسمتا وخلي)

ولنا أن ذلك من جملة السلاح الذي يأتي على النفس والطرف فأشبهه الحديد (الشرط الثالث) أن يأتوا مجاهرة ويأخذوا المال قهراً، فاما أن أخذوه مخففين فهم سراق وإن اختطفوه وهربوا فهم منتهبون لا قطع عليهم وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فاستلبوا منها شيئاً فليسوا بمحاربين لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدد يسير فقهرهم وهم قطع طريق

﴿مسألة﴾ (إذا قدر عليهم فمن كان منهم قد قتل من يكافئه وأخذ المال قتل حتماً وصاب حتى يشتهر وقل أبو بكر يصاب قدر ما يقع عليه اسم الصلب وعن أحمد أنه يقطع مع ذلك) وجملة ذلك أن المحارب إذا قتل من يكافئه وأخذ المال قتل حتماً وصاب حتى يشتهر، روي نحو هذا عن ابن عباس وبه قال قتادة وأبو مجلز وخماد والليث والشافعي، وعن أحمد أنه إذا قتل وأخذ المال قتل وقطع لأن كل واحدة من الجنائتين توجب حداً منفرداً فإذا اجتمعا وجب حداهما معاً كما لو زنى وسرق وذهبت طائفة إلى أن الإمام منخير فيهم بين القتل والصلب والقطع والنفي لأن أو تقتضي التخيير كقوله تعالى (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء والحسن والضحاك والنخعي وأبي الزناد وأبي ثور وداود

(المغني والشرح الكبير) ذهب طائفة أن الامام مخير في قطع الطريق بين القتل والصلب الخ ٣٠٥

روينا نحو هذا عن ابن عباس ، وبه قال فتادة ومجلزو حماد والليث والشافعي واسحاق وعن أحمد إنه إذا قتل وأخذ المال قتل وقطع لأن كل واحدة من الجنائين توجب حداً منفرداً فإذا اجتمعا وجب حداهما كما لو زنى وسرق ، وذهب طائفة إلى أن الامام مخير فيهم بين القتل والصلب والقطع والنفي لأن أو تقتضي التخيير كقوله تعالى (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) وهذا قول سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن والضحاك والنخعي وأبي الزناد وأبي ثور وداود ، وروي عن ابن عباس ما كان في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار ، وقال أصحاب الرأي إن قتل قتل وإن أخذ المال قطع وإن قتل وأخذ المال فالامام مخير بين قتله وصلبه وبين قتله وترأيه وبين أن يجمع له ذلك كله لأنه قد وجد منه ما يوجب القتل والقطع فكان للامام فعلهما كما لو قتل وقطع في غير قطع طريق ، وقال مالك إذا قطع الطريق فرأه الامام جليداً ذرأى قتله ، وإن كان جليداً لا رأي له قطعه ولم يعتبر فعله

ولنا على أنه لا يقتل إذا لم يقتل قول النبي ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث : كفر بعد إيمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير حق » فإما (أو) فقد قل ابن عباس مثل قولنا فإما أن يكون

وروي عن ابن عباس ما كان في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار وقال أصحاب الرأي إن قتل قتل وإن أخذ المال قطع وإن قتل وأخذ المال فالامام مخير بين قتله وصلبه وبين قتله وقطعه وبين أن يجمع ذلك كله لأنه قد وجد منه ما يوجب القتل والقطع فكان للامام فعلهما كما لو قتل وقطع في غير قطع طريق ، وقال مالك إذا قطع الطريق فرأه الامام جليداً ذرأى قتله وإن كان جليداً لا رأي له قطعه ولم يعتبر فعله ولنا على أنه لا يقتل إذا لم يقتل قول النبي ﷺ « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث :

كفر بعد إيمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير حق » فإما أو فقد قال ابن عباس مثل قولنا فإما أن يكون توقيفاً أو لغة وأيهما كان فهو حجة يدل عليه أنه بدأ بالاعاظ فالاعاظ وعرف القرآن فيما أريد به التخيير البداءة بالخوف ككفارة اليمين وما أريد به الترتيب بدأ بالاعاظ ككفارة الظهار والقتل ، ويدل عليه أيضاً أن العقوبات تختلف باختلاف الأجرام ولذلك اختلف حكم الزاني والقاذف والسارق وقدسوا بينهم ههنا مع اختلاف جنائيتهم ، وهذا يرد على مالك فإنه إنما اعتبر الجلد والرأي دون الجنائيات وهو مخالف للأصول التي ذكرناها ، وأما قول أبي حنيفة فلا يصح لأن القتل لو وجب لحق الله تعالى لم يخير الامام فيه كقطع السارق وكما لو انفرد بأخذ المال ولأن حدود الله تعالى إذا كان فيها قتل سقط سائرهما كما لو سرق وزنى وهو محصن وقد روي عن ابن عباس قال وادع رسول الله ﷺ أبا برزة (١) الأسلمي فجاء ناس يريدون الاسلام فقطع عليهم أصحابه فنزل جبريل عليه السلام بالحد فيهم إن من قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وقيل إنه رواه أبو داود وهو كالمسند وهو نص . إذا

(١) في المعنى
أبا برزة

توقيفاً أو لغة وأيهما كان فهو حجة يدل عليه أنه بدأ بالاغظ فالأغلظ ، وعرف القرآن فيما أريد به التخيير البداءة بالأخف ككفارة اليمين وما أريد به الترتيب بدئ فيه بالاغظ فالأغلظ ككفارة الظهار والقتل ويدل عليه أيضاً أن العقوبات تختلف باختلاف الاجرام ، ولذلك اختلف حكم الزاني والقاذف والسارق وقد سوا بينهم مع اختلاف جنائياتهم ، وهذا يرد على مالك فإنه انما اعتبر الجلد والرأي دون الجنائيات وهو مخالف للإصول التي ذكرناها

وأما قول أبي حنيفة فلا يصح لأن القتل لو وجب لحق الله تعالى لم يخير الإمام فيه كقطع السارق وكما لو انفرد بأخذ المال، ولأن الحدود لله تعالى إذا كان فيها قتل سقط مادونه كما لو سرق وزنى وهو محصن وقد روي عن ابن عباس قال : وادع رسول الله ﷺ أبا بردة " الأسلمي فجاء ناس يريدون الاسلام فقطع عليهم أصحابه فنزل جبريل عليه السلام بالحد فيهم أن من قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وقيل انه رواه أبو داود وهذا كالمسند وهو نص. فاذا ثبت هذا فإن قطاع الطريق لا يخلو من أحوال خمس

(١) في الشرح
أبا برزة

ثبت هذا فإن قطاع الطريق لا يخلو من خمسة أحوال (الاولى) إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب في ظاهر المذهب وقتله متحتم لا يدخله عفو أجمع على هذا كل أهل العلم حكاه ابن المنذر وروي ذلك عن ابن عمر وبه قال سليمان بن موسى والزهري ومالك وأصحاب الرأي ولأنه حد من حدود الله فلم يسقط بالعفو كسائر الحدود

﴿مسئلة﴾ (وان قتل من لا يكافئه فهل يقتل؟ على روايتين)

(أحدهما) لا يعتبر بل يؤخذ الحر بالعبد والمسلم بالذمي والاب بالابن لأن هذا القتل حق لله تعالى فلا تعتبر فيه المكافأة كالزنا والسرقة (والثانية) تعتبر المكافأة لقول النبي ﷺ « لا يقتل مسلم بكافر » والحد فيه انحتمامه بدليل أنه لو مات قبل القدرة عليه سقط عنه الانحتمام ولم يسقط انقصاص دية الذي إذا قتل المسلم ذمياً والحر عبداً وأخذ ماله قطعت يده ورجله لاخذ الماله وغرم دية الذي وقيمة العبد وان قتله ولم يأخذ مالا غرم ديته ونفي، وذكر القاضي أنه انما يتحتم قتله إذا قتله لياخذ الماله وان قتله لغير ذلك مثل ان يقصد قتله لعداوة بينهما فالواجب قصاص غير متحتم ، وإذا قتل صلب لقول الله تعالى (أو يصلبوا) والكلام فيه في ثلاثة أمور (أحدها) في وقته وهو بعد القتل وبهذا قال الشافعي وقال الاوزاعي ومالك والليث وأبو حنيفة وأبو يوسف يصلب حياً ثم يقتل مصلوباً، يعلمن بالحربة لأن الصلب عقوبة وانما يماقب الحي لا الميت ولأنه جزاء على المحاربة فيشرع في الحياة كسائر الاجزى ولأن الصلب بعد قتله يمنع دفنه وتكفينه فلا يجوز

ولنا ان الله تعالى قدم القتل على الصلب لفظاً والترتيب بينهما ثابت بغير خلاف فيجب تقديم الاول في اللفظ كقوله تعالى (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ولأن القتل اذا اطلق على لسان الشرع

(الأولى) إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب في ظاهر المذهب وقتله متحتم لا يدخله عفو .
أجمع على هذا كل أهل العلم قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من يحفظ عنه من أهل العلم . روي ذلك
عن عمر وبه قال سليمان بن موسى والزهري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولأنه حد من حدود
الله تعالى فلم يسقط بالعفو كسائر الحدود، وهل يعتبر التكافؤ بين القاتل والمقتول ؟ فيه روايتان .
(احدهما) لا يعتبر بل يؤخذ الحر بالعبد والمسلم بالذي والاب بالابن لأن هذا القتل حد لله
تعالى فلا تعتبر فيه المكافأة كالزنا والسرقه

(والثانية) تعتبر المكافأة لقول النبي ﷺ « لا يقتل مسلم بكافر » والحد فيه انحناءه بدليل
انه لو تاب قبل القدرة عليه سقط الاحتتام ولم يسقط القصاص ، فعلى هذه الرواية إذا قتل المسلم ذمياً
أو الحر عبداً أو أخذ ماله قطعت يده ورجله من خلاف لأخذه المال وغرم دية الذي . وقيمة العبد
وإن قتله ولم يأخذ مالا غرم ديته ونفي ، وذكر القاضي انه إنما يتحتم قتله إذا قتله لياً أخذ المال ، وإن
قتله لغير ذلك مثل أن يقصد قتله لعداوة بينهما فالواجب قصاص غير متحتم وإذا قتل صلب لقول
الله تعالى (أو يصلبوا) والكلام فيه في ثلاثة أمور

كان قتلاً بالسيف ولهذا قال النبي ﷺ « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا
القتل » وحسن القتل هو القتل بالسيف وفي صلبه حياً تعذيب له وقد نهى النبي ﷺ عن تعذيب
الحيوان ، وقولهم انه جزاء على المحاربة قلنا لو شرع لردعه لسقط بقتله كما تسقط سائر الحدود مع القتل
وانما شرع الصلب ردعاً لغيره ليشتهر امره وهذا يحصل بصلبه بعد قتله ، وقولهم يمنع تكفينه ودفنه
قلنا هذا لازم لهم لانهم يتركونه بعد قتله مصلوباً .

(الثاني) في قدره ولا توقيت فيه الا قدر ما يشتهر امره هكذا ذكره الخري وقال ابو بكر
يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب لان احمد لم يوقت في الصلب شيئاً ، والصحيح توقيته بما
ذكره الخري من الشهرة لان المقصود يحصل به وقال الشافعي وأبو حنيفة يصلب ثلاثاً وهذا توقيت
بغير توقيف فلا يجوز مع انه في الظاهر يفضي الى تغيره وتنته واذى المسلمين برأئحته ونظره ويمنع
تغسيله وتكفينه ودفنه فلا يجوز بغير دليل

(الثالث) في وجوبه وهو واجب حتم في حق من قتل وأخذ المال لا يسقط بعفو ولا غيره وقال
أصحاب الرأي ان شاء الامام صلب وان شاء لم يصلب

ولنا حديث ابن عباس ان جبريل نزل بأن من قتل وأخذ المال صلب . ولأنه شرع حدا فلم
يتخير بين فعله وتركه كالقتل وسائر الحدود . اذا ثبت هذا فانه اذا اشتهر انزل ودفع الى اهله
فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن

(فصل) فان مات قبل قتله لم يصلب لان الصلب من تمام الحد وقد فات الحد بموته فيسقط

(أحدها) في وقته ووقته بعد القتل وبهذا قال الشافعي وقال الاوزاعي ومالك والليث وابو حنيفة وابو يوسف يصلب حياً ثم يقتل مصلوباً، يطعن بالحربة لان الصلب عقوبة وانما يعاقب الحي لا الميت ولانه جزاء على المحاربة فيشرع في الحياة كسائر الأجزاء ولان الصلب بعد قتله يمنع تكفينه ودفنه فلا يجوز ولنا ان الله تعالى قدم القتل على الصلب لفظاً والتب بينهما ثابت بغير خلاف فيجب تقديم الاول في اللفظ كقوله تعالى (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ولان القتل اذا اُطلق في لسان الشرع كان قتلاً بالسيف ولهذا قال النبي ﷺ «إن الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتل» وأحسن القتل هو القتل بالسيف وفي صلبه حياً تعذيب له وقد نهى النبي ﷺ عن تعذيب الحيوان، وقولهم انه جزاء على المحاربة قلنا لو شرع لردعه لسقط بقتله كما يستط سائر الحدود مع القتل، وانما شرع الصلب ردعاً لغيره ليستظهر أمره وهذا يحصل بصلبه بعد قتله، وقولهم يمنع تكفينه ودفنه قلنا هذا لازم لهم لانهم يتركونه بعد قتله مصلوباً

(الثاني) في قدره ولا توقيت فيه إلا قدر ما يشتهر أمره قال ابو بكر لم يوقت احمد في الصلب فأقول يصلب قدر ما يقع عليه الاسم والصحيح توقيته بما ذكر الخري من الشهرة لان المقصود يحصل به، وقال الشافعي يصلب ثلاثاً وهو مذهب ابي حنيفة وهذا توقيت بغير توقيف فلا يجوز مع أنفي

ما هو من تمامه، وإن قتل في المحاربة بمقتل قتل كما لو قتل بمحدد لاستوائهما في وجوب القصاص بهما وإن قتل بآلة لا يجب القصاص بالقتل بها كالسوط والعصا والحجر الصغير فالظاهر أنهم يقتلون ايضاً لانهم دخلوا في العموم

﴿مسئلة﴾ (وان جى جنابة توجب القصاص فيما دون النفس فهل يتحتم استيفاءؤه؟ على روايتين) اذا جرح المحارب جرحاً في مثله القصاص فهل يتحتم فيه القصاص؟ على روايتين (إحداهما) لا يتحتم لان الشرع لم يرد بشرع الحد في حقه بالجراح فن الله تعالى ذكر في حدود المحاربين القتل والصلب والقطع والنفي فلم يتعلق بالمحاربة غيرها فلا يتحتم بخلاف القتل فانه حد فتحتم كسائر الحدود فحينئذ لا يجب فيه أكثر من القصاص (والثانية) يتحتم لان الجراح تابعة للقتل فيثبت فيها مثل حكمه ولانه نوع قود اشبه القود في النفس والاولى اولى، فإن جرحه جرحاً لا قصاص فيه كالجائفة فليس فيه إلا الدية، وان جرح انساناً وقتل آخر اقتص منه للجراح وقتل للمحاربة وقال ابو حنيفة تسقط الجراح لان الحدود اذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سوى القتل

ولنا أنها جنائية يجب بها القصاص في غير المحاربة فيجب بها في المحاربة كالقتل ولا نسلم أن القصاص في الجراح حد إنما هو قصاص متمم فاشبه ما لو كان الجرح في غير المحاربة، وإن سلمنا أنه حد فانه مشروع مع القتل فلم يسقط به كالصلب وقطع اليد والرجل عند عم.

﴿مسئلة﴾ (وحكم الرد حكم المباشر).

الظاهر يفضي إلى تغييره وتنته وأذى المسلمين برأئحته ونظره ويمنع تنسيه وتكفينه ودفنه فلا يجوز بغير دليل

(الثالث) في وجوبه وهذا واجب حتم في حق من قتل وأخذ المال لا يسقط بعفو ولا غيره وقال أصحاب الرأي: إن شاء الامام صلب وإن شاء لم يصلب

ولنا حديث ابن عباس أن جبريل نزل بأن من قتل وأخذ المال صابولانه شرع حداثاً فلم يتخير بين فعله وتركه كالقتل وسائر الحدود . اذا ثبت هذا فانه اذا اشتهر أنزل ودفع الى أهله فيفسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن

(فصل) وإن مات قبل قتله لم يصلب لان الصلب من تمام الحد وقد فات الحد بموته فيسقط ماهو من تتمته ، وإن قتل في المحاربة بمقتل كمالو قتل بمحدد لانهما سواء في وجوب القصاص بهما ، وإن قتل بالآلة لا يجب القصاص بالقتل بها كالسوط والعصا والحجر الصغير فظاهر كلام الحرفي أنهم يقتلون أيضاً لانهم دخلوا في العموم

(الحال الثاني) قتلوا ولم يأخذوا المال فانهم يقتلون ولا يصلبون . وعن احمد رواية أخرى أنهم يصلبون لانهم محاربون يجب قتلهم فيصلبون كالذين أخذوا المال ، والاولى أصح لان الخبر

وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي ليس على الردء الا التعزير ، ولان الحد يجب بارتكاب المصيبة فلا يتعلق بالمعين كسائر الحدود .

ولنا أنه حكم يتعلق بالمحاربة فاستوى فيه الردء والمباشر كاستحقاق الغنيمة ، ولان المحاربة مبنية على حصول المنفعة والمعاوضة والمناصرة فلا يمكن المباشرة من فعله إلا بقوة الردء بخلاف سائر الحدود فعلى هذا اذا قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم فيجب قتل الكل وإن قتل بعضهم وأخذ بعضهم المال جاز قتالهم وصلبهم كما لو فعل الامرين كل واحد منهم .

(فصل) وإن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم من المقطوع عليه لم يسقط الحد عن غيره في قول أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة يسقط عن جميعهم ويصير القتل للاولياء ان شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفوا لان حكم الجميع واحد فله شبهة في فعل واحد شبهة في حق الجميع .

ولنا أنها شبهة اختص بها واحد فلم يسقط الحد عن الباقي كما لو اشتركوا في وطء امرأة وما ذكره لأصل له ، فعلى هذا لا حد على الصبي والمجنون وإن باشر القتل وأخذ المال لانها ليسا من أهل الحدود وعليها ضمان مأخذاً من المال في اموالها ودية قتالها على عاقلتها ولا شيء على الردء لهما لانه إذا لم يثبت ذلك للمباشر لم يثبت لمن هو تبع له بطريق الأولى ، وإن كان المباشر غيرهما لم يلزمها شيء لانهما لم يثبت في حقهما حكم المحاربة ،

(فصل) فإن كان فيهم امرأة ثبت لها حكم المحاربة فتي قتلت أو اخذت المال فحكمها حكم

المروي فيهم قال فيه « ومن قتل ولم يأخذ المال قتل » ولم يذكر صلباً ، ولأن جنايتهم بأخذ المال مع القتل تزيد على الجناية بالقتل وحده فيجب أن تكون عقوبتهم أغلظ ، ولو شرع الصلب ههنا لاستويا والحكم في تحتم القتل وكونه حداً ههنا كالحكم فيه إذا قتل وأخذ المال

(فصل) وإذا جرح المحارب جرحاً في مثله قصاص فهل يتحتم فيه القصاص ؟ على روايتين (أحدهما) لا يتحتم لأن الشرع لم يرد بشرع الحد في حقه بالجراح فإن الله تعالى ذكر في حدود المحاربين القتل والصلب والقطع والنفي فلم يتعلق بالمحاربة غيرها فلا يتحتم بخلاف القتل فإنه حد فتحتم كسائر الحدود فينبذ لا يجب فيه أكثر من القصاص

(والثانية) يتحتم لأن الجراح تابعة للقتل فيثبت فيها مثل حكمه ، ولأنه نوع قود أشبه القود في النفس والاولى أولى ، وإن جرحه جرحاً لا قصاص فيه كالجائفة فليس فيه إلا الدية ، وإن جرح انساناً وقتل آخر اقتص منه للجراح وقتل للمحاربة ، وقال أبو حنيفة تسقط الجراح لأن الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل سقط ماسوى القتل

ولنا أنها جناية يجب بها القصاص في غير المحاربة فيجب بها في المحاربة كالقتل ولا نسلم أن

قطاع الطريق ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الحد ولا على من معها لأنها ليست من أهل المحاربة فأشبهت الصبي والمجنون .

ولنا أنها تحد في السرقة فيلزمها حكم المحاربة كالرجل ، وتخالف الصبي والمجنون لأنها مكلفة يلزمها سائر القصاص وسائر الحدود فيلزمها هذا الحد كالرجل . إذا ثبت هذا فإنها إن باشرت القتل أو أخذ المال ثبت حكم المحاربة في حق من معها لأنهم رده لها ، وإن فعل ذلك غيرها ثبت حكمه في حقها لأنها رده له كالرجل سواء ، وإن قطع أهل الذمة الطريق أو كان مع المسلمين المحاربين ذمي فهل ينتقض عهدهم بذلك ؟ فيه روايتان ، فإن قلنا ينتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم بكل حال وإن قلنا لا ينتقض عهدهم حكمنا عليهم بما يجب على المسلمين .

﴿ مسألة ﴾ (ومن قتل ولم يأخذ المال قتل وهل يصلب ؟ على روايتين)

(أحدهما) يصلبون لأنهم محاربون يجب قتالهم فيصابون كالذين أخذوا المال (والثانية) لا يصلبون وهي أصح لأن الخبر المروي فيهم قال فيه « ومن قتل ولم يأخذ المال قتل » ولم يذكر صلباً ولأن جنايتهم بأخذ المال مع القتل تزيد على الجناية بالقتل وحده فيجب أن تكون عقوبتهم أغلظ ولو شرع الصلب ههنا لاستويا والحكم في تحتم القتل وكونه حداً ههنا كالحكم فيه إذا قتل وأخذ المال

﴿ مسألة ﴾ (ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسمتا)

وهذا معنى قوله سبعانه (من خلاف) وإنما قطعنا يده اليمنى للمعنى الذي قطعنا به يمين السارق ثم قطعنا رجله اليسرى لتحقيق المخالفة . ويكون أرفق به في أمكان مشيه ولا ينتظر اندمال

القصاص في الجراح حد وإنما هو قصاص متمحض فأشبهه ما لو كان الجرح في غير المحاربة، وإن سلمنا أنه حد فإنه مشروع مع القتل فلم يسقط به كالصلب وكقطع اليد والرجل (الحال الثالث) أخذ المال ولم يقتل فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى وهذا معنى قوله سبحانه (من خلاف) وإنما قطعنا يده اليمنى للمعنى الذي قطعنا به يميني السارق ثم قطعنا رجله اليسرى لتحقيق الخالفة وليكون أرفق به في إمكان مشيه، ولا ينتظر اندمال اليد في قطع الرجل بل يقطعان معاً يبدأ بيمينه فتقطع وتحسم ثم برجله لأن الله تعالى بدأ بذكر الأيدي ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يقطع منه غير يد ورجل إذا كانت يده ورجلاه صحيحتين، فأما إن كان معدوم اليد والرجل إما لكونه قد قطع في قطع طريق أو سرقة أو قصاص أو لمرض فقتضى كلام الخريفي سقوط القطع عنه سواء كانت اليد اليمنى والرجل اليسرى أو بالعكس لأن قطع زيادة على ذلك يذهب بمنفعة الجنس إمامنة البطش أو المشي أو كليهما وهذا مذهب أبي حنيفة، وعلى الرواية التي تستوفي أعضاء السارق الأربعة يقطع ما بقي من أعضائه فإن كانت يده اليمنى مقطوعة قطعت رجله اليسرى وحدها، ولو كانت يده صحيحتين ورجله اليسرى مقطوعة قطعت يمينه ولم يقطع غير ذلك وجهاً واحداً وهو مذهب

اليد في قطع الرجل بل يقطعان معاً يبدأ بيمينه فتقطع وتحسم ثم برجله، لأن الله تعالى بدأ بذكر الأيدي، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لا يقطع منه غير يد ورجل إذا كانت يده ورجلاه صحيحتين. **مسئلة** (ولا يقطع منهم إلا من أخذ ما يقطع السارق في مثله).

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر للإمام أن يحكم عليه حكم المحارب لأنه محارب لله ورسوله يسارع في الأرض بالفساد فيدخل في عموم الآية، ولأنه لا يعتبر الحرز فكذلك النصاب.

ولنا قول النبي ﷺ «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً» ولم يفصل ولأن هذه جناية تعلقت بها عقوبة في حق غير المحارب فلا تغلظ في المحارب بأكثر من وجه واحد كالقتل يغلظ بالاحتتام كذلك ههنا يغلظ بقطع الرجل معها ولا يتغلظ بما دون النصاب، وأما الحرز فهو معتبر فانهم لو أخذوا مالا مضيقاً لحافظ له لم يجب القطع، فإن أخذوا مالا يبلغ نصاباً ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً قطعوا على قياس قوائم في السرقة، وقياس قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً، ويشترط أيضاً أن لا تكون لهم شبهة فيما يأخذونه من المال على ما ذكرنا في المسروق **مسئلة** (فإن كانت بيمينه مقطوعة أو مستحقة في قصاص أو شلاء قطعت رجله اليسرى

وهل تقطع يسرى يديه؟ ينبني على الروايتين في قطع يسرى السارق في المرة الثالثة) إذا كان معدوم اليد أو الرجل أما لكونه قد قطع في قطع طريق أو سرقة أو قصاص أو بمرض أو تكون مستحقة في قصاص أو شلاء قطعت رجله اليسرى كما لو كانت بمناء موجودة وكذلك

الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً لانه وجد في محل الحد ما يستوفي فاكتفي باستيفائه كما لو كانت اليد ناقصة بخلاف التي قبلها ، وان كان ماوجب قطعه أشل فذكر أهل الطب أن قطعه يفضي إلى تلفه لم يقطع وكان حكمه حكم المردوم ، وان قالوا لا يفضي إلى تلفه ففي قطعه رواية أن ذكرناهما في قطع السارق (الحال الرابع) اذا أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا مالا (الحال الخامس) اذا تابوا قبل القدرة عليهم ويأتي ذكر حكمهما ان شاء الله تعالى

﴿مسألة﴾ قال (ولا يقطع منهم إلا من أخذ ما يقطع السارق في مثله)

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال مالك وأبو ثور للإمام أن يحكم عليه حكم المحارب لانه محارب لله ولرسوله ساع في الارض بالفساد فيدخل في عموم الآية ، ولانه لا يعتبر الحرز فكذلك النصاب ولنا قول النبي ﷺ « لا قطع الا في ربع دينار » ولم يفصل ولان هذه جناية تعلق بها عقوبة في حق غير المحارب فلا تتماثل في المحارب بأكثر من وجه واحد كالقتل يغلف بالانحتام كذلك ههنا

ان كانت يده اليمنى موجودة ورجله اليسرى معدومة فانا نقطع الموجود منها حسب ، ويسقط في المردوم لان ما تعلق به الغرض معدوم فسقط كالفصل في الوضوء ، وهل تقطع يسرى يديه يميني؟ على الروايتين في قطع يسرى السارق في المرة الثالثة ، فان قلنا تقطع ثم قطعت ههنا ، وان قلنا لا تقطع وهو المختار سقط قطعها لان قطعها يفضي إلى تفويت منفعة البطش وان كان ماوجب قطعه أشل فذكر أهل الطب ان قطعه يفضي إلى تلفه لم يقطع وكان حكمه حكم المردوم وان قالوا لا يفضي إلى تلفه ففي قطعه رواية أن ذكرناهما في قطع السارق .

﴿مسألة﴾ (ومن لم يقتل ولا اخذ المالك نفي وشرذ فلا يترك ياوي إلى بلد ، وعنه ان نفيه تعزيره بما يردعه) .

وجملته ان المحاربين اذا أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولا اخذوا المالك فانهم ينفون من الأرض لقوله سبحانه (أو ينفوا من الأرض) يروى عن ابن عباس ان النفي يكون في هذه الحالة وهو قول النخعي وقتادة وعطاء الخراساني ، والنفي هو تشريدهم عن الامصار والبلدان فلا يتركون يأوون بلداً ، يروى نحو هذا عن الحسن والزهرري ، وعن ابن عباس انه ينفي من بلده إلى غيره كنفى الزاني ، وبه قول طائفة من أهل العلم . قال أبو الزناد كان منفي الناس إلى باضع من أرض الحبشة وذلك أقصى تهامة اليمن وقال مالك يحبس في البلد الذي نفي إليه كقوله في الزاني وقال أبو حنيفة يحبس حتى يحدث توبة ونحو هذا قال الشافعي فانه قال في هذه الحال يعزرم الامام وان رأى ان يحبسهم حبسهم وقيل عنه النفي طلب الامام لهم ليقم فيهم حدود الله وروي ذلك عن ابن عباس وقال ابن شريح يحبسهم في غير بلد وهذا مثل قول مالك ، لان تشريدهم إخراجهم إلى مكان يقطعون فيه الطريق

تغلظ بقطع الرجل معها ولا تتغلظ بما دون النصاب ، وأما الحرز فهو معتبر فانهم لو أخذوا مالا مضيئاً لا حافظ له لم يجب القطع وإن أخذوا ما يبلغ نصاباً ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً قطعوا على قياس قولنا في السرقة وقياس قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً، ويشترط أيضاً أن لا تكون لهم شبهة فيما يأخذونه من المال على ما ذكرنا في المسروق

﴿مسئلة﴾ قال (ونفيهم أن يشردوا فلا يتركوا يأوون في بلد)

وجماته أن المحاريين إذا أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا مالا فانهم ينفون من الأرض لقول الله تعالى (أو ينفوا من الأرض) ويروى عن ابن عباس أن النفي يكون في هذه الحالة وهو قول النخعي وقتادة وعطاء الخراساني، والنفي هو تشريدهم عن الأمصار والبلدان فلا يتركوا يأوون بلداً ويروى نحو هذا عن الحسن والزهري وعن ابن عباس أنه ينفي من بلده إلى بلد غيره كنفى الزاني وبه قال طائفة من أهل العلم ، قال أبو الزناد كان منفي الناس إلى باضع من أرض الحبشة وذلك أقصى

ويؤذون به الناس فكان -بهم- أولى وعن أحمد رواية أخرى حكها أبو الخطاب معناها أن نفيهم طلب الإمام لهم فإذا ظفر بهم عززهم بما يردعهم .

ولنا ظاهر الآية فإن النفي الطرد والابعاد والحبس إمساك وهما يتنافيان فأما نفيهم إلى مكان غير معين فلقوله تعالى (أو ينفوا من الأرض) وهذا يتناول نفيه من جميعها وما ذكره يبطل نفي الزاني فإنه ينفي إلى مكان محتمل أن يوجد فيه الزنا ولم يذكر أصحابنا قدر مدة نفيهم فيحتمل أن تتقدر مدته بما يظهر فيه توبتهم وتحسن سيرتهم ويحتمل أن ينفوا عما كنفى الزنا .

﴿مسئلة﴾ (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه حدود الله تعالى من الصلب والقطع والتبني وانحتمام القتل وأخذوا بحقوق الآدميين من النفس والجراح والأموال إلا أن يعنفه عنها) لا نعلم في هذا خلافاً . وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور ، والأصل في هذا قول الله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) فإما إن تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه شيء من الحدود للآية فأوجب عليهم الحد ثم استثنى التائبين بعد القدرة فمن عداهم يبقى على قضية العوم لانه إذا تاب قبل القدرة فالظاهر أنها توبة إخلاص ، وبعدها الظاهر أنها تقية من إقامة الحد عليه ولأن في قبول توبته وإسقاط الحد عنه قبل القدرة ترغيباً في توبته والرجوع عن محاربه وإفساده فتناسب ذلك الإسقاط عنه ، وأما بعدها فلا حاجة إلى ترغيبه لانه قد عجز عن الفساد والمحاربة

(فصل) فإن فعل المحارب ما يوجب -مداً- لا يختص المحاربة كلنا والقذف وشرب الخمر والسرقة

تهامة الجمن ، وقال مالك يحبس في البلد الذي ينفي اليه كقوله في الزاني ، وقال ابو حنيفة نفيه حبسه حتى يحدث توبة ونحو هذا قال الشافعي فانه قال في هذه الحل يعزرم الامام ، وإن رأى أن يحبسهم حبسهم ، وقيل عنه النفي طلب الامام لهم لقيم فيهم حدود الله تعالى وروي ذلك عن ابن عباس ، وقال ابن شريح يحبسهم في غير بلدهم وهذا مثل قول مالك وهذا أولى لان تشريدهم اخراج لهم إلى مكان يقطعون فيه الطريق ويؤذون به الناس فكان حبسهم أولى ، وحكى ابو الخطاب عن احمد رواية أخرى منها أن نفيهم طلب الامام لهم فاذا ظفر بهم عزرم بما يردعهم

ولنا ظاهر الآية فان النفي الطرد والابعاد والحبس امساك وهما يتنافيان فأما نفيهم إلى غير مكان معين فلقوله سبحانه (أو ينفوا من الارض) وهذا يتناول نفيه من جميعها وما ذكره يبطل بنفي الزاني فانه ينفي الى مكان محتمل أن يوجد منه الزنا فيه ولم يذكر أصحابنا قدر مدة نفيهم فيحتمل أن تتقدر مدته بما تظهر فيه توبتهم وتحسن سيرتهم ويحتمل أن ينفوا عاما كنفى الزاني **﴿مسئلة﴾** قال (فان تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقطت عنهم حدود الله تعالى وأخذوا بحقوق الآدميين من الأنفس والجراح والأموال الا أن يعفى لهم عنها)

لأنهم في هذا خلافا بين أهل العلم وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وابو ثور، والاصل

فذكر القاضي أنها تسقط بالتوبة لأنها حدود الله تعالى فسقطت التوبة كحد المحاربة إلا حد القذف فانه لا يسقط لانه حق آدمي ولان في إسقاطها ترغيباً في التوبة، ويحتمل أن لا تسقط لأنها لا تختص المحاربة فكانت في حقه كهي في حق غيره ، فان أتى حداً قبل المحاربة ثم حارب وتاب قبل القدرة لم يسقط الحد الاول لان التوبة إنما يسقط بها الذنب الذي تاب منه دون غيره

﴿مسئلة﴾ (ومن وجب عليه حد سوى ذلك فتاب قبل إقامته لم يسقط عنه ، وعنه أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل)

من تاب وعليه حد من المحارفين وأصلح ففيه روايتان (إحداهما) يسقط عنه لقول الله تعالى (والذان يأتيانها منكم فآذوها فان تابا وأصلحا فاعرضوا عنهما) وذكر حديث السارق ثم قال (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه) وقال النبي ﷺ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» ومن لا ذنب له لا حد عليه وقال في ماعز لما أخبر به به «هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه؟» ولانه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب

(والثانية) لا يسقط وهو قول مالك وإبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهو عام في التائب وغيره وقال الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولان النبي ﷺ رجم ماعزا والغامدية وقطع الذي أقر بالسرقة ، وقد

في هذا قول الله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم) فعلى هذا يسقط عنهم تحتم القتل والصلب والقطع والنفي ويبقى عليهم القصاص في النفس والجراح وغرامة المال والدية لما لا قصاص فيه . فأما ان تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه شيء من الحدود لقول الله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) فأوجب عليهم الحد ثم استثنى التائبين قبل القدرة فمن عداهم يبقى على قضية العموم ولأنه اذا تاب قبل القدرة فالظاهر أنها توبة اخلاص ، وبعدها الظاهر أنها تقية من اقامة الحد عليه ولأن في قبول توبته واسقاط الحد عنه قبل القدرة ترغيباً في توبته والرجوع عن محاربتة وافساده فناسب ذلك الاسقاط عنه وأما بعدها فلا حاجة الى ترغيبه لأنه قد عجز عن الفساد والمحاربة

(فصل) وإن فعل المحارب ما يوجب حداً لا يختص المحاربة كالزنا والقذف وشرب الخمر والسرقة فذكر القاضي أنها تسقط بالتوبة لأنها حدود لله تعالى فتسقط بالتوبة كحد المحاربة إلا حد القذف فإنه لا يسقط لأنه حق آدمي ، ولأن في اسقاطها ترغيباً في التوبة ، ويحتمل ان لا تسقط لأنها

جاءوا تائبين يطلبون التطهير باقامة الحد ، وقد سمي النبي ﷺ فباعهم توبة فقال في حق المرأة « لقد تابت توبة لو قسمت على أهل المدينة لو سعتهم » وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني سرقت جملاً لبني فلان فظهرني وقد أقام رسول الله ﷺ عليه الحد ، ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل ولأنه مقدور عليه فلم يسقط الحد عنه كالمحارب بعد القدرة عليه فان قلنا يسقط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو بها مع إصلاح العمل ؟ فيه وجهان

(أحدهما) يسقط بمجردا وهو ظاهر قول أصحابنا لأنها توبة مسقط للحد فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه (والثاني) يعتبر إصلاح العمل لقول الله تعالى (فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما) وقال تعالى (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه) فعلى هذا الوجه يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وإصلاح نيته وليست بمدة معلومة ، وقال بعض أصحاب الشافعي مدة ذلك سنة وهذا توقيت بغير توقيف فلا يجوز

﴿ مسألة ﴾ (ومن مات وعليه حد سقط عنه) لفوات محله كما يسقط غسل مذهب من أعضاء الطهارة في الوضوء والغسل

﴿ فصل ﴾ (ومن أريدت نفسه أو حرمة أو ماله فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يعلم دفعه به فان لم يحصل إلا بالقتل فله ذلك ولا شيء عليه ، وان قتل كان شهيداً ، وهل يلزمه الدفع عن نفسه ؟ على روايتين وسواء كان الصائل آدمياً أو غيره ، وان دخل رجل منزله متلصصاً أو صائلاً فحكه حكم ما ذكرنا)
وجملة ذلك أن الرجل إذا دخل منزل غيره بغير إذنه فلصاحب المنزل أمره بالخروج من منزله سواء كان معه سلاح أو لم يكن لأنه متمتع بدخول ملك غيره فمكان لصاحب المنزل مطالبته بترك التعدي كما لو

لا تختص المحاربة فكانت في حقه كهي في حق غيره ، وإن أتى حدا قبل المحاربة ثم حارب وتاب قبل القدرة عليه لم يسقط الحد الاول لان التوبة إنما يسقط بها الذنب الذي تاب منه دون غيره

(فصل) وإن تاب من عايه حد من غير المحاربين وأصلح ففيه روايتان

(احدهما) يسقط عنه لقول الله تعالى (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما، فإن تابا وأصلحا فاعرضا عنها) وذكر حد السارق ثم قال (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه) وقال النبي ﷺ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» ومن لا ذنب له لا حد عليه وقال في ما عز لما أخبر بهربه «هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟» ولانه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب .

(والرواية الثانية) لا يسقط وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا عام في التائبين وغيرهم وقال تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولان النبي ﷺ رجم ماعزا والغامدية وقطع الذي اقر بالسرقه وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير باقامة الحد وقد سمي رسول الله ﷺ فم لهم توبة فقال في حق المرأة «لقد

غضب منه شيئا فان خرج بالامر لم يكن له ضربه لان المقصود إخراجها، وقد روي عن ابن عمر أنه رأى لصاً فأصلت عليه السيف قال الراوي فلو تركناه لقتله، وجاء رجل إلى الحسن فقال لص دخل يدي ومعه حديدة أقتله؟ قال نعم باي قتلة قدرت أن تقتله

ولنا أنه أمكن إزالة العدوان بغير القتل فلم يجز القتل كما لو غضب منه شيئا فأمكن أخذه بغير القتل وفعل ابن عمر يحمل على قصد التهريب لا على أنه قصد إيقاع الفعل، فإن لم يخرج بالامر فله ضربه بأسهل ما يعلم أنه يندفع به لان المقصود دفعه، فإذا اندفع بقليل فلا حاجة إلى أكثر منه، فإن علم أنه يخرج بالعصا لم يكن له ضربه بالحديد لان الحديد آلة للقتل بخلاف العصا، وإن ذهب هاربا لم يكن له قتله ولا اتباعه كالبلغة، وإن ضربه ضربة عدلته لم يكن له أن يثني عليه لانه كفي شره، وإن ضربه فقطع يمينه فولى مدبراً فضره فقطع فله رجل مضمونة بالقصاص او الدية لانه في حال لا يحل له ضربه وقطع اليد غير مضمون، فإن مات من سرية القطع فعليه نصف الدية كما لو مات من جراحة اثنين، وإن عاد اليه بعد قطع رجله فقطع يده الاخرى فاليدان غير مضمونتين فإن مات فعليه ثلث الدية كما لو مات من جراحة ثلاثة أنفس، وقياس المذهب أن يضمن نصف الدية لان الجرحين قطع رجل واحد فكان حكمهما واحدا كما لو جرح رجل رجلا جراحات وجرحه آخر جرحا واحداً ومات كانت ديته بينهما نصفين، ولا تقسم الدية على عدد الجراحات كذا هذا فان لم يمكنه دفعه إلا بالقتل او خاف أن يبدره بالقتل ان لم يعاجله بالدفع فله ضربه بما يقتله ويقطع طرفه، وما أئلف منه فهو هدر لانه يتلف لدفع شره فلم يضمه كالباغي ولانه اضطر صاحب المنزل إلى قتله فصار كالقاتل لنفسه

تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعهم « وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله اني سرقت جلا لبني فلان فطهرني وقد أقام رسول الله ﷺ الحد عليهم ، ولان الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل ولانه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة كالحارب بعد القدرة عليه ، فان قاتلنا بسقوط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو بها مع اصلاح العمل ؟ فيه وجهان

(أحدهما) يسقط بمجردا وهو ظاهر قول أصحابنا لانها توبة مسقطه للحد فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه

(والثاني) يعتبر اصلاح العمل لقول الله تعالى (فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنها) وقال (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه) فعلى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وصلاح نيته وليست مقدرة بمدة معلومة ، وقال بعض أصحاب الشافعي : مدة ذلك سنة وهذا توقيت بغير توقيف فلا يجوز .

وإن قتل صاحب المنزل فهو شهيد لما روى عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال « من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » رواه الخلال بإسناده ولانه قتل لدفع ظالم فكان شهيداً كالعادل إذا قتله الباغي

(فصل) وكل من عرض لافسان يريده ماله أو نفسه فحكمه ما ذكرنا فيمن دخل منزله من دفعهم بأسهل ما يمكن دفعه به ، فان كان بينهما نهر كبير أو خندق أو حصن لا يقدران على اقتحامه فليس له رميهم ، فان لم يمكن إلا بقتلهم فله قتلهم وقتلهم . قال احمد في اللصوص يريدون نفسك ومالك : قاتلهم بمنع نفسك ومالك ، وقال عطاء في المحرم يلقاه اللصوص يقاتلهم أشد القتال ، وقال ابن سيرين ما أعلم احداً ترك قتال الحزورية واللصوص تأثماً إلا ان يجبن ، وقال الصلت بن طريف قلت للحسن إني أخرج في هذه الوجوه ، أخوف شيء عندي يلتماني اللصوص يعرضون لي في مالي فان كففت يدي ذهبوا بمالي ، وإن قاتلت اللص ففيه ما قد علمت ، قال أي بني من عرض لك في مالك فان قتلته فإلى النار ، وإن قتلته شهيداً ، ونحو ذلك عن أنس والنخعي والشعبي ، وقال أحمد في امرأة أرادها رجل على نفسها فقتلته لتحصن نفسها قال إذا علمت أنه لا يريد إلا نفسها فقاتلته لتدفع عن نفسها فلا شيء عليها وذكر حديثاً يرويه الزهري عن القاسم بن محمد عن عبيد بن عمير أن رجلاً أضاع ناساً من هذيل فأراد امرأة على نفسها فرمته بحجر فقتلته فقال عمر والله لا يودي أبداً ، ولانه إذا جاز الدفع عن ماله الذي يجوز له بذله وإباحته فدفع المرأة عن نفسها وصيانتها عن الفاحشة التي لا تباح بحال أولى . إذا ثبت هذا فانه يجب عليها أن تدفع عن نفسها ان أمكنها ذلك لان التمكين منها محرم وفي ترك الدفع نوع حسن فاما من أريد ماله فلا يجب عليه الدفع لان بذل المال مباح

(فصل) وحكم الردء من التقطاع حكم المباشر وبهذا قل مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي ليس على الردء الا التعزير لان الحد يجب بارتكاب المعصية فلا يتعلق بالمعين كسائر الحدود ولنا أنه حكم يتعلق بالحاربة فاستوى فيه الردء والمباشر كاستحقاق الغنيمة وذلك لان المحاربة مبنية على حصول المنفعة، المعاضدة والناصرية فلا يتمكن المباشر من فعله الا بقوة الردء بخلاف سائر الحدود، فعلى هذا إذا قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم فيجب قتل جميعهم وإن قتل بعضهم وأخذ بعضهم المال جاز قتلهم وصابهم كما لو قتل الامرين كل واحد منهم (فصل) وإن كان فيهم صبي أو مجنون أو ذو رحم من المقطوع عليه لم يسقط الحد عن غيره في قول أكثر أهل العلم، وقال أبو حنيفة يسقط الحد عن جميعهم ويصير القتل للاولياء إن شاءوا وقتلوا وإن شاءوا عفووا لان حكم الجميع واحد فالشبهة في فعل واحد شبهة في حق الجميع ولنا أنها شبهة اختص بها واحد فلم يسقط الحد عن الباقيين كما لو اشتركوا في وطء امرأة وما ذكره لا أصل له، فعلى هذا لا حد على الصبي والمجنون وأن باشرا اقتل وأخذوا المال لانهما ليسا

﴿مسئلة﴾ (فان أريدت نفسه لم يلزمه الدفع)

لان النبي ﷺ قال في الفتنة «اجلس في بيتك فان خفت أن يبهرك شعاع السيف فغط وجهك» وفي لفظ «فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل» وفي لفظ «كن كخير ابني آدم» ولان عثمان رضي الله عنه لم يدفع عن نفسه وترك القتال مع إمكانه، فان قيل قلم في المضطر إذا وجد ما يدفع به الضرورة لزمه الاكل منه في أحد الوجهين،^(١) قلنا الاكل تحي به نفسه من غير تفويت غيره^(٢) فلزمه كالاكل في الخمصة (والثاني) لا يلزمه لانه دفع عن نفسه فلم يلزمه كالدفع بالقتل وفيه رواية أخرى يلزمه الدفع عن نفسه لانه لا يجوز إقرار المنكر مع إمكان دفعه. والاولى إن شاء الله أنه يلزمه الدفع عن حرمة ولا يلزمه الدفع عن ماله لانه يجوز له بذله، فان أريدت نفسه فالاولى في الفتنة ترك الدفع لما ذكرنا من الاحاديث والاثار في دفع اللصوص، واذا صالت عليه بهيمة ففيه روايتان أولاهما وجوب الدفع إذا أمكنه كما لو خاف من سيل أو نار أو أمكنه أن يتنحى عن ذلك، وإن أمكنه الهرب ففيه وجهان (أولاهما) يلزمه كالاكل في الخمصة (والثاني) لا يلزمه كالدفع بالقتال

X (فصل) واذا صال على انسان ضائل يريد نفسه او ماله ظلما أو يريد امرأة ليفجر بها فلغير المصول عليه، موثته في الدفع، ولو عرض اللصوص لقافلة جاز لغير أهل القافلة، الدفع عنهم لان النبي ﷺ قال «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» وفي حديث «ان المؤمنين يتعاونون على القتال» ولانه لولا التعاون لذهبت اموال الناس وانفسهم لان قطاع الطريق اذا انفردوا باخذ مال انسان ولم يعنه غيره فانهم يأخذون اموال السكل واحدا واحدا وكذلك غيرهم

(فصل) اذا وجد رجلا يزني بامرأته فقتله فلا قصاص عليه لما روي ان عمر رضي الله عنه بينما

- (١) فلم تموتوا اذك
ههنا اهـ من المقتنى
(٢) وههنا في احياء
نفسه فوات نفس غيره
فلم يجب عليه فأما ان
أمكنه الهرب فهل
يلزمه؟ فيه وجهان
أحدهما يلزمه لانه
أمكنه الدفع عن نفسه
من غير ضرر يلحق
غيره اهـ من المقتنى

من أهل الحدود وعليهما ضمان ما أخذنا من المال في أموالها ودية قتلها على ما قلنا ولا شيء على الردء لها لأنه إذا لم يثبت ذلك للمباشر لم يثبت أن هو تبع له بطريق الأولى، وإن كان المباشر غيرها لم يلزمها شيء لأنهما لم يثبت في حقها حكم المحاربة وثبوت الحكم في حق الردء ثبت بالمحاربة (فصل) وإن كان فيهم امرأة ثبت في حقها حكم المحاربة فمقتل وأخذت المال فحدها حد قطاع الطريق وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب عابها الحد ولا على من معها لأنها ليست من أهل المحاربة كالرجل، فأشبهت الصبي والمجنون ولنا أنها تحذف في السرقة فيلزمها حكم المحاربة كالرجل وتحذف الصبي والمجنون ولأنها مكلفة يلزمها القصاص وسائر الحدود فلزمها هذا الحد كالرجل. إذا ثبت هذا فإنها إن باشرت القتل أو أخذت المال ثبت حكم المحاربة في حق من معها لأنهم ردء لها وإن فعل ذلك غيرها ثبت حكمها في حقها لأنها ردء له كالرجل سواء، وإن قطع أهل الذمة الطريق أو كان مع المحاربين المسلمين ذمي فهل ينتقض عهدهم بذلك؟ فيه روايتان، فإن قلنا ينتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم بكل حال، وإن قلنا لا ينتقض عهدهم حكمنا عليهم بمناجحتهم على المسلمين (فصل) وإذا أخذ المحاربون المال وأقيمت فيهم حدود الله تعالى فإن كانت الأموال موجودة

هو يتندى يوما إذا قبل رجل يمد يده بالسيف مجرد ما طلع بالدم فجاء حتى قدم مع عمر فجعل يأكل وأقبل جماعة من الناس فقالوا يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته فقال عمر ما يقول هؤلاء؟ قال ضرب الآخر فخذ امرأته بالسيف، فإن كان بينهما أحد فقد قتله فقال لهم عمر ما يقول؟ قالوا ضرب بسيفه فقطع فخذي امرأته فأصاب وسط الرجل فقطعه باثنين فقال عمر إن عادوا فقد رواه هشيم من مغيرة عن إبراهيم أخرجه سعيد، فإن كانت المرأة مطاوعة فلا ضمان عليه فيها، وإن كانت مكرهة فعليه القصاص، فأما أن قتل رجلا وادعى أنه وجده مع امرأته فقتلها أو قتله فقال علي إن جاءوا بأربعة شهداء والا فليعط برقبته، فعلى هذا يفتقر إلى أربعة شهود لحديث علي، وزوي أنه يكفي شاهدان لأن البينة تشهد على وجوده مع المرأة وهذا يثبت بشاهدين وأما الذي يحتاج إلى أربعة الزنا وهذا لا يحتاج إلى إثبات الزنا، فإن قيل لحديث عمر في الذي وجد مع امرأته رجلا ليس فيه بينة وكذلك روي أن رجلا من المسلمين خرج غازيا وأوصى بأهله رجلا فباع الرجل أن يهوديا يختلف إلى امرأته فكان له حتى جاء فجعل ينشد

واشمت غره الاسلام في خلوت بهرسه ليل التمام

أبيت على تراثيها ونسحي على جرداء لاحقة الحزام

كان مواضع الرتلات منها فقام ينهضون الى فقام

فقام اليه فقتله فرفع ذلك الى عمر فاحذر دمه، تلجواب أن ذلك ثبت عنده باقرار الولي، وإن لم

تسكن بينة فادعى علم الولي بذلك فالقول قول الولي مع يمينه

ردت إلى مالكما وإن كانت تالفة أو معدومة وجب ضمانها على آخذها وهذا مذهب الشافعي ومقتضى قول أصحاب الرأي أنها إن كانت تالفة لم يلزمهم غرامتها كقولهم في المسروق إذا قطع السارق ووجه المذهبين ما تقدم في السرقة ويجب الضمان على الآخذ دون الردء لأن وجود الضمان ليس بمحد فلا يتعلق بغير المباشر له كالغصب والنهب، ولو تاب المحاربون قبل القدرة عليهم وتعلقت بهم حقوق الآدميين من انقصاص والضمان لا يختص ذلك بالمباشر دون الردء لذلك ولو وجب الضمان في السرقة لتعلق بالمباشر دون الردء لما ذكرنا والله أعلم

(فصل) فإن قتل رجل رجلاً وادعى أنه قد هجم منزله فلم يمكنه دفعه إلا بالقتل لم يقبل قوله إلا ببينة وعليه القود سواء كان المقتول يعرف بسرقة أو عيارة أو لا يعرف بذلك فإن شهدت البينة أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا بسلاح مشهور فضربه هذا فقد هدرمه وإن شهدوا أنهم رأوه داخلًا داره ولم يذكروا سلاحاً أو ذكروا سلاحاً غير مشهور لم يسقط القود بذلك لأنه قد يدخل الحاجة ويجرد الدخول المشهود به لا يوجب اهدار دمه

﴿مسئلة﴾ (وإن عض انسان انسانا فانتزع يده من فيه فسقطت ثناياه ذهبته هدرًا)

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وروى سعيد عن هشيم عن محمد بن عبد الله أن رجلاً عض رجلاً فانتزع يده من فيه فسقطت بعض أسنان العاض فاختمها إلى شريح فقال شريح انتزع يدك من في السبع وأبطل أسنانه وخدكي عن مالك وابن أبي ليلى عليه الضمان لقول النبي ﷺ في السن خمس من الأبل

ولنا ما روى يعلى بن أمية قال كان لي أجير فقاتل رجلاً فعرض أحد همايذ الآخر قال فانتزع العض يده من في العاض فانتزع إحدى ثناياه فأتى النبي ﷺ فاهدر ثنايته فحسبت أنه قال: قال النبي ﷺ أفيدع يده في فك تقضمها فضم الفحل «متفق عليه» ولأنه عضو تلف ضرورة دفع شر صاحبه فلم يضمن كالموكل عليه فلم يمكنه دفعه إلا بقطع عضوه وحديثهم يدل على دية السن إذا قلعت ظلماً وهذه لم تقلع ظلماً وسواء كان العضوف ظالماً أو مظلوماً لأن العض محرم، إلا أن يكون العض مباحاً له مثل أن يمسك في موضع يتضرر بإمساكه أو يعصر يده بما لا يقدر على التخلص من ضرره إلا بعضه فيعضه فاسقط من أسنانه ضمنه لأنه عادو كذا لو عض أحد همايذ الآخر ولم يمكن العضوف التخلص يده إلا بعضه فله عضه ويضمن الظالم منهما ما تلف من المظلوم وما تلف من الظالم كان هدرًا وكذلك الحكم فيما إذا عضه في غير يده أو عمل به لا غير العض ففضى إلى تلف شيء من الفاعل لم يضمنه وقد روى محمد بن عبيد الله أن غلاماً أخذ قعاً من إقاع الزياتين فادخله بين رجلين رجل ونفخ فيه فذعر الرجل من ذلك وخط برجله فوق على الفلام فكسر بعض أسنانه فاختموها إلى شريح فقال شريح لا تعقل الكلب الحرار قال القاضي يخلص العضوف يده بأهل ما يمكنه، فإن أمكنه فك لحية يده

(فصل) إذا اجتمعت الحدود لم تخل من ثلاثة أقسام (القسم الأول) أن تكون خالصة لله تعالى فهي نوعان (أحدهما) أن يكون فيها قتل مثل أن يسرق ويزني وهو محصن ويشرب الخمر ويقتل في المحاربة فهذا يقتل ويسقط سائرهما وهذا قول ابن مسعود وعطاء والشعبي والنخعي والاوزاعي وحامد ومالك وأبي حنيفة ، وقال الشافعي يستوفى جميعها لأن ماوجب مع غير القتل وجب مع القتل كقطع اليد قصاصاً ولنا قول ابن مسعود قال سعيد حدثنا حسان بن علي حدثنا مجالد عن عامر عن مسروق عن عبد الله قال : إذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتل بذلك ، وقال إبراهيم يكفيه القتل وقال حدثنا هشيم أخبرنا ججاج عن إبراهيم والشعبي وعطاء أنهم قالوا مثل ذلك وهذه أقوال انتشرت في عصر الصحابة والتابعين ولم يظهر لها مخالف فكانت إجماعاً ، ولأنها حدود لله تعالى فيها قتل فسقط ما دونه كالمحارب إذا قتل وأخذ المال فإنه يكفي بقتله ولا يتقطع ، ولأن هذه الحدود تراد لمجرد الزجر ومع القتل لا حاجة إلى زجره ولا فائدة فيه فلا يشترع ، ويفارق القصاص فإن فيه غرض التشنيع والانتقام ولا يقصد منه مجرد الزجر . إذا ثبت هذا فإنه إذا وجد ما يوجب الرجم والقتل للمحاربة أو القتل للردة أو ترك الصلاة فينبغي أن يقتل للمحاربة ويسقط الرجم لأن في القتل للمحاربة حق آدمي في انقصاص وإنما أثرت المحاربة في تحريره وحق الآدمي يجب تقديمه

الآخرى فعل وان لم يمكنه لكم على فكه فإن لم يمكنه فله أن يعجز بطنه وإن أتى على نفسه ، قال شيخنا والصحيح أن هذا الترتيب غير معتبر وله أن يجذب يده أولاً لأن النبي ﷺ لم يستفصل ولأنه لا يلزمه ترك يده في فم العاض حتى يتحيل بهذه الأشياء المذكورة ولأن جذب يده تخليص وما حصل من سقوط الأسنان حصل ضرورة التخليص الجائز ولكم فكه جناية غير التخليص وربما تضمنت التخليص وربما اتلفت الأسنان التي لم يحصل العوض بها فكانت البداءة بجذب يده أولاً وينبغي أنه متى أمكنه جذب يده فعديل إلى لكم فكه وأتلف سنا ضمنه لا يمكن التخليص بما هو أولى منه ﴿مسئلة﴾ (وان نظر في بيته من خصاص الباب أو نحوه فحذف عينه ففقاها فلا شيء عليه) وجملة ذلك أن من أطلع في بيت إنسان من ثقب أو شق باب أو نحوه فرماه صاحب الدار بحصاة أو طعنه بعود فقلع عينه لم يكن عليه جناح ولا يضمنها ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يضمنها لأنه لو دخل منزله ونظر فيه أو نال من امرأته مادون الفرج لم يجز قلع عينه فبمجرد النظر أولى . ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة فنقأت عينه لم يكن عليك جناح» وعن سهل بن سعد أن رجلاً أطلع في جحر من باب النبي ﷺ يحك رأسه بمدري في يده فقال النبي ﷺ «لو علمت أنك تنظر في لطمت أو لطمت بها عينك» متفق عليهما ، ويفارق ما قاسوا عليه لأن من دخل المنزل يعلم به فيستتر منه بخلاف الناظر من ثقب فإنه يرى من غير علم به ثم الخبر أولى من القياس ، وظاهر كلام أحمد أنه لا يعتبر في هذا أنه

(المغني والشرح الكبير) (٤١) (الجزء العاشر)

(النوع الثاني) أن لا يكون فيها قتل فإن جميعها يستوفى من غير خلاف نعلمه ويبدأ بالأخف فالأخف فإذا شرب وزنى وسرق حد للشرب أولاً ثم حد للزنا ثم قطع للسرقة ، وإن أخذ المال في المحاربة قطع لذلك ويدخل فيه القطع للسرقة ولأن محل القطعين واحد فتداخلا كالقتلين وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يتخير بين البداءة بمحد الزنا وقطع السرقة لأن كل واحد منهما ثبت بنص القرآن ثم يحد للشرب

ولنا أن حد الشرب أخف فيقدم كحد القذف ولا نسلم أن حد الشرب غير منصوص عليه في السنة ومجمع على وجوبه وهذا التبديم على سبيل الاستحباب ولو بدأ بغيره جاز ووقع الموقع ولا يوالي بين هذه الحدود لأنه ربما افضى إلى تلفه بل متى برأ من حد أقيم الذي يليه

(القسم الثاني) الحدود الخالصة للآدمي وهو القصاص وحد القذف فهذه تستوفى كلها ويبدأ بأخفها فيحد للقذف ثم يقطع ثم يقتل لأنها حرق للآدميين أمكن استيفاؤها فوجب كسائر حقوقهم وهذا قول الأوزاعي والشافعي ، وقال أبو حنيفة يدخل ما دون القتل فيه احتجاجاً بقول ابن مسعود وقياساً على الحدود الخالصة لله تعالى

ولنا أن ما دون القتل حق لآدمي فلم يسقط به كذنبهم وفارق حق الله تعالى فإنه مبني على المسامحة

(القسم الثالث) أن تجتمع حدود الله وحدود الآدميين وهذه ثلاثة أنواع (أحدها) أن لا يكون فيها قتل فهذه تستوفى كلها وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ، وعن مالك أن حدي الشرب والقذف يتداخلا لاستوائهما فهما كالقتلين والقطعين

ولنا أنها حدان من جنسين لا يفوت بهما المحل فلم يتداخلا كحد الزنا والشرب ولا نسلم استواءهما فإن حد الشرب أربعون وحد القذف ثمانون ، وأن سلم استوائهما لم يلزم تداخلهما لأن ذلك لو اقتضى تداخلهما لوجب دخولهما في حد الزنا لأن الأقل مما يتداخل يدخل في الأكثر ، وفارق القتلين والقطعين لأن المحل يفوت بالاول فيتعذر استيفاء الثاني وهذا بخلافه ، فلي هذا يبدأ بمحد القذف لأنه اجتمع فيه معنيان خفته وكونه حقاً لآدمي شحيح إلا إذا قلنا حد الشرب أربعون فإنه

لا يمكنه دفعه إلا بذلك لظاهر الخبر ، وقال ابن حامد يدفعه بأسهل ما يمكنه دفعه يقول له أولاً انصرف فإن لم يفعل أشار إليه أنه يحذفه فإن لم ينصرف فله حذفه حينئذ واتباع السنة أولى ، فإن ترك الاطلاع ومضى لم يجز رمية لأن النبي ﷺ لم يطعن الذي اطلع ثم انصرف ، ولأنه ترك الجزاء فأنشبه من عض ثم ترك العض لم يجز قلع أسنانه وسواء كان المسكين المطلع منه صغيراً ككثيب أو شقياً أو اسماً ككثيب كبير ، وذكر بعض أصحابنا أن الباب المفتوح كذلك ، والاولى أنه لا يجوز حذف من نظر من باب مفتوح ، لأن التعريض من تارك الباب مقتوجاً والظاهر أن من ترك الباب مفتوحاً أنه يستتر لعله أن الناس ينظرون منه ويهمل الناظر فيه والواقف عليه فلم يحجب به كدخول الدار بين اطلع

يبدأ به لحفته ثم بحد القذف وأيهما قدم فالآخر يليه ثم بحد الزنا فإنه لا اتلاف فيه ثم بالقطع هكذا ذكره القاضي وقال أبو الخطاب يبدأ بالقطع قصاصا لأنه حق آدمي متمحض فاذا برأ حد القذف اذا قلنا هو حق آدمي ثم بحد الشرب فاذا برأ حد الزنا لان حق الآدمي يجب تقديمه لتأكيده

(النوع الثاني) أن تجتمع حدود الله تعالى وحدود لآدمي وفيها قتل فان حدود الله تعالى تدخل في القتل سواء كان من حدود الله تعالى كالرجم في الزنا واقتل للمحاربة أو الردة أو لحق آدمي كالقصاص لما قدمناه ، وأما حقوق الآدمي فتستوفي كلها ثم ان كان القتل حقا لله تعالى استوفيت الحقوق كلها متواليه لأنه لا بد من فوات نفسه فلا فائدة في التأخير ، وإن كان القتل حقا لآدمي انتظر باستيفائه الثاني برأه من الاول لوجبه (أحدهما) ان الموالاة بينهما يحتمل ان تفوت نفسه قبل القصاص فيفوت حق الآدمي (والثاني) أن العفو جائز فتأخيره يحتمل ان يعفو الولي فيحيا بخلاف القتل حقا لله سبحانه

(النوع الثالث) ان يتفق الحقان في محل واحد ويكون تفويتا كالقتل والقطع قصاصا وحداً فان كان فيه ما هو خالص لحق الله تعالى كالرجم في الزنا وما هو حق لآدمي كالقصاص قدم القصاص لتأكيد حق الآدمي وان اجتمع القتل للقتل في المحاربة والقصاص بدئاً بأسبقهما لان القتل في المحاربة فيه حق لآدمي أيضا فيقدم أسبقهما فان سبق القتل في المحاربة استوفي ووجب لولي المقتول الآخر ديته في مال الجاني، وإن سبق القصاص قتل قصاصاً ولم يصلب لان الصلب من تمام الحد وقد سقط الحد بالقصاص فسقط الصلب كما لو مات، ويجب لولي المقتول في المحاربة ديته لان القتل تعذر استيفاؤه وهو قصاص فصار الوجوب الى الدية ، وهكذا لو مات القاتل في المحاربة وجبت الدية في تركته لتعذر استيفاء القتل من القاتل، ولو كان القصاص سابقا فعفا ولي المقتول استوفي للمحاربة سواء عفا مطلقا أو الى الدية وهذا مذهب الشافعي ، وأما القطع فاذا اجتمع وجوب القطع في يد أو رجل قصاصاً وحداً قدم القصاص على الحد المتمحض لله تعالى لما ذكرناه سواء تقدم سببه أو تأخر وان عفا ولي الجناية استوفي الحد فاذا قطع بدا وأخذ المال في المحاربة قطعت يده قصاصا وينتظر برؤه فاذا برأ قطعت رجله للمحاربة لانهما حدان وإنما قدم القصاص في القطع دون القتل لان القطع في المحاربة حد محض وليس بقصاص والقتل فيها يتضمن القصاص ولهذا لو فأت القتل في المحاربة وجبت الدية ولو فأت القطع لم يجب له بدل، وإذا ثبت أنه يقدم القصاص على القطع في المحاربة فقطع يده

فرماه صاحب الدار فقال المطلع ما تعمدته لم يضمه على ظاهر كلام أحمد ، لان الاطلاع قد وجد والرامي لا يعلم ما في قلبه وعلى قول ابن حامد يضمه لانه لم يدفعه بما هو أسهل وكذلك لو قال لم أر شيئا حين اطلعت ، وان كان المطلع أعمى لم يجوز رميه لانه لا يرى شيئا ولو كان إنسانا عريانا في طريق لم يكن له رمي من نظر اليه لانه المفرط ، وان كان المطلع في الدار من محارم النساء اللائي فيها ، فقال

قصاصاً فإن رجله تقطع وهل تقطع يده الأخرى ؟ نظرنا فإن كان المقطوع بالقصاص قد كان يستحق القطع بالمحاربة قبل الجناية الموجبة للقصاص فيه لم يقطع أكثر من العضو الباقي من العضوين اللذين استحق قطعهما لأن محل القطع ذهب بعارض حادث فلم يجب قطع بدله كما لو ذهبت بعدوان أو بمرض، وعلى هذا لو ذهب العضوان جميعاً سقط القطع عنه بالسكاية، وإن كان سبب القطع قصاصاً سابقاً على محاربته أو كان المقطوع غير العضو الذي وجب قطعه في المحاربة مثل أن وجب عليه القصاص في يساره بعد رجوب قطع يمينه في المحاربة فهل تقطع اليد الأخرى للمحاربة ؟ على وجهين بناء على الروايتين في قطع يسرى السارق بعد قطع يمينه أن قلنا تقطع ثم قطعت ههنا والأفلا، وإن سرق وأخذ المال في المحاربة قطعت يده اليمنى لاسبقهما فإن كانت المحاربة سابقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسمته، وهل تقطع يسرى يديه للسرقة ؟ على الروايتين فإن قلنا تقطع انظر برؤيه من المقطع للمحاربة لانهما حدان ، وإن كانت السرقة سابقة قطعت يمينه للسرقة ولا تقطع رجله للمحاربة حتى تبرأ يده وهل تقطع يسرى يديه للمحاربة ؟ على وجهين

(فصل) وإن سرق وقتل في المحاربة ولم يأخذ المال قتل حتماً ولم يصلب ولم تقطع يده لانهما حدان فيهما قتل فدخل ما ذون القتل فيه ولم يصلب لأن الصلب من تمام حد قاطع الطريق إذا أخذ المال مع القتل ولم يوجد وهذا حدان كل واحد منهما منفصل عن صاحبه ، فإذا اجتمعا تداخلا وان قتل في المحاربة جماعة قتل بالاول حتماً وللباقي ديات أولياهم لأن قتله استحق قتل الاول وتحم بحيث لا يسقط فتعينت حقوق الباقي في الدية كما لو مات

(فصل) إذا شهد عدلان على رجل أنه قطع عليهما الطريق وعلى فلان وأخذ متاعهم لم تقبل شهادتهما لانهما صارا خصمين له بقطعه عليهما ، وإن قالوا نشهد أن هذا قطع الطريق على فلان وأخذ متاعه قبلت شهادتهما ولم يسألها الحاكم هل قطع عليكما معه أم لا لأنه لا يسألها ما لم يدع عليهما ، وإن عاد المشهود له فشهد عليه أنه قطع عليهما الطريق وأخذ متاعهما لم تقبل شهادته لانه صار عدواً له بقطعه الطريق عليه ، وإن شهد شاهدان أن هؤلاء عرضوا لنا في الطريق وقطعوها على فلان قبلت شهادتهما لأنه لم يثبت كونها خصمين بما ذكرناه

بعض أصحابنا ليس لصاحب الدار رميه إلا أن يكن متجردات فيصرن كالاجانب ، وظاهر الخبر أن لصاحب الدار رميه سواء كان فيها نساء أو لم يكن لأنه لم يذكر أنه كان في الدار التي اطلع فيها على النبي ﷺ نساء وقوله «لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فخذفته» عام في الدار التي فيها نساء وغيرها (فصل) وليس لصاحب الدار رمي الناظر بما يقتله ابتداءً فإن رماه بحجر يقتله أو حديدة تقتله ضمنه بالقصاص لأنه إنما له ما يقلع به العين المبصرة التي حصل الأذى منها دون ما يتعدى إلى غيرها فإن لم يندفع المظلم برمييه بالشيء اليسير جاز رميه بأكبر منه حتى يأتي ذلك على نفسه وسواء كان الناظر في الطريق أو ملك نفسه أو غير ذلك .

كتاب الاشرية

الخمر محرم بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى ' يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه - الى قوله - فهل أنتم متهنون؟) وأما السنة فقول النبي ﷺ « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه أبو داود والامام أحمد وروى عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال « لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائنها ومبتاعها وغاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه » رواه أبو داود ، وثبت عن النبي ﷺ تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر واجمعت الامة على تحريمه ، وإنما حكى عن قدامة بن مظعون وعمرو بن معديكرب وأبي جندل بن سهيل أنهم قالوا هي حلال لقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فيبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية وتحريم الخمر وأقاموا عليهم الحد لشربهم إياها فرجعوا إلى ذلك فانهقد الاجماع فمن استحلها الآن فقد كذب النبي ﷺ لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه فيكفر بذلك ويستتاب فإن تاب والا قتل

وروى الجوزجاني بإسناده عن ابن عباس أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فقال له عمر ما حملك على ذلك ؟ فقال ان الله عز وجل يقول (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) وإني من المهاجرين الاولين من أهل بدر وأحد فقال عمر للقوم أجيئوا الرجل فسكتوا عنه فقال لابن عباس أنجبه فقال إنما أنزلها الله تعالى عذراً للمباضين لمن شربها قبل أن تحرم وأنزل (إنما الخمر

باب عدم المسكر

الخمر محرم بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) والآية التي بعدها الى قوله (فهل أنتم متهنون) وأما السنة فقول النبي ﷺ « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه الامام أحمد وأبو داود ، وروى عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال « لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائنها ومبتاعها وغاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه » رواه أبو داود وثبت عن النبي ﷺ تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر واجمعت الامة على تحريمه ، وإنما حكى عن قدامة بن مظعون وعمرو بن معديكرب وأبي جندل بن سهيل أنهم قالوا هي حلال لقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فيبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية وتحريم الخمر وأقاموا عليهم الحد لشربهم إياها فرجعوا إلى ذلك فانهقد الاجماع فمن استحلها الآن فقد كذب النبي ﷺ لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه فيكفر بذلك ويستتاب فإن تاب

والميسر والانصاب) حجة على الناس ثم سأل عمر عن الحد فيها فقال علي بن أبي طالب اذا شرب هذى واذا هذى افترى فاجلدوه ثمانين جلده عمر ثمانين جلدة

وروى الواقدي أن عمر قال له أخطأت التأويل يا قدامة اذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك وروى الخلال بإسناده عن محارب بن دثار أن أناساً شربوا بالشام الخمر فقال لهم يزيد بن أبي سفيان شربتم الخمر؟ قالوا نعم بقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فكتب فيهم إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه إن أذاك كتابي هذا نهراً فلا تنتظر بهم إلى الليل، وإن أذاك ليلاً فلا تنتظر بهم نهراً حتى تبعث بهم إلى ثلاثين يوماً عباد الله فبعث بهم إلى عمر فشاوهم فيهم الناس فقال له لي ما ترى؟ فقال أرى أنهم قد شرعوا في دين الله سالم يأذن الله فيه فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم فقد أحلوا ما حرم الله وإن زعموا أنها حرام فاجلدوهم ثمانين ثمانين فقد افترى على الله، وقد أخبرنا الله عز وجل بحمد ما يقتري بعضنا على بعض فخدم عمر ثمانين ثمانين. اذا ثبت هذا فالجمع على تحريمه عصير العنب اذا اشتد وقذف زبدته وما عداه من الاشربة المسكرة فهو محرم وفيه اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى

(مسئلة) قال (ومن شرب مسكراً قل أو أكثر جلد ثمانين جلدة اذا شربها وهو مختار

لشربها وهو يعلم أن كثيرها يسكر)

الكلام في هذه المسئلة في قصول:

(أحدها) أن كل مسكر حرام قليله وكثيره وهو خمر حكمه حكم عصير العنب في تحريمه ووجوب

والا قتل روى الجوزجاني بإسناده عن ابن عباس أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فقال له عمر: ما حملك على ذلك فقال ان الله عز وجل يقول [ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا] الآية واني من المهاجرين الأولين من أهل بدر وأحد فقال عمر للقوم أجيئوا الرجل فسكتوا عنه فقال لابن عباس اجبه فقال انما أنزلها الله عذراً لماضين لمن شربها قبل أن تحرم وأنزل (إنما الخمر والميسر) حجة على الناس، ثم سأل عمر عن الحد فيها فقال علي بن أبي طالب اذا شرب هذى واذا هذى افترى فاجلدوا ثمانين جلده عمر ثمانين؛ وروى الواقدي ان عمر قال له أخطأت التأويل يا قدامة اذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك، وروى الخلال بإسناده عن محارب بن دثار أن أناساً شربوا بالشام الخمر فقال لهم يزيد بن أبي سفيان شربتم الخمر؟ قالوا نعم يقول الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فكتب فيهم إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه إن أذاك كتابي هذا نهراً فلا تنتظر بهم إلى الليل وإن أذاك ليلاً فلا تنتظر بهم نهراً حتى تبعث بهم إلى ثلاثين يوماً عباد الله فبعث بهم إلى عمر فشاوهم فيهم الناس فقال له لي ما ترى؟ فقال أرى أنهم

الحد على شاربته ، وروى تحريم ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأنس وعائشة رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والقاسم وقتادة وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة في عصير العنب إذا طبخ فذهب ثلثاه ونقيع التمر والزبيب إذا طبخ وإن لم يذهب ثلثاه ونبيذ الحنطة والذرة والشعير ونحو ذلك نقيماً كان أو مطبوخاً كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر ، فأما عصير العنب إذا اشتد وقذف زبدته وطبخ فذهب أقل من ثلثيه ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد بغير طبخ فهذا محرم قليلاً وكثيره لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ قال « حرمت الخمر لعينها والمسكر من كل شراب »

ولنا ما روى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « ما أسكر كثيره فقليله حرام » رواها أبو داود والترمذي وغيرهما وعن عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « كل مسكر حرام - قال - وما أسكر منه الفرق فلل الكف منه حرام » رواه أبو داود وغيره ، وقال عمر رضي الله عنه نزل تحريم الخمر وهي من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خمر "مئل متفق عليه . ولأنه مسكر أشبه عصير العنب فأما حديثهم فقل أحمد ليس في الرخصة في المسكر حديث صحيح ، وحديث ابن عباس رواه سعيد عن مسعر عن أبي عون عن ابن شدداد عن ابن عباس قال : والمسكر من كل شراب ، وقال ابن المنذر جاء أهل الكوفة بأحاديث معلولة ذكرناها مع غيرها ، وذكر الأثرم أحاديثهم التي يحتجون

قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن الله فيه فإن زعموا أنها حلال فقتلهم فقد أحلوا ما حرم الله وإن زعموا أنها حرام فجلدهم ثمانين ثمانين فقد افتروا على الله وقد أخبرنا الله بما يفترى بعضنا على بعض قال فجلدهم عمر ثمانين ثمانين . إذا ثبت هذا فالجميع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد وقذف زبدته وما عداه من الاشربة المسكرة فهو محرم وفيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

﴿ مسألة ﴾ (كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام من أي شيء كان ويسمى خمرًا حكمه حكم عصير العنب في تحريمه ووجوب الحد على شاربته)

روى تحريم ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وأبي ابن كعب وأنس وعائشة رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والقاسم وقتادة وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة في عصير العنب إذا طبخ فذهب ثلثاه ونقيع التمر والزبيب إذا طبخ وإن لم يذهب ثلثاه ونبيذ الحنطة والذرة والشعير ونحو ذلك نقيماً كان أو مطبوخاً كل ذلك حلال إلا ما بلغ السكر ، فأما عصير العنب إذا اشتد وقذف زبدته أو طبخ فذهب أقل من ثلثيه ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد بغير طبخ فهذا محرم قليلاً وكثيره لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ قال « حرمت الخمر لعينها والمسكر من كل شراب »

بها عن النبي ﷺ والصحابة فضعمها كلها وبين عليها وقد قيل إن خبر ابن عباس موقوف عليه مع أنه يحتمل أنه أراد بالسكر المسكر من كل شراب فإنه يروي هو وغيره عن النبي ﷺ أنه قال «كل مسكر حرام»

(الفصل الثاني) أنه يجب الحد على من شرب قليلا من السكر أو كثيرا ولا نعلم بينهم خلافا في ذلك في عصير العنب غير المطبوخ، واختلفوا في سائرهما فذهب إمامنا إلى التسوية بين عصير العنب وكل مسكر وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة والاوزاعي ومالك والشافعي وقالت طائفة لا يحد إلا أن يسكر، منهم أبو وائل والنخعي وكثير من أهل الكوفة وأصحاب الرأي وقال أبو ثور من شربه معتقداً تحريمه حد ومن شربه متأولا فلا حد عليه لأنه مختلف فيه فأشبهه النكاح بلا ولي ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال «من شرب الخمر فاجلدوه» رواه أبو داود وغيره وقد ثبت أن كل مسكر خمر فيتناول الحديث قليله وكثيره ولأنه شراب فيه شدة مطربة فوجب الحد بقليله كالخمر، والاختلاف فيه لا يمنع وجوب الحد فيها بدليل ما لو اعتقد تحريمها وبهذا فارق النكاح بلا ولي ونحوه من المختلف فيه، وقد حد عمر قدامة بن مظعون وأصحابه مع اعتقادهم حل ما شربوه والفرق بين هذا وبين سائر المختلف فيه من وجهين

(أحدهما) أن فعل المختلف فيه ههنا داعية إلى فعل ما أجمع على تحريمه وفعل سائر المختلف فيه يضرب عن جنسه من الجمع على تحريمه (الثاني) أن السنة عن النبي ﷺ قد استفاضت بتحريم هذا المختلف فيه فلم يبق فيه لأحد عذر في اعتقاد إباحته بخلاف غيره من المجتهدين. قال أحمد بن

ولنا ما روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ «ما أسكر كثيره فقليله حرام» رواها أبو داود والاثرم وغيرهما وعن عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول «كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فل» الكف منه حرام» رواه أبو داود وغيره وقال عمر رضي الله عنه نزل تحريم الخمر وهي من العنب والتمر والعسل والبر والشعير، والخمر ما خمر العقل متفق عليه، ولأنه مسكر فأشبهه عصير العنب فأما حديثهم فقال أحمد ليس في الرخصة في المسكر حديث صحيح وحديث ابن عباس رواه سنعيد عن مسهر عن أبي عون عن ابن شدداد عن ابن عباس قال والمسكر من كل شراب، وقال ابن المنذر جاء أهل الكوفة بأحاديث معلولة ذكرناها مع غيرها وذكر الاثرم أحاديثهم التي يحتجون بها عن النبي ﷺ والصحابة فضعمها كلها وبين عليها، وقد قيل إن خبر ابن عباس موقوف عليه مع أنه يحتمل أنه أراد بالسكر المسكر من كل شراب فإنه يروي هو وغيره عن النبي ﷺ أنه قال «كل مسكر حرام»

(مسئلة) (ولا يجوز شربه للذة ولا للتداوي ولا لمطش ولا غيره إلا أن يضطر اليه لدفع لقمة غص بها فيجوز)

انقسام سمعت أبا عبد الله يقول في تحريم المسكر عشرون وجهاً عن النبي ﷺ في بعضها « كل مسكر خمر » وبضها « كل مسكر حرام »

(فصل) وان ترد في الخمر او اصطبغ به او طبخ به لحما فأكل من مرقه فعليه الحد لان عين الخمر موجودة وكذلك ان لت به سوياً فأكله. وإن عجن به دقيقاً ثم خبزه فأكله لم يحد لان النار أكلت أجزاء الخمر فلم يبق إلا أثره، وإن احتقن بالخمر لم يحد لانه ليس بشرب ولا أكل ولانه لم يصل إلى حلقه فأشبهه ماله داوى به جرحه، وإن استعط به فعليه الحد لانه اوصله إلى باطنه من حلقه ولذلك نشر الحرمة في الرضاع دون الحنطة، وحكي عن احمد ان علي من احتقن به الحد لانه اوصله إلى جوفه، والاوّل اولى لما ذكرناه والله أعلم

(الفصل الثالث) في قدر الحد وفيه روايتان (إحداهما) انه ثمانون وبهذا قال مالك والثوري وابو حنيفة ومن تبعهم لاجماع الصحابة فانه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر فقال عبد الرحمن ابن عوف اجعله كأخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين. وكتب به إلى خالد وابي عبيدة بالشام وروي ان علياً قال في المشورة: انه إذا سكر هذى وإذا هذى اقترى فحدوه حد الفتري. روى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما

(والرواية الثانية) ان الحد أربعون وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي لان علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين ثم قال جلد النبي ﷺ أربعين وابو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي رواه مسلم، وعن أنس قال أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال نحواً ممن

لا يجوز شربه للذة لما ذكرنا ولا للتداوي بها لذلك، فان فعل فعليه الحد وقال أبو حنيفة يباح شربها للتداوي، وللشافعي وجهان كالمذهبين، وله وجه ثالث يباح للتداوي دون العطش لانها حال ضرورة فابيح فيها كدفع الغصة وسائر ما يضطر اليه

ولنا ما روى الامام احمد باسناده عن طارق بن سويد انه سأل النبي ﷺ وقال انما أصنعها للدواء فقال « انه ليس بدواء ولكنه داء » وباسناده عن مخارق ان النبي ﷺ دخل على أم سلمة وقد نبذت نبيذاً في جرة فخرج والنبيذ يهدر فقال « ما هذا؟ » فقالت فلانة اشتكت بطنها فنقعت لها فدفعه برجله فكسره وقال « ان الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء » ولانه محرم لعينه فلم يباح للتداوي كالحم الخنزير، فان شربها للعطش وكانت ممزوجة بما يروي من العطش أبيحت لدفعه عند الضرورة كما تباح الميتة عند المحصة وكاباحتها لدفع الغصة، وقد روينا في حديث عبد الله بن حذافة أنه حبسه طغية الروم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ولحم خنزير مشوي يأكله ويشرب الخمر وتركه ثلاثة أيام فلم يفعل ثم اخرجوه حين خشوا موته فقال والله لقد كان الله احله لي فاني مضطر ولكن لم أكن

أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود فقال ابن عوف أقل الحدود ثمانون فضربه عمر متفق عليه ، وفعل النبي ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينعقد الاجماع على ما خالف فعل النبي وأبي بكر وعلي رضي الله عنهم فتدخل الزيادة من عمر على أنها تعزيز يجوز فعلها إذا رآه الامام

(الفصل الرابع) ان الحد انما يلزم من شربها مختاراً لشربها فان شربها مكرها فلا حد عليه ولا ثم سواء أكره بالوعيد والضرب أو ألجى إلى شربها بأن يفتح فوه وتصب فيه فان النبي ﷺ قال « غني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وكذلك المضطر اليها لدفع غصة بها إذا لم يجد مائتاً سواها فان الله تعالى قال في آية التحريم (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) وإن شربها لعش نظرناء ، فان كانت ممزوجة بما يروي من العشاء أبيحت لدفعه عند الضرورة كما تباح الميتة عند الحمصة وكباحتها لدفع الغصة . وقد روينا في حديث عبد الله بن حذافة انه أسر الروم فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ولحم خنزير مشوي لياكله ويشرب الخمر وتركه ثلاثة أيام فلم يفعل ثم أخرجه حين خشوا موته فقال والله لقد كان الله أحله لي فني مضطر ولكن لم أكن لاشتكم بدين الاسلام ، وإن شربها صرفاً أو بمزوجه بشيء يسير لا يروي من العشاء أو شربها للتداوي لم يبح له ذلك وعليه الحد ، وقال أبو حنيفة يباح شربها لها وللشافعية وجهان كاللذهيين ، ووجه ثالث يباح شربها للتداوي دون العشاء لانها حال ضرورة فأبيحت فيها لدفع الغصة وسائر ما يضطر اليه

أشتمكم بدين الاسلام وان كانت صرفاً أو بمزوجة بشيء يسير لا يروي من العشاء لم يبح وعليه الحد وقال أبو حنيفة تباح وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعية لانه حال ضرورة ولنا أن العشاء لا يندفع به فلم يبح كما لو تداوى بها فيما لا يصلح له فاما شربها لدفع الغصة فيجوز كما يجوز أكل الميتة في حال الحمصة ولا نعلم في ذلك خلافاً
﴿مسئلة﴾ (ومن شربه مختاراً علماً أن كثيره يسكر قليلاً كان أو كثيراً فعليه الحد ثمانين جلدة وعنه أربعون)

ولا نعلم بينهم خلافاً في عصير العنب غير المذبوخ ، واختلفوا في سائرها فذهب أحمد إلى التسوية بين عصير العنب وغيره من المسكرات وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة والاوزاعي ومالك والشافعية وقالت طائفة لا يحد إلا أن يسكر ، منهم أبو وائل والنخعي وكثير من أهل الكوفة وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور من شربه معتقداً بحريمه حد ، ومن شربه متأولاً فلا حد عليه لانه مختلف فيه فأشبه النكاح بلا ولي

ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال « من شرب الخمر فاجلدوه » رواه أبو داود وغيره وقد

ولنا ما روى الامام احمد باسناده عن طارق بن سويد انه سأل رسول الله ﷺ فقال انما أصنعها للدواء فقال « انه ليس بدواء ولكنه داء » وباسناده عن مخارق أن النبي ﷺ دخل على أم سلمة وقد نبذت نبذاً في جرة فخرج والنبذ به ر فقال « ما هذا ؟ » فقالت فلانة اشتكت بطنها فنقعت لها فدفعه برجله فكسره وقال « ان الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء » ولانه محرم لعينه فلم يباح للتداوي كالحكم الخنزير ولان الضرورة لا تندفع به فلم يباح كالتداوي بها فيما لا تصاح له (الفصل الخامس) ان الحد انما يلزم من شربها علماً أن كثيرها يسكر فأما غيره فلا حد عليه لانه غير عالم بتحريمها ولا قاصد الى ارتكاب المعصية بها فأشبهه من زفت اليه غير زوجته وهذا قول عامة أهل العلم ، فأما من شربها غير عالم بتحريمها فلا حد عليه أيضاً لان عمر وعثمان قالوا لا حد إلا على من علمه ولانه غير عالم بالتحريم أشبه من لم يعلم أنها خمر ، واذا ادعى الجهل بتحريمها نظرنا فان كان ناشئاً ببلد الاسلام بين المسلمين لم تقبل دعواه لان هذا لا يكاد يخفى على مثله فلا تقبل دعواه فيه وإن كان حديث عهد بالاسلام أو ناشئاً ببادية بعيدة عن البلدان قبل منه لانه يحتمل ما قاله (فصل) ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بأحد شيئين الاقرار أو البينة ويكفي في الاقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم لانه حد لا يتضمن اتالافاً فأشبهه حد القذف ، واذا رجع عن اقراره قبل رجوعه لانه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود ولا يعتبر مع الاقرار وجود رائحة وحكي عن ابي حنيفة لا حد عليه إلا أن توجد رائحة ولا يصح لانه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالتشهادة ولانه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه ، ولانه اقرار بمحمد فأكتفي به كسائر الحدود

ثبت أن كل مسكر خمر فيتناول الحديث قليله وكثيره ولانه شراب فيه شدة مطربة فوجب الحد بقليله كالخمر والاختلاف فيها لا يمنع وجوب الحد فيها بدليل ما لو اعتقد تحريمها ، وبهذا فارق النكاح بلا ولي وغيره من المختلف فيه وقد حد عمر رضي الله عنه قدامة بن مضمون وأصحابه مع اعتقادهم حل ما شربوه والفرق بين هذا وبين سائر المختلف فيه من وجهين (أحدهما) أن فعل المختلف فيه ههنا داعية الى فعل ما أجمع على تحريمه وفعل سائر المختلف فيه يصرف عن جنسه من المجمع على تحريمه (الثاني) ان السنة عن النبي ﷺ قد استفاضت بتحريم المختلف فيه فلم يبق فيه لأحد عذر في اعتقاد إباحته بخلاف غيره من المجتهدين . قال احمد بن القاسم سمعت ابا عبد الله يقول في تحريم المسكر عشرون وجهاً عن النبي ﷺ في بعضها « كل مسكر خمر » وبعضها « كل مسكر حرام »

(فصل) وحده ثمانون في احدى الروايتين ، وبهذا قال مالك والثوري وأبو حنيفة ومن تبعهم لاجماع الصحابة فانه روي ان عمر استشار الناس في حد الخمر فقال عبد الرحمن اجعله كأخف

(فصل) ولا يجب الحد بوجود رائحة الخمر من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي ، وروى أبو طالب عن أحمد أنه يحد بذلك وهو قول مالك لأن ابن مسعود جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر

وروي عن عمر أنه قال : إني وجدت من عبيد الله ريح شراب فأقر أنه شرب الطلاق فقال عمر إني سائل عنه فإن كان يسكر جلده ولان الرائحة تدل على شربه فجزى مجرى الإقرار والاول أولى لأن الرائحة يحتمل أنه بمضمض بها أو حسيها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظم لا تسكر أو كان مكرهاً أو أكل نبقاً بالغا أو شرب شراب التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر وإذا احتمل ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يحده بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لبادر إليه عمر والله أعلم (فصل) وإن وجد سكران أو تقياً الخمر فعن أحمد لا حد عليه لاحتمال أن يكون مكرهاً أو لم يعلم أنها تسكر وهذا مذهب الشافعي ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها فاشبه ما قامت البينة عليه بشربها وقد روى سعيد حدثنا هشيم حدثنا المغيرة عن الشعبي قال : لما كان من أمر قدامة ما كان جاء غاقمة الخصي فقال أشهد أني رأيته يتقيؤها فقال عمر من قاءها فقد شربها فضر به الحد

وروى حصين بن المنذر الرقاشي قال شهدت عثمان وأبي الوليد بن عقبة فشهد عليه حرمان ورجل آخر فشهد أحدهما أنه رآه شربها وشهد الآخر أنه رآه يتقيؤها ، فقال عثمان أنه لم يتقيها حتى شربها فقال لعلي أقم عليه الحد فأمر علي عبدالله بن جعفر فضر به رواه مسلم وفي رواية له فقال : عثمان لقد تنطعت في الشهادة ، وهذا بمحضر من علماء الصحابة وساداتهم ولم ينكر فكان إجماعاً ولأنه يكفي في الشهادة عليه أنه شربها ولا يتقيؤها أولاً يسكر منها حتى يشربها

الحدود ثم نين فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام ، وروي أن علياً قال في المشورة إنه إذا سكر هذى وإذا هذى أفرى فحدوه حد المفترى روى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما (والرواية الثانية) أن الحد أربعون وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي لأن علياً رضي الله عنه جلد الوليد بن عقبة أربعين ثم قال جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي رواد مسلم ، وعن أنس قال أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر فضر به بالنعال نحواً من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود فقال ابن عوف قل الحدود ثمانون فضر به عمر متفق عليه وفعل النبي ﷺ حجة لا يجوز تركه لفعل غيره ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعلي رضي الله عنهما فتحمل الزيادة على أنها تعزير يجوز فعلها إذا رآها الإمام (فصل) وإنما يلزم الحد من شربها مختاراً لشربها فإن شربها مبكرها فلا حد عليه ولا أثم سواء أكره بالوعيد أو الضرب أو ألجئ إلى شربها بأن يفتح فوه وتصب فيه فإن النبي ﷺ قال

(فصل) وأما البينة فلا تكون إلا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه مسكر ولا يحتاجان إلى بيان نوعه لأنه لا ينقسم إلى ما يوجب الحد وإلى ما لا يوجب بخلاف الزنا فإنه يطاق على الصريح وعلى دواعيه ولهذا قال النبي ﷺ « العينان تزنيان واليدان تزنيان وانفرج بصدق ذلك أو يكذبه » فهذا احتاج اشاهدان إلى تنسيده وفي مسئلتنا لا يسمى ذير السكر مسكراً فلم يفتقر إلى ذكر نوعه ولا يفتقر في الشهادة إلى ذكر عدم الإكراه ولا ذكر علمه أنه مسكر لأن الظاهر الاختيار والعلم وما نداهما نادر بعيد فلم يحتاج إلى بيانه ولذلك لم يعتبر ذلك في شيء من الشهادات ولم يعتبره عثمان في الشهادة على الوليد بن عقبة ولا اعتبره عمر في الشهادة على قدامة بن مظعون ولا في الشهادة على المغيرة بن شعبة ولو شهدا بعق أو طلاق لم يفتقر إلى ذكر الاختيار كذا هنا .

﴿ مسألة ﴾ قل (فان مات في جلده فالحق قتله يعني ليس على أحد ضمانه)

وهذا قول مالك وأصحاب الرأي، وبه قال الشافعيان لم يزد على الأربعين وإن زاد على الأربعين فمات فعليه الضمان لأن ذلك تعزير إنما يفعله الإمام برأيه وفي قدر الضمان قولان (أحدهما) نصف الدية لأنه تلف من فعلين مضمون وغير مضمون فكان عليه نصف الضمان (والثاني) تقسط الدية على عدد الضربات كلها فيجب من الدية بقدر زيادته على الأربعين وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً إلا صاحب الخمر ولو مات وديته ، لأن النبي ﷺ لم يسنه لنا . ولنا أنه حد وجب لله فلم يجب ضمان من مات به كسائر الحدود وما زاد على الأربعين فقد ذكرنا أنه من الحد وإن كان تعزيراً فالتعزير يجب فهو بمنزلة الحد وأما حديث علي فقد صح عنه أنه قال جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وثبت الحد بالإجماع فلم يبق فيه شبهة .

« عني لامتني عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه النسائي وكذلك من اضطر إليها لدفع غصة بها إذا لم يجد مانعاً سواها فإن الله تعالى قال في آية التحريم (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) وكذلك إن شربها لعطش شديد وكانت ممزوجة بما يروي من العطش فإنها تباح بذلك عند الضرورة كما تباح الميتة في الحمصة .

(فصل) فإذا ترد في الخمر أو اصطبغ به أو طبخ به لحماً فأكل من مرقه فعليه الحد لأن عين الخمر موجودة وكذلك إن أت به سوياً فأكله فإن عجن به دقيقاً فخبزه وأكله لم يحد لأن النار أكلت أجزاء الخمر فلم يبق إلا أثره ، وإن احتقن بالخمر لم يحد لأنه ليس بشرب ولا أكل ولأنه لم يصل إلى حلقه فأشبهه ماله داوى به جرحه فإن استعط به فعليه الحد لأنه أوصله إلى باطنه من حلقه ولذلك نشر الحرمة في الرضاع دون الحنطة، وحكي عن أحمد أن على من احتقن به الحد لأنه أوصله إلى جوفه والاولى أولى لما ذكرنا (فصل) ويشترط لوجوب الحد على من شربها أن يعلم إن كثيرها يسكر فإن لم يعلم فلا حد عليه لأن سير عالم بالتحريم ولا قصد ارتكاب المعصية بها فأشبهه من زفت إليه غير امرأته وهذا قول عامة

(فصل) ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في سائر الحدود انه إذا أتى بها على الوجه المشروع من غير زيادة أنه لا يضمن من تلف بها وذلك لأنه فاعها بأمر الله وأمر رسوله فلا يؤخذ به ولأنه نائب عن الله تعالى فكان التلف منسوباً إلى الله تعالى وإن زاد على الحد فتلف وجب الضمان بغير خلاف نعلمه لأنه تلف بعدوانه فأشبهه ماله ضربه في غير الحد قال أبو بكر وفي قدر الضمان قولان (أحدهما) كمال الدية لأنه قتل حصل من جهة الله وعدوان الضارب فكان الضمان على العادي كما لو ضرب مريضاً سوطاً فمات به ولأنه تلب بعدوان وغيره فأشبهه ماله ألقى على سفينة موقرة حجراً فغرقها (والثاني) عليه نصف الضمان لأنه تلف بفعل مضمون وغير مضمون فكان الواجب نصف الدية كما لو جرح نفسه وجرحه غيره فمات ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه وقال في الآخر يجب من الدية بقسط ما تعدى به تقسط الدية على الاسواط كلها وسواء زاد خطأ أو عمداً لأن الضمان يجب في الخطأ والعمد، ثم ينظر فإن كان الجلاد زاده من عند نفسه بغير أمر فالضمان على عاقلته ، لأن العدوان منه ، وكذلك إن قال الإمام له اضرب ما شئت فالضمان على عاقلته وإن كان له من يعد عليه فزاد في العدد ولم يخبره فالضمان على من بعد سواء تعمد ذلك أو أخطأ في العدد لأن الخطأ منه وإن أمره الإمام بالزيادة على الحد فزاد فقال القاضي الضمان على الإمام وقياس المذهب أنه إن اعتقد وجوب طاعة الإمام وجهل تحريم الزيادة فالضمان على الإمام وإن كان عالماً بذلك فالضمان عليه كما لو أمره الإمام بقتل رجل ظالماً فقتله وكل موضع قلنا يضمن الإمام فهل يلزم عاقلته أو بيت المال؟ فيه روايتان .

أهل العلم فأما من شربها غير عالم بتحريمها فلا حد فيه أيضاً لأن عمر وعثمان قالوا لا حد إلا على من علمه ولأنه غير عالم بالتحريم أشبه من لم يعلم أنها خمر ، ومتى ادعى الجهل بتحريمها وكان ناشئاً ببلد الاسلام بين المسلمين لم تقبل دعواه لأن هذا لا يكاد يخفى على مثله فلم تقبل دعواه فيه وإن كان حديث عهد بالاسلام أو ناشئاً ببادية بعيدة عن البلد قبل منه لأنه يحتمل ما قاله

﴿مسئلة﴾ (والرقيق على النصف من ذلك)

أي على النصف من حد الحر وهو أربعون إن قلنا إن الحد ثمانون ويستوي في ذلك العبد والامة وعلى الرواية الاخرى عشرون

(فصل) ويجلد العبد والامة بدون سوط الحر ذكره الخري لأنه لما خفف عنه في عدده خفف عنه في صفته كالتعزير مع الحد ويحتمل أن يكون سوطه كسوط الحر لأنه إنما يتحقق التنصيف إذا كان السوط مثل السوط ، أما إذا كان نصفاً في عدده وأخف منه في سوطه كان أقل من النصف والله سبحانه قد أوجب النصف بقوله (فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب)

﴿مسئلة﴾ (والذي لا يحد بشره في الصحيح عنه)

لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله كتنكاح المجوس ذوات محارمهم، وعنه يحد لأنه شرب مسكراً عالماً به مختاراً أشبه شارب النبيذ إذا اعتقد حله

(أحدهما) هو في بيت المال لان خطاه يكثر فلو وجب ضمانه على عاقلته أوجب بهم قال القاضي هذا أصح (والثانية) هو على عاقلته لانها وجبت بخطئه فكانت على عاقلته كما لو رمى صيداً فقتل آدمياً ويحتمل أن تكون الروايتان انما هما فيما إذا وقعت الزيادة منه خطأ . أما إذا تعمدها فهذا ظلم قصده فلا وجه لتعلق ضمانه ببيت المال بحال كما لو تعمده جلد من لاحد عليه ، وأما الكفارة التي تلزم الامام فلا يحمله عنها غيره لانها عبادة فلا تتعلق بغير من وجد منه سببها ولانها كفارة لفعله فلا تحصل إلا بتحملة إياها ولهذا لا يدخلها التحمل بحال

(فصل) ولا يقام الحد على السكران حتى يصحور روي هذا عن عمر بن عبد العزيز والشعبي وبه قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لان المقصود الزجر والتنكيل وحصوله باقامة الحد عليه في صحوه أتم فينبغي أن يؤخر اليه (فصل) وحد السكر الذي يحصل به فسق شارب النبيذ ويختلف معه في وقوع طلاقه ويمنع صحة الصلاة منه هو الذي يجعله يخلط في كلامه ما لم يكن قبل الشرب ويغيره عن حال صحوه ويغلب على عقله ، ولا يميز بين ثوبه وثوب غيره عند اختلاطهما ، ولا بين نعله ونعل غيره ونحو هذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور ، وزعم أبو حنيفة أن السكران هو الذي لا يعرف السماء من الارض ولا الرجل من المرأة

ولنا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) نزلت في أصحاب رسول الله ﷺ حين قدموا رجلاً منهم في الصلاة فصلى بهم وترك في قراءته ما غير المعنى وقد كانوا قاموا إلى الصلاة عالمين بها وعرفوا امامهم وقدموه ليؤمهم وقصد إمامتهم والقراءة لهم

(فصل) ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بإحد شيئين الاقرار أو البيينة ويكفي الاقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم لانه لا يتضمن اتلافاً فأشبه حد القذف ، ومتى رجع عن اقراره قبل رجوعه لانه حد لله سبحانه فقبل رجوعه كسائر الحدود ولا يعتبر مع الاقرار وجود الرائحة وحكي عن أبي حنيفة لا حد عليه الا أن توجد رائحة

ولنا انه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالمشاهدة ولانه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه ولانه اقرار بحد فاكتفي به كسائر الحدود

﴿مسألة﴾ (وهل يجب الحد بوجود الرائحة؟ على روايتين)

لا يجب الحد برائحة الخمر من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي وعن أحمد أنه يحد بذلك رواها عنه أبو طالب وهو قول مالك لان ابن مسعود جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر ، وروي عن عمر أنه قال اني وجدت من عبید الله ريح شراب فأقر أنه شرب المطلاع فقال عمر اني سائل عنه فان كان ينكر جلدته ، ولان الرائحة تدل على شربه فجري مجرى الاقرار والاول أولى لان الرائحة يحتمل أنه تمضمض بها او ظلمها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظلمها لا نسكر او كان مكرها أو أكل نبقاً بالغا او شرب شراب التفاح فانه يكون منه كرائحة الخمر وإذا

وقصدوا الاتمام به وعرفوا أركان الصلاة فأثبوا بها ودلت الآية على أنه ما لم يعلم ما يتول فهو سكران ، وروي أن النبي ﷺ أتى بسكران فقال «ما شربت؟» فقال ما شربت إلا الخايطين ، وآتي بأخر سكران فقال ألا أبلغ رسول الله ﷺ أنني ماسرقت ولا زنيت فهؤلاء قد عرفوا رسول الله ﷺ واعتذروا إليه وهم سكارى ، وفي حديث حمزة عم النبي ﷺ حين غنته قينة وهو سكران

الا يا حمز للشرف النواء وهن معقلات بالفناء

وكان علي أناخ شارفين له بفناء البيت الذي فيه حمزة فقام إليها فبقر بطونها واجتث أسنمها فذهب علي فاستمدى عليه رسول الله ﷺ فجاء رسول الله ﷺ فاذا حمزة محمرة عيناه فلامه النبي ﷺ فنظر إليه ، إلى زيد بن حارثة فقال وهل أنتم إلا عميد لا ي : فانصرف عنه رسول الله ﷺ فقد فهم ما قالت القينة في غنائها وعرف الشارفين وهو في غاية سكره ، ولأن المجنون الذاهب العقل بالكلية يعرف السماء من الأرض والرجل من المرأة مع ذهاب عقله ورفع القلم عنه

﴿مسئلة﴾ قال (ويضرب الرجل في -ائر الحدود قائما بسوط لا خلق ولا جديد ولا

يعد ولا يربط ويتقى وجهه)

قوله في سائر الحدود يعني جميع الحدود التي فيها الضرب . وفي هذه المسئلة ثلاث مسائل (أحدها) أن الرجل يضرب قائما وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك يضرب جالسا رواه حنبل عن أحمد لأن الله تعالى لم يأمر بالقيام ولأنه مجلود في حد فأشبه المرأة ولنا قول علي رضي الله عنه لكل موضع في الجسد حظ يعني في الجسد الا الوجه والفرج ، وقال للأجلاد اضرب واوجع واتق الرأس والوجه ولأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من احتمال ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يكتف بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لمبادر إليه عمر

(فصل) وإن وجد سكران أو تقيا الخرف من أحد لا حد عليه لاحتمال أن يكون مكرها أو لم يعلم أنها تسكر وهذا مذهب الشافعي ، ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة تدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى لأن ذلك لا يكون الا بعد شربها فأشبه ما لو قامت البينة عليه بشربها وقدروى سعيد ثنا هشيم ثنا المغيرة عن الشعبي قال لما كان من أمر قدامة ما كان جاء علقمة الخثعمي قال أشهد أنني رأيته يتقيها فقال عمر من قاءها قد شربها فضربه الحد ، وروى حصين بن المنذر الرقاشي قال شهدت عثمان وأبي بالوليد بن عقبة فشهد عليه حران ورجل آخر فشهد أحدهما أنه رآه شربها وشهد الآخر أنه رآه يتقيها فقال عثمان أنه لم يتقيها حتى شربها فقال لعلي أقم عليه الحد فأمر علي عبد الله بن جعفر فضربه رواه مسلم وفي رواية قال له عثمان لقد تنعمت في الشهادة وهذا بمحض من علماء الصحابة وساداتهم فلم ينكر فكان اجماعا ولأنه يكتفى بالشهادة عليه أنه شربها ولا يتقيها أو لا يسكر منها حتى يشربها

الضرب وقوله ان الله لم يأمر بالقيام قلنا ولم يأمر بالجلوس ولم يذكر الكيفية فعلنا هامن دليل آخر ولا يصح قياس الرجل على المرأة في هذا لان المرأة يتصد سترها ويخشى هتكها . اذا ثبت هذا فان الضرب يفرق على جميع جسده لياخذ كل عضو منه حصته ويذكر منه في مواضع اللحم كالألتين والفخذين ويتقي المقاتل وهي الرأس والوجه والفرج من الرجل والمرأة جميعاً وقال مالك يضرب الظهر وما يقاربه وقال ابو يوسف يضرب الرأس أيضاً لان علياً لم يستثنه

ولنا على مالك قول علي ولان ماعدا الاعضاء الثلاثة ليس بمقتل فاشبهت الظهر ، وعلى أبي يوسف أن الرأس مقتل فأشبهه الوجه ولأنه ربما ضربه في رأسه فذهب بسمعه وبصره وعقله او قتله والمقصود أدبه لا قتله وقولهم لم يستثنه علي ممنوع فقد ذكرنا عنه انه قال اتق الرأس والوجه ولولم يذكره صريحاً فقد ذكره دلالة لانه في معنى ما استثناه فيقاس عليه

(المسئلة الثانية) أنه لا يمد ولا يربط ولا نعلم عنهم في هذا خلافاً قال ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد ، وجلد اصحاب رسول الله ﷺ فلم ينقل عن أحد منهم مد ولا قيد ولا تجريد ولا تنزع عنه ثيابه بل يكون عليه الثوب والثوبان ، وان كان عليه فرو أو حبة محشوة نزعته لانه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب قال أحمد لو تركت عليه ثياب الشتاء ما بالي بالضرب وقال مالك يجرد لان الامر بجلده يقتضي مباشرة جسمه

ولنا قول ابن مسعود ولم يعلم عن أحد من الصحابة خلافه والله تعالى لم يأمر بتجريده انما أمر بجلده ومن جلد فوق الثوب فقد جلد

(المسئلة الثالثة) ان الضرب بالسوط ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا في غير حد الخمر فأما حد الخمر فقال بعضهم يقام بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وذكر بعض أصحابنا أن للامام فعل ذلك إذا رآه لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد شرب فقال « اضربوه » قال ففنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه رواه أبو داود

(فصل) وأما البينة فلا تكون الا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه شرب مسكراً ولا يحتاجان الى بيان نوعه لانه لا ينقسم الى ما يوجب الحد والى ما لا يوجب به بخلاف الزنا فانه يطلق على الصريح وعلى دواعيه ولهذا قال النبي ﷺ « العيّن تزنيان واليدان تزنيان والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » فلهذا احتاج الشاهد الى تفسيره وفي مسألتنا لا يسمى غير المسكر مسكراً فلم يفتقر الى ذكر نوعه ، ولا يفتقر في الشهادة الى ذكر عدم الاكراه ولا ذكر علمه أنه مسكر لان الظاهر الاختيار والعلم وما عداها نادر فلم يحتج الى إثباته ولذلك لم يعتبر في شيء من الشهادات ولم يعتبره عثمان في الشهادة على الوليد بن عقبة ولا عمر في الشهادة على قدامة بن مظعون ولا في الشهادة على المفيرة بن شعبة ولو شهد بعتق او طلاق لم يفتقر الى ذكر الاختيار كذا ههنا

ولنا أن النبي ﷺ قال «إذا شرب الخمر فاجلدوه» والجلد إنما يفهم من إطلاقه الضرب بالسوط ولأنه أمر بجلده كما أمر الله تعالى بجلد الزاني فكان بالسوط مثله والخلفاء الراشدون ضربوا بالسياط وكذلك غيرهم فكان إجماعاً، فاما حديث أبي هريرة فكان في بدء الأمر ثم جلد النبي ﷺ واستقرت الأمور فقد صح أن النبي ﷺ جلد أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وجلد علي الوليد ابن عقبة أربعين، وفي حديث جلد قدامة حين شرب أن عمر قال انتوني بسوط فجاءه أسلم مولاه بسوط دقيق صغير فاخذه عمر فمسحه بيده ثم قال لا أسلم أنا احذثك انك ذكرت قرابته لا هلك انني بسوط غير هذا فأثاه به تماماً فامر عمر بقدامة فجلد. إذا ثبت هذا فإن السوط يكون وسطاً لا جديداً فيجرح ولا خلقاً فيقل ألمه لما روي أن رجلاً اعترف عند رسول الله ﷺ بالزنا فدعا المرسل الله ﷻ بسوط فأتي بسوط مكسور فتال «فوق هذا» فأتي بسوط جديد لم تكسر ثمرة فقال - بين هذين» رواه مالك عن زيد بن أسلم مرسلًا، وروي عن أبي هريرة مسنداً وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال ضرب بين ضربين وسوط بين سوطين وهكذا الضرب يكون وسطاً لا شديد يقتل ولا ضعيف فلا يردع، ولا يرفع باعه كل الرفع ولا يحطه فلا يؤلم قال احمد لا يبدي أبطه في شيء من الحدود يعني لا يبالغ في رفع يده فإن المقصود اذبه لا قتله

﴿مسئلة﴾ قال (وتضرب المرأة جالسة وتمسك يداها لئلا تنكشف)

وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي ومالك وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف تحمداً كما تلاعن ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً ولأن المرأة عورة وجلوها استرلها، ويفارق اللعان فإنه لا يؤدي الى كشف العورة وتشدي عليها ثيابها لئلا ينكشف شيء من عورتها عند الضرب

﴿مسئلة﴾ (والعصير إذا انت عليه ثلاثة أيام حرم إلا ان يغلى قبل ذلك فيحرم نص عليه) اما اذا غلي العصير كغليان القدر وقذف بزبدته فلا خلاف في تحريمه، وان انت عليه ثلاثة أيام ولم يغلى فقال أصحابنا هو حرام وقال أحمد اشربه ثلاثاً ما لم يغلى فاذا انت عليه أكثر من ثلاثة أيام فلا تشربه، وأكثر أهل العلم يقولون هو مباح ما لم يغلى ويسكر لقول رسول الله ﷺ «اشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً» اخرج أبو داود، ولأن علته تحريمه الشدة المطربة وإنما ذلك في المسكر خاصة. ووجه الاول ما روى أبو داود بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان ينبذ له الزبيب فيشر به اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخدم أو يهراق، وروى الشافعي بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال «اشربوا العصير ثلاثاً ما لم يغلى» وقال ابن عمر اشربه ما لم يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه؟ قال في ثلاث ولأن الشدة تحصل في الثلاث غالباً وهي خفية تحتاج

(فصل) اشد الضرب في الحد ضرب الزاني ثم حد القذف ثم حد الشرب ثم التعزير وقال مالك كلها واحد لان الله تعالى امر بجلد الزاني والقاذف أمراً واحداً ومقصود جميعها واحد وهو الزجر فيجب تساويها في الصفة، وعن أبي حنيفة التعزير أشدها ثم حد الزاني ثم حد الشرب ثم حد القذف .

ولنا أن الله تعالى خص الزاني بمزيد تأكيد بقوله سبحانه . (ولا تأخذكم بها رأفة في دين الله) فاقضى ذلك مزيد تأكيد فيه ولا يمكن ذلك في العدد فتعين جعله في الصفة، ولأن ما دونه أخف منه عدداً فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلاجه ووجعه لانه يفضي إلى التسوية بينهما أو زيادة القليل على ألم الكثير .

﴿مسئلة﴾ قال (ويجلد العبد والامة أربعين بدون سوط الحر)

هذا على الرواية التي تقول إن حد الحر في الشرب ثمانون غداً العبد والامة نصفها أربعون وعلى الرواية الاخرى حدما عشرون نصف حد الحر بدون سوط الحر لانه لا خفف عنه في عدده خفف عنه في صفته كالتعزير مع الحد، ويحتمل أن يكون سوطه كسوط الحر لانه إنما يتحقق التنصيف إذا كان السوط مثل السوط اما إذا كان نصفاً في عدده وأخف منه في سوطه كان أقل من النصف والله تعالى قد أوجب النصف بقوله تعالى (فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب)

(فصل) ولا تقام الحدود في المساجد وبهذا قال عكرمة والشعبي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق وكان ابن أبي ليلى يرى إقامته في المسجد ولنا ما روى حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ نهى أن يستقاد في المسجد وأن تنشد فيه

الى ضابط فجاز جمل اثلاث ضابطها، قال شيخنا ويحتمل أن يكون شربه بعد الثلاث إذا لم يغل مكروها غير محرم فإن أحمد لم يصرح بالتحريم وقال في موضع آخره وذلك لان النبي ﷺ لم يكن يشربه بعد ثلاث

﴿مسئلة﴾ (وقال أبو الخطاب عندي أن كلام أحمد في ذلك محمول على عصير الغالب أنه يتخمر في ثلاثة أيام)

(فصل) وكذلك النبيذ مباح ما لم يغل أو يأتي عليه ثلاثة أيام والنبيذ ما يلقى فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا به الماء وتذهب ملوحته فلا بأس به ما لم يغل أو يأتي عليه ثلاثة أيام لما رويناه عن ابن عباس، وقال أبو هريرة علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم فتحنيت فطره بنبيذ صنعته في دباء ثم أتته به فاذا هو ينش فقال «أضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر» رواه أبو داود ولانه إذا بلغ ذلك صار مسكراً أو كل مسكر حرام

الاشعار وان تقام فيه الحدود، وروي عن عمر انه أتى برجل فقال اخرجاه من المسجد فاضرباه وعن علي انه أتى بسارق فقال يا قنبر أخرجه من المسجد فاقطع يده ولان المساجد لم تبين لهذا إنما بنيت للصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى ولا تأمن ان يحدث من المحدود حدث فينجسه ويؤذيه وقد أمر الله تعالى بتطهيره فقال (ان طهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود)

﴿مسئلة﴾ قال (والعصير اذا أتت عليه ثلاثة أيام فقد حرم الا أن يغلى قبل ذلك فيحرم)

أما إذا غلي العصير كغليان القدر وقذف بزبد فلا خلاف في تحريمه، وان أتت عليه ثلاثة أيام ولم يغلى فقال أصحابنا هو حرام وقال احمد اشربه ثلاثا ما لم يغلى فاذا أتى عليه أكثر من ثلاثة أيام فلا تشربه، وأكثر اهل العلم يقولون هو مباح ما لم يغلى ويسكر لقول رسول الله ﷺ «اشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً» رواه أبو داود ولأن علة تحريمه الشدة الطربة وإنما ذلك في السكر خاصة.

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن ابن عباس ان النبي ﷺ كان ينبذ له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخدم او يهراق، وروى الشالنجي بإسناده عن النبي ﷺ انه قال «اشربوا العصير ثلاثا ما لم يغلى» وقال ابن عمر اشربه ما لم يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه؟ قال في ثلاث ولان الشدة تحصل في اثلاث غالباً وهي خفية تحتاج الى ضابط فجاز جعل الثلاث ضابطاً لها، ويحتمل ان يكون شربه فيما زاد على اثلاثة إذا لم يغلى مكروهاً غير محرم فان احمد لم يصرح بتحريمه وقال في موضع آخره وذلك لان النبي ﷺ لم يكن يشربه بعد ثلاث وقال ابو الخطاب عندي ان كلام احمد في ذلك محمول على عصير الغالب انه يتخمر في ثلاثة أيام

﴿مسئلة﴾ (ولا يكره ان يترك في الماء تمر او زبيب ونحوه ليأخذ ملوحتة ما لم يشتد أو يأتي عليه ثلاث) لما ذكرنا في الفصل الذي قبله

﴿مسئلة﴾ (ولا يكره الانتباز في الدباء والحنم والنقيير والمزفت)

يجوز الانتباز في الاوعية كلها وعن أحمد أنه يكره الانتباز في الدباء والحنم والنقيير والمزفت لان النبي ﷺ نهى عن الانتباز فيها والدباء اليقطين والحنم الجرار والنقيير الخشب والمزفت الذي يطلى بالزفت والصحيح أنه لا يكره لما روى بريدة ان رسول الله ﷺ قال (نهيتكم عن ثلاث وأنا أمركم بهن نهيتكم عن الاشربة ان لا تشربوا الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً» رواه مسلم وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمنسوخ

(فصل) وما طبخ من التبيذ والعصير قبل غليانه حتى صار غير مسكر كالديس ورب الخروب وغيرهما من الرقيات والسكر فهو مباح لان التحريم إنما ثبت في السكر فحينما عداه يبقى على اصل

(مسئلة) قال (وكذلك النبيد)

يعني ان النبيد مباح ما لم يغل أو تأتي عليه ثلاثة ايام والنبيد ما يلقي فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا به الماء وتذهب ملوخته فلا بأس به ما لم يغل أو تأتي عليه ثلاثة ايام لما رويناه عن ابن عباس ، وقال ابوهريرة علمت ان رسول الله ﷺ كان يصوم فتحنيت فطره . بنبيذ صنعته في دباء ثم أتيت به فاذا هو ينش فقال اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله . واليوم الآخر» رواه ابو داود ولانه إذا بلغ ذلك صار مسكراً وكل مسكر حرام

(فصل) والخمر نجسة في قول عامة اهل العلم لان الله تعالى حرمها العيينها فكانت نجسة كالخمر يروى كل مسكر فهو حرام نجس لما ذكرنا

(فصل) وما طبخ من العصير والنبيد قبل غليانه حتى صار غير مسكر كاللبس ورب الخرنوب وغيرهما من الرقيات والسكر فهو مباح لان التحريم انما ثبت في السكر ففيما عداه يبقى على اصل الاباحة وما أسكر كثيره فقليله حرام سواء ذهب منه الثلثان أو اقل أو أكثر قال ابو داود سألت أحمد عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه قال لا بأس به قيل لاحمد انهم يقولون انه يسكر قال لا يسكر ولو كان يسكر ما أحله عمر

(فصل) ولا بأس بالفقاع وبه قال اسحاق وابن المنذر ولا أعلم فيه خلافا لانه لا يسكر وإذا ترك يفسد بخلاف الخمر والاشياء على الاباحة ما لم يرد بتحريمها حجة

(فصل) ويجوز الانتباز في الاوعية كلها وعن أحمد انه كره الانتباز في الدباء والحتم والنقير والمزفت لان النبي ﷺ نهى عن الانتباز فيها ، والدباء هو اليقطين والحتم الجرار والنقير الخشب

الاباحة وما أسكر كثيره فقليله حرام سواء ذهب منه الثلثان أو اقل أو أكثر قال أبو داود سألت احمد عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثه وبقي ثلثه قال لا بأس به قيل لاحمد انهم يقولون إنه يسكر قال لا يسكر لو كان يسكر ما أحله عمر

(مسئلة) (ويكره الخليلطان وهو ان ينبذ شيئين كالتمر والزبيب)

لان النبي ﷺ نهى عن الخليلطين ، وقال أحمد الخليلطان حرام وقال في رجل ينقع الزبيب والتمر الهندي والعناب ونحوه ينقعه غدوة ويشربه عشية للدواء . اكرهه لانه نبيد ولكن يطبخه ويشربه على المسكان وقد روي أبو داود باسناده عن رسول الله ﷺ أنه نهى ان ينبذ الرطب والبسر جميعا ونهى ان ينبذ التمر والزبيب جميعا ، وفي رواية انتبذوا كل واحد على حدة وعن أبي قتادة قال نهى النبي ﷺ ان يجمع بين التمر والزهو والتمر والزبيب ولينبذ كل واحد منهما على حدة متفق عليه قال القاضي يعي احمد بقوله هو حرام اذا اشتد وأسكر واذا لم يسكر لم يحرم وهذا هو الصحيح ان شاء

والمزفت الذي يطلى بالزفت والصحيح الاول لما روى بريدة ان رسول الله ﷺ قال « نهيتكم عن ثلاث وأنا آمركم بهن نهيتكم عن الاشربة ان لا تشربوا الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً » رواه مسلم وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمندوخ

(فصل) ويكره الخليطان وهو ان ينبذ في الماء شيان لان النبي ﷺ نهى عن الخلية بن وقال احمد الخليطان حرام وقال في الرجل ينقع الزبيب والتمر الهندي والعناب ونحوه ينقع غدوة ويشربه عشية للدواء : اكرهه لانه نبذ ولكن يطبخه ويشربه على المكان ، وقدرى أبو داود باسناده عن رسول الله ﷺ انه نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعاً ونهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعاً وفي رواية « وانتبذ كل واحد على حدة. » وعن أبي قتادة قال نهى النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزهر والتمر والزبيب ولينبذ كل واحد منهما على حدة متفق عليه قال القاضي يعني احمد بقوله هو حرام إذا اشتد وأسكر وإذا لم يسكر لم يحرم وهذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى وانما نهى النبي ﷺ لعله اسرعه الى السكر المحرم فاذا لم يوجد لم يثبت التحريم كما انه عليه السلام نهى عن الانتباز في الاوعية المذكورة لهذه العلة ثم أمرهم بالشرب فيها ما لم توجد حقيقة الاسكار فقد دل على صحة هذا ما روي عن عائشة قالت كنا ننبد لرسول الله ﷺ نأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها فيه ثم نصب عليها الماء فننبذه غدوة فيشربه عشية وننبذه عشية فيشربه غدوة رواه ابن ماجه وأبو داود ، فلما كانت مدة الانتباز قريبة وهي يوم وليلة لا يتوهم الاسكار، فيها لم يكره فلو كان مكروها لما فعل هذا في بيت النبي ﷺ فعلى هذا لا يكره ما كان في المدة اليسيرة ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه الى الاسكار ولا يثبت التحريم ما لم يغل أو تمضي عليه ثلاثة أيام

الله وانما نهى النبي ﷺ لعله اسرعه الى السكر المحرم فاذا لم يوجد لم يثبت التحريم كما أنه عليه السلام نهى عن الانتباز في الأوعية المذكورة لهذه العلة ثم أمرهم بالشرب فيها ما لم توجد حقيقة الاسكار وقد دل على صحة هذا ما روي عن عائشة قالت كنا ننبد لرسول الله ﷺ فنأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها فيه ثم نصب عليه الماء فننبذه غدوة فيشربه عشية وننبذه عشية فيشربه غدوة رواه أبو داود وابن ماجه فلما كانت مدة الانتباز قريبة وهي يوم وليلة لا يتوهم الاسكار فيها لم يكره ولو كان مكروها لما فعل هذا في بيت النبي ﷺ فعلى هذا لا يكره ما كان في المدة اليسيرة ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه الى الاسكار ولا يثبت التحريم ما لم يغل أو تمضي عليه ثلاثة أيام

﴿مسئلة﴾ (ولا بأس بالفقاع وبه قال اسحاق وابن المنذر) قال شيخنا ولا أعلم فيه خلافاً لانه لا يسكر واذا ترك يفسد بخلاف الخمر والاشياء على الاباحة ما لم يرد بتحريمها حجة

(فصل) والحجرة اذا افسدت فصيرت خلا لم تحل، وان قلب الله عينها فصارت خلا فهي حلال

﴿مسألة﴾ قال (والخمرة اذا افسدت فصيرت خلا لم تزل عن تحريمها وان قاب الله عينها

فصارت خلا فهي حلال)

زوي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال الزهري ونحوه قول مالك وقال الشافعي إن بقي فيها شيء يفسدها كالملح فتخللت فهي على تحريمها، وإن نقلت من شمس إلى ظل أو من ظل إلى شمس فتخللت ففي إباحتها قولان، وقال أبو حنيفة تطهر في الحالين لأن علة تحريمها زالت بتخليها فطهرت كما لو تخللت، بنفسها يحقته أن التطهير لا فرق فيه بين ما حصل بفعل الله تعالى وفعل الآدمي كتطهير الثوب والبدن والأرض ونحو هذا قول عطاء وعمرو بن دينار والحارث العكلي وذكره أبو الخطاب وجهها في مذهبننا فقال وإن خللت لم تظهر وقيل تطهر

ولنا ما روى أبو سعيد قال كان عندنا خمر لبيتم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إنه لبيتم قال «أهريقوه» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ اتخذ الخمر خلا؟ قال «لا» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ورواه مسلم وعن أبي طلحة أنه سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا فقال «أمرقها» قال أفلا أخلفها؟ قال «لا» رواه أبو داود وهذا نهى يقتضي التحريم ولو كان إلى استصلاحها سبيل لم تجز إراقها بل أرشدهم إليه سيما وهي لأيتام يحرم التفريط في أموالهم، ولأنه إجماع الصحابة فروي أن عمر رضي الله عنه صعد المنبر فقال لا يحل خل خمر أفسدت حتى يكون الله تعالى هو تولى إفسادها ولا بأس على مسلم اتباع من أهل الكتاب خلا ما لم يتعمد لإفسادها فعند ذلك يقع النهي، رواه أبو عبيد في الأموال بنحو من هذا المعنى وهذا قول يشتهر لأنه خطب به الناس على المنبر فلم ينكروا، فأما إذا انقلب بنفسها فانها تطهر وتحل في قول جميعهم فقد روي عن جماعة من الأوائل أنهم اصطبنوا بخل خمر منهم علي وأبو الدرداء وابن عمر وعائشة ورخص فيه الحسن وسعيد بن جبير وأبى في شيء من أخبارهم أنهم اتخذوه خلا ولا أنه انقلب بنفسه لكن قد بينه عمر بقوله لا يحل خل خمر أفسدت حتى يكون الله

روي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال الزهري ونحوه قول مالك وقال الشافعي إن بقي فيها شيء يفسدها كالملح فتخللت فهي على تحريمها وإن نقلت من شمس إلى ظل أو من ظل إلى شمس فتخللت ففي إباحتها قولان وقال أبو حنيفة تطهر في الحالين لأن علة تحريمها زالت بتخليها فطهرت كما لو تخللت بنفسها يحقته أن التطهير لا فرق فيه بين ما حصل بفعل الله تعالى وفعل الآدمي كتطهير الثوب والبدن والأرض ونحو هذا قول عطاء وعمرو بن دينار والحارث العكلي وذكره أبو الخطاب وجهها في مذهبننا

هو يتولى افسادها ولأنها اذا انقلبت بنفسها فقد زالت علة تحريمها من غير علة خلفتها فطهرت كالماء اذا زال تغيره بمكثه، واذا ألقى فيها شيء تنجس بها ثم اذا انقلبت بقي ما ألقى فيها نجسًا فنجسها وجرمها، فاما ان نقلها من موضع الى آخر فتخللت من غير أن ياتي فيها شيئاً فان لم يكن قصد تخليلها حلت بذلك لأنها تخللت بفعل الله تعالى فيها، وإن قصد بذلك تخليلها. احتمل أن تطهر لانه لا فرق بينها إلا القصد فلا يقتضي تحريمها ويحتمل أن لا تطهر لأنها خللت فلم تطهر كما لو ألقى فيها شيء.

(مسئلة) قال (والشرب في آنية الذهب والفضة حرام)

هذا قول أكثر أهل العلم، وحكي عن معاوية بن قرة انه قال لا بأس بالشرب من قده فضة وحكي عن الشافعي قول انه مكروه غير محرم لان النهي لما فيه من التشبه بالاعاجم فلا يقتضي التحريم ولنا قول النبي ﷺ « الذي يشرب في آنية الفضة انما يجر جر في بطنه نار جهنم » وقال « لاتشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا وليكم في الآخرة » أخرجهما البخاري ومقتضى نهيه التحريم وقد نوه عليه بنار جهنم فان معنى قوله « يجر جر في بطنه نار جهنم » اي هذا سبب لنار جهنم لقول الله تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا) فلم يبق في تحريمه اشكال

وقد روي ان حذيفة استسقى فأتاه دهمقان باناء من فضة فرماه به فلو أصابه انكسر منه شيئاً ثم قال انما رميته به لأنني نهيته عنه وذكر هذا الخبر وهذا يدل على انه فهم التحريم من نهى رسول الله ﷺ حتى استحل عقوبته لخالفته اياه

(فصل) ويحرم اتخاذ الآنية من الذهب والفضة واستصناعها لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال كالطنبور والمزمار ويستوي في ذلك الرجال والنساء لعموم الحديث، ولان علة تحريمها السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء وهذا معنى يشمل الفريقين وانما أبيح للنساء التحلي للحاجة إلى التزين للازواج فتختص الاباحة به دون غيره؟ فان قيل لو كانت العلة ما ذكرتم لحرمت آنية الياقوت ونحوه مما هو أرفع من الاثمان، قلنا تلك لا يعرفها الفقراء فلا تنكسر قلوبهم - ثم باتخاذ الاغنياء لها لهم معرفتهم بها، ولان قلنا في نفسها تمنع اتخاذها فيستغنى بذلك عن تحريمها بخلاف الاثمان

ولنا ما روى أبو سعيد قال كان عندنا خر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إنه ليتيم قال « اهريقوه » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أنس قال سئل رسول الله ﷺ ايخذ الخرخلا؟ قال « لا » رواه مسلم والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن أبيي طلحة أنه سأل رسول الله ﷺ عن ايتام ورثوا خرا فقال « اهريقها » قال: افلا اخلاها؟ قال « لا » رواه أبو داود وهذا نهى يقتضي التحريم ولو كان الى استصلاحها سبيل لم تجز

(مسئلة) قال (ان كان قدح عليه ضبة فشرب من غير موضع الضبة فلا بأس)

وجملة ذلك أن الضبة من الفضة تباح بثلاثة شروط (أحدها) ان تكون يسيرة (الثاني) أن تكون من الفضة فأما الذهب فلا يباح وقليله وكثيره حرام . وروي عن أبي بكر انه رخص في يسير الذهب (الثالث) أن يكون للحاجة أعني أنه جعلها لمصلحة وانتفاع مثل أن نجعل على شق أو صدع وان قام غيرها مقامها ، وقال القاضي ليس هذا بشرط ويجوز اليسير من غير حاجة إذا لم يباشر بالاستعمال ، وانما كره أحمد الحلقة ونحوها لأنها تباشر بالاستعمال ، وممن رخص في ضبة الفضة سعيد بن جبير وميسرة وزاذان وطاوس والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي واسحاق وقال قد وضع عمر بن عبدالعزيز فاه بين ضبتين وكان ابن عمر لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة منها ، وكره الشرب في الاناء المفضض علي بن الحسين وعطاء وسالم والمطلب بن عبدالله بن حنطب ونهت عائشة أن يضرب الآنية أو يحلقها بالفضة ونحو ذلك قول الحسن وابن سيرين ولعل هؤلاء كرهوا ما قصد به الزينة أو كان كثيراً أو يستعمل فيكون قولهم وقول الأولين واحداً ولا يكون في المسئلة خلاف ، فأما اليسير كتشعيب القدح ونحوه فلا بأس لان النبي ﷺ كان له قدح فيه سلسلة من فضة شعب بها ، رواه البخاري بمعناه ولان ذلك يسير من الفضة فأشبهه الخاتم وكره أحمد أن يباشر موضع الضبة بالاستعمال فلا يشرب من موضع الضبة لانه يصير كالشارب من اناء فضة وكره الحلقة من فضة لان اقدح يرفع بها فيباشرها بالاستعمال وكذلك ما أشبهه .

(فصل) ولا بأس بقيعة السيف من فضة لما روى انس قال كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ فضة ، رواه الاثرم وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال هشام بن عروة كان سيف الزبير محلى بالفضة أنا رأيته ، ولا بأس بالخاتم من الفضة لان النبي ﷺ كان له خاتم من فضة ثم لبسه أبو بكر ثم عمر ثم عثمان حتى سقط منه في بئر أريس وصح ذلك عنهم وقال سعيد البس الخاتم

اراقبتها بل ارشدهم اليه سيما وهي لا يتم بحرم التفريط في أموالهم ولانه إجماع الصحابة فروي ان عمر رضي الله عنه صعد المنبر فقال لا يحل خل خمر أفسدت حتى يكون الله تعالى هو الذي تولى افسادها ولا بأس على مسلم اتباع من أهل الكتاب خلا ما لم يتعمد لافسادها ، رواه أبو عبيد في الاموال بنحو من هذا المعنى وهذا قول يشتهر لانه خطب به الناس على المنبر فلم ينكروا ، فاما اذا انقلب بنفسها فانها تطهر وتحل في قول جميعهم فقد روي عن جماعة من الاولين أنهم اصطبغوا بخل خمر منهم علي وأبو الدرداء ورخص فيه الحسن وسعيد بن جبير وليس في شيء من أخبارهم أنهم اتخذوه خلا ولا انه انقلب بنفسه لكن قد بينه عمر بقوله لا يحل خل خمر أفسدت حتى يكون الله تعالى هو الذي يتولى

وأخبر أبي أفتيتك بذلك فقد روى أبو ربحانة عن النبي ﷺ أنه كره عشر خلال وفيها الخاتم إلا
لذي سلطان قال أحمد إنما هذا يرويه أهل الشام وحدث أحمد بحدث أبي ربحانة فلما بلغ الخاتم
تبسم كالمتعجب ثم قال أهل الشام وإنما قال أحمد ذلك لأن الأحاديث قد صحت عن النبي ﷺ
واستفاضت بأباحته واجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدم من العلماء فإذا جاء حديث شاذ
يخالف ذلك لم يرج عليه وإن صح ذلك حمل على التنزيه .

(فصل) قال الأثرم قيل لأبي عبد الله الحلية للحائل السيف؟ فسهل فيها وقال قد روي سيف
محل ولأنه من حلية السيف فأشبهه القيمة ، ولذلك يخرج في حلية الدرع والمغفر والخوذة والخف
والران ولأنه في معناه وقيل لأبي عبد الله حلقة المرأة فضة ورأس المسكحلة فضة وما أشبه هذا قال
كل شيء يستعمل مثل حلقة المرأة فأنا أكرهه لأنه يستعمله فإن المرأة ترفع بحلقته ثم قال إنما
هذا تأويل تأولته أنا .

(فصل) ولا يباح شيء من ذلك إذا كان ذهباً إلا أنه قد روي أنه تباح قبضة السيف قال أحمد
قد روي أنه كان لعمر سيف فيه سبائك من ذهب وروى الترمذي بإسناده عن مزينة المصري
قال دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وقال هذا حديث غريب ولا يباح
الذهب في غير هذا إلا لضرورة كأنف الذهب وما ربط به أسنانه إذا تحركت وقال أبو بكر يباح
يسير الذهب قياساً له على الفضة لكونه أحد الثمين فأشبه الآخر وقد ذكرنا هذا في غير هذا الموضع

إفسادها ولأنها إذا انقابت بنفسها فقد زالت علة تحريمها من غير علة خلفتها فظهرت كالماء إذا زال
تغيره بمسكه ، وإذا انقبت فيها شيء ينجس بها ثم انقبت بقي ما بقي فيها نجس فنجسها وحرّمها فاما
أن نقاها من موضع إلى آخر فتخللت من غير أن يلقي فيها شيئاً فإن لم يكن قصد تخليلها حلت بذلك
لأنها تخللت بفعل الله تعالى فيها، وإن قصد بذلك تخليلها احتمل أن تطهر لأنه لا فرق بينهما إلا القصد
فلا يقتضي تحريمها ويحتمل أن لا تطهر لأنها خللت فلم تطهر كما لو ألقي فيها شيء .



﴿مسئلة﴾ قال (ولا يبلغ بالتعزير الحد)

التعزير هو العقوبة المشروعة على جناية لاحد فيها كوطء الشريك الجارية المشتركة أو امته الزوجة أو جارية ابنة أو وطاء امرأته في دبرها أو حيضها أو وطاء أجنبية دون الفرج أو سرقة مادون النصاب أو من غير حرز أو النهب أو الفصب أو الاختلاس أو الجنابة على انسان بما لا يوجب حدا ولا قصاصا ولا دية، أو شتمه بما ليس بقذف ونحو ذلك يسمى تعزيرا لانه يمنع من الجنابة . والاصل في التعزير المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه منع لعدوه من أذاه ، واختلف عن أحمد في قدره فروي عنه أنه لا يزداد على عشر جلدات نص احمد على هذا في مواضع وبه قال إسحاق لما روى ابو بردة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى » متفق عليه

(والرواية الثانية) لا يبلغ به الحد وهو الذي ذكره الخري فيحتمل أنه أراد لا يبلغ به أدنى حد مشروع وهذا قول أبي حنيفة والشافعي فعلى هذا لا يبلغ به أربعين سوطا لأنها حد العبد في الخمر والقذف وهذا قول أبي حنيفة ، وإن قلنا ان حد الخمر أربعون لم يبلغ به عشرين سوطا في حق العبد وأربعين في حد الحر وهذا مذهب الشافعي فلا يزداد العبد على تسعة عشر سوطا ولا الحر على تسعة وثلاثين سوطا ، وقال ابن أبي ليلى وابو يوسف أدنى الحدود ثمانون فلا يزداد في التعزير على تسعة وسبعين ، ويحتمل كلام احمد والخري انه لا يبلغ بكل جنابة حدا مشروعا في جنسها ويجوز أن يزيد على حد غير جنسها ، وروي عن احمد ما يدل على هذا فعلى هذا ما كان سببه الوطاء جاز أن يجلد مائة الا سوطا لينقص عن حد الزنا وما كان سببه غير الوطاء لم يبلغ به أدنى الحدود لما روي عن النعمان ابن بشير في الذي وطئ جارية امرأته باذنها مجلد مائة وهذا تعزير لانه في حق المحصن وحده انما هو الرجم ، وعن سعيد بن المسيب عن عمر في أمة بين رجلين وطئها أحدهما مجلد الحد الا سوطا واحداً رواه الاثرم واحتج به احمد ، قال القاضي هذا عندي من نص احمد لا يقتضي اختلافا في التعزير بل المذهب أنه لا يزداد على عشر جلدات اتباعا للأثر الا في وطئ جارية امرأته لحديث النعمان ، وفي الجارية المشتركة لحديث عمر وما عداها يبقى على العموم لحديث أبي بردة وهذا قول حسن ، وإذا

باب التعزير

وهو التأديب وهو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كالاستمتاع الذي لا يوجب الحد وإتيان المرأة المرأة وسرقة مالا يوجب القلع والجنابة على الناس بما لا قصاص فيه والقذف بغير الزنا ونحوه والنهب والفصب والاختلاس، وسمي تعزيرا لانه يمنع من الجنابة والاصل في التعزير المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه منع لعدوه من أذاه

ثبت تقدير أكثره فليس أقله مقدراً لأنه لو تقدر لكان حداً ولأن النبي ﷺ قدر أكثره ولم يقدر أقله فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فيما يراه وما يقتضيه حال الشخص ، وقال مالك يجوز أن يزداد التعزير على الحد إذا رأى الإمام لما روي أن معن بن زائدة عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالا فبلغ عمر رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه فكلم فيه فضربه مائة أخرى فكلم فيه من بعد فضربه مائة ونفاه ، وروى أحمد بإسناده أن علياً أبي النجاشي قد شرب خمرًا في رمضان فجعله ثمانين الحد ، وعشرين سوطاً لفطره في رمضان ، وروي أن أبا الأسود استخلفه ابن عباس على قضاء البصرة فأتى بسارق قد كان جمع المتاع في البيت ولم يخرج فقتل أبو الأسود أمجلاً ثموه المسكين فضربه خمسة وعشرين سوطاً وخلي سبيله

ولنا حديث أبي بريدة ، وروى الشاننجي بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال « من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين » ولأن العقوبة على قدر الاجرام والمعصية . والمعاصي المنصوص على حدودها أعظم من غيرها فلا يجوز أن يبلغ في أهون الامرين عقوبة أعظمها ، وما قالوه يؤدي إلى أن من قبل امرأة حراماً يضرب أكثر من حد الزنا وهذا غير جائز لأن الزنا مع عظمه وخشه لا يجوز أن يزداد على حده فما دونه أولى ، فاما حديث معن فيحتمل أنه كانت له ذنوب كثيرة فادب على جميعها أو تكرر منه الاخذ أو كان ذنبه مشتملاً على جنایات أخذها تزويره والثاني أخذه مال بيت المال بغير حقه والثالث فتحه باب هذه الحيلة لغيره وغير هذا . وأما حديث النجاشي فإن علياً ضربه الحد لشربه ثم عزره ، وعشرين لفطره فلم يبلغ بتعزيره حداً ، وقد ذهب أحمد إلى هذا وروي أن من شرب الخمر في رمضان يحد ثم يعزر لجنايته من وجهين والذي يدل على صحة ما ذكرناه ماروي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى أن لا يبلغ بشكال أكثر من عشرين سوطاً

(فصل) والتعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ ؟ ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ ماله لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والتأديب لا يكون بالاتلاف

(فصل) والتعزير فيما شرع فيه التعزير واجب إذا رآه الإمام ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي ليس بواجب لأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال إني لقيت امرأة فأصبت منها مادون أن أطأها

﴿ مسألة ﴾ (ومن وطئ جارية امرأته فعليه الحد إلا أن تكون قد احتلتها له فيجوز مائة وهل يلحقه نسب ولدها؟ على روايتين)

أما إذا وطئ جارية امرأته بأذنهما فانه يجزى مائة ولا يجرم أن كان ثيباً وإن كان بكراً لم يغرب وإن لم تكن احتلتها له فهو زان حكمه حكم الزاني بجارية الأجنبية ، وحكي عن النخعي أنه يعزروا لاحتد عليه لأنه يملك امرأته فكانت له شبهة في مملوكتها ، وعن عمر وعلي وعطاء وقتادة ومالك والشافعي

فقال «أصليت معنا ؟» قال نعم فتلا عليه (ان الحسنات يذهبن السيئات) وقال في الانصار «اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم» وقال رجل للنبي ﷺ في حكم حكم به للزبير أن كان ابن عمته فغضب النبي ﷺ ولم يعزره على مقاتلته ، وقال له رجل ان هذه لقسمة ماأريد بها وجه الله فلم يعزره ولنا ان ما كان من التعزير منصوباً عليه كوطء جارية امرأته أو جارية مشتركة فيجب امثال الامر فيه وما لم يكن منصوباً عليه اذا رأى الامام المصلحة فيه او علم انه لا ينزجر إلا به وجب لانه زاجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كالحلد .

(فصل) واذا مات من التعزير لم يجب ضمانه وبهذا قال مالك وابو حنيفة وقال الشافعي يضمه لقول علي ليس أحد أقيم عليه الحلد فيموت فأجد في نفسي شيئاً ان الحق قتله إلا حد الحرفان رسول الله ﷺ لم يسنه لنا وأشار على عمر بضمان التي اجهضت جنينها حين أرسل اليها ولنا انها عقوبة مشروعة للردع والزجر فلم يضمن من تلف بها كالحلد ، وأما قول علي في دية من قتله حد الحرف فقد خالفه غيره من الصحابة فلم يوجبوا شيئاً به ولم يعمل به الشافعي ولا غيره من الفقهاء فكيف يحتج به مع ترك الجميع له ؟ وأما قوله في الجنين فلا حجة لهم فيه فان الجنين الذي تلف لاجتباة منه ولا تعزير عليه فكيف يسقط ضمانه ؟ ولو ان الامام حد حاملاً فأتلف جنينها ضمنه مع ان الحد متفق عليه بيننا على انه لا يجب ضمان المحدود اذا تلف به

(فصل) وليس على الزوج ضمان الزوجة اذا تلفت من التأديب المشروع في النشوز ولا على المعلم اذا أدب صبيه الادب المشروع وبه قال مالك وقال الشافعي وابو حنيفة يضمن ووجه المذهبين ما تقدم في التي قبلها . قال الخلال اذا ضرب المعلم ثلاثاً كما قال التابعون وفقهاء الامصار وكان ذلك ثلاثاً فليس بضامن ، وإن ضربه ضرباً شديداً مثله لا يكون أدباً للصبي ضمن لانه قد تعدى في الضرب . قال القاضي وكذلك يجيء على قياس قول أصحابنا اذا ضرب الاب او الجد الصبي تأديباً فهلك او الحاكم او أمينه او الوصي عليه تأديباً فلا ضمان عليهم كالمعلم

(فصل) وإن قطع طرفاً من انسان فيه أكلة او سبعة باذنه وهو كبير عاقل فلا ضمان عليه وإن قطعه مكرهاً فالقطع وسرايته مضمون بالقصاص سواء كان القاطع اماماً او غيره لان هذه جراحة تؤدي إلى التلف والاكلة إن كان بقاؤها مخوفاً فقطعها مخوف ، وإن كان من قطعت منه صبيلاً او مجنوناً

أنه كوطيء الاجنبية سواء احلتها له أو لم تحلها لانه لاشبهة له فيها فأشبهه جارية اخته ولانه إباحة لوطء محرمة عليه فلم تكن شبهة كإباحة سائر الملاك وعن ابن مسعود والحسن ان كان استكرها فعليه غرم مثليها وتعتق وإن كانت طاوعته فعليه غرم مثله او يملكها لأن هذا يروى عن النبي ﷺ وقد رواه ابن عبد البر وقال هذا حديث صحيح

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن حبيب بن سالم ان رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع

وقطعها أجنبي فعليه القصاص لانه لا ولاية له عليه وإن قطعها وليه وهو الاب أو وصيه أو الحاكم أو أمينه المتولي عليه فلا ضمان عليه لانه قصد مصلحته وله النظر في مصلحه فبكان فعله مأموراً به فلم يضمن ماتلف به كما لو ختنه فمات، والسلمة غدة بين اللحم والجاء تظهر في البدن كالجوزة وتكون في الرأس والبدن وهي بكسر السين، والسلمة بفتح السين الشجة

(فصل) وإذا ختن الولي الصبي في وقت معتدل في الحر والبرد لم يلزمه ضمان إن تلف به لانه فعل مأموراً به في الشرع فلم يضمن ماتلف به كالقطع في السرقة، وإن كان رجلاً أو امرأة لم يضمن فأمير السلطان بهما فختنا فإن كان ممن زعم الأطباء انه يتلف بالختان أو الغالب تأم به فعليه الضمان لانه ليس له ذلك فيها وإن كان الاغلب السلامة فلا ضمان عليه اذا كان في زمن معتدل ليس بمفرط الحر والبرد وبهذا قال الشافعي، وزعم ابو حنيفة ومالك انه ليس بواجب لانه روي عن النبي ﷺ انه قال «الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء»

ولنا انه قطع عضو صحيح من البدن يتألم بقطعه فلم يقطع الا واجباً كاليد والرجل ولانه يجوز كشف العورة من أجله ولو لم يكن واجباً ما جاز ارتكاب المحرم من أجله. فأما الخبر فقد قيل هو ضعيف وعلى ان الواجب يسمى سنة فإن السنة مارسم ليحتذى ولا يجب إلا بعد البلوغ فإن لم يفعله وإلا أجبره الحاكم عليه

(فصل) اذا أمر السلطان انساناً بالصعود في سور أو نزول في بئر أو نحوه فمطرب به فقال القاضي وأصحاب الشافعي على السلطان ضمانه لان عليه طاعة امامه فاذا أفضت طاعته إلى الهلاك فكان له أجراء إليه ولو كان الأمر غير الامام لم يضمن لان طاعته غير لازمة فلم ياجبه، اليه وإن أمره السلطان بالمضي في حاجة فمتر فهلك لم يضمنه لان المشي ليس بسبب للهلاك في الاعم الاغلب بخلاف ما ذكرناه أولاً فعلى هذا إن كان أمره الموجب للضمان لمصلحة المسلمين فالضمان في بيت المال، وإن كان لمصلحة نفسه فالضمان عليه أو على عاقلته إن كان مما تحمله عاقلته، وإن أقام الامام الحد في شدة حر أو برد أو أزم انساناً الختان في ذلك فهل يضمن ماتلف محتمل وجهين

(مسئلة) قال (واذا حمل عليه جل صائل فلم يقدر على الامتناع منه إلا بضربه فضر به فقتله فلا ضمان عليه)

وجملته ان الانسان إذا صالت عليه بهيمة فلم يمكنه دفعها الا بقتلها جاز له قتلها اجماعاً وليس

على جارية امرأته فرغم الى النعمان بن بشير وهو أمير السكوفة فقال لأقضي فيك بقضية رسول الله ﷺ إن كانت أحباتك لك جلدتك مائة وإن لم تكن احلتها لك رجعتك بالحجارة فوجدوها احلتها له فجلدوه مائة

عليه ضمانها إذا كانت لغيره وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه ضمانها لانه أتلف مال غيره لأحياء نفسه فكان عليه ضمانه كالضطر الى طعام غيره إذا أكله وكذلك قالوا في غير الكلف من الأدميين كالصبي والمجنون يجوز قتله ويضمنه لانه لا يملك اباحة نفسه ولذلك لو ارتد لم يقتل

ولنا انه قتله بالدفع الجائز فلم يضمنه كالعبد ولانه حيوان جاز اتلافه فلم يضمنه كالأدعي الكلف، ولانه قتله لدفع شره فأشبه العبد وذلك لانه إذا قتله لدفع شره كان الصائل هو القاتل لنفسه فأشبه ما لو نصب حرية في طريقه فقتل نفسه عليها فمات بها ، وفارق المضطر فان الطعام لم يلجئه الى اتلافه ولم يصدر منه ما يزيل عصمته ولهذا لو قتل المحرم صيداً لصياله لم يضمنه ولو قتله لاضطراره اليه ضمنه ، ولو قتل الكلف لصياله لم يضمنه ولو قتله لياكله في الحمصة وجب القصاص وغير الكلف كالملك في هذا ، وقولهم لا يملك اباحة نفسه قلنا والملك لا يملك اباحة دمه ولو قال ابحت دمي لم يبيع على انه إذا صال فقد ابحت دمه بفعله فيجب ان يستمط ضمانه كالملك

(مسئلة) قال (وإذا دخل منزله بالسلاح فأمره بالخروج فلم يفعل فله أن يضربه بأسهل ما يخرج به ، فان علم أنه يخرج بضرب عصا لم يجز أن يضربه بحديدة فان آل الضرب الى نفسه فلا شيء عليه وان قتل صاحب الدار كان شهيداً)

وجملته أن الرجل إذا دخل منزل غيره بغير اذنه فلصاحب الدار أمره بالخروج من منزله سواء كان معه سلاح أو لم يكن لانه متمدد بدخول ملك غيره فكان لصاحب الدار مطالبته بترك التعدي كما لو غصب منه شيئاً ، فان خرج بالامر لم يكن له ضربه لان المقصود إخراجه ، وقد روي عن ابن عمر أنه رأى لصاً فأصابت عليه السيف قال فلو تركناه لقتله ، وجاء رجل الى الحسن فقال لص دخل بيتي ومعه حديدة أقتله ؟ قال نعم بأي قتلة قدرت ان تقتله

ولنا أنه أمكن ازالة "مدوان بغير اقتل فلم يجز القتل كما لو غصب منه شيئاً فأمكن أخذه بغير القتل ، وفعل ابن عمر يحمل على قصد الترهيب لا على قصد ايقاع الفعل ، فان لم يخرج بالامر فله ضربه بأسهل ما يعلم أنه يندفع به لان المقصود دفعه فاذا اندفع بقايل فلا حاجة الى أكثر منه فان

(مسئلة) (وهل يباحقه نسب ولداها إذا حملت من هذا الوطء ؟ على روايتين)

(أحدهما) يباحق لانه وطء لا يجب به الحد فالحق به النسب كوطء الجارية المشتركة (والآخرى)

لا يباحق به لانه وطء في غير ملك ولا شبهة ملك أشبه الزنا المحض

(مسئلة) (ولا يسقط الحد بالاباحة في غير هذا الموضع) لمعوم النص من الدالة على وجوب الحد

على الزاني وإنما سقط الحد في هذا الموضع لحديث النعمان

علم أنه يخرج بالعصا لم يكن له ضربه بالحديد لان الحديد آلة للقتل بخلاف العصا ، وإن ذهب مولياً لم يكن له قتله ولا اتباعه كأهل البغي ، وإن ضربه ضربة عطلته لم يكن له ان يثني عليه لانه كفي شره ، وإن ضربه فقطع يمينه فولى مدبراً فضربه فقطع رجله فقطع الرجل مضمون عليه بالقصاص أو الدية لانه في حال لا يجوز له ضربه وقطع اليد غير مضمون، فان مات من سراية القطع فعليه نصف الدية كما لو مات من جراحة اثنين ، وإن عاد اليه بعد قطع رجله فقطع يده الاخرى فاليدان غير مضمونتين، وإن مات فعليه ثلث الدية كما لو مات من جراحة ثلاثة أنفس فقياس المذهب ان يضمن نصف الدية لان الجرحين قطع رجل واحد فكان حكمهما واحداً كما لو جرح رجل رجلاً مائة جرح وجرحه آخر جرحاً واحداً ومات كانت ديته بينهما نصفين ولا تقسم الدية على عدد الجراحات كذا ههنا، فأما ان لم يمكنه دفعه الا بالقتل أو خاف ان يبدره بالقتل ان لم يقتله فله ضربه بما يقتله أو يقطع طرفه وما أتلف منه فهو هدر لانه تلف لدفع شره فلم يضمنه كالباغي ولانه اضطر صاحب الدار الى قتله فصار كالقاتل لنفسه، وان قتل صاحب الدار فهو شهيد لما روى عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال «من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد» رواه الحلال باسناده ولانه قتل لدفع ظالم فكان شهيداً كالمدل إذا قتله الباغي (فصل) وكل من عرض لانسان يريد ماله أو نفسه فحكمه ما ذكرنا فيمن دخل منزله في دفعهم بأسهل ما يمكن دفعهم به فان كان بينه وبينهم نهر كبير أو خندق أو حصن لا يقدرّون على اقتحامه فليس له رميهم، وإن لم يمكن الا بقتالهم فله قتالهم وقتلهم قال احمد في اللصوص يريدون نفسك ومالك قاتلهم تمنع نفسك ومالك ، وقال عطاء في المحرم ياتى اللصوص قال يقاتلهم أشد القتال ، وقال ابن سيرين ما أعلم احداً ترك قتال الحروزية واللصوص تأثماً إلا ان يجبن ، وقال الصلت بن طريف قلت للحسن أبي أخرج في هذه الوجوه أخوف شيء عندي يلقي المصلون يعرضون لي في مالي فإن كففت يدي ذهبوا بمالي وان قاتلت المصلي ففيه ما قد علمت؟ قال أي بني من عرض لك في مالك فان قتلته فالى النار وان قتلك شهيداً، ونحو ذلك عن انس والشعبي والنخعي وقال احمد في امرأة أرادها رجل على نفسها فقتلته لتحصن نفسها فقال إذا علمت أنه لا يريد الا نفسها فقتلته لتدفع عن نفسها فلا شيء عليها وذكر حديثاً يرويه الزهري عن القاسم بن محمد عن عبيد بن عمير ان رجلاً أضاف ناساً من هذيل فأراد امرأة على نفسها فرمته بجحر فقتلته فقال عمر والله لا يودى أبداً، ولانه إذا جاز الدفع عن ماله الذي يجوز بذله وأباحته فدفع المرأة عن نفسها وصيانتها عن الفاحشة التي لا تباح بحال أولى : إذا ثبت

﴿مسئلة﴾ (ولايزاد في التعزير على عشر جلدات في غير هذا الموضع)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في قدر التعزير فروي عنه أنه لايزاد على عشر جلدات نص عليه في مواضع وهو قول اسحاق لما روى أبو بردة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا يجلد احد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله» متفق عليه

هذا فانه يجب عليهم أن تدفع عن نفسها إن أمكنها ذلك لأن المكين منها محرم وفي ترك الدفع نوع تمكين فأما من أريدت نفسه أو ماله فلا يجب عليه الدفع لقول النبي ﷺ في الفتنة « اجلس في بيتك فان خفت أن يبهرك شعاع السيف فقط وجهك » وفي لفظ « فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل » ولأن عثمان ترك القتال مع أمكانه مع إرادتهم نفسه، فإن قيل فقد قتلتم في المضطر إذا وجد ما يدفع به الضرورة لزمه الأكل منه في أحد الوجهين فلم تقولوا ذلك هنا ؟ قلنا لأن الأكل يحمي به نفسه من غير تنويع نفس غيره وههنا في إحياء نفسه فوات نفس غيره فلم يجب عليه فاما إن أمكنه الحرب فهل يلزمه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يلزمه لأنه أمكنه الدفع عن نفسه من غير ضرر يلحق غيره فلزمه كالأكل في المحصنة (والثاني) لا يلزمه لأنه دفع عن نفسه فلم يلزمه كالدفن بالقتال

(فصل) وإذا صال على إنسان صائل يريد ماله أو نفسه ظلماً أو يريد امرأة يزني بها فغير الوصول عليه معونته في الدفع ، ولو عرض للصوص لقافلة جاز لغير أهل القافلة الدفع عنهم لأن النبي ﷺ « قال انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » وفي حديث « إن المؤمنين يتعاونون على الفتن » ولأنه لولا التعاون لذهب أموال الناس وانفسهم لأن قطاع الطريق إذا انزحوا باخذ مال إنسان لم يعنه غيره فأنهم يأخذون أموال الكل واحداً واحداً وكذلك غيرهم

(فصل) وإذا وجد رجلاً يزني بامرأته فقتله فلا قصاص عليه ولادية لما روي أن عمر رضي الله عنه يوماً هو يتنهدى يوماً إذ قبل رجل يعدوا ومعه سيف مجرد ملطخ بالدم فجاء حتى قد مع عمر فجعل يأكل وأقبل جماعة من الناس فقالوا يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته فقال عمر ما يقول هؤلاء ؟ قال ضرب الآخر فخذني امرأته بالسيف فإن كان بينهما أحد فقد قتلته فقال لهم عمر ما يقول ؟ قالوا ضرب بسيفه فقطع فخذني امرأته فاصاب وسط الرجل فقطعه باثنين فقال عمر إن عادوا فقد رواء هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أخرجه سعيد وإذا كانت المرأة مطاوعة فلا ضمان عليه فيها وإن كانت مكرهة فعليه القصاص ، وإذا قتل رجلاً وادعى أنه وجدته مع امرأته فانكر وليه فالقول قول الولي لما روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن رجل دخل بيته فاذا مع امرأته رجل فقتلها وقتله قال علي إن جاء بأربعة شهداء والا فاعط برمتك ولأن الأصل عدم ما يدعيه فلا يسقط حكم القتل بمجرد الدعوى ، واختلفت الرواية في البيعة فروي أنها أربعة شهداء لخبر علي ولما روى أبو هريرة

(والرواية الثانية) لا يبلغ به الحد وهو الذي ذكره الخري فيحتل أنه أراد لا يبلغ به أدنى حد مشروع وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، فعلى هذا لا يبلغ به أربعين سوطاً لأنها حد العبد في الحر وهذا قول أبي حنيفة وإن قلنا إن حد الحر أربعين لم يبلغ به عشرين سوطاً في حق العبد وأربعين (الغني والشرح الكبير) (٤٥) (الجزء العاشر)

ان سعداً قال يا رسول الله أرأيت ان وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ؟ فقال النبي ﷺ « نعم » وزوي انه يكفي شاهدان لان البينة تشهد على وجوده على المرأة وهذا يثبت بشاهدين وإنما الذي يحتاج الى الاربعة الزنا وهذا لا يحتاج الى اثبات الزنا، فان قيل فحديث عمر في الذي وجد مع امرأته رجلاً ليس فيه بينة وكذلك روي أن رجلاً من المسلمين خرج غازياً وأوصى بأهله رجلاً فبلغ الرجل أن يهودياً يختلف الى امرأته فكان له حتى جاء فجعل ينشد :

وأشمت غره الاسلام مني خلوت بمرسه ليل القمام
أبيت على تراثها ويضحى على جرداء لاحقة الحزام
كان مواضع الرتلات منها فقام ينهضون إلى قمام

فقام اليه فقتله فرفع ذلك الى عمر فامدر دمه ولم يطالب فلجواب أن ذلك ثبت عنده بأقرار الولي ، وان لم تكن بينة فادعى علم الولي بذلك فالقول قول الولي مع يمينه

(فصل) ولو قتل رجل رجلاً وادعى انه قد هجم منزلي فلم يمكنني دفعه الا بالقتل لم يقبل قوله الا بيينة وعليه القود سواء كان المقتول يعرف بسرقة او عيارة او لا يعرف بذلك، فان شهدت البينة أنهم رأوا هذا مقبلاً الى هذا بالسلاح المشهور فضربه هذا فقد هدر دمه وان شهدوا أنهم رأوه داخل داره ولم يذكروا سلاحاً او ذكروا سلاحاً غير مشهور لم يسقط القود بذلك لانه قد يدخل حاجة ومجرد الدخول المشهود به لا يوجب اهدار دمه ، وان تجارح رجلان وادعى كل واحد منهما اني جرحته دفعا من نذبي حاتف كل واحد منها على ابطال دعوى صاحبه وعليه ضمان ما جرحه لان كل واحد منهما مدع على الآخر ما ينكره والاصل عدمه

(فصل) ولو عض رجل يد آخر فله جنبها من فيه فان جنبها فوقعت ثانياً الماضي فلا ضمان فيها ، وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي وروى سعيد بن هشيم عن محمد بن عبيد الله ان رجلاً عض رجلاً فانتزع يده من فيه فسقط بعض اسنان العاض فاختصما الى شريح فقال شريح انتزع يدك من في السبع وأبطل اسنانه ، وحكي عن مالك وابن ابي ليلى عليه الضمان لقول النبي ﷺ « في السن خمس من الابل »

ولنا ما روى يعلى بن أمية قال كان لي أخير فقاتل انساناً فعض أحد هاهنا الآخرة قل فانتزع

في حق الحر وهذا مذهب الشافعي فلا يزاد العبد على تسعة عشر سوطاً ولا الحر على تسعة وثلاثين وقال ابن ابي ليلى وأبو يوسف ادنى الحدود ثمانون فلا يزاد في التميزر على تسعة وسبعين ويحتمل كلام احمد والخري ان لا يبلغ بكل جنابة حداً مشروعاً في جنسها ويجوز ان يزيد على حد غير جنسها ، فعلى هذا ما كان سببه الوطء جاز ان يجلد مائة الاسوطاً لينتص عن حد الزنا وما كان سببه غير الوطء لم يبلغ به ادنى الحدود لما ذكرنا من حديث النعمان بن بشير في الذي وطئ جارية امرأته باذنها انه يجلد

المعضوض يده من في العاض فانزع احدى ثنيتيه فآلى النبي ﷺ فاهدر ثنيتيه فحسبت أنه قال قال النبي ﷺ « أفيدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل؟ » متفق عليه ولأنه عضو تلف ضرورية دفع شر صاحبه فلم يضمن كما لو سال عليه فلم يمكنه دفعه الا بقطع عضوه ، وحديثهم يدل على دية السن اذا قلت ظلماً وهذه لم تعلق ظلماً وسواء كان المعضوض ظالماً أو مظلوماً لان العض محرم ، إلا أن يكون العض مباحاً مثل أن يمسه في موضع يتضرر بامساكه أو يعض يده ونحو ذلك لا يقدّر على التخلص من ضرره إلا بعضه فيعضه فما سقط من أسنانه ضمنه لانه عاد والعض مباح ولذلك لو عض أحدهما يد الآخر ولم يمكن المعضوض التخلص يده إلا بعضه فله عضه ويضمن الظالم منها ماتلف من المظلوم وما تلف من الظالم هدر ، وكذلك الحكم فيما اذا عضه في غير يده أو عمل به عملاً غير العض أفصى إلى تلف شيء من الفاعل لم يضمنه ، وقد روى محمد بن عبد الله أن غلاماً أخذ قمعاً من أقمار الزياتين فأدخله بين فخذي رجل ونفخ فيه فذعر الرجل من ذلك وخط برجله فوق وقع على الغلام فكسر بعض أسنانه فاخصموا إلى شريح فقال شريح لأعقل الكلب المهرار ، قال القاضي بخاف المعضوض يده بأسهل ما يمكن فإن أمكنه فك لحية يده الأخرى فعل وإن لم يمكنه لكفه في فككه فإن لم يمكنه جذب يده من فيه فإن لم يتخلص فله أن يعصر خصيتيه فإن لم يمكنه فله أن يبيع بطنه وإن آتى على نفسه ، والصحيح أن هذا الترتيب غير معتبر . وله أن يجذب يده من فيه أولاً ، لأن النبي ﷺ لم يستفصل ولأنه لا يلزمه ترك يده في فم العاض حتى يتحيل بهذه الأشياء المذكورة ولأن جذب يده بمجرد التخلص ليده وما حصل من سقوط الأسنان حصل ضرورة التخلص الجائز ولكم فككه جناية غير التخلص وربما تضمنت التخلص وربما أتلفت الأسنان التي لم يحصل العض بها وكانت البداءة بجذب يده أولى ، وينبغي أنه متى أمكنه جذب يده فعلى إلى لكم فككه فأتلف سناً ضمنه لا مكان التخلص بما هو أولى منه .

(فصل) ومن اطلع في بيت إنسان من ثقب أو شق باب أو نحوه فرماه صاحب البيت بحصة أو طعنه بعود قلع عينه لم يضمنها ، وبه قول الشافعي وقول أبو حنيفة يضمنها لانه لو دخل منزله ونظر فيه أو نال من امرأته مادون الفرج لم يجز قلع عينه فجرد النظر أولى .

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصة ففقت عينه لم يكن عليك جناح » وعن سهل بن سعد أن رجلاً اطلع في حجر من باب النبي ﷺ ورسول الله ﷺ يحك رأسه بمدري في يده فقال رسول الله ﷺ « لو علمت أنك تنظرني

مائة وهذا تعزيز لانه في حق المحصن انما هو الرجم ، وعن سعيد بن المسيب عن عمر في امرأة بين رجلين وطئها أحدهما بجملد الحد الاسوطاً واحداً رواه الاثرم ، واحتج به أحمد قال القاضي هذا عندي من نص أحمد لا يقتضي اختلافاً في التعزير بل المذهب انه لا يزاد على عشر جلدات اتباعاً للاثر الا في وطء .

لطمت أو لطعت بها في عينك متفق عليهما ، ويفارق ما قاسوا عليه لأن من دخل المنزل يعلم به فيستتر منه بخلاف الناظر من ثقب فانه يرى من غير علم به ثم الخبر أولى من القياس وظاهر كلام أحمد انه لا يعتبر في هذا أنه لا يمكن دفعه إلا بذلك لظاهر الخبر وقال ابن حامد دفعه بأسهل ما يمكن دفعه به فيقول له أولاً انصرف فان لم يفعل أشار اليه يوهمه انه يحذفه فان لم ينصرف فله حذفه حينئذ واتباع السنة أولى (فصل ١) فأما ان ترك الاطلاع ومضى لم يجوز رميه ، لان النبي ﷺ لم يطعن الذي اطع ثم انصرف ولانه ترك الجناية فأشبهه من عض ثم ترك العض لم يجوز قلع أسنانه وسواء كان المطلع منه صغيراً كثقب أو شق أو واسعاً كثقب كبير وذكر بعض أصحابنا ان الباب المفتوح كذلك والأولى أنه لا يجوز حذف من ناز من باب مفتوح لان التفريط من تارك الباب مفتوحاً والظاهر أن من ترك بابه مفتوحاً أنه يستتر لعله أن الناس ينظرون منه ويعلم بالناظر فيه والواقف عليه فلم يجوز رميه كداخل الدار، وان اطاع فرماه صاحب الدار فقال المطلع ما تعمدت الاطلاع لم يضمه على ظاهر كلام أحمد ، لان الاطلاع قد وجد والرامي لا يعلم ما في قلبه وعلى قول ابن حامد يضمه لانه لم يدفعه بما هو أسهل وكذلك لو قال لم أر شيئاً حين اطلعت ، وان كان المطلع أعمى لم يجوز رميه لانه لا يرى شيئاً ولو كان انسان عرياناً في طريق لم يكن له رمي من نظر اليه لانه المفرط ، وان كان المطلع في الدار من محارم النساء الثلاثي فيها فقال بعض أصحابنا ليس لصاحب الدار رميه الا أن يكن متجردات فيصرن كالاجانب وظاهر الخبر ان لصاحب الدار رميه سواء كان فيها نساء أو لم يكن لانه لم يذكر أنه كان في الدار التي اطلع فيها على النبي ﷺ نساء وقوله « لو أن امرأ اطلع عليك بغير اذن فحذفه » عام في الدار التي فيها نساء وغيرها (فصل ٢) وليس لصاحب الدار رمي الناظر بما يقتله ابتداء فان رماه بحجر يقتله او حديدة ثقيلة ضمته بالتقصاص لانه إنما له ما يقع به العين المبصرة التي حصل الاذى منها دون ما يتعدى الى غيرها فان لم يندفع المطاع برميه بالشيء اليسير جاز رميه بأكثر منه حتى يأتي ذلك على نفسه وسواء كان الناظر في الطريق او ملك نفسه او غير ذلك

﴿مسئلة﴾ قال (وما أفسدت البهائم بالليل سمن الزرع فهو مضمون على أهلها وما أفسدت

من ذلك نهارا لم يضموه)

يعني إذا لم تكن يد أحد عليها فان كان صاحبها معها او غيره فعلى من يده عليها ضمان ما تلفته من نفس او مال ونذكر ذلك في المسئلة التي تلي هذه ، وان لم تكن يد أحد عليها فعلى مالكم ضمان

جارية امرأته لحديث النعمان وفي الجارية المشتركة لحديث عمر وما عداها يبقى على العموم لحديث أبي بردة وهذا قول حسن ، اذا ثبت تقدير أكثره فليس أقله مقدراً لانه لو يقدر لكان حداً ولان النبي ﷺ قدر أكثره ولم يقدر أقله فيرجع فيه الى اجتهاد الامام أو الخاكيم فيما يراه وما يقتضيه

مأفستته من الزرع ليلا دون النهار وهذا قول مالك والشافعي وآ كثر فقهاء الحجاز فقال الليث يضمن مالها ما أفستته ليلا ونهاراً بأقل الأمرين من قيمتها أو قدر ما أتلفتته كالعبد إذا جنى وقال أبو حنيفة لا ضمان عليه بحال لقول النبي ﷺ «العجماء جرحها جبار» يعني هدرا ولأنها أفستت وليست يده عليها فلم يلزمه الضمان كما لو كان نهاراً أو كما لو أتلفت غير الزرع

ولنا ما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فأفست فقضى رسول الله ﷺ : أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفستت بالليل فهو مضمون عليهم. قال ابن عبد البر إن كان هذا مرسلاً فهو مشهور حدث به الأئمة اثباتاً وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول، ولأن العادة من أهل المواشي إرسالها في النهار للرعي وحفظها ليلاً وعادتها أهل الحوائط حفظها نهاراً دون الليل فإذا ذهبت ليلاً كان التفريط من أهلها بتركهم حفظها في وقت عادة الحفظ، وإن أتلفت نهاراً كان التفريط من أهل الزرع فكان عليهم، وقد فرق النبي ﷺ بينهما وقضى على كل إنسان بالحفظ في وقت عادته، وأما غير الزرع فلا يضمن لأن البهيمة لا تتلف ذلك عادة فلا يحتاج إلى حفظها بخلاف الزرع

(فصل) قال بعض أصحابنا إنما يضمن مالها ما أتلفتته ليلاً إذا كان التفريط منه بإرسالها ليلاً أو إرسالها نهاراً ولم يضمها ليلاً أو ضمها بحيث يمكنها الخروج، أما إذا ضمها فأخرجها غيره بغير إذنه أو فتح عليها بابها فالضمان على مخرجها أو فاتح بابها لأنه المتلف. قال القاضي هذه المسئلة عندي محمولة على موضع فيه مزارع ومراعي. أما القرى العامرة التي لا مرعى فيها إلا بين قراحين كساقية وطريق وطرف زرع فليس لصاحبها إرسالها بغير حافظ عن الزرع فإن فعله فعليه الضمان لتفريطه وهذا قول بعض أصحاب الشافعي

(فصل) وإن أتلفت البهيمة غير الزرع لم يضمن مالها ما أتلفتته ليلاً كان أو نهاراً ما لم تكن يده عليها، وحكي عن شريح أنه قضى في شاة وقعت في غزل حائك ليلاً بالضمان على صاحبها وقرأ شريح (إذ نفشت فيه غنم القوم) قال والنفس لا يكون إلا بالليل وعن الثوري يضمن وإن كان نهاراً لأنه مفريط بإرسالها

ولنا قول النبي ﷺ «العجماء جرحها جبار» متفق عليه أي هدر، وأما الآية فإن النفس هو الرعي بالليل، فكان هذا في الحرث الذي تفسده البهائم طبعاً بالرعي وتدعوها نفسها إلى أكله بخلاف غيره فلا يصح قياس غيره عليه

حال الشخص وقال مالك يجوز أن يزداد التميزر على الحد إذا رأى الإمام لما روي أن معن بن زائدة عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالا فبلغ عمر رضي الله عنه فضر به مائة وحبسه وكلم فيه فضر به مائة أخرى فكلّم فيه ن بعد فضر به مائة ونفاه، وروى أحمد بإسناده

(فصل) ومن اتقنى كلباً عقوراً فأطلقه فعقر انساناً او دابة ليلاً او نهاراً اذ خرق ثوب انسان فعلى صاحبه ضمان ما أتلته لانه مفطر باتقنائه إلا أن يدخل انسان داره بغير إذنه فلا ضمان فيه لانه متعد بالدخول متسبب بعدوانه الى عقر الكلب له وان دخل باذن المالك فعليه ضمانه لانه تسبب الى اتلافه ، وان أتلف الكلب بغير العقر مثل ان ولغ في اثناء انسان او بال لم يضمن مقتنيه لان هذا لا يختصر به الكلب العقور قل القاضي وان اتقنى سنوراً يأكل أفراس الناس ضمن ما أتلعه كما يضمن ما أتلعه الكلب العقور ، ولا فرق بين الليل والنهار وان لم يكن له عادة بذلك لم يضمن صاحبه جنياته كالكلب اذا لم يكن عقوراً ولو ان الكلب العقور او السنور حصل عند انسان من غير اقتنائه ولا اختياره ففسد لم يضمنه لانه لم يحصل الاتلاف بسببه

(فصل) وان اقتنى حملاً او غيره من الطير فأرسله نهاراً فلقط حياً لم يضمنه لانه كالبهيمة والعادة ارساله

﴿مسئلة﴾ قال (وما جنت الدابة يدها ضمن راكبها ما أصابت من نفس أو جرح أو مال وكذلك ان قادهما أو ساقها)

وهذا قول شريح وابي حنيفة والشافعي وقال مالك لا ضمان عليه لقول النبي ﷺ «العجماء جرحها جبار» ولانه جناية بهيمة فلم يضمنها كما لو لم تكن يده عليها ولنا قول النبي ﷺ «الرجل جبار» رواه سعيد باسناده عن هزيل بن شرحبيل عن النبي ﷺ وروي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وتخصيص الرجل بكونه جباراً دليل على وجوب الضمان في جناية غيرها ولانه يمكنه حفظها عن الجناية اذا كان راكبها او يده عليها بخلاف من لا يد له عليها وحديثه محمول على من لا يد له عليها

﴿مسئلة﴾ قال (وما جنت برجلها فلا ضمان عليه)

وبهذا قول أبو حنيفة ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يضمنها وهو قول شريح والشافعي لانه من جناية بهيمة يده عليها فيضمنها كجناية يده .

ولنا قول النبي ﷺ «الرجل جبار» ولانه لا يمكنه حفظ رجليها عن الجناية فلم يضمنها كما لو لم تكن يده عليها ، فأما ان كانت جنياتها بفعله مثل ان كبحها بلجامها أو ضربها في وجهها ونحو ذلك ضمن جناية رجليها لانه السبب في جنياتها فكان ضمانها عليه ، ولو كان السبب في جنياتها غيره

ان غلبا أني بالنجاشي قد شرب خمرآ في رمضان فضربه ثمانين الحد وعشرين سوطاً لفطره في رمضان ، وي ان ابا الاسود استخلفه ابن عباس على قضاء البصرة فأتي بسارق قد كان جمع المتاع في البيت ولم يخرج به فقال أبو الاسود اعجاتم المسكين فضربه خمسة وعشرين سوطاً وخطى سبيله

مثل أن نخسبها أو نفرها فالضمان على من فعل ذلك دون رآكبها وسائقها وقائدها لان ذلك هو السبب في جنائنها

(فصل) فان كان على الدابة راكبان فالضمان على الاول منهما لانه المتصرف فيها القادر على كفها الا أن يكون الاول منهما صغيراً أو مريضاً أو نحوهما ويكون الثاني المتولي لتدبيرها فيكون الضمان عليه، وان كان مع الدابة قائد وسائق فالضمان عليهما لان كل واحد لو انفرد ضمن فاذا اجتمعا ضمنا، وان كان معهما او مع أحدهما راكب ففيه وجهان (أحدهما) الضمان عليهما جميعاً لذلك (والثاني) على الراكب لانه أقوى يداً وتصرفاً ويحتمل ان يكون على القائد لانه لاحكم للراكب مع القائد (فصل) والجلل المقطور على الجمل الذي عليه راكب يضمن جنائنه لانه في حكم القائد فأما الجمل المقطور على الجمل الثاني فينبغي ان لا تضمن جنائنه الا ان يكون له سائق لان الراكب الاول لا يمكنه حفظه عن الجناية واو كان مع الدابة ولدها لم تضمن جنائنه لانه لا يمكنه حفظه

(فصل) وان وقفت الدابة في طريق ضيق ضدن ما جنت بيد او رجل او فم لانه متعدد بوقفها فيه وان كان الطريق واسعاً ففيه روايتان

(أحدهما) يضمن وهو مذهب الشافعي لان انتفاعه بالطريق مشروط بالسلامة وكذلك لو ترك في الطريق طينا فزلق به انسان ضمنه

(والثانية) لا يضمن لانه متعدد بوقفها في الطريق الواسع فلم يضمن كما لو وقفها في موات وفارق الطريق لانه متعدد بتركه في الطريق

(مسئله) قل (وإذا اصطدم النارسان فمات الدابة ن ضمن كل واحد منهما قيمة دابة الآخر)

وجاءته ان على كل واحد من المصطدمين ضمان ما تلف من الآخر من نفس او دابة او مال سواء كانت الدابتان فرسين او بغلين او حمارين او جمالين او كان احدهما فرساً والآخر غيره سواء كانا مملوكين او مدبرين، وبهذا قال ابو حنيفة وصاحباؤه واسحاق وقال مالك والشافعي على كل واحد منهما نصف قيمة ما تلف من الآخر لان ائتلف حصل بفعلهما فكان الضمان منقسماً عليهما كما لو جرح انسان نفسه وجرحه غيره فمات منهما

ولنا ان كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه وانما هو قربها الى محل الجنابة فلزم الآخر

ولنا حديث أبي بردة وهو صحيح متفق عليه وروى الشانجي بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين» ولان العقوبة على قدر الاجرام والمعاصي المنصوص على حدودها أعظم من غيرها فلا يجوز ان يبلغ في اهون الامرين عقوبة اعظمهما وما قالوه ينفي الى ان

ضمانها كما لو كانت واقفة بخلاف الجراحة. اذا ثبت هذا فان قيمة الدابتين ان تساوتا تقاصا وسقطتا وان كانت احدهما أكثر من الاخرى فلصاحبها الزيادة وان ماتت احدى الدابتين فعلى الآخر قيمتها وان نقصت فعليه نقصها

(فصل) فان كان أحدهما يسير بين يدي الآخر فأدركه الثاني فصدمه فماتت الدابتان أو أحدهما فالضمان على اللاحق لانه الصادم والآخر مصدوم فهو بمنزلة الواقف

مسئلة قال (وان كان أحدهما يسير والآخر واقفا فعلى السائر قيمة دابة الواقف)

نص أحمد على هذا لان السائر هو الصادم المتلف فكان الضمان عليه وان مات هو أو دابته فهو هدر لانه اتلف نفسه ودابته ، وان انحرف الواقف فصادت الصدمة انحرافه فهما كالسائرين لان التلف حصل من فعلهما وان كان الواقف متمديا بوقوفه مثل ان يقف في طريق ضيق فالضمان عليه دون السائر لان التلف حصل بتعديه فكان الضمان عليه كما لو وضع حجراً في الطريق أو جالس في طريق ضيق فمسر به انسان .

مسئلة قال (وان تصادم نفسان يمشيان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دابة الآخر)

روي هذا عن علي رضي الله عنه والخلاف ههنا في الضمان كالخلاف فيما اذا اصطدم الفارسان إلا انه لا تقاص ههنا في الضمان لانه على غير من له الحق لكون الضمان على عاقلة كل واحد منهما وان اتفق ان يكون الضمان على من له الحق مثل أن تكون العاقلة هي الوارثة أو يكون الضمان على المتصادمين تقاصا ، ولا يجب القصاص سواء كان اصطدامهما عمداً أو خطأ لان الصدمة لا تقتل غالباً فقتل الحاصل بها مع العمد عمد الخطأ ، ولا فرق بين البصيرين والاعميين والبصير والاعمى ، فان كانتا امرأتين حاملتين فهما كالرجلين فان أسقطت كل واحدة منهما جنيئاً فعلى كل واحدة نصف ضمان جنيئها ونصف ضمان جنين صاحبها لانهما اشتركتا في قتله وعلى كل واحدة منها عتق ثلاث رقاب واحدة لقتل صاحبها واثنان لمشاركتها في الجنين ، وإن أسقطت احدهما دون الاخرى اشتركتا في ضمانه وعلى كل واحدة عتق رقبتين ، وإن أسقطتا معاً ولم تمت المرأتان ففي مالي كل واحدة ضمان نصف الجنين بغرة اذا سقطاً

من قبل امرأة حراما يضرب أكثر من حد الزنا وهذا غير جائز لان الزنا مع عظمه وخشه لا يجوز ان يزاد على حده فادونه أولى ، فاما حديث معن فاعلمه كانت له ذنوب كثيرة فادب على جميعها أو تكرر منه الاخذ او كان ذنبه مشتتاً على جنائيات (أحدها) تزويره (والثاني) أخذه للمال بيت المال بنير حقه (والثالث) فتحه باب هذه الحيلة لغيره وغير هذا ، واما حديث النجاشي فان علياً ضربه الحد لشربه ثم عزره عشرين لفطوره فلم يبلغ بتعزيره حداً وقد ذهب احمد الى هذا ورأى ان من

ميتين وعتق (قبتين ، وإن اصطدم ركب وماش فهو كما لو كانا ماشين وإن اصطدم راكبان فماتا فهو كما لو كانا ماشين

(فصل) وإن اصطدم عبدان فماتا هدرت قيمتهما لأن قيمة كل واحد منهما تعلق برقبة الآخر فسقطت بتلفه ، وإن مات أحدهما تعلقت قيمته برقبة الحي فإن هلك قبل استيفاء القيمة سقطت لفوات محلها ، وإن تصادم حر وعبد فماتا تعلقت دية الحر برقبة العبد ثم انتقلت إلى قيمة العبد ووجب قيمة العبد في تركة الحر فيتقاصان ، فإن كانت دية الحر أكثر من قيمة العبد سقطت الزيادة لأنها لا تتعلق لها ، وإن كانت قيمة العبد أكثر أخذ الفضل من تركة الجاني وفي مال الحر عتق رقبة ولا شيء على العبد لأن تحفيره بالصوم فيفوت بفواته ، وإن مات العبد وحده فقيمته في ذمة الحر لأن العاقلة لا تحمل العبد ، وإن مات الحر وحده تعلقت دية برقبة العبد وعليه صيام شهرين متتابعين وإن مات العبد قبل استيفاء الدية سقطت ، وإن قتله أجنبي فعليه قيمته ويتحول ما كان متعلقاً برقبته إلى قيمته لأنها بدله وقائمة مقامه وتستوفي ممن وجبت عليه

(مسئلة) قال (وإذا وقعت السفينة المنحدرة على المصاعدة فماتا في المنحدرة قيمة السفينة المصاعدة أو ارش ما نقصت إن أخرجت الآن يكون قيم المنحدرة خالصة الربح فلم يدر على ضبطها)

وجلت أن السفينتين إذا اصطدمتا لم تخلوا من حالين (أحدهما) أن تكونا مة أويتين كاللتين في بحر أو ماء واقف أو كانت أحدهما منحدرة والآخرى مصاعدة فبدأ بما إذا كانت أحدهما منحدرة والآخرى مصاعدة لأنها مسئلة الكتاب ولا يخلوا من حالين

(أحدهما) أن يكون القيم بها مفرطاً بأن يكون قادراً على ضبطها أو ردها عن الأخرى فلم يفعل أو أمكنه أن يعدلها إلى ناحية أخرى فلم يفعل أو لم يكمل آلتها من الحبال والرجال وغيرها فعلى المنحدر ضمان المصاعدة لأنها تنحط عليها من علو فيكون ذلك سبباً لفرقها فتنزل المنحدرة بمنزلة السائر والمصاعدة بمنزلة الواقف ، وإن غرقنا جميعاً فلا شيء على المصعد وعلى المنحدر قيمة المصعد أو ارش

شرب الخمر في رمضان يحد ثم يعزر لجنايته من وجهين والذي يدل على صحة ما ذكرناه ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى أن لا يباغ بنكال أكثر من عشرين سوطلا

(فصل) وانتعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ ماله لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والتأديب لا يكون بالاتلاف وإن رأى الإمام العفو عنه جاز

مانقصت إن لم تتلف كلها إلا أن يكون التفريط من المصعد بان يمكنه العدول بسفينته والمنحدر غير قادر ولا مفرط فيكون الضمان على المصعد لانه المفراط ، وإن لم يكن من واحد منها تفريط لكان هاجت ربح أو كان الماء شديد الجرية فلم يمكنه ضبطها فلا ضمان عليه لانه لا يدخل في وسعه ضبطها ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها

(الحال الثاني) أن يكونا متساويتين فان كان القيمان مفرطين ضمن كل واحد منهما سفينة الآخر بما فيها من نفس ومال كما قلنا في الفارسين يصطدمان ، وإن لم يكن مفرطين فلا ضمان عليهما وللشافعي في حال عدم التفريط قولان (أحدهما) عليهما الضمان لانهما في أيديهما فلزمهما الضمان كما لو اصطدم الفارسان لغلبة الفرسين لهما

ولنا ان الملاحين لا يسيران السفينتين بفعلهما ولا يمكنهما ضبطهما في الغالب ولا الاحتراز من ذلك فأشبهه ما لو نزلت صاعقة أحرقت السفينة ويخاف الفرسين فانه ممكن ضبطهما والاحتراز من طردهما وإن كان أحدهما مفراط وحده فعليه الضمان وحده فان اختلفا في تفريط القيم فالقول قوله مع يمينه لان الاصل عدم التفريط وهو أمين فهو كالمودع وعند الشافعي أنهما اذا كانا مفرطين فعلى كل واحد من القيمين ضمان نصف سفينته ونصف سفينة صاحبه كقوله في اصطدام الفارسين على مامضى

(فصل) فان كان القيمان مالكين للسفينتين بما فيهما تقاصا وأخذ ذو الفضل فضله وإن كانا أجيرين ضمنا ولا تقاص ههنا لان من يجب له غير من يجب عليه ، وإن كان في السفينتين أحرار فهل كوا وكانا قد تعمد المصادمة وذلك مما يقتل غالباً فعليهما التقصاص ، وإن كانوا عبيداً فلا ضمان على القيمين اذا كانا حرين وإن لم يتعمدا المصادمة أو كان ذلك بما لا يقتل غالباً وجبت دية الأحرار على عاقلة القيمين وقيمة العبيد في أموالهما وإن كان اتيان عبيدين تعاق الضمان برقبتهما فان تالفا جميعاً سقط الضمان واما مع عدم التفريط فلا ضمان على أحد ، وإن كان في السفينتين ودائع ومضاربات لم تضمن لان الامين لا يضمن ما لم يوجد منه تفريط أو عدوان . وإن كانت السفينتان باجرة فها أمانة أيضاً لا ضمان فيهما وإن كان فيهما مال يحملانه باجرة إلى بلد آخر فلا ضمان لان الهلاك بامر غير مستطاع

[فصل] وإن كانت إحدى السفينتين قائمة والاخرى سائرة فلا ضمان على الواقعة ، وعلى السائرة ضمان الواقعة إن كان مفراطاً ولا ضمان عليه إن لم يفراط على ما قدمنا

(فصل) واتعزير فيما شرع فيه التعزير واجب اذا رآه الامام وبه قال مالك وابو حنيفة وقال الشافعي ليس بواجب لان رجلا جاء النبي ﷺ فقال « اني لقيت امرأة فاصبت منها مادون أن أطأها فقال « أصليت معنا ؟ » قال نعم فتلى عليه (ان الحسنات يذهبن السيئات) وقال في الانصار « اقبلوا من محسنهم ونجاوزوا عن مسيئتهم » وقال رجل للنبي ﷺ في حكم حكم به للزبير : أن كان ابن عمك ؟ فغضب النبي ﷺ فلم يعززه على مقاتله وقال له رجل : ان هذه لقسمة مأريد بها وجه الله

(فصل) وان خيف على السفينة الفرق فألقى بعض الركبان متاعه لتخف وتسلم من الفرق لم يضمه أحد لانه ألتف متاع نفسه باختياره لصلاحه وصلاحه غيره ، وان ألقى متاع غيره بغير أمره ضمنه وحده . وان قال لغيره ألق متاعك فقبل منه لم يضمه له لانه لم يلتزم ضمانه . وان قال ألقه وأنا ضامن له أو علي قيمته لزمه ضمانه له لانه ألتف ماله بعوض لمصلحة فوجب له العوض على من التزمه كما لو قال أعتق عبدك وعلي ثمنه ، وان قال ألقه وعلي ركبان السفينة ضمانه فألقاه فنيه وجهان :

(أحدهما) يلزمه ضمانه وحده وهذا نص الشافعي وهو الذي ذكره أبو بكر لانه التزم ضمانه جميعه فلزمه ما التزمه ، وقال القاضي ان كان ضمان اشتراك مثل أن يقول نحن نضمن لك أو قال على كل واحد منا ضمان قسطه أو ربع متاعك لم يلزمه إلا ما يخصه من الضمان وهذا قول بعض أصحاب الشافعي لانه لم يضمن الا حصته وانما اخبر عن الباقيين بالضمان فسكتوا وسكوتهم ليس بضمان ، وإن التزم ضمان الجميع وأخبر عن كل واحد منهم بمثل ذلك لزمه ضمان الكل وإن قال ألقه على أن اضمنه لك أنا وركبان السفينة فقد اذنوا لي في ذلك فألقاه ثم أنكروا الاذن فهو ضامن لجميعه . وإن قال ألقى متاعي وتضمنه لي ؟ فقال نعم فألقاه ضمنه له . وان قال ألق متاعك وعلي ضمان نصفه وعلي أخي ضمان ما بقي فألقاه فعليه ضمان النصف وحده ولا شيء على الآخر لانه لم يضمن

(فصل) وإذا خرق سفينة ففرقت بما فيها وكان عمداً وهو مما يفرقها غالباً ويهلك من فيها لكونهم في الآفة أو اعدم معرفتهم بالسباحة فعليه القصاص ان قتل من يجب القصاص بقتله وعليه ضمان السفينة بما فيها من مال ونفس وان كان خطأ فعليه ضمان العبيد ودية الاحرار على عاقلته وإن كان عمداً خطأ مثل ان يأخذ السفينة ليصلح موضعاً فقلع لوحاً أو يصلح مسجراً فنقب موضعاً فهذا عمداً الخطأ وذكره القاضي وهو مذهب الشافعي ، والصحيح ان هذا خطأ محض لانه قصد فعلاً مباحاً فأفضى الى التلف لما لم يردده فاشبهه بالورمى صيداً فأصاب آدمياً ولكن ان قصد قلع اللوح في موضع الغالب أنه لا يتلفها فألتفها فهو عمداً الخطأ وفيه ما فيه والله اعلم

ولنا ان ما كان من التعزير منصوباً عليه كوطء جارية امرأته وجارية مشتركة فيجب امتثال الامر فيه، وما لم يكن منصوباً عليه اذ رأى الامام المصاحبة فيه أو علم انه لا ينزجر الا به وجب فانه زجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كالحلد، وان رأى الامام العفو عنه جاز لما ذكرنا من النصوص والله اعلم وان كان التعزير لحق آدمي فطلبه لزم اجابته كسائر حقوق الآدميين

﴿مسئلة﴾ (وان استمنى بيده لغير حاجة عزر) لانه معصية وان فعله خوفاً من الزنا فلا شيء عليه لانه لو فعل ذلك خوفاً على بدنه لم يلزمه شيء ففعله خوفاً على دينه أولى

كتاب الجهاد

روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه الاجهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق برسولي فهو علي ضامن ان أدخله الجنة او أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلا مانال من أجر أو غنيمة » متفق عليه ولمسلم « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم » وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لعدوة في سبيل الله او روحه خير من الدنيا وما فيها » رواه البخاري

﴿مسألة﴾ قال (والجهاد فرض على الكفاية اذا قام به قوم سقط عن الباقي)

معنى فرض الكفاية الذي ان لم يقيم به من يكفي أتم الناس كلهم ، وان قام به من يكفي سقط عن سائر الناس فالخطاب في ابتدائه يتناول الجميع كفرض الاعيان ثم يختلن في ان فرض الكفاية يسقط بفعل بعض الناس له ، وفرض الاعيان لا يسقط عن أحد بفعل غيره . والجهاد من فروض الاعيان لقول الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله) ثم قال (لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما) وقوله سبحانه (كتب عليكم القتال) وروى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق »

كتاب الجهاد

روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق برسولي فهو علي ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلا مانال من أجر أو غنيمة » متفق عليه . ولمسلم « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم » وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لعدوة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » رواه البخاري

﴿مسألة﴾ (وهو فرض كفاية إذا قام به قوم سقط عن الباقي)

معنى فرض الكفاية الذي إذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس وان لم يقيم به من يكفي أتم الناس كلهم فالخطاب في ابتدائه يتناول الجميع كفرض الاعيان ثم يختلن في ان فرض الكفاية يسقط بفعل البعض وفرض الاعيان لا يسقط عن أحد بفعل غيره ، والجهاد من فروض الكفايات في قول عوام أهل العلم ، وحكي عن ابن السيب انه فرض عين لقوله تعالى (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله — ثم قال — لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما) وقال سبحانه (كتب

ولنا قول الله تعالى (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى) وهذا يدل على أن القاعدين غير آئمين مع جهاد غيرهم ، وقال الله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا) ولأن رسول الله ﷺ كان يبعث السرايا و يقيم هو وسائر أصحابه فاما الآية التي احتجوا بها فقد قال ابن عباس نسخها قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) رواه الاثرم وابو داود ويحتمل أنه أراد حين استنفرهم النبي ﷺ الى غزوة تبوك وكانت إجابتهم إلى ذلك، واجبة عليهم ولذلك هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم بعد ذلك، وكذلك يجب على من استنفره الامام لقول النبي ﷺ « وإذا استنفرتم فانفروا » متفق عليه. ومعنى الكفاية في الجهاد أن ينهض للجهاد قوم يكفون في قتالهم إما أن يكونوا جنداً لهم دواوين من أجل ذلك أو يكونوا قد أعدوا أنفسهم له تبرعاً بحيث إذا قصدهم العدو حصلت المنفعة بهم ويكون في الثغور من يدفع العدو عنها ويبعث في كل سنة جيش يغيرون على العدو في بلادهم (فصل) ويتعين الجهاد في ثلاثة مواضع

(أحدها) إذا التقى الزحمان وتقابل الصفان حرم على من حضر الانصراف وتعين عليه المقام لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا لله كثيراً - وقوله - واعصوا إن الله لم

عليكم القتال) وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق » رواه أبو داود

ولنا قول الله تعالى (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ، وكلاً وعد الله الحسنى) وهذا يدل على أن القاعدين غير آئمين مع جهاد غيرهم ، وقال تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) ولأن رسول الله ﷺ كان يبعث السرايا و يقيم هو وأصحابه . فاما الآية التي احتجوا بها فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما نسخها قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) رواه الاثرم وأبو داود . ويحتمل أنه أراد حين استنفرهم النبي ﷺ الى غزوة تبوك وكانت إجابتهم إلى ذلك واجبة عليهم ولذلك هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم ، وكذلك يجب على من استنفره الامام لقول النبي ﷺ « وإذا استنفرتم فانفروا » متفق عليه

ومعنى الكفاية في الجهاد أن ينهض للجهاد قوم يكفون في قتالهم إما أن يكونوا جنداً لهم دواوين من أجل ذلك أو يكونوا قد أعدوا أنفسهم له تبرعاً بحيث إذا قصدهم العدو حصلت المنفعة بهم ويكون في الثغور من يدفع العدو عنها ويبعث في كل سنة جيش يغيرون على العدو

الصابرين) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتالاً أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بنهيب من الله)

(الثاني) إذا نزل الكفار ببلد تدين على أهله قتالهم ودفعهم

(الثالث) إذا استنفر الامام قوما لزمهم النفي مع لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض؟) الآية والتي بمبداها، وقال النبي ﷺ «إذا استنفرتم فانفروا»

(فصل) ويشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط: الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والسلامة من الضرر ووجود النفقة، فأما الاسلام والبلوغ والعقل فهي شروط لوجوب سائر الفروع ولأن الكافر غير مأمون في الجهاد والمجنون لا يتأتى منه الجهاد والصبي ضعيف البنية، وقد روى ابن عمر قال عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني في المقاتلة متمق عليه، وأما الحرية فتشترط لما روي أن النبي ﷺ كان يبايع الحر على الاسلام والجهاد ويبايع العبد على الاسلام دون الجهاد ولأن الجهاد عبادة تتعلق بقطع مسافة فلم تجب على العبد كالحج، وأما الذكورية فتشترط لما روت عائشة قالت قلت يا رسول هل على النساء جهاد؟ فقال «جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة» ولأنها ليست من أهل القتال لضعفها وخورها، ولذلك لا يسهم لها ولا يجب على خنثى

﴿مسئلة﴾ (ولا يجب إلا على ذكر حر مكلف مستطيع وهو الصحيح الواجد لزاده وما يحمله إذا كان بعيداً)

يشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط: الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والسلامة من الضرر ووجود النفقة، فأما الاسلام والبلوغ والعقل فهي شروط لوجوب سائر الفروع، ولأن الكافر غير مأمون في الجهاد، والمجنون لا يتأتى منه الجهاد، والصبي ضعيف البنية، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني في المقاتلة. متمق عليه، وأما الحرية فتشترط لما روي أن النبي ﷺ كان يبايع الحر على الاسلام والجهاد ويبايع العبد على الاسلام دون الجهاد، ولأن الجهاد عبادة تتعلق بقطع مسافة فلم تجب على العبد كالحج، وأما الذكورية فتشترط لما روت عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ فقال «جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة» ولأنها ليست من أهل القتال لضعفها وخورها ولذلك لا يسهم لها، ولا يجب على خنثى مشكل لأنه لا يعلم كونه ذكراً فلا يجب عليه مع الشك في شرطه، وأما السلامة من الضرر فعن السلامة من العمى والعرج والمرض وذلك شرط لقول الله سبحانه (ليس على الأعشى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج) ولأن هذه الاعذار يمنع من الجهاد، فاما العمى فمعروف، وأما العرج فالمانع منه هو الفاحش الذي يمنع المشي الجيد

مشكل لانه لا يعلم كونه ذكراً فلا يجب مع الشك في شرطه ، وأما السلامة من الضرر فمعناه السلامة من العمى والعرج والمرض وهو شرط لقول الله تعالى (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) ولان هذه الاعذار تمنعه من الجهاد ، فأما العمى فعروف ، وأما العرج فالمانع منه هو الفاحش الذي يمنع المشي الجيد والركوب كالزمانة ونحوها ، وأما اليسير الذي يتمكن معه من الركوب والمشي وإنما يتعذر عليه شدة العدو فلا يمنع وجوب الجهاد لانه ممكن منه فشابه الاعور ، وكذلك المرض المانع هو الشديد فأما اليسير منه الذي لا يمنع امكان الجهاد كوجع الضرس والصداع الخفيف فلا يمنع الوجوب لانه لا يتعذر معه الجهاد فهو كالعور ، وأما وجود النفقة فيشترط لقول الله تعالى (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله) ولان الجهاد لا يمكن الا بالآلة فيعتبر القدرة عليها فان كان الجهاد على مسافة لا تقصر فيها الصلاة اشترط ان يكون واجدا للزاد ونفقة عائلته في مدة غيبته وسلاح يقاتل به ولا تعتبر الرحلة لانه سفر قريب ، وإن كانت المسافة تقصر فيها الصلاة اعتبر مع ذلك الرحلة لقول الله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون)

(فصل) وأقل ما يفعل مرة في كل عام لان الجزية تجب على اهل الذمة في كل عام وهي بدل عن

والركوب كالزمانة ونحوها ، اما اليسير الذي يتمكن معه من الركوب والمشي وإنما يتعذر عليه شدة العدو فلا يمنع وجوب الجهاد لانه ممكن منه فشابه الاعور ، والمرض المانع هو الشديد ، فأما اليسير الذي لا يمنع الجهاد كوجع الضرس والصداع الخفيف فلا يمنع الوجوب كالعور ، وأما وجود النفقة فيشترط لقول الله تعالى [ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله] ولان الجهاد لا يمكن الا بالآلة فاعتبرت القدرة عليها ، فان كان الجهاد على مسافة قريبة اشترط أن يجد الزاد ونفقة عياله في مدة غيبته وسلاحاً يقاتل به ، ولا تعتبر الرحلة لقرب السفر ، وان كانت المسافة تقصر فيها الصلاة اعتبر مع ذلك الرحلة لقول الله تعالى [ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون]

﴿مسألة﴾ (وأقل ما يفعل مرة في كل عام إلا ان تدعو الحاجة إلى تأخيره)

أقل ما يفعل الجهاد في كل عام مرة لان الجزية تجب على اهل الذمة مرة في كل عام وهي بدل عن النصرة فكذلك مبدلها وهو الجهاد فان دعت الحاجة إلى تأخيره مثل ان يكون بالمسلمين ضعف في عدد أو عدة أو يكون منتظراً لمدد يستعين به أو يكون في الطريق اليهم مانع أو ليس فيها علف أو ماء أو يعلم من عدوه حسن الرأي في الاسلام ويطمع في اسلامهم ان أخر قتالهم ونحو ذلك مما يرى المصلحة معه في ترك القتال فيجوز تركه بهدنة وبغير هدنة فان النبي ﷺ قد صالح قريشاً عشر سنين واخر

النصرة فكذلك مبطلها وهو الجهاد فيجب في كل عام مرة الا من عذر مثل ان يكون بالمسلمين ضعف في عدد او عدة او يكون ينتظر المدد يستعين به او يكون الطريق اليهم فيها مانع أو ليس فيها علف أو ماء أو يعلم من عدوه حسن الرأي في الاسلام فيقطع في اسلامهم ان اخر قتالهم ونحو ذلك مما يرى المصلحة معه في ترك القتال فيجوز تركه بهدنة فان النبي ﷺ قد صالح قريشاً عشر سنين وأخر قتالهم حتى تقضوا عهده وأخر قتال قبائل من العرب بغير هدنة، وان دعت الحاجة الى القتال في عام أكثر من مرة وجب ذلك لانه فرض كفاية فوجب منه ما دعت الحاجة اليه

﴿مسئلة﴾ قال (قال أبو عبد الله لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد)

روى هذه المسئلة عن أحمد جماعة من أصحابه قال الأثرم قال أحمد لا أعلم شيئاً من ابواب البر أفضل من السبيل ، وقال الفضل بن زياد سمعت أبا عبد الله وذكر له أمر العدو فجعل يبكي ويقول ما من أعمال البر أفضل منه ، وقال عنه غيره ليس يعدل لقاء العدو شيء ومباشرة القتال بنفسه أفضل للأعمال والذين يقاتلون العدو هم الذين يدفعون عن الاسلام وعن حريمهم فأني عمل أفضل منه ؟ الناس آمنون وهم خائفون قد بذلوا أنفسهم ، وقد روى ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال « الصلاة لمواقيتها » قلت ثم أي ؟ قال « ثم بر الوالدين » قلت ثم أي ؟

قتالهم حتى تقضوا عهده وأخر قتال قبائل من العرب بغير هدنة، وان دعت الحاجة الى القتال في عام أكثر من مرة وجب لانه فرض كفاية فوجب منه ما تدعو الحاجة اليه

﴿فصل﴾ (ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد أو حضر العدو بلده تعين عليه)

وجملة ذلك ان الجهاد يتعين في ثلاثة مواضع (أحدها) اذا اتقى الزحفان وتقابل الصفان يحرم على من حضر الانصراف ويتعين عليه المقام لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فثبتوا - وقوله - يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار) الآية (الثاني) إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم ودفنهم (الثالث) إذا استنفر الامام قوماً لهم النفير معه لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الارض ؟) الآية ولقول النبي ﷺ « وإذا استنفرتم فانفروا » متفق عليه

﴿مسئلة﴾ (وأفضل ما يتطوع به الجهاد)

قال أحمد رحمه الله لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد روى ذلك عنه جماعة من أصحابه قال الأثرم قال أحمد لا أعلم شيئاً من ابواب البر أفضل من السبيل وقال الفضل بن زياد سمعت أبا عبد الله وذكر له أمر الغزو فجعل يبكي ويقول ما من أعمال البر أفضل منه وقال عنه غيره ليس يعدل لقاء العدو شيء ومباشرة القتال بنفسه أفضل للأعمال والذين يقاتلون العدو هم الذين

قال « الجهاد في سبيل الله » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ أو أي الأعمال خير ؟ قال « إيمان بالله ورسوله » قيل ثم أي شيء ؟ قال « الجهاد سنام العمل » قيل ثم أي ؟ قال « حج مبرور » أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وروى أبو سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أي الناس أفضل قال « مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » متفق عليه ، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « إلا أخبركم بخير الناس ؟ رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله » قال الترمذي هذا حديث حسن ، وروى الخلال بإسناده عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ « والذي نفسي بيده ما بين السماء والأرض من عمل أفضل من جهاد في سبيل الله أو حجة مبرورة لا رث فيها ولا فسوق ولا جدال » ولأن الجهاد بذل المهجة والمال ونفعه يعم المسلمين كلهم صغيرهم وكبيرهم وقويهم وضعيفهم ذكرهم وأنثاهم وغيره لا يساويه في نفعه وخطره فلا يساويه في فضله وأجره

﴿ مسألة ﴾ قال (وغزو البحر أفضل من غزو البر)

وجملته أن الغزو في البحر مشروع وفضل كثير قال أنس بن مالك نام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك قالت أم حرام فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال « ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسيرة - أو مثل الملوك على الأسيرة » متفق

يدفعون عن الإسلام وعن حرهم فأي عمل أفضل منه ؟ الناس آمنون وهم خائفون قد بذلوا مهج أنفسهم ، وقد روى ابن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال « الصلاة بمواقيتها » قلت ثم أي ؟ قال « بر الوالدین - قلت - ثم أي ؟ قال - الجهاد في سبيل الله » متفق على معناه وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى أبو هريرة قال سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ أو أي الأعمال خير ؟ قال « الإيمان بالله ورسوله » قيل ثم أي شيء ؟ قال « الجهاد سنام العمل » قيل ثم أي قال - حج مبرور » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى أبو سعيد قال قيل يا رسول الله أي الناس أفضل قال « من يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » متفق عليه وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « إلا أخبركم بخير الناس ؟ رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى الخلال بإسناده عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ « والذي نفسي بيده ما بين السماء والأرض من عمل أفضل من جهاد في سبيل الله أو حجة مبرورة لا رث فيها ولا فسوق ولا جدال » ولأن الجهاد بذل المهجة والمال ونفعه يعم المسلمين كلهم صغيرهم وكبيرهم وقويهم وضعيفهم ذكرهم وأنثاهم وغيره لا يساويه في نفعه وخطره فلا يساويه في فضله

عليه قول ابن عبد البر أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم خالة رسول الله ﷺ من الرضاعة أرضعته أخت لها ثالثة ولم تر هذا عن أحد سواه وأظنه إنما قال هذا لأن النبي ﷺ كان ينام في بيتها وينظر إلى شعرها ولعل هذا كان قبل نزول الحجاب ، وروى أبو داود بإسناده عن أم حرام عن النبي ﷺ أنه قال « المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد والغرق له أجر شهيد » وروى ابن ماجه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « شهيد البحر مثل شهيد البر والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله وإن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين » ولأن البحر أعظم خطراً ومشقة فانه بين العدو وخطر الغرق ولا يتمكن من الفرار إلا مع أصحابه فكان أفضل من غيره

(فصل) وقاتل أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم وكان ابن المبارك يأتي من مرو لغزو الروم فقيل له في ذلك فقال إن هؤلاء يقاتلون على دين وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لا م خلاص إلا ابنك له أجر شهيد » قالت ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال « لأنه قتله أهل الكتاب » رواه أبو داود

﴿مسئلة﴾ [وغزو البحر أفضل من البر]

غزو البحر مشروع وفضله كبر قال انس بن مالك نام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك قالت أم حرام فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال « ناس من امتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون سبع هذا البحر ملوكا على الاسرة - أو مثل الملوك على الاسرة » متفق عليه قال ابن عبد البر : أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم خالة رسول الله ﷺ من الرضاعة أرضعته أخت لها ثالثة ولم يرو هذا عن أحد سواه وأظنه إنما قال هذا لأن النبي ﷺ كان ينام في بيتها وينظر إلى شعرها ولعل هذا كان قبل نزول الحجاب وروى أبو داود بإسناده عن أم حرام عن النبي ﷺ أنه قال « المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد والغرق له أجر شهيد » وروى ابن ماجه بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال « شهيد البحر مثل شهيد البر والمائد في البحر كالمتشحط في دمه في البر وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله وإن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين » ولأن البحر أعظم خطراً ومشقة فانه بين خطر العدو وخطر الغرق ولا يتمكن من الفرار إلا مع أصحابه فكان أفضل من غيره

[فصل] وقاتل أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم وكان ابن المبارك رضي الله عنه يأتي من مرو لغزو الروم فقيل له في ذلك فقال إن هؤلاء يقاتلون على دين وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لا م خلاص إلا ابنك له أجر شهيد » قالت ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال « لأنه قتله أهل الكتاب » رواه أبو داود

﴿مسئلة﴾ قال (وينزى مع كل بر وفاجر)

يعني مع كل امام قال ابو عبد الله وسئل عن الرجل يقول انا لا أغزو وياخذنه ولد العباس انما يوفر النبي عليهم فقال سبحان الله هؤلاء قوم سوء هؤلاء القعدة مشبطون جهال فيقال ارايت لو ان الناس كلهم قعدوا كما قعدتم من كان يغزو؟ أليس كان قد ذهب الاسلام؟ ما كانت تصنع الروم وقد روى أبو داود باسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «الجهلاء واجب عليكم مع كل أمير برأ كان او فاجراً» وباسناده عن انس قال قال رسول الله ﷺ «ثلاث من أصل الايمان: الكيف عن قال لا إله الا الله لا نكفره بذنوب ولا نخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثني الله الى ان يقاتل آخر أمتي الدجال والايان بالاقدار» ولان ترك الجهاد مع الفاجر يفضي الى قطع الجهاد وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم قال الله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض)

(فصل) قال أحمد لا يعجبني ان يخرج مع الامام أو القائد إذا عرف بالهزيمة وتضييع المسلمين وانما يغزو مع من له شفقة وحيطة على المسلمين فان كان القائد يعرف بشرب الخمر والغلول يغزى معه إنما ذلك في نفسه ويروى عن النبي ﷺ «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»

﴿مسئلة﴾ (وينزى مع كل بر وفاجر)

يعني مع كل امام برا كان او فاجراً. وقد سئل أحمد عن الرجل يقول انا لا أغزو وياخذنه ولد العباس انما يوفر النبي عليهم فقال سبحان الله هؤلاء قوم سوء هؤلاء القعدة مشبطون جهال فيقال ارايت لو أن الناس كلهم قعدوا كما قعدتم من كان يغزو؟ أليس كان قد ذهب الاسلام؟ ما كانت تصنع الروم؟ وقد روى أبو داود باسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برا كن أو فاجراً» وباسناده عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «ثلاث من أصل الايمان الكيف عن قال لا إله الا الله لا نكفره بذنوب ولا نخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والايان بالاقدار» ولان ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطعه وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض)

(فصل) قال أحمد لا يعجبني أن يخرج مع الامام أو القائد إذا عرف بالهزيمة وتضييع المسلمين وانما يغزو مع من له شفقة وحيطة على المسلمين فان كان يعرف بشرب الخمر والغلول يغزى معه إنما ذلك في نفسه ويروى عن النبي ﷺ «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»

﴿مسئلة﴾ (ويقاتل كل قوم من يليهم من الدنو).

[فصل] ولا يستصحب الأمير معه مخذلاً وهو الذي يثببط الناس عن الغزو ويذهبهم في الخروج إليه والقتال والجهاد مثل أن يقول الحر أو البرد شديد والمشقة شديدة ولا تؤمن هزيمة هذا الجيش وأشباه هذا ولا مرجفاً وهو الذي يقول قد هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد ولا طاقة لهم بالكفار والكفار لهم قوة ومدد وصبر ولا يثبت لهم أحد ونحو هذا ولا من يعين على المسلمين بالتجسس للكفار وإطلاعهم على عورات المسلمين ومكاتبتهم بأخبارهم ودلائلهم على عوراتهم أو إيواء جواسيسهم ولا من يوقع العداوة بين المسلمين ويسعى بالفساد لقول الله تعالى (ولكن كره الله أنبعاثهم فثببطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولا وضعوا خلائكم يفتنونكم الفتنة) ولأن هؤلاء منضرة على المسلمين فيلزمه منعهم، وإن خرج معه أحد هؤلاء لم يسهم له ولم يرضخ وإن أظهر عون المسلمين لانه يحتتمل أن يكون أظهره نفاقاً وقد ظهر دليله فيكون مجرد ضرر فلا يستحق مما غنموا شيئاً وإن كان الأمير أحد هؤلاء لم يستحب الخروج معه لأنه إذا منع خروجه تبعاً فقتبوعاً أولى ولأنه لا تؤمن المضرة على من صحبه

﴿مسئلة﴾ قال (ويقاتل كل قوم من يايهم من العدو)

الاصل في هذا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ولأن الاقرب

الأصل في هذا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) ولأن الاقرب أكثر ضرراً وفي قتاله دفع ضرره عن المقاتل له وعن وراءه ولأن الاشتغال بالبعيد عنه يمكنه من انتهاز الفرصة في المسلمين لاشتغالهم عنه قيل لأحمد رحمه الله: يحكون عن ابن المبارك أنه قيل له تركت قتال العدو عندك وجئت إلى ههنا قال؟ هؤلاء أهل كتاب؟ فقال أبو عبد الله سبحانه الله ما أدري ما هذا أقول يترك العدو عنده ويحيى إلى ههنا؟ أف يكون هذا؟ أو يستقيم هذا وقد قال الله تعالى [قاتلوا الذين يلونكم من الكفار] ولو أن أهل خراسان كلهم عملوا على هذا لم يجاهد الترك أحد وهذا والله أعلم إنما فعله ابن المبارك لكونه متبرعاً بالجهاد والكفاية حاصلة بنيره من أهل الديوان واجناد المسلمين والمتبرع له ترك الجهاد بالكلية فكان له أن يجاهد حيث شاء ومع من شاء. إذا ثبت هذا فمن كان له نذر في البداية بالأبعد لكونه أخوف أو لمصلحة في البداية به لقربه وامكان الفرصة منه أو لكون الاقرب مهادناً أو يمنع مانع من قتاله فلا بأس بالبداية بالأبعد للحاجة.

(فصل) وأسر الجهاد موكول إلى الامام واجتهاده ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك وينبغي أن يبتدئ بترتيب قوم في اطراف البلاد يكفون من بازائهم من المشركين ويأمر بعمل حصونهم وحفر خنادقهم وجميع مصالحهم ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلدهم امر الحرب وتدير الجهاد ويكون ممن له رأي وعقل ونجدة وبصر بالحرب ومكيدة العدو مع أمانة ورفق بالمسلمين ونصح لهم وإنما يبدأ

أكثر ضرراً وفي قتاله دفع ضرره عن المتأبل له وعن وراءه والاشتغال بالبعد عنه يمكنه من انتهاز الفرصة في المسلمين لاشتغالهم عنه ، قيل لأحمد يحكون عن ابن المبارك انه قيل له تركت قتال العدو عندك وجئت الى ههنا ؟ قل هؤلاء أهل الكتاب فقال ابو عبد الله سبحانه الله ما أدري ما هذا القول ؟ يترك العدو عنده ويحيى الى ههنا أفيكون هذا ؟ او يستقيم هذا ؟ وقد قال الله تعالى (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) لو ان أهل خراسان كلهم علموا على هذا لم يجاهدوا الترك أحد وهذا والله أعلم انما فعله ابن المبارك لكونه متبرعاً بالجهاد والكفاية حاصلة بغيره من أهل الديوان وأجناد المسلمين والمتبرع له ترك الجهاد بالكلية فكان له ان يجاهد حيث شاء ومع من شاء . اذا ثبت هذا فان كان له عذر في البداية بالبعد لكونه أخوف او لمصلحة في البداية به لقربه وامكان الفرصة منه او لكونه الاقرب مهادناً او يمنع من قتاله مانع فلا بأس بالبداية بالبعد لكونه موضع حاجة

(فصل) وأمر الجهاد موكل إلى الامام واجتهاده ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك وينبغي أن يبتدي بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من بازائهم من المشركين ويأمر بعمل حصونهم وحفر خنادقهم وجميع مصالحهم ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلده أمر الحروب وتدير الجهاد ويكون ممن له رأي وعقل ومجدة وبصر بالحرب ومكيدة العدو ويكون فيه أمانة ورفق ونصح للمسلمين ، وانما يبدأ بذلك لانه لا يأمن عليها من المشركين ، ويفزو كل قوم من يليهم إلا ان يكون في بعض الجهات من

بذلك لانه لا يأمن عليها من المشركين ، ويفزو كل قوم من يليهم إلا ان يكون في بعض الجهات من لا يكفيه من يليه فينجدهم بقوم آخرين ويكونون معهم ويوصي من يؤمره أن لا يحمل المسلمين على مهلكة ولا يأمرهم بدخول مظلومة يخاف أن يقتلوا تحتها فان فعل ذلك فقد أساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل عليه ولا كفارة إذا أصيب واخذ منهم بطاعته لانه فعل ذلك باختياره ، فان عدم الامام لم يؤخر الجهاد لان مصلحته تفوت بتأخيرها ، وان حصلت غنيمة قسموها على موجب الشرع ، قال القاضي وتؤخر قسمة الاماء حتى يقوم إمام احتياطاً للفروج فان بعث الامام جيشاً وأمر عليهم أميراً فقتل أو مات فلجيش ان يؤمروا احدهم كما فعل أصحاب النبي ﷺ في جيش مؤتة لما قتل أمراؤهم أمروا عليهم خالد بن الوليد فبلغ النبي ﷺ فرضي امرهم وصوب رأيهم وسمى خالداً يومئذ « سيف الله »

[فصل] قال احمد قال عمر رضي الله عنه وفروا الاظفار في ارض العدو فانه سلاح قال احمد يحتاج اليها في ارض العدو ألا ترى انه إذا اراد أن يحل الجبل او الشيء فاذا لم يكن له اظفار لم يستطع وقال عز الحكيم بن عمرو امرنا رسول الله ﷺ ان لا نحني الاظفار في الجهاد فان القوة الاظفار [فصل] قال احمد يشيع الرجل إذا خرج ولا يتلقونه شيع علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ولم يتلقه ، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه شيع يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ويزيد ركب وأبو بكر رضي الله عنه يمشي فقال

لا يفي به من يليه فينقل اليهم قوما من آخرين ويتقدم إلى من يؤمره ان لا يحمل المسلمين على مهاكة ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن يقتلوا تحتها فان فعل ذلك فقد أساء وبستغفر الله تعالى وليس عليه عقل ولا كفارة اذا أصيب واحد منهم بطاعته لانه فعل ذلك باختياره ومعرفته ان عدم الامام لم يؤخر الجهاد لان مصلحته تفوت بتأخيره وإن حصلت غنيمة قسمها أهلها على موجب الشرع. قال القاضي ويؤخر قسمة الاماء حتى يظهر امام احتياطا للفروج فان بعث الامام جيشاً وأمر عليهم أميراً فقتل او مات فلبجيش أن يؤمروا أحدهم كما فعل أصحاب النبي ﷺ في جيش مؤتة لما قتل أمراؤهم الذين أمرهم النبي ﷺ أمروا عليهم خالد بن الوليد فبلغ النبي ﷺ ف رضي أمرهم وصوب رأيهم وسمى خالدًا يومئذ « سيف الله »

(فصل) قال احمد قال عمر وفروا الاظفار في أرض العدو فانه سلاح ، قال احمد يحتاج اليها في أرض العدو الا ترى انه اذا أراد ان يحل الجبل او الشيء فاذا لم يكن له اظفار لم يستطع وقال عن الحكم بن عمرو أمرونا رسول الله ﷺ ان لا ننحني الاظفار في الجهاد فان القوة الاظفار (فصل) قال احمد يشيع الرجل اذا خرج ولا يتلقونه شيع علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ولم يتلقه

وروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه شيع يزيد بن ابي سفيان حين بعثه إلى الشام

له يزيد يا خليفة رسول اما ان تركب واما ان انزل انا فامشي معك فقال لا أركب ولا تنزل اني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله تعالى، وشيع أبو عبد الله أبا الحارث الصائغ ونعلاه في يديه وذهب الى فعل أبي بكر رضي الله عنه اراد ان تغبر قدماه في سبيل الله وقل عن عوف بن مالك الخثعمي عن النبي ﷺ « من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » قال احمد ليس للثخمي صحبة وهو قديم

﴿ مسألة ﴾ (وتام الرباط أربعون يوما وهو لزوم الثغر للجهاد)

معنى الرباط الاقامة بالثغر مقويا للمسلمين على الكفار والثغر كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم وأصله من رباط الخيل لان هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم كل يعد لصاحبه فسمي المقام بالثغر رباطاً وان لم يكن خيل، وفيه فضل عظيم وأجر كبير قال احمد ليس يعدل الجهاد والرباط شيء والرباط دفع عن المسلمين وعن حريمهم وقوة لاهل الثغر ولاهل الغزو فالرباط عدي أصل الجهاد وفرعه والجهاد أفضل منه للعناء والتعب والمشقة وقد روي في فضل الرباط اخبار منها ما روى سلمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه فان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان » رواه مسلم وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « كل ميت يتختم على عمله الا الرباط في سبيل الله فانه

ويزيد راكب وابو بكر رضي الله عنه يمشي فقال له يزيد باخليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل انا فامشي معك، قال لا أركب ولا تنزل انني أحسب خطاي هذه في سبيل الله . وشيع ابو عبد الله ابا الحارث الصائغ وعلاه في يديه وذهب إلى فعل ابي بكر اراد ان تغبر قدماء في سبيل الله . وقال عن عوف بن مالك الخثعمي عن النبي ﷺ « من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار » قال احمد ليس للخثعمي صحبة وهو قديم

﴿مسئلة﴾ قال (وتمام الرباط أربعون يوما)

معنى الرباط الاقامة بالثغر مقويا للمسلمين على الكفار والنفرة كل مكان يخيف أهله مدو ويخيفهم وأصل الرباط من رباط الخيل لان هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم كل يعد لصاحبه فسمي المقام بالثغر رباطا وإن لم يكن فيه خيل وفضله عظيم وأجره كبير ، قال احمد ليس يعدل الجهاد عندي والرباط شيء والرباط دفع عن المسلمين وعن حريمهم وقوة لاهل الثغر ولاهل الغزو فلرباط أصل الجهاد وفرعه والجهاد أفضل منه للعناء والتعب والمشقة وقد روي في فضل الرباط أخبار منها ما روى سلمان قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « رباط

ينمو له عمله الى يوم القيامة ويؤمن من فتن انقبر » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عثمان بن عثمان رضي الله عنه انه قال على المنبر: اني كنت كنتكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ كراهية تفرقكم عني ثم بدالي ان أحد ثكموه ليختار امزؤ منكم لنفسه سمعت رسول الله ﷺ يقول « رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنازل » رواه أبو داود والاثرم وغيرهما . إذا ثبت هذا فن الرباط يقل ويكثر فكل مدة اقامتها بنية الرباط فهي رباط قلت أو كثرت ولهذا قال النبي ﷺ « رباط يوم — ورباط ليلة » قال أحمد يوم رباط وليلة رباط وساعة رباط وقال عن أبي هريرة رضي الله عنه من رباط يوما في سبيل الله كتب له أجر الصائم القائم ومن زاد زاده الله ، وروى سميد باسناده عن أبي هريرة قال رباط يوم في سبيل الله أحب الي من ان أوافق ليلة القدر في أحد المسجدين مسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ ومن رباط أربعين يوما فقد استكمل الرباط وتمام الرباط أربعون يوما روي ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه وقد ذكرنا خبر أبي هريرة ، وروى أبو اسبيخ في كتاب الثواب باسناده عن النبي ﷺ انه قال « تمام الرباط أربعون يوما » وروى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قدم على عمر بن الخطاب من الرباط فقال له كم رباطات قال ثلاثين يوما قال عزمت عليك الاربعين حتى تنها أربعين يوما فان رباط أكثر فله أجره كما قال أبو هريرة ومن زاد زاده الله

(فصل) وأفضل الرباط المقام بأشد اشغور خوفا لانهم أحوج ومقامه به انفع قال أحمد رحمه

ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه فان مات جرى عليه عمله الذي يعمل ، واجري عليه رزقه وأمن الفتان » رواه مسلم

وعن فضالة بن عبيد ان رسول الله ﷺ قال « كل ميت يختم على عمله إلا المرباط في سبيل الله فانه ينمو له عمله الى يوم القيامة ويؤمن من فتان القبر » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال على المنبر اني كنت كتمتكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ كراهية نفرقكم عني ثم بدا لي ان احدثكموه ليختار امرؤ منكم لنفسه سمعت رسول الله ﷺ يقول « رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنازل » رواه ابو داود والاثرم وغيرهم اذا ثبت هذا فان الرباط يقل ويكثر فكل مدة أقامها بنية الرباط فهو رباط قل او اكثر ولهذا قال النبي ﷺ « رباط يوم - ورباط ليلة » قول احمد يوم رباط وليلة رباط وساعة رباط . وقال عن ابي هريرة ومن رباط يوما في سبيل الله كتب له أجر الصائم اقامه ومن زاد زاده الله ، وروى سعيد ابن منصور باسناده عن عطاء الخراساني عن ابي هريرة رباط يوم في سبيل الله أحب الي من أن أوافق ليلة القدر في أحد المسجدين مسجد الحرام او مسجد رسول الله ﷺ ومن رباط اربعين يوما فقد استكمل الرباط وتمام الرباط اربعون يوما روي ذلك عن ابي هريرة وابن عمر . وقد ذكرنا خبر ابي هريرة وروى أبو الشيخ في كتاب اشواب باسناده عن النبي ﷺ أنه قال « تمام الرباط اربعون

الله : أفضل الرباط اشد هم كلبا وقيل لابي عبد الله فاين أحب اليك ان ينزل الرجل باهله ؟ قال كل مدينة معقل للمسلمين مثل دمشق وقال أرض الشام أرض الحشر ودمشق موضع يجتمع الناس اليه اذا غابت الروم ، قيل لابي عبد الله فهذه الاحاديث التي جاءت « ان الله تكفل لي باهل الشام » ونحو هذا قل ما أكثر ما جاء فيه ، وقيل له ان هذا في الثغور فأذكره وقال أرض القدس أين هي ولا يزال أهل الغرب ظاهرين ؟ هم أهل الشام ففسر أحمد الغرب في هذا الحديث بالشام وهو صحيح رواه مسلم وانما فسر به بذلك لان الشام يسمى مغرباً لانه مغرب للعراق كما يسمى العراق مشرقاً ولهذا قيل ولاهل المشرق ذات عرق وقد جاء في حديث مصرحاً به « لاتزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم بالشام » وفي حديث مالك بن يخامر عن معاذ رضي الله عنه قال « وهم بالشام » رواه البخاري وروى في تاريخه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لاتزال طائفة بدمشق ظاهرين » وقد روي في الشام أخبار كثيرة منها حديث عبد الله بن حوالة الأزدي رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال « ستجندون أجناداً جنداً بالشام وجنداً بالعراق وجنداً باليمن فقلت خربي يا رسول الله قال عليك بالشام فانها خيرة الله من ارضه يجتبي اليها خيرته من عباده فمن أبي فليلحق باليمن ويشق من غدره فان الله تكفل لي بالشام وأهله » رواه أبو داود بمعناه وكان أبو ادريس اذا روى هذا الحديث قال ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه وروي عن الاوزاعي قال اتيت المدينة فساكت من

يوماً « وروي عن نافع عن ابن عمر أنه قدم على عمر بن الخطاب من الرباط فقال له كم رابطت؟ قال ثلاثين يوماً قال عزمت عليك الأرجعت حتى تنهما أربعين يوماً، وإن رابط أكثر فله أجره كما قال أبو هريرة ومن زاد زاده الله .

(فصل) وأفضل الرباط المقام بأشد الثغور خوفاً لأنهم أحوج ومقامه به أنفع قال أحمد أفضل الرباط أشدهم كلباً وقيل لأبي عبد الله فأين أحب إليك أن ينزل الرجل بأهله؟ قال كل مدينة معقل للمسلمين مثل دمشق وقال أرض الشام أرض المحشر ودمشق موضع يجتمع إليه الناس إذا غلبت الروم قيل لأبي عبد الله فهذه الأحاديث التي جاءت « أن الله تكفل لي بالشام » ونحو هذا قال ما أكثر ما جاء فيه وقيل له أن هذا في الثغور فنكره وقال أرض القدس أين هي ولا يزال أهل الغرب ظاهرين هم أهل الشام ففسر أحمد الغرب في هذا الحديث بالشام وهو حديث صحيح رواه مسلم وإنما فسر به بذلك لأن الشام يسكنها مغرباً لأنه مغرب للعراق كما يسمى العراق مشرقاً ولهذا قيل ولاهل المشرق ذات عرق وقد جاء في حديث مصرحاً به « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم بالشام »

وفي الحديث عن مالك بن بخامر عن معاذ بن جبل قال وهم بالشام رواه البخاري في صحيحه وفي خبر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا تزال طائفة بدمشق ظاهرين » أخرجه البخاري

بها من العلماء؟ فقيل محمد بن المنكدر ومحمد بن كعب انقرظي ومحمد بن علي بن عبد الله بن العباس ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قتل والله لا بد أن بهذا قبلهم فدخلت إليه فأخذ بيدي وقال من أي اخواننا أنت؟ قلت من أهل الشام قال من أيهم؟ قلت من أهل دمشق قال حدثني أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ أنه قال « يكون للمسلمين ثلاث معقل فمقلهم في الملحمة الكبرى التي تكون بعمق انطاكية دمشق، ومقلهم من الدجال بيت المقدس، ومقلهم من يأجوج ومأجوج طور سيناء » رواه أبو نعيم في الحلية وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن فسطاط المسلمين يوم الملحمة بالقوطة إلى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير مدائن الشام » رواه أبو داود

﴿مسألة﴾ (ولا يستحب نقل أهله إليه وقال رسول الله ﷺ « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل)

قد ذكرنا هذا الحديث وهو صحيح رواه أبو داود وغيره وأراد بالثغر ههنا الثغر الخوف وهذا قول الحسن والأوزاعي لما روى يزيد بن عبد الله قال قال: عمر رضي الله عنه لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر رواه الأثرم ، ولأن الثغور الخوفة لا يؤمن ظفر العدو بها وبمن فيها واستيلاؤهم على الذرية والنساء

(١) قال شيخنا
تقي الدين الزربرائي
طاب ثراه وجدت
نسخة بالشام من
المغني وفيها هنا فصل
في فصل دمشق

في التاريخ ، وقد رويت في الشام أخبار كثيرة منها حديث عبدالله بن حوالة الأزدي ان النبي ﷺ قال « ستجندون أجناداً جنداً بالشام وجنداً بالعراق وجنداً باليمن » فقلت خر لي يا رسول الله قال عليك بالشام فانها خيرة الله من أرضه يجتبي اليها خيرته من عباده فمن أبي فليلحق باليمن ويشق من غدره فان الله تكفل لي بالشام وأهله » رواه ابو داود بمعناه وكان ابو ادريس اذا روى هذا الخبر قال ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه .

وروي عن الإوزاعي قال : أتيت المدينة فسألت من بها من العلماء ؟ فقل محمد بن الزكندر ومحمد بن كعب القرظي ومحمد بن علي بن عبدالله بن العباس ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت والله لا بد أن بهذا قبلهم فدخلت إليه فأخذ بيدي وقل من أي اخواننا أنت ؟ قلت من أهل الشام قال من أيهم ؟ قلت من أهل دمشق قال حدثني أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ أنه قال « يكون للمسلمين ثلاث معاقل فمقلهم في الملحمة الكبرى التي تكون بعمق أناطكية دمشق ، ومقلهم من الدجال بيت المقدس ، ومقلهم من يأجوج ومأجوج طور سيناء » رواه ابو نعيم في الحلية وفي خبر آخر عن أبي الدرداء ان رسول الله ﷺ قال « ان فسطاط المسلمين يوم الملحمة بالغوطة الى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير مدائن الشام » أخرجه ابو داود ، وروى سعيد بن منصور في سننه باسناده عن أبي النضر ان عوف بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أوصني قال

قل لا يابى عبد الله رحمه الله فتخلف على المنتقل بعياله الى الثغر الاثم ؟ قال كيف لا أخاف الاثم وهو يعرض ذريته للشركين ؟ وقال كنت أمر بالتحول بالاهل والعيال الى الشام قبل اليوم فانما انتهى عنه الآن لان الامر قد اقترب ، وقال لا بد لهؤلاء القوم من يوم قيل فذلك في آخر الزمان قال فهذا آخر الزمان قيل له فالنبي ﷺ كان يقرع بين نسائه فأيهن خرج سهمها خرج بها قال هذا للواحدة ليس الذرية قال الشيخ رحمه الله وهذا من كلام أحمد محمول على ان غير أهل الثغر لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم الى ثغر مخوف فأما أهل الثغر فلا بد لهم من السكنى بأهلهم لولا ذلك لغربت الثغور وتمطلت وخص الثغر الخوف بالكره لان الخوف عليها أكثر ولان الغالب من غير الخوفة سلامتها وسلامة أهلها (فصل) ويستحب لاهل الثغر ان يجتمعوا في مسجد واحد بحيث اذا حضر النفير صادفهم مجتمعين فيبلغ الخبر جميعهم ويراهم عين الكفار فيعلم كثرتهم فيخوف بهم لانهم اذا كانوا متفرقين رأى الجاسوس قتلهم ، وروي عن الاوزاعي انه قال في المساجد التي بالثغر لو ان لي عليها ولاية لسمرت أبوابها حتى تكون صلاتهم في مسجد واحد حتى اذا جاء النفير وهم متفرقون لم يكونوا مثلهم اذا كانوا في موضع واحد (فصل) في الحرس في سبيل الله وفيه ثواب عظيم وفضل كبير قال ابن عباس رضي الله عنهما سمعت رسول الله ﷺ يقول عيانان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن سهل بن الحنفلية أنهم ساروا مع رسول

«عليك بجبل الحر» قال وما جبل الحر؟ قال «ارض المحشر» وبإسناده عن عطاء الخراساني بلغني ان رسول الله ﷺ قال «رحم الله اهل المقبرة» ثلاث مرات فسئل عن ذلك فقال «تلك مقبرة تكون بمسقلان» فكان عطاء يرابط بها كل عام أربعين يوماً حتى مات، وروى الدارقطني في كتابه المحرج على الصحيحين بإسناده عن ابن عمر ان النبي ﷺ صلى على مقبرة فقيل له يا رسول الله اي مقبرة هي؟ قال «مقبرة بأرض المدو يقل لها عسقلان يفتحها ناس من امتي يبعث الله منها سبعين ألف شهيد فيشفع الرجل في مثل ربيعة ومضر ولكل عروس وعروس الجنة عسقلان» وبإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلاً أتى النبي ﷺ فقال اني اريد ان اغزو؟ فقال «عليك بالشام واهله ثم الزم من الشام عسقلان فانها إذا دارت الرحى في امتي كان اهلها في راحة وعافية»

(فصل) ومذهب أبي عبد الله كراهة نقل النساء والذرية إلى الثغور المخوفة وهو قول الحسن والأوزاعي لما روى يزيد بن عبد الله قال: قال عمر لا تنزلوا المسلمين ضفة البحر رواه الأثرم بإسناده ولان الثغور المخوفة لا يؤمن ظفر العدو بها ومن فيها واستيلاؤهم على الذرية والنساء قيل لابي عبد الله فتخاف على المنتقل بعياله إلى الثغر الاثم؟ قال كيف لا اخاف الاثم وهو يعرض ذريته للمشركين؟ وقال كنت آمر بالتحول بالاهل والعيال إلى الشام قبل اليوم فأنا انهي عنه الآن لان الامر قد اقرب وقال لا بد لهؤلاء القوم من يوم قيل فذلك في آخر الزمان قال فهذا آخر الزمان قيل فالنبي ﷺ

الله ﷺ يوم حنين فأطنبوا السير حتى كان عشية قال من يحرسنا الليلة؟ قال أنس بن أبي مرثد الغنوي أنا يا رسول الله قال «فاركب» فركب فرساً له وجاء إلى رسول الله ﷺ فقال له «استقبل هذا الشعب حتى تكون في أعلاه ولا نفرن من قبلك الليلة» فلما أصبحنا جاء رسول الله ﷺ إلى مصلاه فركع ركعتين ثم قال «هل أحسستم فارسكم؟» قالوا لا فتوب بالصلاة فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب حتى إذا قضى رسول الله ﷺ قال «ابشروا قد جاء فارسكم» فإذا هو قد جاء حتى إذا وقف على رسول الله ﷺ قال اني انطلقت حتى كنت في أعلى هذا الشعب حيث أمرني رسول الله ﷺ فلما أصبحت اطلعت الشعبين كمايها فنظرت فلم أر أحداً فقال له رسول الله ﷺ «هل نزلت الليلة؟» قال لا إلا مصلياً أو قاضي حاجة فقال له رسول الله ﷺ «قد أوجبت فلا ذايك أن لا تعمل بعدها» رواه ابو داود، وعن عثمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة قيام ليلاً أو صيام نهارها» رواه ابن سنجر

﴿مسئلة﴾ (وتجب الهجرة على من يعجز عن إظهار دينه في دار الحرب وتستحب لمن قدر عليه) الهجرة هي الخروج من دار الكفر إلى دار الاسلام قال الله تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا ألم تكن ارض الله واسعة فهاجروا فيها؟) الآيات. وروى عن النبي ﷺ انه قال «أنا بريء من مسلم بين مشركين»

كان يقرع بين نساءها فأيتن خرج سهمها خرج بها قال هذا للواحدة ليس الذرية. وهذا من كلام احمد محمول على ان غير اهل الثغر لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم الى ثغر مخوف فأما اهل الثغر فلا بد لهم من السكنى بأهلهم لولا ذلك لخربت الثغور وتمطلت وخص الثغور المخوفة بدليل انه اخذ سكنى دمشق ونحوها مع كونها ثغراً لان الغالب سلامتها وسلامة أهلها .

[فصل] ويستحب لاهل الثغر ان يجتمعوا في المسجد الاعظم لصلواتهم كلها ليكون اجمع لهم وإذا حضر الثغر صادفهم مجتمعين فيبلغ الخبر جميعهم ، وان جاء خبر يحتاجون إلى سماعه أو أمر يراد اعلامهم به يعلمونه ويراهم عين الكفار فيعلم كثرتهم فيخوف بهم . قال احمد ان كانوا متفرقين يرى الجاسوس قلتهم . قال وبلغني عن الاوزاعي أنه قال في المساجد التي بالثغر لو أن لي عليها ولاية لسمرت أبوابها ولم يقل لخربتها حتى تكون صلاتهم في موضع واحد حتى اذا جاء الثغر وهم متفرقون لم يكونوا مثلهم اذا كانوا في موضع واحد

(فصل) وفي الحرس في سبيل الله فضل كبير قال ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ يقول « عينا لا تمسها النار عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، وقال النبي ﷺ « رحم الله حارس الحرس » وعن سهل بن الحنفلية أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم حنين فاطنوا السير حتى كان عشية قال « من يحرسنا الليلة؟ » قال

رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، ومعناه لا يكون بموضع يرى نارهم ويرون ناره إذا أوقدت في أي وأخبار سوى هذين كثير

(فصل) وحكم الهجرة باق لا ينقطع إلى يوم القيامة في قول عامة أهل العلم ، وقال قوم قد انقطعت الهجرة لان النبي ﷺ قال « لا هجرة بعد الفتح » وقال « قد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية » وروي ان صفوان بن أمية لما أسلم قيل له لادين لمن لم يهاجر فأتى المدينة فقال له النبي ﷺ « ما جاء بك أبا وهب؟ » قال قيل انه لادين لمن لم يهاجر قال « ارجع أبا وهب الى أباطح مكة أقروا على مساكنكم فقد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية » روى ذلك كله سعيد

ولنا ما روى معاوية رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » رواه أبو داود ، وروي عن النبي ﷺ قال « لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد » رواه سعيد وغيره مع إطلاق الآيات والأخبار الدالة عليها ، وتحقق المعنى المقتضي لها في كل زمان

وأما الأحاديث الأول فأراد بها لا هجرة بعد الفتح من بلد قد فتح ، وقوله لصفوان « ان الهجرة قد انقطعت » يعني من مكة لان الهجرة الخروج من بلد الكفار فإذا فتح لم يبق بلد الكفار فلا تبقى منه هجرة ، وهكذا كل بلد فتح لا تبقى منه هجرة إنما الهجرة النية

أنس بن أبي مرثد الغنوي أنا يارسول الله قال «فاركب» فركب فرساً له وجاء إلى رسول الله ﷺ فقال له «استقبل هذا الشعب حتى تكون في أعلاه ولا نفرن من قبلك الليلة» فلما أصبحنا جاء رسول الله ﷺ إلى مصلاه فركع ركعتين ثم قال «هل أحسستم فارسكم الليلة؟» قالوا لا ثوب بالصلاة فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب حتى إذا قضى رسول الله ﷺ صلاته وسلم قال «أبشروا قد جاءكم فارسكم» فإذا هو قد جاء حتى وقف على رسول الله ﷺ فقال أبي انطلقت حتى كنت في أعلى هذا الشعب حيث أمرني رسول الله ﷺ فلما أصبحت اطلمت الشمين كليهما فنظرت فلم أر أحداً فقال له رسول الله ﷺ «هل نزلت الليلة؟» قال لا المصلياً أو قاضياً حاجة فقال له رسول الله ﷺ «قد أوجبت فلا عليك أن لا تعمل بعدها» رواه أبو داود، وعن عثمان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول «حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة قيام ليها وصيام نهارها» رواه ابن سنجر

❦ مسألة ❦ قال (وإذا كان أبواه مسلمين لم يجهادا تطوعا إلا باذنها)

روي نحو هذا عن عمر وعثمان وبه قال مالك والاوزاعي والثوري والشافعي وسائر أهل العلم وقد روى عبد الله بن عمرو بن العاص قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يارسول الله أجاهد؟

(فصل) والناس في الهجرة على ثلاثة أضرب [أحدها] من تجب عليه وهو من يقدر عليها ولا يمكنه إظهار دينه أو لا يمكنه إقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار فهذا تجب عليه الهجرة لقول الله تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فهاجروا فيها؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً) وهذا وعيد شديد يدل على الوجوب ، ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر عليه والهجرة من ضرورة الواجب وتمتته وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

[الثاني] من لا هجرة عليه وهو من يهجز عنها إما أرض أو إكراه على الإقامة أو ضعف من النساء والولدان وشبههم فهذا لا هجرة عليه لقول الله تعالى (إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً * فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً) فهذه لا توصف باستحباب لعدم القدرة عليها

(الثالث) من تستحب له ولا تجب عليه وهو من يقدر عليها لكنه يتمكن من إظهار دينه مع إقامته في دار الكفار فيستحب له لمتمكن من جهادهم وتكثير المسلمين ومعاونتهم ويتخلص من تكثير الكفار ومخالفتهم ورؤية المنكر بينهم ، ولا تجب عليه لا مكان إقامة واجب دينه بدون الهجرة وقد كان العباس عم النبي ﷺ رضي الله عنه مقبلاً بمكة مع إسلامه

فقال « ألك أبوان ؟ قال نعم قال - ففيهما فجاهد » وعن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . وفي رواية فقال جئت أبيك على الهجرة وترك ابوي يبيكان قال « ارجع اليهما فاضحكهما كما أبكيتهما » وعن أبي سعيد أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ « هل لك باليمن أحد ؟ » قال نعم أبواي قال « أذنالك ؟ » قال لا قال « فارجع فاستأذنهما فان أذنالك فجاهد وإلا فبرهما » رواه أبو داود ولان بر الوالدين فرض عين ، والجهاد فرض كفاية وفرض العين يقدم فاما ان كان أبواه غير مسلمين فلا اذن لهما وبذلك قال الشافعي وقال الثوري لا يغزو إلا باذنهما لعموم الاخبار

ولنا ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يجاهدون وفيهم من له أبوان كافران من غير استئذانهما منهم أبو بكر الصديق وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان مع النبي ﷺ يوم بدر وأبوه رئيس المشركين يومئذ قتل بيدر وأبو عبيدة قتل أباه في الجهاد فانزل الله تعالى [لا تجذبوا] الآية وعموم الاخبار مخصص بما روينا فاما ان كان أبواه رقيقين فعموم كلام الحارثي يقتضي وجوب استئذانهما لعموم الاخبار ولأنهما أبوان مسلمان فأشبه الحارين ويحتمل أن لا يعتبر اذنهما لانه لا ولاية لهما وان كانا مجنونين فلا اذن لهما لانه لا يمكن استئذانهما

وروي ان نعيم النخام حين أراد أن يهاجر جاءه قومه بنوعدي فقالوا له أقم عندنا وأنت على دينك ونحن نمنعك من يريد أذاك واكفنا ما كنت تكفينا وكان يقوم بيتامى بني عدي وأراملمهم فتخلف عن الهجرة مدة ثم هاجر بعد وقال له النبي ﷺ « قومك كانوا أخيراً لك من قومي لي : قومي أخرجوني وأرادوا قتلي وقومك حفظوك ومنعوك » فقال يارب الله قومك أخرجوك إلى طاعة الله وجهاد عدوه وقومي ثبطوني عن الهجرة وطاعة الله وانحو هذا القول

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجاهد من عليه دين لا ولاء له ، ومن أحد أبويه مسلم إلا باذن غريمه وأبيه إلا أن يتعين عليه الجهاد فإنه لا طاعة لهما في ترك فريضة)

من كان عليه دين حل أو مؤجل لم يحجز له الخروج إلى الغزو إلا باذن غريمه إلا أن يك وفاء أو يقيم به كفيلاً أو يوثقه برهن وبهذا قال الشافعي ، ورخص مالك في الغزو لمن لا يقدر على قضاء دينه لانه لا تتوجه عليه المطالبة به ولا حبسه من أجله فلم يمنع من الغزو كما لو لم يكن عليه دين ولنا أن الجهاد تقصد منه الشهادة التي تفوت بها النفس فيفوت الحق بفواتها ، وقد روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً يكفر عني خطاياي ؟ قال « نعم إلا الدين فان جبريل قال لي ذلك »

وأما اذا تعين عليه الجهاد فلا إذن لغريمه لانه تعلق بعينه فكان مقدماً على ما في ذمته كسائر فروض الاعيان ، ولكن يستحب له أن لا يتعرض لمطان القتل من المبارزة والوقوف في أول المقاتلة لان فيه تعريضاً

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا خوطب بالجهاد فلا إذن لهما وكذلك كل الفرائض لاطاعة لهما في تركها)

يعني اذا وجب عليه الجهاد لم يعتبر إذن والديه لانه صار فرض عين وتركه معصية ولا طاعة لاحد في معصية الله وكذلك كل ما وجب مثل الحج والصلاة في الجماعة والجمع والسفر للعلم الواجب قال الاوزاعي لاطاعة للوالدين في ترك الفرائض والجمع والحج والقتال لانها عبادة تعينت عليه فلم يعتبر إذن الابوين فيها كالصلاة ولان الله تعالى قال (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ولم يشترط إذن الوالدين

(فصل) وإن خرج في جهاد تطوع باذنها فمنعه منه بعد سيره وقبل وجوبه فعليه الرجوع لانه معنى لو وجد في الابتداء منع فاذا وجد في اثنا منعه كسائر الموانع إلا ان يخاف على نفسه في الرجوع أو يحدث له عذر من مرض أو ذهاب نفقة أو نحوه فان أمكنه الإقامة في الطريق والا مضى مع الجيش فاذا حضر الصف تعين عليه بحضوره ولم يبق لهما إذن ، وإن كان رجوعهما عن الإذن بعد تعين الجهاد عليه لم يؤثر رجوعهما شيئاً ، وإن كانا كافرين فاسلما ومنعهما كان ذلك كنعهما بعد اذنها سواء وحكم

بتفويت الحق ، فإن ترك وفاء أو اقام كغيلة فله الغزو بغير إذن نعم عليه أحمد فيمن ترك وفاء لان عبد الله بن عمرو بن حرام خرج الى احد وعليه دين كثير فاستشهد وقضاه عنه ابنه جابر بعلم النبي ﷺ ولم يلمه النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر فعله بل مدحه وقال « مازالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعت موته » وقال لابنه جابر « أشعرت ان الله أحيا أباك وكلمه كفاحا »

(فصل) ومن كان أبواه مسلمين لم يجاهد بغير اذنها تطوعا روي نحر ذلك عمر وعثمان رضي الله عنهما وبه قال مالك والاوزاعي والثوري والشافعي وسائر أهل العلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أجاهد ؟ قال « ألك أبوان ؟ » قال نعم قال « ففيهما فجاهد » وروى ابن عباس نحوه قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وفي رواية قال : جئت ابايعك على الهجرة وترك أبي يكيان قال « ارجع اليهما فاضحكهما كما أبكيتهما » وعن أبي سعيد ان رجلا هاجر الى رسول الله ﷺ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « هل لك باليمن احد ؟ » قال نعم ابواي ، قال « أذنا لك ؟ » قال لا ، قال « فارجم فاستأذنها فان أذنا لك فجاهد والا فترهما » رواه ابو داود ، ولان بر الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين يقدم وكذلك ان كان أحدهما مسلماً لم يجاهد بغير إذنه لان بره فرض عين فقدم على الجهاد كالأبوين ، فأما ان كانا غير مسلمين فلا إذن لهما وهذا قول الشافعي وقول اشوري لا يغزو إلا باذنها لمعوم الاخبار .

الغريم يأذن في الجهاد ثم يمنع منه حكم الوالد على ما فصلناه ، فاما ان حدث للانسان في نفسه عذر من مرض او عى او عرج فله الانصراف سواء التقى الزحفان او لم يلتقيا لانه لا يمكنه القتال ولا فائدة في مقامه

(فصل) وإن أذن له والده في الغزو وشرطا عليه ان لا يقاتل فحضر ا قتال تعين عليه وسقط شرطهما كذلك قال الاوزاعي وابن المنذر لانه صار واجبا عليه فلم يبق لها في تركه طاعة ولو خرج بغير اذنها فحضر القتال ثم بدا له الرجوع لم يجز له ذلك

(فصل) ومن عليه دين حال او مؤجل لم يجز له الخروج الى الغزو إلا باذن غريمه الا ان يترك وفاء او يقيم به كفيلا او يوثقه برهن وبهذا قال الشافعي ورخص مالك في الغزو لمن لا يقدر على قضاء دينه لانه لا تتوجه المطالبة به ولا حبسه من اجله فلم يمنع من الغزو كما لو لم يكن عليه دين

ولنا ان الجهاد تقصد منه الشهادة التي تفوت بها النفس فيفوت الحق بنواها وقد جاء ارجلا جاء الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ان قتلتي في سبيل الله صابرا محتسبا تكفر عني خطاياي ؟ قال « نعم الا الدين فان جبريل قل لي ذلك » رواد مسلم . وأما إذا تعين عليه الجهاد فلا اذن لغريمه لانه تعاق بعينه فكان مقدما على ما في ذمته كسائر فروض الاعيان ولكن يستحب له ان لا يتعرض لمظان القتل من المبارزة والوقوف في اول المقاتلة لان فيه تعريرا بتفويت الحق، وإن ترك وفا . او

ولنا أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يجاهدون وفيهم من أبواه كافران ولم يستأذنها منهم أبو بكر الصديق وأبو حذيفة بن عتبة كان مع النبي ﷺ يوم بدر وأبو هريرة المشركين يومئذ وأبو عبيدة قتل أباه في الجهاد فأنزل الله تعالى (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر) الآية وهذا يخص عموم الاخبار فان كنا رقيقين فعموم كلامه ههنا يقتضي وجوب استئذنانها وهو ظاهر كلام الخرقى لظاهر الاخبار ولانها مسلمان اشبهما الحرين ويحتمل أن لا يعتبر اذنها لانه لا ولاية لها فان كانا مجنونين فلا اذن لها لعدم اعتبار قولها .

(فصل) فان تعين عليه الجهاد سقط اذنها وكذلك كل فرائض الاعيان لاطاعة لها في تركها لان تركها معصية ولا طاعة لاحد في معصية الله وكذلك كل ماوجب كالحج وصلاة الجماعة والجمع والسفر للعالم الواجب لانها فرض عين فلم يعتبر اذن الابوين فيها كالصلاة ولان الله تعالى قل (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ولم يشترط اذن الوالدين .

(فصل) فان خرج في جهاد تطوع باذنها فنعاه منه بعد سيره وقبل تعينه عليه فعليه الرجوع لانه معنى لو وجد في الابتداء منع فنع إذا وجد في أثناءه كسائر الموانع إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع أو يحدث له عذر من مرض أو نحوه فان أمكنه الإقامة في الطريق وإلا مضى مع الجيش وإذا حضر الصف تعين عليه لحضوره وسقط اذنها وان كان رجوعهما عن الاذن بعد تعين الجهاد عليه لم يؤثر

أقام كفيلاً فله الغزو بغير إذن نص عليه أحمد فيمن ترك وفاء لان عبد الله بن حرام أبا جابر بن عبد الله خرج إلى أحد وعليه دين كثير فاستشهد وقضاه عنه ابنه بعلم النبي ولم يذمه النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر فعله بل مدحه وقال «ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفتهم» وقال لابنه جابر «أشعرت ابن الله أحيا أباك وكله كفاحاً»

(مسئلة) قال (ويقاتل أهل الكتاب والمجوس ولا يدعون لان الدعوة قد بلغتهم ويدعي عبدة الاوثان قبل أن يحاربوا)

أما قوله في أهل الكتاب والمجوس لا يدعون قبل القتال فهو على عمومته لان الدعوة قد انتشرت وعمت فلم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة إلا نادر بعيد، وأما قوله يدعي عبدة الاوثان قبل أن يحاربوا فليس بعام فان من بلغت الدعوة منهم لا يدعون وإن وجد منهم من لم تبلغه الدعوة دعي قبل القتال، وكذلك إن وجد من أهل الكتاب من لم تبلغه الدعوة دعوا قبل القتال قال أحمد إن الدعوة قد بلغت وانتشرت ولكن إن جاز أن يكون قوم خلف الروم وخلف الترك على هذه الصفة لم يجز قتالهم قبل الدعوة وذلك لما روى بريدة قل: كان النبي ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أمره بتقوى الله في خاصته وبمن معه من المسلمين وقال «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الاسلام فان

شيئاً وإن كانوا كافرين فأسلموا ومنعاهم كان كمنعها بعد اذنها سواء، وحكم الغريم يأذن في الجهاد ثم يمنع منه حكم الوالد على ما فصلناه، فأما ان حدث للانسان في نفسه مرض أو عوى أو عرج فله الانصراف سواء اتقى الصفان أولاً لانه لا يمكنه القتال فلا فائدة في مقامه.

(فصل) فان أذن له والداه في الجهاد وشرطاً عليه أن لا يقاتل فحضر القتال تعين عليه وسقط شرطهما كذلك قال الاوزاعي وابن المنذر لانه صار واجباً عليه فلم يبق لها في تركه طاعة ولو خرج بغير اذنها فحضر القتال ثم بدا له الرجوع لم يجز له ذلك.

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز للمسلمين الفرار من ضعفهم إلا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة فان زاد الكفار فلهم الفرار إلا أن يغلب على ظنهم الظفر)

وجملة ذلك أنه إذا اتقى المسلمون والكفار وجب اثبات وحرر الفرار لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا) وقوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار) الآية، وقد عد النبي ﷺ الفرار من الزحف من الكفار وحي عن الحسن والضحاك أن هذا كان يوم بدر خاصة ولا يجب في غيرها.

أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان هم ابوا فادعهم إلى إعطاء الجزية فان أجابوك فقبل منهم وكف عنهم فان ابوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم» رواه أبو داود ومسلم وهذا يحتمل انه كان في بدء الامر قبل انتشار الدعوة وظهور الاسلام فاما اليوم فقد انتشرت الدعوة فاستغني بذلك عن الدعاء عند القتال قال احمد كان النبي ﷺ يدعو الى الاسلام قبل ان يحارب حتى أظهر الله الدين وعلا الاسلام ولا أعرف اليوم أحدا يدعي قد بلغت الدعوة كل أحد فالروم قد بلغت الدعوة وعلموا ما يراد منهم وانما كانت الدعوة في اول الاسلام وان دعا فلا بأس وقدر روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون آمنون وإبليسهم تسقى على الماء فقتل مقاتلة وسبي للذرية متفق عليه وعن الصعب بن جثامة قال سمعت رسول الله ﷺ يسئل عن الديار من ديار المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذرائعهم فقال «هم منهم» متفق عليه وقال سلمة بن الأكوع امر رسول الله ﷺ أبا بكر فغزونا ناساً من المشركين فبيتناهم رواه أبو داود. ويحتمل ان يحمل الامر بالدعوة في حديث بريدة على الاستحباب فانها مستحبة في كل حال وقد روي ان النبي ﷺ أمر غياً حين اعطاه الراية يوم خيبر وبعثه الى قتالهم ان يدعومهم وهم ممن بلغت الدعوة رواه البخاري ودعا خالد بن الوليد طليحة الاسدي حين تذبأ فلم يرجع فآظهره الله عليه ودعا سلمان أهل فارس. فاذا ثبت هذا فان كان المدعو من اهل الكتاب أو مجوساً دعاهم الى

ولنا أن الأمر مطلق والخبر عام فلا يجوز انتقيد والتخصيص إلا بدليل، وإنما يجب اثبات بشرطين (أحدهما) أن لا يزيد الكفار على ضعف المسلمين فان زادوا جاز الفرار لقول الله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) وهذا وان كان لفظه لفظ الخبر فهو أمر بدليل قوله (الآن خفف الله عنكم) ولو كان خبراً على حقيقة لم يكن ردنا من غلبة الواحد للعشرة الى غلبة الاثنین تخفيفاً ولان خبر الله تعالى صدق لا يقع بخلاف مخبره وقد علم أن الظفر والغلبة لا يحصل للمسلمين في كل موطن يكون العدو فيه ضعف المسلمين فمادون فعلم انه أمر وفرض ولم يأت شيء ينسخ هذه الآية في كتاب ولا سنة فوجب الحكم بها ، قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) فشق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ثم جاء تخفيف فقال (الآن خفف الله عنكم) إلى قوله - يغلبوا مائتين) فلما خفف الله عنهم من العدد نقص من الصبر بقدر ما خفف من العدد ، رواه أبو داود وقل ابن عباس من فر من اثنين فقد فر ومن فر من ثلاثة فما فر (الثاني) ان لا يقصد بفراره التحيز الى فئة ولا التحرف لقتال فان قصد أحد هذين أيسح له لان الله تعالى قال (إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة) ومعنى التحرف للقتال أن ينحاز الى موضع يكون القتال فيه أمكن مثل أن ينحاز من مواجهة الشمس أو الريح إلى استدبارها أو من نزول إلى علو أو من معطشة إلى موضع

الاسلام فان أبوا دعام الى اعطاء الجزية فان أبوا قاتلهم وان كانوا من غيرهم دعام الى الاسلام فان أبوا قاتلهم ومن قتل منهم قبل الدعاء لم يضمن لانه لا إيمان له ولا أمان فلم يضمن كنساء من بلغته الدعوة وصبيانهم .

(مسئلة) قال (ويقاتل أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن بد وم صاغرون ويقاتل من سوام من الكفار حتى يسلموا)

وجملته ان الكفار ثلاثة أقسام (قسم) أهل كتاب وهم اليهود والنصارى ومن اتخذ التوراة والانجيل كتابا كالسامرة والفرنج ونحوهم فهؤلاء تقبل منهم الجزية ويقرون على دينهم إذا بذلوا بقول الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) (وقسم) لم يشبهه كتاب وهم المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم واقرارهم بها لقول النبي ﷺ «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في هذين القسمين (وقسم) لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الاوثان ومن عبد ما استحسن وسائر الكفار فلا تقبل منهم الجزية ولا يقبل منهم سوى الاسلام هذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي . وروي عن احمد ان

ماء أو يفر بين أيديهم لتنتفض صفوفهم أو تنفرد خيلهم من رجالهم أو ليجد فيهم فرصة أو ليستند إلى جبل ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوماً في خطبته إذ قال ياسارية بن زبيد الجبل ظلم الذئب من استرعاه الغنم فانكرها الناس، فقال علي رضي الله عنه دعوه فلما نزل سألوه عما قال لهم فلم يغترق به وكان بحث سارية إلى ناحية العراق لوزومهم فلما قدم ذلك الجيش أخبروا أنهم تمردوا يوم الجمعة فظفر عليهم فسمعوا صوت عمر فتحيزوا إلى الجبل فنجوا من عدوهم وانتصروا عليهم وأما التحيز إلى فئة فهو ان يصير إلى فئة من المسلمين ليكون معهم فيقوى بهم على عدوه وسواء بعدت المسافة أو قربت قال القاضي لو كانت الفئة بخراسان والفئة بالحجاز جاز التحيز إليها ونحوه ذكر أصحاب الشافعي لان ابن عمر رضي الله عنهما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «إني فئة لكم» وكانوا يمكن بعيد عنه وقال عمر رضي الله عنه انا فئة كل مسلم وكانوا بالمدينة وجيوشه بمصر والشام والعراق وخراسان رواهما سعيد، وقال عمر رضي الله عنه رحم الله أبا عبيد لو كان تحيز إلي لكنت له فئة. وإذا خشي الاسر فالاولى ان يقاتل حتى يقتل ولا يسلم نفسه للاسر لانه يفوز بالثواب والدرجة الرفيعة ويسلم من تحكم الكفار عليه بالعذيب والاستخدام والفتنة، فان استأسر جاز لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ بعث عشرة عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت ففترت

الجزية تقبل من جميع الكفار الا عبدة الأوثان من العرب . وهو مذهب ابي حنيفة لأنهم يقرّون على دينهم بالاسترقاق فيقرّون ببذل الجزية كالمجوس ، وحكي عن مالك أنها تقبل من جميع الكفار الا كفار قريش لحديث بريدة الذي في المسئلة قبل هذه وهو عام ولأنهم كفار فأشبهوا المجوس .

ولنا عموم قوله تعالى (اقتلوا المشركين) وقول النبي ﷺ « امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » خص منها اهل الكتاب بقوله تعالى (من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والمجوس بمثله « سنوا بهم سنة اهل الكتاب » فن عداها يبق على مقتضى العموم ولان الصحابة رضي الله عنهم توقفوا في اخذ الجزية من المجوس ولم يأخذ عمر منهم الجزية حتى روى له عبد الرحمن بن عوف ان النبي ﷺ قال « سنوا بهم سنة اهل الكتاب » وثبت عندهم ان النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر وهذا يدل على انهم لم يقبلوا الجزية ممن سواهم فانهم إذا توقفوا فيمن له شبهة كتاب ففيم من لا شبهة له أولى ثم أخذ الجزية منهم للخبر المختص بهم فيدل على انهم لم يأخذوها من غيرهم ولان قول النبي ﷺ « سنوا بهم سنة اهل الكتاب » يدل على اختصاص اهل الكتاب ببذل الجزية إذ لو كان عاماً في جميع الكفار لم يختص اهل الكتاب باضافتها اليهم ولأنهم تفاظ كفرهم لكفرهم بالله وجميع كتبه ورسله ولم تكن لهم شبهة فلم يقرّوا ببذل الجزية كقريش وعبدة الاوثان من العرب ولان تغليظ

اليهم هذيل بقريب من مائة رجل رام فلما أحس بهم عاصم وأصحابه لجؤا إلى فدفة فقالوا لهم انزلوا فاعطونا أيديكم وكم العهد والميثاق ان لا نقتل منكم أحداً قتال عاصم اما انا فلا أنزل في ذمة مشرك فرموم بالنبل فقتلوا عاصم مع سبعة معه ونزل اليهم ثلاثة على العهد والميثاق منهم خبيب وزيد بن الدثنة فلما استمكنوا منهم اطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها متفق عليه فعاصم أخذ بالمزمة وخبيب وزيد أخذوا بالرخصة وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم

(فصل) فان كان العدو أكثر من ضعف المسلمين فغلب على ظن المسلمين الظفر فالأولى لهم الثبات لما في ذلك من المصلحة ويجوز لهم الانصراف لأنهم لا يأمنون العطب والحكم علق على مظنته وهو كونهم أقل من نصف عدوهم ولذلك لزمهم الثبات إذا كانوا أكثر من النصف وان كان غلب على ظنهم الهلاك فيه، ويحتمل ان يلزمهم الثبات اذا غلب على ظنهم الظفر لما فيه من المصلحة فان غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والسلامة في الانصراف فالأولى لهم الانصراف وان ثبتوا جازلان لهم غرضاً في الشهادة مع جواز الغلبة أيضاً وان غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف فالأولى لهم الثبات لينالوا درجة الشهداء المقبلين على القتال محتسبين فيكونوا افضل من المولين ولانه يجوز ان يغلبوا أيضاً فقد قال تعالى (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) الآية ولذلك صبر عاصم وأصحابه فقاتلوا حتى أكرمهم الله بالشهادة

الكفر له اثر في تحم القتل وكونه لا يقر بالجزية بدليل المرتد ، وأما المجوس فإن لهم شبهة كتاب والشبهة تقوم مقام الحقيقة فيما يبنى على الاحتياط فحرمت دماؤهم ولم يثبت حل نساءهم وذبايحهم لان الحل لا يثبت بالشبهة ولان الشبهة لما اقتضت تحريم دمايتهم اقتضت تحريم ذبايحهم ونساءهم ليثبت التحريم في المواضع كلها تغليباً له على الاباحة ولان لم أنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق

(مسئلة) قال (وواجب على الناس اذا جاء العدو ان ينفروا القل منهم والمكث ولا يخرجوا الى العدو الا باذن الامير الا أن ينجأ عدو غالب يخافون كلبه فلا يمكنهم أن يستأذنوه) قوله القل منهم والمكث يعني به والله أعلم الغني والمكث أي مقل من المال ومكث منه ومعناه ان النفير يعم جميع الناس من كان من أهل القتال حين الحاجة الى نفيرهم لمجيء العدو اليهم ولا يجوز لاحد التخلف الا من يحتاج الى تحلفه لحفظ المكان والاهل والمال ومن بمنع الامير من الخروج او من لا قدرة له على الخروج او القتال وذلك لقول الله تعالى (انفروا خفاً وثقالاً) وقول النبي ﷺ «اذا استنفرتم فانفروا» وقد ذم الله تعالى الذين أرادوا الرجوع إلى منازلهم يوم الاحزاب فقال تعالى (ويستأذن فريق منهم النبي يقولون ان يبيوتنا عورة وما هي بعورة إن يريدون إلا فراراً) ولأنهم اذا جاء العدو

[فصل] فان جاء العدو بلدًا فلاهله التحصن منهم وان كانوا أكثر من نصفهم ليلحقهم مدد أو قوة ولا يكون ذلك تولياً ولا فراراً إنما انتولي بعد اللقاء فان لقوم خارج الحصن فاهم التحيز الى الحصن لانه بمنزلة التحرف للقتال أو التحيز الى فئة وان غزوا فذهبت دوابهم فليس ذلك عذراً في الفرار لان القتال ممكن للرجالة وان تحيزوا إلى جبل ليقاتلوا فيه رجالة فلا بأس لانه تحرف للقتال وان ذهب سلاحهم فتحيزوا إلى مكان يمكنهم القتال فيه بالحجارة والتستر بالشجر ونحوه أو لهم في التحيز اليه فائدة جاز

(فصل) وان فروا قبل احراز الغنيمة فلا شيء لهم اذا أحرزها غيرهم لان ما سكتها لمن أحرزها وان ادعوا أنهم فروا متحيزين إلى فئة أو متحرفين للقتال فلا شيء لهم أيضاً لذلك وان فروا بعد احراز الغنيمة لم يسقط سهمهم منها لانهم ما سكتوا الغنيمة بمحيازها فلم يزل ما سكتهم عنها بفرارهم (مسئلة) (فان بقي في مركبهم نار فاشتعلت فيه فالذي يغلب على ظنهم السلامة فيه من المقام أو إلقاء أنفسهم في الماء فالاولى لهم فعله وان استوى عندهم الامر ان فقال أحدهم الله كيف شاء صنع) قال الاوزاعي هما مورتان فاختر ايسرهما وعنه يلزمهم المقام ذكرها ابو الخطاب لانهم اذا رموا أنفسهم بالماء كان موتهم بفعلهم واذا أقاموا قوتهم بفعل غيرهم

(فصل) قال رضي الله عنه (ويجوز تبئيت الكفار ورميهم بالمنجنيق وقطع المياه عنهم وهدم حصونهم) معنى تبئيت الكفار كبسهم ليلا وقتلهم وهم غارون قال أحمد لا بأس بالبيات وهل غزو

صار الجهاد عليهم فرض عين فوجب على الجميع فلم يجز لاحد التخلف عنه فاذا ثبت هذا فانهم لا يخرجون إلا باذن الامير لان امر الحرب موكل اليه وهو أعلم بكثرة العدو وقتلهم ومكان العدو وكيدهم فينبغي أن يرجع الى رأيه لانه أحوط للمسلمين الا أن يتعذر امتثاله لمفاجأة عدوهم لهم فلا يجب استثنائه لان المصلحة تنهين في قتلهم والخروج اليهم لتعين الفساد في تركهم ولذلك لما أغار الكفار على لقاح النبي ﷺ فصادفهم سلمة بن الأكوع خارجا من المدينة تبهم فقاتلهم من غير إذن فدحه النبي ﷺ وقال « خير رجالنا سلمة بن الأكوع » وأعطاه سهم فارس وراجل

(فصل) وسئل احمد عن الامام إذا غضب على الرجل فقال اخرج عليك أن لا تصحبني فنادى بالنفير يكون إذنا له؟ قال لا انما قصد له وحده فلا يصحبه حتى يأذن له، قال وإذا نودي بالصلاة والنفير فان كان العدو بالبعد انما جاءهم طليعة للعدو صلوا ونفروا اليهم وإذا استغاثوا بهم، وقد ورد العدو أغاثوا ونصره واوصلوا على ظهور دوابهم ويؤمنون والغياث عندي أفضل من صلاة الجماعة والمطالب والمألوف في هذا الموضع يصلي على ظهر دابة وهو يسير أفضل إن شاء الله تعالى، وإذا سمع النفير وقد أقيمت الصلاة يصلي ويخفف ويتم الركوع والسجود ويقرأ بسور قصار وقد نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وهو جنب يعني غسل الملائكة حنظلة بن الراهب قال ولا يقطع الصلاة اذا كان فيها وإذا جاء النفير والامام يخطب يوم الجمعة لا ترى أن ينفروا؟ قال ولا تنفروا الخيل الا على حقيقة

الروم الا بالبيات؟ قال ولا نعلم احدا كره بيات العدو وذلك لما روى الصعب بن جثامة الليثي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يسئل عن الديار من ديار المشركين يبيتون فيصيبون من نساءهم وذرائعهم فقال « هم منهم » متفق عليه وقد قال سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أمر رسول الله ﷺ ابا بكر رضي الله عنه فغزونا ناسا من المشركين فيبتناهم رواه أبو داود، فان قيل فقد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والذرية، قلنا هذا محمول على التعمد قتلهم قل أحمد أما ان يتعمد قتلهم فلا قال وحديث الصعب بعد نهيه عن قتل النساء لان نهيه عن قتل النساء حين بعث الى ابن أبي الحقيق وعلى ان الجمع بينهما يحمل النهي على التعمد والاباحة على ماعداه ويجوز رميهم بالمنجنيق لان النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف، وظاهر كلامه ههنا أنه يجوز مع الحاجة وعدمها للحديث وممن رأى ذلك الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقد روي عن عمرو بن العاص انه نصب المنجنيق على الاسكندرية ولان القتال به معتاد اشبه الرمي بالسهم ويجوز رميهم بالنار وهدم حصونهم وقطع المياه عنهم وان تضمن ذلك ائلاف النساء والصبيان لحديث الصعب بن جثامة في البيات وهذا في معناه ولان النبي ﷺ نصب المنجنيق وهو يهدم الحصون عادة

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز احراق نخل ولا تفرقه)

هذا قول عامة أهل العلم منهم الاوزاعي والليث والشافعي وقيل لما لك انحرق بيوت نخلهم؟ فقال

(المغني وشرح الكبير) لا يدخل مع المسلمين إلى أرض العدو من النساء الا الطائفة في السن ٣٩١

ولا تنفر على الغلام اذا أبق إذا أنفروهم فلا يكون هلاك الناس بسبب غلام وإذا نادى الامام الصلاة جامعة لا امر يحدث فيشاور فيه لم يتخلف عنه أحد الا من عذر

(مسئلة) قال (ولا يدخل مع المسلمين من الذماء الى ارض العدو الا الطائفة في السن لسقي الماء ومعالجة الجرحى كما فعل النبي ﷺ)

وجملته أنه يكره دخول النساء الشواب أرض العدو لأنهن لسن من أهل القتال وقما ينفع بهن فيه لاستيلاء الخور والجبن عليهن ولا يؤمن ظفر العدو بهن فيستحلون ما حرم الله منهن وقد روى حشرج بن زياد عن جدته ام أبيه أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله ﷺ فبعث ابنا فثنا فرائضا منه الغضب فقل «مع من خرجين؟» قلنا يا رسول الله خرجنا نمنزل الشعر ونعين به في سبيل الله ومنا دواء للجرحى ونناول السهام ونسقي السويق فقل «قن» حتى اذا فتح الله خيبر اسهم لنا كما اسهم للرجال قلنا لها يا جددة ما كان ذلك؟ قالت تمرأ قيل للاوزاعي هل كانوا يغزون معهم بالنساء في الصوائف؟ قال لا إلا بالجواري، فأما المرأة الطائفة في السن وهي الكبيرة اذا كان فيها تفع مثل سقي الماء ومعالجة الجرحى فلا بأس به لما روينا من الخبر وكانت ام سليم ونسيبة بنت كعب انغزوان مع النبي ﷺ فاما نسيبة فكانت تقاتل وقطعت يدها يوم اليمامة وقالت الربيع كنا نفزو مع النبي ﷺ لسقي الماء ومعالجة الجرحى

ما النحل فلا ادري ماهو؟ ومقتضى مذهب ابي حنيفة اباحته لان فيه غيظا لهم واضعافا فاشبهه قتل بهائمهم حال قتالهم

ولنا ما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ليزيد بن ابي سفيان حين بعثه امير اعلى على القتل بالشام ولا تحرقن نحلا ولا تفرقنه ودوي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قدم عليه ابن اخيه من غزاة غزاها فقال لملك حرقت حرثا؟ قال نعم قال لملك حرقت نحلا؟ قال نعم قال لملك قتلت صبيبا قال نعم قال ليكن غزوك كما فافا اخرجما سعيدون نحو ذلك عن ثوبان ولان النبي ﷺ نهى عن قتل النحلة ولانه افساد فيدخل في عموم قوله تعالى (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) ولانه حيوان ذو روح فلم يجوز قتله ليغيظهم كذنائهم وصبيانهم؛ فاما أخذ العسل وأكله فباح لانه من الطعام المباح، وهل يجوز أخذ الشهد كله؟ فيه روايتان [إحداهما] لا يجوز لان فيه هلاك النحل [والثانية] يجوز لان هلاكه انما يحصل ضمنا غير مقصود فاشبهه قتل النساء في البيات

(مسئلة) (ولا يجوز عقر دابة ولا ذبح شاة إلا لاكل يحتاج اليه)

اما عقر دوابهم في غير حال الحرب لمغايطهم والانساد عليهم فلا يجوز سواء خفنا اخذهم لهاو

وقل أنس كان رسول الله ﷺ يفرزوا بام سليم ونسوة معها من الانصار يسقين الماء ويداوين الجرحى . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح فان قيل فقد كان النبي ﷺ يخرج معه من تقع عليها انقرة من نسائه وخرج بمائشة مرات قيل تلك امرأة واحدة يأخذها لحاجته اليها ويجوز مثل ذلك للأمير عند حاجته ولا يرخص لسائر الرعية لئلا يفضي إلى ما ذكرنا

(فصل) ينبغي للأمير أن يرفق بحيشه ويسير بهم سير أضعفهم لئلا يشق عليهم وإن دعت الحاجة إلى الجد في السير جاز له فإن النبي ﷺ جد في السير جداً شديداً حين بلغه قول عبد الله بن أبي (ليخرجن الأعزمنها الأذل) ليشغل الناس عن الخوض فيه وإن عمر جد في السير حين استصرخ على صفية امرأته، ولا يميل الأمير مع موافقيه في الذهب والنسب على مخالفته فيها لئلا يكسر قلوبهم فيخذلونه عند حاجته اليهم، ويكثر المشاورة لذوي الرأي من أصحابه فإن الله تعالى قال (وشاورهم في الأمر) ويتخير المنازل لأصحابه وإذا وجد رجل رجلاً قد أصيبت فرسه ومع الآخر فضل استحسب له حملة ولم يجب نص عليه أحمد فإن خاف تلذه فقال القاضي يجب عليه بذل فضل مركوبه ليحيى به صاحبه كما يلزمه بذل فضل طعامه للمضطر اليه وتخليصه من عدوه

(فصل) وسئل أحمد عن الرجلين يشتريان الفرس بينهما يفرزان عليه يركب هذا عقبة وهذا عقبة ما سمعت فيه بشيء وأرجو أن لا يكون به بأس قيل له أما أحب اليك؟ يعتزل الرجل في الطعام

لم نخف وبهذا قال الليث والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة ومالك يجوز لأن فيه غيظاً لهم وإيضافاً لقوتهم فاشبه قتالها حال قتالهم

ولنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في وصيته ليزيد حين بعثه أميراً : يا يزيد لا تقتل صبيّاً ولا امرأة ولا هرمّاً ولا تحرقن عامراً ولا تعقرن شجراً مشوراً ولا دابة عجماء ولا شاة إلا لما أكله ولا تحرقن نخلاً ولا تفرقنه ولا تغلل ولا تجبن فإن النبي ﷺ نهى عن قتل شيء من الدواب صبراً ، ولأنه حيوان ذو حرمة فاشبه قتل النساء والصبيان، فاما حال الحرب فيجوز فيها قتل المشركين كيف أمكن بخلاف حالهم إذا قدر عليهم ولهذا جاز قتل النساء والصبيان في البيات وفي المطمورة إذا لم يعتمد قتلهم منفردين بخلاف حالة القدرة عليهم، وقتل بهائمهم حال القتال يتوصل به إلى قتلهم وهزيمتهم وقد روي أن حنظلة بن الراهب عقر فرس أبي سفيان به يوم أحد فرمت به فخاصه ابن شعوب وليس في هذا خلاف

(فصل) فاما عقرها للأكل فإن كانت الحاجة داعية اليه ولا بد منه فباح لأن الحاجة تبيح مال المصوم فالسكفار أولى، وإن لم تكن الحاجة داعية وكان الحيوان لا يراد إلا للأكل كاللحاج والحمام وسائر الطير والصيد فحكمه حكم الطعام في قول الجميع لأنه لا يراد لغير الأكل وتقل قيمته فاشبه الطعام، وإن كان مما يحتاج اليه في القتال كالخليل لم يحز ذبحه للأكل في قولهم جميعاً وإن كان غير

أو يرافق ؟ قال يرافق هذا أرفق يتعاونون وإذا كنت وحدك لم يمكنك الطبخ ولا غيره فلا بأس بالهند قد تناهد الصالحون كان الحسن إذا سافر أتى معهم ويزيد أيضاً بعد ما يلقي ومعنى الهند أن يخرج كل واحد من الرقة شيئاً من النققة يدفعونه إلى رجل ينفق عليهم منه وياً كلون جميعاً وكان الحسن البصري يدفع إلى وكيالهم مثل واحد منهم ثم يعود فيأتي سرّاً بمثل ذلك يدفعه إليه وقال أحمد ما أرى أن يغزو معه مصحف يعني لا يدخل به أرض العدو لقول رسول الله ﷺ « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو » رواه أبو داود والاثرم

(مسألة) قال (وإذا غزا الأمير بالناس لم يجز لاحد أن يتلف ولا يحتطب ولا يبارز عاجا ولا يخرج من العسكر ولا يحدث حدثا الا باذنه)

يعني لا يخرج من العسكر لتلف وهو تحصيل التلف للدواب ولا لاحتطاب ولا غيره إلا باذن الأمير لقول الله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله) وإذا كانوا مع على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) ولان الأمير أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم ومواضعهم وقرىهم وبعدهم فإذا خرج خارج بغير اذنه لم يأمن أن يصادف كميناً للعدو فيأخذوه أو طليعة لهم أو يرسل الأمير بالمسلمين ويتركه فيهلك ، وإذا كان باذن الأمير لم يأذن لهم إلا إلى مكان أمن وربما يبعث معهم من

ذلك كالبقرة والغنم لم يباح وهذا ظاهر كلام الخرقى وقال القاضي ظاهر كلام أحمد اباحت لان هذا الحيوان في باب الأكل مثل الطعام فكان مثله في اباحتها كالطير وإذا ذبح الحيوان أكل لحمه وليس له الانتفاع بجلده لانه إنما ابيح له ما يأكله دون غيره قال عبد الرحمن بن معاذ كلوا لحم الشاة وردوا اهابها إلى الغنم . ووجه الاول ما روى سعيد عن أبي الاحوص بن سأك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم قال اصبنا غنماً للعدو فانتهمبناها فنصبنا قدورنا فمر النبي ﷺ بالقدور وهي تغلي فأمر بها فاكفئت ثم قال لهم « ان النبهة لا تحل » ولان هذه الحيات تكثر قيمتها وتشح بها النفس الغانمين ويمكن حملها الى دار الاسلام بخلاف الطير والطعام لكن ان اذن الأمير فيها جاز لما روى عطية بن قيس قال كنا إذا خرجنا في سرية فاصبنا غنماً نادى منادي الامام الا من أراد ان يتناول شيئاً من هذه الغنم فليتناول انا لانستطيع سياقتها رواه سعيد وكذلك قسمها لما روى معاذ رضي الله عنه قال غزونا مع النبي ﷺ خيبر فاصبنا غنماً فقسم بيننا النبي ﷺ طائفة وجعل بقيتها في الغنم رواه أبو داود وروى سعيد باسناده ان رجلاً نحر جزوراً بارض الروم فلما بردت قال أبا الناس خذوا من لحم هذا الجزور فقد اذن لكم فقال مكحول يا غساني ألا تأتينا من لحم هذا الجزور فقال يا أبا عبد الله ألا ترى ما عليها من النهي ؟ قال مكحول لا نهى في الماذون فيه

الجيش من يحرسهم ويصان لهم ، وأما المبارزة فيجوز بأذن الأمير في قول عامة أهل العلم إلا الحسن فإنه لم يعرفها وذكرها

ولنا إن حمزة وعلياً وعبيدة بن الحارث بارزوا يوم بدر بأذن النبي ﷺ وبارز علي عمرو بن عبد ود في غزوة الخندق فقتله ، وبارز مرحباً يوم حنين ، وقيل بارزه محمد بن مسلمة وبارزه قبل ذلك عامر بن الأكوع فاستشهد ، وبارز العراء بن مالك مرزبان الذارة فقتله وأخذ سلبه فبلغ ثلاثين ألفاً ، وروي عنه أنه قال قتل تسعة وتسعين رئيساً من المشركين مبارزة سوى من شاركت فيه ، وبارز شبر بن علقمة أسواراً فقتله فبلغ سابه اثني عشر ألفاً فنقله إياه سعد ولم يزل أصحاب النبي ﷺ يبارزون في عصر النبي ﷺ وبعده ولم ينكره منكر فكان ذلك إجماعاً وكان أبو ذر يقسم أن قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا في ربهم) نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر وهم حمزة وعلي وعبيدة وبارزوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة وقال أبو قتادة بارزت رجلاً يوم حنين فقتلته. إذا ثبت هذا فإنه ينبغي أن يستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن ، وبه قال الثوري وإسحاق ورخص فيها مالك والشافعي وابن المنذر لخبر أبي قتادة فإنه لم يعلم أنه استأذن النبي ﷺ وكذلك أكثر من حيينا عنهم المبارزة لم يعلم منهم استئذان .

ولنا أن الإمام اعلم بقرسانه وفرسان العدو ومتى برز الإنسان إلى من لا يعطيه كان معرضاً نفسه للهلاك فيكسر قلوب المسلمين فينبغي أن يفوض ذلك إلى الإمام ليختار للمبارزة من يرضاه لها

قال شيخنا ولم يفرق أصحابنا بين جميع البهائم في هذه المسئلة ، ويقوى عندي أن ما عجز المسلمون عن سياقته وأخذته إن كان مما يستعين به الكفار كالخيل جاز عقده واتلافه لأنه مما يحرم إيصاله إلى الكفار بالبيع فتركه لهم بلا عوض أولى بالتحريم ، وإن كان مما يصلح للكل فله المسلمين ذبحه والاكل منه مع الحاجة وعدمها ، وما عدا هذين القسمين لا يجوز اتلافه لأنه مجرد إفساد واتلاف وقد نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير مأكلة

مسئلة (وفي حرق شجرهم ووزر عههم وقطعه روايتان (إحداها) يجوز أن لم يضر بالمسلمين (والثانية) لا يجوز إلا أن لا يقدر عليهم إلا به أو يكونوا يفعلونه بنا وكذلك رميهم بالنار وفتح الماء ليغرقهم وجملة ذلك أن الزرع والشجر ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) ما تدعو الحاجة إلى اتلافه كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم أو يستترون به من المسلمين أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة الطريق أو تمكن من قتال أو سد شيء أو إصلاح طريق أو ستارة منجنيق أو غيره أو لا يقدر عليهم إلا به أو يكونوا يفعلون ذلك بنا فيفعل ذلك بهم لينتهوا فهذا يجوز بغير خلاف فعلمه (الثاني) ما يتضرر المسلمون بقطعه لكونهم ينتفعون ببقائه لمعرفهم أو يستظلون به أو ياكون

فيكون اقرب إلى الظفر وجبر قلوب المسلمين وكسر قلوب المشركين فال قيل فقد ابحتم له ان يغرس في الكفار وهو سبب لقتله قلنا إذا كان مبارزاً تعلق قلوب الجيش به وارتقبوا ظفروه فان ظفر جبر قلوبهم وسرم وكسر قلوب الكفار، وإن قتل كان بالعكس والمنغمس يطلب الشهادة لا يتربص منه ظفر ولا مقاومة فافترقا وأما مبارزة أبي قتادة فغير لازمة فانها كانت بعد انحمام الحرب، رأى رجلاً يريد ان يقتل مسلماً فضربه أبو قتادة فالتفت إلى أبي قتادة فضمه كاد يقتله وليس هذا هو المبارزة المختلف فيها بل المختلف فيها ان يبرز رجل بين الصنفين قبل التحام الحرب يدعو إلى المبارزة فهذا هو الذي يعتبر له إذن الامام لان عين الطائفتين تمتد إليهما وقلوب الفريقين تتعاقب بها وإيهام غاب سر اصحابه وكسر قلوب اعدائه بخلاف غيره . إذا ثبت هذا فالمبارزة تنقسم ثلاثة أقسام مستحبة ومباحة ومكروهة، أما المستحبة فاذا خرج عالج يطلب البراز استحب ان يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته باذن الامير لان فيه رداً عن المسلمين واطهاراً لقوتهم، والمباح أن يبتدىء الرجل الشجاع بطالبها فيباح ولا يستحب لانه لا حاجة اليها ولا يأمن أن يغلب فيكسر قلوب المسلمين الا انه لما كان شجاعاً وثقاً من نفسه أبيع له لانه يحكم الظاهر غالب والمكروه ان يبرز الضعيف المنة الذي لا يثق من نفسه فتكره له المبارزة لما فيه من كسر قلوب المسلمين بقتله ظاهراً

من ثمره او تكون العادة لم تجر بذلك بيننا وبين عدونا فاذا فعلناه بهم فعلوه بنا فهذا يحرم لما فيه من الاضرار بالمسلمين

(الثالث) ما عدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين فلا نفع سوى غيظ الكفار والاضرار بهم ففيه روايتان (احدهما) لا يجوز لحديث أبي بكر رضي الله عنه ووصيته وقد روي نحو ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولان فيه اتلافاً محضاً فلم يجز كقمر الحيوان ، وبه قال الاوزاعي والليث وأبو ثور (والرواية الثانية) يجوز وبه قال مالك والشافعي واسحاق وابن المنذر ، قال اسحاق التحريق سنة اذا كان أنكى في المدو ولقول الله تعالى (ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فبازن الله وليخزي الفاسقين)

وروي ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطعه وهي البويرة فانزل الله تعالى (ما قطعتم من لينة) ولها يقول حسان

وهان على سراة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

متفق عليه. وعن الزهري قال : فحدثني عروة قال فحدثني اسامة ان رسول الله ﷺ كان عهد اليه قتال «أغر على أبناء صباحا وحرق» رواه أبو داود ، قيل لأبي مسهر أبناء؟ قال نحن أعلم هي بنينا فلسطين والصحيح انها أبناء كما جاءت الرواية وهي قريبة من أرض الكرك في أطراف الشام في الناحية التي قتل فيها أبوه ، فأما بنينا فهي من أرض فلسطين ولم يكن اسامة ليصل اليها ولا أمره النبي ﷺ

(فصل) إذا خرج كافر يطلب البراز جاز رمية وقتله لأنه مشرك لا عهد له ولا أمان له فابيح قتله كغيره إلا أن تكون العادة جارية بينهم أن من خرج يطلب المبارزة لا يعرض له فيجري ذلك معجى الشرط، وإذا خرج إليه أحد يبارزه بشرط أن لا يعينه عليه سواء وجب الوفاء بشرطه لأن المؤمنين عند شروطهم فإن انهزم المسلم تاركاً للقتال أو مشخناً بجراحته جاز لكل أحد قتاله لأن المسلم إذا صار إلى هذه الحال فقد انقضى قتاله، وإن كان المسلم شرط عليه أن لا يقاتل حتى يرجع إلى صفه وفى له بالشرط إلا أن يترك قتاله أو نخنه بالجراح فيقتله أو يبيحز عليه فيجوز أن يحولوا بينه وبينه فإن قاتلهم قاتلوه لأنه إذا منعهم اتقاه فقد نقض أمانه، وإن أعان الكفار صاحبهم فعلى المسلمين أن يمينوا صاحبهم أيضاً ويقاتلون من أعان عليه ولا يقاتلونه لأنه ليس بصنع من جهته، فإن كان قد استنجدهم أو علم منه الرضا بفعلهم صار ناقضاً لأمانه وجاز لهم قتله وذكر الأوزاعي أنه ليس للمسلمين معاونه صاحبهم وإن أنخن بالجراح قيل له تخاف المسلمون على صاحبهم؟ قال وإن لان المبارزة إنما تكون هكذا ولكن لو حجزوا بينها وخلوا سبيل العليج قال فإن أعان العدو صاحبهم فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم

ولنا أن حمزة وعلياً أعانا عبدة بن الحارث على قتل شيبه بن ربيعة حين أنخن عبدة
(فصل) ويجوز الخدعة في الحرب المبارز وغيره لأن النبي ﷺ قال « الحرب خدعة » وهو حديث حسن صحيح

بالاغارة عليها بعدها والخطر بالمصير إليها لتوسطها في البلاد وبمدها من أطراف الشام، فما كان النبي ﷺ ليأمره بالتغريب بالمسلمين فكيف يحمل الخبر عايماً مع مخالفة لفظ الرواية وفساد المعنى ؟
(فصل) ومتى قدر على العدو لم يجز تحريقه بالنار بغير خلاف فعله وقد كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يأمر بتحريق أهل الردة بالنار وفعله خالد بن الوليد بأمره . فلما اليوم فلانعلم فيه خلافا بين الناس ، وقد زوى حمزة الأسلمي أن رسول الله ﷺ أمره على سرية قال فخرجت فيها فقال ان أخذتم فلانا فاحرقوه بالنار فوليت فناداني فرجعت فقال « ان أخذتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يعذب بالنار إلا رب النار » رواه أبو داود وسعيد ، وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحو حديث حمزة

فأما رميهم بالنار قبل أخذهم فإن أمكن أخذهم بدونها لم يجز لانهم في معنى المقدور عليه وأما عند المعجز عنهم بغيرها فجائز في قول أكثر أهل العلم منهم الأوزاعي والثوري والشافعي وقد روى سعيد باسناده عن صفوان بن عمرو وجريز بن عثمان أن جنادة بن أبي أمية الأزدي وعبد الله بن قيس الفزاري وغيرهما من ولاية البحر ومن بعدهم كانوا يرمون العدو من الروم وغيرهم بالنار ويحرقونهم هؤلاً وهؤلاً وهؤلاً وهؤلاً ، قال عبد الله بن قيس ولم يزل أمر المسلمين على ذلك

وروي أن عمرو بن عبدود بارز علياً كرم الله وجهه فلما أقبل عليه قال علي ما برزت لا قاتل اثنين فالتفت عمرو فوثب عليه فضربه فقال عمرو خدعتني فقال علي الحرب خدعة
(فصل) قال أحمد إذا غزوا في البحر فاراد رجل أن يقيم بالساحل يستأذن الوالي الذي هو على جميع المراكب ولا يجزئه أن يستأذن الوالي الذي في مركبه

(مسئلة) قال (ومن أعطى شيئاً يستعين به في غزاته فما فضل فهو له فإن لم يعط لغزاة بعينها رد ما فضل في الغزو)

وجعلته ان من أعطى شيئاً من المال يستعين به في الغزو لم يخل اما أن يعطى لغزوة بعينها او في الغزو مطلقاً، فإن أعطى لغزوة بعينها فما فضل بعد الغزو فهو له هذا قول عطاء ومجاهد وسعيد بن المسيب وكان ابن عمر اذا أعطى شيئاً في الغزو يقول لصاحبه اذا بلغت وادي القرى فثأنتك به ، ولأنه أعطاه على سبيل المعاونة والنفقة لا على سبيل الاجارة فكان الفاضل له، كما لو وصى أن يحج عنه فلان حجة بألف، وإن أعطاه شيئاً لينفقه في سبيل الله او في الغزو مطلقاً ففضل منه فضل أنفقه في غزاة أخرى لأنه أعطاه الجميع لينفقه في جهة قربة فلزمه اتفاق الجميع فيها كما لو وصى أن يحج عنه بألف

وكذلك الحكم في فتح البشوق عليهم لفرقهم وان قدر عليهم بغيره لم يجز إذا تضمن ذلك إتلاف النساء والذرية الذين يحرم إتلافهم قصداً ، وان لم يقدر عليهم إلا به جاز كما يجوز البيات المتضمن لذلك
(فصل) قال الاوزاعي: اذا كان العدو في المطمورة فعلمت انك تقدر عليهم بغير النار فأحب الي ان يكف عن النار وان لم يمكن ذلك وأبوا أن يخرجوا فلا أرى بأساً وان كان معهم ذرية قد كان المسلمون يقتلون بها ونحو ذلك قال سفيان وهشام ويدخن عليهم قال أحمد أهل الشام أعلم بهذا
(مسئلة) (واذا ظفر بهم لم يقتل صبي ولا امرأة ولا راهب ولا شيخ فان ولا أعمرى ، لا رأي لهم الا ان يقتلوا)

إذا ظفر بالكفار لم يجز قتل صبي لم يباع بغير خلاف لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان، متفق عليه ولان الصبي يصير رقيقاً بنفس السبي ففي قتله إتلاف المال واذا سبي منفرداً صار مسلماً فاتلافه إتلاف من يمكن جعله مسلماً ، والبلوغ يحصل بثلاثة أشياء الاحتلام وهو خروج المني من ذكر الرجل او قبل المرأة في يقظة او منام ولا خلاف فيه وقد دل عليه قوله تعالى (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) وقال ﷺ لما ذ «خذ من كل حالم ديناراً» وقال «لا يتم بعد احتلام» رواهما ابو داود

(والثاني) نبات الشعر الخشن حول القبل وهو علامة على البلوغ لما روى عطية القرظي قال: كنت من سبي قريظة فكانوا ينظرون فمن أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكنت فيمن لم

(فصل) ومن أعطى شيئاً ليستعين به في الغزو قتل احمد لا يترك لاهله منه شيئاً لانه ليس يملكه إلا أن يصير الى رأس مغزاة فيكون كهيئة ماله فيبعث إلى عياله منه ولا يتصرف فيه قبل الخروج لئلا يتخلف عن الغزو فلا يكون مستحقاً لما أنفقته إلا ان يشتري منه سلاحاً أو آلة الغزو فإن قصد إعطائه ان يغزو به فقال احمد لا يتخذ منه سفرة فيها طعام فيطعم منها أحداً لانه إنما أعطيها لينفقها في جهة مخصوصة وهي الجهاد

(مسألة) قال (وإذا حمل الرجل على دابة فاذا رجع من الغزو فهمي له إلا أن يقول هي حبيس فلا يجوز أن تباع إلا أن تصير في حال لا تصلح فيه للغزو فتباع وتجرل في حبيس آخر وكذلك المجد اذا ضان بأهله اذا كان في مكان لا ينتفع به جاز أن يباع ويحمل في مكان ينتفع به وكذلك الإضيحية اذا ألد لها بخير منها)

قوله حمل الرجل على دابة يعني أعطيها ليغزو عايتها فاذا غزى عايتها ماله كما يملك النفقة المدفوعة اليه إلا ان تكون عارية فتكون لصاحبها او حبيساً فتكون حبيساً بحاله . قل عمر رضي الله عنه حملت على فرس عتيق في سبيل الله فأضاعه صاحبه الذي كان عنده فأردت ان أشتريه وظننته بائعاً برخص فسألت رسول الله ﷺ فقال « لا تشتره ولا تعد في صدقتك ، وإن أعطاكه بدرهم فإن العائد في

يذبت رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وعن كثير بن السائب قال حدثني أبناء قريظة انهم عرضوا على النبي ﷺ فن كان منهم محمداً او نبئت عاتته قتل ، ومن لا ترك أخرجه الاثرم وحكي عن الشافعي أن هذا بلوغ في حق الكفار لانه لا يمكن الرجوع الى قولهم في الاحتلام وعد السنين وليس بعلامة عليه في المسلمين لا مكان ذلك فيهم

ولنا قول ابي بصرة وعقبة بن عامر رضي الله عنهما حين اختلفا في بلوغ قرع المهري : انظروا فإن كان قد أشعر فقسموا له فنظر اليه بعض القوم فاذا هو قد أنبت فقسموا له ولم يظهر خلافه فكان إجماعاً ، ولان ما كان علماً على البلوغ في حق الكافر كان علماً عليه في حق المسلم كاحتلام والسن وقولهم انه يتعذر في حق الكافر معرفة الاحتلام والسن . قلنا لا يتعذر معرفة السن في الذمي الناشيء بين المسلمين ثم تعذر المعرفة لا يوجب جعل ما ليس بعلامة علامة بغير الاثبات

(ائثال) بلوغ خمس عشرة سنة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني في القتال وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة فأجزني في المقاتلة قل نافع فحدثت عمر بن عبد العزيز بهذا الحديث فقال هذا فصل بين الرجل وبين الغلمان متفق عليه وهذه العلامات اثلاث في حق الذكر والانثى وتزيد الانثى بالحمل والحيض فمن لم يوجد فيه علامة منهن فهو صبي يحرم قتله

صدقته كالكلب يعود في قيئه « متفق عليه وهذا يدل على انه ملكه لولا ذلك ما باعه ويدل على انه ملكه بعد الغزو لانه أقامه للبيع بالمدينة ولم يكن ليأخذه من عمر ثم يقيمه للبيع في الحال فدل على انه أقامه للبيع بعد غزوه عليه وذكر احمد نحواً من هذا الكلام وسئل متى يطيب له الفرس؟ قال اذا غزا عليه، قيل له فان العدو جاءنا فخرج على هذا الفرس في الطلب إلى خمس فراسخ ثم رجع؟ قال لا حتى يكون غزا، قيل له فحديث ابن عمر اذا بلغت وادي اقرى فشأنك به قل ابن عمر كان يصنع ذلك في ماله ورأى انه انما يستحقه اذا غزا عليه وهذا قول أكثر أهل العلم منهم سعيد بن المسيب وسالم واقاسم ويحيى الانصاري ومالك والليث والثوري ونحوه عن الاوزاعي قال ابن المنذر ولا اعلم أحداً يقول ان له يبيعه في مكانه وكان مالك لا يرى أن ينتفع بثمنه في غير سبيل الله إلا ان يقول له شأنك به ما أردت

ولنا حديث عمر وليس فيه ما انت شرط مالك، فاما اذا قال هي حبيس فلا يجوز بيعها وفد سبق شرح هذه المسئلة في باب الوقف ويأتي شرح حكم الاضحية في بابها إن شاء الله

(فصل) قال احمد لا يركب دواب السبيل في حاجة ويركبها ويستعملها في سبيل الله ولا يركب في الامصار ولا يرى ولا بأس ان يركبها ويعلمها وأكره سباق الملك على الفرس الحبيس وسهم الفرس الحبيس لمن غزا عليه ولا يباع الفرس الحبيس إلا من علة اذا عطب يصير للطحن ويصير ثمنه في مثله أو

(فصل) ولا تقتل امرأة ولا شيخ فان وبذلك قال مالك وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق ومجاهد، وروي عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تعتدوا) يقول تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير، وقال الشافعي في أحد قوله وابن المنذر يجوز قتل الشيوخ لقول النبي ﷺ «اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم» ر.اه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولانه يدخل في عموم قوله تعالى (اقتلوا المشركين) ولانه كافر لانفع في حياته فيقتل كالشباب

ولما ان النبي ﷺ قال «لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة» رواه ابو داود، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أوصى يزيد حين وجهه الى الشام فقال: لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا هرماً، وعن عمر رضي الله عنه أنه أوصى سلمة بن قيس فقال لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا شيخاً هرماً رواهما سعيد ولانه ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمرأة، وقد أومأ النبي ﷺ الى هذه العلة في المرأة فقال «ما بالها قتلت وهي لا تقاتل؟» والآية مخصوصة بما روينا ولانه قد خرج عن عمومها المرأة والشيخ الهرم في معناها وحديثهم أراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال وموونة عليه برأي أو تدبير جمعاً بين الاحاديث، ولان حديثنا خاص في الشيخ الهرم، وحديثهم عام في الشيوخ والخاص يقسم على العام. وقياسهم ينتقن بالعجز التي لانفع فيها، ولا يقتل خنثى مشكل لانه لا يعلم كونه رجلاً

ينفق ثمنه على الدواب الخيس وإذا أراد أن يشتري فرساً ليحمل عليه قتال أحمد يستحب شراءها من غير الثغر ليكون توسعة على أهل الثغر في الجاب

﴿مسألة﴾ قال (وإذا سبي الإمام فهو بخير من رأي قتله، وإن رأى من تابعهم وأطاعهم بلا عوض، وإن رأى أطاعهم على مال يأخذه منهم وإن رأى فاديهم، وإن رأى أترقهم أي ذلك رأى فيه كفاية للبد وحظالة سدين فمل)

وجماته إن من أسر من أهل الحرب على ثلاثة أضرب (أحدها) النساء والصبيان فلا يجوز قتالهم ويصرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان. متفق عليه وكل عليه السلام يسترقهم إذا سباهم

(الثاني) الرجال من أهل الكتاب والمجوس الذين يقرون الجزية فيخير الإمام فيهم بين أربعة أشياء القتل والنفير عوض والمفاداة بهم واسترقاقهم

(الثالث) الرجال من عبدة الاوثان وغيرهم ممن لا يقر بالجزية فيخير الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء القتل أو المان والمفاداة ولا يجوز استرقاقهم، وعن أحمد جواز استرقاقهم وهو مذهب الشافعي وبما ذكرنا في أهل الكتاب. قل الاوزاعي والشافعي وأبو ثور وعن مالك كذهبنا وعنه لا يجوز المان بغير عوض لأنه لا مصلحة فيه وإنما يجوز للإمام فعل ما فيه المصلحة، وحكي عن الحسن وعطاء وسعيد

(فصل) ولا يقتل زمن ولا أعمى ولا راهب والخلاف فيهم كالخلاف في الشيخ وحجتهم فيه ولنا إن الزمن والأعمى ليسا من أهل القتال أشبه المرأة ولأن في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسهروا على أقوام في صوامع لهم احتبسوا أنفسهم فيها فدعهم حتى يميتهم الله على ضلالتهم ولا تهم لا يقاتلوه تديننا فأشبهوا من لا يقدر على القتال

(فصل) ولا يقتل العبيد وبه قال الشافعي لقول النبي ﷺ «أدركوا خالداً فروه أن لا يقتل ذرية ولا عسيفاً وهم العبيد» ولا تهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي أشبهوا النساء والصبيان

(فصل) ومن قاتل مما ذكرنا جميعهم جاز قتله. لأنهم فيه خلافاً لأن النبي ﷺ قتل يوم قريظة امرأة ألفت رحي على محمود بن سلمة

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال «من قتل هذه؟» قال رجل أنا يا رسول الله قال «ولم؟» قال نازعتني قائم سيفي قال فسكت ولأن النبي ﷺ وقف على امرأة مقتولة فقال «ما بالها قتلت وهي لا تقاتل؟» وفيه دليل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة إذا لم تقاتل وكذلك من كان من هؤلاء الرجال المذكورين إذا رأي يمين به في الحرب جاز قتله لأن دريد بن الصمة قتل يوم حنين وهو شيخ لا قتال فيه وكانوا أخرجوا به معهم

ابن جبير كراهة قتل الاسرى وقالوا لومن عليه أو فاداه كما صنع بأسارى بدر ولأن الله تعالى قال (فشدوا الوثاق فاما منّا بعد واما فداء) فخير بين هذين بعد الاسر لا غير ، وقال أصحاب الرأي ان شاء ضرب أعناقهم وان شاء استرقهم لا غير ولا يجوز من ولا فداء لأن الله تعالى قال (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم — بعد قوله — فاما منّا بعد وإما فداء) وكان عمر بن عبدالمزبز وعياض ابن عتبة يقتلان الاسارى

ولنا على جواز المن والفداء قول الله تعالى (فاما منّا بعد وإما فداء) وأن النبي ﷺ من على ثمانية ابن أثال وأبي عزة الشاعر وأبي العاص بن الربيع وقول في أسارى بدر « لو كان مطعم بن عدي حياً ثم سألتني في هؤلاء النقي لاطلقتهم له » وفادى أسارى بدر و كانوا ثلاثة وسبعين رجلا كل رجل منهم بأربعمائة وفادى يوم بدر رجلا برجلين وصاحب العضباء برجلين . وأما القتل فلأن النبي ﷺ قتل رجال بني قريظة وهم بين السماء والسبعائة وقتل يوم بدر النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط صبها وقتل أبا عزة يوم احد وهذه قصص عمت واشتهرت وفعلها النبي ﷺ مرات وهو دليل على جوازها ولأن كل خصلة من هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الاسرى فان منهم من له قوة ونكاية في المسلمين وبقاؤه ضرر عليهم فقتله أصح ومنهم الضعيف الذي له مال كثير ففداه

يتيمنون به ويستعينون برأيه فلم ينكر النبي ﷺ قتله ولأن الرأي من أعظم المعونة في الحرب وربما كان أبغ من القتال كما قال المتنبي

الرأي قبل شجاعة الشجمان هو أول وهي المحل الثاني
فاذا هما اجتمعا لنفس مرة بلغت من العلياء كل مكان
ولربما طعن الفتى أقرانه بالرأي قبل تطاعن الفرسان

وقد جاء عن معاوية رضي الله عنه انه قال لمروان والاسود امددتما عليا بقيس بن سعد وبرأيه ومكابدته فوالله لو أنكما أمددتماه بثمانية آلاف مقاتل ما كان باغيظ لي من ذلك ، فأما المريض فيقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل لانه كالأجهاز على الجريح فان كان مأيوسا من برئه فهو بمنزلة الزمن فلا يقتل لانه لا يخاف منه أن يصير الى حال يقاتل فيها

(فصل) فأما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغي ان لا يقتل لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال « اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب » وقال الاوزاعي لا يقتل الحراث إذا علم انه ليس من المقاتلة وقال الشافعي يقتل الا أن يؤدي الجزية لدخوله في عموم المشركين ولنا قول عمر ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يقتلوه حين فتحوا البلاد ولانهم لا يقاتلون أشبهوا الشيوخ والرهبان

أصلح، ومنهم حسن الرأي في المسلمين يرجى اسلامه بالمن عليه أو معونته للمسلمين بتخليص أسراهم والدفع عنهم فالمن عايه أصلح، ومنهم من ينتفع بخدمته ويؤمن شره فاسترقاقه أصلح كالنساء والصبيان والامام أعلم بالمصلحة فينبغي ان يفوض ذلك إليه وقوله تعالى (اقتلوا المشركين) عام لا ينسخ به الخاص بل ينزل على ما عدا الخصوص ولهذا لم يحرموا استرقاقه ، فأما عبد الاوثان ففي استرقاقهم روايتان (إحداهما) لا يجوز وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة يجوز في المعجم دون العرب بناء على قوله في أخذ الجزية .

ولنا أنه كافر لا يقر بالجزية فلم يقر بالاسترقاق كالمرتد . وقد ذكرنا الدلائل عليه . إذا ثبت هذا فان هذا تخيير مصلحة واجتهاد لا تخيير شهوة فتى رأى المصلحة في خصلة من هذه الخصال تعينت عليه ولم يحز المدول عنها ومتى تردد فيها فالقتل أولى . قال مجاهد في أمرين (أحدهما) يقتل الاسرى وهو افضل وكذلك قل مالك . وقال اسحاق الأثخان أحب إلي الا ان يكون معروفاً يطمع به في الكثير .

(فصل) وان أسلم الاسير صار رقيقاً في الحل وزال التخيير وصار حكمه حكم النساء ، وبه قال الشافعي في أحد قوله وفي الآخر يسقط القتل ويشخير بين الخصال اثلاث لما روي ان أصحاب رسول الله ﷺ أسروا رجلاً من بني عقيل فر به النبي ﷺ فقال يا محمد علام أخذت وأخذت

﴿مسئلة﴾ (فان ترسوا بهم جاز رميهم ويقصد المقاتلة)

إذا ترسوا في الحرب بالنساء والصبيان ومن لا يجوز قتله جاز رميهم ويقصد المقاتلة لان النبي صلى الله عليه وسلم رامهم بالمنجنيق ومعهم النساء والصبيان ولان كف المسلمين عنهم يفضي الى تعطيل الجهاد لانهم متى علموا ذلك ترسوا بهم عند خوفهم وسواء كانت الحرب ملتحمة أولاً لان النبي ﷺ لم يكن يتحين بالرمي حال التحام الحرب

(فصل) ولو وقفت امرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتت المسلمين أو تسكفت لهم جاز رميها قصداً لما روى سعيد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف أشرفت امرأة فكشفت عن قباها فقالت «ها دونكم فارموا» فرماها رجل من المسلمين فما أخطأ ذاك منها ويجوز النظر إلى فرجها للحاجة إلى رميها لانه من ضرورته وكذلك يجوز رميها إذا كانت تاتقط لهم السهام أو تسقيهم الماء أو تعرضهم على القتال لانها في معنى المقاتل وكذلك الحكم في الصبي والشيخ وسائر من منعنا قتله منهم

﴿مسئلة﴾ (وان ترسوا بالمسلمين لم يجوز رميهم إلا ان يخاف على المسلمين فيرميهم ويقصد الكفار) إذا ترسوا بمسلم ولم تدع حاجة إلى رميهم لكون الحرب غير قائمة أو لا مكان القدرة عليهم بدونه أو للأمن من شرهم لم يجوز رميهم فان رامهم فأصاب مسلماً فعليه ضمانه وان دعت الحاجة الى

(المغني والشرح الكبير) حكم ما لو سأل الاساري من أهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية ٤٠٣

سابقة الحاج فقال أخذت بجزيرة حلفائك من ثقيف فقد أسرت رجلين من اصحابي فضى النبي ﷺ فناداه يا محمد يا محمد فقال له «ما شأنك؟» فقال اني مسلم فقال «لو قتلها وأنت تملك أمرك لأفلمحت كل الفلاح» وفادى به النبي ﷺ الرجلين. رواه مسلم ولأنه سقط القتل بإسلامه فبقي باقي الخصال على ما كانت عليه.

ولنا انه أسير بحرم قتله فصار رقيقاً كالمرأة والحديث لا ينافي رقه فقد يفادى بالمرأة وهي رقيق كما روى سلمة بن الأكوع انه غزا مع ابي بكر فغله امرأة فوهبها للنبي ﷺ فبعث بها إلى اهل مكة وفي ايديهم أسارى فنداهم بتلك المرأة الا انه لا يفادى به ولا يمن عليه الا باذن الغانمين لانه صار مالاً لهم ويحتمل ان يجوز المن عليه لانه كان يجوز المن عليه مع كفره فمع اسلامه اولى لدون الاسلام حسنة يقتضي اكرامه والانعاه عليه لامنع ذلك في حقه ولا يجوز رده الى الكفار الا ان يكون له ما يمنعه من المشركين من عشيرة او نحوها وإنما جاز فداؤه لانه يتخاضع به من الرق، فاما ان اسلم قبل أسره حرم قتله واسترقاقه والمفاداة به سواء أسلم وهو في حصن او جوف او مضيق او غير ذلك لانه لم يحصل في أيدي الغانمين بعد

(فصل) فان سأل الاسارى من اهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية لم يجوز ذلك في نسائهم وذرائعهم لانهم صاروا غنيمة بالسبي. واما الرجال فيجوز ذلك فيهم ولا يزول التخيير الثابت فيهم وقال أصحاب الشافعي يحرم قتلهم كما لو اسلموا

رميهم للخوف على المسلمين جاز رميهم للضرورة ويقصد الكفار فان لم يخف على المسلمين لكن لم يقدر عليهم إلا بالرعي قتال الاوزاعي والليث لا يجوز رميهم وهو ظاهر كلامه في هذا الكتاب لقول الله تعالى «ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات» الآية قال الليث ترك فتح حصن بقدر على فتحه أفضل من قتل مسلم بغير حق وقال القاضي يجوز رميهم حال قيام الحرب لان تركه يفضي إلى تعطيل الجهاد فعلى هذا ان قتل مسلماً فعليه الكفارة وفي وجوب الدية على العاقلة زوايتان وهما يذكر في موضعه وقال أبو حنيفة لادية ولا كنفارة فيه لانه رمي أبيح مع العلم بحقيقته الحال فلم يوجب شيئاً كرمي من أبيح منه

ولنا قوله تعالى (وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحريروا رقبة مؤمنة) ولانه قتل معصوماً بالايان وهو من اهل الضمان أشبه ما لو لم يترس به
(مسألة) ومن أسير أسيراً لم يجوز له قتله حتى يأتي به الامام الا أن يمتنع من السير معه ولا يمكنه إكراهه

لا يجوز لمن أسير أسيراً قتله حتى يأتي به الامام فيرى فيه رأيه لانه اذا صار أسيراً فالخيرة فيه الى الامام وقد روي عن أحمد كلام يدل على إباحة قتله فانه قال لا يقتل أسير غيره إلا أن يشاء الوالي

ولنا أنه بدل لا تلزم الاجابة اليه فلم يحرم قتلهم كبذل عبده الاوثان
(فصل) وإذا أسر العبد صار رقيقاً للمسلمين لانه مال لم استولى عليه فكان للغنائمين كالبهيمة
وان رأي الامام قتله لضرر في بقائه جاز قتله لان مثل هذا لا قيمة له فهو كالمرتد . وأما من
يحرم قتلهم غير النساء والصبيان كالشيخ والزن والاعمى والراهب فلا يحل سبيهم لان قتلهم حرام
ولانفع في اقتنائهم .

(فصل) ذكر ابو بكر ان الكافر إذا كان مولى مسلم لم يجوز استرقاقه لان في استقراره تفويت
ولاء المسلم المصوم وعلى قوله لا يسترق ولده أيضاً إذا كان عليه ولاء لذلك ، وإن كان معتقه ذمياً
جاز استرقاقه لان سيده يجوز استرقاقه فاسترقاق موله أولى وهذا مذهب الشافعي ، وظاهر كلام
الخرقي جواز استرقاقه لانه يجوز قتله وهو من اهل الكتاب فجاز استرقاقه كغيره ولان سبب
جواز الاسترقاق قد تحقق فيه وهو الاستيلاء عليه مع كون مصلحة المسلمين في استرقاقه ولانه إن
كان المسي امرأة او صبياً لم يجوز فيه سوى الاسترقاق فيتعين ذلك فيه وما ذكره يبطل بالقتل فانه
يفوت الولاء وهو جائز فيه وكذلك من عليه ولاء لذي يجوز استرقاقه وقولهم ان سيده يجوز استرقاقه
غير صحيح فان الذي لا يجوز استرقاقه ولا تفويت حقوقه وقد قال علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية
لتكون دماءهم كدمائنا واموالهم كموالنا

فمفهومه ان له قتل أسيره بغير إذن الوالي لان له ان يقتله ابتداء فكان له قتله دواما كمالو هرب
منه او قاتله فان امتنع الاسير أن ينقاد معه فله إكراهه بالضرب وغيره فان لم يمكن إكراهه فله قتله
وكذلك إن خافه او خاف هربه وإن امتنع من الانقياد معه بجرح او مرض فله قتله وتوقف احمد
عن قتله والصحيح الاول كالتدفيف على الجريح ولان تركه حياً ضرر على المسلمين وتقوية للكفر
فتعين القتل كحالة الابتداء وكجرحهم إذا لم يأسره . فأما أسير غيره فلا يجوز قتله إلا ان يصير إلى
حال يجوز قتله لمن أسره وقد روى يحيى بن أبي بكر ان النبي ﷺ قال «لا يتعاطين احدكم أسير
صاحبه إذا أخذه فيقتله» رواه سعيد فان قتل أسيره او أسير غيره قبل ذلك اساء ولا ضمان عليه وبه قال
الشافعي وقال الاوزاعي ان قتله قبل ان يأتي به الامام لم يضمنه وإن قتله بعد ذلك ضمنه لانه اتلف
من الغنيمة ماله قيمة فضمنه بقيمته كما لو قتل امرأة

ولنا ان عبد الرحمن بن عوف أسرامية بن خلف وابنه علياً يوم بدر فرآهما بلال فاستصرخ
الانصار عليهما حتى قتلوهما ولم يغرموا شيئاً ولانه اتلف ماليس بمال فلم يغرمه كما لو اتلفه قبل ان يأتي
به الامام ولانه اتلف مالا قيمة له قبل ان يأتي به الامام فلم يغرمه كما لو اتلف كلباً فأما ان قتل امرأة أو
صبياً ضمنه لانه صار رقيقاً بنفس السبي

﴿مسئلة﴾ قال (وسبيل من استرق منهم وما أخذ منهم على إطلاقهم سبيل تلك الغنيمة)

يعني من صار منهم رقيقاً بضرب الرق عليه أو فودي بمال فهو كسائر الغنيمة يخمس ثم يتسم أربعة أخماسه بين الغانمين لا نعلم في هذا خلافاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قسم فداء أسارى بدر بين الغانمين ولأنه مال غنمه المسلمون فاشبه الخيل والسلاح ، فإن قيل فالأسرى لم يكن للغانمين فيه حق فكيف تعلق حقهم ببذله قلنا إنما يفعل الإمام في الاسترقاق ما يرى فيه المصلحة لأنه لم يعسر مالا فإذا صار مالا تعلق حق الغانمين به لأنهم أسروه وقهروه وهذا لا يمنع ، ألا ترى أن من عليه الدين إذا قتل قتلا يوجب القصاص كان لورثته الخيار فإذا اختاروا الدية تعلق حق الغرماء بها

﴿مسئلة﴾ قال (وإنما يكون له استرقاقهم إذا كانوا من أهل الكتاب أو مجوساً فاما ماسوى هؤلاء من العدو فلا يقبل من بالنبي رجالهم إلا الإلام أو السيف أو الفداء)

قد ذكرنا فيما تقدم أن غير أهل الكتاب لا يجوز استرقاق رجالهم في إحدى الروايتين .
(فصل) فأما النساء والصبيان فيصرون رقيقاً بالسبي ومنهم أحد من فداء النساء بالمال لأن في بقائهن تعريضاً لهن للإسلام لبقائهن عند المسلمين . وجوز أن يفادى بهن أسارى المسلمين ، لأن النبي ﷺ فادى بالمرأة التي أخذها من سلمة بن الأكوع ولأن في ذلك استنقاذ مسلم متحقق إسلامه

(فصل) ومن أسر أسيراً فادعى أنه كان مسلماً لم يقبل قوله إلا ببينة لأنه يدعي أمراً الظاهر خلافه يتعلق به إسقاط حق تعلق برقبته ، فإن شهد له واحد حلف معه وخلي سبيله وقال الشافعي لا يقبل إلا شهادة عدلين لأنه ليس بمال ولا يقصد منه المال

ولنا ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوم بدر « لا يبقى منهم أحد إلا أن يفدى أو يضرب عنقه » فقال عبد الله بن مسعود إلا سهيل بن بيضاء فاني سمعته يذكر الإسلام فقال النبي ﷺ « إلا سهيل بن بيضاء » فقبل شهادة عبد الله وحده

﴿مسئلة﴾ (ويخير الأمير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمسلم أو بمال وعنه لا يجوز بمال إلا غير الكتابي ففي استرقاقه روايتان ولا يجوز إن يختار إلا الأصلح للمسلمين)

وجملة ذلك أن من أسر من دار الحرب على ثلاثة أضرب (أحدها) النساء والصبيان فلا يجوز قتلهم بغير خلاف ويصرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان متفق عليه وكان عليه الصلاة والسلام يسترقهم إذا سبهم

(الثاني) الرجال من أهل الكتاب والمجوس الذين يقرون بالجزية فيتخير الإمام فيهم بين أربعة أشياء القتل والمن بغير عوض والمفاداة بهم واسترقاقهم

(الثالث) الرجال ممن لا يقر بالجزية فيخير الإمام فيهم بين القتل والمن والفداء ولا يجوز

فاحتمل تفويت غرضية الاسلام من أجله ولا يلزم من ذلك احتمال فواتها لتحصيل المال فاما لصبيان
فقال احمد لا يفادى بهم وذلك لان الصبي يصير مسلماً باسلام سايه فلا يجوز رده إلى المشركين
وكذلك المرأة إذا أسلمت لم يجوز ردها إلى الكفار بفداء ولا غيره لقول الله تعالى (فلا ترجعوهن
إلى الكفار لانهن حل لهن ولاهن يحلون لهن) ولان في ردها اليهم تعريضاً لها للرجوع عن الاسلام
واستحلال ما لا يحل منها وان كان الصبي غير محكوم باسلامه كالذي سبي مع أبويه لم يجوز فداؤه بمال
وهل يجوز فداؤه بمسلم ؟ محتمل وجهين

(فصل) ولم يجوز أحد بيع شيء من رقيق المسلمين لكافر سواء كان الرقيق مسلماً أو كافراً
وهذا قول الحسن قال أحمد ليس لأهل الذمة ان يشتروا مما سبي المسلمون شيئاً قال وكتب عمر
بن الخطاب ينهى عنه أمراء الامصار هكذا حكى أهل الشام وليس له إسناد وجوز أبو حنيفة والشافعي
ذلك لانه لا يمنع من اثبات يده عليه فلا يمنع من ابتدائه كالمسلم .
ولنا قول عمر ولم ينكر فيكون انجاء ولان فيه تفويتاً للاسلام الذي يظهر وجوده فانه إذا بقي
رقيقاً للمسلمين الظاهر اسلامه فيفوت ذلك ببيعه لكافر بخلاف ما إذا كان رقيقاً لكافر في ابتدائه
فانه لم يثبت له هذه الغرضية والدوام بخالف الابتداء لقوته .

استرقاقهم في إحدى الروايتين اختارها الخريفي وهو قول الشافعي [والثانية] يجوز استرقاقهم لانه
كافر أصلي أشبه أهل الكتاب ويحتمل ان يكون جواز استرقاقهم مبنياً على أخذ الجزية منهم فان
قلنا بجوازها جاز استرقاقهم وإلا فلا وقال أبو حنيفة يجوز في العجم دون العرب بناء على قوله في
أخذ الجزية منهم

ولنا أنه كافر لا يقر بالجزية فلم يجوز استرقاقه كالمرتد، والدليل على أنه لا يقر بالجزية يذكر في
باب عقد الذمة ان شاء الله تعالى

(فصل) وبما ذكرنا في أهل الكتاب قال الاوزاعي والشافعي وأبو ثور وعن مالك كمذهبنا
وعنه لا يجوز المن بغير عوض لانه لا مصلحة فيه وإنما يجوز الامام فعل ما فيه المصلحة وحكي عن
الحسن وعطاء وسعيد بن جبير كراهية قتل الاسرى وقالوا لو من عليه او فاداه كما صنع بأسارى بدر
ولان الله تعالى قال (فشدوا الوثاق فاما مناً بعد واما فداء) فخير به بعد الاسرى بين هذين لا غير وقال
أصحاب الرأي ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم لا غير ولا فداء لان الله تعالى قال (اقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم) بعد قوله (فاما مناً بعد واما فداء) وكان عمر بن عبد العزيز وعياض بن
عقبة يقتلان الأسارى

ولنا على جواز المن والفداء الآية المذكورة وان النبي ﷺ من على ثمامة بن اثال وأبي عزة
الشاعر وأبي العاص بن الربيع وقال في أسارى بدر «لو كان مطعم بن عدي حياً ثم سأني هؤلاء

(فصل) ومن أسير أسيراً لم يكن له قتله حتى يأتي به الامام فيرى فيه رأيه لانه إذا صار أسيراً فالحيلة فيه إلى الامام ، وقد روي عن أحمد كلام يدل على إباحة قتله فانه قال لا يقتل أسير غيره إلا أن يشاء الوالي ففهموه ان له قتل أسيره بغير إذن الوالي لأن له ان يقتله ابتداء فكان له قتله دوماً كما لو هرب منه أو قاتله ، فان امتنع الأسير ان ينقاد معه فله اكراهه بالضرب وغيره فان لم يمكنه اكراهه فله قتله وان خافه أو خف هربه فله قتله أيضاً وان امتنع من الانقياد معه لجرح أو مرض فله قتله أيضاً وتوقف احمد عن قتله ، والصحيح انه يقتله بما يذفف على جريهم ولان تركه حياً ضرر على المسلمين وتقوية للكفار فتعين القتل كحالة الابتداء إذا أمكنه قتله وكجريمهم إذا لم يأسره . فاما أسير غيره فلا يجوز له قتله إلا أن يصير إلى حال يجوز قتله لمن أسره وقد روى يحيى بن أبي كثير ان النبي ﷺ قال « لا يتماطين احدكم أسير صاحبه إذا اخذه فيقتله » رواه سعيد فان قتل أسيره أو أسير غيره قبل ذلك اساء ولم يلزمه ضمانه وبهذا قال الشافعي وقال الأوزاعي ان قتله قبل ان يأتي به الامام لم يضمنه ، وان قتله بعد ذلك غرم ثمنه لانه أتلف من الغنيمة ماله قيمة فضمنه كما لو قتل امرأة .

ولنا ان عبد الرحمن بن عوف اسر أمية بن خلف وابنه علياً يوم بدر فرآهما بلال فالتصرخ الانصار عليها حتى قتلوها ولم يفرموا شيئاً ولانه أتلف مائيس مال فلم يفرمه كما لو أتلفه قبل ان

النتى لا طقتهم له « وفادى اسرى بدر وفادى يوم أحد زجلاً برجلين وصاحب العضباء برجلين وأما القتل فان النبي ﷺ قتل رجال بني قريظة وقتل يوم بدر النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط صبراً وقتل أبا عزة يوم أحد وهذه قصص اشتهرت وعلمت وفعالها النبي صلى الله عليه وسلم مرات وهو دليل على جوازها ، ولان كل خصلة من هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الاسرى فان فيهم من له قوة ونكاية في المسلمين فقتله أصلح ، ومنهم الضعيف الذي اهل مال كثير ففدائه أصلح ومنهم حسن الرأي في المسلمين يرجي اسلامه بالمن عليه أو معاونته للمسلمين بتخليص اسراهم أو الدفع عنهم فالمن عليه أصلح ومنهم من ينتفع بخدمته ويؤمن شره فاسترقاقه أصلح كالنساء والصبيان والامام أعلم بالمصلحة ففوض ذلك اليه . إذا ثبت ذلك فان هذا تحخير مصلحة واجتهاد لا تخيير شهوة فتى رأى المصلحة في خصلة لم يجوز اختيار غيرها لانه يتصرف لهم على سبيل النظر لهم فلم يجوز له ترك ما فيه الخط كولي اليتيم ومتى حصل عنده تردد في هذه الخصال فالقتل اول قال مجاهد في اميرين (احدهما) يقتل الاسرى وهو افضل وكذلك قال مالك وقال اسحاق الأنخاف احب إلى إلا ان يكون معروفاً يطمع به في الكثير فتى رأى القتل ضرب عنقه بالسيف لقول الله تعالى [فاذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب] ولان النبي صلى الله عليه وسلم امر بضرب اعناق الذين قتلهم ولا يجوز التمثيل به لما روى بريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اسر رجلاً على جيش اوسرية قال « اغزوا

يأتي به الإمام ولأنه أتلف مالا قيمة له قبل أن يأتي به الإمام فلم يغرمه كالأتلف كالباقين فاما ان قتل امرأة او صبياً غرمه لأنه صار رقيقاً بنفس السي .
(فصل) ومن أسرف ادعى أنه كان مسلماً لم يقبل قوله إلا ببينة لأنه يدعى امرأ الظاهر خلافه يتعلق به اسقاط حق يتعلق برقبته فإن شهد له واحد حلف معه وخلي سبيله وقال الشافعي لا تقبل الا شهادة عدلين لأنه ليس بمال ولا يقصد منه المال

ولنا ما روى عبد الله بن مسعود ان النبي ﷺ قال يوم بدر « لا يبق منهم أحد الا ان يفدى او يضرب عنقه » فقال عبد الله بن مسعود الا سهيل بن بيضاء فاني سمعته يذكر الاسلام فقال النبي ﷺ « الا سهيل بن بيضاء » فقبل شهادة عبد الله وحده

مسئلة (١) قال (وينفل الإمام ومن استخلفه الإمام كما فعل النبي ﷺ في بدأته الربع بعد الخمس وفي رجمته الثالث بعد الخمس)

النفل زيادة تزداد على سهم الغازي ومنه نفل الصلاة وهو ما زيد على الغرض وقول الله تعالى (ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة) كأنه سأل الله ولداً فأعطاه ما سأل وزاده ولداً لولد والمراد بالبداية ههنا ابتداء دخول الحرب والرجعة رجوعه عنها والنفل في الغزو ينقسم ثلاثة أقسام

بسم الله قتلوا من كفر بالله ولا تعذبوا ولا تملوا » وان اختار الفداء جاز ان يفدي بهم اسارى المسلمين وجاز بالمال لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الامرين وفيه رواية اخرى أنه لا يجوز بمال كالا يجوز بيع رقيق المسلمين للكفار في إحدى الروايتين ولأنه اذا لم يجوز ان يبيعهم السلاح لمافيهم من تقويتهم على المسلمين فيبيع انفسهم الى ومنع احمد رحمه الله من فداء النساء بالمال لان في بقائهن تعريضاً لهن للاسلام لبقائهن عند المسلمين وجوز ان يفادي بهن اسارى المسلمين لان النبي ﷺ فادى بالمرأة التي اخذها من سلمة بن الأكوع ولان في ذلك استنقاذ مسلم متحقق اسلامه فاحتمل تقويت غرضية الاسلام من أجله ولا يلزم من ذلك اجتماع فداؤها لتحصيل المال

فأما الصبيان فقال احمد لا يفادي بهم لان الصبي يصير مسلماً باسلام سايه فلا يجوز رده إلى المشركين وكذلك المرأة اذا أسلمت لا يجوز ردها إلى الكفار لقول الله تعالى (فلا ترجعوهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن) وان كان الصبي غير محكوم باسلامه كمن سمي مع أبويه فلا يجوز فداؤه بمال كالمراة ويجوز فداؤه بمسلم في أحد الوجهين

(فصل) ومن استرق منهم او بلغ فودي بمال وكان الرقيق والمال للغانمين حكمه حكم الغنيمة .
لأنعلم في هذا خلافاً فان النبي صلى الله عليه وسلم قسم فداء أسارى بدر بين الغانمين ولأنه مال غنمه المسلمون أشبه الخيل والسلاح، فان قيل فالاسير لم يكن للغانمين فيه حق فكيف تعلق حقهم، ببذله ؟

(أحدها) هذا الذي ذكره الخرقى وهو ان الامام أو نائبه إذا دخل دار الحرب غازياً بعث يديه سرية تغير على العدو ويجعل لهم الربع بعد الخمس فما قدمت به السرية من شيء أخرج خمسة ثم أعطى السرية ما جعل لهم وهو ربع الباقي وذلك خمس آخر ثم قسم ما بقي في الجيش والسرية معه فإذا قتل بعث سرية تغير وجعل لهم الثلث بعد الخمس فما قدمت به السرية أخرج خمسة ثم أعطى السرية ثلث ما بقي ثم قسم سائره في الجيش والسرية معه وهذا قال حبيب بن مسلمة والحسن والأوزاعي وجماعة ويروى عن عمرو بن شعيب أنه قال لا نفل بعد رسول الله ﷺ ولعله يحتاج بقوله تعالى (يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) فخصه بها وكان سعيد بن المسيب ومالك يقولان لا نفل الا من الخمس وقال الشافعي يخرج من خمس الخمس لما روى ابن عمر ان رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر فغنموا إبلاً كثيرة فكانت سهامهم اثني عشر بغيراً ونفلوا بغيراً بغيراً متفق عليه ولو أعطاهم من اربعة الاخماس التي هي لهم لم يكن نفلاً وكان من سهامهم

ولنا ما روى حبيب بن مسلمة الفهري قال : شهدت رسول الله ﷺ نفل الربع في البداءة والثلث في الرجعة وفي لفظ ان رسول الله ﷺ كان ينفل الربع بعد الخمس والثلث بعد الخمس إذا قفل رواها أبو داود وعن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداءة الربع وفي القفول الثلث رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفي لفظ قال كان رسول الله صلى الله

قلنا انما يفعل الامام في الاسير ما يرى فيه المصلحة لانه لم يصرمالا فاذا صار مالا تعلق حق الغنائم به لانهم أسروه وقهرروه وهذا غير ممتنع ألا ترى أن من عليه دين إذا قتل قتلاً يوجب القصاص كان لورثته الخيار بين القتل والعفو إلى الدية فاذا اختاروا الدية تعلق حق الغرماء بها

(فصل) فان سأل الاسارى من اهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية لم يحز ذلك في صبيانهم ونسائهم لانهم صاروا غنيمة بالسبي ويجوز في الرجال ولا يزول التخير ان ثبت فيهم قال أصحاب الشافعي يحرم قتلهم كما لو أسلموا

ولنا انه بدل تجوز الاجابة اليه فلم يحرم قتلهم كبذل عبدة الاوثان

(فصل) واذا أسر العبد صار رقيقاً للمسلمين لانه مال لهم استولى عليه فكان للغنائم كالبهيمة فان رأى الامام قتله لضرر في ابقائه جاز لان مثل هذا لا قيمة له فهو كالمرتد ، وأما من يحرم قتلهم غير النساء والصبيان كالشيخ والزمن والاعشى والراهب فلا يحل سبيهم لان قتلهم حرام ولا نفع في اقتنائه

(فصل) ذكر أبو بكر ان الكافر إذا كان مولى مسلم لم يحز استرقاقه لان في استرقاقه نفوت ولاء المسلم المعصوم ، وعلى قوله لا يسترق ولده أيضاً إذا كان عليه ولاء لذلك ، وان كان معتقه ذمياً

عليه وسلم ينفلهم إذا خرجوا بأدين الربع وينفلهم إذا قفلوا بالثلث رواه الخلال بإسناده، وروى الأثرم بإسناده عن جرير بن عبد الله البجلي أنه لما قدم على عمر في قومه قال له عمر هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء؟ وذكره ابن المنذر أيضاً عن عمر وقل إبراهيم النخعي ينفل السرية الثلث والربع يضربهم بذلك، فأما قول عمرو بن شعيب فإن مكحولاً قال له حين قال لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر له حديث حبيب بن مسلمة: شغلك أكل الزبيب بالطائف. وما ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم ثبت للأئمة بعده ما لم يبق على تخصيصه به دليل، فأما حديث ابن عمر فهو حجة عليهم ذن بغيراً على اثني عشر يكون جزءاً من ثلاثة عشر وخمس الخمس جزء من خمسة وعشرين وجزء من ثلاثة عشر أكثر فلا يتصور أخذ الشيء من أقل منه يحققه أن الاثني عشر إذا كانت أربعة أخماس والبعير منها ثلث الخمس فكيف يتصور أخذ ثلث الخمس من خمس الخمس؟ فهذا محال فتعين أن يكون ذلك من غيره أو أن النفل كان للسرية دون سائر الجيش على أن مارويناه صريح في الحكم فلا يعارض بشيء مستنبط يحتمل غير ما حمله عليه من استنبطه. إذا ثبت هذا فظاهر كلام أحمد أنهم إنما يستحقون هذا النفل بالشرط السابق فإن لم يكن شرطه لهم فلا فانه قيل له ليس قد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في البداء الربع وفي الرجوع الثلث؟ قال نعم ذاك إذا نفل وتقدم القول فيه، فإلى هذا إن رأى الامام أن لا ينفلهم شيئاً فله ذلك وإن رأى أن ينفلهم دون الثلث

جاز استرقاقه لأن سيده يجوز استرقاقه فاسترقاق مولاه أولى وهذا مذهب الشافعي، وظاهر كلام الخري جواز استرقاقه لانه لا يجوز قتله وهو من أهل الكتاب فجاز استرقاقه كغيره، ولأن سبب جواز الاسترقاق قد تحقق فيه وهو الاستيلاء عليه مع كون مصلحة المسلمين في استرقاقه ولأنه إن كان السبي امرأة أو صبياً لم يجز فيه سوى الاسترقاق فيتعين ذلك فيه، وما ذكره يبطل بالقتل فانه يفوت الولاء وهو جائز فيه، وكذلك يجوز استرقاق من عليه ولأهله الذي وقوله إن سيده الذي يجوز استرقاقه غير صحيح فإن الذي لا يجوز استرقاقه ولا نفويت حقوقه وقد قال علي رضي الله عنه إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا

﴿مسئلة﴾ (فإن أسلموا رقوا في الحال)

يعني إذا أسلم الأسير صار رقيقاً في الحال وزال التخيير فيه وصار حكمه حكم النساء وبه قال الشافعي في أحد قولي لانه أسير يحرم قتله فصار رقيقاً كالمرأة وفيه قول آخر أنه يحرم قتله لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث» ويتخير بين الخصال الثلاث الباقية المن والفداء والاسترقاق وهو القول الثاني للشافعي لانه إذا جاز المن عليه في حال كفره ففي حال إسلامه أولى لأن الإسلام حسنه يقتضي إكرامه والأفنام عليه لا يمنع ذلك في حقه وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى، ولا يجوز رده إلى الكفار إلا أن يكون له من يمنعه من المشركين

والربع فله ذلك لأنه إذا جاز أن لا يحمل لهم شيئاً جاز أن يحمل لهم شيئاً يسيراً ولا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث نص عليه أحمد وهو قول مكحول والاوزاعي والجمهور من العلماء، وقال الشافعي لا حد للنفل بل هو موكول إلى اجتهد الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم نفل مرة الثلث وأخرى الربع وفي حديث ابن عمر نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يتجاوزه الامام فينبغي أن يكون موكولاً إلى اجتهد

ولنا أن نفل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى الثلث فينبغي أن لا يتجاوزه وما ذكره الشافعي يدل على أنه ليس لأقل النفل حد وأنه يجوز أن ينفل أقل من الثلث والربع ونحن نقول به على أن هذا القول مع قوله أن النفل من خمس الخمس تناقض، فإن شرط لهم الامام زيادة على الثلث ردوا اليه، وقال الاوزاعي لا ينبغي أن يشترط النصف فإن زادهم على ذلك فليف لهم به ويجعل ذلك من الخمس وإنما زيد في الرجعة على البداءة في النفل لمشقتها فإن الجيش في البداءة ردء للسرية تابع لها والعدو خائف وربما كان غاراً وفي الرجعة لا ردء للسرية لان الجيش منصرف عنهم والعدو مستيقظ كلب قال أحمد في البداءة إذا كان ذاهباً الربع وفي القلة إذا كان في الرجوع الثلث لانهم يشاؤون إلى أهلهم فهذا أكبر

(القسم الثاني) أن ينفل الامام بعض الجيش لعنائه وبأسه وبلائه أو لمكره تحمله دون سائر

من عشيرة أو نحوها، وإنما جاز فداؤه لانه يتخلص به من الرق، فاما أن أسلم قبل أسره حرم قتله واسترقاقه والمفاداة به سواء أسلم وهو في حصن أو جوف أو مضيق أو غير ذلك لانه لم يحصل في أيدي الغانمين

﴿مسئلة﴾ (ومن سبي من أطفالهم منفرداً أو مع أحد أبويه فهو مسلم ومن سبي مع أبويه فهو على دينهما)

المسبي من أطفال المشركين ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) أن يسبي منفرداً عن أبويه فيصير مسلماً بالاجماع لان الدين إنما يثبت له تبعاً، وقد انقطعت تبعيته لأبويه لانقطاعه عنهما وإخراجه عن دارهما ومضيره إلى دار الاسلام تبعاً لسايه المسلم فكان تابعاً له في دينه

(الثاني) أن يسبي مع أحد أبويه فيحكم باسلامه أيضاً وبه قال الاوزاعي وقال ابو الخطاب يتبع أباه، وقال القاضي فيه روايتان أشهرهما أنه يحكم باسلامه [والثانية] يتبع أباه، وقال ابو حنيفة والشافعي يكون تابعا لأبيه في الكفر لانه لم ينفرد عن أحد أبويه فلم يحكم باسلامه كالمسبي معهم وقال مالك أن سبي مع أبيه تبعه لان الولد يتبع أباه في الدين كما يتبعه في النسب وإن سبي مع أمه فهو مسلم لانه لا يتبعها في النسب فكذلك في الدين

الجيش قال أحد في الرجل يأمره الامير يكون طليعة او عنده يدفع اليه رأساً من السبي او دابة قال إذا كلن رجل له عناء ويقا تل في سبيل الله فلا بأس بذلك ذلك أنفع لهم يحرض هو وغيره يقاتلون ويفضون ، وقال إذا نفذ الامام صبيحة الغار الخيل فيصيب بعضهم وبعضهم لا يأتي بشيء فلولوا لي أن يخص بعض هؤلاء الذين جاءوا بشيء دون هؤلاء وظاهر هذا ان له إعطاء من هذه حاله من غير شرط ، ووجه هذا حديث سلمة بن الأكوع أنه قال أغار عبد الرحمن بن عيينة على ابل رسول الله ﷺ فاتبعتهم فذكر الحديث فاعطاني رسول الله ﷺ سهم الفارس والراجل رواء مسلم وابوداود وعنه ان النبي ﷺ أمر أبابكر قال فبئتنا عدونا فقتلت ليلتنا تسعة أهل ابيات وأخذت منهم امرأة فنفلتها أبو بكر فلما قدمت المدينة استوهبها مني رسول الله صلى الله عليه وسلم فوهبتها له رواء مسلم بمناه

(القسم الثالث) أن يقول الامير من طلع هذا الحصن أو هدم هذا السور أو نقب هذا النقب أو فعل كذا فله كذا او من جاء بأسير فله كذا فهذا جائز في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري قال أحد إذا قال من جاء بعشر ذواب او بقر او غنم فله واحد فمن جاء بخمسة أعطاه نصف ما قال لهم ومن جاء بشيء أعطاه بقدره، قيل له إذا قال من جاء بعلج فله كذا وكذا فجاء بعلج يطيب له ما يعطى؟ قال نعم وكره مالك هذا القسم ولم يره وقال قتالهم على هذا الوجه انما هو للدنيا وقال هو وأصحابه لا نفل الا بعد احرار الغنيمة قال مالك ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلا فله سلبه » الا بعد ان برد القتال

ولنا قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » رواء مالك فمفهومه أنه لا يتبع أحدهما لان الحكم متى علق بشيئين لا يثبت باحدهما ولأنه يتبع ساييه منفرداً فيتبعه مع أحد ابويه قياساً على ما لو أسلم أحد الابوين، تحقيقه ان كل شخص غلب حكم اسلامه منفرداً غلب مع أحد الابوين كالمسلم من الابوين

(الثالث) أن يسبي مع أحد ابويه فيكون على دينهما وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ، وقال الاوزاعي يكون مسلماً لان السابي أحق به لكونه مأسكه بالسبي وزانت ولاية أبويه عنه وانقطع ميراثهما منه وميراثه منهما فكان أولى به منهما

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » وهما معه وملك السابي له لا يمنع اتباعه لأبويه بدليل ما لو ولد في ملكه من عبده وأمه الكافرين

﴿مسئلة﴾ (ولا ينفسخ النكاح باسترقاق الزوجين وان سبيت المرأة وحدها انفسخ نكاحها وحلت لسابياها)

إذا سبي المتزوج من الكفار لم يخل من ثلاثه احوال (احدها) أن يسبي الزوجان معاً فلا ينفسخ نكاحهما وبهذا قال أبو حنيفة والاوزاعي ويحتمل أن ينفسخ وبه قال مالك والثوري والليث والشافعي

ولنا ما تقدم من حديث حبيب وعادة وما شرطه عمر لجويبر بن عبد الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلا فله سلبه » ولأن فيه مصلحة وتحريضا على القتال فجاز كاستحقاق الغنيمة وزيادة السهم للفارس واستحقاق السلب، وما ذكره يبطل بهذه المسائل وقوله إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل السلب للقاتل بعد أن برد القتال قلنا قوله ذلك ثابت الحكم فيما يأتي من الغزوات بعد قوله فهو بالنسبة اليها كالمشروط في أول الغزاة قال القاضي ولا يجوز هذا إلا إذا كان فيه مصلحة للمسلمين وإن لم يكن فيه فائدة لم يجوز لأنه إنما يخرج على وجه المصلحة فاعتبرت الحاجة فيه كأجرة الحمل والحافظ. إذا ثبت هذا فإن النفل لا يختص بنوع من المال وذكر الخلال أنه لا نفل في الدراهم والدنانير وهو قول الأوزاعي لأن القاتل لا يستحق شيئا منها فكذلك غيره .

ولنا حديث حبيب بن مسلمة وعادة وجريير فان النبي ﷺ جعل لهم الثلث والربع وهو عام في كل ما غنموه ولأنه نوع مال فجاز النفل فيه كسائر الأموال وأما القاتل فأنما نفل السلب وليست الدراهم والدنانير من السلب فلم يستحق غير ما جعل له

(فصل) نقل أبو داود عن أحمد أنه قال له إذا قال من رجع إلى الساقة فله دينار والرجل يعمل في سياقة الغنم قال لم يزل أهل الشام يفعلون هذا وقد يكون في رجوعهم إلى الساقة وسياقة الغنم منفعة قيل له فإن أغار على قرية فنزل فيها والسبي والدواب والخزني معهم في القرية ويمنع الناس من جمعه

وأبو ثور لقول الله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما مكنك أيمنكم) والمحصنات المتزوجات [إلا ما مكنك أيمنكم] بالسبي قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه نزلت هذه الآية في سبي أوطاس، وقال ابن عباس رضي الله عنهما إلا ذوات الأزواج من المسيبات ولأنه استولى على محل حق الكافر فزال ملكه كما لو سبها وحدها .

ولنا إن الرق معنى لا يمنع ابتداء النكاح فلا يقطع استدامته كالعتق، والآية نزلت في سبايا أوطاس وكانوا أخذوا النساء دون أزواجهن، وعموم الآية مخصوص بالمملوكة المزوجة في دار الإسلام فيخص منه محل النزاع بالقياس عليه

(الحال الثاني) أن تسبي المرأة وحدها فينفسخ النكاح بلا خلاف علمناه والآية دالة عليه وقد روى أبو سعيد الخدري قال أصبنا سبايا يوم أوطاس ولهن أزواج في قومهن فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت [والمحصنات من النساء إلا ما مكنك أيمنكم] إرواه الترمذي وقال حديث حسن إلا أن أبا حنيفة قال إذا سبيت المرأة وحدها ثم سبي زوجها بيوم لم ينفسخ النكاح، ولنا إن السبي المقتضي للفسخ وجد فأنفسخ النكاح كما لو سبيت قبله بشهر

(الحال الثالث) سبي الرجل وحده فلا ينفسخ النكاح لأنه لا نص فيه ولا القياس يقتضيه وقد سبي النبي ﷺ سبعين رجلا من الكفار يوم بدر فنزل على بعضهم وفادى بعضا فلم يحكم عليهم بفسخ

الكسل لا يخافون عليه العدو فيقول الامام من جاء بعشرة اثواب فله ثوب ولمن جاء بعشرة رؤوس رأس؟ قال ارجو ان لا يكون به بأس قيل له فان قال من جاء بمعدل من دقيق الروم فله دينار يريد طعام السبي ما ترى في اخذ الدينار؟ فلم ير به بأساً قيل فالامام يخرج السرية وقد نفلهم جميعاً فلما كان يوم الغار نادى من جاء بعشرة رؤوس فله رأس ومن جاء بكذا فله كذا فيذهب الناس فيطلبون فما ترى في هذا المنزل قال لا بأس به إذا كان يحرضهم على ذلك ما لم يستغرق الثلث قلت فلا بأس بنفلين في شيء واحد قال نعم ما لم يستغرق الثلث غير مرة سمعته يقول ذلك .

(فصل) ويجوز للامام ونائبه أن يبذلا جملاً لمن يدل على ما فيه مصلحة للمسلمين مثل طريق سهل أو ماء في مفازة أو قلعة يفتحها أو مال يأخذه أو عدو يغير عليه أو ثغرة يدخل منها لا تعلم في هذا خلافاً لأنه جمل في مصلحة فجاز كاجرة الدليل وقد استأجر النبي ﷺ وأبو بكر في الهجرة من دلم على الطريق، ويستحق الجمل بفعل ما جعل له الجمل فيه سواء كان مسلماً أو كافراً من الجيش أو من غيره فان جعل له الجمل مما في يده وجب ان يكون معلوماً لأنها جمالة بعوض من مال معلوم فوجب ان يكون معلوماً كالجالة في رد الآبق وإن كان الجمل من مال الكفار جاز ان يكون مجهولاً جمالة لا تمنع التسليم ولا تغني إلى انتزاع لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للسرية الثلث والرابع مما غنموه وهو مجهول لان الغنيمة كلها مجهولة ولأنه مما تدعو الحاجة اليه والجمالة إنما تجوز بحسب الحاجة فان جعل له جارية معينة ان دله على قامة يفتحها مثل ان جعل له بنت رجل عينه من اهل

أنكحتم ، ولأننا اذا لم نحكم بفسخ النكاح فيما اذا سببا مع الاستيلاء على محل حقه فلائناً لا يفسخ نكاحه مع عدم الاستيلاء عليه أولى

وقال ابو الخطاب اذا سبي احد الزوجين انفسخ النكاح ولم يفرق وبه قال ابو حنيفة لان الزوجين اقرقت بهما الدار وطراً الملك على احدهما فانفسخ النكاح كما لو سبيت المرأة وحدها ، وقال الشافعي ان سبي واسترق انفسخ نكاحه وان من عليه او فودي لم يفسخ ، ولنا ما ذكرناه وأن السبي لم يزل ملكه عن ماله في دار الحرب فلم يزل عن زوجته كما لو لم يزل عن امته

(فصل) ولم يفرق اصحابنا في سبي الزوجين بين ان يسبيهما رجل واحد او رجلان وينبغي ان يفرق بينهما فانهما اذا كانا مع رجلين كان مالك المرأة منفرداً بها ولا زوج معها فتحل له لقوله تعالى (الا ما ملكنا ايمانكم)

وذكر الاوزاعي ان الزوجين اذا سببا فهما على النكاح في المقاسم فان اشتراها رجل فله أن يفرق بينهما إن شاء أو يقرهما على النكاح

ولنا ان تجدد الملك في الزوجين لرجل لا يقتضي جواز الفسخ كما لو اشترى زوجين مسلمين ، إذا ثبت هذا فانه لا يحرم التفريق بينهما في القسمة والبيع لان الشرع لم يرد بذلك

القلعة لم يستحق شيئاً حتى يفتح القلعة لان جمالة شيء منه اقتضت اشتراط فتحها فاذا فتحت القلعة عنوة سلمت إليه إلا ان تكون قد أسلمت قبل الفتح فانها عصمت نفسها بإسلامها فتعذر دفعها إليه فتدفع إليه قيمتها فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل مكة عام الحديبية على ان من جاء مسلماً رده إليهم فجاء نساء مسلمات منعه الله من ردهن، ولو كان الجمل رجلاً من اهل القلعة فأسلم قبل الانتح عصم نفسه ولم يجوز دفعه وكان لصاحب الجمل قيمته وان كان إسلام الجارية او الرجل بعد اسرهم مسلماً إليه ان كان مسلماً وان كان كافراً فله قيمته لان الكافر لا يتدعى الملك على مسلم، وإن ماتا قبل الفتح او بعده فلا شيء له لانه عاق حقه بشيء معين وقد تلف بغير تفريط فسقط حقه كالوديعة، وفارق ما إذا أسلماً فان تسليهما ممكن لكن من الشرع منه وان كان الفتح صلحاً فاستثنى الامام الجارية والرجل وسامهما صح وإن وقع الصلح مطلقاً طنب الجمل من صاحب القلعة وبذلت له قيمتهما فان سلماً إلى الامام سلمهما إلى صاحبهما وإن أبى عرض على مشروطهما قيمتهما فن أخذها أعطيا وتم الصلح، وإن أبى فقال القاضي يفسخ الصلح لانه حق قد تعذر امضاء الصلح لان صاحب الجمل سابق ولا يمكن الجمع بينه وبين الصلح ونحو هذا مذهب الشافعي وصاحب القلعة أن يحصنها مثلما كانت من غير زيادة ويحتمل ان يمضي الصلح وتدفع إلى صاحب الجمل قيمته لانه تعذر دفعه اليه مع بقاءه فدفعت اليه قيمته كما لو أسلم الجمل قبل الفتح أو أسلم بعده وصاحب الجمل كافر، وقولهم ان حق صاحب الجمل سابق قلنا إلا ان الفسدة في فسخ الصلح أعظم لان ضرره يعود على الجيش كله

﴿ مسألة ﴾ (وهل يجوز بيع من استرق منهم للمشركين؟ على روايتين)

لا يجوز بيع شيء من رقيق الساميين لكافر سواء كان مسلماً او كافراً وهذا قول الحسن، وقال احمد ليس لأهل الذمة أن يشتروا مما سبى المسلمون قال وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه امراء الامصار هكذا حكى اهل الشام، وعنه انه يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة والشافعي لانه لا يمنع من إثبات يده عليه فلا يمنع من ابتدائه كالمسلم، ولانه رد الكافر إلى الكفار فجاز كالمفاداة بهم قبل الاسترقاق والاول اولى لانه قول عمر رضي الله عنه ولم ينكره من ذكر فكان إجماعاً ولان فيه تفويتاً للإسلام الذي يظهر وجوده فانه إذا بقي رقيقاً للمسلمين الظاهر انه يسلم فيفوت ذلك ببيعهم لكافر بخلاف ما إذا كان رقيقاً لكافر في ابتدائه فانه لم تثبت له هذه العرضية

﴿ مسألة ﴾ (ولا يفرق في البيع بين ذي رحم محرم إلا بعد البلوغ على احدى الروايتين)

أجمع أهل العلم على ان التفریق بين الام وولدها الذمل غير جائز منهم مالک والاوزاعي والليث والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم لما روى ابو أيوب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » قال الترمذي هذا حديث حسن غريب، وقال النبي ﷺ « لا تولد والدة عن ولدها » قال احمد لا يفرق بين الام وولدها وان

وربما عاد على غيره من المسلمين في كون هذه القامة يتمذر فتحها بعد ذلك ويبقى ضررها على المسلمين ولا يجوز تحمل هذه المصرة لدفع ضرر يسير عن واحد فان ضرر صاحب الجمل انما هو في قوات عين الجمل وتفاوت ما بين عين الشيء وقيمتها يسير سيما وهو في حق شخص واحد ومراعاة حق المسلمين أجمعين بدفع الضرر الكثير عنهم أولى من دفع الضرر اليسير عن واحد منهم او من غيرهم ولما قلنا فيمن وجد ماله قبل قسمه فهو أحق به فان وجدته بعد قسمته لم يأخذه إلا بثمنه لئلا يؤدي إلى الضرر بنقص القيمة أو حرمان من وقع ذلك في سهمه

(فصل) قال احمد والنفل من أربعة أخماس الغنيمة هذا قول أنس بن مالك وقهواء الشام منهم رجاء بن حيوة وعبادة بن نسي وعدي بن عدي ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن ويزيد بن أبي مالك ويحيى بن جابر والاوزاعي وبه قال اسحاق وأبو عبيد ، وقال أبو عبيد والناس اليوم على هذا ، قال احمد وكان سعيد بن المسيب ومالك بن أنس يقولان لانفل إلا من الخمس فكيف خفي عليها هذا مع علمهما ؟

وقال النخعي وطائفة إن شاء الامام نفلهم قبل الخمس وإن شاء بعده ، وقال أبو ثور وانما النفل قبل الخمس واحتج من ذهب إلى هذا بحديث ابن عمر الذي أوردهنا ولنا ما روى معن بن يزيد السلمي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول «لانفل إلا بعد الخمس» رواه أبو داود وابن عبد البر وهذا صريح . وحديث حبيب بن مسلمة ان النبي ﷺ كان ينفل

رضيت وذلك والله أعلم لما فيه من الاضرار بالولد ولان المرأة قد ترضى بما فيه ضررها ثم يتغير قلبها فتندم ، ولا يجوز التفريق بين الاب وولده هذا قول اصحاب الرأي والشافعي وقال مالك والليث يجوز وبه قال بعض الشافعية لانه ليس من اهل الحضانة بنفسه ولانه لانص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه لان الام أشفق منه

وانما انه أحد الأبوين أشبه الام ولا نسلم انه ليس من اهل الحضانة ، ولا فرق بين أن يكون الولد بالغاً أو طفلاً في ظاهر كلام الحنفي وإحدى الروايتين عن أحمد لعموم الخبر ولان الوالدة تنفطر بمفارقة ولدها الكبير ولهذا حرم عليه الجهاد إلا باذنها (واثمانية) يختص بحريم التفريق بالصغير وهو قول الاكثرين منهم مالك والاوزاعي والليث وأبو ثور وهو قول الشافعي لان سلمة بن الأكوع أتى بامرأة وابنتها فنقله أبو بكر ابنتها فاستوهبها منه النبي ﷺ فوهبها له ولم ينكر التفريق بينهما ولان الاحرار يتفرون بعد الكبر فان المرأة تزوج ابنتها وتفرقها فالعبد أولى ، واختلفوا في حد السكر الذي يجوز التفريق فمن أحمد رحمه الله حده بلوغ الولد وهو قول سعيد بن عبد العزيز واصحاب الرأي وقول للشافعي ، وقال مالك اذا أنكر وقال الاوزاعي والليث اذا استغنى عن أمه ونفع نفسه وللشافعي قول اذا صار ابن سبع أو ثمان ، وقال أبو ثور اذا كان يلبس وحده ويتوضأ وحده لانه

الربع بعد الخمس واثالث بعد الخمس ، وحديث جرير حين قال له عمر ذلك اثالث بعد الخمس ولأن النبي ﷺ نفل الثالث ولا يتصور اخراجه من الخمس ولأن الله تعالى قال (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) يقتضي ان يكون الخمس خارجا من الغنيمة كلها ، وأما حديث ابن عمر فقد رواه شعيب عن نافع عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد وابتعث سرية من الجيش فكانت سهران الجيش اثني عشر بعيراً ونفل أهل السرية بعيراً فبكانت سهرانهم ثلاثة عشر بعيراً فهذا يمكن ان يكون نفاهم من أربعة أخماس الغنيمة دون بقية الجيش كما ينفل السرايا ويتعين حمل الخبر على هذا لانه لو أعتب جميع الجيش لم يكن ذلك نفلا وكان قد قسم لهم أكثر من أربعة الاخماس وهو خلاف الآية والاخبار

(فصل) وكلام أحمد في أن النفل من أربعة الاخماس عام لجميع الخبر فيه ويحتمل ان يحمل على اتسمين الاولين من النفل ، فاما القسم الثالث وهو ان يقول من جاء بشيء فله كذا او من جاء بشرة ردوس فله رأس منها فيحتمل أن يستحق ذلك من الغنيمة كلها لانه ينزل بمنزلة الجمل فاشبه الساب فانه غير مخسوس ، ويحتمل في اتسمين الثاني وهو زيادة بعض الغنمين على سهمه لغنائه ان يكون من خمس الخمس النفل للمصالح لان عطية هذا من المصالح والمذهب المنصوص عليه الاول لان عطية سلمة ابن الاكوع سهم الفارس زيادة على سهمه انما كانت من أربعة الاخماس والله أعلم

إذا كان كذلك استغنى عن أمه ولذلك خير الغلام بين أمه وأبيه إذا كان كذلك ولانه جاز التفريق بينهما بتخييره فجاز بيعه وقسمته

وانما ماروي عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال « لا يفرق بين الوالدة وولدها » فقيل الى متى ؟ قال « حتى يبلغ الغلام وتحيض البجارية » ولأن من دون البلوغ يولى عليه أشبه الطفل (فصل) فإن فرق بينهما بالبيع فإسدى وبه قال الشافعي وقل أبو حنيفة يصح البيع لان النهي لمعنى في غير المعقود عليه فأشبه البيع في وقت النداء ولنا ماروي أبو داود في سننه عن علي رضي الله عنه انه فرق بين الام وولدها فنهاه رسول الله ﷺ عن ذلك ورد البيع والاصل ممنوع وما ذكره لا يصح فانه نهى عنه لما يلحق المبيع من الضرر فهو لمعنى فيه

(فصل) والجد والجددة في تحريم التفريق بينهما وبين ولد ولدها كالأبوين لان الجد أب والجددة أم ولذلك يقومان مقام الابوين في استحقاق الحضانة والميراث والنفقة فقاما مقامهما في تحريم التفريق ويستوي في ذلك الجد والجددة من قبل الاب والام لان لهم ولادة ومحرمية فاستووا في ذلك كاستوائهم في منع شهادة بعضهم لبعض

(فصل) ويحرم التفريق بين الاخوة في القسمة والبيع أيضاً كما يحرم بين الولد ووالده وبهذا

(مسئلة) قل (ويرد من نفل على من معه في السرية اذ بقوتهم صار اليه)

هذا في الصورة التي ذكرها الخرقى وهي القسم الاول من أقسام النفل وهو إذا بعث سرية ونفلها الثلث أو الربع فدفعت النفل الى بعضهم وخصه به أو جاء بعضهم بشيء فنفله ولم يأت بعضهم بشيء فلم ينفله شارك من نفل من لم ينفل نص عليه أحمد لان هؤلاء انما أخذوا بقوة هؤلاء ولأنهم استحقوا النفل على وجه الاشاعة بينهم بالشرط السابق فلم يختص به واحد منهم كالغنيمة ، فأما في القسمين الآخرين اللذين لم يذكرهما الخرقى مثل أن يختص بعض الجيش بنفل لغناؤه أو يجعله له كقولهم: من جاء بعشرة رؤوس فله رأس فجاء واحد بعشرة دون الجيش فإن من نفل يختص بنفله دون غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خص من قتل بسلب قتيله اختص به ولما خص سلمة بن الأكوع بسهم الفارس والراجل اختص به وكذلك اختص بالمرأة التي نفلها إياه أبو بكر دون الناس ولان هذا جعل تحريضاً على القتال وحشاً على فعل ما يحتاج المسلمون اليه ليحمل فاعله كافة فعلة رغبة فيما جعل له فلو لم يختص به فاعله ما خاطر أحد بنفسه في فعله ولا حصلت مصلحة النفل فوجب أن يختص الفاعل لذلك بنفله ككتاب الآخرة

(مسئلة) قال (ومن قتل منا أحدا منهم مقبلاً على القتال فله سلبه غير مخموس قال ذلك الإمام أو لم يقل)

في هذه المسئلة فصل ستة :

قال أصحاب الرأي وقال مالك والليث والشافعي وابن النذر لا يحرم لانها قرابة لا تمنع قبول شهادته فلم يحرم التفريق كباقي العم

ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه قال وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين فبعت أحدهما فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما فعل غلامك؟» فأخبرته فقال «رده رده» رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، وروى عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال كتب الينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا تفرقوا بين الأخوين ولا بين الأم وولدها في البيع ، ولانه ذو رحم محرم فحرم التفريق بينهما كالوالد والولد وانما يحرم التفريق بينهما في حال الصغر وما بعده فيه الروايتان كالاصل ، والاولى العجواز لان النبي صلى الله عليه وسلم أهديت له مارية وأختها سيرين فأمسك مارية ووهب سيرين لحسان بن ثابت .

(فصل) فأما سائر الأقارب فظاهر كلام الخرقى جواز التفريق بينهم وقال غيره من أصحابنا لا يجوز التفريق بين ذوي رحم محرم كالعمة مع ابن أخيها والحالة مع ابن أختها لما ذكرنا من القياس والاولى جواز التفريق لان الاصل حل البيع والتفريق ولا يصح القياس على الاخوة لانهم أقرب

(أحدها) ان القاتل يستحق السلب في الجملة ولا نعلم فيه خلافاً الاصل فيه قول النبي ﷺ « من قتل كافراً فله سلبه » رواه الجماعة عن النبي ﷺ منهم انس وسمرة بن جندب وغيرهما وروى أبو قتادة قال خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر فلما التقينا رأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستأرت له حتى أتته من ورائه فضربته بالسيف على جبل عاتقه ضربة فادركه الموت ثم ان الناس رجعوا وقال رسول الله ﷺ « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » قل فقامت فقلت من يشهد لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مالك يا أبا قتادة ؟ » فاقتضت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القاتل عندي فأرضه منه فقال ابو بكر الصديق لاها الله إذا تعمد الى اسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صدق فأسلمه اليه » قال فأعطانيه متفق عليه وعن انس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين « من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل ابو طلحة يومئذ عشرين رجلاً فأخذ اسلابهم » رواه أبو داود .

(الفصل الثاني) ان السلب لكل قاتل يستحق السهم أو الرضخ كالعبد والمرأة والصبي والمشرک وروي عن ابن عمر ان العبد إذا بارز باذن مولاه فقتل لم يستحق السلب ويرضخ له منه وللشافعي

ولذلك يحجبون غيرهم عن الميراث وهم أقرب فيبقى من عداهم على الاصل ، فأما من ليس بينهما رحم محرم فلا يمنع من التفريق بينهما عند أحد علمناه لعدم النص فيهم وامتناع قياسهم على المنصوص وكذلك يجوز التفريق بين الام من الرضاع وولدها والاخت وأخيها لما ذكرنا ولان قرابة الرضاع لا توجب عتق أحدهما على الآخر ولا نفقة ولا ميراثاً فاشبهت الصداقة

﴿ مسألة ﴾ (وإذا حصر الامام حصناً لزمه مصابرة اذا رأى المصلحة فيها)

إذا حصر الامام حصناً لزمه مصابرة ولا ينصرف عنه إلا بخضلة من خضال خمس (أحدها) أن يسلموا فيحرزوا بالاسلام دماءهم وأموالهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (الثانية) أن يبذلوا مالا على المودة فيجوز قبوله منهم سواء أعطوه جملة أو جعلوه خراجاً مستمراً يؤخذ منهم كل عام ، فإن كانوا ممن تقبل منهم الجزية فبذلوا لزم قبولها منهم وحرم قتالهم لقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فإن بذلوا مالا على غير وجه الجزية فرأى المصلحة في قبوله قبله ولا يلزمه اذا لم ير المصلحة (الثالثة) أن يفتح (الرابعة) أن يرى المصلحة في الانصراف إما لضرر في الإقامة وإما لليأس منه أو لغير ذلك فينصرف عنهم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الطائف فلم ينل منهم شيئاً فقال « إنا قافلون ان شاء الله غدا » فقال المسلمون أترجع ولم تفتح؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اغدوا على القتل » فعدوا عليه فأصابهم الجراح ، فقال لهم

فيمن لاسهم له قولان (أحدهما) لا يستحق السلب لان السهم آكد منه للاجماع عليه فاذا لم يستحقه فالسلب أولى .

ولنا عموم الخبر وانه قاتل من اهل الغنيمة فاستحق السلب كذا السهم ولان الامير لو جعل جعلاً لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين لاستحقه فاعله من هؤلاء فالذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم أولى وفارق السهم لانه علق على المغانة ولهذا يستحق بالحضور ويستوي فيه المفاعل وغيره والسلب مستحق بحقيقة الفعل وقد وجد منه ذلك فاستحقته كالمجوعول له جعلاً على فعل إذا فعله فان كان القاتل ممن لا يستحق سهما ولا رضى خاء كالمرجف والمخلد والمعين على المسلمين لم يستحق السلب وان قتل وهذا مذهب الشافعي لانه ليس من اهل الجهاد، وان بارز العبد بغير إذن مولاه لم يستحق السلب لانه عاص وكذلك كل عاص مثل من دخل بغير إذن الامير

وعن احمد فيمن دخل بغير إذن انه يؤخذ منه الخمس وباقيه له جعله كالغنيمة ويخرج في العبد المبارز بغير إذن سيده مثله ويحتمل ان يكون سلب قاتل العبد له على كل حال لان ما كان له فهو لسيده في حرمانه السلب حرمان سيده ولا معصية منه

(الفصل الثالث) ان السلب للقاتل في كل حال الا أن ينهزم العدو ، وبه قال الشافعي وابو ثور وداود وابن المنذر وقال مسروق إذا التقى الزحفان فلا سلب له انما النفل قبل وبعد ونحوه قول نافع

رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنا قافلون غدا » فأعجبهم ، فقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم متفقاً عليه (الخامسة) أن ينزلوا على حكم حاكم وسنذكره في موضعه ان شاء الله

﴿مسئلة﴾ (ومن أسلم منهم أحرز دمه وماله وأولاده الصغار)

مضى أسلم أهل الحصن أو بعضهم أحرز دمه وماله وأولاده الصغار كما ذكر لقول النبي ﷺ في الحديث المذكور «فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الأيتام» ويجوز أولاده الصغار من السبي لانهم تبع له ولذلك يحكم بسلامتهم تبعاً لسلامه وكذلك كل من أسلم في دار الحرب وان دخل دار الاسلام فأسلم وله أولاد صغار في دار الحرب صاروا مسلمين ولم يحجز سبيهم وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي وقال أبو حنيفة ما كان في يده من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار ترك له وما كان من أولاده وأمواله بدار الحرب جاز سبيهم لانهم لم يثبت اسلامهم بسلامه لاختلاف الدارين بينهم ولهذا إذا سبي الطفل وأبواه في دار الكفر لم يتبعهما وتبع سايه في الاسلام وما كان من أرض أو دار فهو فيه وكذلك زوجته إذا كانت كافرة وما على بطنها فيه

ولنا ان اولاده اولاد مسلم فوجب ان يتبعوه في الاسلام كما لو كانوا معه في الدار ولان ماله مال مسلم ولا يجوز اغتنامه كما لو كان في دار الاسلام، وبذلك يفارق مال الحربى واولاده وما ذكره ابو حنيفة لا يلزم فانا نجعله تبعاً للسبي لانا لانعلم بقاء ابويه فاما اولاده الصغار فلا يعصمهم لانهم لا يتبعونه ولا يعصم

كذلك قال الاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز وأبو بكر بن أبي مريم السلب للقاتل ما لم تمتد الصفوف بعضها الى بعض فاذا كان كذلك فلا سلب لاحد

ولنا عموم قوله عليه السلام «من قتل قتيلا فله سلبه» ولان ابا قتادة انما قتل الذي اخذ سلبه في حال التقاء الزحفين ألا تراه يقول فلما التقينا رأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين وكذلك قول أنس فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ اسلحهم وكان ذلك بعد التقاء الزحفين لان هوازن لقوا المسلمين فجأة فالحوا الحرب قبل ان تتقدمها مبارزة

وروى سعيد حدثنا اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عروة عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك قال غزونا إلى طرف الشام فامر علينا خالد بن الوليد فانضم الينا رجل من امداد حمير فقضي لنا انا لقينا عدونا فقاتلونا قتالا شديداً وفي القوم رجل من الروم على فرس له أشقر وسرج مذهب ومنطقة ملطخة وسيف مثل ذلك فجعل يحمل على القوم ويعري بهم فلم يزل المددي يحتل لذلك الرومي حتى مر به فاستغفاه فضرب عرقوب فرسه بالسيف ثم وقع فاتبعه ضرباً بالسيف حتى قتله فلما فتح الله الفتح اقبل بسلب القتيل وقد شهد له الناس أنه قاتله فاعطاه خالد بعض سلبه وأمسك سائرهم فلما قدم المدينة استعدى رسول الله ﷺ فدعا خالداً فقال رسول الله ﷺ

زوجته لذلك فان سميت صارت رقيقة ولم ينفسخ نكاحه برقها وإن كان يكون حكمها في النكاح وفسخه حكم مالوم تسب على ما نذكر في نكاح اهل الشرك فان كانت حاملا من زوجها لم يجز استرقاق الحمل وكان حراً مسلماً وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يحكم برقه مع امه لان ما سرى اليه العتق سرى اليه الرق كسائر اعضائها

ولنا أنه محكوم بحريته واسلامه فلم يجز ان ترقاقه كالمنفصل بخلاف الاعضاء فانها لا تنفرد عن حكم الاصل (فصل) اذا أسلم الحربي في دار الحرب وله مال وعقار أو دخل اليها مسلم فابتاع عقاراً ومالا فظهر المسلمون على ماله وتجاره لم يملكوه وكان له وبه قول مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يغمم العقار وأما غيره فما كان في يده أو يد مسلم لم يغمم، واحتج بأنها بقعة من دار الحرب فجاز اغتنامها كما لو كانت لحربي. ولنا انه مال مسلم فاشبهه مالو كانت في دار الاسلام

(فصل) اذا استأجر المسلم أرضاً من حربي ثم استولى عايبها المسلمون فهي غنيمة ومنافعها للمستأجر لان المنافع ملك المسلم، فان قيل فلم أجزتم استرقاق الكافرة الحربية اذا كان قد أسلم زوجها وفي استرقاقها ابطال حق زوجها؟ قلنا يجوز استرقاقها لانها كافرة ولا أمان لها فجاز استرقاقها كما لو لم تكن زوجة مسلم ولا يبطل نكاحه بل هو باق ولان منفعة النكاح لا تجري بجرى الاموال بدليل انها لا تضمن باليد فلا يجوز أخذ العوض عنها بخلاف حق الاجارة

(فصل) اذا أسلم عبد الحربي أو أمته وخرج اليها فهو حر وإن أسر سيده وأولاده وخرج اليها

« ما منعك يا خالد أن تدفع إلى هذا سلب قتيله؟ » قال استكثرته له قال « فادفعه إليه » وذكر الحديث ورواه أبوداود

(الفصل الرابع) انه انما يستحق السلب بشروط أربعة:

(أحدها) ان يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتالهم فاما ان قتل امرأة او صبيا أو شيخا فانياً أو ضعيفاً مهيناً ونحوهم ممن لا يقاتل لم يستحق سلبه لانعلم فيه خلافاً وان كان احد هؤلاء يقاتل استحق قتله سلبه لانه يجوز قتله ومن قتل أسيراً له أو لغيره لم يستحق سلبه لذلك

(الثاني) ان يكون المقتول فيه منفعة غير مشن بالجراح فان كان مشننا بالجراح فليس لقاتله شيء من سلبه ، وبهذا قال مكحول وجرير بن عثمان والشافعي لان معاذ بن عمرو بن الجموح أثبت أبا جهل وذفف عليه ابن مسعود فمضى النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ولم يعط ابن مسعود شيئاً ، وان قطع يدي رجل ورجليه وقتله آخر فالسلب للقاطع دون القاتل لان القاطع هو الذي كفى المسلمين شره ، وان قطع يديه او رجليه وقتله الآخر فالسلب للقاطع في احد الوجهين لانه عطله فاشبه الذي قتله والثاني سلبه في الغنيمة لانه ان كانت رجلاه سالمين فانه يعدو ويكثر وان كانت يده سالمين فانه يقاتل بهما فلم يكن القاطع شره كله ولا يستحق انقاتل سلبه لانه مشن بالجراح ، وان قطع يده ورجله من خلاف فكذلك وان قطع احدي يديه واحدي رجليه ثم قتله آخر

فهو حر والمال له والسبي رقيقه ، وإن أسلم وأقام بدار الحرب فهو على رقه ، وإن أسلمت أم ولد الحربي وخرجت اليها عتقت واستبرأت نفسها وهذا قول أكثر العلماء ، قال ابن المنذر وقال به كل من نحفظ عنه من أهل العلم إلا أن أبا حنيفة قال في أم الولد تزوج ان شاءت من غير استبراء وأهل العلم على خلافه لانها أم ولد عتقت فلم يجوز أن تزوج قبل الاستبراء كما لو كانت لذي ، وروى سعيد بن منصور بإسناده عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتق العبيد اذا جاءوا قبل مواليهم وعن أبي سعيد الاعمش قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد وسيدة قضيتين قضى ان العبد اذا خرج من دار الحرب قبل سيدة انه حر فان خرج سيدة بعد لم يرد عليه ، وقضى ان السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد رد على سيده رواه سعيد ، وعن الشعبي عن رجل من ثقيف قال سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد علينا أبا بكره وكان عبداً لنا أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر ثقيف فأسلم فأبى أن يرد علينا وقال « هو طليق الله ثم طليق رسوله » فلم يرد علينا ﴿ مسألة ﴾ (وإن سألوا المودعة بمال أو غيره جاز ان كانت المصلحة فيه) وقد ذكرنا ذلك ﴿ مسألة ﴾ (وان نزلوا على حكم حاكم جاز اذا كان حراً مسلماً بالغاً عاقلاً من أهل الاجتهاد) اذا نزل أهل الحصن على حكم حاكم جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصر بني قريظة ورضوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فأجابهم الى ذلك ، والكلام فيه في فصلين (أحدهما) في صفة

فلسبه غنيمة ويحتمل انه للقاتل لانه قاتل لمن لم يكف المسلمين شره ، وان عانق رجل رجلا فقتله آخر فالهسل للقاتل ، وبهذا قال الشافعي وقال الاوزاعي هو للمعانق ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل قتيلا فله سلبه) ولانه كفى المسلمين شره فاشبه ما لو لم يعانقه الآخر وكذلك لو كان الكافر مقبلا على رجل يقاتله فجاء آخر من ورائه فضر به فقتله فسلبه لقاتله بدليل قصة قتيل أبي قتادة

(الثالث) ان يقتله او يشخنه بجراح تجعله في حكم المقتول قال احمد لا يكون السلب الا للقاتل وان أسر رجلا لم يستحق سلبه سواء قتله الامام أو لم يقتله وقيل مكحول لا يكون السلب الا لمن أسر علجاً أو قتله وقال القاضي اذا أسر رجلا فقتله الامام صبراً فسلبه لمن أسره لان الاسر اصعب من القتل فاذا استحق سلبه بالقتل كان تنبيهها على استحقاقه بالاسر قال وان استبقاه الامام كان له فداؤه أدرقته وسلبه لانه كفى المسلمين شره

ولنا ان المسلمين أسروا اسرى يوم بدر فقتل النبي صلى الله عليه وسلم عقباً والنضر بن الحارث واستبقى سائرهم فلم يعط من أسرهم اسلابهم ولا فداءهم وكان فداؤهم غنيمة ولان النبي ﷺ إنما جعل السلب للقاتل وليس الأسر بقتل ولان الامام مخير في الاسرى ولو كان لمن أسره كان أمره اليه دون الامام (الرابع) أن يغرب بنفسه في قتله، فأما ان رماه بسهم من صف المسلمين فقتله فلا سلب له قال أحمد السلب للقاتل إنما هو في المبارزة لا يكون في الهزيمة وان حمل جماعة من المسلمين

الحاكم (والثاني) في صفة الحكم ، فاما الحاكم فيتمين فيه سبعة أوصاف : الاسلام والحرية والذكورية والعقل والبلوغ والعدالة والاجتهاد كما يشترط في حاكم المسلمين ، ولا يشترط البصر لان عدمه لا يضر في مسئلتنا لان المقصود رأيه ومعرفته المصلحة في أحد أقسام الحكم وهذا لا يضر عدم البصر فيه بخلاف انقضاء فانه لا يستغني عن البصر ليعرف المدعي من المدعى عليه والشاهد من الشهود عليه والمقر من المقر له ويعتبر من الفقه ما يتعلق بهذا الحكم مما يجوز فيه ويعتبر له ويجوز ذلك ولا يحتاج ان يكون مجتهداً في جميع الاحكام التي لاتعلق لها بهذا وقد حكم سعد ابن معاذ ولم يثبت أنه كان عالماً بجميع الاحكام ، فان حكم رجلين جاز ويكون الحكم ما اجتمعا عليه وان جعلوا الحكم إلى رجل يعينه الامام جاز لانه لا يختار إلا من يصلح وان نزلوا على حكم رجل منهم أو جعلوا التعيين اليهم لم يجز لانهم ربما اختاروا من لا يصلح ، وان عينوا رجلاً يصلح . فرضيه الامام جاز لان بني قريظة عينوا سعد بن معاذ فرضيه النبي ﷺ واجاز حكمه . قال « لقد حكمت بحكم الله » وان مات من اتفقوا عليه فاتفقوا على غيره ممن يصالح قام مقامه وان لم يتفقوا وطلبوا احكاماً لا يصلح ردهم الى ما منهم وكانوا على الحصار حتى يتفقوا وكذلك ان رضوا باثنين فمات أحدهما فاتفقوا على من يقوم مقامه جاز وإلا ردوا إلى ما منهم وكذلك إذا رضوا بتحكيم من لا تجتمع الشرائط فيه ووافقهم الامام عليه ثم بان أنه لا يصلح لم يحكم ويردون إلى ما منهم كما كانوا

على واحد قتلوه فالسلب في الغنيمة لانهم لم يغزوا بأنفسهم في قتله ، وإن اشترك في قتله اثنان فظاهر كلام احمد أن سلبه غنيمة فانه قال في رواية حرب له السلب اذا انفرد بقتله وحكى ابو الخطاب عن القاضي أنها ' يشتركان في سلبه لقوله « من قتل قتيلا فله سلبه » وهذا يتناول الواحد والجماعة ولأنهما اشتركا في السبب فاشتركا في السلب ولنا أن السلب انما يستحق بالتغريير في قتله ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين فلم يستحق به السلب كما لو قتله جماعة ولم يبلغنا أن النبي ﷺ شرك بين اثنين في سلب فان اشترك اثنان في ضربه وكان أحدهما أبلغ في قتله من الآخر فليسلب له لان أبا جهل ضربه معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفراء وأتينا النبي ﷺ فاخبراه فقال « كلا كما قتله » وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح ، وإن انهزم الكفار كلهم فأدرك انسان منهزما منهم فقتله فلا سلب له لانه لم يغرر في قتله ، وإن كانت الحرب قائمة فانهزم أحدهم فقتله انسان فسلبه لقاتله لان الحرب فر وكر ، وقد قتل سلمة بن الأكوع طلعة للكفار وهو منهزم فقال النبي ﷺ « من قتله ؟ » قالوا سلمة بن الأكوع قال « له سلبه أجمع » وبهذا قال الشافعي وقال ابو ثور وداود وابن المنذر السلب لكل قاتل لمعوم الخبر واحتجاجا بحديث سلمة هذا

﴿مسئلة﴾ (ولا يحكم إلا بما فيه الحظ للمسلمين من القتل والسبي والفداء فإن حكم بالمن لم يبق له في أحد الوجهين)

إذا حكم بقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم نفذ حكمه لان سعد بن معاذ حكم في قرينة بذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » وإن حكم بالفداء جاز لان الامام يخير في الاسرى بين القتل والمن والفداء والاسترقاق فكذلك الحاكم ، وإن حكم عليهم باعطاء الجزية لم يلزم حكمه لان عقد الذمة عقد معاوضة فلا يثبت إلا بالتراضي ولذلك لا يملك الامام إجبار الاسير على إعطاء الجزية ، وإن حكم بالمن على المقاتلة وسبي الذرية فقال انقاضي يلزم حكمه وهو مذهب الشافعي لان الحكم اليه فيما يرى المصلحة فيه فكان له المن كالامام في الاسرى واختار أبو الخطاب ان حكمه لا يلزم لان عاينه ان يحكم بما فيه الحظ ولا حظ في المن ، وإن حكم بالمن على الذرية فينبغي ان لا يجوز لان الامام لا يملك المن على الذرية إذا سبوا فكذلك الحاكم ويحتمل الجواز لان هؤلاء لا يتعين السبي فيهم بخلاف من سبي فانه يصير رقيقاً بنفس السبي

﴿مسئلة﴾ (وإن حكم بقتل أو سبي فأسلموا عصموا دماءهم وفي استرقاقهم وجهان)

إذا حكم عليهم بالقتل والسبي جاز للامام المن على بعضهم لان ثابت بن قيس سأل في الزبير ابن باطا من قرينة وماله وأولاده رسول الله صلى الله عليه فاجابه ، ويخالف مال الغنيمة إذا حازه الامام لان ملكهم قد استقر عليه ومتى أسلموا قبل الحكم عليهم عصموا دماءهم وأموالهم لانهم

ولنا أن ابن مسعود ذفف على أبي جهل فلم يعطه النبي ﷺ سلبه وأمر بقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث صبرا ولم يعط سلبهما من قتلهما ، وقتل بني قريظة صبرا فلم يعط من قتلهم أسلابهم وإنما أعطى السلب من قتل مبارزا أو كفى المسلمين شره وغرر في قتله والمنهزم بعد انقضاء الحرب قد كفى المسلمين شر نفسه ولم يغرر قاتله بنفسه في قتله فلم يستحق سلبه كالأسير . وأما الذي قتله سلمة فكان متحيزاً إلى فئة وكذلك من قتل حال قيام الحرب فانه إن كان منهزماً فهو متحيز إلى فئة وراجع إلى القتال فاشبه الكار فان اقتال فر وكر . اذا ثبت هذا فانه لا يشترط في استحقاق السلب ان تكون المبارزة باذن الامير لان كل من قضي له بالسلب في عصر النبي ﷺ ليس فيهم من نقل اليه اذنه اذن له في المبارزة مع أن عموم الخبر يقتضي استحقاق السلب لكل قاتل إلا من خصه الدليل (الفصل الخامس) أن السلب لا يخمس روي ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وبه قال الشافعي وابن المنذر وابن جرير وقال ابن عباس يخمس وبه قال الاوزاعي ومكحول وعموم قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة)

وقال اسحاق إن استكثر الامام السلب خمسة وذلك اليه لما روى ابن سيرين أن البراء بن مالك بارز مرزبان الزارة بالبحرين فطعنه فذق صابه وأخذ سواريه وسلبه فلما صلى عمر الظهر أتى بأطلحة

فلم يجوز استرقاقهم بخلاف الاسير، وان أساموا بعد الحكم عليهم بالقتل سقط لان من أسلم فقد عصم دمه ولم يجوز استرقاقهم لانهم أسلموا قبل استرقاقهم قال أبو الخطاب ويحتمل ان يجوز كآلو أساموا بعد الاسر ويكون المال على ما حكم فيه وان حكم بان المال للمسلمين كان غنيمة لانهم أخذوه بالقهر والحصار

(باب ما يلزم الامام والجيش)

﴿مسئلة﴾ (يلزم الامام عند مسير الجيش تعاقد الخيل والرجال فما لا يصلح للحرب يمنعه من الدخول)

يستحب للامام أو الامير إذا أراد الغزو ان يعرض الجيش ويتعاقد الخيل والرجال فلا يدع فرساً خطاً وهو الكسير ولا قحاً وهو الكبير ولا ضرعاً وهو الصغير ولا هزيراً لا يدخل معه أرض العدو لئلا ينقطع فيها وربما كان سبباً للهزيمة

﴿مسئلة﴾ (ويمنع الخنذل والمرجف)

والخنذل هو الذي يفند الناس عن الغزو ويزهدهم في الخروج اليه والقتال ومثل من يقول الحر أو البرد شديد والمشقة شديدة ولا يؤمن هزيمة هذا الجيش ونحو هذا والمرجف هو الذي يقول قد هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد ولا طاقة لهم بالكفار والكفار لهم قوة ومدد وصبر ولا يثبت

في داره فقال انا كنا لآنحس السلب وإن سلب البراء قد بلغ مالا وأنا خامسه فكان أول سلب خمس في الاسلام سلب البراء . رواه سعيد في السنن وفيها أن سلب البراء بلغ ثلاثين ألفاً ولنا ما روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب ، رواه أبو داود وعموم الاخبار التي ذكرناها وخبر عمر حجة لنا فانه قال إنا كنا لآنحس السلب وقول الراوي كان أول سلب خمس في الاسلام يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر صدرا من خلافته لم يخمسوا سلباً واتباع ذلك أولى، قال الجوزجاني لا اظنه يجوز لاحد في شيء سبق فيه من الرسول صلى الله عليه وسلم شيء إلا اتباعه ولا حجة في قول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذكرناه يصلح أن يخص به عموم الآية وإذا ثبت هذا فإن السلب من أصل الغنيمة وقال مالك يحتسب من خمس الخمس .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل مطلقاً ولم ينقل عنه أنه احتسب به من خمس الخمس ولأنه لو احتسب به من خمس الخمس احتيج إلى معرفة قيمته وقدره ولم ينقل ذلك ولأن سببه لا يقتصر إلى اجتهاد الامام فلم يكن من خمس الخمس كسهم الفارس والراجل

(الفصل السادس) أن القاتل يستحق السلب قال ذلك الامام أو لم يقل ، وبه قال الاوزاعي والليث والشافعي واسحاق وابو عبيد وابو ثور وقال ابو حنيفة والثوري لا يستحقه إلا أن يشترطه

لهم أحد واشباه هذا ولا يأذن لمن يعين على المسلمين بالتجسس للكفار واطلاعهم على عورات المسلمين ولا لمن يوقع العداوة بين المسلمين ويسعى بالفساد بينهم ولا لمن يعرف بالنفاق والزندقة لقول الله تعالى (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً - وقوله تعالى - ولئن كره الله انبعاثهم فسطهم وقيل اقلدوا مع القاعدین لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولا تضعوا خلالكم يفتونكم الفتنة) قيل معناه لا وقعوا بينكم الاختلاف وقيل لا اسرعوا في تفريق جمعكم ولان في حضورهم ضرراً فيجب صيانة المسلمين عنه ولا يأذن لطفل ولا مجنون لان دخولهم تعرض للإهلاك بغير فائدة ويجوز ان يأذن لمن اشتد من الصبيان لان فيهم معونة ونفعاً

﴿مسألة﴾ (ويمنع النساء الاطاعة في السن لسقي الماء ومعالجة الجرحى)

يكره دخول النساء الشواب أرض العدو لانهن لسن من أهل القتال وقلم ينتفع بهن فيه لاستيلاء الجبن والخور عليهن ولا يؤمن ظفر العدو بهن فيستحلون ما حرم الله منهن وقد روى حشر بن زياد عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله ﷺ فبعث اليها فجئنا فرأينا فيه الغضب فقال « مع من خرجتن؟ » فقلنا يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ونعين به في سبيل الله ومعنا دواء للجرحى ونناول

الامام له ، وقال مالك لا يستحقه إلا أن يقول الامام ذلك ولم ير أن يقول الامام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب على ماتقدم من مذهبه في النفل وجعلوا السلب ههنا من جملة الانفال وقد روي عن احمد مثل قولهم وهو اختيار ابي بكر ، واحتجوا بما روى عوف بن مالك أن مدديا اتبعهم فقتل علقماً فأخذ خالد بعض سلبه وأعطاه به غنمه فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لا تمطه يا خالد » رواه سعيد وابو داود وأنا اختصرته . ورويا باسنادهما عن شبر بن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته وأخذت سلبه فأتيت به سعداً فخطب سعد أصحابه وقال إن هذا سلب شبر خير من اثني عشر ألفاً وأنا قد نفلناه إياه ولو كان حقاً له لم يحتج إلى نفيه ، ولأن عمر أخذ الخمس من سلب البراء ولو كان حقاً له لم يجز أن يأخذ منه شيئاً ولأن النبي ﷺ دفع سلب أبي قتادة إليه من غير بينة ولا يمين

ولنا قول النبي ﷺ « من قتل فتيلاً فله سلبه » وهذا من قضايا رسول الله ﷺ المشهورة التي عمل بها الخلفاء بعده ، وأخبارهم التي احتجوا بها تدل على ذلك فإن عوف بن مالك احتج على خالد حين أخذ سلب المددي فقال له عوف أما تعلم أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال بلى ، وقول عمر انا كنا لآنخمس السلب يدل على أن هذه قضية عامة في كل غزوة وحكم مستمر لكل قاتل وإنما أسر النبي ﷺ خالداً أن لا يرد على المددي عقوبة حين أغضبه عوف بتقريعه خالداً بين

السهام ونسقي السويق فقال « قمن » حتى إذا فتح الله خير أسهم لنا كما أسهم للرجال ، قلت لها يا جدة ما كان ذاك ؟ قالت تمرأ

قيل للأزاعي هل كانوا يغزون معهم بالنساء في الصوائف ؟ قال لا إلا بالجواري ، فأما المرأة الطاعنة في السن وهي الكبيرة إذا كان فيها نفع مثل سقي الماء ومعالجة الجرحى فلا بأس به لما روينا من الخبر وقد كانت أم سالم ونسيبة بنت كعب تغزوان مع النبي ﷺ فأما نسيبة فكانت تقاتل وقطعت يدها يوم اليمامة

وقالت الربيع كئنا نغزو مع النبي ﷺ لسقي الماء ومعالجة الجرحى . وقال أنس كان رسول الله (ص) يغزو بأم سليم ونسوة معها من الانصار يسقين الماء ويداوين الجرحى قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، فان قيل فقد كان النبي (ص) يخرج معه من تقع عليه القرعة من نسائه ، قلنا تلك امرأة واحدة يأخذها للحاجة اليها ويجوز مثل ذلك للامير عند حاجته ، ولا يرخص لسائر الرعية لئلا يفضي إلى ما ذكرنا

﴿مسئلة﴾ (ولا يستعين بمشرك الا عند الحاجة اليه)

لما روت عائشة قالت خرج رسول الله (ص) إلى بدر حتى اذا كان بحجرة الوبر أدركه رجل من المشركين كان يذكر منه جراءة ونجدة فسر المسلمون به فقال يا رسول الله جئت لأتبعك وأصيب

يديه . وقوله قد أنجزت لك ما ذكرت لك من أمر رسول الله ﷺ وأما خبر شبر فانما أنفذ له سعد ما قضى له به رسول الله ﷺ وسماه نفلا لانه في الحقيقة نفل لانه زيادة على سهمه وأما أبو قتادة فان خصمه اعترف له به وصدقه فجرى مجرى البينة ولان السلب مأخوذ من الغنيمة بغير تقدير الامام واجتهاده فلم يفتقر إلى شرطه كالسهم . اذا ثبت هذا فان احمد قال لا يعجبني أن يأخذ السلب إلا باذن الامام وهو قول الاوزاعي ، وقال ابن المنذر والشافعي له أخذه بغير اذن لانه استحقه بمجمل النبي صلى الله عليه وسلم له ذلك ولا يأمن إن أظهره عليه ان لا يعطاه ، ووجه قول احمد انه فعل مجتهد فيه فلم ينفذ أمره فيه إلا باذن الامام كأخذ سهمه ويحتمل أن يكون هذا من احمد على سبيل الاستحباب ليخرج من الخلاف لا على سبيل الإيجاب ، فلي هذا إن أخذه بغير اذن ترك الفضيلة وله مأخذه

(مسئلة) قال (والدابة وما عليها من آلتها من السلب اذا قتل وهو عليها وكذلك ما عليه من السلاح والثياب وان كثر ، فان كان معه مال لم يكن من السلب وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى أن الدابة ليست من السلب)

وجلتسه ان السلب ما كان القتل لا بسا له من ثياب وعمامة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر

معلك فقال له رسول الله (ص) «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال لا قال «فارجع فانا لانستعين بمشرك» ثم مضى رسول الله (ص) حتى إذا كان بالبدياء أدركه ذلك الرجل فقال له رسول الله (ص) «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال نعم قال «فانطلق» متفق عليه

وروي الامام أحمد باسناده عن عبد الرحمن بن حبيب قال أتيت رسول الله (ص) وهو يريد غزوة أنا ورجل من قومي ولم نسلم فقلنا إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهداً لا نشهده معهم قال «فأسلمتما؟» قلنا لا قال «فانا لانستعين بالمشركين على المشركين» قال فأسلمنا وشهدنا معه ، وهذا اختيار ابن المنذر والجوزجاني في جماعة من أهل العلم

وعن أحمد ما يدل على جواز الاستعانة بهم ، وكلام الخرقى يدل على جواز الاستعانة بهم عند الحاجة وهو الذي ذكره شيخنا في هذا الكتاب وبه قال الشافعي لما روى الزهري ان رسول الله (ص) استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم رواه سعيد ، وروي ان صفوان بن أمية خرج مع النبي (ص) يوم حنين وهو على شركه فأسهم له وأعطاه من سهم المؤلف ، وذكر الحديث

إذا ثبت هذا فيشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين فان كان غير مأمون عليهم لم تجز الاستعانة بهم لاننا إذا منعنا الاستعانة بهم لا يؤمن من المسلمين كالتخلل والمرجف والكافر أو من

وبيضة وتاج واسورة وران وخف بما في ذلك من حلية ونحو ذلك لان المفهوم من السلب اللباس وكذلك السلاح من السيف والرمح والسكين واللت ونحوه لانه يستعين به في قتاله فهو أولى بالأخذ من اللباس وكذلك الدابة لانه يستعين بها فهي كالسلاح وأبلغ منه ، ولذلك استحق بها زيادة السهمان بخلاف السلاح ، فأما المال الذي معه في كمرانه وخريطته فليس بسلب لانه ليس من الملبوس ولا مما يستعين به في الحرب ، وكذلك رحله واثاثه وما ليست يده عاياه من ماله ليس من سلبه وبهذا قال الاوزاعي ومكحول والشافعي إلا أن الشافعي قل مالا يحتاج اليه في الحرب كالتاج والسوار والظوق والهميان الذي للنفقة ليس من السلب في أحد القولين لانه مما لا يستعان به في الحرب فاشبهه المال الذي في خريطته

ولنا أن في حديث البراء انه بارز مرثان الزارة فقتله فبلغ سواراه ومنطقته ثلاثين ألفاً فخمسه عمر ودفعه اليه

وفي حديث عمرو بن معد يكرب انه حمل على اسوار قطعته فذق صلبه وصرعه فقتل اليه فقطع يده وأخذ سوارين كانتا عليه ويلقاً من ديباج وسيفاً ومنطقة فسلم ذلك له ولانه ملبوس له فاشبه ثيابه ولانه داخل في اسم السلب فأشبه الثياب والمنطقة ويدخل في عموم قول النبي ﷺ « فله سلبه » واختلفت الرواية عن احمد في الدابة فنقل عنه أنها ليست من السلب وهو اختيار ابي بكر لان

(فصل) ويستحب أن يخرج يوم الخميس لما روى كعب بن مالك قال قلما كان رسول الله [ص] يخرج في سفر الا يوم الخميس

﴿ مسألة ﴾ (ويرفق بهم في المسير فيسير بهم سير أضعفهم لئلا يشق عليهم فان دعت الحاجة الى الجدد في السير جاز)

لان النبي [ص] جد في السير حين بلغه قول عبدالله بن أبي ليخرجن الأعز منها الأذل ليشمل الناس عن الخوض فيه ، ويعدهم الزاد لانه لا بد منه في الغزو وفي غيره وبه قوامهم ويقوي نفوسهم بما يخيل اليهم من أسباب النصر لانه مما يطعمهم في عدوهم ، ويعرف عليهم العرفاء وهو أن يكون لكل طائفة من يكون كالقادم عليهم ينظر في حالهم ويفتقدوهم ويعقد لهم الألوية والرايات ، ويجعل لكل طائفة لواء لما روى ابن عباس ان أبا سفيان حين أسلم قال النبي (ص) للمعباس احبسه على الوادي حتى تمر به جنود الله فيراها قال فحبسته حيث امرني رسول الله [ص] ومرت به القبائل على راياتها وهو مخير في ألوانها لكنه يفاير ألوانها ليعرف كل قوم رايتهم

ويجعل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب لئلا يقع بعضهم على بعض وهي علامة بينهم يعرفونها ، ويتخير لهم من المنازل أصلحها لهم ويتبع مكانها فيحفظها لئلا يؤثروا منها ، ولا يففل الحرس والطلائع ليحفظهم من البيات ، ويمتث الميون على المدو حتى لا يخفى عليه امرهم فيحترز منهم ويتمكن

السلب ما كان على يديه والدابة ليست كذلك فلا يدخل في الخبر ، قال وذكر عبد الله حديث عمرو ابن ممدى يكره فأخذ سواريه ومنطقته ولم يذكر فرسه

ولنا ما روى عوف بن مالك قال : خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ورافقني ممدى من أهل اليمن فلقينا جموع الروم وفيهم رجل على فرس اشقر عليه سرج مذهب وسلاح مذهب فجعل يغري بالمسلمين وقصد له الممدى خلف صخرة فر به الرومي فحرق فرسه فعلاه قتلته وحاز فرسه وسلاحه فلما فتح الله للمسلمين بعث اليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف فأتيته فقلت له يا خالد أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقتال ؟ قال بلى . رواه الأثرم

وفي حديث شبر بن غلقمة أنه أخذ فرسه كذلك قل أحمد هو فيه ولان الفرس يستعان بها في الحرب فاشبهت السلاح وما ذكره يبطل بالرمح والقوس والالت فانها من السلب وليست ملبوسة اذا ثبت هذا فان الدابة وما عليها من سرجها ولجامها وتحفيها وحاية إن كانت عليها وجميع آلاتها من السلب لانه تابع لها ويستعان به في الحرب وانما يكون من السلب اذا كان راكباً عليها وإن كانت في منزله أو مع غيره أو منفلة لم تكن من السلب كالسلاح الذي ليس معه ، وإن كان راكباً عليها فصرعه عنها أو أشعره عليها ثم قتله بعد نزوله عنها فهي من السلب وهكذا قول الاوزاعي وإن كان ممسكاً بعنانها غير راكب عليها فعن أحمد فيها روايتان

من الفرصة فيهم ، ويمنع جيشه من الفساد ، المعاصي ومن التجارة المانعة لهم من القتال ، ولان المعاصي من أسباب الخذلان ، ويعد ذا الصبر بالاجر والنفل ترغيباً في الجهاد ، ويخفي من أرمه ما يمكن اخفاؤه لئلا يعلم به عدوه فقد كان النبي ﷺ اذا أراد غزوة ورى بغيرها ويشاور ذا الرأي منهم لقول الله تعالى (وشاورهم في الامر) وكان النبي ﷺ أكثر الناس مشاورة لأصحابه

(فصل) واذا وجد رجل رجلاً قد أصيبت فرسه ومعه فرس فضل استحبه حمله ولم يجب نص عليه فان خاف تلفه فقال القاضي يجب عليه بذل فضل مركوبه ليحسب به صاحبه كما يلزمه بذل فضل طعامه المضطر اليه وتخليصه من عدوه ، ويصف جيشه لقول الله تعالى (ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله الله صفاً كأنهم بنيان مرصوص)

ويجعل في كل جنبة كفؤاً لما روى أبو هريرة قال كنت مع النبي ﷺ فجعل خالداً على احدى الجنبتين وجعل الزبير على الاخرى وجعل ابا عبيدة على الساقة ، ولان ذلك احوط للحرب وأبلغ في إرهاب العدو ، ولا يميل مع قريه وذو مذهبه على غيره اثلاً تنكسر قلوبهم فيخذلوه عند الحاجة ويراعي أصحابه ويرزق كل واحد بقدر حاجته

(فصل) ويقاتل أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية لقول الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من

(احدهما) من السلب وهو قول الشافعي لانه متمكن من ا قتال عليها فاشبهت سيفه أو رمح في يده
(واثنانية) ليست من السلب وهو ظاهر كلام الخرقى واختيار الخلال لانه ليس برا كب عليها
فأشبهه مالو كانت مع غلامه ، وإن كان على فرس وفي يده جنبيبة لم تكن الجنبيبة من السلب لانه
لا يمكنه ركو بهما معاً

(فصل) ولا تقبل دعوى القتل إلا ببينة ، وقول الاوزاعي يعطى الساب اذا قال أنا قتلتك ولا
يسئل بينة لان النبي ﷺ قبل قول ابي قتادة

ولنا قول النبي ﷺ « من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه » متفق عليه . وأما ابو قتادة فان
خصمه أقر له فاكتفى باقراره ، قل احد ولا يقبل إلا شاهدان ، وقا طائفة من أهل الحديث
يقبل شاهد وبمين لانها دعوى في المال ويحتمل أن يقبل شاهد بغير بين لان النبي ﷺ قبل قول
الذي شهد لابي قتادة من غير بين ، ووجه الاول أن النبي ﷺ اعتبر البينة واطلاقها ينصرف إلى
شاهدين ولانها دعوى لاقتل فاعتبر شاهدان كقتل العمد

(فصل) ويجوز سلب القتل وتركهم عراة وهذا قول الاوزاعي وكرهه انثوري وابن المنذر
لما فيه من كشف عوراتهم

الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والمجوس حكمهم في قبول الجزية منهم
حكم أهل الكتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ولا نعلم بين أهل
العلم خلافا في هذين القسمين . فاما من سواهم من الكفار كعبدة الاوثان ونحوهم فلا يقبل منهم إلا
الاسلام في ظاهر المذهب وفيه اختلاف يذكر في باب عقد الذمة إن شاء الله تعالى

(فصل) ومن بلغت الدعوة من الكفار يجوز قتاله من غير دعاء ومن لم تبلغه الدعوة يدعى
قبل ا قتال ، ولا يجوز قتالهم قبل الدعاء لما روى بريدة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث
أميراً على سرية أو جيش امره بتقوى الله في خاصته وبمن معه من المسلمين ، وقال « اذا لقيت عدوك
من المشركين فادعهم الى إحدى ثلاث خصال فأيتهن أجابوك اليها فقبل منهم وكف عنهم : ادعهم
إلى الاسلام فان أجابوك فقبل منهم وكف عنهم فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان أجابوك فقبل
منهم وكف عنهم فان أبوا فامسعن بالله وقاتلوهم » رواه مسلم وهذا والله أعلم كان في بدء الامر قبل انتشار
الدعوة وظهور الاسلام فاما اليوم فقد انتشرت الدعوة واستغني بذلك عن الدعاء عند القتال

قال احمد ان الدعوة قد بلغت وانتشرت لكن ان جاز أن يكون قوم خلف الروم وخلف
الترك بهذه الصفة لم يجوز قتالهم قبل الدعوة ، ومن بلغت الدعوة يجوز قتالهم قبل ذلك ، وان دعاهم
فحسن لما ذكرنا من الحديث

ولنا قول النبي ﷺ في قتيل سلمة بن الأكوع « له سلبه أجمع » وقال « من قتل قتيلاً فله سلبه » وهذا يتناول جميعه

﴿مسئلة﴾ قل (ومن أعطاهم الأمان منا من رجل أو امرأة أو عبد جاز أمانه)

وجملته أن الأمان إذا أعطي أهل الحرب حرم قتلهم وماله والتعرض لهم ويصح من كل مسلم بالغ عاقل مختار ذكرراً كان أو أنثى حراً كان أو عبداً وبهذا قال الثوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق وابن القاسم وأكثر أهل العلم، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يصح أمان العبد إلا أن يكون مأذوناً له في القتال لأنه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح أمانه كالصبي ولأنه محبوب من دار الكفر فلا يؤمن أن ينظر لهم في تقديم مصلحتهم

ولنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال « ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل » رواه البخاري وروى فضيل بن يزيد الرقاشي قال جهز عمر بن الخطاب جيشاً فكنت فيه فحضرنا موضعاً فرأينا أناسنفتحها اليوم وجعلنا نقبل ونروح فبقي عبد منا فراطنهم وراطنوه فكتب لهم الأمان في صحيفة وشدها على شهم ورمى بها إليهم فآخذوها وخرجوا فكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب فقال العبد المسلم رجل من المسلمين ذمته

وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً حين أعطاه الراية يوم خيبر وأمره بقتلهم أن يدعوهم وهم ممن قد بلغت الدعوة زواه البخاري ودعا خالد بن الوليد طليحة حين ادعى النبوة فلم يرجع فأظهره الله عليه ودعا سلمان أهل فارس

﴿مسئلة﴾ (ويجوز أن يذل جعلاً لمن يذله على طريق واقعة أو ماء ويجب أن يكون معلوماً إلا أن يكون من مال الكفار فيجوز أن يكون مجهولاً)

لأنه خلاف في أنه يجوز للإمام ونائبه أن يذل جعلاً لمن يذله على ما فيه مصلحة للمسلمين مثل طريق سهل أو ماء في مغارة أو قلعة يفتحها أو مال يأخذه أو عدو يغير عليه أو ثغرة يدخل منها . لا يعلم في هذا خلافاً لأنه جعل في مصلحة بخاز كجربة الدليل ، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه في الهجرة من دلم على الطريق، ويستحق الجمل بفعل ما جعل له فيه سواء كان مسلماً أو كافراً من الجيش أو من غيره، فإن جعل له الجمل مما في يده وجب أن يكون معلوماً لأنها جملة بموضع من مال معلوم فوجب أن يكون معلوماً كالجمل في رد الآبق، فإن كان الجمل من مال الكفار جاز أن يكون مجهولاً لا يمنع التسليم ولا يفضي إلى انتزاع لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للسرية الثالث والرابع مما غنموه وهو مجهول لأن الغنيمة كلها مجهولة ولأنه بما تدعو الحاجة إليه ، والجملة إنما تجوز بحسب الحاجة

ذمتهم رراه سفيد ولانه مسلم مكاف فصيح امانه كالحر وما ذكروه من التهمة يبطل بما إذا اذن له في القتال فانه يصح امانه وبإمارة فان امانها يصح في توليهم جميعاً قالت عائشة ان كانت المرأة لتجبر على المسلمين فيجوز وعن أم هانئ أنها قالت يا رسول الله اني اجرت احمائي وأغلقت عليهم وان ابن أُمي أراد قتلهم فقال لهما رسول الله ﷺ « قد أجرنا من اجرت يا أم هانئ انما يجبر على المسلمين ادناهم » رواها سعيد واجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا العاص بن الربيع فامضاه رسول الله ﷺ .

(فصل) ويصح أمان الاسير إذا عقده غير مكره لدخوله في عموم الخبر ولأنه مسلم مكاف مختار فاشبه غير الاسير وكذلك أمان الاجير والتاجر في دار الحرب، وبهذا قال الشافعي وقال انثوري لا يصح امان احد منهم

ولذا عموم الحديث والقياس على غيرهم فأما الصبي المميز فقل ابن حامد فيه روايتان: (احداها) لا يصح امانه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه غير مكلف ولا يلزمه بقوله حكم فلا يلزم غيره كالمجنون .

(والرواية الثانية) يصح امانه وهو قول مالك وقال ابو بكر يصح امانه رواية واحدة وحمل رواية المنع على غير المميز واحتج بعموم الحديث ولانه مسلم مميز فصيح امانه كالبالغ وناق المجنون فانه لا قول له أصلاً .

﴿مسألة﴾ (فان شرط له جارية معينة على قلعة يفتحها نحو أن يشرط له بنت فلان من أهل القلعة لم يستحق شيئاً حتى يفتح القلعة)

لان جمالة شيء منها اقتضت اشتراط فتحها فتي فتحت اقلعة عنوة سلمت اليه فان ماتت قبل الذبح او بعده فلا شيء له لانه تعاق حقه بمعين وقد تلفت بغير تفريط فسقط حقه كالوديعة ، وان أسلمت قبل الفتح فله قيمتها لانها عصمت نفسها بإسلامها فتعذر دفعها اليه فاستحق اقيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل مكة عام الحديبية على ان من جاءه مسلماً رده اليهم فجاءه نساء مسلمات فمنعه الله من ردهن وكذلك لو كان يجعل رجلاً فأسلم قبل الفتح لانه عصم نفسه فلم يجز دفعه اليه وله قيمته كالجارية وان كان إسلامهما بعد الفتح سلماً اليه ان كان مسلماً لانها أسلمت بعد أسرهما فصارا رقيقين ، وان كان كفوراً فله قيمتهما لانه لا يجوز للكافر أن يبتدىء الملاك على المسلم وانما لم تجب له اقيمة اذا ماتا وتجب اذا أسلما لان تسليمهما ممكن اذا أسلما لكن منع الشرع منه .

﴿مسألة﴾ (وان فتت صاحبا ولم يشترطوا الجارية فله قيمتها ان رضي بها وإن أبى الا الجارية وأبى صاحب القلعة تسليمها فقال القاضي يفسخ الصلح)

(فصل) ولا يصح امان كافر وان كان ذمياً لان النبي صلى الله عليه وسلم قال «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» فجعل الذمة للمسلمين فلا تحصل لغيرهم ولانه متهم على الاسلام واهله فاشبهه الحربي ولا يصح امان مجنون ولا طفل لان كلامه غير معتبر ولا يثبت به حكم ولا يصح امان زائل العقل بنوم او سكر او اغماء لذلك ولانه لا يعرف المصلحة من غيرها فاشبه المجنون ولا يصح من مكره لانه قول اكره عليه بنير حق فلم يصح كالاقرار

(فصل) ويصح امان الامام لجميع الكفار وآحادهم لان ولايته عامة على المسلمين ويصح امان الامير لمن اقيم بازائه من المشركين فاما في حق غيرهم فهو كآحاد المسلمين لان ولايته على قتال أولئك دون غيرهم ويصح امان آحاد المسلمين للواحد والعشرة واقافلة الصغيرة والحصن الصغير لان عمر رضي الله عنه اجاز امان العبد لاهل الحصن الذي ذكرنا حديثه ولا يصح امانه لاهل بلدة ورستاق وجمع كثير لان ذلك يفضي الى تعطيل الجهاد والافتيات على الامام .

(فصل) ويصح امان الامام للاسير بعد الاستيلاء عليه لان عمر رضي الله عنه لما قدم عليه بالهرمز ان اسيراً قال لا بأس عليك ثم اراد قتله فقتل له انس قد امنته فلا سبيل لك عليه وشهد الزبير بذلك فعذوه امانا رواه سعيد ولان للامام المن عليه والامان دون ذلك فأما آحاد الرعية فليس له ذلك ، وهذا مذهب الشافعي وذكر ابو الخطاب أنه يصح امانه لان زينب ابنة رسول الله صلى الله

لانه قد تعذر امضاء الصلح لان حق صاحب الجمل سابق ولا يمكن الجمع بينه وبين الصلح ونحو هذا مذهب الشافعي ولصاحب القلعة أن يحصنها مثلاً كانت من غير زيادة ويحتمل أن لا يكون له إلا قيمتها ويمضي الصلح لانه تعذر دفعها اليه مع بقائها فدفعت اليه القيمة كما لو أسلمت قبل الفتح قولهم ان حق صاحب الجمل سابق قلنا الا ان المفسدة في فسخ الصلح أعظم لان ضرره يعود على الجيش كله وربما تعدى الى غيره من المسلمين في كون هذه القلعة يتعذر فتحها بعد ذلك ويبقى ضررها على المسلمين ولا يجوز تحمل هذه المضرة لدفع ضرر يسير عن واحد فان ضرر صاحب الجمل انما هو في فوات عين الجمل وتفاوت ما بين عين الشيء وقيمه يسير لاسيما وهو في حق شخص واحد ومراعاة حق المسلمين بدفع الضرر الكثير عنهم أولى من دفع الضرر اليسير عن واحد منهم أو من غيرهم ولهذا قلنا لمن وجد ماله قبل قسمه انه أحق به فان وجد بعد قسمه لم يأخذه الا بثمن لئلا يؤدي الى الضرر بنقض القسمة أو حرمان من . فم ذلك في سهمه

﴿مسئلة﴾ وله ان ينفل في البداءة الربع بعد الخمس وفي الرجعة الثلث بعده وذلك اذا دخل الجيش بميث سرية تغير وإذا رجع بميث اخرى فما ات به اخرج خمسة وأعطى السرية ما جعل لها وقسم الباقي للجيش والسرية معاً

النفل الزيادة على السهم المستحق ومنه نفل الصلاة وهو ما زيد على الفرض وقول الله تعالى

عليه وسلم أجارت زوجها أبا العاص بن الربيع بعد أسره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم أمانها وحكي هذا عن الاوزاعي .

ولنا ان امر الاسير مفوض إلى الامام فلم يجوز الافتيات عليه فيما يمنعه ذلك كقتله وحديث زينب في امانها انما صح باجازة النبي ﷺ

(فصل) واذا شهد للاسير اثنان او أكثر من المسلمين انهم آمنوه قبل إذا كانوا بصفة الشهود وقال الشافعي لا تقبل شهادتهم لانهم يشهدون على فعل أنفسهم

ولنا انهم عدول من المسلمين غير متهمين اشهدوا بامانة فوجب أن يقبل كما لو شهدوا على غيرهم انه آمنه وما ذكره لا يصح لأن النبي ﷺ قبل شهادة الزرعة على فعلها في حديث عقبة بن الحارث وان شهد واحد إني أمنت فقال "قماخي قياس قول احمد انه يقبل كما لو قل الحاكم بعد عزله كنت حكمت لفلان على فلان بحق قبل قوله وعلى قول أبي الخطاب يصح امانه فقبل خبره به كالحاكم في حال ولايته وهذا قول الاوزاعي ويحتمل أن لا يقبل لانه ليس له أن يؤمنه في الحل فلم يقبل اقراره به كما لو أقر بحق على غيره وهذا قول الشافعي وأبي عبيدة

(فصل) اذا جاء المسلم بمشرك ادعى انه أسره وادعى الكافر انه آمنه ففيها ثلاث روايات

[إحداهن] القول قول المسلم لان الاصل معه فان الاصل اباحة دم الحربي وعدم الامان

(واثنان) القول قول الاسير لانه يحتمل صدقه وحقن دمه فيكون هذا شبهة تمنع من قتله وهذا

(ووهبنا له إسحاق ويعقوب ناقله) كأنه سأل الله ولداً فأعطاه ماسأل وزاده الله ولد الولد ، والمراد

بالبداءة هنا ابتداء دخول دار الحرب والرجعة رجوعه عنها ، والنفل في الغزو ينقسم ثلاثة أقسام

(أحدها) هذا وهو ان الامام أو نائبه إذا دخل دار الحرب غازياً بعث بين يديه سرية تغير

على العدو ويجعل لهم الربع بعد الخمس فما قدمت به السرية أخرج خمسة ثم أعطى السرية ما جعل لهم

وهو ربع الباقي ثم قسم ما بقي في الجيش والسرية معاً فإذا قفل بعث سرية تغير وجعل لهم الثلث بعد

الخمس فما قدمت به السرية أخرج خمسة ثم أعطى السرية ثلث ما بقي ثم قسم سائرهم في الجيش والسرية

معه وبهذا قال حبيب بن مسلمة والحسن والاوزاعي وجماعة من أهل العلم

وروي عن عمرو بن شعيب انه لا نفل بعد رسول الله ﷺ ولعله احتج بقوله تعالى (قل

الانفال لله والرسول) فخصه بها ، وكان ابن السيب ومالك يقولان : لا نفل إلا من الخمس . وقال

الشافعي يخرج من خمس الخمس ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن

عمر فغنموا إبلاً كثيراً فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً متفق عليه . ولو أءاهم

من أربعة أخماس الغنيمة التي هي لهم لم يكن نفلاً وكان من سهمانهم

ولنا ما روى حبيب بن مسلمة الفهري قال شهدت رسول الله (ص) نفل الربع في البداءة واثلث

اختيار ابي بكر والثالثة يرجع الى قول من ظاهر الحال يدل على صدقه فان كان الكافر ذا قوة معه سلاحه فالظاهر صدقه ، وان كان ضعيفاً مسلحاً سلاحه فالظاهر كذبه فلا يلتفت الى قوله وقال أصحاب الشافعي لا يقبل قوله وإن صدقه المسلم لأنه لا يقدر على امانه فلا يقبل اقراره به

ولما انه كافر لم يثبت أسرته ولا نازعه فيه منازع فقبل قوله في الامان كالرسول

(فصل) ومن طلب الامان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام وجب أن يعطاه ثم يرد الى مأمنه لانهم في هذا خلافاً وبه قال قتادة ومكحول والاوزاعي والشافعي وكتب عمر بن عبدالعزيز بذلك الى الناس ، وذلك لقول الله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) قل الاوزاعي هي الى يوم اقامة ويجوز عقد الامان للرسول والمستأمن لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمن رسل المشركين ولما جاءه رسولاً مسيلةً قل «لولا ان الرسل لا تقتل لقنتكنا» ولان الحاجة تدعو الى ذلك فاننا لو قتلنا رسلهم لقتلوا رسلنا فتفوت مصالحة المراسلة ، ويجوز عقد الامان لكل واحد منهما مطلقاً ومقيداً بمدة سواء كانت طويلة او قصيرة بخلاف الهدنة فانها لا تجوز الا مقيدة لان في جوازها مطلقاً تركاً للجهد وهذا بخلافه قال القاضي ويجوز أن يقيموا مدة الهدنة بغير جزية . قل ابو بكر وهذا ظاهر كلام احمد لانه قيل له قال الاوزاعي لا يترك الشرك في دار الاسلام الا أن يسلم او يؤدي فقال احمد اذا أمنت فهو على مأمنته وظاهر هذا انه خالف قول الاوزاعي

في الرجعة ، وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الربع بعد الخمس واثالث بعد الخمس إذا قتل . رواها أبو داود

وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداية الربع وفي القفول الثلث ، رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، وروى الاثرم بأسناده عن جرير بن عبد الله البجلي أنه لما قدم على عمر في قومه قل له عمر هل لك أن تأتي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وشيء ؟ فأما قول عمرو بن شعيب فإن مكحولاً قل له حين قال لا نفل بعد رسول الله ﷺ وذكر له حديث حبيب بن سامة : شغلك أكل الزبيب بالانف ، وما ثبت لابي صلى الله عليه وسلم ثبت للأئمة بعده ما لم يعم على تخصيصه به دليل

وأما حديث ابن عمر فهو حجة عليهم فإن بديراً على اثني عشر يكون جزءاً من ثلاثة عشر ، وخمس الخمس جزء من خمسة وعشرين جزءاً وجزء من ثلاثة عشر أكثر فلا يتصور أخذ الشيء من أقل منه فيتين أن يكون من غيره أو ان النفل كان للسرية دون سائر الجيش ، على إن ما روينااه صريح في الحكم ولا يعارض بشيء مستنبط يحتج به ما حمله عليه من استنباده

إذا ثبت هذا فظاهر كلام احمد انهم انما يستحقون هذا بالشرط السابق فان لم يكن شرطه لم

وقال ابو الخطاب عندي انه لا يجوز أن يقيم سنة بغير جزية وهذا قول الاوزاعي والشافعي لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ووجه الاول ان هذا كافر أبيح له الإقامة في دار الاسلام من غير التزام جزية فلم تلزمه جزية كالنساء والصبيان ولان الرسول لو كان من لا يجوز أخذ الجزية منه يستوي في حقه السنة فأدونها في أن الجزية لا تؤخذ منه في المدين فإذا جازت له الإقامة في أحدهما جازت في الأخرى قياساً لها عليها . وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) أي يلتزمونها ولم يرد حقيقة الاعطاء وهذا مخصوص منها بالاتفاق فإنه يجوز له الإقامة من غير التزام لها ولان الآية تنصت بما دون الحول فتقيس على المحل المخصوص

(فصل) وإذا دخل حربي دار الاسلام بأمان فأودع ماله مسلماً أو ذمياً أو أقرضها إياه ثم عاد إلى دار الحرب نظرنا فإن دخل تاجراً أو رسولاً أو متزهاً أو لحاجة يقضيها ثم يعود إلى دار الاسلام فهو على أمانه في نفسه وماله لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة بدار الاسلام فاشبة الذي إذا دخل لذلك ، وإن دخل مستوطناً بطل الأمان في نفسه وبقي في ماله لأنه بدخوله دار الاسلام بأمان ثبت الأمان لماله الذي معه فإذا بطل في نفسه بدخوله دار الحرب بقي في ماله لاختصاص المبتل بنفسه فيخص البطالان به فإن قتل فثبت الأمان لماله تبعاً فإذا بطل في التبع بطل في التبع قلنا بل

فلا ، قيل له أليس قد نفل النبي ﷺ في البداية الربع وفي الرجعة الثلث ؟ قال نعم ذلك إذا نفل . تقدم أقول فيه ، فعلى هذا إن رأى الإمام أن لا ينفلهم فله ذلك ، وإن رأى أن ينفلهم دون الثلث والربع فله ذلك لأنه إذا جاز ترك النفل كله جاز ترك البعض

ولا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث نص عليه أحمد وهذا قول مكحول والاوزاعي وجهور العلماء ، وقال الشافعي لا حد للنفل بل هو موكول إلى اجتهاد الإمام لان النبي (ص) نفل مرة الثلث ومرة الربع ، وفي حديث ابن عمر نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يتجاوزه الإمام فينبغي أن يكون موكولاً إلى اجتهاده

ولنا ان نفل النبي ﷺ انتهى إلى الثلث فينبغي أن لا يتجاوزه ، وما ذكره الشافعي يدل على أنه ليس لأقل النفل حد وأنه يجوز أن ينفل أقل من الثلث والربع ونحن نقول به ، على أن هذا القول مع قوله ان النفل من خمس الخمس تناقض ، فإن شرط لهم الإمام زيادة على الثلث ردوا إليه وقال الاوزاعي لا ينبغي أن يشترط النصف فإن زادهم على ذلك فليف لهم به ويجعل ذلك من الخمس وإنما زيد في الرجعة على البداية في النفل لمشتقها فإن الجيش في البداية ردة للسرية تابع لها والعدو خائف وربما كان غاراً وفي الرجعة لارده للسرية لان الجيش منصرف عنهم والعدو مستيقظ كلب قال أحمد في البداية إذا كان ذاهباً الربع . في القفلة إذا كان في الرجوع الثلث لانهم يشتاقون إلى أهلهم فهذا أكثر

يثبت له الامان لمعنى وجد فيه وهو ادخاله معه وهذا يقتضي ثبوت الامان له وإن لم يثبت في نفسه بدليل ما لو بعثه مع مضارب له او وكيل فانه يثبت الامان ولم يثبت الامان في نفسه ولم يوجد فيه ههنا ما يقتضي الامان فيه فبقي على ما كان عليه ولو اخذه معه الى دار الحرب لنتقض الامان فيه كما ينتقض في نفسه لوجود البطلان منها فذا ثبت هذا فان صاحبه ان طلبه بعث اليه وإن تصرف فيه ببيع أو هبة أو غيرهما صح تصرفه وإن مات في دار الحرب انتقل الى وارثه ولم يبطل الامان فيه ، وقال أبو حنيفة يبطل فيه وهو قول الشافعي لانه قد صار لوارثه ولم يعقد فيه ، أمانا فوجب ان يبطل فيه كسائر أمواله

ولنا ان الامان حق له لازم متعلق بالمال فاذا انتقل إلى الوارث انتقل لحقه كسائر الحقوق من الرهن والضمين والشفعة وهذا اختيار الزني ولانه مال له أمان فينتقل إلى وارثه مع بقاء الامان فيه كالمال الذي مع مضاربه وإن لم يكن له وارث صار فيثا لبيت المال فان كان له وارث في دار الاسلام فقال القاضي لا يرثه لاختلاف الدارين والاولى أنه يرثه لان ملتها واحدة فيرثه كالمسلمين وإن مات المستأمن في دار الاسلام فهو كما لو مات في دار الحرب سواء لان المستأمن حربي تجري عليه أحكامهم وإن رجع الى دار الحرب فسبي واسترق فقال القاضي يكون ماله موقوفاً حتى يعلم آخر أمره بموت أو غيره فان مات كان فيثا لان الرقيق لا يورث وان عتق كان له وان لم يسترق ولكن من عليه الامام

(القسم الثاني) ان ينفل الامام بعض الجيش لغنائيه وبأسه وبلائه أو لمكروه تحميه دون سائر الجيش قل أحمد في الرجل يأمره الامير يكون طليعة أو عنده يدفع اليه رأساً من السبي أو دابة قال إذا كان رجل له غناء أو يقاتل فلا بأس بذلك أنفع لهم يحرص هو وغيره ويقاتلون ويفنمون وقال إذا نفذ الامام صبيحة الغار الخيل فيصيب بعضهم وبعضهم لا يأتي بشيء فلما ولى ان يخص بعض هؤلاء الذين جاءوا بشيء دون هؤلاء وظاهر هذا ان له إعطاء من هذا حاله من غير شرط وحجة هذا حديث سلمة بن الأكوع أنه قل اغار عبد الرحمن بن عيينة على إبل رسول الله ﷺ فاتبعهم فذكر الحديث فأعطاني رسول الله ﷺ سهم الفارس والراجل رواه مسلم وعنه ان النبي ﷺ أمر أبا بكر قل فبئنا عدونا فقتلت لياتئذ تسعة أهل ابيات وأخذت منهم امرأة فنزلنيها أبو بكر فلما قدمت المدينة استوهبنيها النبي ﷺ فوهبها له رواه مسلم

(القسم الثالث) ان يقول الامير من طلع هذا الحصن أو هدم هذا السور أو نقب هذا النقب أو فعل كذا فله كذا أو من جاء بأسير فله كذا فهذا جائز في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري قال أحمد اذا قل من جاء بعشر دواب أو بقر أو غنم فله واحد فمن جاء بخمسة أعطاه نصف ما قل لهم ومن جاء بشيء أعطاه بقدره قيل له إذا قل من جاء بعلج فله كذا وكذا فجاء بعلج يطيب له ما يعطى؟ قال نعم وكره مالك هذا القسم ولم يره وقال قتالهم على هذا الوجه إنما هو للدنيا وقال هو وأصحابه

أو فاداه فماله له وإن قتله فماله لورثته وإن لم يسب ولو كان دخل دار الاسلام بغير أمان ليأخذ ماله جاز قتله وسببه لأن ثبوت الأمان لماله لا يثبت الأمان له كما لو كان ماله وديعة بدار الاسلام وهو مقيم بدار الحرب (فصل) وإذا سرق المستامن في دار الاسلام أو قتل أو غصب ثم عاد إلى وطنه في دار الحرب ثم خرج مستأمناً مرة ثانية استوفى منه ما لزمه في أمانه الأول وإن اشترى عبداً مسلماً فخرج به إلى دار الحرب ثم قدر عليه لم يغرم لأنه لم يثبت ملكه عليه لكون الشراء باطلاً ويرد بأثمه الثمن إلى الحربي لأنه حصل في أمان فإن كان العبد تالفاً فعلى الحربي قيمته ويتراوان الفضل (فصل) وإذا دخلت الحرية إلينا بأمان فزوجت ذمياً في دارنا ثم أرادت الرجوع لم تمنع إذا رضي زوجها أو فارقه أو قال أبو حنيفة تمنع ولنا أنه عقد لا يلزم الرجل المقام به فلا يلزم المرأة كعقد الإجارة

❦ (مسألة) قال (ومن طالب الأمان ليفتح الحصن فقل فأنال كل واحد منهم أما المهدى لم يقتل واحد منهم)

وجملته أن المسلمين إذا حصروا حصناً فناداهم رجل آمروني أفتح لكم الحصن جاز أن يعطوه أما نافع بن زياد بن ليلى لما حصر النجير قال الأشعث بن قيس أعطوني الأمان لعشرة أفتح لكم

لا نفل إلا بعد إحراز الغنيمة وقال مالا : ولم يقل رسول الله ﷺ « من قتل قتيلاً فله سابه » إلا بعد أن برد القتال

ولنا ما تقدم من حديث حبيب وعبادة وما شرطه عمر لجرير بن عبد الله وقول النبي ﷺ « من قتل قتيلاً فله سابه » ولأن فيه تحريضا على القتال فجاز كاستحقاق الغنيمة وزيادة السهم للفارس واستحقاق السلب وما ذكره يبطل بهذه المسائل، وقوله أن النبي ﷺ إنما جعل السلب للقاتل بعد أن برد القتال قلنا قوله ذلك ثابت الحكم فيما يأتي من الغزوات بعد قوله فهو بالنسبة إليها كالمشروط في أول الغزاة، قال القاضي لا يجوز هذا إلا إذا كان فيه مصلحة للمسلمين فإن لم تكن فيه فائدة لم يجوز لأنه إنما يخرج على وجه المصلحة فاعتبرت الحاجة فيه كاجرة الحمال والحافظ، إذا ثبت هذا فإن النفل لا يختص بنوع من المال وذكر الحلال أنه لا نفل في الدراهم والدنانير وهو قول الأوزاعي لأن القتال لا يستحق شيئاً منها فكذلك غيره

لنا حديث حبيب بن مسلمة وعبادة فإن النبي ﷺ جعل لهم الثلث والربع وهو عام في كل ما غنمه ولأنه نوع مال فجاز النفل فيه كسائر الأموال وأما القاتل فأنما نفل السلب وليست الدراهم والدنانير من السلب فلم يستحق غير ما جعل له

(فصل) نقل أبو داود عن أحمد أنه قال له: إذا قال من رجع إلى الساقية فله دينار والرجل

الحصن ففعلوا فان أشكل الذي أعطي الامان وادماه كل واحد من أهل الحصن فان عرف صاحب الامان عمل على ذلك ، وان لم يعرف لم يجوز قتل واحد منهم لان كل واحد منهم يحتمل صدقه وقد اشبهه المباح بالمحرّم فيما لا ضرورة اليه بفجرم السكك كما لو اشتبهت ميتة بمذكلة أو اخته بأجنبيات أو اشتبه زان محصن برجال معصومين وبهذا قل الشافعي ولا اعلم فيه خلافاً في استرقاقهم وحبان (أحدهما) يحرم وذكر القاضي ان أحمد نص عليه وهو مذهب الشافعي لما ذكرنا في القتل فان استرقاق من لا يحل استرقاقه محرم

(والثاني) يقرع بينهم فيخرج صاحب الامان بالقرعة ويسترق الباقيون قاله أبو بكر لان الحق لواحد منهم غير معلوم فيقرع بينهم كما لو اعتق عبداً من عبيده وأشكل ويخالف القتل فانه اراقة دم تندريء بالشبهات بخلاف الرق ولهذا يمنع القتل في النساء والصبيان دون الاسترقاق . وقال الاوزاعي إذا أسلم واحد من أهل الحصن قبل فتحه اشرف علينا ثم اشكل فادعى كل واحد منهم انه الذي أسلم : يسمي كل واحد منهم في قيمة نفسه ويترك له عشر قيمته وقياس مذهبنا أن فيها وجهين كالتى قبلها .

(فصل) قال احمد إذا قال الرجل كف عني حتى أدلك على كذا فبعث معه قوم لدلم فامتنع من الدلالة فاهم ضرب منه لان امانه بشرط ولم يوجد وقال احمد إذا لقي علجاً فطلب منه الامان

يعمل في سياقة الغنم قال لم يزل أهل الشام يفعلون هذا وقد يكون في رجوعهم الى الساقة وسياقة الغنم منفعة قليل له فان اغار على قرية فنزل فيها والسبي والدواب والخزني معهم في القرية ويمنع الناس من جمعه الكسل لا يخافون عليه العدو فيقول الامام من جاء بعشرة أثواب فله ثوب و من جاء بعشرة رؤوس فله رأس قال أرجو ان لا يكون به بأس، قيل له فان قيل من جاء بعدل من دقيق الروم فله دينار يريد له طعام السبي ما ترى في أخذ الدينار؟ فما رأى به بأساً، قيل فالامام يخرج السرية وقد نزلهم جميعاً فلما كان يوم المغار نادى من جاء بعشرة رؤوس فله رأس ومن جاء بكذا فله كذا فذهب الناس فطلبوا فما ترى في هذا النفل؟ قال لا بأس به اذا كان يحرضهم على ذلك ما لم يستغرق الثلث قلت لا بأس بنفلين في شيء واحد قال نعم ما لم يستغرق الثلث سمعته غير مرة يقول ذلك

(فصل) قال أحمد والنفل من أربعة اخماس 'غنيمة' هذا قول أنس بن مالك وفقهاء الشام . منهم رجاء بن حيوة وعبد الله بن نسي وعدي بن عدي ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن ويزيد بن أبي مالك ويحيى بن جابر والاوزاعي وبه قال اسحاق وأبو عبيد قال أبو عبيد والناس اليوم على هذا، قال أحمد وكان سعيد بن المسيب ومالك بن أنس يتولان لانفل الا من الخمس فكيف خفي عنهما هذا مع علمهما؟ وقال النخعي وطئفة ان شاء الامام نفلهم قبل الخمس وان شاء بعده وقال أبو ثور انما النفل قبل الخمس واحتج من ذهب الى هذا بحديث ابن عمر الذي أورده

فلا يؤمنه لانه يخاف شره وان كانوا سرية فلمهم امانه يعني ان السرية لا يخافون من غدر العليج قتلهم بخلاف الواحد وان لقيت السرية اعلاجا فدعوا أنهم جاءوا مستأمنين فان كان معهم سلاح لم يقبل قولهم لأن حملهم السلاح يدل على محاربتهم وان لم يكن معهم سلاح قبل قولهم لأنه يدل على صدقهم .

(فصل) إذا دخل حربي دار الاسلام بغير أمان نظرت فان كان معه متاع يبيعه في دار الاسلام وقد جرت العادة بدخولهم اليها تجاراً بغير امان لم يعرض لهم، وقل احمد إذا ركب القوم في البحر فاستقبلهم فيه تجار مشركون من ارض العدو يريدون بلاد الاسلام لم يعرضوا لهم ولم يقتلهم وكل من دخل بلاد المسلمين من اهل الحزب بتجارة بويع ولم يسأل عن شيء وان لم تكن معه تجارة فقال جئت مستأمناً لم يقبل منه وكان الامام مخيراً فيه ونحو هذا قال الأوزاعي والشافعي ، وإن كان ممن ضل الطريق أو حملته الريح في المركب اليها فهو لمن أخذه في احدي الروايتين والأخرى يكون فيئا .

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن دخل إلى أرضهم من الغزاة فارساً فنفق فرسه قبل احراز الغنيمة فله سهم راجل ومن دخل راجلاً فاحرزت الغنيمة وهو فارس فله سهم الفارس)
وجملة ذلك ان الاعتبار في استحقاق السهم بحالة الاحراز فان أحرزت الغنيمة وهو راجل فله سهم راجل وان أحرزت وهو فارس فله سهم الفارس سواء دخل فارساً أو راجلاً قل احمد أنا أرى

ولنا ما روى معن بن يزيد السلمي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا نفل الا بعد الخمس » رواه أبو داود وابن عبد البر وهذا صريح وحديث حبيب بن أبي مسلمة ان النبي ﷺ كان ينفل الربع بعد الخمس والثالث بعد الخمس وحديث جرير حين قال له عمر لك الثالث بعد الخمس ولان النبي ﷺ نفل الثلث ولا يتصرر إخراجهم من الخمس ولان الله تعالى قل (واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه) يقتضي ان يكون الخمس خارجاً من الغنيمة كلها وأما حديث ابن عمر فقد رواه شبيب عن نافع عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد وابتعث سرية من الجيش فكان سهمان الجيش اثني عشر بعيراً ونفل أهل السرية بعيراً بعيراً فكانت سهمانهم ثلاثة عشر بعيراً فلهذا يمكن ان يكون نفلهم من أربعة أخماس الغنيمة دون بقية الجيش كما يفعل السرايا ويتبين حل هذا الخبر على هذا لانه لو أعطى جميع الجيش لم يكن ذلك نفلاً وكان قد قسم لهم أكثر من أربعة الأخماس وهو خلاف الآية والاخبار

(فصل) وكلام أحمد في ان النفل من أربعة الأخماس عام لمعوم الخبر فيه ويحتمل أن يحمل على

إن كل من شهد الوقعة على أي حالة كان يعطى إن كان فارساً فارس وإن كان راجلاً راجلاً لأن عمر قال الغنيمة لمن شهد الوقعة ، وبهذا قال الأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور ونحوه قال ابن عمر . وقال أبو حنيفة الاعتبار بدخول دار الحرب فإن دخل فارساً فله سهم فارس وإن نفق فرسه قبل القتال ، وإن دخل راجلاً فله سهم الراجل وإن استفاد فارساً فقاتل عليه وعنه رواية أخرى كقولنا قال أحمد كان سليمان بن موسى يمرضهم إذا أدربوا الفارس فارس والراجل راجل لأنه دخل في الحرب بنية القتال فلا يتغير سهمه بذهاب دابته أو حصول دابة له كما لو كان بعد القتال

ولنا إن الفرس حيوان يسهم له فاعتبر وجوده حال القتال فيسهم له مع الوجود فيه ولا يسهم له مع العدم كالآدمي والأصل في هذا أن حالة استحقات السهم حالة تقتضي الجرب بدليل قول عمر الغنيمة لمن شهد الوقعة ولأنها الحال التي يحصل فيها الاستيلاء الذي هو سبب الملك بخلاف ما قبل ذلك فإن الأموال في أيدي أصحابها ولا ندري هل يظفر بهم أولاً ؟ ولأنه لو مات بعض المسلمين قبل الاستيلاء لم يستحق شيئاً ولو وجد مدد في تلك الحال أو انقأت أسير فلحق بالمسلمين أو أسلم كافر فقاتلوا استحقوا السهم فدل على أن الاعتبار بحالة الأحرار فوجب اعتباره دون غيره

القسمين الأولين من النفل ، فأما القسم الثالث وهو أن يقول من جاء بشيء فله كذا أو من جاء بعشرة رؤوس فله رأس منها فيحتمل أن يستحق ذلك من الغنيمة كلها لأنه ينزل منزلة الجعل فأشبه السلب فانه غير مخموس ويحتمل في القسم الثاني وهو زيادة بعض الغنائم على سهمه أن يكون من خمس الخمس المعد للمصالح لأن عطية هذا من المصالح والمذهب الأول لأن عطية سلمة بن الأكوع سهم الفارس زيادة على سهمه إنما كان من أربعة الأخماس

(فصل) قال الحرقى ويرد من نفل على من معه في السرية إذ بقوتهم صار إليه ومعناه إذا بحث سرية ونفاهم الثلث أو الربع فخص به بعضهم أو جاء بعضهم بشيء فنفله ولم يأت بعضهم بشيء فلم ينفله شارك من نفل من لم ينفل ، وقد نص أحمد على هذا لأن هؤلاء إنما أخذوا بقوة هؤلاء ولأنهم استحقوا النفل على وجه الإشاعة بينهم بالشرط السابق فلم يختص به واحد منهم كالغنيمة ، فأما النفل في القسمين الآخرين مثل أن يخص بعض الجيش بنفل لغنائمه أو يجعله له كقوله من جاء بعشر رؤوس فله رأس فجاء واحد بعشرة دون سائر الجيش فيمختص بنفله دون غيره لأن النبي ﷺ لما خص من قتل بسلب قتيله اختص به ولما خص سلمة بن الأكوع بسهم الفارس والراجل اختص به ولذلك اختص بالمرأة التي نفاهم إياه أبو بكر دون الناس ولأن هذا جعل تحريضاً على القتال وحثاً على فعل ما يحتاج المسلمون إليه لتحمل فاعله كلفة فعله رغبة فيما جعل له فلو لم يختص به فاعله ما خاطر أحد بنفسه فيه ولا حصوات مصلحة النفل فوجب أن يختص الفاعل لذلك بنفله ككتاب الآخرة

﴿مسئلة﴾ قال (ويعطى ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفارسه)

أكثر أهل العلم على أن النخبة تقسم للفارس منها ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفارسه وللراجل سهم . قال ابن المنذر هذا مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وحسين بن ثابت وعوام علماء الإسلام في القديم والحديث منهم مالك ومن تبعه من أهل المدينة وأنثوري ومن وافقه من أهل العراق والليث بن سعد ومن تبعه من أهل مصر والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد وقل أبو حنيفة للفارس سهم واحد ماروي مجمع بن حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم خير على أهل الحديبية فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهماً رواه أبو داود ، ولأنه حيوان ذو سهم فلم يزد على سهم كالأدبي

ولنا ماروي ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم سهمان لفارسه وسهم له متفق عليه ، وعن أبي رهم وأخيه أنهما كانا فارسين يوم خيبر فأعطيا ستة أسهم أربعة أسهم لفارسهما وسهمين لمارواه سعيد بن منصور وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس ثلاثة أسهم وأعطى الراجل سهماً .
وقال خالد الخذاء لا يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم هكذا للفارس سهمين ولصاحبه

(فصل) قال رضي الله عنه ويلزم الجيش طاعة الأمير والنصح له والصبر معه لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وقول النبي ﷺ « من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني » رواه النسائي .

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز لأحد أن يتعلف ولا يحتطب ولا يبارز ولا يخرج من العسكر ولا تحدث حدثاً إلا بأذن الأمير)

يعني لا يخرج لتعاف وهو تحصيل الحلف ولا احتطاب ولا غيره إلا بأذن الأمير لقول الله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه) ولأن الأمير أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم وقربهم وبعدهم فإذا خرج أحد بغير أذنه لم يأمن أن يصادف كميناً للعدو أو طليعة لهم فيأخذوه أو يرذل الأمير ويدعه فيهلك فإذا كان بأذن الأمير لم يأذن لهم إلا أن مكان آمن وربما يعث معهم من الجيش من يحرسهم
(فصل) فأما المبارزة فتجوز بأذن الأمير في قول عامة أهل العلم إلا الحسن فإنه كرهها . ولنا أن حمزة وعلياً وعبيدة بن الجراح بارزوا يوم بدر بأذن النبي ﷺ وبارز علي عمرو بن عبدود في غزوة الخندق وبارز مرجاً يوم خيبر وقيل بارزه محمد بن مسلمة وبارز البراء بن مالك مرزبان المرازبه فقتله

سهما والراجل سهما ، وكتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن أما بعد فان سهما الخيل مما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمين للفرس وسهما للراجل ولعمري لقد كان حديثاً ما اشهر ان أحداً من المسلمين هم بانتقاض ذلك فمن هم بانتقاض ذلك فعاقبه والسلام عليك رواهما سعيد والاثرم وهذا يدل على ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا وأنه أجمع عليه فلا يعمل على ماخلفه فاما حديث مجمع فيحتمل انه اراد أعطى الفارس سهمين لفرسه وأعطى الراجل سهما يعني صاحبه فيكون ثلاثة أسهم على ان حديث ابن عمر أصح منه ، وقد وافقه حديث أبي رهم وأخيه وابن عباس وهؤلاء أحفظ وأعلم وابن عمر وأبو رهم وأخوه ممن شهدوا وأخذوا السهما وأخبروا عن أنفسهم انهم اعطوا ذلك فلا يعارض ذلك بخبر شاذ تعين غلظه او حمله على ما يخالف ظاهره وقياس الفرس على الآدمي غير صحيح لان أثرها في الحرب أكثر وكلفتها أعظم فينبغي أن يكون سهمها أكثر

(مسئلة) قال (الا أن يكون فرسه هجيناً فيعطى سهما له وسهما لفرسه)

المهجين الذي أبوه عربي وأمه برذونة والمقرف الذي أبوه برذونة وأمه عربية
قالت هند بنت النعمان بن بشير

وما هند إلا مهرة عربية سائلة أفراس تحلها بفعل
فان ولدت مهرآ كرية فبالحري وان يك أفراف فما أنجب الفعل

وأخذ سلبه فبلغ ثلاثين ألفاً ، وروي عنه انه قال قتلت تسعة وتسعين رئيساً من المشركين مبارزة سوى من شاركت فيهم ولم يزل اصحاب النبي ﷺ يبارزون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده لم يذكره منكر فكان اجماعاً وكان أبو ذر يقسم ان قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا في ربهم) نزلت في الذين تبارروا يوم بدر وهم حمزة وعلي وعبيدة ، بارزوا عتبة وثيبة والوليد بن عتبة رواه البخاري . اذا ثبت هذا فانه ينبغي أن يستأذن الامير في المبارزة اذا امكن وبه قال الثوري وإسحاق ورخص فيها مالك والشافعي وابن المنذر لان أبا قتادة قال بارزت رجلاً يوم حنين وقتلته ولم يعلم انه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك أكثر من حكينا عنهم المبارزة لم نعلم منهم استئذانا ولنا ان الامام اعلم بفروسان عدوه ، ومتى برز الانسان لمن لا يطايقه كان معرضاً نفسه للهلاك فتتكسر قلوب المسلمين فينبغي ان يفوض ذلك الى الامام ليختار للمبارزة من يرضاه لها فيكون اقرب الى الظفر وجبر قلوب المسلمين وكسر قلوب الكافرين ، فان قيل فقد اجتمعت له ان ينغمس في الكفار وهو سبب قتله قلنا اذا كان مبارزاً تعلق قلوب الجيش به وارتقبوا ظفروه ، فان ظفر جبر قلوبهم وسرهم وكسر قلوب الكافرين وان قتل كان بالعكس والنغمس يطلب الشهادة لا يترقب منه ظفره ولا مقاومته

وأراد الخرقى بأماجين ههنا ماعدا العربي والله أعلم، وقد حكى عن أحمد أنه قال المهجين البرذون واختلفت الرواية عنه في سهامها فقال الخلال تواترت الروايات عن أبي عبد الله في سهام البرذون أنه سهم واحد واختاره أبو بكر والخرقي وهو قول الحسن . قال الخلال : وروى عنه ثلاثة منقطعون أنه يسهم للبرذون مثل سهم العربي ، واختاره الخلال وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي والثوري لأن الله تعالى قال (والخيل والبغال) وحسنه من الخيل ولأن الرواة رويوا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفرس سهمين ولصاحبه سهما وهذا عام في كل فرس ولأنه حيوان ذو سهم فاستوى فيه العربي وغيره كالأدهي

وحكى أبو بكر عن أحمد رحمه الله رواية ثالثة أن البراذين أن أدركت أدراك العرب أسهم لها مثل الفرس العربي والا فلا وهذا قول ابن أبي شيبة وابن أبي خيثمة وأبي أيوب والجزجاني لأنها من الخيل وقد عملت عمل العرب فاعطيت سهما كالعربي وحكى القاضي رواية رابعة أنه لا يسهم لها وهو قول مالك بن عبد الله الخثمي لأنه حيوان

فاقترا وأمبارزة أبي قتادة فقير لازمة فنهأ كانت بعد التحام الحرب رأى رجلا يريد أن يقتل مسلماً فضربه أبو قتادة فالتفت إلى أبي قتادة فضمه ضمة كاد يقتله وليس هذا هو المبارزة المختلف فيها بل المبارزة المختلف فيها أن يبرز رجل بين الصنفين قبل التحام الحرب يدعو إلى المبارزة فهذا هو الذي يتعين له إذن الإمام لأن أعين الطائفتين تمتد إليهما وقلوب الفريقين تتعاقب بما بخلاف غير ذلك .
❖ مسألة ❖ (فان دعى كافر إلى البراز استحسب أن يعلم من نفسه القوة والشجاعة أن يبارزه باذن الامير) .

المبارزة تنقسم ثلاثة أقسام مستحبة ومكرهة (فالمستحبة) إذا خرج كافر يطلب البراز فيستحسب أن يعلم من نفسه القوة والشجاعة أن يبارزه باذن الامير ، لأن فيه رداً عن المسلمين وإظهاراً لقوتهم (والمباحة) أن يتدعى الرجل الشجاع فيعابها فتباح ولا تستحسب لأنه لا حاجة اليها ولا يؤمن أن يغاب فيكسر قلوب المسلمين الا أنه لما كان شجاعاً وثقاً من نفسه أبيضت له لأنه بحكم الظاهر غالب ، (والمكروهة) أن يبرز الضعيف البنية الذي لا يثق من نفسه فتكره له المبارزة لما فيه من كسر قلوب المسلمين بقتله ظاهراً .

❖ مسألة ❖ (فان شرط الكافر أن لا يقاتله غير الخارج اليه فله شرطه)
إذا خرج كافر يطلب البراز فشرط أن لا يعين الذي يبارزه غيره فله شرطه لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) ولقول النبي ﷺ « المؤمنون عند شروطهم » ويجوز رمية وقته قبل المبارزة لأنه كافر لا عهد له ولا امان فأبيض قتله كغيره الا أن تكون العادة جارية بينهم أن من خرج يطلب المبارزة لا يعرض له فيجري ذلك مجرى الشرط .

لا يميل عمل الخيل العرب فأشبه البغال ، ويحتمل أن تكون هذه الرواية فيما لا يقارب المتأق منها لما روى الجوزجاني بإسناده عن أبي موسى أنه كتب إلى عمر بن الخطاب أنا وجدنا بالعراق خيلاً عراضاً كنا فما ترى يا أمير المؤمنين في سهمانها فكتب إليه تلك البراذين فما قارب المشاق منها فجعل له سهماً واحداً وألغ ماسوى ذلك

ولنا ما روى سعيد بإسناده عن أبي الأقر قال : أغارت الخيل على الشام فأدركت العرباب من يومها وأدركت السكواذن ضحى الغد ، وعلى الخيل رجل من هذان يقال له المنذر بن أبي حميضة فقال لا أجعل الذي أدرك من يومه مثل الذي لم يدرك ففضل الخيل فقل عمر هبلت الوادعي أمه امضوها على ما قال ولم يعرف عن الصحابة خلاف هذا أقول

وروى مكحول أن النبي ﷺ أعطى الفرس العربي سبعمائة واطعنى المجين سهماً رواه سعيد أيضاً ولأن نفع العربي وأثره في الحرب أفضل فيكون سهمه أرجح كتفاضل من يرضخ له وأما قولهم أنه من الخيل قلنا والخيل في نفسها تتفاضل فتفاضل سهمانها وأما قولهم إن النبي صلى الله عليه وسلم قسم الفرس سبعمائة من غير تفرق قلنا هذه قضية في دين لا عموم لها فيحتمل أنه لم يكن فيها برذون وهو الظاهر فإنها من خيل العرب ولا براذين فيها ودل على صحة هذا أنهم لما وجدوا البراذين بالعراق أشكل عليهم أمرها وإن عمر فرض لها سهماً واحداً وامضى ما قال المنذر بن أبي حميضة في تفضيل

﴿ مسألة ﴾ (فإن انهزم المسلم أو أنحن بالجراح جاز الدفع عنه)

إذا انهزم المسلم تاركاً للقتال أو يشحن بالجراح جاز لكل أحد قتال الكافر لأن المسلم إذا صار إلى هذه الحال فقد انقضى قتاله والأمان إنما كان حال القتال وقد زال وإن كان المسلم شرط عليه أن لا يقاتل حتى يرجع إلى صفه وفي له بالشرط إلا أن يترك قتاله أو يشحنه بالجراح فيقتله أو يجرحه عليه فيجوز أن يموتوا بينه وبينه ، وإن قاتلهم قاتلوه لأنه إذا منهم انقاذه فقد نقض أمانه وإن أعان الكفار صاحبهم فعلى المسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقاتلوا من أعان عليه ولا يقاتلون المبارز لأنه ليس بسبب من جهته فإن كان قد استنجدهم أو علم منه أرضاً بفعلهم انتقض أمانه وجاز قتله وذكر الأوزاعي أنه ليس للمسلمين معاونته صاحبهم وإن أنحن بالجراح قيل له فخاف المسلمون على صاحبهم قال وإن ، لأن المبارزة إنما تكون هكذا ولكن لو حجزوا بينها وخلوا سبيل العليج قل فإن أعان العدو صاحبهم فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم

ولنا أن حمزة وعلياً أعانا عبدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة حين نحن عبدة .

(فصل) وتجوز الخدعة في الحرب للمبارز وذبحه ، لأن النبي ﷺ قال « الحرب خدعة وهو حديث حسن صحيح ، وروي أن عمرو بن عبدود لما بارز علياً رضي الله عنه نال سحلي ما برزت لاقاتل اثنين فالتفت عمرو فوثب عليه فضربه فقال عمرو خذ عني فقال الحرب خدعة .

العرب عليها ، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهما لم يخف ذلك على عمر ولا خالفه ولو خالفه لم يسكت الصحابة عن انكاره عليه سيما وابنه هو راوي الخبر فكيف يخفى ذلك عليه ؟ ويحتمل انه فضل العرب أيضاً فلم يذكره الراوي لغلبة العرب وقلة البراذين ويدل على صحة هذا التأويل خبر مكحول الذي رويناؤه وقياسها على الآدمي لا يصح لان العربي منهم لا أثر له في الحرب زيادة على غيره بخلاف العربي من الخيل على غيره والله أعلم

(مسألة) قل (ولا يسهم لأكثر من فرسين)

يعني إذا كان مع الرجل خيل أسهم لفرسين أربعة أسهم ولصاحبهما سهم ولم يزد على ذلك ، وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم لأكثر من فرس واحد لانه لا يمكن أن يقتل على أكثر منها فلم يسهم لما زاد عاينها كالأندلس عن الفرسين

ولما روى الاوزاعي ان رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين وان كان معه عشرة أفراس ، وعن ازهر بن عبدالله أن عمر بن الخطاب كتب الى ابي عبيدة بن الجراح أن يسهم للفرس سهمين وللفرسين أربعة سهم ولصاحبها سهم فذلك خمسة أسهم وما كان فوق الفرسين فهي جنائب رواها سعيد في سننه ولا نزيه إلى الثاني حاجة فن اقامة ركوب واحد تضمفه وتمنع ائقتال عليه فيسهم له كالأول بخلاف الثالث فانه مستغنى عنه

(فصل قال أحمد واذا غزوا في البحر فأراد رجل ان يقيم بالساحل يستأذن الوالي الذي هو على جميع المراكب ولا يكفيه أن يستأذن الوالي الذي في مركبه .

(مسألة) (وان قتله المسلم فله سلبه) .

اما استحقاق سلب القتل في الجملة فلا نعلم فيه خلافاً وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من قتل كافراً فله سلبه ، رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم انس وسمرة بن جندب وغيرهما ، وروي ابو قتادة قل خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا رأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستدزت له حتى أتته من ورائه فضربته بالدينف على جبل عاتقه ضربة فأدركه الموت ثم إن الناس رجعوا وقال رسول الله ﷺ « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » قال فتمت فقلت من يشهد لي ؟ فقال لي رسول الله ﷺ « مالك يا أبا قتادة ، فاقصصت عليه القصة فقال رجل من اقوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القتل عذري فأرضه منه فقال أبو بكر الصديق لاها الله إذا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسول الله يعطيك سلبه فقال رسول الله ﷺ « صدق فأسلمه اليه » قل فأعطانيه متفق عليه ، وعن أنس قال قل رسول

﴿مسئلة﴾ قال (ومن غزا على بعير وهو لا يدرك على غيره قسم له ولبعيره سهمان)

نص احمد على هذا وظاهره انه لا يسهم للبعير مع امكان الغزو على فرس وعن احمد انه يسهم للبعير سهم ولم يشترط عجز صاحبه عن غيره ، وحكي نحو هذا عن الحسن لان الله تعالى قال (فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولا نه جيوان تجوز المسابقة عليه بعوض فيسهم له كالفرس يحققه ان تجوز المسابقة بعوض انما ابيحت في ثلاثة اشياء دون غيرها لانها آلات الجهاد فايبح اخذ الرهن في المسابقة بها تحريضاً على رياضتها وتعلم الاتقان فيها ولا يزداد على سهم البرذون لانه دونه ولا يسهم له الا ان يشهد الوقعة عليه ويكون مما يمكن اقتل عليه ، فاما هذه الابل الثقيلة التي لا تصلح الا للحمل فلا يستحق رايها شيئاً لانها لا تترك ولا تفر فراكبها ادنى حال من الراجل ، واختار ابو الخطاب انه لا يسهم له بحال وهو قول اكثر الفقهاء قال ابن المنذر اجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم ان من غزا على بعير فله سهم راجل كذلك قال الحسن ومكحول واثوري والشافعي واصحاب الرأي وهذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى لان النبي ﷺ لم ينقل عنه انه اسهم لغير الخيل من البهائم وقد كان معه يوم بدر سبعون بعيراً ولم تخل غزاة من غزواته من الابل بل هي كانت غالب دوابهم فلم ينقل عنه انه اسهم لها ولو اسهم لها لنقل وكذلك من بعد النبي ﷺ من خلفائه

الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين « من قتل قتيلاً فله سلبه » فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً فأخذ أسلحتهم ، رواه أبو داود .

﴿مسئلة﴾ (وكل من قتل قتيلاً فله سلبه غير مخموس إذا قتله حال الحرب منهم كما على القتال غير مشخن وغرر بنفسه في قتله وعنه لا يستحقه إلا من شرط له) .

الكلام في هذه المسئلة في فصول (إحداهما) في أن القاتل يستحق السلب وقد ذكرناه (الثاني) ان السلب لكل قاتل يستحق السهم أو الرضخ كالعبد والمرأة والصبي والمشرک وقال ابن أبي موسى من بارز بغير إذن الامام لم يستحق الساب ذكره في الارشاد وروي عن ابن عمر أن العبد إذا بارز باذن مولاه لم يستحق الساب ويرضخ له منه والشافعي فيمن لا سهم له قولان . (احدهما) لا يستحق الساب لان السهم آكد منه للاجماع عليه فاذ لم يستحقه فالسلب أولى

ولنا عموم الخبر ولانه قاتل من أهل الغنيمة فاستحق السلب كذي السهم ولان الامير لو جعل جعلاً لمن منع شيئاً فيه نفع للمسلمين لاستحققه فاعله من هؤلاء فالذي جعله النبي ﷺ أولى وذارق السهم لانه علق على المظنة ولهذا يستحق بالحضور ويستوي فيه الفاعل وغيره والسلب يستحق بحقيقة الفعل وقد وجد منه ذلك فاستحقه كالمجبول له جعلاً على فعل إذا فعله فان كان القاتل ممن لا يستحق سهماً ولا رضخاً كالرجف والمخذل والمعين على المسلمين لم يستحق السلب وان قل وهو قول الشافعي لانه

(الغني والشرح الكبير) ينبغي للامام تعاهد الخيل ومن مات بعد احرار الغنيمة قام وارثه مقامه ٤٤٩

وغيرهم مع كثرة غزواتهم لم ينقل عن أحد منهم فيما علمناه انه اسهم بغير ولو اسهم بغير لم يخف ذلك ولانه لا يتم كن صاحبه من السكر والفر فلم يسهم كالبعل والحمار

(فصل) وما عدا الخيل والابل من البغال والحير والفيلة وغيرها لا يسهم لها بغير خلاف وإن عظم غناؤها وقامت مقام الخيل لان النبي ﷺ لم يسهم لها ولا أحد من خلفائه ولانها مما لا يجوز المسابقة عليه بعوض فلم يسهم لها كالبقرة

(فصل) وينبغي للامام أن يتعاهد الخيل عند دخول الحرب فلا يدخل إلا شديداً ولا يدخلها حطماً ولا ضعيفاً ولا ضرعاً ولا أعرجاً فان شهد أحد الرقعة على واحد من هذه لم يسهم له وبه قال مالك وقل الشافعي يسهم له كما يسهم للمريض

ولنا أنه لا ينتفع به فلم يسهم له كالرجل المخذل والمرجف ولانه حيوان يتعين منع دخوله فلم يسهم له كالمرجف، وأما المريض الذي لا يتمكن من القتال فن خرج بمرضه عن كونه من أهل الجهاد كالزمن والاشل والمفلوج فلا يسهم له لانه لم يبق من أهل الجهاد وإن لم يخرج بمرضه عن ذلك كالمحموم ومن به الصداق فانه يسهم له لانه من أهل الجهاد ويعين برأيه وتكثيره ودعائه

﴿مسألة﴾ قل (ومن مات بعد احرار الغنيمة قام وارثه مقامه في سهمه)

وجوابه أن الغازي إذا مات أو قتل نظرت فإن كان قبل حيازة الغنيمة فلا يسهم له لانه مات

أيس من أهل الجهاد وكذلك ان بارز العبد بغير إذن مولاه لا يستحق السلب لانه عاص وكذلك كل عاص مثل من دخل بغير إذن الامير وعن أحمد فيمن دخل بغير إذن انه يؤخذ منه الخمس وباقيه له كالغنيمة ويخرج مثل ذلك في العبد البارز بغير إذن سيده ويحتمل ان يكون سلب قتيل العبد له على كل حال لان ما كان له فهو لسيد ففي حرمانه حرمان سيده ولم يعص

(الفصل الثالث) السلب للقاتل في كل حال إلا ان يهزم العدو وبه قول الشافعي وأبو ثور وداود وابن النذر وقال مسروق إذا التقى الزحفان فلا سلب له إنما النفل قبل وبعد ونحوه قول نافع وكذلك قال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو بكر بن أبي مریم: السلب للقاتل ما لم تمتد الصفوف بعضها الى بعض فاذا كان كذلك فلا سلب لاحد

وانما عموم قوله عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه ولان أباقتادة انما قتل الذي أخذ سلبه في حال انتقام الزحفين الاتراه يقول فلما التيقنا رأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين؟ وكذلك قول أنس قتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ اسلحهم وكان ذلك بعد انتقام الزحفين لان هوازن لقوا المسلمين فجأة فالحوا الحرب قبل تقدم مبارزة

قبل ثبوت ملك المسلمين عليها وسواء مات حال القتال أو قبله وإن مات بعد ذلك فسهمة لورثته ، وقال أبو حنيفة: إن مات قبل احراز الغنيمة في دار الاسلام أو قسمها في دار الحرب فلا شيء له لان ملك المسلمين لا يتم عليها إلا بذلك ، وقال الاوزاعي إن مات بعد ما يدرب قاصدا في سبيل الله قبل أو بعد أسهم له وقال الشافعي وأبو ثور إن حضر القتال أسهم له سواء مات قبل حيازة الغنيمة أو بعدها وإن لم يحضر فلا سهم له ونحوه قال مالك والليث ولنا أنه إذا مات قبل حيازتها فقد مات قبل ملكها وثبوت اليد عليها فلم يستحق شيئا وإن مات بعدها فقد مات بعد الاستيلاء عليها في حل لو قسمت صحت قسمتها وكان له سهمه منها فيجب ان يستحق سهمه فيها كما لو مات بعد احرازها في دار الاسلام . إذا ثبت أنه يستحقه فيكون لورثته كسائر املاكه وحقوقه

(مسئلة) قل (ويعطى الرجل سهمًا)

لا خلاف في ان الرجل سهمًا وقد جاء عن النبي ﷺ انه اعطى الرجل سهمًا فيما تقدم من الاخبار ولان الرجل يحتاج إلى اقل مما يحتاج اليه الفارس ونحوه دون غنائه ، فتضى ذلك ان يكون سهمه دون سهمه (فصل) رسوا كانت الغنيمة من فتح حصن أو من مدينة أو من جيش وبهذا قال الشافعي وقال الوليد بن مسلم سالت الاوزاعي عن اسهام الخليل من غنائم الحصون فقال كانت الولاة من قبل

(الفصل الرابع) انه انما يستحق السلب بشروط أربعة

[أحدها] ان يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم فأما ان قتل امرأة أو صبيا أو شيخا فانيا أو ضعيفا مهينا ونحوهم ممن لا يقاتل لم يستحق سلبه لانعلم فيه خلافاً وان كان أحد هؤلاء يقاتل استحق قتله سلبه لجواز قتله ومن قتل أسيراً له أو لغيره لم يستحق سلبه لذلك

[الثاني] ان يكون المقتول فيه منعة غير مشن بالجراح فان كان مشن فليس لقاتله شيء من سلبه وبهذا قال مكحول وجري بن عثمان والشافعي لان معاذ بن عمرو بن الجموح أثبت ابا جهل وذفف عليه ابن مسعود فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ولم يعط ابن مسعود شيئاً

[الثالث] أن يقتله أو يشنّه بالجراح فيعجله في حكم المقتول فيستحق سلبه لحديث معاذ ابن عمرو بن الجموح

[الرابع] ان يغرر بنفسه في قتله فان رماه بسهم من صف المسلمين فقتله فلا سلب له قال أحمد السلب للقاتل انما هو في المبارزة لا يكون في المزمعة وان حمل جماعة من المسلمين على واحد فقتلوه فسلبه غنيمة لأنهم لم يغرروا بانفسهم في قتله

(فصل) وانما يستحق السلب إذا قتله حال الحرب فان انهزم الكفار كلهم فادرك انساناً منهم وما

عمر بن عبد العزيز الوليد وسليمان لا يسهمون الخيل من الحصون ويجعلون الناس كلهم رجالة حتى ولي عمر بن عبد العزيز فأذكر ذلك وأمر بأسهامها من فتح الحصون والمدائن ووجه ذلك ان النبي ﷺ قسم غنائم خيبر للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم وهي حصون ولان الخيل ربما احتيج اليها بان ينزل اهل الحصن فيقاتلوا خارجا منه ويلزم صاحبه مؤنة له فيقسم له كما لو كان في غير حصن

(مسئلة) قال (ويرضخ للمرأة والعبد)

معناه انهم يعطون شيئاً من اغنمية دون السهم ولا يسهم لهم سهم كامل ولا تقدير لما يعطونه بل ذلك لي اجتهاد الامام فان رأى التسوية بينهم سوى بينهم وان رأى التفضيل فضل وهذا قول أكثر أهل العلم منهم سعيد بن المسيب ومالك والثوري والليث والشافعي وإسحاق وروي ذلك عن ابن عباس وقل أبو ثور يسهم للعبد وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن والنخعي لما روي عن الاسود بن يزيد انه شهد فتة القادسية عبيد فضرب لهم سهامهم ولان حرمة العبد في الدين كحرمة الحر وفيه من الغناء مثل ما فيه فوجب ان يسهم له كالحر ، وحكي عن الاوزاعي ليس للعبد سهم ولا رضخ إلا أن يجيئوا بغنيمة أو يكون لهم غناء فيرضخ لهم ، قال ويسهم للمرأة لما روي جريز بن زياد عن جدته انها حضرت فتح خيبر قالت فأسهم لنا رسول الله ﷺ كما أسهم

فقتله فلا سلب له لانه لم يغرر في قتله، وان كانت الحرب قائمة فلنهمز أحدهم فقتله انسان فله سلبه لان الحرب كروفر وقد قتل سلمة بن الاكوع ظليعة للكفار وهو منهزم وقال النبي ﷺ «من قتله؟» قالوا ابن الاكوع قال «له سابه أجمع» وبهذا قال الشافعي وقال أبو ثور وداود وابن المنذر السلب لكل قاتل لعموم الخبر واحتجاجا بحديث سامة هذا

ولنا ان ابن مسعود ذفب على أبي جهل فلم يعطه النبي ﷺ سلبه وأمر بقتل عقبه بن أبي معيط وانضر ابن الحارث صبراً ولم يعط سلبها من قتلها وقتل بي قريظة صبراً فلم يعط من قتلهم اسلابهم وانما أعطي السلب من قتل مبارزاً وكفى المدايين شره وغرر في قتله والمنهمز بعد انقضاء الحرب قد كفي المسلمين شر نفسه ولم يغرر قاتله بنفسه في قتله فهو كالاسير وأما الذي قتله سلمة فكان متحيزاً الى فئة وكذلك من قتل حال قيام الحرب فانه وان كان منهزماً فهو متحيز الى فئة وراجع الى القتال فأشبهه الكار فن القتال كروفر. إذا ثبت هذا فانه لا يشترط في استحقاق السلب ان تكون المبارزة باذن الامير لان كل من قضي له بالسلب في عصر النبي ﷺ ليس فيهم من نقل اليها انه أذن له في المبارزة مع ان عموم الخبر يقتضي استحقاق السلب لكل قاتل الا من خصه الدليل

(الفصل الخامس) ان السلب لا يخمس روي ذلك عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وبه قال الشافعي وابن المنذر وقال ابن عباس يخمس وبه قال الاوزاعي ومكحول وعموم قوله تعالى (واعلموا

للرجال وأسهم أبو موسى في غزوة أسير له معه وقال أبو بكر بن أبي مرزيم أسهم النساء يوم اليرموك ، وروي سعيد بأسناده عن ابن شبل ان النبي ﷺ ضرب لسلمة بنت عاصم يوم حنين بسهم فقتل رجل من القوم أعطيت سهلة مثل سهمي .

ولنا ما روي عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزوا بالنساء فيداوين الجرحى ويحذون من الغنيمة وأما سهم فلم يضرب لمن رواه مسلم ، وروي سعيد عن يزيد بن هارون ان مجدة كتبت الى ابن عباس يسأله عن المرأة والمملوك يحضران الفتح ألها من المغنم شيء ؟ قال يحذيان وليس لهما شيء ، وفي رواية قال ليس لهما سهم وقد يرضخ لهما ، وعن عمير مولى أبي اللحم قال شهدت خيبر مع سادتي فكلما في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرني مملوك فأمر لي بشيء من خزني المتاع رواه أبو داود واحتج به احمد ولائهما ليسا من اهل القتال فلم يسهم لهما كالصبي ، قالت عائشة يارسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال « نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة »
وقال عمر بن أبي ربيعة :

كتب القتال والقتال علينا وعلى المحصنات جر الذبول

ولان المرأة ضعيفة يستولى عليها الخور فلا تصلح للقتال ولهذا لم تقتل اذا كانت حربية ، فأما ما روي في إسهم النساء فيحتمل ان الراوي سمي الرضخ سهماً بدليل أن في حديث حشر انه

أما غنم من شيء فان لله خمسة) وقال اسحاق ان استكثر الامام السلب خمسة وذلك اليه لما روى ابن سيرين ان البراء ابن مالك بارز مرزبان المرازبة بالبحرين فطعنه فدق صابه وأخذ سواريه وسلبه ، فلما صلى عمر الظاهر أتى أبا ملحمة في داره فقال إنا كنا لانخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ مالا وأنا خامسة ، فكان أول سلب خمس في الاسلام سلب البراء . رواه سعيد في السنن وفيها ان سلب البراء بلغ ثلاثين ألفاً

ولنا ما روى عوف بن مالك وخالد بن الوليد أن النبي ﷺ قضى في السلب للقاتل ولم يخمس السلب . رواه أبو داود ، وخبر عمر حجة لنا فانه قل إنا كنا لانخمس السلب وقول الراوي كان أول سلب خمس في الاسلام يعني ان النبي ﷺ وأبا بكر وعمر صدرأ من خلافته لم يخمسوا سلباً واتباعهم أولى ، قل الجوز جاني : لا أظنه يجوز لأحد في شيء سبق فيه من رسول الله ﷺ شيء الا اتباعه ولا حجة في قول احد مع قول رسول الله ﷺ ، وما ذكرناه يصلح ان يخص به عموم الآية اذا ثبت هذا فان السلب من أصل الغنيمة ، وقال مالك يحسب من خمس الخمس

ولنا ان النبي ﷺ قضى به للقاتل مطلقاً ولم ينقل عنه انه احتسب به من خمس الخمس ، ولانه لو احتسب به من خمس الخمس احتيج الى معرفة قيمته وقدره ولم ينقل ذلك ، ولان سببه لا يفتقر الى اجتهاد الامام فلم يكن من خمس الخمس كسهم الراجل والفارس

جعل لمن نصيباً تمراً ولو كان سهماً ما اختص التمر ولان خير قسمت على اهل الحديبية نفر معدودين في غير حديثها ولم يذكرن منهم ويحتمل انه أسهم لمن مثل سهام الرجال من التمر خاصة أو من المتاع دون الارض ، وأما حديث سهلة فان في الحديث انها ولدت فأعطاها النبي صلى الله عليه وسلم لها ولولدها فبلغ رضىخهما سهم رجل ولذلك عجب الرجل الذي قال أعطيت سهلة مثل سهمي ، ولو كان هذا مشهوراً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما عجب منه

(فصل) والمدبر والمكاتب كالفن لانهم عبيد فان عتق منهم قبل انقضاء الحرب أسهم لهم وكذلك إن قتل سيد المدبر قبل تقضي الحرب وهو يخرج من الثلث عتق وأسهم له وأما من بعضه حر فقال أبو بكر يرضخ له بقدر مافيه من الرق ويسهم له بقدر مافيه من الحرية فاذا كان نصفه حراً أعطي نصف سهم ورضخ له نصف الرضخ لان هذا مما يمكن تبغيضه يقسم على قدر مافيه من الحرية والرق والميراث ، وظاهر كلام أحمد انه يرضخ له لانه ليس من اهل وجوب القتال فأشبهه الرقيق (فصل) والخنثى المشكل يرضخ له لانه لم يثبت انه رجل يقسم له ولانه ليس من اهل وجوب الجهاد فأشبهه المرأة ويحتمل أن يقسم له نصف سهم ونصف الرضخ كالميراث فان انكشف حاله فتبين انه رجل أتم له سهم رجل سواء انكشف قبل تقضي الحرب أو بعده أو قبل القسمة أو بعدها لاننا تبيننا انه كان مستحقاً للسهم وانه أعطي دون حقه فأشبهه ماله أعطي بعض الرجال دون حقه غلطاً

(الفصل السادس) ان القاتل يستحق السلب قال الامام ذلك او لم يقله وبه قال الاوزاعي

والليث والشافعي واسحاق وأبو عبيد وابو ثور

وقال ابو حنيفة والثوري لا يستحقه الا ان يشترطه الامام وكذلك قال مالك ولم ير أن يقول الامام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب على ما تقدم من مذهبه في النفل وجعلوا السلب ههنا من جملة الانفال ، وقد روي عن احمد مثل قولهم وهو اختيار ابى بكر لما روى عوف بن مالك ان مددبا تبعمهم قتل علجاً فأخذ خالد بعض سلبه وأعطاه بعضه فذكر ذلك لرسول الله (ص) فقال « لا تعطه يا خالد » رواه سعيد وأبو داود بمعناه بأطول من هذا

وروينا باسنادهما عن شهر بن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته وأخذت سلبه فأتيت به سعداً فخطب سعد أصحابه وقال ان هذا سلب شهر خير من اثني عشر ألفاً وانا قد نفلناه اياه ولو كان حقناً لم يحتج أن ينقله ولان عمر أخذ الخمس من سلب البراء ولو كان حقناً لم يجوز أن يأخذ منه شيئاً ولان النبي (ص) دفع سلب ابى قتادة اليه من غير بينة ولا يمين

ولنا قول رسول الله ﷺ « من قتل فتيلاً فله سلبه » وهذا من قضايا رسول الله ﷺ المشهورة التي عمل بها الخلفاء بعده ، وأخبارهم التي احتجوا بها تدل على ذلك فان عوف بن مالك احتج على خالد حين اخذ بعض سلب المددي فقال له عوف أما تعلم ان النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال

(فصل) والصبي يرضخ ولا يسهم له وبه قال الثوري والليث وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وعن القاسم وسالم في الصبي يغزو به ليس له شيء ، وقال مالك يسهم له إذا قاتل وأطاق ذلك ومثله قد بلغ القتال لأنه حر ذكر مقاتل فيسهم له كل رجل ، وقال الاوزاعي يسهم له وقال أسهم رسول الله ﷺ للصبيان بخير وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وروى الجوزجاني بإسناده عن الوضين بن عطاء قال حدثني جدتي قالت : كنت مع حبيب بن مسلمة وكان يسهم لأمهات الاولاد لما في بطونهن ولنا ما روي عن سعيد بن المسيب قال : كان الصبيان والعبيد يحذون من الغنيمة إذا حضروا الغزو في صدر هذه الامة

وروى الجوزجاني بإسناده ان تميم بن قرع المهدي كان في الجيش الذين فتحوا الاسكندرية في المرة الآخرة قال فلم يقسم لي عمرو من الفية شيئاً ، وقال غلام لم يحتمل حتى كاد يكون بين قومي وبين أناس من قريش في ذلك ثائرة فقال بعض القوم فيكم أناس من أصحاب رسول الله ﷺ ناسألوهم فسألوا أبا نضرة الغفاري وعقبة بن عامر فقالا انظروا فإن كان قد أشعر فقسموه له فنظر إلي بعين القوم فإذا انا قد أنبتت فقسم لي قال الجوزجاني هذا من مشاهير حديث مصر وجيده ، ولأنه ليس من أهل القتال

بلى ، وقول عمر إنا كنا لا نخمس السلب يدل على ان هذه قضية عامة في كل غزوة وحكم مستمر لكل قاتل وإنما امر النبي ﷺ خالداً أن لا يرد على المدي عقوبة حين اغضبه خوف بتمريعه خالداً بين يديه ، وقوله قد أنجزت لك ما ذكرت لك من امر رسول الله ﷺ وأما خبر شهر فانما أنفذ له سعد ما قضى له به رسول الله ﷺ وسماه نفلاً لأنه في الحقيقة نفل لأنه زيادة على سهمه ، وأما أبو قتادة فان خصمه اعترف له به وصدقه فجرى مجرى البيعة ولأن السلب مأخوذ من الغنيمة بغير تقدير الامام واجتهاده فلم يفتقر إلى شرطه كالسهم اذا ثبت هذا فان احمد قل لا يعجبني ان يأخذ السلب الا باذن الامام وهو قول الاوزاعي ، وقال ابن المنذر والشافعي له اخذه بغير اذن لأنه استحقه بجعل النبي ﷺ له ذلك ولا يأمن ان اظهره عليه ان لا يعطاه

ووجه قول احمد انه فعل مجتهد فيه فلم ينفذ امره فيه الا باذن الامام كأخذ سهمه ، ويحتمل ان يكون هذا من حمد على سبيل الاستحباب ليخرج من الخلاف لاعلى سبيل الايجاب ، فعلى هذا ان اخذه بغير اذن ترك الفضيلة وله ما اخذه

﴿مسئلة﴾ (وان قطع أربعته وقتله آخر فسلبه للقاطع دون اقاتل)

لأن القاطع هو الذي كفى المسلمين شره ولأن معاذ بن عمرو بن الجوح أثبت أبا جهل وذفف عليه ابن مسعود فقضى النبي ﷺ بسلبه لمعاذ

فلم يسهم له كالعبد ولم يثبت أن النبي ﷺ قسم له صبي بل كان لا يجزئهم في القتال فإن ابن عمر قال عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني في القتال وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة فاجازني وما ذكروه يحتمل أن الراوي سمى الرضخ سها بدليل ما ذكرناه (فصل) فإن انفرد بالغنيمة من لا يسهم له مثل عبيد دخلوا دار الحرب فغنموا أو صبيان أو عبيد وصبيان أخذ خمسة وما بقي لهم ويحتمل أن يقسم بينهم للفارس ثلاثة أسهم والمرجل سهم لأنهم تساوا فاشبهوا الرجال الأحرار ويحتمل أن يقسم بينهم على ما يراه الإمام من المفاضلة لأنهم لا يجب التسوية بينهم مع غيرهم فلا تجب مع الانفرد قياساً لأحدى الحالتين على الأخرى وإن كان فيهم رجل حر أعطي سها وفضل عليهم بتقدير ما يفضل الأحرار على العبيد والصبيان في غير هذا الموضع ويقسم الباقي بين من بقي على ما يراه الإمام من التفضيل لأن فيهم من له سهم بخلاف التي قبلها

«مسئلة» قال (ويسهم للكافر إذا غزا معنا)

اختلفت الرواية في الكافر يفزو مع الإمام باذنه فروي عن أحمد أنه يسهم له كالمسلم وبهذا قول الأوزاعي والزهري والثوري وإسحاق قال الجوزجاني هذا مذهب أهل الثغور وأهل العلم بالصوائف

«مسئلة» (وان قتله اثنان فسلبه غنيمة)

هذا ظاهر كلام أحمد فإنه قال في رواية حرب له السلب إذا انفرد بقتله . وقال إقاضي أنهما يشتركان في سلبه لقوله « من قتل قتيلًا فله سلبه » وهو يتناول الاثنين ، ولأنهما اشتركا في السبب فاشتركا في السلب

ولنا أن السلب إنما يستحق بالتغريب في قتله ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين أشبه مالو قتله جماعة ولم يباغنا أن النبي ﷺ شرك بين اثنين في سلب ، فإن اشترك اثنان في ضربه وكان أحدهما أبلغ في قتله من الآخر فالسلب له لأن معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفراء ضربا أباجهلا وأتيا النبي ﷺ فخبراه فقال « كلا كما قتله » وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح

«مسئلة» (وان أسره وقتله الإمام فسلبه غنيمة)

إذا أسر رجلا لم يستحق سلبه سواء قتله الإمام أو لم يقتله ، وقال مدحول : لا يكون السلب إلا لمن أسر علجاً أو قتله

وقال القاضي إذا أسر رجلا فقتله الإمام صبراً فسلبه لمن أسره لأن الأسر أصعب من القتل فإذا استحق سلبه بالقتل كان تنبيهها على استحقاته بالأسر قال وان استبهاه الإمام كان له فداؤه وأورقته وسلبه لأنه كفى المسلمين شره

ولنا أن المسلمين أسروا أسرى يوم بدر فقتل النبي صلى الله عليه وسلم عقبة والنضر بن الحارث

والبعض ، وعن احمد لا يسهم له وهو مذهب مالك والشافعي وابي حنيفة لانه من غير أهل الجهاد فلم يسهم له كالعبد وابن يرضخ له كالعبد ولنا ما روى الزهري ان رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم . رواه سعيد في سننه ، وروي ابن صفوان بن أمية خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر وهو على شركه فأسهم له وأعطاه من سهم المؤلف ولان الكفر نقص في الدين فلم يمنع استحقات السهم كالفسق وبهذا ذارق العبد فان نقصه في دنياه وأحكامه ، وإن غزا بغير اذن الامام فلا سهم له لانه غير مأمون على الدين فهو كالارجف وشر منه ، وإن غزا جماعة من الكفار وحدهم فغنموا فيحتمل أن تكون غنيمة لهم لا خمس فيها لان هذا اكتساب مباح لم يؤخذ على وجه الجهاد فكان لهم لا خمس فيه كالاحتشاش والاحتطاب ويحتمل أن يؤخذ خمسة والباقي لهم لانه غنيمة قوم من أهل دار الاسلام فأشبهه غنيمة المسلمين

(فصل) ولا يستعان بمشرك وبهذا قل ابن المنذر والجوزجاني وجماعة من أهل العلم ، وعن احمد ما يدل على جواز الاستعانة به وكلام الخزي يدل عليه أيضاً عند الحاجة وهو مذهب الشافعي لحديث الزهري الذي ذكرناه وخبر صفوان بن أمية ويشترط أن يكون من يستعان به بحسن الرأي في المسلمين فان كان غير مأمون عليهم لم تجزئه الاستعانة به لاننا اذا معنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين مثل الخذل والارجف فالكافر أولى

واستبقى سائرهم فلم يعط من أسراهم اسلابهم ولا فداءهم وكان فداؤهم غنيمة ولان النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل السلب للقاتل وليس الاسر بقتل ولان الامام مخير في الاسرى ولو كان لمن امره كان امره اليه دون الامام

﴿ مسألة ﴾ (وان قطع يده ورجله وقتله آخر فسلبه غنيمة وقيل هو للقاتل)

اذا قطع يده ورجله وقتله آخر فالسلب للقاطع في أحد الوجهين لانه عدله فأشبهه الذي قتله (والثاني) هو غنيمة لانه لم ينفرد احدهما بقتله ولا يستحقه القاتل لانه مشخن بالجراح وقيل هو للقاتل لعدم الخبر وكذلك ان قطع يديه أو رجله وان قطع احدى يديه أو احدى رجله ثم قتله آخر احتمل ان يكون سابه غنيمة لانها اشتركا في قتله فلم ينفرد به احدهما واحتمل انه للقاتل لانه قتل من لم يكتف المسلمون شره وان عانق رجلا فقتله آخر فالسلب للقاتل وبهذا قال الشافعي وقال الاوزاعي هو للمعانق

والقول النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلا فله سابه » ولانه كفى المسلمين شره اشبه ما لو لم يهاثقه الآخر وكذلك لو كان الكافر مقبلا على رجل يقاتله فجاء آخر من وراءه فضر به فقتله فسلبه لقاتله بدليل قصة قتيل أبي قتادة

ووجه الاول ماروت عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر حتى اذا كان بحرة الوبر أدركه رجل من المشركين كان يذكر منه جزاءة ونجدة فسر المسلمون به فقال يا رسول الله جئت لا تبعك وأصيب معك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتؤمن بالله ورسوله» قال لا قال «فارجع فلن أستعين بمشرك» قالت ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالبيداء أدركه ذلك الرجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتؤمن بالله ورسوله؟» قال نعم قال «فانطلق» متفق عليه . ورواه الجوزجاني وروى الامام احمد باسناده عن عبد الرحمن بن حبيب قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد غزوة أنا ورجل من قومي ولم نسلم فقلنا إنا لنستحي أن يشهد قومنا مشهداً لانشهده معهم قال «فأسلمتما؟» قلنا لا قال «فانا لنستعين بالمشركين على المشركين» قل فأسلمنا وشهدنا معه ولأنه غير مأمون على المسلمين فأشبهه الخذل والمرجف ، قال ابن المنذر والذي ذكر انه استعان بهم غير ثابت

(فصل) ولا يبلغ بالرضخ للفارس سهم فارس ولا للراجل سهم راجل كما لا يبلغ بالتعزير الحد ويفعل الامام بين اهل الرضخ ما يرى فيفضل العبد المقاتل وذا البأس على من ليس مثله ويفضل المرأة المقاتلة والتي تسقي الماء وتداوي الجرحى وتنفع على غيرها ، فان قيل هلا سويتهم يذمهم كما سويتهم بين اهل السهمان؟ قلنا السهم منصوص عليه غير . وكول الى اجتهاد الامام فلم يختلف كالحد ودية الحر

(فصل) ولا تقبل دعوى القتل الا بينة وقال الاوزاعي يعطي السلب إذا قل انا قتلته ولا يسأل بينة لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول أبي قتادة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه» متفق عليه وأما أبو قتادة فان خصمه اعترف له فاكتفي باقراره قال أحمد لا يقبل الا شاهدان وقالت طائفة من أهل الحديث يقبل شاهد ويمين لانها دعوى في المال ويحتمل ان يقبل شاهد بغير يمين لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول الذي شهد لابي قتادة من غير يمين ووجه الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر البينة واطلاقها ينصرف الى شاهدين ولانها دعوى للقتل فاعتبر شاهدان كدعوى قتل العمد

﴿مسئلة﴾ (والسلب ما كان عليه من ثياب وحلي وسلاح والداية بآلها وعنه ان الداية ليست من السلب ونفقته وخيمته ورحله غنيمة)

ساب القتل ما كان لابسه من ثياب وعمامة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر وبيضة وتاج وأسورة وران وخف بما في ذلك من حلية لان المفهوم من السلب اللباس وكذلك السلاح من السيف والرمح واللت واقوس ونسوه لانه يستعين به في قتال فهو أولى بالاخذ من اللباس فأما المال الذي منه في هيبانه وخريطته فليس بسلب لانه ليس من الملبوس ولانما يستعين به في الحرب وكذلك

والرضخ غير مقدر بل هو مجتهد فيه مردود الى اجتهاد الامام فختلف كالتعزير وقيمة العبد (فصل) وفي الرضخ وجهان (أحدهما) من اصل الغنيمة لانه استحق بالمعاونة في تحصيل الغنيمة فأشبهه أجرة النقالين والحافظين لها (والثاني) هو من أربعة الاخماس لانه استحق بحضور الواقعة فأشبهه سهام الغانمين وللشافعي قولان كهذين

(فصل) أول ما يبدأ في قسمة الغنائم بالاسلاب فيدفعها الى أهلها لان صاحبها معين ثم بمؤنة الغنيمة من أجرة النقال والحمال والحافظ والمخزن ثم بالرضخ على أحد الوجهين وفي الآخر الخمس ثم بالانفال من أربعة الاخماس ثم يقسم بقية أربعة الاخماس بين الغانمين وانما قدمنا قسمة أربعة الاخماس على قسمة الخمس لستة معان (أحدها) ان أهلها حاضرون وأهل الخمس غائبون (الثاني) ان رجوع الغانمين الى أوطانهم يقف على قسمة الغنيمة وأهل الخمس في أوطانهم فكان الاشتغال بقسم نصيبهم ليعودوا الى أوطانهم أولى (الثالث) ان الغنيمة حصلت بتحصيل الغانمين وتعبهم فصاروا بمنزلة من استحقها بعرض وأهل الخمس بخلافه فكان أهل الغنيمة أولى (الرابع) انه اذا قسم الغنيمة بين الغانمين أخذ كل انسان نصيبه فحمله واهتم به وكفى الامام مؤنته ، والخمس اذا قسم ليس له من يكفي الامام مؤنته فلا تحصل الفائدة بقسمته بل كان يحمله مجتمعا فصار يحمله متفرقا فكأن تأخير قسمته أولى (الخامس) ان الخمس لا يمكن قسمه بين أهلهم كلهم لانه يحتاج الى معرفتهم وعددهم ولا يمكن ذلك مع

رحله وإنأوه وما ليست يده عليه من ماله وبه قال الاوزاعي ومكحول والشافعي الا أن الشافعي قال مالا يحتاج اليه في الحرب كالتاج والسوار والظوق والهميان الذي للنفقة ليس من السلب في أحد اقوالين لانه مما لا يستعان به في الحرب فأشبهه المال الذي في خريطته

ولنا ان البراء بارز مرزبان المرازبه قتلته فبلغ سواره ومنطقته ثلاثين ألفا فخمسه عمر ودفعه اليه وفي حديث عمرو بن معدي كرب انه حمل على سوا فطاعه فدق صلبه فصرعه فنزل اليه فقطع يده وأخذ سوارين كانا عليه ويلقا من ديباج وسيفا ومنطقة فسلم ذلك اليه ولانه من ملبوسه أشبه ثيابه ولانه داخل في اسم السلب اشبه اثياب والمنطقة ويدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم «فله سلبه» واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الدابة فنقل عنه انها ليست من السلب اختاره أبو بكر لان السلب ما كان على بدنه والدابة ليست كذلك فلا تدخل في الخبر وذكر أبو عبد الله حديث عمرو بن معدي كرب فأخذ سواريه ومنطقته يعني ولم يذكر الدابة ونقل عنه انها من السلب وهو ظاهر المذهب وبه قال الشافعي لما روى عوف بن مالك قال خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ورافقني مددي من أهل اليمن فلتينا جموع الروم وفيهم رجل على فرس أشقر غايه سرج مذهب وسلاح مذهب فجعل يفرى بالمسلمين وقعدله المددي خلف صخرة فربه الرومي فمرقب فرسه فعلاه فقتله وحاز فرسه وسلاحه فلما فتح الله للمسلمين بعث اليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف فأتيته فقلت يا خالد أما علمت ان

غيبتهم (السادس) ان الفائزين ينتمون بسهامهم ويتمكنون من التصرف فيها لحضورهم بخلاف اهل الخس

«مسئلة» قل (واذا غزا العبد على فرس لسيد قسم للفرس فكان لسيد و يرضخ للعبد)

اما الرضخ للعبد فكما تقدم واما الفرس التي تحتها فيستحق مالها سهمها ، فان كان معه فرسان او أكثر أسهم لفرسين و يرضخ للعبد نص على هذا أحمد وقل ابو حنيفة والشافعي لا يسهم للفرس لانه تحت من لا يسهم له فلم يسهم له كما لو كان تحت مخذل

ولنا انه فرس حضر الوقعة وقوتل عليه فاستحق السهم كما لو كان السيد راكبه . اذا ثبت هذا فان سهم الفرس ورضخ العبد لسيد لانه مال له ومالك فرسه وسواء حضر السيد القتال أو غاب عنه وفارق فرس المخذل لان الفرس له فاذا لم يستحق شيئاً بحضوره فلان لا يستحق بحضور فرسه أولى (فصل) وان غزا العبي على فرس أو المرأة أو الكافر اذا قلنا لا يستحق إلا الرضخ لم يسهم للفرس في ظاهر قول اصحابنا لانهم قالوا لا يبلغ بالرضخ للفارس سهم فارس وظاهر هذا انه يرضخ له ولفرسه مالا يبلغ سهم الفارس ولان سهم الفرس له فاذا لم يستحق السهم بحضوره فبفرسه أولى بخلاف العبد فان الفرس لغيره .

رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال بلى رواه الاثرم وفي حديث شبر بن علقمه انه أخذ فرسه كذلك قال أحمد كقولهم فيه ولان الفرس يستعان بها في الحرب فأشبهت السلاح وما ذكره يبطل بالرمح والقوس والأت فانهما من السلب وليست ملبوسة . إذا ثبت هذا فان الدابة وما عليها من سرجها ولجامها وتحقيبها وحامية ان كانت عليه وجميع آلتها من السلب لانه تابع لها ويستعان به في الحرب وانما تكون من السلب إذا كان راكبا عليها فان كانت في منزله أو مع غيره أو منقلبة لم تكن من السلب كالسلاح الذي ليس معه وان كان عليها فصرعه عنها أو أشعره عليها ثم قتله بعد نزوله عنها فهي من السلب وهذا قول الاوزاعي وان كان ممسكا بعمانها غير راكب عليها فعن أحمد فيها روايتان (إحداهما) هي سلب وهو قول الشافعي لانه متمكن من القتال عليها فأشبهت سيفه ورمحه في يده (والثانية) ليست من السلب وهو ظاهر كلام الخرقى لانه ليس براكب عليها فأشبه ما لو كانت مع غلامه وان كان على فرس وفي يده جنيبة لم تكن الجنيبة من السلب لانه لا يمكنه ركوبها معاً

(فصل) ويجوز سلب القتلى وتركهم عراة وهذا قول الاوزاعي وكرهه الثوري وابن المنذر لما فيه من كشف عورتهم

ولنا قول النبي ﷺ في قتيل سلمة بن الاكوع له سلبه أجمع وقل «من قتل قتيلا فله سلبه» وهذا يتناول جميعه

(فصل) ويكره نقل رؤوس المشركين من بلد الى بلد والمثلة بقتلاهم وتعذيبهم لما روى ساجدة

(فصل) وإذا غزا المرجف أو المخذل على فرس فلا شيء له ولا للفرس لما ذكرنا وان غزا العبد بغير إذن سيده لم يرضخ له لانه عاص بغزوه فهو كالمخذل والمرجف وان غزا الرجل بغير إذن والديه أو بغير إذن غريمه استحق السهم لأن الجهاد يتعين عليه بحضور الصف فلا يبقى عاصيا فيه بخلاف العبد .

(فصل) ومن استعار فرساً ليفزو عليه ففعل فسهم الفرس للمستعير ، وبهذا قال الشافعي لانه يتمكن من الغزو عليه باذن صحيح شرعي فاشبه ما لو استأجره . وعن احمد رواية أخرى أن سهم الفرس لمالكه لانه من ثماته فاشبه ولده ، وبهذا قال بعض الحنفية وقال بعضهم لاسهم للفرس لان مالكه لم يستحق سهما فلم يستحق للفرس شيئا كالمخذل والمرجف والاول اصح لانه فرس قاتل عليه من يستحق سهما وهو مالك لنفسه فاستحق سهم الفرس كالمستأجر ولان سهم الفرس مستحق بمنفعته وهي المستعير باذن المالك فيها وفارق النماء والولد فانه غير مأذون له فيه فاما ان استعاهه لغير الغزو ثم رآه عليه فهو كالفرس المغصوب على ما سند كره .

(فصل) فان غصب فرسا فقاتل عليه فسهم الفرس لمالكه نص عليه أحمد وقال بعض الحنفية لا يسهم للفرس وهو وجه لاصحاب الشافعي وقال بعضهم سهم الفرس الغاصب وعليه اجرتة لمالكه لانه آلة فكان الحاصل بها المستعملها كله كما لو غصب منجلا فاحتش بها أو سيفا فقاتل به

ابن جندب قال كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثابة وعن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « ان أعنف الناس قتلة أهل الايمان » رواها أبو داود وعن شداد بن اوس عن النبي ﷺ أنه قال « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فاحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة » رواه النسائي وعن عقبة بن عامر أنه قدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه برأس بياق البطريق فانكر ذلك فقال يا خليفة رسول فانهم يفعلون ذلك بنا قال « فاستناب بفارس والروم » لا يحمل الي رأس وإنما يكتي الكتاب والخبر وقال الزهري لم يحمل إلى النبي ﷺ رأس قط وحمل إلى أبي بكر فانكره واول من حملت اليه الرؤوس عبد الله بن الزبير ويكره رميها في المنجنيق نص عليه أحمد وإن فعلوا ذلك لمصلحة جاز لما روينا ان عمرو بن العاص حين حاصر الاسكندرية ظفر أهلها برجل من المسلمين فاخذوا رأسه فجاء قومه عمرًا متعصبين فقال لهم عمرو خذوا رجلا منهم فاقطعوا رأسه فارموا به اليهم في المنجنيق ففعلوا ذلك فرمى أهل الاسكندرية رأس المسلم إلى قومه

(فصل) (ولا يجوز الغزو إلا بأذن الامير الا ان يفجأهم عدو يخافون كلبه)

إذا جاء العدو لزم جميع الناس ممن هو من أهل القتال الخروج اليهم اذا احتيج اليهم ولا يجوز لاحد التخاف إلا من يحتاج الى التخلف لحفظ المكان والأهل والمال ومن يمنعه الامير الخروج ومن لا قدرة له على الخروج لقول الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) وقول النبي ﷺ « وإذا انفرتم فانفروا » وقد ذم الله

ولنا أنه فرس قاتل عليه من يستحق السهم فاستحق السهم كما لو كان مع صاحبه وإذا ثبت أن له سهماً كان للمالكه لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً وما كان للفرس كان للمالكه وفارق ما يحتش به فإنه لا شيء له ولأن السهم مستحق بتفقد الفرس ونفعه للمالكه فوجب أن يكون ما يستحق به له والحمد لله

(فصل) ومن استأجر فرساً ليغزو عليه فغزى عليه فسهم الفرس له لأنهم فيه خلافاً لأنه يستحق لنفعه استحقاقاً لازماً فكان سهمه له كالمالكه

(فصل) فإن كان المستأجر والمستعير من لاسهم له ، أما لكونه لا شيء له كالمرجف والمخذل أو من يرضخ له كالصبي فحكمه حكم فرسه على ما ذكرنا وإن غصب فرساً فقاتل عليه احتمل أن يكون حكمه حكم فرسه لأن الفرس يتبع الفارس في حكمه فيتبعه إذا كان مغضوباً قياساً على فرسه ، واحتمل أن يكون سهم الفرس للمالكه لأن الجناية من رأكبه والنقص فيه فيختص المنع به وبما هو تابع له وفرسه تابعة له لأن ما كان لها فهو له والفرس ههنا لغيره وسهمه للمالكه فلا ينقص سهمها بنقص سهمه كما لو قاتل العبد على فرس لسيدته ولو قاتل العبد بغير إذن سيده على فرس لسيدته خرج فيه الوجهان اللذان ذكرناهما فيما إذا غصب فرساً فقاتل عليه لأنه ههنا بمنزلة المغضوب .

تعالى الذين أرادوا الرجوع إلى منازلهم يوم الأربعاء فقال (ويستأذن فريق منهم النبي يقولون ان بيوتنا عورة وما هي بعورة ان يريدون إلا فرارا) ولأنهم يصير الجهاد عليهم فرض عين اذا جاء العدو فلا يجوز لاحد التخلف عنه . اذا ثبت هذا فانهم لا يخرجون إلا بأذن الأمير لأن أمر الحرب موكل اليه وهو أعلم بقلّة العدو وكثرتهم ومكائدهم وكيدهم فينبغي ان يرجع الى رأيه لأنه أحوط للمسلمين إلا ان يتعذر استئذانه لمفاجأة عدوهم فلا يجب استئذانه حينئذ لأن المصلحة تتعين في قتالهم والخروج اليهم لتعين الفساد في تركهم ولذلك لما اغار الكفار على لقاح النبي ﷺ فصادفهم سلمة ابن الأكوع خارجاً من المدينة تبهمهم فقاتلهم من غير اذن فمدحه النبي ﷺ وقال « خير رجالنا سلمة بن الأكوع » وأعطاه سهم فارس وراجل وكذلك ان عرضت لهم فرصة يخافون فواتها ان تركوها حتى يستأذنوا الأمير فلهم الخروج بغير اذنه لئلا تفوتهم

(فصل) وسئل أحمد عن الامام اذا غضب على الرجل فقال أخرج عليك ان لا تصحبني فنأدى بالنفير يكون اذا له؟ قال لا انما قصد له وحده فلا يصحبه حتى يأذن له، قل وإذا نودي بالصلاة والنفير فان كان العدو بالبعد انما جاءهم طليعة العدو صلوا ونفروا اليهم وإذا استغاثوهم وقد جاء العدو اغاثوا ونصروا وصلوا على ظهور دوابهم ويؤمنون الغياث عندي أفضل من صلاة الجماعة والطالب والمطلوب في هذا الموضع يصلي على ظهر دابته وهو يسير ان شاء الله وإذا سمع النفير وقد أقيمت الصلاة يصلي ويخفف ويتم الركوع والسجود ويقرأ بسور قصار وقد نفر من أصحاب النبي ﷺ وهو جنب

(فصل) ولا يجوز تفضيل بعض الغانمين على بعض في القسمة إلا أن ينفل بعضهم من الغنيمة نفلاً على ما ذكرنا في الانفال فاما غير ذلك فلا لأن النبي ﷺ قسم للفرس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً وسوى بينهم ولأنهم اشتركوا في الغنيمة على سبيل التسوية فتجب التسوية كسائر الشراكاء (فصل) وإن قال الإمام من أخذ شيئاً فهو له جاز في إحدى الروايتين وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي قال أحمد في السرية تخرج فيقول الوالي من جاء بشيء فهو له ومن لم يجيء بشيء فلا شيء له: الانفال إلى الإمام ما فعل من شيء جاز لأن النبي ﷺ قال في يوم بدر «من أخذ شيئاً فهو له» ولأن علي هذا غزوا ورضوا به

(والرواية الثانية) لا يجوز وهو القول الذي للشافعي لأن النبي ﷺ كان يقسم الغنائم والخيلاء بعده ولأن ذلك يفضي إلى اشتغالهم بالنهب عن قتال وظفر العدو بهم فلا يجوز ولأن الاغتنام سبب الاستحقاق لهم لها على سبيل التساوي فلا يزول ذلك بقول الإمام كسائر الاكتساب، وأما قضية بدر فإنها منسوخة فإنهم اختلفوا فيها فأنزل الله تعالى (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) «مسئلة» قال (وإذا أحرزت الغنيمة لم يكن فيها لمن جاءهم مدداً أو هرب من أسر حظ)

وجملة ذلك أن الغنيمة لمن حضر الواقعة فمن تجدد بعد ذلك من مدد يالحق بالمسلمين أو أسير ينفلت من الكفار فيلحق بجيش المسلمين أو كافر يسلم فلا حق لهم فيها وهذا قول الشافعي وقال

يعني حنظلة بن الراهب غسيل الملائكة قال ولا يقطع الصلاة إذا كان فيها، وإذا جاء النفر والإمام يختاب يوم الجمعة لآثرى أن ينفروا قل ولا تنفرا الخليل الأعلى حقيقة ولا تنفر على الغلام إذا أبق إذا نفروم ولا يكون هلاك الناس بسبب غلام وإذا نادى الإمام الصلاة جامعة لا أمر يحدث فيشاور فيه لم يتخلف عنه أحد إلا لعذر

(فصل) ومثل أحمد عن الرجاءين يشترى الفرس بينهما يغزوان عليه يركب هذا عقبة وهذا عقبة قل ما سمعت فيه بشيء وأرجو أن لا يكون به بأس قيل له أيما أحب اليك أن يمتلئ الرجل في الغمام أو يرافق؟ قل يرافق هذا أرفق يتعاونون وإذا كنت وحدك لم يمكنك الطبخ ولا غيره ولا بأس بالنهد قد تناهد الصالحون كان الحسن إذا سافر إلى معهم ويزيد أيضاً بعد ما يلقي ومعنى النهد أن يخرج كل واحد من الرقعة شيئاً من الذنقة يدفعونه إلى رجل ينفق عليهم منه ويأكلون جميعاً وكان الحسن يدفع إلى وكيلهم مثل واحد منهم ثم يعود فيأتي سرّاً بمثل ذلك يدفعه إليه قل أحمد ما أرى أن يغزو معه مصحف يعني لا يدخل به أرض العدو لقول النبي ﷺ «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو» رواه أبو داود والترمذ .

(فصل) ومن أعطي شيئاً يستعين به في غزاته فما فضل فهو له إذا كان قد أعطي الغزوة بعينها

أبو حنيفة في المدد إن لحقهم قبل انقصة أو احرازها بدار الاسلام شاركهم لان تمام ملكها بتمام الاستيلاء وهو الاحراز الى دار الاسلام أو قسمتها فن جاء قبل ذلك فقد ادركها قبل ملكها فاستحل منها كما لو جاء في اثناء الحرب وان مات أحد من العسكر قبل ذلك فلا شيء له لما ذكرنا وقد روى الشعبي ان عمر رضي الله عنه كتب الى سعد أسهم لمن أتك قبل ان تنفقاً قتلى فارس

وانما ماروى أبو هريرة أن أبان بن سعيد بن العاص وأصحابه قدموا على رسول الله ﷺ بخير بعد ان فتحها فقال أبان اقدم لنا يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ « اجلس يا أبان » ولم يقدم له رسول الله ﷺ . رواه أبو داود وعن طارق بن شهاب ان أهل البصرة غزوا نهاوند فامدهم أهل الكوفة فكتب في ذلك إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر ان الغنيمة لمن شهد الواقعة . رواه سعيد في سننه وروى نحوه عن عثمان في غزوة أرمينية ولانه مدد لحق بعد تقضي الحرب أشبه ما لو جاء بدار القسمة او بعد احرازها بدار الاسلام ولان سبب ملكها الاستيلاء عابها وقد حصل قبل مجيء المدد، وقولهم ان ملكها باحرازها إلى دار الاسلام ممنوع بل هو بالاستيلاء وقد استولى عليها الجيش قبل المدد وبديث الشعبي مرسل يرويه المجالد وقد تكلم فيه ثم هم لا يعملون به ولا نحن فقد حصل الاجماع منا على خلافه فكيف يحتاج به ؟

هذا قول عطاء ومجاهد وسعيد بن المسيب وكان ابن عمر إذا أعطى شيئاً في الغزو يقول لصاحبه إذا بلغت وادي اقرى فشأنك به ولانه اعطاه على سبيل المعاونة والنفقة لاعلى سبيل الاجارة فكان الفاضل له كما لو وصى له أن يحج عنه فلان حجة بألف وان أعطاه شيئاً لينفقه في سبيل الله او في الغزو مدلقاً بفضل منه فضل أنفقه في غزاة أخرى لانه أعطاه الجميع لينفقه في جهة قريبة فلزمه اتفاق الجميع فيها كما لو وصى أن يحج عنه بألف .

(فصل) ومن أعطي شيئاً يستعين به في الغزو فقال أحد لا يترك لاهله منه شيئاً لانه ليس بملكه إلا أن يصير الى رأس منزلة فيكون كهيئة ماله فيبيث الى عياله منه ولا يتصرف فيه قبل الخروج لئلا يتخاف عن الغزو فلا يكون مستحقاً لما أنفقه إلا أن يشتري منه سلاحاً أو آلة الغزو فان قصد اعطاءه لمن يغزو به فقال أحد لا يتخذ منها سفرة فيها طعام فيطعم منها أحداً لانه انما أعطاها لينفقه في جهة مخصوصة وهي الجهاد .

(فصل) وإذا اعطي الرجل دابة ليفزوعليها فاذا غزا عليها ملكها كما يملك النفقة المدفوعة اليه الا أن تكون عارية فتكون لصاحبها او حبساً فيكون حبساً بحاله قل عمر رضي الله عنه حملت على فرس عتيق في سبيل الله فاضاعه صاحبه الذي كان عنده فأردت ان اشتريه وظننت انه بائنه برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لا تشتره ولا تمد في صدقتك وان اعداك بدرهم فان العائد في صدقة كالكلب يعود في قيئه » متفق عليه، وهذا يدل على انه ملكه لولا ذلك ما باعه

(فصل) وحكم الاسير يهرب إلى المسلمين حكم المدد سواء قاتل او لم يقاتل وقال ابو حنيفة لايسهم له إلا ان يقاتل لانه لم يأت للقتال بخلاف المدد ولنا أن من استحق اذا قاتل استحق وإن لم يقاتل كأمدد وسائر من حضر الوقعة

(فصل) وإن لحقهم المدد بعد تقضي الحرب وقبل حيازة الغنيمة أو جاءهم أسير فظاهر كلام الجرجي انه يشاركهم لانه جاء قبل احرارها ، وقال اتقاضي تملك الغنيمة بانقضاء الحرب قبل حيازتها فعلى هذا لايسهم لهم ، وإن حازوا الغنيمة ثم جاءهم قوم من الكفار يقاتلونهم فادركهم المدد فقاتلوا معهم فقد نص احمد على انه لا شيء للمدد فانه قال اذا غنم المسلمون غنيمة فلحقهم العدو وجاء المسلمين مدد فقتلوا العدو معهم حتى سلموا الغنيمة فلا شيء لهم في الغنيمة لانهم انما قاتلوا عن أصحابهم ولم يقاتلوا عن الغنيمة لان الغنيمة قد ضارت في أيديهم وحووها ، قيل له فان أهل المصيصة غنموا ثم استنقذ منهم العدو فجاء أهل طرسوس فقاتلوا معهم حتى استنقذوه فقال أحب إلي ان يصطلحوا ، أما في الصورة الاولى فان الاولين قد أحرزوا الغنيمة وملكوها بمحازمتهم فكانت لهم دون من قاتل معهم ، وأما في الصورة الثانية فانما حصلت الغنيمة بقتل الذين استنقذوها في المرة الثانية فيبغى ان يشتركوا فيها لان الاحراز الاول قد زال باخذ الكفار لها ويحتمل ان الاولين قد ملكوها بالحيازة الاولى ولم يزل ملكهم باخذ الكفار لها منهم فلهذا أحب احمد ان يضطلحوا عليها

وبدل على انه ملكه بعد الغزو لانه أقامه للبيع بالمدينة ولم يكن ليأخذه من عمر ثم يقيمه للبيع في الحال فدل على انه أقامه للبيع بعد غزوه عليه ذكر احمد نحو هذا الكلام وسئل متى تطيب له الفرس؟ قال إذا غزا عليه قيل له فان العدو جاءنا فخرج على هذا الفرس في الطلب إلى خمس فراسخ ثم رجع؟ قال لا حتى يكون غزا قيل له فحديث ابن عمر إذا بلنت وادي القرى فشأنك به قال ابن عمر كان يضع ذلك في ماله وروي انه إنما يستحقه اذا غزا عليه وهذا قول اكثر اهل العلم منهم سعيد بن المسيب ومالك وسالم والقاسم والانصاري والليث والثوري ونحوه عن الاوزاعي قال ابن المنذر ولم اعلم ان احداً قال له ان يبيعه في مكانه وكان مالك لا يرى ان ينتفع بضمنه في غير سبيل الله إلا ان يقول له شأنك به ما اردت .

ولنا ان حديث عمر ليس فيه ما اشترط مالك فأما ان قال هي حبس فلا يجوز بيعها وسند ذكر ذلك في الوقف ان شاء الله تعالى ،

(فصل) قال احمد لا يركب دواب السبيل في حاجة ويركبتها ويستعملها في سبيل الله ولا يركب في الامصار والقرى ولا بان يركبها ويعلفها واكره سباق الرمك على الفرس الحبس وسهم الفرس الحبس لمن غزا عليه ، وإذا أراد أن يشتري فرساً ليحمل عليه فقال أحمد يستحب شراؤها من غير الثغر ، ليكون توسعة على أهل الثغر في الجلب

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن بعثه الامير لمصلحة الجيش فلم يحضر الغنيمة أسهم له)

هذا مثل الرسول والدايل والطلبة والجاسوس وأشباههم يبعثون لمصلحة الجيش فانهم يشاركون الجيش وبهذا قال ابو بكر بن ابي مريم وراشد بن سعد وعطية بن قيس ، قالوا وقد تخلف عثمان يوم بدر فاجرى له رسول الله ﷺ سهما من الغنيمة ، ويروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يعني يوم بدر فقال « ان عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله واني ابايع له » فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه ولم يضرب لاحد غلب غيره رواه ابو داود ، وعن ابن عمر قال انما تغيب عثمان عن بدر لانه كانت تحته ابنة رسول الله ﷺ وكانت مريضة فقال له النبي ﷺ « ان لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه » رواه البخاري ولانه في مصلحتهم فاستحق سهما من غنيمتهم نالسرية مع الجيش والجيش مع السرية

(فصل) وسئل أحمد عن قوم خافهم الامير في بلاد العدو وغزا وغنم ولم يربهم فرجعوا هل يسهم لهم ؟ قال نعم يسهم لهم لان الامير خافهم قليل له فان نادى الامير من كان ضعيفا فايئت خلف فتخلف قوم فصاروا إلى لؤلؤة وفيها المسلمون فأقاموا حتى فصلوا ، فقال إذا كانوا قد اتجسؤا إلى ما من لهم لم يسهم لهم ، ولو تخلفوا وأقاموا في موضع خوف أسهم لهم ، وقال في قوم خافهم الامير وأغار في جلد الخيل

﴿ مسألة ﴾ (وان دخل قوم لا منعة لهم دار الحرب بغير اذن الامام فغنموا فعن أحمد

فيها ثلاث روايات)

[إحداهن] ان غنيمتهم كغنيمة غيرهم يخمسها الامام ويقسم باقيه بينهم هذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي لعموم قوله سبحانه (واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة) الآية ، والقياس على ما إذا دخلوا باذن الامام

[واثنانية] هو لهم من غير أن يخمس وهو قول أبي حنيفة لانه اكتساب مباح من غير جهاد فأشبهه الاحتطاب فان الجهاد باذن الامام أو من طائفة لهم منعة وقوة ، فأما هذا فتلصص وسرقة ومجردا اكتساب [والثالثة] انه لا حق لهم فيه

قال أحمد في عبيد أبق الى الروم ثم رجع ومعه متاع: العبد لمولاه وما معه من المتاع والمال فهو للمسلمين ، لانهم عصاة بفعالهم فلم يكن لهم فيه حق والاولى أولى

قل الاوزاعي لما أقفل عمر بن عبد العزيز الجيش الذين كانوا مع مسلاة كسر مركب بعضهم فأخذ المشركون ناساً من اقبط فكانوا خدماً لهم فخرجوا يوماً إلى عيد لهم وخلفوا القبط في مركبهم وشرب الآخرون ورفع القبط انقال وفي المركب متاع الآخرين وسلاحهم فلم يضعوا قامهم حتى (المغني والشرح الكبير) (٥٩) (الجزء العاشر)

فقال إن أقاموا في بلد العدو حتى رجع أسهم لهم، وإن رجعوا حتى صاروا إلى مأمهم فلا شيء لهم، قيل له فإن اعتل رجل أو اعتلت دابته وقد أدرب، فقال له الأمير أقم أسهم لك أو انصرف إلى أهلك أسهم لك فذكره وقال هذا ينصرف إلى أهل فكيف يسهم له؟

(فصل) يجوز قسم الغنائم في دار الحرب وبهذا قال مالك والوزاعي والشافعي وابن المنذر وأبو ثور وقال أصحاب الرأي لا تنقسم إلا في دار الإسلام لأن الملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء التام ولا يحصل إلا بأحرازها في دار الإسلام وإن قسمت أساء قاسمها وجازت قسمته لأنها مسألة مجتهد فيها فإذا حكم الإمام فيها بما يوافق قول بعض المجتهدين نفذ حكمه

ولنا ما روى أبو إسحاق الفزاري قال: قلت للوزاعي هل قسم رسول الله ﷺ شيئاً من الغنائم بالمدينة؟ قال لا أعلمه إنما كان الناس يتبعون غنائمهم ويقسمونها في أرض عدوهم ولم يعقل رسول الله ﷺ عن غزاة قط أصاب فيها غنيمة إلا خمسه وقسمه من قبل أن يقبل من ذلك عروة بني المصطلق وهو ابن وخيبر ولأن كل دار صحت النقسمة فيها جازت كدار الإسلام، ولأن الملك ثبت فيها بالقهر والاستيلاء فصحت قسمتها كما لو أحرزت بدار الإسلام، والدليل على ثبوت الملك فيها أمور ثلاثة

أتوا بيروت فكتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر نفلهم انقاع وكل شيء جاءوا به إلا الخمس، ورواه سعيد والأثرم، قال كانت العائفة ذات منعة غزوا بغير إذن الإمام فبينهم روايتان (إحداهما) لا شيء لهم وهو في المسلمين (والثانية) يخدم والباقي لهم وهي أصح، ووجه الروايتين ما تقدم ويخرج فيه وجه كالرواية الثالثة وهو أن الجميع لهم لكونه اكتساباً مباحاً من غير جهاد (فصل) قال الخرقى ولا يتزوج في أرض العدو إلا أن تغاب عليه الشهرة فيتزوج مسامحة ويعزل عنها ولا يتزوج منهم ومن اشترى جارية لم يطأها في الفرج وهو في أرضهم

قال شيخنا رحمه الله تعالى يريد والله أعلم من دخل أرض العدو بأمان، فأما أن كان في جيش المسلمين فله أن يتزوج لما روي عن سعيد عن أبي هلال أنه بلغه أن رسول الله ﷺ زوج أسماء بنت عيسى أبا بكر وهم تحت الرايات، أخرجه سعيد ولأن الكفار لا يد لهم عليه أشبه من في دار الإسلام، وأما الأسير فظاهر كلام أحمد أنه لا يحل له أن يتزوج مادام أسيراً لأنه منه من وطء امرأته إذا أسرت معه مع صحة نكاحهما وهذا قول الزهري فإنه قال لا يحل للأسير أن يتزوج ما كان في أرض المشركين ولأن الأسير إذا ولد له ولد كان رقيقاً لم ولا يأمر أن ينفك امرأته غيره منهم، وسئل أحمد عن أسير أسرت معه امرأته أبتؤها؟ فقال كيف يذوها ولعل غيره منهم يطؤها؟

قال الأثرم قلت له فاعلمها تعلق بولد فيكون معهم فقال وهذا أيضاً وأما الذي يدخل إليهم بأمان كالتاجر ونحوه فهو الذي أراد الخرقى أن شاء الله تعالى فلا ينبغي

(أحدها) إن سبب الملك الاستيلاء التام وقد وجد فأننا أثبتنا أيدينا عليها حقيقة وقهرناهم ونفيناهم عنها والاستيلاء يدل على حاجة المستولي فيثبت الملك كما في المباحات
(الثاني) إن ملك الكفار قد زال عنها بدليل أنه لا ينفذ عنهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ولا يصح تصرفهم فيها ، ولم يزل ملكهم إلى غير مالك إذ ليست في هذه الحل مباحة علم إن ملكهم زال إلى الغائبين
(الثالث) أنه لو أسلم عبد الحربي ولحق بجيش المسلمين صار حراً وهذا يدل على زوال ملك الكافر وثبوت الملك لمن قهره وبهذا يحصل الجواب عما ذكره

﴿مسئلة﴾ قال (واذا سبوا لم يفرق بين الوالد وولده ولا بين الوالدة وولدها)

أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الأم وولدها الطفل غير جائز هذا قول مالك في أهل المدينة والاوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي فيه ، والأصل فيه ما روى أبو أيوب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه الترمذي ، وقال حديث حسن غريب ، وقال النبي ﷺ « لا توله

له إن يتزوج لانه لا يأمن أن تأتي امرأته بولد فيستولي عليه الكفار وربما نشأ بينهم فيصير على دينهم فإن غلبت عليه الشهوة أبيع له نكاح مسامة لانه حل ضرورة ويعزل عنها كيلا تأتي بولد ولا يتزوج منهم لانها تغلبه على ولدها فيتبعها على دينها

قال انما ضفي قول الخرقى هذا نهى كراهة لانها تحريم لان الله تعالى قال (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ولأن الأصل الحل فلا يحرم بالشك وانهم وانما كرهنا له التزوج منهم مخافة أن يغابوا على ولده فيسترقوه ويعلموه الكفر في تزويجه تعريضه لهذا الفساد العظيم وازدادت الكراهة إذا تزوج منهم لان الظاهر أن امرأته تغلبه على ولدها فتكفره كما أن حكم الاسلام يغلب للاسلام فيما إذا أسلم أحد الابوين أو تزوج مسلم ذمية ، وإذا اشترى منهم جارية لم يطأها في الفرج في أرضهم مخافة أن يغلبوه على ولدها فيسترقوه ويكفروه

﴿مسئلة﴾ (ومن أخذ من دار الحرب طعاماً أو علفاً فله أكله وعاف دابته بغير إذن وليس له بيعه فان باعه رد ثمنه في المغنم)

أجمع أهل العلم إلا من شذ منهم على أن للغزاة إذا دخلوا أرض الحرب أن يأكلوا ما وجدوا من الطعام ويعلفوا دوابهم من عافهم منهم سمع بن السيب وعطاء والحسن والشعبي والقاسم وسالم والثوري والاوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الزهري لا يؤخذ إلا بأذن الامام وقال سليمان بن موسى لا يترك الا أن ينهي عنه الامام فيتبع نهيه

والدة عن ولدها ، قال احمد لا يفرق بين الام وولدها وان رضيت وذلك والله أعلم لما فيه من الاضرار بالولد ولان المرأة قد ترضى بما فيه ضررها ثم يتغير قلبها بعد ذلك فتندم لا يجوز التفريق بين الاب وولده وهذا قول أصحاب الرأي ومذهب الشافعي وقال بعض أصحابه يجوز وهو قول مالك والليث لانه ليس من أهل الحضنة بنفسه ولانه لا ذنس فيه ولا هو في معنى النصوص عليه لان الام أشفق منه ولنا انه أحد الابوين فأشبه الام ولا نسلم انه ليس من أهل الحضنة ، وظاهر كلام الحارقي انه لا فرق بين كون الولد كبيراً بالغاً او طفلاً وهذا إحدى الروايتين عن احمد لعموم الخبر ولان الوالدة تتضرر بمنازقة ولدها الكبير ولهذا حرم عليه الجهاد بدون اذنها

(والرواية الثانية) يختص تحريم التفريق بالصغير وهو قول أكثر اهل العلم منهم سعيد بن عبد العزيز ومالك والاوزاعي والليث وابو ثور وهو قول الشافعي لان سلمة بن الاكوع أتى بامرأة وابنتها فغله ابو بكر ابنتها فاستوهبها منه النبي ﷺ فوهبها له ولم ينكر التفريق بينهما ولان النبي ﷺ أهديت اليه مارية واختها سيرين فأمسك مارية ووهب سيرين لحسان بن ثابت ولان الاحرار يتفرقون بعد الكبر فان المرأة تزوج ابنتها فالعبيد أولى وبما ذكرناه يتخصص عموم حديث النهي واختلفوا في حد الكبر الذي يجوز معه التفريق فروي عن احمد يجوز التفريق بينهما إذا بلغ الولد وهو قول سعيد ابن عبد العزيز وأصحاب الرأي وقول الشافعي ، وقال مالك إذا نحر وقال الاوزاعي والليث اذا استغنى

ولنا ما روى عبد الله بن أبي أوفى قال اصبنا طعاماً يوم خيبر فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف. رواه سعيد وأبو داود

وروي ان صاحب جيش الشام كتب الي عمر إنا اصبنا أرضاً كثيرة الطعام والعلف وكرهت ان اتقدم في شيء من ذلك فكتب اليه دع الناس ياكلون ويعلفون فن باع منهم شيئاً بذهب او فضة ففيه خمس الله وسهام المسلمين ، رواه ابو سعيد

وقد روى عبد الله بن مغفل قال دلي جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلت والله لا اعطي احداً منه شيئاً فالتفت فاذا رسول الله ﷺ يضحك فاستحييت منه ، متفق عليه ، ولان الحاجة تدعو إلى هذا وفي المنع منه مضرة بالجيش ويدواهم فانه يعسر عليهم نقل الطعام والعلف من دار الاسلام ولا يجدون بدار الحرب ما يشترونه ولو وجدوه لم يجدوا ثمنه ولا يمكن قسمة ما يأخذه الواحد منهم ولو قسم لم يحصل للواحد منهم شيء ينتفع به ولا يدفع به حاجته فأبيع لهم ذلك فمن أخذ من الطعام شيئاً مما يقتات أو يصلح به القوت من الادم أو غيره أو العلف لدابته فهو أحق به سواء كان له ما يستغني به عنه أو لا . ويكون أحق بما يأخذه من غيره فان فضل منه ما لا حاجة به اليه رده على المسلمين لانه انما أبيع له ما يحتاج اليه ، وان اعطاه أحد من أهل الجيش ما يحتاج اليه جاز له أخذه وصار أحق به من غيره

عن أمه ونفع نفسه وقال الشافعي في أحد قوليه إذا صار ابن سبع سنين أو ثمان سنين وقل أبو ثور إذا كان يلبس وحده ويتوضأ وحده لأنه إذا كان كذلك يستغني عن أمه وكذلك خير الغلام بين أمه وأبيه إذا صار كذلك ولأنه جاز انتزيع بينهما بتخييره فجاز بيعه وقسمته

ولنا ما روي عن عباد بن الصامت أن النبي ﷺ قال « لا يفرق بين الوالدة وولدها » فقل إلى متى ؟ قل « حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية » ولأن ما دون البلوغ مولى عليه فأشبهه الطفل (فصل) وان فرق بينهما بالبيع فاسد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يصح البيع لأن النهي لمعني في غير العقود عليه فأشبهه البيع في وقت النداء

ولنا ما روى أبو داود في سننه بإسناده عن علي رضي الله عنه أنه فرق بين الأم وولدها فنهاء رسول الله ﷺ عن ذلك ورد البيع والأصل ممنوع ولا يصح ما ذكره فإنه نهى عنه لما يلحق البيع من الضرر فهو لمعني فيه

﴿مسألة﴾ قال (والجد في ذلك كالأب والجددة فيه كالأم)

وجملة ذلك أن الجد والجددة في تحريم التفريق بينهما وبين ولد ولدهما كالأبوين لأن الجد أب والجددة أم ولذلك يقومان مقام الأبوين في استحقاق الحضنة والميراث والنفقة فقاما مقامهما في تحريم التفريق

وان باع شيئاً من الطعام أو العلف رد قيمته في الغنيمة لما ذكرنا من حديث عمر وبه قال سليمان بن موسى والثوري والشافعي ، وكره القاسم وسالم ومالك بيعه ، وقال القاضي لا يخلو إما أن يبيعه من غاز أو غيره فإن باعه لغيره فالبيع باطل لأنه باع مال الغنيمة بغير ولاية ولا نيابة فيجب رد المبيع ورفض البيع فإن تعدد رده رد قيمته أو ثمنه إن كان أكثر من قيمته إلى المغنم وان باعه لغاز لم يخل من أن يبدله بطعام أو علف مما له الانتفاع به أو بغيره فإن باعه بمثله فليس هذا بيعاً في الحقيقة إنما سلم إليه مباحاً وأخذ مثله مباحاً ، ولكل واحد منهما الانتفاع بما أخذه وصار أحق به من غيره لثبوت يده عليه ، فعلى هذا لو باع صاعاً بصاعين أو أقرقاً قبل التقبض جاز ، وإن باعه به نسيئة أو أقرضه إياه فأخذه فهو أحق به ولا يلزمه إيفاءه فإن وفاه ورده إليه عادت اليد إليه وإن باعه بغير الطعام والعلف فالبيع غير صحيح ويصير المشتري أحق به لثبوت يده عليه ولا يضمن عليه وإن أخذه منه وجب رده إليه

﴿فصل﴾ (وان وجد دهنًا فهو كسائر الطعام)

لما ذكرنا من حديث عبد الله بن مغفل ولأنه طعام فأشبهه البز والشعير وان كان غير مأكول فاحتاج أن يدهن به أو يدهن دابته فظاهر كلام أحمد جوازه إذا كان من حاجة قال في زيت الروم إذا كان من ضرورة أو صداع فلا بأس فاما التزبن فلا يعجبني وقال الشافعي ليس له دهن دابته من جرب إلا بالقيمة لأن ذلك لا تتم الحاجة إليه ويحتمل

ويستوي في ذلك الجد والجدّة من قبل الأب والام لان الجميع ولادة ومحرمية فاستووا في ذلك
كاستوائهم في منع شهادة بعضهم لبعض

(مسئلة) قال (ولا يفرق بين أخوين ولا أختين)

وجعلته انه يحرم التفريق بين الاخوة في القسمة والبيع وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مالك والليث
والشافعي وابن المنذر يجوز لانها قرابة لا تمنع قبول الشهادة فلم يحرم التفريق كقرابة ابن العم
ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه قال: وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين فبعت احدهما
فقال لي رسول الله ﷺ «ما فعل غلامك؟» فأخبر به فقل «رده رده» رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن
غريب وروى عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال كتب الينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تفرقوا
بين الاخوين ولا بين الام وولدها في البيع لانه ذو رحم محرم فلم يجوز التفريق بينهما كالولد والوالد
(فصل) ويجوز التفريق بين سائر الاقارب في ظاهر كلام الخري وقال غيره من أصحابنا لا يجوز: التفريق
بين ذوي رحم محرم كالعمة مع ابن أخيها والخالدة مع ابن أختها لما ذكرنا من القياس
ولنا ان الاصل حل البيع والتفريق ، ولا يصح انقياس على الاخوة لانهم أقرب ولذلك يحجبون

كلام أحد مثل هذا لانه ليس بطعام ولا عاف ووجه الاول ان هذا مما يحتاج اليه لاصلاح نفسه
ودابته أشبه الطعام والملف وله أكل ما يتداوى به ويشرب الشراب من الخلاب والسكنجيين
وغيرهما عند الحاجة اليه لانه من الطعام وقال أصحاب الشافعي ليس له تناوله لانه ليس من القوت
ولا يصلح به القوت ولانه لا يباح مع عدم الحاجة اليه فلم يباح مع الحاجة كغير الطعام
ولنا أنه طعام احتيج اليه أشبه الفواكه وما ذكره يبطل بالغاية وإنما اعتبرنا الحاجة ههنا
لان هذا لا يتناول في العادة الا عند الحاجة اليه

(فصل) وللغازي ان يطعم دوابه ورقية مما يجوز له الا كل منه سواء كانوا للقنية أو للتجارة
قال أبو داود قلت لابي عبد الله يشتري الرجل السبي في بلاد الروم يطعمهم من طعام الروم؟ قال نعم
وروى عنه ابنه عبد الله أنه قال سألت أباي عن الرجل يدخل بلاد الروم ومعه الجارية والدابة
للتجارة أيطعمها يعني الجارية وعلف الدابة؟ قل لا يعجبني ذلك فان لم يكن للتجارة فلم ير به بأسا
فظاهر هذا أنه لا يجوز إطعام ما كان للتجارة لانه ليس بما يستعين به على الغزو وقال الخلال
رجع أحمد عن هذه الرواية وروى عنه جماعة بعد هذا أنه لا بأس به وذلك لان الحاجة داعية اليه
فاشبهه ما لا يراد به التجارة

(فصل) قال أحمد ولا يفسل ثوبه بالصابون لان ذلك ليس بطعام ولا علف ويراد لتحسين
والزينة ولا يكون في معناه ولو كان مع الغازي فهد وكتب للعبيد لم يكن له اطعامه من الغنيمة

غيرهم عن الميراث فيبقى فيمن عداهم على مقتضى الاصل فاما من ليس بينهما رحم محرم فلا يمنع من التفريق بينهم عند أحد علمناه لعدم النص فيهم وامتناع القياس على المنصوص وكذلك يجوز التفريق بين الام من الرضاع وولدها والاخت واختها لذلك ولان قرابة الرضاع لا توجب عتق أحدهما على صاحبه ولا نفقة ولا ميراثا فلم تمنع التفريق كالصدقة

(فصل) واذا كان في المغنم من لا يجوز التفريق بينهم وكان قدره حصّة واحد من الغانمين دفعوا إلى واحد وان كان فيهم فضل فرضي برد قيمة الفضل جاز وان لم يكن ذلك بيعوا جملة وقسم بينهم او يجعلوا في الخمس ويجوز التفريق بينهم في العتق والنفاء لان العتق لا تفرقة فيه في المكان والفداء تخلص فهو كالعتق

﴿مسألة﴾ قال (ومن اشترى منهم وهم مجتمعون فببين أن لا نسب بينهم رد إلى انقسم الفضل الذي فيه بالتفريق)

وجملته أن من اشترى من المغنم اثنين أو أكثر وحسبوا عليه بنصيبه بناء على انهم أقارب يحرم التفريق بينهم فبان انه لا نسب بينهم وجب عليه رد الفضل الذي فيهم على المغنم لان قيمتهم تزيد بذلك فان اشترى اثنين بناء على ان احدهما ام الاخرى لا يحل له الجمع بينهما في الوطاء ولا بيع احدهما

فان أطعمه غرم قيمة ما أطعمه لان هذا يراد للتفرج والزينة وليس مما يحتاج اليه في النزو بخلاف الدواب (فصل) ولا يجوز لبس الثياب ولا ركوب دابة من دواب المغنم لما روى رويغ بن ثابت الانصاري عن رسول الله ﷺ أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أضعفها ردها فيه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يابس ثوبا من فيء المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه» رواه سعيد

(فصل) ولا يجوز الانتفاع بجلودهم واتخاذ النعل والجرب منها ولا الخيوط ولا الحبال وبهذا قال ابن نجيذ ويحيى بن أبي كثير واسماعيل بن عياش والشافعي ورخص في اتخاذ الجرب من جلود الغنم سليمان بن موسى ورخص مالك في الابرة وفي الحبل يتخذ من الشعر والنعل والخف يتخذ من جلود البقر.

ولنا ما روى قيس بن أبي حازم ان رجلا أتى رسول الله ﷺ بكمنة شعر من الغنم فقال يا رسول الله انا نعمل الشعر فهبها لي فقال «نصبي منها لك» رواه سعيد وروي عن النبي ﷺ أنه قل «أدوا الخيط والخيط نان الغلول نار وشنار يوم القيامة» ولان ذلك من الغنيمة ولا تدعو الى أخذه حاجة عامة فاشبه الثياب

(فصل) فاما كتبهم فان كانت مما ينتفع به ككتب العابد واللغة والشعر فهي غنيمة وان كانت

دون الاخرى فكانت قيمتها قليلة لذلك ، فان بان ان احدهما اجنبية من الاخرى ابيع له ووطؤهما وبيع احدهما فتكثر قيمتها فيجب رد الفضل كما لو اشترأها فوجد معها حلياً أو ذهباً فتكثر قيمتهما وكما لو أخذ دراهم فبانت اكثر مما حسب عليه

(مسئلة) قال (ومن سبي من أطعمهم منفرداً أو مع أحد أبويه فهو مسلم ومن سبي مع أبويه فهو على دينهما)

وجملته انه اذا سبي من لم يبلغ من أولاد الكفار صار رقيقاً ولا يخلوا من ثلاثة أحوال (أحدها) أن يسبي منفرداً عن أبويه فهذا يصير مسلماً اجماعاً لان الدين انما ثبت له تبعاً وقد انقطعت تبعيته لأبويه لانقطاعه عنها وإخراجه عن دارها ومصيره إلى دار الاسلام تبعاً لاسايبه المسلم فكان تابعاً له في دينه

(الثاني) ان يسبي مع أحد أبويه فانه يحكم باسلامه أيضاً وبهذا قال الاوزاعي وقال ابو حنيفة والشافعي يكون تابعاً لاييه في الكفر لانه لم ينفرد عن أحد أبويه فلم يحكم باسلامه كما لو سبي معهما وقال مالك إن سبي مع يسه يتبعه لان الولد يتبع ابيه في الدين كما يتبعه في النسب وإن سبي مع أمه فهو مسلم لانه لا يتبعها في النسب فكذلك في الدين

مما لا ينتفع به ككتب التوراة والانجيل وأمكن الانتفاع بجلودها أو ورقها بعد غسله غسل وهو غنيمة وإلا فلا ولا يحوز بيعها

(فصل) وان أخذوا من الكفار ج. ارح للصيد كالفهد والبزاة فهي غنيمة تقسم وان كانت كلاباً لم يحز بيعها وان لم يردّها أحد من الغانمين جاز إرسالها وإعطائها غير الغانمين وان رغب فيها بعض الغانمين دون بعض دفعت اليه ولم تحسب عليه لانها لا قيمة لها وان رغب فيها الجميع أو جماعة كثيرة قامن قسمتها قسمت عدداً من غير تقويم، وان تعذر ذلك أو تنازعوا في الجيد منها فطلبه كل واحد منهم أقرع بينهما وان وجدوا خنازير قتلوها لانها مؤذية ولا نفع فيها وان وجدوا خمرأ اراقوه فإن كان في أوعيته نفع للمسلمين أخذوها وإلا كسروها لئلا يعودوا إلى استعمالها

﴿مسئلة﴾ فان فضل معه منه شيء فادخله البلد رده في الغنيمة إلا ان يكون يسيراً فله أكله في إحدى الروايتين)

أما الكثير فيجب رده بغير خلاف ناعناه لان ما كان مباحاً له في حل الحرب فاذا أخذه على وجه فضل منه كثير إلى دار الاسلام فقد أخذ ما لا يحتاج اليه فيلزمه رده لان الاصل تحريره لكونه مشتركاً بين الغانمين فهو كسائر الدلول وإنما ابيع منه مادعت الحاجة اليه فما زاد يبقى على أصل التحريم ولهذا لم يبيع بيعه وأما اليسير ففيه روايتان

ولنا قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ففهموه أنه لا يتبع أحدهما لأن الحكم متى علق بشيئين لا يثبت بأحدهما ولأنه يتبع سبابه منفرداً فيتبعه مع أحد أبويه قياساً على ما لو أسلم أحد الأبوين، يحققه أن كل شخص غلب حكم إسلامه منفرداً غلب مع أحد الأبوين كما أسلم من الأبوين

(اثالث) أن يسبي مع أبويه فإنه يكون على دينهما وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وقال الاوزاعي يكون مسلماً لأن السابي أحق به لكونه ملكاً بالسبي وزالت ولاية أبويه عنه وانقطع ميراثهما منه وميراثه منها فكان أولى به منهما

ولنا قواه عليه السلام « فابواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » وهما معه وملك السابي له لا يمنع اتباعه لأبويه بدليل ما لو ولد في ملكه من عبده وأمه الكافرين
(فصل) وإذا سبي المتزوج من الكفار لم يخل من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن يسبي الزوجان معاً فلا ينفسخ نكاحهما وبهذا قال أبو حنيفة والاوزاعي، وقال مالك وأثنوري والليث والشافعي وأبو ثور ينفسخ نكاحهما لقوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) والمحصنات الزوجات (إلا ما ملكت أيمانكم) بالسبي قال أبو سعيد الخدري نزلت هذه الآية في سبي أوطاس، وقال ابن عباس الذات الزوجات من المسيبات ولأنه استولى على محل حق الكافر فزال ملكه كما لو سبها وحدها

(إحدهما) يجب رده أيضاً اختاره أبو بكر وهو قول أبي حنيفة وابن المنذر وأبي نؤير وهو أحد قولي الشافعي لما ذكرنا في الكثير ولأن النبي ﷺ قال « ادوا الخيط والخيط » ولأنه من الغنية ولم يقسم فلم يبع في دار الإسلام كالكثير وكما لو أخذه في دار الإسلام
(و ثمانية) يباح وهو قتل مكحول وخالد بن معدان وعطاء الخراساني ومالك والاوزاعي، قال أحد أهل الشام يتساهلون في هذه وقد روى أناس من عبد بن الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى إن كنا نلجأ إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة رواه أبو داود وسعيد، وعن عبد الله بن يسار السبي قل دخلت على رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فقدم إلي تميراً من تمر الروم فقلت لقد سبقت الناس بهذا؟ قل ليس هذا من العام هذا من العام الأول رواه الأثرم في سننه، وقال الاوزاعي أدركت الناس يقدمون بالقديد فيهديه بعضهم إلى بعض لا يذكره إمام ولا عامل ولا جماعة، وهذا نقل للاجماع ولأنه أبيع أمساكه عن القسمة فأبيع في دار الإسلام كباحات دار الحرب التي لا قيمة لها فيها ويفارق الكثير لأنه لا يجوز أمساكه عن القسمة ولأن اليسير تجري فيه المسامحة ونفعه قليل بخلاف الكثير

ولنا ان الرق معنى لا يمنع ابتداء النكاح فلا يقطع استدائه كالعق والاية نزلت في سبايا أو طاس وكانوا أخذوا النساء دون أزواجهن وعموم الآية مخصوص بالملوكة المروجة في دار الاسلام فيخص منه محل النزاع بالقياس عليه

(الحال الثاني) أن تسي المرأة وحدها فيفسخ النكاح بلا خلاف علمناه والاية دالة عليه وقد روى أبو سعيد الخدري قال أصبنا سبايا يوم أو طاس ولهن أزواج في قومهن فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن إلا ان أبا حنيفة قال اذا سميت المرأة وحدها ثم سبي زوجها بعدها بيوم لم يفسخ النكاح ولنا ان السبب انقضي بالفسخ وجد فانفسخ النكاح كما لو سبي بعد شهر

(الحال الثالث) سبي الرجل وحده فلا يفسخ النكاح لانه لا نص فيه ولا اقياس يقتضيه وقد سبي النبي ﷺ سبعين من الكفار يوم بدر فمن على بعضهم وفادى بعضاً فلم يحكم عليهم بفسخ أنكحتهم ولاننا اذا لم نحكم بفسخ النكاح فيما اذا سببها مع الاستيلاء على محل حقها فلان لا يفسخ نكاحه مع عدم الاستيلاء أولى

وقل أبو الخطاب اذا سبي أحد الزوجين انفسخ النكاح ولم يفرق وبه قال أبو حنيفة لان الزوجين اقتزقت بهما الدار وطراً الملك على أحدهما فانهفسخ النكاح كما لو سميت المرأة وحدها ، وقال الشافعي ان سبي واسترق انفسخ نكاحه وإن من عليه أو فودي لم يفسخ

(فصل) واذا جمعت المغانم وفيها طعام أو علف لم يجوز لاحد أخذه إلا للضرورة لاننا انما أبخنا أخذه قبل جمعه لانه لم يثبت فيه ملك المسلمين بعد فأشبهه المباحات من الحطاب والحشيش فاذا جمعت ثبت ملك المسلمين فيها فخرجت عن حيز المباحات وصارت كسائر املاكهم فلم يجوز الأكل منها إلا للضرورة وهو أن لا يجدوا ما يأكلونه فحينئذ يجوز لان حفظ نفوسهم ودوابهم اهم وسواء حيزت في دار الحرب أو في دار الاسلام ، وقال القاضي يجوز الأكل منها ما كانت في دار الحرب ، وإن حيزت لان دار الحرب مظنة الحاجة لعسر نقل الليرة اليها بخلاف دار الاسلام والاولى أولى لان ما ثبت عليه أيدي المسلمين وتحقق ملكهم له لا ينبغي أن يؤخذ إلا برضاهم كسائر املاكهم ولان حيازته في دار الحرب ثبت الملك فيه بدليل جواز قدومه وثبوت احكام الملك فيه بخلاف ما قبل الحيازة فان الملك لم يثبت فيه بعد

﴿مسئلة﴾ (ومن أخذ سلاحاً فله ان يقاتل به حتى تنقضي الحرب ثم يردده وليس له ركوب الفرس في إحدى الروايتين)

اذا دعت الحاجة الى القتال بسلاحهم فلا بأس قال احمد اذا كان أبلى فيهم او خاف على نفسه فنعم وذكره ماروي عن عبد الله بن مسعود قال انتهيت إلى أبي جهل يوم بد وقد ضربت رجله

ولنا ما ذكرناه وإن السبي لم يزل ملكه عن ماله في دار الحرب فلم يزل عن زوجته كما لم يزل عن أمته

(فصل) ولم يفرق أصحابنا في سبي الزوجين بين أن يسبينهما رجل واحد أو رجلان وينبغي أن يفرق بينهما فإنهما إذا كانا مع رجلين كان مالك المرأة منفرداً بهما ولا زوج معه لها فتحل له لقيوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) وذكر الأوزاعي أن الزوجين إذا سبيا فهما على النكاح في المقاسم فإن اشتراها رجل فله أن يفرق بينهما إن شاء أو يقرهما على النكاح ولنا أن تجدد الملك في لزوجين لرجل لا يقتضي جواز الفسخ كما لو اشترى زوجين مسلمين .

إذا ثبت هذا فإنه لا يحرم التهريق بين الزوجين في القسمة والبيع لأن الشرع لم يرد بذلك (فصل) إذا أسلم الحربي في دار الحرب حقن ماله ودمه وأولاده الصغار من السبي، وإن دخل دار الإسلام فأسلم وله أولاد صغار في دار الحرب صاروا مسلمين ولم يحجز سبيهم ، وبه قال مالك والشافعي والأوزاعي، وقال أبو حنيفة ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار ترك له وما كان من أمواله بدار الحرب جاز سبيهم لأنه لم يثبت إسلامهم بإسلامه لاختلاف الدارين بينهم ولهذا إذا سبي الطفل وابواه في دار الكفر لم يتبعهما ويتبع ساقيه في الإسلام وما كان من أرض أو دار فهو فيء وكذلك زوجته إذا كانت كافرة وما في بطنها فيء

قللت الحمد لله الذي أخزأك يا أبا جهل فأضربه بسيف معي غير طائل فوق سيفه من يده فأخذت سيفه فضربت به حتى برد رواه الأثرم ولأنهم أجمعوا على أنه يجوز أن يلتقط النشاب ثم يرمي به العدو وهذا أبلغ من الذي يقاتل بسيف ثم يردده إلى الغنم أو يطعن برمح ثم يردده لأن النشاب يرمي به فلا يرجع إليه والسيف يردده في الغنمة وفي ركوب الفرس للجهاد عليه روايتان (أحدهما) يجوز كالسلاح (والثانية) لا يجوز لحديث روي عن بن ثابت ولأنها تضرض للعطب غالباً وقيمتها كثيرة بخلاف السلاح والله تعالى أعلم

﴿باب قسمة الغنائم﴾

الغينة كل ما أخذ من المشركين قهراً بالقتال واشتقاقها من الغنم وهي الفائدة وخمسها لاهل الخس وأربعة أخماسها للغنائم لقول الله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة) فأضافها إليهم ثم جعل خمسها لله فدل على أن أربعة أخماسها لهم ثم قال (فكلوا مما غنم حلالاً طيباً) ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم الغنائم كذلك

(فصل) ولم تكن الغنائم تحل لمن مضى بدليل قوله عليه السلام « أعطيت خمساً لم يعدنني قبلي » فذكر منها « أحلت لي الغنائم » متفق عليه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ

ولنا ان اولاده اولاد مسلم فوجب ان يتبعوه في دار الاسلام كما لو كانوا معه في الدار ولان ماله مال مسلم فلا يجوز اغتنامه كما لو كان في دار الاسلام وبذلك يفارق مال الحربي وأولاده وما ذكره أبو حنيفة لا يلزم فاننا نجعله تبعاً للسابي لأننا لا نعلم بقاء ابويه فاما أولاده الكبار فلا يصممهم لانهم لا يتبعونه ولا يصمم زوجته لذلك فان سبيت ضارت رقيقاً ولم ينفسخ نكاحه برقها ولكن يكون حكمها في النكاح وقسخته حكم مالو لم تسب على مامر في نكاح اهل الشرك، فان كانت دملان من زوجها لم يجز استرقاق الحمل وكان جرأ مسلماً وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة يحكم برقه مع أمه لان ما سرى اليه العتق سرى اليه الرق كسائر أعضائها

ولنا انه محكوم بحريته واسلامه فلم يجز استرقاقه كالمفصل ويخالف الاعضاء لانها لا تنفرد بحكم عن الاصل

(فصل) وإذا أسلم الحربي في دار الحرب وله مال وعقار أو دخل اليها مسلم فابتاع عقاراً أو مالا فظهر المسلمون على ماله وعقاره لم يملكوه وكان له وبه قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة يغنم العقار وأما غيره فما كان في يده أو يد مسلم لم يغنم واحتج بأنها بقعة من دار الحرب فجاز اغتنامها كما لو كانت لحربي. ولنا أنه مال مسلم فأشبهه مالو كاتب في دار الاسلام

«لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس غيركم كانت تنزل نار من السماء تأكلها» متفق عليه ثم كانت في أول الاسلام لرسول الله بقوله تعالى (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) ثم صار أربعة أخماسها للغنائمين وخمسها لغيرهم لما ذكرنا وقال تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً)

﴿مسئلة﴾ (وان أخذ منهم مال مسلم فأدركه صاحبه قبل قسمه فهو أحق به، وان أدركه مقسوماً فهو أحق به بئمه وعنه لاحق لهم فيه، وان اخذه منهم أحد الرعية بئمن فصاحبه أحق به بئمه وان أخذه بغير عوض فصاحبه أحق به بغير شيء)

إذ اخذ الكفار أموال المسلمين ثم أخذها المسلمون منهم قهراً فان علم صاحبها قبل قسمها ردت اليه بغير شيء في قول عامة أهل العلم منهم عبر رضي الله عنه وسلمان بن ربيعة وعطاء والنخعي والليث والثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال الزهري لا يرد اليه وهو للجيش ونحوه عن عمرو بن دينار لان الكفار ملكوه باستيلائهم فصار غنيمة كسائر أموالهم

ولنا ما روى بن سمران غلاماً له أبى الى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه النبي ﷺ الى ابن عمر ولم يقسم وعنه قال ذهب فرس له فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن النبي ﷺ رواها أبو داود وعن رجاء بن حيوة ان أبا عبيدة كتب الى عمر بن الخطاب فيما أحرز المشركون من المسلمين ثم ظهر المسلمون عليه بعد قال من وجد ماله بعينه فهو أحق به مالم يقسم رواه سعيد والاثرم

(فصل) إذا استأجر المسلم أرضا من حربي ثم استولى عليها المسلمون فهي غنيمة ومنافعها المستأجر لان المنافع ملك المسلم فان قيل فلم أجزتم استرقاق الكافرة الحربية إذا كان زوجها قد أسلم وفي استرقاقها ابطال حق زوجها قلنا يجوز استرقاقها لانها كافرة ولائمان لها تجاز استرقاقها كما لو لم تكن زوجة مسلم فلا يبطل نكاحه بل هو باق ولان منعة النكاح لا تجري مجرى الاموال بدليل انها لا تضمن باليد ولا يجوز أخذ العوض عنها بخلاف حق الاجارة

(فصل) اذا أسلم عبد الحربي أو أمته وخرج اليها فهو حر وان أسر سيده وأولاده وأخذ ماله وخرج اليها فهو حر والمال له والسبي رقيقه وان أسلم واقام بدار الحرب فهو على رقه وان أسلمت أم ولد الحربي وخرجت اليها عتقت واستبرأت نفسها ، وهذا قول اكثر اهل العلم . قال ابن المنذر وقال به كل من نحفظ عنه من اهل العلم الآن ابا حنيفة قل في أم الولد تزوج ان شاءت من غير استبراء واهل العلم على خلافه لانها ام ولد عتقت فلم يجز ان تتزوج بغير استبراء كما لو كانت لذي

وروى سعيد بن منصور حدثنا يزيد بن هارون عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعتق العبيد إذا جاءوا قبل مواليهم وعن أبي سعيد الاعسم قال قضى رسول الله ﷺ في العبد وسيدة قضيتين قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر فان خرج سيده بعد لم يرد عليه وقضى ان السيد اذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد رده على سيده رواه سعيد ايضا وعن الشعبي عن رجل من ثقيف قال سألنا رسول الله ﷺ أن يرد علينا

وكذلك ان علم الامام بمال مسلم قبل قسمه قمسه وجب رده وصاحبه أحق به بغير شيء لان قسمته كانت باطلة من أصلها فهو كمالو لم يقسم فأما ان أدركه بعد القسم ففيه روايتان

(احدهما) يكون صاحبه أحق به بالثمن الذي حسب به على أخذه وكذلك ان بيع ثم قسم ثمنه فهو أحق به بالثمن وهذا قول أبي حنيفة واثوري والاوراعي ومالك لما روى ابن عباس ان رجلا وجد بعيرا له كان المشركون أصابوه فقتل له النبي ﷺ «ان أصبته قبل ان تقسمه فهو لك وان أصبته بعد ما قسم أخذه بالقيمة» ولانه انما امتنع أخذه له بشيء كيلا يفضي الى حرمان أخذه من الغنيمة أو تضییع الثمن على المشتري وحقها ينجر بالثمن فيرجع صاحب المال في عين ماله بمنزلة مشتري الشقص المشفوع الا ان المحكي عن مالك وأبي حنيفة أنه يأخذه بالقيمة ونحوه عن مجاهد

(والرواية الثانية انه لا حق له فيه بعد القسم بحال نص عليه أحمد في رواية أبي داود وغيره وهو قول عمر وعلي وسلمان بن ربيعة وعطاء والنخعي والليث قال أحمد أما قول من قال فهو أحق به بالقيمة فهو قول ضعيف عن مجاهد وقال الشافعي وابن المنذر يأخذه صاحبه قبل القسمة وبعدها ويعطي مشتريه ثمنه من خمس المصالح لانه لم يزل عن ملك صاحبه فوجب ان يستحق أخذه بغير شيء كما قبل القسمة ويعطي من حسب عليه القيمة اثلا يفضي الى حرمان أخذه حقه من الغنيمة وجعل من سهم المصالح لان هذا منها

أبابكرة وكان عبداً لنا أتى رسول الله ﷺ وهو محاضر ثقيفاً فأسلم فإني إن برده علينا وقل هو طليق الله ثم طليق رسوله فلم يردده علينا

(مسئلة) قل (وما أخذه أهل الحرب من أموال المسلمين وعبيدهم فأدركه صاحبه قبل قسمه فهو أحق به)

فإن أدركه مقسوماً فهو أحق به بالثمن الذي ابتاعه من المغنم في إحدى الروايتين والرواية الأخرى إذا قسم فلا حق له فيه بحال يعني إذا أخذ الكفار أموال المسلمين ثم قهرهم المسلمون فأخذوها منهم فإن علم صاحبها قبل قسمها ردت إليه بغير شيء في قول عامة أهل العلم منهم عمر رضي الله عنه وعطاء والنخعي وسلمان بن ربيعة والليث ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال الزهري لا يرد إليه وهو للجيش ونحوه عن عمرو بن دينار لأن الكفار ملكوه باستيلائهم فصار غنيمة كسائر أموالهم.

ولنا ما روى ابن عمر أن غلاماً له أبق إلى العدو فظهر غايه المسلمون فردّه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم وعنه قال ذهب فرس له فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون فردّه عليه في زمن النبي ﷺ رواها أبو داود وعن جابر بن حيوة أن أبا عبيدة كتب إلى عمر بن الخطاب فيما أحرز المشركون

ولنا ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى السائب أمار رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه فهو أحق به من غيره، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم فلا سبيل إليه وقال سلمان بن ربيعة إذا قسم فلا حق له فيه رواها سعيد في سننه ولأنه إجماع قل أحمد أما قل الناس فيها قولين إذا اقتسم فلا شيء له وقول قوم إذا اقتسم فهو له بالثمن فإما أن يكون له بعد التقسمة بغير ذلك فلم يقله أحد ومتى إنقسم أهل المصر على قولين في حكم لم يجز إحداث قول ثالث لمخالفته الإجماع وقد روى أصحابنا عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «من أدرك ماله قبل أن يقسم فهو له» وإن أدركه بعد أن قسم فليس له فيه شيء والمعول على ما ذكرنا من الإجماع وقولهم لم يزل ملك صاحبه ممنوع

(فصل) فإن أخذه أحد من الرعية بهبة أو سرقة أو بغير شيء فصاحبه أحق به بغير شيء. وقال أبو حنيفة لا يأخذه إلا بقيمة لأنه صار ملكاً لواحد بعينه أشبهه بالوقوف

ولنا ما روي أن قوماً أغاروا على سرح النبي ﷺ فأخذوا ناقة وجارية من الانصار فأقامت عندهم أياماً ثم خرجت في بعض الليل قالت فما وضعت يدي على ناقة إلا رغت حتى وضعتها على ناقة ذلول فامتعليتها ثم توجهت إلى المدينة ونذرت أن نجاني الله عايباً أن أنحرها فلما قدمت المدينة استعرفت الناقة فإذا هي ناقة رسول الله ﷺ فأخذها فقتلت يا رسول الله أني نذرت أن أنحرها

من المسلمين ثم ظهر المسلمون عليهم بعد قال من وجد ماله بعينه فهو أحق به بالم يقسم رواه سعيد والاثم فأما ما أدركه بعد ان قسم ففيه روايتان:

(أحدهما) ان صاحبه أحق به بالثمن الذي حسب به على من أخذه وكذلك ان بيع ثم قسم ثمنه فهو أحق به بالثمن ، وهذا قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي ومالك لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا وجد بعيراً له كان للمشركون أصابوه فقال له النبي ﷺ « ان أصبته قبل ان تقسمه فهو لك ، وان أصبته بعد ما قسم أخذه بالقيمة » ولأنه انما امتنع أخذه له بغير شيء كيلاً يفضي الى حرمان أخذه من الغنيمة أو يضيع الثمن على المشتري وحققها ينجر بالثمن فيرجع صاحب المال في عين ماله بمنزلة مشتري الشقص المشفوع الا ان المحكي عن مالك وأبي حنيفة انه يأخذه بالقيمة ويروى عن مجاهد مثله

والرواية الثانية عن أحمد أنه إذا قسم فلا حق له فيه بحال نص عليه في رواية أبي داود وغيره وهو قول عمر وعلي وسلمان بن ربيعة وعطاء والنخعي والليث قال أحمد أما قول من قال هو أحق بالقيمة فهو قول ضعيف عن مجاهد ، وقال الشافعي يأخذه صاحبه قبل القسمة وبعدها ويعطي مشتريه ثمنه من خمس المصالح لانه لم يزل عن ذلك صاحبه فوجب أن يستحق أخذه بغير شيء كما قبل القسمة ويعطي من حسب عليه القيمة لثلا يفضي الى حرمان أخذه حقه من الغنيمة وجعل من سهم المصالح لان هذا منها وهذا قول ابن المنذر

قول « بئس ما جازيتها لانذر في موصية الله » وفي رواية « لا نذر فيما لا يملك ابن آدم » أخرجه مسلم ولأنه لم يحصل في يده بعوض فكان صاحبه أحق به بغير شيء كما لو أدركه في الغنيمة قبل القسمة فأما إن اشتراه رجل من العدو فليس لصاحبه أخذه الا بثمنه وقال القاضي ما حصل في يده بهبة أو سرقة أو شراء فهو كما لو وجد صاحبه بعد القسمة هل يكون صاحبه أحق به بالقيمة؟ على روايتين

ولنا الحديث المذكور وما روى سعيد بإسناده قال اغار أهل ماء وجلولا على العرب فاصابوا شيئاً من سبایا العرب ورقيةً ومتاعاً ثم ان الدائب بن الاكوع عامل عر غزاهم ففتح ماء فكتب الى عمر في سبایا المسلمين ورقيةهم ومتاعهم قد اشتراه التجار من أهل ماء فكتب اليه عمر إن المسلم أخو المسلم لا يحرزونه ولا يخذله فأما رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه فهو أحق به وان أصابه في أيدي التجار بد ما انقسم فلا سبيل اليه وإنما حر اشتراه التجار فانه يرد عليهم رؤوس أموالهم فان الحر لا يباع ولا يشتري

(فصل) وحكم اموال اهل الذمة إذا استولى عليها الكفار ثم قدر عليها حكم اموال المسلمين فيما ذكرنا قول علي رضي الله عنه إنما بدلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا ولان أموالهم معصومة فاشبهت اموال المسلمين

ولنا ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى السائب أيما رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه فهو أحق به من غيره وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم فلا سبيل له إليه ، وقال سلمان بن ربيعة إذا قسم فلا حق له فيه رواها سعيد في سننه ولأنه إجماع . قال أحمد : إنما قل الناس فيها قولين : إذا قسم فلا شيء له وقال قوم إذا قسم فهو له بالنسبة فأنما ان يكون له بعد القسمة بغير ذلك قل يقره أحد ومتى ما انقسم أهل المصر على قولين في حكم لم يحز أحداث قول ثالث لأنه يخالف الإجماع فلم يحز المصير إليه ، وقد روى أصحابنا عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك ماله قبل أن يقسم فهو له ، وإن أدركه بعد أن قسم فليس له فيه شيء » والمعمول على ما ذكرنا من الإجماع وقولهم لم يزل ملك صاحبه عنه غير مسلم

(فصل) وإن أخذه أحد الرعية بهيمة أو سرقة أو بغير شيء فصاحبه أحق به بغير شيء ، وقال أبو حنيفة لا يأخذه إلا بالقيمة لأنه صار ملكاً لواحد بعينه فأشبهه ما لو قسم

ولنا ما روي أن قوماً أغاروا على سرح النبي ﷺ فأخذوا ناقته وجارية من الانصار فأقامت عندهم أياماً ثم خرجت في بعض الليل قالت فما وضعت يدي على ناقة إلا رغت حتى وضعتها على ناقة ذلول ذمتنايتها ثم توجهت إلى المدينة ونذرت أن نجاني الله عليها أن أنحرها فلما قدمت المدينة استعرفت الناقة فإذا هي ناقة رسول الله ﷺ فأخذها فقلت يا رسول الله أني نذرت أن أنحرها

(فصل) فإن غنم المسلمون من المشركين شيئاً عليه علامة المسلمين ولم يعلم صاحبه فهو غنيمة قال أحمد في مركب يجبي من مصر يقطع عابها الروم فيأخذونها ثم يأخذها المسلمون منهم إن عرف صاحبها فلا يؤكل منها وهذا يدل على جواز الأكل منها إذا لم يعرف صاحبها ونحو هذا قول الثوري والاوزاعي قال في المصحف يحصل في الغنائم يباع وقال الشافعي يوقف حتى يجيء صاحبه وإن وجد شيء موسوم عليه حبس في سبيل الله رد كما كان نص عليه أحمد وبه قال الاوزاعي والشافعي وقال الثوري يقسم ما لم يأت صاحبه

ولنا أن هذا قد عرف مصرفه وهو الحبس فهو بمنزلة ما لو عرف صاحبه قيل لأحمد فالجواميس تدرك قد ساقها العدو للمسلمين وقد ردت يؤكل منها ؟ قال إذا عرف أن هي فلا يؤكل منها قيل فما حازه العدو للمسلمين فاصابه المسلمون أعلمهم أن يقفوه حتى يبين صاحبه ؟ قال إذا عرف فقيل هذا للفلان وكان صاحبه بالقرب قيل له أصيب غلام في بلاد الروم فقال أنا لفلان رجل بمصر ؟ قل إذا عرف الرجل لم يقسم ورد على صاحبه قيل له أصبنا مركباً في بلاد الروم فيها النواتية قالوا هذا لفلان وهذا لفلان ؟ قال هذا قد عرف صاحبه لا يقسم .

(مسئلة) (و) ملك الكفار أموال المسلمين بالقهر ذكره القاضي وقال أبو الخطاب ظاهر كلام أحمد أنهم لا يملكونها ، روي عن أحمد في ذلك روايتان .

فقال « بئس ما جازيتها لا نذر في معصية » وفي رواية « لا نذر فيما لا يملك ابن آدم » رواه أحمد ومسلم ولأنه لم يحصل في يده بعوض فكان صاحبه أحق به كما لو أدركه في الغنمة قبل قسمه فأما ان اشتراه رجل من العدو فليس لصاحبه أخذه الا بشئ مما روى سعيد حدثنا عثمان بن مغاز الشيباني حدثنا ابو جريز عن الشعبي قال أغار اهل ماه واهل جلولاء على العرب فأصابوا سبايا من سبايا العرب ورقيقا ومتاعاً ثم ان السائب بن الاقرع عامل عمر غزاهم ففتح ماه فكتب إلى عمر في سبايا المسلمين ورقيقهم ومتاعهم قد اشتراه التجار من اهل ماه فكتب اليه عمر ان السلم اخو المسلم لا ينجونه ولا ينجذه فأبى رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه فهو أحق به ، وإن أصابه في ايدي التجار بمنزلة اقتسم فلا سبيل اليه وإما حر اشتراه انتجار فانه يرد عليهم ردوس أموالهم فان الحر لا يباع ولا يشتري ، وقال القاضي ما حصل في يده بهبة أو سرقة أو شراء فهو كما لو وجدته صاحبه بعد القسمة هل يكون صاحبه أحق به بالقيمة ؟ على روايتين والاولى ما ذكرناه وان علم الامام بمال المسلم قبل قسمه فقسمه وجب رده وكان صاحبه أحق به بغير شيء لان قسمته كانت باطلة من أصلها

(فصل) وان غنم المسلمون من المشركين شيئاً عليه علامة المسلمين فلم يعلم صاحبه فهو غنمة قال أحمد في مراكب تجيء من مصر يقطع عليها الروم فيأخذونها ثم يأخذها المسلمون منهم ان عرف صاحبها فلا يؤكل منها وهذا يدل على أنه إذا لم يعرف صاحبها جاز الأكل منها ونحو هذا قول الثوري والاوزاعي قالوا في المصحف يحصل في الغنائم يباع وقال الشافعي يوقف حتى يجيء.

(احدهما) أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر هذا قول مالك وأبي حنيفة .

(والرواية الثانية) لا يملكونها وهو قول الشافعي لحديث ناقة النبي ﷺ قال أبو الخطاب وهو ظاهر كلام أحمد حيث قال ان أدركه صاحبه قبل القسم فهو أحق به قال انما منعه أخذه بعد القسمة لان قسمة ا مام له تجري مجرى الحكم ومتى صادف الحكم أمراً مجتهداً فيه نفذ حكمه ولأنه مال معصوم طرأت عليه يد عادية فلم يملك بها كالف بولان من لا يملك رقبة غيره بالقهر لا يملك ماله به كالمسلم مع المسلم . ووجه الأول أن القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر فملك به الكافر مال المسلم كالبيع ، فأما الناقة فانما أخذها النبي ﷺ لانه أدركها غير مقسومة ولا مشترأة فعلى هذا يملكونها قبل حيازتها إلى دار الكفر وهو قول مالك ، وذكر القاضي انهم إنما يملكونها بالحيازة إلى دارهم وهو قول أبي حنيفة وحكي عن أحمد في ذلك روايتان : ووجه الاول أن الاستيلاء سبب للملك فيثبت قبل الحيازة إلى الدار كاستيلاء المسلمين على مال الكافر ، ولان ما كان سبباً للملك أثبتته حيث وجد كالهبة والبيع ، وفائدة الخلاف في ثبوت الملك وعدمه ان من أثبت الملك للكافر في أموال المسلمين أباح للمسلمين إذا ظهروا عليها قسمتها وانتصرف فيها ما لم يعلم صاحبها وان الكافر إذا أسلم وهي في يده فهو أحق بها ، ومن لم يثبت الملك اقتضى مذهبه عكس ذلك ، قال الشيخ رحمه الله ولا أعلم خلافاً

صاحبه، وان وجد شيء، موسوم عليه حبس في سبيل الله رد كما كان نص عليه أحمد وبه قال الاوزاعي والشافعي، وقال الثوري يقسم ما لم يأت صاحبه

ولنا ان هذا قد عرف مصرفه وهو الحبس فهو بمنزلة ما لو عرف صاحبه، قيل لأحمد فالجو اميس تدرك وقد ساقها العدو للمسلمين وقد ردت يؤكل منها؟ قال اذا عرف لمن هي فلا يؤكل منها قيل لأحمد فما حاز العدو للمسلمين فأصابه المسلمون أعليهم ان يقفوه حتى يتبين صاحبه؟ قال اذا عرف فقيل هو لفلان وكن صاحبه بالقرب، قيل له اصيب غلام في بلاد الروم قال أنا لفلان رجل قال اذا عرف الرجل لم يقسم ماله ورد على صاحبه، قيل له أصبنا مركبا في بلاد الروم فيها التوائية قالوا هذا لفلان وهذا لفلان؟ قال هذا قد عرف صاحبه لا يقسم

(فصل) قال القاضي: بملك الكفار أموال المسلمين بالقهر وهو قول مالك وأبي حنيفة، وقال ابو الخطاب لا يملكونها وهو قول الشافعي قل وهو ظاهر كلام احمد حيث قال ان ادركه صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وانما منعه أخذه بعد قسمه لان قسمه الامام له تجري مجرى الحكم ومتى صادف الحكم امرأ مجتهداً فيه نفذ حكمه

وحكي عن أحمد في ذلك روايتان، واحتج من قال لا يملكونها بحديث ناقة النبي ﷺ ولانه مال معصوم طرأت عليه يد عادية فلم يملك بها كالفصل ولان من لا يملك رقبة غيره بالقهر لم يملك

في أن الكافر الحربي إذا أسلم أو دخل اليه بامن بعد أن استولى على مال سلم فاتفقه أنه لا يلزمه ضمانه فإن أسلم وهو في يده فهو له بغير خلاف في المذهب لقول رسول الله ﷺ «من أسلم على شيء فهو له» وإن كان أخذه من المستولى عليه بهبة أو سرقة أو شراء فكذلك لانه استولى عليه في حال كفره فأشبهه ما لو استولى عليه بقره المسلم، وعن احمد ان صاحبه يكون أحق به بالقيمة وان امتولى على جارية مسلم فاستولدها ثم أسلم فهي له وهي أم ولده، نص عليه أحمد لانها مال فأشبهت سائر الاء والوان غنمها المساءون وأولادها قبل اسلام سابغها فعلم صاحبها ردت اليه وكان أولادها غنيمة لانهم أولاد كافر حدثوا بعد ملك الكافر لها .

(فصل) وان استولوا على حر لم يملكه مسلماً كان أو ذمياً، لانعلم فيه خلافا لانه لا يضمن بالقيمة ولا تثبت عليه اليد بحال، وإذا قدر المساءون على اهل الذمة بعد ذلك وجب رداهم إلى ذمتهم ولم يخز استرقاقهم في قول عامة العلماء منهم الشعبي ومالك والليث والاوزاعي والشافعي واسحاق ولا نعلم لهم مخالفاً لان ذمتهم باقية ولم يوجد منهم ما يوجب تقضها وكما يضمن بالقيمة كالعروض يملكونه بالقهر وكذلك العبد اقلن والمدير والمسكتب وام الولد، وقال ابو حنيفة لا يملك كون المسكتب وأم الولد لانه لا يجوز نقل الملك فيهما فكأنهما كالفصل

ولنا انها يضمنان بالقيمة فلكوهما كالقن ويحتمل ان لا يملكوا ام الولد لانها لا يجوز نقل الملك فيها ولا يثبت فيها لغير سيدها، وفائدة الخلاف ان من قال بثبوت الملك فيها قال متى قما او

ماله به كالمسلم مع المسلم ، ووجه الاول ان القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر فملك به الكافر مال المسلم كالبيع فالناقة فانما أخذها النبي ﷺ لانه أدركها غير مئة ومئة ولا مشترأة فعلى هذا يملكونها قبل حيازتها إلى دار الكفر وهو قول مالك ، وذكر القاضي أنهم انما يملكونها بالحيازة إلى دارهم وهو قول أبي حنيفة ، وحكي في ذلك عن أحمد روايتان. ووجه الاول ان الاستيلاء سبب للملك فيثبت قبل الحيازة إلى الدار كاستيلاء المسلمين على مال الكفار ولان ما كان سبياً للملك أثبتته حيث وجد كالهبة والبيع ، وفائدة الخلاف في ثبوت الملك وعدمه ان من أثبت الملك للكفار في أموال المسلمين أباح للمسلمين إذا ظهر وأعلىها قسمتها والتصرف فيها ما لم يعلموا صاحبها وان الكافر إذا أسلم وهي في يده فهو أحق بها ، ومن لم يثبت الملك اقتضى مذهبه عكس ذلك والله أعلم (فصل) ولا أعلم خلافا في ان الكافر الحربي إذا أسلم أو دخل اليها بأمان بعد ان استولى على مال مسلم فاتلفه انه لا يلزمه ضمانه وإن أسلم وهو في يده فهو له بغير خلاف في المذهب لقول رسول الله ﷺ « من أسلم على شيء فهو له » وإن كان أخذ من المستولى عليه بهبة أو سرقة أو شراء فكذلك لانه استولى عليه في حال كفره فاشبه ما استولى عليه بقهره للمسلم وعن أحمد ان صاحبه يكون أحق به بالقيمة وإن استولى على جارية مسلم فاستولدها ثم أسلم فهي له وهي أم ولد له نص عليه أحمد لانها مال فاشبهت سائر الاموال وإن غنمها المسلمون وأولادها قبل اسلام سايها فلم صاحبها ردت اليه وكان اولادها غنيمه لانهم اولاد كافر حدثوا بعد ملك الكافر لها

اشتراها انسان لم يكن لسيدها اخذها إلا بالثمن قال الزهري في ام الولد يأخذها سيدها بقيمة عدل وقال مالك ينفذها الامام فان لم يفعل يأخذها سيدها بقيمة عدل ولا يدعها يستحل فرجها من لأجل له ، ومن قال لا يثبت الملك فيها ردا إلى ما كانا عليه على كل حال كالحر وان اشتراها انسان فالحكم فيها كالحكم في الحر إذا اشتراه على ما نذكره ان شاء الله تعالى .

(فصل) وإذا ابق عبد المسلم إلى دار الحرب فأخذوه ملكوه كاللذبة وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يملكونه وعن أحمد مثل ذلك لانه إذا صار في دار الحرب زالت يد مولاه عنه وصار في يد نفسه فلم يملك كالحر .

ولنا أنه مال لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه فإذا أخذوه من دار الحرب ملكوه كالبهيمة .

❦ مسألة ❦ (وما أخذوا من دار الحرب من ركاز أو مباح له قيمة فهو غنيمه)

اما الركاز إذا وجد في موضع يقدر عليه بنفسه فهو له كما لو وجد في دار الاسلام فيه الخمس وباقية له ، وان لم يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين فهو غنيمه ، ونحو هذا قول مالك والاوزاعي والليث وقال الشافعي ان وجد في مواتهم فهو كما لو وجد في دار الاسلام .

ولنا ما روى عاصم بن كليب عن أبي الجوين الحربي قال لقيت بارض الروم جرة فيها ذهب في

(فصل) وان استولوا على حر لم يملكوه سواء كان مسلماً أو ذمياً
لا أعلم في هذا خلافاً لأنه لا يضمن بالقيمة ولا تثبت عليه يد بحال وكلما يضمن بالقيمة يملكونه
بالتقهر كالعروض والعبد القن والمدبر والمكاتب وأم الولد، وقال أبو حنيفة: لا يملكون المكاتب
وأم الولد لأنها لا يجوز نقل الملك فيها فها كالحر.

ولنا أنها يضمنان بالقيمة فيملكونها كالعبد القن ويحتمل أن يملكوا المكاتب دون أم الولد
لأن أم الولد لا يجوز نقل الملك فيها ولا يثبت فيها لغير سيدها وفائدة الخلاف أن من قال بثبوت
الملك فيها قال متى قسماً أو اشتراها إنسان لم يكن لسيدها أخذها إلا باليمن، قال الزهري في أم الولد:
يأخذها سيدها بقيمة عدل وقال مالك يفديها الإمام فإن لم يفعل يأخذها سيدها بقيمة عدل ولا
يدعها يستحل فرجها من لا تحل له ومن قال لا يثبت الملك فيها رداً إلى ما كانا عليه على كل
حال كالحرة وإن اشتراها إنسان فالحكم فيهما كالحكم في الحر إذا اشتراه.

(فصل) إذا أبق عبد المسلم إلى دار الحرب فأخذه مملوكه كالمال وهذا قول مالك وأبي يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة لا يملكوه وعن أحمد مثل ذلك لأنه إذا صار في دار الحرب زالت يد مولاه عنه وصار
في يد نفسه فلم يملك كالحر.

ولنا أنه مال لو أخذه من دار الإسلام مملوكه فإذا أخذه من دار الحرب مملوكه كالبهيمة

**(مسئلة) قال (ومن قطع من مواتهم حجراً أو عوداً أو صاد حوتاً أو ظبياً رده على
سائر الجيش إذا استغنى عن أكله والمنفعة به)**

يعني إذا أخذ شيئاً له قيمة من دار الحرب فالمسلمون شركاؤه فيه وبه قال أبو حنيفة والثوري وقال

أمره معاوية وعليهما مع بن يزيد السلمي فاتيته بها فقسهما بين المسلمين وأعطاني مثل ما أعطى رجالاً منهم ثم قال
لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا نفل إلا بعد الخمس لا عطيتك» ثم أخذ يعرض علي من نصيبه فأبيت
أخرجه أبوداود ولأنه مال مشترك مظهر عليه بقوة جيش المسلمين فكان غنيمة كأموالهم الظاهرة.

(فصل) ومن وجد في دارهم لقطة فإن كانت من متاع المسلمين فهو كما وجدته في غير دار الحرب
وإن كانت من متاع المشركين فهي غنيمة، وإن احتمل الأمرين عرفها حولاً ثم جعلها في الغنيمة
نص عليه أحمد، ويعرفها في بلد المسلمين لأنها تحتمل الأمرين فعلم فيها حكم مال المسلمين في التعريف
وحكم مال أهل الحرب في كونها غنيمة احتياطاً.

(فصل) وأما غير الركاز من المباح فما كان له قيمة في دار الحرب كالصيود والحجارة والخشب
فالمسلمون شركاؤه فيه وبه قال أبو حنيفة والثوري. وقال الشافعي ينفرد بأخذه بما سكه لأنه لو أخذه
من دار الإسلام ملكه فكذلك إذا أخذه من دار الحرب كالشيء التافه وهذا قول مكحول
والأوزاعي ونقل ذلك عن القاسم وسالم.

الشافعي يفرد آخذه بملكه لانه لو أخذه من دار الاسلام ملكه فاذا أخذه من دار الحرب ملكه كالشيء التافه وهذا قول مكحول والاوزاعي ونقل ذلك عن القاسم وسالم ولنا انه مال ذو قيمة مأخوذ من أرض الحرب بظهر المسلمين فكان غنيمة كالطعومات وفارق ما أخذه من دار الاسلام لانه لا يحتاج إلى الجيش في أخذه فاما إن احتاج إلى أكله والانتفاع به فله ذلك ولا يرد له لو وجد طعاماً مملوكاً للكفار كان له أكله إذا احتاج فما أخذ من الصيد والمباحات أولى (فصل) وإن أخذ من بيوتهم أو خارجاً منها مالا قيمة له في أرضهم كالسنة والاقلام والاحجار والادوية فله أخذه وهو أحق به ، وإن صارت له قيمة بنقله أو معالجته نص أحمد علي نحو هذا وبه قال مكحول والاوزاعي والشافعي وقال الثوري إذا جاء به إلى دار الاسلام دفعه في المقسم وإن عالجته فصار له ثمن أعطي بقدر عمله فيه وبقيته في المقسم

ولنا ان القيمة انما صارت له بعمله أو بنقله فلم تكن غنيمة كما لو لم تصر له قيمة (فصل) وإن ترك صاحب المقسم شيئاً من الغنيمة عجزاً عن حمله فقال من أخذ شيئاً فهو له فمن حل شيئاً فهو له نص عليه أحمد وسئل عن قوم غنموا غنائم كثيرة فبقي خربي المتاع مما لا يباع ولا يشتري فبدعه الوالي بمنزلة العقار والفخار وما أشبه ذلك أي أخذه الانسان لنفسه؟ قال نعم إذا ترك

ولنا انه مال ذو قيمة مأخوذ من دار الحرب بقوة المسلمين فكان غنيمة كالطعومات ، وفارق ما أخذه من دار الاسلام لانه لا يحتاج إلى الجيش في أخذه فإن احتاج إلى أكله والانتفاع به فله أكله ولا يرد له لو وجد طعاماً مملوكاً للكفار كان له أكله إذا احتاج اليه فما أخذه من الصيد والمباحات فهو أولى (فصل) فإن أخذ ما لا قيمة له في أرضهم كالسنة والاقلام والادوية فله أخذه وهو أحق به وإن صارت له قيمة بمعالجته أو نقله نص أحمد رحمه الله علي نحو هذا وبه قال مكحول والاوزاعي والشافعي ، وقال الثوري إذا جاء به إلى دار الاسلام رده في المقسم وإن عالجته فصار له ثمن أعطي بقدر عمله فيه وبقيته في المقسم ، ولنا ان القيمة انما صارت له بعمله أو بنقله فلم يكن غنيمة كما لو لم تصر له قيمة (فصل) وإن ترك صاحب المقسم شيئاً من الغنيمة عجزاً عن حمله فقال من أخذ شيئاً فهو له فمن أخذ شيئاً ملكه نص عليه أحمد ، وسئل عن قوم غنموا غنائم كثيرة فبقي خربي المتاع مما لا يباع ولا يشتري فبدعه الوالي بمنزلة الفخار وما أشبه ذلك أي أخذه الانسان لنفسه؟ قال نعم إذا ترك ولم يشتري ونحو هذا قول مالك ، ونقل عنه أبو الخطاب في المتاع لا يقدر على حمله إذا حمله رجل: يقسم وهذا قول إبراهيم ، قال الخلال روى أبو طالب هذه في ثلاثة مواضع في موضع منها وافق أصحابه وفي موضع خالفهم قال ولا أشك ان ابا عبد الله قال هذا أولاً ثم تبين له بعد ذلك ان للامام ان يبيحه وإن يحرمه وإن لم أن يأخذه اذا تركه الامام إذا لم يجد من يحمله لانه إذا لم يجد من يحمله ولم يقدر على حمله بمنزلة مالا قيمة له فصار كالذي ذكرناه في الفصل قبل هذا

ولم يشتر ونحو هذا قول مالك ونقل عنه ابوطالب في انتاع لا يقدر على حمله . اذا حمله رجل يقسم وهذا قول ابراهيم قال الخلال روى ابو طالب هذه في ثلاثة مواضع في موضع منها وافق اصحابه وفي موضع خالفهم قال ولا شك ان ابا عبد الله قال هذا اولاً ثم تبين له بعد ذلك ان للامام ان يبيحه وان يحرمه وان لم يأخذوه اذا تركه الامام اذا لم يجد من يحمله لانه اذا لم يجد من يحمله ولم يقدر على حمله بمنزلة مالا قيمة له فصار كالذي ذكرناه في الفصل قبل هذا

(فصل) وان وجد في ارضهم ركازا فان كان في موضع يقدر عليه بنفسه فهو كما لو وجد في دار الاسلام فيه الخمس وباقيه له وان قدر عليه بجماعة المسلمين فهو غنيمة ، ونحو هذا قول مالك والاوزاعي والليث وقال الشافعي ان وجد في مواتهم فهو كما لو وجد في دار الاسلام

ولنا ما روى عاصم بن كليب عن ابي الجوزية الحرمي قال اصبأت بأرض الروم جرة حمراء فيها دنانير في امرأة معاوية وعليها معن بن يزيد السلمي فأتيتها بها فقسمها بين المسلمين وأعطاني مثل ما أعطى رجلاً منهم ثم قال : لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا نفل إلا بعد الخمس » لأعطيتك ثم أخذ يعرض على من نصيبه فأبى أبو داود ولأنه مال مشرك ظهر عليه بقوة جيش المسلمين فكان غنيمة كما هو المظاهر

﴿مسئلة﴾ وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ويجوز قسمها فيها

والدليل على ثبوت الملك عليها في دار الحرب ثلاثة امور [احدها] ان سبب الملك الاستيلاء التام وقد وجد فان أيدنا قد ثبتت عليها حقيقة وقهرناهم ونفيناهم عنها والاستيلاء يدل على حاجة المستولي فيثبت به الملك كما في المباحات

[الثاني] ان ملك الكفار قد زال عنها بدليل انه لا ينفذ عتقهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ولا ينفذ تصرفهم فيها ولا يزول ملكهم الى غير مالك إذ ليست في هذه الحال مباحة علم ان ملكهم زال الى الغانمين

[الثالث] انه لو اسلم عبد الحربي ولحق بجيش المسلمين صار حراً وهذا يدل على زوال ملك الكافر وثبوت الملك لمن قهره

(فصل) واذا ثبت الملك فيها جازت قسمتها وبهذا قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو نور وابن المنذر ، وقال اصحاب الرأي لا يقسم إلا في دار الاسلام لان الملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء التام ولا يحصل إلا باحرازها في دار الاسلام فان قسمت أساء قسمها وجازت قسمته لانها مسئلة مجتهد فيها فاذا حكم فيها الامام بما يوافق قول بعض المجتهدين نفذ حكمه

ولنا ما روى ابو إسحاق الفزاري قال قلت للاوزاعي هل قسم رسول الله ﷺ شيئاً من الغنائم بالمدينة ؟ قال لا أعلمه انما كان الناس يبتغون غنائمهم ويقسمونها في أرض عدوهم ولم يقفل

(فصل) وسئل احمد عن الدابة تخرج من بلد الروم او تنفلت فتدخل القرية وعن القوم يضلون عن الطريق فيدخلون القرية من قرى المسلمين فيأخذونهم فقال يكونون لاهل القرية كلهم يتقاسمونهم وسئل عن قوم يكونون في حصن أو رباط فيخرج منهم قوم إلى قتالهم فيصيبون دوابا أو سلاحا فقال ابو عبدالله تكون بين أهل الرباط وأهل الحضرة من القرية وسئل عن مركب به ثب ملك الروم فيه رجاله فطرحته الريح إلى طرطوس فخرج إليه اهل طرطوس قتلوا الرجال وأخذوا الاموال فقال هذا في المسلمين مما أفاء الله عليهم وقال الزهري هو لمن غنمه وفيه الخمس فقال ابو الخطاب من ضل الطريق منهم او حملته الريح اليها فو لم يأخذ في إحدى الروايتين لانه متاع أخذها احد المسلمين بغير قوة مسلم فكان له كالخطب والرواية الثانية يكون فيثا

(فصل) من وجد في دارهم لقطه فان كانت من متاع المسلمين فهي لقطه يعرفها سنة ثم يملكها ، وإن كانت من متاع المشركين فهي غنيمه وان احتمل الامر من عرفها حولاً ثم جعلها في الغنيمه نص عليه احمد ويعرفها في بلد المسلمين لانها تحتمل الامر من فغلب فيها حكم مال المسلمين في التعريف وحكم بال اهل الحرب في كونها غنيمه احتياطاً

﴿مسئلة﴾ قال (ومن تعان فضلاء عما يحتاج إليه رده على المسلمين فان باعهم رده في المقسم)

أجمع اهل العلم الا من شذ منهم على ان للغزاة إذا دخلوا أرض الحرب أن يأكلوا مما وجدوا من الطعام ويلبثوا دوابهم من اعلافهم منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشعبي وانقسام

رسول الله ﷺ عن غزاة قط اصاب فيها غنيمه إلا خمسة وقسمه من قبل ان يقفل، من ذلك غزوة بني المصطلق وهاذان وخيبر ، ولان كل دار صحت تقسمه فيها جارت كدار الاسلام ولان الملك ثبت فيها بالقهر بما ذكرنا من الادلة فصحت قسمتها كما لو أحرزت بدار الاسلام ، وبهذا يحصل الجواب عما ذكره

﴿مسئلة﴾ (وهي لمن شهد الوقعة من اهل القتال ، قاتل او لم يقاتل من تجار العسكر وأجرائهم الذين يستعدون للقتال)

قوله : وأجرائهم يعني اجراء التجار ، وانما كانت الغنيمه لمن شهد الوقعة وان لم يقاتل لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال : ان الغنيمه لمن شهد الوقعة ولان غير المقاتل رده له معين فشاركه كرده المحارب

فصل والتاجر والصانع كالخياط والحزاز والبيطار ونحوهم يسهم لهم إذا حضروا نص عليه احمد قال اصحابنا قاتلوا أو لم يقاتلوا وبه قال في التاجر الحسن وابن سيرين والثوري والاوزاعي والشافعي وقال مالك وابو حنيفة لا يسهم لهم الا ان يقاتلوا ، وعن الشافعي لا يسهم لهم بحال

وسالم واثوري والاوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال الزهري لا يؤخذ الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى لا يترك الا أن ينهي عنه الامام فيتقن نهيه ولنا ما روى عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا طعاماً يوم خير فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف رواه سعيد وابوداود ، وروي ان صاحب جيش الشام كتب الى عمر انا أصبنا أرضاً كثيرة الطعام والعلف وكرهت ان أتقدم في شيء من ذلك فكتب اليه دع الناس يعلفون ويأكلون فمن باع منهم شيئاً بذهب او فضة ففيه خمس الله وسهام المسلمين رواه سعيد ، وقد روى عبد الله ابن مفضل قال دلي جراب من شحم يوم خير فالتزمته وقلت والله لا أعطي أحداً منه شيئاً فالتفت فاذا رسول الله ﷺ يضحك فاستحييت منه متفق عليه ولان الحاجة تدعو الى هذا وفي المنع منه مضرة بالجيش وبدوا بهم فانه يمسر عليهم نقل الطعام والعلف من دار الاسلام ولا يجدون بدار الحرب ما يشترونه ولو وجدوه لم يجدوا ثمنه ولا يمكن قسمة ما يأخذه الواحد منهم ولو قسم لم يحصل للواحد منهم شيء ينتفع به ولا يدفع به حاجته فأباح الله تعالى لهم ذلك، فمن أخذ من الطعام شيئاً مما يثبت أو يصلح به القوت من الادم وغيره أو العلف لدابته فهو احق به وسواء كان له ما يستغني به عنه أو لم يكن له ويكون احق بما يأخذه من غيره فان فضل منه ما لا حاجة به اليه رده على المسلمين لأنه انما أبيع له ما يحتاج اليه ، وإن أعطاه أحد من اهل الجيش ما يحتاج اليه جاز له أخذه

قال القاضي في التاجر والاجر اذا كانا مع المجاهدين وقصدهما الجهاد وإنما معه المتاع ان دلب منه باعة والاجر قصده الجهاد أيضاً فهذان يسهم لهما لانهما غازيان والصناع بمنزلة التجار متى كانوا مستعدين للقتال ومعهم السلاح فتى عرض اشتغلوا به أسهم لهم لما ذكرنا من حديث عمر. ولانهم في الجهاد بمنزلة غيرهم وإنما يشتغلون بغيره عند فراغهم منه ، وان لم يكونوا مستعدين للقتال لم يسهم لهم لانهم لا نفع في حضورهم أشبهوا المخذل

﴿مسئلة﴾ (فاما المريض عاجز عن القتال والمخذل والمرجف والفرس الضعيف العجيف فلا حق له) أما المريض الذي لا يتمكن من القتال فذن خرج بمرضه عن أهلية الجهاد كالزمن والاشل والمفلوج فلا سهم له لانه لم يبق من أهل الجهاد ، وان لم يخرج بمرضه عن ذلك كالمجموم ومن به الصداق فانه يسهم له ويعين برأيه وتكثيره ودعائه وكذلك المخذل والمرجف ومن في معناه ممن يدل على عوارات المسلمين ويؤوي جواسيس الكفار ويقع بينهم العداوة لا يسهم له وان قاتل لان ضرره أكثر من نفعه ، وكذلك لا يسهم لفرس ينبغي للامام منعه كالحمل والصداق والاعرج وان شهد عليه الوقعة وبهذا قال مالك وقال الشافعي يسهم له كما يسهم للمريض

ولنا أنه لا ينتفع به فلم يسهم له كالمخذل والمرجف ولانه حيوان يتعين منعه من الدخول فلم يسهم له كالمرجف وأما المريض فانه يعين برأيه وتكثيره ودعائه بخلاف الفرس

وصار أحق به من غيره، وإن باع شيئًا من الطعام أو العلف رد ثمنه في الغنيمة لما ذكرنا من حديث عمر، وروى مثله عن فضالة بن عبيد وبه قال ساجان بن موسى والثوري والشافعي وكره القاسم وسالم ومالك بيعه، قال القاضي لا يخلو إما أن يبيعه من غاز أو غيره فإن باعه لغيره فالبيع باطل لانه بيع مال الغنيمة بغير ولاية ولا نية فيجب رد البيع ونقض البيع فإن تعذر رده رد قيمته أو ثمنه إن كان أكثر من قيمته إلى المغنم

وعلى هذا الوجه حمل كلام الخرق، وإن باعه لغاز لم يجل إلا أن يبدله بطعام أو علف مما لا انتفاع به أو بغيره، فإن باعه بمثله فليس هذا بيعًا في الحقيقة إنما سلم إليه مباحًا وأخذ مثله مباحًا ولكل واحد منهما الانتفاع بما أخذ وصار أحق به لثبوت يده عليه، فعلى هذا لو باع صاعا بصاعين واقترا قبل انقبض جاز لانه ليس ببيع، وإن باعه به نسيئة أو أقرضه إياه فأخذه فهو أحق به ولا يلزمه إيفاءه فإن وناه أوردته إليه عادت اليد إليه، وإن باعه بغير الطعام والعلف فالبيع أيضا غير صحيح ويصير المشتري أحق به لثبوت يده عليه ولا ثمن عاياه وإن أخذ منه وجب رده إليه

(فصل) وإن وجد دهنًا فهو كسائر الطعام لما ذكرنا من حديث بن مغفل ولأنه طعام فاشبه البر والشعير وإن كان غير مأكول فاحتاج أن يدهن به أو يدهن دابته فظاهر كلام أحمد جوازه إذا كان

﴿مسئلة﴾ (وإذا ألحق مدد وهرب أسير فادركوا الحرب قبل تقضيها أسهم لهم، وإن جاءوا بعد إحراز الغنيمة فلا شيء لهم)

وجملة ذلك أن الغنيمة إنما هي لمن شهد الواقعة لما ذكرنا من قول عمر رضي الله عنه لانهم إذا قدموا قبل انقضاء الحرب فقد شاركوا الغنائم في السبب فشاركهم في الاستحقاق كما لو قدموا قبل الحرب فن تجد بعد ذلك من مدد يلحق بالمسلمين أو أسيرين نلت من الكفار فيلحق بجيش المسلمين أو كافر يسلم فلا حق له فيها وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة في المدد ياحتهم قبل القسمة أو إحرازها بدار الاسلام: شاركهم لأن ملكها لا يتم إلا بتمام الاستيلاء وهو الإحراز إلى دار الاسلام أو قسمها فمن جاء قبل ذلك فقد أدركها قبل ملكها فاستحق منها كما لو جاء في أثناء الحرب، وإن مات أحد من العسكر قبل ذلك فلا شيء له لما ذكرنا وقد روى الشعبي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد أسهم لمن أتاك قبل أن تتفقاً قتلى فارس .

والما مروى أبو هريرة أن أبان بن سعيد بن العاص وأصحابه قدموا على رسول الله ﷺ بخيبر بعد أن فتحها فقال أبان أقسم لنا يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ « اجلس يا أبان » ولم يقسم له رسول الله ﷺ رواد أبو داود وعن طارق بن شهاب أن أهل البصرة غزوا نهاوند فأمدهم أهل الكوفة فكتب في ذلك إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر إن الغنيمة لمن شهد الواقعة، رواه سعيد

٤٩٠ لا يجوز الغسل بالصابون ولا لبس الثياب ولا ركوب دابة من المغنم (الغني والشرح الكبير)

من حاجة قال أحمد في زيت الروم إذا كان من ضرورة أو صداع فلا بأس، فأما الذين فلا يعجبني، وقال الشافعي ليس له دهن دابته من جرب ولا يوقحها إلا بالقيمة لأن ذلك لا تتم الحاجة إليه ويحتمل كلام أحمد مثل هذا لأن هذا ليس بطعام ولا علف

ووجه الأول أن هذا مما يحتاج إليه لا صلاح نفسه ودابته أشبهه "طعام والعلف" وله أكل ما يتداوى به وشرب الشراب من الجلاب والسكنجيين وغيرها عند الحاجة إليه لأنه من الطعام، وقال أصحاب الشافعي ليس له تناوله لأنه ليس من القوت ولا يصلح به القوت ولأنه لا يباح مع عدم الحاجة إليه فلا يباح مع وجودها كغير الطعام

ولنا أنه طعام احتيج إليه أشبه الفواكه وما ذكره يبطال بالفاكهة وإنما اعتبرنا الحاجة ههنا لأن هذا لا يتناول في العادة إلا عند الحاجة إليه

(فصل) قال أحمد ولا يغسل ثوبه بالصابون لأن ذلك ليس بطعام ولا علف ويراد للتحسين والزينة فلا يكون في معناها ولو كان مع الغازي فهذا وكلب الصيد لم يكن له إطعامه من الغنيمة فإن أطعمها غرم قيمة ما أطعمها لأن هذا يراد للتفرج والزينة وليس مما يحتاج إليه في الغزو بخلاف الدواب (فصل) ولا يجوز لبس الثياب ولا ركوب دابة من المغنم لما روى ربيعة بن ثابت الانصاري

في سننه وروى نحوه عن عثمان رضي الله عنه في غزوة أرمينية ولأنه مدد لحق بعد تقضي الحرب أشبهه ما لو جاء بعد القسمة أو بعد إحرازها بداز الإسلام وقولهم إن ملكها بإحرازها إلى دار الإسلام ممنوع بل هو بالاستيلاء وقد استولى عليها الجيش قبل المدد وحديث الشعبي مرسل يرويه مجالد وقد تكلم فيه ثم هم لا يعملون به ولا نحن فقد حصل الإجماع على خلافه فكيف يحتاج به ؟ (فصل) وحكم الأسير يهرب إلى المسلمين حكم المدد سواء قاتل أو لم يقاتل في أنه يستحق من الغنيمة إذا هرب قبل تقضي الحرب، وقال أبو حنيفة لا يسهم له إلا أن يقاتل لأنه لم يأت للقتال بخلاف المدد .

ولنا أن من استحق إذا قاتل استحق وإن لم يقاتل كالمدة وسائر من حضر الوقعة . (فصل) فإن لحقهم المدد بعد تقضي الحرب وقبل إحراز الغنيمة أو جاءهم الأسير فظاهر كلام الخري أنه يشاركون لأنه جاء قبل إحرازها، وقال القاضي تملك الغنيمة بانقضاء الحرب قبل حيازتها فعلى هذا لا يسهم لهم، وإن حازوا الغنيمة ثم جاءهم قوم من الكفار يقاتلونهم فادرهم المدد فقاتلوا معهم فقد قال أحمد إذا غنم المسلمون غنيمة فالحقهم العدو وجاء المسلمين مدد فقاتلوا العدو معهم حتى ساموا الغنيمة فلا شيء لهم في الغنيمة لأنهم إنما قاتلوا عن أصحابهم دون الغنيمة لأن الغنيمة قد صارت في أيديهم وحووها قيل له فإن أهل المصيصة غنموا ثم استنقذ منهم العدو فجاء أهل طرسوس فقاتلوا معهم حتى استنقذوه فقال أحب إلى أن يمسطلحوا ، أمافي الصورة الأولى فإن الأولين

(المغني والشرح الكبير) حكم الانتفاع بالجلود والكتب التي توجد في الغنم ٤٩١

عن رسول الله ﷺ انه قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى اذا أعجزها ردها فيه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من فيء المسلمين حتى اذا أخلقه رده فيه » رواه سعيد

(فصل) ولا يجوز الانتفاع بجلودهم واتخاذ النعل والجرب منها ولا الخيوط والحبال وبهذا قال ابن محيريز ويحيى بن أبي كثير واسماعيل بن عياش^(١) والشافعي ، ورخص في اتخاذ الجرب من جلود الغنم سليمان بن موسى ، ورخص مالك في الابرة والحبل يتخذ من الشعر ، والنعل والخف يتخذ من جلود البقر

ولنا ما روى قيس بن أبي حازم أن رجلا أتى رسول الله ﷺ بكبسة من شعر من الغنم فقال يا رسول الله انا لنعمل الشعر فهبها لي ؟ قال « نصيب منها لك » رواه سعيد

وروي عن النبي ﷺ انه قال « أدوا الخيط والحيط فان الغلول نار وشار يوم القيامة » ولان ذلك من الغنمة لا تدعو إلى أخذه حاجة عامة فلم يجز أخذه كالثياب

(فصل) فأما كتبهم فان كانت مما ينتفع به ككتب الطب والالعة والشعر فهي غنيمة ، وإن كانت مما لا ينتفع به ككتاب التوراة والانجيل فأمكن الانتفاع بجلودها أو ورقها بعد غسله وغسل وهو غنيمة وإلا فلا ولا يجوز بيعها

قد أحرزوا الغنيمة وما كوها بحيازتها فكانت لهم دون من قاتل معهم وأما في الصورة الثانية فانما حصلت الغنيمة بقتال الذين استنقذوها في المرة الثانية فينبغي ان يشتركوا فيها لان الاحراز الاول قد زال باخذ الكفار لها ويحتمل ان الاولين قد ملكوها بالحيازة الاولى ولم يزل ملكهم باخذ الكفار لها منهم فلهذا أحب أحمد أن يصطلحوا على هذا .

(فصل) ومن بعث الامير لمصاحبة الجيش مثل الرسول والدليل والجالسوس واشباههم فانه يسهم له وان لم يحضر لانه في مصاحبة الجيش أشبه السرية ولانه إذا أسهم له تخلف عن الجيش فهو لا أولى وبهذا قال أبو بكر بن أبي ريم وراشد بن سعد وعطية بن قيس قتلوا وقد تخلف عثمان رضي الله عنه يوم بدر فاجرى له رسول الله ﷺ سهما من الغنيمة وروي عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قام يعني يوم بدر فقال « ان عثمان انما اتى في حاجة الله وحاجة رسوله وإني أباع له » فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه ولم يضرب لاولاد غيره رواه أبو داود وعن ابن عمر قال إنما تغيب عثمان عن بدر لانه كانت تحته ابنة رسول الله ﷺ وكانت ربيعة قتل له النبي ﷺ « ان لك أجر رجل من شهد بدرآ وسهمه » رواه البخاري

(فصل) وسئل أحمد عن قوم خافهم الامير في بلاد العدو وغزا وغنم ولم يمر بهم فرجعوا هل يسهم لهم؟ قال نعم يسهم لهم لان الامير خلفهم قيل له وان نادى الامير من كان صبيحا فليتخلف فتخلف قوم

(١) هو اسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة العنسي روى عن شرحبيل بن مسلم الخولاني وغيره قال يزيد بن هارون ما رأيت شاميا ولا عراقيا أحفظ من اسماعيل بن عياش

(فصل) وإن أخذوا من الكفار جوارح للصيد كالنمير والبرصاء فهي غنيمة تقسم ، وإن كانت كلاباً لم يجز بيعها وإن لم يردّها أحد من الغانمين جاز إرسالها أو إعطاؤها غير الغانمين وإن رغب فيها بعض الغانمين دون بعض دفعت إليه ولم تحسب عليه لأنها لا قيمة لها ، وإن رغب فيها الجميع أو جماعة كثيرة فامكن قسمها يكون عدداً من غير تقويم وإن تعذر ذلك أو تنازعوا في الجيد منها فطلبه كل واحد منهم أقرع بينهم فيها ، وإن وجدوا خنازير قتلوها لأنها مؤذية ولا نفع فيها ، وإن وجدوا خمرّاً أراقوه وإن كان في ظروفه نفع للمسلمين أخذوها وإن لم يكن فيها نفع كسروها لئلا يعودوا إلى استعمالها

(فصل) وللغازي أن يعلف دوابه ويطعم رقيقه مما يجوز له الاكل منه سواء كانوا للقتية أو للتجارة ، قال أبو داود قلت لأبي عبد الله يشتري الرجل السبي في بلاد الروم يطعمهم من طعام الروم ؟ قال نعم يطعمهم

وروى عنه ابنه عبد الله قال سألت أبا عن الرجل يدخل بلاد الروم ومعه الجارية والدابة للتجارة إن أطعمهما يعني الجارية وعلف الدابة ؟ قال لا يعجبني ذلك فإن لم تكن للتجارة فلم ير به بأساً فظاهر هذا أنه لا يجوز اطعام ما كان للتجارة لأنه ليس مما يستعين به على الغزو ، وقال الخلال

فصاروا إلى لؤلؤة وفيها المسلمون فأقاموا حتى فصلوا فقال إذا كانوا قد انتجثوا إلى مأمن لهم لم يسهم لهم ، ولو تخلفوا وأقاموا في موضع خوف أسهم لهم ، وقال في قوم خلفهم الأمير وأغار في جلد الخيل فقال إن أقاموا في بلد العدو حتى رجع أسهم لهم ، وإن رجعوا حتى صاروا إلى مأمنهم فلا شيء لهم قيل له فإن اعتل رجل أو اعتلت دابته وقد ادرب فقال له الأمير أقم أسهم لك أو انصرف إلى أهلك أسهم لك فكرهه وقال هذا ينصرف إلى أهله فكيف يسهم له ؟

﴿مسئلة﴾ (وإذا أراد القسمة بدأ بالاسلاب فدفعها إلى أهلها)

وإن كان فيها مال مسلم أو لذي دفع إليه لأن صاحبه متعين ولأنه استحقه بسبب سابق ثم بمؤنة الغنيمة من اجرة النقال والجمال والحافظ والخزن والحاسب لأنه لمصلحة الغنيمة ثم بالرضخ في أحد الوجهين لأنه استحق بالمعاونة في تحصيل الغنيمة أشبه اجرة النقالين والحافظين وفي الآخر يبدأ بالخمس قبله لأنه استحق بحضور الواقعة فأشبه سهام الغانمين وهذا أقيس وللشافعي قولان كلوايتين ﴿مسئلة﴾ (ثم يخمس الباقي فيقسم خمسة على خمسة أسهم سهم لله تعالى ولرسوله ﷺ يصرف مصرف النبي وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب حيث كانوا لذلك مثل حظ الاثنيين غنيمهم وفقيرهم فيه سواء وسهم لليتامى الفقراء وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل من المسلمين) لاخلاف بين أهل العلم في أن الغنمية مخموسة بقوله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله

رجع احمد عن هذه الرواية وروى عنه جماعة بعد هذا انه لا بأس به وذلك لان الحاجة داعية اليه فأشبهه مالا يراد به التجارة

﴿مسئلة﴾ قال (ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم)

وجلتته ان الجيش اذا فصل غازيا فخرجت منه سرية او أكثر فإيهما غنم شاركة الآخر في قول عامة أهل العلم منهم مالك والثوري والاوزاعي والليث وحمام والشافعي واسحاق وابو ثور وأصحاب الرأي، وقال النخعي إن شاء الامام خمس ماتأتي به السرية وإن شاء نفلهم إياه كلهم وقد روي ان النبي ﷺ لما غزا هوازن بعث سرية من الجيش قبل او طاس فغنمت السرية فاشرك بينها وبين الجيش، قال ابن المنذر وروينا ان النبي ﷺ قال «يرد سراياهم على قعدهم» وفي تنقيح النسي ﷺ في البداءة الرابع وفي الرجعة الثلث دليل على اشتراكهم فيما سوى ذلك لانهم لو اختصوا بما غنموه لما كان ثلثه نفلا ولا انهم جيش واحد وكل واحد منهم ردة لصاحبه فيشتركون كما لو غنم احد جانبي الجيش، وإن أقام الامير ببلد الاسلام وبعث سرية او جيشا فما غنمت السرية فهو لها وحدها لانه انما يشترك المجاهدون والمقيم في بلد الاسلام ليس بمجاهد وإن نفذ من بلد الاسلام

خمسه) الآية لكن اختلف في اشياء منها سلب القتاتل والا كثرون على أنه مخموس ومنها إذا قل الامام من جاء بعشرة رؤوس فله رأس ومن طلع الحصن فله كذا والظاهر ان هذا غير مخموس لانه في معنى السلب وقد ذكرنا الاختلاف في السلب ومنها إذا قال الامام من اخذ شيئا فهو له وقتلنا بجواز ذلك فقد قيل لا خمس فيه لانه في معنى ما قبله قال شيخنا والصحيح ان الخمس لا يسقط ههنا لدخوله في عموم الآية وليس هو في معنى السلب والنفل لان ترك تخميسها لا يسقط خمس الغنيمة بالكيفية وهذا يسقطه بالكيفية فلا يكون تخصيصاً للآية بل نسخاً لحكمها ونسخها بالقياس غير جائز اتفاقاً ومنها ان دخل قوم لامنعة لهم دار الحرب فغنموا بنيران الامام وقد ذكرناه

(فصل) والخمس مقسوم على خمسة أسهم كما ذكرنا ههنا وبه قال عطاء ومجاهد والشعبي والنخعي وقتادة وابن جريج والشافعي وقيل يقسم على ستة أسهم سهم لله تعالى وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فمستوى وجعل الله تعالى لنفسه سهماً سادساً وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة، وقال ابو العالية سهم الله عز وجل هو أنه اذا عزل الخمس ضرب بيده فيه فما قبض عليه من شيء جعله للكبعة فهو الذي سمي الله لا تجعلوا لله نصيباً فان لله الدنيا والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم وروي عن الحسن وقتادة في سهم ذوي القربى : كانت طعمة لرسول الله ﷺ في حياته فلما توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله وروى ابن عباس ان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قسما الخمس بين ثلاثة أسهم وهو قول أصحاب الرأي تلوا يقسم الخمس على ثلاثة الأيتام والمساكين وابن السبيل

جيشين أو سريتين فكل واحدة تنفرد بما غنمته لأن كل واحدة منهما انفردت بالغزو فانفردت بالغنيمة بخلاف ما إذا فصل الجيش فدخل بجملته بلاد الكفار فإن جميعهم اشتركوا في الجهاد فاشتركوا في الغنيمة

(مسألة) قل (ومن فضل معه من الطعام فأدخله البلد طرحه في مقسم تلك الغزاة في إحدى الروايتين)

والأخرى يباح له أكله إذا سيرا. أما الكثير فيجب رده بغير خلاف نعلمه لأن ما كان مباحا له في دار الحرب فإذا أخذه على وجه يفضل منه كثير إلى دار الإسلام فقد أخذ مالا يحتاج إليه فيلزمه رده لأن الأصل تحريمه لكونه مشتركا بين الغائمين كسائر المال وإنما أبيع منه ما دعت الحاجة إليه فما زاد يبقى على أصل التحريم ولهذا لم يبيع له بيعه وأما اليسير ففيه روايتان (إحداها) يجب رده أيضا وهو اختيار أبي بكر وقول أبي حنيفة وابن المنذر وأحد قولي الشافعي وأبي ثور لما ذكرنا في الكثير ولأن النبي ﷺ قال «أدوا الخيط والخيط» ولأنه من الغنيمة ولم يقسم فلم يبيع في دار الإسلام كالكبير أو كما لو أخذه في دار الإسلام

واستقوا سهم رسول الله ﷺ بموته وسهم قرابته أيضا وقال مالك الفقيه والخمس واحد يجعلان في بيت المال قال ابن القاسم وبلغني عنمن أثق به أن مالكا قال يعطي الإمام أقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى وقال الثوري الخمس يضعه الإمام حيث أراه الله

ولنا قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) وسهم الله والرسول واحد كذا قال عطاء والشعبي، وقال الحسن بن محمد ابن الحنفية وغيره قوله (فأن لله خمسة) افتتاح كلام يعني أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه تبركا به لا لأمراده بسهم ذن لله تعالى الدنيا والآخرة

وقد روي عن ابن عمر وابن عباس قالا كان رسول الله ﷺ يقسم الخمس على خمسة، وما ذكره أبو العالية فثمي لا يدل عليه رأي ولا يقتضيه قياس فلا يصار إليه إلا بنص صحيح ولا نعلم في ذلك أثرا صحيحا سوى قوله، فلا يترك له ظاهر النص وقول رسول الله ﷺ وفعله من أجل قول أبي العالية، وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية فإن الله تعالى سمى لرسوله وقرابته شيئا وجعل لها في الخمس حقا كما سمى الثلاثة الأصناف الباقية فمن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب، وأما حمل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما سهم ذي القربى في سبيل الله فقد ذكر لأحمد فسكت ولم يذهب إليه ورأى أن قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإن ابن عباس لما سئل عن سهم ذي القربى فقال إنا كنا نزع أنه إنا فأبى ذلك علينا قومنا، ولعله أراد

(والتأني) يباح وهو قول مكحول وخالدين معبدان وعطاء الخراساني ومالك والاوزاعي قال أحمد أهل الشام يتساهلون في هذا وقد روى القاسم بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال كنا نأكل الجزور في الغزو ولا نقسمه حتى إن كنا لترجع إلى رحلنا وأخرجتنا مملأة رواه سعيد وأبو داود وعن عبد الله بن يسار السلمي قال دخلت على رجل من أصحاب النبي ﷺ فقدم إلي تميراً^(١) من تمر الروم فقلت لقد سبقت الناس بهذا قال ليس هذا من العام هذا من العام الأول رواه الأثرم في سننه وقال الاوزاعي أدركت الناس يقدمون بالقديد فيهمديه بعضهم إلى بعض لا يذكره إمام ولا عامل ولا جماعة وهذا نقل للاجماع، ولأنه أبيع إمساكه عن القسمة فأبيع في دار الاسلام كباحات دار الحرب التي لا قيمة لها فيها ويفارق الكبير فإنه لا يجوز إمساكه عن القسمة ولأن الأسير تجري المساحة فيه ونفعه قليل بخلاف الكثير

(١) التمر نوع من القديد وهو أن يقطع اللحم صفراً كالتمر ثم يجفف

(مسئلة) قال (وإذا اشترى المسلم أسيراً من أيدي العدو لزم الأسير أن يؤدي إلى المشتري ما اشتراه)

لا يخلو هذا من حالين (أحدهما) أن يشتريه باذنه فهذا يلزمه أن يؤدي إلى المشتري ما آذاه فيه بفقر خلاف نفعه إذا وزن باذنه لأنه إذا أذن فيه كن نائبة في شراء نفسه فكان الثمن على الأمر كالوكيل

بقوله أبي ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعمر في حملها عليه في سبيل الله ومن تبعها على ذلك، ومتى اختلف الصحابة وكان قول بعضهم يوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس موافق للكتاب والسنة فإن جبير بن مطعم روى أن رسول الله ﷺ لم يقسم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من الخمس شيئاً كما كان يقسم لبني هاشم وبني المطلب، وإن أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قربي رسول الله ﷺ كما كان يعطيهم وكان عمر يعطيهم وعثمان من بعده، رواه أحمد في مسنده

وقد تكلم في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعمر أنها حملا على سهم ذي القربى في سبيل الله فقيل أنه يرويه محمد بن مروان وهو ضعيف عن المكابي وهو ضعيف أيضاً ولا يصح عند أهل النقل فإن قالوا فلبني ﷺ ليس بباقي فكيف يبقى سهم؟ قلنا جهة صرفه إلى النبي ﷺ مصالحة المسلمين والمصالح باقية، قال رسول الله ﷺ «ما يحل لي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه إلا الخمس وهو مردود عليكم» رواه سعيد

(فصل) فسهم رسول الله ﷺ يصرف في مصالح المسلمين لا روى جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ تناول بيده وبرة من بعير ثم قال «والذي نفسي بيده مالي مما أفاء الله إلا الخمس، والخمس مردود عليكم» فجعله لجميع المسلمين ولا يمكن صرفه إلى جميعهم إلا بصرفه في مصالحهم من سد الثغور

(والثاني) ان يشتريه بغير اذنه فيلزم الاسير الثمن أيضا عند أحمد وبه قال الحسن والنخعي والزهري ومالك والاوزاعي وقال الثوري والشافعي وابن النضر لا يلزمه لانه تبرع بما لا يلزمه ولم يأذن له فيه فأشبهه ما لو عمر داره ، وقال الليث : إن كان الأسير موسراً كقولنا وإن كان معسراً أدى ذلك من بيت المال

ولما ما روى سعيد ثنا عثمان بن مغاز ثنا أبو حريز عن الشعبي قال أغار أهل ماه وأهل جلولاء على العرب فأصابوا سبايا من العرب فكتب السائب بن الاقرع إلى عمر في سبايا المسلمين ورقيقهم ومتاعهم قد اشتراه التجار من أهل ماه فكتب عمر أيما رجل أصاب رقيقه ومتاعه بعينه فهو أحق به من غيره وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم فلا سبيل اليه وإيما حر اشتراه التجار فانه يرد اليهم ردوس أموالهم فإن الحر لا يباع ولا يشتري بخم للتجار بردوس أموالهم ولان الاسير يجب عليه فداء نفسه ليتخلص من حكم الكفار ويخرج من تحت أيديهم فإذا ناب عنه غيره في ذلك وجب عليه قضاؤه كما لو قضى الحاكم عنه حقاً امتنع من أدائه

(فصل) فإن اختلفا في قدر ما اشتراه به فلقول قول الاسير وهو قول الشافعي إذا أذن له وقال الاوزاعي انقول قول المشتري لانها اختلفا في فعله وهو أعلم بفعله

وكذا نية أهلها وشراء الكراع والسلاح ثم الأثم فالأثم على ما نذكره في النبيء ان شاء الله تعالى ونحوه قول الشافعي فانه قل أختار ان يضعه الامام في كل أمر خص به الاسلام وأهله من سد ثغر وإعداد كراع وسلاح وإعداده أدل ابلاء في الاسلام نذلاً عند الحرب وغير الحرب

وعن أحمد ان سهم الرسول ﷺ يختص بأهل الديوان لان النبي ﷺ استحقه بحصول النصره فيكون لمن يقوم مقامه في النصره ، وعنه انه يصرف في الكراع والسلاح لان ذلك يروى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهذا السهم كان لرسول الله ﷺ من الغنيمة حضر او لم يحضر كما ان بقية أصحاب الخمس يستحقون وان لم يحضروا وكان رسول الله ﷺ يصنع به ما شاء فلما توفي وليه أبو بكر ولم يسقط بموته ، وقد قيل انما أضافه الله تعالى إلى نفسه وإلى رسوله ليعلم ان جهته جهة المصلحة وانه ليس بمختص بالنبي ﷺ فيسقط بموته وقد زعم قوم انه سقط بموته ويرد على الانصباء الباقية من الخمس لانهم شركاؤه ، وقال آخرون بل يرد على الغانمين لانهم استحلوها بقتالهم وحرمت منها سهام منها سهم رسول الله ﷺ مادام حياً فلما مات وجب رده الى من وجد فيه سبب الاستحقاق كما ان تركه الميت إذا خرج منها سهم بوصية ثم بذلت الوصية رد الى التركة ، وقالت طائفة هو للخليفة بعده لان أبا بكر رضي الله عنه روى عن النبي ﷺ انه قال « إذا أطعم الله نبياً طعمة ثم قبضه فهي للذي يقوم بها من بعده وقد رأيت أن أردّه على المسلمين » والصحيح انه باق وانه يصرف في مصالح المسلمين لكن الامام يقوم مقام النبي ﷺ في صرفه فيما يرى فان أبا بكر

ولنا أن الأسير منكر للزيادة والقول قول المذكر ولأن الأصل براءة ذمته من هذه الزيادة فيرجح قوله بالأصل

(مسئلة) قل (واذا سبي المشركون من يؤدي إلينا الجزية ثم قدر عليهم ردوا إلى ما كانوا عليه ولم يسترقوا وما أخذ العدو منهم من مال أو رقيق رد إليهم إذا علم به قبل أن يقسم ويفادي بهم بعد أن يفادي بالمالين)

وجملة ذلك أن أهل الحرب إذا استولوا على أهل ذمتنا فسبواهم وأخذوا أموالهم ثم قدر عليهم وجب ردهم إلى ذمتهم ولم يجز استرقاقهم في قول عامة أهل العلم منهم الشعبي ومالك والليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق ولا نعلم لهم مخالفاً وذلك لأن ذمتهم باقية ولم يوجد منهم ما يوجب نقضها وحكم أموالهم حكم أموال المسلمين في حرمتها. قل علي رضي الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا فتى علم صاحبها قبل قسمها وجب ردها إليه، وإن علم بعد انقصة فعلى الرايتين (أحدهما) لا حق له فيه (والثانية) هو له بضمنه لأن أموالهم معصومة كأموال المسلمين وأما فداؤهم فظاهر كلام الخرق أنه يجب فداؤهم سواء كانوا في معونتنا أو لم يكونوا وهذا قول عمر بن عبد العزيز والليث لأننا ألزمتنا دفعهم بمعاذهم وأخذ جزيتهم فلزمتنا انقتال من ورائهم

قال لأدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنفته، متفق عليه، واتفق هو وعمر والصحابه رضي الله عنهم على وضعه في الخيل والعدة في سبيل الله، هكذا روي عن الحسن بن محمد بن الحنفية (فصل) وكان لرسول الله ﷺ من المغنم الصفي وهو شيء يخاره من المغنم قبل القسمة كالجارية والعبد والثوب والسيف ونحوه هذا قول محمد بن سيرين والشعبي وقتادة وغيرهم من أهل العلم وقول أكثرهم أن ذلك انقطاع بموت النبي ﷺ قل أحمد الصفي إنما كان لرسول الله ﷺ خاصاً لم يبق بعده لأنهم مخالفوا لهذا إلا أبا ثور فإنه قال أن كان الصفي ثابتاً للنبي ﷺ فللإمام أن يأخذه على نحو ما كان يأخذه النبي ﷺ ويجعله مجمل سهم النبي ﷺ من خمس الخمس فجمع بين الشك فيه في حياة النبي ﷺ ومخالفة الإجماع في إبقائه بعد موته، قل ابن المنذر لا أعلم أحداً سبق أبا ثور إلى هذا القول وقد أذكر قوم كون الصفي لرسول الله ﷺ واحتجوا بحديث جابر بن مطعم وقد روى أبو داود بإسناده عن النبي ﷺ نحوه ولأن الله تعالى قل (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة) فمفهومه أن باقها للغانمين

ولنا أن النبي ﷺ كتب إلى بني زهير بن قيس «إنكم أن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وآتيتم الزكاة وادبتم الخمس من المغنم وسهم الصفي إنكم آمنون بأمان الله ورسوله» رواه (المغني والشرح الكبير) «٦٣» «الجزء العاشر»

والقيام دونهم فإذا عجزنا عن ذلك وأمكنا تخلصهم لزمنا ذلك كمن يحرم عليه إتلاف شيء فإذا أتلفه غرمه وقال القاضي إنما يجب فداؤهم إذا استعان بهم الإمام في قتاله فسبوا وجب عليه فداؤهم لأن أسرهم كان لمعنى من جهته وهو التصوص عن أحدومتى وجب فداؤهم فإنه يبدأ بفداء المسلمين قبلهم لأن حرمة المسلم أعظم والخوف عليه أشد وهو معرض لفتنته عن دين الحق بخلاف أهل الذمة (فصل) ويجب فداء أسرى المسلمين إذا أمكن وبهذا قال عمر بن عبد العزيز ومالك وإسحاق ويروى عن ابن الزبير أنه سأل الحسن بن علي عن فكاك الأسير؟ قال علي: الأرض التي يقاتل عليها، وثبت أن رسول الله ﷺ قال «أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني» وروى سعيد بأسناده عن حبان بن حبل أن رسول الله ﷺ قال «إن على المسلمين في فيثهم أن يفادوا أسيرهم ويؤدوا عن غارمهم» وروى عن النبي ﷺ أنه كتب كتابا بين المهاجرين والانصار أن يعقلوا معاقلم وأن يفكوا غنائمهم بالمعروف وفادى النبي ﷺ رجلين من المسلمين بالرجل الذي أخذه من بني عقيل وفادى بالمرأة التي استوهبها من سلمة بن الأكوع رجلين

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا حاز الأمير المغنم وركل من يحنظلم لم يجوز زوكل منها الا أن تدعوا الضرورة بأن لا يحدوا مايا كلون)

وجملة ذلك ان المغنم إذا جمعت وفيها طعام او علف لم يجوز لاحد أخذه إلا للضرورة لاننا انما أبجنا أخذه قبل جمعه لانه لم يثبت فيه ملك المسلمين بعد فأشبهه المباحات من الحلب والحشيش فاذا

أبو داود، وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس «وان تعطوا سهم النبي ﷺ والصفي» وقالت عائشة رضي الله عنها كانت صفة من الصفي رواه أبو داود، وأما انقطاعه بعد النبي ﷺ فثبت باجماع الامة قبل أبي ثور وبعده وكون الخلفاء الراشدين ومن بعدهم لم يأخذوا ولا يجمعون الا على الحق (فصل) (والسهم الثاني) لذي القربي وهم بنو هاشم وبنو المطلب حيث كانوا غنيمهم وفقيرهم فيه سواء للذكر مثل حظ الانثيين وسهم ذوي القربي ثابت بعدموت النبي ﷺ وقد ذكرنا ذلك والخلاف فيه وقد ذل عليه ماروى جبير بن مطعم قال وضع رسول الله ﷺ سهم ذوي القربي في بني هاشم وبني المطلب وذكر الحديث وهو حديث صحيح رواه أبو داود ولم يأت لذلك نسخ ولا تعيير فوجب القول به والعمل بحكمه

(فصل) وهم بنو هاشم وبنو المطلب ابنا عبد مناف دون غيرهم لما روى جبير بن مطعم قال لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربي من حنين بين بني هاشم وبني المطلب اتيت انا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم فما بال أخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال «إنهم لم يفارقوني في

حيزت المغنم ثبت ملك المسلمين فيها فخرجت عن حيز المباحات وصارت كسائر أملاكهم فلم يجوز الأكل منها إلا لضرورة وهو أن لا يجدوا ما يأكلونه فحينئذ يجوز لأن حفظ نفوسهم ودوابهم أهم وسواء حيزت في دار الحرب أو في دار الإسلام ، وقل أقاضي ما كانت في دار الحرب جاز الأكل منها وإن حيزت لأن دار الحرب مظنة الحاجة لعسر نقل الميرة إليها بخلاف دار الإسلام وكلام الخرق عام في الموضعين والمعنى يقتضيه فإن ما ثبت عليه أيدي المسلمين وتحقق ملكهم له لا ينبغي أن يؤخذ إلا برضاهم كسائر أملاكهم ولأن حيازته في دار الحرب تثبت الملك فيه بدليل جواز قسمته وثبوت أحكام الملك فيه بخلاف ما قبل الحيازة فإن الملك لم يثبت فيه بعد

﴿مسئلة﴾ قل (ومن اشترى من المغنم في بلاد الروم فغلب عليه العدو لم يكن عليه شيء من الثمن وإن كان قد أخذ منه الثمن رد إليه)

وجملته ان الأمير إذا باع من المغنم شيئاً قبل قسمه لمصلحة صح بيعه فإن عاد الكفار فقلبوا على المبيع فأخذوه من المشتري في دار الحرب ، نظرنا . ذن كان لتفريط من المشتري مثل ان خرج

جاعدية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » وشبك بين أصابعه رواه أحمد وروى البخاري فراعى لهم النبي ﷺ نصرهم وموافقهم بني هاشم ، ولا يستحق من كانت أمه منهم وأبوه من غيرهم لأن النبي ﷺ لم يدفع إلى أقارب أمه وهم بنو زهرة شيئاً ولم يدفع أيضاً إلى بني عماته كالزبير بن العوام وعبد الله بن جحش ونحوهم

(فصل) ويستوي فيه الذكر والانثى لدخولهم في اسم القرابة واختلفت الرواية في قسمه بينهم فمن أحد أنه يقسم للذكر مثل حظ الانثيين هذا اختيار الخرق ومذهب الشافعي لأنه سهم استحق بالقرابة من الأب شرعاً بفضل فيه الذكر على الانثى كالميراث ويفارق الوصية وولد الأم لأن الوصية استحققت بقول الموصي وولد الأم استحقوا الميراث بقرابة الأم وعنه أنه يساوي بين الذكر والانثى وهو قول أبي ثور والازني وابن المنذر لأنهم أعطوا باسم القرابة والذكر والانثى فيها سواء فاشبهه مالو وقف على قرابة فلان ألا ترى ان الجد يأخذ مع الأب وابن الأب يأخذ مع الابن وهذا يدل على مخالفة الوارث ولأنه سهم من خمس الخمس لجماعة فاستوى فيه الذكر والانثى كسهم اليتامى ويسوى بين الصغير والكبير على الروايتين لاستوائهم في القرابة وقياساً على الميراث

(فصل) ويفرق فيهم حيث كانوا ويجب تعميمهم به حسب الامكان وهذا قول الشافعي وقال قوم يختص كل أهل ناحية بخمس مغازها الذي ليس لهم مغزى سواه فما يوجد من مغزى الروم لاهل الشام والعراق وما يوجد من مغزى الترك لمن في خراسان من ذوي القربى لما يلحق من المشقة في نقله ولأنه بتعذر تعميمهم فلم يجب كأصناف الزكاة ووجه الاول أنه سهم مستحق بقرابة الأب فوجب

به من المعسكر ونحو ذلك فضمانه عليه لان ذهابه حصل بتفريطه فكان من ضمانه كالألتف، وان حصل بغير تفريط ففيه روايتان .

(إحداهما) ينفسخ البيع ويكون من ضمان أهل الغنيمة ذن كان الثمن لم يؤخذ من المشتري سقط عنه وان كان أخذ منه رد اليه لان القبض لم يكلل لكون المال في دار الحرب غير محرز وكونه على خطر من العدو فأشبهه الثمر المبيع على رؤوس الشجر اذا تلف قبل الجذاذ

(والثانية) هو من ضمان المشتري وعليه ثمنه وهذا كثر الروايات عن احمد واختاره الخلال وابوبكر صاحبه وهو مذهب الشافعي لانه مال مقبوض أبيع لمشتريه فكان ضمانه عليه كما لو أحرز إلى دار الاسلام ولان أخذ العدو له تلف فلم يضمه البائع كسائر أنواع التلف ، ولان ثمنه للمشتري فكان ضمانه عليه لقول النبي ﷺ « الخراج بال ضمان »

(فصل) وإذا قسمت الغنائم في دار الحرب جزان أخذ سهمه انتصرف فيه بالبيع وغيره ذن باع بعضهم بعضاً شيئاً منها فغاب عليه العدو ففي ضمان البائع له وجهان بناء على الروايتين في التي قبلها ، وإن اشتراه مشتر من المشتري فكذلك فاذا قلنا هو من ضمان البائع رجع البائع الثاني على البائع الاول بما رجع به عليه

(فصل) قال احمد في الرجل يشتري الجارية من المغنم معها الحلي في عنتها والثياب: يرد ذلك في

دفعه إلى كل المستحقين كالميراث فعلى هذا يبعث الامام إلى عماله في الاقاليم وينظر كم حصل من ذلك فان استوت فيه فرق كل خمس خمس فيمن قاربه وان اختلفت أمر بحمل الفضل ليدفع إلى مستحقه كالميراث وفارق الصدقة حيث لا تنقل لان كل بلد لا يكاد يخلو من صدقة تفرق على فقراء أهله والخمس يوجد في بعض الاقاليم فلو لم ينتقل لادى إلى اعطاء البعض وحرمان البعض قال شيخنا والصحيح ان شاء الله أنه لا يجب التعميم لانه يتعذر فلم يجب كتعميم المساكين وما ذكر من بعث الامام عماله فهو متعذر في زماننا لان الامام لم يبق له حكم إلا في بعض بلاد الاسلام ولم يبق له جهة في الغزو ولاله فيه أمر ولان هذا سهم من سهام الخس فلم يجب تعميمه كسائر سهامه فعلى هذا يفرقه كل ساطان فيما أمكن من بلاده

(فصل) ويستوي فيه غنيهم وفقيرهم ، وهذا قول الشافعي وأبي ثور . وقيل يختص بالفقير كبقية السهام .

ولذا عموم قوله تعالى (ولذي القربى) وهو عام لا يجوز تخصيصه بغير دليل ولان النبي ﷺ كان يعطي أقاربه كلهم وفيهم الغني كالعباس وغيره ولم ينقل عنه تخصيص الفقراء منهم ولانه مال مستحق بالقرابة فاستوى فيه الغني والفقير كالميراث والوصية للأقارب ولان عثمان رجيراً طلبا حتمها وسألا عن علة المنع لها ولاقاربهما وهما موسران فعلاه النبي ﷺ بنصرة بني المطلب دونهم

المغن الا شيئاً تلبسه من قميص ومقنعة وازار وهذا قول حكيم بن حزام ومكحول ويزيد بن ابي مالك والمتوكل وإسحاق وابن المنذر ويشبه قول الشافعي ، واحتج إسحاق بقول النبي ﷺ « من باع عبداً وله مال فماله للبائع » وقال الشعبي يجعله في بيت المال ، وكان مالك يخصص في البشير كالتقطين وأشباههما ولا يرى ذلك في الكثير ويمكن أن يفصل القول في هذا فيقال ما كان عليه اظهراً أم شيئاً يشاهده البائع والمشتري كالتقطين والخاتم والقلادة فهو للمشتري لان الظاهر أن البائع إنما باعها بما عليها والمشتري اشتراها بذلك فيدخل في البيع ككتاب البذلة وحلية السيف ، وما خفي فلم يلم به البائع رده لان البيع وقع عليها بدونه فلم يدخل في البيع كجارية أخرى

(فصل) قال احمد لا يجوز لامير الجيش أن يشتري من مغن المسلمين شيئاً لانه يحابا ولان عمر رد ما اشتراه ابنه في غزوة جلولة ، وقال انه يحابا احتج به احمد ولانه هو البائع او وكيله فكأنه يشتري من نفسه او وكيل نفسه ، قال ابو داود قيل لابي عبد الله إذا قوم اصحاب المغنم شيئاً معروفا فقالوا في جلود المعازر بكذا والخرفان بكذا يحتاج اليه يأخذه بتلك القيمة ، ولا يأتي المغنم فرخص فيه ، وذلك لانه يشق الاستئذان فيه فسومح فيه كما سومح في دخول الحمام وركوب سفينة الملاح من غير تقدير أجر

وكونهم مع بني هاشم كالشيء او واحد ولو كان اليسار مانعا والفقر شرطاً لم يطلبوا مع عدمه ولعل النبي ﷺ منعها بيسارها وانتفاء فقرها

(فصل) والسهم الثالث لليتامى واليتيم الذي لا أب له ولم يبلغ الحلم لقول النبي « لا يتم بعد احتلام » قال بعض أصحابنا لا يستحقون الا مع الفقر وهو المشهور من مذهب الشافعي لان ذا الاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب ، ولانه صرف اليهم لحاجتهم فان اسم اليتيم يطلق عليهم في العرف للرحمة ومن كان اعطاه لذلك اعتبرت الحاجة وفارق ذوي القربى فانهم استحقوا لقربهم من رسول الله ﷺ تكريماً لهم والغني والفقير في القرب سواء فاستويا في الاستحقاق . قال شيخنا : ولم أعلم هذا نصاً عن احمد والآية تقتضي تعميمهم وقال بعض أصحاب الشافعي له قول آخر أنه للغني والفقير لعموم النص في كل يتيم ولانه لو خص به الفقير لكان داخلاً في جملة المساكين الذين هم اصحاب السهم الرابع وكان يستغنى عن ذكرهم وتسميتهم ، وقال أصحابنا ويفرقه الامام في جميع الأقطار ولا يختص به أهل ذلك المغزى ، والقول فيه كالقول في سهم ذي القربى وقد تقدم القول فيه :

(فصل) والسهم الرابع للمساكين للآية وهم اهل الحاجة فيدخل فيهم الفقراء فانفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد ههنا وفي سائر الاحكام وإنما يقع التميز بينهما إذا جمع بينهما بلفظين ولم يرد ذلك الا في الزكاة ، وقد ذكرناهم في اصنافها . قال أصحابنا : ويعم بها جميعهم في جميع

(مسئلة) قال (وإذا حورب العدو لم يحرقوا بالنار)

أما العدو إذا قدر عليه فلا يجوز تحريقه بالنار بغير خلاف نعلمه وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يأمر بتحريق أهل الردة بالنار وفعل ذلك خالد بن الوليد بأمره فاما اليوم فلا أعلم فيه بين الناس خلافا وقد روى حمزة الاسلمي ان رسول الله ﷺ أمره على سرية فقال فخرجت فيها قتال « إن أخذتم فلاناً فأحرقوه بالنار فوليت فناداني فرجعت فقال « إن أخذتم فلاناً فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار » رواه أبو داود وسعيد وروى أحاديث سواء في هذا المعنى

وروى البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحو حديث حمزة فأما رميهم قبل أخذهم بالنار فإن أمكن أخذهم بدونها لم يجز رميهم بها لأنهم في معنى المقدور عليه ، وأما عند العجز عنهم بغيرها فجائز في قول أكثر أهل العلم وبه قال الثوري والاوزاعي والشافعي وروى سعيد بإسناده عن صفوان بن عمرو وجريير بن عثمان ان جنادة بن أمية الأزدي وعبد الله بن قيس الفزاري وغيرهما من ولاية البحرين ومن بعدهم كانوا يرمون العدو من الروم وغيرهم بالنار يحرقونهم هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء . قال عبد الله بن قيس لم يزل أمر المسلمين على ذلك

البلاد كقولهم في سهم ذي القربى واليتامى وقد تقدم القول في ذلك ولان تعميمهم يتعذر فلم يجب كما لا يجب تعميمهم في الزكاة

(فصل) والسهم الخامس لأبناء السبيل وقد ذكرناه في الزكاة ويعطى كل واحد منهم قدر ما يصل به إلى بلده كما ذكرنا في الزكاة فإن اجتمع في واحد أسباب كالمسكين واليتيم وابن السبيل استحق بكل واحد منهما لأنها اسباب لاحكام فوجب أن تثبت أحكامها كما لو انزردت، فإن أعطاه ليطمه فزال فقره لم يعط لفقره شيئاً

(فصل) ولاحق في الخمس لكافر لانه عطية من الله تعالى فلم يكن لكافر فيه حق كالزكاة ولا لعبد لان ما يعطاه لسيده فكانت العطية لسيده دونه

(مسئلة) (ثم يعطي النفل بعد ذلك)

لانه حق ينفرد به بعض الغنائم فقدم على القسمة كالاسلاب والنفل من اربعة اخماس الغنيمة وفيه اختلاف ذكرناه فيما مضى

(مسئلة) (ويرضخ لمن لا سهم له وهم العبيد والنساء والصبيان)

ومعنى الرضخ أن يعطوا شيئاً من الغنيمة دون السهم ولا تقدير لما يعطونه بل ذلك الى اجتهاد الامام فان رأى التسوية بينهم سوى، وان رأى التفضيل فضل وهذا قول أكثر العلماء منهم سعيد ابن المسيب والثوري والليث واسحاق والشافعي وبه قال مالك في المرأة والعبد وروى عن ابن عباس

(فصل) وكذلك الحكم في فتح البثوق عليهم ليغرقهم إن قدر عليهم بغيره لم يجز إذا تضمن ذلك اتلاف النساء والذرية الذين يحرم اتلافهم قصداً، وإن لم يقدر عليهم إلا به جاز كما يجوز البيات المتضمن لذلك ويجوز نصب المنجنيق عليهم وظاهر كلام أحمد جوازه مع الحاجة وعدمها لأن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف، ومن رأى ذلك الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن المنذر جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه نصب المنجنيق على أهل الطائف وعن عمرو بن العاص أنه نصب المنجنيق على أهل الاسكندرية ولأن القتال به معتاد فأشبهه الرمي بالسهم (فصل) ويجوز تبني الكفار وهو كبسهم ليلاً وقتلهم وهم غارون قال أحمد لا بأس بالبيات وهل غزو الروم إلا البيات؟ قال ولا نعلم أحداً كره بيات العدو. وقرأ عليه سفيان عن الزهري عن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة قال سمعت رسول الله ﷺ يسئل عن الديار من المشركين نبيتهم فنصيب من نسائهم وذرائعهم فقال «هم منهم» فقال اسناد جيد فان قيل فقد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والذرية قلنا هذا محمول على التعمد لقتلهم، قال أحمد أما أن يتعمد قتلهم فلا قال وحديث الصعب بعد نهيه عن قتل النساء لأن نهيه عن قتل النساء حين بعث إلى ابن أبي الحقيق وعلى أن الجمع بينهما ممكن يحمل النهي على التعمد والاباحة على ماعداه

وقال أبو ثور يسهم للعبد، وروي عن عمر بن عبد العزيز والحسن والنخعي لما روي عن الأسود بن يزيد أنه شهد فتح القادسية عبيد فضرب لهم سهامهم ولأن حرمة العبد في الدين كحرمة الحر وفيه من الغناء مثل ما فيه فوجب أن يسهم له كالحر وحكي عن الأوزاعي ليس للعبيد سهم ولا رضىخ إلا أن يحميوا بغنيمة أو يكون لهم غناء فيرضخ لهم قال ويسهم المرأة لما روى جبير بن زياد عن جدته أنها حضرت فتح خيبر قالت فأسهم لنا رسول الله ﷺ كما أسهم للرجال وأسهم أبو موسى في غزوة تستر لנסوة معه، وقال أبو بكر بن أبي مريم أسهم للنساء يوم اليرموك، وروى سعيد باسناده عن ابن شبل أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب سهلة بنت عاصم يوم حنين فقال رجل من القوم أعطيت سهلة مثل سهمي.

وأما ما روى ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يغزوا بالنساء فيداوين الجرحى ويحذرن من الغنيمة وأما سهم فلم يضرب لمن رواه مسلم، وروى سعيد عن يزيد بن هارون أن نجيعة كتبت إلى ابن عباس يسأله عن المرأة والمملوك يحضران الفتح ألها من الغنيمة شيء؟ وفي رواية ليس لها سهم وقد يرضخ لها وعن عمير مولى أبي اللحم قال شهدت خيبر مع سادتي فكلما في رسول الله ﷺ فأنخبر أي مملوك فأمر لي بشيء من خزني المتاع رواه أبو دard واحتج به أحمد ولأنهما ليسا من أهل وجوب القتل أشبه الصبي فأما ما روي في سهام النساء فيحتمل أن الراوي سمي الرضىخ سهماً بدليل أن في حديث حشر ج أنه جعل لمن نصيباً تمراً ولو كان سهماً اختص الثمر ولأن خير قسمت على أهل

٥٠٤ حكم ما لو وقفت امرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتت المسلمين (المغني والشرح الكبير)

(فصل) قال الاوزاعي اذا كان في المظمورة العدو فعلت انك تقدر عليهم بغير النار فاحب إلى أن يكف عن النار وإن لم يمكن ذلك وأبوا أن يخرجوا فلا أرى بأساً وإن كان معهم ذرية قد كان المسلمون يقاتلون بها ونحو ذلك قال سفيان وهشام ويدخن عليهم قال احمد أهل الشام أعلم بهذا (فصل) وإن ترسوا في الحرب بنسائهم وصبيانهم جاز رميهم ويقصد المقاتلة لان النبي ﷺ رماهم بالمنجنيق ومعهم النساء والصبيان ولان كف المسلمين عنهم يفضي إلى تعجيل الجهاد لانهم متى علموا ذلك ترسوا بهم عند حوقهم فينقطع الجهاد وسواء كانت الحرب ملتحمة أو غير ملتحمة لان النبي ﷺ لم يكن يتحين بالرمي حل التحام الحرب

(فصل) ولو وقفت امرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتت المسلمين أو تكشفت لهم جاز رميها قصداً لما روى سعيد حدثنا حماد بن زيد عن 'يؤب' عن عكرمة قال : لما حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف أشرفت امرأة فكشفت عن قبلها فقال « هادونكم فارموها » فرماها رجل من المسلمين فما أخطأ ذلك منها ويجوز النظر إلى فرجها للحاجة الى رميها لان ذلك من ضرورة رميها وبكذلك يجوز رميها اذا كانت تانقظ لهم السهام أو تسقيهم الماء أو تحرصهم على اقتال لانها في حكم القتال وهكذا الحكم في الصبي والشيخ وسائر من منع من قتله منهم

الحديبية نذر مخصوصين في غير حديثها ولم يذكر منعهم ويحتمل انه أسهم لهم مثل سهم الرجال من التمر خاصة أو من البتاع دون الارض وأما حديث سهلة فن في الحديث انها ولدت فأعطها النبي ﷺ ولولدها فباع برضخها سهم رجل ولذلك عجب الرجل فقال اعطيت سهلة مثل سهمي ولو كان هذا مشهوراً من فعل النبي ﷺ ما عجب منه

(نقل) والدبر والسكتب كالقن لأنهم عبيد فن عتق منهم قبل تقضي الحرب أسهمهم او وكذلك ان قتل سيد الدبر قبل تقضي الحرب فخرج من اثاث فأما من بعضه حرق قبل أبو بكر يرضخ له بقدر ما فيه من الرق ويسهم له بقدر ما فيه من الحرية فاذا كان نصفه جراً أعطي نصف سهم ونصف ررضخ لان هذا بما يمكن تمييزه فقسم على قدر ما فيه من الحرية والرق كالميراث وظاهر كلام أحمد انه يرضخ له لانه ليس من أهل وجوب اقتال فأشبهه الرقيق

(نقل) والخنثى المشكل يرضخ له لانه لم يثبت انه رجل فيسهم له ولانه ليس من أهل وجوب الجهاد فأشبهه المرأة ويحتمل ان يقسم له نصف سهم ونصف الررضخ كالميراث ان انكشف حاله فبين انه رجل أتم له سهم رجل سواء انكشف قبل تقضي الحرب أو بعده أو قبل انقصة أو بعدها لانا تبيننا انه كان مستحقاً للسهم وانه أعطي دون حقه فأشبهه ما لو أعطى بعض الرجال دون حقه غلطاً (فصل) والصبي يرضخ له وبه قول الثوري والليث وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وعن القاسم في الصبي يغزو انه ليس له شيء وقال مالك يسهم له إذا قاتل وأطاق ذلك ومثله قد باع القتال لانه حر

(فصل) وان تترسوا بمسلم ولم تدع حاجة إلى رميهم لكون الحرب غير قائمة او لا مكان القدرة عليهم بدونه او للامن من شرهم لم يجز رميهم ، فان رماهم فأصاب مسلماً فعليه ضمانه ، وان دعت الحاجة إلى رميهم للخوف على المسلمين جاز رميهم لانها حال ضرورة ويقصد الكفار ، وإن لم يخف على المسلمين لكن لم يقدر عليهم إلا بالرمي فقال الاوزاعي والليث لا يجوز رميهم لقول الله تعالى (ولولا رجال مؤمنون) الآية قال الليث ترك فتح حصن يقدر على فتحه افضل من قتل مسلم بغير حق وقال الاوزاعي كيف يرمون من لا يرونه؟ إنها يرمون أطفال المسلمين ، وقال القاضي والشافعي يجوز رميهم إذا كانت الحرب قائمة لان تركه يفضي إلى تعطيل الجهاد فعلى هذا ان قتل مسلماً فعليه الكفارة وفي الدية على عاقلته روايتان

(إحداهما) يجب لانه قتل مؤمناً خطأ فيدخل في عموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله)

(والثانية) لادية له لانه قتل في دار الحرب برمي مباح فيدخل في عموم قوله تعالى (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) ولم يذكر دية وقال ابو حنيفة لادية له ولا كفارة فيه لانه رمي أنبيح مع العلم بحقيقة الحال فلم يوجب شيئاً كرمي من أبيح دمه ولنا الآية المذكورة وانه قتل معصوماً بالايمن والقاتل من اهل الضمان فأشبهه ما لو لم يتترس به

ذكر مقاتل فيسهم له كالرجل وقال الاوزاعي يسهم له وقال أسهم رسول الله ﷺ للصبيان بنحير واسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وروى الجوزجاني بإسناده عن الوضين بن عطاء قال حدثني جدي قالت كنت مع حبيب بن سلمة وكان يسهم لامهات الاولاد لما في بطونهم ولنا ما روي عن سعيد بن المسيب قال كان الصبيان والعبيد يحذون من الغنيمة اذا حضروا الغزو في صدر هذه الامة وروى الجوزجاني بإسناده أن تميم بن قرع المهري كان في الجيش الذي فتح الاسكندرية في المرة الاخيرة قل فلم يقسم لي عمرو من الغني شيئاً وقال غلام لم يحتمل حتى كاد يكون بين قومي وبين اناس من قريش لذلك ثرة فقال بعض القوم فيكم اناس من أصحاب رسول الله ﷺ فاسألوهم فسألوا أبا نصره الغناري وعقبة بن عامر فقالوا أنظروا فان كان قد أشعر فاقسموا له فنظر الي بعض النوم فاذا انا قد انبت فقسم لي قال الجوزجاني هذا من مشاهير حديث مضر وجيده ولانه ليس من أهل القتال فلم يسهم له كالعبد ولم يثبت ان النبي ﷺ قسم لصبي بل كان لا يجيزهم في القتال قال ابن عمر عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن اربع عشرة فلم يجزني في القتال وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة فأجازني وما ذكره يحتمل ان الراوي سمي الرضخ سهماً بدليل ما ذكرناه

(فصل) فان انفرد بالغنيمة من لا يسهم له مثل عبيد دخلوا دار الحرب فغنموا أو صبيان أو

(مسئلة) قال (ولا ينزقوا النحل)

وجملته ان تغريق النحل وتحريقه لا يجوز في قول عامة اهل العلم منهم الاوزاعي والليث والشافعي وقيل للمالك أتحرق بيوت نحلهم ؟ قال اما النحل فلا أدري ماهو ؟ ومقتضى مذهب أبي حنيفة اباحته لان فيه غيظاً لهم واضعافاً فأشبهه قتل بهائمهم حال قتالهم

ولنا ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ليزيد بن أبي سفيان وهو يوصيه حين بعثه أميراً على القتال بالشام ولا تحرقن نحلاً ولا تغرقنه ، وروي عن ابن مسعود انه قدم عليه ابن أخيه من غزاة غزاها فقال لملكك حرقت حرثاً ؟ قال نعم قال لملكك غرقت نحلاً ؟ قال نعم قال لملكك قتلت صبيّاً ؟ قال نعم قال ليكن غزوك كفافاً أخرجهما سعيد ونحو ذلك عن ثوبان ، وقد ثبت ان رسول الله ﷺ نهى عن قتل النحلة ونهى أن يقتل شيء من الدواب صبراً ولانه افساد فيدخل في عموم قوله تعالى (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) ولانه حيوان ذو روح فلم يجوز قتله لغيط المشركين كنبائهم وصبيانهم . وأما أخذ العسل وأكله فباح لانه من الطعام المباح

عبيد وصبيان أخذ خمسة وما بقي لهم فيحتمل ان يقسم بينهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم لأنهم تساوا فاشبهوا الرجال الاحرار ويحتمل ان يقسم بينهم على ما يراه الامام من المفاضلة لانه لا يجب التسوية بينهم مع غيرهم فلا يجب مع الانفراد قياساً لاحدى الحالتين على الاخرى ، وان كان فيهم رجل حر أعطي سهماً وفضل عليهم بقدر ما يفضل الاحرار على العبيد والصبيان في غير هذا الموضع ويقسم الباقي بين من بقي على ما يراه الامام من التفضيل لان فيهم من له سهم بخلاف التي قبلها

﴿مسئلة﴾ (وفي الكافر روايتان احدهما يرضخ له والاخرى يسهم له)

اختلفت الرواية في الكافر يغزو مع الامام باذنه فروي عن احمد أنه يسهم له كالمسلم وبهذا قل الزهري والاوزاعي والثوري واسحاق قال الجوزجاني هذا قول أهل الثغور وأهل العلم بالصوائف والبعوث وعن أحمد لا يسهم له وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي لانه من غير اهل الجهاد فلم يسهم له ولكن يرضخ له كالعبد

ولنا ما روى الزهري ان رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم رواه سعيد في سننه وروي ان صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين وهو على شركه فأسهم له واعطاه من سهم المؤلفة ولان الكافر تقص في الدين فلم يمنع استحقات السهم كالفسق وهذا فارق العبد فان نقصه في دنياه واحكامه ، وان غزا بغير اذن الامام فلا سهم له لانه غير مأمون على الدين فهو كالرجف وشر منه وان غزا جماعة من الكفار وحدهم فغنموا احتمل ان تكون غنيمتهم لهم لالخمس

«مسئلة» قال (ولا يعقر شاة ولا دابة إلا لأكل لا بد لهم منهم)

أما عقر دوابهم في غير حال الحرب لمغايبهم والافساد عليهم فلا يجوز سواء خفنا أخذهم لها أو لم نخف وبهذا قال الاوزاعي والليث والشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة ومالك يجوز لأن فيه غيظاً لهم واضعافاً لقوتهم فأشبهه قتلها حال قتالهم ولنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في وصيته ليزيد حين بعثه أميراً بإيزيد لا تقتل صبيّاً ولا امرأة ولا هرماً ولا تخربن عامراً ولا تعقرن شجراً مشراً ولا دابة عجماء ولا شاة إلا لما أكله ولا تحرقن نحلاً ولا تفرقنه ولا تقلل ولا تنجن ولا أن النبي ﷺ نهى عن قتل شيء من الدواب صبراً ولأنه حيوان ذو حرمة فأشبهه النساء والصبيان ، وأما حال الحرب فيعجز فيها قتل المشركين كيف أمكن بخلاف حالهم إذا قدر عليهم ولهذا جاز قتل النساء والصبيات في البيات وفي المطمورة إذا لم يعتمد قتلهم منفردين بخلاف حالة القدرة عليهم وقتل بهائمهم يتوصل به إلى قتلهم وهزيمتهم وقد ذكرنا حديث المددي الذي عقر بالرومي فرسه، وروي أن حنظلة بن الراهب عقر فرس أبي سفيان به يوم أحد فرمت به فخلصه ابن شعوب وإيس في هذا خلاف (فصل) فاما تعقرها للأكل فإن كانت الحاجة داعية إليه ولا بد منه فباح بغير خلاف لأن

فيها لأن هذا اكتساب مباح لم يوجد على وجه الجهاد فكان لهم لأخمس فيه كالأحتشاش والاحتطاب ويحتمل أن يؤخذ خمسة والباقي لهم لأنه غنيمة قوم من أهل دار الإسلام فأشبهت غنيمة المسلمين ﴿مسئلة﴾ (ولا يبلغ بالرضخ لأرجل سهم راجل ولا للفارس سهم فارس) كما لا يباع بالتعزير الحد ولا بالحكومة دية العضو ، ويقسم الإمام بين أهل الرضخ كما يرى فيفضل العبد المقاتل ذو البأس على من ليس مثله ويفضل المرأة المقاتلة والتي تسقي الماء وتدأوي الجرحى وتنفع على غيرها ، فإن قيل هلا سويتهم بينهم كما سويت بين أهل السهان ؟ قلنا السهم منصوب عليه غير موكل إلى الاجتهاد فلم يختلف كالحد ودية الحر ، والرضخ غير مقدر بل هو مجتهد فيه مردود إلى اجتهاد الإمام فاختلاف كالتعزير وقيمة العبد والرضخ بعد الخمس في أحد الوجهين ، وفيه وجه آخر أنه من أصل الغنيمة وقد ذكرناه

﴿مسئلة﴾ (فان تغيرت حالهم قبل تقضي الحرب أسهم لهم) يعني أن بلغ الصبي أو عتق العبد أو أسلم الكافر أسهم لهم لأنهم شهدوا الواقعة وهم من أهل القتال فأسهم لهم كغيرهم ولقول عمر رضي الله عنه : الغنيمة لمن شهد الواقعة ﴿مسئلة﴾ (وان غزا العبد على فرس لسيدته قسم للفارس ورضخ للعبد) أما الرضخ للعبد فلما تقدم. وأما الفرس الذي تحته فيستحق مالكمها سهمها ، فإن كان معه فرسان

الحاجة تبيح مال المعصوم فمال الكافر أولى، وإن لم تكن الحاجة داعية إليه نظرنا، فإن كان الحيوان لا يراد إلا للأكل كاللجاجة والحمام وسائر الطير والصيد فحكمه حكم الطعام في قول الجميع لأنه لا يراد لغير الأكل وتقل قيمته فاشبهه الطعام، وإن كان مما يحتاج إليه في القتال كالخيل لم يبيح ذبحه للأكل في قولهم جميعاً، وإن كان غير ذلك كالغنم والبقر لم يبيح في قول الخرقى وقال القاضي ظاهر كلام أحمد إباحته لأن هذا الحيوان مثل الطعام في باب الأكل والقوت فكان مثله في إباحته

وإذا ذبح الحيوان أكل لحمه وليس له الانتفاع بجلده لأنه إنما أبيح له ما يأكله دون غيره، قال عبد الرحمن بن معاذ بن جبل: كلوا لحم الشاة وردوا أهلها إلى الغنم، ولأن هذا حيوان مأكول فأبيح أكله كما للطير

ووجه قول الخرقى ما روى سعيد ثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم قال أصبنا غنماً للعدو فانتبهينا فنصبنا قدورنا فمر النبي ﷺ بالتقدور وهي تغلي فأمر بها فأكفئت ثم قال لهم «إن النبهة لا تحل» ولأن هذه الحيوانات تكثر قيمتها وتشجع أنفس الغائمين بها ويمكن حملها إلى دار الإسلام بخلاف الطير والطعام لكن إن أذن الأمير فيها جاز لما روى عطية بن قيس قال: كنا إذا خرجنا في سرية فاصبنا غنماً نادى منادي الامام ألا من أراد أن يتناول شيئاً من هذه الغنم فليتناول أنا لا نستطيع سيقها. رواه سعيد وكذلك إن قسمها لما روى معاذ قال: غزونا مع النبي ﷺ خيبر فاصبنا غنماً فقسم بيننا النبي ﷺ طائفة وجعل بقيتها في الغنم. رواه أبو داود

أو أكثر أسهم لفرسين كما لو كانتا مع السيد. ويرضخ للعبد نص على هذا أحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يسهم للفرس لأنه تحت من لا يسهم له فلم يسهم له كما لو كان تحت مخدل ولنا أنه فرس حضر الوقعة وقوتل عليه فأسهم له كما لو كان السيد راكبه. إذا ثبت هذا فإن سهم الفرس ورضخ العبد لسيدته لأنه مالكه ومالك فرسه وسواء حضر السيد القتال أو غاب عنه، وفارق فرس المخدل لأن الفرس له فإذا لم يستحق شيئاً بحضوره فلا أن لا يستحق بحضور فرسه أولى (فصل) فإن غزا الصبي على فرس أو المرأة أو الكافر إذا قلا لا يسهم له لم يسهم للفرس في ظاهر قول أصحابنا لأنهم قالوا لا يبلغ بالرضخ للفرس سهم فارس وظاهر هذا أنه يرضخ له ولفرسه ما لم يبلغ سهم الفارس، ولأن سهم الفرس له فإذا لم يستحق السهم بحضوره فبفرسه أولى بخلاف العبد فإن الفرس لغيره

(فصل) وإن غزا المخدل أو المرجف على فرس فلا شيء له ولا للفرس إذا ذكرنا، وإن غزا العبد بغير إذن سيده لم يرضخ له لأنه عاص بغزوه فهو كالمخدل والمرجف، وإن غزا الرجل بغير إذن والديه أو بغير إذن غريمه استحق السهم لأن الجهاد تعين عليه بحضور الصف فلا يبقى عاصياً بخلاف العبد (فصل) ومن استعار فرساً ليغزو عليه فسهام الفرس للمستعير وبهذا قال الشافعي لأنه متمكن

وقال سعيد حدثنا اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبيد أن رجلاً نحر جزوراً بارض الروم فلما بردت قال يا أيها الناس خذوا من لحم هذه الجزور فقد أذن لكم فقال مكحول يا غساني ألا تأتينا من لحم هذه الجزور ؟ فقال للغساني يا أبا عبد الله : أما ترى عليها من النهي ؟ قال مكحول لا نهى في الماء ذون فيه

(فصل) ولم يفرق أصحابنا بين جميع البهائم في هذه المسئلة ويقوى عندي ان ما عجز المسلمون عن سياقته وأخذه ان كان مما يستعين به الكفار في القتال كالحيل جاز عقره واتلافه لانه مما يحرم إيصاله الى الكفار بالبيع فتركه لهم بغير عوض أولى بالتحريم، وإن كان مما يصلح للأكل فالمسلمين ذبحه والاكل منه مع الحاجة وعدمها وما عدا هذين القسمين لا يجوز اتلافه لانه مجرد افساد واتلاف وقد نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير ما كلة

(مسئلة) قال (ولا يقطع شجرهم ولا يحرق زرعهم الا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلادنا فيفعل ذلك بهم لينتهوا)

وجماته ان الشجر والزرع ينقسم ثلاثة أقسام
(أحدها) ماتدعو الحاجة الى اتلافه كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم أو يسترون

من الغزو عليه باذن صحيح شرعي أشبه ما لو استأجره
وعن احمد ان سهم الفرس للمالك لانه من نمائه فأشبه ولده وبهذا قال بعض الحنفية ، وقال بعضهم لا سهم للفرس لان مالكم لم يستحق سهما فلم يستحق الفرس شيئاً كالحنظل والمرجف، والاول أصح لانه فرس قاتل عليه من يستحق سهما وهو مالك نفعه، فاستحق سهم الفرس كالمستأجر ولان سهم الفرس مستحق بمنفعته وهي للمستعير باذن المالك فيها ، وفارق النماء فانه غير مأذون فيه ، فأما ان استعاره لغير الغزو ثم غزا عليه فهو كالفرس المغصوب على ما سنده ان شاء الله تعالى
(فصل) فان استأجر فرساً للغزو فعزا عليه فسهم الفرس له ،

لانعلم فيه خلافا لانه مستحق لنفعه استحقاقاً لازماً أشبه المالك وان كان المستأجر والمستعير من لا سهم له إما لكونه لاشيء له كالحنظل والمرجف أو ممن يرضخ له كالصبي فحكمه حكم فرسه على ما ذكرنا ، وان غزا على فرس حبيس فسهم الفرس له كما لو استأجره

(فصل) ينبغي أن يقدم قسم أربعة الأخماس على قسم الخمس لان أهلها حاضرون وأهل الخمس غائبون ولان رجوع الغائبين إلى أوطانهم يقف على قسمة الغنيمة وأهل الخمس في أوطانهم ، ولان الغنيمة حصلت بتحصيل الغائبين وتميمهم وأهل الخمس بخلاف ذلك فكان الغائبون أولى بالتقديم ، ولان الغنيمة إذا قسمت بين الغائبين أخذ كل واحد نصيبه فكفي الامام هم ومؤنته بخلاف الخمس

به من المسلمين أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو تمكن من قتل أو سد بثق أو إصلاح طريق أو سقارة منجنيق أو غيره أو يكونون يفعلون ذلك بنا فيفعل بهم ذلك لينتهوا فهذا يجوز بغير خلاف نعلمه (الثاني) ما يتضرر المسلمون بقطعه أكونهم ينتفعون ببقائه لعلو قنهم أو يستظلون به أو يأكلون من ثمره أو تكون العادة لم تجر بذلك بيننا وبين عدونا فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا فهذا يحرم لما فيه من الأضرار بالمسلمين (الثالث) ما عدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ولا نفع سوى غيظ الكفار والأضرار بهم ففيه روايتان

(أحدهما) لا يجوز لحديث أبي بكر ووصيته وقد روي نحو ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولأن فيه اتلافاً محضاً فلم يجوز كمقر الحيوان وبهذا قال الأوزاعي والليث وأبو ثور (والرواية الثانية) يجوز وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر، قال إسحاق التحريق سنة إذا كان أنسكى في العدو أقول الله تعالى (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين)

وروى ابن عمر أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع وهو البويرة فأنزل الله تعالى (ما قطعتم من لينة) ولها يقول حسان وهان على سرارة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

فإن الإمام لا يكتفي مؤنته بقسمه فلا تحصل الفائدة به ، ولأن الخمس لا يمكن قسمه بين أهله كلهم لأنه يحتاج إلى معرفتهم وعددهم ولا يمكن ذلك مع غيبتهم ، ولأن الغنائم ينتفعون بسهامهم ويتكسبون من التصرف فيها والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ (ثم يقسم باقي الغنيمة للرجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان لفارسه) أجمع أهل العلم على أن للغنائم أربعة أخماس الغنيمة ، وقد دل النص على ذلك بقوله تعالى (واعلموا أنها غنم من شيء ، فإن لله خمسها) يفهم منه أن أربعة أخماسها الباقية لهم لأنه أضافها إليهم ثم أخذ منها سهماً لغيرهم فبقي سائرهما لهم كقوله تعالى (وورثه أبواه فلاؤه الثلث) ففهم منه أن الباقي للاب وقال عر رضي الله عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة

(فصل) (ويقسم بينهم للرجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفارسه) هذا قول أكثر أهل العلم أن الغنيمة تقسم للفارس ثلاثة أسهم له سهم وفارسه سهمان ولل رجل سهم ، قال ابن المنذر هذا مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وحبيب بن أبي ثابت وعوام علماء الإسلام في التقديم والحديث منهم مالك ومن تبعه من أهل المدينة والثوري ومن وافقه من أهل العراق والليث ومن تبعه من أهل مصر والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة للفارس سهم واحد لما روى مجمع بن حارثة أن رسول الله ﷺ قسم خيبر على أهل الحديبية فأعطى الفارس

متفق عليه، وعن الزهري قال لحدثني أسامة أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه فقال «أغر علي أبناء صباحا وحرق» رواه أبو داود، قيل لا بُدَّ من مسهر أنبا قال نحن أعلم هي بيننا فلسطين والصحيح أنها أبناء كما جاءت الرواية وهي قرية من أرض الكرك في أطراف الشام في الناحية التي قتل فيها أبوه، فأما بينا فهي من أرض فلسطين ولم يكن أسامة ليصل إليها ولا يأمره النبي ﷺ بالآغارة عليها لبعدها والخطر بالمصير إليها لتوسطها في البلاد وبعدها من طرف الشام فما كان النبي ﷺ ليأمره بالتغريب بالمسلمين فكيف يحمل الخبر عليها مع مخالفة لفظ الرواية وفساد المعنى؟

(مسئلة) قال (ولا يتزوج في أرض العدو إلا أن تغلب عليه الشهوة فيتزوج مسلمة ويعزل عنها ولا يتزوج منهم ومن اشترى منهم جارية لم يطاها في الفرج وهو في أرضهم)

يعني والله أعلم من دخل أرض العدو بأمان فأما إن كان في جيش المسلمين فباح له أن يتزوج وقد روي عن سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن رسول الله ﷺ زوج أبا بكر أسماء ابنة عيس وهم تحت الرايات أخرجه سعيد ولأن الكفار لا يدلهم عليه فاشبهه من في دار الاسلام وأما الأسير فظاهر كلام أحمد أنه لا يحل له التزوج ما دام أسيراً لأنه منعه من وطء امرأته إذا أسرته معه مع صحة نكاحها وهذا قول الزهري فإنه قال لا يحل للأسير أن يتزوج ما كان

سهمين وأعطى الرجل سهماء رواه أبو داود ولأنه حيوان ذو سهم فلم يزد على سهم كالأدمي ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه وعن أبي رهم وأخيه أنهما كانا فارسين يوم خيبر فأعطيا ستة أسهم أربعة أسهم لفرسيهما وسهمين لهما رواه سعيد بن منصور وعن ابن عباس أن النبي ﷺ أعطى الفارس ثلاثة أسهم وأعطى الرجل سهماء وقل خالد الحذاء لا يختلف فيه عن النبي ﷺ أنه أسهم هكذا للفرس سهمين ولصاحبه سهم وللرجل سهماء وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن: أما بعد فإن سهمان الخيل فرض رسول الله ﷺ سهمين للفرس وسهما للرجل ولعمري لقد كان حديثنا ما يشعر أن أحداً من المسلمين هم بانتقاص ذلك والسلام عليك رواهما سعيد والاثم وهذا يدل على ثبوت سنة رسول الله ﷺ بهذا وأنه أجمع عليه فلا يعمل على ما خالفه، فأما حديث مجمع فيحتمل أنه أراد أعطى الفارس سهمين لفرسه وأعطى الرجل سهماء يعني صاحبه فيكون ثلاثة أسهم على أن حديث ابن عمر أصح منه وقد وافقه حديث أبي رهم وأخيه وابن عباس وهؤلاء أحفظ وأعلم وابن عمر وأبو رهم وأخوه ممن شهدوا وأخذوا السهمان وأخبروا عن أنفسهم فلا يعارض ذلك بخبر شاذ تعين غاطه أو حمله على ما ذكرنا وقياس الفرس على الأدمي لا يصح لأن أثرها في الحرب أكثر وكلفها اعظم فينبغي أن يكون سهمها أكثر

في أيدي العدو وكره الحسن أن يتزوج ما دام في أرض المشركين لأن الأسير إذا ولد له ولد كان رقيقاً لهم ولا يأمن أن يطاءً امرأته غيره منهم ، وسئل أحمد عن أسير إشتريت معه امرأته أيطؤها ؟ فقال كيف يطؤها فاعمل غيره منهم يطؤها قال لا ثم قلت له ولعلها تعلق بولد فيكون معهم قال وهذا أيضاً ، وإما الذي يدخل اليهم بأمان كالتاجر ونحوه فهو الذي أراد الخرقى أن شاء الله تعالى فلا ينبغي له التزوج لانه لا يأمن أن تأتي امرأته بولد فيستولى عليه الكفار وربما نشاء بينهم فيصير على دينهم فان غلبت عليه الشهوة ابيح له تتكاح مسلمة لأنها حال ضرورة ويعزل عنها كيلاً تأتي بولد ولا يتزوج منهم لأن امرأته إذا كانت منهم غلبته على ولدها فيتبعها على دينها وقال القاضي في قول الخرقى: هذا نهي كراهة لا نهي تحريم لأن الله تعالى قال (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) ولأن الأصل الحل فلا يحرم بالشك والتوهم وإنما كرهنا له التزوج منهم مخافة أن يغابوا على ولده فيسرقوه ويعلموه الكفر في تزويجه تعريض لهذا الفساد العظيم وازدادت الكراهة إذا تزوج منهم لأن الظاهر أن امرأته تغلبه على ولدها فتكفره كما أن حكم الإسلام تغليب الإسلام فيما إذا أسلم أحد الأبوين أو تزوج المسلم ذمية وإذا اشترى منهم جارية لم يطاءها في الفرج في أرضهم مخافة أن يغلبوه على ولدها فيسرقوه ويكفروه

﴿مسألة﴾ (إلا أن يكون فرسه هجيناً أو برذوناً فيكون له سهم وعنه سهمان كالعربي)

الهجين الذي أبوه عربي وأمه برذونة والعربي بالعكس قالت هند بنت النعمان ابن^(١) بشير

وما هندی إلا مہرۃ عربیۃ سلیلة أفراس تحللها بغسل

فان ولدت مہراً کریماً فبالحری وان یک اقراف فما اتجب الفحل

وقد حكى عن أحمد أنه قال الهجين البرذون واختلفت الرواية عنه في سهمانها فقال الخلال تواترت الروايات عن أبي عبد الله في سهام البرذون أنه سهم واحد واختاره أبو بكر والخرقي وهو قول الحسن ، قال الخلال وروى عنه ثلاثة منقطعون أنه يسهم للبرذون سهم العربي اختاره الخلال وبه قول عمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي والثوري لأن الله تعالى قال (والخيل والبغال) وهذا من الخيل ، ولأن الرواة روى أن النبي ﷺ أسهم للفرس سهمين ولصاحبه سهماً وهذا عام في كل فرس ولأنه حيوان ذو سهم فاستوى فيه العربي وغيره كالأدومي وحكى أبو بكر عن أحمد رواية ثالثة أن البرازين أن أدركت أدراك العرب أسهم لها سهم العربي والا فلا وهذا قول ابن أبي شيبة وابن أبي خزيمة وأبي أيوب والجوزجاني لأنها من الخيل وقد عملت عمل العرب فاعطيت سهماً كالعربي وحكى القاضي رواية رابعة أنها لا سهم لها وهو قول مالك بن عبد الله الحنفي لأنه حيوان لا يعمل عمل الخيل العرب فاشبهه البغال ويحتمل أن تكون هذه الرواية نياً لا يقارب العتاق منها لما روى الجوزجاني بأسناده عن أبي موسى أنه كتب إلى عمر بن الخطاب أنا وجدنا بالعراق خيلاً عرباً دكناً فما

(١) لعله ابن المنذر

(فصل في الهجرة)

وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الاسلام قال الله تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الارض، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) الآيات، وروى عن النبي ﷺ انه قال «انا بريء من مسلم بين مشركين لا تراء نارهما» رواه أبو داود ومناه لا يكون بموضع يرى نارهم ويرون ناره إذا أوقدت في آي وأخبار سوى هذين كثيرة وحكم الهجرة باق لا ينقطع إلى يوم القيامة في قول عامة أهل العلم وقال قوم قد انقطعت الهجرة لان النبي ﷺ قال «لا هجرة بعد الفتح» وقال «قد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية» وروي أن صفوان بن أمية لما أسلم قيل له لا دين لمن لم يهاجر فأثني المدينة فقال له النبي ﷺ «ما جاء بك أبا وهب؟» قال قيل إنه لا دين إن لم يهاجر قال «ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة أقرؤا على مساكنتكم فقد انقطعت الهجرة ولكن جهاد ونية» روى ذلك كاه سعيد

ولنا ما روى معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» رواه أبو داود وروى عن النبي ﷺ انه قال «لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد» رواه سعيد وغيره مع إطلاق الآيات والأخبار الدالة عليها وتحقق المغنى

ترى يا أمير المؤمنين في سهامها؟ فلدت اليه تلك البراذين ما قارب العتاق منها فاجعل له سهماً واحداً وألغ ما سوى ذلك ووجه الاولى ما روى سعيد بإسناده عن أبي الأقرع قال أغارت الخيل على الشام فأدركت العرب من يومها وأدركت الكوادر ضحى الغدو على الخيل رجل من همدان يقال له المنذر ابن أبي حمضة فقال لا أجمل الذي أدرك من يومه مثل الذي لم يدرك ففضل الخيل العرب فقال عمر هب لت الوادعي امه امضوها على ما قل ولم يعرف عن الصحابة خلاف هذا القول وروى مكحول ان النبي ﷺ أعطى الفرس العربي سهمين وأعطى الهجين سهماً رواه سعيد ولان نفع العربي وأثره في الحرب أكثر فيكون سهمه أرجح كتنافضل من يرضخ له وأما قولهم إنه من الخيل قلن الخيل في أنفسها تنافضل فتفاضل سهامها وقولهم إن النبي ﷺ قسم للفرس سهمين من غير تفريق قلنا هذه قضية في عين لا عموم لها فيحتمل أنه لم يكن فيها برذون وهو الظاهر فانها من خيل العرب ولا براذين فيها ويدل على صحة ذلك أنهم لما وجدوا البراذين في العراق أشكل عليهم أمرها وان عمر فرض لها سهماً واحداً وأمضى ما قل المنذر بن أبي حمضة في تفضيل العرب عليها ولو خالفه لما سكت الصحابة عن انكاره عليه سيما وابنه هو راوي الخبر فكيف يخفى عليه ذلك؟ ويحتمل أنه فضل العرب فلم يذكر الراوي ذلك لغاية العرب وقلة البراذين وقد دل على ذلك التأويل خبر مكحول الذي رويناه

المقتضى لها في كل زمان، واما الاحاديث الاول فاراد بها لا هجرة بعد الفتح من بلد قد فتح وقوله لصفوان إن الهجرة قد انتفعت يعني من مكة لان الهجرة الخروج من بلد الكفار فاذا فتح لم يبق بلد الكفار فلا تبقى منه هجرة وهكذا كل بلد فتح لا يبقى منه هجرة وانما الهجرة اليه اذا ثبت هذا فالناس في الهجرة على ثلاثة اضرب :

(احدها) من يجب عليه وهو من يقدر عليها ولا يمكنه اظهار دينه ولا تمكنه اقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار فهذا يجب عليه الهجرة لقول الله تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظآلي أنفسهم قولوا فيم كنتم ؟ قولوا كنا مستضعفين في الارض قلوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا) وهذا وعيد شديد يدل على الوجوب ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر عليه ، والهجرة من ضرورة الواجب وتتمته وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

(الثاني) من لا هجرة عليه وهو من يعجز عنها اما لمرض أو اكراه على الإقامة أو ضعف من النساء والولدان وشبههم فهذا لا هجرة عليه لقول الله تعالى (الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا) ولا توصف باستحباب لانها غير مقدور عليها

وقياسها على الآدمي لا يصح لان العربي منهم لا أثر له في الحرب زيادة على غيره بخلاف العربي من الخيل فانه يفضل على غيره والله أعلم

(فضل) ويعطى الرجال سهمين بخلاف لما ذكرنا من الاخبار ولان الرجل لا يحتاج إلى ما يحتاج اليه الفارس من النقطة ولا يعني كغنائمه فافتضى ان ينقص سهمه عن سهمه وسواء كانت الغنيمة من فتح مدينة أو حصن وبه قال الشافعي وقال الوليد بن مسلم سألت الاوزاعي عن اسهام الخيل من غنائم الحصون فقال كانت الولاة قبل عمر بن عبدالعزيز لا يسهمون للخيل من الحصون ويجعلون الناس كلهم رجالة حتى ولي عمر فانكر ذلك وأمر باسهام الخيل من الحصون والمدائن وزجه ان النبي ﷺ قسم غنائم خيبر ففضل الفارس وهي حصون ولان الخيل ربما احتيج اليها ان خرج أهل الحصن ويلزم صاحبه مؤنة له فاشبه الغنيمة من غير الحصن ﴿ مسألة ﴾ (ولا يسهم لأكثر من فرسين) .

يعني إذا كان مع الرجل خيل أسهم لفرسين أربعة . أسهم ولصاحبه ما سها ولم يزد على ذلك ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم لأكثر من فرس واحد لانه لا يمكن أن يقاتل على أكثر منها فلم يسهم لما زاد عليها كالأزائد على الفرسين .

ولنا ما روى الاوزاعي ان رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين

(وإثالث) من تستحب له ولا تجب عليه وهو من يقدر عليها لكنه يتمكن من اظهار دينه وإقامته في دار الكفر فتستحب له لئلا يتمكن من جهادهم وتكثير المسلمين ومعونتهم ويتخلص من تكثير الكفار ومخالطهم ورؤية المنكر بينهم ولا تجب عليه لئلا يمكن إقامة واجب دينه بدون الهجرة وقد كان العباس عم النبي ﷺ مقيماً بمكة مع اسلامه وروينا ان نعيم النحام حين أراد أن يهاجر جاده قومه بنو عدي فقالوا له أقم عندنا وانت على دينك ونحن نمنعك ممن يريد أذاك واكفنا ما كنت تمكّننا وكان يقوم بيتامي بني عدي؛ إرا ملهم فتخاف عن الهجرة مدة ثم هاجر بعد فقال له النبي ﷺ «قومك كانوا خير لك من قومي لي قومي أخرجوني وأرادوا قتلي وقومك - فظولك ومنعوك» فقال يا رسول الله بل قومك أخرجوك إلى طاعة الله وجهاد عدوه وقومي يبطوني عن الهجرة وطاعة الله أو نحو هذا القول

❦ مسألة ❧ قال (من دخل إلى أرض العدو وبأمان لم يخنهم في مالهم ولم يعاملهم بالربا)

أما تحريم الربا في دار الحرب فقد ذكرناه في الربا مع ان قول الله تعالى (وحرّم الربا) وسائر الآيات والاخبار الدالة على تحريم الربا عامة تتناول الربا في كل مكان وزمان وأما خيانتهم فمحرمة لأنهم إنما أعطوه الامان مشروطاً بتركه خيانتهم وإمنه إياهم من نفسه وان لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ فهو معلوم في المعنى ولذلك من جاءنا منهم بامان فخاننا كان ناقضاً لعهدنا. فاذا ثبت هذا لم يحل

وان كانت معه عشرة أفراس ، وعن أزهر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح ان يسهم للفرس سهمين وللفرسين أربعة أسهم ولصاحبها سهاً فذلك خمسة أسهم وما كان فوق الفرسين فهي جنائب رواها سعيد ولان به إلى الثاني حاجة فان إدامة ركوب واحد تضعفه وتمنع القتال عليه فيسهم له كالاول بخلاف الثالث فإنه مستغنى عنه .

❦ مسأله ❧ (ولا يسهم للغير الخيل ، وقال الخرقى من غزا على بعير لا يقدر على غيره قسم

له ولبعيره سمان) .

أما ماعدا الخيل والابل من البغال والحمر والفيلة وغيرها فلا سهم لها وان عظم غناؤها وقامت مقام الخيل ، وذكر القاضي ان الفيلة حكها حكم الهجين لها سهم ذكره في الاحكام السلطانية والاول اولى لأن النبي ﷺ لم يسهم لها ولا أحد من خلفائه ولانها مما لا تجوز المسابقة عليه بعوض فلم يسهم لها كالبقر، وأما الابل فقد روي عن احمد انه يسهم للبعير سهم ولم يشترط عجز صاحبه عن غيره وحكي نحو هذا عن الحسن لان الله تعالى قال (فا أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) ولانه خيل تجوز المسابقة عليه بعوض فيسهم له كالفرس . بحقه أن تجوز المسابقة بعوض إنما ابيح في ثلاثة أشياء دون غيرها لانها آلات الجهاد فأبيح أخذ الرهن في المسابقة بها تحريضاً على رباطها وتعلم الاتقان فيها ، وروي عن احمد مثل ما ذكر الخرقى وظاهر ذلك ان لا يسهم للبعير مع امكان الغزو

له حياتهم لانه غدر ولا يصالح في ديننا الغدر وقد قال النبي ﷺ «المسلمون عند شروطهم» فان خانهم أو سرق منهم أو اقترض شيئاً وجب عليه رد ما أخذ إلى أربابه فان جاء أربابه إلى دار الاسلام بآمان أو آيمان رده عليهم والا بعث به اليهم لانه أخذه على وجه حرم عليه أخذه فلزمه رد ما أخذ كما لو أخذه من مال مسلم

(مسئلة) قال (ومن كان له مع المسلمين عهد فنقضوه حوربوا وقتل رجالهم ولم تسب ذراريهم ولم يسترقوا الا من ولد بعد نقضه)

وجملة ذلك ان اهل الذمة اذا نقضوا العهد أو أخذ رجل الامان لنفسه وذريته ثم نقض العهد فانه يقتل رجالهم ولا تسبي ذراريهم الموجودون قبل النقض لان العهد شاملهم جميعاً ودخلت فيهم الذرية والنقض انما وجد من رجالهم فتخصص اباحة الدماء بهم ، ومن الممكن أن ينفراد الرجل بالعهد والامان دون ذريته وذريته دونه فجاز أن ينتقض العهد فيه دونهم ، والنقض انما وجد من الرجال البالغين دون الذرية فيجب أن يختص حكمه بهم . قال احمد قالت امرأة علقمة لما ارتد ان كان علقمة ارتد فأنا لم أرتد ، وقال الحسن فيمن نقض العهد ليس على الذرية شيء فأما من ولد فيهم بعد نقض العهد جاز استرقاقه لانه لم يثبت له أمان بحال وسواء فيما ذكرنا لحقوا بدار الحرب أو أقاموا

على فرس . إذا ثبت ذلك فلا يزداد على سهم البرذون لانه دونه ولا يسهم له إلا أن يشهد الواقعة عليه ويكون مما يمكن القتال عايه فلأما هذه الابواب الثقيلة التي لا تصلح إلا للحمل فلا تستحق شيئاً لان رايها لا يكر ولا يفر فهو ادنى حالا من الرجل ، واختار ابو الخطاب انه لا سهم له وهو قول الأكثرين قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان من غزا على بعير فله سهم راجل كذلك قال الحسن ومكحول والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لان النبي ﷺ لم ينقل عنه انه اسهم لبغير الخيل من البهائم وقد كان معه يوم بدر سبعون بميراً ولم تخل غزوة من غزواته من الابل بل هي كانت غالب دوابهم فلم ينقل انه اسهم لها ولو اسهم لها لنقل وكذلك من بعد النبي ﷺ من خلفائه وغيرهم مع كثرة غزواتهم لم ينقل عن احد منهم فيما علمناه انه اسهم لبغير ولو اسهم لم يخف ذلك ولانه لا يمكن صاحبه الكرك والفر فلم يسهم له كابل .

(مسئلة) (ومن دخل دار الحرب راجلاً ثم ملك فرساً أو استأمره أو استأجره فشهد به الواقعة فله سهم فارس ومن دخل فارساً فنفق فرسه أو شرد حتى تقضى الحرب فله سهم راجل) . قال احمد ارى ان كل من شهد الواقعة على اي حالة كان يعطى ان كان فارساً ففارس وان كان راجلاً فراجل لان عمر رضي الله عنه قال الفئيمة لمن شهد الواقعة ، وبهذا قال الاوزاعي والشافعي وابو ثور وإسحاق ونحوه قال ابن عمر وقال ابو حنيفة الاعتبار بدخول دار الحرب فان دخل

بدار الاسلام . فأما نساؤهم فمن لحقت منهن بدار الحرب طائفة أو وافقت زوجها في نقض العهد جاز سببها لأنها بالغة عاقلة نقضت العهد فأشبهت الرجل ومن لم تنقض العهد لم ينتقض عهدها بنقض زوجها (فصل) ذلما أهل الهدنة إذا نقضوا العهد حلت دماؤهم وأموالهم وسبي ذراريهم لأن النبي ﷺ قتل رجال بني قريظة وسبي ذراريهم وأخذ أموالهم حين نقضوا عهده ولما هادن قريشاً فنقضت عهده حل له منهم ما كان حرم عليه منهم ، ولأن الهدنة عهد مؤقت ينتهي بانقضاء مدته فبزول بنقضه وفسخه كعقد الاجارة بخلاف عقد الزمة

(فصل) ومعنى الهدنة أن يعتقد لأهل الحرب عقداً على ترك القتال مدة بعوض وبغير عوض وتسمى مهادنة وموادعة ومعاودة وذلك جائز بدليل قول الله تعالى (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) وقال سبحانه (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها)

وروى مروان ومسور بن مخرمة أن النبي ﷺ صالح سهيل بن عمرو بالحديبية على وضع القتال عشر سنين ولأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فيأذنبهم حتى يقوى المسلمون ، ولا يجوز ذلك إلا للنظر للمسلمين . أما أن يكون بهم ضعف عن قتالهم وأما أن يطع في إسلامهم بهدنتهم أو في أدائهم الجزية والتزامهم أحكام الله أو غير ذلك من المضالجات . إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز للمهادنة مطلقاً من غير تقدير مدة لأنه يفغني إلى ترك الجهاد بالكلية ، ولا يجوز أن يشترط نقضها لمن شاء منهما لأنه يفضي إلى

فارساً فله سهم فارس وإن نفق فرسه قبل القتال وإن دخل راجلاً فله سهم الرجال وإن استفاد فارساً فقاتل عليه وعنه رواية أخرى كقولنا قال أحمد كان سليمان بن موسى يعرضهم إذا أدركوا الفارس فارس والراجل راجل لأنه دخل في الحرب بنية القتال فلا يتغير سهمه بذهاب دابته أو حصول دابة له كما لو كان بعد القتال وقال الخرقى الاعتبار بحال أحرار الغنيمة فإن أحرزت الغنيمة وهو راجل فله سهم راجل وإن أحرزت وهو فارس فله سهم فارس فيحتمل أنه أراد بجيازة الغنيمة الاستيلاء عليها فيكون كما ذكرنا ويحتمل أن يكون أراد جمع الغنيمه وضماها وأحرازها وقد ذكرنا فيما إذا لحق مدد أو هرب أسير بعد تقضي الحرب وقبل أحرار الغنيمة هل يسهم له منها؟ على وجهين فيخرج ههنا مثل ذلك والله أعلم .

ولنا أن الفرس حيوان يسهم له فاعتبر وجوده حالة القتال فيسهم له مع الوجود فيه ولا يسهم له مع العدم كالأدعي والأصل في هذا أن حالة استحقاق السهم حال تقضي الحرب بدليل قول عمر الغنيمة لمن شهد الوقعة ولأنها الحال التي يحصل فيها الاستيلاء الذي هو سبب الملك بخلاف ما قبل ذلك فإن الأموال في أيدي أصحابها فلا ندري هل يظفر بهم أولى ولأنه لو مات بعض المسلمين قبل الاستيلاء لم يستحق شيئاً ولو وجد مدداً في تلك الحال استحقوا السهم فدل على أن الاعتبار بحالة الاستيلاء فوجب اعتباره دون غيره .

ضد المقصود منها ، وإن شرط الامام لنفسه ذلك دونهم لم يجز أيضاً ذكره أبو بكر لأنه ينافي مقتضى العقد فلم يصح كما لو شرط ذلك في البيع والنكاح

وقال القاضي والشافعي يصح لأن النبي ﷺ صالح أهل خيبر على أن يقرهم ما أقرهم الله تعالى ولا يصح هذا فإنه عقد لازم فلا يجوز اشتراط نقضه كسائر العقود اللازمة ولم يكن بين النبي ﷺ وبين أهل خيبر هدنة فانه فتحها عنوة وإنما ساقاهم وقال لم ذلك وهذا يدل على جواز المساقاة وليس هذا هدنة اتفاقاً وقد وافقوا الجماعة في أنه لو شرط في عقد الهدنة أني أقركم ما أقركم الله لم يصح فكيف يصح منهم الاحتجاج به مع إجماعهم مع غيرهم على أنه لا يجوز اشتراطه

(فصل) ولا يجوز عقد الهدنة إلا على مدة متدرة معلومة لما ذكرنا من أن مقتضى ظاهر كلام أحمد أنها لا تجوز أكثر من عشر سنين وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي لأن قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) عام خص منه مدة العشر لمصلحة النبي ﷺ قرىشا يوم الحديبية عشر آ في ما زاد يبقى على مقتضى العموم فعلى هذا أن زاد المدة على عشر بطل في الزيادة . وهل تبطل في العشر على وجهين بناء على تفريق الصفة

وقال أبو الخطاب ظاهر كلام أحمد أنه يجوز على أكثر من عشر على ما يراه الامام من الصلحة

﴿ مسألة ﴾ (ومن غصب فرساً قاتل عليه فسهم الفرس لمالكه) .

فص عليه أحمد وقال بعض الحنفية لاسهم للفرس وهو وجه لأصحاب الشافعي وقال بعضهم سهم الفرس للغاصب وعليه أجرته لمالكه لأنه آلة فكان الحاصل بها مستعملها كما لو غصب منجلاً فاحتش بها أو سيفاً قاتل به .

ولنا أنه فرس قاتل عليه من يستحق السهم فاستحق السهم كما لو كان مع صاحبه إذا ثبت أن له سهماً كان لمالكه ، لأن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً وما كان للفرس كان لصاحبه وفارق ما يحتش به فإنه لا شيء له ولأن السهم يستحق برفع الفرس ونزله لمالكه فوجب أن يكون ما يستحق به له .

(فصل) فإن الغاصب ممن لاسهم له إما لكونه لا شيء له كالحمل أو ممن يرضخ له كالصبي احتمال أن يكون حكم فرسه حكمه على ما ذكرنا لأن الفرس تتبع الفارس في حكمه فتبعه إذا كان مغضوباً قياساً على فرسه واحتمل أن يكون سهم الفرس لمالكه لأن الجناية من ركبته والنقص فيه فيخص المنع به وبما هو تابع له وفرسه تابعة له لأن ما كان لها فهو له والفرس ههنا لغيره وسهوها لمالكها فلا ينقص سهمها بنقص سهمه كما لو قاتل العبد على فرس لسيده ولو قاتل العبد بغير إذن سيده على فرس لسيده خرج فيه الاحتمالان اللذان ذكرناهما فيما إذا غصب فرساً قاتل عليه لأنه ههنا بمنزلة المغضوب .

وبهذا قال أبو حنيفة لانه عقد يجوز في العشر فجازت الزيادة عليها كعقد الاجارة والعام مخصوص في العشر لمعنى موجود فيما زاد عليها وهو أن المصلحة قد تكون في الصلح أكثر منها في الحرب (فصل) وتجوز مهادنتهم على غير مال لان النبي ﷺ هادنهم يوم الحديبية على غير مال ويجوز ذلك على مال يأخذه منهم فانها اذا جازت على غير مال فعلى مال أولى ، وأما ان صالحهم على مال نبذله لهم فقد أطلق احمد القول بالمنع منه وهو مذهب الشافعي لان فيه صغاراً للمسلمين وهذا محمول على غير حال الضرورة ، فاما ان دعت اليه ضرورة وهو ان يخاف على المسلمين الهلاك او الاسر فيجوز لانه يجوز للاسير فداء نفسه بالمال فكذا ههنا ولان نبذله المال ان كان فيه صغار فانه يجوز تحمله لدفع صغار أعظم منه وهو القتل والاسر وسبي الذرية الذين يفضي سببهم الى كفرهم وقد روى عبد الرزاق في المغازي عن معمر عن الزهري قال : أرسل النبي ﷺ الى عيينة بن حصن وهو مع ابي سفيان يعني يوم الاحزاب أرايت ان جعلت لك ثلث نمر الانصار « أترجع بمن معك من غطفان وتخذل بين الاحزاب » فارسل اليه عيينة ان جعلت لي الشطر فعلت قال معمر فحدثني بن ابي نجيح ان سعد بن معاذ وسعد بن عباد قالوا يا رسول الله : والله لقد كان يجر سرمه في الجاهلية في عام السنة حول المدينة ما يعايق أن يدخلها فلاك حين جاء الله بالاسلام نعطيهم ذلك فقال النبي ﷺ « فنعم اذا » ولولا ان ذلك جائز لما نبذله النبي ﷺ

﴿ مسألة ﴾ (وإذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له أو فضل بعض الغنائم على بعض لم يجز في إحدى الروايتين ويجوز في الاخرى)

إذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له جاز في إحدى الروايتين وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ، قال أحمد في السرية تخرج فيقول الوالي من جاء بشيء فهو له ومن لم يجيء بشيء فلا شيء له : الانفال الى الامام ما فعل من شيء جاز لان النبي ﷺ قال في يوم بدر « من أخذ شيئاً فهو له » ولانهم على هذا غزوا ورضوا به

(واثنائية) لا يجوز وهو القول الثاني للشافعي لان النبي ﷺ كان يقسم الغنائم والخلفاء بعده ولان ذلك يفضي الى اشتغالهم بالنهب عن القتال وظفر العدو بهم فلا يجوز ولان الاغتنام سبب لاستحقاقهم لها على سبيل التساوي فلا يزول ذلك بقول الامام كسائر الاكتساب فأما قضية بدر فانها منسوخة فانهم اختلفوا فيها فانزل الله تعالى (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) الآية

(فصل) فاما تفضيل بعض الغنائم على بعض فان كان على سبيل النفل لبعضهم زيادة على سهمه فقد ذكرناه في الانفال فاما غير ذلك فلا يجوز لان النبي ﷺ قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً وسوى بينهم ولانهم اشتركوا في الغنيمة على سبيل التسوية فتجب التسوية بينهم كسائر الشركاء ولانه يفضي الى إيقاع العداوة بينهم وفساد قلوبهم

وروي أن الحارث بن عمرو الغطفاني بعث إلى النبي ﷺ فقال إن جعلت لي شطر ثمار المدينة والا ملأتها عليك خيلا ورجلا فقال له النبي ﷺ حتى أشاورا السعود يعني سعد بن عباد وسعد ابن معاذ وسعد بن زرارة فبشارهم النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله إن كان هذا أمرا من السماء فتسلم لأمر الله تعالى وإن كان برأيك وهو لك اتبعنا رأيك وهو لك ، وإن لم يكن أمرا من السماء ولا برأيك وهو لك فوالله ما كنا نعطيهم في الجاهلية بسرة ولا ثمرة إلا شراء أو قرى فكيف وقد أعزنا الله بالاسلام ؟ فقال النبي ﷺ لرسوله أسمع ؟ فعرضه النبي ﷺ ليعلم ضعفهم من قوتهم فلو لا جوازه عند الضعف لما عرضه عليهم

(فصل) ولا يجوز عقد الهدنة ولا الذمة إلا من الامام أو نائبه لانه عقد مع جملة الدلفار وليس ذلك لغيره ولانه يتعلق بنظر الامام وما يراه من المصلحة على ما قدمناه ولان تجوز من غير الامام يتضمن تعطيل الجهاد بالكلية أو إلى تلك الناحية وفيه افتيات على الامام فن هادنهم غير الامام أو نائبه لم يصح . وإن دخل بعضهم دار الاسلام بهذا الصلح كان آمنا لانه دخل معتقدا للامان ويرد إلى دار الحرب ولا يقر في دار الاسلام لان الأمان لم يصح وإن عقد الامام الهدنة ثم مات أو عزل لم ينتقض عهده وعلى من بعده الوفاء به لان الامام عقده باجتهاده فلم يجوز نقضه باجتهاد غيره كما لم يجوز للعالم نقض أحكام من قبله باجتهاده ، وإذا عقد الهدنة لزمه الوفاء بها لقول الله تعالى (يا أيها

﴿ مسألة ﴾ (ومن استؤجر للجهاد ممن لا يلزمه من العبيد والكفار فليس له الا الاجرة إذا استأجر الامام قوما يغزون مع المسلمين لم يسهم لهم واعطوا ما استؤجروا به نص عليه احمد في رواية جماعة فقل في رواية عبد الله وحنبلي في الامام يستأجر قوما يدخل بهم في بلاد العدو : لا يسهم لهم ويوفى لهم بما استؤجروا عليه وقال القاضي هذا محمول على استئجار من لا يجب عليه الجهاد كالعبيد والكفار ، اما الرجل المسلمون الاحرار فلا يصح استئجارهم على الجهاد لان الغزو يتعين بحضوره على من كان من اهله ، فإذا تعين عليه الفرض لم يجوز أن يفعله عنه غيره كن عليه حجة الاسلام لا يجوز أن يحج عنه غيره ، وهذا مذهب الشافعي

قال شيخنا ويحتمل ان يحمل كلام احمد على ظاهره في صحة الاستئجار على الغزولن لم يتعين عليه وهو ظاهر ما ذكره الخرقى لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ قال لا غزوي اجره ولا جاعل اجره وأجر الازي وروى سعيد بن منصور عن جبير بن نفير قال قال رسول الله ﷺ « مثل الذين يغزون من أمتي يأخذون الجبل ويتقوون به على عدوهم مثل ام موسى ترضع ولدها وتأخذ أجرها » ولانه امر لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية فصح الاستئجار عليه كبناء المساجد أو لم يتعين عليه الجهاد فصح أن يؤجر نفسه عليه كالعبد ، ويفارق الحج حيث أنه

الذين آمنوا أو فوا بالعقود) وقال تعالى (فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم) ولأنه لو لم يف بها لم يسكن إلى عقده وقد يحتاج إلى عقدها فإن نقضوا العهد جاز قتالهم لقول الله تعالى (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر منهم لا إيمان لهم لعلمهم ينتهون) وقال تعالى (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) ولما نقضت قريش عهد النبي ﷺ خرج إليهم فقاتلهم وفتح مكة، وإن نقض بعضهم دون بعض فسكت بأقبحهم عن الناقض ولم يوجد منهم انكار ولا مراسلة الإمام ولا تبرؤ فالكل ناقضون لأن النبي ﷺ لما هادن قريشاً دخلت خزاعة مع النبي ﷺ وبنو بكر مع قريش فعدت بنو بكر على خزاعة وأعانهم بعض قريش وسكت الباقون فكان ذلك نقض عهدهم وسار إليهم رسول الله ﷺ فقاتلهم ولأن سكوتهم يدل على رضاهم كما أن عقد الهدنة مع بعضهم يدخل فيه جميعهم لدلالة سكوتهم على رضاهم كذلك في النقض، وإن أنكر من لم ينقض على الناقض بقول أو فعل ظاهراً أو اعتزال أو راسل الإمام بآني منكر لما فعله الناقض مقيم على العهد لم ينقض في حقه وأمره الإمام بالتميز ليأخذ الناقض وحده فإن امتنع من التميز أو أسلم الناقض صار ناقضاً لأنه منع من أخذ الناقض فصار بمنزلة وإن لم يمكنه التميز لم ينقض عهده لأنه كالأسير فإن أسر الإمام منهم قوماً فادعى الأسير أنه لم ينقض وأشكل ذلك عليه قبل قول الأسير لأنه لا يتوصل إلى ذلك إلا من قبله

ليست بفرض عين وإن الحاجة داعية إليه، وفي المنع من أخذ الجمل عليه تعطيل له ومنع له مما للمسلمين فيه نفع وبهم إليه حاجة فينبغي أن يجوز بخلاف الحج

إذا ثبت هذا ذن قنا بالاول فالأجرة ذسدة وعليه رد الأجرة وله سهم لأن غزوه بغير أجرة وإن قانا بصحة الاجارة فظاهر كلام أحد والخرقى انه لا يسهم له لما روى أبو داود بإسناده عن يعلى ابن منير قال أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فلتست أجيراً يكفيني وأجري له سهم فوجدت رجلاً فلما دنى الرحيل قال ما أدري ما السهمان؟ وما يبلغ سهمي؟ قسم لي شيئاً كان السهم أو لم يكن فسميت له ثلاثة دنانير فلما حضرت غنيمة أردت أن أجري له سهمه فذكرت الدنانير فجئت إلى النبي ﷺ فذكرت له أمره فقال « ما أجدر له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة إلا دنانيره التي سمى » ولأن غزوه بعوض فكأنه واقع من غيره فلم يستحق شيئاً

ويحمل أن يسهم له وهذا اختيار الحلال قال وروى جماعة عن أحمد أن الأجير السهم إذا قاتل وروى عنه جماعة أن كل من شهد القتال فله السهم إذا قاتل قال وهذا أعتمد عليه من قول أبي عبد الله ووجه ما تترجم من حديث عبد الله بن عمرو وحديث جبير بن نفير وقول عمر الغنمية لمن شهد الواقعة ولأنه حضر الواقعة وهو من أهل القتال فيسهم له كغير الاجير

(فصل) وان خاف نقض العهد منهم جاز ان ينبذ اليهم عهدهم لقول الله تعالى (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء) يعني أعلمهم بنقض عهدهم حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ولا يكفي وقوع ذلك في قبوله حتى يكون عن أمانة تدل على ماخافه ولا يجوز أن يندأهم بقتال ولا غارة قبل اءالامهم بنقض العهد للآية ولأنهم آمنون منه بحكم العهد فلا يجوز قتلهم ولا أخذ مالهم فان قيل فقد قلتم ان الذي إذا خيف منه الخيانة لم ينتقض عهده قلنا عقد الذمة أكد لانه يجب على الامام اجابتهم اليه وهو نوع معاوضة وعقد مؤبد بخلاف الهدنة والأمان ولهذا لو نقض بعض أهل الذمة لم ينتقض عهد الباقيين بخلاف الهدنة ولأن أهل الذمة في قبضة الامام وتجب ولايته فلا يخشى الضرر كثيراً من نقضهم بخلاف أهل الهدنة فانه يخاف منهم الغارة على المسلمين والضرر الكثير باخذهم للمسلمين .

(فصل) وإذا عقد الهدنة فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة لانه آمنهم من هوفي قبضته ونحت يده كما أمن من في قبضته منهم ومن اتلف من المسلمين أو من أهل الذمة عليهم شيئاً فعليه ضمانه ولا تلزمه حمايتهم من أهل الحرب ولا حماية بعضهم من بعض لان الهدنة التزام الكف عنهم فقط فان اغار عليهم قوم آخرون فسبهم لم يلزمه استنقاذهم وليس للمسلمين شراؤهم لانهم في عهدهم فلا يجوز لهم اذاهم ولا اسرقاقهم وذكر الشافعي ما يدل على هذا

فأما الذين يعطون حقهم من النفي فلهم سهامهم لان ذلك حق جعله الله لهم ليفزوا ولانه عوض عن جهادهم بل نفع جهادهم لهم لا لغيرهم ، وكذلك من يعطى من الصدقات للغزو فانهم يعطون معونة لهم لا عوضاً ، وكذلك إذا دفع دافع إلى الغزاة ما يتقون به ويستعينون به كان له فيه الثواب ولم يكن عوضاً فقد قال النبي ﷺ « من جهز غازياً كان له مثل أجره »

(فصل) فأما الأجير للخدمة في الغزو والذي بكري دابة له ويخرج معها ويشهد الواقعة فعن أحمد فيه روايتان (إحداهما) لا سهم له وهو قول الاوزاعي وإسحاق قالوا : المستأجر على خدمة القوم لا سهم له لحديث يعلى بن منه

(والثانية) يسهم له إذا شهد القتال مع المسلمين وهو قول مالك وابن المنذر وبه قال الايث إذا قاتل . وان اشتغل بالخدمة فلا سهم له واحتج ابن المنذر بحديث سلمة بن الاكوع انه كان أجيراً للطلحة حين أدركه عبد الرحمن بن عيينة حين أغار على سرح النبي ﷺ فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس والراجل وقال القاضي يسهم له إذا كان مع المجاهدين وقصد الجهاد فأما لغير ذلك فلا ، وقال الثوري يسهم له إذا قاتل ويرفع عن استأجره نفقة ما اشتغل عنه

(فصل) ومن أجر نفسه بعد أن غنموا على حفظ الغنيمة وحملها وسوق الدواب ورعيها أبيح له

ویمثل جواز ذلك وهو مذهب أبي حنيفة لانه لا یجب ان یدفع عنهم فلا یحرم اسیر قاهم بخلاف اهل الذمة فعلى هذا ان استولى المسلمون على الذین اسروهم واخذوا أموالهم فاستنفذوا ذلك منهم لم یلزم رده الیهم على هذا القول ومقتضى القول الأول وجوب رده كما ترد أموال أهل الذمة إلیهم .

(فصل) واذا عقد الهدنة مطلقا فآءنا منهم انسان مسلما أو باءان لم یجب رده الیهم ولم یجز ذلك سواء كان حراً أو عبداً أو رجلاً أو امراً ولا یجب رد مهر المرأة ، وقال اصحاب الشافعی ان خرج العبد الینا قبل اسلامه ثم اسلم لم یرد الیهم فان اسلم قبل خروجه ثم خرج الینا لم یصر حراً لانهم فی أمان منا والهدنة تمنع من جواز القهر . وقال الشافعی فی قول له : إذا جاءت امرأة له مسلمة وجب رد مهرها لقول الله تعالى (وأتوهم ما أنفقوا) یعنی رد مهرها الى زوجها اذا جاء یطلبها وان جاء غیره لم یرد الیه شیء .

ولما انه من غیر أهل دار الاسلام خرج الینا فلم یجب رده ولا رد شیء بدلا عنه كالمرد من الرجل وكالعبد اذا خرج ثم لم یقولهم انه فی أمان . مناقنا اذا امانهم من هو فی دار الاسلام الذین هم فی قبضة الامام فأما من هو فی دارهم ومن ایس فی قبضته فلا یمنع منه بدلیل ما لو خرج العبد قبل اسلامه ولهذا لما قتل أبو بصیر الرجل الذی جاء لرده لم ینكره النبی ﷺ ولم یضمنه ولما انفرد هو وأبو جندل واصحابهما عن النبی ﷺ فی صلح الحديبية فقطعوا الطريق علیهم وقتلوا من قتلوا منهم وأخذوا

أخذ الاجرة على ذلك ولم یستط من سهمه شیء لان ذلك من مؤنة الغنیمة فهو كلف الالاب وطعام السبی یجوز للامام بذله ویباح للأجیر أخذ الاجرة علیه لانه أجر نفسه لفعل بالمسلمین الیه حاجة فخلت له الاجرة كالدلالة على العاریق ولا یجوز له ان یركب دابة من فیه المسلمین حتی إذا أعجفها زدها قال أحمد لا بأس یؤمن بالله والیوم الآخر فلا یركب دابة من فیه المسلمین حتی إذا أعجفها زدها قال أحمد لا بأس ان یؤجر الرجل نفسه على دابته وكره ان یستأجر القوم على سباق الرمك على فرس حبس لانه یستعمل الفرس الموقوفة للجهاد فیما یختص نفعه بنفسه فان أجر نفسه فركب الدابة الحیدر أو دابة من المغنم لم تطب له اجرة لان الممین له على العمل یختص نفع نفسه فلا یجوز ان یستعمل فیه دواب المغنم ولا دواب الحبس وینبغی ان یلزمه بقدر اجرة الدابة ترد فی الغنیمة ان كانت من الغنیمة أو تصرف فی نفقة دواب الجیش ان كانت جیشاً فان شرط فی الاجارة ركوب دابة من الحبس لم یجز لانها انما احببت على الجهاد ولس هذا بجهاد وانما هو نفع لاهل الغنیمة وان شرط ركوب دابة من الغنیمة جاز لان ذلك بمنزلة اجرة تدفع الیه من المغنم ولو أجر نفسه بدابة معينة من المغنم صح فاذا جعلت أجرته ركوبها كان أولى ویشترط ان یكون العمل معلوماً ان كان مجهم ولا لم یجز لان من شرط صحة اجارتها كون عرضها معلوماً

المال لم ينكر ذلك النبي ﷺ ولم يأمرهم برد ما أخذوه ولا غرامة ما أتلفوه وهذا الذي اسلم كان في دارهم وقبضتهم وقهرهم على نفسه فصار حراً كما لو اسلم بعد خروجه ، وأما المرأة فلا يجب رد مهرها لأنها لم تأخذ منه شيئاً ولو أخذته كانت قد قهرتهم عليه في دار القهر ولو وجب عليها عوضه لوجب مهر المثل دون المسمى والآية قال قتادة تبيح رد المهر وقال عطاء والزهري والثوري لا يعمل بها اليوم وعلى أن الآية إنما نزلت في قضية الحديبية حين كان النبي ﷺ شرط لهم رد من جاءه مسلماً فلما منع الله رد النساء أمر برد مهورهن وكلامنا فيما إذا وقع الصلح مطلقاً فليس هو في معنى ما تناوله الأمر وإن وقع الكلام فيما إذا شرط رد النساء لم يصح أيضاً لأن الشرط الذي كان النبي ﷺ شرطه كان صحيحاً وقد نسخ فاذا شرط الآن كان باطلاً فلا يجوز قياسه على الصحيح ولا لما قبله به (فصل) والشروط في عقد الهدنة تنقسم قسمين (صحيح) مثل أن يشترط عليهم مالا أو معونة المسلمين عند حاجتهم اليهم أو يشترط لهم أن يرد من جاءه من الرجال مسلماً أو بأمان فهذا يصح وقال أصحاب الشافعي لا يصح شرط رد المسلم إلا أن يكون له عشيرة تحميه وتمنعه

ولنا أن النبي ﷺ شرط ذلك في صلح الحديبية ووفى لهم به فرد أبا جندل وأبا بصير ولم ينخص بالشرط ذا العشيرة ولأن ذا العشيرة إذا كانت عشيرته هي التي تفتنه وتؤذيه فهو كمن لا عشيرة له لكن لا يجوز هذا الشرط إلا عند شدة الحاجة إليه وتعين المصلحة فيه ومتى شرط لهم ذلك لزم

﴿ مسألة ﴾ (ومن مات بعد انقضاء الحرب فسهمه لوارثه)

إذا مات الغازي أو قتل قبل حيازة الغنيمة فلا سهم له في ظاهر كلام الخري لأنه مات قبل ثبوت ملك المسلمين عليها وسواء مات حال القتال أو قبله وإن مات بعد ذلك فسهمه لورثته لأنه مات بعد ثبوت ملكه عليها فكان سهمه لورثته كسائر أمواله ، وإن مات بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة فقال الشافعي وأبو ثور متى حضر القتال اسهم له سواء مات قبل حيازة الغنيمة أو بعدها وإن لم يحضر فلا سهم له ونحوه قل مالك والليث ، والذي ذكر شيخنا في هذا الكتاب أنه إذا مات بعد انقضاء الحرب أنه يستحق السهم ويقضيه كلام القاضي لأنه قال في الأسير يهرب بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة لا يستحق شيئاً فدل على أنهم يملكونها بالاستيلاء عليها ونفي الكفار عنها ووجه الأول أنه إذا مات قبل حيازتها فقد مات قبل ثبوت اليد عليها فلم يستحق شيئاً كما لو مات قبل انقضاء الحرب ، وقال أبو حنيفة إن مات قبل إحراز الغنيمة في دار الإسلام أو قسمها في دار الحرب فلا شيء له لأن ملك المسلمين لا يتم عليها إلا بذلك ، وقال الأوزاعي إن مات بعد ما يدرب فاصلاً في سبيل الله قبل أو بعد أسهم له

ولنا على أبي حنيفة أنه مات بعد الاستيلاء عليها في حال لو قسمت محت قسمتها وكان له سهمه منها فيجب أن يستحق سهمه فيها كما لو مات بعد إحرازها في دار الإسلام وعلى الأوزاعي أنه مات

الوفاء به بمعنى أنهم اذا جاءوا في طلبه لم يمنعهم أخذه ولا يجبره الامام على المضي معهم وله ان يأمره سرا بالهرب منهم ومقاتلتهم فان ابا بصير لما جاء النبي ﷺ وجاء الكفار في طلبه قال له النبي ﷺ «انا لا يصالح في ديننا الغدر وقد علمت ما عاهدناهم عليه ولعل الله ان يجعل لك فرجا ومخرجا» فلما رجع مع الرجلين قتل احدهما في طريقه ثم رجع إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله قد أوفى الله ذمتك قد رددتني اليهم فأنجاني الله منهم فلم ينكر عليه النبي ﷺ ولم يأمه بل قال «ويل امه مسعر حرب لو كان معه رجال» فلما سمع ذلك ابو بصير لحق بساحل البحر وانحاز اليه ابو جندل ابن سهيل ومن معه من المستضعفين بمكة فجعلوا لا تمر عليهم غير لقريش الا عرضوا لها فأخذوها وقتلوا من معها فأرسلت قريش إلى النبي ﷺ تناشده الله والرحم ان يضمهم اليه ولا يرد اليهم احدا جاءه ففعل فيجوز حينئذ ان أسلم من الكفار ان يتخيروا ناحية ويقتلون من قدروا عليه من الكفار ويأخذون اموالهم ولا يدخلون في الصلح وان ضمهم الامام اليه باذن الكفار دخلوا في الصلح وحرم عليهم قتل الكفار وأموالهم

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما جاء ابو جندل الى النبي ﷺ هاربا من الكفار يرسف في قيوده قام اليه أبوه فاطمه وجعل يرده قال عمر فقامت الى جانب أبي جندل فقلت انهم

قبل الاستيلاء عليها فلم يستحق شيئا كما لو مات قبل دخول الدرب وان أسرا ومات أو قتل قبل تقضى الحرب فلا شيء له بغير خلاف في المذهب لانه لم يملك شيئا والله أعلم
(مسئلة) (ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم)

وجملة ذلك ان الجيش اذا فصل غازيا فخرجت منه سرية أو أكثر فايها غنم شاركه الآخر في قول عامة العلماء منعهم مالك والثوري والاوزاعي والليث وحماد والشافعي وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال النخعي ان شاء الامام خمس ما تأتي به السرية وان شاء نفاهم إياه كما وانما روي ان النبي ﷺ لما غزا هوازن بعث سرية من الجيش قبل أوطاس فغنمت السرية فاشرك بينها وبين الجيش قال ابن المنذر روي ان النبي ﷺ قال «وترد سراياهم على قعدهم» وفي تنفيل النبي ﷺ في البداءة الربع وفي الرجة الثلث دليل على اشتراكهم فيما سوى ذلك لانهم لو اختصوا بما غنوه لما كان ثلثه نفلا ولا انهم جيش واحد وكل واحد منهم رده لصاحبه فيشتركون كما لو غنم احد جانبي الجيش وان أقام الامير ببلاد الاسلام وبعث سرية أو جيشا فما غنمت السرية فهو لها وحدها لانه انما يشترك المجاهدون والمقيم في بلاد الاسلام ليس بمجاهد، وان نفذ من بلاد الاسلام جيشين أو سريتين فكل واحدة تنفرد بما غنمته لان كل واحدة منهما انفردت بالغزو فانفردت بالغنمة بخلاف ما اذا فصل الجيش فدخل بجملته بلاد الكفار فان جميعهم اشتركوا في الجهاد فاشتركوا في الغنمة

الكفار وإنما دم أحدهم دم كلب وجعلت أدنى منه قائم السيف لعله أن يأخذه فيضرب به أباه قال
فضن الرجل بابيه (الثاني) شرط فاسد مثل أن يشترط رد النساء أو مهورهن أو رد سلاحهم أو
أو إعطاءهم شيئاً من سلاحنا أو من آلات الحرب أو يشترط لهم مالا في موضع لا يجوز بذله أو
يشترط نقضها متى شاءوا أو أن لكل طائفة منهم نقضها أو يشترط رد الصبيان أو رد الرجال مع
عدم الحاجة إليه فهذه كلها شروط فاسدة لا يجوز الوفاء بها، وهل يفسد العقد بها؟ على وجهين
بناء على الشروط الفاسدة في البيع إلا في ما إذا شرط أن لكل واحد منهم نقضها متى شاء فينبغي
أن لا تصح وجهاً واحداً لأن طائفة الكفار يبنون على هذا الشرط فلا يحصل إلا من منهم ولا أمنهم
مما فيفوت معنى الهدنة، وإنما لم يصح شرط رد النساء لقول الله تعالى (إذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات — إلى قوله — فلا ترجعهن إلى الكفار) وقال النبي ﷺ «إن الله منع الصلح في
النساء» وتفارق المرأة الرجل من ثلاثة أوجه

(أحدها) أنها لا تأمن من أن تزوج كافراً يستحلها أو يكرها من يذلها وإليه أشار الله تعالى
بقوله (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن)

(الثاني) أنها ربما فتن عن دينها لأنها أضعف قلباً وأقل معرفة من الرجل (الثالث) أن المرأة
لا يمكنها في العادة الحرب والتخلص بخلاف الرجل، ولا يجوز رد الصبيان المعتلاء إذا جاءوا مسلمين

﴿مسألة﴾ (وإذا قسمت الغنيمة في أرض الحرب فتبايعوها ثم غلب عليها العدو فهي مال
المشتري في إحدى الروايتين اختارها الخلال وصاحبه والأخرى هي من مال البائع اختارها الخرقى)
يجوز للامير البيع في الغنيمة قبل اقسمة الغنائمين ولغيرهم إذا رأى المصاحبة فيه لأمر الولاية ثابتة
له عليها وقد تدعوا الحاجة إلى ذلك لازالة كلفة تقاها أو تعذر قسمتها بعينها ويجوز لكل واحد
من الغنائمين بيع ما يحصل له بعد القسم والتصرف فيه كيف شاء لأن ملكه ثبت فيه فإن باع الامير
أو بعض الغنائمين في دار الحرب شيئاً فغلب عليه العدو قبل اخراجه إلى دار الاسلام فإن كان
التفريط من المشتري مثل أن يخرج به منه العسكر ونحو ذلك فزمانه عليه لأن ذهابه حصل بتفريطه
فممكن من ضمانه كما لو اتفاه وان كان بغير تفريطه ففيه روايتان

(أحدهما) يفسخ البيع ويرد اشمن إلى المشتري من الغنيمة إن باعه الامام أو من مال البائع
وان كان اشمن لم يؤخذ من المشتري سقط عنه وهي اختيار الخرقى لأن القبض لم يكلل بكون المال في
دار الحرب غير محرز وكونه على خطر من العدو فأشبهه الثمر المبيع على ر. وس. "نخل إذا تلف قبل الجذاذ
(والثانية) هو من ضمان المشتري وعليه ثمنه وهذا أكثر الروايات عن أحمد رحمه الله واختاره
الخلال وصاحبه أبو بكر وهو مذهب الشافعي لأنه مال مقبوض أبيع لمشتريه فكان عليه ضمانه
كما لو أحرز إلى دار الاسلام ولأن أخذ العدو له تلف فلم يضمه البائع كسائر أنواع التلف ولأن

لاهم بمنزلة المرأة في الضعف في العقل والعرفة والهجز عن التخاصن والحرب فلما الطفل الذي لا يصح اسلامه فيجوز رده لانه ليس بمسلم
(فصل) واذا طالبت امرأة أو صبية مسلمة الخروج من بين الكفار جاز لكل مسلم إخراجها لما روي ان النبي ﷺ لما خرج من مكة وقفت ابنة حمزة على الطريق فلما ربهاء قالت يا بن عم إلى من تدعني؟ فتناولها فدفنها إلى فاطمة حتى قدم بها المدينة

(مسئلة) قال (واذا استأجر الأمير قوما يغزون مع المسلمين لمنازمهم لم يسهم لهم وأعطوا ما استؤجروا به)

نص احمد على هذا في رواية جماعة فقال في رواية عبدالله وحنبل في الامام يستأجر قوما يدخل بهم بلاد العدو لا يسهم لهم ويوفى لهم بما استؤجروا عليه ، وقال القاضي هذا محمول على استئجار من لا يجب عليه الجهاد كالعبيد والكفار

أما الرجال المسلمون الاحرار فلا يصح استئجارهم على الجهاد لأن الغزو يتعين بحضوره على من كان من أهله فإذا تعين عليه الفرض لم يجز أن يفعله عن غيره كن عليه حجة الاسلام لا يجوز أن يحج عن غيره وهذا مذهب الشافعي ، ويحتدل أن يحمل كلام احمد والخرقي على ظاهره في صحة الاستئجار

نماءه للمشتري فكان ضمانه عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الخراج بال ضمان » وان اشترى مشتر من المشتري الاول وقلنا هو من ضمان البائع رجع البائع اثناني على البائع الاول بما رجع به عليه (فصل) قال أحمد في الرجل يشتري الجارية من المغنم معها الحلي في عتقها واشياها : يرد ذلك في المغنم إلا شيئاً تلبسه من قميص ومقنعة وازار وهذا قول حكيمن بن حزام ومكحول ويزيد بن أبي مالك وإسحاق وابن المنذر ويشبه قول الشافعي واحتج إسحاق بقول النبي ﷺ « من باع عبداً وله مال فماله للبائع » وقال الشعبي يجعله في بيت المال وكان مالا يرخص في الميسر كالقرطين واشباههما ولا يرد ذلك في الكثير ، قال شيخنا ويمكن التفصيل في ذلك فيقال ما كان ظاهراً يشاهده البائع والمشتري كالقرط والخاتم والقلادة فهو للمشتري لان الظاهر أن البائع انما باعها بما عليها والمشتري اشتراها بذلك فيدخل في البيع كشياب البدلة وحلية السيف ، وما خفي فلم يعلم به البائع رده لأن البيع وقع عليها بدونها فلم يدخل في البيع كجارية أخرى .

(فصل) قال أحمد لا يجوز لأمر الحبش أن يشتري من مغنم المسلمين شيئاً لانه يحايي ولان عمر رضي الله عنه رد ما اشتراه ابنه في غزوة جلولا وقال انه يحايي احتج به أحمد ولانه هو البائع أو وكيله فكأنه يشتري من نفسه أو من وكيله قال أبو داود قيل لأبي عبد الله اذا قوم أصحاب الغنم شيئاً معروفا فقالوا في جلود المعاز بكذا وفي جلود الخرفان بكذا يحتاج اليه يأخذ بتلك القيمة ولا يأتي المغنم فرخص فيه

على الغزو لمن لم يتعين عليه لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله ﷺ قال « للغاري أجره وللجاعل أجره » وروى سعيد بن منصور عن جبير بن نفير قال : قال رسول الله ﷺ « مثل الذين يفتزون من أمتي يأخذون الجمل ويتقوون به على عدوهم مثل أم موسى ترضع ولدها وتأخذ أجرها » ولأنه امر لا يختص فاعله أن يكون من اهل القرية فصح الاستئجار عليه كبناء المساجد أو لم يتعين عليه الجهاد فصح أن يؤجر نفسه عليه كالعبد ويفارق الحج حيث أنه ليس بفرض عين ، وإن الحاجة داعية اليه ، وفي المنع من أخذ الجمل عليه تعطيل له ومنع له مما فيه للمسلمين نفع وبهم اليه حاجة فينبغي أن يجوز بخلاف الحج . إذا ثبت هذا فإن قلنا بالاول فالاجارة فاسدة وعليه الاجرة بردها وله سهمه لان غزوه بغير أجره ، وإن قلنا بصحته فظاهر كلام احمد والخرقي رحمهما الله انه لا سهم له لان غزوه بموضع فكأنه واقع من غيره فلا يستحق شيئاً

وقد روى ابو داود باسناده عن يعلى بن منبه قال : أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتست أجيراً يكفيني وأجري له سهمه فوجدت رجلاً فلما دنا الرحيل قال ما أدري ما السهمان وما يبلغ سهمي ؟ فسم لي شيئاً كان السهم أو لم يكن فسميت له ثلاثة دنانير فلما حضرت غنيمة أردت ان أجري له سهمه فذكرت الدنانير فجئت الى النبي ﷺ فذكرت له أمره فقال « ما أجدر له في غزوته هذه في الدنيا والآخرة الا دنانيره » التي سمي ، ويحتمل أن يسهم له وهو اختيار

لانه يشق الاستئذان فيه فسومح فيه كما سومح في دخول الحمام وركوب سفينة الملاح غير تقدير أجره .

(فصل) ومن اشترى من المغنم اثنين أو أكثر أو حسبوا عليه بنصيبه بناء على أنهم أقارب يحرم التفريق بينهم فإن أنه لا نسب بينهم رد الفضل الذي فيهم على المغنم لأن قيمتهم تزيد بذلك فإن من اشترى اثنين بناء على أن احدها أم الأخرى لا يحل له الجمع بينهما في الوطء ولا بيع احدها دون الأخرى كانت قيمتهما قليلة لذلك فاذا أبان ان احدها أجنبية من الأخرى أبيح له وطؤها وبيع احدها فتكثر قيمتهما فيجب رد الفضل كما لو اشترى فوجد معها حلياً أو ذهباً وكما لو أخذ دراهم فبان أن أكثر مما حسب عليه .

(مسألة) (وإن وطئ جارية من المغنم ممن له فيها حق أو لولده أدب ولم يبلغ به الحد وعليه مهرها إلا أن تلد منه فيكون عليه قيمتها وتصير أم ولد له والولد حر ثابت النسب) .

إذا وطئ جارية من المغنم وكان له في الغنيمة حق أو لولده أدب لانه فعل مالا يحل له ولم يبلغ به الحد ، لان الملك ثبت للغنمين في الغنيمة فيكون للوطئ حق في الجارية الموطوءة وإن قل فيدرا عنه الحد للشبهة ، وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك وابو ثور عليه الحد لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا زان ولانه وطئ في غير ملك عامداً عالماً بالتحريم

الخلال قال : روى جماعة عن احمد ان للأجير السهم إذا قاتل ، وروى عنه جماعة ان كل من شهد القتال فله السهم . قال وهذا الذي أعتد عليه من قول ابي عبد الله . ووجه ذلك ما تقدم من حديث عبد الله بن عمر وحديث جبير بن نفير ، وقول عمر الغنيمة لمن شهد الواقعة ولانه حاضر للواقعة من أهل القتال فيسهم له كغير الاجير ، فأما الذين يعطون من حقهم من الغنيمة فليس لهم لان ذلك حق جعله الله لهم ليفزوا لا انه عوض عن جهاده بل نفع جهاده له لا غنيمة . وكذلك من يعطون من الصدقات وهم الذين اذا نشطوا للغزو أعطوا فانهم يعطون معونة لهم لا عوضاً ، ولذلك اذا دفع إلى الغزاة ما يتمون به ويستعينون به كان له فيه الثواب ولم يكن عوضاً ، قال النبي ﷺ « من جهز غازيا كان له مثل أجره »

(فصل) فأما الاجير للخدمة في الغزو أو الذي يكرى دابة له ويخرج معها ويشهد الواقعة فمن احمد فيه روايتان (احدهما) لا سهم له وهو قول الاوزاعي واسحاق قالا : المستاجر على خدمة اقوم لا سهم له ووجهه حديث يعلى بن منه

(واثنى) يسهم لما اذا شهدا قتال مع الناس وهو قول مالك وابن المنذر وبه قال الليث اذا قاتل ، وإن اشتغل بالخدمة فلا سهم له ، واحتج ابن المنذر بحديث سلمة بن الاكوع انه كان أجيراً

فلزمه الحد كما لو وطئ جارية غيره وقال الاوزاعي كل من سلف من علمائنا يقول عليه أدنى الحد مائة جلدة ومنع بعض الفقهاء ثبوت الملك في الغنيمة وقال إنما يثبت بالاجتياز بدليل ان أحدهم لو قال اسقطت حقي سقط ولو ثبت ملكه لم يزل بذلك كالوارث .

ولنا ان له فيها شبهة ملك فلم يجب عليه الحد كوطء جارية له فيها شرك والآية مخصوصة بوطء الجارية المشتركة وجارية ابنه فنفى عليه هذا ومنع الملك لا يصح لان ملك الكفار قد زال ولا يزول إلا إلى مالك ولانه تصح قسمة ويمالك انهمون طلب قسمتها فأشبهت جال الوارث وإنما كثر الغانمون قتل نصيب الواطئ ولم يستقر في شيء بعينه وكان للامام تعيين نصيب كل واحد بغير اختياره فلذلك جاز ان يسقط بالاستقاط بخلاف الميراث وضعف الملك لا يخرج عن كونه شبهة في الحد الذي يدرأ بالشبهات ولهذا أسقط الحد بآدمي شيء وان لم يكن حقيقة الملك فهو شبهة . اذا ثبت هذا فإنه يعزر ولا يبلغ بالتعزير الحد على ما ذكره ان شاء الله تعالى ويؤخذ منه مهرها فيطرح في المغم ، وبهذا قال الشافعي وقال القاضي إنه يسقط عنه من المهر قدر حصته منها ويجب عليه بقيته كالجارية المشتركة بينه وبين غيره ولا يصح ذلك لاننا إذا أسقطنا عنه حصته وأخذنا الباقي فطرحناه في المغم ثم قسمناه على الجميع وهو فيهم عاد اليه سهمه من حصته غيره ولان حصته قد لا تمكن معرفتها

لطلحة حين أدرك عبد الرحمن بن عبيدة حين أغار على سرح رسول الله ﷺ فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس والراجل ، وقل القاذي يسهم له إذا كان مع المجاهدين وقصده الجهاد فاما لغير ذلك فلا ، وقل الثوري يسهم له إذا قاتل ويرفع عن استأجره نفقة ما اشتغل عنه

(فصل) فأما التاجر والصانع كالخياط والخباز والبيطار والحداد والاسكاف فقال أحمد يسهم لهم إذا حضروا قال أصحابنا قاتلوا أو لم يقاتلوا ، وبه قال في التاجر الحسن وابن سيرين والثوري والاوزاعي والشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يسهم لهم إلا أن يقاتلوا ، وعن الشافعي كقولنا ، وعنه لا يسهم له بحال

قال القاذي في التاجر والاجير إذا كانا مع المجاهدين وقصدهما الجهاد وانما معه المتاع ان طلب منه باعه والاجير قصده الجهاد أيضاً : فهذا يسهم لهما لانهما غازيان والصانع بمنزلة التجار متى كانوا مستعدين للقتال ومعهم السلاح فتي عرض اشتلوا به أسهم لهم لانهم في الجهاد بمنزلة غيرهم وانما يشتغلون بغيره عند فراغهم منه

(فصل) إذا دخل قوم لامنعة لهم دار الحرب بغير إذن الامام فغنموا فمن احدث فيه ثلاث روايات (احدها) أن غنيهم كغنيمة غيرهم يخمسها الامام ويقسم باقيه بينهم وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي لعموم قوله سبحانه (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة) الآية . والقياس على ما إذا دخلوا باذن الامام

لقلة المهر وكثرة الغانمين ثم إذا أخذناه فان قسمناه مفرداً على من سواه لم يمكن وان خلطناه بالغنيمة ثم قسمنا الجميع أخذ سهماً مما ليس فيه حقه فان ولدت منه فالولد حر يلحقه نسبه ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو رقيق لا يلحقه نسبه ، لأن الغانمين إنما يملكون بالقسمة فقد صادف وطؤه غير ملكه

ولنا انه وطء سقط فيه الحد بشبهة الملك فيلحق فيه النسب كوطء جارية ابنه وما ذكره غير مسلم ثم يبطل بوطء جارية ابنه وفارق الزنا فانه يوجب الحد ، وإذا ثبت ذلك فان الامة تصير أم ولد له في الحال وقال الشافعي لا تصير أم ولد له في الحال لانها ليست ملكاً له فاذا ملكها بعد ذلك فهل تصير أم ولد له ؟ فيها قولان

ولنا انه وطء يلحق به النسب لشبهة الملك فتصير به أم ولد كوطء جارية ابنه وبه يبطل ما ذكره ولا نسلم أنه ليس له فيها ملك فانا قد تبيننا ان الملك قد ثبت في الغنيمة بمجرد الاغتنام وعالية قيمتها تطرح في المغنم لانه فوته عاينهم بفعله فلزمته قيمتها كما لو قتلها فان كان معسراً كان في ذمته قيمتها وقال القاذي ان كان معسراً حسب قدر حصته من الغنيمة فصارت أم ولد وباقيها رقيق للغانمين لان كونها أم ولد إنما يثبت بالسراية الى ملك غيره فلم يسر في حق المعسر كالاعتاق .

(واثنائية) هو لم من غير أن يخمس وهو قول أبي حنيفة لانه اكتساب مباح من غير جهاد فكان لم أشبه الاحتطاب فان الجهاد إنما يكون باذن الامام أو من طائفة لهم منعة وقوة فاما هذا فتلصص وسرقة ومجرد اكتساب

(واثلاثة) انه لاحق لم فيه ، قال احمد في عبد أبق الى الروم ثم رجع ومعه متاع: فالعبد ملولاه وما معه من المتاع والمال فهو للمسلمين لانهم عصاة بفعلهم فلم يكن لهم فيه حق والاولى أولى، قال الاوزاعي لما أنقل عمر بن عبد العزيز الجيش الذي كان مع مسلمة كسر مركب بعضهم فأخذ المشركون ناساً من القبط فكانوا خدما لم فخرجوا يوماً إلى عيد لم وخلفوا القبط في مركبهم وشرب الاكثرون ورفع القبط القلع وفي المركب متاع الآخريين وسلاحهم فلم يضعوا قلعهم حتى أتوا بيروت فكتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر نفلهم القلع وكل شيء جاءوا به إلا الخمس . رواه سعيد والترمذ وإن كانت الطائفة ذات منعة غزوا بغير اذن الامام ففيه روايتان (احدهما) لا شيء لم وهو فيء للمسلمين (واثنائية) يخمس والباقي لم وهذا أصح . ووجه الروايتين ما تقدم ويخرج فيه وجه كل رواية الثالثة وهو أن الجميع لم من غير خمس لكونه اكتساب مباح من غير جهاد

ولنا أنه استيلاء جعل بعضها ام ولد فيجعل جميعها ام ولد كاستيلاء جارية الابن وفارق العتق لان الاستيلاء أقوى لكونه فعلاً وينفذ من المجنون فاما قيمة الولد فقال أبو بكر فيها روايتان

(إحدهما) تلزمه قيمته حين وضعه تطرح في المغنم لانه فوت رقه فاشبه ولد المغرور (والثانية) لا تلزمه لانه ملكها حين عاقت ولم يثبت ملك الغانمين في الولد بحال فاشبه ولد الاب من جارية ابنه اذا وطئها ولانه يعتق حين علوقها به ولا قيمة حينئذ وقال القاضي إذا صار نصفها ام ولد يكون الولد كله حراً وعليه قيمة نصفه

﴿مسئلة﴾ (ومن أعتق منهم عبداً عتق عليه قدر حصته وقوم عليه باقيه ان كان موسراً وكذلك ان كان فيهم من يعتق عليه)

إذا أعتق بعض الغانمين اسيراً من الغنينة وكان رجلاً لم يعتق لان العباس عم النبي ﷺ وعم علي وعقيلاً أخاً علي كانا في اسرى بدر فلم يعتقا عليهما ولان الرجل لا يصير رقيقاً بنفس السبي وان استرق وقلنا بجواز استرقاقه او كان امرأة أو صبياً عتق منه قدر نصيبه وسرى إلى باقيه ان كان موسراً وان كان موسراً لم يعتق عليه الا ما ملكه منه ويؤخذ منه قيمة باقيه تطرح في المغنم إذا كان موسراً فان كان بقدر حقه من الغنينة عتق ولم يأخذ شيئاً وإن كان دون حقه أخذ باقي حقه فان أعتق عبداً ثانياً وفضل من حقه عن الاول شيء عتق بقدره . من اثنائي وان لم يفضل شيء لم يعتق من الثاني شيء وكذلك الحكم إذا كان فيهم من يعتق عليه لانه نسب الى ملكه أشبه ما لو اشتراه

﴿مسئلة﴾ قال (ومن غل من الغنيمة حرق رحله كله الا المصحف وما فيه روح)

الغال هو الذي يكتسب ما يأخذه من الغنيمة فلا يطلع الامام عليه ولا يضعه مع الغنيمة فحكمه ان يحرق رحله كله وبهذا قال الحسن وفقهاء الشام منهم مكحول والاوزاعي والوليد بن هشام ويزيد بن يزيد ابن جابر. وآتي سعيد بن عبد الملك بغال فجمع ماله وأحرقه وعمر بن عبد العزيز حاضر ذلك فلم يعبه وقال يزيد بن يزيد بن جابر السنة في الذي يغل أن يحرق رحله رواهما سعيد في سننه وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي لا يحرق لان النبي ﷺ لم يحرق فان عبد الله بن عمر روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صاب غنيمة أمر بلالا فنأدى في الناس فيجيئون بغنائمهم فيقسمه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما كننا أصبنا من الغنيمة فقال «سمعت بلالا نادى ثلاثا» قال نعم قال «فما منعك أن تجيء به» فاعتذر فقال «كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك» أخرجه أبو داود ولان احراق المتاع اضاءة له وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاءة المال

ولنا ما روى صالح بن محمد بن زرارة قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم فآتي برجل قد غل فسأل سالما عنه فقال سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

وقل ابن أبي موسى في الارشاد لا يعتق إلا ان يحصل في سهمه أو بعضه وقال الشافعي لا يعتق منه شيء وهذا مقتضى قول أبي حنيفة لانه لا يملكه بمجرد الاغتنام ولو ملك لم يتعين ملكه فيه وان قسم وحصل في نصيبه واختار تملكه عتق عليه وإلا فلا وان جعل له بعضه فاختار تملكه عتق عليه وقوم عليه الباقي

ولنا ما بيناه من ان الملك يثبت للغانمين لكون الاستيلاء انتم وجد منهم وهو سبب للملك ولان ملك الكفار زال ولا يزول إلا إلى المسلمين

﴿مسئلة﴾ (والغال من الغنيمة يحرق رحله كله إلا السلاح والمصحف والحيوان)

الغال الذي يكتسب ما يأخذه من الغنيمة ولا يطلع الامام عليه ولا يطرحه في الغنيمة فحكمه ان يحرق رحله كله وبه قال الحسن وفقهاء الشام منهم مكحول والاوزاعي والوليد بن هشام ويزيد بن يزيد بن جابر وآتي سعيد بن عبد الملك بغال فجمع ماله وأحرقه وعمر بن عبد العزيز حاضر فلم يعبه وقال يزيد بن يزيد بن جابر السنة في الذي يغل أن يحرق رحله رواهما سعيد في سننه وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي لا يحرق لان النبي ﷺ لم يحرق فان عبد الله بن عمرو روى ان رسول الله ﷺ كان إذا اصاب غنيمة أمر بلالا فنأدى في الناس فيجيئون بغنائمهم فيقسمه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما كننا أصبنا من الغنيمة فقال «سمعت بلالا ينادي

قل « إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه » قال فوجدنا في متاعه مصحفاً فسأل سالماً عنه فقال بعه وتصدق بثمانه أخرجه سعيد وابو داود والترمذ

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغال ، فاما حديثهم فلا حجة لهم فيه فان الرجل لم يعترف انه أخذ ما أخذه علي سبيل الغلول ولا أخذه لنفسه وانما توالى في المحبي به وليس الخلاف فيه ، ولان الرجل جاء به من عند نفسه تائباً معترداً والتوبة تجب ما قبلها ونمحو الحربة

واما النهي عن اضاءة المال فانما نهى عنه إذا لم تكن فيه مصالحة فاما إذا كان فيه مصلحة فلا بأس به ولا يعد تضييعاً كاللقاء المتاع في البحر إذا خيف الفرق وقطع يد العبد السارق مع ان المال لا تنكاد المصلحة تحصل به إلا بذهابه فأكله إتلافه وإنفقته اذها به ، ولا يعد شيء من ذلك تضييعاً ولا إفساداً ولا ينهى عنه

وأما المصحف فلا يحرق لحرمة ولما تقدم من قول سالم فيه والحيوان لا يحرق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يعذب بالنار الا ربها ولحرمة الحيوان في نفسه ولانه لا يدخل في اسم المتاع للأمور بأحراقه وهذا لا خلاف فيه ولا تحرق آلة الدابة ايضاً نص عليه احد لان يحتاج اليها للانتفاع بها ولانها تابعة لما لا يحرق فأشبهه جلد المصحف وكيسه ، وقال الاوزاعي يحرق سرجه واكافه

ثلاثاً قال نعم قال « فما منعك ان تحبي به » فاعتذر فقال « كن أنت تحبي به يوم القيامة فلن أقبله منك » رواه ابو داود ولان احراق المتاع اضاءة له وقد نهى النبي ﷺ عن اضاءة المال

ولنا ما روى صالح بن محمد بن زائدة قال دخلت مع مسلمة أرض الروم فاتي برجل قد غل فسأل سالماً عنه فقل سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه » قال فوجدنا في متاعه مصحفاً فسأل سالماً عنه فقال بعه وتصدق بثمانه رواه سعيد وابو داود والترمذ وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغال رواه ابو داود فاما حديثهم فلا حجة لهم فيه فان الرجل لم يعترف انه أخذ ما أخذ على سبيل الغلول ولا أخذه لنفسه وإنما توالى في المحبي به وليس الخلاف فيه ولان الرجل جاء به من عند نفسه تائباً معترداً والتوبة تجب ما قبلها وأما النهي عن اضاءة المال فانما نهى عنه إذا لم يكن فيه مصالحة فاما إذا كان فيه مصلحة فلا بأس ولا يعد تضييعاً كاللقاء المتاع في البحر عند خوف الفرق وقطع يد العبد السارق مع ان المال لا تنكاد المصلحة تحصل به إلا بذهابه فأكله إتلافه وإيقافه اذها به ولا يعد شيء من ذلك تضييعاً ولا إفساداً ولا ينهى عنه . إذا ثبت ذلك فان السلاح لا يحرق لانه يحتاج إليه في القتال ولا نفقته لانه مما لا يحرق عادة ولا يحرق المصحف لحرمة ولما ذكرنا من حديث سالم فيه فعلي هذا يحتمل ان يباع ويتصدق بثمانه لما ذكرنا

ولنا انه ملبوس حيوان فلا يحرق كثياب الغل ، ولا تحرق ثياب الغل التي عليه لانه لا يجوز تركه عرياناً ولا ماغل لانه من غنيمة المسلمين قيل لاحد فلذي اصاب في الغلول اي شيء يصنع به ؟ قال يرفع الى المغنم . كذلك قال الاوزاعي ولا سلاحه لانه يحتاج اليه للقتال ولا نفقته لان ذلك مما لا يحرق عادة وجميع ذلك أو ما أبقت النار من حديد او غيره فهو لصاحبه لان ملكه كان ثابتاً عليه ولم يوجد ما يزيله وإنما عوقب بإحراق متاعه فما لم يحرق يبقى على ما كان ، ويحتمل ان يباع المصحف ويتصدق به لقول سالم فيه ، وإن كان معه شيء من كتب الحديث او العلم فينبغي ان لا تحرق أيضاً لان نفع ذلك يعود إلى الدين ، وليس المقصود الاضرار به في دينه وإنما المقصد الاضرار به في شيء من دنياه

(فصل) وان لم يحرق رحله حتى استحدث متاعاً آخر او رجع إلى بلده أحرق ما كان معه حال الغلول نص عليه احمد في الذي يرجع إلى بلده . قال ينبغي أن يحرق ما كان معه في ارض العدو ، وان مات قبل إحراق رحله لم يحرق نص عليه احمد لانها عقوبة فتسقط بالموت كالحدود ولانه بالموت انتقل إلى ورثته فأحرقه عقوبة لغير الجاني ، وإن باع متاعه او وهبه احتمل أن لا يحرق لانه صار لغيره أشبه ما لو انتقل عنه بالموت ، واحتمل ان ينقض البيع والهبة ويحرق لانه تعلق به حق سابق على البيع والهبة فوجب تقديمه كالفصاص في حق الجاني

من حديث سالم ويحتمل ان يكون له كالحيوان والسلاح وكذلك الحيوان لا يحرق لنهي النبي ﷺ ان يعذب بالنار إلا ربها ولحرمة الحيوان في نفسه ولانه لا يدخل في اسم المتاع المأمور بإحراقه وهذا لا خلاف فيه ولا تحرق آلة الدابة أيضاً نص عليه احمد لانه يحتاج اليها للاتفاف بها ولانها تابعة لما لا يحرق أشبه جلد المصحف وكيسه وقال الاوزاعي يحرق سرجه وكافه

ولنا انه ملبوس حيوان فلا يحرق كثياب الغل فإنه لا تحرق ثيابه التي عليه لانه لا يجوز ان يترك عرياناً ولا يحرق ماغل لانه من غنيمة المسلمين قيل لاحد فلذي اصاب في الغلول اي شيء يصنع به قال يرفع إلى المغنم وكذلك قال الاوزاعي وجميع ما لا يحرق وما أبقت النار من حديد او غيره فهو لصاحبه لان ملكه كان ثابتاً عليه ولم يوجد ما يلزمه وإنما عوقب بإحراق متاعه فما لم يحترق يبقى على ما كان ، وان كان معه شيء من كتب العلم والحديث فينبغي ان لا يحرق أيضاً لان نفع ذلك يعود إلى الدين وليس المقصود الاضرار به في دينه وإنما المقصد الاضرار به في بعض دنياه

(فصل) فان لم يحرق رحله حتى استحدث متاعاً آخر او رجع إلى بلده أحرق ما كان معه حال الغلول ، نص عليه احمد في الذي يرجع إلى بلده قال ينبغي أن يحرق ما كان معه في أرض العا و فان مات قبل إحراق رحله لم يحرق نص عليه لانه عقوبة فيسقط بالموت كالحدود ولانه بالموت انتقل إلى ورثته وإحراقه عقوبة لغير الجاني

(فصل) وإن كان الغال صبيًا لم يحرق متاعه لونه قال الاوزاعي لان الاحراق عقوبة وليس هو من أهلها فأشبهه الحد، وإن كان عبدًا لم يحرق متاعه لانه لسيدته فلا يعاقب سيده بجناية عبده، وإن استهلك ما غله فهو في رقبته لانه من جنائته، وإن غلت امرأة أو ذمي أحرق متاعها لانها من أهل العقوبة، ولذلك يقطعان في السرقة ويحدان في الزنا وغيره وإن أنكر الغلول وذكر انه ابتاع ما بيده لم يحرق متاعه حتى يثبت غلوله ببينة أو إقرار لانه عقوبة به فلا يجب قبل ثبوته بذلك كالحد ولا يقبل في بيئته إلا عدلان لذلك

(فصل) ولا يحرم الغال سهمه وقل أبو بكر في ذلك روايتان (احدهما) يحرم سهمه لانه قد جاء في الحديث يحرم سهمه فإن صح فالحكم له وقال الاوزاعي في الصبي يغل يحرم سهمه ولا يحرق متاعه ولنا ان سبب الاستحقاق موجود فيستحق كما لو لم يعلم ولم يثبت حرمان سهمه في خبر ولا قياس فيبقى بحاله ولا يحرق سهمه لانه ليس من رحله

(فصل) إذا تاب الغال قبل القسمة رد ما أخذه في المقسم بغير خلاف لانه حق تعين رده إلى أهله فإن تاب بعد القسمة فمقتضى المذهب ان يؤدي خمسه إلى الامام ويتصدق بالباقي وهذا قول الحسن والزهري ومالك والاوزاعي والثوري والليث

وان باع متاعه أو وهبه احتمل أن لا يحرق لانه صار لغيره أشبه انتقاله بالموت واحتمل أن ينقض البيع والهبة ويحرق لانه تعاق به حق سابق على البيع والهبة فوجب تقديمه كالتقصا في حق الجاني (فصل) وان كان الغال صبيًا لم يحرق متاعه وبه قال الاوزاعي لان الاحراق عقوبة وليس هو من أهلها فأشبهه الحد، وان كان عبدًا لم يحرق متاعه لانه لسيدته فلا يعاقب سيده بجناية عبده، وان استهلك ما غله فهو في رقبته لانه من جنائته

وان غلت المرأة أو ذمي أحرق متاعها لانها من أهل العقوبة ولذلك يقطعان في السرقة ويحدان في الزنا، وان أنكر الغلول وذكر انه ابتاع ما بيده لم يحرق متاعه حتى يثبت غلوله ببينة أو إقرار لانه عقوبة فلا يجب قبل ثبوته بذلك كالحد ولا يقبل في بيئته إلا عدلان لذلك

(فصل) ولا يحرم الغال سهمه، وقال أبو بكر في ذلك روايتان (احدهما) يحرم سهمه لانه قد جاء في الحديث يحرم سهمه فإن صح فالحكم له، وقال الاوزاعي في الصبي يغل يحرم سهمه ولا يحرق متاعه ولنا ان سبب الاستحقاق موجود فيستحق كما لو لم يغل ولم يثبت حرمان سهمه في خبر ولا يدل عليه قياس فيبقى بحاله ولا يحرق سهمه لانه ليس من رحله

(فصل) إذا تاب الغال قبل القسمة رد ما أخذه في المقسم بغير خلاف لانه حق تعين رده إلى أهله فإن تاب بعد القسمة فمقتضى المذهب أن يؤدي خمسه إلى الامام ويتصدق بالباقي وهذا قول

ورى سعيد بن منصور عن عبد الله بن المبارك عن صفوان بن عمرو عن حوشب بن سيف قال غزا الناس الروم وعليهم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ففعل رجل مائة دينار فلما قسمت الغنيمة وتفرق الناس ندم فأتى عبد الرحمن فقال قد غللت مائة دينار فاقبضها قال قد تفرق الناس فإن أقبضها منك حتى توفي الله بها يوم القيامة فأتى معاوية فذكر ذلك له فقال له مثل ذلك فخرج وهو يبكي فربعه الله بن الشاعر السكسكي فقال ما يبكيك ؟ فآخبره فقال إن الله وأنا إليه راجعون أمطيعي أنت يا عبد الله ؟ قال نعم قال فانطلق إلى معاوية فقل له خذ مني خمسك فاعطه عشرين ديناراً وانظر إلى الثمانين الباقية فتصدق بها عن ذلك الجيش فإن الله تعالى يعلم أسماءهم ومكانهم وإن الله يقبل التوبة عن عباده فقال معاوية أحسن والله لأن أكون أنا أفتيته بهذا أحب إلي من أن يكون لي مثل كل شيء امتلكت ، وعن ابن مسعود أنه رأى أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه ، وقال الشافعي لا أعرف للصدقة وجهاً ، وقد جاء في حديث الغال أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا أقبله منك حتى تجيء به يوم القيامة »

ولنا قول من ذكرنا من الصحابة ومن بعدهم ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً ولأن تركه تضییع له وتعذيل لمنفعته التي خلق لها ولا يتخفف به شيء من أهم الغال وفي الصدقة نفع لمن يصل إليه من المساكين وما يحصل من أجر الصدقة يصل إلى صاحبه فيذهب به الأثم عن الغال فيكون أولى

الحسن والزهري ومالك والاوزاعي والثوري والليث. وقال الشافعي لا أعرف للصدقة وجهاً ، وحديث الغال أن النبي ﷺ قال له « لا أقبله منك حتى تجيء به إلى يوم القيامة »

ولنا ما روى سعيد بن منصور عن عبد الله بن المبارك عن صفوان بن عمرو عن حوشب بن سيف قال غزا الناس الروم وعليهم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ففعل رجل مائة دينار فلما قسمت الغنيمة وتفرق الناس ندم فأتى عبد الرحمن فقال قد غللت مائة دينار فامضها فقال قد تفرق الناس فإن أقبضها منك حتى توفي الله بها يوم القيامة ، فأتى معاوية فذكر ذلك له فقال له مثل ذلك فخرج وهو يبكي فربعه الله بن الشاعر السكسكي فقال ما يبكيك ؟ فآخبره فقال إن الله وأنا إليه راجعون أمطيعي أنت يا عبد الله ؟ قال نعم قال فانطلق إلى معاوية فقل له خذ مني خمسك فاعطه عشرين ديناراً وانظر إلى الثمانين الباقية فتصدق بها عن ذلك الجيش فإن الله تعالى يعلم أسماءهم ومكانهم وإن الله يقبل التوبة عن عباده ، فقال معاوية : أحسن والله لأن أكون أنا أفتيته بهذا أحب إلي من أن يكون لي مثل كل شيء امتلكت

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه فقد قال به ابن مسعود ومعاوية ومن بعدهم ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فيكون إجماعاً ، ولأن تركه تضییع له وتعذيل لمنفعته التي خلق لها ولا يتخفف به شيء من أهم الغال ، وفي الصدقة نفع لمن يصل إليه من

(مسئلة) قال (ولا يقيم الحد على مسلم في أرض العدو)

وجملته أن من أتى حداً من الغزاة أو ما يوجب قصاصاً في أرض الحرب لم يبق عليه حتى يقتل فيقام عليه حده. وبهذا قال الأزهري وإسحاق وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر يقيم الحد في كل موضع لأن أمر الله تعالى بأقامته مطلق في كل مكان وزمان إلا أن الشافعي قال إذا لم يكن أمير الجيش الإمام أو أمير إقليم فليس له إقامة الحد ويؤخر حتى يأتي الإمام لأن إقامة الحدود دالية وكذلك إن كان بالمسلمين حاجة إلى الحدود أو قوة به أو شغل عنه آخر ، وقال أبو حنيفة لا حد ولا قصاص في دار الحرب ولا إذا رجع

ولنا على وجوب الحد أمر الله تعالى ورسوله به وعلى تأخير ما روى بشر بن أبان أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق بختية فقال : لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تقطع الأيدي في الغزاة » لقطعتك أخرجه أبو داود وغيره ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم وروى سعيد في سننه بإسناده عن الأخصوص بن حكيم عن أبيه أن عمر كتب إلى الناس أن لا يجلدن

المساكين ، وما يجهل من أجر الصدقة يصل إلى صاحبه فيذهب به الاثم عن الغال فيكون أولى **مسئلة** (وما أخذ من الفدية أو أهده الكفار إلى أمير الجيش أو بعض قواده فهو غنيمة) ما أخذ من فدية الأسارى فهو غنيمة ، لا نعلم فيه خلافاً فإن النبي ﷺ قسم فداء أسارى بدر بين الغانمين ولأنه مال حصل بقوة الجيش أشبه الخيل والسلاح وأما الهدية للإمام والقواد فإن كان في حال الغزو فهي غنيمة رهكذا ذكر أبو الخطاب لأن الظاهر أنه لا يفعل ذلك إلا خوفاً من المسلمين فظاهر هذا يدل على أن ما أهدي لأحد الرعية فهو له ، وقال القاضي هو غنيمة لما ذكرنا ، وإن كانت الهدية من دار الحرب إلى دار الإسلام فهي لمن أهديت له سواء كان الإمام أو غيره لأن النبي ﷺ قبل هدية المقوقس فكانت له دون غيره ، وهذا قول الشافعي ومحمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة هو للمهدي له بكل حال لأنه خسر بها أشبه ما إذا كان في دار الإسلام ، وحكي ذلك رواية عن أحمد

ولنا أنه أخذ ذلك بظهر الجيش أشبه ما لو خذه قهراً ولأنه إذا أهدي إلى الإمام أو أمير فالظاهر أنه يداري عن نفسه به فاشبه ما أخذ منه قهراً ، وأما الهدية لأحد المسلمين فلا يقصد بها ذلك في الظاهر لعدم الخوف منه فيكون كما لو أهدي إليه إلى دار الإسلام ، ويحتمل أن ينظر فإن كانت بينهما مهادنة قبل ذلك فله ما أهدي إليه . وإن تجدد ذلك بالدخول إلى دارهم فهو للمسلمين كقولنا في الهدية إلى القاضي

أمير جيش ولا سريه ولا رجلا من المسلمين حدا وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا لثلاثا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار وعن أبي الدرداء مثل ذلك وعن علقمة قال كنا في جيش في أرض الروم ومعنا حذيفة بن اليمان وعائنا الوليد بن عقبة فشرب الخمر فأردنا أن نجده فقال حذيفة آخذون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعوا فيكم وآتي سعد بأبي محجن يوم القادسية وقد شرب الخمر فامر به إلى القيد فلما انتقى الناس قال أبو محجن

كفى حزنا أن تطارد الخيل بالقنا وأترك مشدوداً على وذكيا

وقال لابنة حصيفة امرأة سعد اطلقيني ولك الله خلي ان سلمني الله ان أرجع حتى اضع رجلي في القيد فان قتلت استرحتم مني قل فخلته حين انتقى الناس وكانت بسعد جراحة فلم يخرج يومئذ إلى الناس قال وصعدوا به فوق العذيب ينظر إلى الناس واستعمل على الخيل خالد بن عرفطة فوثب أبو محجن على فرس لسعد يقال لها البلقاء ثم اخذ رمحاً ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو ولا هزمهم وجعل الناس يقولون هذا ملك لما يرونه يصنع وجعل سعد يقول الضرب ضرب البلقاء والطعن طعن أبي محجن وأبو محجن في القيد فلما هزم العدو رجع أبو محجن حتى وضع رجله في القيد فآخبرت ابنة حصيفة سعداً بما كان من أمره فقال سعد لا والله لأضرب اليوم رجلاً ابلى الله المسلمين بما بلام فخلى سبيله فقال أبو محجن قد كنت أشربها إذ يقام علي الحد واطهر منها فاما اذا بهرجتني فوالله لا أشربها أبداً وهذا اتفاق لم يظهر خلافه فاما إذا رجع فانه يقام الحد عليه لعموم الآيات والاخبار وانما أخر لعارض

(باب حكم الارضين المغنومة)

وهي على ثلاثة أضرب (أحدها) ما فتح عنوة وهي ما أجلي عنها أهلها بالسيف فيخبر الامام بين قسمها ووقفها للمسلمين ويضرب عاينها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي في يده يكون أجره لها . وعنه تصوير وقفاً بنفس الاستيلاء وعنه تقسم بين الغانمين

الارضون المغنومة تنقسم قسمين عنوة وصلح (فالعنوة) ما أجلي عنها أهلها بالسيف وهي نوعان (أحدهما) ما فتح ولم يقسم بين الغانمين فتصير وقفاً للمسلمين يضرب عاينها خراج معلوم يؤخذ منها في كل عام يكون أجره لها وتقرب أيدي أربابها مادامو يؤدون خراجها مسلمين كانوا أو من أهل الذمة لا يسقط خراجها باسلام أربابها ولا بانتقالها إلى مسلم لأنه بمنزلة اجرتها ولم نعلم ان شيئاً مما فتح عنوة قسم بين الغانمين الا خير فان النبي ﷺ قسم نصفها فصار لأهله لاخراج عليه وسائر ما فتح عنوة مما فتحه عمر رضي الله عنه ومن بعده كارض الشام والعراق ومصر وغيرها لم يقسم منه شيء فروى أبو عبيد في كتاب الاول ان عمر رضي الله عنه قدم الحجابة فأراد قسم الارض بين المسلمين فقال له معاذ رضي الله عنه والله اذا ليكونن ما تركه انك ان قسمتها اليوم صار الربع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد والمرأة ثم يأتي من بعدهم قوم يهدون من الاسلام

كما يؤجر لمرض أو شغل فإذا زال العارض أقيم الحد لو جرد مقتضيه وانتفاء معارضه . ولهذا قال عمر حتى يقطع الدرب فلا
(فصل) وتقام الحدود في الثغور بغير خلاف لعلمه لأنها من بلاد الاسلام والحاجة داعية الى زجر أهلها كالخارجة الى زجر غيرهم وقد كتب عمر الى أبي عبيدة أن يجلد من شرب الخمر ثمانين وهو بالشام وهو من الثغور .

(مسئلة) قال (إذا فتح حصن لم يقتل من لم يحتل أو بذت أو يبلغ خمس عشرة سنة)

وجملة ذلك ان الامام إذا ظفر بالكفار لم يحز ان يقتل صبياً لم يبلغ بغير خلاف وقد روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان متفق عليه ولان الصبي يصير قريباً بنفس السبي ففي قتله إتلاف المال وإذا سبي منفرداً صار مسلماً فاتلافه إتلاف من يمكن جعله مسلماً والبلوغ يحصل باحد اسباب ثلاثة

(أحدها) الاحتلام وهو خروج المني من ذكر الرجل أو قبل الانثى في بقعة أو منام وهذا لا خلاف فيه وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين مالكت أيمنكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم)

الاسلام مسداهم لا يجدون شيئاً فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم فصار عمر الى قول معاذ وروى أيضاً قال قال : الماجشون قل بلال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في اقترى التي افتتحوها عنوة أقسمها بيننا وخذ خمسها فقال عمر لا هذا عن المال ولكني أجبه فيثا يجري عليهم وعلى المسلمين فقال بلال وأصحابه أقسمها بيننا فقال عمر اللهم اكفني بلالا وذويه قال فما جاء الحول وفيهم عين تعارف وروى باسناده عن سفيان بن وهب الخولاني قال لما افتتح عمرو بن العاص مصر قال الزبير يا عمرو بن العاص أقسمها فقال عمرو لا أقسمها فقال الزبير لتقسمها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير فقال عمرو لا أقسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين فكتب الى عمر فكتب اليه دعها حتى يغزو منها جبل الحبلة ذل القاضي ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اخيه من الصحابة انه قسم ارضا عنوة الا خير

(فصل) قال أحمد ومن يقوم على أرض الصلح وأرض العنوة ؟ ومن أين هي ؟ وإلى أين هي ؟ وقال أرض الشام عنوة الا حصص وموضعا آخر وقال مادون النهر صلح وما وراءه عنوة وقال فتح المسلمون السواد عنوة إلا ما كان منه صلح وهي أرض الحيرة وأرض بانيقيا وقال أرض الري خلعتوا في أمرها فأما ما فتح عنوة فمن نهاوند وطبرستان خراج وقال أبو عبيد أرض الشام عنوة ما خلا مدنها فانها فتحت صلحا إلا قيسارية افتتحت عنوة وأرض السواد والجبل ونهاوند والاهواز ومصر والمغرب وقال موسى بن علي بن رباح عن أبيه: المغرب كله عنوة فأما أرض الصلح فأرض هجر والبحرين

ثلاث مرات ثم قال (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) وقال النبي ﷺ « لا يتم بعدا احتلام » وقال لمعاذ « خذ من كل حالم ديناراً » رواهما ابوداود (الثاني) إنبات الشعر الحشن حول القبل وهو علامة على البلوغ بدليل ما روى عطية القرظي قال كنت من سبي قريظة فكانوا ينظرون فمن أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكنت فيمن لم ينبت أخرجه الأثرم والترمذي

وقال هذا حديث حسن صحيح وعن كثير بن السائب قال حدثني ابناء قريظة أنهم عرضوا على النبي ﷺ فمن كان منهم محتماً أو نبتت عانته قتل ومن لا ترك أخرجه الأثرم وعن أسلم مولى عمر ان عمر كان يكتب الى أمراء الاجناد ان لا يقتلوا الا من جرت عليه المواسي ولا يأخذوا الجزية الا ممن جرت عليه المواسي ، وحكي عن الشافعي ان هذا بلوغ في حق الكفار لانه لا يمكن الرجوع الى قولهم في الاحتلام وعدد السنين وليس بعلامة عليه في حق المسلمين لا مكان ذلك فيهم ولنا قول ابي نضرة وعقبة بن عامر حين اختلف في بلوغ تميم بن قرغ المهري انظروا فان كان قد اشعر فاقسموا له فنظر اليه بعض القوم فاذا هو قد أنبت فقسموا له ولم يظهر خلاف هذا فنكان اجماعاً، ولانه علم على البلوغ في حق الكافر فكان علماً عليه في حق المسلم كالعلمين الآخرين ولانه أمر يلزم البلوغ غالباً فكان علماً عليه كالاحتلام ، وقولهم انه يتعذر في حق الكافر معرفة

وأيلة ودومة الجندل وأذرح فهذه القرى التي أدت إلى رسول الله ﷺ الجزية ومدن الشام ما خلا أرضها الاقيسارية وبلاد الجزيرة كلها وبلاد خراسان كلها أو أكثرها صلح وكل موضع فتح عنوة فانه وقف على المسلمين

(النوع الثاني) ما استأنف المسلمون فتحه عنوة ففيه ثلاث روايات

(احداها) أن الامام مخير بين قسمها على الغنمين وبين وقفها على جميع المسلمين ويضرب عليها خراجاً مستمراً على ما ذكرنا هذا ظاهر المذهب لان كلا الامرين قد ثبت فيه حجة عن النبي ﷺ فان رسول الله ﷺ قسم نصف خير ووقف نصفها لنوابه ووقف عمو الشام والعراق ومصر وسائر ما فتحه وأقره على ذلك علماء الصحابة وأشاروا عليه به ، وكذلك من بعده من الخلفاء ولم نعلم ان أحداً منهم قسم شيئاً من الارض التي افتتحوها

(واثنانية) انها تصير وقفا بنفس الاستيلاء عليها لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم عليه وقسمة النبي ﷺ خير كانت في بدء الاسلام وشدة الحاجة وكانت المصلحة فيه وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الارض فكان هو الواجب (واثنالثة) ان الواجب قسمها وهو قول مالك وأبي ثور لان النبي ﷺ فعل ذلك وفعله أولى من فعل غيره مع عمرم قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة يفيهم من ذلك ان أربعة اخماسها للغانمين

الاحتلام والسنة قلنا لا تعتذر معرفة السن في الذي النأىء بين السامين ثم تعتذر المعرفة لا يوجب
جمل ما ليس بعلامة علامة كغير الانبات

(ائالث) بلوغ خمس عشرة سنة لما زوى ابن عمر قل : عرضت على النبي ﷺ وانا ابن
أربع عشرة سنة فلم يجزني في ائقال وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة فاجازني في المائالة قال نافع
فحدثت عمر بن عبد العزيز بهذا الحديث فقال هذا فصل ما بين الرجال وبين العالمان . متفق عليه وهذه
العلامات ائالاث في حق الذكر والانثى وتزيد الانثى بعلامتين الحيض والحمل فن لم يوجد فيه علامة
منهن فهو صبي يحرم قتله

(فصل) ولا تقتل امرأة ولا شيخاً فان وبذلك قال مالك وأصحاب الرأي ، ووي ذلك عن
ابي بكر الصديق ومجاهد . وروي عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تعتدوا) يقول لا تقتلوا النساء
والصبيان والشيخ الكبير

وقال الشافعي في أحد قوليه وابن المنذر يجوز قتل الشيوخ لقول النبي صلى الله عليه وسلم
« اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح
ولان الله تعالى قال (فاقتلوا المشركين) وهذا عام يتناول بعمومه الشيوخ ، وقال ابن المنذر :
لا أعرف حجة في ترك قتل الشيوخ يستثنى بها من عموم قوله (فاقتلوا المشركين) ولأنه كافر
لانفع في حياته فيقتل كالشاب

(والرواية الاولى) أولى لما ذكرنا من فعل النبي ﷺ ولان عمر رضي الله عنه قال لولا آخر
الناس لفسمت الارض كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فقد وقف الارض مع علمه بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على ان فعله ذلك لم يكن متعينا كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد وقف
نصف خيبر ولو كانت للغائمين لم يكن له وقفها ، قال ابو عبيد تواترت الاخبار في افتتاح الارض عنوة
بهذين الحكمين ، حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر حين قسمها ، وبه اشار بلال واصحابه على
عمر في ارض الشام والزيبر في ارض مصر وحكم عمر في ارض السواد وغيره حين وقفه ، وبه اشار
علي ومعاذ على عمر وليس فعل النبي صلى الله عليه وسلم رادا لفعل عمر لان كل واحد منهما اتبع آية
محكمة قل الله تعالى (واعلموا أنما غنمتم منه شيء فان لله خمسة وقال ما فاء الله على رسوله من اهل القرى)
الآية فكان كل واحد من الامرين جائزا والنظر في ذلك الى الامام فما رأى منه ذلك فعليه وهذا
قول الثوري وأبي عبيد . إذا ثبت هذا فان التخيير المفوض الى الامام تخيير مصلحة لا تخيير تشهي
فيلزمه فعل ما يرى فيه المصلحة لا يجوز له العدول عنه كالخيرة في الأسري بين القتل والاسترقاق والمن
والفداء ولا يحتاج الى النطق بالوقف بل تركه لها من غير قسمة وقف لها كما كان قسمتها بين الغائمين
لا يرجع معه الى لفظ ولان عمر وغيره لم ينقل عنهم في وقف الارض لفظ بالوقف ولان معنى وقفها

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا امرأة » رواه ابو داود في سننه .

وروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه وصى يزيد حين وجهه إلى الشام فقال: لا تقتل صبيّاً ولا امرأة ولا هرماً وعن عمر انه وصى سلمة بن قيس فقال : لا تقتلوا امرأة ولا صبيّاً ولا شيخاً هما رواهما سعيد ، ولانه ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمرأة . وقد أوما النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه العلة في المرأة فقال « ما بال هذه قتلت وهي لا تقاتل والآية مخصوصة بما روينا ولانه قد خرج من عمومها المرأة والشيخ إلهم في معناه فتتيسر عليها : وأما حديثهم فأراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال أو معونة عليه برأي أو تدبير جمعاً بين الأحاديث ولأن أحاديثها خاصة في الهرم وحديثهم عام في الشيوخ كلهم والخاص يقدم على العام وقياسهم ينتقض بالمعجز التي لا نفع فيها

(فصل) ولا يقتل زمن ولا أعنى ولا راهب والخلاف فيهم وكما الخلاف في الشيخ وحجتهم ههنا حجتهم فيه

ولنا في الزمن والأعنى انهما ليسا من أهل القتال فاشبهها المرأة وفي الراهب مروي في حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال وسددون على أقوام في الصوامع قد حبسوا أنفسهم فيها فدعهم حتى يميتهم الله على ضلالتهم ولا ننهم لا يقاتلون تديناً فاشبهوا من لا يقدر على القتال

هاهنا أنها باقية لجميع المسلمين يؤخذ خراجها يصرف في مصالحهم ولا يخس أحد بملك شيء منها وهذا حاصل بتركها

(فصل) وكما فعله النبي ﷺ من وقف وقسمه أو فعله الأئمة بعده فليس لأحد نتضه ولا تغييره وإنما الروايات فيما استؤنف فتحه على ما ذكرنا والذي قسم بين الغنائم ليس عليه خراج ، وكذلك ما أسلم أهل عليه كالدينة ونحوها فهي ملك لأربابها لهم التصرف فيها كيف شاؤا ، وكذلك ما صولح أهل على أن الأرض لهم كأرض اليمن والحيرة وبانقيا وما أحياء المسلمون كأرض البصرة كانت سبعة أحياء عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص

﴿ مسألة ﴾ (الضرب الثاني) ما جلا عنها أهلها خوفاً وفزعاً فهذه تصير وفقاً بنفس الظهور عليها لأن ذلك يتعين فيها لأنها ليست غنيمة فتقسم فكان حكمها حكم الفيء . يكون للمسلمين كلهم ، وعنه يكون حكمها حكم الغنوة قياساً عليها ، ففي هذا لا نصير وثقة حتى يقنض الإمام لأن الوقف لا يثبت بنفسه (الضرب الثالث) ما صولحوا عليه وهو قسيمان (أحدهما) أن يصالحهم على أن الأرض لنا ونقرها معهم بالخراج فهذه تصير وفقاً أيضاً حكمها حكم ما ذكرنا لأن النبي ﷺ فتح خيبر وصالح أهلها على أن يعبروا أرضها ولهم نصف ثمرتها فكانت للمسلمين دونهم ، وصالح بني النضير على أن يجلبهم من المدينة

(فصل) ولا يقتل العبيد وبه قال الشافعي لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أدركوا خالداً فرؤه أن لا يقتل ذرية، ولا عسيماً» وهم العبيد لانهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي فأشبهوا النساء والصبيان

(فصل) ومن قاتل ممن ذكرنا جميعهم جاز قتله لان النبي ﷺ قتل يوم قريظة امرأة ألفت راحاً على محمود بن سلمة، ومن كان من هؤلاء الرجل المذكورين ذا رأي يمين به في الحرب جاز قتله لان دريد بن الصمة قتل بـ م حنين وهو شيخ لا قتال فيه وكانوا خرجوا به معهم يقيمون به ويستعينون برأيه فلم ينكر النبي ﷺ قتله ولأن الرأي من أعظم المعونة في الحرب وقد جاء عن معاوية انه قول لمروان والاسود امددنا علياً بقيس بن سعد وبرأيه ومكايده فوالله لو انكما امددتماه بثانية آلاف مقاتل ما كان باغيظ لي من ذلك

﴿مسألة﴾ قال (ومن قاتل من هؤلاء النساء والمشايخ والرهبان في المركة قتل)

لانهم فيه خلافاً، وبهذا قال الاوزاعي واشوري والليث والشافعي وأبو ثور واصحاب الرأي وقد جاء عن ابن عباس قال مر النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال «من قتل هذه» قال رجل أنا يا رسول الله قال «ولم» قال نازعتني قائم سفي قال فسكت ولان النبي ﷺ وقف على امرأة مقتولة

ولهم ما أقلت الابل من المنفعة والاموال الا الحلقة يعني السلاح وكانت مما أفاء الله على رسوله (القسم الثاني) - ان يصالحهم على الارض لهم ويؤدون الينا خراجها معلوماً فهذه ملك لأربابها وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلوا سقط عنهم لان الخراج الذي ضرب عليها انما كان من أجل كفرهم فهو كالجزية على ردوسهم فاذا أسلموا سقط كما تسقط الجزية وتبقى الارض ملكاً لهم لا خراج عليها يتصرفون فيها كيف شاءوا بالبيع والهبة والرهن، وان انتقل - إلى مسلم فلا خراج عليه لما ذكرنا

﴿مسألة﴾ (ويقرون فيها بغير جزية) لانهم في غير دار الاسلام بخلاف التي قبلها

﴿مسألة﴾ (والرجع في الخراج والجزية إلى اجتهاد الامام في الزيادة والنقصان على قدر الطاقة

وعنه يرجع الى ما ضرب به عمر رضي الله عنه لا يزداد ولا ينقص وعنه تجوز الزيادة دون النقص)

ظاهر المذهب أن المرجع في الخراج إلى اجتهاد الامام وهو اختيار الخلال وعامة شيوخنا لانه أجره فلم يقدر بمقدار لا يختلف كما أجره المساكن وفيه رواية ثانية انه يرجع الى ما ضرب به عمر رضي الله عنه لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان اجتهاد عمر أولى من قول غيره كيف ولم ينكره أحد من الصحابة مع شهرته فكان اجماعاً؟ وعنه رواية ثالثة أن الزيادة تجوز دون النقص لما روى عمر بن ميمون انه سمع عمر يقول لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما هما الارض مال تداني فقال عثمان والله لو زدت عليهم فلا يجهدهم فدل على اباحة الزيادة ما لم يجهدهم وأما الجزية فتذكر في باب عقد الذمة ان شاء الله تعالى

فقال ما بالنا قتلت وهي لا تقاتل» وهذا يدل على أنه إنما نعى عن قتل المرأة إذا لم تقاتل ولأن هؤلاء إنما لم يقتلوا لانهم في المادة لا يقتلون

(فصل) فاما المريض فيقتل إذا كان ممن لو كان صحيحا قتل لأنه بمنزلة الاجهاز على الجريح الا أن يكون مأبوساً من برئه فيكون بمنزلة الزمن لا يقتل لأنه لا يخاف منه أن يصير إلى حال يقتل فيها .

(فصل) فاما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغي أن لا يقتل لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب . وقل الاوزاعي لا يقتل الحرث إذا علم انه ليس من المقاتلة وقال الشافعي يقتل الا ان يؤدي الجزية لدخوله في عموم المشركين واما قول عمرو ان أصحاب رسول الله ﷺ لم يقتلوه حين فتحوا البلاد ولانهم لا يقتلون فاشبهوا الشيوخ والرهبان .

(فصل) اذا حاصر الانام حصناً لزمته مصابرة ولا ينصرف عنه الا بخصلة من خصال خمس : (أحدها) أن يسلموا فيحرزوا بالاسلام دماءهم وأموالهم لقول النبي ﷺ «امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قولوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها» وان اسلموا بعد الفتح عصموا دماءهم دون أموالهم ويرقون

قال أحمد رضي الله عنه وأبو عبيد القاسم بن سلام : أعلى وأصح حديث في أرض السواد حديث عمرو بن ميمون ، يعني ان عمر رضي الله عنه وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً ، وقدر القفيز ثمانية ارطل يعني بالمكي ، نصف عايه أحمد واختاره اتقاضي فيكون ستة عشر رطلاً بالعراقي ، وقال أبو بكر قد قيل ان قدره ثلاثون رطلاً

وينبغي أن يكون من جنس ما تخرجه الأرض لانه روي عن عمر انه ضرب على الطعام درهماً وقفيز حنطة وعلى الشعير درهماً وقفيز شعير ويقاس عليه غيره من الحبوب . والجريب عشر قضبات في عشر قضبات والقصبة ستة أذرع بذراع عمر وهو ذراع وسط لأطول ذراع ولا أقصرها وقبضة وإبهام قائمة ، وما بين الشجر من بياض الأرض تبع لها ، فإن ظلم في خراجه لم يحسبه من العشر لانه ظلم فلم يحسب به من العشر كالغصب ، وعنه يحسبه من العشر لأن الأخذ لها واحد اختاره أبو بكر وقد اختلف عن عمر رضي الله عنه في قدر الخراج فروى أبو عبيد باسناده عن الشعبي ان عمر بعث ابن حنيف إلى السواد فضرب الخراج على جريب الشعير درهمين وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم وعلى جريب القصب وهو الرطبة ستة دراهم وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعلى جريب الزيتون اثني عشر درهماً ، هذا ذكره ابو الخطاب في كتاب الهداية وذكر بعده حديث عمرو بن ميمون الذي ذكرناه وهو أصح على ما ذكره أحمد وأبو عبيد

(الثانية) أن يبذلوا مالا على الوادعة فيجوز قبوله منهم سواء اعطوه جملة أو جعلوه خراجاً مستمراً يؤخذ منهم كل عام ، فإن كانوا ممن تقبل منهم الجزية فبذلوا لزمه قبولها منهم وحرم قتالهم لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وأن بذلوا مالا على غير وجه الجزية فرأى المصلحة في قبوله قبله ولا يلزمه قبوله إذا لم ير المصلحة فيه (الثالثة) أن يفتحه

(الرابعة) أن يرى المصلحة في الانصراف عنه إما لضعف في الإقامة وإما لليأس منه وإما للمصلحة ينتهزها تفوت بإقامته فينصرف عنه لما روي أن النبي ﷺ حاصر أهل الطائف فلم ينل منهم شيئاً فقال « أنا قافلون أن شاء الله تعالى غدا » فقال المسلمون أنرجع عنه ولم يفتحه؟ فقال رسول الله ﷺ « اغدوا على القتال » فغدوا عليه فاصابهم الجراح فقال لهم رسول الله ﷺ « أنا قافلون غدا فاعجبهم » فقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم متفقاً عليه

(الخامسة) أن ينزلوا على حاكم فيجوز لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما حاصر بني قريظة رضوا بأن ينزلوا على حاكم سعد بن معاذ فأجابهم إلى ذلك والكلام فيه في فصلين (أحدهما) صفة الحاكم (والثاني) صفة الحكم فيعتبر فيه سبعة شروط أن يكون الحاكم حراً مسلماً عاقلاً بالغاً ذكراً عدلاً فقيهاً كما يشترط في حاكم المسلمين ويجوز أن يكون أعمى لأن عدم البصر لا يضر في مسئلتنا لأن المقصود رأيه

﴿مسئلة﴾ (وما لا يناله الماء مما لا يمكن زرعه فلا خراج عليه)

لأن الخراج أجرة الأرض وبما لا منفعة فيه لا أجرة له ، وعنه يجب فيه الخراج إذا كان على صفة يمكن إحياءه ليحييه من هو في يده أو يرفع يده عنه فيحييه غيره وينتفع به

﴿مسئلة﴾ (فإن أمكن زراعته عاماً بعد عام وجب نصف خراجه في كل عام) لأن نفع هذه الأرض على النصف فكذلك الخراج لكونه في مقابلة النفع

﴿مسئلة﴾ (ويجب الخراج على المالك دون المستأجر) لأنه يجب على ربة الأرض فكان على مالكها كما تجب الفطرة على مالك العبد وعنه أنه على المستأجر كالمشتر والاول اصح

﴿مسئلة﴾ (والخراج كالدين يحبس به المورس وينظر الميسر) لأنه أجرة أشبه أجرة المساكن

﴿مسئلة﴾ (ومن عجز عن عمارة أرضه أجبر على اجارتها أو رفع يده عنها)

من كانت في يده أرض فهو أحق بها بالخراج كاللستأجر وتنتقل إلى وارثه بعده على الوجه الذي كانت في يدموروثه فإن آثر بها أحداً صار الثاني أحق بها ، فإن عجز من هي في يده عن عمارتها

ومعرفة المصلحة في احد اقسام الحكم ولا يضر عدم البصر فيه بخلاف القضاء فانه لا يستغني عن البصر ليعرف المدعي من المدعى عليه والشاهد من المشهود له والمشهود عليه والمقر له من المقر ويعتبر من الفقه ههنا ما يتعلق بهذا الحكم مما يجوز فيه ويعتبر له ونحو ذلك ولا يعتبر فقهه في جميع الاحكام التي لا تتعلق له بهذا ولهذا حكم سعد بن معاذ ولم يثبت انه كان عالماً بجميع الاحكام ، إذا حكمه وارجلين جاز ويكون الحكم ما اتفقا عليه ، وان جعلوا الحكم الى رجل يعينه الامام جاز لانه لا يختار الامن يصلح وان نزلوا على حكم رجل منهم أو جعلوا التمين اليهم لم يجز لانهم ربما اختاروا من لا يصلح وإن عينوا رجلاً يصلح فرضيه الامام جاز لان بني قريظة رضوا بحكم سعد بن معاذ وعينوه فرضيه النبي صلى الله عليه وسلم وأجاز حكمه وقول لقد حكمت فيهم بحكم الله وإن مات من اتفقوا عليه فاتفقوا على غيره ممن يصلح قام مقامه ، وإن لم يتفقوا على من يقوم مقامه أو طالبوا حكماً لا يصالح ردوا إلى مأمئهم وكانوا على الحصار حتى يتفقوا وكذلك إن رضوا باثنين فمات أحدهما فتفقوا على من يقوم مقامه جاز وإلا ردوا إلى مأمئهم ، وكذلك إن رضوا بتحكيم من لم تجتمع الشرائط فيه ووافقهم الامام عليه ثم بان انه لا يصلح لم يحكم وبردوا إلى مأمئهم كما كانوا

(وأما صفة الحكم) فإن حكم أن تقتل مقاتلتهم وتسبي ذرائعهم نفذ حكمه لان سعد بن معاذ حكم في بني قريظة بذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة» وإن حكم بالمن على المقاتلة وسبي الذرية فقال القاضي يلزم حكمه وهو مذهب الشافعي لان الحكم اليه فيما يرى المصلحة فيه فكان له المن كالامام في الاسير

وأداء خراجها أجبر على رفع يده عنها باجازه أو غيرها ويدفعها الى من يعمرها ويقوم بخراجها لان الارض للمسلمين فلا يجوز تعطيلها عليهم

(فصل) ويكره للمسلم أن يشتري من ارض الظلم اج الزارع لان في الخراج معنى الذلة وبهذا وردت الاخبار عن عمر رضي الله عنه وذيره ومعنى الشراء ههنا ان يتقبل الارض بما عليها من خراجها لان شراء هذه الارض غير جائز أو يكون على الرواية التي اجازت شراءها لكونه استنقاذاً لها فهو كاستنقاذ الاسير (فصل) ويجوز لصاحب الارض ان يرشو العامل ليدفع عنه الظلم في خراجه لانه يتوصل بماله إلى كف اليد العادية عنه ولا يجوز له ذلك ليدفع له شيئاً من خراجه لانه رشوة لا بطلان حق فخرمت على الآخذ والمطري كرشوة الحاكم ليحكم له بغير الحق

﴿مسئلة﴾ (وان رأى الامام المصلحة في اسقاط الخراج أو تخفيفه عن انسان جاز لانه فيء فكان النظر فيه الى الامام)

ولانه لو أخذ الخراج وصار في يده جاز له ان يخص به شخصاً إذا رأى المصلحة فيه فجاز له تركه بطريق الاولى

واختار أبو الخطاب أن حكمه لا يلزم لأن عليه أن يحكم بما فيه الحظ ولا حظ للمسلمين في المن ، وإن حكم بالمن على الذرية فينبغي أن لا يجوز لأن الامام لا يملك المن على الذرية إذا سبوا فكذلك الحاكم ويحتمل الجواز لأن هؤلاء لم يتعين السبي فيهم بخلاف من سبى فإنه يصير رقيقاً بنفس الدي ، وإن حكم عليهم بالفداء جاز لأن الامام مخير في الاسرى بين القتل والفداء والاسترقاق والمن فكذلك الحاكم وإن حكم عليهم باعطاء الجزية لم يلزم حكمه لأن عقد الذمة عقد معاوضة فلا يثبت إلا بالتراضي ولذلك لا يملك الامام اجبار الاسير على اعطاء الجزية ، وإن حكم بالقتل والسبي جاز للامام المن على بعضهم لأن ثابت بن قيس سأل في الزبير بن باطا من قريظة وماله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابوه بخالف المال الغنيمة إذا حازه المسلمون لأن ملكهم استقر عليه ، وإن أسلموا قبل الحكم عليهم عصموا دماءهم وأموالهم لأنهم أسلموا وهم أحرار وأموالهم لهم فلم يجز استرقاقهم بخلاف الاسير فإن الاسير قد ثبتت اليد عليه كما ثبتت على الذرية ولذلك جاز استرقاقه ، وإن أسلموا بعد الحكم عليهم نظرت فإن كان قد حكم عليهم بالقتل سقط لأن من أسلم فقد عصم دمه ولم يجز استرقاقهم لأنهم أسلموا قبل استرقاقهم قال أبو الخطاب ويحتمل جواز استرقاقهم كما لو أسلموا بعد الاسر ويكون المال على ما حكم فيه ، وإن حكم بان ادال للمسلمين كان غنيمة لأنهم أخذوه بالقهر والحصر

باب الفبيء

وهو ما أخذ من مال المشركين بغير قتال كالجزية والخراج والعشر وما تركوه فزعا وخمس الغنيمة ومال من مات لا وارث له فهو معروف في مصالح المسلمين لهم كلهم فيه حق غنيهم وفقيرهم إلا العبيد هذا ظاهر كلام أحمد والخرقى وذ كر أحمد رحمه الله الفبيء فقال فيه حق لكل المسلمين وهو بين الغني والفقير وقال عمر رضي الله عنه ما من أحد من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد ليس لهم فيه شيء وقرأ عمر (ما آفاه الله على رسوله من أهل القريء حتى بلغ والذين جاوا من بعدهم) فقل استوعبت المسلمين عامة ولأن عشت ليأتين الراعي بستر وحجر نصيبه منها لم تترك فيه جبينه وذ كر القاضي ان الفبيء مختص بأهل الجهاد من المرافقين في الثغور وجند المسلمين ومن يقوم بمصالحهم لأن ذلك كان للنبي ﷺ في حياته لحصول النصر والصلحة به فلما مات صارت مختصة بالجند ومن يحتاج اليه المسلمون فصار لهم ذلك دون غيرهم فاما الاعراب ونحوهم ممن لا يعد نفسه للجهاد فلا حق لهم فيه والذين يعرضون إذا نشطوا يعطون من سهم سبيل الله من الصدقة قال القاضي ومعنى كلام أحمد أنه بين الغني والفقير يعني الذي فيه مصلحة للمسلمين من المجاهدين والقضاة والمفتاء قال ويحتمل ان يكون معنى كلامه ان لجميع المسلمين الانتفاع بذلك المال لكونه يصرف إلى من يعود نفعه إلى جميع المسلمين وكذلك ينتفعون بالعبور على القناطر والجسور المعقودة بذلك المال وبالنهار

(مسئلة) قال (واذا خلى الاسير منا وحلف أن يبعث اليهم بشيء يعينه أو يعود اليهم فلم يقدر عليه لم يرجع اليهم)

وجاءته أن الاسير اذا خلاه الكفار واستحلفوه على أن يبعث اليهم بفدائه أو يعود اليهم نظرت فان أكرهه بالعذاب لم يلزمه الوفاء لهم برجوع ولا فداء لانه مكره فلم يلزمه ما أكره عليه لقول النبي ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وإن لم يذكره عليه وقدر على الفداء الذي التزمه لزمه اداؤه وبهذا قال عطاء والحسن والزمرى والنخعي والثوري والاوزاعي ، وقال الشافعي أيضاً لا يلزمه لانه حر لا يستحقون بدله

ولما قول الله تعالى (وأوفوا بعهدهم الله اذا عاهدتم) ولما صالح النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية على رد من جاءه مسلماً وفي لهم بذلك وقال « انا لا يصالح في ديننا الفدر » ولان في الوفاء مصلحة للاسارى وفي الفدر مفسدة في حقهم لانهم لا يأمنون بعده والحاجة داعية اليه فلزمه الوفاء به كما يلزمه الوفاء بعقد الهدنة ولانه عاهدهم على اداء مال فلزمه الوفاء به كضمن المبيع والمشرط في عقد الهدنة في موضع يجوز شرطه وما ذكره باطل بما اذا شرط رد من جاءه مسلماً أو شرط لهم مالا في عقد الهدنة . فأما إن عجز عن الفداء نظرنا فان كان المغادى امرأة لم ترجع اليهم ولم يحل

والطرائق التي أصلحت به وسياق كلام احمد يدل على أنه غير مختص بالجند وإنما هو معروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ بجند المسلمين لانهم أهم المصالح لكونهم يحفظون المسلمين فيعطون كمنائياتهم فما فضل قدم الامم فالامم من عمارة الثغور وكفايتها بالكراع والسلاح وما يحتاج إليه ثم الامم فالامم من عمارة المساجد والقناطر واصلاح الطرق وكراء الانهار وسد بثوقها وارزاق القضاة والائمة والمؤذنين والفقهاء وما يحتاج إليه المسلمون وكل ما يعود نفعه على المسلمين ثم يقسم ما فضل على المسلمين لما ذكرنا من الآية وقول عمر رضي الله عنه وللشافعي قولان كنحو ما ذكرناه واستدلوا على ان أربعة اخماس الفية كان لرسول الله ﷺ في حياته بما روى مالك بن أوس بن الحذثان قال سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلياً يتحدثون إليه في أموال النبي ﷺ فقال عمر كانت أموال بني النضير مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وكانت لرسول ﷺ خالصاً دون المسلمين وكان رسول الله ﷺ ينفق منها على أهله نفقة سنة فما فضل جعله في الكراع والسلاح ثم توفي رسول الله ﷺ فوليا أبو بكر يمثل ما وليها رسول الله ﷺ ثم وليتهما يمثل ما وليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر متفق عليه الا ان فيه فيجعل ما بقي اسوة المال قال شيخنا وظاهر أخبار عمر تدل على ان لجميع المسلمين في الفية حقاً وهو ظاهر الآية فانه لما قرأ الآية التي في سورة الحشر قل هذه استوعبت جميع المسلمين وقال ما أحد إلا له في هذا المال نصيب فاما أموال

لهذا ذلك أقول الله تعالى (فلا ترجعوهن إلى الكفار) ولأن في رجوعها تسليطا لهم على وطئها حراما وقد منع الله تعالى رسوله رد النساء إلى الكفار بعد صلحه على ردهن في قصة الحديبية وفيها نجاء نسوة مؤمنات فنهاهم الله أن يردوهن رواه أبو داود وغيره وإن كان رجلا ففيه روايتان

(احداهما) لا يرجع أيضاً وهو قول الحسن والنخعي والثوري والشافعي لأن الرجوع إليهم معصية فلم يلزم بإشرط كما لو كان امرأة وكما لو شرط قتل مسلم أو شرب الخمر

(والثانية) يلزمه وهو قول عثمان والزهري والاوزاعي ومحمد بن سوقة لما ذكرنا في بحث الفداء ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قد عاهد قريشا على رد من جاءه مسلماً ورداً بأبصير وقال « أنا لا يصلح في ديننا الغدر » وفارق رد المرأة فإن الله تعالى فرّق بينهما في هذا الحكم حين صالح النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً على رد من جاءه منهم مسلماً فأمضى الله ذلك في الرجال ونسخه في النساء ، وقد ذكرنا الفرق بينهما من ثلاثة أوجه تقدمت

(فصل) فإن أطلقوه وآمنوه صاروا في أمان منه لأن أمانهم له يقتضي سلامتهم منه فإن أمكنه المضي إلى دار الاسلام لزمه وإن تعذر عليه ائتم وكان حكمه حكم من أسلم في دار الحرب فإن أخذ في الخروج فأدركوه وتبعوه قاتلهم وبطل الامان لأنهم طلبوا منه المقام وهو معصية فاما أن أطلقوه ولم يؤمنوه فله أن يأخذ منهم ما قدر عليه ويسرق ويهرب لأنه لم يؤمنهم ولم يؤمنوه ، وإن أطلقوه

بني النضير فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفق منها على أهله لأن ذلك من أهم المصالح فبدأ بهم ثم جعل باقية أسوة المال ويحتمل أن تكون أموال بني النضير اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفبيء وترك سائرته لمن سمي في الآية وهذا مبين في قول عمر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصاً دون المسلمين

﴿مسئلة﴾ (ولا يخمس) وقيل الخرقى بخمس فيصرف خمسة إلى أهل الخنس وبقية في المصالح ظاهر المذهب أن الفبي لا يخمس نقاه أبو طالب فقال إنما تخمس الغنيمة وعنه يخمس كما تخمس الغنيمة اختارها الخرقى وهو قول الشافعي لقول الله تعالى (ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ولذئ القرئ واليتامئ والمساكين وابن السبيل) فظاهر هذا أن جميعه لهؤلاء وهم أهل الخنس وجاءت الاخبار دالة على اشتراك جميع المسلمين فيه عن عمر رضي الله عنه مستدلاً بالآيات التي بعدها فوجب الجمع بينهما كيلا تتناقض الآية والاخبار وتتعارض وفي إيجاب الخنس فيه جمع بينهما وتوقيف فإن خمسة لمن سمي في الآية وسائرته يصراف إلى ما ذكر في الآيتين الأخيرتين والاخبار وقد روى البراء بن عازب قال لقيت خالي ومعه الراية فقلت إلى أين ؟ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل عرس بامرأة ابني أن أضرب عنقه وأخمس ماله والرواية الأولى هي المشهورة قال القاضي لم أجد بما قال الخرقى من أن الفبيء مخموس نصاً فاحكيه وإنما نصي على أنه غير

وشرطوا عليه المقام عندهم لزمه ما شرطوا عليه لقول النبي ﷺ « المؤمنون عند شروطهم » وقال أصحاب الشافعي لا يلزمه فاما ان أطلقوه على انه رقيق لهم فقال ابو الخطاب له أن يسرق ويهرب ويقتل لان كونه رقيقاً حكم شرعي لا يثبت عليه بقوله ولو ثبت لم يقتض أماناله منهم ولا لهم منه وهذا مذهب الشافعي وان أحلفوه على هذا فان كان مكرها على اليمين لم تنعقد يمينه وان كان مختاراً فحنت كفر يمينه ويحتمل أن تلزمه الاقامة على الرواية التي تلزمه الرجوع اليهم في المسئلة الاولى وهو قول الليث (فصل) وإن اشترى الاسير شيئاً مختاراً او اقترضه فالعقد صحيح ويلزمه الوفاء لهم لانه عقد معاوضة فأشبهه ما لو فعله غير الاسير وإن كان مكرها لم يصح فالأكره هو على قبضه لم يضمنه ولكن عليه رده اليهم إن كان باقياً لانهم دفعوه اليه بحكم العقد وان قبضه باختياره ضمنه لانه قبضه عن عقد فاسد وإن باعه والعين قائمة لزمه ردها لان العقد باطل ، وإن عدت العين رد قيمتها

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ومباح له أن يهرب من ثلاثة فان خشي الاسر قاتل حتى يقتل)

وجعلته انه إذا التقى المسلمون والكفار وجب الثبات وحرم الفرار بدليل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار) الآية وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) وذكر النبي ﷺ الفرار يوم الزحف فعده من الكبائر

مخوس وهذا قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر لا نحفظ عن أحد قبل الشافعي في ان في ائمة خمسة كخمس الغنيمة والدليل على ذلك قوله تعالى (وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجتم عليه من خيل ولا ركاب) الايات الى قوله (والذين جاءوا من بعدهم) فجعله كله لهم ولم يذكروا خمسة ولما قرأ عمر هذه الآية قال هذه استوعبت جميع المسلمين

(فصل) فان قلنا إنه بخمس صرف خمسة إلى أهل الخمس في الغنيمة عند من يرى تخميس الفبيء من أصحابنا وأصحاب الشافعي وحكمها واحداً لا اختلاف بينهم في هذا لانه في معنى خمس الغنيمة ثم يصرف الباقي في مصالح المسلمين على ما ذكرنا ويبدأ بالأهم فالأهم من سد الثغور وارزاق الجند ونحو ذلك. ﴿مسئلة﴾ (فان فضل منه فضلة قسمه بين المسلمين ويبدأ بالمهاجرين ويقدم الاقرب فالاقرب من رسول الله ﷺ).

ينبغي أن يبدأ في القسمة بالمهاجرين ويقدم الاقرب فالاقرب من رسول الله ﷺ لما روي أبو هريرة قال قدمت على عمر رضي الله عنه ثمانمائة ألف درهم فلما أصبح أرسل إلي نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فقال لهم قد جاء الناس مال لم يأتهم مثله منذ كان الاسلام أشيروا علي بمن أبدأ؟ قالوا بك يا أمير المؤمنين إنك ولي ذلك قال لا ولكن أبدأ برسول الله ﷺ الاقرب فالاقرب

وحكي عن الحسن والبضحاك أن هذا كان يوم بدر خاصة ولا يجب في غيرها ولا امر مطلق وخبر النبي ﷺ عام فلا يجوز التقييد والتخصيص إلا بدليل وإنما يجب الثبات بشرطين (أحدهما) أن يكون الكفار لا يزيدون على ضعف المسلمين فإن زادوا عليه جاز الفرار لقول الله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) وهذا أن كان لفظه لفظ الخبر فهو امر بدليل قوله (الآن خفف الله عنكم) ولو كان خبراً على حقيقته لم يكن ردنا من غلبة الواحد للعشرة إلى غلبة الاثنين تخفيفاً ولأن خبر الله تعالى صدق لا يقع بخلاف خبره وقد علم أن الظفر والغلبة لا يحصل للمسلمين في كل موطن يكون العدو فيه ضعف المسلمين فإذن لم يعلم أنه أمر وفرض ولم يأت شيء ينسخ هذه الآية لا في كتاب ولا سنة فوجب الحكم بها. قال ابن عباس نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) فشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفر واحد من عشرة ثم جاء تخفيف فقال (الآن خفف الله عنكم) — إلى قوله — يغلبوا مائتين فلما خفف الله عنهم من العدد نقص من الصبر بقدر ما خفف من العدد رواه أبو داود وقال ابن عباس من فر من اثنين فقد فر ومن فر من ثلاثة فما فر

(الثاني) أن لا يقصد بفراره التحيز إلى فئة ولا التحرف لقتال فإن قصد أحد هذين فهو مباح له لأن الله تعالى قال (المتحرف لقتال أو متحيزاً إلى فئة) ومعنى التحرف للقتال أن ينحاز إلى

فوضع الديوان على ذلك وينبغي للامام أن يضع ديواناً يكتب فيه أسماء المقاتلة وقدر ارزاقهم ويجعل لكل طائفة عريقاً يقوم بأمرهم ويجمعهم وقت العطاء ووقت الغزو لأنه يروى أن النبي ﷺ جعل عام خيبر على كل عشرة عريقاً ويجعل العطاء في كل عام مرة أو مرتين ولا يجعل في أقل من ذلك لثلاث يشعاهم عن الغزو ويبدأ ببني هاشم لأنهم أقارب رسول الله ﷺ لما ذكرنا من خبر عمر ثم ببني المطلب لقول رسول الله ﷺ «إنما بنوا هاشم وبنوا المطلب شيء واحد» وشبك بين أصابعه ثم ببني عبد شمس لأنه أخو هاشم لأبيه وأمه ثم ببني نوفل لأنه أخو هاشم لأبيه ثم يعطي بني عبد الدار وعبد العزى ويقدم عبد العزى لأن فيهم اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن خديجة منهم وعلى هذا يعطى الأقرب فالأقرب حتى تنقضي قريش وهم بنو النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ﴿مسئلة﴾ (ثم الانصار ثم سائر المسلمين وهل يفاضل بينهم؟ على روايتين).

يقدم الانصار بعد قريش لفضلهم وسابقتهم وآثارهم الجميلة ثم سائر العرب ثم العجم والموالي فان استوى اثنان في الدرجة قدم أسنهما ثم أقدمهما هجرة وسابقة ويخص في كل ذا الحاجة.

(فصل) واختلاف الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم في قسم الفيء بين أهله فذهب أبو بكر رضي الله عنه إلى التسوية بينهم وهو المشهور عن علي رضي الله عنه فروي أن أبا بكر سوى بين الناس في العطاء وأدخل فيه العبيد فقال له عمر يا خليفة رسول الله ﷺ أنجعل الذين جاهدوا في سبيل

موضع يكون القتال فيه أمكن مثل أن ينحاز من مواجهة الشمس أو الريح إلى استدبارهما أو من نزلة إلى علو أو من معطشة إلى موضع ماء أو يفرين أيديهم لتنتفض صفوفهم أو تنفرد خيلهم من رجائهم أول يجد فيهم فرصة أو يستند إلى جبل ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوما في خطبته إذ قال ياسارية بن زعيم الجبل . ظلم الذئب من استرعاه الغنم فانكرها الناس فقال علي رضي الله عنه دعوه فلما نزل سألوه عما قال فلم يعترف به وكان قد بعث سارية إلى ناحية العراق لغزومهم فلما قدم ذلك الجيش أخبروا أنهم لقوا عدوهم يوم جمعة فظهر عليهم فسمعوا صوت عمر فتحيزوا إلى الجبل فنجوا من عدوهم فانصرفوا عليهم . وأما التجيز إلى فئة فهو أن يصير إلى فئة من المسلمين ليكون معهم فيقوى بهم على عدوهم وسواء بعدت المسافة أو قربت قل القاضي لو كانت الفئة بخراسان والفئة بالحجاز جاز التجيز إليها ونحوه ذكر الشافعي لأن ابن عمر روى أن النبي ﷺ قال «اني فئة لكم وكانوا يمكن بعيد منه» وقال عمر أنا فئة كل مسلم وكان بالمدينة

الله بأموالهم وانفسهم وهجروا دريارهم له كمن انما دخلوا في الاسلام كرهًا؟ فقال ابو بكر إنما عملوا لله وانما أجورهم على الله وانما الدنيا بلاغ فلما ولي عمر رضي الله عنه فاضل بينهم وأخرج العبيد فلما ولي علي رضي الله عنه سوى بينهم وأخرج العبيد وذكر عن عثمان رضي الله عنه انه فضل بينهم في القسمة فعلى هذا مذهب اثنين منهم أبي بكر وعلي التسوية ومذهب اثنين عمر وعثمان التفضيل وقد روي عن احمد رحمه الله فروي عنه الحسن بن علي بن الحسن انه قال للامام أن يفضل قوما على قوم لأن عمر قسم بينهم على السوابق وقال لأجعل من قاتل على الاسلام كمن قوتل عليه ، ولأن النبي ﷺ قسم النفل بين أهله متفاضلا على قدر غنائهم وهذا في معناه وروي عنه انه لا يجوز التفضيل قال ابو بكر اختار أبو عبد الله أن لا يفضلوا وهو قول الشافعي لما ذكرنا من فعل أبي بكر رضي الله عنه قال الشافعي إني رأيت انه قسم الموارث على العدد يكون الاخوة من اضلين في الغناء عن الميت والصلة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أخماس الغنيمة على العدد ومنهم من يعني غاية الغناء ويكون الفتح على يديه ومنهم من يكون محضره إما غير نافع وإما ضرر إيا الجانبين والهزيمة وذلك لهم استموا في سبب الاستحقاق وهو انتصا بهم للجهاد فصاروا كالأعمى ، قال شيخنا والصحيح ان شاء الله ان ذلك مفوض إلى اجتهاد الامام يفعل ما يراه من تسوية وتفضيل لما ذكرنا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الانفال وهذا في معناه وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه فرض للمهاجرين من أهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف ولاهل بدر من الانصار أربعة آلاف وأربعة آلاف وفرض لأهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولاهل الفتح الفين الفين .

(فصل) قال القاضي ويتعرف قدر حاجة أهل العطاء وكفايتهم ويزيد ذا الولد من أجل ولده

وجيوشه بمصر والشام والعراق وخراسان رواها سعيد وقل عمر رحم الله أبا عبيد لو كان تحيز إلى المكنت له فئة وإذا خشي الأسر فالأولى له أن يقاتل حتى يقتل ولا يسلم نفسه للأسر لأنه يفوز بثواب الدرجة الرفيعة ويسلم من تحكم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والمفتنة وإن استأسر جاز لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ بعث عشرة عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت ففرت إليهم هذيل بقرى من مائة رجل رام فلما أحس بهم عاصم وأصحابه لجشوا إلى فدد فقالوا لهم انزلوا فأعطونا بأيديكم ولحكم العهد والميثاق أن لا تقتل منكم أحداً فقال عاصم أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر فرموهم بالنبال فقتلوا عاصمًا في سبعة معه ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق منهم خبيب وزيد بن الدثنة فلما استمكنك منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها متفق عليه فعاصم أخذ بالعزيمة وخبيب وزيد أخذوا بالرخص وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم

(فصل) وإذا كان العدو أكثر من ضعف المسلمين فغلب على ظن المسلمين الظفر فلا أولى إشبث لما في ذلك من المصنعة، وإن انصرفوا جاز لأنهم لا يأمنون المعطب والحكم عاق على مظنا وهو كونهم أقل من نصف عددهم، ولذلك لزمهم اثبات إذا كانوا أكثر من النصف وإن غلب ظنهم الهلاك فيه .

وذا الفرس من أجل فرسه وإن كان له عبيد في مصالح الحرب حسبت مؤنتهم في كفائتهم وإن كان لزيعة أو تجارة لم تحسب مؤنتهم وينظر في أعمارهم في بلدانهم لأن أسعار البلاد تختلف والغرض الكفار ولهذا تعتبر الذرية وأولد فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك وإن كانوا سواء في الكفاية لا يفضل بعض على بعض وإنما تتفاضل كفائتهم ويعطون قدر كفائتهم في كل عام مرة وهذا والله أعلم على قول . رأى التذوية، فأما من رأى التفضيل فانه ينظر أهل السوابق والغناء في الإسلام على غيرهم بحسب ما يرى كما فعل عمر رضي الله عنه ولم يقدر ذلك بالكفاية والمطاء الواجب لا يكون إلا للبالغ يطبق ما اقتال ويكون عاقلاً حراً بصيراً صحيحاً ليس به مرض يمنعه القتال فإن مرض الصحيح مره غير مرجو الزوال كالزمانة ونحوها خرج من المقاتلة وسقط سهمه فإن كان مرضاً مرجو الزوال كالحم والصداع والبرسام لم يسقط عطاؤه لأنه في حكم الصحيح . ولذلك لا يستنيب في الحج كالصحيح .

﴿مسئلة﴾ (ومن مات بعد حلول وقت المضاء دفع إلى ورثته حقه لأنه مات بعد الاستحقاق فانتقل حقه إلى وارثه كسائر الموروثات)

﴿مسئلة﴾ (ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى امرأته وأولاده الصغار ما يكفيهم)

لأن فيه تطيب قلوب المجاهدين فتي علموا أن عيالهم يكفون المؤنة بعد موتهم توفرأ

(الجزء العاشر) (٧٠)

(النفى والشرح الكبير)

ويحتمل أن يلزمهم اثبات أن غلب على ظنهم انظر لما فيه من المصاحبة وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والنجاة في الانصراف فالأولى لهم الانصراف وإن ثبتوا جاز لأن لهم غرضاً في الشهادة ويجوز أن يغلبوا أيضاً، وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف فالأولى لهم الثبات لينالوا درجة الشهداء المقبلين على القتال محتسبين فيكونون أفضل من المولين ولأنه يجوز أن يغلبوا أيضاً فإن الله تعالى يقول (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) ولذلك صبر عاصم وأصحابه فقاتلوا حتى أكرمهم الله بالشهادة

(فصل) فإن جاء العدو بلدًا فلا هله التحصن منهم وإن كانوا أكثر من نصفهم ليلحقهم مدد أو قوة ولا يكون ذلك تولىً ولا فراراً إنما انتولي بعد لقاء العدو، وإن لقوهم خارج الحصن فلهم التحيز إلى الحصن لأنه بمنزلة التحرف للقتال أو التحيز إلى فئة وإن غزوا فذهبت دوابهم فليس ذلك عذراً في الفرار لأن القتل ممكن للرجالة، وإن تحيزوا إلى جبل لقاتلوا فيه رجالة فلا بأس لأنه تحرف للقتال وإن ذهب سلاحهم فتحيزوا إلى مكان يمكنهم القتال فيه بالحجارة والتستر بالشجر ونحوه أولهم في التحيز إليه فائدة جاز

(فصل) فإن ولي قوم قبل إحراز الغنيمة وإحرازها الباقيون فلا شيء للفارين لأن إحرازها حصل بغيرهم فكان ملكها لمن إحرازها، وإن ذكروا أنهم فروا متحيزين إلى فئة أو متحيزين للقتال فلا شيء لهم أيضاً لذلك، وإن فروا بعد إحراز الغنيمة لم يسقط حقهم منها لأنهم ملكوا الغنيمة بحيازتها فلم يزل ملكهم عنها بفرارهم

(فصل) وإذا ألقى الكفار ناراً في سفينة فيها مسلمون فشتعت فيها فما غلب على ظنهم السلامة فيه من بقائهم في مركبهم أو إلقاء نفوسهم في الماء فالأولى لهم فعله، وإن استوى عندهم الأمران فقال أحمد كيف شاء يصنع، قال الأوزاعي هما موتان فاختر أسرها. وقال أبو الخطاب فيه رواية

الجهاد وإذا علموا خلاف ذلك توفروا على الكسب وآثروه على الجهاد مخافة الضيعة على عيالهم ولهذا قال أبو خالد الهنائي

لقد زاد الحياة إلى حياً بناتي أنهن من الضعاف
مخافة أن يرين الفقر بعدي وأن يرين رفقاً بعد صافي
وأن يعرين أن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف
ولولا ذلك قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كافي

ومتي تزوجت المرأة سقط حقها لأنها خرجت عن عيال الميت

﴿مسئلة﴾ (فاذا بلغ ذكورهم فاختراروا أن يكونوا في المقاتلة فرض لهم وإن لم يختاروا تركوا

سقط حقهم من عطاء المقاتلة

أخرى انهم يلزمهم المقام لأنهم إذا رموا نفوسهم في الماء كان موتهم بفعلهم. وإن أقاموا فموتهم بفعل غيرهم
﴿مسئلة﴾ قال (ومن آجر نفسه بعد أن غنموا على حفظ الغنيمة فباح له ما اخذ ان
كان راجلاً أو على دابة يملكها)

وجملته أن الغنيمة إذا احتاجت الى من يحفظها أو سوق الدواب التي هي منها أو يرعاها أو يحملها
فإن للامام ان يستأجر من يفعل ذلك ويؤدي أجرتها منها لأن ذلك من مؤنتها فهو كعلف الدواب
وطعام السبي ومن آجر نفسه على فعل شيء من ذلك فله أجرته مباحة لأنه آجر نفسه لفعل بالمسلمين
اليه حاجة فحلت له أجرته كما لو أجر نفسه على الدلالة الى الطريق . فاما قوله ان كان راجلاً أو على
دابة يملكها فانه يعني به لا يركب من دواب الغنم ولا فرساً حبيباً.
قال احمد : لا بأس ان يؤجر الرجل نفسه على دابته وكره أن يستأجر القوم على سياق الرمك

﴿باب الامان﴾

يصح أمان المسلم المكاف ذكراً كان أو انثى حراً أو عبداً مطلقاً أو أسيراً ، وفي امان
الصبي المميز روايتان)

وجملة ذلك ان الامان اذا أعطي اهل الحرب حرم قتلهم وما لهم والتعرض لهم ، ويصح من كل
مسلم بالغ عاقل مختار ذكراً كان أو انثى حراً أو عبداً وبهذا قال الثوري والشافعي والاوزاعي وإسحاق
وابن القاسم وأكثر اهل العلم وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه . وقال ابو حنيفة وأبو يوسف :
لا يصح امان العبد الا ان يكون مأذوناً له في القتال لانه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح امانه كالصبي
ولانه مجلوب من دار الحرب فلا يؤمن أن ينظر لهم في تقديم مصلحتهم

ولنا ما روى علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال « ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منهم صرف ولا عدل » رواه البخاري
والعبد إما أن يكون أدناهم فيصح امانه بالحديث أو يكون غيره أدنى منه فيصح امانه بطريق التنبيه .
وروى فضيل بن يزيد الرقاشي قال جهز عمر بن الخطاب جيشاً فكنت فيهم فحضرنا موضعاً
فرأينا انا نستفتحها اليوم وجعلنا نقبل ونروح وبقي عبد منا فراطنهم وراطنوه فكتب لهم الامان في
صحيفة وشدها على سهم ورعى بها اليهم فأخذوها وخرجوا فكتب بذلك الى عمر بن الخطاب فقال :
العبد المسلم رجل من المسلمين ذمته ذمتهم ، رواه سعيد ولانه مسلم مكلف فصح امانه كالحر والمرأة ،
وما ذكروه من التهمة يبطل بما إذا أذن له في القتال فانه يصح امانه والمرأة .

على فرس حبيس لانه يستعمل الفرس الموقوف للجهاد فيما يختص منفعة نفسه فان أجر نفسه فركب الدابة الحبيس أو دابة من المغنم لم تطب له أجرة لان المعين له على العمل يختص منفعة نفسه فلا يجوز أن يستعمل فيه دواب المغنم ولاداب الحبيس وينبغي ان يلزمه بقدر أجر الدابة يرد في الغنيمة ان كانت من الغنيمة أو يصرف في نفقة دواب الحبيس ان كان الفرس حبيسا

(فصل) فان شرط في الاجابة ركوب دابة من الغنيمة فيلزم ان يجوز لان ذلك بمنزلة أجرة تدفع اليه من المغنم ولو أجر نفسه بدابة من المغنم معينة صح فاذا جعل أجره ركوبها كان أولى الا أن يكون العمل مجهولا فلا يجوز لان من شرط صحة اجارتها كون عوضها معلوما ، وان شرط في الاجارة ركوب دابة من الحبيس لم يجز لانها انما حبست على الجهاد وليس هذا بجهاد انها هو نفع لاهل الغنيمة

(فصل) ولا يجوز الانتفاع من الغنيمة بر كواب دابة منها ولا لبس ثوب من ثيابها لما روى رويغ ابن ثابت قال لا أقول لكم الا ماسمعت من رسول الله ﷺ يقول يوم خيبر « من كان يؤمن بالله

(فصل) ويصح امان المرأة في قول الجميع . قالت عائشة رضي الله عنها ان كانت المرأة لتجبر على المسلمين فيحرق . وعن ام هاني انها قالت يا رسول الله قد أجرت احماشي وأغثت عليهم وان ابن أمي أراد قتلهم فقال لها رسول الله ﷺ « قد أجرتنا من أجرت يا أم هاني » انما يجبر على المسلمين أدناهم « رواهما سعيد . وأجارت زينب بنت رسول الله ﷺ أبا الداص بن الربيع فأمضاه رسول الله ﷺ (فصل) ويصح امان الاسير اذا عقده غير مكره لدخوله في عموم الخبر ، ولانه مسلم مكلف مختار أشبه غير الاسير ، وكذلك يصح امان الاجير والتاجر في دار الحرب وبهذا قال الشافعي ، وقول الثوري لا يصح امان احد منهم

ولنا عموم الحديث والقياس . فأما الصبي المميز ففيه روايتان (إحداهما) لا يصح امانه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه غير مكلف ولا يلزمه بقوله حكم فلا يلزم غيره كالجنون (والثانية) يصح امانه وهو قول مالك . قال أبو بكر يصح امانه رواية واحدة وحمل رواية المنع على غير المكلف واحتج بعموم الحديث ولانه مسلم عاقل فصح امانه كالبالغ بخلاف الجنون فانه لا قول له أصلا

(فصل) ولا يصح امان كافر وان كان ذميا لان النبي ﷺ قال « ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم » فجعل الذمة للمسلمين فلا تحصل لغيرهم ، ولانه لهم على الاسلام وأهله فأشبهه الحربي ولا يصح امان مجنون ولا طفل لان كلامه غير معتبر فلا يثبت به حكم . ولا يصح امان زائل العقل بنوم او سكر او إغماء لذلك ولانه لا يعرف المصلحة من غيرها أشبه المجنون . ولا يصح من مكره لانه قول اكره عليه بغير حق فلم يصح كالاقرار

﴿مسئلة﴾ (ويصح امان الامام لجميع الكفار وآحادهم)

واليوم الآخر فلا يركب دابة من في* المسلمين حتى إذا أعجزها ردها فيه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من في* المسلمين حتى إذا أحلته رده فيه» رواه ابو داود والاثرم وعن رجل من باقين قل أتيت رسول الله ﷺ وهو بوادي القرى فقلت مات قول في الغنيمة؟ فقال «لله خمسها واربعة اخماسها للجيش» فقلت فما أحد أولى به من أحد؟ قال «لا ولا السهم تستخرجه من جنبك أنت أحق به من أخيك المسلم» رواه الاثرم ولان الغنيمة مشتركة بين الغانمين واهل الخس فلم يجوز لواحد الاختصاص بمنفعته كغيره من الاموال المشتركة فان دعت الحاجة الى القتال بسلاحهم فلا بأس قال احمد اذا كان انكى فيهم او خاف على نفسه فنعم

وذكر حديث سيف ابي جهل وهو ماروى عبد الله بن مسعود قال انتهيت الى ابي جهل يوم بدر وقد ضربت رجله فقات الحمد لله الذي أخزأك يا أبا جهل فأضربه بسيف معي غير طائل فوقع سيفه من يده فأخذت سيفه فضربت به حتى برد . رواه الاثرم وفي ركوب الفرس للجهاد روايتان (احدهما) يجوز كما يجوز في السلاح (والثانية) لا يجوز لانها تعرض للمطاب غالباً وقيمتها كثيرة بخلاف السلاح

لان ولايته عامة على الساميين . ويصح امان الامير لمن جعل باذانه من الكفار فاما في حق غيرهم فهو كآحاد الساميين لان ولايته على قتال او نكاح دون غيرهم ، ويصح امان احد الرعية لواحد والعشرة والقافلة الصغيرة والحصن الصغير لان عمر رضي الله عنه اجاز امان العبد لأهل الحصن الذي ذكرنا حديثه ولا يصح امانه لأهل بلدة ورستاق وجمع كثير لان ذلك يفضي الى تعاطيل الجهاد والافتيات على الامام . ويصح امان الامام للاسير بعد الاستيلاء عليه لان عمر رضي الله عنه أمن الهرمزان وهو أسير . رواه سعيد . ولان الامان دون المن عليه وقد جاز المن عليه . فأما احد الرعية فليس له ذلك وهذا مذهب الشافعي وذكر ابو الخطاب انه يصح امانه لان زينب بنت رسول الله ﷺ اجارت زوجها أبا العاص بعد اسره فأمضاه النبي ﷺ وحكي عن الازاعي وانا ان امر الاسير مفوض الى الامام فلم يجوز الافتيات عليه بما يمنعه ذلك كقتله . وحديث زينب رضي الله عنها في امانها انما صح باجازه النبي ﷺ

(فصل) وإذا شهد للاسير اثنان او اكثر من المسلمين انهم امنوه قبل اذا كانوا بصفة الشهود

وقال الشافعي لا تقبل شهادتهم لانهم يشهدون على فعل أنفسهم

ولنا أنهم عدول من المسلمين غير متهمين شهدوا بامانه فوجب ان يقبل كما لو شهدوا على غيرهم أنه امنه وما ذكره لا يصح لان النبي ﷺ قبل شهادة المرضعة على فعلها في حديث عقبة بن الحارث فن شهد واحد : إني أمنت فقال القاضي قياس قول أحمد أنه يقبل كما لو قال الحاكم بعد عزله كنت حمت فلان على فلان بحق فإنه يقبل قوله وعلى قول أبي الخطاب يصح امانه فقبل خبره لانه كالحاكم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن لقي عاجا فقال له قف أو التى سلاحك فقد آمنه)

قد تقدم الكلام فيمن يصح أمانه ونذكر ههنا صفة الامان فالذي ورد به الشرع لفظتان أجزرتك وأمنتك لقول الله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فاجره) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « قد أجرنا من أجزرت وأماننا من أمنت وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن أغلق بابها فهو آمن » وفي معنى ذلك اذا قال لا تخف لا تذهل لا تخش لا خوف عليك لا بأس عليك وقد روي عن عمر انه قال : اذا قلتم لا بأس او لا تذهل او مترس فقد أمنتهم فان الله تعالى يعلم الالسنه . وفي رواية أخرى اذا قال الرجل الرجل لا تخف فقد آمنه فاذا قال لا تذهل فقد آمنه فان الله يعلم الالسنه

وروي ان عمر قال لهرمزان تكلم ولا بأس عليك فلما تكلم أمر عمر بقتله فقال أنس بن مالك ليس لك الى ذلك سبيل قد أمنتك فقال عمر كلا ، فقال الزبير قد قلت له تكلم ولا بأس عليك فدرأ عنه عمر القتل . رواه سعيد وغيره وهذا كله لا نعلم فيه خلافا ، فاما ان قال له قف أو التى سلاحك فقال اصحابنا هو أمان ايضا لان الكافر يعتقد هذا امانا فاشبهه قوله أمنتك وقال الاوزاعي ان ادعى الكافر انه آمن او قال انما وقفت للدائك فهو آمن فان لم يدع ذلك فلا يقبل ويحتمل ان هذا ليس بامان لان لفظه لا يشمر به وهو يستعمل للارهاب والتخويف فلم يكن

في حال ولايته وهو قول الاوزاعي ويحتمل ان لا يقبل لانه ليس له ان يؤمنه في الحال فلم يقبل اقراره به كما لو أقر بحق على غيره وهذا قول الشافعي
﴿ مسئلة ﴾ (ومن قال لكفر أنت آمن أو لا بأس عليك أو أجزرتك أو قف أو التى سلاحك أو مترس نفذ آمنه)

قد ذكرنا من يصح امانه وقد ذكرنا ههنا صفة امان والذي ورد به الشرع لفظتان أجزرتك وأمنتك قال الله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فاجره) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « قد أجرنا من أجزرت وأماننا من أمنت - وقال - من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » وفي معنى ذلك قوله « لا تخف لا تذهل لا تخش لا خوف عليك لا بأس عليك » وقد روي عن عمر أنه قال اذا قلتم لا بأس او لا تذهل او مترس فقد أمنتهم فان الله تعالى يعلم الالسنه وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لهرمزان تكلم ولا بأس عليك فلما تكلم أمر عمر بقتله فقال أنس بن مالك ليس لك الى ذلك سبيل قد أمنتك قال عمر كلا قال الزبير انك قد قلت تكلم ولا بأس عليك فدرأ عنه عمر القتل رواه سعيد وغيره ولا نعلم في هذا كله خلافا وأما ان قال له قف أو قف أو التى سلاحك فقال اصحابنا هو امان ايضا لان الكافر يعتقد هذا امانا فاشبهه قوله أمنتك وقال الاوزاعي ان ادعى الكافر أنه امان وقال

اماناً لقوله لاقتلنك لكن يرجع إلى القائل فان قال نويت به الامان فهو امان ، وإن قال لم أرد امانه نظرنا في الكافر فان قال اعتقده اماناً رد إلى مأمنه ولم يجوز قتله وإن لم يعتقده اماناً فليس بامان كما لو أشار اليهم بما اعتقدوه اماناً

(فصل) فان أشار المسلم اليهم بما يرونه اماناً وتال أردت به الامان فهو امان ، وإن قل لم أرد به الامان فالقول قوله لانه أعلم بنية ، فان خرج الكفار من حصنهم بناء على هذه الاشارة لم يجوز قتلهم ولكن يردون الى مأمنهم

وقال عمر رضي الله عنه والله لو ان أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل بامانه فقتله لقتلته به . رواه سعيد ، وإن مات المسلم أو غاب فأنهم يردون إلى مأمنهم وبهذا قل مالك والشافعي وابن المنذر فان قيل وكيف صححت الامان بالاشارة مع القدرة على النطق بخلاف البيع والطلاق والعتق؟ قلنا تغليباً لحقن الدم كما حقن دم من له شبهة كتاب تغليباً لحقن دمه ولان الكفار في الغالب لا يفهمون كلام المسلمين والمسلمون لا يفهمون كلامهم فدعت الحاجة إلى التكليم بالاشارة بخلاف غيره (فصل) اذا سببت كافرة فجاء ابنها يطلبها وقال ان عندي أسيراً مسلماً فاطلقوها حتى أحضره فقال الامام أحضره فاحضره لزم اطلاقها لان المفهوم من هذا اجابته الى ماسأل وإن قال الامام لم أرد اجابته

إنما وقفت لذلك فهو آمن وإن لم يدع ذلك فلا يقبل قول شيخنا ويحتمل ان هذا ليس بامان لان اغضه لا يشعر به وهو يستعمل للإرهاب والتخويف فاشبه قوله لاقتلنك لكن يرجع إلى القائل فان قال نويت به الامان فهو امان وإن قال لم أرد امانه نظرنا في الكافر فان قال اعتقده اماناً رد إلى مأمنه ولم يجوز قتله وإن لم يعتقده اماناً فليس بامان كما لو أشار اليهم بما اعتقدوه اماناً

(فصل) فان أشار اليهم بما اعتقدوه اماناً وقال أردت به الامان فهو امان ، وإن قال لم أرد به الامان فالقول قوله لانه أعلم بنية فان خرج الكفار من حصنهم بناء على ان هذه الاشارة امان لم يجوز قتلهم ويردون إلى مأمنهم فقد قال عمر رضي الله عنه والله لو ان أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل بامانه فقتله لقتلته به رواه سعيد وإن مات المسلم أو غاب فأنهم يردون إلى مأمنهم وبهذا قال مالك والشافعي وابن المنذر فان قيل وكيف صححت الامان بالاشارة مع القدرة على النطق بخلاف البيع والطلاق والعتق؟ قلنا تغليباً لحقن الدم كما حقن دم من له شبهة كتاب تغليباً لحقن دمه ولان الكفار في الغالب لا يفهمون كلام المسلمين ولا يفهم المسلمون كلامهم فدعت الحاجة إلى الاشارة بخلاف غيره ومن قال لكافر انت آمن فرد الامان لم ينعقد لانه يجب حق بقتلهم بصلح مع الرد كالبيع وإن قبله ثم رده انتقض لانه حق له فحفظه باسقاطه كالرق

(فصل) إذا سببت كافرة وجاء ابنها يطلبها وقال ان عندي أسيراً مسلماً فاطلقوها حتى أحضره فقال الامام أحضره فاحضره لزم اطلاقها لان المفهوم من هذا اجابته الى ماسأل فان قال الامام لم

لم يجبر على ترك أسيره ورد إلى مأمنه وقال أصحاب الشافعي يطلق الأسير ولا تطلق المشركة لان المسلم حر لا يجوز أن يكون نمذاً لمملوكة ويقال له ان اخترت شراءها فانت بشمها
وانا أن هذا يفهم منه الشرط فيجب الوفاء به كما لو صرح به ولان الكافر فهم منه ذلك وبني عليه فأشبهه ما لو فهم الامان من الاشارة ، وقولهم ان الحر لا يكون ثمن مملوكة قلنا لكن يصح أن يفادي بها فقد فادى رسول الله ﷺ بالاسيرة التي أخذها من سلمة بن الاكوع برجلين من المسلمين وفادى برجلين من المسلمين بأسير من الذنار ووفى لهم برد من جاء مسلماً وقال «انه لا يصلح في ديننا الغدر» وإن كان رد المسلم اليهم ليس بحق لهم، ولانه التزم اطلاقها فلزمه ذلك لقوله عليه السلام «المسلمون على شروطهم» وقوله «انه لا يصلح في ديننا الغدر»

مسئلة قال (ومن سرق من الغنيمة ممن له فيها حق أو لولده أو لسيدة لم يقطع)

يبي اذا كان السارق بعض الغانمين أو أباه أو سيدة فلا قطع عليه لان له شبهة وهو حقه المتعاق بها فيكون ذلك مانعاً من قطعه لان الحدود تدرأ بالشبهات فأشبهه ما لو سرق من مال مشترك بينه وبين غيره ، وهكذا إن كان لابنه وإن علا وهو قول أبي حنيفة والشافعي وزاد أبو حنيفة اذا

أراد اجابة لم يجبر على ترك أسيره ورد الى مأمنه وقال أصحاب الشافعي يطلق الأسير ولا تطلق المشركة لان المسلم حر لا يجوز أن يكون ثمن مملوكة ويقال ان اخترت شراءها فانت بشمها
ولنا ان هذا يفهم منه الشرط فوجب الوفاء به كما لو صرح به ولان الكافر فهم منه ذلك وبني عليه فأشبهه ما لو فهم الامان من الاشارة وقولهم لا يكون الحر ثمن مملوكة قلنا لكن يصلح ان يفادي بها فقد فادى النبي ﷺ بالاسيرة التي أخذها من سلمة بن الاكوع برجلين من المسلمين وفادى برجلين من المسلمين بأسير من الكفار ووفى لهم برد من جاء مسلماً وقال «انه لا يصلح في ديننا الغدر» وإن كان رد المسلم اليهم ليس بحق لهم، ولانه التزم اطلاقها فلزمه ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام «المسلمون على شروطهم» وقوله - انه لا يصلح في ديننا الغدر -

مسئلة (ومن جاء بمشرك فادعى أنه آمنه فأنكره فأنول قوله وعنه القول قول الأسير

وعنه قول من يدل الحال على صدقه)

اذا جاء المسلم بمشرك فادعى المشرك انه آمنه وادعى المسلم اسره ففيه ثلاث روايات (إحداهن)
القول قول المسلم لان الاصل اباحة دم الكافر وعدم الامان
(والثانية) القول قول الأسير لان صدقه محتمل فيكون ذلك شبهة تمنع قتله وهذا اختيار أبي بكر
(والثالثة) يرجع الى قول من يدل ظاهر الحال على صدقه فان كان الكافر ذا قوة معه سلاحه
فالظاهر صدقه وان كان ضعيفاً مسلوب السلاح فالظاهر كذبه فلا يلتفت الى قوله وقال أصحاب

كان لذي رحم محرم منه فيها حق لم يقطع مبني على انه لا يقطع بسرقة ما لم وقد سبق الكلام في هذا ، ولو كان لأحد الزوجين فيها حق قسرق منها الآخر لم يقطع عندهم لا يرى ان أحدهما يقطع بسرقة مال الآخر وقد سبق ذكر هذا

(فصل) والسارق من الغنيمة غير الغال فلا يجري مجراه في احراق رحله ولا يجري "غال مجرى السارق في قطع يده ، وذكر بعض أصحابنا ان السارق يحرق رحله لانه في معنى الغال ولانه لما درى عنه الحد وجب أن يشرع في حقه عقوبة أخرى كسارق الثمر يغرم مثلي ماسرق ولنا ان هذا لا يقع عليه اسم المال حقيقة ولا هو في معناه لان الغلول يكثر لدونه أخذ مال لا يحافظ له ولا يطلع عليه غالباً فيحتاج إلى زاجر عنه وليس كذلك السرقة فانها أخذ مال محفوظ فالحاجة إلى الزجر عنه أقل

❦ مسألة (قال) وان وطئ جارية قبل أن يقسم أدب ولم يبلغ به سد الزاني وأخذ منه مهر مثلها فطرح في المقسم الا أن تلم منه فتكون عليه قيمتها)

يعني اذا كان الواطئ من الثامنين او ممن لواه فيها حق فلا حد عليه لان الملك يثبت للثامنين في الغنيمة فيكون للواطئ حق في هذه الجارية وإن كان قليلاً فيدراً عنه الحد للشبهة وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك وابو ثور عليه الحد لقول الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

الشافعي لا يقبل قوله وان صدقه المسلم لانه لا يقدر على امانه فلم يقبل اقراره به ولنا أنه كافر لم يثبت اسره ولا نازعة فيه منازع فقبل قوله في الامان كارسلول

(فصل) ومن طلب الامان يسمع كلام الله تعالى ويعرف شرائع الاسلام لزمه اجابتهم ثم يرد الى مأمنه لا نعلم فيه خلافاً وبه قال قتادة ومكحول والاوزاعي والشافعي وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز الى الناس لقول الله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه) قال الاوزاعي هي الى يوم القيامة

❦ مسألة (ومن أعطي اماناً ليفتح حصناً ففتح واشتبه علينا حرم قتلهم واسترقاقهم) .
إذا حصر المسلمون حصناً فناداهم رجل أمنوني افتح لكم الحصن جاز أن يعطوه اماناً فان زياد بن لبيد لما حصر النخير قال الاشعث بن قيس اعطوني الامان لعشرة افتح لكم الحصن ففعلوا فان أشكل عليهم وادعى كل واحد من الحصن انه الذي أمنوه لم يجز قتل واحد منهم ، لان كل واحد منهم يحتمل صدقه وقد اشتبه المباح بالمحرم فيما لا ضرورة اليه فحرم الكل كما لو اشتبهت ميتة بمذكاة وأخته باجنبيات أو زان محصن بمعصومين ، وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً ويحرم استرقاقهم ايضاً في أحد الوجهين وذكر القاضي ان احمد نص عليه وهو مذهب الشافعي لما ذكرنا في تحرير (المغني والشرح الكبير) (٧١) (الجزء العاشر)

منها مائة جلدة) وهذا زان ، ولأنه وطيء في غير ملك عامداً علماً بالتحريم فلزمه الحد كما لو وطيء جارية غيره . وقال الاوزاعي كل من سلف من علمائنا يقول عليه أدنى الحدين مائة جلدة ومنع بعض الفقهاء ثبوت الملك في الغنيمة وقال إنما يثبت بالاخبار به ليل أن أحدهم لو قال أسقطت حقي سقط ولو ثبت ملكه لم يزل بذلك كالوارث

ولنا أن له فيها شبهة الملك فلم يجب عليه الحد كوطء الجارية المشتركة والآية مخصوصة بوطء الجارية المشتركة وجارية ابنه فتقيد عليه هذا ومنع الملك لا يصح لأن ملك الكفار قد زال ولا يزول إلا إلى مالك ، ولأنه تصح قسمته وبملك الغائمون طلب قسمتها فشبهت مال الوارث إنما كثر الغائمون فقل نصيب الواطيء ولم يستقر في شيء بعينه وكان للامام تعيين نصيب كل واحد بغير اختياره فلذلك جاز أن يسقط بالاسقاط بخلاف الميراث وضعف الملك لا يخرج عن كونه شبهة في الحد الذي يدرأ بالشبهات ولهذا يسقط الحد بآدمي شيء ، وإن لم يكن حقيقة الملك فهو شبهة . إذا ثبت هذا فإنه يعزى ولا يبلغ بالتعزير الحد على ما سافناه ويؤخذ منه مهر مثاها فيطرح في المقسم وبهذا قال الشافعي

وقال القاضي أنه يسقط عنه من المهر قدر حصته منها ويجب عليه بقيته كما لو وطيء جارية مشتركة بينه وبين غيره وأيس بصحيح لأننا إذا أسقطنا عنه حصته وأخذنا الباقي فظرحناه في الغنم ثم قسمناه

القتل فإن استرقاق من لا يحل استرقاقه محرم (والوجه الثاني) يقرع فيخرج صاحب الأمان بالقرعة ويسترق الباقي ، قاله أبو بكر لأن الحق لواحد منهم غير معلوم فأخرج بالقرعة كما لو أعتق عبداً من عبيده وأشكال بخلاف القتل فإنه إراقة دم يندري بالشبهات بخلاف الرق ، ولهذا يتمتع القتل في النساء والصبيان دون الاسترقاق ، وقال الاوزاعي إذا أسلم واحد من أهل الحصن قبل فتحه أشرف علينا ثم أشكل فادعى كل واحد منهم أنه الذي أسلم سعى كل واحد منهم في قيمة نفسه ويترك له عشر قيمته وقياس المذهب أن فيها وجهين كالتي قبلها .

(فصل) قال أحمد إذا قال الرجل كف عني حتى أدلك على كذا فبعث معه قوماً ليدهم فامتنع من الدلالة فاهم ضرب عنقه لأن أمانه بشرط ولم يوجد .

قل أحمد إذا لقي علجاً وطلب منه الأمان فلا يؤمنه لأنه يخاف شره وإن كانوا سرية فاهم أمانه يعني أن السرية لا يخافون من غدر العالج بخلاف الواحد وإن لقيت السرية أعلاجا فادعوا أنهم جاءوا مستأمنين فإن كان معهم سلاح لم يقبل منهم لأن حملهم السلاح يدل على محاربتهم وإن لم يكن معهم سلاح قبل قوله لأنه دليل على صدقهم .

﴿ مسألة ﴾ (ويجوز عقد الأمان للرسول والمسلمين ويقيمون مدة الهدنة بغير جزية وعند أبي الخطاب لا يقيمون سنة إلا بجزية) .

على الجميع وهو فيهم عاد اليه سهم من حصة غيره ولأن قدر حصته قد لا يمكن معرفته أقله المهر وكثرة الغانمين ثم إذا أخذناه فإن قسمناه مفرداً على من سواه لم يمكن ، وإن خلطناه بقيية الغنيمة ثم قسّمناه على الجميع أخذ سهما مما ليس له فيه حق . إذا ثبت هذا فإن ولدت منه فولد حر يلحقه نسبه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة هو رقيق لا يباحته نسبه لأن الغانمين إنما يملكون بالقسمة وقد صادف وطؤه غير مملوكه

ولنا أنه وطء سقط فيه الحد بشبهه الملك فيلحق فيه النسب كوطء جارية ابنه وما ذكره غيره مسلم ثم يبطل بوطء جارية ابنه ، ويفارق الزنا فإنه يوجب الحد . وإذا ثبت هذا فإن الأمة تصير أم ولد له في الحال ، وقال الشافعي لا تصير أم ولد في الحال لأنها ليست مملوكه فإذا ملكها بعد ذلك فهل تصير أم ولد ؟ فيها قولان

ولنا أنه وطء يلحق به النسب لشبهة الملك فتصير به أم ولد كوطء جارية ابنه ويبطل ما ذكره بجارية الابن ولا نسلم ما ذكره فإنا قد بينا أن الملك يثبت في الغنيمة بمجرد الاغتنام ، وعليه قيمتها تطرح في المغنم لانه فوتها عليهم وأخرجها من الغنيمة بفعله فلزمتها قيمتها كالموت فإذا كان معسراً كان في ذمتها قيمتها وقال القاضي إذا كان معسراً حسب قدر حصته من الغنيمة فصارت أم ولد وباقيها رقيق للغانمين لأن كونها أم ولد إنما يثبت بالسراية في ملك غيره فلم يسر في حق المعسر كالاغتنام ولنا أنه استيلاء جعل بعضها أم ولد فيجعل جميعها أم ولد كاستيلاء جارية الابن ، وفارق

بجوز عقد الامن للرسول والمستأمن ، لأن النبي ﷺ كان يؤمن رسل المشركين ولما جاءه رسولا مسايعة قال لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك لأننا لو قتلنا رسلهم لقتلوا رسلنا فتفتوت مصاحبة الراسلة وبجوز عقد الامن لكل واحد منهما مطلقاً ومقيداً بمدة سواء كانت طويلة أو قصيرة بخلاف الهدنة فإنها لا تجوز إلا مقيدة لأن في جوازها مطلقاً ترك للجهاد وهذا بخلافه وبجوز أن يقيموا مدة الهدنة بغير جزية ، ذكره القاضي ، قال أبو بكر هذا ظاهر كلام أحمد .

وقال أبو الخطاب عندي أنه لا يجوز أن يقيم سنة بغير جزية وهو قول الاوزاعي والشافعي لقول الله تعالى (حتى يبعثوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ووجه الأول أنه كافر أيسح له الإقامة في دار الاسلام من غير التزام جزية فلم يلزمه كالنساء والصبيان ولأن الرسول لو كان بما لا يجوز أخذ الجزية منه لاستوى في حقه السنة وما دونها في أر الجزية لا تؤخذ منه في الدين ما إذا جازت له الإقامة في إحداها جلزت في الأخرى قياساً لها عليها وقوله تعالى (حتى يبعثوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أي يلزمون بها ولم يرد حقيقة الاعطاء وهذا مخصوص منها بالاتفاق فإنه تجوز له الإقامة من غير التزام لها ولأن الآية تخصصت بما دون الحول فنقيس على المحل المخصوص .

العتق لان الاستيلاء أقوى له لكونه فعلاً وينفذ من المجنون ، فأما قيمة الولد فقال أبو بكر فيها روايتان (إحداهما) تلزمه قيمته حين وضعه تطارح في المظنم لانه فوت رقه فأشبهه ولد المبرور (والثانية) لاتلزمه لانه ملكها حين دلت ولم يثبت ملك الغانمين في الولد بحال فأشبهه ولد الاب من جارية ابنه إذا وطئها ولانه يعتق حين علوقه ولا قيمة له حينئذ وقال القاضي اذا صار نصفهم أم ولد يكون الولد كله خيراً وعليه قيمة نصفه

(فصل) إذا كان في الغنيمة من يعتق على بعض الغانمين نظرت فان كان رجلاً لم يعتق لان العباس عم النبي ﷺ وعم علي وعقيل أخا علي كانا في أسرى بدر فلم يعتقاعينهما ولان الرجل لا يصير رقيقاً بنفس السبي ، وإن استرق او كان الاسير امرأة او صبياً عتق عليه قدر نصيبه وسرني الى باقيدان كان موسراً وإن كان معسراً لم يعتق عليه إلا ملكه منه

وقال الشافعي لا يعتق منه شيء وهذا مقتضى قول أبي حنيفة لانه لا يملك بمجرد الاغتنام ، ولو ملك لم يتبين ملكه فيه وإن قسمه وجعله في نصيبه واختار تملكه عتق عليه وإلا فلا ، وإن جعل له بعضه فاختار تملكه عتق عليه وقوم عليه الباقي

ولنا ما بيناد من أن الملك يثبت للغانمين لكون الاستيلاء انتم وجد منهم وهو سبب للملك ولان ملك الكفار قد زال ولا يزول إلا الى المسلمين

﴿ مسألة ﴾ (ومن دخل دار الاسلام بغير أمان وادعى أنه رسول أو تاجر معه متاع يبيعه قبل منه) .

إذا دخل حربي دار الاسلام بغير أمان وادعى أنه رسول قبل منه ولم يجوز التعرض له اتول النبي ﷺ رسولاً مسلمة « لولا أن الرسل لا تقتل لقتلناكم » ولان العادة جارية بذلك وان ادعى أنه تاجر وقد جرت العادة بدخول تجارهم أينما لم يعرض له إذا كان معه ما يبيعه لانهم دخلوا يعتقدون الامان أشبهه مالو دخلوا بأشارة مسلم .

قال أحمد إذا ركب القوم في البحر فاستقبلهم فيه تجار مشركون من أرض العدو ويريدون بلاد الاسلام لم يعرضوا لهم ولم يقتلواهم وكل من دخل بلاد المسلمين من أرض الحرب بتجارة ببيع ولم يسأل عن شيء وإن لم يكن معه تجارة فقال جئت مستأمناً لم يقبل منه . وكان الامام فيه مخيراً ونحو هذا قول الاوزاعي والشافعي وكذلك ان كان جاسوساً لانه حربي أخذ بغير أمان فأشبهه المأخوذ في حال الحرب وان كان ممن ضل الطريق أو حملته الريح في مركب إلى نفاذ لم يأخذ في إحدى الروايتين لانه أخذ بغير قتال في دار الاسلام فكان لا يأخذ كالاصيد والحشيش والاخرى يكون فيئاً للمسلمين لانه أخذ بغير قتال أشبهه مالو أخذ في دار الحرب ، وقد روي عن أحمد رحمه الله انه سئل عن الدابة تخرج من بلد الروم او تنفث فتدخل القرية وعن القوم يضلون عن الطريق فيدخلون القرية من

(فصل) وان أعتق بعض الغانمين عبداً من الغنيمة قبل القسمة فان كان ممن لم يثبت فيه الرق كالرجل قبل استرقاقه لم يعتق لما ذكرناه قبل ، وإن كان رقيقاً كالمرأة والصبي عتق عليه قدر حصته وسرى إلى باقيه ان كان موسراً وعليه قيمة باقية تطرح في المقسم ، وان كان موسراً عتق عليه قدر ملكه من الغنيمة لانه موسر بقدر حصته من الغنيمة فان كان بقدر حقه من الغنيمة عتق ولم يأخذ شيئاً وإن كان دون حقه أخذ باقي حقه وإن كان أكثر من حقه لم يعتق الا قدر حقه فان أعتق عبداً ثانياً وفضل من حقه عن الاول شيء عتق بقدره من الثاني وان لم يفضل شيء لم يعتق من الثاني شيء

(فصل) ويكره نقل رهوس المشركين من بلد الى بلد والمثلة بقتلهم لا يروى سمرة ابن جندب قال : كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة . وعن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « ان أعف الناس قتلة أهل الايمان » رواها ابو داود

وعن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح » رواه الذسائي ، وعن عبد الله بن عامر انه قدم على ابي بكر الصديق برأس البطريق فأذكر ذلك فقال يا خليفة رسول الله فانهم يفعلون ذلك بنا قال فاستناب بنارس والروم؟ لا يحمل الي رأس فانما يكتفي بالكتاب والخبر

وقال الزهري لم يحمل الى النبي ﷺ رأس قط وحمل الى ابي بكر رأس فأكره ، واول من

قرى المسلمين فيأخذونهم فقال يكون لاهل القرية كلهم وسئل عن مركب بعث به ملك الروم وفيه رجاله فطرحته الرمح إلى طرسوس فخرج إليه أهل طرسوس فقتلوا الرجال وأخذوا الاموال فقال هذا فيء للمسلمين مما أفاء الله عليهم ، وقال الزهري هو غنيمة وفيه الخمس .

(فصل) ومن دخل دار الحرب رسولا أو تاجرا بأمانهم فخيانتهم محرمة عليه لأنهم انما أعطوه الامان مشروطا بترك خيانتهم وأمنه إياهم من نفسه وان لم يكن ذلك مذكورا في اللفظ فهو معلوم في المعنى وكذلك من جاءنا منهم بأمان فخاننا فهو ناقض لآمانه ولان خيانتهم غدر ولا يصلح في ديننا الغدر فان خانهم أو سرق منهم أو اقترض شيئاً وجب عليه رد ما أخذ إلى أربابه فان جاء أربابه إلى دار الاسلام بأمان أو ايمان رده اليهم والا بعث به اليهم لانه أخذه على وجه يحرم عليه أخذه فلزمه رده كما لو أخذه من مال مسلم

﴿مسألة﴾ (واذا أودع المستأمن ماله مسلماً أو أقرضه إياه ثم عاد إلى دار الحرب بقي الامان في ماله يبعث اليه ان طلبه)

وجملة ذلك ان من دخل من أهل الحرب الى دار الاسلام بأمان فأودع ماله مسلماً أو ذمياً أو أقرضها إياه ثم عاد الى دار الحرب لحاجة يقضيها أو رسولا ثم يعود الى دار الاسلام فهو على أمانه في نفسه وما له لانه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة بدار الاسلام فأشبه الذمي اذا دخل لذلك، وان دخل مستوطناً

حملت اليه الرؤوس عبدالله بن الزبير ويكره رميها في المنجنيق نص عليه احمد ، وان فعلوا ذلك لمصلحة جاز لما روينا ان عمرو بن العاص حين حاصر الاسكندرية ظفر أهلها برجل من المسلمين فأخذوا رأسه فجاء قومه عمرًا منضبين فقال لهم عمرو خذوا رجلا منهم فاقطعوا رأسه فارموا به اليهم في المنجنيق ففعلوا ذلك فرمى أهل الاسكندرية رأس المسلم الى قومه

(فصل) يجوز قبول هدية الكفار من أهل الحرب لان النبي ﷺ قبل هدية اتقوس صاحب مصر فان كان ذلك في حال الغزو فقال أبو الخطاب ما اهداه المشركون لأمر الجيش أو لبعض قواده فهو غنيمة لانه لا يفعل ذلك الا خوفا من المسلمين. فظاهر هذا ان ما أهدى لأحد الرعية فهو له ، وقال القاضي هو غنيمة أيضاً وإن كان من دار الحرب إذ دار الاسلام فهو لمن اهدى له سواء كان الامام أو غيره لان النبي ﷺ قبل الهدية فكانت له دون غيره وهذا قول الشافعي ومحمد ، وقال أبو حنيفة هو لله هدى له بكل حال لانه خص بها أشبه إذا كان في دار الاسلام وحكي ذلك رواية عن أحمد ولنا أنه أخذ ذلك بظهر الجيش أشبه ما لو أخذه قهراً ولانه إذا اهدى للامام أو الامير فالظاهر أنه يداري عن نفسه به فأشبه ما أخذ منه قهراً ، وأما إن أهدى لأحد المسلمين فلم يقصد به ذلك في الظاهر لعدم الخوف منه فيكون له كما لو اهدى اليه في دار الاسلام ، ويحتمل ان ينظر فان كان بينهما مهادنة قبل ذلك فله ما أهدى اليه، وإن تجدد ذلك بالدخول إلى دارهم فهو للمسلمين كقولنا في الهدية إلى القاضي

أو محارباً بطل الامان في نفسه وبقي في ماله لانه بدخوله دار الاسلام بأمان ثبت الامان لماله الذي معه تبعاً فإذا بطل في نفسه بدخوله دار الحرب بقي في ماله لاختصاص المبتل في نفسه فيختص البطالان به، فان قيل انما يثبت الامان لماله تبعاً فإذا بطل في المتبوع بطل في التبع قلنا بل يثبت له الامان لمعنى وجد فيه وهو إدخاله معه وهذا يقتضي ثبوت الامان له وان لم يثبت في نفسه بدليل ما لو بعه مع مضارب له أو وكيل فانه يثبت له الامان وان لم يثبت في نفسه ولم يوجد فيه ههنا ما يقتضي نقض الامان فيه فبقي على ما كان عليه فان أخذه معه الى دار الحرب انتقض الامان فيه كما انتقض في نفسه لوجود المبتل فيهما. إذا ثبت هذا فإذا طالبه صاحبه بغت اليه وان تصرف فيه ببيع أو هبة أو نحوه صح تصرفه لانه ملكه وان مات في دار الحرب انتقل المال الى وارثه ولم يبطل الامان فيه، وقال أبو حنيفة يبطل وهو قول الشافعي لانه قد صار لوارثه ولم يعقد فيه أماناً فوجب ان يبطل فيه كسائر أمواله

ولنا ان الامان حق واجب لازم متعلق بالمال فإذا انتقل الى الوارث انتقل بحقه كسائر الحقوق من الرهن والضمين والشفعة وهذا اختيار الزني ولانه مال له أمان فينبقى الى وارثه مع بقاء الامان فيه كالمال الذي مع مضاربه وان لم يكن له وارث صار فيئاً لبيت المال كمال الذي إذا مات وليس له وارث فان كان له وارث في دار الاسلام لم يرثه ذكره القاضي لاختلاف الدارين والاولى انه يرثه

(كتاب الجزية)

وهي الوظيفة المأخوذة من الكافر لاقامته بدار الاسلام في كل عام وهي فةلة من جزى بجزي
إذا قضى . قال الله تعالى « واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً » تقول العرب جزيت ديني .
إذا قضيته والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى (قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)

وأما السنة فما روى المغيرة بن شعبه أنه قال لجنود كسرى يوم نهاوند أمرنا نهبنا رسول ربنا
أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية أخرجه البخاري ، وعن بريدة أنه قال : كان
رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أو صاه بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه وبمن
معه من المسلمين خيراً وقال له « إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى نخصال ثلاث
ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل وكف عنهم فان أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية فان أجابوك
فقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » في اخبار كثيرة واجمع المسلمون على جواز
أخذ الجزية في الجملة »

لان ملتها واحدة فورثه كالمسلمين فان مات المستأمن في دار الاسلام فهو كموته في دار الحرب سواء
لان المستأمن حربي تجري عليه أحكامهم وان رجع الى دار الحرب فسبي واسترق فقال القاضي يكون
أمره موقراً حتى يعلم آخر أمره فان مات كان فينا لا الرقيق لا يورث وان عتق كان له وان لم يسترق
ولكن من عليه الامام أو فاداه فماله له وان قتله فماله لورثته كما لو مات ان لم يسب لكن دخل
دار الاسلام بغير أمان ليأخذ ماله جاز قتله وسببه لان ثبوت الأمان لماله لا يثبت الأمان لنفسه كما
لو كان ماله وديعة بدار الاسلام وهو مقيم بدار الحرب

(فصل) وان أخذ المسلم من الحربى في دار الحرب مالا مضاربة او وديعة ودخل به دار الاسلام
فهو في أمان حكمه حكم ما ذكرنا وان أخذه ببيع في الذمة أو قرض فالثمن في ذمته عليه أداؤه اليه
وان اقترض حربى من حربى مالا ثم دخل اليه فأسلم فعليه رد البذل لانه أخذه على سبيل المعاوضة
فأشبهه ماله زوج حربى ثم أسلم لزمه مهرها

(فصل) واذا سرق المستأمن في دار الاسلام أو قتل أو غصب ثم عاد الى دار الحرب ثم
خرج مستأمناً مرة ثانية استوفى منه ما لزمه في أمانه الاول كما لو لم يدخل دار الحرب وان اشترى عبداً
مسلماً فخرج به الى دار الحرب ثم قدر عليه لم يغنم لانه لم يثبت ملكه عليه لكون الشراء باطلاً

(مسئلة) قال (ولا تقبل الجزية الا من يهودي أو نصراني أو مجوسي اذا كانوا مقيمين دلي ما عاهدوا عليه)

وجلت أن الذين تقبل منهم الجزية صنفان أهل كتاب ومن له شبهة كتاب فاهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دان بدينهم كالسامرة يدينون بالتوراة ويعلمون بشريعة موسى عليه السلام وانما خالفهم في فروع دينهم وفرق النصارى من اليعقوبية والنسطورية والملاكية والفرنجية والروم والارمن وغيرهم ممن دان بالانجيل وانتسب الى عيسى عليه السلام والعمل بسمعته فكاهم من أهل الانجيل ومن عدا هؤلاء من الكفار فليس من اهل الكتاب بدليل قول الله تعالى (ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) واختلف أهل العلم في الصابئين فروي عن أحمد أنهم جنس من النصارى وقال في موضع آخر بلغني أنهم يستنون ف هؤلاء اذا استنوا فهم من اليهود

وروي عن عمر أنه قال هم يستنون ، وقال مجاهد هم بين اليهود والنصارى ، وقال السدي والربيع هم من اهل الكتاب وتوقف الشافعي في امرهم والصحيح انه ينفار فيهم فان كانوا يوافقون

ويرد بانه ائتمن الى الحرب لانه حصل في امان فان كان العبد تالفاً فعلى الحربي قيمته ويتراد ان الفضل (فصل) واذا دخلت الحربية الينا بأمان فتزوجت ذمياً في دارنا ثم أرادت الرجوع لم تمنع إذا رضي زوجها أو فارقه أو قل أبو حنيفة تمنع ولنا انه عقد لا يلزم الرجل به المقام فلا يلزم المرأة كعقد الاجارة **(مسئلة) (واذا أسر الكفار مسلماً فأطلقوه بشرط ان يقيم عندهم مدة لزمه الوفاء لهم ولم يكن له ان يهرب)**

نص عليه لقول النبي ﷺ «المؤمنون عند شروطهم» وقال الشافعي لا يلزمه، وان أطلقوه وأمنوه صاروا في امان منه لان امانهم له يقتضي سلامتهم منه فان أمكنه المضي الى دار الاسلام لزمه وان تعذر عليه أقام وكان حكمه حكم من اسلم في دار الحرب فان خرج فادر كوه وتبعوه قاتلهم وبطل الامان لانهم طلبوا منه الايمان وهو معصية

(مسئلة) (فان لم يشترطوا شيئاً أو شرطوا كونه رقيقاً فله ان يقتل ويسرق ويهرب) اما اذا أطلقوه ولم يؤمنوه فله ان يأخذ منهم ما قدر عليه ويسرق ويهرب لم يؤمنهم ولم يؤمنه وكذلك ان شرطوا كونه رقيقاً فرضي بذلك أو لم يرص لان كونه رقيقاً حكم شرعي لا يثبت عليه بقوله ولو ثبت لم يقتض اماناً له منهم ولا لهم منه وهذا مذهب الشافعي وان احلفوه على ذلك وكان مكرها لم تنعقد يمينه وان كان مختاراً انقذت يمينه ويحتمل ان تلزمه الإقامة اذا قلنا يلزمه الرجوع اليهم على ما نذكره في المسئلة التي بعدها وهو قول الليث

أحد أهل الكتابين في نبيهم وكتابهم فهم منهم وإن خالفوهم في ذلك فليس هم من أهل الكتاب وروى عنهم أنهم يقولون إن الفلك حي ناطق وإن الكواكب السبعة آلهة فإن كانوا كذلك فهم كهبة الاوثان وأما أهل صحف إبراهيم وشيث وزبور داود فلا تقبل منهم الجزية لأنهم من غير الطائفتين ولأن هذه الصحف لم تكن فيها شرائع إنا هي مواعظ وأمثال كذلك وصف النبي ﷺ صحف إبراهيم وزبور داود في حديث أبي ذر

وأما الذين لهم شبهة كتاب فهم المجوس فإنه يروى أنه كان لهم كتاب فرفع فصار لهم بذلك شبهة أو جبت حقن دماهم وأخذ الجزية منهم ولم ينتهض في إباحة ذكاح نسائهم ولا ذبائحهم دليل هذا قول أكثر أهل العلم، ونقل عن أبي تور أنهم من أهل الكتاب ويحل نسائهم وذبائحهم لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يلمونه وكتاب يدرسون، وإن ملكهم سكر فوقع على بنته وأخته فاطم عليه بعض أهل مملكته فلما صحا جاءوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم ودعى أهل مملكته وقال أتعلون ديناً خيراً من دين آدم وقد أنكح بنيه بناته فأنا على دين آدم قال فتابعه قوم وقتلوا الذين يخلفونهم حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى بكتابهم ورفع العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله ﷺ وأبو بكر - وأراه قال وعمر - منهم الجزية رواه الشافعي وسعيد وغيرهما ولأن النبي ﷺ قال « سنوا بهم سنة أهل الكتاب »

﴿مسئلة﴾ (وإن أطلقوه بشرط أن يبعث إليهم مالا وإن عجز عنه عاد إليهم لزمه الوفاء لهم إلا أن تكون امرأة فلا ترجع إليهم وقال الخري لا يرجع الرجل أيضاً)
وجملة ذلك أن الأسير إذا أطلقه الكفار وشرطوا عليه أن يبعث إليهم بفدائه أو يبرء إليهم واحلفوه فإن كان مكرها لم يلزمه الوفاء لهم برجوع ولا فداء لقول النبي ﷺ « عني لا متي عن الخطأ والنسيان وما استكره عليه، وإن لم يكره وقدر على الفداء الذي شرط على نفسه لزمه إداؤه وبه قال الحسن وعطاء والزهرى والنخعي والثوري والاوزاعي ونص الشافعي على أنه لا يلزمه لأنه حر لا يستحقون بدله

ولنا قول الله تعالى (وأوفوا بعهدي الله إذا عاهدتم) ولما صالح النبي ﷺ أهل الحديبية على رد من جاءه مسلماً وفي لهم وقال « إنا لا يصلح في ديننا الغدر » ولأن في الوفاء مصلحة للاسارى وفي الغدر مفسدة في حقهم لأنهم لا يأمنون بعده والحاجة داعية إليه فلزمه الوفاء كما يلزمه الوفاء بعقد الهدنة ولأنه عاهدهم على أداء مال فلزمه الوفاء لهم كضمن البيع والشروط في عقد الهدنة في موضع يجوز شرطه فإن عجز عن الفداء وكانت امرأة لم ترجع إليهم ولم يحل لها ذلك لقول الله تعالى (فلا ترجعنهن إلى الكفار) ولأن في رجوعها تسليطاً لهم على وطنها حرماً وقد منع الله رسوله ردا النساء إلى الكفار

ولنا قول الله تعالى (ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) والمجوس من غير الطائفتين ، وقول النبي ﷺ « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » يدل على انهم غيرهم ، وروى البخاري بإسناده عن بجاللة^(١) انه قال ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر ولو كانوا أهل كتاب لما وقف عمر في أخذ الجزية منهم مع أمر الله تعالى بأخذ الجزية من أهل الكتاب وما ذكره هو الذي صار لهم به شبهة الكتاب . وقد قال ابو عبيد لأحسب ما روه عن علي في هذا محفوظا ولو كان له أصل لما حرم النبي ﷺ نساءهم وهو كان أولى بعلم ذلك ، ويحوز أن يصح هذا مع تحريم نساءهم وذبايحهم لان الكتاب للبيح لذلك هو الكتاب المنزل على إحدى الطائفتين وليس هؤلاء منهم ، ولان كتابهم رفع فلم ينتهس للإباحة . وثبت به حقن دماءهم

فاما قول أبي ثور في حل ذبايحهم ونساءهم فيخالف الاجماع فلا يلتفت اليه ، وقوله عليه السلام. « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » في أخذ الجزية منهم . إذا ثبت هذا فان أخذ الجزية من أهل الكتاب . والمجوس ثابت بالاجماع لانعلم في هذا خلافا فان الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ذلك

(١) هو بجاللة ابن عبد كانب جزي ابن معاوية عم الاحنف روى عنه عمرو ابن دينار وقشير بن عمر ابن عوف الاعرابي، سئل أبو زرعة عن بجاللة بن عبد الذي روى عن بن عباس قال مكي ثقة

بعد صلحه على ردهن في قضية الحديبية وفيها فجاء نسوة مؤمنات فنهام الله ان يردوهن رواه أبو داود وغيره وان كان المفادى رجلا فقيه روايتان (احدهما) لا يرجع اختاره الخري : هو قول الحسن والنخعي والثوري والشافعي لان الرجوع اليهم معصية فلم يلزم بالشرط كما لو كان امرأة وكما لو شرط قتل مسلم أو شرب الخمر

(وانثانية) يلزمه وهو قول عثمان والزهري والاوزاعي لما ذكرنا في بعث الفداء ولان النبي ﷺ عاهد قريشا على رد من جاءه مسلما فرد أبا بصير وأبا جندل وقال « إنا لا يصلح في ديننا الفدر » وفارق رد المرأة فان الله تعالى فرق بينهما في هذا الحكم حين صالح النبي صلى الله عليه وسلم قريشا على رد من جاءه منهم مسلما فامضى الله سبحانه ذلك في الرجال ونسخه في النساء وسنذكر الفرق بينهما في هذا الباب الذي بمرده انشاء الله تعالى

(فصل) فان اشترى الاسير شيئا مختاراً أو اقترضه فالمقد صحيح ويلزمه الوفاء لهم لانه عقد معاوضة فأشبهه ما لو فعاه غير الاسير وان كان مسكرا لم يصح وان اكرهوه على قبضه لم يضمه واكن عليه رده اليهم إن كان باقياً لانهم دفعوه اليه بحكم العقد وإن قبضه باختياره ضمنه لانه قبضه باختياره عن عقد فاسد وان باعه والعين قائمة لزمه ردها وان عدت رديمتها

(فصل) وإذا اشترى المسلم أسيراً من أيدي العدو فان كان بأذنه لزمه ان يؤدي الى الذي اشتراه ما أداه فيه بغير خلاف علمناه لانه إذا أذن فيه كان نائبة في شراء نفسه فكان الثمن على الأمر كالوكيل ، وان كان بغير اذنه لزم الاسير الثمن أيضاً وبه قال الحسن والزهري والنخعي

ولنا عموم الآية وإن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى دومة الجندل فأخذ أكيذر دومة فصالحه على الجزية وهو من العرب رواه أبو داود وأخذ الجزية من نصارى نجران وهم عرب وبعث معاذاً إلى اليمن فقال «انك تأتي قوماً أهل كتاب» متفق عليه. وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً وكانوا عرباً. قال ابن المنذر ولم يبلغنا أن قوماً من العجم كانوا سكاناً باليمن حيث وجه معاذ ولو كان لكان في أمره أن يأخذ من جميعهم من كل حالم ديناراً دليل على أن العرب تؤخذ منهم الجزية، وحديث بريدة فيه أن النبي ﷺ كان يأمر من بعثه على سرية أن يدعو عدوه إلى أداء الجزية ولم يخص بها عجمياً دون غيره وأكثر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم

وإنما ماروى سعيد بن عثمان بن مطر ثنا أبو جريز عن الشعبي قال أغار أهل ماء وأهل جلولاء على العرب فأصابوا سبايا العرب فكتب السائب بن الأكوع إلى عمر في سبايا المسلمين ورقبتهم ومتاعهم فكتب عمر : أيما رجل أصاب رقية ومتاعه بعينه فهو أحق به من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما قسم فلا سبيل إليه . وأيما حر اشتراه التجار فإنه برد إليهم ردوس أموالهم فإن الحر لا يباع ولا يشتري . فحكم للتجار برد ردوس أموالهم ، ولأن الأسير يجب عليه فداء نفسه ليتخلص من حكم الكفار فإذا ناب عنه غيره في ذلك وجب عليه قضاؤه كما لو قضى الحاكم عنه حقاً امتنع من أدائه ، فولى هذا إذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول الأسير وهو قول الشافعي إذا أذن له ، وقال الاوزاعي القول قول المشتري لانهما اختلفا في فعله وهو اعلم به

ولنا ان الاسير، نكر الزيادة والقول قول المنكر ولان الاصل براءة ذمته من الزيادة فيرجع قوله بالاصل
(فصل) ويجب فداء أسير المسلمين إذا أمكن وبه قول عمر بن عبد العزيز ومالك وإسحاق .
ويروى عن ابن الزبير انه سأل الحسن بن علي رضي الله عنهما على من فكك الأسير؟ قال على الأرض
التي يقاتل عليها وقد قال النبي ﷺ « اطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني »

يغزو العرب ولأن ذلك اجماع فإن عمر رضي الله عنه أراد الجزية من نصارى بني تغلب فأبوا ذلك وسألوه أن يأخذ منهم مثلما يأخذ من المسلمين فأبى ذلك عليهم حتى لحقوا بالروم ثم صالحهم على ما يأخذ منه عوضاً عن الجزية فالتأخوذ منهم جزية غير أنه على غير صفة جزية غيرهم وما أنكر أخذ الجزية منهم أحد فكان ذلك اجماعاً وقد ثبت بالقطع واليقين أن كثيراً من نصارى العرب ويهودهم كانوا في عصر الصحابة في بلاد الاسلام ولا يجوز اقرارهم فيها بفير جزية فثبت يقيناً أنهم أخذوا الجزية منهم، وظاهر كلام الخري أنه لا فرق بين من دخل في دينهم قبل تبديل كتابهم أو بعده ولا بين أن يكون ابن كتيبي أو ابن وثين أو ابن كتيابي ووثني

وقال أبو الخطاب من دخل في دينهم بعد تبديل كتابهم لم تقبل منه الجزية ومن ولد بين أبوين أحدهما تقبل منه الجزية والآخر لا تقبل منه فهل تقبل منه؟ على وجهين وهذا مذهب الشافعي ولما عوم النص فيهم ولأنهم من أهل دين تقبل من أهله الجزية فيقرون بها كغيرهم وإنما تقبل منهم الجزية إذا كانوا مقيمين على ما عاهدوا عليه من بذل الجزية والتزام أحكام الملة لأن الله تعالى أمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية أي يلتزموا أداءها فلم يوجد ذلك يقولوا على إباحة دمائهم وأموالهم (فصل) ولا يجوز عقد الذمة المؤبدة إلا بشرطين

(أحدهما) أن يلتزموا إعطاء الجزية في كل حول

(والثاني) التزام أحكام الاسلام وهو قبول ما يحكم به عليهم من أداء حق أو ترك محرم لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة «فادعهم إلى أداء الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم» ولا تعتبر حقيقة الاعطاء ولا جريان الاحكام لأن إعطاء الجزية إنما يكون في آخر الحول والسكف عنهم في ابتدائه عند البذل والمراد بقوله (حتى يعطوا) أي يلتزموا الاعطاء ويجيبوا إلى بذله كقول الله تعالى (فإن تابوا وأقاموا

وروى سعيد بإسناده عن حبان بن أبي جيلة أن رسول الله ﷺ قال «ان على المسلمين في فيهم أن يفادوا أسيرهم ويؤدوا عن غارمهم» وفادى رسول الله ﷺ رجلين من المسلمين بالرجل الذي أخذه من بني عقيل، وفادى بالمرأة التي استوهب من سلمة بن الأكوع رجلين. ويجب فداء أسير أهل الذمة سواء كانوا في معونتنا أو لا هذا ظاهر كلام الخري وهو قول عمر بن عبد العزيز والايث لأننا التزمنا حفظهم بمهادتهم وأخذ جزيتهم فلزمنا المدافعة من ورائهم والقيام دونهم فاذا عجزنا عن ذلك وأمكنا تخليصهم لزمنا ذلك كمن يحرم عليه إتلاف شيء فاذا إتلفه ضمن غرمه وقال انقاضي إنما يجب فداؤهم إذا استأن بهم الامام في قتالهم فسبوا وجب عليه ذلك لأن أسيرهم كان لمعنى من جهته وهو المنصوص عن احمد، ومتى وجب فداؤهم فإنه يبدأ بفداء المسلمين قبلهم لأن حرمة المسلم أعظم والخوف عليه أشد وهو معرض لغتته عن دينه الحق بخلاف أهل الذمة

الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) والمراد به التزام ذلك دون حقيقته فان الزكاة إنما يجب أداؤها عند الحول لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن سواهم فالإسلام أو القتل)

يعني من سوى اليهود والنصارى والمجوس لا تقبل منهم الجزية ولا يقرون بها ولا يقبل منهم الا الاسلام فان لم يسلّموا قتلوا ، هذا ظاهر مذهب أحمد وروى عنه الحسن بن ثواب أنها تقبل من جميع الكفار إلا عبدة الاوثان من العرب لان حديث بريدة يدل بعمومه على قبول الجزية من كل كافر الا انه خرج منه عبدة الاوثان من العرب لتغلظ كفرهم من وجهين (أحدهما) دينهم (والثاني) كونهم من رهط النبي صلى الله عليه وسلم

وقال الشافعي لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس لكن في أهل الكتب غير اليهود والنصارى مثل أهل صحف ابراهيم وشيث وزابور داود ومن تمسك بدين آدم وادريس وجهان (أحدهما) يقرون بالجزية لانهم من أهل الكتاب فاشبهوا اليهود والنصارى ، وقال ابو حنيفة تقبل من جميع الكفار الا العرب لانهم رهط النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقرون على غير دينه وغيرهم يقر بالجزية لانه يقر بالاسترقاق فاقروا بالجزية كالمجوس ، وعن مالك أنها تقبل من جميعهم إلا مشركي قريش لانهم ارتدوا ، وعن الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أنها تقبل من جميعهم وهو قول عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر لحديث بريدة ولانه كافر فيقر بالجزية كاهل الكتاب

﴿ باب الهدنة ﴾

ومعناها أن يعتمد الامام او نائبه عقداً على ترك القتال مدة بعوض وبغير عوض ويسمى مهادنة وموادعة ومعاودة وهي جائزة لقوله تعالى (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين) وقوله تعالى (فان جنحوا للسلم فاجنح لها) وروى مروان والمسور بن مخرمة ان النبي ﷺ صالح سهيل بن عمرو على وضع القتال عشر سنين ، ولأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فيهادهم حتى يقوى المسلمون ، وانما تجوز للنظر للمسلمين إما لضعفهم عن القتال أو للطمع في إسلامهم بهدنتهم أو في أدائهم الجزية او غير ذلك من المصالح ، وتجوز على غير مال لأن النبي ﷺ صالح يوم الحديبية على غير مال ، وتجوز على مال يأخذونه منهم فانها إذا جازت على غير مال فعلى مال أولى ، فاما إن صالحهم على ما يبدله لهم فقد أطلق احمد القول بالمنع منه وهو مذهب الشافعي لأن فيه صفاراً للمسلمين قل شيخنا وهذا محمول على غير حال الضرورة مثل أن يخاف على المسلمين الهلاك والاسر فيجوز لانه يجوز للاسر فداء نفسه بالمال كذا هذا. ولان بذل المال وان كان صفاراً فإنه يجوز تحمله لدفع صفار أعظم منه وهو القتل والاسر وسبي الذرية الذين يفضي سبيهم إلى كفرهم

ولنا قول الله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها » وهذا عام خص منه اهل الكتاب بالآية والمجوس بقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة اهل الكتاب فمن عداهم من الكفار يبقى على قضية العموم وقد بينا ان اهل الصحف من غير اهل الكتاب المراد بالآية فيما تقدم

(فصل) وإذا عقد الذمة لكفار زعموا انهم من اهل الكتاب ثم تبين انهم عبدة الاوثان فاعقد باطل من اصله ، وإن شككنا فيهم لم ينتقض عهدهم بالشك لان الاصل صحته فان اقر بعضهم بذلك دون بعض قبل من المقر في نفسه فانتقض عهده وبقي في حق من لم يقر بحاله

(مسئلة) قال (والمأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات فيؤخذ من أدونهم اثنا عشر درهما ومن أوسطهم أربعة وعشرون درهما ومن أيسرهم ثمانية وأربعون درهما)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) في تقدير الجزية (والثاني) في كمية مقدارها . فأما الاول ففيه ثلاث روايات :

(أحدها) أنها مقدرة بمقدر لايزاد عليه ولا ينقص منه ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي

وقد روى عبد الرزاق في المغازي عن الزهري قال أرسل رسول الله ﷺ إلى عبيدة بن حصن وهو مع ابي سفيان يعني يوم الاحزاب « أرايت ان جعلت لك ثلث ثمر الانصار أترجع بمن معك من غطفان وتخزل بين الاحزاب ؟ » فأرسل اليه عبيدة ان جعلت لي الشطر فعلت قال فحدثني ابن أبي نجيح ان سعد بن معاذ وسعد بن عباد قالا يا رسول الله والله لقد كان يحجر سريره في الجاهلية في عام السنة حول المدينة ما ينطبق أن يدخلها فلآن حين جاء الله بالاسلام نعطيتهم ذلك فقال النبي ﷺ « فنعم إذا » ولولا ان ذلك جائز لما بذله النبي ﷺ

(مسئلة) (ولا يجوز عقد الهدنة إلا من الامام أو نائبه)

لأنه عقد مع جملة الكفار وليس ذلك لغیره ولأنه يتعاق بنظر الامام وما يراد من المصلحة على ما قدمنا ، ولان تجوزة لغیر الامام يتضمن تعطيل الجهاد بالكلية او إلى تلك الناحية وفيه افتيات على الامام ، فان هادنهم غير الامام أو نائبه لم يصح ، فان دخل بعضهم دار الاسلام بهذا الصلح كان آمناً لانه دخل ممتدلاً للآمان ويرد إلى دار الحرب ولا يقر في دار الاسلام لان الامان لم يصح ، وإن عقد الامام الهدنة ثم مات او عزل لم ينتقض عهده وعلى من بعده الوفاء به لان الامام عقده باجتهاده فلم يحز نقضه باجتهاد غيره كما لا يجوز للحاكم نقض احكام من قبله باجتهاده ، وإذا عقد الهدنة لزمه الوفاء بها لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقال تعالى (فأنموا اليهم عهدهم إلى

لان النبي ﷺ فرضها مقدرة بقوله لمعاذ «أخذ من كل حالم ديناراً أو عد له مغافر» وفرضها عمر مقدرة بمحضر من الصحابة فلم ينكر فكان اجماعاً
(والثانية) انها غير مقدرة بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام في الزيادة والنقصان قال الاثرم قيل لابي عبد الله فيزاد اليوم فيه وينقص؟ يعني الجزية قال نعم يزاد فيه وينقص على قدر طاقتهم على قدر ما يرى الامام وذكر انه يزيد عليهم فيما مضى درهمان فجعله خمسين قال الخلال العمل في قول ابي عبد الله على ما رواه الجماعة بانه لا بأس للامام أن يزيد في ذلك وينقص على ما رواه عنه اصحابه عنه في عشرة مواضع فاستقر قوله على ذلك.

وهذا قول اشوري وأبي عبيد لان النبي ﷺ أمر معاذاً أن يأخذ من كل حالم ديناراً وصالح أهل نجران على ألفي حلة، النصف في صفر والنصف في رجب رواها أبو داود وعمر جعل الجزية على ثلاث طبقات على ألفي ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما وصالح بني تغلب على مثلي ما على المسلمين من الزكاة وهذا يدل على انها الى رأي الامام لولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجز ان تختلف قال البخاري قال ابن عينة عن ابي نعيم قلت لمجاهد ما شأن اهل الشام عليهم اربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال جعل ذلك من اجل اليسار ولا تعاض فلم تقدر كالأجرة

مدتهم) ولانه إذا لم يف بها لم يسكن الى عهده وقد يحتاج الى عقدها

(فصل) فان نقضوا العهد بقتال او مظاهرة او قتل مسلم او اخذ مال انتقض عهدهم لان الهدنة تقتضي الكف فانتقضت بتركه ولا يحتاج في نقضها الى حكم الامام لانه إنما يحتاج الى حكمه في امر محتمل وفعلهم لا يحتمل غير نقض العهد واذا انتقض جاز قتالهم لقول الله تعالى (وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر) الآية. وقال تعالى (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) ولما نقضت قريش عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سار اليهم وقاتلهم وفتح مكة، وان نقض بعضهم دون بعض فسكت باقيهم عن الناقض ولم يوجد منهم إنكار ولا مراسلة الامام ولا تبرؤ فالكل ناقضون لان النبي صلى الله عليه وسلم لما هادن قريشاً دخلت خزاعة في حلف النبي صلى الله عليه وسلم وبنو بكر في حلف قريش فعدت بنو بكر على خزاعة وأعانهم بعض قريش وسكت الباقون فكان ذلك نقض عهدهم وسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتلهم ولان سكوتهم يدل على رضاهم كما ان عقد الهدنة مع بعضهم يدخل فيه جميعهم للدلالة سكوتهم على رضاهم كذلك في انتقض: فالانكر من لم ينقض على الباقيين بقول او فعل ظاهر او اعتزال او راسل الامام بأني منكر لما فعله الناقض مقيم على العهد لم ينتقض في حقه ويأمره الامام بالتمييز ليأخذ الناقض وحده فان امتنع من التميز او إسلام الناقض صار ناقضاً لانه منع من اخذ الناقض فصار بمنزلة، وان

(والرواية الثالثة) ان اقلها مقدر بدینار واكثرها غير مقدر وهو اختيار أبي بكر فتجاوز الزيادة ولا يجوز النقصان لان عمر زاد على ما فرص رسول الله ﷺ ولم ينقص منه وروي انه زاد على ثمانية واربعين فجعلها خمسين .

(الفصل الثاني) أننا اذا قلنا بالرواية الاولى وانها مقدرة فقدرها في حق الموسر ثمانية واربعون درهما وفي حق المتوسط اربعة وعشرون وفي حق الفقير اثنا عشر ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال مالك هي في حق الغني أربعون درهما أو أربعة دنانير وفي حق الفقير عشرة دراهم أو دينار ، وروي ذلك عن عمر ، وقال الشافعي الواجب دينار في حق كل واحد لحديث معاذ أن النبي ﷺ أمره ان يأخذ من كل حالم ديناراً رواه أبو داود وغيره الا ان المستحب جماعها على ثلاث طبقات كما ذكرناه لنخرج من الخلاف قالوا وقضاء النبي ﷺ أولى بالاتباع من غيره

ولنا حديث عمر رضي الله عنه وهو حديث لا شك في صحته وشهرته بين الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم ولم ينكره منكر ولا خلاف فيه وعمل به من بعده من الخلفاء رضي الله عنهم فصرا اجماعاً لا يجوز الخطأ عليه وقد وافق الشافعي على استحباب العمل به ، وأما حديث معاذ فلا يخلو من وجهين (أحدهما) أنه فعل ذلك لغلبة النقر عليهم بدليل قول مجاهد لان ذلك من أجل اليسار (والوجه الثاني) أن يكون التقدير غير واجب بل هو موكول الى اجتهاد الامام ولان الجزية

لم يمكنه التميز لم ينتهض عهده لانه كلاسير . فان أسر الامام منهم قوماً فادعى الاسير انه لم ينقض وأشكل ذلك عليه قبل قول الاسير لانه لا يتوصل الى ذلك الا من قبله

﴿مسئلة﴾ (فتى رأى المصلحة جاز له عقدها مدة معلومة وان طالت وعنه لا يجوز في زيادة على

العشر فان زاد على عشر بطل في الزيادة وفي العشر وجهان)

اذا رأى الامام المصلحة في عقد الهدنة جاز عقدها لما ذكرنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً ولا يجوز عقدها اذا لم يرض المصلحة فيه لانه يتصرف لهم على وجه النظر اشبه ولي اليتيم ولا يجوز عقدها الا على مدة معلومة لان مهادنتهم مطلقاً تفضي الى تعطيل الجهاد بالكلية لكونها تنغني التأييد فلم يجز ذلك وتجاوز على المدة القصيرة والعلوية على حسب ما يراه الامام من المصلحة في إحدى الروايتين وبهذا قال أبو حنيفة لانه عقد يجوز في العشر فجاز في الزيادة علمها كمقد الاجارة (والرواية الثانية) لا يجوز على أكثر من عشر سنين قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد واختاره أبو بكر وهو مذهب الشافعي لان قواه تعالى (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) عام خص منه مدة العشر لمصلحة النبي ﷺ قريشاً يوم الحديبية عشرأ فما زاد يبقى على مقتضى العموم فعلى هذا ان زاد على العشر يبطل في الزيادة وهل يبطل في العشر؟ على وجهين بناء على تفريق الصفة وكذلك ان هادنهم أكثر من قدر الحاجة

وجبت صفاراً أو عقوبة فتختلف باختلاف أحوالهم كالعقوبة في البدن منهم من يقتل ومنهم من يسترق ولا يصح كونها عوضاً عن سكنى الدار لأنها لو كانت كذلك لوجبت على النساء والصبيان والزمنى والمكافئ (فصل) وحذ اليسار في حقهم ماعده الناس غنى في العادة وليس بمقدر لأن التقديرات بابها

التوقيف ولا توقيف في هذا فيرجع فيه إلى العادة والعرف

(فصل) إذا بذلوا الجزية لزم قبولها وحرم قتالهم لقول الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله — إلى قوله — حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فجعل إعطاء الجزية غاية لقتالهم فحتى بذلوا لم يجوز قتالهم ، وقول النبي ﷺ « فادعهم إلى أداء الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » وإن قلنا أن الجزية غير متدرة الاكثر لم يحرم قتالهم حتى يجيبوا إلى بذل مالا يجوز طلب أكثر منه مما يحتمله حالهم

(فصل) وتجب الجزية في آخر كل حول وبه قول الشافعي وقول ابو حنيفة تجب بأوله وبطالب بها عقيب العقد وتجب الثانية في أول الحول الثاني لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية)

ولنا انه مال يتكرر بتكرر الحول أو يؤخذ في آخر كل حول فلم يجب بأوله كالزكاة والدية. وأما الآية فالمراد بها التزام إعطائها دون نفس الإعطاء ولهذا يحرم قتالهم بمجرد بذلها قبل أخذها (فصل) وتؤخذ الجزية مما يسر من أموالهم ولا يتمين أخذها من ذهب ولا فضة نص عليه

﴿مسئلة﴾ (وان هادنهم مطلقاً لم يصح) لان ذلك يقتضي التأييد فيفضي الى ترك الجهاد بالكلية وذلك لا يجوز

﴿مسئلة﴾ (وان شرط فيها شرطاً فاسداً كنقضها متى شاء أو رد النساء اليهم أو صداقهن أو سلاحهم أو ادخالهم الحرم لم يصح الشرط وفي العقد وجهان)

الشروط في عقد الهدنة تنقسم قسمين صحيح وفاسد فالفسد مثل ان يشترط نقضها لمن شاء منها فلا يصح ذلك لانه يفضي الى ضد المقصود منها وان قل هادنكم ما شئتم لم يصح لانه جعل الكفار متحكمين على المسلمين ، وان قال ما شئنا أو ذاء فلان أو شرط ذلك لنفسه دونهم لم يجوز أيضاً ذكره أبو بكر لانه ينافي مقتضى العقد فلم يصح كما لو شرط ذلك في البيع والنكاح وقال القاضي يصح وهذا قول الشافعي لان النبي ﷺ صالح أهل خيبر على ان يقرم ما اقرم الله تعالى

وانما انه عقد لازم فلم يجوز اشتراط نقضه كسائر العتود اللازمة ولم يكن بين النبي ﷺ وبين أهل خيبر هدنة فانه فتحها عنوة وانما ساقام وقال لم ذلك وانما يدل ذلك على جواز المساقاة وليس هو بهدنة اتفاقاً وقد وافقوا الجماع في انه لو شرط في عقد الهدنة اني اقرم ما اقرم الله لم يصح فكيف يصح منهم الاحتجاج به مع الاجماع على انه لا يجوز اشتراط ؟ وكذلك ان شرط رد النساء المسلمات اليهم

احمد وهو قول الشافعي وابي عبيد وغيرهم لان النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو بدله معافراً و كان النبي ﷺ يأخذ من نصارى نجران ألفي حلة ، وكان عمر يؤتي بنعم كثيرة يأخذها من الجزية

وروي عن علي رضي الله عنه انه كان باخذ الجزية من كل ذي صنعة من متاعه من صاحب الابواب ، ومن صاحب المسال مسالاً ، ومن صاحب الحبال حبالاً ثم يدعو الناس فيعطيههم الذهب والفضة فيقتسمونه ثم يقول خذوا فاقسموا فيقولون لا حاجة لنا فيه فيقول أخذتم خياره وتركتم شراره لتحملنه. واذا ثبت هذا فإنه يؤخذ بالقيمة اتوله عليه السلام « أوعدله معافراً »

(فصل) ولا يصح عقد الذمة والهدنة الا من الامام أو نائبه وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه خلافاً لان ذلك يتعاق بنظر الامام وما يراه من المصلحة ، ولان عقد الذمة عقد مؤبد فلم يجوز أن يفتات به على الامام فان فعله غير الامام أو نائبه لم يصح لكن إن عقده على ما لا يجوز ان يطلب منهم أكثر منه لزم الامام اجابتهم اليه وعقدها عليه

(فصل) ويجوز أن يشترط عليهم في عقد الذمة ضيافة من يربهم من المسلمين لما روى الامام احمد باسناده عن الاحنف بن قيس أن عمر شرط عليهم ضيافة يوم وليلة وأن يصلحوا القناطر وأن

او مهورهن او رد سلاحهم او إعطائهم ذبيماً من سلاحنا او من آلة الحرب او يشترط لهم ما لا في موضع لا يجوز بذله او يشترط رد الصبيان أو رد الرجال مع عدم الحاجة اليه فهذه كلها شروط فاسدة وكذلك ان شرط ادخالهم الحرم لقول الله تعالى (إنما المشركون نجس فلا يقربو المسجد الحرام بعد عامهم هذا) ولا يجوز الوفاء بشيء من هذه الشروط وإنما لم يصح شرط رد النساء المسلمات لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان عاتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الي السكنا) وقال النبي ﷺ « ان الله منع الصلح في النساء » وتفاقر المرأة الرجل من ثلاثة أوجه

(أحدها) أنها لا تؤمن ان تزوج كافراً يستحلها أو يكرهها من ينالها واليه أشار الله سبحانه بقوله (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) (الثاني) أنها ربما فتن عن دينها لأنها أضعف قلباً وأقل معرفة من الرجل

(الثالث) ان المرأة لا يمكنها الحرب عادة بخلاف الرجل ولا يجوز رد الصبيان العقلاء اذا جاءوا مسلمين لانهم بمنزلة المرأة في ضعف العقل والعرفة والعجز عن التخلص والحرب ، فاما الطفل الذي لا يصح اسلامه فيجوز شرط رده لانه ليس بمسلم وهل يفسد العقد بالشروط الفاسدة؟ على وجهين بناء على الشروط الفاسدة في البيع إلا فيما إذا شرط ان امكّل واحد منهما نقضها متى شاء فينبغي ان لا يصح العقد وجهاً واحداً لان طائفة الكفار يبنون على هذا الشرط فلا يحصل الأمن منهم ولا أمنهم

قتل رجل من المسلمين بارضهم فعليهم ديته ، قال ابن المنذر وروي عن عمر انه قضى على أهل الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين ثلاثة أيام وعاف دولهم وما يصلحهم
وروي أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثمانمائة دينار وكانوا ثلثمائة نفس في كل سنة وإن يضيفوا من مر بهم من المسلمين ثلاثة أيام ولأن في هذا ضرباً من المصلحة لأنهم ربما امتنعوا من مبايعة المسلمين اضراً بهم فإذا شرطت عليهم الضيافة أمن ذلك وإن لم تشرط الضيافة عليهم لم يجب ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي، ومن أصحابنا من قال يجب بغير شرط لوجوبها على المسلمين والاول أصح لأنه اداء مال فلم يجب بغير رضاهم كالجزية فإن شرطها عليهم فامتنعوا من قبولها لم تعقد لهم الذمة وقال الشافعي لا يجوز قتالهم عليها.

ولنا انه شرط سائغ امتنعوا من قبوله فقتلوا عليه كالجزية

(فصل) ذكر اقسامي انه اذا شرط الضيافة فانه يبين أيام الضيافة وعدد من يضاف من الرجلة والفرسان فيقول تضيفون في كل سنة مائة يوم عشرة من المسلمين من خبز كذا وأدم كذا وللفرس من التبن كذا ومن الشعير كذا فان شرط الضيافة مغالطاً صح في الظاهر لأن عمر رضي الله عنه شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين من غير عدد ولا تقدير قال ابو بكر اذا أطلق مدة الضيافة

منا فيفوت معنى الهدنة ومتى وقع العقد باطلا فدخل بعض الكفار دار الاسلام معتقداً للأمان كان آمناً لأنه دخل بناء على العقد ويرد الى دار الحرب ولا يقر في دار الاسلام لأن الأمان لم يصح (فصل) وإذا عقد الهدنة من غير شرط فجاءنا منهم إنسان مسلماً أو بأمان لم يجب رده اليهم ولم يجوز ذلك سواء كان حراً أو عبداً أو رجلاً أو امرأة ولا يجب رد مهر المرأة، وقال أصحاب الشافعي ان خرج العبد اليها لم يصح حراً لأنهم في امان منا والهدنة تمنع من جواز القهر وقال الشافعي في قول له: اذا جاءت امرأة مسلمة وجب رد مهرها لقول الله تعالى (وآتوهم ما أنفقوا) يعني رد المهر الى زوجها اذا جاء يطالبها وان جاء غيره لم يرد اليه شيء.

ولنا أنه من غير أهل دار الاسلام خرج اليها فلم يجب رده ولا رد شيء عنه كالحر من الرجال وكالعبد اذا خرج ثم أسلم، قولهم إنهم في امان منا قلنا إنما امنهم ممن هو في دار الاسلام الذين هم في قبضة الامام فاما من هو في دارهم ومن ليس في قبضته فلا يمنع منه بدليل ولو خرج العبد قبل اسلامه ولهذا لما قتل ابو بصير الرجل الذي جاء ليرده لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضعه ولما انفرد هو وابو جندل واصحابهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في صالح الحديدية ففعلوا الطريق عليهم وقتلوا من قتلوا منهم وأخذوا المال لم يذكر ذلك النبي ﷺ ولم يأمرهم برد ما أخذوه ولا غرامة مأخذوه وهذا الذي أسلم كان في دارهم وقبضتهم وقهرهم على نفسه فصار حراً كما لو أسلم بعد خروجه وأما المرأة فلا يجب رد مهرها لأنها لم تأخذ منهم شيئاً ولو أخذته كانت قد قهرتهم عليه في

فالواجب يوم وإيلة لان ذلك الواجب على المسلمين ولا يكلفون الذبيحة ولا ضيافتهم برفع من طعامهم لانه يروى عن عمر أنه شكى اليه أهل الذمة ان المسلمين يكلفونهم الذبيحة فقال أطعموهم مما تأكلون ، وقال الاوزاعي ولا يكلفون الذبيحة ولا الشعير

وقال القاضي إذا وقع الشرط مطلقاً لم يلزمهم الشعير ، ويحتمل أن يلزمهم ذلك للخيل لان العادة جارية به فهو كالخيز للرجل والمسلمين النزول في الكنائس والبيع فان عر رضي الله عنه صالح أهل الشام على أن يوسعوا أبواب بيوتهم وكنائسهم لمن يجتاز بهم من المسلمين ليدخلوها ركباناً ، فان لم يجدوا مكاناً أفلمهم النزول في الافنية وفضول المنازل وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه ، والابق إلى منزل أحق به من يأتي بعده فان امتنع بعضهم من القيام بما شرط عليه أجبر عليه ، فان امتنع الجميع أجبروا ، فان لم يمكن إلا بالمقاتلة قوتلوا ، فان قاتلوا فقد نقضوا العهد

(فصل) وتقسم الضيافة بينهم على قدر جزيتهم فان جعل الضيافة مكان الجزية جاز لما روي أن عمر رضي الله عنه كتب لراهب من أهل الشام إنني إن وليت هذه الارض أسقطت عنك خراجك فلما قدم الجابية وهو أمير المؤمنين جاءه بكتابه فعرفه ، وقال انني جعلت لك ماليس لي ولكن اختر إن شئت أداء الخراج وان شئت أن تضيف المسنين ، فاختار الضيافة ، ويشترط عليه

دار القهر ، ولو وجب عليها عوضه لوجب مهر المثل دون المسمى ، وأما الآية فقد قال قتادة نسخ رد المهر ، وقال عطاء والزهري وانثوري لا يعمل بها اليوم ، وعلى أن الآية إنما نزلت في قضية الحديبية حين كان النبي ﷺ شرط رد من جاءه مسلماً ، فلما منع الله رد النساء وجب رد هورهن ، وكلامنا فيما إذا وقع الصلح من غير شرط فليس هو في معنى ماتناوله الأمر ، وان وقع الكلام فيما إذا شرط رد النساء لم يصح أيضاً لان الشرط الذي كان النبي ﷺ شرطه كان صحيحاً وقد نسخ فاذا شرط الآن كان باطلاً ولا يجوز قياسه على الصحيح واللاحق به .

﴿ مسألة ﴾ (وإن شرط رد من جاء من الرجال مسلماً جاز ولا يمنهم أخذه ولا يجبره . على ذلك وله ان يأمرهم بقتالهم والفرار منهم) .

قد ذكر قسم الشروط الفاسدة والشروط الصحيحة مثل أن يشترط عليهم بالأأو معونة المسلمين عند حاجتهم اليهم أو يشترط رد من جاء من الرجال مسلماً أو بأمان فهذا صحيح وقال اصحاب الشافعي لا يصح شرط رد المسلم إلا ان تكون له عشيرة تحميه وتمنعه .

ولنا ان النبي ﷺ شرط ذلك في صاح الحديبية ووفى لم به فرد أبا جندل وأباصير ولم يخس بالشرط ذا العشيرة ولأن ذا العشيرة إذا كانت عشيرته هي التي تفتنه وتؤذيه فهو كمن لا عشيرة له لكن إنما يجوز هذا الشرط عند شدة الحاجة اليه وتعين المصلحة فيه ومتى شرط لهم ذلك لزم الوفاء ، به بمعنى أنهم إذا جاءوا في طلبه لم يمنهم أخذه ولا يجبره على المضي معهم ، وله أن يأمره سرّاً بالهرب .

ضيافة يبلغ قدرها أقل الجزية إذا قلنا الجزية مقسدة الاتل لثلا ينقص خراجها عن أقل الجزية وذكر أن من الشروط الفاسدة اشتراط الا كنفاء بضياقتهم عن جزيتهم، لان الله تعالى أمر بقتالهم ممدوداً إلى إعطاء الجزية، فإذا لم يعطها كان قتالهم مباحاً ووجه الاول أن هذا اشتراط مال يبلغ قدر الجزية فجاز كما لو شرط عليهم عدل الجزية مغافر

(فصل) وإذا شرط في عقد الذمة شرطاً فاسداً مثل أن يشترط أن لا جزية عليهم أو اظهار المنكر أو اسكانهم الحجاز أو إدخالهم الحرم ونحو هذا . فقال القاضي يفسد العقد به لانه شرط فعل محرم فافسد العقد كما لو شرط قتال المسلمين ، ويحتمل أن يفسد الشرط وحده ، ويصح العقد بناء على الشروط الفاسدة في البيع والمضاربة

(مسئلة) قال (ولا جزية على صبي ولا زائل العقل ولا امرأة)

لأنهم بين أهل العلم خلافاً في هذا وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأبو ثور، وقال ابن المنذر ولا أعلم عن غيرهم خلافهم ، وقد دل على صحة هذا أن عمر رضي الله عنه كتب إلى امرء

منهم ومقاتلتهم فإن أباً بصير لما جاء النبي ﷺ وجاء الكفار في طلبه قال له النبي ﷺ «إنا لا يصالح في ديننا الغدر وقد علمت ما عهدناهم عليه ولعل الله أن يجعل لك فرجاً ومخرجاً» فلما رجع مع الرجلين قتل أحدهما في طريقه ثم رجع إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله قد أوفى الله ذمتك قد رددتني إليهم وأنجاني الله منهم فلم ينكر عليه النبي ﷺ ولم يلهم بل قال «ويل أمه مسعر حرب لو كان معه رجال» فلما سمع ذلك أبو بصير لحق بساحل البحر ونحاز اليه أبو جندل بن سهيل ومن معه من المستضعفين بمكة، فجعلوا لا تمر غير لقريش إلا عرضوا لها فأخذوها وقتلوا من معها، فارسلت قريش إلى النبي ﷺ تناشده الله والرحم أن يضمهم إليه ولا يرد إليهم أحداً جاءه ففعل، فيجوز حينئذ لمن أسلم من الكفار أن يتحيزوا ناحية ويقتلوا من قدروا عليه من الكفار يأخذوا أموالهم ولا يدخلون في الصلح، فإن ضمهم الإمام إليه باذن الكفار دخلوا في الصلح وحرم عليهم قتل الكفار وأخذ أموالهم، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما جاء أبو جندل إلى النبي صلى الله عليه وسلم هارباً من الكفار يرسف في قيوده قام إليه أبوه فلطمه وجعل يرده قال عمر فقامت إلى جانب أبي جندل وقلت انهم الكفار وانما دم احدهم دم كاذب وجعلت ادني منه قائم السيف لعله ان يأخذه فيضرب به أباه قال فضن الرجل بأبيه،

(فصل) وإذا طلبت امرأة أو صبية مسامة الخروج من عند الكفار جاز لكل مسلم إخراجها لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من مكة وقفت ابنة حمزة على الطريق فلما مر بها علي قالت يا ابن عمي فتناولها فدفعها إلى فاطمة حتى قدم بها المدينة .

الأجناد أن اضطربوا الجزية ولا تضربونها على النساء واليه بيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواشي رواه سعيد وابو عبيد والترمذي وقول النبي ﷺ لمعاذ « خذ من كل عالم ديناراً » دليل على أنها لا يجب على غير بالغ ، ولأن الدية تؤخذ لحقن الدم وهؤلاء دماؤهم محقونة بدونها (فصل) وإن بذلت المرأة الجزية أخبرت أنها لا جزية عليها ، فإن قالت فأنا أتبرع بها أو أنا أؤديها قبالت منها ولم تكن جزية بل هبة تلزم بالقبض ، فإن شرطته على نفسها ثم رجعت كان لها ذلك وإن بذلت الجزية لتصير إلى دار الإسلام مكنت من ذلك بغير شيء ولكن يشترط عليها التزام أحكام الإسلام وتعقد لها الذمة ولا يؤخذ منها شيء إلا أن تبرع به بعد معرفتها أنه لا شيء عليها ، وإن أخذ منها شيء على غير ذلك رد إليها بذلته معتقدة أنه عليها وإن دمه لا يحقن إلا به فآفة به من أدى مالا إلى من يعتقد أنه له فتيين أنه ليس له ، ولو حاصر المسلمون حصنا ليس فيه إلا نساء فبذلن الجزية لتعقد لهن الذمة عقدت لهن بغير شيء ، وحرم استرقاقهن كالتى قبلها سواء ، فإن كان في الحصن معهن رجال فسالوا الصالح لتكون الجزية على النساء والصبيان دون الرجال لم تصح لأنهم جعلوها على غير من هي عليه وبرءوا من تجب عايبه وإن بذلوا جزية عن الرجال ويؤدوا عن النساء والصبيان من أموالهم جاز وكان ذلك زيادة في جزيتهم ، وإن كان من أموال النساء والصبيان لم يجز لأنهم يجعلون الجزية على من لا تلزمه ، فإن كان القدر الذي بذلوه من أموالهم مما يجزى في الجزية أخذ منهم وسقط الباقي

﴿ مسألة ﴾ (وعلى الإمام حماية من هادنه من المسلمين دون غيرهم وإن سباهم كفار آخرون لم يجز لنا شراؤهم) .

وذلك أن الإمام إذا عقد الهدنة لقوم فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة ، لأنه أئمنه ممن هو في قبضته وتحت يده كما أن من في قبضته منهم ، ومن أئلف من المسلمين أو من أهل الذمة عليهم شيئاً فعليه ضمانه ولا يلزمه حمايتهم من أهل الحرب ولا حماية بعضهم من بعض ، لأن الهدنة التزام الكف عنهم فقط ، فإن أغار عليهم قوم آخرون فسبواهم لم يلزمه استنقاذهم وليس للمسلمين شراؤهم لأنهم في عهدهم ولا يجوز لهم شراؤهم ولا استرقاقهم ، وذكر عن الشافعي ما يدل على هذا ويحتمل جواز ذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة لأنه لا يجب عليه من يدفع عنهم فلم يحرم استرقاقهم بخلاف أهل الذمة ، فعلى هذا أن استولى المسلمون على الذين اشتروهم وأخذوا أموالهم لم يلزم رده إليهم على هذا القول ، ومقتضى القول الأول وجوب رده كما يجب رد أموال أهل الذمة .

﴿ مسألة ﴾ (وإن خاف نقض العهد منهم نبذ إليهم عهدهم لقول الله تعالى (وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) .

أي أعلمهم بنقض عهدهم حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ، ولا يكفي وقوع ذلك في قلبه حتى يكون عن أمانة تدل عليه ، ولا يفعل ذلك إلا الإمام لأن نقضها لحوف الخيانة يحتاج إلى نظر واجتهاد فافتقر إلى الحاكم ومتى

(فصل) ومن بلغ من أولاد أهل الذمة أو أفاق من مجانينهم فهو من أهلها بالعقد الأول لا يحتاج إلى استئناف عقد له . وقال القاضي في موضع هو تحخير بين التزام العقد وبين أن يرد إلى مأمنه ، فإن اختار الذمة عقدت له وإلا ألحق بمأمنه وهو قول الشافعي

ولنا انه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من خلفائه نجديا العقد لهؤلاء ، ولأن العقد يكون مع سائرهم فيدخل فيه سائرهم ولانه عقد عهد مع الكفار فلم يحتاج إلى استئنافه لذلك كالهدة ، ولأن الصغار والمجانين دخلوا في العقد فلم يحتاج إلى تجديدهم عند تغير أحوالهم كغيرهم . ولأنه عقد دخلوا فيه فيلزمهم بعد البلوغ والافاته كالأسلام . إذا ثبت هذا فإن كان البلوغ والافقة في أول حول قومه أخذ منه في آخره معهم ، وإن كان في أثناء الحول أخذ منه عند تمام الحول بقسطه ولم يترك حتى يتم حوله لئلا يحتاج إلى أفراده بحول وضبط حول كل انسان منهم وربما أفضى إلى أن يصير لكل واحد حول منفردا

(فصل) ومن كان يجن ويفيق فله ثلاثة أحوال :

(أخذها) ان يكون جنونه غير مضبوط مثل من يفيق ساعة من يوم أو أيام أو يصرع ساعة من يوم أو أيام فهذا يعتبر حاله بالأغلب لأن مدة الافقة غير ممكن مراعاتها اعتذر ضبعها .

نقضها وفي دارنا منهم أحد وجب ردهم إلى مأمنهم لأنهم دخلوا بأمان فوجب ردهم إلى مأمنهم كما لو أفردهم بالأمان ، وإن كان عليهم حق استوفى منهم ، ولا يجوز أن يبدأهم بقتال ولا غارة قبل اعلامهم بنقض العهد للآية ، ولأنهم آمنون منه بحكم العهد فلا يجوز قتلهم ولا اخذ مالهم ، فإن قيل فقد قلتم ان الذي إذا خيف منه الخيانة لم ينتقض عهده ؟ قلنا عقد الذمة أكد لانه يجب على الامام اجابتهم اليه وهو نوع معاوضة وعقده مؤبد بخلاف الهدنة والأمان ، ولهذا لو نقض بعض أهل الذمة لم ينتقض عهد الباقيين بخلاف الهدنة ، ولأن أهل الذمة في قبضة الامام وتحت ولايته ولا يخشى الضرر كثيرا من نقضهم بخلاف أهل الهدنة فإنه يخشى منهم الغارة والضرر الكثير

(فصل) ومن أتلف منهم شيئا على مسلم فعليه ضمانه وإن قتله فعليه القصاص وإن قذفه فعليه الحد ، لأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في النفس والمال والعرض فلزمهم ما يجب في ذلك ومن شرب منهم خمرأ أو زنى لم يحذر لأنه حق لله تعالى ولم يلزموه بالهدنة ، وإن سرق مال مسلم ففيه وجهان (أحدهما) لا يقطع لانه حد خالص لله تعالى أشبه حد الزنا

(والثاني) يقطع لانه يجب صيانة خلق الأدي فهو كحد القذف

(فصل) وإذا نقضوا العهد حلت دماؤهم وأموالهم وسبى ذراريهم لأن النبي ﷺ قتل رجال بني قريظة حين نقضوا عهدهم وسبى ذراريهم وأخذ أموالهم ولما هادن قريشاً فنتقضوا عهده حل له منهم ما كان حرم عليه منهم ، ولأن الهدنة عقد مؤقت ينتهي بانقضاء مدته فيزول بنقضه وفسخه كعقد الاجارة بخلاف عقد الذمة

(الثنائي) ان يكون مضبوطاً مثل من يجن يوماً ويفيق يومين أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أنه مضبوط ففيه وجهان :

(أحدها) يعتبر الأغلب من حاله ، وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه يجن ويفيق فيعتبر الأغلب من حاله كالاول (والثاني) تلتق أيام إفاقته لانه لو كان مفيقا في الكل وجبت الجزية فاذا وجدت الإفاقة في بعض الحول وجب فيما يجب به لو انفرد ، فعلى هذا الوجه في أخذ الجزية وجهان : (أحدها) أن أيامه تلتق فاذا كملت حولا أخذت منه ، لأن أخذها قبل ذلك أخذ لجزيته قبل كمل الحول فلم يجز كالصحيح .

(والثاني) يؤخذ منه في آخر كل حول بقدر ما أفاق منه كما لو أفاق في بعض الحول إفاقة مستمرة ، وان كان يجن ثلث الحول ويفيق ثلثيه أو بالعكس ففيه الوجهان كما ذكرنا ، فان استوت إفاقته وجنونه مثل من يجن يوماً ويفيق يوماً أو يجن نصف الحول ويفيق نصفه عادة لفتت إفاقته لانه تعذر اعتبار الأغلب لعدمه فتعين الاحتمال الآخر

(الحال الثالث) أن يجن نصف حول ثم يفيق إفاقة مستمرة أو يفيق نصفه ثم يجن جنوناً مستمراً فلا جزية عليه في الثاني وعليه في الأول من الجزية بقدر ما أذق من الحول على ما تقدم شرحه والله أعلم

﴿ باب عتد الذمة ﴾

لا يجوز عقد الذمة الا من الامام او نائبه وبهذا قال الشافعي ، ولا نعلم فيه خلافا لان ذلك يتعلق بنظر الامام وما يراه من المصلحة ، ولانه عتد مؤبد فلم يجز ان يفتات به على الامام ، فان فعله غيرهما لم يصح لكن ان عقده على مال لا يجوز ان يطلب منهم اكثر منه لزم الامام اجابتهم اليه وعقدها عليه ، والاصل في جواز عقد الذمة واخذ الجزية الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وأما السنة فما روى القبرة بن شعبة رضي الله عنه أنه قال لجدك كسرى يومئذ : أمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية رواه البخاري : وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أو صاه بتقوي الله في خاصة نفسه وبمن معه من المسلمين خيراً وقال له إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى خصال ثلاث ادعهم الى الاسلام ، فإن أجابوك فقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية ، فإن أجابوك فقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقتلهم » رواه مسلم في أخبار كثيرة وأجمع المسلمون على جواز أخذ الجزية في الجملة

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز عقدها الا لأهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن بواقعتهم في التدين

﴿مسئلة﴾ قل (ولا على فقير)

يعني الفقير العاجز عن ادائها . وهذا أحد اقوال الشافعي وقال في الآخر يجب عليه لقوله عليه السلام « خذ من كل حالم ديناراً » ولأن دمه غير محقون فلا تسقط عنه الجزية كالكادر عليه ولنا ان عمر رضي الله عنه جعل الجزية على ثلاث طبقات، جعل ادناها على الفقير المعتمل فيدل على ان غير المعتمل لاشيء عليه ولأن الله تعالى قل (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولأن هذا مال يجب بحلول الحول فلا يلزم الفقير العاجز كالزكاة والنقل، ولأن الخراج ينقسم الى خراج أرض وخراج رءوس ثم ثبت أن خراج الأرض على قدر طاقتها وما لا طاقة له لاشيء عليه كذلك خراج الرءوس، وأما الحديث فيتناول الاخذ ممن يمكن الاخذ منه، ومن لا يمكن الاخذ منه فلا خذ منه مستحيل فكيف يؤمر به ؟

بالتوراة والانجيل كالسامرة والفرنج ومن له شبهة كتاب وهم المجوس وعنه يجوز عقدها لجميع الكفار الا عبدة الاوثان من العرب

وجملة ذلك ان الذين تقبل منهم الجزية صنفان أهل كتاب ومن له شبهة كتاب في ظاهر المذهب فأهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دان بدِينهم كالسامرة يدينون بالتوراة ويعملون بشريعة موسى وانما خالفهم في فروع دينهم و فرق النصارى من اليعقوبية والنسطورية والملكية والفرنج والروم والارمن وغيرهم ممن دان بالانجيل وانتسب الى دين عيسى والعمل بشريعته فكلمهم من أهل الانجيل ومن عدا هؤلاء من الكفار فآيسوا من أهل الكتاب بدليل قوله تعالى (أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) فأما أهل صحف ابراهيم وشيث وزبور داود فلا تقبل منهم الجزية لانهم من غير الطائفتين ولأن هذه الصحف لم تكن فيها شرائع انما هي مواظ وأمثال كذلك وصف النبي ﷺ صحف ابراهيم وزبور داود في حديث ابي ذر، وأما الذين لهم شبهة كتاب فهم المجوس فانه يروى أنه كان لهم كتاب فرغ فصار بذلك شبهة أوجب حق دماهم واخذ الجزية منهم ولم ينتهز في إباحة نكاح نسائهم ولا ذبائحهم هذا قول أكثر أهل العلم ونقل عن ابي ثور أنهم من أهل الكتاب وتحل ذبائحهم ونسائهم لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قل انا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على ابنته او اخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صحا جاءوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم ودعي أهل مملكته وقال اتعلمون ديناً خيراً من دين آدم وقد انكح بنيه بناته ؟ فانا على دين آدم قال فتابعه قوم وقاتلوا الذين يخالفونه حتى قتلوه فأصبحوا وقد اسري بكتابهم ورفع العلم الذي

٥٨٦ لاتبج الجزية على شيخ ولا زمي ولا أعمى ولا سيد عبدعنه (المغني والشرح الكبير)

(مسألة) قال (ولا شيخ فان ولا زمن ولا أعمى)

هؤلاء الثلاثة ومن في معنهم ممن به داء لا يستطيع معه القتال ولا يرجى برؤه لا جزية عليهم وهو قول اصحاب الرأي وقال الشافعي في احد قوليهم عليهم الجزية بناء على قتلهم وقد سبق قولنا في انهم لا يقتلون فلا تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان

(مسألة) قال (ولا على سيد عبد عن عبده اذا كان السيد مسلما)

لاخلاف في هذا فعلمه لانه يروى عن النبي ﷺ أنه قال « لا جزية على العبد » وعن ابن عمر مثله ولان مالزم العبد إنما يؤديه سيده فيؤدي إيجابه على عبد المسلم إلى إيجاب الجزية على مسلم . فاما ان كان العبد لكافر فالمنصوص عن احمد انه لا جزية عليه ايضا وهو قول عامة اهل العلم ،

في صدورهم فهم اهل كتاب وقد اخذ رسول الله ﷺ وابو بكر - واراها قال - وعمر منهم الجزية رواه الشافعي وسعيد وغيرهما ولان النبي ﷺ قال سنوا بهم سنة اهل الكتاب ولنا قول الله تعالى (ان تقولوا إنما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) والمجوس من غير الطائفتين ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « سنوا بهم سنة اهل الكتاب » فدل على انهم غيرهم وروى البخاري بإسناده عن بجاللة أنه قال : ولم يكن عمر رضي الله عنه اخذ الجزية من المجوس حتى قال له عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ولو كانوا اهل كتاب لما وقف عمر في اخذ الجزية منهم مع امر الله تعالى بأخذ الجزية من اهل الكتاب . وما ذكروه هو الذي صار لهم به شبهة كتاب . وما روه عن علي فقد قال ابو عبيد لأحسبه محفوظاً ولو كان له اصل لما حرم النبي صلى الله عليه وسلم نساءهم وهو كان أولى بعلم ذلك ، ويجوز أن يصح هذا الذي ذكر عن علي مع تحريم نساءهم لان الكتاب المبيح لذلك هو الكتاب المنزل على احدى الطائفتين وليس هؤلاء منهم ولان كتابهم رفع فلم ينتهض للإباحة وثبت به حقن دمائهم ، فاما قول ابي ثور في حل ذبائهم ونساءهم فيخالف الاجماع فلا يلتفت اليه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « سنوا بهم سنة اهل الكتاب » اي في اخذ الجزية منهم .

إذا ثبت ذلك فان اخذ الجزية من اهل الكتابين والمجوس إذا لم يكونوا من العرب ثابت بالاجماع لانعلم فيه خلافا فان الصحابة رضي الله عنه أجمعوا على ذلك وعمل به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم مع دلالة الكتاب العزيز على اخذ الجزية من اهل الكتابين ودلالة السنة المذكورة على أخذها من المجوس فان كانوا من العرب فحكمهم حكم العجم فيما ذكرنا وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب لأنهم شرفوا بكونهم من رهط النبي صلى الله عليه وسلم

قال ابن المنذر : اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على انه لاجزية على العبد وذلك لما ذكر من الحديث ولانه محقون الدم فاشبه النساء والصبيان أو لا مال له فاشبه الفقير العاجز ، ويحتمل كلام الخرقى إيجاب الجزية عليه يؤديها سيده ، وروي ذلك أيضا عن احمد وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا بما في أيديهم لانهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضا ولا يقرن أحدكم بالصنفار بعد إذ أنقذه الله منه

قال أحمد أراد ان يوفر الجزية لان السلم اذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه والذي يؤدى عنه وعن مملوكه خراج جاجهم وروي عن علي مثل حديث عمر ولانه ذكر مكلف قوي مكتسب فوجبت عليه الجزية كالحر والاول أولى

(فصل) ومن بعضه حر ققياس المذهب ان عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية لانه حكم يتجزأ يختلف بالرق والحرية فيقسم على قدر ما فيه كالارث

(فصل) ولاجزية على اهل الصوامع من الرهبان ويحتمل وجوبها عليهم وهذا احد قول الشافعي وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض على رهبان الديارات الجزية على كل راهب دينارين . ووجه ذلك عموم النصوص ولانه كافر صحيح قادر على أداء الجزية فاشبه الشماس ، ووجه الاول أنهم محقنون

ولنا عموم الآية وان النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد الى دومة الجندل فاخذ أكيذر دومة فصالحه على الجزية وهو من العرب رواه ابو دود واخذ الجزية من نصارى نجران وهم عرب وبعث معاذاً الى اليمن فقال إنك تأتي قوماً من اهل كتاب وامره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ولو كانوا عرباً ولان ذلك اجماع فان عذر اراد اخذ الجزية من نصارى بني تغلب وابوا ذلك وسألوه ان يأخذ منهم مثلاً يأخذ من المسلمين فأبى ذلك عليهم حتى لحقوا بالروم ثم صالحهم على ما يأخذ منهم عوضاً عن الجزية فلأخذ منهم جزية غير انه على غير صفة جزية غيرهم ولم ينكر ذلك أحد فكلن إجماعاً . وقد ثبت بطريق القطع ان كثيرآ من نصارى العرب ويهودهم كانوا في عصر الصحابة في بلاد الاسلام ولا يجوز إقرارهم فيها بغير جزية فثبت يقيناً انهم أخذوا الجزية منهم

(فصل) ولا يجوز عقد الذمة المؤبدة إلا بشرطين (أحدهما) التزام إعطاء الجزية في كل حول (والثاني) التزام أحكام الاسلام وهو قبول ما يحكم به عليهم من اداء حق أو ترك محرم لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ولقول النبي ﷺ في حديث بريدة « فادعهم إلى أداء الجزية فان أجابوك فقبل منهم وكف عنهم » ولا تعتبر حقيقة الاعطاء ولا جريان الاحكام لان الاعطاء انما يكون في آخر الحول والكف عنهم في ابتدائه عند البذل . والمراد بقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد) أي يلتزموا وهذا كقولنا (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فان المراد به التزام ذلك فان الزكاة انما يجب أدائها عند الحول

بدون الجزية فلم تجب عليهم كالنساء وقد ذكرنا أنه يحرم قتلهم والنصوص مخصوصة بالنساء وهؤلاء في معانهم ولأنه لا كسبه فأشبهه الفقير غير المعتمل

﴿مسألة﴾ قال (ومن وجبت عليه الجزية فأسلم قبل أن تؤخذ منه سقطت عنه الجزية)

وجلت أن الذي إذا أسلم في أثناء الحول لم تجب عليه الجزية وإن أسلم بعد الحول سقطت عنه وهذا قول مالك والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي وأبو نوري وابن المنذر إن أسلم بعد الحول لم تسقط لأنها دين يستحقه صاحبه واستحق المطالبة به في حال الكفر فلا يسقط بالاسلام كالخراج وسائر الدين وللشافعي فيما إذا أسلم في أثناء الحول قولان (أحدهما) عليه من الجزية بالقسط كما لو افاق بعد الحول .

ولما قول الله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ليس على المسلم جزية » رواه الخلال وذكر أن أحمد سئل عنه فقال ليس يرويه غير جرير قال أحمد وقد روي عن عمر أنه قال إن أخذها في كفه ثم أسلم ردها عليه وروي عن النبي ﷺ أنه قال « لا ينبغي للمسلم أن يؤدي الخراج » يعني الجزية وروى أن ذميا أسلم فطولب

(فصل) فأما غير اليهود والنصارى والمجوس من الكفار فلا تقبل منهم الجزية ولا يقرون بها ولا يقبل منهم إلا الاسلام أو القتل هذا ظاهر المذهب . وروى عنه الحسن بن ثواب أنها تقبل من جميع الكفار إلا عبدة الاوثان من العرب لأن حديث بريدة يدل بعمومه على قبول الجزية من كل كافر إلا أنه خرج منه عبدة الاوثان من العرب لتغليظ كفرهم من وجهين (أحدهما) دينهم (والثاني) كونهم من رهط النبي ﷺ . وقال الشافعي لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب والمجوس لكن في أهل الكتب غير اليهود والنصارى مثل أهل صحف إبراهيم وشيث وزبور داود ومن تمسك بدين آدم وجهان (أحدهما) يقرون بالجزية لأنهم أهل كتاب فأشبهوا اليهود والنصارى . وقال أبو حنيفة تقبل من جميع الكفار إلا العرب لأنهم رهط النبي ﷺ فلا يقرون على غير دينه . وغيرهم يتر بالجزية لأنه يقر بالاسترقاق فأقر بالجزية كالمجوس . وعن مالك أنها تقبل من جميعهم إلا مشركي قريش لأنهم ارتدوا . وعن الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أنها تقبل من جميعهم وهو قول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لحديث بريدة ولأنه كافر فأقر بالجزية كأهل الكتاب

ولما قول الله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقول النبي ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قولها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وهذا عام خص منه جميع أهل الكتاب بالآية والمجوس بالسنة فنعدم من الكفار يبقى على قضية العموم وقد بينا أن أهل الصحف من غير أهل الكتاب المراد بالآية

بالجزية وقيل انما اسلمت تموداً قال ان في الاسلام معاذاً فرفع الى عمر فقال عمر ان في الاسلام معاذاً وكتب ألا تؤخذ منه الجزية رواه أبو عبيد بنحو من هذا المعنى ولان الجزية صغار فلا تؤخذ منه كما لو اسلم قبل الحول ولان الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر فيسقطها الاسلام كالقتل ، وبهذا فارق سائر الديون .

(فصل) وإن مات الذي بعد الحول لم تسقط الجزية عنه في ظاهر كلام احمد ذكره احمد وهو مذهب الشافعي ، وحكى ابو الخطاب عن القاضي أنها تسقط بالموت وهو قول أبي حنيفة . ورواه ابو عبيد عن عمر بن عبد العزيز لانها عقوبة فتسقط بالموت كالحدود ، ولانها تسقط بالاسلام فتسقط بالموت كما قبل الحول

ولنا انه دين وجب عليه في حياته فلم يسقط بموته كديون الأدميين والحد يسقط بفوات محله وتعدر استيفائه بخلاف الجزية وفارق الاسلام فانه الاصل والجزية بدل عنه فاذا أتى بالاصل استغنى عن البدل كن وجد الماء لا يحتاج معه الى التيمم بخلاف الموت ولان الاسلام قرينة وطاعة يصلح أن يكون معاذاً من الجزية كما ذكر عمر رضي الله عنه والموت بخلافه

(فصل) ولا تتداخل الجزية بل اذا اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت منه كلها وبهذا قال

(فصل) وإذا عقد الذمة لكفار زعموا انهم أهل كتاب ثم تبين انهم عبدة أو ثان فالتعد باطل من اصله وان شككنا فيهم لم ينتقض عهدهم بالشك لان الاصل صحته فان اقر بعضهم بذلك دون بعض قبل من المقر في نفسه فانتقض عهده وبقي فيمن لم يقر بحاله

﴿ مسألة ﴾ (فاما الصابىء فينظر فيه فان انتسب الى احد الكتابين فهو من اهلهم وإلا فلا)
اختلف اهل العلم في الصابئين فروي عن احمد انهم جنس من النصارى وقال في موضع آخر بلغني انهم يسبتون فاذا اسبتوا فهم من اليهود وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال هم يسبتون وقال مجاهد هم بين اليهود والنصارى وقال السدي والربيع هم بين اهل الكتاب وتوقف الشافعي في امرهم والصحيح ما ذكرهنا من انه ينظر فيهم فان كانوا يوافقون احد اهل الكتابين في نبيهم وكتابهم فهم منهم ، وان خالفوهم في ذلك فليسوا منهم ويروى عنهم انهم يقولون الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فان كانوا كذلك فهم كمعبدة الاوثان

﴿ مسألة ﴾ (ومن تهود او تنصر بعد بعث نبينا محمد ﷺ او ولد بين ابوين لا قبل الجزية من احدهما فعلى وجهين)

(احدهما) انه لا فرق بين من دخل في دينهم قبل تبديل كتابهم او بعده ولا بين ان يكون ابن كتابين او كتابي ووثنى وهذا ظاهر كلام الخرقى وقال ابو الخطاب من دخل في دينهم بعد تبديل كتابهم لم تقبل منهم الجزية لانه دخل في دين باطل ومن ولد بين ابوين احدهما تقبل من

الشافعي وقال أبو حنيفة تتداخل لأنها عقوبة فتتداخل كالحدود . وإنما أنها حق مال يجب في آخر كل حول فلم تتداخل كالدية

(مسئلة) قال (وإذا أعتق لزمته الجزية لما يستقبل سواء كان المعتق له مسلماً أو كافراً)

هذا الصحيح عن أحمد رواه عنه جماعة ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز وبه قال سفيان والليث وابن لهيعة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وعن أحمد يقر بغير جزية ، وروي نحوه هذا عن الشعبي لأن الولاء شعبة من الرق وهو ثابت عليه ووهن الخلال هذه الرواية وقال هذا قول قديم رجع عنه أحمد والعمل على ما رواه الجماعة وعن مالك كقول الجماعة ، وعنه إن كان المعتق له مسلماً فلا جزية عليه لأن عليه الولاء لمسلم فاشبهه ما لو كان عايه الرق

ولنا أنه حر مكلف موسر من أهل القتل فلم يقر في دارنا بغير جزية كالحر الأصلي فإذا ثبت هذا فإن حكمه فيما يستقبل من جزيته حكم من بلغ من صبيانهم أو أفق من مجانينهم على ماضى

(مسئلة) قل (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب وتؤخذ الزكاة من أموالهم ومواشيهم وثمرهم مثلي ما يؤخذ من المسلمين)

بنو تغلب بن وائل من العرب من ربيعة بن نزار انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية فدعاهم عمر إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض باسم الصدقة فقال

الجزية والآخر لا تقبل منه ففيه وجهان وهذا مذهب الشافعي والصحيح الأول لعموم النص فيهم ولأنهم من أهل دين تقبل منه الجزية فيقرن بها كغيرهم وإنما تقبل منهم الجزية إذا كانوا مقيمين على ما عهدوا عليه من بذل الجزية والتزام أحكام الملة لأن الله تعالى أمر بقتالهم حتى يعدلوا الجزية أي يلتزموا إداها فما لم يوجد ذلك يبقوا على إباحة دمائهم وأموالهم

(مسئلة) (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب وتؤخذ الزكاة من أموالهم مثلي ما تؤخذ من أموال المسلمين)

بنو تغلب بن وائل من العرب من ولد ربيعة بن نزار انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية فدعاهم عمر رضي الله عنه إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض باسم الصدقة فقال عمر لا آخذ من مشرك صدقة فلحق بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرعة يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس وشدة وهم عرب^١ يأنفون من الجزية فلا تكن عدوك عليك بهم وخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث^٢ عمر في طلبهم فردهم وضعف عليهم من الإبل من كل خمس شاتين ومن كل ثلاثين بقرة تبيعين ومن كل عشرين دينلرا ديناراً ومن كل مائتي درهم عشرة دراهم وفيما

عمر لا أخذ من مشرك صدقه فليحق بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرععة يأمر المؤمنين ان القوم لهم بأس وشدة وهم عرب يأنفون من الجزية فلا تعن عليك عدوك بهم وخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم فردهم وضعف اعيانهم من الابل من كل خمس شاتين ومن كل ثلاثين بقرة تبيعين ومن كل عشرين ديناراً ديناراً، ومن كل مائتي درهم عشرة دراهم وفيما سقت السماء الخمس وفيما سقي بنضج أو غرب أو دولاب العشر فاستقر ذلك من قول عمر ولم يخالفه أحد من الصحابة فصار اجاعاً وقال به الفقهاء بعد الصحابة منهم ابن ابي ليلى والحسن بن صالح وابو حنيفة وابو يوسف والشافعي ويروى عن عمر بن عبد العزيز انه أبى على نصارى بني تغلب إلا الجزية وقال لا والله إلا الجزية والا فقد آذنتكم بالحرب والحجة لهذا عموم الآية فيهم

وروي عن علي رضي الله عنه انه قال لئن تفرغت لبني تغلب ليكون لي فيهم رأي لأقتلن مقاتلتهم ولأأسبن ذراريتهم فقد نقضوا العهد وبرئت منهم الذمة حين نصرُوا أولادهم وذلك أن عمر رضي الله عنه صالحهم على أن لا ينصروا أولادهم والعمل على الاول لما ذكرنا من الاجماع . وأما الآية فان هذا المأخوذ منهم جزية باسم الصدقة فان الجزية يجوز أخذها من العروض (فصل) قال أصحابنا تؤخذ الصدقة مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً وهذا

سقت السماء الخمس وفيما سقي بنضج أو غرب أو دولاب العشر فاستقر ذلك من قول عمر ولم يخالفه احد من الصحابة فكان اجاعاً وقل به العلماء بعد الصحابة منهم ابن ابي ليلى والحسن بن صالح وابو حنيفة وأبو يوسف والشافعي ويروى عن عمر بن عبد العزيز انه أبى على نصارى بني تغلب إلا الجزية وقال لا والله إلا الجزية والا فقد آذنتكم بالحرب وحجته عموم الآية فيهم وروي عن علي رضي الله عنه انه قال لان تفرغت لبني تغلب ليكون لي فيهم رأي لأقتلن مقاتلتهم ولأأسبن ذراريتهم فقد نقضوا العهد وبرئت منهم الذمة حين نصرُوا أولادهم وذلك ان عمر رضي الله عنه صالحهم على ان لا ينصروا اولادهم والعمل على الاول لما ذكرنا من الاجماع وأما الآية فان هذا المأخوذ منهم جزية باسم الصدقة فان الجزية يجوز اخذها عروضا

﴿مسئلة﴾ (ويؤخذ ذلك من نسايتهم وصبيانهم ومجانينهم)

كذلك قال اصحابنا تؤخذ الزكاة منهم مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً وبه قال ابو حنيفة وابو عبيد وذكر انه قول أهل الحجاز فعلى هذا تؤخذ من نسايتهم وصبيانهم ومجانينهم . زمانهم ومكافيتهم وشيوخهم الا ان ابا حنيفة لا يوجب الزكاة في مال صبي ولا مجنون من المسلمين فكذلك الواجب في مال بني تغلب لا يجب على صبي ولا مجنون إلا في الارض خاصة وذهب الشافعي إلى ان هذا جزية تؤخذ باسم الصدقة فعنده لا تؤخذ ممن لا جزية عليه كالنساء والصبيان والمجانين قال وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال هؤلاء حتى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم

قول أبي حنيفة وأبي عبيد وذكر أنه قول أهل الحجاز فلي هذا تؤخذ من مال نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وزمنائهم ومكافئهم وشيوخهم إلا أن أبا حنيفة لا يوجب الزكاة في مال صبي ولا مجنون ، وكذا الواجب على بني تغلب لا يجب في مال صبي ولا مجنون إلا في الأرض خاعة وذهب الشافعي إلى أن هذا جزية تؤخذ باسم الصدقة فلا تؤخذ من لاجزية عليه كالنساء والصبيان والمجانين قال وقد روي عن عمر أنه قال هؤلاء حتى رضوا بالمعنى وأبوا الاسم.

وقال النعمان بن زرة خذ منهم الجزية باسم الصدقة ولأنهم أهل ذمة فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة كغيرهم من أهل الذمة ولأنهم مل يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دماهم ومساكنهم فكان جزية كما لو أخذ باسم الجزية : يحققه أن الزكاة طهرة وهؤلاء لا طهرة لهم فعلى هذا يكون مصرف المأخوذ منهم : مصرف النبي لا مصرف الصدقات وهذا أقيس ، واحتج أصحابنا بأنهم سألوا عمر أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضكم من بعض فأجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه والذي يأخذه بعضنا من بعض هو الزكاة من كل مال زكوي لأي مسلم كان من صغير وكبير وصحيح ومريض كذلك المأخوذ من بني تغلب ولأن نساءهم وصبيانهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ودخلوا في حكمه فجاز أن يدخلوا في الواجب به كالرجال العقلاء وعلى هذا من كان منهم فقيراً أو له مال غير زكوي كالدور وثياب البذلة وعبيد الخدمة لأشياء عليه كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين ، ولا تؤخذ مما لم يبلغ نصاباً

وقال النعمان بن زرة خذ منهم الجزية باسم الصدقة ولأنهم أهل ذمة فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة كغيرهم من أهل الذمة ولأنه مل يؤخذ من أهل الكتاب لحقن دماهم فكان جزية كما لو أخذ باسم الجزية ، يحققه أن الزكاة طهرة وهؤلاء لا طهرة لهم قل شيخنا وهذا أقيس وحجة أصحابنا أنهم سألوا عمر أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضهم من بعض فاجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه ، والذي يأخذه بعضنا من بعض هو الزكاة من كل مال زكوي لأي مسلم كان من صغير وكبير وصحيح ومريض كذلك المأخوذ من بني تغلب ولأن نساءهم وصبيانهم صينوا عن السبي بهذا الصلح ودخلوا في حكمه فجاز أن يدخلوا في الواجب به كالرجال والعقلاء وعلى هذا من كان منهم فقيراً أو له مال غير زكوي كالزريق والدور وثياب البذلة فلا شيء عليه كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين ولا تؤخذ من مال لم يبلغ نصاباً

﴿ مسألة ﴾ ومصرفه مصرف الجزية اختاره القاضي

وهو مذهب الشافعي لأنه مأخوذ من مشرك ولأنه جزية مسماة بالصدقة وقال أبو الخطاب مصرفه مصرف الصدقات لأنه مسمى باسم الصدقة مسلوكة به فيمن يؤخذ منه مسالك الصدقة فيكون مصرفه مصرفها والأول أقيس وأصح لأن معنى الشيء أخص به من اسمه ولهذا لو سمي رجل أسداً

فأما مصرف المأخوذ منهم ، فاختار القاضي أن مصرفه مصرف الفيء لأنه مأخوذ من مشترك ولأنه جزية مسماة بالصدقة

وقال أبو الخطاب مصرفه إلى أهل الصدقات لأنه مسمى باسم الصدقة مسلوب به - فيمن يؤخذ منه - مسلك الصدقة فيكون مصرفه مصرفها ، والاول أقيس وأصح لان معنى الشيء أخص به من اسمه ولهذا لوسمى رجل أسداً أو نمرأ أو أسود أو أحمر لم يصرف له حكم المسمى بذلك ، ولأن هذا لو كان صدقة على الحقيقة لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم لقول النبي ﷺ « أعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم »

(فصل) فان بذل التغلبي أداء الجزية وتحط عند الصدقة لم يقبل منه لان الصلح وقع على هذا فلا يغير ، ويحتمل أن يقبل منه لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد) وهذا قد أعطى الجزية وان كان بأذن الجزية منهم حربياً قبات منه الآية وخبر بريدة « ادعهم إلى أداء الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » ولأنه لم يدخل في صلح الاولين فلم يلزمه حكمه وهو كتابي بأذن الجزية فيحقق بهادمه ، وان أراد امام نقض صلحهم وتجديد الجزية عليهم كفعل عمر بن عبدالعزيز لم يكن له ذلك لان عقد الذمة على التأييد وقد عقده معهم عمر بن الخطاب فلم يكن لغيره نقضه ماداموا على العهد

(فصل) فأما سائر أهل الكتاب من النصارى واليهود العرب وغيرهم فالجزية منهم مقبولة ،

لم يصرف له حكم المسمى بذلك ولأنه لو كان صدقة على الحقيقة لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة « تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم »

(فصل) فان بذل التغلبي أداء الجزية وتحط عنه الصدقة لم يقبل منه لان الصلح وقع على هذا فلا يغير ، ويحتمل أن يقبل لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أي يبذلوها وهذا قد أعطى الجزية وإن كان الذي بذلها منهم حربياً قبلت منه الآية وخبر بريدة ولأنه لم يدخل في صلح الاولين فلم يلزمه حكمه وهو كتابي بأذن الجزية فيحقق بهادمه فان اراد الامام نقض العهد وتجديد الجزية عليهم كفعل عمر بن عبدالعزيز لم يكن له ذلك لان عقد الذمة على التأييد وقد عقده معهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يكن لاحد نقضه ماداموا على العهد .

﴿ مسألة ﴾ (ولا يؤخذ ذلك من كتابي غيرهم ، وقال القاضي تؤخذ من نصارى العرب ويهودهم) وجملته ان سائر أهل الكتاب من اليهود والنصارى العرب وغيرهم تقبل منهم الجزية اذا بذلوا ولا يؤخذون بما يؤخذ به نصارى بني تغلب ، نص عليه احمد رواه عن الزهري قال ونذهب الى ان يأخذ من مواشي بني تغلب خاصة الصدقة وتضعف عليهم كما فعل عمر رضي الله عنه وذكر القاضي وأبو الخطاب ان حكم من تنصر من تنوخ وبهرا وتهود من كنانة وحير وتمجس من

ولا يؤخذون بما يؤخذ به نصارى بني تغلب نص احمد على هذا ورواه عن الزهري قال ونذهب إلى أن يأخذ من مواشي بني تغلب خاصة الصدقة ويضعف عليهم كفعل عمر رضي الله عنه وذكر القاضي وابو الخطاب ان حكم من تنصر من تنوخ وبهرا او تنهود من كنانة وحمير وتمجس من تميم حكم بني تغلب سواء وذكر ذلك عن الشافعي نص عليه في تنوخ وبهرا لانهم من العرب فأشبهوا بني تغلب ولنا عموم قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وان النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال « خذ من كل حالم ديناراً » وهم عرب وقبل الجزية من أهل نجران وهم من بني الحارث ابن كعب - قال الزهري أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى - وأخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي، وحكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل كتابي عربي كان أو غير عربي إلا ما خص به بنو تغلب لمصلحة عمر اياهم في ما عداهم بقي الحكم على عموم الكتاب وشواهد السنة ولم يكن بين غير بني تغلب وبين أحد من الأئمة صلح كصلح بني تغلب فيما بلغنا ولا يصح قياس غير بني تغلب عليهم لوجوه (أحدها) ان قياس سائر العرب عليهم يخالف النصوص التي ذكرناها ولا يصح قياس النصوص عليه على ما تلزم منه مخالفة النص

(والثاني) ان العلة في بني تغلب الصلح ولم يوجد الصلح مع غيرهم ولا يصح القياس مع تخلف العلة (الثالث) أن بني تغلب كانوا ذوي قوة وشوكة لحقوا بالروم وخيف منهم الضرر ان لم يصلحوا

تميم حكم بني تغلب سواء وذكر ان الشافعي نص عليه في تنوخ وبهرا لانهم من العرب فأشبهوا بني تغلب .

ولنا عموم قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وان النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال « خذ من كل حالم ديناراً » وهم عرب وقبل الجزية من أهل نجران وكانوا نصارى وأخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي ولان حكم الجزية ثابت بالكتاب والسنة في كل كتابي عربي كان أو غير عربي إلا ما خص به بنو تغلب لمصلحة عمر اياهم فبقيا عداهم بقي الحكم على عموم الكتاب وشواهد السنة ولم يكن بين غير بني تغلب وبين أحد من الأئمة صلح كصلح بني تغلب فيما بلغنا ولا يصح قياس غير بني تغلب عليهم لوجوه (أحدها) ان قياس سائر العرب عليهم يخالف النصوص التي ذكرناها ولا يصح قياس النصوص عليه على ما يلزم منه مخالفة النص

(الثاني) ان العلة في بني تغلب الصلح ولم يوجد في غيرهم ولا يصح القياس مع تخلف العلة (الثالث) ان بني تغلب كانوا ذوي قوة وشوكة لحقوا بالروم وخيف منهم الضرر ان لم يصلحوا ولم يوجد هذا في غيرهم فان وجد في غيرهم فامتنعوا من أداء الجزية أو خيف الضرر بترك مصالحهم فرأى الامام مصالحهم على أداء الجزية باسم الصدقة جاز إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم

ولم يوجد هذا في غيرهم فان وجد هذا في غيرهم فامتنعوا من أداء الجزية وخيف الضرر بترك مصالحهم فرأى الامام مصالحتهم على أداء الجزية باسم الصدقة جاز ذلك اذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية أو زيادة ، قال علي بن سعيد سمعت أحمد يقول أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة ولا في أموالهم انما تؤخذ منهم الجزية إلا أن يكونوا صولحو اعل أن تؤخذ منهم كما صنع عمر في نصارى بني تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في صلحه إياهم ، وذكر هذا أبو إسحاق صاحب المهذب في كتابه والحجة في هذا قصة بني تغلب وقياسهم عليهم إذا كانوا في معيهم أما قياس من لم يصلح عليهم في جعل جزيتهم صدقة فلا يصح والله أعلم

(فصل) وإذا تجر نصراني تغلبي فر بالعاشر فقال أحمد يؤخذ منه العشر ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة ، وروى بإسناده عن زياد بن حدير أن عمر بعثه مصدقا فأمر أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر ورواه أبو عبيد

وقال حديث داود بن كركوس والنعمان بن زرعة هو الذي عاينه العمل أن يكون عليهم الضعف مما على المسلمين الا تسمعه يقول من كل عشرين درهما درهما ؟ وانما يؤخذ من المسلمين إذا مروا بأموالهم ربع العشر من كل أربعين درهما درهم فذاك ضعف هذا ، وهذا ظاهر كلام الحنفي

من الجزية أو زيادة ، وذكر هذا أبو إسحاق في كتابه المهذب والحجة في هذا قصة بني تغلب وقياسهم عليهم قال علي بن سعيد سمعت أحمد يقول أهل الكتاب ليس عليهم في مواشيهم صدقة ولا في أموالهم انما تؤخذ منهم الجزية ، إلا أن يكونوا صولحو اعل أن تؤخذ منهم كما صنع عمر بن نصارى بني تغلب حين أضعف عليهم الصدقة في صلحه إياهم إذا كانوا في معيهم ، أما قياس من لم يصلح عليهم في جعل جزيتهم صدقة فلا يصح

﴿مسئلة﴾ (ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا زمن ولا أعمى ولا عبد ولا فقير يعجز عنه)
لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن الجزية لا تجب على صبي ولا امرأة ولا زائل العقل وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحاب الشافعي وأبي ثور وقال ابن المنذر لا أعلم من غيرهم خلافاً وقد دل على هذا أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان ولا تضربوها إلا على من جرت عليه الموسى رواه سعيد وأبو عبيد والأثرم والمجنون كالصبي لانه غير مكلف وقول النبي ﷺ لما ذ «خذ من كل عالم ديناراً» دليل على أنها لا تجب على غير بالغ ولأن الجزية تؤخذ لحقن الدم وهؤلاء دماؤهم محقونة بدونها ولا تجب على خنثى مشكل لانه لا يعلم كونه رجلاً (فصل) فان بذلت المرأة الجزية اخبرت أنها لا جزية عليها ، فان قلت انا ابرع بها أو اؤديها قبلت منها ولم تكن جزية بل هبة تلزم بالقبض فان شرطته على نفسها ثم رجعت فلها ذلك وان بذلت

لهوله : مثلاً ما يؤخذ من المسلمين وهو أقيس فإن الواجب في سائر أموالهم ضعف ما على المسلمين لاضعف ما على أهل الذمة

(مسئلة) قال (ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله رحمه الله ، والرواية الأخرى تؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم)

اختلفت الرواية عن أبي عبد الله في أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم فعنه لا يحل ذلك وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومذهب الشافعي ولم يبح الشافعي ذبائح العرب من أهل الكتاب كلهم وكره ذبائح بني تغلب وعطاء وسعيد بن جبير ومحمد بن علي والنخعي ، وقال علي رضي الله عنه انهم لم يتمسكوا من دينهم الا بشرب الخمر ولا نه يحتمل أنهم دخلوا في دين الكفر بعد التبديل فلم يحل ذلك منهم (والرواية الثانية) تحل ذبائحهم ونسائهم وهذا الصحيح عن أحمد رواه عنه الجماعة وكان آخر الروايتين عنه قال إبراهيم بن الحارث فكان آخر قوله على أنه لا يرى بذبائحهم بأساً وهذا قول ابن عباس ، وروي نحوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال الحسن والنخعي والشعبي والزهري وعطاء الخراساني والحكم وحماة وإسحاق وأصحاب الرأي قال الاثرم وما علمت أحداً كرهه من

الجزية لتصير إلى دار الاسلام فكانت من ذلك بغير شيء ولكن يشترط عليه التزام أحكام الاسلام وتعقد لها الذمة ولا يؤخذ منها شيء إلا ان تتبرع به بعد معرفتها ان لا شيء عليها وان أخذ منها على غير ذلك رد اليها لانها بذلته معتقدة أنه عليها وان دمها لا يحقن إلا به فاشبهه من أدى مالا الى من يعتقد أنه له فتيين أنه ليس له. ولو حاصر المسلمون حصناً ليس فيه الانساء فبذلن الجزية لتعقد لهن الذمة عقدت لهن بغير شيء وحرم استرقاقهن كالتي قبلها سواء ، فان كان في الحصن رجال فسألوا الصلح لتكون الجزية على النساء والصبيان دون الرجال لم يصح لانهم جعلوها على غير من هي عليه وبرءوا من تجب عليه ، وان بذلوا جزية عن الرجال ويؤدوا عن النساء والصبيان من أموالهم جازو فان ذلك زيادة في جزيتهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز لانهم يجعلون الجزية على من لا تلزمه فان كان القدر الذي بذلوه من أموالهم مما يجزى في الجزية أخذوه وسقط الباقي

(فصل) ولا تجب على زمن ولا أعمى ولا شيخ فان ولا على من هو في معنهم

كمن به داء لا يستطيع معه القتال ولا يرجى برؤه وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحد قوليه تجب عليهم الجزية بناء على قتالهم وقد سبق قولنا في أنهم لا يقتلون فلا تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان (فصل) وأما العبد فان كان لمسلم لم تجب عليه الجزية بغير خلاف علمناه لانه يروى عن النبي ﷺ أنه قال « لا جزية على العبد » وعن ابن عمر مثله ولان مالزم العبد إنما يؤديه سيده فيؤدي ايجابها على

أصحاب النبي ﷺ إلا علياً وذلك لدخولهم في عموم قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) ولأنهم أهل كتاب يقرون على دينهم ببذل المال فتحل ذبائهم ونساؤهم لبني إسرائيل

﴿مسئلة﴾ قال (ومن يجز من أهل الذمة إلى غير بلده اخذ منه نصف العشر في السنة)

اشتهر هذا عن عمر رضي الله عنه وصحت الرواية عنه به، وقال الشافعي ليس عليه إلا الجزية الآن يدخل أرض الحجاز فينظر في حاله فإن كان لرسالة أو نقل ميرة اذن له بغير شيء، وإن كان لتجارة لا حاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذن له إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه والاولى أن يشترط نصف العشر لأن عمر شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة

ولنا قول النبي ﷺ «ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى» رواه أبو داود وروى الإمام أحمد عن سفيان عن هشام عن أنس بن سيرين قال بعثني أنس بن مالك إلى العشور فقلت تبعثني إلى العشور من بين عمالك؟ قال أما ترضى أن اجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه؟ أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر وهذا كان بالعراق وروى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن لاحق بن حميد أن عمر بعث عثمان بن حنيف

العبد المسلم إلى إيجابها على المسلم وإن كان كافراً فكذلك نص عليه أحمد وهو قول عامة أهل العلم قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنه لا جزية على العبد وذلك لما ذكرنا من الحديث ولأنه محقون الدم أشبه النساء والصبيان، وأول مال له أشبه الفقير العاجز ويحتل كلام الخرق وجوب الجزية عليه وروى ذلك عن أحمد لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا مما في أيديهم لأنهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذا نفذه الله منه قال أحمد رضي الله عنه أراد عمران تتوفر الجزية لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه والذي يؤدي عنه وعن مملوكه خراج جماجمهم وروى عن علي مثل حديث عمر ولأنه ذكر مكلف قوي مكتسب فوجبت عليه الجزية كالحر والاول أولى

(فصل) وإذا اعتق لزمته الجزية لما يستقبل سواء كان معتقه مسلماً أو كافراً هذا الصحيح عن أحمد وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وبه قال سفيان والليث والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعنه يقر بغير جزية وروى نحوه عن الشعبي لأن الولاء شعبة كشعبة الرق وهو ثابت عليه ووهن الخلال هذه الرواية وقال هذا قول قديم رجع عنه وعن مالك كقول الجماعة وعنه أن كان المعتق له مسلماً فلا جزية عليه لأن عليه الولاء لمسلم أشبه مملوك كان عليه الرق

ولنا أنه حر مكلف موسر من أهل القتل فلم يقر في دارنا بغير جزية كالحر الأصلي. إذا ثبت

الى الكوفة فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها في كل عشرين درهماً ودرهماً وقد ذكرنا حديث زياد بن حدير أن عمر أمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر وهذا كان بالعراق واشتهرت هذه القصص ولم تذكر فكانت اجماعاً وعمل به الخلفاء بعده ولم يأت تخصيص المجال بنصف العشر في شيء من الاحاديث علمناه لاعتبار عمر ولا عن غيره من أصحاب النبي ﷺ بل ظاهر أحاديثهم أن ذلك في غير الحجاز وما وجب من المال في الحجاز وجب في غيره كالديون والصدقات.

(فصل) ولا تؤخذ منهم في السنة الا مرة ذن عليه احمد في رواية جماعة من أصحابه قال كذا روي عن ابراهيم النخعي عن عمر حين كتب ألا يأخذ في السنة الا مرة : أن يأخذ من الذمي نصف العشر وهذا قول الشافعي في الداخلين أرض الحجاز

وروى الامام احمد باسناده قال : جاء رجل نصراني إلى عمر فقال ان عاملك عشرين في السنة مرتين ، قل ومن أنت ؟ قل أنا الشيخ النصراني قال عمر وأنا الشيخ الحنيف ثم كتب الى عامله أن لا تعشروا في السنة الا مرة ، ولان الجزية والزكاة انما تؤخذ في السنة مرة واحدة فكذلك هذا

هذا فان حكمه فيما يستقبل من جزيته حكم من بلغ من صبيانهم أو افاق من مجانينهم على ما ذكرناه (فصل) ومن بعضه حر فقياس المذهب ان عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية . لانه حكم يختلف بالرق والحرية فينقسم على قدر ما فيه كالارث

ولا جزية على أهل الصوامع من الرهبان ويحتمل ان تجب عليهم وهذا أحد قولي الشافعي وروي عن ابن عبد العزيز أنه فرض على رهبان الديارات الجزية على كل راهب ديناراً لعموم انصوص ولانه كفر صحيح حر قادر على أداء الجزية فاشبه الشمس . ووجه الاول أنهم محقونون بدون الجزية فلم تجب عليهم كالنساء وقد ذكرنا دليل تحريم قتلهم والنصوص مخصوصة بالنساء وهؤلاء في معناهن ولانه لا كسب له اشبه الفقير غير المعتل

(فصل) ولا تجب على فقير عاجز عنها وهذا أحد قولي الشافعي وله قول أنها تجب عليه لقوله عليه السلام « خذ من كل عالم ديناراً » ولان دمه غير محقون فلا تسقط عنه الجزية كالتقادر

ولنا ان عمر رضي الله عنه جعل الجزية على ثلاث طبقات جعل أدناها على الفقير المعتل فدل على أن غير المعتل لا شيء عليه ولان الله تعالى قال (لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعها) ولانه مل يجب بحلول الحول فلم يلزم الفقير العاجز كالزكاة ولان الخراج ينقسم الى خراج ارض وخراج رؤوس وقد ثبت ان خراج الارض على قدر طاقتها وما لا طاقة له لاشيء عليه كذلك خراج الرؤوس وأما الحديث فيتناول الاخذ من يمكن الاخذ منه والاخذ ممن لا يقدر على شيء مستحيل فكيف يؤمر به ويؤخذ منه بقدر ما ادرك ؟

إذا ثبت هذا فإنه متى أخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بادأهم لتكون وثيقة لهم وحجة على من يرون عليه فلا يعشرهم ثانية فإن مر ثانية بأكثر من المال الذي أخذ منه أخذ من الزيادة لأنها لم تعشر (فصل) ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة ولو مر بالعاشر منهم منتقل ومعه أمواله أو سائمة لم يؤخذ منه شيء نص عليه أحمد ، وإن كانت ماشيته للتجارة أخذ منه نصف عشرين ، واختلفت الرواية في القدر الذي يؤخذ منه نصف العشر فروى عنه صالح من كل عشرين ديناراً ديناراً يعني فإذا نقصت من العشرين فليس عليه شيء لأن مادون النصاب لا يجب فيه زكاة على مسلم ولا على تغلبي فلا يجب فيه على ذي شيء كالذي دون العشرة

وروى صالح أيضاً أنه قال : إذا مروا بالعاشر فإن كانوا أهل الحرب أخذ منهم العشر من العشرة واحداً ، وإن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم نصف العشر من كل عشرين ديناراً ديناراً فإذا نقصت فليس عليه شيء ، وإن نقص مال الحرب عن عشرة دنائير لم يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ منهم إلا مرة واحدة المسلم والذي في ذلك سواء

وروي عن أحمد أن في العشرة نصف مثقل وليس فيما دون العشرة شيء نص على هذا في رواية أبي الحارث قل قلت 'ذا' كان مع الذي عشرة دنائير ؟ قال تأخذ منه نصف ديناراً قلت فإن

﴿مسئلة﴾ (ومن بلغ أو افاق أو استغنى فهو من أهلها بالعقد الاول ويؤخذ منه في آخر الحول بقدر ما أدرك)

ولا يحتاج الى استئناف عقد له وقيل القاضي في موضع هو مخير بين التزام العقد وبين أن يرد الى مأمنه فيجيب الى ما يختار وهو قول الشافعي
وانما أنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من خلفائه تجديد عقد لهؤلاء ولأن العقد يكون مع سادتهم فدخل فيه سائرهم ولأنه عقد مع الكفار فلم يحتاج الى استئنافه كذلك كالمدينة ولأن الصغار والمجانين دخلوا في العقد فلم يحتاج الى تجديده له عند تغير أحوالهم كغيرهم . إذا ثبت هذا فإن كان البلوغ والافاقة في أول أحوال قومه أخذ منه في آخره معهم ، وإن كان في أثناء الحول أخذ منه عند تمام الحول بقسطه ولم يترك حتى يتم لثلاث يحتاج إلى أفرادة بحول وضبط حول كل انسان منهم وربما أفضى إلى أن يصير لكل واحد حول مفرد وذلك يشق .

﴿مسئلة﴾ (ومن كان يمين ويفيق لفقت إفاقته فإذا بلغت حولاً أخذت منه ويحتمل أن يؤخذ في آخر كل حول بقدر إفاقته منه) .

إذا كان يمين ويفيق لم يخل من ثلاثة أحوال . (أحدها) أن يكون غير مضبوط مثل من يفيق ساعة من أيام أو من يوم أو يصرع ساعة من يوم أو من أيام فهذا يعتبر حاله بالأغلب لأن هذه الافاقة غير ممكن ضبطها فلم تمكن مراعاتها .

كان معه أقل من عشرة دنانير؟ قل إذا نقصت لم يؤخذ منه شيء وذلك لأن العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار فوجب فيه كالعشرين في حق المسلم أو نقول مال معشور فوجب في العشرة منه كمال الحربي

وقال ابن حامد يؤخذ عشر الحربي ونصف عشر الذي مما قل أو أكثر لأن عمر قال: خذ من كل عشرين درهما درهماً ولأنه حق عليه فوجب في قليله وكثيره كنصيب المالك في أرضه التي عامله عليها ولأنه عشر أو نصف عشر وجب بالشرع فاعتبر له نصاب كزكاة الزرع والتمر ولأنه حق يتقدر بالحوال فاعتبر له النصاب كالزكاة، وأما قول عمر فالمراد به والله أعلم ببيان قدر المأخوذ وأنه نصف العشر ومعناه إذا كان معه عشرة دنانير فخذ من كل عشرين درهما درهماً لأن في صدر الحديث أن عمر بعث مصداقاً وأمره أن يأخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهماً ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهماً ومن أهل الحرب من كل عشرة واحداً وإنما يؤخذ ذلك من المسلم إذا كان معه نصاب فكذلك من غيره

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في العاشر يمر عليه الذي بخمر أو خنزير فقال في موضع قال عمر ولوهم بيعها لا يكون إلا على الآخذ منها

وروى بإسناده عن سويد بن غفلة في قول عمر ولوهم بيع الخمر والخنزير بعشرها قال أحمد إسناد جيد ومن رأى ذلك مسروق والنخعي وأبو حنيفة وواقفهم محمد بن الحسن في الخمر خاصة وذكر

(الذي) أن يكون مضبوطاً مثل من يجن يوماً ويفيق يومين أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أنه مضبوط ففيه وجهان (أحدهما) يعتبر الأغلب من حاله وهذا مذهب أبي حنيفة لأنه يجن ويفيق فاعتبر الأغلب من حاله كالأول. (والوجه الثاني) تلفق أيام إفاقته لأنه لو كان مفيقاً في الكل وجبت الجزية فإذا وجدت الإفاقة في بعض الحول وجب فيه ما يجب به لو انفرد فعلى هذا الوجه في أخذ الجزية وجهان (أحدهما) أن الأيام تلفق فإذا بلغت حولاً أخذت منه لأن أخذها قبل ذلك أخذ الجزية قبل كمال الحول فلم يجز كالصحيح

(والثاني) يؤخذ منه في آخر كل حول بقدر ما أفاق منه كما لو أفاق في بعض الحول إفاقة مستمرة: وإن كان يجن ثلث الحول ويفيق ثلثه أو بالعكس ففيه الوجهان كما ذكرنا، فإن استوت إفاقته وجنونه مثل من يجن يوماً ويفيق يوماً أو يجن نصف الحول ويفيق نصفه عادة لفقت إفاقته لأنه تعذر اعتبار الأغلب لعدمه فتعين الوجه الآخر.

(الحال الثالث) أن يجن نصف حول ثم يفيق إفاقة مستمرة أو يفيق نصفه ثم يجن جنوباً مستمراً فلا جزية عليه في الثاني وعليه في الأول من الجزية بقدر ما أفاق كما تقدم.

القاضي ان احده نص على أنه لا يؤخذ منهم شيء وبه قول عمر بن عبد العزيز وأبو عبيد وأبو ثور
قال عمر بن عبد العزيز الخمر لا يعشرها مسلم

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان عتبة بن فرقد بعث اليه باربعين الف درهم صدقة
الخمر فكتب اليه عمر بعثت إلي بصدقة الخمر وأنت أحق بها من المهاجرين فأخبر بذلك الناس وقال
والله لا استعملتلك على شيء بعدها قل قنزعه ، قال أبو عبيد ومعنى قول عمر رضي الله عنه ولو هم
بيعها وخدوا أنتم من الثمن ان المسلمين كانوا يأخذون من اهل الذمة الخمر والخنزير من جزيتهم
وخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها فانكره عمر ثم رخص لهم ان يأخذوا من أثمانها إذا
كان اهل الذمة المتولين بيعها ، وروي بإسناده عن سويد بن غفلة ان بلالاً قال لعمر : ان عمالك
يأخذون الخمر والخنزير في الخراج فقال لا تأخذوها منهم ولكن ولو هم يبيعها وخدوا أنتم من الثمن
(فصل) ويجوز أخذ ثمن الخمر والخنزير منهم على جزية رؤوسهم وخراج أرضهم احتجاجاً بقول عمر
هذا ولانها من أموالهم التي تقررهم على اقتنائها والتصرف فيها لحجاز أخذ أثمانها منهم كشياهم
(فصل) وإذا مر الذمي بالعاشر وعاليه دين بقدر ما معه او ينقص عن النصاب فظاهر كلام
أحمد ان ذلك يمنح أخذ نصف العشر منه لانه حق يعتبر له النصاب والحول فيمنعه الدين كالزكاة

﴿مسئلة﴾ (وتقسم الجزية بينهم فيجعل على الغني ثمانية وأربعون درهماً وعلى المتوسط أربعة
وعشرون وعلى الفقير اثنا عشر).

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) في تقدير الجزية (والثاني) في كمية مقدارها فما
الاول ففيه ثلاث روايات .

(أحدها) أنها مقدرة بمقدار لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي
لان النبي ﷺ فرضها مقدرة بقوله لمعاذ «خذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً» وفرضها عمر
بمحضر من الصحابة فلم ينكر فيكون إجماعاً .

[والثانية] أنها غير مقدرة بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام في الزيادة والنقصان قال الاثرم قيل
لابي عبد الله فيزداد اليوم وينقص؟ يعني من الجزية قال نعم يزداد فيها وينقص على قدر طاقتهم على قدر
ما يرى الامام وذكر انه زيد عليهم فيما مضى درهمان فجعله خمسين ، قال الخليل العمل في قول أبي
عبد الله على ما رواه الجماعة بانه لا بأس للامام ان يزيد في ذلك وينقص على ما رواه عنه أصحابه في عشرة
مواضع فاستقر قوله على ذلك وهو قول الثوري وأبي عبيد لان النبي ﷺ أمر معاذ ان يأخذ من
كل حالم ديناراً وصالح أهل نجران على ألفي حلة النصف في صفر والنصف في رجب ، رواها أبو
داود، وعمر رضي الله عنه جعل الجزية على ثلاث طبقات على الغني ثمانية وأربعين درهماً وعلى المتوسط

وإن ادعى أن عليه ديناً لم يقبل ذلك إلا ببينة من المسلمين لأن الأصل براءة ذمته منه ، وإن مر بجارية فادعى أنها ابنته أو اخته ففيه روايتان (أحدهما) يقبل قوله قال الخلال وهو أشبه القولين لأن الأصل عدم ملكه فيها (والثانية) لا يقبل إلا ببينة لأنها في يده فأشبهت بهيمة

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا دخل الينا منهم تاجر حر بي بأمان أخذ منه العشر)

وقال أبو حنيفة لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئاً فنأخذ منهم مثله لما روي عن أبي مجاز لا حق بن حميد قال قالوا لعمر كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا ؟ قال كيف يأخذون منكم إذا دخاتم إليهم ؟ قالوا العشر قال فكذلك أخذوا منهم ، وعن زياد بن حدير قال كنا لا نعشر مسلماً ولا معاهداً قال من كنتم تعشرون ؟ قال كفار أهل الحرب فنأخذ منهم كما يأخذون منا ، وقال الشافعي أن دخل الينا بتجارة لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذله إلا ما لا يعوض بشرطه عليه ومهما شرط جاز ويستحب أن يشترط العشر ليوافق فعله فعل عمر رضي الله عنه وإن أذن مطلقاً من غير شرط فالذهب أنه لا يؤخذ منهم شيء لأنه أمان من غير شرط فلم يستحق به شيء كالهذنة ويحتمل أن يجب العشر لأن عمر أخذه

ولنا ما روينا في المسئلة التي قبلها وأن عمر أخذ منهم العشر واشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعمل

أربعة وعشرين درهماً وعلى الفقير اثني عشر درهماً وصالح بني تغلب على مثلي ما على المسلمين من الزكاة وهذا يدل على أنها إلى رأي الإمام لولا ذلك لسكنت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجز أن يختلف فيها ، قال البخاري قال ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قلت لمجاهد ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار ؟ قال جعل ذلك من قبل اليسار ولأنها عوض فلم تنقدر كالاجرة . (والرواية الثالثة) أن أقلها مقدر بدينار وأكثرها غير مقدر وهو اختيار أبي بكر فتجوز الزيادة ولا يجوز النقص لأن عمر زاد على ما فرض رسول الله ﷺ ولم ينقص منه وروي أنه زاد على ثمانية وأربعين فجعلها خمسين .

(والفصل الثاني) أننا إذا قلنا بالرواية الأولى وأنها مقدرة فقدرها في حق الموسر ثمانية وأربعون درهماً وفي حق المتوسط أربعة وعشرون وفي حق الفقير اثنا عشر وهذا قول أبي حنيفة ، وقال مالك هي في حق الغني أربعون درهماً أو أربعة دنانير وفي حق الفقير عشرة دراهم أو دينار وروي ذلك عن عمر وقال الشافعي الواجب دينار في حق كل أحد لحديث معاذ إلا أن المستحب جمعها على ثلاث طبقات كما ذكرناه لنخرج من الخلاف قالوا وقضاء النبي ﷺ أولى بالاتباع من غيره .

ولنا حديث عمر رضي الله عنه وهو حديث لا شك في صحته وشهرته بين الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم ولم ينكره منكر ولا خالف فيه وعمل به من بعده من الخلفاء رحمة الله عليهم فكان

به الخلفاء الراشدون بعده والائمة بعده في كل عصر من غير تكبير فاي اجماع يكون أقوى من هذا؟ ولم ينقل أنه شرط ذلك عليهم عند دخولهم ولا يثبت ذلك بالتخمين من غير نقل ولأن مطلق الامر يحمل على المعهود في الشرع وقد استمر أخذ العشر منهم في زمن الخلفاء الراشدين فيجب أخذه فاما سؤال عمر عما يأخذون منا فتما كان لانهم سألوه عن كيفية الاخذ ومقداره ثم استمر الاخذ من غير سؤال ولو تقيد أخذنا منهم باخذهم منا لوجب ان يسأل عنه في كل وقت

(فصل) ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الخرقى ، وقال القاضي إذا دخلوا في نقل ميرة بالناس اليها حاجة اذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم وهذا قول الشافعي لان دخولهم نفع للمسلمين

ولنا عموم ما روينا وروي صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط من القطنية العشر ومن الحنطة والزبيب نصف العشر ليكثر الحمل الى المدينة وهذا يدل على أنه يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة

إجماعاً لا يجوز الخطأ عليه وقد وافق الشافعي على استحباب العمل به وأما حديث معاذ فلا يخلو من وجهين (احدهما) انه فعل ذلك لعلبة الفقر عليهم بدليل قول مجاهد ان ذلك من أجل اليسار (والوجه الثاني) ان يكون التقدير غير واجب بل هو متركول الى إجتهد الامام ولان الجزية وجبت صفاراً وعقوبة فتختلف باختلاف احوالهم كالعقوبة في البدن منهم من يقتل ومنهم من يسرق ولا يصح كونها عوضاً عن سكنى الدار لانها لو كانت كذلك لوجب على النساء والصبيان والزمنى والكافيف

﴿مسئلة﴾ (والغني منهم من عده الناس غنياً في ظاهر المذهب)

وايس ذلك بمقدر لان التقديرات بابها التوقيف ولا توقيف في هذا فيرجع فيه الى العادة والعرف

﴿مسئلة﴾ (وإذا بذلوا الواجب عليهم لزم قبوله وحرم قتالهم)

لقول الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية الى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) فجعل اعطاء الجزية غاية لقتالهم حتى بذلوها لم يحز قتادة الآية لقول النبي ﷺ في حديث بريدة «فادعهم الى اداء الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم» فان قلنا ان الجزية غير مقدرة الاكثر لم يحرم قتالهم حتى يجيبوا الي بذل مالا يجوز طلب أكثر منه

(فصل) وتجب الجزية في آخر كل حول وبه قول الشافعي وقال ابو حنيفة تجب بأوله ويطلب

بها عقيب العقد وتجب الثانية في أول الحول الثاني لقول تعالى (حتى يعطوا الجزية)

وانا انه مال يتكرر بتكرر الحول أو يؤخذ في آخر كل حول فلم يجب بأوله كالزكاة والدية

(فصل) ويؤخذ العشر من كل حربي تاجر ونصف العشر من كل ذمي تاجر سواء كان ذكراً أو أنثى أو صغيراً أو كبيراً، وقال القاضي ليس على المرأة عشر ولا نصف عشر سواء كانت حربية أو ذمية لكن ان دخلت الحجاز عثرت لانها ممنوعة من الاقامة به ولا يعرف هذا التفصيل عن أحمد ولا يقتضيه مذهبه لانه يوجب الصدقة في أموال نساء بني تغلب وصبيانهم وكذلك يوجب العشر أو نصفه في مال النساء وعموم الاحاديث المروية ليس فيها تخصيص للرجال دون النساء وليس هذا بجزية وانما هو حق يختص بمال التجارة لتوسعه في دار الاسلام وانتفاعه بالتجارة فيها فيستوي فيه الرجل والمرأة كالزكاة في حق المسلمين.

(فصل) ولا يعشرون في السنة الا مرة ولا يؤخذ من اقل من عشرة دنائير نص عليها احمد وحكي عن ابي عبد الله بن حامد أن الحربي يعشر كلما دخل البنا . وهو قول بعض أصحاب الشافعي لاننا لو اخذنا منه مرة واحدة لاننا ان يدخلوا فاذا جاء وقت السنة الأخرى لم يدخلوا فتعذر الأخذ منهم .

ولنا أنه حق يؤخذ من التجارة فلا يؤخذ أكثر من مرة في السنة كالزكاة ونصف العشر من الذمي وقولهم يفوت غير صحيح فانه يؤخذ منه أول ما يدخل مرة ويكتب الأخذ له بما أخذ منه فلا

وأما الآية فالمراد بها التزام إعطائها دون نفس الاعطاء ولهذا يحرم قتالهم بمجرد بذلها قبل أخذها (فصل) وتؤخذ الجزية مما يسر من أموالهم ولا يتعين أخذها من ذهب ولا فضة نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وأبي عبيد وغيرهم لأن النبي ﷺ لما بعث معاذاً رضي الله عنه الى اليمن أمره ان يأخذ من كل حالم ديناراً او عدله معافراً وكان النبي ﷺ يأخذ من نصارى نجران في حلة وكان عمر رضي الله عنه يؤتى بنعم كثيرة يأخذها من الجزية وروى عن علي رضي الله عنه أنه كان يأخذ الجزية من كل ذي صنعة من متاعه من صاحب الابر إبراً ومن صاحب المسال مسالا ومن صاحب الحبال حبالاً ثم يدعوا الناس فيعطهم الذهب والفضة فيقتسمونه ثم يقول خذوا أو اقتسموا فيقولون لا حاجة لنا فيه فيقول اخذتم خياره وتركتم شراره لتحملنه. إذا ثبت هذا فانه يؤخذ بالقيمة لقوله عليه السلام «أو عدله معافراً» ويجوز أخذ ثمن الحر والخنزير منهم عن جزية رد وسهم وخراج ارضهم لقول عمر رضي الله عنه ولوهم ببيعها وخذوا انتم من الثمن ولانها من أموالهم التي تفرم على اقتنائها فجاز أخذ ثمنائها كشيابهم

﴿مسألة﴾ (ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه الجزية وان مات أخذت من تركته

وقل اتقاضي تسقط)

إذا أسلم من عليه الجزية في اثناء الحول لم تجب الجزية عليه وان أسلم بعده سقطت عنه وهذا قول مالك والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر ان اسلم بعد الحول

يؤخذ منه شيء حتى تمضي تلك السنة فاذا جاء في العام الثاني أخذ منه في أول ما يدخل وان لم يدخل فما فات من حق السنة الأولى شيء.

(فصل) وليس لاهل الحرب دخول دار الاسلام بغير امان لانه لا يؤمن ان يدخل جاسوسا أو متلصبا فيضر بالمسلمين فان دخل بغير امان سئل فان جئت رسولا فالقول قوله لانه تستعذر إقامة البيعة على ذلك ولم تنزل الرسل تأتي من غير تقدم امان . وان قال جئت تاجراً فنظرنا فان كان معه متاع بيعه قبل قوله ايضاً وحقن دمه لان العادة جارية بدخول تجارهم اليها ونجارنا اليهم ، وان لم تكن معه ما يتجر به لم يقبل قوله لان التجارة لا تحصل بغير مال وكذلك مدعي الرسالة اذا لم يكن معه رسالة يؤديها أو كان ممن لا يكون مثله رسول وان قال أمنتني مسلم فهل يقبل منه ؟ على وجهين (أحدهما) يقبل تغليبا لحقن دمه كما يقبل من الرسول والتاجر (والثاني) لا يقبل لان إقامة البيعة عليه ممكنة فان قال مسلم انا أمنتك قبل قوله لانه يملك أن يؤمنه فقبل قوله فيه كالحاكم إذا قال حكمت فلان على فلان بحق وان كان جاسوساً خير الامام فيه بين اربعة أشياء كالاسير وان كان ممن ضل الطريق أو حماته الريح النينا في مركب فقد ذكرنا حكمه .

لم تقسط لانه دين استحقه صاحبه واستحق المطالبة به في حال الكفر فلم يسقط بالاسلام كالخراج وسائر الديون وللشافعي فيما إذا أسلم في أثناء الحول قولان

(أحدهما) عليه من الجزية بالقسط كالأفاق بعض الحول

ولنا قول الله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ليس على المسلمين جزية » رواه الخلال وذكر ان احمد سئل عنه فقال ليس يرويه غير جرير قال وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ان أخذها في كفه ثم أسلم ردها عليه وروى عن النبي ﷺ انه قال « لا ينبغي للمسلم ان يؤدي الخراج » يعني الجزية وروى ان ذمياً أسلم فطوب بالجزية وقيل انما أسلم تعوذاً قال ان في الاسلام معاذاً فرفع الى عمر فقال عمر ان في الاسلام معاذاً وكتب ان لا تؤخذ منه الجزية رواه أبو عبيد بنحو من هذا المعنى ولان الجزية صغار فلا تؤخذ منه كالأفاق أسلم قبل الحول ولان الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر فيسقطها الاسلام كالقتل وهذا فارق الخراج وسائر الديون (فصل) فان مات بعد الحول لم تسقط عنه الجزية في ظاهر كلام أحمد وهو مذهب الشافعي وحكي عن القاضي انها تسقط بالموت وهو قول أبي حنيفة ورواه أبو عبيد عن عمر بن عبد العزيز لانها عقوبة فتسقط بالموت كالحدود ولانها تسقط بالاسلام فسقطت بالموت كما قبل الحول ولنا انه دين وجب عليه في حياته فلم يسقط بموته كديون الآدميين والحد انما سقط لفوات محله وان استيفائه بخلاف الجزية وفارق الاسلام فانه الاصل والجزية بدل عنه فاذا أتى بالاصل استغنى

(مسئلة) قال (ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحو عليه حل دمه وماله)

وجملة ذلك أنه ينبغي للامام عند عقد الهدنة أن يشترط عليهم شروطاً نحو ما شرطه عمر رضي الله عنه ، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه في ذلك أخبار منها ما رواه الخلال بإسناده عن اسماعيل ابن عياش قال حدثنا غير واحد من اهل العلم قالوا كتب اهل الجزيرة الى عبد الرحمن بن غنم انا حين قدمنا من بلادنا طلبنا اليك الامان لانفسنا واهل مائتنا على اننا شرطنا لك على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا كنيسة ولا فيا حولها ديراً ولا قلابية ولا صومعة راهب ولا نحدث ما خرب من كنائسنا ولا ما كان منها في خطط المسلمين ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار وان نوسع ابوابها للارة وابن السبيل ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً وألا نكتم امر من غش المسلمين وألا نضرب نواقيسنا الا ضرباً خفياً في جوف كنائسنا ولا نظهر عليها صلياً ولا نرفع اءواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون ولا نخرج صلييننا ولا كتابنا في سوق المسلمين وألا نخرج باعوثاً ولا شعائين ولا نرفع أصواتنا مع امواتنا ولا نظهر النيران معهم في اسواق المسلمين وألا نجاورهم بالخنازير ولا نبيع الخمر ولا نظهر شركاً ولا نرغب في ديننا ولا ندعوا اليه أحداً ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين جرت عليهم سهام المسلمين وألا نمنع أحداً من أقربائنا إذا اراد الدخول في الاسلام

عن البذل كن وجد الماء لا يحتاج معه الى التيمم بخلاف الموت ولان الاسلام قرينة وطاعة يصلح ان يكون معاذاً من الجزية كما ذكر عمر رضي الله عنه والموت بخلافه

﴿مسئلة﴾ (وان اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها ولم تتداخل)

وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة تتداخل لانها عقوبة فتتداخل كالحدود . ولنا انها حق مال

يجب في آخر كل حول فلم يتداخل كالدية

﴿مسئلة﴾ (وتؤخذ الجزية منهم في آخر الحول ويتمنون عند أخذها ويطلب قيامهم وتجرايديهم)

وانما تؤخذ منهم في آخر الحول لانه مال يتكرر بتكرر الحول فلم يؤخذ قبل حولان الحول كالزكاة ويتمنون عند أخذها منهم وهكذا ذكر أبو الخطاب ، ويطلب قيامهم وتجرايديهم عند أخذها لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقد قيل الصغار التزام الجزية وجريان احكامنا عليهم ، ولا يقبل منهم إرسالها بل يحضر الذي بنفسه ويؤديها وهو قائم والآخذ جالس

(فصل) ولا يعذبون في أخذها ولا يشط عليهم فان عمر رضي الله عنه آتي بهال كثير قال

أبو عبيد أحسبه من الجزية فقال اني لأظنكم قد اهلكتم الناس ، قالوا لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً قال فلا سوط ولا بوط ؟ قالوا نعم قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني ، وقدم عليه سعيد بن عامر بن خريم فعلاه عمر بالدرة فقال سعيد سبق سيلك مطرك ان تعاقب نصبر وان

وان نلزم زينا حينا كنا وان لا نتشبه بالمسلمين في ابدس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا في مواكبتهم ولا نتكلم بكلامهم وان لا نتكلم بكناهم وان نجزم مقاديرهم وسنوا ولا نفرق نواصينا ونشد الزناير على اوساطنا ولا ننقش خواتمنا بالعربية ولا نركب السروج ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله ولا نتقلد السيوف وان نوقر المسلمين في مجالسهم ونرشد الطريق ونقوم لهم عن المجالس إذا أرادوا المجالس ولا نضلع عليهم في منازلهم ولا نعلم أولادنا القرآن ولا يشارك أحد منا مسلما في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة وأن نضيف كل مسلم عابرسبيل ثلاثة أيام ونطعمه من اوسط ما نجد ضمنا ذلك على أنفسنا وذراريها وازواجنا ومساكننا وان نحن غير نأو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا وقبلنا الا امان عليه فلا ذمة لنا وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب لهم عمر ان امض لهم ما سالوه وألحق فيه حرفين اشترط عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم ان لا يشترروا من سبائنا شيئا ومن ضرب مسلما عمداً فقد خلع عهده فأنفذ عبد الرحمن بن غنم ذلك وأقر من اقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط فهذه جملة شروط عمر رضي الله عنه، فإذا صولحوا عليها ثم نقض بعضهم شيئا منها فظاهر كلام الخرقى ان عهده ينتقض به وهو ظاهر ما روينا لقولهم في الكتاب ان نحن خالفنا فقد حل لك منا ما يحل لك من أهل المعاندة

تعف نشكر وان تستعيب نعتب فقال ما على المسلمين إلا هذا مالك تبطل بالخراج فقال امرتنا أن لا نزيد الفلاحين على اربعة دنانير فلسنا نزيدهم على ذلك ولكننا نؤخرهم الى غلاتهم فقال عمر : لا أعزلنك ما حييت . رواهما ابو عبيد وقال إنما وجه التأخير الى الغلة الرفق بهم ، وقل ولم نسمع في استبداء الجزية والخراج وقتاً غير هذا

واستعمل علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجلاً على عكبري فقال له على رؤوس الناس لا تدعن لهم درهماً من الخراج وشد عليه القول ثم قال اثنتي عند انتصاف النهار فأتا فقال آني كنت امرتك بأمر واني أتقدم اليك الآن فان عصيتني نزعتك لا تبين لهم في خراجهم حماراً ولا بقرة ولا كسوة شتاء ولا صيف وارفق بهم وافعل بهم

﴿مسئلة﴾ (ويجوز أن يشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ويبين ايام الضيافة وقدر الطعام والادام والعلف وعدد من يضاف ولا يجب ذلك من غير شرط وقيل يجب)

يجوز ان يشترط في عقد الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين لما روى الامام احمد رضي الله عنه باسناداه عن الاحنف بن قيس ان عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة وان يصلحوا القناطر وان قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم دية

قال ابن المنذر وروي عن عمر انه قضى على أهل الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين ثلاثة ايام وعلف دوابهم وما يصلحهم . وروي ان النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثمانمائة دينار وكانوا

والشقاق ، وقال عمر و ن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده ولانه عقد بشرط فتي لم يوجد الشرط
زال حكم العقد كما لو امتنع من التزام الاحكام، وذكر القاضي والشريف أبو جعفر ان الشروط قدمان
[أحدهما] ينتقض العهد بمخالفته وهو أحد عشر شيئاً، الامتناع من بذل الجزية وجري أحكامنا
عليهم إذا حكم بها حاكم والاجتماع على قتال المسلمين والزنا بمسلة واصابتها باسم نكاح وفن مسلم
عن دينه وقطع الطريق عليه وقتله وايواء جاسوس المشركون والمعاونة على المسلمين بدلالة المشركون على
عورتهم او مكابنتهم وذكر الله تعالى أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء ، فالخصمان الاوليان
ينتقض العهد بهما بلا خلاف في المذهب وهو مذهب الشافعي وفي معناهما قتالهم للمسلمين منفردين
أو مع أهل الحرب لان اطلاق الامان يقتضي ذلك فإذا فعلوه نقضوا الامان لانهم إذا قاتلونا لزمنا
قتالهم وذلك ضد الامان وسائر الخصال فيها روايتان

(أحدهما) ان العهد ينتقض بها سواء شرط عليهم ذلك او لم يشترط وظاهر مذهب الشافعي
قريب من هذا الا ان ما لم يشترط عليهم لا ينتقض العهد بترك ما خلا الخصال الثلاث الاولى فانه
يتعين شرطها وينتقض العهد بتركها بكل حل وقل أبو حنيفة لا ينتقض العهد الا بالامتناع من الامام
على وجه لا يتعذر معه أخذ الجزية منهم

ثلاثمائة نفس في كل سنة وان يضيفوا من يمر بهم من المسلمين ثلاثة ايام ، ولان في هذا ضرباً من
المصلحة لانهم ربما امتنعوا من مبايعة المسلمين إضراراً بهم فإذا شرطت عليهم الضيافة أمن ذلك
فان لم يشترط عليهم الضيافة لم يجب ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي . ومن اصحابنا من قال يجب
بغير شرط لوجوبها على المسلمين والاول اصح لانه اداء مال لم يجب بغير رضاهم كالجزية ، فان شرطها
عليهم فامتنعوا من قبولها لم تعد لهم الذمة ، وقال الشافعي لا يجوز قتالهم عليها

(فصل) قال القاضي اذا شرط الضيافة فانه يشترط ان يبين ايام الضيافة وعدد من يضاف من
الرجال والفرسان فيقول تضيفون في كل سنة مائة يوم في كل يوم عشرة من المسلمين من خبز كذا
وادم كذا وللفرس من الشعير كذا ومن اتين كذا لانه من الجزية فاعتبر العلم به كالنقود فان
شرط الضيافة مطلقاً صح في الظاهر لان عمر رضي الله عنه شرط عليهم ذلك من غير عدد ولا تقدير
قال ابو بكر وإذا أطلق مدة الضيافة فالواجب يوم وليلة لان ذلك الواجب على المسلمين ولا
يكلفون الذبيحة ولا أن يضيفوهم بأرفع من طعامهم لانه يروى عن عمر رضي الله عنه انه شكى اليه
اهل الذمة ان المسلمين يكلفونهم الذبيحة فقل أطعموهم مما تاكلون

وقال الاوزاعي ولا يكلفون الذبيحة ولا الشعير ، وقول قاضي إذا وقع الشرط مطلقاً لم يلزمهم
الشعير ويحتمل ان يلزمهم ذلك لان العادة جارية به فهو كالخبز للرجل . والمسلمين النزول
في الكنائس والبيع فان عمر رضي الله عنه صالح أهل الشام على ان يوسعوا ابواب بيوتهم وكنائسهم

ولنا مع ما ذكرناه ما روي أن عمر رفع إليه رجل قد أراد استكراه امرأة مسلمة على الزنا فقال ما على هذا صالحناكم وأمر به فصلب في بيت المقدس ولأن فيه ضرراً على المسلمين فاشبه الامتناع من بذل الجزية وكل موضع قلنا لا ينتقض عهده فانه إن فعل ما فيه حد أقيم عليه حده أو قصاصه وإن لم يوجب حداً عذر ويفعل به ما ينكف به أمثاله عن فعله فإن أراد أحد منهم فعل ذلك كف عنه فإن مانع بالقتال نقض عهده ومن حكمنا بنقض عهده منهم خير الإمام فيه بين أربعة أشياء: القتل والاسترقاق والفداء والمن كلاسير الحربي لأنه كافر قدرنا عليه في دارنا بغير عهد ولا عقد ولا شبهة ذلك فاشبه اللص الحربي ويختص ذلك به دون ذريته لأن النقض إنما وجد منه دونهم فاخص به كما لو أتى ما يوجب حداً أو تعزيراً

(فصل) أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام

(أحدها) ما مصره المسلمون كالبصرة والكوفة وبغداد وواسط فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا بيعة ولا مجتمع لصلاتهم ، ولا يجوز صلحتهم على ذلك بدليل ما روي عن عكرمة قل : قال ابن

لن يجتاز بهم من المسلمين ليدخلوا ركبانا ، فإن لم يجدوا مكاناً فلهم النزول في الأبنية وفضول المنازل ، وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه ، والسابق إلى منزل أحق به ممن يأتي بعده فإن امتنع بعضهم من القيام بما يجب عليه أجبر عليه ، فإن امتنع الجميع اجبروا ، فإن لم يمكن إلا بالقتال قوتلوا فإن قاتلوا أنتقض عهدهم

(فصل) وتقسم الضيافة بينهم على قدر جزيتهم فإن جعل الضيافة مكان الجزية جاز لما روي أن عمر رضي الله عنه كتب لراغب من أهل الشام أني إن ليت هذه الأرض اسقطت عنك خراجك فلما قدم الجابية وهو أمير المؤمنين جاءه بكتابه فعرفه وقال اني جمعت لك ما ليس لي ولكن اختر ان شئت اداء الجزية وان شئت ان تضيف المسلمين فاختر الضيافة ويشترط ان تكون الضيافة يبلغ قدرها اقل الجزية اذا قلنا مقدرة الاقل للثلاث لا ينقص خراجها عن اقل الجزية وذكر ان من الشروط الفاسدة لا اكتفاء بضيفتهم عن جزيتهم لان الله تعالى امر بقتالهم حتى يعطوا الجزية فاذا لم يعطوها كان قتالهم مباحاً .

ولنا ان هذا اشتراط مال يبلغ قدر الجزية فجاز كما لو شرط عليهم عدل الجزية معاً فر .
واذا شرط في عقد الذمة شرطاً فاسداً مثل ان يشترط ان لا جزية عليهم او اظهار المنكر او اسكانهم الحجاز او ادخالهم الحرم او نحو هذا فقال القاضي يفسد به العقد لانه شرط فعل محرم فافسد العقد كما لو شرط قتال المسلمين ويحتمل أن يبطل الشرط وحده بناء على الشروط الفاسدة في البيع والمضاربة .

عباس أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضربوا فيه ناقوساً ولا يشربوا فيه خمرًا ولا يتخذوا فيه خنزيرًا رواه الامام احمد واحتج به ولان هذا البلد ملك للمسلمين فلا يجوز أن يبنوا فيه مجامع للكفر وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس مثل كنيسة الروم في بغداد فهذه كانت في قري أهل الذمة فأقرت على ما كانت عليه .

(القسم الثاني) ما فتحه المسلمون عنوة فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه لأنها صارت ملكا للمسلمين وما كان فيه من ذلك ففيه وجهان (أحدهما) يجب هدمه وتحريم تبقيته لأنها بلاد مملوكة للمسلمين فلم يجز أن تكون فيها بيعة

كالبلاد التي اختطها المسلمون

(والثاني) يجوز لان في حديث ابن عباس أيما مصر مصرته العجم ففتح الله على العرب فنزلوه فان للعجم ما في عهدهم ولان الصحابة رضي الله عنهم فتحوا كثيرا من البلاد عنوة فلم يهدموا شيئا من الكنائس ويشهد لصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ومعلوم انها ما أحدثت فيلزم أن تكون موجودة فابقيت ، وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الى عامله أن لا يهدموا بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار . ولان الاجماع قد حصل على ذلك فانها موجودة في بلاد المسلمين من غير تكبير

﴿مسألة﴾ (واذا تولى امام فعرف قدر جزيتهم وما شرط عليهم اقرهم عليه، فان لم يعرف رجع الى قولهم فان بان كذبهم رجع عليهم وعند ابي الخطاب انه يستأنف العقد معهم)
اذا مات الامام أو عزل وتولى غيره فان عرف ما عقد عليه عقد الذمة الذي قبله وكان عقداً صحيحاً اقرهم عليه ولم يحتج الى تجديد عقد لان الخلفاء رضي الله عنهم اقرؤا عهد عمر ولم يجددوا عقداً سواه ولان عقد الذمة مؤبد ، وان كان فاسداً رده الى الصحة وان لم يعرف فشهد به مسلمان او كان امره ظاهراً عمل به، وان اشكل عليهم سألهم فان ادعوا العقد بما يصلح ان يكون جزية قبل قولهم وعمل به ، وان شاء استحلهم استظهاراً فان بان له بعد ذلك أنهم نقصوا من الشروط رجع عليهم بما نقصوا، وان قالوا كنا نؤدي كذا وكذا جزية وكذا كذا هدية استحلهم مميئاً واحداً لان الظاهر فيما يدفعونه انه جزية وان قال بعضهم كنا نؤدي ديناراً وقال بعضهم كنا نؤدي دينارين اخذ كل واحد منهم باقراره ولم يقبل قول بعضهم على بعض لان اقوالهم غير مقبولة واختار ابو الخطاب انه اذا لم يعرف ما عهدوا عليه استأنف العقد معهم ، لان عقد الاول لم يثبت عنده فصار كالعدم (فصل) وما يذكره بعض اهل الذمة من ان معهم كتاب النبي ﷺ باسقاط الجزية عنهم لا يصح وسئل عن ذلك ابو العباس بن سريج فقال ما نقل ذلك احد من المسلمين وروي عنهم طولبوا بذلك فأخرجوا كتابا وذكروا أنه بخط علي كتيبه عن النبي ﷺ كان فيه شهادة سعد بن معاذ

(اقسام الثالث) مافتح صلحاً وهو نوعان (أحدهما) أن يصالحهم على أن الارض لهم ولنا الخراج عنها فلم يحدث ما يحتاجون فيها لأن الدار لهم
 (والثاني) أن يصالحهم على أن الدار للمسلمين ويؤدون الجزية اليها فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم من إحداث ذلك وعمارته لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم جاز أن يصالحوا على أن يكون بعض البلد لهم ويكون موضع الكنائس والبيع معنا ، والاولى أن يصالحهم على ما صالحهم عليه عمر رضي الله عنه ويشترط عليهم الشروط المذكورة في كتاب عبدالرحمن ابن غنم : أن لا يحدنوا بيعة ولا كنيسة ولا صومعة راعب ولا قلاية ، وان وقع الصلح مطلقاً من غير شرط حمل على ما وقع عليه صلح عمر وأخذوا بشروطه فأما الذين صالحهم عمر وعقد معهم الذمة فهم على ما في كتاب عبدالرحمن بن غنم مأخوذون بشروطه كلها وما وجد في بلاد المسلمين من الكنائس والبيع فهي على ما كانت عايشه في زمن فتحها ومن بعدهم وكل موضع قلنا يجوز إقرارها لم يجوز هدمها ولم رم ما تشعث منها واصلاحها لأن النع من ذلك يفضي الى خرابها وذهابها فجرى مجرى هدمها ، وان وقعت كلها لم يجوز بناؤها وهو قول بعض أصحاب الشافعي وعن أحمد أنه يجوز وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه بناء لا استهدم فأشبهه بناء بعضها اذا انهدم ورم شعنها ولان

وماوية وتاريخه بعد موت سعد قبل اسلام معاوية فاستدل بذلك على بطلانه ولان قولهم غير مقبول ولم يرو ذلك من يعتمد على روايته .

﴿ مسألة ﴾ (وإذا عقد الذمة معهم كتب أسماءهم وأسماء آبائهم وعددهم وحالهم ودينهم) .
 فيقول فلان بن فلان الفلاني - ويل أو قصير أو ربة أسمر أو أبيض أدعج العين أفتى الأنف مقرون الحاجبين ونحو هذا من صفاتهم التي يتميز بها كل واحد عن الآخر ويجعل لكل طائفة عريقاً يجمعهم عند أداء الجزية ويعرف من يبلغ من غلمانهم ويفيق من مجانينهم ويقدم من غيايهم ومن يموت أو يسلم أو يستغني أو يافر لأنه أمكن لاستيفاء الجزية وأحوط وبين حال من خرق شيئاً من أحكام الذمة أو نقض العهد ليفعل فيه الامام ما يجب عليه ومن أخذت منه الجزية كتب له براءة لتسكون له حجة إذا احتاج اليها .

﴿ باب أحكام الذمة ﴾

يلزم الامام أن يأخذهم بأحكام المسلمين في ضمان النفس والمال والعرض وإقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه دون ما يعتقدون حله .

لا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين بذل الجزية والتزام أحكام الملة من حقوق الآدميين في العقود والمعاملات وأروش الجنایات وقيم المتلفات فان عقد على غير هذا من الشروط لم يصح لقول الله تعالى

استدامتها جائزة وبنائها كاستدامتها وحمل الحلال قول أحمد : لم أن يبنوا ما تهدم منها أي إذا تهدم بعضها ومنعه من بناء ما تهدم على ما إذا تهدمت كلها فجمع بين الروایتين
وانما ان في كتاب أهل الجزيرة لمعايض^(١) بن غنم ولا تجدد ما خرب من كنائسنا ، وروى كثير ابن مرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله ﷺ « لا تبنى الكنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب منها » ولان هذا بناء كنيسة في دار الاسلام فلم يجز كالأبتدىء بنائها وفارق رم شعثها فانه ابقاء واستدامة وهذا احداث

(فصل) ومن استحدث من أهل الذمة بناء لم يجز له منعه حتى يكون أطول من بناء المسلمين المجاورين له لما روي عن النبي ﷺ انه قال « الاسلام يعلو ولا يعلو » ولان في ذلك رتبة على المسلمين وأهل الذمة ممنوعون من ذلك ولهذا يمنعون من صدور المجالس ويأجثون إلى أضيق الطرق ولا يمنع من تعلية بنائه على من ليس بمجاور له لان علوها انما يكون ضرراً على المجاور لها دون غيره وفي جواز مساواة المسلمين وجهان

(أحدهما) الجواز لانه ليس بمستطيل على المسلمين (والثاني) المنع لقوله عليه السلام « الاسلام

(حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ، قيل الصغار جريان أحكام المسلمين عليهم وتلزمه إقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه في دينهم كالزنا والسرقة والقتل والقذف سواء كان الحد واجباً في دينهم أولاً لما روى أنس أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها فقتله رسول الله ﷺ متفق عليه وروى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي ﷺ أتى يهوديين قد فجرأ بعد احصانها فرجها ولانه محرم في دينه وقد التزم حكم الاسلام فأما ما يعتقدون حله كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير ونكاح ذوات المحارم للمجوس فيقرون عليه ولا أحد عليهم فيه لانهم يعتقدون حله ولانهم يقرون على كفرهم وهو أعظم انما من ذلك إلا أنهم يمنعون من إظهاره بين المسلمين لانهم يتأذون بذلك ولما أخذ من أحكام الذمة ينقسم خمسة أقسام .

(أحدها) ما لا يتم العقد إلا بذكره وهو التزام الجزية وجريان أحكامنا عليهم فان أدخل بذكر واحد منها لم يصح العقد لما ذكرنا وفي معنى ذلك ترك قتال المسلمين فانه وان لم يذكر لفظة فذكر المهادنة يقتضيه . (القسم الثاني) ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم وذلك ثمانية خصال تذكر في نقض العهدة ان شاء الله تعالى .

(القسم الثالث) ما فيه غضاظة على المسلمين وهو ذكر ربهم او كتابهم او رسولهم بسوء (القسم الرابع) ما فيه إظهار منكر كاحداث الكنائس والبيع ورفع اصواتهم بكتابهم وإظهار

يملو ولا يعلى « ولاهم منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم كذلك في بنائهم فان كان للذمي دار عالية فلك المسلم داراً إلى جانبها أو بنى المسلم إلى جانب دار ذمي داراً دونها أو اشترى ذمي داراً عالية لمسلم فله سكنى داره ولا يلزمه هدمها لانه لم يعمل على المسلمين شيئاً ، فان انهدمت داره العالية ثم جدد بناءها لم يجز له تعاليتها على بناء المسلمين وإن انهدم ما عاينها لم تكن له اعادته وإن تشعث منه شيء ولم ينهدم فله رمه واصلاحه لانه ملك استدامته فلك رم شعثه كالكنيسة

(فصل) ولا يجوز لأحد منهم سكنى الحجاز وبهذا قال مالك والشافعي إلا أن مالكا قال أرى أن يجزوا من أرض العرب كلها لأن رسول الله ﷺ قال « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » وروى أبو داود بإسناده عن عمر انه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا تخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعن ابن عباس قال : أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء قال « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » وسكت عن الثالث رواه أبو داود وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن قاله سعيد بن عبد العزيز

الخز والخزير والضرب بالنواقيس وتعلية البنيان على ابنية المسلمين والاقامة بالحجاز ودخول الحرم فيلزمهم الكف عنه سواء شرط عليهم أو لم يشرط في جميع هذه الاقسام الاربعة [القسم الخامس] التميز عن المسلمين في أربعة اشیاء لباسهم وشعورهم وركوبهم وكناهم ﴿ مسألة ﴾ (ويلزمهم التميز عن المسلمين في شعورهم بخذف مقدم رؤسهم وترك الفرق وكناهم فلا يتكثرون يكنى المسلمين كأبي القاسم وأبي عبد الله وركوبهم ترك الركوب على السروج وركوبهم عرضاً على الأكف ، والباسهم فيلبسون ثياباً تخالف ثيابهم كالعسلي والادكن ، وتشد الخرق في قلائسهم وعمائمهم ، ويؤمر النصارى بشد الزنار فوق ثيابهم ويجعل في رقابهم خواتم الرصاص وجلجل يدخل معهم الحمام)

ينبغي للإمام إذا عقد الذمة أن يشرط عليهم شروطاً نحو ما شرطه عمر رضي الله عنه ، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه أخبار منها ما رواه الخلال بإسناده عن اسماعيل بن عياش قال حدثني غير واحد من أهل العلم قالوا كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم : انا حين قدمنا بلادنا طلبنا اليك الامان لأنفسنا وأهل ملتنا على انا شرطنا لك على أنفسنا وأهل ملتنا انا لانحدث في مدينتنا كنيسة ولا فيما حولها ديراً ولا قلاية ولا صومعة راهب ولا نجدد ما خرب من كنائسنا ولا ما كان منها في خطاط المسلمين ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار وأن نوسع أبوابها للبارة وابن السبيل ، ولا نوؤي فيها ولا في منازلنا جاسوساً وأن لانكتم أمر من غش المسلمين وأن لا نضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفياً في جوف كنائسنا ، ولا نظهر علينا صلياً

وقال الاضمعي وأبو عبيد هي من ريف العراق الى عدن طولاً ، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً ، وقال أبو عبيدة هي من حفر أبي موسى إلى اليمن طولاً ومن رمل تبرين إلى منقطع السهولة عرضاً

قال الخليل إنما قيل لها جزيرة لان بحر الحبش وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها ونسبت إلى العرب لانها أرضها ومسكنها ومعناها

وقال احمد جزيرة العرب المدينة وما والاها يعني أن الممنوع من سكنى الكفار المدينة وما والاها وهو مكة والتمامة وخيبر والينبع وفدك ومخاليقها وما والاها وهذا قول الشافعي لانهم لم يجولوا من تيماء ولا من اليمن

وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح انه قال : إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ أنه قال «أخرجوا اليهود من الحجاز» فأما أخرج أهل نجران منه فلا أن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا فنقضوا عهده ، فكان جزيرة العرب في تلك الاحاديث أريد بها الحجاز وإنما سمي حجازاً لانه حمز بين تهامة ونجد ولا يمنعون أيضاً من أطراف الحجاز كتياء وفيد ونحوهما لان عمر لم يمنعهم من ذلك

ولا ترفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون ولا نخرج صليتنا ولا كتابنا في سوق المسلمين وان لا نخرج باعوثاً ولا شعانين ولا ترفع أصواتنا مع امواتنا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، وان لا نجاورهم بالخنازير ولا نبيع الخمر ولا نظهر شركاً ولا نرغب في ديننا ولا ندعوا اليه احداً ولا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين جرت عليهم سهام المسلمين وان لا نمنع احداً من أقربائنا إذا أرادوا الدخول في الاسلام ، وان نلزم زيننا حينما كنا وان لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا في مراكبهم ولا نتكلم بكلامهم ولا نتكلم بكلامهم ، وان نجزم مقام رءوسنا ولا نفرق نواصينا ونشد الزنا نير على اوساطنا ولا ننقش خواتمنا بالعريية ولا نركب السروج ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله ولا نتقلد السيوف وان نوقر المسلمين في مجالسهم ونرشد الطريق ونقوم لهم عن المجالس إذا ارادوا المجالس ولا نطلع عليهم في منازلهم ولا نعلم اولادنا القرآن ولا يشارك احد منا مسلماً في تجارة إلا ان يكون الى المسلم أمر التجارة ، وان نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثة ايام ونطعمه من اوسط ما نجد ، ضمنا ذلك على انفسنا وذرائنا وأزواجنا ومساكننا ، وان نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على انفسنا وقبلنا الايمان عليه فلا ذمة لنا وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاندة والشقاق . فكتب بذلك عبد الرحمن بن غنم الى عمر بن الخطاب فكتب اليه عمر أن امض لهم ما سألوا وألحق فيها حرفين اشترطها عليهم مع ما شرطوا لي أنفسهم أن لا يشتروا من سبايانا شيئاً ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده . فأنفذ عبد الرحمن بن غنم ذلك وأقر من اقام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط

(فصل) ويجوز لهم دخول الحجاز للتجارة لان النصارى كانوا يتجرون إلى المدينة في زمن عمر رضي الله عنه وأتاه شيخ بالمدينة فقال أنا الشيخ النصراني وإن عاملك عمرني مرين فقال عمر وأنا الشيخ الخفيف وكتب له عمر أن لا يعشروا في السنة إلا مرة ولا يأذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام على ما روي عن عمر رضي الله عنه ثم ينتقل عنه

وقال القاضي يقيم أربعة أيام حد ما يتم المسافر الصلاة، والحكم في دخولهم إلى الحجاز في اعتبار الاذن كالحكم في دخول أهل الحرب دار الاسلام، وإذا مرض بالحجاز جازت له الإقامة لانه يشق الانتقال على المريض ويجوز الإقامة لمن يمرضه لانه لا يستغني عنه، وإن كان له دين على أحد وكان حالاً أجبر غريمه على وفائه فان تعذر وفاؤه لمطل أو تغيب عنه فينبغي أن يمكن من الإقامة ليستوفي دينه لان التعسدي من غيره وفي اخراجه ذهاب ماله وإن كان الدين مؤجلاً لم يمكن من الإقامة ويوكل من يستوفيه له لان التفريط منه، وإن دعت الحاجة إلى الإقامة لبيع بضاعه احتمل أن يجوز لان في تكليفه تركها أو حملها معه ضياع ماله وذلك مما يمنع من الدخول بالبضائع إلى الحجاز فتفوت مصلحتهم وتلحقهم المضرة بانتقاع الجلب عنهم، ويحتمل ان يمنع من الإقامة لان له من الإقامة بدءاً، فان أراد الانتقال إلى مكان آخر من الحجاز جاز ويتم فيه ايضاً ثلاثة أيام أو أربعة على الخلاف فيه وكذلك اذا انتقل منه إلى مكان آخر جاز ولو حصلت الإقامة في الجميع شهراً، وإذا مات بالحجاز دفن به لانه يشق نقله وإذا جازت الإقامة للمريض فدفن الميت أولى

فهذه جملة شروط عمر رضي الله عنه فلذلك يلزمهم التميز عن المسلمين في شعورهم بحذف مقدم رؤوسهم ويجزون شعورهم ولا يفرقونها لان النبي ﷺ فرق شعره وأما في الكنى فلا يتكفون بكنى المسلمين كأبي القاسم وأبي عبد الله وأبي محمد وأبي بكر وأبي الحسن وشبهها. ولا يمنعون الكنى بالكنية فان احمد قال لطبيب نصراني يا أبا إسحاق وقال أليس النبي ﷺ حين دخل على سعد بن عبادَةَ قال «ألا ترى ما يقول أبو الحباب؟» وقال لأُسقف نجران «أسلم يا أبا الحارث» وقال عمر لنصراني يا أبا حسان اسلم تسلم.

وأما الركوب فلا يركبون الخيل لان ركوبها عز، ولهم ركوب ماسواها، ولا يركبون السروج ويركبون عرضاً، رجلاه إلى جانب وظهره إلى آخرها روى الخلال ان عمر رضي الله عنه امر بجز نواصي أهل الذمة وان يشدوا ائناطق وان يركبوا الأكف بالعرض

وأما في اللباس فهو ان يلبسوا ما يخالف لونه لون سائر ائنايب فعادة اليهود العسلي وعادة النصارى الادكن وهو الفاخي ويكون هذا في ثوب واحد لاني جميعها ليقع الفرق ويضيف الى هذا شد الزنار فوق ثوبه إن كان نصرانياً او علامة اخرى ان لم يكن نصرانياً كخرقة يجعلها في عامته او قلنسوة يخالف لونه لونها ويختتم في رقبتة خاتم رصاص او حديد وجلجل يدخل معه الحمام ليفرق بينه وبين

(فصل) فأما الحرم فليس لهم دخوله بحال ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لهم دخوله كالحجاز كله . ولا يستوطنون به ولهم دخول الكعبة والمنع من الاستيطان لا يمنع الدخول والتصرف كالحجاز .

ولنا قول الله تعالى (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) والمراد به الحرم بدليل قوله تعالى (وإن خفتم عيلة) يريد ضرراً بتأخير الجلب عن الحرم دون المسجد ويجوز تسمية الحرم المسجد الحرام بدليل قول الله تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) وإنما أسرى به من بيت أم هانئ من خارج المسجد ويخالف الحجاز لأن الله تعالى منع منه مع اذنه في الحجاز فإن هذه الآية نزلت واليهود بخير والديانة وغيرهما من الحجاز ولم يمنعوا من الإقامة به وأول من اجلاهم عمر رضي الله عنه ولأن الحرم أشرف لتعلق النسك به ويحرم صيده وشجره والماتحي إليه فلا يقاس غيره عليه فإن أراد كافر الدخول إليه منع منه فإن كانت معه ميرة أو تجارة خرج إليه من يشترى منه ولم يترك هو يدخل وإن كان رسولا إلى امام بالحرم خرج إليه من يسمع رسالته ويبلغها إياه فإن قال لا بد لي من لقاء الامام وكانت المصلحة في ذلك خرج إليه الامام ولم يأذن له في الدخول فإن دخل الحرم علماً بالمنع عزر وإن دخل جاهلاً نهي وهدد فإن مرض بالحرم أو مات أخرج ولم يدفن به لأن حرمة الحرم اعظم ويفارق الحجاز من وجهين :

المسلمين ، ويلبس نسأؤهم ثوباً ملوناً وتشد الزنار تحت ثيابها وتختتم في رقبتها ، ولا يمنعون فخر اثياب ولا المائم ولا الطليسان لحصول التميز بالغيار والزنار

(مسألة) (ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا بداءتهم بالسلام فإن سلم أحدهم قيل له عليكم) لا يتصدرون في المجالس عند المسلمين لأن في كتاب عبد الرحمن بن غنم وإن نوقر المسلمين في مجالسهم وتقوم لهم عن المجالس إذا أرادوا المجالس ولا يبدؤون بالسلام وذلك لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضربوه إلى اضيقتها » أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وروى عن النبي ﷺ أنه قال « أنا غادون غداً فلا تبدءوهم بالسلام وإن سلموا عليكم فقولوا وعليكم » رواه الامام أحمد بإسناده عن أنس رضي الله عنه أنه قال نهينا أو أمرنا أن لا نزيد أهل الكتاب على وعائكم وقال أبو داود قلت لأبي عبد الله رحمه الله تكره أن يقول الرجل للذي كيف أصبحت؟ أو كيف أنت؟ أو كيف حالك؟ قال نعم أكرهه هذا عندي أكثر من السلام وقال أبو عبد الله رحمه الله إذا لقيته في طريق فلا توسع له لما تقدم من حديث أبي هريرة وروى عن ابن عمر أنه مر على رجل فسلم عليه فقيل أنه كافر فقال رد علي ما سلمت عليك فرد عليه فقال أكثر الله مالاً وولدك ثم التفت إلى أصحابه فقال أكثر للجزية وقال يعقوب بن يحيى سألت أبا عبد الله تقلت تعامل اليهود والنصارى وناتيتهم في منازلهم وعندهم قوم

(أحدهما) ان دخوله الى الحرم حرام واقامته به حرام بخلاف الحجاز (والثاني) ان خروجه من الحرم سهل ممكن لقرب الحل منه وخروجه من الحجاز في مرضه صعب ممتنع وان دفن نبش واخرج الا ان يصعب اخراجه لنتنه وتقطعه وان صالحهم الامام على دخول الحرم بعوض فالصلح باطل فان دخلوا الى الموضع الذي صالحهم عليه لم يرد عليهم العوض لانهم قد استوفوا ما صالحهم عليه وان وصلوا الى بعضه أخذ من العوض بقدره ويحتمل ان يرد عليهم بكل حال لان ما استوفوه لا قيمة له والعقد لم يوجب العوض لكونه باطلا

(فصل) فاما مساجد الحل فليس لهم دخولها بغير إذن المسلمين لان عليا رضي الله عنه بصر بمجوسي وهو على المنبر وقد دخل المسجد فترل وضربه وأخرجه من أبواب كسندة فان اذن لهم في دخولها جاز في الصحيح من المذهب لان النبي ﷺ قدم عليه وفد أهل الفائف فانزلهم من المسجد قبل اسلامهم وقل سعيد بن المسيب قد كان ابوسفيان يدخل مسجد المدينة وهو على شركه وقدم عمير بن وهب فدخل المسجد والنبي ﷺ فيه ليفنك به فرزقه الله الاسلام . وفيه رواية أخرى : ليس لهم دخوله بحال لان أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب قد

مسلمون انسلم عليهم قال نعم تنوي السلام على المسلمين وسئل عن مصالحة اهل الذمة فكرهه (فصل) ولا يجوز تمكينهم من شراء مصحف ولا حديث رسول الله ﷺ ولا فقه وان فعل فالشراء باطل لان ذلك يتضمن ابتذاله وكره احمد بيعهم اثياب المكتوب عليها ذكر الله تعالى قال مهنا سألت ابا عبد الله هل يكره للمسلم ان يعلم غلاماً مجوسياً شيئاً من القرآن ؟ قال ان اسلم فنعم والا فاكراه ان يضع القرآن في غير موضعه قلت فنبهه ان يصلي على النبي ﷺ قال نعم وقال الفضل ابن زياد سألت ابا عبد الله عن الرجل يزهر المصحف عند اهل الذمة قال لا نهى رسول الله ﷺ ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو مخافة ان يناله العدو

﴿مسئلة﴾ (وفي تهنتهم وتعزيتهم وعبادتهم روايتان)

تهنتهم وتعزيتهم تخرج على عبادتهم فيها روايتان (إحداهما) لا نعوذهم لان النبي ﷺ نهى عن بداءتهم بالسلام وهذا في معناه (والثانية) تجوز لان النبي ﷺ أتى غلاماً من اليهود كان مريضاً يعوده فقعده عند رأسه فقال « له أسلم » فنظر إلى أبيه وهو عند رأسه فقال أطع أبا القاسم فاسلم فقام النبي ﷺ فقال « الحمد لله الذي أنقذه بي من النار » رواه البخاري

﴿مسئلة﴾ (ويمنعون من تعلية البنيان على المسلمين وفي مساواتهم وجهان)

لقولهم في شروطهم ولا نطلع عليهم في منازلهم ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال « الاسلام » (الجزء العاشر)

كتب فيه حساب عمله فقال له عمر ادع الذي كتبه ليقرأ قال انه لا يدخل المسجد قال ولم قال انه نصراني وفيه دليل على شهرة ذلك بينهم وتقرره عندهم ولأن حدث الجنابة والحيض والنفاس يمنع المقام في المسجد فحدث الشرك أولى .

(فصل) والمأخوذ في أحكام الذمة ينقسم خمسة أقسام : (أحدها) ما لا يتم المقدال بذكره وهو شيطان التزم الجزية وجريان أحكامنا عليهم فإن أخل بذكر واحد منهما لم يصح العقد وفي معناها ترك قتال المسلمين فإنه وإن لم يذكر لفظه فذكر المعاهدة يقتضيه .

(القسم الثاني) ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم وهو ثمانية خصال ذكرناها فيما تقدم

(القسم الثالث) ما فيه غضاضة على المسلمين وهو ذكر ربهم أو كتابهم أو دينهم أو رسولهم بسوء

يعلو ولا يعلى « ولأن في ذلك رتبة على المسلمين فمعموا منه كما يمنعون التصدير في المجالس وإنما يمنع من تعليته على المسلم المجاور له ولا يمنع من تعليلها على من ليس بمجاور له لأن الضرر إنما يحصل عليه دون غيره وفي المساواة وجهان (أحدهما) يجوز لأنه لا يفضي إلى علو الكفر (والثاني) النزع لقوله عليه السلام «الاسلام يعلو ولا يعلى» ولأنهم منعوا من مساواة المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم وكذلك في بنيانهم . فإن كان للذي دار عالية فلك المسلم داراً إلى جانبها أو بني المسلم إلى جنب دار الذي داراً دونها أو اشترى ذي داراً عالية من المسلم فله سكنى داره ولا يلزمه هدمها لأنه ملكها على هذه الصفة ولأنه لم يعمل على المسلمين شيئاً ويحتمل أن يلزمه لقوله عليه السلام «الاسلام يعلو ولا يعلى» فإن انهدمت داره العالية ثم جدد بناءه لم تجز له تعليته على بناء المسلمين وإن انهدم ماعلاً منها لم تكن له أعادته فإن تشعت منه شيء ولم ينهدم فله رمه وأصلاحه لأنه ملك استدامته فلك رم شعثه كالكنيسة

﴿مسئلة﴾ (وإن ملكوا داراً عالية بن مسلم لم يجب نقضها لأنهم ملكوها على هذه الصفة) ويحتمل أن يجب لقولهم فيما شرطوا على أنفسهم ولا نطلع عليهم في منازلهم ولقوله عليه السلام «الاسلام يعلو ولا يعلى»

﴿مسئلة﴾ (ويمنعون من إحداث الكنائس والبيع ولا يمنعون رم شعنها وفي بناء ما استهدم منها روايتان)

أمصار المسلمين ثلاثة أقسام (أحدها) ما مضى المسلمون كالبحيرة والكوفة وبغداد وواسط فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا بيعة ولا مجتمع لصلاتهم ولا يجوز صلحهم على ذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال أما مصر مصرته العرب فأيس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضر بها فيه ناقوساً ولا يشربوا فيه خمرأً ولا يتخذوا فيه خنزيراً رواه الإمام أحمد واحتج

(القسم الرابع) مافيه إظهار منكر وهو خمسة أشياء : أحداث البيع والكنائس ومحوها ورفع أصواتهم بكتبهم بين المسلمين وإظهار الخمر والخنزير والضرب بالنواقيس وتعالية البنيان على أبنية المسلمين والإقامة بالحجاز ودخول الحرم فيلزمهم الكف عنه سواء شرط عليهم أو لم يشرط في جميع مافي هذه الأقسام الثلاثة

(القسم الخامس) التميز على المسلمين في أربعة أشياء لباسهم وشعورهم وركوبهم وكنامهم ، أما لباسهم فهو أن يلبسوا ثوبا يخالف لونه لون سائر اثياب فعادة اليهود العسلي وعادة النصارى الاديكن وهو الفاخي ويكون هذا في ثوب واحد لا في جميعها ليقع الفرق ويضيف إلى هذا شد الزنار فوق ثوبه إن كان نصرانياً أو علامة أخرى إن لم يكن نصرانياً كخرقة يجعلها في عمامته أو قلنسوته يخالف لونها لونها ويختتم في رقبتة خاتم رصاص أو حديد أو جاجل ليفرق بينه وبين المسلمين في الحمام ويلبس نساؤهم ثوبا ملوناً وتشد الزنار تحت ثيابها وتختتم في رقبتها، ولا ينعون لبس فاخر اثياب ولا العمام ولا الطيلسان لأن التميز حصل بالغيار والزنار

به ولأن هذا البلد ملك للمسلمين ولا يجوز أن يبنوا فيه مجامع للكفر وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس مثل كنيسة الروم في بغداد فهذه كانت في قرى أهل الذمة فاقرت على ما كانت عليه (القسم الثاني) ما فتحة المسلمون عنوة فلا يجوز أحداث شيء من ذلك فيه لأنها صارت مأكلاً للمسلمين وما فيه من ذلك ففيه وجهان

(أحدهما) يجب هدمه، وتحرم تبقية لأنها بلاد مملوكة للمسلمين فلم يجز أن تكون فيها بيعة كالبلاد التي اختطها المسلمون (والثاني) يجوز لأن في حديث ابن عباس أيما مصر مصرته المعجم ثم فتحه الله على العرب فنزلوه فإن المعجم مافي عهدهم ولأن الصحابة رضي الله عنهم فتحوا كثيراً من البلاد عنوة فلم يهدموا شيئاً من الكنائس ويشهد بصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ومعلوم أنها لم تحدث فلزم أن تكون موجودة فأبقيت، وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عماله أن لا تهدموا بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار ولأن الإجماع قد حصل على ذلك فإنها موجودة في بلاد المسلمين من غير تكبير

(القسم الثالث) ما فتح صاعحاً وهو نوعان (أحدهما) أن يصالحهم على أن الأرض لهم، ولنا الخراج عنها فلهم أحداث ما يبخارون لأن الدار لهم

(الثاني) أن يصالحهم على أن الدار للمسلمين فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح من أحداث ذلك وعمارته لأنه إذا جاز أن يصالحهم على أن السكل لهم جاز أن يصالحوا على أن بعض البلد لهم ويكون موضع الكنائس والبيع معنا والاولى أن يصالحهم على ما صلحهم عليه عمر رضي الله

وأما الشعور فأنهم يحذفون مقاديرهم ويحزون شعورهم ، لا يفرقون شعورهم لان النبي ﷺ فرق شعره

وأما الركوب فلا يركبون الخيل لان ركوبها عز ولهم ركوب ماسواها ولا يركبون السروج ويركبون عرضاء رجلاه إلى جانب وظهره إلى آخر لما روى الخلال باسناده ان عمر أمر بجز نواصي أهل الذمة وأن يشدوا المناطق وأن يركبوا الاكف بالعرض ، ويمنعون تقلد السيوف وحمل السلاح واتخاذها . وأما الكنى فلا يتكنوا بكنى المسلمين كأبي القاسم وأبي عبد الله وأبي محمد وأبي بكر وأبي الحسن وشبههم ولا يمنعون الكنى بالكناية فان احمد قال لطبيب نصراني بأبا اسحاق وقل أليس النبي ﷺ لما دخل على سعد بن عباد قال « أما ترى ما يقول ابو الحباب » وقال لاسقف نجران « أسلم » ابا الحارث وقال عمر لنصراني يا أبا حسان أسلم تسلم (فصل) واذا عقد معهم الذمة كتب أسماءهم واسماء آباءهم وعددهم وحلهم ودينهم فيقول فلان

عنه ويشترط عليهم الشروط المذكورة في كتاب عبد الرحمن بن غنم وفيه ان لا يتحدثوا كنيسة ولا بيعة ولا صومعة راهب ولا قلاية ، وان وقع الصلح مطلقاً من غير شرط عمل على ما وقع عليه صلح عمر وأخذوا بشروطه ، فأما الذين صالحهم عمر وعقد معهم الذمة فهم على ما في كتاب عبد الرحمن بن غنم مأخوذون بشروطه كلها وما وجدوا في بلاد المسلمين من الدنائس والبيع فهي على ما كانت عليه في زمن من فتحها ومن بعدهم وكل موضع قلنا يجوز إقرارها لم يجوز هدمها ولهم رم ما تشعث منها وإصلاحها لان المنع من ذلك ينفي إلى خرابها فجري مجرى هدمها فأما ان استهدمت كلها ففيها روايتان (احدهما) لا يجوز وهو قول بعض أصحاب الشافعي (والثانية) يجوز وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه بناء لما استهدم اشبه ببناء بعضها إذا تهدم ورم شعنها ولان استدامتها جائزة وبنائها كاستدامتها وحل الخلال قول أحمد لهم ان يبنوا ما تهدم منها على ما اذا تهدم بعضها ومنعه من بناء ما تهدم على ما إذا تهدمت كلها فجمع بين الروايتين . ووجه الرواية الاولى ان في كتاب أهل الجزيرة لعياض بن غنم ولا نجد ما خرب من كنائسنا ، وروى كثير بن مرة قال علي سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبنى الكنيسة في الاسلام ولا يعدد ما خرب منها » ولانه بناء كنيسة في دار الاسلام فلم يجوز كما لو ابتدأ ببناءها وفارق رم ما شعث فانه إبقاء واستدامة وهذا إحداه

﴿مسئلة﴾ (ويمنعون من إظهار المنكر وضرب الناقوس والعهر بكتابهم) يمنعون من إظهار المنكر كالخمر والخنزير وضرب الناقوس ورفع أصواتهم بكتابهم وإظهار أعيادهم

ابن فلان الفلاني طويل أو قصير أو ربة أسمر أو أبيض أدعج العين أقرى الأنف مقرون الحاجبين ونحو هذا من صفاتهم التي يتميز بها كل واحد من الآخر ويجعل لكل عشرة عريفاً يراعي من يبلغ منهم أو يفتق من جنون ، أو يقدم من غيبة ، أو يسلم أو يموت ، أو يغيب ويجبي جزيتهم فيكون ذلك أحوط لحفظ جزيتهم

(فصل) وإذا مات الامام او عزل وولي غيره فان عرف ماعقد عليه عقد الذمة من كان قبله وكان عقداً صحيحاً أقرهم عليه لان الخلفاء أقروا عقد عمر ولم يجدوا عقداً سواه ولان عقد الذمة مؤبد ، وإن كان فاسداً رده إلى الصحة وإن لم يعرف فشهد به مسلمان او كان أمره ظاهراً عمل به وإن أشكل عليه سألهم فان ادعوا العهد بما يصلح أن يكون جزية قبل قولهم وعمل به وإن شاء استحلهم استظهاراً ، فان بان له بعد ذلك أنهم نقضوا من الشروط عليهم شيئاً رجع بما نقضوا وإن قالوا كنا نؤدي كذا وكذا جزية وكذا وكذا هدية استحلهم مميماً واحداً لان الظاهر فيما يدفعونه

وصابهم لان في شروطهم لعبد الدخن بن غنم ان لا تضرب نواقيسنا الاضربا خفياً في جوف كنائسنا ولا تظهر عليها صليبا ولا ترفع أصواتنا في صلاة ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون وأن لا نخرج ضابطاً ولا كتاباً في سوق المسلمين وأن لا نخرج باعوثاً ولا شعانين ولا نرفع أصواتنا مع موتانا وان لا نجاورهم بالخنازير ولا نظهر شركاً وقد ذكرنا بقية الكتاب

﴿ مسألة ﴾ (وان صولحوا في بلادهم علي اعطاء الجزية لم يمنعوا شيئاً من ذلك ولم يؤخذوا بغيار ولا زنار ولا تغيير شعورهم ولا مراكبتهم) لانهم في بلادهم فلم يمنعوا من اظهار دينهم كاهل الحرب في الهدنة

﴿ مسألة ﴾ (ويمنعون من دخول الحرم)

وبهذا قال الشافعي وقل أبو حنيفة لهم دخوله كالحجاز ولا يستوطنون به ولهم دخول الكعبة والمنع من الاستيطان لا يمنع الدخول والتصرف كالحجاز

ولنا قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) والمراد به الحرم بدليل قوله (سبحانه سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وانما أسرى به من بيت أم هاني ، وهو خارج المسجد ويخالفه الحجاز لان الله تعالى منع منه مع إذنه في الحجاز فان هذه الآية نزلت واليهود نخبير والمدينة وغيرها من الحجاز ولم يمنعوا الاقامة به وأول من اجلاهم عمر رضي الله عنه ولان الحرم اشرف لتعلق النسك به ويحرم شجره وصيده والمملوك اليه فلا يصح قياس غيره عليه

﴿ مسألة ﴾ (فان قدم رسول لا بدله من لقاء الامام خرج اليه ولم يأذن له فان دخل عزز وهدد واخرج فان مرض أو مات أخرج وان دفن نبش واخرج الا ان يكون قد بلى)

انه جزية ، واختار ابو الخطاب انه اذا لم يعرف ما غوهدهوا عليه استأنف العهد معهم لان عقد الاول لم يثبت عنده فصار كالمعدوم

(مسئلة) قال (ومن هرب من ذمتنا الى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حرباً)

يعني يصير حكمه حكم أهل الحرب سواء كان رجلاً او امرأة ومقي قدر عليه أبيح منه ما يباح من الحربي من القتل والاسترقاق وأخذ المال ، وإن هرب الذي بأهله وذريته أبيح من البالغين منهم ما يباح من أهل الحرب ولم يبيح سبي الذرية لان النقض انما وجد من البالغين دون الذرية (فصل) وإن نقضت طائفة من أهل الذمة جاز غزوم وتتهم ، وإن نقض بعضهم دون بعض اختص حكم النقض بالنقض دون غيره وإن لم ينقضوا لكن خاف النقض منهم لم يجوز ان ينبذ اليهم

اذا أراد كافر الدخول الى الحرم منع على ما ذكرنا فان كانت معه تجارة أو ميرة خرج اليه من يشترى منه ولم يمكن من الدخول للآية وإن كان رسولا الى الامام بالحرم نخرج اليه من يسمع رسالته فان قال لا بد لي من لقاء الامام خرج اليه الامام ولم يأذن له فان دخل علماً بالمنع عزروا ان دخل جاهلاً هددوا وأخرج فان مرض بالحرم او مات أخرج ولم يدفن به لان حرمة الحرم أعظم ويفارق الحجاز من وجهين (أحدهما) ان دخوله إلى الحرم حرام واقامته به حرام بخلاف الحجاز

(والثاني) ان خروجه من الحرم سهل ممكن لقرب الحل منه وخروجه من الحجاز في مرضه صعب ممتنع وان دفن نبش وأخرج لانه إذا لم يجوز دخوله في حياته فدفن جيفته أولى أن لا يجوز فان كان قد بلي او يصعب إخراجه لثقلته وتقطعه ترك للشقة فيه

(فصل) فان صالحهم الامام على دخول الحرم بعوض فالصالح باطل فان دخلوا إلى الموضع الذي صالحهم عليه لم يرد عليهم العوض لأنهم قد استوفوا ما صالحهم عليه ، وان وصلوا إلى بعضه أخذ من العوض بقدره ، ويحتمل أن يرد عليهم العوض بكل حل لان ما استوفوه لا قيمة له ، والعقد لم يوجب العوض لبطلانه

﴿مسئلة﴾ (ويمنعون من الاقامة بالحجاز كالمدينة واليامة وخيبر وفدك وما والاها)

وبهذا قل مالك والشافعي إلا أن مالكاً قال أرى أن يجلبوا من ارض العرب كلها لان رسول الله ﷺ قال « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » وروى ابو داود باسناده عن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وعن ابن عباس قل : أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء قال « اخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » وسكت عن الثالث رواه ابو داود

عهدهم لان عقد الذمة لحقهم بدليل أن الامام تلزمه اجابتهم اليه بخلاف عقد الامن والهدنة فانه لمصلحة المسلمين ولان عقد الذمة أكد لانه مؤبد وهو معاوضة ولذلك اذا نقض بعض أهل الذمة العهد وسكت بعضهم لم يكن سكوتهم نقضاً وفي عقد الهدنة يكون نقضاً

(فصل) واذا عقد الذمة فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الحرب وأهل الذمة لانه التزم بالهدم حفظهم ، ولهذا قال علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون اموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا وقال عمر رضي الله عنه في وصيته للخليفة بعده . وأوصيه بأهل ذمة المسلمين خيراً ان يوفي لهم بهدم ويحاط من ورائهم .

(فصل) وإذا تحاكم الينا مسلم مع ذي وجب الحكم بينهم لان عليا حفظ الذي من ظلم المسلم وحفظ المسلم منه وان تحاكم بعضهم مع بعض أو استعدى بعضهم على بعض خير الحكم بين الحكم

وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن قلعه سعيد بن عبدالعزيز ، وقال الاصمعي وابوعبيد هي من ريف العراق الى عدن طولاً ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً وقال ابو عبيدة هي من حفر ابي موسى إلى اليمن طولاً ومن رمل تبرين الى منقطع الدماوة عرضاً وقال الخليل انما قيل لها جزيرة العرب لان بحر الحبش وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها ونسبت إلى العرب لانها أرضها ومسكنها ومعدنها . قل احمد جزيرة العرب المدينة وما والاها يعني ان المنوع من سكنى الكفار به المدينة وما والاها وهو مكة والمدينة وخيبر والينبع وقيل ومخاليقها وما والاها وهو قول الشافعي لانهم لم يجلبوا من تيماء ولا من اليمن ، وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح أنه قال آخر ما تكلم به النبي ﷺ أنه قال « اخرجوا اليهود من الحجاز » وأما إخراج أهل نجران منه فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا فنقضوا عهده فكأن جزيرة العرب في تلك الاحاديث أريد بها الحجاز وإنما سمي حجازاً لانه حجز بين تهامة ونجد .

﴿ مسألة ﴾ (فان دخلوا بتجارة لم يقيموا في موضع واحد أكثر من أربعة أيام)

يجوز لهم دخول الحجاز لتجارة لان انصارى كانوا يتجهرون الى المدينة في زمن عمر رضي الله عنه وأتاه شيخ بالمدينة وقال : انا الشيخ النصراني وان عاملت عشرين مرتين فقال عمر وأنا الشيخ الحنيف ، وكتب له عمر ألا يعشروا في السنة الا مرة فعلى هذا لا يأذن لهم في الإقامة أكثر من ثلاثة أيام على ما روى عمر رضي الله عنه ثم ينتقل عنه ، وقال القاضي يقيمون أربعة أيام حدمائهم المسافرين الصلاة والحكم في دخولهم الى الحجاز في اعتبار الاذن كالحكم في دخول أهل الحرب دار الاسلام لا يجوز الا باذن الامام فيأذن لهم اذا رأى المصلحة فيه .

﴿ مسألة ﴾ (فان مرض لم يخرج حتى يبرأ وان مات دفن به)

اذا مرض بالحجاز جازت له الإقامة لمشقة الانتقال على المريض وتجاوز الإقامة

بينهم والاعراض عنهم لقول الله تعالى (ن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فان حكم بينهم لم يحكم الا بحكم الاسلام لقول الله تعالى (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وقال تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) واذا استعدت المرأة على زوجها في طلاق أو ظهار أو إيلاء فان شاء اعداها وان شاء تركها لقول الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فان أحضر زوجها حكم عليه بما يحكم على المسلم في مثل ذلك فان كان قد ظاهر منها منه وطأها حتى يكفر وتكفيره بالاطعام وحده لانه لا يملك رقبة مسلم ولا يملك شراءها ولا يصح منه الصيام

(فصل) ولا يجوز تمكينه من شراء مصحف ولا حديث رسول الله ﷺ ولا فقهه فان فعل فالشراء باطل لان ذلك يتضمن ابتذاله وكره احمد بيعهم الثياب المكتوب عليها ذكر الله تعالى قال مهنا سألت احمد أبا عبد الله هل تكره للرجل المسلم ان يعلم غلاما مجوسيا شيئا من القرآن؟ قال

لمن يمرضه لانه لا يستغني عنه فان كان له دين حال أجبر غريمه على وفائه فان تعذر لمطل أو تغيب فيضغي أن تجوز له الإقامة ليستوفي دينه لان التعدي من غيره، وفي اخره ذهب ماله، وان كان الدين مؤجلا لم يمكن من الإقامة ويوكل من يستوفيه له لان التفريط منه، وان دعت الحاجة الى الإقامة لبيع بضاعته احتمل الجواز لان في تكليفه تركها وحملها معه ضياع ماله وذلك مما يمنع من الدخول الى الحجاز بالبضائع فتفوت مصالحهم وتلحقهم المضرة بانقطاع الجلب عنهم، ومجتمل أن يمنع من الإقامة لان له من الإقامة بنداً فان أراد الانتقال إلى مكان آخر من الحجاز جاز ويقيم فيه أيضاً ثلاثة أيام أو أربعة على الخلاف فيه وكذلك ان انتقل منه إلى مكان آخر، ولو حصلت الإقامة في الجميع شهراً، واذا مات بالحجاز دفن لانه يشق نقله واذا جازت الإقامة للمريض فدفن الميت أولى

﴿ مسألة ﴾ (ولا يموتون من تيماء وفيد ونحوهما) لان عمر لم يمنهم من ذلك

﴿ مسألة ﴾ (وهل لهم دخول المساجد باذن مسلم؟ على روايتين)

لا يجوز لهم دخول مساجد الحل بغير إذن المسلمين لما روت أم عراب قالت رأيت علياً رضي الله عنه على المنبر وبصر بجوسي فنزل فضربه وأخرجه من أبواب كندة، فن أذن لهم في دخولها جاز في الصحيح من المذهب لان النبي صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد من أهل الطائف فأنزلهم في المسجد قبل اسلامهم

وقال سديد بن السدب كان ابو سفيان يدخل مسجد المدينة وهو غل شركه وقدم عمير بن وهب فدخل المسجد والنبي ﷺ فيه ليفتك به فرزقه الله الاسلام وفيه رواية أخرى ليس لهم دخوله بحال لان أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب قد كتب فيه حساب عمله فقال له عمر ادع الذي كتبه ليقرأه قل إنه لا يدخل المسجد ولم لا يدخل المسجد؟ قل انه نصراني فاتهره عمر وهذا اتفاق منهم على أنه لا يدخل المسجد وفيه دليل على شهرة ذلك بينهم وتقريره عندهم لان حدث الحيفض

أن أسلم فنعم والا فأكره أن يضع القرآن في غير موضعه. قلت فيعلمه أن ينظلي على النبي ﷺ؟ قال نعم وقال الفضل بن زياد سألت أبا عبد الله عن الرجل يرهن المصحف عند أهل الذمة؟ قال لا نهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو

(فصل) ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا بدأتهم بالسلام لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروهم

والجناية والنفاس يمنع الإقامة في المسجد فحدث الشرك أولى والأول أصح لأنه لو كان محرماً لما أقرهم عليه النبي ﷺ

(فصل) قال أحمد في الرجل له المرأة النصرانية لا يأذن لها أن تخرج إلى عيد أو تذهب إلى بيعة وله أن يمنعها ذلك وكذلك في الامة قيل له أله أن يمنعها من شرب الخمر؟ قال يأمرها فإن لم تقبل فليس له منعها قيل له فإن طلبت منه أن يشتري لها زناً قال لا يشتري زناً؟ تخرج هي تشتري لنفسها (فصل) قال رضي الله عنه وإن اتجر ذمي إلى غير بلده ثم عاد فعليه نصف العشر وقال الشافعي ليس عليه إلا الجزية إلا أن يدخل أرض الحجاز فينظر في حاله فإن كان لرسالة أو نقل ميرة أذن له بغير شيء وإن كان لتجارة لا حاجة بأهل الحجاز إليها لم يأذن له إلا أن يشتري عليه عوضاً بحسب ما يراه. والأولى أن يشترط نصف العشر لأن عمر شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة

ولنا ما روى أبو داود أن النبي ﷺ قال «ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى» وعن أنس بن سيرين قال بعثني أنس بن مالك إلى العشور فقلت بعثني إلى العشور من بين عمالك قال ألا ترضي أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمرني أن آخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر رواه الإمام أحمد وهذا كان بالعراق

وروى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن لاحق بن عميد أن عمر بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها في كل عشرين درهما درهما وهذا كان بالعراق واشتهرت هذه القصص وعمل بها الخلفاء بعده ولم ينكر ذلك فكان إجماعاً ولم يأت تخصيص الحجاز بنصف العشر في شيء من الأحاديث عن عمر ولا غيره فيما علمنا ولأن ماوجب في الحجاز من الأموال وجب في غيره كالديون والصدقات

إذا ثبت هذا فلا فرق في ذلك بين بني تغلب ولا غيرهم. وروى عن أحمد أن التغلبي يؤخذ منه العشر ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة لما روي بإسناده عن زياد بن حدير أن عمر رضي الله عنه

إلى اضيقها» أخرجه الترمذي . وقال حديث حسن صحيح ، وروى عن النبي ﷺ أنه قال «انا غادون غدا فلا تبدءوهم بالسلام وان سلموا عليكم فقولوا وعليكم» أخرجه الامام احمد باسناده وباسناده عن أنس أنه قال نهينا أو امرنا ان لا نزيد اهل الكتاب علي وعليكم قال ابو داود قلت لابي عبد الله تكره ان يقول الرجل للذمي كيف أصبحت؟ أو كيف حالك؟ أو كيف انت؟ أو نحو هذا؟ قال نعم هذا عندي أكثر من السلام

وقال ابو عبد الله اذا لقيت في الطريق فلا توسع له وذلك لما تقدم من حديث أبي هريرة ، وروى عن ابن عمر انه مر على رجل فسلم عليه فقبل انه كافر فقال رد علي ما سلمت عليك فرد عليه

بعثه مصدقا فأمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشر ومن نصارى أهل الذمة نصف العشر رواه ابو عبيد قال : والعمل على حديث داود بن كردوس والنعمان بن زرعة وهو أن يكون عليهم الضعف مما على المسلمين الاتسمعه يقول من كل عشرين درهما درهم؟ وانما يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهم فذلك ضعف غذا وهو ظاهر كلام الخرقى وهو أقبس فان الواجب في سائر أموالهم ضعف ما على المسلمين لا ضعف ما على أهل الذمة

(فصل) ولا يؤخذ من غير مال التجارة شيء فلو مر بالعاشر منهم منتقل ومعه أمواله أو سأمة لم يؤخذ منه شيء نص عليه احمد رحمه الله الا أن تكون الماشية للتجارة فيؤخذ منها نصف العشر

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد في العاشر يمر عليه الذمي بخمر أو خنزير فقال عمر : قال في موضع ولو لم يبعها ولا يكون الا على الاخذ منها

وروى باسناده عن سويد بن غفلة في قول عمر ولو لم يبع الخمر والخنزير لعشرها قال احمد اسناده جيد ، ومن رأى ذلك مسروق والنخعي وابو حنيفة وبه قال محمد بن الحسن في الخمر خاصة وذكر القاضي ان احمد نص على أنه لا يؤخذ وبه قال عمر بن عبدالعزيز وابو عبيد وابو ثور قال عمر بن عبد العزيز الخمر لا يمشرها مسلم . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان عتبة بن فرقد بعث اليه بأربعين الف درهم صدقة الخمر فدكتب اليه عمر بعثت إلي بصدقة الخمر وأنت أحق بها من المهاجرين فأخبر بذلك الناس .

وقال والله لا استعملتك على شيء ، بعدها قال فنزعه قال ابو عبيد معنى قول عمر ولو لم يبعها وخذوا أنتم من الثمن ان المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزيتهم وخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها فأنكره عمر ثم رخص لهم أن يأخذوا من أثمانها إذا كان أهل الذمة المشركين لبيعها وروى باسناده عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر ان عمالك يأخذون الخمر والخنزير في الخراج فقال لا تأخذوه ولكن ولو لم يبعها وخذوا أنتم من الثمن

فقال أكثر الله مالك وولدك ثم التفت الى اصحابه فقال أكثر للجزية وقال يعقوب بن بختان سألت أبا عبد الله فقلت: نامل لليهود والنصارى فئاتهم في منازلهم وعندهم قوم مسلمون أسلم عليهم؟ قال: نعم تنوي السلام على المسلمين وسئل عن مصالحة أهل الذمة فكرهه

(فصل) وما يذكر بعض أهل الذمة من ان الجزية لا تلزمهم وان معهم كتاباً من النبي ﷺ باسقاطها عنهم لا يصبح وسئل عن ذلك أبو العباس بن سريج فقال: ما نقل ذلك أحد من المسلمين وذكر أنهم طولبوا بذلك فأخرجوا كبتاً ذكروا انه بخط علي رضي الله عنه كتبه عن رسول الله ﷺ كان

(فصل) واذا مر الذي بالعشر وعليه دين بقدره معه او ينقص مامعه عن النصاب فظاهر كلام احمد ان ذلك يمنع أخذ نصف العشر منه لانه حق يعتبر له النصاب والحول فمنعه الدين كالزكاة فان ادعى الدين احتاج إلى بينة مسلمين وان مر بجارية فادعى انها ابنته أو أخته قبل قوله في إحدى الروايتين لان الأصل عدم ملكه . (والثانية) لا يقبل لانها في يده اشبهت البهيمة ولانه تمكنه إقامة البينة . **مسئلة** (فان انجر حربي الينا أخذ منه العشر ولا يؤخذ من أقل من عشرة دنانير) .

هذا قول احمد رحمه الله وقال ابو حنيفة لا يؤخذ منهم شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئاً فأن أخذ منهم مثله لما روي عن أبي مجلز قال قالوا لعمر كيف نأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال كيف يأخذون منكم إذا دخلتم اليهم؟ قالوا العشر قال فكذلك خذوا منهم وعن زياد بن حدير قال كننا لانعشر مسلماً ولا معاهداً قال من كنتم تعشرون؟ قال كفار أهل الحرب نأخذ منهم كما يأخذون منا ، وقال الشافعي إن دخل الينا لتجارة لا يحتاج اليها المسلمون لم يأذن له الامام إلا بعوض بشرطه وما شرطه جاز ويستحب ان يشترط العشر ليوافق فعل عمر رضي الله عنه، وإن أذن مطلقاً من غير شرط فالمنذهب أنه لا يؤخذ منهم شيء لانه أمان من غير شرط فلم يستحق به شيء كالهدة وبحتمل أن يجب العشر لان عمر أخذه .

ولنا ما روينا في المسئلة التي قبلها ولان عمر أخذ منهم العشر واشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعمل به الخلفاء بعده والائمة في كل عصر من غير تكثير فاي إجماع يكون أقوى من هذا؟ ولم ينقل عنه انه شرط عليهم ذلك عند دخولهم ولا يثبت ذلك بالظن من غير نقل ولان مطلق الامر يحمل على المهود في الشرع وقد اشتهر أخذ العشر منهم في زمن الخلفاء الراشدين فيجب أخذه فاما سؤال عمر عما يأخذون منا فانما كان لانهم سألوا عن كيفية الاخذ ومقداره ثم استمر الاخذ من غير سؤال، ولو تقيّد أخذنا منهم بأخذهم منا لوجب أن يسأل عنه في كل وقت .

فيه شهادة سعد بن معاذ ومعاوية وتاريخه بعد موت سعد وقبل اسلام معاوية فاستدل بذلك على بطلانه ولان قواهم غير مقبول ولم يرو ذلك من يعتمد على روايته
(فصل) قال ابو الخطاب يمتنعون عند اخذ الجزية ويطل قياهم وتجرب ايديهم عند اخذها ذهب الى قوله تعالى (حتى يسطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقيل الصغار التزامهم الجزية وجريان أحكامنا عليهم ولا يقبل منهم ارسالها بل يحضر الذي بنفسه بها ويؤديها وهو قائم والاخذ جالس ولا يشتط

(فصل) ويؤخذ منهم العشر لكل مال للتجارة في ظاهر كلامه ههنا وهو ظاهر قول الخرقى ، وقال القاضي ان دخولوا في نقل ميرة بالناس اليها حاجة اذن لهم في الدخول بغير عشر وهو قول الشافعي لان في دخولهم نفع المسلمين .

ولنا عموم مارويناه ، وقد روى صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر أنه كان يأخذ من النبط من القطنية العشر ومن الحنطة والزبيب نصف العشر ليكثر الحل إلى المدينة فعلى هذا يجوز للامام التخفيف عنهم إذا رأى المصلحة فيه وله الترك أيضاً إذا رأى المصلحة لانه في ذلك تخفيفه وتركه كالخراج .

(فصل) ويؤخذ العشر من كل حربي تاجر ونصف العشر من كل ذمي تاجر ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً ، وقال القاضي ليس على المرأة عشر ولا نصف عشر سواء كانت حربية أو ذمية لكن ان دخلت الحجاز عشت لانها ممنوعة من الإقامة به ، قل شيخنا ولا نعرف هذا التنصيص عن أحمد ولا يقتضيه مذهبه لانه يوجب الصدقة في أموال نساء بني تغلب وصبيانهم فكذلك يوجب العشر ونصفه في مال النساء وعموم الأحاديث المروية ليس فيها تخصيص للرجال دون النساء وائس هذا بحجزة إنما هو حق يختص بمال التجارة لتوسعه في دار الاسلام وانتفاعه بالتجارة فيه فيستوي فيه الذكر والأنثى كالزكاة في حق المسلمين .

(فصل) واختافت الرواية في القدر الذي يؤخذ منه العشر ونصف العشر فروى صالح عنه في نصف العشر من كل عشرين ديناراً دينار يعني فإذا نقصت عن العشرين فليس عليه شيء لان مادون النصاب لا يجب فيه زكاة على مسلم ولا على تغابي فلا يجب على ذمي كالذي دون العشرة وروى صالح أيضاً أنه قال إذا مروا بالعاشر فإن كانوا أهل الحرب أخذ منهم العشر من العشرة واحداً فإن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم نصف العشر من كل عشرين ديناراً ديناراً فإذا نقصت فليس عليه شيء وإن نقص مال الحربي عن عشرة دنائير لم يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ منهم إلا مرة واحدة المسلم والذي في ذلك سواء وروي عن أحمد أن في العشرة نصف مثقال وليس فيما دون العشرة شيء ، نص عليه

عليهم في اخذها ولا يعذبون إذا أعسروا عن أدائها فان عمر رضي الله عنه أتى بمال كثير قال أبو عبيد وأحسبه من الجزية فقال اني لاظنكم قد اهلكتم الناس قالوا لا والله ما أخذنا الا عفواً صفواً قال بلا سوط ولا بوط قالوا نعم قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني وقدم عليه سعيد ابن عامر بن حذيم فعلاه عمر بالدرة فقال سعيد سبق سيلك مطرك ان تعاقب نصبر وان تعف نشكر وان تستعقب نعقب فقال ما على المسلم الا هذا مالك تبطىء بالخراج قال أمرتنا ان لا نزيد الفلاحين على أربعة

في رواية أبي الحارث قال قلت إذا كان مع الذي عشرة دنانير قال نأخذ منه نصف دينار قلت فان كان معه أقل من عشرة دنانير، قال إذا نقصت لم يؤخذ منه شيء وذلك لان العشرة مال يبلغ واجبه نصف دينار فوجب فيه كالعشرين في حق المسلم ولانه مال معشور فوجب في العشرة منه كمال الحربى وقال ابن حامد يؤخذ عشر الحربى ونصف عشر الذي من كل مال قل أو أكثر لان عمر قال خذ من كل عشرين درهماً درهماً ولانه حق عليه فوجب في قليله وكثيره نصيب المالك في أرضه التي عامله عليها .

ولنا أنه عشر ونصف عشر وجب بالشرع فاعتبر له نصاب كزكاة الزرع والثمرة ولانه حق يقدر بالحول فاعتبر له النصاب كالزكاة ، وأما قول عمر فالمراد به والله أعلم ببيان قدر المأخوذ وانه نصف العشر ومعناه إذا كان معه عشرة دنانير فخذ من كل عشرين درهماً درهماً لان في صدر الحديث ان عمر أمر مصداقاً وأمره ان يأخذ من المسلمين من كل اربعين درهماً درهماً ومن اهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً ومن اهل الحرب من كل عشرة واحداً ، وانما يؤخذ ذلك من المسلم اذا كان معه نصاب فكذلك من غيرهم

﴿مسئلة﴾ (ويؤخذ منه في كل عام مرة ، وقال ابن حامد يؤخذ من الحربى كلما دخل البنا)

لا يعسر الذي ولا الحربى في السنة إلا مرة ، نص عليه احمد لما روى الامام احمد باسناده قال جاء شيخ نصراني الى عمر فقال ان عاملك عشريني في السنة مرتين ، قال ومن انت ؟ قال انا الشيخ النصراني فقال وأنا الشيخ الحنيف ثم كتب الى عامله لا تعسروا في السنة إلا مرة ، ولان الجزية والزكاة انما تؤخذ في السنة مرة فكذلك هذا ، ومتى اخذ منهم ذلك مرة كتب لهم حجة بأدائهم لتكون وثيقة لهم وحجة على من يمرون عليه فلا يعسروا ثانية الا أن يكون معه أكثر من المال الاول فيأخذ منه الزيادة لانها لم تعسر

وحكي عن ابي عبد الله بن حامد ان الحربى يعسر كلما دخل البنا وهو قول بعض أصحاب الشافعي لاننا لو أخذنا منه واحدة لا يأمن أن يدخلوا فإذا جاء وقت السنة لم يدخلوا فيتعذر الاخذ منهم

دنانير فلسنا نزيدهم على ذلك ولكن نؤخرهم الى غلاتهم قال عمر لا عزلتلك ما حيتت رواها أبو عبيد وقال انما وجه التأخير الى العلة الرفق بهم قال ولم نسمع في استيلاء الخراج والجزية وقتاً غير هذا واستعمل علي بن ابي طالب رجلاً على عكبري فقال له علي رءوس الناس لا تدعن لهم درهما من الخراج وشدد عليه القول ثم قال القني عند انتصاف النهار فأتاه فقال اني كنت أمرتك بأمر وإني أتقدم اليك الآن فان عصيتني نزعتك لانيبعن لهم في خراجهم حاراً ولا بقرة ولا كسوة شتاء ولا صيف وارفق بهم وافعل بهم .

ولنا انه حق يؤخذ من التجارة فلا يؤخذ في السنة إلا مرة كنصف العشر من الذي ، وقولهم يفوت لا يصلح فانه يؤخذ منه أول ما يدخل مرة ويكتب الآخذ له بما أخذ منه ثم لا يؤخذ منه شيء حتى تمضي تلك السنة فاذا جاء في العام الثاني أخذ منه في أول ما يدخل فان لم يدخل فما فات من حق السنة الاولى شيء .

﴿مسئلة﴾ (وعلى الامام حفظهم والمنع من أذاهم واستنقاذ من أسر منهم)

تلزمه حمايتهم من المسلمين وأهل الحرب وأهل الذمة لانه النزم بالعهد حفظهم ولهذا قال علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا وقال عمر رضي الله عنه في وصيته للخليفة بعده وأوصيه بأهل ذمة المسلمين خيراً أن يوفى لهم بمهدم ويحاطوا من ورائهم ويحب فداء أسراهم سواء كانوا في معوتنا أو لم يكونوا وهذا ظاهر قول الخري وهو قول عمر بن عبدالعزيز والليث لاننا التزمنا حفظهم بمعاهدتهم وأخذ جزيتهم فلزمنا القتال من ورائهم والقيام دونهم فاذا عجزنا عن ذلك وأمكنا تخليصهم لزمنا ذلك وقال القاضي انما يجب فداؤهم اذا استعان بهم الامام في قتال فسبوا وجب عليه فداؤهم لان أسرهم كان لعنى من جهته وهو المنصوص عن احمد ومتى وجب فداؤهم فانه يبدأ بفداء المسلمين قبلهم ولان حرمة المسلم أعظم والخوف عليه أشد وهو معرض للفتنة عن دين الحق بخلاف أهل الذمة (فصل) ومن هرب منهم إلى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حربياً حكمه حكم الحربي سواء كان رجلاً أو امرأة ومتى قدر عليه أبيع منه ما يباح من الحربي من القتل والاسر وأخذ المال فان هرب بأهله وذريته أبيع من الهاربين منهم ما يباح من أهل الحرب ولم يباح سبي الذرية لان النقض انما وجد من البالغين دون الذرية، وإن نقضت طائفة من أهل الذمة جاز غزؤهم وقتالهم، وإن نقض بعضهم دون بعض اختص حكم النقض بالناقض وإن لم ينقضوا لكن خاف النقض منهم لم يجوز أن يندب اليهم عهدهم لان عقد الذمة لحقهم بدليل ان الامام تلزمه اجابتهم بخلاف عقد الامان والمهنة فانه لمصلحة المسلمين ولان عقد الذمة أكد لانه مؤبد وهو معاوضة وكذلك اذا نقض بعض أهل الذمة العهد

(فصل) قال احمد في الرجل له المرأة النصرانية : لا يأذن لها ان تخرج الى عيد أو تذهب الى بيعة وله ان يمنعها ذلك وكذلك في الامة قيل له أنه أن يمنعها شرب الخمر؟ قال يأمرها فان لم تقبل فليس له منعها قيل له فان طلبت منه ان يشتري لها زناراً؟ قال لا يشتري لها زناراً تخرج هي تشتري

وسكت بقيتهم لم يكن سكوتهم نقضاً وفي عقد المدة يكون نقضاً
 ﴿مسئلة﴾ وإن تحاكموا إلى الحاكم مع مسلم لزمه الحكم بينهم وإن تحاكم بعضهم مع بعض أو استعدى بعضهم على بعض خير بين الحكم بينهم وبين تركهم

لان انصاف المسلم والانصاف منه واجب وطريقه الحكم لقول الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم) ولانهما كافران فلم يجب الحكم بينهما كالمستأمنين ولا يحكم بينهم إلا بحكم الاسلام لقول الله تعالى (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وعنه يلزمه الحكم بينهم لقول الله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ولان رفع الظلم عنهم واجب وطريقه الحكم فوجب كالحكم بين المسلمين (فان استعدت المرأة على زوجها في طلاق أو ايلاء أو ظهار فان شاء أعتدها وإن شاء تركها على الرواية الاولى فان أحضرت زوجها حكم عليه بحكم المسلمين في مثل ذلك ، فان كان قد ظاهر منها منه وطأها حتى يكفر وتكفيره بالطعام لانه لا يصح منه الصوم ولا يصح شراؤه للعبد المسلم ولا تملكه

﴿مسئلة﴾ (وإن تباعوا ببيع أو فاسد أو تقا بضوا لم ينقض فعلهم لانه عقد تم قبل اسلامهم على ما يجوز ابتداء العقد عليه فأقروا عليه ولم ينقض كأ نكحتهم وإن لم يتقابضوا فسخه سواء كان قد حكم بينهم حاكمهم أم لا) لانه عقد لم يتم ولا يجوز الحكم باتمامه لكونه فاسداً فتعين نقضه وحكم حاكمهم وجوده كعدمه لان من شرط الحاكم النافذة أحكامه الاسلام ولم يوجد

(فصل) سئل احمد رحمه الله عن الذمي يعامل بالربا ويبيع الخمر والخنزير ثم يسلم وذلك المال في يده فقال لا يلزمه أن يخرج منه شيئاً لان ذلك مضى في حال كفره فأشبهه نكاحه في الكفر اذا أسلم ، وسئل عن المجوسيين يجعلان ولدهما مسلماً فيموت وهو ابن خمس سنين ، فقال يدفن في مقابر المسلمين لقول النبي ﷺ « فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » يعني ان هذين لم يمجسأه فبقي على الفطرة ، وسئل عن اطفال المشركين فقال : اذهب الى قول النبي ﷺ « اعلم بما كانوا عاملين » قال وكان ابن عباس يقول « وأبواه يهودانه وينصرانه حتى سمع الله أعلم بما كانوا عاملين » فترك قوله وسأله ابن الشافعي فقال يا أبا عبد الله ذراري المشركين والمسلمين ؟ فقال هذه مسائل أهل الزيغ وقال أبو عبد الله سأل بشر بن السري سفيان الثوري عن اطفال المشركين فصاح به وقال

لنفسها وسئل عن الذمي يعامل بالربا ويبيع الحمر والخنزير ثم يسلم وذلك المال في يده فقال لا يلزمه أن يخرج منه شيئاً لأن ذلك مضى في حال كفره فأشبهه نكاحهم في الكفر إذا أسلم وسئل عن المجوسين يجعلان ولدهما مسلماً فيموت وهو ابن خمس سنين فقال يدفن في مقابر المسلمين لقول النبي

يا صبي أنت تسأل عن هذا؟ قال أحمد ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ولا نقول شيئاً وسئل عن أطفال المسلمين فقال ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة وذكروا له حديث عائشة الذي قالت فيه عصفور من عصافير الجنة فقال وهذا حديث؟ وذكر فيه رجلاً ضعفه طلحة وسئل عن الرجل يسلم بشرط أن لا يصلي إلا صلاتين فقال يصح إسلامه ويؤخذ بالخمس وقال معنى حديث حكيم بن حزام بايعة النبي ﷺ ألا آخر إلا قاتنا أنه لا يركع في الصلاة بل يقرأ ثم يسجد من غير ركوع قال وحديث قتادة عن نصر بن عاصم أن رجلاً منهم بايع النبي ﷺ على أن لا يصلي طرقي النهار .

(مسئلة) (وإن تهود نصراني أو تنصر يهودي لم يقر ولم يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه ويحتمل أن لا يقبل منه إلا الإسلام فإن أبي هدد وبحبس ويحتمل أن يقبل وعنه أنه يقر) إذا انتقل الكتابي إلى دين آخر من دين أهل الكتاب ففيه ثلاث روايات (أحدها) (لا يقر لأنه انتقل إلى دين باطل قد أقر بطلانه فلم يقر عليه كالمترد . فلي هذا يجبر على الإسلام ولأن ماسواه باطل اعترف ببطلانه قبل أن ينتقل إليه ثم اعترف ببطلان دينه حين انتقل عنه فلم يبق إلا الإسلام

(والثانية) (لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه لأننا أقررناه عليه أولاً فنقره عليه ثانياً) (والثالثة) (يقر نص عليه أحمد وهو ظاهر كلام الحنفي واختيار الحلال وصاحبه وقول أبي حنيفة وأحد قول الشافعي لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب فأشبهه غير المنتقل ولأنه دين أهل الكتاب فيتر عليه كأهل ذلك الدين وفي صفة إجباره على ترك ما انتقل إليه روايتان

(أحدهما) (يجبر عليه بالقتل لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام « من بدل دينه فاقتلوه » ولأنه ذمي نقض العهد فأشبهه ما لو نقضه بترك التزام الذمة وهل يستتاب ؟ يحتمل وجهين (أحدهما) يستتاب لأنه استرجع عن دين باطل انتقل إليه فيستتاب كالمترد

(والثاني) (لا يستتاب لأنه كافر أصلي أبيح دمه فأشبهه الحربي فلي هذا إن بادر وأسلم أو رجع إلى ما يقر عليه عصم دمه والقتل) (والثانية) أنه يجبر بالضرب والحبس فإن أحمد قال إذا دخل اليهودي في النصرانية رددته إلى اليهودية فليل له اتفقله قال لا ولكن يضرب ويحبس لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب فلم يقتل كالباقي على دينه ولأنه مختلف فيه فلا يقتل للشبهة

ﷺ « فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » يعني أن هذين لم يمجساه فيبقى على الفطرة وسئل أبو عبد الله عن أولاد المشركين فقال اذهب إلى قول النبي ﷺ « الله اعلم بما كانوا عاملين » قال وكان ابن عباس يقول « فابواه يهودانه وينصرانه حتى سمع الله اعلم بما كانوا عاملين » فترك قوله وسأله ابن

﴿مسئلة﴾ (وان انتقل الى غير دين أهل الكتاب او انتقل المجوسي الى غير دين أهل الكتاب لم يقر وأمر ان يسلم فان أبى قتل)
إذا انتقل الكتابي الى غير دين أهل الكتاب لم يقر عليه لانعلم فيه خلافاً لانه انتقل الى دين لا يقر عليه بالجزية كمبدة الاوثان فالاصلي منهم لا يقر فالمنتقل أولى وان انتقل الى المجوسية لم يقر لانه انتقل الى ادنى من دينه فلم يقر كالمسلم اذا ارتد وكذلك الحكم في المجوسي اذا انتقل الى الى ادنى من دينه كهباداة الاوثان كذلك

واذا قلنا لا يقر ففيه ثلاث روايات (احداهن) لا يقبل منه الا الاسلام ، نص عليه احمد واختاره الخلال وصاحبه وهو أحد قولي الشافعي لان غير الاسلام اديان باطلة فقد أقر بطلانها فلم يقر عليها كلمرتد واذا قلنا لا يقبل منه الا الاسلام فأبى أجبر عليه بالهتل لانه انتقل الى دين ادنى من دينه أشبه المرتد .
(والثانية) لا يقبل منه الا الاسلام او الدين الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقرناه عليه مرة ولم ينتقل الى خير منه فنقره عليه ان رجع اليه ولانه انتقل من دين يقر عليه الى دين لا يقر عليه فقبل رجوعه الى دينه كلمرتد اذا رجع الى الاسلام .

(والثالثة) انه يقبل منه أحد ثلاثة أشياء الاسلام او الدين الذي كان عليه أو دين أهل الكتاب لانه دين أهل الكتاب فيقر عليه كغيره من أهل ذلك الدين واذا انتقل المجوسي الى غير دين أهل الكتاب ثم رجع الى المجوسية أقر عليه في إحدى الروايتين لانه أقر عليه أولاً فيقر عليه ثانياً .

﴿مسئلة﴾ (وان انتقل غير الكتابي الى دين أهل الكتاب، أقر ويحتمل أن لا يقبل منه الا الاسلام) إذا انتقل المجوسي الى دين أهل الكتاب ففيه أيضاً الروايات الثلاث (إحداهن) لا يقبل منه إلا الاسلام لما ذكرنا (والثانية) يقر على ما انتقل إليه لأنه أعلى من دينه ولانه انتقل الى دين يقر عليه أهله والثالثة لا يقبل منه إلا الاسلام أو دينه الذي كان عليه لما تقدم

﴿مسئلة﴾ (وان تمجس الوثني فهل يقر؟ على روايتين) إحداها يقر لما ذكرنا والثانية لا يقر لأنه انتقل الى دين لا تحل ذبائح أهله ولا تنكح نسأؤهم أشبه مالو انتقل الى دين لا يقر عليه أهله والأولى أولى (فصل) (في نقض العهد واذا امتنع الذي من بذل الجزية أو التزام أحكام الملة انتقض عهده)

الشافعي فقال يا أبا عبد الله ذراري المشركين أو المسلمين؟ فقال هذه مسائل أهل الزيغ. وقال أبو عبد الله سأل بشر بن السري سفيان الثوري عن أطفال المشركين فصلاح به وقال ياصبي أنت تسأل عن هذا؟ ال أحمد ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ولا نقول شيئاً وسئل عن أطفال المسلمين فقال ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة وذكروا له حديث عائشة الذي قالت فيه عصفور من عصافير الجنة قال هذا حديث؟ وذكر فيه رجلاً ضعفه طاحه وسئل عن الرجل يسلم بشرط أن لا يصلي إلا صلاتين

إذا امتنع الذي من بذل الجزية أو التزام أحكام الملة إذا حكم بها حاكم انتقض عهده بغير خلاف في المذهب سواء شرط عليهم أو لا، وهو مذهب الشافعي لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيل الصغار التزام أحكام المسلمين فأمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية ويلتزموا أحكام الملة، فإذا امتنعوا من ذلك وجب قتالهم فإذا قاتلوا فقد نقضوا العهد وفي معنى هذين قتالهم للمسلمين منفردين أو مع أهل الحرب لأن إطلاق الأمان يقتضي ذلك وقال أبو حنيفة لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من الإمام بحيث يتعذر أخذ الجزية منهم

ولنا ما ذكرناه ولأنه ينافي الأمان أشبه ما لو امتنعوا من بذل الجزية

﴿مسئلة﴾ وان تعدى على مسلم بقتل أو قذف أو زنا أو قطع طريق أو تجسس أو إيواء جاسوس وذكر الله تعالى أو كتابه أو رسوله بسوء فعلى روايتين

ويلحق بذلك أوقن مسلم عن دينه أو إصابة المسلمة باسم نكاح (أحدهما) ينتقض عهده اختاره لقاضي والشريف أبو جعفر سواء شرط عليهم أو لم يشرط ومذهب الشافعي نحو هذا فيما إذا شرط عليهم لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه رفع إليه رجل أراد استكرام امرأة مسلمة على الزنا فقال ما على هذا صالحناكم وأمر به فصلب في بيت المقدس وقيل لا ين عمر أن راهباً يشتم رسول الله ﷺ فقال لو سمعته لقتلته أنا لم نعط الأمان على هذا

ولما روي عن عمر أنه أمر عبد الرحمن بن غنم أن يلحق في كتاب صلح الجزيرة ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده ولأن فيه ضرراً على المسلمين فاشبه الامتناع من بذل الجزية ولأنه لم يف بمقتضى الذمة وهو الأمان من جانبه فانتقض عهده كالمقاتل المسلمين

(والثانية) لا ينتقض العهد به لكن يقام عليه الحد فيما يوجب الحد أو يقتصر منه فيما يوجب القصاص ويعذر فيما سوى ذلك بما ينكف به أمثاله عن فعله لأن ما يقتضيه العهد من التزام الجزية وأحكام المسلمين والكف عن قتالهم باق فوجب بقاء العهد

﴿مسئلة﴾ (وان أظهر منكراً أو رفع صوته بكتابه لم ينتقض عهده)

وظاهر كلام الحنفي أنه ينتقض إن كان مشروطاً عليهم أما ما سوى الخصال المذكورة في المسئلة

فقال يصبح إسلامه ويؤخذ بالحنس ، وقال معنى حديث حكيم بن حزام - يبعث النبي ﷺ على أن لا أخر الا قائماً - أنه لا يركع في الصلاة بل يقرأ ثم يسجد من غير ركوع قال وحديث قتادة عن نصر بن عاصم ان رجلا منهم بايع النبي ﷺ أن يصلي طرفي النهار

التي قبلها كالتميز عن المسلمين وترك اظهار المنكر ونحو ذلك فان لم يشترط عليهم لم ينتقض عهدهم به لان العقد لا يقتضيها ولا ضرر فيها على المسلمين وان شرطت عليهم فظاهر كلام الخرقى أن عهدهم ينتقض بمخالفتنا لقوله ومن نقض العهد بمخالفة شيء مما صولحوا عليه حل دمه وماله.

ووجه ذلك أن في كتاب صلح الجزيرة لعبد الرحمن بن غنم بعد استيفاء الشروط: وان نحن غير نأو خالفنا عما شرطنا على انفسنا وقبلنا امان عليه فلا ذمة لنا وقد حل لك منا ما يحل من اهل المعاندة والشقاق ولانه عقد بشرط فزال بزوال الشرط كما لو امتنع من بذل الجزية وقال غيره من اصحابنا لا ينتقض العهد به لانه لا ضرر على المسلمين فيه ولا ينافي عقد الذمة اشبه ما لو لم يشترطه ولكنه يزرر ويلزم ما تركه

﴿مسئلة﴾ (ولا ينتقض عهده نساؤه وأولاده بنقض عهده وإذا انتقض عهده خير الامام فيه كالاسير الحربى) لأن النقض وجد منه دونهم فاخترت حكمه به قال شيخنا في كتاب العمدة الا ان يذهب بهم الى دار الحرب وذكر في كتاب المغني انه لا يباح سبي الذرية وان ذهب بهم الى دار الحرب وإذا انتقض عهده خير الامام فيه كالاسير الحربى فيخير فيه بين القتل والاسترقاق والمن والفداء لأن عمر رضي الله عنه صلب الذي اراد استكراه امرأة ولانه كافر لا امان له قدرنا عليه في دارنا بغير عقد ولا عهد ولا شبهة ذلك فاشبهه اللص الحربى هذا اختيار القاضي، وقال بعض اصحابنا فيمن سب النبي ﷺ إزاه يقتل بكل حال وذكر أن احمد نص عليه

﴿مسئلة﴾ (وماله في عند الخرقى وقال ابو بكر هو لورثته)

لانه إما عصم بعقد الذمة فزال بزواله كالمترد لان ماله كان معصوما فلا نزول عصم - منته - ينتقضه العهد كاولاده الصغار

﴿آخر كتاب الجهاد والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم﴾
﴿تسلما كثيرا﴾

تم بحمد الله وعونه الجزء العاشر من كتابي المغني والشرح الكبير
﴿ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الجزء الحادي عشر منها وأوله﴾ كتاب الصيد والذبايح ﴿



دار القماطي
للطباعة والنشر
ت: ٨٢٠٥٢٩

